كتاب المدار الثاني

يونيو ٢٠٢٥

عبدالباري طاهر

الأخضر الشغُوف

المدار

اسبوعية.. سياسية.. عامة

توثيق كتاباته وإسهاماته خلال فترة إصدار الصحيفة الورقية (٢٠٠٤ - ٢٠١١)

أسم الكتاب: «عبدالباري طاهر.. الأخضر الشغُوف»
أسم المؤلف: عبدالباري طاهر

الناشر: صحيفة النداء

معلومات الاتصال:
موقعنا على الانترنت: www.alndaa.net
البريد الالكتروني: info@alndaa.net

إعداد وإخراج:
طارق السامعي

شارك في الإعداد:
مروى سمير

النشر الالكتروني:
رياض الأحمدي

الطبعة الأولى (يونيو ٢٠٢٥)
رقم الإيداع في دار الكتب اليمنية ( )

الأخضر الشغُوف

سامي غالب

إذا أردت تلخيص شخصية عبدالباري طاهر بكلمة، فلن أجد أحسن من «الشغف»!

الشغف راجلاً، بهيئته التهامية وملابسه المتواضعة، في صنعاء. وفي كل بقعة يمنية.

لتحيط بهذا «العلم»، ربما أسعفك عبدالله البردوني، وما أكثر ما يسعف، في قصيدته «الأخضر المغمور»:

له «عبلة» في كل شبر ونسمة
وما قال إني «عنتر» أو تعنترا
ولا كان دلال المنايا حصانه
ولا باع في سوق الدعاوى ولا اشترى
يحب لذات البذل، بالقلب كله
يحب ولا يدري، ولا غيره درى

كذلك تنساب قصيدة البردوني، فيتجسم عبدالباري طاهر بالغاً مداه في بيتها الأخير:

ترى ما اسمه؟ لا يعرف الناس ما اسمه
وسوف تسميه العصافير، أخضرا

وفي كتاب «عبدالباري طاهر»، ستدهش، المرة تلو الأخرى، وأنت تقرأ سيرتك كـ«يمني» خلال قرن من الثورات والتحولات والانتكاسات. وكـ«صحفي» ستعيش معارك «الحرية» والحق في التعبير منذ قيام الجمهورية اليمنية (١٩٩٠). وكعربي ستعيش يوميات الإنسان المترحل بين سجن وسجن، ومن مخفر حدود إلى مخفر...

في صفحات «عبدالباري»، تتعلم كيف «تتواضع»، وإلا كنت غليظاً أو «عديم» كما في الدارجة الصنعانية! فالرجل قرأ واقع اليمني، وغرف من تراث الأسلاف، وانغمس في تيارات العصر، ولم ينل من إيمانه تغول النسخ العصرية من سلاطين عصور الانحطاط، ولا ألزمته مكانه قوى التطرف والانعزالية تعربد في ساحات «الثورات» المغدور بها.

وعوداً إلى «الشغوف»، إلى عنوانه الأول! يحضرني دائماً مشهد الأستاذ في وراف -تلك البلدة الطيبة من إب الخضراء- يوم كنا مدعوين في عزومة على شرف الدكتور ياسين سعيد نعمان (العائد من المنفى في ٢٠٠٣)، في منزل الشيخ سنان أبو لحوم، إذ باغتني ونحن نسير راجلين باتجاه دار أبو لحوم، بسؤال لم يخطر لي -وما كان ليخطر لو زرت وراف مرات: سامي، ما اسم النبتة التي عثر عليها نايبور في إب، وأشار إليها في كتابه «من كوبنهاجن إلى صنعاء»؟

سأل كمن ينتظر منك إيماءة موافقة، قبل أن تحولا وجهتكما من دارة الشيخ سنان إلى تلال وراف، قصاً لآثار عالم من شمال أوروبا زار اليمن في القرن الثامن عشر الميلادي!

في «النداء» حضر عبدالباري طاهر دائماً، ليس ككاتب، بل كموجه ومشرف... وزميل، كما يحب، دائماً، أن يقدم نفسه. وفي المحن التي عاشتها «النداء»، منذ عددها الأول، في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٤، وحتى يونيو ٢٠١١، كان «الرجل الأخضر» موجوداً يقاتل من أجل الكلمة الحرة والحق في التعبير، وعندما كاشفته في صيف ٢٠٢٢، حين زارني وأنا مريض في شقتي في القاهرة، بأنني أطمح إلى إعادة إصدار «النداء» كموقع (صحيفة إلكترونية)، قال ببساطة: اعتبرني واحداً من أسرة التحرير!

خطر لي وقتها وأنا أودعه «الأخضر المغمور»، وقلت في نفسي: لنفعلها! ثم عاد لاحقاً أرشيف «النداء» كاملاً، بفضل جهود رياض الأحمدي ومروى سمير وطارق السامعي، ومع الأرشيف استعادت «النداء» بعضاً من شخصيتها، فكان هذا الكتاب.

حكمة اليوم وحكمة الرعيل الأول

عبدالباري طاهر

عندما أصدر المفكر اليمني الرائد أحمد بن عبدالوهاب الوريث مجلة «الحكمة» في ديسمبر ١٩٣٨م وضع أمام نفسه ست مهام حددها بـ:

١- تنويع العقول، ومحاربة الجهل، فكثير من الأمم ظلت في جهل وغفلة حتى طلعت عليها الصحافة تحمل بين يديها مصباح المعارف فأخذ نوره الوهاج يمزق سدف الظلام ويبدد سحب الجهل.

٢- دور الصحافة في التوجيه فلها فضل في تكوين الرجال وتهذيب الشعوب.

٣- دور الصحافة في محاربة الرذائل والجهاد في سبيل الفضيلة.

٤- دور الصحافة في التنمية عن طريق تغذية الأمم بالمبادئ الصحيحة التي تبني عليها أسس العمران.

٥- دور الصحافة في النقد والتحليل فعليها واجب نشر أراء الباحثين وتبين غثها من سمينها.

٦- دور الصحافة في حماية اللغة.

الحكمة اليمانية

حددت الحكمة الأولى طبيعتها بأنها «علمية» و«جامعة» وظلت -كما يقول أهم مؤرخيها الدكتور سيد مصطفى سالم- «مقالاتها تتسم بالحرية والعمق». كما كانت شاملة وليست متخصصة.. وقد وصفها فارس من فرسانها في إصدارها الثانية الفقيد الكبير عمر الجاوي بأنها -ومنذ الوهلة

الأولى- اهتمتت بكل مجالات الحياة بلا استثناء لأنها المجلة اليمنية في اليمن كله.

وإذا ما رجعنا إلى افتتاحية العدد الأول للمجلة فإن رئيس تحريرها يحدد مهام المجلة في «أن تكون تلك المجلة جامعة تتناول شتى الفنون والمواضيع، وتوافي قُراءها من كل ذلك بمقالات تبحث في الشؤون الاسلامية والاصلاحية والمسائل العلمية والمباحث الأدبية والفصول التأريخية، والاخبارية، وتغذيهم بلباب آراء المفكرين وعصارة أقوال الكاتبين، وتكون حلبة سباق تتبارى فيها أقلام بعض أدباء اليمن الناهضين» فتشحذ هممهم وتصقل أفكارهم، وتقوي من عزائمهم وتنمي فيهم ملكة البيان».

والحقيقة أن المفكر الثائر أحمد بن عبدالوهاب الوريث جسد افتتاحية العدد بدقة وموضوعية وإبداع على مدى الأعوام الأربعة من عمرها القصير جداً الأزلي والخالد أبداً، فقد أصدرت الحكمة الأولى ثمانية وعشرين عدداً حفلت بالاتجاهات العلمية والقراءة المستنيرة للفكر الإسلامي، واحتفت أيما احتفاء بالنقد الأدبي، كما عند العزب، والمطاع، ومحمد بن أحمد مطهر، ومحيي الدين العنسي، كما أهتم الوريث بالدعوة للإصلاح وتجديد الفكر الديني واهتم المطاع بالتاريخ واللغة.

وشهدت المجلة الرائعة ولادة القصة القصيرة على يد البراق، ونشر فيها الحضراني بواكير قصائده الوطنية: «فاز من شب على ما ينفع الشعب وشابا».

وكانت المجلة بحق عملاً رياديا أسس للتجديد الأدبي والفكري ومهد للعمل الوطني العظيم الذي تجلى في ١٩٤٨ وصولاً إلى الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر ١٩٦٢ - ١٩٦٣م.

وتعتبرة الحكمة الأولى أول مجلة في اليمن كلها تهتم بالفكر والأدب والثقافة والفنون الصحافية. وقد حظيت المجلة بالدراسة والقراءات المتعددة.

وقد كان الانبعاث الثاني على يد المناضل التقدمي والمفكر الإنسان عمر بن عبدالله الجاوي، ففي العام ١٩٧٠م وتحديداً في مدينة عدن انعقد الاجتماع التمهيدي للمؤتمر الأول للأدباء والكتاب اليمنيين.

وفيه تحدث الجاوي عن قصته مع حكمة الرعيل الأول ذاكراً أنه في حزيرانه من عام ١٩٦٣م عكف على قراءة المجلة التي تميزت بخط جديد حسب توصفه لايوجد في الإيمان أو أية صحيفة أخرى، وقد دون ملاحظاته عند القراءة في:

١- مواكبة اسلوب المجلات التي كانت تصدر في الثلاثينيات شامية كانت أم مصرية أم عراقية، يضيف نعم كان أسلوباً حديثاً.

٢- طرقت مواضيع عديدة داخلية وعربية وخارجية، وربطت القارئ اليمني بما يجري حوله.

٣- ادخلت ضمن تثقيف الناس مطالب ومصطلحات جديدة لم يسمع بها من قبل كالمطالبة بالدستور.

٤- عملت وفي تلك المرحلة على إيجاد فارق واضح بين الدعوة إلى جامعة إسلامية وجامعة عربية، وأعطت الأولوية لوحدة العرب.

٥- ثبتت الحق التاريخي لليمنيين في وحدة وطنهم سواء في ما يخص عسير ونجران كأرض مقتطعة، وعدن والمحميات كمنطقة مستعمرة من اليمن.

٦- ادخلت اشكالاً جديدة في فن الكتابة الأدبية والصحافية كالنقد والقصة القصيرة وأخبار المراسلين عربياً ومحلياً.

وترأس الجاوي «الحكمة» منذ أعدادها الأولى ثم تعاقب عليها زين السقاف، والقرشي عبدالرحيم سلام، والدكتور سلطان الصريمي، والدكتور عبدالرحمن عبدالله، ومحمد حسين هيثم.

لقد وضعت «الحكمة» في إصدارها الثاني، والذي يعود إلى خمسة وثلاثين عاماً وصدر منها ٢٣٢ عدداً، قضية إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وهي المهمة الرئيسية لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين. وكانت «الحكمة» المنبر الديمقراطي في ليل الدكتاتورية والشمولية التي تغطي الأرض اليمنية، ودافعت ببسالة منقطعة النظير عن حرية الرأي والإبداع، وتصدت بحزم للتيارات الانفصالية والانعزالية والاتجاهات الطوائفية والقبلية والجهوية، كما نشت إبداعات الشباب وتبنت الجديد وتيارات الحداثة في النقد والقصة والشعر والمقالة.

وبعد تحقيق الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م واصلت «الحكمة» رسالتها، ورغم التعثر والصعوبات إلاّ أنها ماتزال تواصل خط سيرها مدركة أهمية الانفتاح على تيارات العصر، وإدراك قبول المهام. وإذا كانت الوحدة قد تحققت وإلى الأبد فإن الدفاع عن الأساس الذي قامت عليه الوحدة (الديمقراطية، وكفالة الحريات وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير)، هي المهمة الارأس في نضال اتحادنا العتيد وحكمته الباقية، ومهمة كهذه رسالة تبدأ ولاتنتهي، فالحرية هي الحق الطبيعي الذي قدسته الرسالات السماوية وعظمته القوانين البشرية، وكان المطلب الأسمى للمرسلين والفلاسفة والأدباء والمفكرين والباحثين عن النور والحق، كما هو حق مقدس لكل إنسان.

فالوحدة الإنجاز الرائع الذي حققه شعبنا في خاتمة القرن العشرين قد تحقق بشرط الحرية، فكانت سبباً ومعطى في آن، وتتعرض الحرية في عصرنا إلى امتحان عسير في مناطق مختلفة من العالم.. وكانت الأعوام الأخيرة من القرن العشرين ومطلع القرن الجديد نذير شؤم ضد حرية الرأي والتعبير والحريات الصحافية بخاصة، فقد دونت التقارير الدولية المهتمة أن العام الماضي كان أسوأ أعوام هذه الحريات، فقد قتل فيه عدد من الصحافيين، وكانت المنطقة العربية هي الأنموذج الأسوأ في العالم كله.

وإذا ان العربي قد رفع صوته دفاعاً عن أخيه العربي تيسير علوني في سجون البلد الديمقراطي حقاً إسبانيا فإنه يجد نفسه مغلولاً في الدفاع عن أخيه الصحافي في فلسطين أو العراق أو السعودية أو السودان أو اليمن أو مصر، ففي العراق جرى قتل الصحفي طارق أيوب على يد قوات الغزو الأمريكي، كما قتل العديد من المراسلين والصحفيين، وجرى ضرب مقر القنوات الفضائية، ومنع الصحفيون من التغطية، ومنعت قناة «الجزيرة» من دخول العراق.

ولايزال المبدعون والأدباء والكتاب العرب يواجهون أسوأ موجة قمع ضد الحريات الصحافية وحرية الرأي والتعبير. وقد وضف الدين والمؤسسات الدينية إلى جانب أجهز الأمن في وأد الحرية،

وترويع المبدعين، ويتلازم الأمر أن التجريم الديني والقمع السياسي والنكيل والجلوزة، وتشارك الاستعمار والاستبداد والتطرف في وأد الإبداع وقمع الحرية، ففي بلد مفتوح كمصر تصادر فيه رواية «وليمة لأعشاب البحر» لـ«حيدر حيدر» ويعتدى فيه بالضرب على الصحافي عبدالحليم قنديل، وفي السودان يضرب ويعتقل مراسل «الجزيرة» في حين تفرض حالة طوارئ ضد الأدباء والكتاب ويكون ضباط الجيش والأمن هم الأدباء والجلاوزة في آن.

وفي اليمن لايزال الخيواني يقبع خلف قضبان السجن منذ اشهر دون أن يتاح له استئناف الحكم، وقضايا التكفير والتخويف تملأ المحاكم التي تتحول إلى هراوات غليظة ضد الحرية والرأي، وتتضافر أدوار القضاء والأمن وكأنهما كل لايتجزأ ضداً على الحرية.

أما في العربية السعودية التي تواجه موجات عاتية من الإرهاب الدامي، فإن الدولة المدعوة للإصلاح تواجه المبدعين والأدباء بالمزيد من القيود والتنكيل، ولايزال ثلاثة من أهم دعاة الحرية والإصلاح خلف القضبان: متروك الفالح، وعلي الدميني، وعبدالله الحامدي.

ويوماً بعد يوم يتحول الأزهر إلى رقيب على الضمير، فيصادر الأفلام ويمنع الكتب، ويجرم حرية الإبداع والنشر.. والحقيقة أن الوطن العربي الكبير يتحول كله إلى مقصلة ضد الحرية والإبداع.

لقد جسدت الحكمة الجديدة، الوحدة اليمنية سواء في تعبيرها عن طبيعة الأتحاد الوحدوي نشأة وأداة وثقافة وممارسة أو عبر تبنيها شأن الأتحاد الأدبي الذي عبر عنه وتمسكت به وجلته عبر كل ما يكتب فيها عبر الملفات التي أعدتها من القصة والرواية والشعر والوحدة ومواقف الأحزاب السياسية منها أو عبر افتتاحية «الحكمة» التي كتبها رئيس التحرير المفكر الشجاع الجاوي، وإذا كانت الوحدة قد ضربت جذورها في الارض الطيبة كوصف القرآن الكريم، فإن حماية هذه الوحدة من رياح الاستبداد والفساد والقمع، والدفاع عن التعددية السياسية والفكرية وتعميق مساحة الحرية، واحترام حقوق الإنسان، والتأكيد على حق التداول السلمي للسلطة، ورفض الرقابة بالمعنى الأعم والأشمل هي في أولويات الحكمة اليمانية الجديدة.. والقضية الأولى التي تواجه المؤتمر العام التاسع للاتحاد.

● «النداء»، العدد ٢، الأربعاء ٢٣ مارس ٢٠٠٥

لبنان.. اشتباك الداخل والخارج

عبدالباري طاهر

منذ إعلان استقلال لبنان ٢٥ مارس ٤٣ ولبنان واقعة تحت نيران العامل الخارجي الضاغط. وكان الخارج التركي ثم الغربي ثانياً غالباً ما يتحالف مع أطراف داخلية فيسند الخارج الداخل والعكس صحيح.

لقد عانت بلاد الشام الأمرين من الاحتلال التركي، وكانت معاناة المسيحيين أكثر مرارة ودموية.

وعقب الحرب الكونية الثانية احتلت فرنسا لبنان وكانت المقاومة ضعيفة بسبب التناقضات الطائفية التي لازمت إنشاء الكيان اللبناني واعتبرت من أهم عوامل تكوينه.

ولعبت فرنسا بالورقة إياها لصالح زعماء طائفة معينة لتضمن ولاءها وليبقى نفوذها في لبنان حتى بعد إلغاء الانتداب.

كان التجاذب بين زعماء الطوائف في الداخل غالباً ما يجر أطرافاً خارجية. وكانت الأطراف الخارجية هي الاخرى حريصة على اللعب بهذه الورقة الموجودة فعلاً.

والملمح المهم أن الأزمات الدورية والحالية التي يشهدها لبنان ليست جديدة. واللافت أنها أيضاً من صنع جدل الطوائف في الداخل واشتباكها وعلاقاتها بالخارج.

فأزمة تعديل الدستور والتمديد قد تكررت أكثر من مرة. وربما كان بشارة الخوري هو أول من أقدم على تعديل الدستور والتمديد لنفسه ست سنوات غير أنه لم يكتب له إكمالها.

ولم تكن حرب ٥٧ – ٥٨ وإنزال القوات الامريكية إلى شواطئ بيروت بعيدة عن هذا السياق. فقد

انقسمت الزعامات اللبنانية على نفسها ووقفت بعض الاطراف السياسية «الطائفية» إلى جانب التدخل الاجنبي الذي استنجدت به في مواجهة أطراف سياسية وطائفية أخرى.

وكان البعد القومي للمعركة حاضراً بفضل زعامة الرئيس عبدالناصر الذي كان يخوض معركة مجيدة ضد حلف بغداد الذي أراد الرئيس كميل شمعون الانضمام إليه والاحتماء به.

ومرة أخرى تجري محاولة لتعديل الدستور والتمديد للرئيس فؤاد شهاب إلاّ أنه قد رفض ذلك مع رفض قطاعات كثيرة للتمديد.

والحقيقة أن قضية تعديل الدستور أو تعليقه ظلت موجودة منذ ما قبل الاستقلال ٤٣ وقد كانت الاطراف المختلفة غالباً ما تتمترس من خلف الاستحقاقات الدستورية.

وقد كانت السبعينات ذروة جدل الخارج والداخل بعد انتقال عشرات الآلاف من المقاتلين الفلسطينيين إلى لبنان فراراً من جحيم أيلوب الاسود في الاردن.

تحولت أرض لبنان إلى ميدان واسع لمعركة يومية ودولية بكل المعنى.. وكانت إسرائيل وأمريكا في الطرف المقابل.

في العام ٧٥ اجتاحت سوريا لبنان ضمن توافق عربي ودولي لحماية الطرف الأضعف في لعبة الحرب التي أشغلها زعماء موارنة حفاظاً على القضية المتداعية، وكان القرار حكيماً ويستجيب للاطراف الدولية المختلفة والمعادية بما فيها أمريكا وإسرائيل، ويخدم الحفاظ على وضع لايمكن تجاوزه حينها.

لقد أحدثت الفتن الطائفية شرخاً عميقاً في العلاقات الوطنية بين الطوائف اللبنانية، ومهد الشرخ بين هذه الطوائف للتدخل الاوروبي الذي تحول إلى حماية وكرس التمايز كثيراً من الغبن والتوتر وليس مصادفة أن بلاد الشام كانت -وبخاصة لبنان- ولاّدة للقومية العربية والأدب العربي، وشهدت ولادة المعاجم اللغوية والرواية وبرز أعمق الأثر في الحياة الفكرية والأدبية، وفي الوقت نفسه كانت واجهة الصدام المسلح مع اسرائيل وقوات المارنز والانتشار السريع.

الأزمة الحالية فجرها التمديد للحود وتعديل الدستور، وكانت التمديد إرادة سورية تناغمت مع رغبة لاطراف حليفة لبنانية. وقد أرغم الضغط السوري الجميع على القبول بالتمديد مما خلق أجواء من التوتر والقلق انتهت بمقتل الحريري وتزامن ذلك مع صدور القرار الأممي ١٥٥٩.

وقد فجر استشهاد الحريري الغضب المكتوم والمكبوت وتلاقى الغضب الداخلي مع إرادة دولية وتحديداً فرنسية أمريكية آزرت الإرادة الداخلية الرافضة للتمديد.

استشهاد الحريري أعاد الصراع إلى مربع «التلويح بالتدخل الاجنبي المباشر».. فقد انقسم الشارع إلى موالاة ومعارضة، ورفعت المعارضة شعارات غير متوازنة من نواع إسقاط الرئيس والتدخل الاجنبي وتنفيذ القرار الدولي ورفض الحوار، بينما التزمت الدولة والموالاة جانب الترقب برهة، ثم ومع انطلاقة المظاهرات العارمة المؤيدة لها والتي قادها حزب الله وبعد استقالة حكومة عمر كرامي تمسكت الدولة بتصلبها داعية إلى حكومة اتحاد وطني رافضة الاستجابة لدعوات المعارضة

باستقالة باستقالة قادة الأجهزة الأمنية.

أظهرت المظاهرات المليونية شبه المعادلة بين الموالاة والمعارضة مدى التوازن بين الجانبين، رغم الكر والفر في الاحتجاجات والاحتجاجات المضادة، إلاّ أن عدم التوافق على حل وسط هو المعضلة الحقيقية.

والواقع أن تصلب الحكم في تمسكه بغنيمة التمديد وعدم التقدم في الكشف عن ملابسات اغتيال الحريري والاصرار على بقاء ضباط أجهزة الأمن في مواقعهم وتكليف كرامي لإعادة تشكيل الحكومة كلها مؤشرات إلى رجحان كفة المواجهة، وليس للدولة من سند غير حزب الله الذي أصبح حجر القبان في الوضع القائم.

تعمد المعارضة على إبقاء أبواب الحوار مفتوحة مع حزب الله الذي يدرك دقة ومخاطر المرحلة القادمة. فبعد رحيل الجيش السوري فإن مطلب أمريكا وإسرائيل هو تجريد حزب الله من سلاحه، ويقيناً فإن مثل هذا المطلب موجود بدرجات متفاوتة لدى بعض أطراف المعارضة. ولعل العقلانية والتوازن ومسئولية الطرح لدى بهية الحريري والسيد نصر الله آتية من ادراكهما لمخاطر التعصب الطائفي المتطلع للتدويل.

لاشك أن جريمة شنيعة كاغتيال الحريري وعجز أجهزة الأمن الكشف عن مدبريها يفتح الباب واسعاً أمام حضور تحقيق دولي، وهو حق لاسرة الحريري وللشعب اللبناني والكشف عن القتلة وما وراءهم ومن وراءهم سوف يهيئ الأجواء لحوار وطني صادق وشامل، ويقطع الطريق على الارادة الامريكية والاسرائيلية الجهنمية التي تريد فرض التطبيع والدهاب إلى ما هو أبعد بكثير من تجريد حزب الله من سلاحه ومجرد خروج سوريا من لبنان.

لاشك أن الخط العقلاني والمعتدل هو الأقوى ولكن تصلب الرئاسة والعودة لمسلسل التفجيرات مع تزايد الضغط الخارجي قد تدفع بالامور إلى ما هو أسوأ من اللبننة والجزأرة، وحفظ الله لبنان.

● «النداء»، العدد ٤، الأربعاء ٦ ابريل ٢٠٠٥

الاصلاح.. بين المطرقة الامريكية وسندان الاستبداد

عبدالباري طاهر

تستخدم إدارة بوش دعوات الاصلاح كفزاعة ضد الحكم العربي الذي يرى فيها الموت. الحكم العربي المستبد والفاسد لايخشى شيئاً كالخوف من الديمقراطية والاصلاح.

وتدرك إدارة بوش مدى فزع النظام العربي من الديمقراطية والاصلاح فتستخدمها بمهارة وحذق. وتدرك أمريكا مدى أهمية اصلاح هذه النظم الفاسدة والمستبدة، وتعرف الادارة أيضاً أن الاستبداد في هذه الأنظمة الحليفة هو البيئة الملائمة لازدهار الارهاب!

فزاعة الاصلاح هي العصا السحرية التي تستطيع أمريكا بمجرد التلويح بها تركيع المنظومة العربية وارغامها على السكوت المذل عما يجري في العراق، والتغاضي عن جرائم شارون في فلسطين والقبول بالتطبيع، بل والبدء في إقامة الاتفاقات الاقتصادية والقبول بالاعتداءات المتكررة ومد اليد للقبول بالأمر الواقع.

الدعوة الامريكية للديمقراطية هي ما أرغم العرب على قبول المفهوم الامريكي للارهاب وهو مفهوم يجعل من المقاومة العراقية والكفاح الفلسطيني أعمالاً رهابية.

وقد أدرك الحكم العربي ما وراء التلويح بالاصلاح، فقام باصلاحات شكلانية، وشكلت لجان لحقوق الانسان حتى في أكثر الدول شمولية وانغلاقاً. وربما كانت مصر بحكم الريادة والخبرة أكثر الانظمة العربية إدراكاً ومعرفة بقراءة الشفرة الامريكية (الاصلاح)، وقد تجلى ذلكم في خروج عزام عزام الدراماتيكي من السجن والتوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع اسرائيل بعد أن ظلت ترفض توقيعها سنوات.

ولاشك أن الازمة العامة في الوطن العربي كله تدفع الى القبول بالاملاءات الامريكية حتى لو كانت جائرة، وتتغاضى عن الاعتداءات الاسرائيلية لأنها لاتستطيع أو لاتمتلك القدرة على مواجهتها.

أما الشعوب العربية المجروحة بالحرب الامريكية في العراب والموتورة من الفاشية الاسرائيلية في فلسطين ومن التماهي بين الموقفين الامريكي والاسرائيلي فإنها تنظر بعين الريبة والشك لكل مايجري وربما أن شيئان القبول والمنع قد داخل رؤيتها فهي بكم خبرتها التاريخية بالاستبداد وقرفها من الشعارات التي يرفعها الحكم العربي: قومية كانت أو اسلاموية ترفض الاصاخة لخطاب الحكم وتقف في منطقة أعراف فهي تؤيد على حذر شديد دعوات الإصلاح الذي هو مطلبها الرئيس منذ مطلع القرن الماضي - قضية الديمقراطية ومحاربة الاستعمار والاستبداد وفي نفس الوقت تدين الحرب البربرية في العراق وفلسطين وتعرف بعمق أن الامريكان ليسوا حريصين على الديمقراطية بقدر حرصهم على مصالحهم. والمساومة والشد والجذب بين الحكم العربي والادارة الامريكية واسرائيل يرتسم في الحرب في العراق وفلسطين.

تصاعد الحرب في العراق يعطي متنفساً للحكم العربي لأنها ترخي القبضة الامريكية وتجعل الوحش الامريكي أكثر قبولاً بها واحتياجاً إليها أو على الأقل تغاضياً عنها.

كما أنها تدفع بالشعوب العربية إلى طرح الأسئلة الحارقة والأكثر جوهرية. يشعر المواطن العربية بالقهر والزراية، فهذه الأنظمة التي أنفقت المليارات على بناء القوات المسلحة والأمن وراكمت المليارات من الديون على حساب معيشة ومستقبل الأجيال تقف بدون ورقة توت بعد أن سقطت دعاواها العريضة عن السيادة والاستقلال والدفاع تن الكرامة والمقدسات والأمة.

كراهية المواطن العربي للاستعمار لم تعد تحجب عن عينه رؤية المحتل الداخلي «أو المستعمر الوطني كتعبير شاعر اليمن الكبير عبدالله البردوني». فالمستعمر الوطني قد استلب الارادة، وقتل الحرية ومزق الشمل. كما أن التبشير الامريكي بالديمقراطية قد سقط في العراق ولكنه ورغم الوارث يرى أهمية التلازم بين المستعمر الاجنبي والداخلي فهما وإن اختلفا فإنهما يتفقان على مصالح مشتركة يعرف كل واحد منهما حدودها.

إن خفوت صوت الاصلاح الامريكي وعودة الروح للاستبداد العربي الذي يتظاهر بالديمقراطية شاهد مأزقهما، فالعنف الامريكي غير المسبوق وتماهي السياسة الامريكية مع الموقف الاسرائيلي وتطابق أهداف حربهما الاجرامية تشوي الحكم العربي على سفود الفضيحة والتواطؤ، وتدفع بالمواطن العربي إلى عدم الوقوع في حبائل أي منهما والاستفادة قدر الامكان من دعوات الاصلاح من أي جهة جاءت.

وحقاً فإن الاستناد إلى التوجه العالمي للديمقراطية والحرية يقوي عزم الشعوب العربية للخلاص من الحكم المستبد والاستعمار في آن واحد.

● «النداء»، العدد ٥، الأربعاء ١٣ ابريل ٢٠٠٥

القذافي وإسراطين

عبدالباري طاهر

منذ بضعة أعوام تقدم العقيد معمر القذافي، قائد الثورة الليبية، ببرنامج لإصلاح الجامعة العربية. وقدم مشروعاً لحل القضية الفلسطينية يقوم على أساس فدرالي. وظل العقيد شديد الإلحاح على برنامجه للإصلاح، وعلى ضرورة تبني الجامعة العربية رؤيته لحل قضية الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي. وقد تسبب إغفال مشروع العقيد ورؤيته للحل في أزمة بين ليبيا والجامعة العربية، وهدد العقيد أكثر من مرة بالانسحاب وجمد في لحظات معينة علاقاته بالجامعة.

صحيح أن لميل العقيد للأفرقة منذ التسعينيات دخلاً في هذا التوجه، وصحيح أيضاً أن الموقف الافريقي كان أكثر حرارة وتأييداً لليبيا من الموقف العربي في مواجهة الحصار الامريكي. ما يهم هنا هو مشروع العقيد لحل قضية دامية تستمر منذ منتصف القرن الماضي، خصوصاً إذا أدركنا أن العقيد شديد التمسك بالحل ويعتبره الاكتشاف السحري، والحل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه!

قد كانت محاضرة العقيد في قمة الجزائر مكرسة في جانب مهم لهذه الرؤية. حماس العقيد لرؤيته المطروقة منذ مراحل باكرة في الفكر اليساري سواء الصهيوني أو الشيوعي أو حتى القومي غير مبررة، فالعقيد يتهم الاسرائيلين والفلسطينيين بالغباء لانهم لم يدركوا الحل، حيث يرى أنه لاحل إلاّ بالعودة إلى الفدرالية والفدرالية وحدها.

ما يهمنا أمران: الأول.. أن الفدرالية مطروحة على الفكر اليساري اليهودي منذ ما قبل تشكيل

دولـة اسـرائيل وما بعـده ثم طرحت أيضاً لـدى أطراف عربيـة، وداخل منظمة التحرير الفلسـطيني منتصف السبعينيات. والأمر الثاني.. أن الوضع الحالي القائم على الأرض والمتمثل في حرب الإبادة والتوسـع فـي إقامة المسـتوطنات ومد جدار الفصل العنصري كالثعبان حسـب بوش نفسـه وفرض شـارون لحلـه القائم على الأمن مقابل السـلام مع بعض التنازلات التكتيكيـة، يجعل من دعوة العقيد «حديث خرافة».

لقـد نظر اليسـار العمالي إلـى القومة العربية كقومية رجعية يسـيطر عليهـا الإقطاعيون وعملاء الاسـتعمار البريطاني. ورأى وايزمان إمكانية الاتفاق مع القومية العربية مقابل التخلي عن الحقوق في فلسطين، وهو صاحب نظرية أن فلسطين جزء مهم من الوطن العربية الكبير. وقدم الصهاينة عام ١٩٣٠م مشـروعاً نال تأييد بن جريون الحذر يدعو لإقامة دولة يهودية في فلسـطين تصبح جزءاً من اتحاد فدرالي يضم المشرق العربي بأسره.

ويؤكد ناحوم غولدمان -رئيس المؤتمر اليهودي- على تشـكيل نوع من الكتلة أو الاتحاد الفدرالي بين دول المشرق الأدنى تدخل اسرائيل طرفاً فيه. ويضيف في دراسة له نشرها وترجمها مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسـطينية ١٩٦٨م «لقد دعت الصهيونية دائماً إلى اعتناق هذا الحل عندما قدمت عـام ١٩٤٦م باسـم الوكالـة اليهودية مذكرة إلى الحكومة الامريكية تتضمن اقتراح تقسـيم فلسـطين وإنشـاء دولة يهودية وأخرى فلسـطينية وإنشاء اتحاد كونفدرالي يضم الدولتين وسائر دول الشرق الأوسـط. وقد بن جريون (رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية) أمام لجنة الأمم المتحدة الاقتراح نفسه مرفقاً بتحالف يهودي - عربي» راجع «من الفكر الصهيوني المعاصر» ص٣٣٤ ط بيروت.

ويشـير المـؤرخ المهـم د. عبدالوهـاب المسـيري في موسـوعته إلـى أن موقف حزب المابام -يسـار صهيوني- كان يقوم على رفض التقسيم ويطرح فكرة الدولة ثنائية القومية بين العرب واليهود.

وقـد تلاشـت الدعوة بعد تماهي المابام مـع المباي ليكونا مفاتيح حزب العمل الاسـرائيلي الباني الحقيقي لدولة اسرائيل، واذا كان هذا الطرح قد مثل «يوتوبيا» اليسار الصهيوني في مراحل ما قبل قيام دولة اسـرائيل فإن الذي انتصر هو الاتجاه العنصري الأكثر دموية وعرقية وفاشـية في الحركة الصهيونية.

كانت منتصف السـبعينيات بداية التحولات اليسـارية في المنطقة العربية وبالأخص في الحركات الفلسـطينية، فظهـر شـعار الدولـة ثنائيـة القومية في منظمـة التحريـر الفلسـطينية وتبنته معظم القيـادات. ولعبت مجلة «دراسـات فلسـطينية» ورئيس تحريرها دوراً كبيراً فـي التنظير للفكرة. وقد جرفت الأحداث الدامية والتدميرية الشعار، كما جرفت قرار التقسيم، وماتلاه من قرارات أممية.

إن انتصار اليمين الصهيوني قد دفن الحلول السلمية ووصل الأمر إلى رفض الأرض مقابل السلام بمعنى إن حرب الاستئصال والإبادة والتهويد تظل قائمة مالم يقبل الفلسطينيون بالأمر الواقع.

لم يعد التقسيم مطروحاً ولم تعد الدولة ثنائية القومية واردة وان عاد للتذكير بها الدكتور عزمي بشارة بين الحين والآخر في حدود ٤٨ فقط.

لقد ابتعد اليمين الصهيوني سواء العمالي أو الليكودي عن «السلام الحقيقي» خصوصاً بعد أحداث الـ١١ من ستمبر وتماهي السياسة الامريكية مع اسرائيل أو بالأحرى مع اليمين الفاشي. وإذا كانت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة لم تعد تطيق سماع المبادرات العربية القابلة بحلول ليست عادلة ولا شاملة ولا تمثل إلاّ الأدنى من الحد الأدنى، فكيف يمكن أن يطرح عليها حل يلغي في جوهره طبيعة الدولة اليهودية ذات الطبيعة العرقية.

والأمر لا يتعلق بصواب أو خطأ الدعوة وانما يتعلق بزمانها ومكانها وقابلية الظروف الشرق أوسطية والدولية. وقديماً قال البلاغيون العرب «إن البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال.!!». ثم أن الأمر متعلق بالفلسطينيين المشردين ما يقارب ثلاثة ملايين، ويتعلق بالفلسطيني في الداخل الذي يتعرض يومياً للقتل وتهديم المنازل وقلع الاشجار وتجريف التربة والحصار والاغتيال اليومي ويواجه جيش دولة تروع الدول العربية مجتمعة ويتفوق عليها.

لايحتاج الفلسطيني الذي يتصدى وحده لآلة الحرب الجهنمية للسخرية أو الاستهزاء أو الاتهام بالغباء. كما أن اليهودي الذي بنى دولة تتفوق عسكرياً واقتصادياً وعلمياً وحضارياً على كل دول المنطقة ليس غبياً. ألا يكفي الشعب الفلسطيني تخلي أخوته العرب عن مأساته الكبرى التي يتعرض لها، والتي لم يكن الحكام العرب بالبعيدين عن صناعتها والمتاجرة بها؟!

إن مشروع الكونفدرالية ليس من عنديات الزعيم الليبي وهو مشروع جناح في اليسار الصهيوني كما أسلفنا. والعقيد يتحمس له وكأنه مشروعه الخاص، ثم لايدرك أن الأمر متعلق بالاسرائيليين والفلسطينيين وحدهم ومحاولة فرضه باستعلاء وإرادوية لايخدم قضية.

صحيح أن الأمر ليس بالمستحيل، وهو طموح إنساني رائع. ولكن العيب في طرحه أن يتهرب من خلال طرحه من واقع المأساة اليومية للإنسان الفلسطيني الذي يواجه مخاطر طمس قضيته وإلغاء حقه في أرضه وبناء كيانه الوطني.

ما يعيب العقيد الذي تصالح مع الجميع أنه يبدو كالحريص على عدم التصالح مع أمته وشعبه.

والعيب الأخطر أنه وهو القومي العربي قد ظهر في نحته لمصطلح «إسراطين» كما لو أنه أقل قومية من اليسار الصهيوني الذي دعا في النصف الأول من القرن الماضي إلى كونفدرالية: يهودية عربية يمكن أن تنحت في «إسرابي» على طريقة العقيد، أو عرب اسرائيل على الطريقة الاسرائيلية. والأمر بحاجة إلى نقاش أوسع وأعمق.

● «النداء»، العدد ٦، الأربعاء ٢٠ ابريل ٢٠٠٥

شـــارون وحـــل مـــن طـــرف واحـــد

عبدالباري طاهر

ما يريده شـارون منذ إعلان الانسـحاب من غـزة والتخلي عن بعض المسـتوطنات الهامشـية يتجاوز كثيراً خارطة الطريق أو القرارات الدولية واتفاق أوسلو الذي لم يوافق عليه شارون.

لايريد شارون إلزام دولته بأي اتفاق، فهو يريد الانسحاب مـن غـزة التي عانى فيهـا ومنها الويـلات، وعجز عن قمع إرادة المقاومة فيها، فهو يطبق بصورة مختلفة نوعاً مما حدث في جنوب لبنان، ولعل انتخاب (أبو مازن) قد هيأ المناخ أكثر لانسـحاب أحـادي الجانب وغير متفاوض عليـه، والحقيقة أنه ليس باسـتطاعة أي فلسـطيني معارضة أي انسـحاب اسـرائيلي مـن أي جزء من الأرض الفلسطينية.

مـن نافلـة القـول الإشـارة إلـى أن المتطرف شارون من أهم أركان اليمين الاسرائيلي الداعي إلى «اسرائيل الكبرى» وقد أمضى القسم الأكبر مـن حياته لبناء هذا الحلم الجهنمي على جماجم وأشلاء الفلسطينيين وعرب الجوار، وخاض معارك منذ ٤٨ لإنجاز هذا المشـروع الاسـتيطاني وحقق منه الكثير، وعندما يكثر من ترديد أنه مقدم على خطوة مؤلمة فإنما يقصد التراجع خطوة واحدة إلى الوراء للحفاظ على المشروع الصهيوني الاستيطاني.

لقـد اعتمد ارئيل شـارون الحروب مع الفلسـطينيين والعرب كأسـلوب وحيد لحـل قضايا احتلال الأرض، ولم يفاوض في أي مرحلة من مراحل حياته، بل أن موشي دايان كثيراً ما كان يردد «لن يطلع من هذا التيس حليب» في إشارة إلى شارون، وقد وقف شارون ضد اتفاقيات السلام، ولم يصبح رجل

السلام إلاّ بزلة لسان بوش المشهود له بزلات اللسان.

إن المغزى الخطير للانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة أنه يجنب اسرائيل ضريبة يومية، ويظهرها كمن يريد السلام، كما أنه -وهذا هو الأهم- عدم التزام دولة اسرائيل بأي التزامات إزاء احتلال قاس وأليم استمر قرابة سبعة وثلاثين عاماً، فهذا الحل من طرف واحدة وارادة واحدة لاتعترف بالحق الفلسطيني، ولا بالقرارات الدولية ولا بالاتفاقات الموقعة، فهي ترمي بخارطة الطريق التي لاتمثل الحد الأدنى من الحق الفلسطيني وتستبدلها بخارطة اسرائيل تخطها وترسم تفاصيلها الدبابات والأباتشي وتجري في التربة الاغتيالات شبه اليومية.

والواقع أن كارة الحادي عشر من سبتمبر قد جعلت الحل «الشاروني» الذي كان مستحيلاً قبلها معقولاً ومرحباً به دولياً، وبالأخص من قبل الادارة الامريكية، فالحديث عن عودة اللاجئين الفلسطينيين قد أصبح من الماضي حتى لدى بعض القادة الفلسطينيين وغالباً ما يجري الحديث مواربا عن حل لقضية اللاجئين، وهو تحوير هلامي ومطاطي يفتح ابواب الاحتمالات في كل الاتجاهات بإستثناء العودة وسيكون الخاسر الأكبر الفلسطينيون والعرب الذين عليهم أن يكفروا عن جرائم حروب اسرائيل، كما لايدور الحديث جدياً عن العودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م، والحقيقة أيضاً أن الادارة الامريكية تتماهى وتقبل تماماً بالرؤية الاسرائيلية كاملة سواء بالنسبة للاجئين أو بعدم العودة إلى حدود ٦٧، فهي شديدة الحماس لخارطة شضارون وربما ترى فيها أنموذجاً وأملاً للوضع في العراق، فالترابط بين الوضعين أكبر من أن يخفى.

لايريد شارون تفاوضاً من أي نوع حول اللاجئين، كما يرفض العودة إلى حدود ٦٧ أو الانسحاب من الضفة الغربية ومن باب أولى القدس. لقد كان الزعيم الفلسطيني الراحل شديد الذكاء والإدراك في فهم المخططات الاسرائيلية وكثيراً ما يقرأ ويرفض بشكل مسبق إملاء مثل هذه الحلول الجهنمية التي تطمس الحق الفلسطيني، وعندما فاتحه الرئيس كلينتون في كامب ديفيد بالحل الامريكي للدولة الفلسطينية، قال سيادة الرئيس ما تعرضه عليَّ سجن وليس دولة، فقد رفض دولة فلسطينية لاسيادة لها على الحدود أو المياه، أو الأجواء، وتخضع للحماية الاسرائيلية، لكن ما يريده شارون اليوم أقل بكثير مما عرضه باراك وكلينتون على (أبو عمار).

لا ينبغي التقليل أو الانتقاص من الانتصارات الزاهية التي حققها الشعب الفلسطيني في ليل الهزائم العربية، فالصمود الأسطوري وتحدي المكنة العسكرية الاسرائيلية الفائقة القدرة والكلية التدمير أمر يفوق التصور، كما أن الأنموذج الديمقراطي الذي قدمته الانتخابات الرئاسية بشفافيتها ونزاهتها تشهد على أصالة هذا الشعب وجدارته لنيل الحرية وبناء كيانه الوطني ودولته المستقلة.

لم تعد خطة شارون بالخافية، فهو يريد الانسحاب من غزة والتخلص من بعض المستوطنات الهامشية والتي يعجز جيش الدفاع الاسرائيلي عن حمايتها، كما أنها تمثل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد والأمن والسياسة الاسرائيلية. وبالنسبة للضفة الغربية: يهودا والسامرة، «أرض الوعد الإلهي»، فإن المطلوب هو الاحتفاظ بالغالبية العظمى من الأرض وإعادة الانتشار من المدن الكبيرة «نابلس - الخليل، جنين»، ولاحديث مطلقاً عن القدس أو اللاجئين.

ما يغري شارون ويفتح شهيته الاستعمارية هو التأييد الامريكي المطلق وضعف الموقف الدولي، وتردي الاوضاع العربية وتخاذلها في مواجهة الصلف الاسرائيلي والتهديد الامريكي بفرض الاصلاحات، وربما كان لانقسام الادارة الفلسطينية من حول «عسكرة الانتفاضة» دخل كبير في تزايد الضغط الاسرائيلي والامريكي، فعسكرة الانتفاضة والاختلاف عليها كعب أخيل في الموقف الفلسطيني. والواقع أن قضية بهذه الخطورة لايمكن أن تحل بالاجراءات الاستثنائية، بل لابد من إجراء حوار واسع وشامل وديمقراطي تشارك فيه كل فصائل العمل الوطني والشخصيات العامة وتحديد مدى جدوى وفاعلية الكفاح المسلح في الظروف الراهنة على الأقل، وتحديد أولويات أساليب النضال الوطني، وعدم الجمود على شكل واحد ووحيد، فتنويع أساليب المقاومة والمزج المبدع والخلاق بين أكثر من شكل، والأهم توافق الإرادة العامة للشعب الفلسطيني وقواه الديمقراطية، فهي الضمانة الأكيدة للإنتصار الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى.

صحيح أن الوطن العربي قد ابتز تماماً من الادارة الامريكية وأصبح غارقاً في الشأن الداخلي، ولم يعد يهتم كثيراً بالقضية الفلسطينية أو العراق، ويمكن أن يقبل بما يمليه الاسرائيليون والامريكان، ولكن عناد وصبر الشعب الفلسطيني كفيل بتفويت الفرصة على شارون الذي يريد أن يختم حياته بنهاية قضية الشعب الفلسطيني التي هي أكبر من دولة اسرائيل نفسها.

● «النداء»، العدد ٧، الأربعاء ٢٧ ابريل ٢٠٠٥

ملاحظات عامة على مشروع قانون الصحافة الجديد

١- نصوص مبهمة تحتمل أكثر من تأويل

عبدالباري طاهر

قبل تناول الموضوع لابد من الإشارة إلى أن دستور الجمهورية اليمنية (دستور دولة الوحدة) قد نص في المادة الـ٥ على «الالتزام بالعمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الانسان، وميثاق جامعة الدول العربية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة». ورغم التعديلات المتكررة للدستور فقد ظلت هذه المادة موجودة وتحولت إلى المادة الـ٦ من دستور سبتمبر ٩٤م.

إن دستور دولة الوحدة والدستور المعدل في سبتمبر ٩٤ قد نص على أن «للمواطنين في عموم الجمهورية -بما لايتعارض مع نصوص الدستور- الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكّن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية

والثقافيثة والعلمية والاجتماعية»، (المادة ٣٩ دستور دولة الوحدة، المادة ٥٧ دستور سبتمبر ٩٤).

والملاحظ أن المادة ظلت كما هي بعد التعديل، مما يعني أن الدستور قد أعطى الحق في هذه الحرية دون الاحالة أو الاحتياج إلى تقنين. المادة ٤٢ «لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتكفل الدولة حرية الفكر والاعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون.

ومعروف أن الدولة اليمنية ملزمة دولياً بتكييف تشريعاتها مع الاعلان العالمي والقوانين الدولية التي التزمت بها. وفي حال التعارض بين التشريع يغلّب العام.

وعالمياً أصبح معيار الديمقراطية الحقة لأي بلد هو عدم وجود قانون للصحافة أو قانون للأحزاب، وعدم التقيد بمنح التراخيص لتشكيل الأحزاب أو إصدار الصحف. والمفارقة أن دولة شديدة الحرص على تقنين الصحافة توجد الاجراءات القامعة والعقابية ضد حرية الرأي والتعبير إلى كثير من التشريعات، ومنها قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجزائية وقانون الوثائق، حيث يمكن أن يعاقب الصحفي -في مخالفة رأي- بأكثر من عقوبة، بل إن هناك نصوصاً بعضها ينص على إعدام الصحفي.

■ لايجوز ابتزاز الصحفي بعضوية النقابة ووضعه تحت الرقابة يناقش الدستور

■ اشتراط عدم وجود حصانة يريد للصحفي أن يكون فريسة للقمع بلاحماية

أولاً: الباب الأول

في تعريف من هو الصحفي يضيف المشروع إلى التعريف الصائب في القانون (٢٥) لسنة ١٩٩٠م عبارة وبث الرسائل الاعلامية على المواقع الخاصة، وشبكات الاتصالات الالكترونية.

وقد لاحظت وزارة حقوق الانسان، مشكورة، أن هذه الاضافة تتعارض مع المادة (٥٣) من الدستور، فقد أعطى الحرية كحق مواطنة، ولم يقيد هذا بتقنين يحد من الحرية.

والواقع أن هناك تعريفاً دولياص لمن هو الصحفي لايمكن التجديد أو الاجتهاد أو الإضافة والحذف لتعريف الصحفي.

ولاحظت الوزارة المحتفية أن الإعلام اليمني أعجز من

أن يقدر على مراقبة النشاط الاتصالي الذي يعتبر أهم ثورات العصر، فهو الثورة الثالثة بحق. ومن البداهة الإشارة إلى أن الرقابة على الاتصالات والبريد مجرّم دولياً ومنصوص على التجريم في الدستور والقوانين اليمنية، ولكن الهاجس الأمني هو ما يحكم عقلية المراقب.

وواضح أن المشروع هنا يفرض رقابة على الحق وهو ما يتعارض مع الدستور والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وقد نص المشروع على إعتبار الصحفي هو عضو نقابة الصحفيين، فجعل عضوية النقابة شرطاً في تحديد أو تعريف الصحفي بما يجعل عضوية النقابة إجبارية، وهو ما يتنافى مع الدستور. فالعمل النقابي عمل طوعي ولايمكن إرغام الصحفي على الإلتزام بنقابة لايريد هو الانضمام إليها، كما لايجوز حرمانه من مزاولة المهنة وابتزازه بعضوية النقابة. وهو ما لاحظة أيضاً المحامي الكفء نبيل المحمدي. وأضيف أن هناك خلطاً في التشريع بين العضوية والقيد في السجل.

ان عضوية النقابة في أي عمل في العالم ليست بحال إلزامية ولكن الالزامي هو انطباق التعريف وتوفر الشروط في صاحب المهنة. وهو ما يفرض على المحامي أو الصحفي أو الطبيب أن يكون مقيداً في سجل مزاولة المهنة، وليس ملزماً بالعضوية، فهو يسجل فقط للحصول على الترخيص إذ لابد أن يكون مسجلاً في النقابة المهنية المختصة، ثم بعد ذلك من حقه أن يكون عضواً أو لايكون.

وقد وقعت الوزارة في خطأ عدم اشتراط الاحتراف ومورد الرزق. والحقيقة أن هذين الشرطين هما ركنان أساسيان في عريف الصحفي، وهو المتداول والسائد في القوانين الصحفية دولياً، ويدخلان في جوهر التعريف. واذا ما غاب أو حذف الشرطان فإن ذلك -خصوصاً في اليمن- يلغي التعريف ويفتح الباب على مصراعيه لمن هب ودب. ومشكلتنا في النقابة أن هذا التعريف الصائب لم يطبق بدقة ونزاهة وموضوعية.

وقد مالت الوزارة محقة إلى تفضيل كثير من صيغ تعريف القانون القديم ٢٥ لسنة ٩٠ على تعريفات المشروع الجديد الذي يلاحظ ميله للإنشاء، وتفكك التعابير وهشاشة الصياغة، وعدم دقتها، ومن ذلك مثلاً تعريف المطبعة.

كما تنتقد بجزم إصرار الوزارة على وضع البريد الالكتروني والمواقع الخاصة على الانترنت لأنها ترى أن وضع رقابة على السموات والأرض «غير متيسر» حتى لو كانت اليمن دولة متقدمة. والتنصيص على الرقابة يعبر عن نزوع عدواني عاجز، علاوة على تعارضه مع النصوص المجرمة للرقابة في الدستور والقوانين والإعلان العالمي لحقوق الانسان وكذا الكتاب والسنة.

ولوحظ أن المشروع يفصل بين العريفات والمبادئ العامة، كما أنه يميل إلى توزيع المحظورات أو يسربها بشيء من التذاكي في العديد من المواد الموزعة على الأبواب المختلفة.

بل إن المشروع الجديد قد أدخل كثيراً من القيود في التعريفات والمبادئ العامة، فمثلاً في تعريف الصحافة يرى النص «أن الصحافة مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع وتكوين وتعبئة الرأي العام، والتعبير عن اتجاهاته بمختلف وسائل التعبير دفاعاً عن البلاد والعدل والحق.

والمشروع عناك إما أنه فسر الماء بعد الجهد بالماء أو أنه يشرح البديهيات ويعرف المعرف، ويضيف قيوداً والزامات غامضة وقابلة للتأويل والاختلاف (كالدفاع عن البلاد والعدل والحق) فكثير من الأنظمة الدكتاتورية والشمولية ترى أن نقد الحكم أو الحاكم عدوان على البلاد والعباد، وتجربة السادات والنميري حاضرة، وكثير من الأنظمة القائمة في عالمنا العربي تماهي بين الدولة أو الحاكم والبلاد، بل تجعل الدين والحق والعدل والوطن من مترادفات الكم وأسماء متعددة للحاكم. وقد لاحظت الوزارة المحتفية بحقوق الانسان أن الفقرة إياها تفتح الباب واسعاً أمام اجتهاد القاضي في تفسير أي كتابة بأنها تحيد عن الحق وتتصادم مع قيم العدل ولاتصب في مجرى الدفاع عن البلاد.. وهو تعبير لايضيف إلى القانون إلاّ تقييد النشاط الصحفي ويجعله عرضة للإتهام.

يتناول المشروع تحديد وظيفة الصحافة فينص «أنها وسيلة للرقابة الشعبية على مؤسسات المجتمع من خلال التعبير عن الرأي والنقد ونشر الاخبار والمعلومات في إطار العقيدة الإسلامية والأسس الدستورية، وأهداف ومبادئ الثورة، وتعميق الوحدة اليمنية مع احترااام المقومات الأساسية للمجتمع وحقوق وحريات الآخرين».

ألم أقل لكم إن المشروع يدس السم في العسل! إنه ينقل عدة محظورات من الباب المختص بالمحظورات ويوزع دمه في قبائل المواد الأخرى حتى المبادئ والتعريفات، وتصبح لازمة (الرقابة) في العديد من المواد والفقرات تعبيراً كاشفاً لنفسية الرقيب. وهناك قول مأثور «ما أسر أحد سريرة إلاّ وأظهرها الله من خلال تقاطيع وجهه وفلتات لسانه». وقد عابت وزارة حقوق الانسان هذا التعبير الفاضح على المشروع برمته طالبة حذفه حيثما وجد، وأقترحت حذف الرقابة الشعبية على مؤسسات المجتمع.

والواقع أن المادة كلها ملغومة بالمحظورات والمحاذير. لقد تضمن الدستور الحقوق والواجبات، وهو المرجع الأول والأخير، فعندما تجعل أهداف ومبادئ الثورة، وهي مبادئ عامة ومطاطية وقابلة للتأويل، وصيغت في مرحلة مختلفة من الألف إلى الياء، فإنه يمثل قيداً لمبادئ عامة. وإضافة الوحدة اليمنية والمقومات الأساسية للمجتمع، فيمكن التأويل لنقد ممارسات الحكم بأنها ضد الوحدة، وقد حصل ويحصل كل لحظة. أما نقد مقومات وأسس المجتمع فهي الأكثر غرائبية وعدوانية، فالقبيلة هي أم المجتمع كله وهي أقوم مقوم للمجتمع، فهل نقدها جائز؟ وحمل السلاح في ذهن بعض المسؤولين مقوم من مقومات الرجولة والشرف والكرامة.

إن المادة كلها تفرض على الصحافة أن تدافع عن الإرث الوبيل والضار.

ويعرف الطباعة بأنها حرة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع وعليها احترام الحقيقة والامتناع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية، وحقوق الانسان وقيم الأمة ولايجوز التعرض لنشاطها إلاّ وفقاً للدستور وأحكام القانون.

والصياغة هنا تتسم بتبرير غير يسير من المكر المتذاكي، فهي تقدم الحرية (الطباعة حرة) ثم تصادرها في كل التفاصيل والقيود المجرّمة والسالبة والإلزامية، وعليها إحترام الحقيقة!! والامتناع عما لاحظوا مجيء المنع بعد الحرية مباشرة (الامتناع عن نشر ما يتعارض مع الحرية والمسؤولية

الوطنية.. وقيم الأمة)، ما معنى قيمة الأمة؟ إن اليمن -مثلاً- تعتبر حمل السلاح رجولة وكرامة، بينما يعتبر في العديد من بلدان الأرض جريمة. والعربية السعودية ترى أن حجاب المرأة واجب مقدس، ومجلس الأمة الكويتي لايقر بحق المرأة في الترشيح والانتخابات، فعن أي حق يتكلم التشريع الصحافي اليمني؟ إن الألفاظ الانشائية العامة: المسؤولية الوطنية، قيم المجتمع، والمقومات الاساسية للمجتمع، كلها أفخاخ وكمائن لوأد الحرية، ويبدو أن الحرية هي الزرع وقيم الأمة هي الجراد.

ملاحظات وزارة حقوق الانسان أشارت بوضوح إلى أن مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية، وحقوق الانسان، وقيم الأمة عبارات تنطوي على إبهام وغموض وإجمال، ولايجوز استخدامها دون وضع تحديد، أو تعريف معين لهذه المصطلحات خاصة في مجال التشريع الجنائي.

والحقيقة أن الأمر أبعد من مجرد التوضيح لمعنى ودلالات الألفاظ، فمثل هذا التعميم والغموض قيود سالبة للحق في الحرية، ينبغي رفضه لأنه يتحول في التقاضي إلى مكيدة ومقصلة.

أحكام عامة

ينص المشروع على حق الصحف في الحصول على المعلومات من مصادرها وتحليلها والتعليق عليها وتداولها ونشرها، ولكن يأخذ باليمين ما أعطى باليسار، ويأبى إلاّ أن يصادر الحق أو على الأقل يلتف عليه، فهو يقيد الحق بعبارة في حدود القانون، مضيفاً في الحفاظ على قيم وأخلاق وأمن المجتمع، فالقيم، الأخلاق والأمن، ألفاظ لها من العموم والغموض والإلتباس مايجعل الحق محفوفاً بمخاطر لاتحد ولا تعد.

وفي المادة الرابع ينص «حرية التعبير عن الرأي والفكر دون قيود» إلى هنا والكلام جميل لان الأصل في الأشياء الاباحة، وهو حق مكفول بقوانين السماء والأرض معاً، لكن المشرّع المرعوب من شمس الحرية يضيف «إلاّ ما يتعلق بأمن الدولة والمجتمع والقيم والأخلاق وعلى الوجه المقرر قانوناً». وكأن أمن الدولة والمجتمع والقيم والأخلاق في تصادم مع الحرية الفكرية.

إن المشرّع يرى أن حرية الرأي والتعبير والتفكير في مواجهة مع أمن الدولة والمجتمع والقيم والأخلاق. ومن البداية القول بأن أمن الدولة والمجتمع لايحمى إلاّ بالحرية، ولاتعيش وتزدهر القيم والاخلاق إلاّ بالتفكير الحر والسليم، فما هي هذه الحرية المكبلة بقيود وأشباح مرئية وغير مرئية؟ كيف للصحفي أن يدرك أن الخبر أو التعليق أو المقالة ماسة بأمن الدولة؟... إلخ.

إن تشريع القمع هو ما يجعل الحق المقدس شائكاً ومحظوراً ودونه خرط القتاد كما يُقال.

وللأمانة فإن عبارة «وعلى الوجه المقرر قانوناً» تَزيِّد لانقرؤه إلاّ في تذييل الأحكام القضائية، وكأن الحرية والتفكير ليس حقاً أصيلاً، وإنما هو مطلب موضع تنازع ومشارعة.

وقد عابت الوزارة إيهام العبارة وعدن القدرة على قياسها مادياً، واحتمال التأويل والتفسير وارد حسب الهوى، ورأت أن استخدام القيم والاخلاق في التشريع موهمة، لأنها تختلف من مجتمع لاخر، وأيضاً من زمان لآخر، فما كان قبل الوحدة محظوراً أصبح بعدها حق مواطنة كحرية التعبير والرأي

والتفكير الذي يراد الالتفاف عليه بمثل هذه التعابير الغامضة والملتبسة. ورأت الوزارة أن دائرة القيم والأخلاق أوسع من دائرة القانون، وهي تهتم بالمقاصد والنوايا المضمرة والمتخفية، ولانحاسب عليها أمام القانون.

الباب الثاني

الفصل الأول

يورد المشروع كشروط رئيس التحرير:

١- ألاّ يكون عاملاً لدى دولة أو جهة اجنبية.

٢- أن يكون متفرغاً، أن يكون مقيماً إقامة فعلية في محل صدور الصحيفة أو المجلة، وألاّ يكون من المتمتعين بالحصانة، وألاّ يجمع بين رئاسة تحرير أكثر من صحيفة أو مجلة أو مطبوعة، أو مديراً للنشر في الصحافة الالكترونية.

والحقيقة أن ملاحظات وزارة حقوق الانسان قد فندت جل هذه الشروط، فالوزارة ومعها كل الحق ترى أنه لايوجد أي أثر سلبي في أن يكون رئيس التحرير عاملاً لدى دولة أو جهة اجنبية، فضلاً عن أن هذا الحق قد أعطى لكافة مراسلي الصحافة ووسائل الاعلام، ووكالات الأنباء العالمية العاملة في اليمن، ومن باب أولى أن يعطى لرئيس التحرير، ورأت أنه ليس من المنطقي اشتراط تفرغ رئيس التحرير، كما سخرت الوزارة من شرط الإقامة في بلد الاصدار.

وأوضح أن التقييد والمنع والتحرير هو الأصل، وأن المشرّع لايدرك أهمية «الثورة الثالثة» التي حولت العالم إلى قرية صغيرة يستطيع الانسان أن يتواصل ويرى ويشرف ويدير العمل من أي ركن قصي في أرجاء الأرض.

أما اشتراط عدم وجود الحصانة فهو مضحك، ويبدو أن في الأمر نوايا عدوانية، فالمشرّع يريد الصحفي أن يكون فريسة للقمع مجرداً من أي حرية.

إن المبالغة في فرض القيود حتى غير الموضوعية، تعكس الرغبة الجامحة في وأد الحرية وخنق واغلاق أي طريق موصل إليها، وسد الأبواب والنوافذ أمام أنسام ورياح الحرية والرأي والتفكير.

ويتكرم المشروع بإعفاء رؤساء التحرير ومحرري المجلات والصحف المتخصصة والعلمية والنشرات... إلخ من شرط عضوية النقابة، لأن المشرّع يشترط إجبارية عضوية النقابة، ويتعطف بإعفاء رئيس التحرير من التجنيد الاجباري في العضوية.

لا يعرف هذا المشرّع أن الله سبحانه وتعالى يقول «لا إكراه في الدين» بينما مشرعنا يجعل العضوية بالاكراه والمراغمة.

وينص المشروع على منح وزارة الاعلام حق إعطاء البطاقة والتسهيلات الصحفية للسيد وزير الاعلام، بينما يعطي للنقابة بطاقة المهنة. والحقيقة أن التسهيلات الصحفية هي جوهر ومضمون

البطاقة الصحفية. والبطاقة المهنية بدون التسهيلات كالماء الذي لايصح به الوضوء، أو البشارة بولد ميت، كما يقول المثل. إن احتكار وزارة الاعلام لبطاقة التسهيلات يجرد النقابة وبطاقتها من أي معنى، وتصبح البطاقة الصحفية مجرد تميمة أو حلمة كاذبة. والأدهى أن تربط التسهيلات الصحفية، بموجب قرار يصدره مجلس الوزراء، وكأن مجلس الوزراء ليس له من وظيفة إلاّ منح التراخيص للصحفيين لمزاولة مهنتهم.

ويعطي المشروع وزير الاعلام الحق في منح البطاقة وحق الإلغاء بدون إبداء الاسباب، وهو منطق أعوج في الحالتين (المنح والمنع).. فالوزير الذي لايملك حق المنح يُعطى له حق المنع. ومعروف أن أحكام الشرع في الكتاب والسنة ترجع إلى التعليل عند التحليل والتحريم، أما مشروعنا فهو فوق المساءلة والمراجعة، فقراره لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

● «النداء»، العدد ١٠، الأربعاء ١٨ مايو ٢٠٠٥

ملاحظات عامة على مشروع قانون الصحافة الجديد

٢- الجائز بين حاصرتي تقييد ومنع

عبدالباري طاهر

الباب الخامس

تنظيم تعليق الصحف... إلخ

يشترط المشروع للترخيص للأجنبي يملك صحيفة أو مجلة دورية شرط المعاملة بالمثل بين دولة طالب الرخصة وموافقة مجلس الوزراء. وهي اشتراطات وقيود لاتعبر عن الانفتاح على العصر، وهو يعكس روح الانغلاق.

ويشترط في الصحف التي تصدرها الاشخاص الاعتبارية أن تتخذ شكل شركة مساهمة على أن تكون اسهمها اسمية، وهو اشتراط ظاهرة الرحمة وباطنه العذاب، لأن روح الفردية القائمة لاتتيح الالزام، والغرض من قيام مؤسسات صحيفة، وهو قيد يصادر الحق، ويمثل عائقاً أمام حرية الصحافة.

ويتكرر التأكيد على حق الوزير في منح الترخيص وفق شروط مشددة منصوص عليها.

ويتبادل المشروع تفاصيل اعتبار الترخيص لاغياً ويقرر تناول ماتتولاه سلطات التحقيق أو المحاكم بما يؤثر على صالح التحقيق، كذا في النص أو «سير المحاكمة العادلة»

والعبـارة إضافة إلى تفككها فإنها تفرض قيداً يسـتغل لمس حرية النشـر ويتـرك الأمر لمزاج القاضي الذي يحدد المسموح والممنوع.

ويشـدد المشـروع على النشر في قضايا المحاكم، خصوصاً في نشر القضايا المنظورة سراً أو نشر مداولات المحاكم أو مايجري في الجلسات العلنية بالمحاكم على نحو يخالف الحقيقة، ويكرر بإلحاح علـى هـذه المادة، ولا أحد يـدري ماهي الحقيقة التي تفرض القيود على عـدم مخالفتها؟ والمنع متكرر بأكثر من صياغة.

ويتدخـل المشـروع بالتفصيـل الممـل في الحيـاة الداخلية للصحيفـة، فهو يطالب رئيـس التحرير بالاشراف الفعلي على الصحيفة، كما يشترط وجود أقسام يُحدد المشرفون عليها.

ورغم أن المشـروع لم يعتبر رئيس التحرير الفاعل الأصلي كما في القانون ٢٥، إلاّ أنه قد قيد الأمر بعدم قيام دليل على حصول النشـر بموافقته شـخصياً، ويحافظ بالتعالي على المادة ٤٢ والمادة ١٠٨ اللتين تعتبران رئيس التحير فاعلاً أصلياً ويتحمل المسؤولية كاملة عن كل ما ينشر.

يشـترط المشـروع لمالك الصحيفة أو المجلة عمر ٢٥ سنة، وهو ما يتعارض مع الدستور الذي يحدد سن التكليف بـ١٨ عاماً. والسؤال: ماذا لو مات مالك الصحيفة ووارثه في الثامنة عشرة من عمره؟ ما هو السر في تحديد عمر المالك بـ٢٥ سنة؟ ثم ألا يعتبر ذلك عائقاً أمام حرية التملك والاستثمار؟

والغريب أن يشـترط المشـضروع في المالك خبرة صحفية لاتقل عن خمسـة أعوام وأن يجيد اللغة التي تصدر بها الصحيفة، وأن يكون له حسـاب في أحد البنوك اليمنية لايقل عن خمسـة ملايين، أما إذا كان المالك مؤسسة فيشترط وجود اعتماد بنكي بمبلغ خمسة ملايين، ويشترط أن يكون للصحيفة والمجلة رأسمال. ويستثني المشروع صحف الاحزاب والمنظمات الجماهرية.

والملاحظ أن الشروط الواردة في المشروع هي نفس شروط القانون ٢٥، مضافاً إلى ذلك تحديد عمر المالك بـ٢٥ سـنة، وتحديد رأسـمال الصحيفة أو المؤسسـة مع أن قانون ٢٥ لم يحدد السـن ولم يحدد رأس مالاً معيناً، تاركاً ذلك للوزير ولائحته المالية.

واللافت أن الشـروط في المشـروع الجديد أكثر تشـدداً وتقييداً من الاقنون القديم، بينما حدد عمر الصحفي بواحد وعشرين عاماً، والأمر أيضاً مصادم للدستور وللرية وحق المواطن.

الاعلان

ينص المشروع على حظر أي إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع وأسسه ومبادئه وآدابه العامة ورسالة الصحافة وآدابها، وقيم المجتمع وأسسه وآدابه لايمكن ضبطها أو تحديدها.

ولعل من أغرب مواد المشـروع النص أنه في حال انشـقاق الحزب فإن الوزارة تصدر قراراً بريقاف الصحيفـة حتـى يتم لجوء الاطراف المتنازعة إلى القضاء لحسـم مسـألة التصـرف بصحيفة الحزب! وتحديد صاحب الأحقية في الاصدار وإبلاغ الوزارة بذلك. والواقع أن هذه المادة الكيدية والقراقوشية ليسـت موجودة في قانون ٢٥ وربما في أي تشـريع حتى في كتاب الفاشوش في أحكام قرقوش. وإذا

ما احسنا الظن بالمشرّع فإنه يجعل من الاعلام ضابط ايقاع للحياة الحزبية والصحفية، فهو من يستطيع في لحظة الانشقاق، وهي لعبة خطرة لأن مجرد إصدار بيان عن الانشقاق الوهمي يؤدي اتوماتيكياً إلى إغلاق الصحيفة. وتجارب «الشورى» و«الثوري» تؤكد هذه النوايا المبيتة لحرية الاحزاب والصحافة على حد سواء.

ولأن الخير يخص والبلاء يعم فقد نص المشرّع أنه «تكون بحكم الصحيفة أو المجلة ويطبق عليها الأحكام الخاصة بإصدار ملكية الصحف في هذا القانون مكاتب الوكالات والخدمات الصحفية والاعلامية التي تزود مؤسسات النشر بالاخبار والصور والرسوم وسائر المواد الصحفية، أو التي تنقل أو تترجم قصاصات المطبوعات الصحفية وتوزعها على طالبيها. وعلى هذه المكاتب الا تعين في أعمالها الصحفية والاعلامية بصفة دائمة أو مؤقتة محررين أو كتاباً مالم يكونوا مستوفين شروط المهنية.

■ يحول المشروع وزارة الاعلام إلى جهة جابية ويعطيها حقاً ليس لها دستورياً

وهذه المادة الشمولية بكل المعنى لم تكن موجودة في القانون ٢٥ والمشرّع هنا يكد القيود إلى كل منابع الصحافة الواقعية والمحتملة. فمثل هذه المكاتب غير موجودة ولكنه يقوم بما يشبه الحرب الوقائية أو الاستباقية فيضع لها أو يسقط عليها قيود الصحافة حتى قبل أن توجد.

ويمد تشريع المنع إلى موردي الخدمات الاعلامية والصحفية على شبكة الاتصالات الالكترونية في حق الملكية والاصدار، كما يحمل المسؤولية مقرر خدمات البث على المواقع الخاصة باعتباره فاعلاً أصيلاً، وهو ما يتفوق به التشريع على قانون ٢٥ وربما على كل قوانين الصحافة في العالم.

ويمد التشريع القامع المانع الذي يحظر فيه على البعثات الدبلوماسية والقنصلية والهيئات المعتمدة إصدار صحيفة أو مجلة أو نشره بقصد التداول إلاّ بتراخيص من الوزارة.

ويعطي للوزير حق اصدار لوائح منظمة للاجراءات والبيانات المطلوبة، وكذا النوادي والمراكز والجمعيات العربية والاجنبية وحتى نقل ملكية الصحيفة أو المجلة. فالمشرّع يربطها بموافقة الوزير بعد التزام المتنازل بتقديم طلب مشتمل على البيانات والوثائق المتضمنة توفر الشروط.

ومن غرائب التشريع «يجب على رئيس التحرير أن يقبل من المواطنين ما يقدمونه من مواضيع للنشر، ويجوز له رفضها اذا ما تعارضت مع أحكام هذا القانون، ويحق لهم التظلم إلى الوزير أو القضاء».

والسؤال: أي قانون يوجب على رئيس تحرير صحيفة أن يقبل كل ما يقدم إليه من مواضيع؟ وما هو وجه الوجوب؟ ثم ما معنى تحديد جواز عدم النشر بالتعارض مع القانون..؟ ألا يجوز أن تكون للصحيفة نفسها سياساتها ونهجها وتخصصها واساليب نشرها؟ ثم أيضاً لماذا الشكوى للسيد

الوزير أو حتى للقضاء؟ وبأي حق يلزم صاحب الصحيفة أن يقبل كل ما يقدم إليه؟ عجائب!!

ويربط جواز طباعة أي صحيفة خارجية بموافقة السيد الوزير.

وينص على حق الوزير في اصدار لائحة تنظيم شروط التراخيص والرأسمال ونسبة من قيمة الرأسمال كمقابل الحصول على ترخيص بمزاولة طبع وتداول الصحف، وهو ما عابته وزارة حقوق الانسان على المشروع.. فالمشروع يحول الاعلام إلى وزارة جباية، تفرض الإتاوات على الصحف والمجلات والمراسلين والمكاتب الصحفية والمجلات الخارجية والمطابع والاكشاك... وإنها لمحنة.

ويعطي المشروع الحق للوزير في منع تداول الصحيفة أو المجلة أو المطبوع ويسمح المشرّع بالالتجاء إلى القضاء، مع أن الطبيعي أن تقوم الوزارة بالشكوى والقضاء هو الذي يتخذ قرار الايقاف او المصادرة.

والمشروع الذي يهتم بتفاصيل التفاصيل يجيز النشر باسماء مستعارة مشترطاً طلب صاحب المقال وأن يظل الاسم الحقيقي الكامل موجوداً لدى الصحيفة أو المجلة. ويلاحظ ميل المشروع إلى تكثير المواد وتكرارها أيضاً والميل إلى تفاصيل أقرب ما تكون إلى كتب الفقه المدرسية، حيث يكون المتن والشرح والحاشية وحاشية الحاشية أحياناً.

أليس من التزيد والمبالغة «يجوز تداول الصحف والمطبوعات والمجلات الخارجية التي تطبع في اليمن ما لم تتضمن أمراً من الأمور المحظور نشرها وتداولها اذا تناقضت محوياتها مع نصوص هذا القانون».

والغرائبية آتية من تجويز تداول المطبوع في اليمن، وكان الأصل التحريم، والحرص على تجويز الجائز أصلاً يعكس روح النزوع إلى امتلاح المشرّع حق تصيير الحلال حلالاً لا لكونه كذلك وإنما المشرّع هو من أباح أو أجاز ذلك ولولا التجويز لكان في حكم الحرام أو في مناطق الاشتباه. ولكن النزعة «التحريمية» تأبى إلاّ أن تضيف قيداً على التجويز مالم تتضمن أمراً من الامور المحظور نشرها وتداولها... إلخ».

فالحظر لابد أن يكون موجوداً، وتذاكي المشرّع قائم في أن يقدم أولاً المنح والتجويز ثم يتبعه بالتقييد والمنع، وهذا الأسلوب هو المتبع في أغلب المواد.

في الفصل الثاني

يناقش الرقابة المالية على الصحف والمجلات والمؤسسات الصحفية، ويشتمل الفصل على ثلاث مواد.. تحظر المادة الأولى قبول التبرعات والاعانات والهبات أو مزايا خاصة بأي صورة كانت ومن أي جهة غير يمنية أياً كان الغرض منها.

وهو حظر جائر لأنه يحرم الصحافة من العون والمساعدة التي الأصل فيها الجواز اساساً. وهناك صحف ومجلات متخصصة قد تكون مثلاً تابعة للمحامين أو الصحافيين أو المهندسين أو الأطباء العرب أو عالمين، ولهم نشاط فكري وثقافي يمتد إلى أماكن عديدة، ونشاطات منظمات الطفل والفنون

التشكيلية والعلوم، فالحظر أقرب إلى التشكيك والريبة وجعل المنع هو الأصل.. وقد أغفل المشرّع الشرط الأساس وهو العلنية والشفافية، والأعيان الاعتبارية لها حقوق الأفراد.

في الفصل الثالث

يحضر المشروع عدم تداول الصحيفة أو المجلة أو المطبوع إلاّ باشتمالها على كذا أو كذا، وهو أمر متعارف عليه ولكن المشرّع يبدو أميل للتحريم. وينص في المادة الثانية «على كل من يرغب في مزاولة مهنة استيراد وبيع وتوزيع وتداول الصحف والمجلات والمطبوعات أن يحصل على ترخيص كتابي مسبق من الوزارة»، وهو قيد يتنافى مع الحرية الاقتصادية وروح الدستور اليمني وقوانين أخرى كقوانين الاستثمار، ويعكس النزروع للهيمنة على كل تفاصيل النشاط التجاري والثقافي وحرية العمل والابداع.

في الفصل الرابع

ويلزم المشروع صاحب الصحيفة بنشر الردود حتى لو كانت الاشارة في المقال تلميحاً لشخص أو جهة معينة. ويتدخل في تفاصيل لا أهمية لها.. والأهم هو فتح الباب أمام التنازع في قضايا يصعب البرهنة عليها، كالتلميح مثلاً.

والأغرب أن المشروع يلزم رئيس التحرير بالنشر دون مقابل ما ترسله الوزارة والهيئات من بلاغات أو بيانات أو أنباء متصلة بالصالح العام تصحيحاً لمسائل سبق للصحيفة أو المجلة نشرها.

والمشرّع هنا يماهي بين الصحيفة الحزبية والأهلية والمستقلة والحكومية، ويلزم الصحيفة بنشر بلاغات وبيانات وزارة الاعلام والهيئات الحكومية المختلفة.. وإذا كان المقصود حق الرد كما توهم الصياغة، فهناك مادة خاصة بحق الرد. إن رغبة الوزارة في الشمولية والعدوان على الاستقلالية وحق التعددية والتنوع والاختلاف جامحة لدى المشرّع الذي لايعترف بالاستقلالية الحقيقية.

يعطي المشروع لمن رُفض نشر رده التظلم إلى السيد الوزير بصفته الخصم والحكم. ومعروف حد البداية أن الوزير ليس الجهة التي يختصم إليها حسب الدستور اليمني. ولكن المشرّع يعطي له حقاً ليس له -لايعطيه الدستور- ربما لأن النظرة إلى الصحافة المستقلة وكأنها جزء من مؤسسته الاعلامية.

في باب الاعلان الفصل الخامس

يربط فتح مكاتب للاعلان بالترخيص الكتابي من الوزارة ويلزم الصحيفة في تحديد سعر الاعلان بالتنسيق -لاحظو بالتنسيق- مع الوزارة، معللاً ذلك بضمان التزام التسعيرة، وهو عذر أقبح من ذنب.

إن تحديد السعر حق يمتلكه صاحب الصحيفة وما هو ميلزم به الشفافية وتحديد الثمن سلفاً، أما أن ينسق مع الوزارة فقد بصبح مثار شبهة أكثر منه ضبطاً وربطاً.

ويلزم الصحيفة بعدم نشر إعلانات المواد الغذائية والطبية مالم يكن مصرحاً لها، وكأن الأصل هو المنع، مع أن الأصل حق الاعلان وحق المقاضاة في حالة المخالفة. وهناك مواد مكررة وحتى متناقضة، ويعطي التشريع للوزير حق اصدار لائحة بمنح التراخيص بمزاولة أعمال الدعاية والاعلان والشروط الواجب توافرها في طالب الترخيص.

وإذا كانت هذه القيود المتلتلة على الاعلان عن السلعة، فكيف الحال بالسلعة نفسها..؟! وإنها لكمائن.

● «النداء»، العدد ١١، الأربعاء ٢٥ مايو ٢٠٠٥

ملاحظات عامة على مشروع قانون الصحافة الجديد

٣- إعاقة الحرية والاستثمار

عبدالباري طاهر

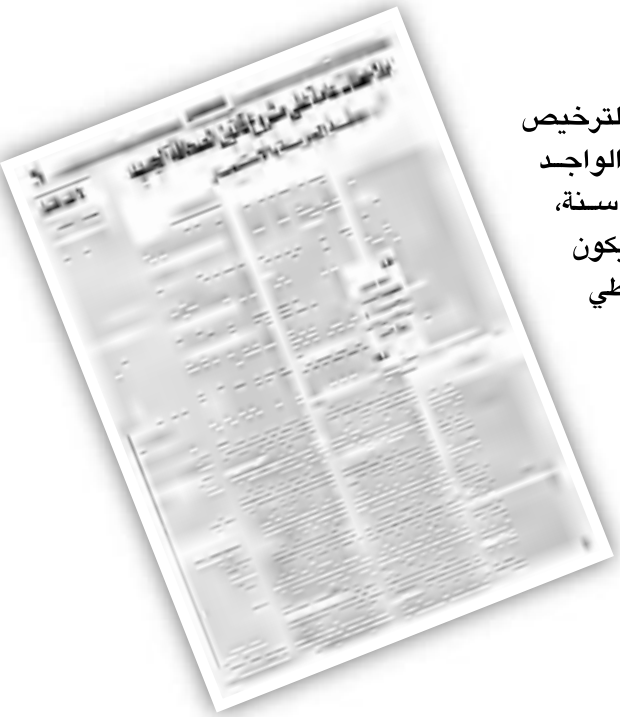

أما الباب السادس

فعن المطابع ودور النشر.. ويربط انشاء المطابع بالترخيص ويبدأ شرح طرائق تقديم الترخيص والشروط الواجد توافرها، وشروط مالك المطبعة، ويحدد عمره ب٢٥ سنة، كما اسلفنا وخبره لاتقل عن خمسة أعوام، وألاّ يكون مسؤولاً لمطبعة أخرى! ويقدم البيانات للوزارة. ويعطي المشروع الحق للوزير في إلغاء الترخيص.

والحقيقة أن من يقرأ روح التشريع اليمني يدرك أسرار إعاقة الحرية والاستثمار في آن واحد. فكل جهة تريد السيطرة المطلقة على كل تفاصيل الحياة، والقبض بناصية التصرف في تفاصيل حياة ونشاط الآخر. وكأنه امتداد له أو معطى من معطيات أو ظل باهت له.. ولا يتفوق على روح نزوع الهيمنة والاستحواذ إلاّ العجب وغياب المقدرة والكفاءة.

تتعامل الوزارة مع المطبعة بأكثر من تعاملها مع أي قسم من الأقسام الداخلية، والحقيقة أن الوزارة المعنية ربما لاتعرف عن مطابع سبأ والثورة واكتوبر والجمهورية أكثر مما تريد معرفته عن أي مطبعة تجارية، والمشرّع يتعا مل مع المطبعة بنفس عقلية أمريكا في النظر إلى السلاح النووي الإيراني؛ فالمطبعة خطر داهم ولابد من

وضع الشروط الاستباقية وهي شروط تقضي على الحرية والابداع والاستثمار في آن وتفتح الباب للتعيُّش والفساد أكثر من أي شيء آخر.

والمشرّع يشترط على مالك المطبعة أن يكون له سجل مختوم بختم الوزارة كي يثبت في أول صفحة وآخر صفحة عدد صفحاته وآخر صفحاته وتاريخ تقديمه وأسم المطبعة وو... إلخ. وهي شروط أقرب للتعجيز منها لتنظيم العمل أو رقابته والاشراف عليه.

ويحظر المشروع على المطبعة طباعة أي صحيفة أو... إلخ مالم يكن حائزاً على ترخيص كتابي ساري المفعول ومسجل في سجل قيد الوزارة. ويحمل المسؤولية كاملة عن أي مطبوع صاحب المطبعة!!

الفصل الثامن

دور النشر

وطلب الترخيص مشترك بين صاحب الاصدار والمطبعة ودور النشر وصاحب الكشك والمراسل ومورد الصحف والمكتبات، وهناك وصفة تبدأ بالاسم ومكان الإقامة والعنوان وتاريخ الميلاد واسم المطبعة والمساهمين وعناوينهم... إلخ وتحديد العمر وهيئة استشارية متخصصة من ذوي الكفاءة والمعرفة والدراية في نشاط دور النشر. وتنتهي بالالتزام بعدم الاخلال بأحكام القانون، والاخلال عن المشرّع هو الأصل. ومن هناك لابد أن يلتزم بعدم الاخلال بالقانون. وأيضاً فما ينتظره لائحة يصدرها الوزير تحدد شروط وبيانات منح الترخيص، وكأن ما ورد من تعقيدات وقيود في القانون لاتكفي للاعاقة والتعطيل.

ويحظر المشروع المس برئيس الجمهورية «بكرامته أو ذماً أو تحقيراً بحقه»، كما يحظر المس بملوك ورؤساء الدول الصديقة والشقيقة. وبديهي أن الاساءة أو الذم محظور ليس بالنسبة للرئيس أو رؤساء الدول الأخرى، ولكن المحظور هو التأويل لمعنى الدم والقدح.. ونعرف من تجارب المحاكم كم هي الصحف التي عانت الويلات وتعرضت لاحكام قاسية بسبب نشرها لخلافات في هذا النظام أو ذاك، فمرجرد الانتقاد لأساليب الحكم والممارسات والتجاوزات غالباً ما يفسر بالاساءة، ويتعرض الصحفي للعقاب.

وينطوي الباب السابع (أحكام انتقالية) على رزمة من المحظورات منها ما يمس المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية وإفشاء أسرار الأمن والدفاع عن الوطن.

أما حظر التحريض على العنف فالمبدأ وإن كان صحيحاً إلاّ أن الخطأ كان الخطأ هو في التأويل لمعنى ودلالة وأبعاد هذا التحريض الذي غالباً ما يمتد إلى حرية الانتقاد وفضح أساليب الاستبداد والفساد.

ويحظر المشروع الرقابة على الصحف إلاّ في الحالات الاستثنائية والضرورية كأن يتعرض البلد أو جزء منه للخطر. والقضية برمتها أن اليمن تعيش منذ آماد متطاولة أحكاماً عرفية غير معلنة وظروفاً استثنائية وتهديداً شبه مستمر. والنص مع الاستثناء والحالات الضرورية يجعل التبرير

قائماً دائماً وابداً للرقابة العلنية والمستترة.

ويختتم المشروع الاحكام الانتقالية بوصفة من المحظورات من نوع التزام الشرف والامانة والصدق وآداب المهنة وتقاليدها، ما يحفظ للمجتمع مُثله وقيمه. انتهاك حقوق المواطنة ومس الحريات والدعوات العنصرية أو المتعصبة أو المتطرفة... إلخ. وواضح أن جلها مبهم وغامض ويؤدي إلى توظيف يضر بحرية الرأي والتعبير، ويجعلها محاصرة بترسانة من قيم مبهمة وقابلة للتأويل.

■ يحفل المشروع بالعقوبات الجماعية ويحاصر حرية الرأي بترسانة من المحظورات المبهمة والغامضة

الحقيقة أن المشروع لم يلغ عقوبة السجن، وإنما أكتفى بعدم السجن الاحتياطي (الباب الثامن - المسؤولية الناتجة عن النشر - المادة الأولى)، وإنما ألغى المشروع سجن من تثبت مسؤوليته عن تعطيل حق الصحفي في الحصول على المعلومات واكتفى بالغرامة (مادة٢).

ونص المشروع على حق المحكمة في إغلاق الصحيفة أو المؤسسة أو المجلة أو محلات تداول المطبوعات أو المكاتب الاعلامية أو مكاتب الترجمة وما في حكمها -لاحظوا ما في حكمها- اذا فتحها صاحبها بدون الترخيص المنصوص عليه في هذا القانون، مع العلم أن القانون نفسه متصادم مع الدستور ومع الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي نص عليه الدستور ووقعت عليه اليمن.

وفي حين يسجن الصحفي فإن من يعيق أو يعطل عمل الصحفي إنما يحكم عليه بالغرامة (المادة الـ٩ - باب أحكام انتقالية).

ويحكم بالغرامة على الصحيفة أو المجلة التي تقبل التبرعات ويغرم الصحيفة ضعف المبلغ المتبرع به ويلزم بتوريده لصندوق النقابة!

ويجوز للمحكمة منع مزاولة المهنة -مهنة الصحافة والطباعة وتداول المطبوعات واستيرادها- لمدة لاتزيد عن ستة أشهر. والحال أن العقوبة ليست محددة بمخالفة محددة، مما يعني أنها عقوبة تكميلية يستطيع القاضي أن يوقعها على من يشاء وكيفما يشاء.

ويدعو المشروع إلى محاكم متخصصة، وهو أمر خطر لأن الميل للمحاكم «الخاصة» ليس طبيعياً، والمفروض أن يكون مطلبنا استقلال القضاء ونزاهته وكفاءته. وكصحفيين نطالب بقضاء مستقل عادل ونزيه.. وليس إلى محاكم خاصة، فالمحامون يكافحون في أي زمان ومكان لإلغاء المحاكم الاستثنائية والخاصة ويطالبون بالقاضي الطبيعي والمدني. والأغرب أن هناك محامين وصحفيين مرموقين ينجرون إلى مثل هذا المطلب غير الديمقراطي، خصوصاً إذا أدركنا أن أمر تعيين القاضي الخاص هي السلطة التنفيذية التي تختار القاضي بعناية فائقة.. وتستشار أجهزة قامعة.

والأهم أن الدستور اليمني في المادة ١٤٨ يحرم المحاكم الاستثنائية بأية حال من الأحوال.

فالدستور يرفض المحاكم الخاصة والاستثنائية.. فالنص متصادم مع الدستور اليمني ومع الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وقد رفضت وزارة حقوق الإنسان مواد مشروع القانون المتضمنة قيوداً مالية على صاحب امتياز الصحيفة أو مالكها أكان فرداً أم مؤسسة، ورأت أنه لايجوز للحكومة أن تمتد بالقيود إلى تحديدات غير مقبولة، أبرزها عدم وضع قيود مالية، ثم إن فرض هذا القيد لايمثل سوى إساءة للقانون لعدم جدوى توافره، والموسسة الصحفية العاجزة أو صاحب الامتياز غير القادر على الإيفاء بمتطلبات العمل الصحفي يتردى تدريجياً وينتهي كيانه الصحفي.

كما دعت ملاحظات الوزارة إلى إلغاء مسؤولية رئيس التحرير لأنها تتجاهل «مبدأ شخصية العقوبة» فضلاً أنه لايتصور في صحيفة أو مجلة تتزاحم مقالاتها وتتعدد مقاصدها أن يكون رئيس التحرير محيطاً بها جميعاً.

كما أن رئيس التحرير وقت الإذن بالنشر لايكون قد أتى عملاً مكوناً لجريمة يكون بها فاعلاً مع غيره، ذلك أن الشخص لايعتبر فاعلاً للجريمة إلاّ من خلال أعمال باشرها مباشرة، وهو ما تنبه إليه المحامي القدير نبيل المحمدي في ملاحظاته القيمة على المشروع.

وتشير ملاحظات وزارة حقوق الانسان إلى المادتين المتعلقتين بالجلسات السرية للمحاكم والنواب، وترى أن الاطلاع على هذه الجلسات مستحيل مالم يتسرب من الجهة المعنية، وترى ومعها كل الحق إن وقع تحريف في أقوال أحد الأعضاء فله حق التصحيح.

وترى الوزارة المحتفية أن إعطاء المحكمة الحق في اغلاق الصحيفة أو المؤسسة أو المجلة أو دار النشر أو محال تداول المطبوعات أو المكاتب الاعلامية ومكاتب الترجمة وما في حكمها عقوبة جماعية لاتوقع على من ارتكب الفعل المحظور بل تتجاوزه إلى غيره من الصحفيين والعاملين في الصحيفة والمطبعة ودار النشر أو غيرها، حيث تضر بهم بشكل جماعي في مصدر رزقهم ومواردهم الوحيدة.

والحال نفسه ينطبق على المادة التي تجيز لوزير الاعلام الحجز ادارياً على المطبوع أو الصحيفة أو المجلة... إلخ.

هناك ملاحظات عديدة أيضاً أشارت إليها ملاحظات المحامي المحمدي، ولعل أهمها أن المشروع الجديد حافظ أو تماهى مع محظورات المشروع القديم (٢٥ لسنة ٩٠)، والأخطر أن المشروع الجديد يتضمن مواداً سالبة جديدة، ويوغل في فرض الرقابة وإعطاء صلاحيات للوزير والوزارة لايقرها الدستور. كما أنه يتسم بقدر كبير من الركاكة وضعف الصياغة والارتباط والتداخل في مواده وتكرار بعضها.

واذا كانت المشروع الجديد – القديم قد تذاكى في عدم ذكر باب المحظورات، وهو ما يتباهى به قادة الوزارة، فإن مواده القامعة مزادة قد وزعت على الأبواب كلها بما في ذلك التعريفات والمبادئ العامة والأحكام الانتقالية وحتى الختامية.

واللافت أن المادة الرابعة من الباب السابع (أحكام انتقالية) والتي تنص على فرض الرقابة على الصحف والمجلات في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب، تستند إلى دستور الجمهورية العربية

اليمنية عام ٧١ وهو الدستور الرجعي الذي ألغى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. ومن المفارقات أن مبدأ المساواج الذي كان قائماً في دستور ٦٤ ألغاه دستور ٧١ بعد حركة نوفمبر المحافظة واعيد المبدأ في دستور الوحدة في ٢٢ مايو ٩٠ ليعاد إلغاؤه في دستور سبتمبر ٩٤ بعد الحرب.

وهناك قضية جد خطيرة في الكشف عن المعلومات. معروف أن أهم مبدأ من مبادئ عمل الصحفي «عدم الكشف عن مصادره الصحفية»، وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة (باب أحكام عامة) على ذلك ولكن المشروع عاد في المادة ٢ من الباب الثاني (حقوق واجبات الصحفيين) لينص «للصحفي الحق بالاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته، ولايجوز اجباره على إفشاء مصادره إلاّ بموجب أمر قضائي صادر من محكمة مختصة استوجب ضرورة التحقيق في جريمة مرتبة على ما نقل عن هذا المصدر». والحقيقة أن عدم كشف الصحفي عن مصادره من أهم المبادئ قدسية في العمل الصحفي، وهو ما تؤكد عليه كل القوانين والتشريعات الصحافية.

في المادة الـ٣ من الفصل الثالث (تنظيم ملكية الصحف) «للوزير الحق في منع تداول أي صحيفة أو مجلة أو مطبوع خارج اليمن إذا ناقضت محتوياتها مع نصوص القانون». والملاحظ هناك أن الوزير يصبح هو الخصم والحكم، ويأخذ صلاحية القاضي، وهو ما يتصادم مع الدستور والاعلان العالمي لحقوق الانسان.. رغم أنه في المادة التالية يعطي الحق في اللجوء إلى القضاء إلاّ أن الحق معطى لصاحب الصحيفة، وهو طبعاً خارج اليمن، مما يحرم القارئ اليمني من التواصل مع الصحافة العالمية ويطلق يد الرقابة في المصادرة والمنع. بينما تعطي المادة التالية الحق في اتخاذ اجراءات قانونية أخرى. ومعروف أن رئيس تحرير الصحيفة العربية أو العالمية لن يكون مستعداً للمقاضاة في المحاكم اليمنية، وفي كل الأحوال فالضحية لمثل هذا التقنين الحرية والقارئ واليمن.

والمشروع يزخر بالمواد اللادستورية وحتى المتصادمة مع الدستور. ومن غرائب المشروع أنه يحمِّل صاحب المطبعة المسؤولية عما ينشر إذا كان مخالفاً للقانون، وكأن صاحب المبعة رقيب على الصحف والمجلات وما ينشر في مطبعته، ومثل هذا القيد متصادم مع حرية الصحافة ويفرض رقابة مسبقة لجهة غير مختصة على الصحافة.

وفي الفصل الثاني عن دور النشر تشترط المادة أو بالأحرى توجب المادة الـ٣ على كل دار نشر أن يكون لديها هيئة استشارية متخصصة من ذوي الكفاءة والمعرفة والدراسة في نشاط دور النشر، وهو شرط تعجيزي ومنفر للاستثمار في بلادنا في مجال الطباعة وصناعة الحرف، لما يترتب على الهيئة المتخصصة من التزامات لايمكن الاستهانة بها.

ما يتعلق بالمادة الـ٣ من الباب السابع (أحكام انتقالية) والمتعلقة بحظر نشر وتداول ما يمس المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية وإفشاء أسرار الأمن والدفاع عن الوطن، ومثل هذه المادة تلزم الصحف القيام بوظيفة رجل الأمن المختص، وتحرم نشر ما يحصل عليه من معلومات صحيحة، وهو ما يتنافى مع الحرية الصحفية والحق في نشر المعلومات اللذين كفلهما الدستور.

● «النداء»، العدد ١٢، الأربعاء ١ يونيو ٢٠٠٥

الاشتراكي وخيار الوحدة والدمقرطة

عبدالباري طاهر

المؤتمر العام الخامس للحزب الاشتراكي، اليمني الطرف الرئيسي في الحياة السياسية، وثاني اثنين في التوقيع على اتفاقية الوحدة وبيان الثلاثين من نوفمبر ٨٩م.

وللحزب تاريخ حافل بالانتصارات والانكسارات، زاخر بالإيجاب والسلب، خصوصاً في الشرعية الثورية والتفرد.

تكوّن الحزب الاشتراكي من التيارات الرئيسية اليسارية والقومية: حركة القوميين العرب، والبعث، واليسار الماركسي منتصف السبعينات.

حركة القوميين العرب هي من قاد الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني، ولعبت الحركة دوراً مهماً في الكفاح المسلح ضد الملكيين في الشمال، وأبلت بلاءً حسناً في حصار السبعين يوماً في الشمال ٦٧ – ١٩٦٨م، من خلال القيادات الشابة في القوات المسلحة والأمن والمقاومة الشعبية، وتوَّج كفاحها الوطني بتحقيق الاستقلال في الـ٣٠ من نوفمبر ٦٧م.

أما الطليعة الشعبية (البعث) سابقاً فقد بدأ التحول نحو اليسار الماركسي مبكراً وكان البعث قوة رئيسية في الحياة السياسية وبالأخص: النقابية والعمالية والفكرية والعسكرية، منذ مطلع الخمسينيات والستينيات؛ فقد كان البعث في اليمن في قيادة الحركة النقابية العمالية منذ التأسيس في الجنوب، وشارك بفعالية في ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ٦٢م في الشمال، وانخرطت الطليعة الشعبية في الحوار التوحيدي مع التنظيم السياسي الموحد (الجبهة القومية) وصولاً إلى الاندماج ٧٥م.

أما التيار الماركسي بزعامة المفكر الكبير عبدالله عبدالرزاق باذيب، فقد مثل الاتجاه الأكثر جذرية واستنارة وتحديثاً، فقد رفع التحاد الشعب الديمقراطية منذ التأسيس ٦١م شعار: «من أجل يمن ديمقراطي موحد»، وكانت «الطليعة» و«الأمل» الصحيفتان اللتان أصدرهما الاتحاد في أواخر الخمسينيات والستينيات المنبرين الرئيسيين لليسار الماركسي والقومي. وإذا كان «الطليعة» صوتاً متميزاً وناضجاً للحركة الوطنية وللنضال ضد الاستعمار والاستبداد باعتبارهما وجهين لعملة واحدة؛ فإن «الأمل» قد تبنت الدعوة للدفاع عن الحركة النقابية العمالية واستقلاليتها، والدعوة للكفاح المسلح ضد الاستعمار، وتأييد الاتجاهات الجذرية في الشمال، والجبهة الوطنية في الشمال والجنوب. وقد تشكل أو خرج من اتحاد الشعب ومن الاتجاهين القوميين اتجاه يمزج بين الفكر الماركسي والمطالب الليبرالية (حزب العمل اليمني)، وكان طابعه نخبوياً. وقد كان الحزب الاشتراكي بتياريه الرئيسين: القومي (البعث والقوميين العرب)، والماركسي، أول من رفع شعار الوحدة اليمنية إلى جانب الحركة النقابية العمالية في عدن، ممثلة في المؤتمر العمالي ٥٦م، والجبهة الوطنية المتحدة ١٩٥٥م، ورابطة الطلاب في القاهرة الذين أصدروا بياناً يربط جدلياً بين الاستبداد الإمامي في الشمال، والاستعمار البريطاني في الجنوب، ودعوا إلى ضرورة الخلاص منهما.

وثائق الحزب وأدبياته منذ التأسيس وبرامجه السياسية وحتى الميثاق السياسي للجبهة القومية كانت تتبنى قضية الوحدة كخيار رئيسي.

لاشك أن الصراعات الداخلية في الحزب قد أضعفت التوجه الوحدوي الديمقراطي، وقوَّت عضلات النزوع القبلي والعشائري والمناطقي.

وكانت مذبحة يناير ٨٦م أكثر كارثة في تاريخ الحزب والحركة الوطنية، فقد أنشق رأسياً وعمودياً، وصُفِّيت الكوادر المدنية والحزبية؛ ليحل محلها الجيش والأمن والمليشيات القبلية. ولم يستطع الحزب التصالح مع نفسه حتى بعد الوحدة؛ فالصراع الدامي قد اتخذ أبعاداً تنتمي إلى صراعات: طسم وجديس وداحس والغبراء، أكثر انتمائها إلى صراعات اتجاهات سياسية وفكرية غالباً ما تسوى بالتحاور، وبالتنافس والاختلاف حيناً، والائتلاف في أحايين أخرى.

قد تحققت الوحدة بإرادة عامة ومشتركة بين مختلف الأطراف السياسية، وبالأخص: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي. وكانت الوحدة ثمرة حوارات واتفاقات متعددة توجب بإعلان بيان الـ٣٠ من نوفمبر ٨٩م.

كان الحزب، الذي عانى طويلاً من صراعه الدامي مع نفسه والآخر أكثر استشعاراً بخطورة الإلغاء والتهميش والأحتكام للسلاح. وكان التوجه للوحدة يستجيب لعزته وتأريخه وكفاحه الوطني، وإدراكه الأهمية الديمقراطية، والقبول بالتعددية السياسية والحزبية، وحرية واستقلال العمل النقابي.

دعوات التجديد والإصلاح والتعددية السياسية والحزبية قد بدأ صوتها يرتفع في الحزب منذ كارثة ١٣ يناير ٨٦م، وكان الاشتراكيون الذين مثلوا المعارضة في الـ(ج. ع. ي) أكثر حماساً للتعددية والديمقراطية، بحكم كونهم ضحية الشمولية والقمع، وضحايا الصراع بين الشمال والجنوب. كما أن اقتتال الأخوة الأعداء في قيادة الحزب الاشتراكي قد أوصلهم إلى إدراك استحالة الانفراد بالحكم

وحتمية القبول بالتعددية الفكرية والسياسية والحزبية والعودة إلى ماقبل الحزب الوحدة.

لـم يكـن إعلان الانفصال عقب حرب ٩٤م قراراً لكل قيادات الحزب، فقـد انفرد بالقرار الكارثة أفراد لايتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وكان القرار ارتداداً عن كل كفاح الحزب ومواقفه وأدبياته.

ورغم بشاعة الحرب المعلنة، والاغتيالات والنكوص عن روح دستور دولة الوحدة، إلاّ أن ذلك لايبرر الخطيئـة القاتلـة التي أقدم عليها بعض قيادة الحزب. ومـن المؤكد أن إعلان الانفصال قد ألحق أفدح الأضـرار بالحـزب وسـمعته ومكانتـه ومسـتقبله، والراعب أن أطرافـاً في قيادة الحزب ظلت أسـيرة اللحظة اليائسة ولاتزال.

واضـح أن الحـزب يشـهد لحظة جدل واسـع حول اسـتعادة عافيته وتجاوز الكارثـة، بل الكوارث الناجمة عن الصراع على السلطة، سواءً مع نفسه أم مع الأطراف الأخرى.

ورغم أن الحزب قد نقد تجربته بمراره، إلاّ أن الاستمرار في قراءة التجربة ونقدها، والربط الجدلي العميـق بـين الوحدة والديمقراطية والبراءة -إلى الأبد- من الانفصال، وعدم تبرير الانفصال بالحرب مع إدانته الحرب وما يتناسل منها حتى اليوم، هو المخرج الوحيد من أزمته الطاحنة.

إن الحزب الاشتراكي حزب له جذور عميقة في الواقع اليمني، ولكن دعوه إلى تزعم تيار التحديث والتنوير والديمقراطية بحاجة إلى تغيير شـامل وكيفي في رأسـه القيادي ولغة خطابه ونهج تفكيره وخياراته السياسية والفكرية.

وحقـاً فـإن في خطاب أمينه العام علي صالـح عباد (مقبل) في الدورة العاشـرة، وكتابات الدكتور ياسين سعيد نعمان، مايبعث على التفاؤل.

● «النداء»، العدد ١٤، الأربعاء ١٥ يونيو ٢٠٠٥

أتـــقـــوا الـفـتـنـة

عبدالباري طاهر

يتكـون العنوان من مفردتين: وقى وفتنة. والوفاء والواقية كل ما وقيت به شـيئاً، والواقي الحائط، وتوقى واتقى بمعنى، وقد توقيت واتقيت الشيء، وتقيته اتقيه، واتقيه تقى وتقية وتقاء حذرته (لسان العرب).

أما فتن فتصريفاتها: الفتن الابتلاء والامتحان والاختبار. وفتنـت الفضة والذهب أذبتهما بالنار؛ لتميز الرديء من الجيد. ودينار مفتون. ويفتنون يحرقون بالنار، والفتنة المحنة، والفتنا المال والأولاد والكفر واختلاف الناس. والفتنة الظلم (اللسان).

الفتَّان: الشيطان وبينهم فتنة حرب، ويتفاتنون يتحاربـون وعبيـد الفتَّانـين: الدينـار والدرهـم (أساس البلاغة).

فالفتنـة: الشـيطان، النار، الحـرب، المحنة، الإرهـاب، العـذاب، الخصـام، ترتـدي أكثـر من لبـوس وتحمـل أكثر من دلالـة، وتشـكل لتحمل أكثر مـن معنى. وفتن القرن الواحد والعشـرين وبـاء جائح يعصف بالقـارات الخمـس يتوسـل المقـدس، ويسـتثير الحميـة والعسـبية وكل أمراض القرون الخوالي.

ليـس الفتنـة كالخير كالشـر كالحق كالباطل. خـروج آدم من الجنة فتنة، وقتـل قابيل هابيل بداية الفتنة إن كانت للفتنة بداية. وما فعله يهوذا الأسـخر يطي بالسـيد المسـيح تكثيف لرمز الفتنة التي تبدأ ولاتنتهي وتتخذ صيغاً وأشكالاً مختلفة.

التاريـخ العربـي ليس اسـتثناء من التاريخ العالمـي الزاخر بالفتن والحـروب والآلام، ولكن البيئة

العربية، خصوصاً في الجزيرة، قد عرفت في جاهليتها تاريخ فتن بامتياز أيام الجاهلية وحروب الكلأ والمرعى والعرض والأرض والتفاخر بالعصبيات والأوثان تحتل مساحة شاسعة في الشعر الجاهلي الذي تقطر من أحرفه الدم وتشتعل حرب البسوس بسبب سهم عامد أصاب ضرع الناقة «سراب» التي كسرت بيض طير أجاره كليب، فكان أن قتل جساس كليباً ودامت الحرب أربعين سنة بين بكر وتغلب. فالعربي الذي ينحر الناقة لطارق ليل يحارب من أجل ضرعها أربعين سنة.

أما داحس والغبراء فقد استمر هي الأخرى اربعين سنة بسبب سباق داحس والغبراء مع الخطار والخنفاء، وهي حرب عبس وذيبان وهي الحرب التي تتحدث عنها معلقة زهير بن أبي سلمى «فما الحرب إلاّ ما عملتم وذقتم».

حروب الفتن والثارات تعطي الخير الأكبر من تاريخ الجاهلية. وإذا كان الإسلام نفياً لهذه الفتن فلم يدم النفي طويلاً، فقد قتل ابن الخطاب في المسجد مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذبح عثمان والمصحف في يده، وقتل علي وهو يصلي بالناس، واستبيحت المدينة سبعة أيام وجرى ضرب الكعبة بالمنجنيق، وسفك الحجاج دماء خيرة العلماء والتابعين، وذبح خالج القسري الجعد بن درهم تحت المنبر كأضحية عيد.

أصبحت القوة العريانة والمجردة من أي قيمة دينية أو أخلاقية أو معنوية هي الحكم: أمير المؤمنين هذا، وأشار إلى ماوية، فإن يمت فهذا، وأشار إلى يزيد، ومن أبى فهذا وهز سيفه. مذابح الأمويين ضد خصومهم ومذابح العباسيين ضد الطالبيين والأمويين أيضاً وضد الخارجين دفعت بالشيعة إلى التصوف والتقية. أسقطت الدولتان «المقدس» وألقت على شرعية الغلبة والقوة، وفي أحسن الأحوال جرى توظيف المقدس لصالح القوة «والله لم أنلها برضى منكم ولا مسرة بولايتي ولكن جالدتكم بسيفي هذا»، (معاوية). فالقوة والخوف منها هو ما جعل الطائفتين الكبيرتين السنة والشيعة -وإن اختلفتا على العصبية وحصرها ما بين أمية وهاشم وحكم قريش- تتفقان على الإذعان وهو الأخطر.

لقد غيبت الإمامية الإثنا عشرية إمامها وأناطت بظهوره أهم شؤونها، فأنطوت على نفسها وأخفت الكثير من علومها واجتهاداتها وتدثرت بالتقية وجعلت من غيبة الإمام المستور ذريعة لعدم طلب الولاية.

لم تقل الإمامية أو الزيدية أو الإسماعلية أو فرقة من فرق الشيعة بانحصار الإمامة في البطنين إلاّ بعد اغتصاب معاوية للأمر والعمل على توريثها ليزيد وإرغام كبار الصحافة والتابعين والعلماء على الإذعان والبيعة.

كانت الغيبة والتقية والعصمة وحصر في آل البيت معطى من معطيات تغوُّل القوة الأموية والعباسية «من قال لي اتق الله ضربت عنقه» (عبدالملك بن مروان). أما السنة فرغم تمنع علمائها وفقهائها ومعاناة مجتهديها: سفيان الثوري، أو الطبري، حنيفة، ابن حنبل ومالك والشافعي والليث بن سعد ومدوني كتب السنة.. إلاّ أن هذا التيار وتحت وطأة القمع الشديد والوحشي والإغراء، فقد انصاعوا للقوة وراحوا يحذرون من الفتن ويؤصلون للقبول بالقهر والغلبة، وكان معاوية نفسه

أول من قال لابن عمر: «إنك كنت تحدثني أنك لاتحب أن تبيت ليلة سوداء ليس عليه فيها أمير وإني أحذرك أن تشق عصى المسلمين، أو تسعى في فساد ذات بينهم»، وراح بعده فقهاء ومدونوا الحديث: «اسمعوا وأطيعوا ولو تأمر عليهم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»، «من جاءكم وأمركم جميع يريد شقكم فأشدخوا رأسه».

بل قال فقهاء المالكية الذين عذب مامهم وأتى منه أمر عظيم لمظنة فتائه ببطلان بيعة السفاح لأنها أخذت بالإكراه قالو: «من تزوج أمنا فهو عمنا»، ولم يناقشوا كيف تزوجها؟! وبذلك قالت الشافعية والحنبلية وجموا بعدم الخروج على ولي الأمر إلاّ أن تروا كفراً بواحاً.

ورأى أئمة المذاهب الكبرى أو اجمعوا على مقولة: «إمام غشوم ولا فتنة تدوم».

وللأسف الشديد فإن الإذعان والطاعة لولي الأمر لم تجنب البلدان الإسلامية والعربية ويلات الفتن، فقد سمحت هذه السلبية المقيتة بتوالي فصول دامية من الإرهاب والقمع الوحشي وإدامة الفتن والحروب المستمرة حتى اليوم.

إن الحاكم العربي اليوم لا يربطه بالعصر شيئاً غير شرعية القوة والغلبة وما ورثة من الجاهلية، وأضاف إليه قوة الغلبة الحديثة جداً. وقد استطاع الحاكم المستبد تجديد أدوات القمع وبناء اجهزة متعددة ووظف إمكانات الدولة لبناء قوة هي كل شرعيته، كما أبقى على أبواب الفتن والحروب مفتوحة لينتزع بها الولاء الخائف والمذعور، فالقبول بالاستبداد مخافة الفتنة قد جعل من الفتنة الحقيقية المطلقة، وهو ما دمر ويدمر العديد من أقطار الوطن العربي.

● «النداء»، العدد ١٥، الأربعاء ٢٢ يونيو ٢٠٠٥

إيـــران.. بـين المـشـروطـة والمسـتـبـدة

عبدالباري طاهر

شـهدت إيران الجمهورية الإسـلامية انتخابات الرئاسة، وهي تاسـع انتخابات تشـهدها إيران منذ قيام ثورتها الإسلامية في ١٩٧٩م، والديمقراطية ليست بالجديدة على إيران؛ فقد شهدوا أواخر القرن التاسـع عشـر ومطلع العشـرين بداية الانفتاح على الغرب، ومطالبة قطاعات واسـعة من المثقفين والتجار وبعـض رجـال الديـن المسـتنيرين بالدسـتور والبرلمان وتحديداً في العام ١٩٠٦م.

واللافت أن مطالب علماء دين مستنيرين بالمشروطة وتحديداً الشـيخ محمد حسين النائيني بالمشروطة يعتبـر أنموذجـاً ومثـالاً أرقى، ممـا تحقق تجربة هذه الثورة العظيمة.

لاشـك أن أي مقارنـة بـين دعـوة النائينـي فـي مطلـع القـرن الماضـي ومـا يجـري اليوم يصب لصالح رؤية النائيني الذي قال: «سـلوك الحاكم محدود الولاية التي تنسـب للجميع بشـكل متسـاوي وليس المتصرفون للأمور إلاّ أمناء للشعب لا مالكين أو مخدومين، وهم كسـائر الأمناء مسـؤولون عن كل فرد من أفراد الأمة ويؤاخذون بكل تجاوز يرتكبونه، ولكل فرد من أفراد الشعب حق السؤال والاعتراض في جو يسوده الأمن وبالحرية التقييد بإرادة السلطان وميوله».

والحقيقة أن دستور الجمهورية الإيرانية المنصص على الصفة الإسلامية الأثنى عشرية قد يجعل قائد الثورة الإسـلامية ومجلس صيانة الدسـتور وتشخيص مصلحة النظام، وهو مجلس يتكون من أثنى عشر عضواً: ستة منهم محامون وستة من رجال الدين يجسدون ولاية الفقيه. فولاية الفقيه هي

فكـرة دعـى إليها المجددون من علماء الشـيعة، وكانت في الماضي مخرجـاً من مأزق الغيبة، وقد تولى شـرحها باسـتفاضة الزافي والنائيني وبالأخـص الأخير في كتابه «تنبيه الأمـة وتنزيه الملة». وفكرة النائينـي لاتـزال حتـى اليوم تحد صدى عميقاً ودوياً في الفكر التحديدي الشـيعي، فقد انتصر ولاية الفقيه وراوحت بين القبول بولاية الفقيه كدعوة النائيني، لكنها اعتصمت بفتوى الشـهيد فضل الله نوري، الذي حفظ للإمام الغائب بحق التشريع والولاية العامة.

وهنا ازدواجية الديمقراطية الإيرانية، فهذه الثورة العظيمة التي تجسد تجربة ديمقراطية لايمكن مقارنتها بأي تجربة في البلاد العربية تقع في مخالب استبداد ولاية الفقيه، فولاية الفقيه التي تجعل إرادة الأمة كلها محكومة بإرادة قائد الثورة أو خاضعة لنظر مجلس صيانة الدسـتور أو تشـخيص مصلحة النظام، وهو ما أدى إلى فشل التيار الإصلاحي وأعاق جهد مفكر إيران السيد محمد خاتمي، فولايـة الفقيـه التـي كانت بالأمس ثورة في الفكر الشـيعي قد تحولت إلى قيد علـى انتصار التجربة الديمقراطية المهمة في إيران.

صحيـح أنه يصعب المقارنة بين تجربـة الديمقراطية في إيران ومحاولات الإصلاح العربية المعاقة والمحبطة بفضل تواطؤ الاستبداد العربي ومراكز الضغط الدولية، وبالأخص الامريكي منها.. فعائق ولايـة الفقيـه فـي إيران وإن حـد من انتصار الإصـلاح وأخذ مدى معينـاً إلاّ أنه لم يحل دون إرسـاء أسـس قوية ومتينة لتجربة انتخابية تتسـم بقدر كبير من الحيوية والشـفافية. أما التجربة العربية فمعوقاتها جد كبيرة، فالتجربة العراقية محكومة بوجود جيوش الاحتلال التي تتجاوز إلى ١٥٠ ألف جندي. أما لبنان فإن الصيغة الطائفية ولعبة المال قد أساءت كثيراً إلى صدقيتها وطبيعتها. أما مصر واليمن فإن انتخاباتهما في الماضي لاتتجاوز الإستفتاء. والخشية كل الخشية من استمرار الاستفتاء بصـورة أكثـر دهـاء وخفاء ومكراً بعد أخذ موافقة السـيد الامريكي، فما يجري في مصر مؤشـر مهم وخطير على دعوات وخطوات الإصلاح في المنطقة كلها، فالحكم المصري الذي يستطيع أن يبرز تفوقه في أكثر من مكان لصالح امريكا يستطع الحصول على الكرت الأخضر الدولي ليعيد صياغة أسلحته القديمة الجديدة ويواصل لعبة الاستفتاء بصيغ مختلفة. أما في اليمن فإن هموم معارضتها وضعف رأيها العام يجعلها أسيرة لعبتها الخاصة، وهو ما يجعل الحكم أكثر أطمئناناً إلى ديمقراطية لاتؤتي أُكلها ولا تؤدي إلى تداول سلمي للسلطة بأي معنى.

لا ينبغي التقليل من إرادة الشـعوب العربية التواقة للتحرر والديمقراطية والإصلاح والعدل، ولكن تمـزق الرأي العـام وغياب المعارضة وضعف إرادة التغيير وتواطـؤ الداخل والخارج عوائق حقيقية أمـام تحـول عميق وجذري وتبقى التجربة الايرانية رغم قيد ولاية الفقيه وما شـاب انتخاباتها تبقى تجربة أمة فاعلة وحية وهي مرشحة أكثر من غيرها لتتجاوز المراوحة بين المشروطة والمستبدة وبين غيبـة الإمـام وولاية الفقيه، فولاية الفقيه أصبحت أقرب للشـرعية الثورية منها لأي شـيء آخر. وكما استطاعت إيران إجبار الملك القاجاري شاه مظفر الدين على إعطائها دستورها «المشروطة» وبرلمانها المنتخـب حقـاً! فإن حيويـة وفاعلية قوى التغيير في إيـران وتحدي الابتزاز الامريكي – الاسـرائيلي المستمر سوف يمكنها من تجاوز عثرة التحديات الداخلية والخارجية.

قد أحدثت الانتخابات التاسعة اصطفافاً واسعاً وانقساماً بين تيارين رئيسين: المحافظين والاصلاحيين.. ففي حين وقف المحافظون، حسب تقارير وكالات الأنباء إلى جانب أحمدي نجاد، فقد أصطف الإصلاحيون بمختلف تلاوينهم إلى جانب هاشمي رفسنجاني المحافظ في الإصلاحيين والإصلاحي بين المحافظين. ولعل الطبيعة المزدوجة لهاشمي الذي ينتمي لرواد الثورة الأوائل ما يومئ لطبيعة المرحلة نفسها والمرواحة بين الإصلاح والمحافظة، في حين يرمز السيد نجاد إلى الطبيعة المحافظة لرجال الدين الملتزمين بقيم مجتمع تقليدي والأكثر انحيازاً لمبادئ الثورة الإسلامية، وهو ما يفسر وقوف العديد من أجهزة الدولة في الجيش والأمن والقضاء والإدارة والفقراء والمستضعفين إلى جانب محافظ إيران، فإن التيارات السياسية الحديثة في البازار ورجال الدين المستنيرين وبعض الشباب والطلاب إلى جانب رئيس مجلس صيانة الدستور الأقل محافظة والأكثر حيرة.

ليس المهم الدعاية الانتخابية أو الوعود، وإنما المهم التنافس الديمقراطي والتباري السلمي وحق الايرانيين في اختار حكامهم دلل التنافس الذي تجاوز الـ٦٠٪ على مدى حدية التباري وأن لم يخل من عيوب وعلل بعض التجارب الديمقراطية حتى في البلدان الأكثر تطوراً. ولاشك أن فوز السيد نجاد يعني أول ما يعني استحواذ الهم الاقتصادي ووجود جيش من العاطلين والفقراء منتظري العدالة الاجتماعية، كما يعني أن الأدلجة وشرعية الثورة لاتزال تزخر بالكثير ويعني أيضاً أن ايران لاتزال ترفع راية المستضعفين في الأرض لتعبر عن غضبهم ضد الاستكبار.. ويبقى السؤال: ماهو مستقبل الإصلاحات؟!

وهل يلتزم الرئيس الجديد بالشرعية التي أوصلته إلى سدة الحكم؟!

وأين مكان المشروطة؟! المطروحة منذ مطلع القرن الماضي وكانت أهم مطالب ثورة مصدق الموؤودة في خمسينات القرن الماضي.

● «النداء»، العدد ١٦، الأربعاء ٢٩ يونيو ٢٠٠٥

رايـــس وعـصـا الإصـــلاح

عبدالباري طاهر

■ «إن الخوف من الخيارات الحرة لايمكن أن يكون بعد الآن مبرراً لرفض الحرية».

أضافت: «إن الولايات المتحدة الامريكية أخطأ عندما سعت على مدى ستين عاماً إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط على حساب الديمقراطية، ولم ينجز أي منهما... إننا نتبنى نهجاً مختلفاً، إننا ندعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب».

● «القدس العربي» - عدد ٤٩٩٨ - ٢ حزيران ٢٠٠٥

لقد كانت لهذه الجملة صدى عميق وردود أفعال مختلفة في أرجاء شاسعة من المشرق العربي؛ فلأول مرة توجه مسؤولة كبيرة في الادارة الامريكية نقداً مراً للسياسة الامريكية في الشرق الأوسط، وللمرة الأولى علناً تواجه امريكا حلفاءها من الحكام العرب بحقيقة وضعهم وطبيعة حكمهم. والخطاب يصب في سياق الدعوة الامريكية للإصلاح في الشرق الأوسط منذ ما بعد الـ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م.

والسؤال، بل الأسئلة المؤرقة: لماذا لم تكشف امريكا على مدى خمسين عاماً من عدم إمكانية تحقيق الاستقرار على حساب الديمقراطية وأنها قد خسرت الاثنين معاً: الديمقراطية والاستقرار؟ وقبلاً هل صحيح أن امريكا: الجمهوريين والديمقراطيين معاً وعبر نصف قرن قد عملوا على ترجيح كفة الاستقرار على حساب الديمقراطية.

معروف أن الخمسين عاماً الماضية قد شهدت حروباً مريرة ومدمرة في الشرق الأوسط ١٩٥٦م بين مصر واسرائيل، ثم ٦٧م الحرب بين مصر وسوريا والاردن واسرائيل، ولم تكن امريكا بعيدة عن هذه الحرب إلى جانب حليفتها الرئيسية (اسرائيل)، وكانت المدة المحددة حروباً مدمرة وقلاقل وإضرابات لم تكن امريكا بالبعيدة عنها إن لم تكن ضالعة في معظمها.

وسوف أشير إلى أهم هذه الحروب ٦٧م و٧٣م بين مصر وسوريا من جهة واسرائيل من جهة أخرى. وشاركت امريكا بفعالية في دعم ومساندة الحليف الاسرائيلي. ثم حرب الخليج الأولى والثانية والبصمات الامريكية واضحة في الحربين سواء مع صدام أو ضده، كما اجتاحت اسرائيل عاصمة لبنان ومعظم اراضيه ونجم عن ذلك تدخل قوات الانتشار السريع والمارينز في بيروت. وحروب اليمن ٧٢م و٧٩م والحرب الافغانية وأخيراً كارثة احتلال العراق وافغانستان. فعن أي استقرار تتحدث السيدة الامريكية الذكية جداً؟!

لقد ضحت امريكا بالديمقراطية والاستقرار في آن سواء بتشجيع ودعم ومساندة اسرائيل في احتلال فلسطين وسيناء والجولان وغرب الاردن وجنوب لبنان وتشجيع الأنظمة الفاسدة والدكتاتورية، أو بفرض الهيمنة والتدخل ونهب الثروات وتشجيع الحروب والانقلابات العسكرية والنزاعات والتضحية بالاستقرار والديمقراطية قرباناً بين يدي مصالحها الاستعمارية، وباكستان وايران وتركيا العسكر واليونان أمثلة لذلك.

إن الخطاب المراوغ يوحي أو يؤذن بتوجه امريكي جديد صوب الديمقراطية واعتبار الديمقراطية ضامنة الاستقرار. والكلام صحيح في معناه العام؛ فالاستقرار لا يتحقق إلاّ بالحرية والديمقراطية، خصوصاً في المشرق العربي، فهي من أهم ركائز الاستقرار والنماء والتقدم. ولكن الديمقراطية المتلازمة والاستقرار تتطلبان تحقيق العدالة الدولية أيضاً، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بفلسطين واحترام إرادة الشعوب في التحرر والاستقرار والسيادة.

ما كان لامريكا أن تدرك معاناة شعوب وأمم الشرق الأوسط لولا أحداث الـ١١ من ستمبر؛ فهذه الكارثة المروعة قد أشعرت امريكا بجرائم مساندة الأنظمة الاستبدادية والقروسطية في المشرق العربي. ولكن السؤال الحارق: هل غزو افغانستان والعراق يحل الإشكال؟!

وهل الضغط على دول الشرق الأوسط يستهدف قولاً وفعلاً تحقيق الديمقراطية (الأمل المنشود للشعوب)، أم أن الأمر لايتجاوز حماية المصالح الامريكية ذات الارقام الفلكية؟ والأخطر لماذا سكوت السيدة رايس عن الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وعن الجرائم والابادة الشاملة والتفرقة العنصرية لنظام حليف لأمريكا؟

لسنا مع حكام العرب الذين يربطون الاصلاحات بحل القضية الفلسطينية، وهو منطق شديد الاعجوجاج والسذاجة؛ فكان شعوبهم «أسير» لايفك أسره إلاّ بإطلاق الرهينة (فلسطين) من الأسر الاسرائيلي. كما أن النظام العربي وهو يخاف امريكا ويتملق اسرائيل يدرك أن هذه الاصلاحات هي (السم الناقع)، وأن هذه الشعوب التي ذاقت الويلات من الاستعمار والتدخل الاجنبي وإهانة الكرامة القومية، ومن حكامها العجزة الفاسدين والمستبدين لايمكن أن تقبل بأقل من امتلاك ارادتها واذا

ما بدأت الاصلاحات، فقد ينفرط العقد، وتتفتح شهية الشعوب على الآخر. ويدرك الحكام عدم جدية الضغط الامريكي الذي يعطي الاولوية لمصالحه، فيبالغون في الانصياع لخدمة هذه المصالح في حين يبدون قدراً من الممانعة في اجراء اصلاحات داخلية.

ويتزايد التمنع بمقدار اشتداد الضغط في العراق على قوات الاحتلال الامريكية، فالحكم العربي - وإن لم يبد معارضة لاحتلال العراق- يدرك أن نجاح الاحتلال سوف يعري سادة البيت الأبيض بإعادة صياغة «عروش» المنطقة وفق رؤية السيد الامريكي، وهي لاشك رؤية مختلفة عن النظام القروسطي الذي يعتصم به حكام يريدونها «من المهد إلى اللحد».

النقد الامريكي يخفي أكثر مما يظهر ويبطن بأكثر مما يعلن، فالشعب الامريركي المجروح في كبريائه باعتداءات الـ١١ من سبتمبر ينظر بغضب وريبة للاتجاهات ودول حمتها ادارته المتعاقبة على مدى نصف قرن، وساهمت في انتشارها وتقوية عضلاتها- تمتد يدها إلى العصب الحساس في مراكز السيادة والقوة والكبرياء. وتعرف رايس كما البيت الابيض مدى كراهية شعوب المنطقة حكامها المؤبدين، فهي وبدهاء تدغدغ الوجدان العام، وتعزف على أوتار حساسة لأكثر من طرف.

ويقيناً فإن النقد يرمي إلى تزويق وتمرير خطة شارون للانسحاب الاحادي من غزة باعتباره آخر وأهم تنازل تقدمه اسرائيل، وتلك هي الدلالة الخفيفة لنقد يأخذ أكثر مما يعطي ويعد بأكثر من يهب، وهي شفرة للحكم العربي والاتجاهات الاسلامية المعتدلة بأن الخوف من الخيارات الحرة لم يعد قائماً ولا مقبولاً.

والخشية أن تكتشف لو عقدنا الآمال على الوعد بعد خمسين عاماً أخرى أن رايس كانت ترمي إلى حماية المصالح والمصالح الامريكية وحدها، وأن حديثها عن الديمقراطية والاستقرار باعتبارهما ضامنين لحماية هذه المصالح ومنها اسرائيل والوجود الامريكي في العراق؛ وأن التلويح الامريكي بسيف الإصلاح إنما يتوخى إرغام الحكم العربي على القبول بالحل الشاروني والتطبيع مع اسرائيل ومساعدة الاحتلال في العراق. ومع ذلك فإن الوعد الامريكي يتنزل برداً وسلاماً في ظل أوضاع عربية داخلية شديدة القسوة والفساد والعفن.

● «النداء»، العدد ١٧، الأربعاء ١٣ يوليو ٢٠٠٥

الاحتجاج السلمي ودور الكلمة

عبدالباري طاهر

الاحتجاج السلمي مصطلح يطلق على التعبير المدني عن الاحتجاج. يبدأ الاحتجاج السلمي الذي كفلته الاعلانات والعهود والمواثيق الدولية بالكلمة مروراً بالاعتصام والامتناع عن العمل -الاضراب- وصولاً إلى المظاهرة.

وقد عرفت اليمن في المتوكلية اليمنية «عرضحالات» والرسائل المفاجئة للعلماء كرسالة العلامة المجتهد عبدالله العيزري، وهي رسالة تمثل المنافستو لاعلان المعارضة السلمية ضد جور الإمامة وإنحرافها.

وقبل ذلك رسائل وقصائد المجدد والثائر الكبير محمد بن اسماعيل الأمير آل القاسم بن محمد.. ومنها قصيدته الشهيرة:

«سماعاً عبادالله أهل البصائر...».

ومثلت الأمة الأولى لصانع حركة الأحرار أحمد محمد نعمان بداية نوعية وجديدة في رصد جرائم الإمامة وتفنيدها ونقدها بصورة أقرب للاحتجاج الامدني، كما كانت خطب الزبيري ومحمد أبو طالب الخطيب تحولاً مهماً في مقارعة الإمامة المعصومة من النقد.

أشعار الموشكي والحضراني والشامي والزبيري والارياني مؤشر مهم لتصاعد الاحتجاج بالحكمة.

وكانت مجلة «الحكمة اليمانية» ٣٨ - ١٩٤١م ذروة التطور في امتلاك الحركة الوطنية الوعي بذات، وتحويل الانتقاد إلى فهم وتجديد وابداع ورؤية.

أما في عدن فقد ترافق الاحتجاج بالكلمة مطلع الاربعينات مع ظهور الصحافة العدنية: «فتاة

الجزيرة»، «صوت اليمن»، مع ميلاد الحركة النقابية العمالية وظهور الاحزاب السياسية، حزب الأحرار والجمعية اليمنية الكبرى، والجمعية الاسلامية والرابطة.

وكانت الاضرابات العمالية إيذاناً بميلاد فجر اليمن الجديد، فمن رحمها توالدت الاحزاب الحديثة والاحتجاجات التي تصاعدت حتى توجت بانتصار الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر.

فقد شهدت المحمية عدن مظاهرات واضطرابات امتدت إلى هيئات ومؤسسات المجتمع المدني. ورغم أن المظاهرات والاضرابات كانت في البداية ذات طبيعة مطلبية إلاّ أنها امتدت وتطورت لتصل إلى فرض قانون المخلقة حسب التسمية السائدة حينها، وهو القانون الذي يجعل من مواطني دول الكمنولث مواطناً في عدن بينما يحرم أبناء الشمال من حق المواطنة.

وقد لعبت المهاجر اليمنية والحضرمية بخاصة دوراً امشهوداً في ازدهار الاحتجاج بالكلمة والتأسيس للعديد من الصحف والمجلات، وكانت صحيفة «السلام» التي أسسها المجاهد الكبير عبدالله الحكيمي أول صحيفة عربية معارضة تصدر في بريطانيا - كارديف - ومن أوائل الصحف العالمية التي احتفت بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وتبنته ودافعت عنه في المحافل الدولية.

كانت الصحافة العدنية والحكمة هما النافذتين الكبيرتان اللتين فتحتا عيون الناس مع المطالب الوطنية والحق الديمقراطي، وتبنت الاحزاب والنقابات في عدن الممارسة الواقعية والخلاقة لهذا الحق.

وكانت الخمسينيات بداية تكون الحركة الطلابية في مدارس صنعاء وتعز هي الموعد الحقيقي لظهور هذا اللون من الاحتجاج الذي لم تعرفه جزر واق الواق، وقد امتدت المظاهرات الاحتجاجية إلى الحديدة.

وبعد الثورة ظلت المظاهرات سلاحاً شعبياً لمواجهة الانحرافات والاحتجاج على المواقف المسيئة لهذا المسؤول أو ذاك، وكانت حكومات الثورة تتعامل بايجابية مع الاحتجاج.

تعطيل الحق في الاحتجاج الديمقراطي ترافق أو جاء عقب انقلاب الـ٥ من نوفمبر في الشمال، وجنوح التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية الذي احتكر المظاهرات وحولها إلى أداة قهر حزبية لمواجهة الآخر، وتحديداً منذ الأيام السبعة المجيدة عام ٧٠م.

اللافت أن تعطيل الاحتجاج قد ترافق مع بدايات الصراعات الدامية والعنيفة - احداث اغسطس ٦٨م في الشمال وتتابع الانقلابات العسكرية في الشمال والجنوب والصراعات المسلحة داخل كل شطر على حدة وبين الشرين حرب ٧٢م و٧٩م وكان أكثرها دموية وكارثية أحداث ١٣ يناير في عدن.

كانت الوحدة في الـ٢٢ من مايو ٩٠م بمثابة مصالحة وطنية كبرى تواعد فيها اليمنيون على عدم العودة للاحتكام للسلاح وفتح الباب واسعاً أمام لغة جديدة وخطاب جديد وحكم وممارسة جد مختلفين عما عرفته اليمن طوال تاريخها.. فقد أقر بيان الثلاثين من نوفمبر ٨٩م واقرار دستور دولة الوحدة على حق التعدد السياسي والحزبي، واحترام حقوق الانسان، والقبول بالتداول السلمي للسلطة واطلاق الحريات الصحفية وحرية واستقلال العمل النقابي.

وعندما بدأت حكومة الوحدة في اتخاذ أول إجراء رفع الدعم عن السلع الضرورية والمشتقات النفطية انتفضت الجماهير في صنعاء رافضة الجرعة، ومنددة بالاصلاحات التي لم تتجاوز رفع الأسعار، وكانت المظاهرة الثانية الأكثر عنفاً ودموية عام ٩٧م.

لم يكن التحول الديمقراطي حاسماً. وظل الرهان على القوة والاحتكام إليها حاضراً خصوصاً لدى الطرف الأقوى.

وبمقدار ما يصبح التداول السلمي للسلطة بعيد المنال، ويشتد الخناق على حرية الرأي والتعبير والاحتجاجات المدنية بما فيها المظاهرات والاضراب والاعتصام بمقدار ما يفتح الباب أمام الاحتمالات الأكثر خطورة وعنفاً.

نلاحظ أنه منذ قيام الوحدة بدأ التنازع بين الحل الديمقراطي عبر الاحتكام إلى صناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة وبين العودة للاحتكام للقوة. كانت حرب ٩٤م تهميشاً للاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وبمثابة قطع الطريق أمام تداول سلمي حقيقي وبدء التضييق على الهامش الديمقراطي.

اغلاق الباب أمام الحق الديمقراطي والاحتجاج السلمي وتييئيس الناس من تداول سلمي للسلطة، وحصر الاصلاحات في الجرع السعرية وتزايد الفساد كلها أسهمت وتسهم في الجنوح إلى العنف والاحتكام للقوة.

إن التدمير المروع شاهد أن الغضب والاحتقان قد وصل مرحلة الخطر، وأن غياب المعالجات الصائبة والديمقراطية قد يؤدي إلى مزيد من التفجر والعنف الأعمى.. فما حدث في الجزائر وما يحدث في السودان وموريتانيا ومصر وغيرها يؤذن أن الحل الديمقراطي أو التطور السياسي قد وصل إلى طريق مسدود في المنطقة العربية، وأن تسيد الاستبداد والفساد يدفع بالناس إلى العنف والاقتتال.

● «النداء»، العدد ٢١، الأربعاء ١٠ اغسطس ٢٠٠٥

جـــــلادون وضـحـايـــــا

عبدالباري طاهر

6

جلادون وضحايا

المعارضة والزمن الجديد

الهامش الديمقراطي.. قراءة سريعة

قامت الدولة العربية الحديثة، منذ النشأة، على أساس الغلبة والجهاد وشرعية الماضي. لاحظ مفكر عربي -علي أومليل- إن التجديد الديني في العديد من البلدان العربية غالباً ما كان يأتي من الريف الى المدينة (المهدية في السودان، السنوسية في ليبيا، والقادرية في الجزائر) وأضيف الزيدية في اليمن، والوهابية في السعودية. وكانت الثورات العربية -باستثناء مصر- مزيجاً هجيناً من الطبقة الوسطى ذات الجذور الريفية شأن المدينة العربية الحديثة. حل الجيش الآتي من رحم الريف ومن الطبقة المتوسطة الهجينة محل المجدد الديني وزعيم القبيلة. حملت الدولة التقليدية القطرية جذور الاستبداد من شرعية الغلبة ومنطق القوة وعصبيات ما قبل الدولة. أما الدولة "القومية" فقد استمدت عصبياتها من الحزب القومي- سوريا والعراق، أو من انقلابات عسكرية ذات جذور ريفية وقبائلية في الغالب الأعم.

ارتبط الانتصار العسكري على الاجنبي التركي او المستعمر البريطاني او الفرنسي وتحقيق السيادة والاستقلال، بالكفاح المسلح وهو حق مشروع طبعاً. ومع ذلك فقد ادى إلى سيادة مبدأ القوة في تفاصيل بناء الدولة وعلائقها الداخلية، واعتبر الانتصار على الرجعية والاستعمار انتصاراً على اللبرالية كإرث استعماري ومنهج معاد للسيادة والاستقلال وأسلوب خداع وتضليل للجماهير. وأصبح مبدأ القوة التي انتصر بها الجيش أو الحزب هو المبدأ السائد الذي يحكم العلاقة بين الدولة وشعبها. كرست المناهج التربوية والحياة العسكرية والخطاب السياسي ووعظ المسجد، لهذه الغاية. وظلت مواجهة العدو الأجنبي هي التي

تملي وتفرض العديد من سياسات هذه الحكومات.

هزيمة ٦٧ وكارثتها كشفت جوانب مهمة من زيف هذا التفكير وهشاشة الجذور الاستبدادية للدولة العربيــة كلهــا وان طالت اولاً الدولة القومية وبدت وكأنها انتصار للدولة العربية كلها وان طالت اولاً الدولة القومية وبدت وكأنها انتصار للدولة التقليدية. لم يكن فشل مواجهة العدو الخارجي وحده ما فجر سؤال الاستبداد؛ فالبقدر الذي عجزت الدولة عن تحقيق الانتصار على اسرائيل وتحرير الأرض المقدرســة –فلســطين، فإنها بالقدر نفســه قد عجزت عن بناء حياة آمنة ومستقرة توفر الأمن والحرية والخبــز، وبنــاء الدولــة الوطنية وتحديــث المجتمع. لم تســتطع الدولة الإجابة على أســئلة المواجهة. وانكشــف المســتور؛ فخففــت من التلويــح بالخطر الخارجي الى حــد، وحاولت فتح كــوى ونوافذ في قلعــة الحكــم فبدأت بعد هزيمة ٦٧ سياســات الانفتاح هنا وهناك وهي السياســات التي ســمحت في عهد الســادات في مصر بقيام المنابر، كما انفتح البعث في العراق وســوريا ليشــكل ما ســمي حينها بالجبهات الوطنية والســماح بهامش جد ضعيف للحريات لا يمس جوهر النظام و لا يتيح مشــاركة حقيقية. لم تكن الهزيمة كلها –على فداحتها– عامل التفجير لان الحياةالداخلية لكل قطر على حدة قد برهنت ودللت على فشل مجمل السياسيات: الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية، وظلت تؤرق القائمين علــى الحكم بأســئلة الحريــة والعدالة والخبز. حافظ الحكــم العربي على أصول ومســتندات ومنابع ومنابت الشــرعية الاســاس للحكم: "الغلبة"، وكرســت لهذه الغاية الجيش والأمن وامتلاك كل مصادر القــوة والانفــراد بها: القوة،المال، الاعلام، كلمــا عملته الدولة الوراثية والثورجيــة في الوطن العربي هــو إلغــاء المجتمع المدني وقمع الحريات كلها و ترويض المعارضة السياســية أو خلق معارضة على صورتها تكون شاهد الحكم إن الحكم ارحم من المعارضة.

خلق نظام صدام حسين الذي حول البعث من حزب ديمقراطي وقومي حقاً إلى أداة بطش ألغى بها المجتمع والحياة السياسية ثم ألغى الحزب، وعندما عجز عن تسليم الحكم لنجليه رمى به تحت أقدام الامريكان في ساعة هروب. واستطاع بشار الاسد أن يرث الحكم بعد تعديل الدستور في بضع دقائق. وفي اليمن تستطيع ان تنتخب الرئيس " منفرداً" ولكنك لا تستطيع ان تنتخب مدير الجامعة أو عميد الكلية أو مدير الناحية. يستطيع الرئيس الموريتاني أن يسجن منافسه على الرئاسة قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.. فأي ترف في الديمقراطية هذا الذي يجري على الأرض العربية؟

الديمقراطية شــكل من أشــكال الاســتبداد ولون من ألوان الشــمولية، فالديمقراطية أنياب كما قال الرئيس أنور السادات ذات يوم وهو ينكل بخصومه السياسيين. وعندما يلوح بوش " بالديمقراطية" فــي وجــه الحكــم العربي فهو يدرك تماماً طبيعــة النظام العربي ومقتله الأساســي، وإن كان لا ينبغي التعويــل علــى ما يقوله بوش أو على بيان "باول"، فما يهم أمريكا هو مصالحها فلمصالحها الأولوية وإن كانت مع الشــيطان، فهي حليفة لإســرائيل وجنوب أفريقيا "الفصل العنصري" ومع أكثر الأنظمة فاشــية ودكتاتورية في العالم ومنها الوطن العربي. لقد قدم باول مشــروعه الجهنمي "لمقرطة" العالم العربــي فــي غــب تدميــر واحتلال العــراق وفي زمن التماهــي الامريكي مــع النازية الاســرئيلية التي تقود حرب إبادة ضد الفلســطينيين وتقيم جدار فصل عنصري وتزامن ذلكم مع تهديدات اســتعمارية

ضد سوريا وإيران وحملات جائرة ضد السعودية وتطاول امبريالي ضد الإسلام والأمة العربية. المأساة الفاضحة الواضحة إن المطالبة الأمريكية بالديمقراطية يدعو إليها اليمينيون الجدد في البيت الأبيض وهم من غلاة المتعصبين المعادين للتنوع الثقافي والخيارات السياسية المختلفة لأمم وشعوب الأرض، ومن المؤيدين بالمطلق للنهج الفاشي الشاروني القائم على الهمجية والتمييز العرقي والفصل العنصري.

الاستبداد السياسي العربي والنظام الفاسد قد أفاد وإلى ابعد حد من الأعمال الارهابية البشعة التي تقودها الاتجاهات الجهادية، ليعلن الأحكام العرفية وليصادر الحريات ويقمع حرية الرأي والتعبير ويهمش المجتمع المدني، ويقود الطرفان: الحكم ومعارضته الارهابية حرباً شعواء ضد الحياة السياسية والاستنارة والتحديث والديمقراطية. وتقف الشعوب العربية مذهولة لهذه المعركة الشائنة الممتدة من الصحراء الغربية الى الجزائر مروراً بمصر والسودان والأردن وسوريا والجزيرة والخليج لتشكل البلاد العربية لوحة كالحة يقطر الدم من اطرافها بأيدي ابنائها. بينما تنفرد اسرائيل بتصفية القضية الفلسطينية مدعومة بالمطلق من إدارة البيت الأبيض، وتعد أمريكا العدة لإهالة التراب على ما تبقى من النظام العربي المتهاوي.

تنكر امريكا عامدة وتخلط بين المقاومة الوطنية وأعمال الإرهاب بينما تعتبر حرب ابادة الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، دفاعاً عن النفس. و تتصدى الأنظمة العربية التابعة، للأعمال الإرهابية التي تقوم بها جماعات منشقة عن هذه الأنظمة وخارجة من عباءتها، بقرقعة السلاح وإطلاق يد القوة في مواجهة الإرهاب وبالمزيد من خنق الحريات و وأد الحياة السياسية ورفض الحوار والإصلاح اللذين هما المخرج الوحيد من مأزق العنف الذي قاد اليه الاستبداد العربي وماتناسل من رحمه من جماعات تكفر العصافير في السماء حسب قول احدهم.

الحقيقة المرة إن هؤلاء المنذرين لجهنم أبناء لفساد التعليم وفشل التحديث، وأبناء للأزمة الطاحنة الاقتصادية الاجتماعية الثقافية السياسية، وللفساد والعبث الذي خلقه النظام العربي يمينياً كان أو يسارياً، قومياً أو وراثياً، فهم جلادون وضحايا في آن واحد، وحتى الحكام هم أيضاً جلادون بامتياز وضحايا لإسرائيل وامريكا.

● «النداء»، العدد ٢٤، الأربعاء ٧ سبتمبر ٢٠٠٥

المؤتمر القومي واسئلة المستقبل!

عبدالباري طاهر

في ربيع العام ٩٠ انعقد المؤتمر الأول للمؤتمر القومي العربي، وقد تبنى منذ المراحل الباكرة شعار " رفع الحصار عن العراق". ويقينا فان المؤتمر القومي العربي ولد في ظروف شديدة القسوة والابتلاء في حياة الأمة العربية. ورغم المهمة الانسانية التي تصدى لها منذ البدء إلا أن "العصبوية القومية" التي نذر لها كفاحه قد حجبت عن الانظار رؤية الجانب الآخر من جبل الازمة الكامن في استبداد الحكم القومي وفساده وهو الفساد والاستبداد الذي وفر ويوفر كامل الحجج والمعاذير التي أغرت الاستعمار الجديد، وفتحت شهيته على الآخر للعودة إلى مواقعه القديمة ودولته القطرية التي يعرف عنها أكثر مما يعرف تلاميذه البلداء؛ فهؤلاء الورثة " غير الراشدين" رفعوا شعارات ديماغوجية ذات طبيعة مزدوجة إذْ تغنوا بالوحدة والحرية والاشتراكية واندغموا بصور تكيتيكة الجماهير والاتجاهات الأكثر تطلعاً واستشراقاً للمستقبل، ولكنهم على صعيد الممارسة الواقعية أقاموا أنظمة ظاهرها القطرية وعمقها القبلية والجهوية والطائفية والعشائرية، بل الأسرية بالمعنى الحرفي للكلمة.

وتحولت العروبة من معنى قومي وفكر وثقافة وبعد تاريخي وتكوين نفسي عام إلى خاصية عرقية ذات طبيعة فاشية. فلم تعد الأمة مفهوماً سيكولوجياً سياسياً يراد به مجموعة بشرية تمتلك قاسماً مشتركاً من اللغة والثقافة والتاريخ. تحولت الحرية والتحرر إلى أغان وأناشيد وتجلت في خطاب جهير هجين وملتبس. وكان بمثابة دغدغة للعواطف في البداية ثم تحولت " أي الحرية" إلى مقصلة ودكتاتورية غاشمة اختزلت الأمة في القطر واختزلت القطر في العشيرة والعشيرة في الأسرة

والطائفية وتحولت الأمة الواحدة ذات الرسالة الخالدة والحزب القائد إلى دكتاتور مستبد وقاس لا يرحم.

غُيبت الجماهير وهُمش الحزب وألغيت المؤسسات واندغمت كلها كصدى للزعيم الضرورة الرمز الذي تعتبر أقواله إنجيلاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

أليس دالاً أن تكون المقاومة العراقية الباسلة بعد اختفاء الرمز أقوى بما لا يقاس منها في ظل حكمه الدامي والمدمر؟!

حسناً فعل مركز دراسات الوحدة العربية والمفكر الجليل خير الدين حسيب في الفصل بين المركز والمؤتمر القومي، فقد حقق المركز وحسيب انجازات فكرية وثقافية زاهية، ومثل مشروعاً مستقبلياً للفكر العربي ذي الطبيعة التقدمية الانسانية في حين أن المؤتمر القومي قد تحول إلى جسد فضفاض يضم القوى القومية ذات الفكر اللاديمقراطي. فهذا المؤتمر قد أصبح أحد امتدادات الحكم القومي العربي ذي الطبيعة العسكرية والشوفيني.

ولعل أهم انجاز يحققه المؤتمر هو الانفتاح على قوى الاسلام السياسي. وتحديداً الاخوان المسلمين. وقد أثمر الحوار تطبيعاً للعلاقة "الرسمية" بين هذين الاتجاهين المتقاتلين. وإن تركزت موضوعات الحوار على قضايا صلتها بالماضي أكثر من علاقتها بروح الحياة وتطورات العصر. ولا شك أن التيارين مأزومان وإن كان الإسلام السياسي في مرحلة الثمانينات وشطراً من التسعينات بدا اكثر راديكالية وتطوراً من الاتجاه القومي الرسمي الذي انحط بالدولة القطرية إلى مادون عصر الدولة بمفهوم الدولة الحديثة.

ولا شك أن لهذا التطبيع إيجابيات بصورة عامة. لكن ما يعتمل في أرض الواقع يتجاوز الحوارات الدورية السنوية بين سدنة التيارين الكلاسيكيين.

هناك ملامح توجهات جديدة وتململ واضح في التيارين القومي الناصري تحديداً) وشباب من الاسلام السياسي اليمني تعطي مؤشراً لإتجاه حي وجديد لا يحنط نفسه بالمقولات القاطعة المانعة ولا السمع لوصايا البابوات. وهو يشق طريقه بصعوبة بالغة في واقع يزخر بالخطورة.

ولعل ما تشهده بعض دول الخليج العربي من اهتمام بقضايا الدستور وتحويل الإمارات إلى ما يشبه الملكية الدستورية هو الاتجاه الأكثر أهمية وتفتحاً.

المأساة التي تواجه المؤتمر القومي أنه قد أصبح صدى لمظاهر أزمة مستفحلة وهو شاهد الولاء العاطفي للماضي أكثر منه أداة فاعلة و حية لاستشراف أفق جديد.

هناك مشترك أعظم بين المؤتمر القومي بجناحيه: القومي "العلماني" والقومي "الاسلاموي"، والدولة "القومية" الغاربة، وهو العجز المدقع عن الاجابة على اسئلة تحولات العصر الكبرى ونقد الفكر القومي اللاقومي كما فعل العديد من المفكرين، من أبرزهم قسطنطين زريق والياس مرقص وياسين الحافظ ومهدي عامل وعلي أومليل ومروة وحيدر ابراهيم ومحمود أمين العالم وغيرهم.. كما يقف المؤتمر عاجزاً عن التصدي للاستعمار القديم الجديد والأمريكي بخاصة وعن توحش الفساد وغول

الاستبداد، ولم يتمكن من القراءة العميقة والواقعية للعلاقة بين استبداد انظمة يتصدون للدفاع عنها وبين الاستعمار القديم الجديد الذي لم ينس مصالحه وتاريخه وإرثه القديم.

وقد رأى هذا السيد " أن الورثة غير الراشدين" قد أعادوا له الاعتبار وزينوه في عيون أمتهم وشعوبهم ووفروا له الذرائع للعودة إلى الحضور الاستعماري المباشر، كما حصل في العراق، أو التطلع للعودة كما هو الحال بالنسبة لفرنسا في سوريا ولبنان والجزائر.

إن الوطن العربي موزع بين أنظمة ملكية لايمكن أن تتحول إلى ملكيات دستورية وبين انظمة ثورية مستبدة تمزج العسكرة بالقبائلية والعشائرية وتتكلم بمنطق قومي ذي طبيعة عرقية يعتبر أبلغ إساءة للأمة التي أقامت مجدها على عالمية الإسلام، وتجلت قوميتها كفكر وتاريخ مشترك ووحدة وإرادة. فهل يستطيع مؤتمر صنعاء القادم أن يتجاوز المأزق القومي للاتجاهات الشوفينية الحاكمة؟ وهل يستطيع الإسلام السياسي "المؤتلف" أن يقر بحياد الدولة إزاء اعتقاد الناس والاقرار بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة وبين مواطنيهم بقطع النظر عن معتقداتهم وألوانهم وقومياتهم وجنسهم؟؟

إن المذابح المروعة في العراق وما يراد لفرض حل استسلامي في فلسطين يشارك فيه الجميع هو التحدي الحقيقي أمام المؤتمرين القوميين والإسلاميين معاً. فهل نسمع جديداً؟!.

نعرف أن المؤتمر يضم نخباً فكرية وسياسية ومناضلة حقيقية، ولكن الاتجاه العام، وتجربة العقد الماضي كلها تشهد أن المؤتمر ظل أسير محنة الاتجاه القومي الذي يريد صياغة المستقبل برؤى ماضوية. والأهم أن الأمة لم تعقم وأنها اليوم تزخر بقوى جديدة من مختلف الآفاق الفكرية والسياسية.

● «النداء»، العدد ٢٥، الأربعاء ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥

شتـــاء الصحافـــة اليمنيـــة

عبدالباري طاهر

شتاء الصحافة اليمنية
عبدالباري طاهر
زيارة واشنطن والإرهاب الأخير في اليمن!!
منجزات بالمقلوب

تشهد الصحافة والصحفيون شتاءً قاسياً في موسم الخريف. معروف أن الخريف في اليمن يبدأ من ١٢ أبريل وينتهي في الـ١٢ من سبتمبر، ومعروف أن الخريف في اليمن هو موسم الصيف في مدن الأبيض المتوسط، وهو موسم جني الفاكهة.

في فصل الخريف الذي تحول إلى شتاء قاس للصحافة والاقلام أتى شتاء الإجراءات القامعة على معظم وأهم صحف المعارضة والصحف الأهلية المستقلة.

كانت الأضحية الأولى أو الورقة التي اسقطها الشتاء صحيفة "الشورى" التابعة لاتحاد القوى الشعبية. وطال الإجراء القمعي " اتحادا لقوى الشعبية" الذي نسب إليه ظلماً تمرد الحوثي في جبال صعدة. وتعرض الحزب لما يشبه الانقلا؛ فقد استولت حراسة المقر عليه، وباركت "لجنة الأحزاب الحكومية" الانقلاب.

بينما سجن الخيواني رئيس تحرير الصحيفة مدة ستة أشهر، وقامت أجهزة الحكم باستنساخ "الشورى" قبل الاستيلاء نهائياً على الحزب والمقر والصحيفة، وتحويلها إلى صحيفة تابعة.

أما "الثوري" الناطقة باسم الحزب الاشتراكي فقد كان عقابها مزدوجاً؛ فقد وصلت القضايا المرفوعة على الصحيفة في المحاكم إلى أثنتى عشرة قضية بعضها يعود إلى القرن الماضي.

والجرجرة إلى النيابة، وإقامة الدعاوى الكيدية أسلوب ورثه الحكم من نظام الإمامة الذي جعل "التقاضي" أمام المحاكم سلاحاً فتاكاً؛ لنهب الثروات والتنكيل بالخصوم.

وقد تعرضت قيادة الحزب للتهديد؛ مما دفعها إلى ايقاف الصحيفة، ومراجعة خطها الذي لم يسلم من النزق والوقوع في أخطاء تبرر التنكيل بالصحيفة.

ولم تكن صحيفتا " الوحدوي" الناصرية و"الإحياء" البعثية بعيدتين عن فخاخ التحقيقات والمحاكمات الجائرة.

صحيفة "الوسط" صحيفة أهلية مستقلة حديثة النشأة تعرض رئيس تحريرها جمال عامر للاختطاف، والضرب، وهدد بالموت!

وسُرق جهاز الكمبيوتر الوحيد الخاص بصحيفة "النداء" وكذلك إرشيفها، مع مكتب مكتب مراسل "الأسوشيتد برس" احمد الحاج. وكان مكتبه ومكتب الصحيفة قد تعرضا لرقابة أمنية مكشوفة واختطف احد العاملين في المكتب.

وكان أخطر ما في موسم الشتاء الباكر محاولة قتل الصحفي هاجع الجحافي مدير تحرير صحيفة: النهار" الأهلية بإرسال ظرف ملغوم انفجر في وجهه.

كما اختطف مراسل صحيفة "القدس العربي". وأوقفت صحيفة "الأسبوع" بسبب موضوع اعتذرت عنه. ترافق ذلك مع حملة مسمومة ضد الصحافة والصحفيين وصلت حد الطعن في الأعراض من قبل صحف محسوبة على الحكم كما حصل مع الصحفية "رحمة حجيرة" وزوجها حافظ البكاري -أمين عام نقابة الصحفيين.

وقامت الصحيفة الرسمية "الثورة" بتخوين المراسيلن، وكتاب الأعمدة متوعدة بشق النقابة الصحفية إن هي سارت في طريق (تحالف المجتمع المدني المناصر للحقوق والحريات)، وهو تحالف تحت التأسيس يدعو لمؤازرة الحريات الصحفية والحقوق المدنية.

والسؤال الفاجع ما أسباب استشراس المواجهة ضد الصحافة والإجراءات الوحشية ضد الصحفيين؟

الواقع أن الاحزاب السياسية على كثرتها، ووجود أحزاب قوية معارضة كالتجمع اليمني للإصلاح تنوس كلها بين المعارضة والمساومة، وهي أقرب للمساومة. ثم أن الحريات الديمقراطية ليست مطلباً رئيسياً لغالبية هذه الأحزاب الي لم تستطع أن تجسدها أي -الديمقراطية- داخل احزابها قبل أن تعمل على تجذيرها في الحياة العامة؛ فهناك قواسم مشتركة لها مع الحكم وبالأخص تجمع الإصلاح.

ولعل الاضطرابات الدامية الأخيرة إشارة لعجز هذه الأحزاب عن قيادة الاحتجاج السياسي ضد فساد الحكم واستبداده، واعتدائه على أقوات الناس وحياتهم.

يعتقد الحكم -وقد يكون محقاً- أن معركته مع الاحزاب السياسية مقدور عليها وتمتلك الدولة اليمنية خبرة مدهشة في المساومة مع قيادات هذه الأحزاب.

ويرى الحكم أن الصحافة والصحفيين هم الخطر؛ فقد تصدت هذه الصحافة - على حداثتها- لوحش الفساد، ووباء الاستبداد، وفضحت بشجاعة مواقع الفساد، وسياسات التوريث المتبعة في كل

مفاصل الحكم، كما أماطت اللثام عن الفساد المستشري بالأرقام؛ فالمعركة في اليمن هي بين الاستبداد والفساد من جانب، والحريات الصحفية في الجانب الآخر.

وتستقوي الصحافة أو بالأحرى تعبر عن مزاج شعبي عام شديد الغضب حد التفجير، ولا تجد الدولة غير سلاح القمع، والترويع، والمسخ؛ لإيقاف عفريت انطلق من القمقم.

● «النداء»، العدد ٢٦، الأربعاء ٢١ سبتمبر ٢٠٠٥

الأنـــة الأولـــى والـنـعـمـان

عبدالباري طاهر

الأنة الأولى والنعمان

الأنـة الأولى كتيب صغير في الحجم، كبير في الدلالة والقيمة؛ فهـو يرقـى إلى التجديد فـي الخطاب السياسـي والنثر الفني. وهو من الرسائل السياسية ذات الطابع المطلبي والتحريضي في آن. والكتيب إلى جانب ذلك قطعة فنية ترقى إلى مستوى رفيـع فـي الإبداع. فالأنـة التي كتبـت في العـام ١٩٣٧كما يذهب محققها الاسـتاذ الناقد عبدالودود سيف، أو ١٩٣٨ كمـا يذهب آخـرون، ومهما يكن فإن الرسـالة تدلل على نضج سياسـي مبكـر وموهبة أدبية رفيعة؛ فالاسـتاذ الصانـع الأول لحركـة الأحـرار اليمنيـين كتسـمية توأمـه الروحي أبو الأحرار محمد محمود الزبيري شاعر اليمن العظيم وشهيدها الخالد.

الأنة الأولى كما أُسـميت هي رسـالة موجهة للأميـر أحمد بـن الإمام يحيى إمـام اليمن في حينهـا، يبدؤها النعمان بـ"ياصاحب السـمو"، وهـي تتحدث عـن المظالم والمآسـي التي يتعرض لهـا المهاجـرون اليمنيـون والمزارعون والتجـار وأصحاب الدكاكين، ومختلف فئات الشعب (الرعية)!

"يرفـع المهاجـرون – من رعيتكم المخلصين- إلى مسـامعكم شـكواهم، ويبثون ما في نفوسـهم، ويشـروحون آلامهم، غير هيا بين ولا وجلين، معتقدين أنهم يخاطبون منقذاً عظيماً وزعيماً مخلصاً ورحيماً".

وحقـاً ففـي تلكـم الفترة كان الأحـرار ورجال الاصلاح ودعـاة التنوير يرون فـي الأمير احمد رجل الدولة المخلص، ويعلقون على مواقفه -المراوغة والتكتيكية- الآمال العراض.

يضيف الاستاذ: «لقد صبرنا حتى سئمنا الصبر نفسه، وكادت الشعوب التي تمتلئ أرصفتها وموانيها وشوارعها بنا، أن تجأر بالشكوى، وتصيح بملء فيها من عناء احتمالنا ومزاحمة سكانها:

عار علينا أننا عار على هذا الزمان».

يتحدث النعمان عن مختلف دول العالم التي تفتح أمام المعارضة السياسية أبواب الحرية، وتدفع لهم الرواتب ليبينوا خطأها ويناقشوها الحساب. كما يتناول بدقة متناهية حرية الرأي والتعبير العاملة للكُتّاب، ومسؤولو الصحف والتأليف ان يصدقوها النصح، وينشروا آلامم الأمة وعيوب المجتمع والحكومة. ولم يسمع من هذه الحكومات (واللفظ له) على اختلافها، أن اعتبرت تبيين أخطائها وغلطاتها تشويه سمعة.

والحقيقة إن الأنة الأولى تجعل النعمان أكثر ديمقراطية ومعاصرة من كثير من مفكرينا وأدبائنا في مطلع القرن الحادي والعشرين، وتجعل حكوماتنا "غير الرشيدة" مخاطبة بنفس مطلب الأنة الأولى، وينطبق عليها ما ينطبق على أسلافها الهالكين من آل حميد الدين، رغم التغني بالحرية والديمقراطية والدستور والقانون، في الوقت الذي يُجرجَر فيه الصحفيون إلى المحاكم ويُعتدى عليهم بالضرب، وتُسرق أدواتهم في عز الظهيرة... الخ.

ظل النعمان وفياً لخطابه الديمقراطي ومواقفه المبدئية، ودفع الثمن غالياً في العهود الإمامية كما في ظل الثورة والجمهورية. وتحدث بسخرية قاسية عن حرية القول والبول في عهد الإمامة والدولة القومية.

والنعمان مدني حتى العظم، ومناضل ديمقراطي يدرك بعمق مظالم الفلاحين وأبناء الشعب (الرعية)، ويعرف طبيعة استبداد الأنظمة بمختلف أشكالها وتكويناتها؛ فكرس الأنة الأولى للدفاع عن مصالح الرعية، ورصد بدقة اساليب النهب والتنكيل بالمزارعين والمغتربين وأصحاب الدكاكين. والرائع أنه ظل وفياً لهذه النزعة حتى وهو في ذروة السلطة، وغالباً ماترك الحكم لاعتراضه على المظالم والمفاسد والاستبداد والشمولية؛ وهو ما قاده إلى السجن في مصر عبدالناصر وإلى التجريد من الجنسية والحرمان من حق المواطنة في نظام كان هو أحد بُناته والداعين إليه. ومن يقرأ خطاباته التي نشرتها "النداء" و"الوسط"، والموجهة إلى رفاقه في الدولة الثورية، يدرك عمق انسانية هذا الداعية العظيم الذي ظلمه أهله.

● «النداء»، العدد ٢٧، الأربعاء ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥

مـجـرد الـلـقـاء لا يـكـفـي

عبدالباري طاهر

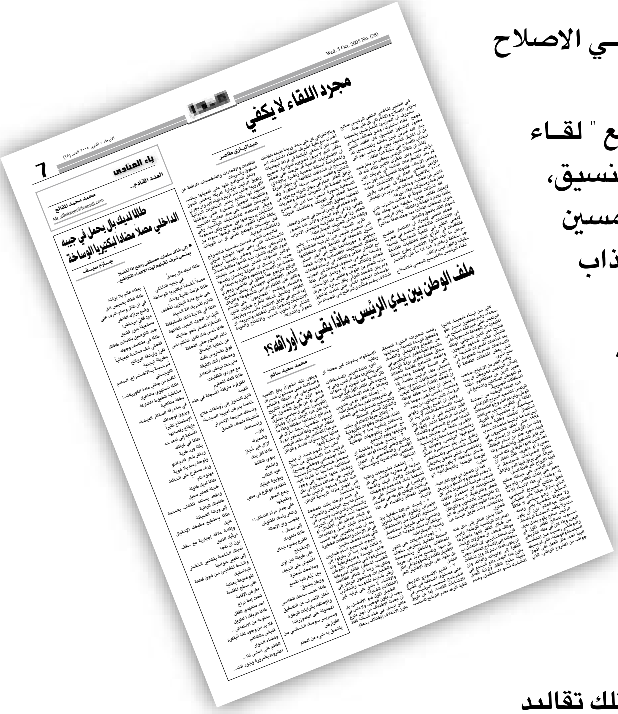

في الشهر الماضي التقى الرئيس صالح بحزبي الاصلاح والاشتراكي كل على حدة.

معروف أن الحزبين المعارضين يضمهما تجمع " لقاء مشترك"، وهو تحالف سياسي محدود لايتجاوز التنسيق، كان الفقيد الكبير جار الله عمرمن ابرز دعاته والمتحمسين له، بل ان اغتيال الشهيد يعود في جانب مهم الى اجتذاب الاصلاح الى "حلبة هذا اللقاء".

لاشك ان التقاء الرئيس ببعض من معارضيه مؤشر طيب. ولكن المغزى الاكبر للقاء انه قد تم بعد الاضطرابات الدامية في كبريات المدن وبعض الارياف. فالدولة اليمنية منذ فوز حزب المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات العامة ٢٠٠٣ بالاغلبية الساحقة، قد تصرفت بغرور فائض عن الحاجة، وعملت على مزيد من تهميش المعارضة ومحاولات إلغاء دورها.

لقد اختزلت الدولة او تماهت بالحزب الذي لايمتلك تقاليد حزبية حقيقية مما جعله ظلاً باهتاً للادارة الهشة والمتآكلة. وكان الرئيس هو عنوان السلطات الثلاث؛ مما جعله هدفاً مباشراً لسهام النقد بالحق والباطل.

الحكم اليمني لايدرك ان الانتصار الكاسح في الانتخابات، كالانتصار الحاسم في الحرب، لايعني الكثير في اللعبة السياسية اليمنية فالتقلبات في المزاج العام كالتقلبات المناخية سرعان ما تبدد نشوة الانتصار بطرح اسئلة جد مختلفة ومغايرة. هذا اذا ما كان الانتصار حقيقيا والفوز ليس بزائف.

لقاء الرئيس بالتجمع اليمني للاصلاح وبالاشتراكي كل على حدة، وربما يتبعه بلقاءات اخرى مع بقية اطراف اللقاء المشترك، امر طيب. لكن لا ينبغي المبالغة في قراءة ايجابياته بالقدر الذي لا يجوز تصويره كمؤامرة. صحيح ان الاضطرابات الدامية قد طرحت على الحكم والمعارضة اسئلة متحدية زاخرة بالإقلاق! وصحيح ان الخلافات المتفاقمة في جهاز الدولة الشائخ والفاسد وصلت مرحلة الخطورة، وقد ترافق الخلل العام في جهاز الدولة مع مزيد من تشديد القبضة على الحريات العامة، والحريات الصحفية بصورة اخص؛ مما ادى الى تصدع سمعة الحكم في الهيئات والمنظمات الدولية المحتفية بحقوق الانسان.

قوة الحكم في اليمن ليست في السند والحلف القبلي، ولا في قوة الجيش والامن كما يتصور الحكم، ولا في قمع المعارضة وتهميش الاحزاب وإلغاء هامش الحريات الديمقراطية.

تقرير التنمية البشرية للعام٢٠٠٥ يشير الى انحدار اليمن الى المرتبة الثالثة بين الدول الضعيفة في التنمية. وهي كشقيقتيها جيبوتي و موريتانيا تقبع في آخر السلم.

وتتظافر الصعوبات الاقتصادية والأزمة العامة مع انتشار التذمر والانتقاد في اوساط قطاعات واسعة حتى في صفوف قيادات في الحزب الحاكم وائتلاف حرب ٩٤ ووصل التذمر كتلة حزب الحكم من النواب والكثير من المؤسسات. ولم يكن الضغط الدولي بأقل حرارة من حراك مؤسسات المجتمع المدني التي تنادت لتشكيل ائتلاف يضم فئات وشرائح في الحياة من النقابات والاتحادات والشخصيات المدافعة عن الحقوق والحريات.

ولعل الدوافع كلها على اهميتها جانب، وتهيؤ الرئيس لزيارة امريكا وبعض الدول الاوروبية جانب آخر فزيارة كهذه لابد وان يجري التمهيد لها بتقديم بعض الخطوات الجزئية والتكتيكية لتجميل الصورة التي شوهتها الاجراءات القامعة على مدى العامين الماضيين. ويبقى الاستعداد للانتخابات الرئاسية، وهي انتخابات يرجح فيها فوز صالح ولكن بصعوبة بالغة نظراً للقيود المتوقع فرضها سواء من قبل مؤسسات المجتمع المدني او من الهيئات والمنظمات الدولية.

فاليمن التي قدمت نفسها كانموذج للاصلاحات التي دعى اليها المجتمع الدولي والامريكي بخاصة، وحضر رئيسها اجتماع الدول الكبرى الثمان، تجد نفسها مطالبة بسداد فواتير السنوات العشر العجاف منذ نهايات حرب ٩٤. والحال ان الدولة وبلسان رئيسها تتحدث عن الاصلاح وتتعهد وتلتزم به بينما في الواقع تتراجع عما تحقق في الماضي، ويجري التدهور الاقتصادي الاجتماعي بشكل متسارع، وتظهر على النظام اعراض الشيخوخة والترهل والفساد، وينقسم " المحاربون " على اقتسام الغنائم، وتضيق الحلقة لتطرح خيارين اثنين: إما السير في طريق الانتصار بالحرب، وبتزييف الانتخابات وتخوين الآخر المختلف وتجريمه، أو التخلي عن اسلوب الحرب، والانفتاح والعودة للحوار والمشاركة.

● «النداء»، العدد ٢٨، الأربعاء ٥ اكتوبر ٢٠٠٥

النِّـــداء الـــذي لا يـخـيـب

عبدالباري طاهر

النّداء الذي لا يخيب

هذي «نداء» للناس

عـام مـر على صـدور «النـداء». كانـت الفكـرة شَـديدة الوطأة والإلحـاح علـى عزيزنا سـامي غالـب. كان مهموماً بهـا ومنها، وكان مهجوساً بالرد حتى قبل نطق «الياء».

ولـم يخب ظـن صاحبي الذي جرب قبل معنـى النداء في الوحدوي والأسبوع وصحف أخرى.

يدرك سـامي أن الصحافة لم تعد السقالات التي يقوم بها وعليها البناء، ولم تعد الصحيفة الإداة التي تصنع الحزب الثوري، وليسـت فقط سـلطة رابعـة كما أراد اللبراليـون؛ فالصحافة فـي عصرنا الراهن «صناعة ثقيلـة»، طبق توصيف المفكـر الكبير كامل زهيري، إنهـا صناعة متعددة ومتنوعة فهي تصنع الرأي العـام، وتقـود الأمم والشـعوب لقراءة نفسـها والآخر، وتكشـف الكنـوز الخبيئة فـي النفس البشـرية، بالمعنـى العام والجمعـي، فهي بصر وبصيـرة النـاس والحـق والعـدل، وهـي ناقوس الخطـر الذي ينذر قومه، وهي صـوت وصدى وجدان الناس الطيبـين، وأنات مكابداتهـم، ودعوتهم الأبدية للعيـش بحرية وكرامة، إنها نداء وأشواق الناس.

كان سامي مسكوناً بالصوت والصدى، فهو يبحث عن الاسم وعن رد الفعل على «النداء» قبل تكوين أحرفه الأولى.

عندما تحول النداء إلى صوت داوٍ، كان رد خزنة جهنم «وحماة الرب»، حسـب تسـمية غوته، قاسياً وأليماً، وشـهقت ولادة النداء توقظ شـهوة الوأد، فعادة الأعراب الأقحاح في الجاهلية لم يتخل عنها

اسلافهم في مطلع القرن الواحد والعشرين، لكنه وأدٌ للصوت والصدى والضمير، وهو بمعنى وبمنطق العصر قد تفوق على وأد الاسلاف.

كان العدد الأول هادئاً بمايكفي لإيقاظ شياطين «الأمن» وعفاريت القمع. فالساحة لا تتسع إلا للصراخ، قدحاً أو ذماً، أما الصوت الهادئ والعميق فهو نذير الخروج على المألوف واليومي.

أُوقفت «النداء» في يوم الولادة. ولم يشفع للنداء عقلانيتها واتزانها وموضوعيتها في تناول مختلف القضايا. الأكثر غرابة أن الايقاف كان ثارياً ينتقم من رزانة الصحيفة، وعدم وقوعها في فخ «الخصام». كما لم تنفع سامي محاولاته الصبورة لمعالجة الايقاف المتعسف بالتي هي أحسن، فلم تنفع الوساطات، ولم يشفع الحِلم والصبر. فكان القضاء هو الملاذ الأخير. أنصف القضاء «النداء». فكانت أول صحيفة تُقمع قبل أن يسمع صوتها، وأول صحيفة فيما اتذكر تجتاز حاجز المنع بحكم شرعي في اصدارها الثاني.

وإذا كان القضاء قد انتصر لها، أو بالأحرى لحرية الرأي والتعبير، فإن أساليب القمع و القهر في بلاد واق الواق تبدأ ولا تنتهي.

بدأت المضايقات بسيل من الوعيد والتهديد طالت مكتب وكالة الأنباء الامريكية «الأسوشيتدبرس» ومديرها الزميل احمد الحاج، وطالت أيضاً العاملين والصحفيين في «النداء» ومكتب الحاج، وفرضت رقابة مكشوفة على مدار اليوم والليلة، واختُطف احد العاملين في الوكالة، وتوجت الحملة بتكسير سيارة الحاج ومضايقات الصحفيين والعاملين. ثم في خاتمة الحملة سُرق مكتب الوكالة والصحيفة، ونُهب كل ما تملك الصحيفة وهو الكمبيوتر الوحيد الذي لايزال ثمنة ديناً في رقبة سامي.

لا يمكن تفسير كل ما جرى ويجري للنداء بمسؤولية خطابها، فمسؤولية الخطاب أدعى لعدم العقاب (في بلد غير اليمن طبعاً)، ولكن ذلك على أهميته لا يمكن أن يجيب على كل اسئلة القمع المشرعة كأبواب جهنم.

يقيناً بأن «النداء» قد ولدت في ساعة شر بالمعنيين: الخرافي والواقعي؛ ولدت مع تفلت عفاريت القمع حد الجنون، فالصحفي هاجع الجحافي يتعرض لاعتداء عامد بظرف ملغوم استهدفه، وصحيفة «النهار» تتعرض أيضاً لملاحقات قضائية وتهديدات من أطراف متعددة منها مشائخ نافذون حد الوصول، وصحيفة «الشورى» تستنسخ ويحكم على رئيس تحريرها بالسجن لنصف عام، بينما يتعرض حزب اتحاد القوى الشعبية «لانقلاب عسكري»!، وتصل الدعاوى الكيدية ضد «الثوري» مايزيد على اثنتى عشرة دعوى، وأحياناً في محاكم مختلفة.

ويطال العقاب نقابة الصحفيين، وتتوالد صحف كالفئران تنهش الاعراض، وتمس المقدسات. ووسط هذه الدوامة تولد «النداء»، أو يأتي صوتها لينبه إلى خطورة الأزمة الشاملة، حاملة مصباح الحقيقة. وقدمت الصحيفة منذ الصرخة الأولى «نداءً» عميقاً ومتزناً لايزدري الحقيقة، ولا يتعالى على الواقع رغم كراهته، ولا يتشفى بآلام ومعاناة الناس. ولعل الوليد الجديد قد قدم في نقد مشروع قانون الصحافة "المبيَّت" مالم تقم صحف عتيدة، أهلية ومعارضة. ومن هنا كان نصيبها وافراً من مخزون القمع، فمن المصادرة والمنع إلى السرقة «العلنية» و«شبه الرسمية»، إلى مضايقات كتابها

والعاملين فيها.

إن «النداء»، الصوت العميق والواعي، من الظواهر الجديدة التي تزدهر وتنمو رغم قسوة الواقع، ومرارات الاجراءات الاستثنائية والممارسات الوائدة، وأساليب الخنق التي تبدأ ولا تنتهي.

فتحية لـ«النداء»، الصوت والاسم والفعل والحرف. ونداء لأولئك الفتية الذين نذروا أنفسهم لنداء المستقبل ودعوة الحقيقة. وتحية للزميل العزيز سامي غالب، الانسان البسيط العميق والمتواضع الذي يضيء نفسه لينير الدرب. وليُسمِع النداء الأجيال القائمة والآتية.

● «النداء»، العدد ٢٩، الأربعاء ١٢ اكتوبر ٢٠٠٥

الانتخابات المصرية.. العظة والدرس

عبدالباري طاهر

الانتخابات المصرية.. العظة والدرس
من المعتقلات اليمنية ومحاكم التفتيش
أولى عجائب الألفية الثالثة
بيدي لا بيد عمري

جرت هذا الشهر الجولة الاولى والثانية من انتخابات مجلس النواب في مصر وعلى غير العادة اتسمت المعركة بقدر من الجدية والاهتمام وسخونة اجواء التنافس؛ فلأول مرة منذ اكثر من نصف قرن تجرى الانتخابات في ظل سماح محدود، ومشاركة محصورة. وهو ما يفسر العزوف الكبير للناخب الذي وصل الى حالة من القرف واليأس والعزوف عن السياسة والمشاركة في انتخابات يعرف نتيجتها سلفا فهو يدرك ان صوته المختوم - بنعم - سيصل الى الصندوق ذهب أم لم يذهب.

ما يميز انتخابات هذا العام انها تجري بعد تعديل المادة ٧٦، وفي ظل ضغط عام دولي ووطني مطالب بالاصلاح ومنحاز للديمقراطية والتغيير.

الافق المحدود الذي اتاحه الحكم بعد تلكؤ وتردد ومناورات استمر عدة عقود قد انتزع بما يشبه الارغام.

ورغم محدودية التنازل وضيق الهامش الديمقراطي وامتلاك الدولة كل وسائل الضغط والاكراه، ابتداء من جداول القيد "المضروبة" مرورا بتغييب رقابة القضاء التي لا بد وان ترافق كل مراحل العملية الانتخابية بما في ذلك مراجعة جداول القيد ووجود رقم وطني، وانتهاء بحياد الامن الذي لا يعني تغاضيه عن ممارسات البلطجة التي اصبحت الى جانب شراء الاصوات عنوانَيْ الانتخابات الرئاسية.

الدلالة الايجابية والخطيرة في آن هي ان التغيير المحدود والمحدود جدا قد حقق نتائج للمعارضة

السياسية وبالاخص في صفوف الاخوان المسلمين بأكثر من المتوقع، وانعكس سلبا على اداء وتاثير الحزب الوطني الذي فقد سيطرته المطلقة على المجلس لعقود متطاولة. ففي الجولة الاولى حصد" الاخوان المسلمون" ما يزيد على خمس الاعضاء وحققوا تقدما ملحوظا وقويا في الجولة الثانية في حين يتراجع الحزب الحاكم، وسوف يجير فوزه في جوانب مهمة لشراء الاصوات ولاعمال البلطجة واستخدام قوة الحكم والاستنجاد اخيرا بالمستقلين المنشقين عن الحزب، ثم اضطر الحكم الى الاستنجاد بهم في لحظة ضعف.

لقد اظهرت الجولتان، الاولى والثانية، مدى عزوف الناس عن اللعبة الانتخابية فلم يشارك في الدورتين اكثر من ٢٤٪ من اصوات من يحق لهم الاقتراع. والمغزى الفاجع لهذا العزوف عدم الاهتمام بالشان العام، وعدم الوثوق في مصداقية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة في بلد تقوم فيه شرعية الحكم على الانتخابات.

وقد عرفت مصر التجربة البرلمانية منذ القرن التاسع عشر وازدهرت في النصف الاول من القرن العشرين. ورغم التحضر والتمدن الذي عرفته مصر إلا ان تجربتها الديمقراطية قد شوهها الفساد واصابها الاستبداد. واصبحت تجربة عقيمة لا تلفت الانتباه ولا تعني للناخب شيئا.

ويبدو ان مصر بحاجة الى اجراءات عديدة وممارسات ديمقراطية واقعية لتستعيد ثقتها بنزاهة الانتخابات وجدوى الاحتكام الى صناديق الاقتراع. ولكن ينبغي ان نلحظ ان هذه الانتخابات على شوائبها ونواقصها الكثيرة قد قذفت بحجر ثقيل في بركة الوضع السياسي الآسن في مصر والمنطقة بشكل عام. فما يجري في مصر -مركز الثقل في المنطقة- ينعكس على المنطقة كلها.

لن يكون مستغربا تراجع شعبية "الوطني" أو حتى سقوطه؛ فالحزب المترهل المدجج بالقوة والفساد والمسنود باحكام الطوارئ والمنصور بالقبضة الحديدية لا يستطيع البقاء في الحكم الا بالتزييف والوعد والوعيد. ولكن السؤال: ما سر التفوق الذي يحرزه حتى اليوم تيار الاخوان المسلمين ؟! ولماذا لم تحرز التيارات اليسارية والقومية والليبرالية تقدماً مهماً في هذه الانتخابات ؟ هل يعود الامر الى تدين الشعب المصري وتمسكه بشعار"الاسلام هو الحل" ؟ أم هل يرجع الى وقوف الوطني والاخوان المسلمين على ارضية أديولوجية وسياسية متقاربة بحيث يتوزعان قوة اجتماعية واحدة ينتصران بها ولها ؟ ام يعود الامر الى تغلغل التيار الاسلامي في الوجدان الشعبي، والتضحيات الجسيمة التي قدمها التيار عبر اكثر من نصف عقد من الزمان؟

ان القمع الوحشي الذي تعرض له الاخوان في الماضي وامتد باشكال متنوعة في الحاضر وحرمانهم من الحق في العمل السياسي يستفز الناخب. فللقضية اوجه متعددة. ويقينا فان الشعار الرئيس للاخوان " الاسلام هو الحل " ليس هو خاتم سليمان للانتصار الباهر الذي احرزه الاخوان؛ فالشعار غامض ولا يجيب على اسئلة الناس الاكثر تعطشا للحل، أي حل حتى لو كان...

صحيح ان الجماهير في لحظة الياس والازمة الشاملة تركب الصعب وتسير وراء المجهول وقصة انتصار ادولف هتلر عام ١٩٣٧ في المانيا معروفة. لكن ما جرى في مصر امر مختلف. والواقع ان الرغبة في التغيير والبرم بالوطني وفساد الحكم يدفع بالناس دفعا الى اختيار البدي، أي بديل.

والاخوان في مصر اكثر الاطراف السياسية اشتباكا في الحياة العملية في الادارة الفاسدة. ثم ان ارتباط الاخوان بالخدمات، والتصاقهم اليومي بالناس: الصلاة، التعليم، الصحة، الجمعيات الخيرية، الوعظ كلها تعزز مواقعهم في الحياة اليومية للناس. وربما ايضا ان الاخوان قد استخدموا نفس اسلحة الحكم الفاسدة والشائنة: المال والسواطير والعصي، فهناك مشترك بين الطرفين المتصارعين، ويضاف ان الاخوان مغروسون في القرية والحي المصري ومهما يكن فان خطاب الاخوان قد شهد تبدلات مهمة باتجاه اللبرلة والانفتاح على الراي المختلف، والاهم القبول قولا وفعلا بالاحتكام الى صناديق الاقتراع واحترام حق الاختلاف والتنوع والتعدد. واعادة النظر في العلاقة بالمسيحيين وبالمرأة وهو تحدي حقيقي وامتحان عسير. وهناك محذور ثالث يتجلى في الرؤية المحافظة للاخوان في التشريع فقد شهدت التشريعات المصرية تطورا كبيرا باتجاه العلمنة والعقلانية. خصوصا في قانون الاسرة والحريات الصحفية والمرافعات، والقضاء. وحقا فان المساومات السياسية بين الوطني والاخوان ليس بالامر المستبعد. فهناك قواسم كثيرة بين هذين الحزبين، خصوصا في خياراتهما الاجتماعية ومحافظتهما السياسية واديولوجيتيهما الاميل للشمولية فهما فولة وانقسمت مهما تصارعا.

● «النداء»، العدد ٣٤، الأربعاء ٧ ديسمبر ٢٠٠٥

جـوهـر الـفـهـم وعـمـق الـرؤيـة

عبدالباري طاهر

6

النفق السادس

جوهر الفهم وعمق الرؤية

الركون على اصلاح امره غير وارد

تعليقـات على مقولات القلـب "براجنا باراميتـا" تاليف تيتش نهـات هنـه. جمعها "بيتـر ليفت" ترجمـة الدكتـور عبدالوهاب المقالح.

يقـع الكتـاب الصغيـر في٩٥ صفحـة. واشـتمل الكتيب الصغيـر حجما الكبيـر قيمة و معنى علـى مقدمة للمحرر "بيتـر ليفـت". وقـد كرسـها للحديث عـن مقـولات القلب "براجنا باراميتا" اسـاس التعاليـم البوذية. انها ترتل وتتلى يوميا بشـكل جماعي في انحاء العالم. ويعود الكتيـب "جوهـر الفهـم" التـام الـى بدايـة الحقبـة المسـيحية. وحظي المؤلَّف بشـروح ودراسـات في الهند والصين والتبت واليابان وكوريا وفيتنام. وينـوه الـى عسـر عقلهمـا فـي الغـرب بعد ان ترجمه اليه قبل اكثر من ثلاثين عاما.

والمؤلـف معلم زن فيتنامي وشـاعر وناشـط سـلام قـدم سلسـلة مـن الاحاديـث والمحاضـرات فـي كالفورنيـا، وغرب الباسـيفيك وكولـورادو ونيوانغلاند ونيويـورك. وهـو يـرى ان البوذية ليسـت واحـدة، وتعاليمهـا كثيرة، وترتدي صبغة البلد التي تعزى اليه. ويؤكد على اهمية ملاءمتها للجو النفسـي والثقافي.

ويشـير الى اهمية ايقاظ الوحدة. ويؤكد على ضرورة قراءة الكتيب بحيث نصل الى جوهر الفهم وحينئذ لن تكون المحبة والسلام بعيدين عنا.

تقـوم رؤية او فلسـفة "جوهـر الفهم" على التأمـل الداخلي اكثر من الخارجي، والمادي المحسـوس

والملموس اكثرمن الميتافيزيفي، ووحدة الوجود فيه عميقة حد استحالة الفصل او الثنائية ولكنها وحدة تقوم على الانسجام والتجانس، عكس فلسفة هيراقليطس، والتي ورثتها الماركسية، في جعل مفهوم الصراع والصراع الطبقي هو الاساس والمحرك.

تحتل اليقظة -يقظة كل الحواس- والتأمل العميق في كل شيئ محل التفكير والتامل في المخلوقات في الفكر الاسلامي. ولكنه في الفكر الاسلامي يستخدم هذا التفكير للايمان بوجود الخالق، اما في البوذية فهو تأمل روحاني وفلسفي للوصول الى ادراك اسرار الحياة والكون ليس الا.

وهو قاسم اعظم ومشترك مع الاتجاهات الحلولية والتوحيدية لدى بعض المتصوفة. وبالاخص الحلاج وابن عربي. وتقوم رؤية "جوهر الفهم" على رؤية فلسفية " يراها كل الفلاسفة الماديين والقائلين بوحدة الوجود، وهي ان المادة لاتوجد من عدم ولاتفنى. " كل الذرات كما تتسم بالفراغ، فلاهي منتجة ولا هي قابلة للتحطيم " وتعتبر هذه الرؤية كمال الاستنارة وجوهر الفهم، وان اضفي عليها مسحة روحانية باعتبارها الترنيمة الفعالة العظيمة والاسمى التي لاتضاهى. الترنيمة المحطمة لكل معاناة، التي لايعتريها فساد، ص ١٠. ويقرأ في الورقة ما يسميه "الكينونة المتداخلة" فهو يرى في الورقة ضوء الشمس والسحابة والزمن والفضاء والمطر ومعادن التربة والنهر والحرارة والحطاب والخبزة وكل شيئ موجود في قطعة الورقة، كما يشير الى الجوانب الاكثر عمقا وهو الادراك الحسي فعقلك وعقلي موجود ايضا ١١ و ١٢ و١٣ بتصرف. ويخلص الى القول ان عناصر الورقة قد تكونت من اللاورقة. وقد نجد في التفكير المادي جذرا لهذه الرؤية. فالاعتقاد بان العناصر الطبيعية: الماء، الهواء، النار، والتراب هي اساس الخلق. وان كانت رؤية الفكر هنا اكثر شمولا وتماسكا.

وقد نجد جذورها في " وجعلنا من الماء كل شيئ حيا " الآية. ورؤية الحكم العربي " المعري " الذي راى في الارض امتداد الانسان. او رؤية الصوفي الذي يرى الانسان الذي انطوى فيه العالم الاكبر.

والواقع ان رؤية "جوهر الفهم" انه قد اقام فلسفته على رؤية كل شيئ في كل شيئ. ويتجلى عمق الرؤية في النظر للحكمة والمعرفة بأنهما مادتان جامدتان ويمكن ان يحجبا او يغلفا فهمنا. وقد تكون المعرفة عائقا للفهم، واخذ شيئ على انه الحقيقة قد يحول دون رؤية الحقيقة نفسها، وهو يرى ان الفهم هو الماء المتدفق. وحقيقة فان ظهور الديانات السماوية والفلسفات والتيارات البشرية والتجديد العام في الحياة قد قام على جوهر هذا الامر ويدعو للتجاوز المستمر والتجدد الدائم.

ويربط عميقا بين العناصر الخمسة، الشكل والجسم والمشاعر والمدركات الحسية والتكونات الذهنية والوعي، فهذه الانهار الخمسة لابد لها كلها ان توجد مجتمعة " كينونة متداخلة"، فوحدة العناصر عنده - عكس طاليس، وهيراقليطس- تقوم على التداخل والانسجام.

وطريقة الفهم مرتبطة بالاعدام في الشيئ المراد فهمه، ففص الملح لكي يدرك كم هو مالح ماء المحيط كان عليه ان يقفز اليه ويتحد به.

ومبدأ النفاذ هذا هو مايتنافى بالمطلق مع الثنائية، فترابط الكون والحواس هو اساس الرؤية، فالحب مستحيل بدون الفهم.

ويعتبر الفراغ هو الاساس، فالدائرة الصفر في الغرب ليست شيئا ولكنها في الهند تعني الجمعية، الكلية، وهي الاساس. وينسب لشاعر فيتنامي: " اذا وجدت ذرة غبار وان لم توجد فان الكون كله لايوجد". فالكون كله من صنع عقولنا. والكون كله يمكن ان يصنع في راس شعرة والشمس والقمر يمكن رؤيتهما في حبة خردل. فالواحد يحتوي كل شيئ. "لاشيئ يوجد من لاشيئ ولاشيئ يمكن ان يموت. وهو المبدأ الذي تقوم عليه الفلسفة المادية ". المادة لاتفنى ولا توجد من عدم". ويتحدث بعمق وادهاش عن ذرة الغبار اساس كل شيئ، لاشيئ يخلق او يبيد، حسب العالم الفرنسي "لاهوين". فاعظم العلماء المعاصرين لايقدرون على احالة شيئ بحجم ذرة الهباء او الالكترون الى لاشيئ. ويتوصل للرؤية القرآنية الخالدة: "خلقه من تراب". ويشكك في المقدرة على معرفة اسرار الذرة ومن باب اولى معرفة الانسان، فالشعرة من الانسان هي الكون كله، وذرة غبار تفتح بابا امام الحقيقة المطلقة فذرة الغبار يمكن ان تكون المملكة السماوية والارض. ويدعو للتواضع في ادعاء المعرفة، فالمثل الصيني يقول: "لا اعرف بداية المعرفة"، اما الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان فيقول "لا ادري نصف العلم". ويعيب على الغرب نظريته لثنائية الخير والشر وهما واحد كما قال -بحق- هيراقليطس. فالخير لن يكون موجودا الا بالشر والعكس صحيح. فمن السهل رؤية اننا خيرون والاخر هو الشر. ويحكي قصة عن بوذ ومارا - الشيطان:

"كان حارس بوذا بباب الكهف فرأى مارا: مارا اريد رؤية بوذا! بهت الحارس: انت الشيطان؟ عدد بوذا: مارا هل قال لك ذلك؟ بهت اكثر دخل الى سيده مارا بباب الكهف تهلل وجه بوذا واقبل على مارا. رحب بوذا بمارا. وتشاكيا كصديقين. فشكا مارا بمرارة عن شيطنته ونسبة كل الشرور اليه. اضاف: لكن مايغيظني اكثر هم تلاميذي الذين يتحدثون عن العدالة والسلام والتحرر واللاعنف. رد عليه بوذا: لا تدري ما يفعله بي تلاميذي! انهم يُقَولوني مالم اقله، وهم يقيمون المعابد والتماثيل لاخذ الموز، لقد جعلوا تعاليمي سلعة تجارية.

والكتيب ذو اهمية بالغة لقراءته العميقة لمذهب من اكثر المذاهب اتساعا وانتشارا ونفوذا وتعبيره العميق عن حكمة الشرق.

● «النداء»، العدد ٣٦، الأربعاء ٢١ ديسمبر ٢٠٠٥

عام ٢٠٠٥ الحصاد الدرامي

عبدالباري طاهر

عام ٢٠٠٥ الحصاد الدرامي

المشترك وبرنامج العمل

الاستقواء على الدولة

غياب الشرعية وتآكل النظام وشيخوخته، بل إنتهاء عمره الافتراضي سمات مشتركة بين الحكم العربي قومياً كان أو أسرياً، جمهورياً أو ملكياً.

عام ٢٠٠٥م كان كارثياً بكل المعاني. يقتل في لبنان رفيق الحريري بعد فرض الحكم في سوريا الرئيس أميل لحود ضد إرادة اللبنانيين. ويبدأ التجاذب والصراع بين الزعامات اللبنانية وحاكم سوريا لينتهي الأمر إلى مسلسل من الكوارث والاغتيالات والتصارع الذي يتهدد البلدين الجارين الشقيقين.

أما في مصر فإن الرئيس حسني وتحت ضغط الداخل والخارج معاً يتنازل عن صيغة الاستفتاء على رئاسته السادسة لتتحول إلى انتخابات،لأول مرة منذ عدة عقود، ولكن البلطجية والأمن وشراء الأصوات كانوا فرسان نجاح الحزب الحاكم.

أما في السودان فرغم الإنجاز الوطني الذي تحقق بالمصالحة بين الشمال والجنوب إلا ان غياب جرنج واستمرار الصراع الدامي في دار فور، وعدم قبول المؤتمر الوطني الحاكم بإطلاق الحريات والقبول قولاً وفعلاً بالتعددية السياسية والحزبية؛ قد أبقى السودان في منطقة الخطر واحتمالات التدخل الأجنبي.

لقد أثبت الاستبداد العربي أنه لا يسلم البلاد إلا إلى الخراب أو الاحتلال.

وتجربة العراق والسودان والصومال - بحكم الجوار على الأقل- تؤكد المعنى وتشهد له.

كان ربيع دمشق، مع مجيء بشار، لافتاً ولكن الطغيان كان أكبر من أحلام الناس وأماني الشعب.

فالمقدمات الخاطئة لاتأتي أبداً بنتائج صائبة. وكانت الثمرة المرة قمع الحريات، وفتح أبواب المعتقلات، بل ومحاولة نقلها للجوار اللبناني وهو ما أدى إلى مآس لا تزال في فصلها الأول.

وبقطع النظر عن الاتفاق والاختلاف حول طبيعة النظام في الأردن فإن كارثة تفجير عرس في بعض فنادقها أودى بحياة "المعرسين" والعشرات من الأبرياء ومنهم العبقري السينمائي مصطفى العقاد، الذي قدم للسينما العالمية، والعربية بخاصة، «الرسالة» "وعمر المختار" وكان يعد لفلم عن صلاح الدين الأيوبي. مما يعني أن العرب قد أصبحوا في موقع "يخربون بيوتهم بأيديهم" الآية.

إن الإرهاب الابن الشرعي لفساد البيئة العربية وتشبعها بالأمية بمعنييها، وإصابتها بوباء الفساد والاستبداد. فهذا الغول المتفلت المنطلق بحرية في الأرض العربية، يجد سنده في نظام غربي فاسد ومتهالك.

ما يدمي الضمير حقاً أكثر من أي شيء آخر ما يجري في العراق وفلسطين. ففلسطين البلد العربي المحتل منذ ١٩٤٨م، والذي يمثل آخر بلد على وجه الأرض يتعرض لاستعمار استيطاني. ولنظام فصل عنصري، ولما يشبه حرب الإبادة. تتعرض بقية أرضه للتمزق، وتُغتال زعاماته وتشن عليه الغارات والاجتياحات بصورة شبه يومية ويشرد أكثر من نصف شعبه منذ ٤٨ -٦٧، ورغم ذلك نشهد انفلات مسلحين يعتدون على مكاتب الانتخابات ويخرجون على شرعيتهم الوطنية. و يقومون باختطاف السواح ومنظمات الإغاثة الدولية، ويروعون مناصري شعبهم من الأوروبيين، ثم وهذا وهو الأخطر يصرون على استمرار الاعتداء على المدنيين؛ مما يضعف التعاطف الدولي مع قضيتهم ويظهرهم كقتلة وإرهابيين. وهذامايتمناه الصهاينة ويطلبه اليمين الصهيوني "اليهودي والمسيحي".

إن الخطر الماحق لا يتجلى في شيء كتجليه في تصارع الإرادات الفصائلية الفلسطينية وطغيانها عل كل شيء بما في ذلك مواجهة خطر تصفية القضية الفلسطينية.

إن الاختلاف حق مشروع، والتنوع والتعدد وتعدد الرؤى والمناهج والأساليب مصدر قوة لأي أمة أو شعب، ولكن ذلك شيء ومحاولات فرض رؤية واحدة أو شكل كفاحي واحد على الجميع يقوم بتهديد وحدة الإرادة الفلسطينية وأن يعلوا المطلب الفصائلي أو الفئوي على المطلب الوطني العام؛ فهي مؤشر الكارثة.

واستبداد ودموية النظام العربي لا تطال شعوب هذه الأنظمة بل تمتد إلى "أخوتها" وجوارها، كارثة اللاجئين السودانيين في مصر؛ تدلل أن الحكم العربي لا يجيد غير لغة القتل، الكارثة أن تتوافق حكومتا مصر والسودان على قتل اللاجئين وتتفقا على إدانة مفوضية اللاجئين: فالشيطان هو المدان. أما في العراق فإن التوافق على الذهاب إلى صناديق الاقتراع بين مكونات الشعب العراقي قد فتح نافذة للأمل في توحد الإرادة على بناء حكم عراقي ديمقراطي والخلاص من الاحتلال والإرهاب الوجهين لعملة واحدة، ولكن التجاذب حول النتائج والمشاركة في الحكم واستقواء الأغلبية وعدم التوافق العام على إصلاح الخلل القائم وتجاوز صيغ الطائفة والعرقية والاستعلاء الديني أو القومي هي علة العلل كلها، وهي ضمانة بقاء الاحتلال والإرهاب معاً.

أما اليمن فلها وضع غرائبي شديد الشذوذ والتفلت فقد أعلنت الحرب على جزء من شعبها نظير

شعار خرافي هو الآخر " الموت لأمريكا الموت لإسرائيل الخ..." وهو شعار يردده عقب الصلوات تنظيم أطلق على نفسه "الشباب المؤمن". وبدلاً من المعالجة السياسية والفكرية أعلنت الحرب في صعدة وكانت الدولة تقوم بتأكيد اشتراكها في مكافحة الإرهاب، إلى جانب امريكا بالفعل، لا بالقول، والمصيبة أن تستعين الدولة بالتيار السلفي الموصوف بالإرهاب في مواجهة تيار تمتد جذوره مئات السنين في بيئة قبلية معقدة والمرعب أن لهذه الحرب المجنونة أبعاداً مدمرة وبائسة، والأفجع أن تعفو الدولة عن زعامات المحاربين وتحكم بالإعدام على أستاذين اتهموا بمشايعة الحرب، وهما يحيى الديلمي ومحمد مفتاح.

ويكون العام ٢٠٠٥م، شاهد افتضاح حال الفساد والاستبداد وتغولهما. فقد حرم الفساد البلاد من اللحاق بمساعدة صندوق الألفية، كما خفض دعمهما في صندوق النقد الدولي ووضعها الاستبداد في طليعة الدول القامعة لحرية الرأي والتعبير؛ بعد أن قامت أدواتها الأخطبوطية بالإختطاف والاعتقال والجلوزة، ومحاكمات وتحقيقات جائرة للعديد من الصحف الحزبية والاهلية المستقلة، وأوقفت ثلاث صحف وهي "التجمع، والأسبوع، والراصد" وقبلها "الشورى، والحرية" وصدرت عدة أحكام تغريم وسجن بحق العديد من الصحفيين.

وفي حين تعجز الدولة عن سن قانون لتنظيم حمل السلاح فإنها تصدر خمسة مشاريع لقمع حرية الرأي والتعبير في زمن قياسي. والاخطر من ذلك كله أن محاولات عودة اليمن للشمولية تتجلى في أكثر من صورة وشكل؛ فالحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام يحتكر الوطنية، ويحاكم بها الآخر، وتشن صحف الحكم حملات ضارية ضد المعارضة السياسية فهي عميلة للخارج ومتآمرة. ويحرض الجيش والأمن ضد الصحفيين والمعارضين.. وتكون حصلية العام الفاجع حقاً عودة معارضة الخارج متزامنة مع قمع معارضة الداخل، والمزيد من قمع الحريات الصحفية. والمعالجات السعرية بالمزيد من الجرع التي جرعت المواطنين الموت، والذين خرجوا للاحتجاج تكفل بقتلهم الرصاص الحي في عديد من مدن اليمن.

ومن جديد يبدأ مسلسل الاختطاف، وتصبح المواجهة أكثر خطراً من المالأة والنزول على الحكم القبلي، فالدولة القبيلة لا يمكن أن تفكر بحل قضايا المجتمع إلا بالاحتكام للسلاح. فتدخل اليمن بوابة العودة للاحتراب من أوسع الأبواب.

● «النداء»، العدد ٣٨، الأربعاء ٤ يناير ٢٠٠٦

اليمن ومستقبل الخطف

عبدالباري طاهر

عودة الشيخ الى رئاسة البرلمان بأصوات الأغلبية

تكريس لخلاف القطبين وليست حلاً له

5

اليمن ومستقبل الخطف

أحرزت الدولة اليمنية انتصارا باهرا بإلقاء القبض على خاطفي السياح الإيطاليين. ولاشك أن سوقهم للسجون ومحاكمتهم محاكمة عادلة ونزيهة سوف يفرض هيبة النظام والقانون.

فقد كان الخطأ في الماضي مداجاة الخاطفين والنزول على العرف القبلي وتلبية مطالب الخاطفين التي هي مكاسب خاصة لا تخدم قضية ولا تعود بالنفع على قراهم وأهاليهم وتكون اليمن كلها هي الخاسر الأكبر.

لقد فتحت هذه المعالجات الخاطئة شهية القبائل، حتى تلكم التي لم تكن تعرف هذا النوع من الجرائم وألحقت الاختطافات والاغتيالات وتجارة السلاح والمخدرات أضراراً فادحة بالاقتصاد والأمن والاستقرار وسمعة اليمن ومكانتها.

والحقيقة ان المعالجات العسكرية والأمنية- على أهميتها- والتي تأخرت كثيراً، لاتكفي لمعالجة جرائم الاختطاف والتعدي على السياح والمواطنين فمثل هذه المعالجة رغم مشروعيتها آنية ومؤقته وتبقي على عوامل الاختطاف كامنة ويمكن عودتها في أي لحظة من اللحظات وربما بصورة أكثر ضرراً وخطورة. إن اكبر عامل من عوامل انتشار هذه الظاهرة هي اعتقاد زعماء القبائل والعشائر أنهم فوق الدولة وفوق النظام والقانون، وتصرف الدولة وكأنها امتداد للقبيلة وتجل من تجلياتها، وكثيرا ما تتماهى الدولة مع القبيلة لكأنها هي.

فـرض الدولــة هيبــة النظام على جميــع المواطنين مطلب دعت إليــه القوى الديمقراطيــة منذ ثورة سبتمبر ٦٢ وظلت الدولة اليمنية تتلكأ إما بسبب من عجزها أو لاعتبارات أخرى أهمها تحالف الدولة مع القبلية والاســتنجاد بها في حربها ضد خصومها السياســيين. وهناك أسـباب موضوعية تتعلق بتركيبة المجتمع اليمني وقوة النفوذ القبلي المدجج بالأمية والسلاح وغياب مشاريع التنمية والبناء والخدمات في المحافظات الشرقية والشمالية ذات البنى القبلية مما جعل القبيلة من الناحية الفعلية خارج سـلطة الدولة ونفوذها وجعل من الشـيخ وزعماء القبائل واسطة العقد بين الدولة والمواطنين، والشيخ حريص كل الحرص على بقاء قبيلته بعيدا عن نفوذ الدولة وهو أكثر حرصا على عدم ربطها او تحولها إلى مجتمع مدني وعدم تزويدها بالمدارس والمسـتوصفات ومياه الشـرب النظيفة ووجود منشآت ومرافق خدمية واقتصادية تحد من نفوذ الشيخ وتمنح القبيلي نوعا من الاستقلال عن أبوية زعيم القبيلة.

وربما لعب التهريب وسـاعدت تجارة السـلاح على بقاء التماسـك القبلي في بيئة شموس وجبلية يصعـب مـد الخدمات إليها، كما أن القرى الصغيرة مذرورة في مسـافات متباعدة وشـديدة الوعورة. والأخطـر مـن ذلـك كله تشـجيع الدولة أو تغاضيها في أحسـن الأحوال عن انتشـار التعليم الطائفي السـلفي الوهابي والشـيعي الاثنا عشري مما اسـهم في خلق صراعات طائفية كانت حصيلتها حرب صعدة التي مضى عليها الآن أكثر من عامين.

ومعروف ان امتزاج التمذهب بالقبلية يجعل منهما مركبا كيماويا شديد التفجر والعصبية والعنف. ومثل هذا الصراع الكالح يفتح الباب أمام تدخل جوار و محيط خطرين ومتحفزين فتصبح المعالجات العسـكرية والأمنية كمن يصب الزيت على النار ويسـاعد على التدخل، والقبيلة اليمنية عبر تاريخها الطويل تختزن ذاكرة مليئة ودامية بالفتن والحروب (نحن أولو قوة وأولو بأس شديد) الآية. صحيح ان اكتشاف النفط والغاز في هذه المناطق قد فرض على الدولة الدخول بالدبابة والكتيبة قبل المدرسة والمسـتوصف ومياه الشـرب ولكن الخطيئة الكبرى حرص الدولة على حرمان هذه المناطق من نعمة وبركات عائد مناطقها مما ضاعف من التمردات وجعلها اكثر ضررا وخطورة.

مصيبة المصايب اعتبار القبيلة نفسها فوق الدولة والنظام والقانون، ورؤيتها للدولة كطرف منها تمرد عليها، ورؤية الدولة نفسها جزءاً لا يتجزأ من القبيلة تتماهى معها وتنزل على حكمها، وتتعامل مع الاغتيالات وتجارة وحمل السلاح والخطف والاحتراب والثارات وكانها ارث مؤبد.

وليس من مخرج للمحنة التي سوف تتكرر طالما بقيت العلاقة بين الدولة والقبيلة ملتبسة ومتداخلة، ومـا لم تتحـول الدولة الى دولة مدنية تمثل نفيا للقبيلة النافية للوطن بانغلاقها وشـرنقتها. وتبقى مسئولية الدولة في تحديث نفسها، وتمدين مجتمعها هي الحرف الأول.

● «النداء»، العدد ٣٩، الأربعاء ٢٥ يناير ٢٠٠٦

العرب ودرس أمريكا الجنوبية

عبدالباري طاهر

الجوف، مارب، ابين، شبوة، وامتدادها الضمني في صعدة
المنطقة القبلية المتعثرة
العرب ودرس أمريكا الجنوبية
عبدالباري طاهر
5

تعيش الأمة العربية فترة من أسوأ فترات تاريخها الطويل. فالاستبداد والفساد يطبقان الطوق عليها من الماء إلى الماء. وليست اسرائيل ولا الامبريالية الأمريكية او الاستعماران: القديم والجديد، مسؤولة عن كل ما لحق هذه الامة من تمزق وتخلف. فالعوامل الداخلية تمثل الارضية الصالحة والخصبة للتحولات الكبيرة بأي اتجاه. فلم يات الاستعمار بالتركيبة القبلية والعشائرية والاسرية الى المنطقة وانما وجدها قوة فاعلة فبنى عليها مشاريعه وخططه وزكى مصالحها وثقافتها وشجع تسيدها، وقد يغير وجهة النظر اذا ما بدأ التحرك الشعبي في كل قطر على حدة وفي المنطقة بشكل عام.

والاهم اعارة الاهتمام للداخل في ترابطه العميق بالخارج وقراءة جوهر الفساد. فالمستبدون واتباعهم يحاولون إلقاء التبعة كلها على الخارج والبراءة ونفض اليد من جرائم مسخ ارادة الامة. وفرض منطق الهزيمة عليها. وجعل التخلف والتمزق ونهب الثروات والخيرات قدرا ابديا. فالخارج الاستعماري، والاحتلال، لايمكن فهمه الا بالترابط الجدلي والعميق مع داخل واقع مستبد مفكك وفاسد وضعيف. كانت التجارب العربية مريرة قومية كانت او يسارية ماركسية او اسلامية او لبرالية. فقد كانت اللبرالية منذ النشأة الاولى معلولة ومدخولة بالاحتلال، لذا امكن القفز عليها ووأدها وادانتها.

اقامت التجربة القومية "الثورية" العسكرية حكمها على الاساسين: الواحد والوحدوي. فقد جعلت من شعار الوحدة متكأ لإلغاء التنوع والتعدد، وجرمت الاحزاب السياسية وشككت في

الديمقراطية باعتبارها "مؤامرة " استعمارية، وتدخلا في الشأن الداخلي، واعاقة لقطار: الوحدة و الاشتراكية والحرية. وجعلت من الوحدة والاشتراكية " المفقودتين طبعا " ذريعة لمصادرة الحريات العامة والديمقراطية، وحرية الراي والتعبير. اما الانظمة التقليدية فانها رغم محافظتها الشديدة قد استطاعت تحقيق معدلات نمو محدود بفضل الثروات النفطية لهائلة وبفضل الامن والاستقرار الذي تحقق ايضا بالتحالف مع امريكا. ولكن تطورها في مجال الحريات وحقوق الانسان والتعدد السياسي والحزبي مازال بعيداويسير بخطى خجولة ومتعثرة.

والمازق ان التجارب العربية، ثورية كانت او محافظة قد انتهت كلها الى تسيد الفساد والاستبداد، والعجزعن الاسئلة التي طرحتها على نفسها.

وعلى العكس تجارب امريكا اللاتينية التي ظلت على مدى قرن ونصف بمثابة الحديقة الخلفية لامريكا. وكانت مجال نفوذ واسع له في مختلف مناحي الحياة. وقد تناوب على امريكا الجنوبية مستعمرون مختلفون ابتداء من اسبانيا والبرتغال وصولا الى امريكا.

واللافت ان هذه المنطقة قد وقعت شأن الوطن العربي في قبضة الدكتاتورية العسكرية منذ مطلع القرن الماضي وعلى مدى ثمانية عقود كانت الولايات المتحدة تدعم وبقوة دكتاتوريات هذه البلدان. ونماذج سلزار في نيكاراجوا وبينوشيه في الشيلي ودفاليه في الهندوراس تشهد على مدى اعاقة الولايات المتحدة للديمقراطية حسب المفكر الكبير " نعوم تشومسكي". ويشير بعض مؤرخي امريكا اللاتينية ان بعض هذه الدكتاتوريات القامعة كانت تلف اليساريين في بطانيات وتقذف بهم في اعماق المحيط الاطلسي.

وشهدت الخمسينات والستينات موجة من المد الثوري الاشتراكي في كوبا وبوليفيا وتشيلي ويعتبر انموذج «كاسترو وجيفارا» حرب الغوار والحرب الثورية " نموذجا خاصا بالمنطقة في مرحلة معينة.

كما مثل انموذج السندنستا في نيكرجوا تحولا مهما في الجمع الخلاق بين المقاومة المسلحة وقبول الاحتكام الى صناديق الاقتراع تطورا مهما في العمل الساسي والتطور الديمقراطي وهو ما يجعل السندنستا مرشحة للعودة الى الواجهة بعد ان اقصيت بحرب ضاربة مدعومة من امريكا وبعض الدول التابعة. ولاتزال تجربة «سلفا دور الليندي» تشع في القارة كلها.

ولعل اهم تحية "لليندى" هو عودة الديمقراطية عام ٩٠ الى شيلي. وفوز طبيبة الاطفال ميشيل باشليه في الانتخابات الاخيرة. لقد شهدت الثمانينات تحولات مهمة في القارة تمثلت في تفاقم ازمة الدكتاتوريات العسكرية، واشتداد ضغط الطبقة الوسطى الكبيرة نسبيا عنها في المنطقة العربية.

كما ان تطورا مهما شهده فكر اليسار الاشتراكي، وهو الاتجاه نحو الديمقراطية، والابتعاد عن إلقاء تبعات العجز والقصور على الامبريالية الامريكية كما يفعل اليسار العربي، والمواجهة الحازمة مع الدكتاتوريات العسكرية –الاستعمار الداخلي– حسب الرؤية الامريكية الجنوبية. وهو ما مكن العديد من شعوب القارة من اسقاط هذه الانظمة بسرعة مدهشة، واعتبار الديمقراطية هي الطريق الوحيد لتحقيق الحرية والعدالة والاشتراكية. من الخطل بمكان رد اسباب التساقط المتسارع للدكتاتوريات

العسكرية في امريكا اللاتينية الى انشغال امريكا بالشرق الاوسط وانصرافها عن دعم ومساندة هذه الدكتاتوريات.

فالاهتمام الامريكي مؤثر فعلا، سلبا او ايجابا، ولكن العوامل الداخلية وارادة الناس وصواب تكتيكاتهم وارتباطهم بقضاياهم واشواقهم هي الاساس في الانتصار. فهناك ارادة واضحة وقوية لجعل القارة قوة قادمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وهناك دأب للسير نحو التكامل بين مختلف دول هذه القارة الغنية بثرواتها النفطية والزراعية والصناعية. ومصدر تفوق وقوة القارة لايتأتى من ذهنية المؤامرة او الاحتكام الى السلاح، او العداء مع الولايات المتحدة الامريكية، وانما قوتها الحقيقية التي مكنتها من الانتصار السريع نسبيا هوالتخلي عن الاحتكام الى السلاح. وتقديم برامج تستجيب لحياة غالبية السكان وبالأخص المضطهدين والمقموعين. وبناء انموذج ديمقراطي يمزج بين اللبرالية الحديثة وبين العدالة الاجتماعية: انموذج فنزولا وبوليفيا وربما تشيلي. فاعطاء الشأن الداخلي الاهتمام الكافي ورص صفوف الناس لمواجهة قضاياهم هو الطرف الاول في بناء تجربة مهمة وقادرة.

في الوطن العربي فإن تجربة المغرب بالدرجة الاولى في التناوب تثير الاهتمام، خصوصا نقد تجربة الماضي وادانة التعذيب واعادة الاعتبار وتعويض الذين طالهم التعذيب والسماح بمشاركة حقيقية تعد الاولى من نوعها في عالمنا العربي.

اللافت والفاجع في آن هو انتخابات العراق وفلسطين تحت الاحتلال. فلربما مثلتا الانموذج الافضل الديمقراطي في انتخابات بلدان المشرق العربي سواء من ناحية الاقبال و سلامة الاجراءات، او الاشراف الدولي وقلة الطعون التوافق العام عليها.

تجربة امريكا اللاتينية الصديقة للعرب لابد وان تكون درساً كتجربة انسانية معاصرة ومائزة. والافادة قدر الامكان من دلالاتها الانسانية والديمقراطية. واليسار العربي بمختلف مشاربه مطالب بنقد تجربته التي اصابها التبلد والجمود، والخلاص من ارث الماضي الوبيل الذي جعل منه جلادا وضحية. فإرث الاستبداد وباء اصاب مختلف التيارات السياسية حتى المعارضة.

ومن البؤس الرهان على امريكا لاصلاح النظام العربي. فالنظام العربي، المستبد والفاسد، لايمكن اصلاحه الا بالارادة العامة للمواطنين، والتصدي وبشجاعة لحكم الغلبة. واعادة بناء شرعية جديدة تستند الى صوت الناخب واراة الناس الحرة.

● «النداء»، العدد ٤٠، الأربعاء ١ فبراير ٢٠٠٦

اليمن.. التغيير الوزاري لا يكفي

عبدالباري طاهر

اليمن.. التغيير الوزاري لا يكفي
قراءة نقدية في مبادرة اللقاء المشترك
رئاسيات 2006م.. والمؤشرات الخطأ

المتتبعون للشأن اليمني منذ الثورة اليمنية سبتمبر ٦٢وأكتوبر ٦٣، يلحظ للوهلة الأولى كثرة كاثرة للحكومات المتعاقبة، والتعديلات المتسارعة خصوصا في الشمال (الجمهورية العربية اليمنية). وقد تباطأ هذا التقليد منذ قيام الوحدة اليمنية كتعبير عن الاستقرار النسبي وتراجع حدة الصراع في رأس الدولة، عكس الحال في سنوات ماقبل الوحدة.

ما يلفت الانتباه في التعديل الكبير في حكومة السيد عبدالقادر باجمال، الذي طال أكثر من عشرين وزيرا، هو التجديد وغلبة عنصر الشباب وتواري البعد الطائفي أو المناطقي للتشكيل. كما غاب عن التشكيل الجديد عناصر "متهمة" بالفساد، وكانت تشكل ما يشبه مراكز قوة، وتمثل امتدادا لمراحل "التصارع" داخل السلطة التنفيذية، سواء بين الوزير ونائبه أم بين بعض الوزراء "الأقوياء" ورئيس الوزراء أم بين الوزراء أنفسهم. و لربما كانت حكومة الأستاذ حيدر ابوبكر العطاس "حكومة الوحدة" أكثر الحكومات اليمنية على الإطلاق ابتلاء بالصراع بين قطبي الحكم: المؤتمريين والاشتراكيين. والحقيقة ان التعديل -بل التشكيل- كان منتظرا منذ انتفاضات المدن ضد رفع الأسعار في يوليو من العام الماضي. إلا ان الدولة قد أجلت التغيير ربما لتبدو وكأنها ليست في مركز ضعف وان التعديل لم يكن سببه غضب الشارع.

لاشك في ان التعديل الكبير قد صنعته عدة اعتبارات ليس المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام أهمها كما توحي أجهزة الإعلام الرسمي. فالانتفاضة الدامية التي قتل فيها اثنان وعشرون

متظاهرا عامل مهم في التعديل، وإن بعدت المسافة. كما ان ضغط المؤسسات الدولية والدول المانحة، وتعاظم الفساد الذي ألحق أفدح الأضرار بالدولة اليمنية والشعب أيضا عامل أساس في "التعديل" رغم إنكار الحكم للأمر.

حقا ان هناك أسبابا متعددة، منها: الخلافات التي عطلت العديد من القرارات، وتزايد الانتقاد وطنيا وعربيا ودوليا لفساد الحكم وعجزه حتى عن الاستجابة لمتطلبات مساعدة صندوق الألفية، وتسببه في إنقاص المساعدات من بعض الجهات المانحة.

وربما دفعت الحكومة الغابرة تبعات ليست مسؤولة عنها كالتمردات القبلية، وعودة الاختطاف، وتلاشي هيبة الدولة، والإصرار على "حكم الغلبة وقانون القوة". ومن هنا فإن الحكومة الجديدة التي يتمتع كثير من أعضائها بالحيوية والنزاهة وعدم الارتهان لعلائق ما قبل عصر الدولة، تعطي مؤشرا طيبا ولكنها قد تجد نفسها أمام تفاقم أوضاع تعجز عن مواجهتها؛ فالفساد قد تغلغل في كل مفاصل الحكم من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، وهو فساد مسنود بالاستبداد وبقوة عسكرية لا يأتيها الإصلاح من بين يديها ولا من خلفها.

ثم ان التحديات التي تواجه اليمن بحاجة ماسة إلى إصلاح سياسي شامل يطال منهج الحكم وأساليب عمله وجوهر التفكير فيه. والحكومة الغابرة أو الحالية لا تملك الصلاحيات والطاقات لاحداث مثل هذا التغيير.

صحيح ان الأداة التنفيذية جزء مهم في إرادة التغيير؛ ولكن الإرادة السياسية للحكم، وتحديد الاختصاصات، والفصل الحقيقي بين السلطات، ووجود قضاء كفؤ ونزيه عادل ومستقل، أمور على غاية من الأهمية.

إن مأزق الحكم في اليمن أن الأزمة بنيوية وتمس جوهر النظام. فمؤسسات الدولة شكلية، ونسبها في الماضي أقوى من انتمائها إلى الحاضر أو الحداثة، فما بالنا بالمستقبل!! وهي عاجزة عن مواجهة الأزمة الشاملة المتعلقة بتلاشي هيبة الدولة، وغياب الأمن والاستقرار، والتفلت الأمني الذي يشهد عليه فرار متكرر لأخطر العناصر من السجون اليمنية. و الأزمة تمتد إلى هدر الموارد الشحيحة، وانعدام العدالة في كل شيء فالفقر يتجاوز الـ٥٠٪، والبطالة والتضخم يصلان مستويات قياسية. كما ان الأمية بمعنييها الأبجدي والمعرفي تلف الغالبية العظمى.

والأخطر غياب المناهج والسياسات العلمية والإرادة العامة للحكم في الإصلاح، فالمعالجات لأوضاع شديدة الصعوبة والتعقيد، لا تكون بتغيير أو تشكيل وزاري حسب التقليد المتبع منذ مطلع الستينات، وإنما المعالجة تكمن في تشخيص الداء، ووضع الحلول الصحيحة التي لابد وان تشترك كل ألوان الطيف السياسي والمجتمعي في التوافق عليها.

الأزمة اكبر من مجرد تعديل وزاري، إلا ان كان الهدف تشكيل فريق لقيادة الانتخابات القادمة!! فذلك شأن آخر.

● «النداء»، العدد ٤٤، الأربعاء ١ مارس ٢٠٠٦

انتخابات الرئاسة والأمل...

عبدالباري طاهر

6
مستقبلكم بأيديكم
انتخابات الرئاسة والأمل...
صناعة الإرهاب

كثيرون لا يدركون ان التعديل الوزاري الكبير في اليمن والذي طال أكثر من عشرين وزيرا، أقوياء مهمين، يعود في جانب معين إلى انتخابات الرئاسة القادمة في سبتمبر القادم. فقد قدم الوزراء -وبعضهم قريب للرئيس- قرابين بين يدي الانتخابات الرئاسية القادمة.

والتعديل على محدودية تأثيره في المزاج العام الغاضب، هو أقصى ما يمكن ان يقدمه الحكم للناس فالحكم؛ منذ نهايات حرب ٩٤ قد حسم الاستناد إلى (شرعية القوة) بينما يواجه الضغوط الخارجية بالتسويف والإجراءات الجزئية والتكتيكية.

ويبدو ان مأزق النظام في اليمن أكبر من مأزق المعارضة الضعيفة والمدخولة. فالنظام، الذي قبل بالديمقراطية راغما تحت مطلب الوحدة والضغوط الداخلية والخارجية، وكان في لحظة من اللحظات يرشح نفسه لقيادة الديمقراطيات الناشئة، وزاود على الأشقاء العرب بتبني برنامج إصلاح، يجد نفسه في مواجهة مستمرة مع تحديات هامش ديمقراطي محدود ومحاصر. فالاستبداد والفساد الرسمي اليمني قد ضاق ذرعا بالتعددية السياسية الحزبية وحرية الرأي والتعبير(الحريات الصحفية). والفاجع ان المحاكمات اللا متناهية للصحافة الحزبية والأهلية واعتقال الصحافيين والتجريم والتخوين وأعمال الخطف والاعتقال والاعتداء والضرب والتهديد بالموت وقطع الأرزاق وسن التشريعات القمعية لم تعد كافية فبدأ التلويح جهارا نهارا (بالخلاص من هامش ضيق ومحدود لهذه الحرية).

ويتجلى المأزق في خطورة – ان لم تكن استحالة – التراجع عن التعددية السياسية والحزبية، والوأد للحريات الصحافية. فالنظام يدرك ان التراجع عن الديمقراطية هو التراجع عن المعنى الجوهري والعميق للوحدة نفسها، وان خيار الديمقراطية هو البديل الوحيد للاحتراب والانقلابات العسكرية والفتن الداخلية.

لقد كانت الوحدة القائمة على ركن الديمقراطية، المخرج من حروب وصدامات مسلحة استمرت عدة أعوام. وقد استطاعت الدولة اليمنية الحفاظ على هامش ديمقراطي عقب حرب ٩٤.

والواقع ان الدولة لم تكن مدركة كل الإدراك عواقب الديمقراطية وتبعات الحرية. فوجود أحزاب معارضة حتى لو كانت ضعيفة، وصحافة تعددية، لا يتوافق مع حكم الغلبة المسنودة بالعسكرة والقبلية. كما ان الاستبداد والفساد لا يستطيعان العيش بسلام في ظل حرية الرأي والانتقاد. والعكس صحيح، فحرية الصحافة والفساد الواضح ضدان ينفي احدهما وجود الآخر، أو يكشفه على الأقل.

تقف الدولة اليمنية بين أمرين أحلاهما السم الزؤام؛ فالإبقاء على الهامش الديمقراطي الناقد للفساد «المشرعن» والمتصدي للاستبداد لم يعد مقبولا ولا مستساغا، والانقلاب عليه يعني فتح أبواب الجحيم أمام انفلات عفاريت الإرهاب والعنف والاقتتال التي تزخر بها البيئة اليمنية «قريبة العهد بالكفر».

كما ان الدول المانحة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لا تقبل بتراجع اليمن عن خيار الديمقراطية. والملاحظ ان هذه الدول، والمنظمات الديمقراطية فيها، شديدة الانتقاد للفساد والاستبداد. وقد ادى الموقف المراقب للشأن اليمني إلى نكوص اليمن عن الحصول على مساعدة صندوق الالفية الدولي بسبب الفساد الفاشي في جسد الدولة اليمنية. واذا كان التراجع نوعا من الانتحار؛ فإن الإبقاء على الهامش المحاصر والمحدود لم يعد كافيا لمواجهة الأزمة الشاملة المحدقة بالبلاد. ففي حين ترغب الدولة بالإطاحة بالديمقراطية الواعدة فان الشعب اليمني الذكي والطموح جدا يرغب في توسيع الهامش الديمقراطي وممارسة الحق في بناء دولة عصرية وديمقراطية لا تستند إلى القبيلة ولا تؤمن بالعسكرة.

اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية وغموض موقف أحزاب المعارضة وبالأخص الإصلاح الحزب الوحيد المؤهل للمنافسة، يضاعف من قلق الحكم، ويدفع إلى مزيد من التوتر والتلويح بالعصا الغليظة. صحيح ان المعارضة حتى الآن لم تتوافق على مرشح منافس لصالح. والحزب الوحيد المهيأ للمنافسة هو الإصلاح؛ فهو الحزب الوحيد الذي يستطيع الحصول على ٥ ٪ كتزكية لمرشحه في المنافسة. أما أحزاب المعارضة الأخرى في «اللقاء المشترك» فلا تمتلك إلا ١٧ عضوا في البرلمان والشورى، وهي نسبة لا تصل إلى الـ٥ ٪ المنصوص عليها في الدستور.

ومصدر قلق الرئيس صالح وحزب الحكم (المؤتمر الشعبي العام) ربما من مفاجآة قد تقذف بها المعارضة، وان كانت الأجواء لا تهيئ المعارضة «الواعدة» لمثل هذا الفعل. واذا كان الإصلاح وحده من يملك قدرة المنافسة فالراجح ميل الحزب خصوصا رأسه القيادي إلى المساومة أكثر من المنافسة، في حين أن قواعد الحزب أميل إلى المنافسة. ورغم ذلك فإن قلق الحكم مرده إلى اعتبارات عديدة أهمها ان

المزاج الشعبي غاضب من فساد الحكم الذي أكل موارد البلاد، ووضعها على حافة الإفلاس. فالغالبية العظمى منه تقبع تحت خط الفقر، كما ان الأوبئة الفتاكة تنتشر في طول البلاد وعرضها، وقد غطى عجز الدولة وترهلها كل مناحي الحياة، وبلغت الأزمة الشاملة حدود الخطورة. وقد صبت أحزاب اللقاء المشترك غضبها ضد اللجنة العليا للانتخابات، وهي لجنة منحازة بالواضح للمؤتمر الشعبي العام (حزب الحاكم). ولكنها ليست كل القصة؛ فعوائق الانتخابات الحرة والنزيهة وتعقيداتها أكبر مما نتصور، والحكم نفسه لا يعول عليها الا من باب رفع العتب والاستجابة لضغط الخارج. ومن هنا فان عدم اطمئنان الحكم إلى النتيجة هو ما يدفع للتهديد «بالعين الحمراء»، والطعن في التعددية وتجريمها وتخوينها. وهو أيضا ما يفسر تناقض أو مراوحة خطاب الرئيس صالح بين الترشح وعدم الترشح. جنوح الإصلاح للمساومة لا يخيف المعارضة بمقدار إقلاق الحكم. ففي انتخابات العام ٩٩ كان الإصلاح يطرح الرئيس كمرشح وحيد له، وكان يزاود بذلك على حزب الرئيس نفسه. ومع ذلك فقد حول الإصلاح «الانتخابات – الاستفتاء» إلى ما يشبه (المقاطعة)، ونشط الاصلاحيون في عموم اليمن لحث الناس على عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع وعادت الصناديق افرغ من فؤاد أم موسى، أو معبئة بأوراق دبجها المشرفون على اللجان بدلا من الناخبين.

تستطيع المعارضة في ظل الأزمة الشاملة ان تفرض إرادة تسوية الملعب، والتوافق على بناء دولة عصرية حديثة تحتكم إلى إرادة الناخبين حقا.

● «النداء»، العدد ٤٦، الأربعاء ١٥ مارس ٢٠٠٦

اليمن والانتخابات الرئاسية

عبدالباري طاهر

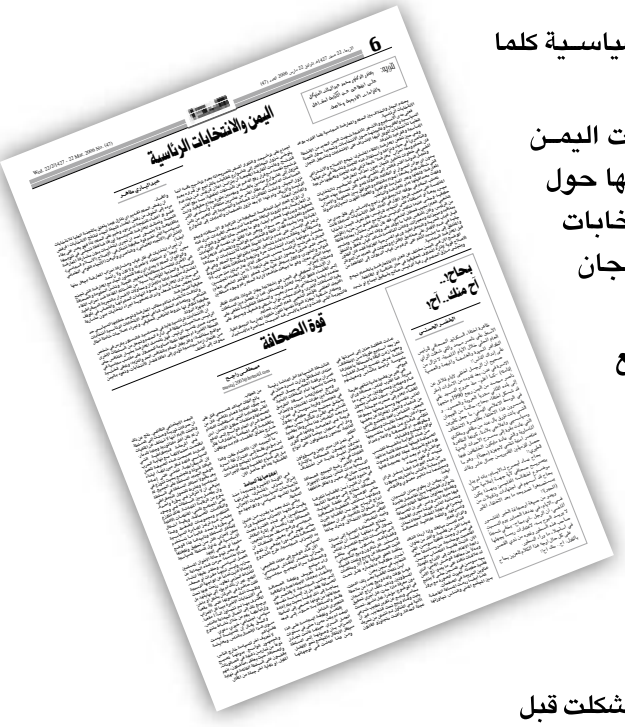
6

اليمن والانتخابات الرئاسية

قوة الصحافة

يحاج.. أخ منك.. أخ؟

يحتدم الجدل والخلاف بين الحكم والمعارضة السياسية كلما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية.

فعلى مدى الاسابيع والاشهر الماضية شهدت اليمن العديد من الأنشطة السياسية والفكرية وغالبيتها حول الانتخابات، وتحديدا حول اللجنة العليا للانتخابات الموكل اليها الاشراف على الانتخابات وتشكيل اللجان الاساسية والفرعية المشرفة.

وفي حين تطعن المعارضة (اللقاء المشترك: تجمع الاصلاح والاشتراكي والناصري) في حياد ونزاهة واستقلال هذه اللجنة، وتشكك في شرعيتها، فان الحكم ومعه أحزاب "معارضة" تابعة تزكي هذه اللجنة وتعطيها شرعية المضي في خطوات تشكيل اللجان بدون أحزاب المعارضة.

وتميل الدولة أكثر فأكثر إلى المضي قدما في التحضير للانتخابات بدون أي بوادر للحوار أو التفاهم. فالدولة تبدو أكثر تمسكا بهذه اللجنة التي شكلت قبل بضعة أعوام بالتفاهم والتوافق بين الحكومة والاحزاب المعارضة؛ ولكنها وعبر الممارسة الواقعية والفعلية اظهرت انحيازها للدولة وفقدت مصداقيتها امام المعارضة والناخب.

تصلب الحكم في موقفه اللاديمقراطي راجع بالاساس إلى قلق جدي من المنافسة على منصب الرجل الاول في البلاد. فكل الانتخابات السابقة كانت مجرد بيعة أو استفتاء على التجديد للرئيس؛ فلم تعرف اليمن انتخابا حقيقيا. وحتى عندما تنافس الرئيس صالح مع عضو من حزبه (المؤتمر الشعبي

العام) نجيب قحطان الشعبي، فقد كان المنافس مختارا بعناية فائقة من الرئيس، وكان المنافس غالبا ما يؤكد على ولائه لحزب الرئيس، ويشيد بمناقبه ومنجزاته ومعجزاته، وكانت المنافسة شاهد غياب العقل والمنطق قبل غياب الحرية والديمقراطية. ورغم المسرحية الهزلية فقد كان الفتور جليا في عدم الاقبال على صناديق الاقتراع وتحولت في العديد من الدوائر والمناطق إلى ما يشبه المأتم على الرغم من غياب الدعوات إلى المقاطعة من قبل المعارضة السياسية.

الوضع الآن في اليمن مختلف عن العام ٩٩ فالمعارضة بانضمام تجمع الاصلاح قوية لإثارة المخاوف الحقيقية في حال المنافسة أو المقاطعة.

ويتجلى مأزق الحكم في رغبة الرئيس صالح بتحقيق اجماع أو شبه اجماع على ترشيحه. والتكرار الممض لتصريحاته بعدم ترشيح نفسه انما يتوخى نزول الجماهير إلى الشوارع لمطالبته بالتراجع عن قراره بعدم الترشح. وكانت المفارقة المفجعة ان يتزامن اعلان الرئيس عن نيته عدم ترشيح نفسه مع قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية؛ مما دفع الناس للنزول إلى الشوارع منددين بالفساد ومهددين بثورة جياع حقيقية. وادت الصدامات الدامية إلى مقتل أكثر من عشرين متظاهرا واستدعى الأمر نزول الجيش. وامتدت المظاهرات الصاخبة والتدميرية إلى العديد من المدن الرئيسة والارياف ولم تهدأ الا بعد نزول المصفحات والدبابات إلى الشوارع والميادين العامة...

ان المزاج العام اميل للمنافسة الحقيقية من التزكية أو الاستفتاء ويبدو ان المعارضة رغم المرونة البالغة خصوصا لدى بعض القيادات، تدرك هذه الحقيقة، ويدركها الحكم ايضا؛ وهو ما يعكس حالة القلق والتوتر لدى الحكم والمعارضة على حد سواء. ويعبر هذا القلق عن نفسه في الاتهامات المتبادلة وما يشبه فقدان الثقة والتخاصم الواضح والمتصاعد. فالمعارضة تركز في الاساس على عدم نزاهة اللجنة العليا للانتخابات أو حيادها واستقلالها، وتطالب باعادة تشكيل اللجنة بالتوافق مع الحكم. وهي في مضمار دعوتها لاجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة تنتقد الشروط الجائرة. فمرشح الرئاسة حسب الدستور الذي عدل مرتين منذ حرب ٩٤ ينص على ضرورة حصول المرشح على تزكية ٥ ٪ من اعضاء المجلسين: النواب والشورى، والاول يسيطر عليه حزب الحكم (المؤتمر الشعبي العام) بينما الثاني معين، وهو ما يجعله خاضعا لارادة الحكم رغم وجود مستقلين وممثلين لاحزاب.

ان الإشكال الحقيقي في اليمن هو (شكلانية جهاز الدولة). فالبلاد تفتقر إلى القضاء الكفؤ النزيه العادل والمستقل. كما ان الفصل بين السلطات منعدم ايضا وشكلاني إلى مدى بعيد، والسلطة التنفيذية تطغى على بقية السلطات الأخرى، وهناك مجلس نواب شكلي وضعيف ويسيطر على أغلبيته العظمى المؤتمر الشعبي العام الحزب الحاكم.

وبمقدار شكلية أجهزة الدولة نفسها تكون شكلية الممارسة الديمقراطية. فالتجربة التي كانت واعدة بالأمس قد اصبحت محاصرة بالاستبداد والفساد.

ان رفض الحكم تقديم أي تنازل فيما يتعلق باللجنة العليا للانتخابات مرده إلى الخوف من رفض اعضاء اللجنة الجدد لنتائج الانتخابات ؛ فرفض عضو أو اعضاء للنتيجة له مردود وخيم على الحكم؛ لذا فهو يصر على بقاء اللجنة. وتمتلك المعارضة السياسية اوراقا ضاغطة تتجلى في

تلويحها بالمقاطعة. ولا يتصور احد ان تجرى انتخابات بدون مشاركة المعارضة السياسية التي تضم قوة حقيقية تتمثل في: الإصلاح (الاسلام السياسي)، الاشتراكي (الاتجاه العلماني)، والناصري والبعث (الاتجاه القومي العلماني ايضا).

ان اجراء انتخابات في ظل غياب ومشاركة أحزاب المعارضة يجعل منها مجرد "بيعة" أو استفتاء لا طعم له ولا لون ولا رائحة.

والواقع ان الحكم لا يبدي أي رغبة للتحاور الجاد مع المعارضة التي تجنح هي الأخرى للتمسك بمطالبتها بتغيير اللجنة. وتشن الحكومة والصحافة الرسمية والحزبية المؤتمرية سيلا من الشتائم المقذعة ضد أحزاب اللقاء المشترك متهمة اياها بالابتزاز ومحاولات الاضرار بالتجربة الديمقراطية. في حين ترى المعارضة ان قسوة اتهامات الحكم لها والتصلب في الموقف انما يعكس حالة ضعف وادراك لصعوبة اجراء انتخابات بدون مشاركة حقيقية للمعارضة.

واللافت للانتباه تناغم مطالب المعارضة وتوحد خطابها السياسي حد التماهي. ويتصاعد الخطاب الداعي لجعل الانتخابات الرئاسية انتخابات حقيقية تتوفر لها شروط التنافس الحقيقي، واجراء اصلاحات شاملة تطال كل اجهزة الدولة.

ان الانتخابات الرئاسية غاية في الحساسية. فالدستور يكرس في شخص الرئيس صلاحيات مطلقة في ادارة الحكم وتجعل من السلطات الأخرى مجرد صدى للسيد الرئيس. فهل تتمسك المعارضة بخيار التنافس حتى اللحظة الاخيرة ام تجعلها نقطة مساومة للحصول على مكاسب سياسية في مواقع مختلفة!؟ وهل يقبل الحكم بالتنافس الحر والنزيه؟ وتبقى الخشية من افتعال أزمة سياسية تؤدي إلى اعاقة قطار الانتخابات، وتعود باليمن سنوات إلى الخلف.

● «النداء»، العدد ٤٧، الأربعاء ٢٢ مارس ٢٠٠٦

الخارجية الامريكية وحقوق الانسان

عبدالباري طاهر

6

المعارضة احزاب للربح واخرى للخسارة

الخارجية الامريكية وحقوق الانسان

فتح المخزن الغابر من البوابة العراقية

درجت الخارجية الامريكية على تقديم تقرير سنوي عن حقوق الانسان في العالم. وغالبا ما يتركز التقرير حول البلدان المعادية للسياسات الامريكية: الصين، ايران، سوريا.. كما ان التقرير مُسيَّس بدرجة عالية وغالبا ما يوظف للضغط السياسي حتى على دول ليست معادية بل وحليفة في الحرب على الارهاب: باكستان، مصر، اليمن، وتونس. وفي هذه الحالة فان التقرير المسيس بامتياز انما يتوخى اجتذاب المعارضة السياسية. والضغط على حكومات هذه البلدان لغايات ومآرب سياسية.

في العام المنصرم ٢٠٠٥ كان رد الحكومة الصينية قويا؛ فقد رصدت الصين انتهاكات أمريكا لحقوق الإنسان سواء داخل امريكا أم على نطاق دولي.

والواقع ان الولايات المتحدة لها سجل فاجع في التمييز العنصري، وعدم التوقيع على الاتفاقيات والاعلانات الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة. وكذا رفض المحكمة الجنائية الدولية، وحربها على العراق خارج الشرعية الدولية، وقد شكل مجيء الرئيس بوش والمحافظين الجدد وبسبب من اعلان الحرب ضد الارهاب، ممارسة ارهاب الدولة الكبرى في العالم مما مثل وضعا دوليا مواتيا لانتشار التطرف والارهاب في مختلف انحاء العالم. وكان الضحية الكبرى لهذه السياسة المتطرفة والعنصرية، العرب والمسلمين بما في ذلك الدول الحليفة، الباكستان مثلا.

وقد ساعد اضفاء الطابع الديني لهذه الحرب على انتشار الافكار الجهادية المتطرفة كرد فعل

حقيقي لارهاب الدولة الكبرى. ما يطرحه الامريكيون حول انتهاكات حقوق الانسان في الصين او مصر او باكستان او اليمن صحيح الى حد بعيد، ومايعيبه ربما هو عدم التقصي والرصد الشامل والدقيق للانتهاكات الواسعة النطاق. وما يقوله التقرير الصيني عن امريكا صحيح هو الآخر، وما يعيبه انه يتخذ شكل رد الفعل ذي الطابع الرسمي. والمأساة ان كل دولة ترى عيوبها ومساوئها في الآخر ولاتراه في نفسها. والحقيقة ان امريكا والجة في الارهاب الدولي اكثر من أي دولة اخرى.

ان الخطيئة الكبرى في الدفاع الامريكي عن حقوق الانسان هو التوظيف السياسي، واستخدام "حقوق الانسان" كهراوة غليظة للابتزاز السياسي والضغط على المخالفين. فهي مثلا تنتقد المقاومة الفلسطينية، وتعمى كلية عن رؤية الفاشية الاسرائيلية الحليفة التي تغتال الزعامات الفلسطينية وتقتل الاطفال وتهدم البيوت على رؤوس السكان وتقوم بتجريف التربة وتقتلع الاشجار المثمرة بمافي ذلك شجرة الزيتون وتقيم جدار فصل عنصري وتحتل الاراضي بالقوة، نفس ما تعمله امريكا في افغانستان والعراق.

لقد حولت امريكا العديد من اراضي الحلفاء الاروبيين وبعض العرب الى سجون مرعبة. وفضائح سجن ابو غريب وجوانتنامو مخزية للدولة الراعية عالميا لحقوق الانسان.

وقد امتدت الرقابة الى المواقع الالكترونية. والتدخل الفظ في شؤون الاخرين.

في كتابه المهم "اعاقة امريكا للديمقراطية" او "ردع الديمقراطية" يتناول المفكر الامريكي الذائع الصيت وعالم الالسنيات، نعوم تشومسكي، دور امريكا في نشر الارهاب في آسيا وامريكا اللاتينية.

يقدم تشومسكي صورة لعالم انتقلت فيه الهيمنة الاقتصادية من الولايات المتحدة الى منظومة جديدة ذات اطراف ثلاثة: اوروبا واليابان اضافة الى الولايات المتحدة الامريكية وحاليا الصين. وفي الوقت نفسه جاء التفوق الامريكي البسيط ليحل محل التنافس العسكري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ويرى- ومعه كل الحق- ان لهذا عواقب وخيمة جراء الاختلال بين القوة الاقتصادية المتزعزعة والجبروت العسكري الهائل. ويترصد الدكتور بمسؤولية رفيعة العدوان الامريكي ضد حقوق الانسان، وازدواجية المعايير، والاخطر استخدام حقوق الانسان كقناع لاخفاء المصالح الاستعمارية والتضحية بحقوق الانسان ازاء مصالحها. ويقدم عشرات النماذج ومئات الوقائع من شتى بقاع الارض.

ما ينبغي ان نقف ازاءه هو اننا معنيون بهذه الحقوق المنتهكة في بلداننا العربية من انظمة قاسية ومستبدة متحالفة مع امريكا. والكلام ضد انتهاكاتها يعني الكثير والكثير. وهو ما يبرر احتفاء المعارضة السياسية ودعاة الاصلاح بالتقرير الامريكي الذي ترعاه الخارجية الامريكية في حين يكون الرد الحكومي غاضبا وانفعاليا.

● «النداء»، العدد ٤٨، الأربعاء ٢٩ مارس ٢٠٠٦

محنة الصحافة في اليمن

عبدالباري طاهر

محنة الصحافة في اليمن

وهم الاستهداف.. وهم المؤامرة

السلطة تشعل حرب الانتخابات الرئاسية المبكرة

امتدت أزمة الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، أعادت ثلاث صحف أهلية مستقلة نشرها. رد الفعل الغاضب والسريع تجلى في إيقاف الصحف الثلاث وإلغاء تصاريحها بأمر تنفيذي. إضافة إلى سجن رؤساء تحرير الصحف الثلاث: "يمن اوبزرفر" و"الرأي العام" و"الحرية". وقد اعتبر رد الفعل الجائر والمجافي للدستور والقانون إجراء وقائياً؛ لأنه قد يجنب هذه الصحف غضب"الغيورين"على النبي الكريم. انشغل الدعاة من مهيجي الحروب ودعاة الفتن بتجميع التبرعات من المساجد للدفاع عن الرسول الكريم!!.

ولعله من أهم نعم الله على اليمن واليمنيين أن فتنة هذه الرسوم الكريهة جاءت عقب مظاهرات يوليو ٢٠٠٥، والمجزرة والتدمير الناجم عنها، وأنها أيضا قد أتت في ظل أزمة مستفحلة بين الحكم و الإصلاح: الطرفان اللذان يحتكران التكفير والتخوين، وكأنهما ماركة مسجلة. أقول من نعم الله سبحانه وتعالى، لأن وجود هذه الأسباب وربما غيرها أيضا قد حال دون استخدامها لوأد الحريات وقمع الصحفيين و التنكيل بأصحاب الفكر والأدب والرأي. فالبلاء يعم وفقهاء السوء ووعاظ الفتن جاهزون؛ فقد حشدوا المساجد والمصلين في مواجهة الصحفيين "الكفرة" المسيئين للرسول، "المرتدين عن الدين". وهؤلاء الغوغائيون المتكسبون بالدين في اليمن -كتعبير حكيم العرب أبي العلاء المعري- قد استغلوا نشر الرسوم الكريهة لكسب المال الحرام، وللتحريض ضد الحريات الصحفية المعاقة والمحاصرة دون أن يقرأوا ما كتبه الصحفيون دفاعاً عن النّبي الكريم. المريب والغريب أن جناح "وعاظ السلاطين" في حزب

الإصلاح والنيابة والقضاء التابعين للمؤتمر الشعبي العام -وهو قضاء مشهود له بغياب الكفاءة والنزاهة والاستقلالية- قد تولوا كبر دعاوى التكفير والتخوين، وتوافق إخوان الشقاق: خطباء السوء وحماة الفساد، لرفع الدعاوى الكيدية ضد الحريات الصحفية. لقد جُمعت بضعة ملايين في زمنٍ قياسي، ولولا الخلاف بين الوعاظ والحكم على الغنيمة، والخشية من أن توظف هذه التبرعات فيٍ تمويل الإرهاب والحملات الانتخابية، لأمكن جمع ملايين الملايين. ولولا خوف المؤتمر الشعبي العام من أن توظف المظاهرات أو تنجرف ضد الفساد لقاد الحكم اليمني معارك ضارية دفاعاً عن الرسول الكريم، ولشكلت لجان شعبية لا تعرف من الاسلام إلا اسمه ولا من الدين الا رسمه.

إن جناح وعاظ الفتن والحروب، الذين لا يخافون الله ولا رسوله قدر خشيتهم سيف أمريكا المصلت على الرقاب، قد جمعوا بضعة ملايين من أموال المصلين، ثم حشدوا عشرات المحامين لترويع الصحفيين، وقمع الحريات الصحفية. ومعروف أن اليمن زاخرة بعلمائها الأجلاء وبالمجددين والمجتهدين أمثال: محمد بن محمد المنصور، محمد بن إسماعيل العمراني، الحبيب الجفري، احمد الشامي، حمود المؤيد، والعشرات غيرهم قد أوضحوا عدم شرعية تجريم الصحفيين؛ لأن الغرض من إعادة النشر تجريم الصحيفتين الدنمركية والنرويجية، والدفاع عن الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة و السلام. وهو ما تنطق به مقالات هذه الصحف.

المأساة في بلد شديد التخلف كاليمن أن وعاظ السلاطين دعاة الفتن والحروب، وهم غالباً من حفاظ الآيات والأحاديث والآثار بدون علم حقيقي بعلوم التفسير وقواعد و أصول الفقه وعلم الآلة والدلالة؛ فهم اقرب للغوغائية في الإثارة والتهيج وإثارة الفتن والقلاقل منهم للمعرفة الحقيقية.

والمحنة أن بعضهم قادة أحزاب سياسية فيحاولون توظيف مهاراتهم الخطابية اللاعلمية و اللاعقلانية ضد الآخر "المتخلف". وهم بوعيهم المحدود وجهلهم العميق بأصول وقواعد الدين يعملون على أدلجة الخطاب الديني والزج به في معارك ضارية. ويتنافس الحزبان الكبيران: المؤتمر الشعبي العام وتيار متشدد من الإسلام السياسي، على ارتداء مسوح الرهبان، وجعل الدين الحنيف البراء فزاعة ضد الخصوم السياسيين، وبتحديد أكثر ضد حرية الرأي والتعبير والتجديد والإبداع والاجتهاد.

وإذا كان التيار السلفي المتشدد قد تخصص في التكفير فان المؤتمر الشعبي الحاكم يستخدم أسلحة متنوعة ومتعددة. فهو وان كان لا يتورع عن استخدام سلاح الدين في حالات معينة فان الأغلب عنده استخدام سلاح التخوين وتهم العمالة والارتزاق، و استخدام أساليب الاختطاف والضرب و الاعتقال. ولا يتورع قادة المؤتمر عن تحريض الجيش والأمن لترويع وترويض المعارضين السياسيين وناقدي الفساد والاستبداد.

لقد أوقفت الحكومة اليمنية ست صحف منذ مطلع هذا العام، واعتقلت رؤساء تحرير صحف مع سحب تراخيص الصحف قبل الاحتكام إلى القضاء. ولا تزال الصحف المتهمة بنشرالرسوم موقوفة ومصادرة قبل أن يقول القضاء كلمته. وهناك عشرات من الصحف والصحفيين يجرجرون أسبوعيا إلى المحاكم.

وتحاول الدولة الموصومة بالفساد والاستبداد فرض تشريع عقابي وشمولي يصادر حرية الرأي والتعبير، ويضيق هامش الحريات الضيق أصلاً. وتشن الصحافة الرسمية والحزبية هجوماً قاسياً يتهم المعارضة بالتخوين والإضرار بالوطن. في هذه الاجواء النزقة تجئ استقالة نقيب الصحفيين لتزيد الامور تعقيداً.

اشتداد الصراع بين الحزب الحاكم والمعارضة السياسية يلقي بظلاله الحالكة على كل المستويات، ويطال بصورة مباشرة الحريات الصحفية باعتبارها ام الحريات جميعا. فالحريات الديمقراطية تجد رئتها النقية في الحريات الصحفية. وبمقدار مايجري التضييق على الحريات الصحفية يجري تعطيل الحياة السياسية. وتبدو الحكومة اليمنية وكأنها غير معنية بالحملة الدولية المندة بقمع الحريات الصحفية والتنكيل بالصَّحفيين. فرغم المناشدات والوعد والوعيد من المنظمات الصحفية الفاعلة والحية في العالم: "لجنة الدفاع عن الحريات الصحفية" – نيويورك، "صحفيون بلا حدود" – فرنسا، و"المادة١٩" – لندن. فان الدولة سادرة في غيها، وكانها قد ادارت الظهر للمجتمع الدولي و لارادة شعبها ولطبيعة النظام القائم على التعددية السياسية والحزبية واستقلال مؤسسات المجتمع المدني، والتي لايمكن ان تتحقق في الواقع دون اطلاق الحريات العامة والديمقراطية، وتحديداً الحريات الصحفية التي تصون هذه الحريات وتدافع عنها.

لقد برز تشدد الحكم في المواجهة القاسية للحريات الصَّحفية ومؤسسات المجتمع المدني الواعدة والضعيفة نسبياً. كما تجلى في توقيع عقوبات خارج الدستور والنظام والقانون كايقاف الصحف وسحب تراخيصها واعتقال الصحفيين، وحتى الاختطاف والاعتداء بالضرب كما حدث مع جمال عامر -رئيس تحرير صحيفة «الوسط»- وقايد الطيري، الصحفي في صحيفة "الثوري". وتستعد الحكومة حالياً لاسقاط القيادة النقابية الصحفية مستفيدة من استقالة النقيب. ومتكئة على الجو العدائي للصحافة و الصحفيين المتهمين بالاساءة لمحمد بن عبد الله عليه افضل الصلاة وأتم التسليم.

● «النداء»، العدد ٤٩، الأربعاء ٥ ابريل ٢٠٠٦

أسئلة الحداثة وفشل الثورة العربية!

عبدالباري طاهر

أسئلة الحداثة وفشل الثورة العربية؟

عن الأسير حسين زيد بن يحيى

حين يصبح القاضي.. قابلة!

لا يتجلى فشل الثورة العربية في شيء كتجليه في فشل الحداثة ونكوصها. فالثورة العربية في مراكزها الأرقى حافظت وبقوة على القيم والتقاليد العتيقة والبالية. فقد حافظت المجتمعات العربية على تقليديتها وروابطها القبلية والأسرية والعشائرية والجهوية. ورغم مضي ما يقرب من نصف قرن على الثورة القومية في مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن؛ إلا ان التحولات العميقة:الاقتصادية الاجتماعية الفكرية قد توقفت منذ أمد، وأخذت في التراجع والانحسار.

وتمثل اليمن بشطريها مثالا لهذا النكوص، فالمحمية عدن التي عرفت الحريات الصحفية، ونشأة الأحزاب والحركة النقابية، وازدهار الحياة الأدبية والفكرية، وانتشار واسع لمؤسسات المجتمع المدني.. قد تراجع تيارها تحت ضربات الإجراءات الثورية شديدة التطرف والغلو مطلع السبعينات. وأدت هذه الإجراءات الاقتصادية الاجتماعية " الاشتراكية " إلى ضرب الطبقة الوسطى عماد الثورة والتغيير.

وأدى نظام الحزب الواحد إلى عودة القبلية العشائرية والجهوية لكن بلبوس ثورية أكثر بريقا والتباسا. لقد أطاحت الثورة في الجنوب ١٤ أكتوبر بالسلاطين، ولكن البنية القبلية حافظت على وجودها بسبب غياب التحويل المجتمعي. كما أسهم خنق الحريات العامة والديمقراطية في ركود المجتمع، واحتفاظ القبيلة بقوتها وقيمها وتقاليدها وعاداتها من حيث أراد التنظيم السياسي للجبهة القومية القضاء على يناير ٨٦.

اما في الشمال (المتوكلية اليمنية، الجمهورية العربية فيما بعد) فان القبيلة كانت السند الوحيد والقوي لنظام الامامة ووجهت ثورة سبتمبر٦٢ ضربة قوية للتركيبة القبلية التي انشقت على نفسها، جمهورين، ملكيين. ولكن الحرب الظالمة التي شنت ضد الثورة، والنجدة المصرية قد فرضا الاستعانة بمشايخ الضمان – عتاة المجتمع التقليدي – لمواجهة الحرب الملكية.

وقد قويت شوكت مشايخ القبائل مما مكنهم أولا من إعاقة تيار التطور والحداثة، ثم فيما بعد الانقضاض على النظام الثوري في ٥ من نوفمبر ٦٧.

لقد أعاقت الحرب الجهنمية، التي استمرت قرابة ثمانية أعوام، قطار التنمية والبناء والتحديث. وبقيت مناطق القبائل على حالها في الشمال والجنوب، واسهمت الانقلابات والصدامات المسلحة في الشمال والجنوب وبين شطري الوطن في تقوية عضلات المجتمع القبلي التقليدي، وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني وتيار المدينة والحداثة. فقد أكلت الحروب الضارية موارد البلد –الشحيحة أصلا– وكانت على حساب التنمية والبناء والتطور. وكان التعليم والتطبيب وتحديث الزراعة والبنية التحتية، وتحديث جهاز الدولة مصدر الخلل الحقيقي في تجربة ومسار الثورة اليمنية في الشطرين. وفي حين أعاقت الحروب خطط التنمية فإنها بالقدر نفسه قد أعاقت التطور الديمقراطي، ومن باب أولى التحديث.

والواقع ان اليمن ذات تركيبة قبلية قوية وفاعلة. وقد استمدت قوتها من طبيعة بيئتها القاسية والشموس حسب وصف أبي الأحرار محمد محمود الزبيري.

كما ان التخلف محروس بامية مدججة بالسلاح. وقد واجهت دعوات الحداثة والتجديد القمع المروع منذ منتصف الأربعينات. والحداثة التي بشر بها "سبتمبر" وئدت بالحرب، وتسيد قوى شديدة المحافظة والتردي. وكان صعود التيار الاسلاموي المتحالف مع شيوخ القبائل بمثابة قيد اضافي على اتجاه الحداثة والاستنارة.واذا كانت الحروب وانتصار العسكرة والرؤية الواحدية –حسب تسمية بليخانوف– هي التي حكمت اتجاه الثورة (سبتمبر واكتوبر) فان الوحدة اليمنية كانت رافعة مهمة للتوجه الحداثي؛ فقد قامت الوحدة ودستورها على اساس التعددية السياسية والحزبية. ونص الدستور على حرية الرأي والتعبير.

ولم يدم فجر الحداثة أو ربيع الحرية؛ فقد نشب الصراع بين قطبي الوحدة: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، وتطور إلى حرب. وكانت الضحية الاولى "الحداثة" والحرية التي بشر بها ربيع صنعاء في مايو ٩٠.

وقد اعادت الحرب الفاجعة اليمن إلى المربع الاول. ان مأساة الدولة اليمنية ومأزق شعبها انها مطلوب منها تحديث نفسها وتحديث مجتمعها، واعادة صياغة بنية مجتمعها الشائخة.

صحيح ان الحداثة العربية كلها ذات طابع هلامي وشكلي، فالمجتمعات العربية لاتزال مجتمعات زراعية ولاتمثل فيها الصناعة الا نسبة ضئيلة من الدخل، ومدنها تمثل امتدادا طبيعيا لريفها الامي والفقير. ومنذ السبعينات انتشرت احزمة كثيفة للفئات الفقيرة والمهمشة من حول هذه المدن. ومعها ازدهرت الافكار الجهادية المتطرفة، وغدت الطفرة النفطية، وحرب افغانستان، ونشر التعليم والفكر

السلفي والتكفيري عائقا من اهم العوائق امام تيار الحداثة.

والواقع ان الحديث عن التنوير أو الحداثة أو التجديد غير ذي معنى في ظل أنظمة مندغمة ومتماهية مع القبيلة، وحريصة على بناء مجتمع ما قبل الدولة، وعلى عدم تحديث مناهج التعليم وبناء الدولة العصرية الحديثة، والارتهان لعقلية " حلولية الفرد في الجماعة، والتعامل مع الواقع وحقائق الحياة بروح عاطفية" واصباغ الوان من القيم والمثل الجامدة على مواطن الفكر والتعاطي مع الحياة، وعدم التمييز بين ما هو ذاتي وماهو موضوعي، والخضوع المطلق للخرافة، والاحتكام للماضي في كل شؤون الحياة، ويصبح الحديث عن التجديد لغوا من القول.

ان الحداثة التي شهدها المجتمع اليمني والفكر والأدب منذ مطلع الأربعينات في الشمال والجنوب، قد أعاقتها عوامل عديدة. ولا سبيل أمام الحداثيين غير إعادة القراءة للحداثة بما وصلت إليه في مختلف مناحي الحياة وتشخيص الداء في واقع الحياة. فقد شهدت الحياة والثقافة تجديدا محدودا ومحاصرا بالمجتمع التقليدي والفكر الثبوتي الراكد؛ مما يستوجب القطع المعرفي والوصل الإبداعي التجديدي. فامتصاص رحيق الجديد في الحياة الفكرية والإبداعية وإعادة صهره بروح العصر ومتطلبات التطور مهمة جيلنا والأجيال القادمة. وحقا فان الحرية هي الشرط الأكثر إلحاحا لنقتدر ونمتلك الفضاء الواسع للرؤية الموضوعية لواقعنا.

والدولة اليمنية تتحمل مسؤولية رفع لواء التجديد والحداثة. وبقدر ما تعمل على تجديد نفسها، وتحديث إدارتها وأساليب عملها، بمقدار ما تعمل على تحديث مجتمعها. وتتحمل مؤسسات المجتمع المدني والأدباء والكتاب والمثقفون والمبدعون وأهل الرأي والصحافيون مسؤولية الانفتاح على تيارات الحداثة المختلفة والمتباينة، وقراءة واقع الحال، وغرس شتل الثقافة الحديثة والأفكار النيرة في مجتمع يمتلك قابلية مدهشة للتعاطي مع الجديد.

● «النداء»، العدد ٥٠، الأربعاء ١٢ ابريل ٢٠٠٦

مـــأزق الـديـمـقـراطـيـة الـعـربـيـة

عبدالباري طاهر

6
فيصل بن شملان
مأزق الديمقراطية العربية
مدينة بلا بخلاء

ليس بالبعيد عن الصواب القول ان الديمقراطية العربية ولدت معلولـة منذ البدايـة. جاءت الثورات العربية لتحقيق السـيادة وانجـاز الاسـتقلال واعـدة بالحريـة والاشـتراكية والوحدة. تعثـرت الثورات العربية أو فلنقل انتكسـت وشـاخت باكرا قبـل ان تنجـز الوعد أو تفي بالعهـد. أدى الانتكاس المروع إلى تمسـك الناس بحلم الحريـة والديمقراطية التي تمت التضحية بـه مقابل وعد بالخبز والاسـتقلال والوحدة وتحريـر فلسـطين. بعد أكثـر من نصف قرن اكتشـف المواطن العربي ان قضية فلسـطين قـد تعقدت أكثر. وتم التراجـع عـن كل وعود الثـورة. وغدا واضحا ان تغيـب الحريـة سـبب رئيـس فـي التخلي عن مسـاندة قضيـة فلسـطين والمسـاومة عليهـا، وسـقوط قلعة العروبة بغداد، وتعريض وحدة السـودان للخطر، وسـطوع نجم الفقر والأمية والفساد في معظم البلاد العربية.

مـن جديد تطـرح قضيـة الديمقراطية كقضيـة القضايا فـي الوطـن العربـي. يقينـا فـإن مطلـب "الدسـترة" والديمقراطيـة مطلـب جماهيـري وأصيـل منذ مطلع القـرن الماضـي تبنته الجماهيـر العربية والشـخصيات والمفكرون الاسـلاميون. دعوات علال الفاسـي زعيم حزب الاستقلال المغربي، واصلاح خير الدين التونسـي، وجهاد الشـيخ عبد القادر الجزائري، وتجديد ابن باديس وعاشـور ومالك ابن نبي في الجزائر.

اما في مصر، زعيمة الوطن العربي، فقد كان المشهد أكثر حيوية وتاثيرا بتجديد محمد علي وثورة عرابـي وتأسـيس حـزب اللبرالية المصرية (الوفد) على يد زعيم الأمة "سـعد زغلول" وظهور اتجاهات

فكرية وسياسية منذ مطلع القرن الماضي وهيمنة دعوات الدستور على الحياة العامة في مصر قبل قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢.

وحقق السودان الاستقلال عبر الديمقراطية وتبارى المهديون: "حزب الأمة و"الختمون" الاتحادي الديمقراطي، على تزعم الدولة القُطرية. وفي سوريا كان حزب البعث اقرب للمنحى اللبرالي منه للتفكير الانقلابي.

أما في اليمن فاللافت أن المطالبة بـ"الدسترة" قد بدأت منذ الحرب الكونية الثانية. وكانت مجلة الحكمة ٣٨- ٤١ هي الحاضنة الاولى لهذا الاتجاه العقلاني في مملكة الموتى -كتسمية سلفاتور ابونتي- وكان مؤسسو اتجاه الحكمة التنويرية، من علماء دين مستنيرين و أدباء وكتاب ومثقفين، يدعون إلى دولة إسلامية شوروية يحكمها دستور ومجلس نواب منتخب، جزء منه على الأقل. واتُّهم هؤلاء الدعاة بما لا يخطر على البال وهو اختصار القرآن الكريم.

وفي جنوب الوطن، وتحديداً في عدن، إبَّان الاحتلال البريطاني، فقد أصبحت المحمية البريطانية قبلة للمعارضة السياسية اللبرالية الآتية من الشمال: حزب الاحرار ١٩٤٤ وهو حزب الوطنية الأم للمتوكلية اليمنية. وكان الاتجاه في عدن أكثر عصرية وحداثة، فقد نشأت الصحافة العدنية الحديثة: فتاة الجزيرة ١٩٤٠، وصوت اليمن ١٩٤٦. وبرزت النقابات العمالية الفتية. ومن معطفها خرجت الاتجاهات السياسية الحديثة: حركة القوميين العرب، البعث، والاتجاه الماركسي. ومثلت الرابطة (رابطة ابناء الجنوب العربي) الحاضنة الأولى لهذه الاتجاهات السياسية التي اعلنت الخروج منها في مراحل متتالية ابتداء من الخمسينات.

لقد عاب الثوريون على اللبرالية عجزها عن تحقيق الاستقلال. والتهمة لم تكن خاطئة ولكنها أيضا لم تكن بريئة فتحت حمى الكراهة للديمقراطية الكسيحة واتهامها بالعمالة والموالاة للمستعمر. جرى بناء دكتاتورية عسكرية صادرت الحريات وقمعت الراي واعلنت الاحكام العرفية، وألغت المشاركة الشعبية؛ ولكنها هي الأخرى وبسبب من تغيب الارداة العامة للشعوب والأمة، والاستبداد والفساد والقمع، عجزت هي الأخرى عن حماية التراب، كما عجزت عن الوفاء بوعد: الوحدة والاشتراكية؛ وهو ما مكن القوى المعادية المتناسلة منها من الانقلاب عليها. ومن جديد برزت رافعة راية الديمقراطية والمنابر والحرية.

تجد الأمة العربية وشعوبها نفسها بين مطرقة الاستعمار القادر على تزويغ وتزويق مصالحه في " لعبة " الديمقراطية لشعوب تتعطش للحرية وتتطلع للديمقراطية والعدل وبين سندان الاستبداد الاكثر عداوة للحرية والخائف حد الرعب من الديمقراطية.

وتشكل تجربتا: العراق وفلسطين أنموذجين مائزين ومهمين. فليس أمام الاحتلال الانجلوأمريكي في العراق غير التشجيع والسماح باجراء انتخابات ديمقراطية تبرر أو بالاحرى هي آخر مبرر لاحتلال العراق بعد تبين كذب دعاوى وجود سلاح دمار شامل أو تحالف أو دور لنظام صدام مع القاعدة. "فالديمقراطية شر لا بد منه"؛ ولكن مأزق تجربة العراق انها جرت وجاءت باصطفاف طائفي غابت عنه أو ذابت فيه الاتجاهات المدنية والحديثة وبالتالي المواطنة. هذا الاصطفاف الطوائفي

الافقي قد أصبح العائق الحقيقي أمام بناء تجربة ديمقراطية حقيقية؛ لأنه يعود بالعراق إلى ما قبل عصر الدولة. والاحتلال الأمريكي ليس بالبعيد عن هذا المأزق.

اما التجربة في فلسطين فانتخاباتها النيابية أكثر نصاعة في ديمقراطيتها وشفافيتها. ولكنها جاءت متصادمة من الالف إلى الياء مع ما تريده أمريكا وحليفتها اسرائيل. ومن هنا فقد جوبهت "حماس" بعداء ضار وشرس يشهد على عدم مصداقية الادارة الأمريكية في دعوتها للحرية والديمقراطية والإصلاح. فتعثر التجربة الديمقراطية في العراق، وعجزها عن تغطية سوءة الاحتلال الامريكي أو المساعدة على تبييض صفحته، والنتيجة (غير المبتغاة) في فلسطين، تدفع الادارة الامريكية غير المخلصة للديمقراطية، والحريصة فقط على مصالحها الاستعمارية حتى لو تصادمت مع الإرادة العامة للشعوب. وهو ما تشهد عليه تجربة فلسطين ونماذج أمريكا اللاتينية التي تشق طريقها نحو الديمقراطية في مواجهة سافرة وشرسة مع الامبراطورية الأمريكية.

● «النداء»، العدد ٥١، الأربعاء ١٩ ابريل ٢٠٠٦

عن برنامج «العربية» والمثال الحكومي..

الـــقـــات مـــأســـاة شـعـــب

عبدالباري طاهر

6

انتقاء الأضعف

عن برنامج «العربية» والمثال الحكومي..

القات مأساة شعب

اختلال ميزان العدالة

عرضت قناة «العربية» فلما عن القات في الاسبوع قبل الماضي. والفلم المنوه به يبدو من انتاج جهة غربية في فترة زمنية قديمة. واضح أن الفلم يتضمن مناظر واقعية وبعضها "تمثيلي" تتسم بالمبالغة وعدم الدقة والميل للإساءة والتشويه. فحفلة العرس التي يرتكز عليها "الفلم" من البداية "اصطناعية" والتنازع القبلي بين العريس وأسرة العروس عمل متخيل فالشيخ الذي يتحاكم إليه العريس وأهل العروس من أجل الأرض المغروسة بالقات عمل تمثيلي أيضا؛ فالشيخ هو نفسه الفنان الذي يغني في حفل العرس. كما أن رقصة "البرع" قد تم تصويرها داخل غرفة ضيقة، وهو ما يتنافى وطبيعة هذه الرقصة الحربية التي لا تكون الا في الميادين العامة. وكان بالإمكان تصوير رقصة مناسبة تتواءم والمكان والمناسبة أيضا. عموما ليس المهم الفنان أو الشيخ أو الرقصة "البرع" أو العرس كله أو الترجمة.

لا أريد أن أكون محامي الشيطان؛ فالكثيرون لا يعرفون ان الزميل حمود منصر مراسل العربية في اليمن قد تعب وهو ينقب عن مدافع عن القات فالقات كالرذيلة التي يعجز ممارسها الدفاع عنها. وغالبا ما يكون أصحابها من اشد الناس حماسا وتنطعا لتجريمها، ودعوة الناس للابتعاد عنها.

ان القات "الملك غير المتوج في اليمن" جريمة مجتمعية كبرى، لا بالاحتكام للحلال والحرام حسب

المنطق البسيط والساذج، وانما بما يسببه من أضرار وما ينجم عنه من كوارث وأضرار. ومأساً القات تبدأ ولا تنتهي.

ويمكن رؤيتها في مختلف مظاهر الحياة: الثقافية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الإدارية والنفسية والصحية.

ان لهذه الشجرة اللعينة تأثيراً ماحقاً على استنزاف المياه في بلد من أفقر بلدان الله قاطبه في الثروة المائية. وقد استطاعت الشجرة، التي لا تقل استبدادا عن الحكم اليمني، إزاحة شجرة البن المورد المالي المهم والتي ارتبطت بها سمعة اليمن في عصور خلت. كما أزاحت جانبا كل المحاصيل الزراعية الغذائية كالقمح والشعير والفاكهة.

لقد ذهبت هذه الشجرة الخبيثة بأنسب أوقات العمل في اليمن فجلساته التي تمتد لساعات، غالبا ما تبدأ من بعد منتصف النهار، ابتداء بالشراء مرورا بالبحث عن المكان المناسب ثم العكوف على مضغه بضع ساعات. فمخاطر القات وأضراره ليستا بالخافيتين. وربما قرأ فيها الحكم المتخلف والمستبد المتعاقب أنها سلاح فتاك للحفاظ على تخلف البلاد والعباد، ووسيلة تخدير عام يقوم بوظيفة أهم من الجيش والأمن. و إن كان من المجازفة مقارنته بالهروين أو الأفيون أو الكوكايين أو الحشيش.

إن للقات إضراراً جسيمة على صحة اليمني، خصوصا بعد دخول أنواع شتى من السماد والمبيدات الكيماوية وهي تحمل من الآفات والسموم الكثير.

إن الدراسة الحقيقية للقات لا بد وان تدرس مضاره الاجتماعية فقد انخرطت الأسرة كلها في تعاطيه: الرجال والنساء وحتى الأطفال. وكلفة شرائه جد مرتفعة، ما كان الفلم بحاجة إلى المبالغة أو التشويه "الخرافي".

وقد كان الدكتوران: عبد الله الزلب والدكتور علي قاسم الشعيبي جد موفقين في طرح مخاطر هذه الشجرة على اليمن واليمنيين فما تستنزفه من موازنة الأسرة أكثر مما ينفق على الغذاء. وللقات دخل كبير في ضياع أوقات الدوام الرسمي وخراب الإدارة وتفشي الرشوة ومشاكل الفساد المالي والإداري وحتى الأخلاقي والجسماني والبطالة والفقر.

لقد أصبحت هذه الشجرة تتدخل في كل تفاصيل الحياة، وسيطرت سيطرة كاملة على الوقت (الزمان) وأخصب الأراضي (المكان)، وعلى صحة الإنسان ونشاطه وتفكيره ودخله. وليس المطلوب من الدولة القضاء على هذه الشجرة والشجيرة في آن والتي يمتد عمرها لمئات السنين، ليس المطلوب القضاء عليها بضربة لازب، وإنما الأهم توفر الإرادة السياسية: الرسمية والمجتمعية للمواجهة معها. وهناك تجربة الجنوب لا بد وان تؤخذ بعين الاعتبار؛ فحضرموت والمهرة لم تكونا تعرفا معنى القات أو التخزين كما ان الجنوب لم يكن يتعاطى القات إلا مرة في الأسبوع.

● «النداء»، العدد ٥٢، الأربعاء ٢٦ ابريل ٢٠٠٦

صنعاء قصيدة نثر

عبدالباري طاهر

6

اختزال حضرموت

صنعاء قصيدة نثر

العليمي واللوزي.. وهموم الصحافة

استضافت صنعاء ملتقى الشعراء الشباب العرب. توافد إليها العشرات فتيانا وفتيات من كثير من البلاد العربية. وكان شعراء وشاعرات "النص المفتوح" هي السمة الرئيسة والغالبة. وعلى مدى أكثر من أسبوع شهدت المدينة التي استضافت "الملتقى الأول للشعراء الشباب العرب" في العام ٢٠٠٤ وهو عام صنعاء «عاصمة للثقافة العربية». شهدت حضورا داهشا للقصيدة الأحدث.

ويقينا فإن ما يحسب لصنعاء روح المغامرة، والانفتاح على الجديد الشعري والذي يعده بعض التقليديين خروجا على المألوف والقيم والتقاليد البالية، بل يقترب من الكفر. لقد دوت الفعاليات قصائد: عمودية وتفعيلية وقصيدة نثر وكانت قصيدة النثر هي الاكثر حضورا وتوهجا. في اليمن كانت السبعينات البداية الحقيقية لولادة قصيدة النثر. وكان الشعراء: محمد انعم غالب و عبد الرحمن فخري، وعبد الودود سيف، والقرشي عبد الرحيم سلام ونبيلة الزبير وحسن اللوزي ومحمد المساح و محمود الحاج وعبد اللطيف الربيع وعبد الكريم الرازحي وحسن الوريث و عبد الله قاضي وشوقي شفيق وزين السقاف وعبد الرحمن إبراهيم وعبد الكريم الحنكي في طليعة مؤصلي القصيدة.

صنعاء دائما تأتي متأخرة. و لكنها هذه المرة بادرت إلى تأسيس مركز دوري سنوي لقصيدة النثر التي تعبر عنه حداثة داخل الحداثة. وهي وان عرفت الولادة المتأخرة لهذا اللون الشعري إلا انه قد اخذ مساحة طيبة فيما ينشر من دواوين ومجلات وملاحق أدبية. صحيح انا قصيدة التفعلية وهي

صنو لقصيدة النثر ونشأ معا في مجلة شعر في بيروت، إلا ان التفعيلة قد أزاحت العمود عربيا عن مركز الصدارة، وحققت انتصارات باهرة في الحياة العامة، وفي الجامعات، و مراكز التأثير والنشر، وأصبح نقدها هو المسيطر والسائد. بينما لا تزال قصيدة النثر في الظل، اقرب للنخبوية، وللذهنية الأكثر تفتحا وحداثة وقبولا للجديد. ويلاحظ ان نقدها ونقادها أكثر ندرة واقل اهتماما وفاعلية.

لقد جرى في المهرجان احتفاء وتكريم للناقد الكبير كمال أبو ديب، وهو ناقد أكاديمي مرموق في مستوى عربي ودولي، وكان إلى جانب رفيق دربه الفقيد الكبير الناقد والمثقف والمناضل ادوارد سعيد علامتين مضيئتين. وللمحتفى به أثر عميق في قراءة ونقد القصيدة الجاهلية " جدلية الخفا و التجلي في..... والرؤى المقنعة وفي البنية الإيقاعية، وألف ليلة وليلتان في نقد الرواية ". كما انه قام بترجمة كتاب ادوارد سعيد "الاستشراق". والكتاب من الأعمال الفكرية الحوارية مع الفكر الاستشراقي الأوروبي، فقد اسقط ادوارد خرافة ثنائية الشرق والغرب وفنَّد مزاعم التنميط لصورة العربي في الذهنية الاستعمارية الأوروبية. وكانت ترجمة أبو ديب عملا إبداعيا بكل المعنى. الاحتفاء والتأسيس لمهرجان القصيدة الحديثة عمل ثقافي وإبداعي قومي. وصنعاء المحاصرة بالقبائل المدججة بالأمية والسلاح، المحكومة بالتخلف والجهل المتسيد، عندما تفتح أبوابها لزهور التجربة الأكثر حداثة في الشعر فإنها تنتصر على حصارها شبه الأبدي، وتنتصر في الوقت نفسه على القيم والتقاليد والإرث المستبد والبليد الذي يحاول الحكام جعله مقدسا وأبديا.

كثيرون لا يدركون القيمة العظيمة لتواصل صنعاء مع الحداثة والفكر والشعر الحديثين. فالسور المعنوي المضروب على صنعاء والمفروض منذ عهود الظلام الأمامي والحروب الكالحة،تجعل فتح أي شباك أو نافذة أو كوة، عملاًرائعاًوعظيماً. وندرك سلفا ان الحداثة في الوطن العربي محاصرة ومعاقة،وبالأخص في اليمن؛ اليمن رغم بعض مظاهر التمدن والحداثة والتحضر ما تزال تعيش عصور ما قبل الدولة... وللقبيلة السياسية نفوذ أي نفوذ في مختلف مناحي الحياة. والفاجع ان تصور الحداثة الشعرية واستضافتها -مجرد استضافتها- انها آخر علائم التطور والتقدم وانتصار الجديد.

ان الحكم العربي كله حتى في أكثر المراكز شمولية ودكتاتورية يسمح بلون من ألوان الحداثة الأدبية. ولكن الحداثة بالمعنى العام للحياة الاقتصادية الاجتماعية الثقافية،وبناء دولة ديمقراطية حديثة، اقتصاد مزدهر وقوي يرتكز على الصناعة والتحديث،أمر غاية في الصعوبة ودونه أهوال وأهوال.

● «النداء»، العدد ٥٣، الأربعاء ٣ مايو ٢٠٠٦

حكومة عراقية معوَّمة

عبدالباري طاهر

6

الخليج الفارسي

حكومة عراقية معوّمة

معروف

مضت عدة أشهر على الانتخابات العراقية، وهي الانتخابات التي شهدت إقبالا لافتا، وهدوءا استغربه المراقبون، وجسَّد رغبة العراقيين في استعادة حرياتهم وبناء وطنهم.

ما كان للانتخابات العراقية ان تنجح لولا المأزق الكبير الذي تعيشه الإدارة الأمريكية. الإدارة الأمريكية، وتحديداً فريق المحافظين الجدد، قد جعلوا من سلاح الدمار الشامل ونشر الديمقراطية مبرريْن شبه وحيدين لغزو واحتلال العراق. وقد أكدت الوقائع والتفتيش الدقيق كذب دعاوى فريق بوش، باعترافهم أنفسهم وانكشاف "المُخبَّأ".

كما أن تهمة علاقة نظام صدام بالقاعدة قد سقطت ومنذ الأيام الأولى. بل ان المفارقة الراعبة أن الاحتلال الأمريكي هو المسؤول الأول عن جذب القاعدة والزرقاوي وأشباح الإرهاب من كل حدب وصوب إلى بلاد الرافدين. لم يبق أمام إدارة بوش من مبرر (سواء أمام الشعب الأمريكي أم الرأي العام) غير عكاز نشر الديمقراطية. بل الأدهى و الأمرّ انه لم يبق من خيار متاح أمام تصاعد الحرب وخسائرها الجسيمة غير"التهدئة" والرهان على وسائل غير "الحسم العسكري" الذي أعلنه بوش في الساعات الأولى لوصول قواته إلى بغداد.

ويبدو ان الانتخابات كانت إرادة عامة مشتركة لكل الأطراف ماعدا جماعة الزرقاوي ومن لف لفهم. فأمريكا وبريطانيا وهما لاعبان أساسيان قد أرادا منها فتح نافذة للحل السياسي، وإعاقة تصاعد

الحـرب، وخلـق الانطباع بأن التحول الديمقراطي في العراق قد أنجـز. وهو ما يوحي بالانتصار في العراق. فالمهمة قد أنجزت حسب بوش نفسه. أما العراقيون بمختلف ألوان طيفهم فإنهم يقرأون في الانتخابات الوسـيلة الفضلى لتوافق الإرادات المجتمعية والسياسـية على خيار خروج أو على الأقل تزمين خروج جيش الاحتلال بعد ان فشل الجميع في التوافق على شكل محدد "للمقاومة".

ويبـدو ان مطلـب تزمين انسـحاب جيش الاحتلال هو السـر وراء الإقبال الكبيـر على الانتخابات، وتوفير أجواء من الأمن والسلام والاستقرار.

وهناك حسـابات خاصة بكل طرف من أطراف اللعبة السياسـية. فإذا كانت الأحزاب الشـيعية قد أعلنـت بصـوت جهيـر انها الأغلبية فإن السـنة قد أعلنوا أنهم طرف سياسـي وعامل مهم يسـتحيل تجاهلهم أو القفز فوق مطالبهم، وخصوصا فيما يتعلق بالحرب. أما الأكراد فهم الطرف الأكثر توحدا وتماسكا وحجر القبان في اللعبة كلها.

حقا فان الخيار الديمقراطي وان اتجه الجميع إليه وقبل به، إلا ان الرهان على الحرب ما زال قائما بدرجات متفاوتة خصوصا لدى طرفي الحرب الأساسيين: الأمريكان والبريطانيين من جهة والزرقاوي ومجموعاتـه مـن الجهـة الأخرى. فهذان الطرفان مـازالا يراهنان على "الإرهاب" أكثـر من الرهان على الديمقراطية أو السلام. وإذا كان قادة القاعدة يرفضونها علنا فان بوش يريدها شكلية و زائفة لتبرير الاحتـلال، ولجعـل القواعـد الأمريكية مطلبا عراقيا أبديا. ويقينا فان اللعب بورقة السـنة/ الشـيعة، وتغيير التكتيكات وتبدل المواقف، والتلويح علنا بورقة التقسـيم حسـب الـ "واشـنطن بوست"، يعبر عن هذه الروح الكريهة.

وتبقى الحكومة العراقية معلقة بسـبب التجاذبات الطائفية والحسـابات الفئوية الضيقة. معروف ان الانتخابات نفسها قد جرت بنفس الأهواء الطائفية والفئوية والحزبية الضيقة حتى داخل الطائفة الواحـدة. فهنـاك عدة أحزاب تنتمي إلى الشـيعة مما يعنـي ان اللعبة الطائفية هشـة وزائفة ويمكن اختراقها وتجاوزها في لحظات التحاور السياسـي الوطني. ان الاحتلال يلعب الآن بورقة الطائفية، وهـي الخطـر الماحـق الذي يتهدد المنطقة كلهـا. فالنظام العربي من الماء إلى المـاء موصوم بالطائفية والقبلية وعلائق ما قبل التاريخ، والاتجاهات الحداثية والمدنية جد ضعيفة.

العـراق التـواق إلى الخلاص من الاحتلال الأمريكـي ومن الإرهاب الزرقـاوي الطائفي والوبيل، لا يستطيع الخلاص إلا بإسقاط ورقة الطائفية والحزبية الضيقة، والتوافق على توزيع الحقائب حسب الكفـاءة والنزاهـة والوطنية، وهنـاك اتجاهات مدنية ديمقراطية في مختلـف التركيبة العراقية، وفي كل الأطراف.

الراعب ان العراق الذي عرف التوحد قبل آلاف السـنوات، وسـن قوانين للتوحيد، يراد له في القرن الحـادي والعشـرين ان يُمزَّق على أسـس طائفيـة و جهوية. الطائفية موجودة، ولكـن التعاطي معها هو الأسـاس. ففي لحظات التوظيف السياسـي والتمييز والقهر والإلغاء يصطف الناس على الأساس الخاطئ، وتسود هويات موهومة وزائفة.

وفـي العـراق يلعـب الزرقاوي وأتباعـه أدوارا اخطر بكثيـر مما تلعبه جيـوش الاحتلال الأمريكي

والبريطاني في التمزيق؛ فهو يساوي الشيعة بالصليبيين، نظريا، ويستهدف الشيعة خاصة والعراقيين عامة بالقتل أكثر ما يستهدف الأمريكان والبريطانيين. ان الاحتلال على بشاعته وقسوته يحشد الناس رغما عنه على أساس الدفاع عن هوية قومية. بينما يعمل الإرهاب الزرقاوي على حشد الناس على أسس طائفية ودينية، وان كان الطرفان يرفد بعضهما بعضا، ويزكي بعضهما بعضا حتى وهما يحتربان؛ لأن دعاوى كل منهما تبرر الأخرى وتغذيها وتعطيها أرضية الاستمرارية والبقاء. تفكيك الآليات و البنى والخطاب الطائفي في العراق هي المهمة الأكثر إلحاحا وجوهرية. فتفكيك المليشيات الطائفية الشيعية والسنية، وعقلنة الخطاب، والابتعاد عن المحاصصة الطائفية، وتغليب مصلحة العراق: الناس والأرض، هي الطريق الآمن والوحيد للانتصار على الاحتلال، وقهر وهزيمة الإرهاب.

والمهمتان: طرد الاحتلال وهزيمة الإرهاب، متلازمتان. وكانت الانتخابات بوابة واسعة لهذه الإمكانية (غير المستحيلة). وهنا مقتل بوش وابن لادن في آن واحد.

فبوش وأركان حزبه يلجأون إلى التلويح علنا بسلاح الحرب الأهلية والتقسيم الطائفي. تصريحات بوش ودك تشيني و رامسفيلد. أما الزرقاوي وابن لادن والظواهري فإنهم يدعون علنا للحرب الدينية والتصفيات الطوائفية، ويقومون فعلا بحرب جهنمية ضد غالبية العالم الإسلامي الشيعية والعلمانية، وتحديدا في العراق.

● «النداء»، العدد ٥٤، الأربعاء ١٠ مايو ٢٠٠٦

الانتخابات المروعة

عبدالباري طاهر

6
ملك دستوري
الانتخابات المروعة
عبدالباري طاهر
بطريقة ماذا تريد؟
قانون سكسونيا..!!

ينتظر اليمنيون بكثيرٍ من الحيرة والقلق الانتخابات الرئاسية القادمة في سبتمبر هذا العام. وينظر الناس بمزاج نافد الصبر باستمرار الرئيس صالح في إعلان رفض ترشيح نفسه، في حين يتصاعد التشكيك في النوايا، ويجري التعامل مع الإعلان بقدر من الريبة من قبل المعارضة. وينشط حزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) في تجميع التوقيعات، وتحريض الناس على مطالبة الرئيس بالتراجع عن عدم ترشيح نفسه.

ما يثير في هذه الأجواء اللاطبيعية تصاعد الخلاف بين الحكم والمعارضة؛ فالمعارضة تشكك في حياد ونزاهة اللجنة العليا للانتخابات، وتَصِمُها بالتبعية للحكم. وتقوم الصحف الحكومية ووسائل الإعلام المختلفة وتصريحات الرئيس بتجريم وتخوين المعارضة، وتتوعدها بالويل. ويترافق مع الحملات الإعلامية المتبادلة انقطاع سبل التحاور، وتبادل الاتهامات من حول إفشال الحوار، ووجود نوايا مبيتة لتزييف الانتخابات كتهم المعارضة، أو العمل على إفشال الانتخابات والإضرار بالديمقراطية والحياة السياسية كتهم الحكم.

عدم تراجع صالح حتى الآن عن قراره بعدم الترشح وإحجام المعارضة عن تقديم مرشح جدي تجمع عليه أحزاب اللقاء المشترك (المعارضة)، يلقي بظلال داكنة وكثيفة من حول الانتخابات الرئاسية والمحليات في آن واحد! حقيقة الأمر أن التشكيك والطعن في حياد ونزاهة اللجنة العليا للانتخابات له ما يبرره؛ فاللجنة قد تحولت إلى مؤسسة إدارية تنصاع لإرادة الدولة وتنزل على حكمها، وعملها ليس بعيداً عن الشبهات؛ فقد وصل قيد سجل الناخبين إلى أكثر من تسعة ملايين وخمسمئة ألف

في شعب لا يتجاوز تعداده العشرين مليوناً، أكثر من ٥٧ ٪ من دون السن القانونية للانتخابات. وتحجم كثرة كاثرة من النساء خصوصاً في الأرياف عن ممارسة هذا الحق رغم إقراره دستورياً وقانونياً. كما أن هناك أكثر من مليوني مهاجر في مختلف أنحاء الدنيا. وإذا ما أخذنا العجزة والعازفين عن الشأن السياسي وهم كُثُر -أيضاً- فإن التسعة ملايين ونصف شاهد الفضيحة حقاً.

الفاجع، كلما اقتربنا من هذا الاستحقاق كلما تصاعد دخان الاختلاف، واشتد أُوار الاتهامات والاتهامات المعاكسة. يلوِّح الحكم بالجيش والأمن، وتلوح المعارضة بالنزول إلى الشارع والاحتكام إلى إرادة الناس.

ويتجلى المأزق في أزمة اقتصادية اجتماعية طاحنة؛ فمتوسط دخل الفرد لايتجاوز الثلاثمئة دولار، ويعيش ما يقرب من نصف السكان في خط الفقر، ومورادة الشحيحة والمحدودة ينخرها الفساد، والبطالة تصل إلى أكثر من ١٦٪ من إجمالي القوى العاملة.

ويشكل الفساد تحدياً حقيقياً للحكم؛ فقد حرمت البلاد من اللحاق ببرامج مساعدة الألفية، كما خفض البنك الدولي من مساعداته الثلث، ويتعرض الحكم لحملة دولية قاسية بسبب الفساد والذي استشرى وأصبح اقتصاداً مستقلاً حسب بعض الهيئات الدولية.

إن إجراء الانتخابات بدون إصلاح شروط اللعبة الانتخابية والتوجه الجدي لإصلاح شامل سوف يعمق الأزمة، ويدفع بالبلاد إلى مزيد من الاحتقان والتوتر والاضطراب؛ فالإصلاح الشامل، وتحديث الدولة، والبنية الاجتماعية هي الحرف الأول في البناء الديمقراطي.

والتجاذب الحالي بين الحكم والمعارضة السياسية لا يمكن أن يحل بالاتهامات والاتهامات المضادة أو القطيعة والتباعد في المواقف؛ فاليمن بحاجة إلى الأمن والسلام والاستقرار، ومواجهة غول الفساد الذي أهدر الموارد الفقيرة وأضر بالحياة برمتها.

المفارقة الفاجعة حقاً الشطط المتنامي في الخطاب الإعلامي. والأكثر إثارةً وإخافةً أن يميل رئيس الدولة إلى هذا الخطاب المجرِّم والمتوعِّد؛ فرأس الدولة ينبغي أن يكون حجر القبان، وأن يكون الحَكَم في الحياة السياسية برمتها؛ فهو ليس رئيساً - أو هكذا ينبغي أن يكون- لحزب سياسي بعينه.

إن التحديات الكبيرة والمحدقة باليمن، والتي يعود الأكبر منها إلى سوء إدارة الحكم وممارساته القامعة وسوء وفساد استخدام السلطة لا يمكن أن يستمر والانتخابات القادمة بأمس الاحتياج إلى توافق الإرادة من حول الإصلاحات الشاملة ومنها سجل قيد الناخبين.

إجراء الانتخابات في أجواء متوترة لا يعني سوى إعلان اغتصاب الحكم، والاستمرار في التفرد، وإلغاء الهامش الديمقراطي؛ مما يعني العودة إلى عهود الشمولية والدكتاتورية. والأخطر أنه يفتح الباب واسعا أمام الاحتراب والتمردات التي مثلت الوحدة اليمنية عام ٩٠ تجاوزاً لها.

الإصرار على تزييف إرادة الناخب، وتجريم المعارضة السياسية يعني- أول ما يعني- انتصار الفساد المدمر، والدفع باليمن إلى جحيم الصراعات الدامية ومتاهات المجهول.

● «النداء»، العدد ٥٥، الأربعاء ١٧ مايو ٢٠٠٦

حضر ضجيج الوحدة وغاب المعنى

عبدالباري طاهر

حضر ضجيج الوحدة وغاب المعنى

القضاء في دولة النظام والقانون

تحتفل اليمن بالذكرى السادسة عشرة ليوم من امجد أيامها القومية، يوم الـ٢٢ من مايو. ففي مثل هذا اليوم من العام ١٩٩٠ تحققت الوحدة -الحلم- بين الدولتين الشطريتين (ج.ع. ي) و(ج. ي. د).

كانت الوحدة انجازاً قومياً وتقدمياً بكل المعنى، فقد جنبت اليمن ويلات ومحن الصراع على الحكم في الشمال والجنوب وبين الدولتين، ومعارضتهما السياسية!.

اعتاد الحكم اليمني على إلقاء تبعات التخلف وتدني الحياة المعيشية، والعجز عن تحقيق التنمية الممكنة على الرجعية والاستعمار في ماضي الدولتين. وبعد حرب ٩٤ أصبح المشجب الجديد هو الحزب الاشتراكي الحليف الأساسي في الوحدة.

ويستطيع النظام أن يبحث عن عدو جديد يلقي بمسؤولية التخلف المريع عليه، ولن يكون هذا الشيطان الرجيم غير المعارضة السياسية (اللقاء المشترك).

تجريم الآخر وتخوينه داء خبيث. فهو لا يعمل على تدمير المختلف وإقصائه، وإنما يزكي النفس الأمارة بالسوء، ويضفي على العجز المدقع صفة القوة والزهو، وعلى الفساد صفة الطهر والنزاهة، فيخلط الأمور، ويزيدها تعقيداً، ويبرر أعمال الإرهاب والفساد، ويشعرنا بالتطهر والاستعلاء.

غالباً ما تكون مثل هذه المناسبات العظيمة مجالاً واسعاً للإنفاق الباذخ، والتلاعب اللامحدود بموارد شحيحة و محدودة. ودائما ما يجري الحديث عن المنجزات والمعجزات فيقدس الحكم، ويمجد

الحـزب ويؤلّـه الحاكـم، وتقوم أجهـزة الدعاية بزفـة تبدأ ولا تنتهي تسـتهدف تزييـف وعي الناس، وإسكات صوت المعارضة، والإلهاء.

وتغيب الأسئلة الأكثر جوهرية وحرارة وعمقا: بعد مضي أكثر من أربعين عاما على ثورة سبتمبر ٦٢ ماذا تحقق، وما الذي لم يتحقق؟ بعد مضي ستة عشر عاما على "الوحدة" ماالذي تحقق -أيضا- وما الذي لم يتحقق؟ تجيب الصحافة وحزب الحكم على الشق الأول من السؤال ولا تجيب على سؤال مالم ينجز أو يتحقق ! وإذا كان من الخطأ إنكار ما تحقق أو أنجز، أيا كان وزنه أو حجمه أو أهميته فـان قصـر الحديث على المنجزات والمعجزات أمر بالغ الضرر و الضلال. وتكبر المأسـاة عندما يصبح الحديث -مجرد الحديث- عما لم ينجز، جريمة، وعندما يصبح نقد النواقص و الأخطاء و إهدار المال العام، وإعاقة بناء الدولة الديمقراطية، عداوة للوطن وخروجا عن الثوابت.

مـن حـق اليمنـي أن يشـعر بالغبن الفاجـع ! فالميثاق المقدس الـذي صاغه جماعة ثـورة ٤٨ مازال مطروحا على جدول العمل السياسي خصوصا ما يتعلق ببناء الدولة والفصل بين السلطات، وتحريم انشغال الامراء بالتجارة.

لقـد أخفقـت الثورة اليمنية سـبتمبر ٦٢ وأكتوبـر ٦٧ والوحدة ٩٠ في بناء دولـة العصر الحديث، الدولـة القائمة على دسـتور وقانون نافذيـن ومعتبرين. فلايزال التداخل بين السـلطات الثلاث قائماً حتى اليوم؛ فرئيس الدولة (السلطة التنفيذية) هو رئيس مجلس القضاء الأعلى، والسلطة التشريعية مندغمـة فـي التنفيذيـة وتابعة لهـا ولا تمتلك الاسـتقلالية الحقيقية للرقابة والتشـريع. والأخطر أن الحضور القبلي فيها واسع النفوذ حد السيطرة.

الطابع القبلي للدولة سـمة بارزة، ويقيناً هي النفي للدولة والعكس صحيح. هذه السـمة الغالبة جعلت الدولة اقرب للقوة أو تعبيراً عنها. والسيطرة هنا لا تعني سيطرة طبقة، وتحويل جهاز الدولة إلى جهاز قمع ضد الطبقات الأخرى كتعريف ستالين للدولة، و إنما تحويلها إلى جهاز قمع بيد قبيلة أو تحالف قبلي وهو يرتد بها عن تعريف العلامة ابن خلدون الذي عرف الدولة بأنها سياسـة رعاية مصالح البشر. فالدولة، بالمعنى "الخلدوني" رعاية مصالح الناس "، هي الغائب الأكبر في الحياة.

العجز عن بناء دولة عصرية حديثة يتجلى وينعكس في كل تفاصيل الحياة، وأداء الدولة لوظائفها. فهي بمقدار العجز عن تحقيق هذه الوظائف: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسـية، بمقدار ارتدائهـا للروح القبليـة، وإدارة الظهر لروح التطور والعصر والديمقراطية والحداثة. وتصبح القوة السند الوحيد ومبرر الشرعية والبقاء.

وحقاً فان ضعف المعارضة وانتهازيتها ومسـاومتها اللامبدئية، وعزلتها عن الناس والرأي العام يشجع جموح الدولة نحو الخيارات الأكثر استبداداً وفساداً.

لذا فقد حضر ضجيج الوحدة وغاب المعنى.

● «النداء»، العدد ٥٦، الأربعاء ٢٤ مايو ٢٠٠٦

هـل تجـري انـتـخـابـات؟

عبدالباري طاهر

هل تجري انتخابات؟

اليمن ومعاهدة جدة

الاستحقاق الرئاسي.. هل من مسار؟

قبل بضعة أشهر قذف الرئيس علي عبد الله صالح بحجر عدم الترشيح في واقع سياسي آسن يبدو راكداً ولكنه في العمق شديد الاضطراب.

لم يحمل تصريح صالح على محمل الجد؛ فحزبه الحاكم، المؤتمر الشعبي العام" بدا كما لو أنه قد قرأ رسالة رئيسهِ جيداً، فرفض مجرد التعاطي معها، بل ودعا إلى ممارسة ضغط شعبي عليه؛ ليتراجع عن قراره. وقام الحزب إياه بنشاط محموم لحشد الناس؛ لإرغام الرئيس على التراجع عن قراره. أمَّا المعارضة السياسية "اللقاء المشترك" فبنوع من عدم التصديق والخبث راحت تحرض الرئيس على التمسك بالوعد وعدم التراجع. وبين حزب الحاكم والمعارضة غرقت الغالبية العظمى من المواطنين في الهم اليومي المتجلي في أزمة معيشية خانقة وبطالة متفشية وفقر عام يصل تخوم المجاعة.

إن الانشغال بانتخابات الرئاسة اليمنية لا يعني الكثير إلا بمقدار تجنيب اليمن ويلات الحروب، ومآسي الصراع الذي صبغ تاريخها القديم والمعاصر -وبالأخص المعاصر- بالأحمرالقاني.

الديمقراطية اليمنية بعامة والانتخابات بخاصة، شكلية وإلى حدٍّ بعيد؛ فانتخابات الرئاسة أقرب للاستفتاء والبيعة منها لانتخابات بأي معنى.

كما أنَّ سجلات قيد الناخبين حبلى بغالبية الشعب اليمني؛ فهناك مئات الآلاف من الأسماء المكررة وصغار السن! واللجنة العليا للانتخابات إدارة حكومية تتبع حزب الحكم وتنصاع لإرادته اللا

ديمقراطية. ويمثل سجل قيد الناخبين، الذي يضم ما يقرب من عشرة ملايين من شعب لا يزيد تعداده عن عشرين مليوناً، ٥٧ ٪ منهم دون السن القانونية للانتخاب، وأكثر من ثلاثة ملايين مغترب.

لم يتبقَ على زمن الانتخابات الرئاسية والمحلية أكثر من ثلاثة أشهر، ومع ذلك فإن الدولة وحزب الحكم يصران على إجراء الانتخابات في ظل إشراف لجنة غير مستقلة وغير محايدة، وبسجل قيد ظاهر البطلان والفساد؛ مِمَّا يعني تصميم الحكم على اغتصاب الحكم بانتخابات أقل ما توصف به أنها صورية وغير ديمقراطية! وفي حين تتلكأُ المعارضة في تقديم مرشح منافس للرئيس متوافق عليه، فإن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر زعيم التجمع اليمني للإصلاح قد ألمح إلى أنه غير مهتم بانتخابات الرئاسة، وإنما هو مهتم فقط بانتخابات المجالس المحلية. ولا تخفى على المتتبع العادي الإشارةُ الموارِبة للتصريح؛ فالشيخ بإعلانه عدم الاهتمام بالمنافسة على الرئاسة يعني أنه يقايض بها مقابل الحَصول على مقاعد أوسع في المحليات وبالتالي في الانتخابات النيابية، خصوصاً إذا ما أدركنا حرص الشيخ الأحمر على استمرار التحالف القبلي العسكري. وكان الأحمر قد صرح في مقابلة مع الجزيرة عندما سُئِلَ عن ترشيح الرئيس، فأجاب:" جني تعرفه ولا إنسي لا تعرفه". وهو مثل يمني شعبي يستخدم للقبول بالسيئ المعروف أفضل من الأفضل غير المعروف. وإذا كان زعيم الإصلاح حريصاً -كما يبدو- على المساومة والمقايضة غير الديمقراطية؛ فإن بقية أحزاب اللقاء المشترك ليست في وضع يتيح لها حرية الاختيار أو المساومة.

اختزال الأزمة في الانتخابات، سواء للرئاسة أو المحليات أو الانتخابات العامة في اليمن، لا يجيب على أسئلة الأزمة الشاملة التي تطحن البلاد والعباد والأدهى أن يتجه خطاب الأزمة نحو التلويح بـ"العصا الغليظة" مِنْ قِبَل الحكم والإصلاح على حدٍّ سواء ففي حين لوَّحَ الرئيس صالح باستيقاظ الثعبان النائم، فإن الشيخ حميد الأحمر (نجل الشيخ عبد الله)، والعضو الإصلاحي قد دعا إلى ثورة شعبية، فهل وصلت الأزمة حد استحالة البقاء في الحكم بدون استخدام القوة أو، على الأقل، التذكير بأنها أساس الشرعية من جهة الحاكم وكتعبير عن يأس المطالبين باقتسام الكعكة من اللعبة الديمقراطية الشكلية، والرجوع إلى شرعية القوة التي يتقن الجميع بمهارة استخدامها؟! لا تشكو اليمن من غياب الديمقراطية أو سلامة ونزاهة الانتخابات فقط، على أهمية ذلك، وإنما تشكو أيضا من أوجاع تكاد تكون شاملة؛ فالسلطات كلها تُختزل في السلطة التنفيذية، ثم في شخص رئيسها، كما أنَّ القضاء فاسد وتنقصه الكفاءة والاستقلالية، ومجلس النواب ملحق بالسلطة التنفيذية وتابع لها، ولا يوجد فصل حقيقي بين سلطات متعددة في الأسماء وغارقة حتى الآذان في الفساد والاستبداد. والصراع الفاضح بين النخب الحاكمة من جهة وبينها وبين الطرف الأقوى في المعارضة إنمَّا يدور من حول مصالح وأرقام فلكية، وتحديداً من حول اقتسام وإعادة اقتسام كل شيء، بما فيها تركة الرجل المريض.

● «النداء»، العدد ٥٧، الأربعاء ٣١ مايو ٢٠٠٦

نقابة الصحفيين وشرعنة القمع

عبدالباري طاهر

6

الوجه الحقيقي

نقابة الصحفيين وشرعنة القمع

الإصلاح والشتراك.. ماذا يقدم كل منهما للآخر؟؟

يرجع تأسيس جمعية الصحفيين اليمنيين إلى الـ ٢٢ من ابريل ٧٦م، في صنعاء، وهو نفس العام الذي تأسست فيه منظمة الصحفيين الديمقراطيين في الـ٥ من مايو في عدن.

كانت اتفاقية الوحدة في القاهرة عام ٧٢، وبيان طرابلس بين الشمال والجنوب، بداية تفتح وازدهار في الحريات العامة والديمقراطية في الشمال، فقد قامت حركة الـ١٤ من يونيو التصحيحية عام ١٩٧٤ كثمرة من ثمار اتفاقية الوحدة وتطبيع العلاقات الأخوية بين الشمال والجنوب، وتشكيل لجان الوحدة لصياغة وثائق دولة الوحدة. رفعت حركة يونيو بقيادة المقدم إبراهيم محمد الحمدي شعار " بناء الدولة العصرية الحديثة "، دولة المؤسسات والقانون. وفي حمى المواجهة مع كبار المشايخ جرى السماح بإنشاء بعض المنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني.

لقد تأسس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين عام ٧٢ أيضا عقب الاتفاقية المشار إليها. وكان الاتحاد الأدبي أول منظمة جماهيرية إبداعية يتوحد فيها المبدعون من الشطرين.

ولعب الاتحاد دوراً مدهشا في التواصل بين الأدباء والكتاب، والدفاع عن الحريات والثقافة الوطنية، وتحدي الانقسامات والاتجاهات التشطيرية والانعزالية. وكانت مجلته "الحكمة" التي رأس تحريرها المناضل عمر عبد الله الجاوي، منبرا ديمقراطيا وحدوياً بامتياز، فقد تصدت المجلة وافتتاحياتها الشجاعة، للتشطير، ودافعت عن التعددية السياسية والفكرية والحزبية والوحدة.

وللحقيقة فإن النزعة اللبرالية عقب حركة نوفمبر ٦٧ والاتجاه الاصلاحي التصحيحي عقب حركة يونيو ٧٤ في صنعاء قد أسسهما في خلق مناخ موات لقيام العمل النقابي، وبروز نشاط الأحزاب السياسية الحزبية السرية:

- منظمات وأحزاب اليسار الماركسي: الحزب الديمقراطي الثوري، الطليعة الشعبية، اتحاد الشعب الديمقراطي، حزب العمل، والمقاومون الثوريون.

الأحزاب القومية: حزب البعث العربي الاشتراكي، الناصريون الوحدويون، إضافة إلى تجمع الضباط الأحرار " السبتمبريين ".

وفي هذا المناخ الحي والفتي استعاد اتحاد العمال حيويته ونشاطه. كما تأسست عدة منظمات جماهيرية، منها: نقابة الأطباء، جمعيات: الصحفيين والمحامين والمهندسين الزراعيين.

منذ البداية كان هناك تنسيق بين الصحفيين شمالا وجنوبا. وجرت عدة لقاءات في صنعاء وعدن لتنسيق المواقف خصوصا ما يتعلق بالتمثيل في اتحاد الصحفيين العرب وبعض المنظمات الصحفية الدولية.

وإذا كان التوحد صعبا في ظل سياسات مختلفة ومتباينة بين الدولتين الشطريتين فقد كان التمثيل في اتحاد الصحفيين العرب واحدا.

انتخابات المنظمة في الجنوب كانت غاية في الشكلية، لأنها تجري بالبطاقة الحزبية منذ التأسيس، ويفوز فيها من يختارهم التنظيم السياسي للجهة القومية (الحزب الاشتراكي فيما بعد). أما في الشمال فكانت الانتخابات معركة حقيقية بين النظام والمحسوبين من الصحفيين عليه، وبين الجسم الصحفي: أحزاب اليسار والقوميين والمستقلين.

وكثيرا ما انتهت الانتخابات باعتقالات في صفوف اليسار الماركسي ذي النفوذ الأكبر في النقابة، أو مصادرة الصناديق وتزييف الانتخابات. وعلى مدى عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات وحتى اليوم كانت انتخابات الأدباء والصحفيين مؤشرا مهما للعلاقة بين الحكم والمعارضة السياسية، وعلى مدى لبرالية النظام وتفتحه وقبوله بالآخر.

يجري حاليا الاستعداد لانتخاب نقيب جديد للصحفيين بعد أن استقال الأستاذ محبوب علي.

منذ قيام الوحدة في الـ٢٢ من مايو ٩٠. وتوحد النقابة، أصبحت قضية القانون هي من أهم المشاكل التي يدور من حولها الجدل والخلاف، ففي حين تحرص الدولة على إعادة صياغة القانون بما يزيد من التضييق على الهامش الديمقراطي، ويسهم في خنق الحريات، ومصادرة الرأي، فإن الصحفيين ونقابتهم يرفضون أي تعديلات إلى الأسوأ في القانون رقم ٢٥ لسنة٩٠ أو سن تشريع بديل يضاعف القيود على الحريات الصحفية. وينال من الهامش الديمقراطي الذي يمثله القانون الحالي.

وحقا فإن مؤتمرات النقابة الموحدة منذ ٧ يونيو ٩٠ وما تلاها كان التشريع حاضرا بقوة في المؤتمر التوحيدي، وفي المؤتمرات اللاحقة. وإذا كان القبول بالتعديلات على قانون الصحافة هو السبب الرئيس في مجيء الأستاذ محبوب علي كنقيب، فإن العجز عن تمرير خمسة مشاريع قوانين

هي خلفية مهمة لاستقالته. فقد كان محبوب أميل للتعديلات المرادة، واقرب للقبول ببعض المشاريع المقدمة، في حين كان المجلس والجسم الصحفي ابعد ما يكون عن المساومة أو القبول بتعديلات أو تشريع يحد من الحريات الصحفية، ويلتف على الهامش الضيق الذي يتيحه القانون الحالي رغم ما يحمل من قيود ومواد عقابية كثيرة. لقد تصدت النقابة بجسارة وقوة للعدوان شبه اليومي على الحريات. وخلال العامين الماضيين أصبحت الحريات الصحفية ميدان المواجهة بين الحكم وجميع المطالبين بالإصلاحات ومحاربة الفساد والاستبداد، وتوسيع هامش الحريات والدفاع عن لقمة الخبز الناشف والكفاف. بلغت المواجهة بين الصحافة والحكم حد الاعتقال والضرب والاختطاف والتهديد بالموت. وزاد موقف النقابة صلابة وتحد. وقفت مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب الحريات، واهتمت الأوساط الصحافية العربية والدولية بموقف الصحفيين والصحافة اليمنية الواعدة.

وقد أدت الإجراءات اللا ديمقراطية والقامعة إلى تراجع مكانة الديمقراطية اليمنية، وتحولت اليمن من دولة في طليعة الديمقراطيات الناشئة إلى دولة قامعة، مما مثل انتكاسة حقيقية للحكم، واسهم في حرمان اليمن من الحصول على ثلث مساعدات صندوق النقد الدولي.

استقالة النقيب محبوب علي فتحت كوة للحوار بين الحكم والمجلس الحالي. ففي لقاء ودي بين السيد رئيس مجلس الوزراء الأستاذ عبد القادر باجمال ومجلس النقابة، تم ما يشبه التوافق على حصر الانتخابات والتنافس على منصب النقيب، واستكمال المجلس مدة دورته بموجب القانون الأساس للنقابة، وربما جرى تبادل الإشارات المشفرة إلى النقيب القادم والجديد. ومهما يكن فإن المهمة الأساس أمام الصحفيين هي الحرص على التنافس الديمقراطي، والتباري على أساس البرامج، والتزام المرشحين بوضوح برفض المشاريع المقدمة " الخمسة "، والتقيد بقرار الجمعيات العمومية في صنعاء وعدن وحضرموت الرافض لهذه المشاريع، والالتزام بالمحددات المقدمة من قبل الجسم الصحفي.

في الأنظمة العربية الفاسدة والمستبدة تقدم امتيازات وتسهيلات للصحفيين مقابل " التوافق " على منصب النقيب.

ولا تختلف اليمن عن شقيقاتها العربية إلا في أنها تجوع الصحفيين وتختطفهم وتقوم بضربهم وسجنهم ثم تريد إملاء الارداة عليهم بالتحايل والإرغام كبقية فئات الشعب.

● «النداء»، العدد ٥٨، الأربعاء ٧ يونيو ٢٠٠٦

المعارضة والاصلاح الشامل.. إصلاح أم صفقة؟

عبدالباري طاهر

6
فاروق بن زيمة
المعارضة والاصلاح الشامل.. إصلاح أم صفقة؟
مساعدو الرئيس

في غمرة التجاذب السياسي من حول الانتخابات الرئاسية والمحليات تقدمت المعارضة" أحزاب اللقاء المشترك " بوثيقة للإصلاح السياسي والوطني. جاءت الوثيقة في اللحظات الأخيرة من استكمال "الحكم" الإجراءات النهائية للذهاب إلى صناديق الاقتراع. فقد أكملت اللجنة العليا للانتخابات المطعون في شرعيتها تشكيل اللجان الأساسية والفرعية، كما فرغت من إعادة تقسيم الدوائر، واختزال مناطق الإشراف، وفرغت هذه اللجان بدورها من استكمال سجل قيد الناخبين الذين يتجاوزون العشرة ملايين ناخب (أكثر من نصف السكان)!! خلت الوثيقة المنوه بها من تشخيص الوضع الحالي:

اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، سياسياً، وحتى أمنيا وإدارياً، وتحديد علله وأوجاعه والسمات العامة للوضع العام.

عمدت الوثيقة المهمة إلى التوصيف بدلاً من التحليل، والقفز السريع إلى الأحكام بدلاً من الدراسة والتعمق في فهم طبيعة الأوضاع التي رافقت ونجمت عن التبدلات العامة منذ حرب ٩٤. وجلي تركيز المقدمة بدرجة كبيرة على إبراز القواسم المشتركة والرؤى المتوحدة لأحزاب اللقاء التي تضم ألوان الطيف السياسي: التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الناصري، وحزب البعث القومي، واتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق -وهما تنظيمان إسلاميان- اتخذت المقدمة طابع التعبئة " الداخلية " لرص صفوف المعارضة إياها، و تحشيد قواها وقواعدها من حول المطالب العامة للإصلاح.

اكتفت المقدمة بالحديث عن الأزمة بالعموميات والتحذير من آثارها الكارثية دون الغوص أو الخوض في أعماقها.

في الجانب السياسي، وقفت الوثيقة عند تجلي مظاهر الأزمة في غياب دولة القانون والمؤسسات وانعدام المساواة، وتركيز السلطة في يد رئيس الدولة مع غياب المحاسبة والمساءلة. والحقيقة أن التوصيف دقيق وصائب أيضاً، ولكن ما ينقصه غياب دراسة الأبعاد التاريخية والمجتمعية الاقتصادية والثقافية والسياسية لهذا الإرث الوبيل.

فالتوصيف هنا لا يكفي لأنه حتى لوحل المعارضون محل الحاكمين فإن الأزمة ستظل هي هي.ثم إن التركيز على غياب الدولة، رغم صحته، إلا أنه في جانب مهم يعكس الرغبة فيها. والأولوية للدولة رؤية شائعة وسائدة في الفكر السياسي اليساري والقومي والإسلامي.، وهي النظر إلى الدولة كحلقة وأداة رئيسية في التحول، وتجسيد لروح الأمة في الفكر القومي، أو هي السلطان الذي يزع الله به ما لا يزع بالقرآن كما عند الإسلامي.وفي اليمن فإن الدولة كعب أخيل في التاريخ اليمني كله؛ فالمجتمع ذو تركيبة قبلية متناحرة ومتحاربة في مراحل مختلفة، فعندما تضعف الدولة تقوى القبيلة وتحل محلها تلقائياً، وهناك تداخل وترابط عميقين بين الدولة -تحالف عدة قبل- وبين انفراط العقد، والعودة إلى تعدد المراكز القبلية والجهوية. والمأساة أن الدولة قاطرة التطور والتحضر والتمدن قد تحولت في المتوكلية اليمنية إلى عقبة كأداء في سبيل بناء اليمن وتقدمها وازدهارها. ولا يزال المجتمع القبلي المدجج بالأمية والسلاح يقوم بنفس وظيفة الدولة البائدة، ويجد في الدولة وممارساتها اللاديمقراطية الحليف لبقاء الأوضاع على حالها.

وفي المستوى الاقتصادي الاجتماعي تتحدث الوثيقة عن تخلف عملية التنمية، وعزوف رؤوس الأموال عن الاستثمار مشيرةً إلى تدخل الدولة في مزاحمة التجار والمستثمرين. والواقع أن أحد أهم مطالب حركة الأحرار اليمنيين في الأربعينيات من القرن الماضي كانت تدعو إلى منع الأمراء من بيت حميد الدين من الاشتغال بالتجارة. أما حالياً فان كبار رجال الدولة هم تجار كبار أيضاً. ولعل الجانب الاقتصادي الاجتماعي هو نقطة الضعف في الوثيقة؛ فهو يتحدث بالعموميات والإنشائية الوصفية عن أوضاع غاية في الصعوبة والتعقيد. وهي بحاجة إلى لغة الأرقام الفاجعة أكثر من التوصيف مهما كانت بلاغته. والحقيقة أن هذه الأحزاب المعارضة، وبالأخص الإصلاح والاشتراكي، تمتلك كوادر اقتصادية ومختصين وعلى اتصال بالأوضاع الاقتصادية يستطيعون بالأرقام تحديد نسب التفاوت الاجتماعي، ومستوى الدخل الذي لا يتجاوز الـ ٣٠٠ دولار في جوار تتجاوز فيه الدخول العشرين والثلاثين ألف دولار، ونسب الأمية الغالبة. وحقاً فإن أروع ما في الوثيقة الإشارة الضوئية للثراء غير المشروع عن طريق استخدام السلطة كوسيلة للحصول على الثروة الجاهزة دون المشاركة في إنتاجها.

معروف في البلدان الديمقراطية والكثير من دول العالم أن الثروة هي الطريق إلى الحكم. فمن يملك يحكم كمقولة ماركسية شهيرة. وتكاد اليمن أن تكون من استثناءات نادرة تكون المعادلة فيها معكوسة تماماً؛ فالدولة هي الطريق إلى الثروة، والوسيلة الأهم لاكتسابها. وتعطي الأولوية للإصلاح

السياسي، فالإصلاح السياسي حسب الوثيقة حاجة موضوعية، وليس مجرد رغبة أو أهواء.

فالوثيقة ترى أن الإصلاح في المجالات الأخرى غير ممكن بدون الإصلاح السياسي، فالسلطة بما تمارسه من سيطرة واستحواذ على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما تسببه من اختلالات في مجمل الأوضاع.

وتشبهها بالثقب الأسود بحيث تتحول الدولة إلى معول هدم وتدمير. والسؤال، أو الأسئلة، لماذا التعويل بدرجة أكبر على الإصلاح السياسي؟ ولماذا تكون دعوة الإصلاح الشامل بالدمج الكامل والكلي بين الاقتصادي الاجتماعي السياسي والثقافي؟ فهل تعكس الرغبة في أولوية السياسي نزق المعارضة، ونفاد صبرها، وطموحها الجامح للمشاركة السياسية أو استعجال قطف الثمار قبل الأوان؟!

إن أولوية السياسي وإفراده في الوثيقة، حق لا يراد به تغيير الأوضاع، فتغيير الأوضاع في بلد كاليمن بحاجة إلى معالجة تبدأ من حياة الناس العاديين والمسحوقين حقاً، من التعليم الفاسد والمؤثم، ومن الصحة المتآكلة، ومن الفقر الذي يعم غالبية السكان، ومن تحديث البنية القبلية الأمية و"المجاهدة".

إن رؤية التغيير السياسي بمعزل عن الأوضاع له دلالة سالبة في جانب مهم وهو التوكيد على إرادة النخب وطموحها الجامح في التغيير، أو إن أردنا الدقة، طموحها للمشاركة السياسية والحصول على نصيب من الكعكة. حدية الخطاب الواصل حد التلويح بالثورة الشعبية -حميد الأحمر- والتوكيد على أولوية السياسي، وانتزاعه من السياق العام للإصلاح الشامل إنما يعكس " مزاج نفاد الصبر " -كتعبير إنجلز- والأمر الأهم تميز خطاب المعارضة والابتعاد عن المساومات غير المبدئية؛ لأنها الوجه الآخر لدخان الخطاب النزق والنازف المشرئب للصفقة والمتعطش إليها.

● «النداء»، العدد ٥٩، الأربعاء ١٤ يونيو ٢٠٠٦

فلسطين.. رهانات خاسرة

عبدالباري طاهر

8

التذاكي

فلسطين.. رهانات خاسرة

«أمل».. بوعي ناقد وفعل جاد

ليس العيب في الرهان الفلسطيني على السلام؛ فقد تنبأ رسام الكاريكاتور الشهيد ناجي العلي وراهن على حجر الطفل "حنظلة"، في رسمين شهيرين، أكثر من رهانه على الجيوش العربية، أو القيادات المنفوخة البطون التي سخر منها أيما سخرية.

رسم "العلي" "حنظلة" وهو يحمل صخرة عظيمة ليقذف بها في وجه الاحتلال وكتب تحته: "وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم".

أما الكاريكاتور الثاني فصورة "حنظلة" عائداً من الحج وهو يحتفظ " بحجارة رمي الجمرات " ليرمي بها المحتل الإسرائيلي الغاصب؛ فهو الأولى بالرجم.

ولم تمضِ بضعة أعوام حتى تفجرت الانتفاضة الأولى ٨٧ لتنجز في أقلّ من عامين ما عجزت عن إنجازه جيوش البلاد العربية، وبالأخص دول الطوق التي عجزت عن تحرير أرضها المغتصبة في هزيمة ٦٧.

فتحت الانتفاضة الأولى ٨٧م نافذة للسلام عبر المقاومة السلمية عبر احتجاج حجر الطفل الفلسطيني الذي تنبأ به واحد من أهم رسامي الكاريكاتير في العالم في خاتمة القرن العشرين. ووقعت إسرائيل راغمةً على اتفاقات "أوسلو" و"مدريد" التي بموجبها عادت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الداخل.

وكان القبول الإسرائيلي في جانب مهم تكتيكياً ومؤقتاً. وتوافق الليكود وصقور حزب العمل

-بعد اغتيال رابين- على العودة مجدداً للنكوص عن كلِّ ما وقعت عليه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بزعامة " أبو عمار ".

وفجَّرَ شارون بزيارته للقدس عام ٢٠٠١ الحرب الشاملة ضد الفلسطينيين. ولم يكن الرد الفلسطيني موفقاً حين خلط بين مقاومة الاحتلال واستهداف المدنيين الإسرائيليين؛ مما أضعف التعاطف العربي والدولي مع قضية من أهم قضايا حركات التحرير الوطنية، والمعتبرة أطول قضية احتلال في العالم وآخر ضحية في الكون لنظام فصل عنصري وتمييز عرقي.

الأعمال الإرهابية، ممثلة باستهداف المدنيين، أعطت الذرائع لإسرائيل لتسعير حرب غير متكافئة عليها، أو نجم عنها حرب إبادة طالت الإنسان عبر تدمير المدن والقرى، واجتياحات بشعة يومية، وقتل جماعي لمواطني الضفة والقطاع، واقتلاع الأشجار بما فيها شجرة الزيتون المقدسة! وتجريف التربة، وصولاً إلى بناء جدار الفصل العنصري. وغابت أو تراجعت الاحتجاجات الدولية وحتى العربية، وجرى ما يشبه التساوي بين الضحية والجلاد.

جاء أبو مازن ليراهن بالمطلق على حل سياسي سلمي. مأساة أبو مازن أنه جاء بعد أن تخلت إسرائيل بالمطلق عن كل خيارات السلام: قرارات الأمم المتحدة التي لم تقبل بها في يوم من الأيام، والاتفاقات الدولية ابتداءً من "مدريد" مروراً بـ"أوسلو" وما تناسل منها. وتماهت عقب كارثة الـ ١١ من سبتمبر السياسات الأمريكية والإسرائيلية في مواجهة ما اصطلح على تسميته " مكافحة الإرهاب ".

وتساوق الموقف الأوروبي مع التوجه الأمريكي: "الحرب الاستباقية"، وتصنيف كل المقاومات الوطنية إرهاباً: العراق وفلسطين مثالاً، وازداد الموقف العربي خذلاناً وتشرذماً.

في حين راهنت الأذرع المسلحة في فتح و حماس والجهاد والشعبية، على الرد العسكري. و كانت الخطيئة الكبرى المزج بين المقاومة المشروعة واستهداف المدنيين.

أدى إطلاق الصواريخ -البدائية- على المستوطنات إلى إخفات الأصوات الاحتجاجية المتعاطفة مع الحق الفلسطيني، وتساوي الضحية والجلاد في حرب غير متكافئة استعمارية حد البربرية والإبادة.

تباعدت المواقف الفلسطينية حد التضاد؛ ففي حين رفضت الأجنحة العسكرية خيار السلام، المرفوض أصلاً من قبل إسرائيل، راحت قيادة فتح، وتحديداً تيار أوسلو، تدين المقاومة، وترمي بكل الثقل وراء خطة الطريق التي وأدها شارون بتحفظاته الأربعة عشر مُوزَّرة بالتأييد الأمريكي.

كانت الانتخابات الحرة والنزيهة حقاً منعطفاً جديداً في الحياة السياسية الفلسطينية. وفي حين قبلت ظاهرياً قيادة فتح وأبو مازن بالنتائج التي جاءت بحماس، إلا أن القيادة العسكرية والأمنية الفتحاوية راحت تنصب الفخاخ وتراهن على إفشال الحكومة المنتخبة.

المفارقة أن حماس التي وصلت إلى الحكم بمقتضى اتفاقات أوسلو، رفضت الاعتراف بها، بل راحت تقامر أكثر من اللازم على المقاومة والخيار العسكري (المجمد) منذ هدنة القاهرة بين إسرائيل

ومختلف الفصائل الفلسطينية وبالأخص فتح وحماس.

المأساة أن يجمد الفعل العسكري عملياً وتظل المقامرة والمزاودة عليه في الخطاب السياسي والإعلامي.

انتصار حماس الديمقراطي والمباغت أكد دعاوى إسرائيل في عدم وجود شريك فلسطيني، وأدى إلى فرض حصار جائر شمل المرتبات والدواء ولقمة الخبز.

وبدلاً من توافق إرادة الفصائل الفلسطينية على مواجهة " تصفية قضية شعبهم " راحوا يتصارعون على الاختصاصات، وأيهما أجد المقاومة أم المفاوضات؟

واتجه "الطرفان": حماس وفتح إلى عسكرة الحياة، وتحشيد الشارع المعبأ بالغضب والمحاصر بالمجنزرات والصواريخ وما يشبه حرب الإبادة الإسرائيلية، في مواجهة بعضهما.

تحول الصراع إلى صراع عريان على السلطة، غير الموجودة طبعاً، أو على الأقل المحكومة بجيش الدفاع الإسرائيلي الذي يحتل المدن والقرى يومياً، ويغتال ناشطيها ويقتل أبناءها.

في هذه الأجواء شديدة الخطورة تأتي وثيقة الأسرى الفلسطينية لتساعد على مخرج من الأزمة، وفتح أفق للحوار، ولكن التصارع قد حولها إلى زيت يشعل نار الأزمة، بسبب التوظيف لها كورقة صراع واستفتاء بدلاً من مادة تحاور ووفاق.

حرب الإبادة الإسرائيلي ضد الفلسطينيين قوبلت بتصارع مميت بين الأجنحة العسكرية لهذه المنظمات، ويعتدي المسلحون المتفلتون على مؤسسات الدولة "الموعودة " والمنتخبة حقاً، ويترك لإسرائيل حرية الإبادة وجر الرأي العام الدولي -ومنه العربي- للقبول بها كصمام أمان لحماية الفلسطيني من نفسه، والخشية أن يجعل من الاستفتاء بوابة صراع يبدأ ولا ينتهي.

● «النداء»، العدد ٦٠، الأربعاء ٢١ يونيو ٢٠٠٦

نـــزاهـــة الانـــتـــخـــابـــات

عبدالباري طاهر

نزاهة الانتخابات

انتصار رئيس

بوسكو.. نهاية المشوار

بعد حوار دام ما يقرب من شهرين، وقع حزب الحكم (المؤتمر الشعبي العام) بزعامة الرئيس علي عبد الله صالح، وأحزاب اللقاء المشترك (المعارضة السياسية) على وثيقة نزاهة الانتخابات. وهو اتفاق ربما يكون الأول من نوعه في وطننا العربي، وربما أيضاً عالمنا الثالث؛ فنزاهة الانتخابات حقٌ يكفله الدستور والقوانين المنظمة لذلك. توقيع المؤتمر الحاكم برعاية صالح يحمل معاني ودلالات عدة؛ فالمتعارف عليه أنَّ الدستور اليمني وقانون الانتخابات ينصان على ذلك. وقد يكون في كليهما أو أحدهما قصور أو نقص، وكان يمكن عبر التحاور وعبر مجلس النواب مراجعة النقص وإعادة النظر فيه، ولكن غرائبية المزاج السياسي الغاضب والمتفجر دوماً قد جعل من هذه القضية المهمة حقاً معركة المعارك.

ومنذ مطلع العام الحالي تصاعد التنازع بين الحكم والمعارضة حد التلويح بالثورة، والتوقيع من جانب الحكم على اعتراف بالخلل في آلية الانتخابات والقصور في تشريعاتها، والتراجع عن اعتبار اللجنة العليا للانتخابات خطاً أحمر - حسب تصريحات كبار مسؤولي المؤتمر- هو تراجع جزئي وتكتيكي، ولكنه مهم من زاوية الاعتراف بالخطأ، والتراجع عنه، وتعبير عن الحرص على التوافق والحوار، وهي محسوبة للمؤتمر الشعبي العام وتحديداً للرئيس الذي يمسك بيديه مفاتيح الحل والعقد. ويعني في جانب آخر تراجعاً في مطالب المعارضة السياسية (أحزاب اللقاء المشترك) التي رأت في اللجنة العليا أداةً بيد الحكم تنقصها النزاهة والاستقلالية والحياد. فالقبول بالمشاركة في قوام اللجنة بعضوين لا يحول هذه

اللجنة المنحازة فعلاً إلى لجنة محايدة ومستقلة؛ ولكنه يضعف دعاوى المعارضة ويقلل من مصداقية مطالبها. وقبول المعارضة السياسية بالمشاركة السياسية المتأخرة وإن فسر بالحرص على العملية الديمقراطية إلا أن تأخره يفرض أعباءً إضافيةً على هذه المعارضة المرتبكة حقاً؛ فإن الاتفاق عبر الحوار إنجازٌ مهم، ولكن الأهم الالتزام به قولاً وفعلاً. فالمتابع للحالة اليمنية يعرف مدى استجابة اليمنيين للتوقيع، ولكن الصعوبة غالباً ما تتمثل في الالتزام المترتب على هذا التوقيع.

والواقع أن التوافق على الذهاب إلى صناديق الاقتراع للانتخابات الرئاسية والمحلية أمرٌ مهم، ولكن الأهم تحقيق قدر من النزاهة والحرية والشفافية. فهل توفر الوثيقة المتفق عليها ذلك؟ وإذا كان الحكم تنازل عن اعتبار اللجنة العليا خطاً أحمر؛ فإن المعارضة قد قبلت المشاركة في لجنة تطعن في شرعيتها! لنترك ذلك جانباً ولنقرأ تفاصيل الاتفاق، فالبند الأول ينص على ضم عضوين إلى قوام اللجنة المكونة من سبعة أعضاء، ليصبحوا تسعة، وهو ما يتطلب تعديلاً في التشريع، وسيكون العضوان ممن اختارهم مجلس النواب في مرحلة تشكيل اللجنة إياها. ونصت الاتفاقية على اقتسام اللجان المشرفة الأساسية والفرعية بنسبة ٥٤٪ للمؤتمر الشعبي العام، و٤٦٪ للمعارضة السياسية. ويعتبر ذلك تنازلاً من المؤتمر الذي كان يتمسك بنسبة مقاعده في النواب. والأهم القبول بإعادة فحص سجل قيد الناخبين، وهو تنازل مهم من قبل المؤتمر الذي عبأ السجل بأكثر من نصف السكان. وتنص المادة الرابعة على حياد الإعلام الرسمي، ومشاركة جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الانتخابات. وهناك مواد تتعلق بالرقابة الحزبية والشفافية، وتزويد الأحكام بنسخ إلكترونية من سجلات القيد.

ولعلَّ أخطر ما في الاتفاقية هو التواطؤ على تغييب دور المرأة، واللجوء إلى الصيغ العائمة والإنشائية بدلاً من تحديد دقيق لنسب مشاركتها سواء عبر الكوتة، أم تحديد نسب معينة ومحددة وملزمة للطرفين. فالمادة الحادية عشر "ينبغي أن يكون مجسداً للروح الحضارية اليمنية الرائدة ومجرداً لذلك التوازن الإنساني والحيوي في العلاقات المتبادلة بين الرجل والمرأة في المجتمع. ولذلك فإنه يجب دعم المرأة اليمنية وحقها في ممارسة حقوقها الدستورية والقانونية دون انتقاص في أي شكل من الأشكال المادية والمعنوية، باعتبار النساء شقائق الرجال، وأن على جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تجعل من مشاركة المرأة في الحياة السياسية هدفاً وطنياً وإنسانياً وحضارياً ".

والمادة من ألفها إلى يائها لا تخرج عن الموعظة الحسنة، والدعوة الطيبة لمشاركة النساء. والكلام طيب لو جاء على لسان خطيب المسجد أو داعية حقوق، ولكن أن يوضع في تشريع كما هو حال الدستور اليمني المعدل عقب حرب ٩٤ ثم أن تنقل الفقرة المهمة منه (النساء شقائق الرجال) إلى وثيقة كهذه فذلكم لغو القول وجملة فارغة لا تعني شيئاً.

فداحة النص أنه يُمَنِّي بأكثر مما يعد، ويعد بأكثر مما يعطي. الفاجع أن المرأة التي تمثل أكثر من ٥٥ ٪ من السكان لا تصل في مجلس النواب إلا بعضوة واحدة شُكِّكَ في نجاحها في مجلس قوامه٣٠١. ويجيء النص الإنشائي بامتياز ليعظ في موقع التقنين، وليعد حيث التحديد والالتزام.

والمأزق أن يجمع الحكم والمعارضة على الالتفاف على حق المرأة. والواقع أن مناطق يمنية شهيرة لا تورث المرأة، بينما يتحايل غالبية اليمنيين على توريث المرأة. ويبدو أن مشاركتها السياسية وحقها في الترشح والانتخابات مُتَحَايل عليه كحقها في الإرث.

أما الحديث عن حياد الإعلام الرسمي والوظيفة العامة والمال العام والقوات المسلحة والأمن فإنه وإن كان أمراً طيباً إلا أن الأمر الأهم هو مدى التزامها عملياً بذلك. ويتصرف قادة المؤتمر الشعبي العام في الدولة وأجهزته المختلفة وكأنها ملكية خاصة! كما نص الاتفاق على حضر الإنفاق من الوزارات والمؤسسات والشركات والهيئات العامة في حين تبرع التجار بمليار لحملة صالح.

● «النداء»، العدد ٦١، الأربعاء ٢٨ يونيو ٢٠٠٦

رئيس قديم وشعارات أقدم

عبدالباري طاهر

8

رئيس قديم وشعارات أقدم

لماذا يكرهوننا؟!

«كتن» للاستغناء على الداخل

في تصريح للرئيس علي عبد الله صالح، عقب تقديمه أوراق أو ملف ترشحه لمجلس النواب، لوسائل الإعلام قال فيه-حسب الثورة الصحيفة الرسمية-: " لقد جئت لأقدم الوثائق الخاصة بالترشيح... بعد أن لبيت نداء الملايين من الجماهير التي خرجت إلى الشوارع في عواصم المدن والميادين العامة عندما رأت وسمعت بأن هناك ناقوس خطر ووحوشاً تكشر عن أنيابها تريد أن تنقض على الثورة والجمهورية والوحدة و الديمقراطية فخرجت تلك الجماهير تلقائياً دون أن يدفع بها، أو دون برمجة، وكان خروجها خروجاً عفوياً مما أجبرني على العدول عن قراري الذي كنت قد اتخذته".

و يحدد السيد الرئيس المهام الكبيرة التي تنتظره بأنها: "الحفاظ على الثورة والجمهورية، وثانياً الحفاظ على الوحدة، وثالثاً الحفاظ على الوطن من الغلو والتطرف و الإرهاب، ورابعاً الحفاظ على الوحدة والثورة والجمهورية من دعاة الإمامة الذين ترتفع أصواتهم من وقت لآخر في محافظة صعدة، ولهم ذيول في بعض عواصم المحافظات".

وأشار أن هناك: "ملفاً كبيراً هو ملف التنمية الشاملة صناعياً وزراعياً، وملف آخر، هو توليد الطاقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة لها، ومن ذلك توليد الكهرباء بالطاقة النووية"! مشيراً أنه قد تم التباحث مع شركات أمريكية وكندية لهذا الغرض.

ويضيف: "استكمال البنية التحتية للمشاريع الخدمية، ومكافحة الفقر، وإنهاء البطالة....، واستكمال بناء المؤسسة العسكرية والأمنية، والحفاظ على الأمن والاستقرار". مؤكداً أن هذه خطوط

عريضة للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية («الثورة»، الأربعاء، ٥ يوليو عدد "١٥٢١١").

والواقع أن قراءة سريعة يتضح منها أن الحفاظ على الثورة والجمهورية والوطن والوحدة لها الأولوية في البرنامج، بينما مكافحة الفقر والبطالة والبنية التحتية، والتنمية الشاملة ملفات "مجرد ملفات" قد تفتح وقد لا تفتح كواقع الحال في الـ٢٨ عاماً الغابرة.

معروف أن الثورة والجمهورية والوحدة قد انتصرت وإلى الأبد منذ أمد. والدستور اليمني أثناء قسم السيد الرئيس ينص عليها كمهام دائمة وأبدية. أما البرنامج السياسي فإنه يتضمن رؤية والتزام الحزب والمرشح عن الحزب لبرنامجه الانتخابي والمهام المباشرة والأساس في الأعوام الستة التي يقدم نفسه للناس للحكم على ضوئها، فالمطلوب من الرئيس وحزبه الحاكم أن يشخص المشاكل التي تواجه البلاد والعباد، ويقدم رؤيته لحلها ومعالجتها، والأولويات المرتبة لهذه القضايا، وطرائق المعالجة.

أما الحديث عن الحفاظ على الوطن والثورة والجمهورية و المعاني الكبيرة والبعيدة المدى فهي المشترك القاسم الأعظم بين كل المرشحين، بل المواطنين أجمعين.

إن رئيس المؤتمر الشعبي العام الحاكم لا ينبغي أن ينفرد أو يميز نفسه بحماية الوطن؛ لأن الوطن والثورة والجمهورية مسؤولية الجميع. ثم إن تأكيد الرئيس عليها وإعطائها الأولوية قد يفهم منه أن الرئيس ذاهب للحرب وليس لانتخابات ديمقراطية وسليمة حرة ومباشرة.

و ندرك أن التلويح بحماية الثورة يعني الملكيين "أعداء الثورة" والإشارة إلى الوحدة تعني الانفصاليين. وهو ما أشار إليه تصريح السيد الرئيس؛ فالخطاب أيضا يمتح من بئر الصراعات الماضوية الكالحة التي يراد بها ديمومة الصراع والاحتراب،وفرض الطوارئ، وتبرير العجز عن تحقيق المطلب الأهم، وهو الإصلاح الشامل الذي هو مطلب وطني وقومي و دولي. فاليمن لا يتهددها الملكيون ولا الانفصاليون ولا المتطرفون من أي نوع، وحتى إذا ما وجدوا فإن الإصلاح الشامل ومحاربة الفساد والاستبداد والعقلية القبلية والعسكرتاريا كفيلة بالقضاء على هذه الأمراض.

إن اليمن تواجه مجاعة وفقراً يتجاوز نصف السكان، كما أن اليمن كلها معرضة لأزمة مياه شاملة وهناك مناطق جفت فيها آبار الشرب وماتت زراعتها: "البيضاء، رداع، وريمة ومناطق إب و ذمار وتهامة". وتستوطن الأمية بلد الستين مليون قطعة سلاح، وتنتشر الأوبئة الفتاكة فيها حتى تلكم التي انقرضت في العالم ويكاد فسادها أن يدمر كل شيء؛ فقد حرمت اليمن من مساعدة صندوق الألفية، وخفض البنك الدولي مساعداتها لأكثر من ٣٤٪ وهي الآن مهددة بإجراءات أكثر قسوة.

منذ العام ٦٢ في الشمال و ٦٩ في الجنوب أصبح الدفاع عن الثورة والجمهورية، ومحاربة الرجعية والاستعمار المشجب الذي علق عليه النظامان عجزهما.

ويعود الرئيس بعد ما يقرب من نصف قرن لنفس الشعارات فهل تبدأ الحملة بالتجريم والتخوين؟!

● «النداء»، العدد ٦٣، الأربعاء ١٢ يوليو ٢٠٠٦

نقابة الصحفيين وانتخابات الرئاسة

عبدالباري طاهر

8
رسائل انتخابية
نقابة الصحفيين وانتخابات الرئاسة
آلة النظام.. قراءة من الداخل

تشهد اليمن ثلاث انتخابات مهمة: انتخابات الرئاسة، والمحليات، وانتخابات نقابة الصحفيين. عمر نقابة الصحفيين ثلاثون عاماً، أما انتخابات الرئاسة فقد بدأت صورياً في العام ٨٧ م عندما ذهب الأخ الرئيس إلى مجلس النواب لمبايعته أوتزكيته. ومن الناحية الفعلية فإن انتخابات هذا العام هي الأقرب للتنافس بقطع النظر عن القصور والنواقص، فانتخابات سبتمبر القادم مختلفة عن العام ٩٩ م؛ لأن الانتخابات حينها -وإن تجاوزت أسوار مجلس النواب إلى مختلف مناطق وفئات وشرائح الشعب- إلا أن التنافس فيها كان شكلياً. ومع عدم الاستهانة بهذه البدايات "جد متواضعة" إلا أن غياب المؤسسات الحقيقية يجعل التنافس حتى، لوكان جدياً، غير نزيه ولا متكافئ، ومن باب أولى لا يؤدي إلى تداول سلمي حقيقي للسلطة. فلا يوجد في اليمن قضاء مستقل كفء ونزيه. ومجلس النواب يتبع حزب الحكم وهو موزع بين الأميتين: الأبجدية، والمعرفية. وغارق في الفساد والاستبداد، كما أن مؤسسات المجتمع المدني حديثة وضعيفة لا تملك القدرة على التأثير، وغالبها مفرخة وغير مستقلة، أو محاصرة ومعلولة. ولا يوجد تكافؤ فرص بين طرفين: طرف يحتكر الإعلام والجيش والأمن والمال العام والوظيفة العامة وكلها موظفة في المعركة الانتخابية، وبين معارضة مجردة من الإمكانات ومقصاة عن التأثير والفعل، وكلما تملكه: سماح محدود لا يتجاوز حرية التعبير في الصحافة المقروءة (أكبر صحيفة حزبية أو أهلية مستقلة لا تطبع أكثر من ثلاثين ألف نسخة) في شعب يتجاوز العشرين مليوناً غالبيتهم أميون. تحددت خارطة الانتخابات

الرئاسية والمحليات على إقرار مبدأ "التنافس جوهر الديمقراطية". وبعد تمنع دام قرابة العام ترشح الرئيس علي عبد الله صالح لولاية جديدة في حين أجمعت أحزاب اللقاء المشترك "المعارضة السياسية" على ترشيح "فيصل بن شملان" وهو تكنوقراطي مستقل، يحظى بحب واحترام واسعين. وقد تقدم للترشح إلى مجلس النواب ما يزيد على الستين مرشحاً جلهم هواة شهرة.

لا تمتلك المعارضة السياسية القدرة أو الحق في تزكية أكثر من مرشح حيث يشترط الدستور حصول المرشح على تزكية ٥٪ من أعضاء مجلس النواب والشورى، أي اثنان وعشرون عضواً، في حين يستطيع حزب الحكم تزكية أكثر من عشرة مرشحين، فهل يزكي حزب الحكم هؤلاء السبعة؟!

الحكم في اليمن على خبرته القصيرة في اللعبة الديمقراطية يمتلك من حيلها، أو بالأحرى من التحايل عليها، أكثر مما يمتلك من قيمها وتقاليدها وطرائق ترسيخها.منذ البدء دفع الحكم بمرشح من الحزب الاشتراكي من الجنوب، ومرشح آخر من حضرموت من الإخوان المسلمين؛ بهدف التشويش على الحملة الانتخابية لابن شملان، وخلق الانقسام في مناطق نفوذ مرشح المعارضة. والأهم التشويش والخصم من حصة ابن شملان في وسائل الدعاية التي ستوزع على أكثر من سبعة مرشحين. ويحتفظ الرئيس صالح بحصة الاحتكار شبه الكلي لدعاية العمل اليومي لرئيس الدولة. ومن غرائب الديمقراطية اليمنية أن عشرات من هؤلاء المرشحين للرئاسة لم يسمع بهم الرأي العام وغير معروفين، وربما أن بعضهم لا يُعرف في قريته أو الحافة التي يسكنها، وربما أن اسمه وصورته ينشران للمرة الأولى في الصحافة. وأجهزة الدولة ليست بعيدة عن التشويش وخلط الأوراق.

ولعل أعظم إنجاز تحققه اليمن هو الإقرار بمبدأ التنافس، والبدء في الممارسة الواقعية بتعدد المرشحين رغم مظاهر الإفساد والتشويش، وغياب النزاهة والتكافؤ وسلامة الإجراءات ابتداءً من فساد سجل الناخبين، مروراً بانحياز اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات، وانتهاءً بالهيمنة والاستحواذ على المال العام والوظيفة العامة والإعلام، والزج بالجيش والأمن في معركة الانتخابات وكأنها معركة حربية. ومهما يكن فإن هذه الانتخابات هي الانتخابات الأولى في تاريخ التجربة الديمقراطية اليمنية رغم قصورها ونواقصها، وقد تكون الأولى على طريق الديمقراطية الطويل والشاق.

أما انتخابات نقابة الصحفيين فهي رابع تنافس على منصب النقيب؛ فقد استقال محبوب علي ليكلف الوكيل الأول بالقيام بعمله لمدة ثلاثة أشهر تُدعى فيها الجمعية العمومية لانتخابات نقيب جديد.

ترشح ثلاثة عشر نقيباً بعضهم جديد على عضوية النقابة، والبعض غير معروف للناخبين، والغالبية لم يقدموا أنفسهم بصورة كافية لناخبيهم.

المرشحون لمنصب النقيب غالبيتهم، كغالبية المرشحين للرئاسية، لا يبدون أي اهتمام بأصوات الناخبين ويبدون زهداً واكتفاءً ذاتياً بأصواتهم. وإذا كانت الدولة تلعب أو تستفيد من تشتيت الأصوات أو التشويش على المنافس الحقيقي، فإن قيادة النقابة قد أظهرت ضعفاً شديداً في تطبيق النظام الداخلي على مرشحين بعضهم ربما لا تنطبق عليه شروط العضوية.

تساهل الدولة في ترك الباب المخلوع على منصب الرئاسة وتزكيتها لمن هب ودب ليس شاهد

ديمقراطيتها، وإنما يعكس في جانب مهم استهانة بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع؛ لإدراكها العميق بأن الشرعية الحقيقية ليست صناديق الاقتراع ولا أصوات الناخبين، وإنما هي في القوة والغلبة التي تملكها. أما استهانة قيادة النقابة بالترشيح لمنصب النقيب، وتغييب النظام الداخلي فمرده إلى ضعف التقاليد النقابية والرضوح لابتزاز عناصر لا علاقة لهم بالصحافة أو العمل النقابي. الأهم أن التنافس في اليمن سيكون مختلفاً عن كل الانتخابات السابقة على منصب الرئيس وحتى لو فاز الرئيس صالح، وهو أمرٌ وارد، فإن عليه أن يعيد ترتيب أوراقه، وأن يدرك أن القوة وحدها واحتكار المال والإعلام والنفوذ ليس بالكافي للحكم أو الاستمرار إلى ما لانهاية فيه؛ فأصوات الناخبين التي لم تحسم المعركة اليوم واعدة بحسمها غداً.

إن فوز صالح بنسبة كبيرة أمرٌ مستبعد، كما أن فوز إبن شملان في ظل الشروط القائمة أمرٌ مستبعد أكثر. والاحتمال الأقرب أن يفوز صالح بفارق ضئيل يفرض عليه التواضع في الخطاب، وعدم الشطط في تقوية إدارته وقدرات حزبه، وأن يغير أسلوب تعامله مع إدارته القائمة، ومع المعارضة السياسية والناس. والأخطر أن يفوز صالح في الشمال ويحرز ابن شملان تقدماً محدوداً في المحافظات الشرقية والجنوبية، وهو أمر ليس بالمستبعد أيضاً ونتيجة كهذه سوف تطرح الأسئلة الأكثر سخونة ودرامية.

● «النداء»، العدد ٦٤، الأربعاء ١٩ يوليو ٢٠٠٦

أي مـن المـوتـين يـغـلـب؟!

عبدالباري طاهر

8

صفقات مريبة

أي من الموتين يغلب؟!

الانتخابات الرئاسية والفرض المستحيل

لا ينبغي الوقوف على أطلال البادئ في إشعال فتيل المواجهة بين حزب الله وإسرائيل، فالمواجهة استمرار لمواجهة تعود إلى زمن مضى. وتحديدا إلى ٤٨.

وهناك محطات عديدة. أما في المكان و السياسية فتمتد إلى مراكز عديدة. فإذا كان الجانب الإسرائيلي ينتمي إلى حضارة الغرب الاستعماري، ويلقى الدعم الكلي من الإدارة الأمريكية. وتغاضيا و تعاطفا أوروبيا فان حزب الله يضرب بجذوره عميقا في بيئة الحضارة العربية الإسلامية، ويلقى الدعم من قوى عربية وإسلامية. وبالأخص من سوريا وإيران وتعاطفا شعبيا واسعا.

المطالب الآنية والأهداف المباشرة خادعة فحزب الله لا يريد بخطف الجنديين الإسرائيليين مجرد إطلاق سراح الآلاف من الأسرى العرب: اللبنانيين والفلسطينيين. ولا تقف مطالبه عند تخوم تحرير ما تبقى من مزارع شبعا.

كما ان إسرائيل تتذرع بإطلاق سراح الأسيرين في حين تريد تدمير المقاومة اللبنانية. وفرض التطبيع على المنطقة كلها بما في ذلك سوريا. وقد تمتد خططها إلى جر إيران إلى صدام تنجر إليه أمريكا.

تخوض إسرائيل ولأول مرة المعركة مؤزرة بالتماهي الكلي مع الحليف الأمريكي وتغاض دولي يصل حدود التبرير يتزامن مع بروز اتجاه عربي رسمي قوي: مصر، الأردن والسعودية و بعض دول الخليج تدين حزب الله. وتنفض يدها مما تسميه التطرف و المغامرة. وان كان هذا لا يعني صواب موقف الدول العربية «المزاودة» والداعية إلى تفعيل اتفاقيات الدفاع المشترك أو فتح الحدود، فهذه

الدول هي الأخرى ضالعة حتى النخاع في التبعية لأمريكا. وتطرح شعارات لا تؤمن بها و غير قابلة للتنفيذ. كلا الموقفين يعبر عن أزمة النظام العربي برمته وإن كان الأخير أقرب لإرادة الأمة.

وحتى موقف الثمان الكبار القريب للموقف الإسرائيلي والمؤيد لأمريكا لا يمكن فهمه إلا بغياب التأييد العربي للمقاومة الفلسطينية واللبنانية. وانصياعها للتوجيه الأمريكي.

وموقف وزراء الخارجية العرب وأمين عام الجامعة العربية لا يعني الكثير سواء بإعادة الملف للأمم المتحدة الموجود فيها منذ ٤٨. وهو يضم عشرات القرارات ابتداء من قرار التقسيم مرورا بالقرار ١٩١ حول اللاجئين والقرارين:٤٤٢، ٢٣٢.

وكلها قرارات لا تحترمها إسرائيل. ولا تطالبها الأمم المتحدة بتنفيذها. كما تعمل في تطبيق قرارات جائرة ومنحازة ضد العراق وإيران وفلسطين ولبنان والسودان... وهلم جرا.

ذهاب العرب مجددا إلى الأمم المتحدة غير ذي جدوى بعد ان سلم غالبيتهم الأوراق إلى الراعي الأمريكي المنحاز كلية لإسرائيل. وبعد ان أصبحت الإدارة الأمريكية بيدها مفاتيح القرار في هذه المنظمة. وإعلان ان السلام قد مات لا يضيف جديدا لأن شارون قد أعلن دفنه قولا وفعلا قبل ٦ سنوات عندما اقتحم الحرم القدسي. وفرض إرادة الاحتلال. الفاجع ان الجميع -وزراء الخارجية العرب- لا يتحدث عن دعم المقاومة مع ان القضية الأساس هي حماية لبنان وفلسطين اللتين تتعرضان لحرب إبادة وتدمير شامل بغض النظر عن البادئ أو سوء التقدير. فما يجري في فلسطين ولبنان هو حرب قائمة ومعلنة قبل ولادة حماس وتأسيس حزب الله بعقود. والفرق بين الحاكم العربي وإسرائيل أنها تعلن الحرب المعلنة أصلا بسبب اسر جندي يمتطى دبابة فوق الأرض الفلسطينية تقذف حممها ضد سكان آمنين بينما تقوم هي باختطاف المئات والآلاف من مساكنهم بعد ان تدمرها على رؤوسهم.

أما عندما يأسر أبطال من حزب الله جنودا محتلين في مزارع شبعا فان الدنيا تقوم ولا تقعد. يعتبرها سيد البيت الأبيض إرهابا ويندد بها الأوروبيون. ويستنكرها مجلس الأمن الذي لا يحرك ساكنا إزاء جرائم حرب حقيقية. ولا يهتم مجرد اهتمام باختطاف المحتل الإسرائيلي نصف الحكومة الفلسطينية المنتخبة. وما يقرب من ثلث أعضاء مجلسها النيابي المنتخب. ومئات الآلاف من الأسرى العرب.

يجهل الأمريكان والإسرائيليون ان القوة مهما يبلغ جبروتها وإفراطها لا يمكن ان تحقق لهم الأمن، أو تجبر ضحاياهم على قبول الأمر الواقع.

صحيح إنهم يستطيعون التدمير وإلى ابعد مدى والتقتيل حد الإبادة، ولكنهم لا يستطيعون إرغام ضحاياهم على قبول احتلالهم. أو الاستسلام. وتجارب الشعوب بما فيها الشعب الأمريكي تؤكد ذلك ما يجري في فلسطين ولبنان محاولة لكسر قواعد اللعبة القديمة في حين تحرص إسرائيل على بقائها واضطرادها. وقد بدأت قواعد اللعبة تتغير فعلا بفعل التغيرات الشاملة في الكون، وبفعل إرادة البشر. فلم تستطع أمريكا إرغام أمريكا اللاتينية على قبول هيمنتها. كما ان شعبا اعزل ومحاصرا كالعراق يستطيع مقاومة محتليه. وما يجري في أفغانستان يدلل ان القضاء على إرادة شعب اعزل وفقير ومحاصر أمر مستحيل.

لا تستطيع إسرائيل استمرار احتلالها لفلسطين إلى ما لانهاية. كما لا تستطيع فرض الهيمنة على لبنان. واستمرار تهديد جوارها واسر المئات والآلاف دون ان تعرض أمنها للخطر أو جنودها للاختطاف.

لا يمكن التقليل من أهمية التفوق الإسرائيلي، ومؤازرة القوى الدولية الكبرى. وانقسام الصف العربي وخذلانه حد التواطؤ. والأخطر غياب الموقف اللبناني الموحد من حول المقاومة، حال الموقف الفلسطيني المنقسم أيضا.

لذا يبدو اللبنانيون والفلسطينيون كأبطال تراجيدين في معركة غير متكافئة.

ما لا تدركه إسرائيل ان جبروت تفوقها وانتصاراتها منذ ٤٨ لم تحقق لها الأمن والسلام والاستقرار، وان الحرب التي تواجهها مختلفة نوعيا عن كل حروب الماضي. فقد اعتادت إسرائيل الانتصار الحاسم في بضعة أيام وربما ساعات ولكنها اليوم تواجه عدوا غير مرئي إلى حد ما يبحث عن الشهادة مقدار بحث الجندي الإسرائيلي عن البقاء إدانة المقاومة تبرر حرب الإبادة وتشجع المعتدين الاسرائيلين.

ويعبر الموقف الدولي والمنظمة الدولية عن الانحياز للحرب. وربما الانتظار -بفارغ الصبر- حسم جيش الدفاع الإسرائيلي للمعركة مع اللبنانيين والفلسطينيين.

والمؤكد ان إسرائيل حتى لو انتصرت اليوم فإنها مهزومة غدا. ويستحيل تحقيق إرادتها، أو انتصارها إلى الأبد «أي من الموتين يغلب من يذود عن الديار» كإيداع احمد عبد المعطي حجازي.

● «النداء»، العدد ٦٥، الأربعاء ٢٦ يوليو ٢٠٠٦

أي شـــرق يـــريـــدون؟!

عبدالباري طاهر

8

العاصمة التاريخية

أي شرق يريدون؟!

الوريا جلال الشرعبي

تنظر الأمة العربية ومؤسسات المجتمع المدني تنظر بخطورة بالغة للوحشية الإسرائيلية الزارية بالفاشية والنازية في وحشيتها وحربها المدمرة ضد الشعبين: الفلسطيني واللبناني.

فهذه الحرب القروسطية ما كان لها ان تقوم وتستمر لولا الدعم الأمريكي اللامحدد، وتبعية الموقف الأوروبي، ورضوخ الأمم المتحدة ومجلس الأمن وانصياعهما للضغط والهيمنة الأمريكية.

وحقاً فان الموقف العربي سواء كان متواطئا أو مسلوب الإرادة أو عاجزا عن التأثير مزاودا بالجملة الثورية الفارغة إنما يعزز العدوانية العسكرية الصهيونية ويشجع الصلف الأمريكي والتبعية الأوروبية ويحول دون تبلور موقف مؤيد ومساند للمقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال وحرب الإبادة والتطهير العرقي.

وندرك عمق الترابط بين قضايا امتنا العربية، وان ما يجري في لبنان ليس معزولا عن المقاومة في فلسطين أو التصدي للاحتلال الأمريكي البريطاني في العراق.

واذ ندرك سقوط ورقة التوت عن سوءة النظام العربي الذي يقايض بقاءه وفساده واستبداده بأي قضية حتى لو كانت بوزن العراق و لبنان وفلسطين فإن علينا قراءة ما يعتمل فقد نفض النظام العربي يده من قضايا الأمة المصيرية والكبرى مقابل رضا البيت الأبيض أو تغاضيه عن بقاء أوضاعه الفاسدة والمهترئة على حالها، غير مدرك ان السيد الأمريكي والحليف الإسرائيلي لا يقبلان

بغير تمزيق المنطقة و تركيعها ونهب ثرواتها وتسييد إسرائيل.

ان الشعوب العربية ومؤسسات المجتمع المدني والقوى السياسية الحيه مطالبة قبل كل شيء بعدم الرهان على النظام العربي برمته، فهو، بحكم تبعيته، عاجز عن حماية بقائه فما بالنا بحماية قضايا الأمة وكرامتها واستقلالها وأمنها وسلامها.

وعلينا ان نفكر بجدية في الضغط والدعوة المستمرة إلى رفض التطبيع والارتهان للإرادة الأمريكية، وقراءة الترابط العميق بين فساد واستبداد أنظمتنا وتبعيتها وبين الفاشية الإسرائيلية والهيمنة الأمريكية، وان ننزل إلى مختلف ميادين الحياة لرفض البضائع الإسرائيلية والأمريكية، وإقناع مواطنينا بأهمية ومسؤولية مثل هذه المقاطعة ووضع القوائم والنشرات الدائمة والمستمرة بذلك.

كما ان المسؤولية القومية والأخلاقية تحتم علينا إيجاد الطرائق لجمع التبرعات و خلق روح التضامن والإخاء مع شعب العراق ولبنان وفلسطين والتبرع بالدم والمال ومقاومة أساليب الاستسلام والخنوع والعمل على إصلاح أوضاع شعوبنا في كل قطر على حدة فهي أيضاً إسهام في نصرة المقاومة وصمودها. وحقاً فان الاستمرار في المظاهرات ورص الصفوف والتوعية المستمرة، عبر الندوات والمحاضرات والكتابة، وتقديم مختلف أشكال المساندة والدعم، خطوة اولى نحو خلق جبهة عريضة موحدة تناضل باتجاهين: الأول استمرار دعم المقاومة وصمودها في هذه البلدان وشد ازرها والتواصل مع الهيئات الدولية الحقوقية والإنسانية و الصحفية لإبراز جرائم الحرب الوحشية في فلسطين ولبنان والعراق. ورفض محاولات إثارة الفتن الطائفية وخلق روح الانقسام والتفتيت التي يسعى إليها المحافظون الجدد في البيت الأبيض و الصهاينة العنصريون والحاكم المستبد.

وعلينا كمؤسسات مجتمع مدني ان نشكل هيئات متعددة ومتنوعة تتابع الوضع العام وتكون في حالة لقاءات مستمرة وتنسج علاقات عبر قنوات عديدة ومواقع مختلفة وشبكات اتصالات سواء مع المقاومة أو مع الهيئات المماثلة في الوطن العربي ومختلف بلدان العالم.

كما ان إرسال رسائل التضامن وإدانة وتجريم القتل الجماعي والتدمير الشامل ورفض الاستعمار والعنصرية الصهيونية والفاشية الأمريكية لابد وان يلقى الاهتمام و المساندة.

وإذا كان بيان الدول الثمان الكبار قد أعطى التبرير للعدوان الإسرائيلي الفاشي ضد لبنان وفلسطين فان تصريحات بعض المسؤولين العرب قد صب النار في طاحونة الحرب. كمؤسسات مجتمع مدني أيضا علينا الإدانة المستمرة لاستهداف المدنيين وإثارة النعرات الطائفية ومحاولات تفتيت الأمة على أسس طائفية وجهوية وقبائلية أو دينية أو اثنية وما يجري في العراق ولبنان و فلسطين لا يخرج عن هذا التوجه تحت يافطة الشرق الأوسط الجديد أو الكبير.

والمهم الوقوف ضد الروح الانهزامية ونشر البلبلة والاستسلام تحت أي مسمى، والتمييز الصادق والعميق ما بين الإرهاب والمقاومة، والإدانة الصارمة للإرهاب من أي طرف كان.

فلسطين ولبنان والعراق ليست بحاجة للرجال، ولابد ان تنظر لدعوات فتح الحدود بالريبة والشك؛ فخراب العراق يأتي من الاحتلال الأنجلو أمريكي ومن أولئك الإرهابيين المعبئين بالطائفية والتكفير

والتجـريم. وقـد راهن الفلسـطينيون على المحررين العرب والجيوش العربية أكثـر من ثلث قرن من الزمـان فكانـت النتيجة ذهاب الضفة والقطاع وسـيناء والجولان وغور الأردن و مزارع شـبعا. علينا ان لا ننخـدع بالدعـوات الثورجية التي لا علاقة لها بالثوريـة ولا بالقومية؛ انها تدغدغ العواطف ولا تخدم قضية.

لقـد مثـل صمـود المقاومة الأسـطوري في البلـدان الثلاث و خصوصـا في لبنان إعاقـة -ولا أقول هزيمة- للحرب الفاشية المستعرة ضد الكرامة الإنسانية وضد الحرية و السيادة.

تعكـس الحـرب في لبنـان والعراق و فلسـطين النوايا الأمريكية والإسـرائيلية فـي تفكيك وتدمير الكيانات العربية الحضارية وإعادتها إلى عصر ما قبل الدولة، وتراهن على كيانات طائفية وجهوية وعرقية مصطنعة، كما تشهد الحرب على كذب دعاوى الإدارة الأمريكية أو رغبتها في الإصلاح الشامل لأوضاع المنطقة أو ديمقراطيتها.

فهذه الحرب الاسـتعمارية إنما تقوي الفسـاد و الاستبداد السـائدين أصلا وتخلق بالتالي إرهابا عابرا للقارات فالإرهاب لا يخلق إلا الإرهاب.

لقـد أكـدت حـرب الدمار الشـامل والإبادة اسـتحالة قهـر إرادة الشـعب اللبناني أو الفلسـطيني. وجنرالات الحرب الاسـرائيليون لا يفقهون ان حربهم الإسـتئصالية والتطهير العرقي لأكثر من نصف قرن لم تستطع إخماد جذوة المقاومة الفلسطينية. كما ان العدوان الشامل ضد لبنان لم يحقق النتائج المتوخاة لإسرائيل أو لسـيد البيت الأبيض الأكثر حماسـا لاسـتمرار الحرب التي تدخل أسـبوعها الثالث ضد الشعب اللبناني.

ان التدمير الكلي لمنجزات لبنان الحضارية والتقتيل الجماعي لإنسانه الحر والمسالم إنما يستهدف فرض الإدارة الإسـرائيلية والأمريكية على كل شـعوب الأمة العربية، وتقسـيم المنطقة العربية حسـب الانتماءات الطائفية والعشائرية والاثنية والجهوية.

يتظافر العدوان الأمريكي الإسـرائيلي ويتعزز بطائفية الحكم العربي وعشـائريته و لاديمقراطيته. وإذا فشـل العدوان العسـكري-وهو فاشـل حتى الآن- فان البديل أو خط الدفاع الثاني هو التنازلات، التـي تحـاول أمريـكا وأوروبـا فرضها عبر مجلـس الأمن، وتجد آذانـا صاغية وقابليـة حقيقية لدى نظام عربي لا علاقة له بالأمة أو الشـعوب وإرادتها. الأمر المؤكد ان الشـرق الأوسـط الجديد لا يعني الديمقراطية أو الإصلاح وإنما يعني القضاء المبرم على المقاومة العربية في أي صورة أو شكل.

● «النداء»، العدد ٦٦، الأربعاء ٢ اغسطس ٢٠٠٦

حـــرب إبـــادة إسـرائـيـلـيـة

عبدالباري طاهر

8

حرب إبادة إسرائيلية

تدخـل حرب الإبادة الإسـرائيلية ضد شـعب لبنان أسـبوعها الرابع. وهي حرب مسنودة من أمريكا وبريطانيا ولقيت تبريرا مـن قبل العديد من البلدان العربية والدول الثمان الكبار. وفي حـين بـدا المجتمع اللبناني منقسـما من حـول المقاومة، فإن المجتمع الإسرائيلي قد احتشد من حول الجيش الإسرائيلي الجيـش الأقوى من كل جيوش المنطقـة، ومَكَنته الحربية من أحدث آلات الحرب دوليا، تضطر لشـرائها دول مثل الصين والهند وتركيا والعديد من البلدان المتقدمة.

اعتاد الجيش الأقوى عدة والأحدث تدريبا والأشهر تنظيما حسم معاركه في بضع أيام وربما ساعات. فمنـذ حرب ٤٨ وحرب السـويس٥٦ وحرب الأيام السـتة ٦٧ وحـرب أكتوبـر ٧٣ وكلهـا دارت مع جيوش البلدان العربية المجاورة: مصر سوريا الأردن، وشـاركت وحـدات من العـراق وبعض البلدان العربية.

وكان التفوق والغلبة من نصيب الجيش الإسرائيلي "الذي لا يقهر". وغالبا ما يخوض معاركه خارج حدود الدولة اليهودية.

جيش الدفاع الإسـرائيلي مختلف نوعيا عن الجيوش الأخرى فهو مؤسـس دولة إسـرائيل ممـا يجعـل هزيمته ذات دلالة ومغـزى كبيرين. فالهزيمة للجيش المؤسـس للدولة اليهودية القائمة على الحرب والاغتصاب منذ التأسـيس يعني فيما يعني مؤشـر الخطر للأسـاس الذي قامت عليه الدولة.

والأخطر ان هذه الدولة تنظر إلى نفسها، وينظر إليها الغرب الاستعماري وبالأخص امريكا، كوكيل

لحماية المصالح الاستعمارية. وفشلها في حماية نفسها يلغي وظيفة من اخطر وأهم وظائف وجودها كمخفر أمامي وكحام للمصالح الأمريكية.

لـم يكـن بيريز مبالغـا عندما قال ان معركة إسـرائيل ضد حزب الله " معركة حيـاة أو موت"؛ فهو كأحد القيادات العمالية الصهيونية المؤسسة لهذه الدولة يدرك عميقا خطورة عدم " الانتصار " الذي يعني الموت!

وفي مجتمع اسـتيطاني كولونيالي كإسرائيل فإن التفوق العسكري والانتصار الدائم في الحروب هو ما يخلق اللحمة والنزعة الشوفينية في مجتمع هجين ينتمي لأكثر من بيئة وحضارة وأمة، وتقوم تركيبته على الخرافة الدينية والتمييز العرقي وعسكرة كل شيء.

والمـأزق الأكثـر حرجـا ان يعجـز الجيش، الذي لا يقهـر، عن هزيمة حزب صغير فـي دولة صغيرة، محاصر بالخلافات الداخلية، وبموقف عربي غير مؤيد ان لم يكن متواطئا أو خائفا أو متطلعا لرضا السيد الامريكي وخائفا من حرب دولة طالما أذلت كبرياءه القومية.

صحيـح ان هـذا الجيش نفسـه قد هزم فـي الجنوب اللبناني فـي ٨٢، وأدت هزيمته إلى موت آخر أنبياء الحرب الفاشـية (مناحم بيجن) بالاكتئاب، بعد عزلة قاتلة؛ ولكن غرور أولمرت الذي هو بضعة من شارون – إله الحرب – قد دفعه إلى الانزلاق إلى حرب أشباح حزب الله مما نجم عنه وترتب عليه السقوط في الهاوية أو الحفرة حسب توصيف التوراة للجحيم!

اللافت ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت ولا تزال أكثر حماسا للحرب من الاسرائيليين. وربما ان تصريحات السيد بوش وتشدده في رفض دعوات وقف إطلاق النار حتى من بعض حلفائه الأوروبيين، مما يؤكد ذلك. وعلى لسـان رايس قفزت المبررات، من إطلاق الجنديين إلى شـرق أوسـط جديد. وليس من جديد غير تدمير لبنان، وتطويع سوريا وإيران للقبول بمطالب الإمبراطورية الجديدة.

لقد دفعت إسـرائيل –ومنذ السـاعات الأولى– بطليعة جيشـها، ثم واصلت دعوة الاحتياط والدفع بأعداد كبيرة وصلت حد العشرين ألفا حسب الوكالات. وغزت لبنان الصغير من البر والبحر والجو. وكان التدمير الشامل وقتل كل ذي نفس هو العنوان الأبرز لهذه الحرب الفاشية بامتياز.

ولـم يسـتطع التدمير الشـامل و التقتيل الجماعي، خصوصاً للمدنيـين وأكثر تخصيصا للأطفال، حسم المعركة، وكان ذلك إشارة رمزية للقضاء على الحياة و المستقبل في لبنان.

يتأكـد الآن لقـادة الحرب الإسـرائيليين اسـتحالة القضاء علـى حزب الله، ومن بـاب اولى القضاء علـى لبنـان. و اثبـت البلد الصغير (لبنان) انه فـي عقل العالم وضميره ووجدانـه و معارفه اكبر من خطط الإمبراطورية الأمريكية القادمة والغارقة في آن، ومن نوايا صناع الهولوكوسـتات الجدد، ومن الخذلان الرسمي العربي الذي يتوارى فيه النظام العربي برمته.

تضـارب التصريحات وتكرار الإعلان عنها لا يخفـي النوايا الحقيقية لدعاة النظام الدولي الجديد فالهـدف الرئيـس تدمير الكيانات القائمة حتـى الحليفة لها، وإعادة الصياغة على الأسـس الطائفية والولاءات القبلية و الجهوية و الاثنية.

لا يـدرك النظـام العربـي الخائب ان صمود المقاومة في العراق وفلسـطين ولبنـان قد أعاق قطار " الشرق الأوسط الجديد " الذي صاغه بيريز بطل مجزرة قانا الأولى منذ أكثر من عقدين وتلوكه رايس كلازمة أو تعويذة.

عجز جيش الدفاع عن حسم المعركة رغم الغطاء الدولي والمهل المتكررة، و التغاضي كلية عن جرائم حـرب حقيقيـة، كلها ترتد إلى نحر هذا الجيش الذي احتـرف الانتصار وفاخر به وصدره إلى مناطق مختلفة من العالم.

وفي ظل العجز الواضح الفاضح عن الحسم العسكري فإن فاشية هذا الجيش سوف تتوسع وتمتد للمزيـد مـن أعمـال التقتيل و التدمير الشـاملين. و لا يسـتبعد ان تمتد اذرعه الجهنمية إلى سـوريا. والحقيقة ان الموقف الدولي و العربي يغري بما هو ابعد من تدمير لبنان!.

وتدرك أمريكا وإسرائيل عمق الترابط بين قضايا العراق وفلسطين وسوريا أكثر من النظام العربي البليد الذي يراهن على الخلاص من المقاومة في هذه البلدان لأنها تفضح هشاشته وتبعيته.

المحظـور ان يتزامـن التدميـر الهسـتيري والتقتيـل مـؤزراً بالتغاضي الدولي مع ممارسـة ضغط سياسـي عربـي ودولي على لبنـان و المقاومة لإجبارها على القبول بما عجز الجيش الإسـرائيلي عن تحقيقه.

وتعول أمريكا على أتباعها في المنطقة العربية لتسويق هذه البضاعة الفاسدة.

الـدروس البالغـة الفصاحـة و العظة التـي يقدمها لبنان منذ السـبعينات، وبالتحديـد منذ انهيار الأنظمة العربية المسـتبدة والمتعالية، ان قوة الإرادة الشـعبية وتحررها عامل مهم في الانتصار على قوة إسرائيل البالغة الحداثة و الجبروت، بل و على قوات الانتشار السريع و المارينز تحديداً.

والحـرب الأخيـرة رغـم طابعهـا الثـأري و الانتقامـي الكبيرين فـإن نتيجتها لن تكون أحسـن من سابقاتها.

● «النداء»، العدد ٦٧، الأربعاء ٩ اغسطس ٢٠٠٦

اغتيال النصر

عبدالباري طاهر

اغتيال النصر

لماذا المستقبل؟

رجولة شافيز!!

المناظرة السياسية بين الرئيسين

بعد أن اتضح جلياً عجز الجيش الإسرائيلي عن تحقيق أهداف العدوان على لبنان بالسرعة المطلوبة، تحرك الاستعمار القديم (فرنسا صانعة مفاعل "ديمونه" النووي وشريكة إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر ٥٦، وصانعة القرار ١٥٥٩م) إلى جانب الاستعمار الجديد (أمريكا) للتقدم بقرار جديد لمجلس الأمن يحقق لإسرائيل ما عجز عن تحقيقه جيشها الهمجي الذي شرد أكثر من مليون، وقتل المئات غالبيتهم من الأطفال والشيوخ، ودمر المنازل والجسور والبنى التحتية وأحرق الأشجار، وأباد الحياة في الجنوب اللبناني ومناطق مختلفة.

جاء القرار الفرنسي الأمريكي؛ لإعطاء مهلة لإسرائيل لاستكمال حملتها الفاشية ضد لبنان، وليعطي لها حقاً ليس لها في البقاء في الأرض اللبنانية، بينما ألزم لبنان برد الأسيرين دون أن يتحدث عن الأسرى اللبنانيين، وسكت - أقماه الله - عن مليون مشرد، وعن جرائم حرب ومذابح ضد المدنيين.

جاء القرار منحازاً بالمطلق للعدوان الوحشي، فكان كمكافأة للاعتداء، وعقاب للبنان على صموده ومقاومة حزب الله ضد صنيعة الاستعمارين: القديم والجديد (إسرائيل).

مشروع القرار المقدم يتوخى أول ما يتوخى شق الصف اللبناني وإطالة أمد الحرب؛ بما يعزز مواقع جيش الاحتلال، ويجرد المقاومة من سلاحها وانتصارها. وحسناً فعلت الحكومة اللبنانية برفض المشروع. وكان موقف روسيا والصين دالاً، فقد وافقتا على المشروع شريطة قبول لبنان

وإسـرائيل بـه. وتعليـق الموافقة على تراضي وقبـول الدولتين أمرٌ مهم، ولا يمكـن تمرير القرار بدون موافقة المتحاربين.

ولعـل أغـرب ما يحمله المشـروع هو التغاضي عن الوجود الإسـرائيلي علـى الأرض اللبنانية. مع ضمـان عـدم القتال ضد هذا الوجود الذي يمكـن للمقاومة دحره في أية لحظة، فقد تمكن لبنان الأعزل والصغير من دحر العدوان الإسرائيلي منذ ٨٢ وفي جولات متكررة آخرها في العام ٢٠٠٠.

والأغرب أن المشروع المنحاز بالمطلق للجلاد ضد الضحية يتحدث عن إيقاف الأعمال العدائية وكأنه يقارن بين حرب الدولة الإسـرائيلية ومقاومة حزب الله. وإذا ما تعمقنا في قراءة المعنى فإن المقصود هو إدانة حزب الله "الإرهابي"، وتبرئة الدولة الإسـرائيلية باعتبارها مدافعةً عن نفسـها حسب بيان الدول الثمان الكبار، وما ترسـخه قرارات وبيانات أمريكا وبعض الدول الأوروبية من حق لإسـرائيل في الدفاع عن نفسها، وهي اللازمة البليدة التي طالما كررها بوش.

لقـد أكـدت الحرب عجز الجيش الذي لا يقهر عن إلحاق الهزيمـة بمقاومي حزب الله، وأثبتت قدرة الإنسان العربي على مواجهة الآلة الحربية الجهنمية، ورد العدوان بكفاءة ومقدرة فائقة.

فور اختطاف حزب الله للجنديين الإسرائيليين أدانت مصر والأردن والسعودية مغامرة حزب الله، وقد اعتبر ذلك بمثابة الغطاء للعدوان الإسـرائيلي. و الأهم أن المواقف الدولية – المنحازة أصلاً– قد مالت بالمطلق لصالح تأييد إسرائيل وإعطائها الضوء الأخضر للإجهاز على مقاومة توقع الكثيرون، وفي المقدمة: أمريكا وإسرائيل، أنها لا تصمد أكثر من أسبوع.

أصيبت الأمم المتحدة بالخرس، وتمكنت أمريكا من إفشـال "مؤتمر روما" في الدعوة لوقف إطلاق النار، وأفشل محور "السعودية، الأردن، مصر" الدعوة لانعقاد الجامعة العربية التي حتى لو انعقدت حينهـا لربمـا أدانت المقاومة؛ لأن المحـور المعادي للمقاومة هو الأقوى. وكان إفشـال القمة هروباً من الحـرج، وإتاحة الفرصة أمام القوة الإسـرائيلية لاسـتكمال "المهمة ". وربمـا كان الرهان الدولي على تسـريع إسـرائيل إنجاز " المهمة " أقل حماسـاً من المقامرة العربية التي رأت في اختطاف الجنديين مغامرة قد تجر المنطقة إلى ويلات لا قبل للنظام العربي بها. فهذه المغامرة تفتح عيون شـعوب الأمة العربية على عجز دويلات الطوائف عن حماية السـيادة والكرامة القومية بعد فشـلها في بناء تنمية حقيقية، أو توفير حد أدنى من الحرية والديمقراطية والعدالة.

لقد كشـفت الحـرب والصمود الأسـطوري للمقاومة مدى تبعيـة الحكم العربي لأمريـكا، وارتهانه للتطبيع سراً وعلانيةً. و إذا كانت الحرب قد أسقطت "ورقة التوت" عن الحكم العربي إزاء الموقف من إسرائيل، فإن خشيته من أن يمتد الحريق إلى عقر داره هو الذي يدفعه لإدانة حزب الله. و محاولات حرف الصراع بعيداً عن مضاربه، وتحويل الصراع إلى صراع طوائفي: (سني شيعي). و اتهام إيران وسوريا بنفس ما تعمله إسرائيل وأمريكا.

ولكـن صمـود المقاومة قد فرض تبدلاً في المواقف كان من ثماره ابتعاد فرنسـا عن أمريكا في تبني المشـروع المقدم منها مع أمريكا، ومطالبة فرنسـا، تحت ضغط الدولة اللبنانية ووفد الجامعة العربية الذي أيد المشروع اللبناني ذا النقاط السبع، مطالبتها بإجراء تعديلات على المشروع لصالح لبنان.

أمريكا المتحمسة للحرب واستمرارها رفضت أي تعديلات في المشروع؛ لتفسح السبيل أمام إسرائيل لتوسيع الحرب، وتمكين الجيش الإسرائيلي من استكمال تخريب ما تبقى من البنية التحتية اللبنانية، والوصول إلى الليطاني.

أعاقت أمريكا التصويت على القرار في انتظار وصول إسرائيل إلى الليطاني لتفرض الأمر الواقع على لبنان والعرب والمجتمع الدولي؛ فهناك تلازم متين وواضح بين توسيع دائرة الحرب والاتجاه المحموم نحو "نهر الليطاني" حتى قبل استكمال الاستيلاء على الشريط الحدودي، وبين بقاء المشروع مطروحاً على مجلس الأمن؛ فكلاهما: (المشروع و الحرب) إنما يهدفان إلى غاية واحدة هي اغتيال الانتصار الذي حققه صمود أبناء لبنان.

وإذا كان الرهان على مجلس الأمن قد خاب بعد أن أصبح بولتون السيد المطلق، فإن استمرار صمود المقاومة اللبناني، وتوافق الإرادات اللبنانية، وعدم انجرارها إلى الابتزاز والضغط الأمريكي والإسرائيلي، هو الضمان لإفشال الحرب الأكثر همجية ووحشية على مدى عدة قرون.

إن رفض أي تعديل في هذا المشروع الاستعماري، وإبقائه كسيف مصلت بانتظار أي انتصار إسرائيلي ولو جزئياً ومحدوداً، سيتوج بفرض مشروع جائر يعطي لإسرائيل ما عجز جيشها عن إنجازه.

● «النداء»، العدد ٦٨، الأربعاء ١٦ اغسطس ٢٠٠٦

مــــا بــعــد حــــــرب لـبــنــان

عبدالباري طاهر

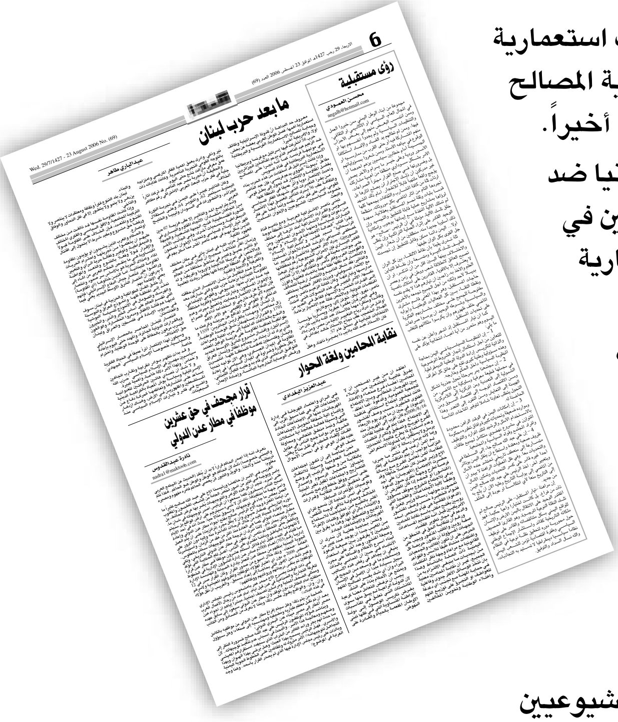

معروف حد البداهة أنَّ للدولة الإسرائيلية وظائف استعمارية أهمها: فصل الوطن العربي بعضه عن بعض، وحماية المصالح الاستعمارية: الفرنسية والبريطانية أولاً، والأمريكية أخيراً.

حرب ٥٦ اشتركت فيها إسرائيل مع فرنسا وبريطانيا ضد الزعيم عبد الناصر الذي يدعم المناضلين الجزائريين في مواجهة فرنسا، كما أَنَّه تجرأ على المصالح الاستعمارية البريطانية في قناة السويس.

وإذا كانت إسرائيل قد استفادت من هذه الحرب بناء مفاعل "ديمونة" النووي بدعم فرنسي، فإن عبد الناصر بفضل المقاومة والانتصار قد تحول إلى بطل قومي. وأحدث الانتصار دوياً وأَثَّرَ عميقاً في المنطقة كلها.

من يقرأ التغيرات التي شهدها الفكر السياسي والثقافة عقب ٥٦ يدرك التأثير العميق لهذا الانتصار القومي، ليس على فكر ناصر نفسه وإنما أيضاً على فكر خصومه السياسيين: الشيوعيين والإخوان المسلمين والبعث.

تبنى ناصر الاشتراكية العربية. ومع تأميم قناة السويس والقرارت الاشتراكية، سادت المنطقة موجة من دعوات وأفكار الاشتراكية امتد أثرها إلى مختلف التيارات السياسية ومنها الإخوان المسلمون. ومن يقرأ كتاب "العدالة الاجتماعية في الإسلام" و"معركة الرأسمالية" لسيد قطب، و"اشتراكية الإسلام" لمصطفى السباعي (المرشد العام للإخوان المسلمين السوريين)- يدرك الأثر العميق للانتصار والتأميم. أما الفكر اليساري فإن الأحزاب الشيوعية رغم تحفظاتها على

جوانب معينة في الفكر القومي لدى تيار البعث والقوميين العرب وفكر ناصر، وانتقاداتها، إلا أنَّ التأميم والانتصار قد نقلها نقلة مهمة باتجاه العلنية والوزن والتأثير؛ فقد شكل التأميم والانتصار أرضيةً للتحالف مع الاتحاد السوفيتي، وبرزت الأفكار العلمية بمختلف مدارسها وتياراتها. وكان لمكانة الزعيم ناصر، ومصر نفسها، الأثر الكبير في هذه التحولات التي امتدت إلى القارات الخمس، والإسهام الفاعل في العديد من المنظمات الدولية، وبالأخص كتلة عدم الانحياز بزعامة: ناصر، نهرو، تيتو، شوئن لاي، وسوكارنو.

وفي اليمن فإن مفكراً عبقرياً، ويسارياً مؤسساً، وقائداً ومنظراً مهماً كالأستاذ عبد الله باذيب كان من أوائل من أدرك رياح التغيير الآتية من مصر، ومن بلاد الهلال الخصيب عقب نجاح الأستاذ خالد بكداش في الانتخابات النيابية في دمشق عام ٥٧.

كان الأستاذ عبد الله باذيب ذا بصيرةٍ نافذة، وعقلٍ نير وذكي. وأدرك بعمق أهمية الفكر الماركسي وامتزاجه بالتوجه القومي للتجربة الناصرية. وكانت كتاباته ذات عمق معرفي مازالت تشع حتى اليوم.

والحقيقة أنَّ تجربة مصر عبد الناصر قد تركت آثاراً جلية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي رغم مظاهر الخلاف.

وكان التأثير كبيراً على اليمن في تجربة الثورة اليمنية سبتمبر ٦٢، وأكتوبر ٦٤، وعلى استقلال الجزائر، والتطورات في السودان وليبيا والخليج العربي.

ولم يتراجع المد والتأثير إلا عقب هزيمة ٦٧ حين برز اتجاهان متضادان: الاتجاه المقاوم واليساري في الثورة الفلسطينية: فتح، الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، ومسميات أخرى. وفي الجانب الآخر ظهر تيار الإسلام السياسي وتحديداً الإخوان المسلمون الذين نُكِّل بهم في عهد ناصر أكثر مما نكل بهم في العهود الملكية.

انتصار حزب الله في لبنان يأتي في مكان مختلف وزمان أكثر اختلافاً. صحيح أنَّ لبنان البلد الصغير ذو تأثير عميق وكبير في مناطق مختلفة من العالم وبالأخص: في أمريكا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا، و له تأثير بالغ في المنطقة العربية كلها بفضل ريادته العلمية والمعرفية والأدبية والفنية.

ومع عدم التقليل من شأن الانتصار الذي حققته المقاومة اللبنانية بزعامة حزب الله والتي شاركت معه فيه عدة أحزاب منها: الشيوعي، والقومي الاجتماعي، والإخوان المسلمون، وتيارات سياسية وفكرية مختلفة، فإن الدفاع عن الانتصار وحمايته، وتعميق مجراه، وعدم تجييره لأي طرف خارجي أو استخدامه أداة في الصراع الداخلي أو القومي أو الإقليمي- هو الأمر الأهم.

إن لبنان البلد الحر المدافع عن حريته وكرامته ما زال محاصراً ومهدداً بالقرارين الجائرين: ١٥٥٩ و ١٧٠١. والقراران يستهدفان شق الوحدة الوطنية، والدفع بالخلافات الداخلية إلى حرب أهلية وصراعات طوائفية لمعاقبة المقاومة على هزيمة الوكيل المعتمد (إسرائيل)، وإفشال مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يراد له أن يشاد من جماجم أطفال وإنسان العراق ولبنان وفلسطين كمقدمة

للمنطقة كلها. انتصرت المقاومة في الميدان العسكري، وهي الآن تواجه تحدياً لا يقل خطورةً وضراوةً في الميدان السياسي؛ في إعادة التوافق الداخلي الذي قام به وعليه الكيان اللبناني، ورفض الوصاية الخارجية البائسة، وإعادة الإعمار، والبناء.

لبنان بلد التنوع فكراً وثقافة ومعتقدات لا ينتصر ولا يزدهر ولا ينمو ولا يتطور إلا في ظل التحاور والوفاق والتآخي.

وإذا كانت المقاومة نفسها قد تألفت من مختلف التركيبة المجتمعية، والأفق السياسي والفكري المختلف المتنوع والمتعدد، فإن الخلاف على المقاومة قبولاً ورفضاً حق مشروع ومفيد شرط ألا يتحول إلى اقتتال أوتصارع.

والحكام والعرب الذين يشيدون أو يؤيدون المقاومة عليهم أن يتعلموا من تجربتها واحترام الحريات والديمقراطية، وتوفير وكفالة حرية الرأي والتعبير. والإقرار قولاً وفعلاً بالتنوع والتعدد والمواطنة المتساوية هي ما ينقص الحكم العربي من الماء إلى الماء. وامتلاك الحرية هو بالأساس سر صمود وانتصار المقاومة اللبنانية. أما الذين خذلوها (أي المقاومة) وراهنوا على انتصار جيش الدفاع الإسرائيلي؛ فإنهم لا يدركون أنَّ انتصار الشرق الأوسط الجديد يعني فيما يعني الإطاحة بهم.

إنَّ خلق الفتن الطوائفية والحزبية في لبنان سوف تمتد إلى المنطقة كلها. وأنموذج العراق والبوسنة والهرسك والصومال هي الأنموذج للسياسة "البوشية" التي تقسم العالم على أساس الخير والشر، والخيرون لديها هم قتلة الأطفال ومدمروا الحضارة، والوالغون في حروب الإبادة في فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان.

انتصار للبنان المحاصر بالحصار الإسرائيلي وبالقرارات الدولية الجائرة، والمهدد حتى اليوم بإعادة الحرب مرهون بالحفاظ على الوحدة الوطنية، واحترام حق الاختلاف.

وسيكون لهذا الانتصار أثراً عميقاً في الحياة الفكرية والسياسية، خصوصاً الإسلام السياسي" الجهادي" خاصة.

و قد بدأت تظهر بوادر انفراجة وتقارب اتجاهين سياسيين مهمين في الإسلام السياسي " حزب الله" و"حماس". ولهذا الأمر دلالة خاصة، وأهمية كبيرة.

و لا شك أن تصدي هاتين الحركتين للعدوانية الإسرائيلية وسياسة بوش المعبأة بالكراهية الدينية يساعد على انتشارها وتعاظمها كحركة دفاع عن المستضعفين والمقهورين في الأرض، وهناك ازدهار واضح في فكر و تيارات الإسلام السياسي منذ السبعينات.

● «النداء»، العدد ٦٩، الأربعاء ٢٣ اغسطس ٢٠٠٦

بـــين الـــيـــمـــن والخـــلـــيـــج

عبدالباري طاهر

6
بين اليمن والخليج
عبدالباري طاهر
مهام مطلوبة
ماذا لو بكت الرجال؟!
غداً.. لن نصوت البنادق؟!

بـدءاً ينبغي الايماء إلـى أن الجزيرة والخليج جزء من كل، أي من امة عربية.

كثيـرة هــي الامم الموجــودة، ولكـن القليل منها هــي التي تتوافـر لديهـا مقومـات الأمـة فـي المنظـور العلمـي (اللغة المشـتركة والتاريـخ المشـترك والتكويـن النفسـي العـام ويعيشون على أرض واحدة، وتربطهم مصالح إقتصادية مشـتركة. وحتـى روابـط القرابـة بالمعنـى البيولوجي فـإن الكثير مـن القبائل العربية مـن الجزيرة العربية والخليـج قد انتشـرت في مختلف البلـدان العربية، وإن كنـا نسـتبعد رابطـة الـدم مـن تعريـف الأمة وهــو الجذر الذي عولت عليــه النازية في تحديد الجنـس الكريـه، والصهيونية فـي تعريف من هـو اليهـودي. إن العروبة في الوعـي العربي والرسـالة الإسـلامية هــي اللسـان، فالرسـول الكـريم يقول: "ليسـت العربية بـأم لاحدكم ولا اباً وإنما هي اللسان").

وقـد عـرف علمـاء الديـن الإسـلامي وفقهـاء العربيـة، الأمـة، التي اسـتخدمها القرآن الكريم لدلالات ومعان متعددة حسـب السـياقات المختلفة. وإن تعريـف فقهاء العربية الذي اسـتقر في الوعي بصـورة عامة هو أن الأمة هي: كل جماعة يجمعهم أمر ما: إما دين إما زمان واحد إما مكان واحد، سواء كان ذلك الأمر الجامع تسخيراً أم اختيارا.

والواقـع أن الشـرق الأوسـط الجديـد الذي يروج لـه المحافظون الجـدد ليس معطى مـن معطيات التجربة الأمريكية، وإنما هو إرث بريطاني طبقته الإمبراطورية في معظم محمياتها ومسـتعمراتها،

وإن كان التوجه الحالي قد يستجيب لمصالح الإمبراطورية الإمريكية الجديدة.

بنيت الدولة القُطرية في البلدان العربية من أحجار الواقع القائم وعقلية الاستعمار القائمة على التفرقة. ترافدت المناطقية والتركيبة القبلية الضاربة الجذور في التربة، مع المصالح والسياسات الإستعمارية- وبالاخص البريطانية- في المشرق العربي، وبالأخص في الجزيرة والخليج. ولكن رغم قيام الدول القُطرية فقد ظلت الوحدة العربية كحقيقة موضوعية أكبر من الإنكار أو الرفض.

أدت هزيمة ١٩٦٧م إلى تراجع الحركة القومية: البعث، القوميين العرب، التيار الناصري و الماركسي، كمناهج وكتيار سياسي. ولكن الفترة نفسها شهدت ايضاً تحولات مهمة في العديد من المناطق العربية في الجزيرة والخليج. فقد استقلت ج.ي.د.ش في جنوب الوطن في الـ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٧م، وانتصرت صنعاء على حصار السبعين يوماً عام ١٩٦٨م في فبراير تحديداً، واستقلت دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر عام ١٩٧١م، وانضمت إليها رأس الخيمة كعضو سابع في فبراير ١٩٧٢م.

وكانت السبعينات بداية تطورات مهمة في المنطقة كلها.

ما بين العام والخصوصية

فكرة الوحدة العربية لم تمنع قيام دولة الكويت عام ١٩٦١م بدعم ومساندة الزعيم عبد الناصر لها في مواجهة وضد دعاوى عبد الكريم قاسم. كما دعم وساند كفاح جنوب اليمن ضد بريطانيا، وأدى ذلك إلى إنسحاب بريطانيا من شرق السويس والخليج العربي تحديدا.

في العام ١٩٨١م أُعلن عن إنشاء مجلس التعاون الخليجي بعد أن مر بمراحل عديدة.. وكانت الحرب العراقية الإيرانية خلفية مهمة لهذا المجلس.

صحيح أن مجلس التعاون المغاربي قد سبق إعلانه إلا أن الخلافات بين دوله الأهم قد أعاقت عمله وتأثيره.

كان التصور لقيام هذه المجالس- بقطع النظر عن التحديات والتهديدات الخارجية- هو أن الوطن العربي متفاوت في النمو والتطور والثروة. والبلاد العربية- كما يرى مفكر ماركسي مهم هو الأستاذ محمود أمين العالم - تختلف فيما بينها من حيث أشكال الحكم والايديولوجيات السياسية السائدة فيها، ومن حيث الأبنية الاقتصادية المختلفة المتعارضة. فهناك بلاد يغلب عليها الطابع العشائري أو القبلي، وهناك بلاد عربية يغلب عليها تعدد الأجناس والقوميات، بل تعدد الطوائف الدينية، وهناك بلاد عربية ملكية، واخرى جمهورية. وهناك بلاد عربية نضجت فيها التمايزات الطبقية وأخذت تتحدد وتتشكل قسماتها المتميزة، على أن هناك بلاد عربية اخرى ماتزال تتداخل فيها الأبنية الاقتصادية والإجتماعية السابقة على الرأسمالية.. وهناك إختلافات في مستوى المعيشة. وهناك اختلافات في عدد السكان واختلاف في مستوى التطور الثقافي العام والحضاري، والاختلافات في الإنتماءات السياسية سواء الداخلية منها أم الدولية.

إن هـذا التفـاوت والإختـلاف الواقعـي والموضوعـي هو ما فـرض ويفرض السـير نحو تجمعات ومجالس تقف على ارضيات مشتركة ومتقاربة. واذا ما استثينا المجلس العربي للتعاون والذي ضم العراق والاردن ومصر عام ١٩٨٩م واتخذ شكل الحلف العسكري، فإن بقية المجالس: المجلس المغاربي، ومجلس دول الخليج، تتوفر لها هذه الأرضية.

صحيح ان استبعاد العراق واليمن، وهما ركنان أساسيان في الجزيرة والخليج، قد تم في الماضي لاسباب جوهرية، وهي انخراط العراق في حرب مع ايران، وانقسام اليمن بين شمال وجنوب (دولتان مصارعتان حد المواجهه).

نـود الإشـارة إلـى أن التوحيد لأي جزء مـن المنطقة العربية قـد نظر إليه كخطـوة متقدمة وكعمل حضاري: قيام العربية السـعودية مطلع القرن الماضي، الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م، الوحدة اليمنيـة ٢٢ مايـو ١٩٩٠م. ومـن هنا فإن قيام مجلـس التعاون الخليجي عـام ١٩٨١م في حمى الحرب العراقية الايرانية قد مثل خطوة وحدوية مهمة باتجاه المستقبل والعصر والوحدة العربية المنتظرة.

ويبقـى انضمـام أي دولة من الدول الرئيسـة في المنطقة يرفد هذا المجلس بقوة بشـرية وإمكانات اقتصادية وبعد سياسي وحضاري.

وحسنا تفعل دول المجلس بقبول اليمن في عضويتها ومساعدتها على التطور الضروري للتوافق العـام مـع شـقيقاتها الخليجية. فاليمـن -كالعراق- جزء أسـاس مـن الواقع الجغرافـي والمجتمعي والنسيج العام الحضاري والتاريخي والثقافي والأدبي.

● «النداء»، العدد ٧٠، الأربعاء ٣٠ اغسطس ٢٠٠٦

بين برنامجين وشخصيتين

عبدالباري طاهر

8

بين برنامجين وشخصيتين

امكانية الحوار

ماذا لو بكت الرجال؟!

تدخل اليمن طوراً جديداً من تجربتها الديمقراطية، فانتخابات الرئاسة الثانية وانتخابات الحكم المحلي المتكرر مختلفة نوعياً عن الانتخابات السابقة.

الانتخابات السابقة سواء للرئاسة أو المحليات كانت أشبه ما تكون بالسباق بين السهم والسلحفاة عند "زينون الأيلي". وأذكر في بعض الدورات الانتخابية لمجلس الشورى أن أحد أبناء المشايخ لم يجد من يجرؤ على منافسته، فاضطر إلى تكليف سائقه بالترشيح لمنافسته، فقبل سائقه بالترشيح كمنافس، ولكنه صوت لرب العمل "ابن الشيخ"! كتحايل على قانون الانتخابات الذي يشترط التنافس.

ولا ننسَ أن منافس الرئيس صالح في انتخابات العام ٩٩ كان من حزب الرئيس، وكان في حمى المنافسة يؤكد على سلامة نهج الرئيس وصواب سياساته وإجراءاته.

الانتخابات القادمة منافسة حقيقة بين برنامجين سياسيين ونهجين جد مختلفين وبين شخصيتين متمايزتين وينتميان سياسياً وفكرياً إلى مدرستين متنوعتين، كما أن لكل واحد منهما أنصاره ومحازبيه. لا يمكن إغفال الأشخاص: انتماءاتهم، منابتهم الاجتماعية، ومذاهبهم الاجتماعية الفكرية، وتجربتهم العملية وواقع ممارساتهم. إن التنافس بين الأشخاص -قبل البرامج- في مجتمع متخلف وأمي مسألة بالغة الأهمية. وفي بلد كاليمن تحتل فيه الأمية أكثر من ٦٠٪ في الرجال، وأكثر من ٧٠٪ في النساء، وتسوده أمية معرفية طاغية، وروابط مجتمعية تعود إلى ما قبل عصر الدولة- فإن الأشخاص في التنافس

يمثلان أولوية. ويكون البرنامج والخطاب السياسي والحزب في مرتبة تالية.

ليس كثيراً على اليمن تجربة التنافس على منصب الرجل الأول، فاليمنيون شديدو الاعتزاز بثناء القرآن الكريم العاطر على قول جدتهم: "يا أيها الملؤ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون" الآية.

صحيح أن التجربة الديمقراطية الحالية تنتمي إلى حقل التجربة الرأسمالية الأوربية أكثر مما تنتمي إلى الشورى الإسلامية ملزمة أو غير ملزمة. وقد عرفت مدينة عدن التجربة اللبرالية في الأربعينيات والخمسينيات وشطراً من الستينيات. وقد رفد المهاجرون اليمنيون والتيارات السياسية المدنية الحديثة التجربة الليبرالية بقدرات وطاقات وإرث خلاق. اللافت أن التجربة التي ولدت في العام ١٩٩٠م أو استعيدت وتحديداً في الـ٢٢ من مايو، وكانت الإمكانية الوحيدة لقيام دولة ما تزال تنمو وتتطور رغم قطع الحرب الكريهة في صيف٩٤م.

تنافس هذا العام له مذاق مختلف، فالمنافس فيصل بن شملان مرشح ما يشبه ألوان الطيف المجتمعي والسياسي والفكري. فهو مرشح أحزاب اللقاء المشترك: تجمع الإصلاح بجناحيه القبلي، والديني (الإسلام السياسي)، والاشتراكي ذي النفس العلماني واللبرالي، والوحدوي الناصري الاتجاه القومي وهو تجمع فتي وصاعد. ويستند ابن شملان إلى قاعدة عريضة من الطبقة الوسطى التي تتعرض للطرد من حلبة الصراع، وإلى العديد من الفلاحين الذين يرون في سياسة الجرع السعرية خراباً لزراعتهم، وتصحيراً لأرضهم، وجيش من الفقراء والعاطلين عن العمل والآلاف من الطلاب والخريجين الباحثين عن العمل ولقمة العيش الكفاف. ويستند الرئيس صالح، بل يتمسك بحماية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية، وإلى إنجازات تاريخية لها قيمة كبيرة في الحياة وبالأخص الوحدة والديمقراطية التي وإن لم تكن هبة أو منة إلا أنها قد تحققت كمعطى من معطيات الوحدة برئاسة صالح ومشاركة الحزب الاشتراكي الطرف الثاني في الوحدة. ولايزال لصالح نفوذ شعبي تسنده إدارة الدولة وامتدادها في مختلف مناطق اليمن، وتؤازره قوة الجيش والأمن والمال العام والإعلام.

ويقيناً فإن غياب القضاء الكفء والنزيه يعزز فرص صالح إضافةً إلى قصور الوعي وضعف خبرة وأداء المعارضة السياسية التي لا يستبعد أن يكون رهانها على المحليات أكبر من رهانها على الرئاسة.

المهم أن المنافسة الجدية قد بدأت فعلاً وخطوة كهذه لو ابتعدت عن التزييف والعنف ستكون أنموذجاً يقتدى به في عموم المنطقة العربية والعديد من بلدان عالمنا الثالث.

والتسابق نفسه لو تعزز بالنزاهة والشفافية سيكون في جانب مهم محسوباً للرئيس على عبد الله صالح، وسيعيد اليمن حكومةً وشعباً إلى طليعة الديمقراطيات الناشئة التي تبوأتها بجدارة عقب الوحدة. وأياً تكن نتيجة الانتخابات؛ فإنها تفتح أفق المستقبل ويدرك الحاكم أنه ممثل لإرادة الأمة ونائباً عنها وليس مالكاً لها، خصوصاً إذا ما اتسمت المنافسة بالندية والتكافؤ، وقدرة المعارضة على جذب أصوات الغاضبين من فساد الحكم واستبداده على كثرتهم. ويبقى التحدي الحقيقي أمام الحكم

والمعارضة على حد سواء هو الابتعاد عن الانزلاق لدوامة المواجهة والعنف وتقديم خطاب تنافس حر وديمقراطي يتسم بقدر عالٍ من المسؤولية والصدق والعقلانية. ولعل أخطر بواكير الحملة قتل رئيس اللجنة الإشرافية في الجوف، والتجاء الرئيس صالح إلى توظيف الدين في المعركة الانتخابية.

إنَّ الدين قاسم أعظم مقدس ومشترك بين الجميع ولا ينبغي اللعب به في معركة الانتخابات، والأخطر من ذلك أدلجته وتسييسه بما يضر بالبلاد والعباد. إنَّ فتنة اللعبة الطائفية شديدة الضرر والخطورة وتجربة العراق الدامية تدلل أن اللعب بهذه الورقة مدمر للجميع، ولن يستفيد منه حتى اللاعبون أنفسهم. ودماء اليمن ما تزال تنزف من جراح حرب ٩٤ وحرب صعدة ٢٠٠٥ والمواجهات شبه المستمرة منذ نهايات حرب ٩٤ بين الدولة والجهاديين. وخطورتها على اليمن وعلاقتها بدول الجوار والعالم وبالأخص أمريكا وأوروبا.

إن التنافس الحر والديمقراطي طريقنا الوحيد للانتصار على الفساد والاستبداد، وإذا ما تمكن شعبنا من حرية الاختيار وأعاد بناء شرعيته باختياره الديمقراطي والحر؛ فإنه بذلك يكون قد وضع أقدامه على أعتاب العصر، وتجنب الوقوع في شراك الأمبراطورية القادمة وتابعتها إسرائيل.

● «النداء»، العدد ٧١، الأربعاء ٦ سبتمبر ٢٠٠٦

تجـــــاذب غـــيـــر مـعـقـول

عبدالباري طاهر

8

التغيير بشكل متفرد

تجاذب غير معقول

الفضاءة التي قصفت ظاهر الزغير

الحصار والحرب الإسرائيلية المدمرة ليس مردها فوز حماس في انتخابات حرة وديمقراطية فقد اغتيل ابو عمار بالسم وهو محاصر في المقاطعة. كما ان الحصار والحرب الاجرامية مستعرة ضد فلسطين والفلسطينيين منذ الانتفاضة الاولى ٨٧.

ولا شك ان الحرب والحصار يتصاعدان بتصاعد وتيرة المقاومة التي يبديها الشعب الفلسطيني.

ومعروف أن إسرائيل قد استفادت والى ابعد مدى من اجواء ما بعد حرب امريكا ضد الإرهاب عقب إحداث الـ١١ من سبتمبر ٢٠٠١. فقد اعتبر الرئيس بوش والمحافظون الجدد إسرائيل اداة الحرب الرئيسية في الشرق الاوسط. وتراجعت مكانة الحكام العرب من حلفاء امريكا كما استغلت فوز حماس لتؤكد انها تخوض معركة امريكا ضد عدو مشترك هو "الإرهاب الاسلامي!".

لم يكن مستغربا خلط الاوراق وعدم التمييز بين المقاومة الوطنية والارهاب سواء من ناحية الإدارة الأمريكية أو حليفتها إسرائيل، وانما اللافت التجاذب الـلا منطقي بين القيادتين الفلسطينيتين: فتح وحماس؛ فحماس التي انتصرت بإرادة غالبية الشعب الفلسطيني وعلى ارضية ومشروعية اتفاقات اوسلو ومدريد وبعض الاتفاقات والقرارات الدولية أصرت على مشروعية كفاح مسلح لم تعد تمارسه فعلا، اما قيادة حركة فتح التي يحسب لها القبول بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع فقد افزعتها النتيجه الديمقراطية والهزيمة التي لم تكن تتوقعها فراحت تضع العصي في دواليب حماس وتسهم بقصد

أو بدون قصد في تاليب بيئة عربية ودولية معادية لحماس اصلا.

لقد رفعت حركة حماس شعار حكومة وحدة وطنية وبذلت جهودا طيبة للتحاور مع الاطراف الفلسطينية المختلفة وبالأخص قيادة فتح ولكن قيادة فتح راهنت على الصعوبات والعقبات التي ستواجه حماس، ورفضت المشاركة لان حماس لم تقر بمرجعية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

رفض حماس الاعتراف بالمنظمة وبالاتفاقات الدولية الموقعة على خطله قوبل برد فتحاوي لا يقل ضررا وخطورة حيث راحت قيادة فتح تجاري أو على الاقل، تتغاضى عن الحملة الجائرة المجرمة لحماس والمستهينة بالحصار الخانق الذي يستهدف فلسطين كلها بما في ذلك فتح.

وكان لرفض المشاركة في حكومة وحدة وطنية، بغض النظر عن الاسباب والمبررات، نتائج كارثية.

فقد أدى تفرد حماس بتشكيل الحكومة إلى المزيد من تصاعد الخلافات حد المواجهة وهو ما تكرر أكثر من مرة ووضع الشعب الفلسطيني امام خطر الاقتتال الاهلي.

اسهم الوضع المتداعي داخليا في تمكين إسرائيل من فرض الحصار واعلان الحرب ضد كل ما هو فلسطيني بما في ذلك الاشجار والاحجار.

وقد وجد الموقف العربي الرسمي في هذا التجاذب مبرره الكامل لينفض يده من القضية برمتها، وليتخلى كلية عن دعم ومساندة فلسطين حتى من الناحية المعنوية والسياسية.

وامام التصارع الفلسطيني فقد تراجع التعاطف والتاييد الدولي، واعطى للامريكان حق التماهي مع مخطط الدولة الإسرائيلية، بما فيها التصفية النهائية عبر الحل المنفرد المفروض بالقوة وبجدار الفصل العنصري.

التصارع الفلسطيني الفلسطيني والاعتداءات المتكررة من قبل مسلحين ضد مؤسسات الحكم الفلسطيني وبالأخص البرلمان قد اغرى إسرائيل بالتمادي أكثر في حربها ضد البرلمان الفلسطيني المنتخب والحكومة المنتخبة وربما شجع إسرائيل على الحرب ضد لبنان؛ فسكوت البلدان العربية والمجتمع الدولي والتاييد الامريكي اللامحدود كلها عوامل اغراء لتوسيع نطاق الحرب والعدوان.

صحيح ان حماس وقيادتها وممثليها في البرلمان والحكم يواجهون القتل والاختطاف والأسر ولكن هذا الاسلوب مفتوح على كل الاتجاهات ولن يقتصر على طرف فلسطيني واحد. وقيادة فتح اول ضحايا الفاشية الإسرائيلية.

والمحزن حقا ان يجري التصارع والخلاف من حول تشكيلة حكومة الوحدة الوطنية، وحصه كل طرف من اطرافها واشتراطات من هذا الطرف أو ذاك انما تستهين بقضيتها ولا تحفل بمعاناة الشعب المحتل ولا تقدر المخاطر المحدقه بالجميع.

لم تكن حركة حماس مدركة طبيعة الاوضاع المعقدة والخطيرة. ولعل اخطر تحد توا جهه هو الانغرار بالتفويض الشعبي القوي وعدم القراءة السياسية العميقة والواقعية للوضع العربي المنهار

وللوضع الدولي شديد الانحياز، بقيادة امريكا.

لقد استطاع الشعب الفلسطيني الصبر على التقتيل والتشريد والحصار، لكنه لا يستطيع الصبر على التصارع الداخلي، وتربص كل طرف بالآخر. واذا كان الاحتكام إلى السلاح والاقتتال الداخلي مدانا في أي زمان ومكان ومن أي طرف فانه يمثل اكبر خدمة لجيش الاحتلال ويحقق لحرب الابادة الإسرائيلية ما عجز جيشها وعصاباتها عن تحقيقه على مدى أكثر من نصف قرن.

ان اكتفاء حركة حماس بالتفويض الشعبي قد دفعها إلى تجاهل أهمية الاعتراف بمنظمة التحرير والقبول بالاتفاقات الدولية والقبول بالمنظمة كمرجعية لكفاح الشعب. كما أن هزيمة قيادة فتح قد دفعتها إلى التصرف بعقلية الانتقام والتشفي مستهينه بالمخاطر التي تطال الوجود الفلسطيني.

ويجد الفلسطينيون انفسهم امام اطول احتلال في التاريخ المعاصر، وامام آخر نظام فصل عنصري يواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين، وامام نظام عربي بليد لا هم له غير حمايه نفسه " ومن يعول ".

وفي حين يتماهى الموقفان: الأمريكي والإسرائيلي، في الحرب ضد الفلسطينيين، فان اروبا تقف موقف المتفرج والتغاضي عن جرائم حرب حقيقية، ولم يعد لمجلس الأمن من معنى بعد هيمنه الولايات المتحدة الأمريكية عليه.

من حق المعلمين والموظفين والمواطنين ان يتظاهروا ضد أمريكا وإسرائيل والمجتمع الدولي الذي يسمح بتجويع الفلسطيني ومحاصرته وحرمانه من لقمة العيش الكفاف ولكن ما يحزن تحرك الأجهزة الأمنية رافعة السلاح وقد تعتدي على هيبة الدولة ما يؤخذ على قيادة فتح توظيف التظاهر ضد حماس وكانها صانعة الحصار. وتقترف حماس نفس الخطيئه بعدم الإدراك العميق لمعاناة الناس والأكثر تفجيعا التلويح بإقالة الحكومة وتحميلها مسئولية الحصار الإسرائيلي. وليس امام الفلسطينيين من خيار غير التحاور والتخلي عن الأنانية الضيقة وبناء وحده وطنية حقيقية تحترم إرادة الناخب الفلسطيني وتأخذ وثيقة الأسرى بعين الاعتبار وتدرس بعمق الوضع الدولي المتفلت والشديد الخطورة.

● «النداء»، العدد ٧٢، الأربعاء ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦

اليمن ماذا ينتظر؟!

عبدالباري طاهر

8

اليمن ماذا ينتظر؟!

لماذا علي عبدالله صالح؟

هل نعيش قرن الديناصورات؟

تشهد اليمن الواحدة معركة انتخابية "غير مسبوقة" في التاريخ المعاصر. ندرك أن التنافس بين البرامج والأحزاب والشخصيات أمـرٌ مهم في أي انتخابات حقيقية. وما يجري في "جدٌ لا هزلَ فيه"؛ فالتنافس على أشده، وهو ليس معطى أو تفضلاً أو منـةً مـن أحد، أي أحد؛ فهو ثمرة كفاح اليمانين منذ ما قبل منتصف القرن الماضي. فوثائق وأدبيات ودماء الشهداء في حركة ٤٨ شواهد حية على هذا الطموح، والميثاق المقدس للحركة ما تـزال بنوده مطروحـة على العمل السياسـي، ومنها: الفصل بين السلطات، استقلال القضاء، وتحريم اشتغال الأمراء بالتجارة. وكلها مطالب لم تحقق حتى اليوم؛ فالسلطة التنفيذية في اليمن هـي المهيمنة على السلطات الأخرى التابعـة، وتحديداً الرجـل الأول الذي كثيراً ما يفاخـر بأنه يديرهـا بالتلفون. وقد تحول جل المسؤولين إلى تجار ومقاولين. ومنذ الأربعينات نشـأت فـي مصافي عـدن والبريقـة حركة عمالية نشطة وفاعلـة امتد تأثيرها إلى الوطن كلـه وإلى الجزيرة والخليج، وكان ميـلاد الصحافـة العدنيـة الحرة قـولاً وفعـلاً، وتكونـت الأحزاب السياسـية الوطنية بما فيها:حزب الأحرار اليمنيين ١٩٤٤، الجمعية اليمنية الكبرى١٩٤٦، الجمعية الإسـلامية ١٩٤٩، ورابطة أبناء الجنوب ١٩٥٠.. وعشـرات الأحزاب الحديثة: البعث، حركة القوميين العـرب، الجبهـة الوطنيـة المتحدة، وحزب الشـعب الاشـتراكي. وكان للمهاجر اليمنـي، والحضرمي خصوصاً، دور مهم ومؤثر في شـرق آسـيا وشرق أفريقيا سواء في رفد الحركة الوطنية ومساندتها، أم في تبني مطالب الأحرار كما فعل الحكيمي في كارديف عبر صحيفة "السلام".

إن التجربة اللبرالية عميقة الجذور في اليمن ولم تستطع الأنظمة الشمولية والدكتاتورية في الشمال والجنوب أن تتجاوزها أو تطفئ جذوتها. لا ينبغي التقليل من أهمية هذا التنافس ولا المبالغة في تحويله إلى عرس أو زفة أو تهريج إعلامي؛ فهو تنافس بكل المعنى ولكن الخطاب الإعلامي الفج وإشهار أسلحة التكفير والتخوين، والاستنجاد زوراً بالدين الحنيف في هذه المعركة السياسية يفت في عضد الديمقراطية أكثر مما يزكيها. والتنافس الحقيقي لن ينسينا التلاعب في سجلات قيد الناخبين، وانحياز اللجنة العليا للانتخابات، واستحواذ الحكم على الإعلام والمال العام، وتسخير الوظيفة العامة والجيش والأمن في المعركة الانتخابية.

يجري التنافس في بلد تجاوز فيه الأمية الأبجدية الـ٦٠٪ في الرجال والـ٧٠٪ في النساء. أما الأمية المعرفية فإنها سيدة الموقف. ويقيناً فإن هذه الأمية سلاح فتاك بيد الفساد والاستبداد، وهي أرضية خصبة وجيش قوي لمواجهة دعاة الحرية والحداثة والتطور والإصلاح. وتواجه اليمن تحديات شديدة الخطورة تهدد كيانها كمجتمع وكدولة؛ فهي، بفضل الفساد الفاشي كالسرطان في الجسم كله تتبوأ المرتبة التاسعة كدولة مرشحة للفشل. فهذا البلد الزراعي والذي قامت حضارته ودولته بالأساس على الزراعة منذ أقدم العصور،قد قلصت مساحة المزروع منه إلى مليون وستة من عشرة من الهكتار وبنسبة فاجعة بلغت ٩،٢٪ من إجمالي المساحة ٥٥،٥ ٪ مليون هكتار. وقد أدى اكتشاف النفط إلى تراجع الزراعة والاعتماد شبه الكلي على النفط كمورد رئيس، وتراجعت مساهمات الزراعة في الناتج المحلي إلى ١٣٪ في بلد يعيش أكثر من ٧٠٪ من سكانه في الريف ويعتمدون في معاشهم على الزراعة. والأخطر أن مواطن هذا البلد الذي أُهدرت بعبثٍ موارده بسبب الفساد والاستبداد يعتبر أسوأ حالاً من المواطن الفلسطيني في قطاع غزة الفقير والمحاصر منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي. فإذا كان دخل المواطن في غزة – في ظل الحصار والتجويع والحرب المستدامة- يصل إلى ٦٠٠ $ دولار سنوياً؛ ففي اليمن، الغني بالموارد النفطية والأرض الزراعية، وبشواطئه الممتدة على البحر الأحمر والعربي والمحيط الهندي لأكثر من ألفي كيلو متر، وبثرواته المتنوعة بما فيها السياحة، فإن دخل الفرد لا يتجاوز ٤٦٠ $ دولاراً، حسب البيانات الرسمية، أي أقل من مواطن غزة بـ ١٤٠ $ دولاراً.

ويشير الباحث قاسم قايد، أستاذ الاقتصاد الزراعي، أن سكان اليمن الذين يبلغون ١٩،٧ مليون، لا يزالون من بين أفقر السكان في العالم، ولا يزال اليمن يصنف ضمن أربعين دولة هي الأقل دخلاً في العالم، ويصل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ٣٨٠$ دولار، سنوياً، وتغيب الخدمات الأساسية والضرورية كمياه الشرب النقية والكهرباء والتصريف الصحي في معظم مناطق الريف وفي بعض المدن. أما عن البطالة فحدث ولا حرج، وهناك تفاقم مستمر في البطالة وتراجع في الأجور أيضاً. وتحدد البطالة السافرة بأكثر من ١٧٪ أما الناقصة فإنها تصل إلى ٣٥٪، ويصل الدين الخارجي إلى ما يقرب من خمسة مليارات ونصف المليار، يرتبط معظمها بسياسة التسلح في بلد تمكن من ترسيم حدوده مع دول الجوار، ولم يعد لتجارة التسلح من معنى إلا حماية العرش وتركيع الشعب وتعاظم الفساد والاستبداد.

الاحتكام لصوت الناخب حتى ولو شكلياً أمر مهم في بلد اعتاد الناس فيه أو دأبوا على الاحتكام للسلاح. وتجارة السلاح في اليمن وحوادث الثار والاحتراب القبلي أمر اعتيادي ومألوف وربما فاخر به الحاكمون! ومسلسل الانقلابات العسكرية والحروب النازفة ما تزال جراحها تئن، وحرب ٩٤ وحروب صعدة والمواجهات مع السلفيين شواهد مفجعة.

لا تسطيع الانتخابات -على أهميتها- أن تحجب الصعوبات والمخاطر المحدقة باليمن. فاليمن منذ عدة عقود تتخلى كلية عن دورها في الرعاية وتتحول إلى دولة جباية بامتياز. وليس بالصوت وحده يحيا الإنسان ولا يمكن التحدث بالمطلق والتباهي بالديمقراطية، في بلد يعيش نصف سكانه تحت خط الفقر ويشمل الفقر بالمعنى العام غالبية سكانه. والكارثة أن يعتقد الحاكم في حال فوزه -وهو أمر غير مستبعد- أنه على حق ومعارضته هي الباطل. والمصيبة أن تقرأ الرسالة وكأنها مصادقة شعبية على سياسات الحكم وصواب نهجه وسلامة خطواته.

● «النداء»، العدد ٧٣، الأربعاء ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦

الديمقراطية التي نريد

عبدالباري طاهر

8

انتصار شعب

الديمقراطية التي نريد

سيدي الرئيس، هذه النتيجة.. فماذا بعد؟

في يونيو عام ١٩٨٠م كتب الفقيد المثقف والمفكر عمر عبد الله الجاوي، الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب حينها ورئيس تحرير مجلة "الحكمة اليمانية" كتب افتتاحية العدد ٨٧ من المجلة إياها "الديمقراطية التي نريد" لاحظ الجاوي بحسه النقدي والعميق أن الكتابة العارمة عن الديمقراطية حينها في صحف صنعاء وتعز لا تمتلك وضوحاً في الرؤية، وتتسم بالنزعة التشطيرية التي كان الفقيد يكرهها كراهية تحريم.

"لو أمعنا النظر قليلاً في ذكريات عشر سنوات من سيل الكتابة العرم، ووفقنا في الانسياق العفوي لكتابنا، لوجدنا -ونحن نتحدث عن قضية غاية في الأهمية- أننا في العشر السنوات الماضية ضللنا الطريق بالنسبة لموضوع الديمقراطية، وذهبنا نلهث وراء تأسيس ديموقراطيتين متمايزتين لدولتين في الوطن خارج كل اتفاقيات الوحدة ومطالب الجماهير. والحال كما هو واضح أن السلطتين في شمال الوطن وجنوبه تبحثان عن ظروف جديدة لمجريات الأمور يتوسط فيها الاستقرار ويسود فيها الحد الأدنى من العلاقة بين السلطة والمعارضة"، داعياً إلى ضرورة العودة السريعة إلى مجرى النهر الذي هو تأسيس ديمقراطية لدولة اليمن الموحد وبناء أسس ديمقراطية حتى في ظل التجزئة لا تبتعد ولا تتناقض مع هدف شعبنا الرئيس في إعادة وحدة الوطن اليمني وتحريره بكامل ترابه من المخلفات الرجعية بكل أشكالها. وطالب الجاوي بديمقراطية تعُمُّ الوطن اليمني، وتضع المدماك الأساس للوحدة القادمة. وكان هذا ما تحقق فولاً وفعلاً في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠.

ومنذ العام ٩٠ جرت مياه كثيرة غمرت الوطن اليمني ورفدته بالخِصْب والنماء، ولم تستطع حتى حرب ٩٤ الجائرة والمدمرة أن تقتلع شجرة الحرية والديمقراطية التي امتدت عروقها عميقاً في التربة اليمنية.

وتشهد اليمن في الـ٢٠ من سبتمبر أهم إنجاز تحرزه بعد الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر وقيام الوحدة، إنه الذهاب إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيس للجمهورية وممثلين للمجالس المحلية.

وللمرة الأولى يجري تنافس قوي وجدي سواء لانتخابات الرئيس أو للحكم المحلي وهو يؤمئ للتطور المضطرد للديمقراطية في اليمن. صحيح أن طموح اليمنيين غالباً ما يتجاوز إرادة الحاكمين وأنَّ المخالفات والتجاوزات والقصور التي شابت هذه التجربة لا يقلل من أهميتها. ويبقى الشيء الأهم والرائع هو الإصرار على الاحتكام والقبول بالنتائج. والحقيقة أن اليمن الموحد لا يواجه قضية الديمقراطية وحدها وإنما يواجه مشاكل كثيرة: اجتماعية، اقتصادية سياسية، وثقافية. والحاكم القادم أيا كان ستواجهه مشاكل قديمة وجديدة في آن. فغول الفساد تمتد أذرعه الأخطبوطية إلى الجسم اليمني كله، وله نفوذ واسع وكبير في كل مفاصل جهاز الدولة وغالباً ما اشتكى رأس الدولة نفسه من هذا الفساد. ويتعاضد الفساد مع إدارة هرمة وعاجزة ومتفلتة لا تتيح للشعب اليمني أن يفيد من الهامش الديمقراطي أو يفرح حقيقةً بأجواء الانتخابات.

إن المأزق الكبير الذي ينتظر اليمن هو مواجهة الفساد فبدون التوجه الجاد والحازم للخلاص من الفاسدين، وبناء إدارة كفوءة ونزيهة فإن الخطر لا يتهدد الهامش الديمقراطي الواعد فحسب وإنما قد يطال الكيان اليمني برمته. وقيمة الحرية والديمقراطية لا تتجلى في الاحتكام إلى صناديق الاقتراع- على الأهمية البالغة لذلك -بل لابد أن تتقوى وتتجسد في رأي عام قوي وضاغط وفي مؤسسات مجتمع مدني حي وفاعل يستيطعان محاصرة الفساد ووضعه تحت طائلة القانون والمساءلة.

إن الهامش الديمقراطي في اليمن واعد بما يكفي لوضع اليمن في سياق مختلف نوعياً عن ماضي الفساد والاستبداد. ويبقى الرهان الحقيقي على إرادة الجميع حكاماً ومحكومين في إخراج اليمن من عتمة الماضي ومن وباء الفساد والاستبداد الذي انحدر بها إلى تخوم الدولة الفاشلة، وكاد يأتي على ما تبقى من مواردها وسمعتها. واحتفاؤنا بهذه الانتخابات التي قد تستعيد بها اليمن مكانتها في طليعة الديمقراطيات الناشئة لا يحجب عن أبصارنا وبصائرنا المخاطر المحدقة بكياننا فوباء الفساد قد أطاح بدولة كالاتحاد السوفيتي كانت الأولى في الذهب والمياه والمساحة والتعليم.

الديمقراطية التي أرادها الجاوي أن تكون متجلية ومتجسدة في علم واحد ونشيد واحد لدولة واحدة قد تحقق الجانب الأهم منها وهي الوحدة اليمنية، ولكن الوحدة اليمنية بمسيس الاحتياج اليوم إلى تضميد جراح الحروب الداخلية حرب ٩٤ وحروب صعدة والقضاء على عللها وأسبابها وأوجاعها.إن الإنجاز الديمقراطي الرائع والعظيم يستدعي إصلاحات شاملة اقتصادية اجتماعية وثقافية وسياسية تليق بثقة الناس وحرصها على تجديد الشرعية والخروج -وإلى الأبد- من دوامة الانقلابات والتمردات والاقتتال. إن الديمقراطية في اليمن ليست منحة أو منة، إنها ثمرة كفاح اليمانين منذ أكثر من نصف قرن. وإذا كانت الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية هي المدماك

الذي قام به وعليه بنيان الدولة فإن نموها وتطورها واتساع هامشها هو السبيل الوحيد والطريق الآمن للخروج من الأزمة وتجاوز آثارها.

إن منح الشعب اليمني من أقصاه إلى أقصاه ثقته للفائزين بالرئاسة والمحليات دليل وشاهد الحرص كتحية الوفاء للوحدة اليمنية التي كان صالح أحد بناتها وحراسها فانتخابه للرئاسة القادمة لا يعني التفويض المطلق وإنما يعني تحميله مسئولية إدارة الدولة وتنفيذ البرنامج الإصلاحي الذي قدمه حزبه المؤتمر الشعبي العام، وما قطعه على نفسه من التزام للشعب بالتصدي لغول الفساد، وتعميق مجرى نهر الحرية، وإعادة صياغة الوحدة الوطنية بين فئات وشرائح وألوان الطيف المجتمعي والسياسي. فالانتخابات اليمنية على أهميتها لا تحل ولا تجيب على أسئلة التحديات الواقعية والخطرة التي تحيق بالبلاد. إن المصالحة والتوافق الوطني والمجتمعي لا يعني بالضرورة المشاركة في الحكم وإن كانت المشاركة هي شكل راق لهذا التصالح- فالأهم هو التوافق على إعادة الصياغة لأسس الدولة والحكم، وإصلاح سياسي ومجتمعي فكري وسياسي ودستوري وقانوني يتضمن إعادة النظر في القانون اللاديمقراطي كقانون الانتخابات والأحوال الشخصية، وبعض القوانين والمواد الدستورية الآتية من أغوار عهود الشمولية، وبما يتواءم وطموح اليمن للتحديث والتجديد والتغيير والدمقرطة، ورد التحية الواجب لن يكون إلا باحترام إرادة الإصلاح والتغيير والتحديث وبناء ديمقراطية حقيقية في وطن خال من الفساد والسلاح والجوع.

● «النداء»، العدد ٧٤، الأربعاء ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٦

الانتخابات اليمنية.. المعنى والمبنى

عبدالباري طاهر

8

حضرموت بالحبايك

الانتخابات اليمنية.. المعنى والمبنى

صالح فاز وبن شملان لم يخسر

لا أعرف لماذا نحن اليمنيين قساة حد الجلوزة في جلد الذات، وسخيون حد الإفراط في الكلام الممل والمكرور عن المعجزات والمنجزات. قساة في جلد الذات على صعيد القول وطيعون تحت الاستخذاء في اتباع وطاعة ولي الأمر المتغلب "من قويت شوكته وجبت طاعته".

عندما جرت انتخابات العام ٩٩ الرئاسية تحولت إلى مسخرة وهُزْء- وإنها لكذلك- فقد كانت مجرد استفتاء أو بيعة أو تجديد ولاء على قاعدة شرعية "من تزوج أمنا فهو عمنا". وهي وإن صدرت في المغرب العربي المالكي إلا أنها قد عمت البلاد العربية وبعض الإسلامية.

للأسف كنا محقين وقساة في آن في عدم استلهام مغزى عميق ودقيق في الانتخابات "الأمثولة" للعام ٩٩ حين نافس الحزب الحاكم الحزب الحاكم، وتبارى الرئيس صالح مع نفسه في واقع الأمر. لم نقرأ أهمية ودلالة أن يقبل حاكم آتٍ من مضارب القبيلة وخارجاً شاهراً دبابته، أن يقبل شكلياً ويقرر -وهذا هو الأهم- بالاحتكام إلى صوت الناخب. فمجرد الإقرار- إذا ما قرئ ووظف- سيكون له الأثر البالغ؛ فما يقوله الإنسان -وبالأخص الحاكم- كاعتراف على نفسه علناً يُلزمه من الناحية الشرعية والسياسية. وقد ألزم صالح نفسه وأقر بأنه يستمد شرعيته من صندوق الانتخابات المشهرة والمعلنة لا من العصا الغليظة الخبيئة. وما كان هزلاً ومراوغة عام ٩٩ تحول إلى جدية ومواجهة سلمية وديمقراطية عام ٢٠٠٦. لم يكن الأمر بعيداً عن رضا ورغبة الحاكم ولكن اللعبة كلها لم تعد بيده كالحال عام ٩٩، ولم تكن المنافسة على سخونتها وجديتها ديمقراطية كلها. وحقاً فإن

الكثير مما قالته المعارضة عن تسوية أرض الملعب، وتلغيم سجل الناخبين بآلاف الأسماء الوهمية والمكرورة والمائتة، وتوظيف الجيش والأمن والمال العام والإعلام والوظيفة العامة لصالح حزب الحكم والحاكم صحيحة، ولكن المعارضة ربما لم تدرك بقدر كافٍ الأثر والنقلة النوعية المهمة التي أسهمت بكفاءة في إحداثها في الواقع وهي إرغام الحكم على القبول بالزلزال الديمقراطي، والتنافس الجيد في الاحتكام إلى صندوق الاقتراع في بيئة ومنطقة تتوارث الحكم كابراً عن كابر، ويستطيع ممتطي صهوة الدبابة أن يحكم البلاد والعباد بمجرد احتلال الإذاعة والتلفزيون والقيادة العامة للقوات المسلحة وإذاعة البيان رقم واحد.

صحيح أن المعركة لم تكن متكافئة، وأن الكثير مما تقوله المعارضة صحيح ولكن تجييش الوظيفة العامة والمال والإعلام وركام الصور التي غطت جدران الشوارع، وامتدت إلى الأرياف والجبال وكادت أن تحجب ضوء الشمس، لم تكن كلها قادرة على إخفاء قلق الحكم وبرمه بالمعارضة واحتياجه إلى التلويح بالعصا الخبيئة، وتحويل الدعاية الانتخابية إلى ما يشبه الوعد والوعيد، والتلويح بالفتنة الأشد من القتل. لقد انتصر الرئيس على عبد الله صالح ما في ذلك شك، ولكن الجدل والخلاف حول النسبة التي حصل عليها. ربما لم يدرك الرئيس والقائمون على قيادة معركته -بما في ذلك أعضاء في اللجنة العليا للانتخابات- أنه كلما قلت نسبة فوزه عظمت مصداقيته وشعبيته، وظهر أثر هذه التجربة الأكثر جدية في الانتخابات اليمنية على كثرتها. فالتجربة التي بدأت هزواً عام ٧٨ و٩٩ قد تحولت إلى عمل جدي ومهم. ولعل الانتخابات الرئاسية والمحلية اليمنية تضيف رابعاً إلى القاعدة الفقهية القائلة: "ثلاثةٌ جدهنَّ جد وهزلهنَّ جِد: الزواج والطلاق والبيع". وتضيف اليمن والانتخابات.

لا يفيد الديمقراطية ولا العمل السياسي ولا المستقبل النظرة العدمية للتجربة رغم عيوبها وما شابها من قصور. كما أن المبالغة في هجائها وتقزيمها يصيب الناس بالقرف واليأس الذي يسميه القرآن الكريم كفراً "ولا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون" الآية. فالانتقاص والتهوين من شأن التجربة كالمبالغة في تزكيتها وفرادتها وطهرانيتها تؤدي إلى نتيجة واحدة هي الوأد والتعقيم (بمعنى: الإصابة بالعقم). وإذا ما أردنا معرفة سر انتصار الرئيس صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام الموصوم بالترهل والفساد والاستبداد فلا بد من قراءة حال المجتمع اليمني وتعقيدات تركيبه المجتمعية ذات الجذر التقليدي، والقشرة الحداثية الملتبسة والمزدوجة.

إن البكاء على أطلال تزييف الانتخابات، والحديث المسهب عن احتكار السلطة واستقوائها بالجيش والمال العام والوظيفة، على صحته، لا يدرك عمق المأساة المتجذرة في مجتمع تصل فيه الأمية ٧٠٪ في الرجال، وأكثر من ٨٠٪ في النساء، ويلف الفقر بجلبابه الأسود غالبية مواطنيه، ويسكن أكثر من ثلثيه في الريف حيث تسود الأمية والفقر وهما أعظم أنصار الفساد والاستبداد، ورفض الحداثة والتمدن والحرية. فالأمية -بمعنييها: الأبجدي والمعرفي، وغلبة مجتمع تقليدي مؤزر بالسلاح، ومدجج بالأمية والفقر المدقع- هي السلاح الفتاك بيد الاستبداد والفساد ولن يكون الانتصار في معركة الحرية الديمقراطية بدون تحديث المجتمع وتطوير البنية التقليدية والقضاء على الأمية

الأبجدية والمعرفية وهي رسالة الحكم والمعارضة على حَدٍّ سواء.

كثيرون منا قد قرأوا أجواء ما قبل "الحسم الانتخابي" بنوع من الرغبة والتمني. وإذا كان فوز صالح مؤكداً فإن الريبة في النسبة تظل حقيقية ولها مبرارتها. أما فوز المؤتمر بالمحليات- إلى جانب الشك في النزاهة بالأساس- فإنَّ الأمر الأهم أن المحليات لا تعنى المواطن كثيراً فإلى جانب شكليتها وسيطرة المركز الصارم عليها فإنها في الماضي لم تحقق شيئاً. ويكفي أن ندرك أن اليمن التي يجري فيها تنافس جدي وحقيقي على منصب رئيس الجمهورية لا يسمح قانونها بالتنافس على مركز المحافظ أو مدير الناحية أو مدير الجامعة. وينص الدستور على تعيين هؤلاء من هرم السلطة التنفيذية. وهو ما يجعل التنافس عيلها غير ذي بال، وفوز المؤتمر فيها مردهُ ارتباط الانتخابات فيها بالرئاسة وارتياب بالنزاهة. والأهم عزوف الناس عنها. نجاح صالح الكاسح مرده، إضافةً إلى ما تقوله المعارضة، إلى طبيعة البيئة اليمنية القاسية والأمية الفقر والشمولية، ومقدرة صالح على استغلالها أسوأ استغلال بما في ذلك قضية الأمن والصوملة والتهديد بالمجهول.

ولـ"إبن شملان" تحية ود وعرفان لشجاعته وصدق توجهه والأنموذج الذي قدمه.

● «النداء»، العدد ٧٥، الأربعاء ٤ اكتوبر ٢٠٠٦

فلسطين وعودة الوصاية

عبدالباري طاهر

8
التغيير الوزاري
فلسطين وعودة الوصاية
رسائل مشفرة من بدروم جنوب غرب
حبس وتولى...

ليست هناك قضيةٌ من قضايا الشعوب اليوم تواجه خطر التصفية كالقضية الفلسطينية. فهذه القضية التي تمثل قصة احتلال استيطاني يمتد لأكثر من نصف قرن، ويعاني الفلسطينيون من حرب إبادة وتشريد متكرر ٤٨ و٥٦ و٦٧، واجتياح بيروت ٥ حزيران ٨٢ والتي كانت موجهة -بالأساس- ضد قيادة "منظمة التحرير الفلسطينية". ثم الحرب ضد الانتفاضة الأولى٨٧، والثانية ٢٠٠١، ولا يزال حبل الحرب على الغارب.

في الماضي كان مصدر الخطر ماثلاً في الاحتلال الإسرائيلي، والدعم الغربي الاستعماري. وكان رهان الفلسطينيين الخائب على الجيوش العربية المَحُرِّرَة.

كانت ٦٧ بداية تحول نوعي في التفكير الفلسطيني؛ فقد أسقط الفلسطينيون من حسابهم الرهان على الجيش العربي بل والنظام العربي برمته، بعد أن تهاوى هذا النظام بصورة راعبة وخرافية تحت مجنزرات وقذائف الدبابات والطائرات الإسرائيلية.

وكانت النقلة الأهم في مؤتمر الرباط ١٩٧٥، حين تم الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وخرج الفلسطينيون من الوصاية العربية وبالأخص وصاية مصر والأردن، بعد أن أسقطها الإسرائيليون باجتياح الضفة الغربية وغزة في ٥حزيران ٦٧. وكان أهم إنجاز حققه الفلسطينيون أخذ قرارهم بأيديهم بعد أن كان نهباً للمساومات والمزاودات العربية والخلافات. ومع أخذ الفلسطينيين حقهم في صنع خيارهم فقد ظلت التدخلات قائمة: ظاهرة، ومستترة في الغالب. ولم تكن الصراعات الدامية بين الأجنحة الفلسطينية المختلفة بعيدةً عن خلافات

وصراعات هذه الأنظمة. ومثلث الانتفاضة الأولى النقلة الأهم؛ لأنها قد أسقطت نهائياً وصاية الخارج على الخيار الفلسطيني، ونقلت المعركة السياسية عبر حجر الطفل الفلسطيني والاحتجاجات المدنية التي جسدت الإرادة العامة للفلسطينيين، ووحدت الاتجاهات المختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار في قيادة مشتركة للانتفاضة. لقد فضح الاحتجاج المدني السلمي الطبيعة الدموية والفاشية لجيش الاحتلال الإسرائيلي وللدولة العنصرية والفاشية بما في ذلك قيادة حزب العمل (اليسار الصهيوني) الذي وعد زعيمه إسحاق رابين بقمع الانتفاضة خلال أسابيع أو أشهر، وأوغل في تكسير أيدي أطفال فلسطين الذي يتصدون للدبابات بصدورهم.

استطاع حجر الطفل الفلسطيني أن ينجز في بضعة أشهر ما عجزت عن تحقيقه الجيوش العربية على مدى أكثر من ثلث قرن. ورغم الضغوط الراعبة على الشهيد أبوعمار إلا أن عظمته كانت دائماً تتجلى في الإصرار العنيد على استقلال القرار والإرادة الفلسطينية، ورفض الانحناء للاحتلال والحصار؛ وهو ما أدى إلى التخلص منه في ظل حصار جائر وصمت عربي مريب!

وظل التدخل الأجنبي والعربي -بخاصة- قوياً لتطويع الإرادة الفلسطينية بأساليب وأشكال مختلفة. ومنذ اتفاقات كامب ديفيد ٧٧ بدأ الضغط العربي -وبالأخص المصري- يوظف غالبا أو يستجيب للإملاءات الأمريكية والإسرائيلية. ومارس الرئيس السادات هذه الضغوط بقدر كبير من الفجاجة. وربما كان الملك حسين أكثر حذراً ودهاءً في ممارسة هذا الضغط. وجاءت اتفاقات مدريد وأوسلو ومفرداتهما الكاثرة لتفتح الباب على مصراعيه أمام الضغوط العربية والدولية، وبالأخص الأمريكية التي لا تُخفي انحيازها المطلق لإسرائيل. وأسهمت الانتفاضة الثانية ٢٠٠١، وأحداث الـ١١ من سبتمبر المشؤومة وما تلاها من حرب ضد العراق وأفغانستان، في المزيد من الضغط الجهنمي ضد الفلسطينيين، ووصم انتفاضتهم بالإرهاب. ومَكَّنَ ذلك إسرائيل من تصعيد حربها الإجرامية والعنصرية، مسنودةً بالانحياز والدعم الأمريكي، وتذبذب الأوروبيين، وانخذال الموقف العربي. وحقاً فإن الانتفاضة الثانية -وتحت وطأة حرب الإبادة الشارونية، واجتياح المخيمات، واغتيال الزعامات، وتوسيع المستوطنات، وتهديم المنازل، واغتيال الأشجار، وتمزيق أوصال الضفة والقطاع- قد انجرت إلى العسكرة، والقيام بأعمال ألحقت الضرر بالقضية، وساهمت في إعطاء غطاء للوحشية الإسرائيلية؛ فالاعتداء على المدنيين الإسرائيليين، واستهداف الكنائس والمقاهي والباصات والأسواق، وضعف منطق إدانة قيادة المنظمة كلها، قد ساعدت على تصعيد الحرب، واستكمال حلقات الحصار، بما في ذلك جدار الفصل العنصري. وإذا كان أحد أهم أهداف كامب ديفيد هو الالتفاف على مطلب الحل الشامل والعادل لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، واعتماد الحلول الجزئية والانفرادية، وإلغاء البعد العربي لهذا الصراع؛ فإن استمرار الانتفاضة -رغم الجوانب السلبية لها- قد أرغم الأمريكان على الضغط على مصر والسعودية والأردن للانخراط مجدداً في الشأن الفلسطيني، ولكن هذه المرة لصالح القبول بالإملاءات الأمريكية، ومثلت أحداث سبتمبر وحرب العراق خلفية لهذا المنحى.

في السياق إياه جاءت المبادرة العربية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ في ظل غياب الزعيم الفلسطيني أبو عمار، وقد رفضتها إسرائيل؛ لأنها تلبي الحد الأدنى من الحق الفلسطيني في بناء كيانه المستقل،

والانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ٦٧، وإيجاد حل لعودة اللاجئين. وهو ما ترفضه كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، يمينية كانت أم يسارية. فوز قيادة حماس في انتخابات حرة ونزيهة قد فتح أبواب الجحيم على الشعب الفلسطيني؛ فقد أكمل طوق الحصار، ليشمل البر والبحر والجو، ويمتد إلى لقمة العيش الكفاف والدواء. واستجابت الحكومات العربية لهذا الحصار. وللأسف الشديد فإن هذا الحصار ربما خلق رغبة لدى بعض قيادات فتح للخلاص من حماس. وتساوق الضغط الدولي مع إرادة عربية ورغبة داخلية. ذروة هذه الاستجابة تتجلى في التلكؤ في إقامة حكومة وحدة وطنية. وفي حين يرمي كل طرف في الصراع على الآخر في التراجع فإن الخطأ مشترك. ويبقى الخطر الحقيقي هو الاحتكام للسلاح، ونزول قوات الأمن القريبة من فتح إلى الشوارع، والاعتداء على المقرات الحكومية ومجلس النواب، والانجرار للحرب الأهلية تحت تأثير نيْر الاحتلال وحربه المستدامة وحصاره القاتل. ولعل ظهور محور "مصر - السعودية - الأردن" مؤشر جد خطير لعهد وصاية جديد، واستكمال حلقات الضغط على إرادة الفلسطينيين، المنقسمة أصلاً!

● «النداء»، العدد ٧٦، الأربعاء ١١ اكتوبر ٢٠٠٦

لماذا فشل المشترك في الانتخابات اليمنية؟!

عبدالباري طاهر

لماذا فشل المشترك في الانتخابات اليمنية؟!
بعد الانتخابات.. إلى أين؟
أكتوبر.. الأثر والفعل المضاد

للمرة الأولى تشهد اليمن تنافسا حادا وجديا على منصب الرجل الأول في اليمن. ففي الـ ٢٠ من سبتمبر الماضي تنافس الرئيس صالح مع فيصل بن شملان إضافة إلى ثلاثة منافسين آخرين. وتزامن ذلكم مع انتخابات المجالس المحلية، وهي في اليمن محدودة الصلاحيات، ولا تصل إلى انتخابات المحافظ ومدير الناحية، وتخضع كلية للمركز.

لم تكن المفاجأة في فوز صالح، وإنما في النسبة (٧٧٪) التي تتفوق على الأمية في صفوف الرجال وتقترب من نسبة الأمية في صفوف النساء اللاتي انحزن لصالح بسبب موقف الإصلاح، أهم أحزاب المشترك، من قضية المرأة وتلويح صالح بالحرب الأهلية والإرهاب في حال فوز خصمه. لقد تطرقت المعارضة السياسية عبر بياناتها المتكررة، وخطابها السياسي، وتحليلاتها في صحافتها، إلى العديد من أسباب الفشل، وألقت بالتهم -كدأب المعارضات العربية- على الآخر، وهو هنا الرئيس وحزبه (المؤتمر الشعبي العام). والواقع ان الكثير مما قالته المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك) صحيح. وهي هنا لفيف من ألوان الطيف المجتمعي والحزبي: مشايخ، وتجار، وعمال، ومزارعون، ومهنيون، ومؤسسات مجتمع، إضافة إلى الأحزاب الرئيسية: الإصلاح، الاشتراكي، الناصري، اتحاد القوى الشعبية، والحق.

بل ربما إنها لم تقل كل تلكم التجاوزات والخروقات، وحتى الاعتداءات والتلويح بالفتنة الأشد من القتل.

لقد نظر المراقبون -خصوصا الأجانب- إلى القتلى السبعة وعشرات الجرحى في المعركة الانتخابية، وكأنهم وسام على صدور الانتخابات في بلد يفاخر حكامه أو يفيدون من أميته المدججة بالسلاح، والتي تلف بجلبابها الأسود ما يفيض عن ثلثي السكان.

أشارت المعارضة حد الإملال لتجاوزات وخروقات حزب الحاكم. ولم تشر ولو مرة واحدة للأخطاء والقصور من جانبها. التجاوزات والخروقات من حزب الحكم تصل حد البداهة ويصعب على حزب الحكم الفوز بدونها. فالسلاح والأمية والمال العام وتحشيد الوظيفة العامة، والتهديد بالحرب، أسلحة أساس في المعركة ولكن السؤال الحارق: وما هي أسباب الفشل الآتية أو الكامنة في أداء المعارضة؟!

معروف ان المشترك ائتلاف عدة أحزاب متعادية ومتنافرة وتمتد من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين وما بينهما فتجمع الإصلاح أقوى " أحزاب اللقاء المشترك " يضم مشيخة حاشد أقوى وأهم القبل اليمنية بزعامة عبد الله بن حسين الأحمر. كما يضم رجال أعمال مهمين محفوظ باشماخ رئيس اتحاد الغرف التجارية. كما أنه يضم التيار السلفي بتلاوينه المتعددة بزعامة الواعظ عبد المجيد الزنداني، وتيار الإخوان المسلمين، وياسين عبد العزيز المقطري، وعضوية جديدة تتسم بالمحافظة ورفض فساد الحكم. كما يضم الحزب الاشتراكي ذو الجذور المزيج من القومية والماركسية والعلمانية بشكل عام، والاتجاه القومي: الناصري، والتيار الزيدي: اتحاد القوى الشعبية الأقرب للبرالية، وحزب الحق. وإذا كان الإصلاح اقرب للتيار السلفي "السني" فإن حزبيْ الحق والقوى الشعبية اقرب للتيار الشيعي العقلاني والمستنير. بينما يجنح الاشتراكي والناصري للاتجاه العلماني بمعنى من معانيه. ويبد وانه إضافة إلى وثيقة دم الشهيد المفكر والفادي جار الله عمر الذي اختط بدمه وثيقة هذا اللقاء والذي قتل وهو يسطر وثيقة قيامه فإن فساد السلطة واستبدادها هي الأرضية " الصالحة " والبيئة الخصبة لتوليد معارضة من كل ألوان الطيف المجتمعي والسياسي.

وإذا كان فساد السلطة واستبدادها الصانع الأعظم للقاء الإخوة الأعداء، فما نصيب خلافات الماضي بين هؤلاء الفرقاء على الأداء في الانتخابات، وحتى الخلافات والتباينات داخل هذه الأحزاب خصوصا في رؤيتها للانتخابات وموقفها من الرئيس؟ فالشيخ عبد الله الأحمر ليس مجرد شخص عادي حين يقول انه إلى جانب صالح، في حين يقف أولاده أو بعضهم على الأقل ضده. فما أثر ذلكم على الموقف القبلي وعلى تركيبة الإصلاح الداخلية؟ وكذا عندما يلوذ الزنداني بالصمت تاركا للتيار السلفي الاختيار وهو تيار ملتزم بالولاء لولي الأمر، ويعتبر طاعته من طاعة الله ورسوله، ويفسق التمرد عليه وعصيانه. وهذان التياران القبلي والسلفي ركنان ركينان للإصلاح. وعندما ينشط عضو قيادي في الإصلاح في اتحاد الغرف التجارية هو محفوظ باشماخ ويمارس إلى جانب عضو في الاشتراكي على التجار ضغوطا تصل حد الإحراج فإن خللا كهذا لابد وان يدرس وتستخلص منه الدروس للمستقبل.

إما الاشتراكي فإن احتفاظه بتيار "إصلاح مسار الوحدة" الذي افشل أو أعاق محاولات الحزب التحول إلى حزب الدائرة الانتخابية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع منذ ما بعد حرب ٩٤، هو الآخر

يتحمل مسؤولية الإخفاق في هذه الانتخابات. فقد نشط التيار في المحافظات الجنوبية والشرقية وخصوصا مدينة عدن لتحريض الناس ضد الانتخابات.

وعمل من هذا النوع لا يخدم قضية المشترك ولا يعزز التوجه الديمقراطي للحزب، ويصب في خانة المؤتمر،

ويقينا فإن انشقاقات في صفوف الناصري القديمة والتي ليست بالبعيدة عن السلطة، ووقوف بعض قيادات من حزب الحق والاشتراكي إلى جانب الرئيس، كلها قد أثرت على النتيجة، والنسب غير المتوقعة.

ثم ماذا يعني ان يقوم المشترك -عبر البيانات والمؤتمرات والتصريحات والصحافة الحزبية- بإقناع الناس بتزييف الانتخابات قبل بدئها، ألا يفُت في عضد الناخبين؟!

ألا يقنعهم بعدم جدوى المشاركة ان لم يكن تحريض غرائزهم للتصويب للمضمون فوزه في ظل أمية أبجدية ومعرفية غالبة؟

وللمرة الأولى يتنافس الإسلام السياسي (الإصلاح)، مع الحكم ما اثر ذلكم على كوادر تربت وتدربت غير بعيد عن الحكم ان لم يكن تحت عباءته؟!

إلقاء التبعة بالمطلق على الحاكم وحزبه فيه شيطنة للآخر وتبرئة للذات، بما لا يخدم الحقيقة والحق؛ فهذه الأحزاب المعارضة بأمس الاحتياج لدراسة تجربتها، ولقراءة المزاج العام للناس، وتعويد أعضائها على القبول ببعضهم، والتعود على التعاون السياسي المشترك. والاهم، ومنذ البدء المطالبة بإصلاح جداول القيد، والنظر في جدوى الدائرة الفردية، وأهمية حياد اللجنة المشرفة على الانتخابات في كل المستويات. والاهم: القبول بالمرأة ومشاركتها، وبالأخص من قبل التجمع اليمني للإصلاح.

وأخيرا من حق اليمنيين ان يفرحوا ان الانتخابات قد مرت دون حرب، وكان السيناريوجاهزا فعلا. ومن حق المراقبين ان يستغربوا ان القتلى اقل مما توقعت الحكومة والمعارضة.

● «النداء»، العدد ٧٧، الأربعاء ١٨ اكتوبر ٢٠٠٦

الحريات الصحفية في اليمن

عبدالباري طاهر

8

الحريات الصحفية في اليمن

ديكتاتورية صدام أم ديمقراطية العم سام

سلفاً لابد من الاعتراف بوجود هامش ديمقراطي لحرية الرأي والتعبير "الحريات الصحفية".

هذا الهامش قد يضيق، وهو يضيق حقا منذ حرب ٩٤. ولكن الأهم انه موجود.

الحريات الصحفية في اليمن ليست هبة من الحاكم إنها الشرط الموضوعي و الأساس الذي قامت عليه دولة الوحدة في الـ٢٢ من مايو ٩٠.

فقد كفل دستور دولة الوحدة والتعديلات المتكررة حرية الرأي و التعبير المادة ٤٢: "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصويت (في حدود القانون).

و الواقع ان نقطة الضعف الخطيرة في النص الدستوري الإحالة إلى القانون.القانون ٢٥ لسنة ٩٠ نص في المادة ٣ على حرية المعرفة والفكر والصحافة و التعبير. والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الإعراب عن فكرهم بالقول أو الكتابة أو التصوير أو الرسم أو بأي وسيلة أخرى من وسائل التعبير. وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق أحكام الدستور، وما تنص عليه أحكام هذا القانون. وتنص المادة الرابعة على: "الصحافة مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع، وتكوين الرأي العام عن اتجاهاته بمختلف وسائل التعبير في إطار العقيدة الإسلامية والأسس الدستورية للمجتمع والدولة، وأهداف الثورة اليمنية، وتعميق الوحدة الوطنية. ولا يجوز التعرض

لنشاطها وفقا لأحكام القانون".

أما المادة الخامسة فتنص على: "الصحافة حرة فيما تنشره، وحرة في استسقاء الأنباء و المعلومات من مصادرها. وهي مسؤولة عما تنشره في حدود القانون". وتدعو المادة السادسة إلى " حماية حقوق الصحفيين والمبدعين، وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة المهنة. وحقهم في التعبير دون تعرضهم لأي مساءلة قانونية يكفلها القانون مالم تكن بالمخالفة لأحكامه".

هنا نجدنا أمام نص دستوري -مهما اكتنفه من قصور وإحالة إلى قانون- ينص صراحة على حق المواطنين في التعبير عن الرأي. كما ان القانون أيضا رغم إحالته إلى أهداف ومبادئ الثورة و الوحدة والخ...، فان الأهم انه نص صريح في حق التعبير عن الرأي وكفالة التعددية الصحفية. نحن أمام خطاب أو تشريع مزدوج (يتيح ويمنع في آن واحد) فهو ديمقراطي ولا ديمقراطي في آن. لأنه يأخذ باليسار ما أعطى باليمين. فقد اشتمل القانون المنوه به على مواد عقابية ومجرمة عديدة. وفرض قيوداً على حرية الرأي و التعبير تصل تخوم الخنق.

مع ذلك ظللنا ننظر إلى هذا القانون كمنجز رائع لأنه أتى عقب نظامين شموليين أو بالأحرى دكتاتوريين في الشمال و الجنوب. ونص على حرية الرأي و التعبير.

والواقع ان دولة الوحدة نومت المواد القامعة في غمرة ربيع صنعاء وعدن ٩٠.

حرب صيف ٩٤ ايقظت كل عفاريت القمع في الحياة السياسية. فقد أعادت الدولة المزهوة بالحرب صياغة العديد من القوانين. ومنها قانون الأحوال الشخصية، و المظاهرات والانتخابات. كما جرى تعديل متكرر للدستور.وكلها إلى الأسوأ طبعا. حاولت الحكومة أكثر من مرة تعديل قانون لتحمي الحكومة من الصحفيين كتعبير نبيل الخوري نائب السفير الأمريكي. ولكن الصحفيين رفضوا كل المحاولات البائسة لسن قانون يقمع الحرية الصحفية. ويلتف على التعددية. والاهم ان ألوان الطيف الصحفي في صنعاء وعدن وحضرموت رفضوا سن قانون للصحافة. وطرحوا محددات لن يقبل بها الحكم. وفي حين تصر الحكومة على استمرار التلويح بعصا مشروع القانون الجديد فإنها مستمرة في معاقبة الصحف والصحفيين بالقانون ٢٥ لسنة ٩٠. وهو قانون مفتوح على القوانين العقابية الأخرى. قانون العقوبات، قانون الإجراءات الجزائية، القانون المدني، قانون الوثائق،وقانون المرافعات بموجب المادة الأولى فقرة "١" من الفصل الثاني للأحكام الجزائية. كما ان القانون في المادة رقم "٣" من الفصل إياه يعطي للحاكم الحق في توقيع عقوبة تكميلية حددها بالمنع من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على سنة.

لم تكتف الدولة بتفعيل الجوانب العقابية في ترسانة فوانيين القمع بما فيها "حكم الجلد". وتوقيع أكثر من عقوبة في مخالفة رأي. بل ذهبت ابعد من ذلك، فقد جرت عشرات الاختطافات والاعتقالات الصحفية. كما جرى إخفاء كثيرين، والاعتداء بالضرب، والتهديد بالموت.

وفي بلد كاليمن تحتل فيه الأمية مساحة أكثر من ٦٠ ٪ في صفوف الرجال وما يقارب ٨٠ ٪ في صفوف النساء فان حرية الصحافة تظل الوسيلة الوحيدة للتعبير الأمين و الصادق عن التعددية السياسية و الحزبية. وتظل أيضا الصحافة المقروءة المحاصرة بالأمية الأبجدية والمعرفية، وبقضاء فاسد ومتخلف وغير كفؤ ولا نزيه ولا مستقل وبوسائل، وأساليب قمع تبدأ من الجرجرة إلى المحاكم

وتوقيع أكثر من عقوبة بما فيها السجن و الجلد ووصولا إلى الإخفاء والاختطاف والانتهاء بالضرب والتهديد بالقتل. تظل مسؤولة عن حماية نفسها وحماية مجتمعها من الفساد و الاستبداد، والدفاع عن الهامش الضيق والمحدود للحريات العامة والديمقراطية. فالصحافة والصحفيون لا يدافعون عن حرياتهم فقط، وإنما يدافعون أيضا عن حريات وحقوق مجتمعهم. ومنذ نهايات حرب صيف ٩٤ أصبحت الصحافة ميدان المواجهة الأكثر حدة. وتحملت صحف المعارضة والأهلية المستقلة عبئ وتبعات هذه المعركة الضارية. وكانت النتائج جد وخيمة ضد الدولة والصحفيين. فبمقدار اشتداد الفساد وتعاظم الاستبداد ارتفعت نبرة وحدّة الانتقاد. وتصدى الصحفيون الشبان للإشارة بأصابع ضوئية إلى توريث الفساد والاستبداد و السطو على الدولة والمال العام وأراضي البلاد والعباد. وكانت الصحافة المقروءة هي الوسيلة والسلاح الوحيد في ظل تجريم أساليب النضال السلمي الديمقراطي. كالإضرابات والمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية والسلمية. وتحريم تعددية وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية في جهاز الدولة التي تحتكر هذا النوع من الصحافة وتحرس "الترخيص" للصحافة المقروءة بقيود وشروط ما انزل الله بها من سلطان.

دفع الصحفيون ثمنا غاليا للدفاع عن حرياتهم وحريات شعبهم. وبالغت الدولة في القمع المشرعن والمنفلت من العقال مما أسهم في نقلها من دولة ديمقراطية ناشئة تهيئ لقيادة الديمقراطيات الناشئة عالميا وتحتل مرتبة متقدمة في بلدان الهامش الديمقراطي إلى دولة قامعة وتنافس على الصف الأمامي في بلدان مصادرة حرية الرأي. واسهم إلى جانب الفساد في حرمان اليمن من الولوج إلى صندوق الألفية وتخفيض المساعدات الدولية.

لقد أظهرت الأحزاب عزوفا عن خوض غمار النضال الديمقراطي. ولوحت الدولة بتجديد وتنويع أسلحة المواجهة والقمع وغابت التعددية في الإعلام الرسمي المحتكر للحكم. وبقيت الصحافة الأهلية والحزبية "المقروءة" إلى جانب بعض مؤسسات المجتمع المدني ضحية المواجهة شبه اليومية، تفريخ الأحزاب وتزييف واستنساخ الصحف، وقمع المعارضة هي العدوان البارز لمرحلة ما بعد حرب ٩٤ وكانت الأعوام ٢٠٠٥،٢٠٠٤، معركة الصحفيين ونقابتهم هي العنوان الأبرز حتى ليخال المرء ان معركة الفساد والاستبداد في جانب والصحافة والصحفيين في الجانب الآخر.

لم يكن الصحفيون العاملون في الصحف الحكومية والحزب الحاكم بعيدين عن المعركة –معركة الدفاع عن الحريات؛ فقد وقف غالبيتهم إلى جانب رفض "مشروع قانون الصحافة" الوائد للحريات الصحفية.كما تنادوا لإدانة وتجريم الاعتقال والاختطاف والضرب لرفاقهم. وتعرض الكثيرون منهم "للأذية".

الجوانب اللاديمقراطية والقامعة في القانون لم تكن كافية لزجر الصحفيين وإسكاتهم شأن التطبيق المتعسف لهذه الإجراءات، إضافة إلى تخلف القضاء وفساده. وممارسات "إرهابية" تقوم بها أدوات خفية تتوالى منذ حرب ٩٤ ولم يتم القبض على احد. فكلها تسجل ضد مجهول.

● «النداء»، العدد ٧٨، الأربعاء ٨ نوفمبر ٢٠٠٦

الآداب السلطانيــة

عبدالباري طاهر

8

الآداب السلطانية

البعر ومؤتمر اللاجئين

اغفروا لنا فنحن وحكامنا لا نملك غير الفرجة عليكم

اهتم الفكر الإسلامي في عصوره المختلفة، وبالأخص في عصور الانحطاط، "بالآداب السلطانية". فقد صنف ما يقرب من خمسين مؤلفا، وتحديداً، عشرين مؤلفا حول الآداب السلطانية. ابتداء من ابن المقفع فالجاحظ فابن قتيبة وصولاً إلى الماوردي فالمرادي المغربي، أول من افتتح هذا القول في المغرب، وصولاً إلى الإمام محمد بن علي الشوكاني والمفكر المهم على الوردي والسيد المجدد خاتمي و هادي العلوي. وقد أرّخت هذه الآداب لانقلاب الخلافة إلى ملك. وأسَّست في مراحلها الباكرة والوسطى للعلاقة المائلة بين السلطان والرعية. وجلها للأسف الشديد تؤكد على عصمة الإمام كما عند الشيعة، أو ماهت بين الله والسلطان كما عند السنة. وكلاهما: السنة والشيعة قد مازجا بين الدين والملك، وجعلا منهما وجهين لعملة واحدة وشرطين ضروريين للحياة الآمنة والمستقرة.

يشير كتَّاب الآداب السلطانية إلى الأثر الفارسي واليوناني في بناء الدولة العربية. ولا يشيرون من قريب أو من بعيد إلى تجربة الدولة في وادي الرافدين، والفرعونية في مصر، والسبئية و المعينية و الحميرية في اليمن، و مسميات متعددة في العراق والشام بما فيها الدول المتأخرة والمتأثرة بدول الجوار: المناذرة والغساسنة واللخميين الخ. و بعضها قد ترك بصمات و آثار واضحة في الحياة العربية، وقيام الدعوة الإسلامية "الإيلاف"، ودار الندوة، وفي أخبار وقصص القرآن الكريم، و كتب الملاحم و السير و التاريخ و ايام العرب، والذاكرة الشعبية، وكتاب "ملوك حمير" احد الشواهد كما هو الحال بالنسبة لكتاب "الشاهنامة".

في مؤلفه "الآداب السلطانية" يشير الدكتور عز الدين العلام إلى: "انه يمكن العثور بسهولة على انعكاسات شتى لفكرة المماثلة الإلهية السلطانية، أو على الأقل تشبيه الحاكم السياسي بالذات الإلهية، فصاحب الواسطة يرى ان الملك خليفة الله في أرضه، الموكل بإقامة أمره و نهيه، قلده بقلائد الخلافة و آتاه من ملكه". و يؤكد ابن ابي الربيع الفكرة نفسها بقوله: "و لما اجتمع الناس في المدن و تعاملوا و كانت مذاهبهم في التناصف و التظالم مختلفة، وضع الله لهم سننا و فرائض يرجعون اليها و يقفون عندها، و نصب لهم حكاما". ويربط الغزالي ضرورة طاعة السلطان بكونه ظل الله في أرضه.

يورد البخاري في صحيحه، الذي تعتبره السنة اصح كتاب بعد القرآن الكريم، يورد الحديث التالي: "اسمعوا و أطيعوا و لو استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة".

و يعلق الشارح ابن حجر العسقلاني في فتح الباري قائلا: "واما لو تغلب عبد حقيقة بطريقة الشوكة فإن طاعته تجب إخمادا للفتنة".

وقد أجاز أهل السنة إمامة الفاسق و العبد والصبي. ويتمازج هذا الإرث مع بيئة تقليدية راكدة متخلفة وعشائرية. فيتآزر المعتقد مع "القوة" وهيمنة المقدس المكرس عبر: التعليم و الحكم و الأمثال و الوعظ، مما يجعل التمدين والدمقرطة والتحديث أمرا بالغ الصعوبة.

ولعل الانتخابات الرئاسية و المحليات في اليمن في سبتمبر الماضي قد أعطت مؤشرا واضحا لهذه الصعوبة. فقد انتصر الحكم الغلبة على ألوان الطيف المجتمعي والسياسي مما يدلل أنه (الحكم) أقوى من الشعب، وان الدولة رغم هشاشتها قوية بما يكفي لقهر أي قوى سياسية معارضة. ولا يستبعد ان تؤكد انتخابات البحرين النيابية هذه الحقيقة الفاجعة. فالديمقراطيات العربية لون من ألوان الدكتاتورية التي تحدث عنها السيد محمد أنور السادات بأن لها أنيابا اشد من الدكتاتورية.

ان مأزق الأمة العربية إضافة إلى إرث الاستبداد الوبيل هو التشظي العشائري والمذهبي والقطري، فالأمة العربية –ولإعتبارات عديدة و موضوعية– لم تكن الأمة الدولة؛ مما جعل دولها صورة من صور مجتمعات ما قبل عصر الدولة عكس ما فعلت الأمة الفارسية مثلا أو الدولة الأوروبية

ان المفارقة المدهشة ان الفكر "الاثني عشري" الذي، ولعدة قرون لم يطرح على نفسه سؤال السياسية أو الديمقراطية قد استطاع وفي زمن قياسي تجاوز غيبة الإمام إلى "ولاية الفقية" فالنيابة العامة عنه، التي طبقها بشكل خلاق ومبدع الإمام الخميني وكانت الثورة الإيرانية إحدى أهم تجلياتها.

وتستطيع الأمة الإيرانية الخروج من مأزق ولاية الفقيه التي تمثل قيدا على أسئلة الحرية و الديمقراطية و الحداثة. أما شعار "السلطان ظل الله في الأرض" عند السنة فملتبس و مراوغ. فهو يعطي قدسية دينية للحاكم ويماهي الذات السلطانية بالإلهية، ويجعل من الحاكم التجلي لإرادة السماء. ونلاحظ في الفكر السني تضافر القدر كمقولة أشعرية، مع إرادة الاستبداد. وقد استطاع الحكام الأمويون والعباسيون ومن تلاهم، حتى الاستعمار نفسه، اللعب بورقة القدر لإضفاء صبغة المشيئة الإلهية على أفعالهم المقبوحة وجرائمهم. وتبرير مظالمهم و أساليب حكمهم الجائرة بقضاء الله و قدره.

لا يستطيع احد التنبؤ متى تستطيع الديمقراطية العربية في مراكزها الرئيسة خلق تداول حقيقي للسلطة؟ وتغيير الحاكم أو الحكم بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع، والاهم المقدرة على تغيير السياسات و فرض الإصلاح الشامل كإرادة عامة للأمة تكمن الصعوبات في تحول المجتمعات العربية في امتزاج الأفكار البالية و العتيقة بتركيبة شديدة التعقيد و البدائية. فعندما يتمازج الفكر الديني بالمعتقدات العشائرية والقومية الشوفينية يتحول إلى ما يشبه المركب الكيماوي كتعبير المفكر العراقي التقدمي فالح عبد الجبار. وقد استطاع صدام بمهارة فائقة خلق هذا المركب الكيماوي بأكثر مما استطاع خلق السلاح الكيماوي المزدوج المزعوم. صحيح ان السنة والشيعة، يجمعان على الربط بين طاعة الله وطاعة السلطان و لكن السلطان في الفكر "الاثنا عشري" هو الإمام المعصوم الغائب المتحدر من نسل الحسين بن علي. و لكن غيبته التي طالت فرضت تفكيرا عمليا وواقعيا و هي نيابة الإمام.

أما السنة فبرغم اشتراطها للنسب القرشي إلا أنها وعمليا قبلت بالمتغلب أيا كان حسبه أو نسبه أو جنسيته، هو ما فتح الباب واسعا أما المتغلبين من كل حدب وصوب. و حسنا فعلت "سلسلة عالم المعرفة" بنشر كتاب الآداب السلطانية، لأن ظلال هذه الآداب ما تزال تفعل فعلها في حياتنا الفكرية والواقعية العملية. ويبدو ان الأمة العربية بمسيس الاحتياج لثورة ثقافية تدرس وبعمق أسس الواقع والفكر ومختلف ترسانة المفاهيم الضاربة الجذور في وعينا المجتمعي.

● «النداء»، العدد ٧٩، الأربعاء ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦

فوز الديمقراطي الأمريكي و بداية الصدع!

عبدالباري طاهر

فوز الديمقراطي الأمريكي و بداية الصدع!

برنامج للتحسين بين الدعاية و الإدانة

قراءة في خطاب

معروف ان الحزبين الأمريكيين الكبيرين -وهما من طينة واحدة، وإن تباينت أساليب عملهما وتكتيكاتهما السياسية و رؤاهما إزاء العديد من القضايا، ومعالجاتها- معروف موقفهما المشترك من الحرب على العراق، بل ان بعض الديمقراطيين كانوا أكثر حماسا للحرب و تأييدا لها. لكن سيطرة الجمهوريين على الكنجرس وتطرف بوش ودك تشيني و رامسفيلد وفريق المحافظين الجدد قد جير الحرب للإدارة البوشية، ودفع بها إلى المدى الأخطر.

كل الجرائم التي ارتكبت بحق العراق كانت تدفع العراقيين دفعا لرفع السلاح في وجه احتلال يستهدف تدمير و استباحة كل شيء ابتداء من الاحتلال، فتدمير الدولة العراقية، و الجيش، والأمن، و البعث، والتراث، و المعالم الحضارية لبلد من أهم مؤسسي الحضارة الإنسانية.

بل ان الجرائم الكبرى، و إدارة الظهر للمجتمع الدولي، والإقدام على جرائم من نوع " أبو غريب "، وتدمير بيئة العراق و بنيته، قد وضعت الإدارة الأمريكية في مواجهة العالم والحريات وحق الشعوب التي طالما تبنتها أمريكا ودعت إليها.

ان شعار الحرب الإستباقية لا يعني العراق وحده أو أفغانستان، و إنما هو تهديد للبشرية وللسلام الدولي.

تناغمت الحرب على العراق و أفغانستان مع حرب شارون ضد الانتفاضة الثانية. وفي سعير الحرب الاستعمارية زادت تصريحات و خطب بوش الإيمانية الحرب اشتعالا.

ظهرت الحرب و كأنها إعادة للحروب الصليبية، أو حرب "الخير ضد الشر". أدى ذلك إلى تصعيد الإرهاب "الأسلاموي" في مناطق مختلفة. فالإرهاب الأقوى والأكبر غالبا ما يخلق إرهابا يتغنى بالدين، ويدافع عن العقيدة.

وليس مصادفة ان يقسم بوش العالم إلى خيِّر وشرير، في حين يقسمه ابن لادن إلى فسطاطين: إيمان وكفر. لكان الرجلين يمتحان من بئر واحدة، ومعتقد واديولوجية واحدة، وإن اختلفت المسميات.

و كدأب الساسة أفاد الديمقراطيون من فشل الحرب في العراق. وركزوا في حملتهم الانتخابية على النتائج الكارثية و اللا أخلاقية للحرب التي أيدوها بالأمس.

لم يعد خافيا ترافد الإرهاب. فإرهاب الحادي عشر من سبتمبر قد أيقظ عفاريت الإمبراطورية القادمة التي كانت و لأعوام عديدة تهيئ المسرح لزعامة العالم، وتتخطى الهيئات الدولية و الأقطاب الأخرى.و لعل أكثر الأطراف الدولية استشعارا لخطر فشل الحرب في العراق، والتصالح مع سوريا وإيران، هو إسرائيل. ففشل هذه الحرب، و المؤشرات تتضح يوما عن يوم، يعني فيما يعني استحالة قدرة إسرائيل على قهر الإرادة الفلسطينية والى الأبد. فإذا كان السيد الأمريكي قد فشل فإن إحدى أهم النتائج هو فشل التلميذ "النجيب" إسرائيل. و ذلك يفسر تصعيد الحرب ضد الفلسطينيين واللبنانيين، وتبني دعوات تقسيم العراق وضرب المفاعل النووي الإيراني.

ان اكبر فشل يلحق بإسرائيل كدولة استعمار استيطاني هو فشل أمريكا في المنطقة، مما يعني بداية العد العكسي لنهاية الاحتلال للضفة و القطاع والجولان نهاية هيمنتها و تهديدها للبلدان العربية.

لا شك ان انتصار الديمقراطيين والتحولات "التكتيكية" التي قد تطرأ على سياساتهم في المنطقة والعالم يعود بالدرجة الأولى إلى كفاح الشعب العراقي، وصمود الفلسطينيين و اللبنانيين في وجه الحرب الإسرائيلية المسعرة من هزيمة ١٩٤٨.

معروف حد البداهة ان احتلال العراق يخدم أهدافا استعمارية، في المقدمة منها، إلى جانب النفط: حماية إسرائيل والتطويح بالجيش العراقي كأقوى قوة في المنطقة العربية يهدد الكيان الإسرائيلي.

وأمريكا بغزو العراق لم تسهم فقط في خلق إرهاب عابر للقارات على شاكلتها، وإنما خلقت -وهذا هو الأهم- مقاومة وطنية تتصدى للاحتلال، وإليها يعود الفضل في سقوط مشروع بوش "الشرق أوسطي"، و قد يكون مؤشر النهاية للمشروع الكوني الأكبر: الإمبراطورية.

عيب الدول و الإمبراطوريات الكبيرة -كالأفراد- عدم الاتعاظ بدروس التاريخ، وعبر الماضي وتجارب الشعوب، فالاستعمار بشكليه: القديم والجديد، هو المسؤول عن خلق حركات التحرر الوطني في العالم. وتجربة أمريكا نفسها في مواجهة البريطانيين، أو تجربتها في فيتنام، كلها تدلل على صعوبة -إن لم يكن استحالة- قهر إرادة الحق مهما تكن القوة و الجبروت..

استمرار المقاومة في العراق و فلسطين و أفغانستان هي التي ستحدد مصير ومستقبل "إمبراطورية

الخير" في الشرق الأوسط. و بانتصار الحزب الديمقراطي يكون مؤشر التراجع عن نهج بوش قد بدأ فعلا. ولكن المدى الذي سيأخذه هذا التراجع و الأسلوب الذي سيتبعه، وطرائق المعالجة هي الأهم. بالقدر الذي لا ينبغي التقليل من أهمية التبدل في مزاج الناخب الأمريكي المرتبط أساسا بالحرب في العراق، وفوز الديمقراطيين لا ينبغي أيضا المبالغة في الانسياق وراء أوهام التغيير الكبير في السياسات الأمريكية الاستعمارية، والتي يشترك فيها الحزبان: الجمهوري و الديمقراطي. يدرك الديمقراطيون ان فوزهم قد ارتبط منذ البداية بفشل الحرب، وانه ليستحيل الاستمرار فيها بنفس التكتيك.

و حقاً فإن أي تراجع أو خطوة إلى الخلف سوف تنعش آمال المقاومة، وتدفع بأطراف عديدة للانخراط فيها، وتوسع مساحة الدعم و المساندة لها. والواقع ان المبادرة الاسبانية الفرنسية الايطالية الاخيرة معطى من معطيات تصاعد المقاومة.

الأمر الأهم من مؤشر فشل الحرب الجهنمية، فشل الرهان الأمريكي و الإسرائيلي على الانتماءات القبلية والطوائفية والقُطرية والإثنية التي أرادت بها إعادة صياغة المنطقة على أساسها. وربما تثبت هذه الحرب ان الترابط بين الجسم العربي أقوى من هجس برنارد لويس، وخطط البنتاجون والـ(سي. اي.ايه) والموساد، واكبر من المظاهر الخارجية الزائفة للنظام القُطري الخادع و المتهالك.

ان الترابط عميق حد الإدهاش بين صمود حزب الله في لبنان، واندحار القوة الإسرائيلية المجرمة، و صعود حماس، وتصاعد المقاومة الفلسطينية رغم الحصار والتجويع و حرب الإبادة. وهو ما يعني بداهة ان فشل أمريكا يعني فشل إسرائيل، والعكس صحيح.فشل الحرب الأمريكية الإسرائيلية يدفع الحليفين إلى تراجع تكتيكي آني ومؤقت، و تفعيل الخطوط الخلفية في النظام العربي الحليف، الذي يمارس ضغوطا ظاهرة ومستترة ضد المقاومة في العراق و فلسطين ولبنان. ويعمل على تصوير الصراع و كأنه سني شيعي. وتصريح (أولمرت) حول القواسم المشتركة بين إسرائيل و الأنظمة العربية المعتدلة دال وراعب وهو حقا بداية الصدع في جبهة الحرب.

● «النداء»، العدد ٨٠، الأربعاء ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦

لبنان واتجاهات التغيير

عبدالباري طاهر

لبنان و اتجاهات التغيير

عبدالباري طاهر

في الطريق إلى... قصعة النشيد الوطني

ابن ابنة اليمن السعيد في معمعة الاحتفاء بذكرى استقلال الجنوب المحتل!؟

من الصعب عليَّ الحديث عن لبنان بدون عاطفة عميقة وإنسانية؛ فلبنان، الوطن الصغير، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ، وتتمازج فيه الحضارات الإنسانية الكبرى بدياناتها المختلفة، وثقافاتها الزاهية. ويمثِّل بحق ملتقى عدة حضارات: الرومانية، البيزنطية، اليونانية، العربية الإسلامية، المسيحية، اليهودية، وقبل ذلك: الأشورية، والفرعونية، والكلدانية، والفينيقية، والفارسية، والهندية.

وربما أن هذا التمازج بحضارات وأفكار كبيرة، له أثر كبير في بروز نزعة أكثر انعزالاً و جنوحاً نحو الطائفية، ومحاولات رفض البيئة العربية والإسلامية من حولها. فليس غريباً أن عَلَم لبنان السابق الذي صِيغ في الحرب العالمية الثانية عقب كفاح لبنان، الذي أسهم فيه كل اللبنانيين، بمختلف مراتبهم الاجتماعية وانتماءاتهم الفكرية والسياسية والدينية، ضد الاستعمار الفرنسي، قد تكوَّن من الأحمر (شعار القيسية) والأبيض (شعار اليمنية)، وبينهما أرزة خضراء (شعار لبنان).

لقد قام النظام في لبنان منذ الاستقلال بُعيد جلاء الجيش الفرنسي، على أساس المحاصصة الطائفية فيتوزع مجلس النواب المكون من ٩٩ نائباً: ٥٤ من المسيحيين، إلى جانب ٤٥ من المسلمين. ويصبح رئيس الجمهورية من الطائفة المارونية، بينما رئيس الحكومة من السنة، وقد همشت الشيعة والدروز والطوائف والاثنيات الأخرى.

مرَّ لبنان بالاحتلال العثماني، فالاستعمار البريطاني، ثم الفرنسي الذي تولى صياغة النظام

في بُعده الطائفي. هذا النظام القائم في مظهره العام على المحاصصة الطائفية يخفي -عامداً- البعد الاجتماعي للصراع، ويؤدلج السياسي أو يغيبه لصالح البعد الطائفي، ويخفي الغبن الطائفي للأقليات؛ حيث يستحوذ طرف من الأطراف: المارونية و السنة، فإن الغبن يلحق بغالبية الموارنة والسنة أيضاً. أما الشيعة والدروز والطوائف المسيحية الأخرى: الأرمن والكلدان واللاتين والسريان واليونان الأرثوذكس والبروتستانت؛..... مما يجعل من لبنان لوحة فسيفسائية للأعراق والأجناس والديانات، فهو بامتياز بلد التنوع والتعدد، وقوته في هذا التنوع. وجعل هذه الأجناس والطوائف لا تدخل في التقاسم الطائفي أو إعطائها نصيباً من الكعكة غاية الظلم. فالتقاسم الطائفي يمثل غبناً لجميع الطوائف بدون استثناء، بما في ذلك الطائفتان الكبيرتان: المسيحيين والمسلمين؛ لأنه تقاسم يغيب البعد الاجتماعي، ويوظف الدين للسياسة ثم ـــ و هذا هو الأخطر- يحتكر الزعامة في بيوتات معينة تقوم بإقصاء الجميع، ورص الجميع و كأنهم في مواجهة الجميع.

يتساءل مفكر مهم (مهدي عامل): «هل هذا التوازن يعني المساواة بين الطوائف في الحقوق والواجبات؟»، ويرد على أحد الصحفيين والمفكرين المرموقين (شيحا): «وهل إدارة الدولة من قبل الطوائف إدارة مشتركة؟». ويمضي في التساؤل: هل علاقة التوازن هذه بين الطوائف تلغي الهيمنة بينها. أم أنها بالعكس تستلزمها بالضرورة ؟ وأين تكمن هذه الضرورة؟!».

و الحقيقة أن وهم التوازن أو التوازن النسبي قد خلق هامشاً مهماً في الساحة السياسية اللبنانية بعامة، لم يعرف له المشرق العربي مثيلاً؛ فقد ظلت لبنان على مدى نصف القرن الماضي واحة للديمقراطية، بلد الحريات الصحفية، واستطاعت الصحافة اللبنانية أن تمثل مدرسة في حرية الرأي والتعبير قل نظيره عربياً وفي العديد من بلدان العالم الثالث، وهذا سر مقدرته (أي لبنان) على المقاومة والتحدي، وانتصاره المتكرر ضد إسرائيل وحلفائها.

كانت الحرب الأهلية شاهد فشل وفساد التحاصص الطائفي. والحقيقة أن التشظي والانقسامات الحقيقية تتوزع اللبنانيين لا على أساس طائفي و لا على الهوية العرقية أو الجهة؛ فالموالاة تشمل أو تضم العديد من أقطاب كل الطوائف والاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة. كما هو الحال في صفوف المعارضة السياسية. فهناك من أقطاب السنة في صفوف المعارضة: اليافي، كرامي، سليم الحص، كمال شاتيلا، وقليلات، ومصطفى سعد، وعشرات غيرهم. وهناك من أقطاب الموارنة: ميشيل عون، و سليمان افرنجية، ولحود. ومن الدروز: طلال أرسلان و إيهاب وهاب. وحتى الطائفة الشيعية يوجد فيها أكثر من اتجاه مع الموالاة ومع المعارضة. لقد جرت تحولات عميقة في المجتمع اللبناني. فهذا البلد الذي اجتاحته إسرائيل في ٥ حزيران ١٩٨١ بعد حصار بيروت أكثر من سبعين يوماً، استطاع في العام ٢٠٠٦ أن يُلحق أكبر وأهم هزيمة بإسرائيل في مواجهة لأكثر من ثلاثة أشهر في أطراف الحدود. وقد وجه ضربات موجعة للداخل الإسرائيلي وللقيادة الإسرائيلية الجديدة. وعبر السبعينات والثمانينات تصدى للمواجهة مع الدولة الصهيونية، وقاتل أبناؤه في الدفاع عن القضية الفلسطينية والحق العربي، وتعرض لاحتلال إسرائيلي ومن قوات الانتشار السريع، واستطاع خلال زمن قياسي إلحاق الهزيمة بقوات المارينز والانتشار السريع. كما أنه وبنضال الحركة الوطنية،

وحزب الله بخاصة، تمكن من دحر إسرائيل مرتين.

واقع الحال الآن في لبنان بعد مقتل الشهيد رفيق الحريري قد أدى إلى تدخل دولي تشارك فيه بفاعلية وبقوة عدة دول أوروبية وغربية وبالأخص فرنسا وأمريكا، وخلق أغلبية من مختلف الطوائف، وأدى إلى خروج سوريا، و انحسار دورها ظاهرياً على الأقل.

و يجري التجاذب الآن من حول المحكمة الدولية التي وإن سلم بها الجميع إلا أن الخلاف يكمن في التفاصيل التي غالباً ما يسكنها الشيطان. كما يجري التجاذب حول رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء ومشاركة أطراف أخرى من المعارضة في الحكومة؛ ففي حين تصر الموالاة على أولوية المحكمة الدولية، وتغيير الرئاسة الموصومة بالولاء لسوريا؛ فإن المعارضة تطرح قضية حكومة وحدة وطنية تحقق التوازن وتعيد النظر في قانون الانتخاب.

وجلي أن النزول إلى الشارع قد بدأ فعلاً، وأن تنازلات مشتركة مطلوبة من كل الأطراف، فالوضع الدولي في لحظات شديدة الخطورة والتوتر، والمحيط أو الوضع العربي والدولي هو الآخر منحاز وإن كان التململ الشعبي يميل لصالح المعارضة التي تضم أطرافاً قوية من كل الطوائف الرئيسة والأحزاب والاتجاهات الفكرية و المدنية.

وتبقى خطورة المواجهة قائمة بدرجة كبيرة. فهناك أطراف مغامرة في الاتجاهين: الموالاة والمعارضة.

و يقيناً فإن أي مواجهة في لبنان هي لمصلحة إسرائيل التي تحرص على الاستمرار في تهديد جوارها. ومهما يكن فإن الاحتمال الراجح أو المتمنى، أن يتوافق الجميع على تجنيب لبنان شبح الحرب الأهلية، وأن يقبل الجميع بتغيير أسس اللعبة الديمقراطية القائمة على التوازن الطائفي الذي غيب الإرادة الشعبية الحقيقية، ولم يعد مقبولاً من غالبية الشعب اللبناني.

● «النداء»، العدد ٨٢، الأربعاء ٦ ديسمبر ٢٠٠٦

لــبــنــان وجــلــيــد الأزمـــة

عبدالباري طاهر

لبنان وجليد الأزمة
الفن قبل التعليم

من الصعب بقاء الأزمة اللبنانية عند تخوم اعتكاف أهل الحكم في السـرايا و اعتصام المعارضة في الميادين العامة، وبالأخص ميدان رياض الصلح وسـاحة الشـهداء. فلبنان شعب "عامل". وحركته و نشاطه اليوم مرتبط بالتجارة و السياحة. وكلاهما بأمس الاحتياج إلى الأمن والسلام والاستقرار.

الفاجع ان أهل الحكم وغالبيتهم من التيارات الليبرالية أو المحسـوبة عليها، تتأبى على الحوار. وترفض خيار "حكومة وحدة وطنية".

اللافـت ان جميـع ألـوان الطيـف السياسـي لـم يعـودوا معولين كثيـرا على الانتمـاءات الطائفية التـي تشـقق جدرانهـا، وتسـربت منهـا ميـاه كثيرة، فهناك أكثر من طرف سـني خارج اللعبة و المعادلـة: عمركرامـي، سـليم الحـص، كمـال شـاتيلا و أسامة سـعد. وهناك أطراف رئيسية مـن المورانـة يقفون في الصف المعارض: سـليمان فرنجيـة، ولحود وعون و الأخيـر حصد غالبية الأصوات في العديد من المناطق المارونية.

أما الدروز الذين لا يشكلون أكثر من ١٠ ٪ فهم منقسمون بصورة أكثر خصاما.

ولا تخلو الشيعة من الانقسامات الصامتة التي ربما تحجبها ضراوة و قسوة المواجهة مع إسرائيل إضافة إلى التهميش الذي طالهم بسبب القسمة على اثنين أساسيين هما: الموارنة و السنة.

ما يطفوا على السطح من صراعات ذات مسحة طوائفية في بلد صغير يحتضن ١٧ طائفة لا يشي بالحقيقة. فالتصدع والانقسـام قد رافق هذه الطوائف منذ الولادة سـواء في خلافاتها السياسـيـة أو

تحزباتها المتناحرة في أحايين كثيرة، وبالأخص في الصف المارونـي: الكتائب، والوطنيون الأحرار والمردة، وأخيرا القوات اللبنانية. وصراعات أمل الشيعية و حزب الله في الجنوب كانت الأنموذج الأكثر عدائية ودموية. فالتصارع داخل هذه الطوائف هو الأكثر دموية منه خارج الطائفة أو مع الطائفة المنافسة. ويقينا فإن التدخلات الخارجية تذكي النار في هشيم علاقات ليست بالسوية.

الخلافات المتفجرة حد المواجهة بين المعارضة والموالاة ليست بعيدة عن القرار ١٧٠١ و هو القرار الذي يطال سلاح حزب الله و يريد ان يحقق لإسرائيل ما عجز جيشها الغازي عن تحقيقه.

يدرك حزب الله و حلفاؤه أن الحكم والموالاة يلعبون بهذه الورقة، مسنودين بتأييد عربي و دولي قل نضيره. وربما ان حزب الله وأمل قد دُفعا دفعا للخروج من الحكومة و النزول إلى الشارع بسبب الاستعجال في القبول بالمحكمة الدولية دون إعطاء شركائهما في الحكم حق الاعتراض أو الملاحظة. ما يظهر من قمة جليد الأزمة اللبنانية يخفي صراعات أكثر بعدا وتعقيدا واتساعا. فالتململ الشعبي آخذ في التصاعد. وتفكك الطوائف وتشرذمها يحل محله وعي جديد لفئات وشرائح فتية تراهن على العصر أكثر من الماضي.

لبنان هو البلد العربي شبه الوحيد الذي عرف التعددية السياسية والحزبية منذ مطلع القرن الماضي. وقامت حكومته ذات الطابع الطائفي على تعددية فكرية و سياسية. و حرية رأي و تعبير تتمتع بالاستقلالية و الكفاءة. ويرجع صمود لبنان في وجه الاحتلال الإسرائيلي و مقدرته على هزيمة جيش الاحتلال، والانتشار السريع، والمارنز إلى ضعف الدولة و أجهزتها القامعة. وقوة المقاومة الشعبية التي يمثل حزب الله امتدادا لها.

لم تكن أمريكا وفرنسا بريئتان. وهما يقدمان صيغة القرار ١٧٠١ لمجلس الأمن. فهما يعرفان ان نزع سلاح حزب الله الذي وضع بيد الحكومة اللبنانية سيكون بمثابة الصاعق في العلاقة بينهما. سلاح حزب الله الذي هو مصدر قوته و صعوده وصموده هو في نفس الوقت مصدر ضعفه واستهدافه. فهذا السلاح الذي انتصرت به لبنان في مواجهة إسرائيل يصبح خطرا في معركة الداخل "السياسية". خصوم حزب الله يدركون أيضا نقطة الضعف هذه. ويشتغلون عليها سواء باستعداء أمريكا وأوروبا وحتى إسرائيل. وفي نفس الوقت يعمدون إلى الاستفزاز والتحرش لجر الحزب لمعركة فتنة طائفية سيكون الخاسر الأكبر فيها الشعب اللبناني وحركة المعارضة كلها وخصوصا حزب الله.

لا ينبغي قراءة ما يجري في لبنان بمعزل عن الوضع في فلسطين و العراق و السودان وحتى الصومال وأفغانستان؛ فالتشابك في الأحداث مع الإستراتيجية الكونية لأمريكا وحلفائها واضح حد اليقين. وإذا كانت سياسيات بوش الحربية " الإيمانية " قد تراجعت فان سقوطها وانحدارها لا يزال بعيدا. وما نشهده من تغيير في التكتيكات العسكرية والسياسية بعد السقوط المدوي للجمهورين في الكنجرس ينعكس على الأوضاع في لبنان و فلسطين و العراق بخاصة، ومختلف بلدان الشرق الأوسط. يريد حزب الله ان يحقق فوزا في الحكم يتوازى مع الانتصار الإلهي، حسب توصيف أمينه العام للمعركة ضد إسرائيل. و لكل واحد من حلفائه حساباته الخاصة. فالجنرال عون عينه مفتوحة على الآخر على رئاسة الجمهورية مع رغبة في المشاركة في الحكم. وهي مشاركة يفرضها وجوده في

مجلس النواب ممثلا.

أما عمر كرامي فلا اقل من إشهار سلاح التظاهر الذي اسقطه به فريق ١٤ آذار.

ولا يمكن فهم تصلب أهل الحكم بغير الإنغرار بالدعم الخارجي، و الرهان على تفكك المعارضة أو ارتكاب حماقات تخلط الأوراق، وتفرض حلا دوليا سيكون حتما لصالح " الأكثرية ".

لا مخرج لمأزق الحكم والمعارضة غير الاحتكام إلى العقل و الحرص على العيش المشترك. فلبنان بلد التنوع و التعدد لا يمكن لأي طائفة أو طائفتين أو حتى طوائف ان تلغي صيغة التوافق و التعايش التي قام بها وعليها الكيان اللبناني. كما ان صيغة التقاسم الطائفي، كما رسمها الاستعمار الفرنسي لم تعد هي الأخرى مقبولة؛ فالغبن الطائفي قد اضر بجميع الطوائف بما فيها الموارنة والسنة. والأهم من الخلاف على تقاسم الحقائب الوزارية التوافق عل صيغة ديمقراطية تعيد رسم الخارطة السياسية في بلد وشعب دفع غاليا في مواجهة التحديات الخارجية: أصالة ونيابة منذ منتصف القرن الماضي. ويجد نفسه في مطلع القرن الواحد والعشرين في الخندق الأول مطالبا بسداد فواتير نفسه وغيره.

● «النداء»، العدد ٨٣، الأربعاء ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦

فلسطين وتآكل الحلم

عبدالباري طاهر

8

فلسطين وتآكل الحلم

عبدالباري طاهر

الزي المدرسي.. لون العسكر والحداد (2)

كان المفكر الفلسطيني الراحل ادوارد سعيد نافذ البصيرة عندما ابتعد عن منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة "أبو عمار" وراح ينتقد اتفاقات "أوسلو" و"مدريد" وما تناسل منهما.

فأوسلو ومدريد شأنهما شأن "كامب ديفيد" تمثل الخط الراجع في القضية العربية والفلسطينية.

خطيئة هذه الاتفاقيات الكبرى أنها قد اعتمدت على وعود أكثر من اعتمادها على مرجعيات حقيقية. كما أنها قد استندت إلى التجزئة لقضية مصيرية. وأجَّلت الحل الشامل و العادل إلى مرحلة ثالثة، في حين أن "شيلوك" الإسرائيلي لم يلتزم أو ينفذ المرحلة الأولى من الاتفاق.

فضحت الانتخابات الفلسطينية مطلع هذا العام أشياء كثيرة منها صدق نوايا الإدارة الأمريكية في دمقرطة الشرق الأوسط. فحين فازت حماس في انتخابات حرة ونزيهة، أقرت بها أمريكا و أوروبا فإنها راحت تضع العصي في دواليب الحركة وتدمغها بالإرهاب. وتفرض على الشعب الفلسطيني حصارا قاتلا يمنع المرتبات والعلاج و لقمة الخبز.

أرغم الجبروت الأمريكي العالم على الالتزام "الحرفي" بحصار الفلسطينيين، كانت الأنظمة العربية في طليعة الملتزمين بالحصار المميت، وترك لإسرائيل حرية قتل الفلسطينيين عبر الاجتياحات المتكررة والاغتيالات والحرب المستدامة. وقامت مصر بضغوط مشهودة ضد الفلسطينيين للقبول بالإملاءات الإسرائيلية والأمريكية.

والأخطر إن قيادة فتح "أبو مازن"، التي قبلت راغمة بالنتيجة،راحت ومنذ اليوم الأول ترفض حكومة وحدة وطنية. ووفرت قيادة حماس، بشعاراتها الغامضة، وعدم التمييز الدقيق بين ما هو كفاح مسلح وحق ومشروع، وبين أعمال إرهابية تستهدف المدنيين أو غير مدروسة وعشوائية، فاختلط كل شيء بكل شيء.

تمر القضية الفلسطينية بأخطر المراحل فالتصارع الداخلي يتمحور من حول السلطة فحماس تريد الاحتفاظ بالوزارت السيادية غير مدركة خطورة الحصار، ومعاناة الشعب التي يتعرض لحرب إبادة و تطهير عرقي. و اقتلاع من جذوره وهويته وترابه الوطني، فالعمى الإيديولوجي و اعتقاد الصواب السياسي الإيماني يحجب عنها حقيقية الرؤية في عذاب الناس و معاناتهم. وتتوكأ قيادة فتح على شرعية منظمة التحرير وربما استفادت حد الإستقواء بالضغط الخارجي ضد حكومة حماس. وهي تريد الاستحواذ على المناصب السيادية لا لفك الحصار فحسب، على أهمية ذلك، وإنما أيضا لتوظيف هذا الاستحواذ في فرض قراءتها للسلام مع إسرائيل ومواصلة تقديم التنازلات شبه المجانية، مقابل وعود سلام لا تغني و لاتسمن!

التنازع على "السلطة" في بلد محاصر ويتعرض شعبه للتقتيل وأرضه للتمزيق وطمس الهوية أمر بالغ الضرر والخطورة. ويسهم الوقف العربي المالئ للسلطة والموقف الأمريكي والأوربي المنحاز لإسرائيل. والمعادي للاماني الوطنية الفلسطينية، تسهم كلها في ازدياد نيران الفتنة اشتعالا في القيادات الفلسطينية.

ولا شك إن الأوهام التي يلوح بها " أولمرت" حول "السلام" وإظهار المرونة لاهداف لها غير دفع الصراع الفلسطيني الفلسطيني إلى مداه الأبعد؛ فالدولة الإسرائيلية، التي تغتال الحياة في فلسطين، وتشرد أبناء الشعب الفلسطيني، وتقيم جدار الفصل العنصري، لا يمكن أن تقبل بالتراجع إلى حدود الخامس من حزيران او عودة اللاجئين الفلسطينيين، أو قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة.

إن خطورة الاقتتال الداخلي أضحت مؤشراتها واضحة فهذا الانفلات الأمني الواصل حد قتل الأطفال، والاختطافات المتكررة و المواجهات المسلحة بين الفينة و الأخرى ولغة الخطاب الجانحة نحو التخوين والتكفير، كلها مؤشرات دالة و فاجعة و المستفيد الوحيد " العدو الإسرائيلي " الذي يَعِد بالفتات كثمن لاقتتال الفلسطيني مع أخيه ونفسه.

والمأزق أن الأطراف العاقلة، وصوت العقل يضعف باضطراد مع تزايد وارتفاع صوت الفتنة و توزيع التهم. والاحتكام إلى القوة لحل قضايا خلافية لا مكان للقوة فيها. وعندما يتمحور الخلاف من حول المغانم واقتسام سلطة موهومة مغلولة بالاحتلال. و مؤودة بالحصار فإن المنطق يضيع، ويستطع الانتهازيون والمتسلقون ان يقفزوا إلى الواجهة مغيبين القوى الأكثر اعتدالا و عقلانية.

كان انتصار حماس في الإنتخابات النيابية بمثابة عقاب لقيادة حركة فتح التي غرقت في الفساد، وانساقت وراء الأوهام التي اشترك في تسويقها الاحتلال و الحليف الأمريكي و بعض الأنظمة العربية. ولكن حماس المنتصرة لم تقرأ الرسالة جيدا ، و لم تدرك حتى اليوم مخاطر الحصار على الشعب الفلسطيني وعمق المعاناة لشعب يواجه الحرب و التجويع و تآكل الحلم لقد قبلت حماس

بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود حزيران ٦٧. وقبلت بهدنة طويلة مع إسرائيل وكاد خطابها يتماهى مع خطاب فتح وهو ما يجعل الصراع على السلطة عريانا من أي غطاء أديولوجي أو سياسي.

و الخلاف على السلطة يمكن حله بالتوافق على حكومة وحدة وطنية تحقق أو تكفل توازنا في صنع القرار وتسمح بفك الحصار عن شعب عانى ويلات الحرب منذ أكثر من نصف قرن. ويحرم من لقمة الخبز والدواء و الأمن والسلام.

و الأكثر أهمية من بناء دولة الوحدة الوطنية التوافق على القواسم المشتركة على كثرتها. وتحديد أشكال و أساليب النضال ابتداء من الكلمة، وانتهاء بحق استخدام السلاح في مواجهته استعمار استيطاني يدعي الحق التاريخي في امتلاك الأرض.

عملت حماس ومنذ بدء انتفاضة الأقصى على عسكرة الانتفاضة الثانية، وللأسف فقد أبدت استهانة شديدة بالنضال الديمقراطي و السلمي. و خلطت، أو بالأحرى لم تميز، مابين النضال المسلح الحق والمشروع و بين الا رهاب المرفوض الذي يطال المدنيين. وقد حاولت أن تعطي لهذا الصراع الدامي بعدا دينيا يصب في نهاية المطاف في تأكيد الدعاوى االصهيونية والأمريكية بأن الصراع ديني؛ مما اضعف التعاطف الدولي مع حق الفلسطيني في السيادة و الاستقلال وبناء كيانه الوطني.

إن انتخابات العام ٢٠٠٦ النيابية قد أظهرت قوة حركة حماس المحسوبة على الإسلام السياسي. وأسهمت الخصومات السياسية الداخلية بين حركة فتح وحماس في تأكيد التهمة بالارهاب و تراجع التأييد العربي الرسمي والشعبي لقضية كانت إلى عهد قريب القضية المركزية للعرب جميعا.

و بدأ الرهان و السجال على الأطراف الدولية و المحاور المتصارعة: أمريكا وأوروبا، السعودية، الأردن، مصر من جهة، وإيران وسوريا من جهة أخرى. والفاجع أن معاناة الشعب الفلسطيني قد تحولت إلى ميدان للصراع الكالح والأعمى ويتحول الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني فلسطيني.

و تظهر إسرائيل و كأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة القادرة على ضبط إيقاعات الصراع في منطقة الشرق الأوسط كله.

فهل يُقدم أبو مازن و فريقه على الإطاحة بحكومة حماس أو الدعوة إلى انتخابات مبكرة؟! فذلكم هو المحظور كله.

● «النداء»، العدد ٨٤، الأربعاء ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦

فلسطين.. من أين يأتي الخطر؟!

عبدالباري طاهر

8
فلسطين.. من أين يأتي الخطر؟!
من يدفع الضرائب

يتعرض الشعب الفلسطيني حاليا لمحنة قاسية لا تقل هولاً وخطرا عن كارثة ٤٨ الشنيعة. وربما كانت المحنة الداخلية أقسى لأنها قتال "الإخوة الأعداء وظلم ذوي القربى" وقتال قابيل وهابيل كترميز العهد القديم والقرآن الكريم. وأيضا لأن هذا القتال لو استمر وتصاعد سيأتي على ما تبقى من حلم استعادة الأرض المغتصبة، وعودة اللاجئين، وبناء الكيان الوطني، وإظهار نظام الفصل العنصري – إسرائيل– وكأنها ارحم من قتل "قابيل" أخاه "هابيل".

والسؤال المتفجع، ما الأسباب الحقيقية وراء التوتير البالغ نقطة اللاعودة، وحملات التخوين والتكفير، وحرب التصريحات المجرمة، وبدء مسلسل الاغتيالات التي وصلت إلى الأطفال وامتدت إلى الزعامات، ثم انفجرت في مواجهات شاملة في ارض محتلة تتعرض يوميا للاجتياحات المتكررة، وتغتال إسرائيل فيها الحياة، حياة الناس والشجر والحجر؟!

وإذا كان من أهم ايجابيات وانجازات أوسلو عودة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكوادر من مختلف الفصائل فإن الأكثر خطورة هو سرعة التحول إلى جهاز دولة، وبالأخص في الأجهزة الأمنية ذات التسميات العديدة، والتركيز الكبير على بناء القوة الأمنية، والأذرع المسلحة المرتبطة ببروقراطية فاسدة لا سلطان لها إلا على ارض محتلة، وشعب يخضع لنظام فصل عنصري ويتعرض يوميا بالاحتلال للإهانة' القومية، والتدمير والتقتيل. فيعاني الفلسطيني من قهر مركب و ظلم مزدوج. فهو ضحية الاحتلال القاسي والعنصري و"لدولة" تفاوض باسمه تحكمه وتعجز عن حمايته.

ولجهاز بيروقراطي، وأحزاب ذات مليشيات عسكرية. وبالأخص التابعة لفتح وحماس والتي غالبا ما يكون وجودها في الشارع موجها ضد بعضها وضد الحياة السياسية بعامة.

لقد عملت هذه المليشيات المسلحة على عسكرة الحياة والزج بالانتفاضة الثانية في مواجهات عسكرية غير متكافئة، وعشوائية. وأحيانا تتجه للأهداف المدنية التي تعود بالخسران والضرر على القضية الفلسطينية وسمعتها وعدالتها أكثر من أي شيء آخر!

إن خطورة عسكرة الحياة لا تتجلى في شيء كتجليها في إضعاف التعاطف العربي الضعيف أصلا. وفي إعطاء التبرير للقمع الفاشي الإسرائيلي المتواصل منذ أمد بعيد. كما انه يخلق الالتباس والخلط بين الضحية والجلاد. وينزع عن القضية الفلسطينية العادلة طابعها الإنساني وروحها الأخلاقية وقيمتها الكفاحية.

وحقا فان تزايد نفوذ هذه الأذرع المسلحة قد بهت منطق المطالب الوطنية، واللغة السياسية. ووضع السلاح كخيار رئيس ووحيد وذلك ما يفسر ضعف القوى الديمقراطية و خفوت صوت المنطق والعقل في صراع الإخوة الأعداء.

فسوء استخدام السلاح سواء في مواجهة العدو المغتصب الأرض أو الرهان عليه في حسم الخلافات الداخلية، وانغماس القيادات الفلسطينية في الفساد، والرضوخ للضغوط الخارجية: عربية كانت أو غربية أو إسلامية، وتغليب ما هو ثانوي في الصراع على ما هو رئيس، كلها أخطاء قاتلة.

كانت الخطيئة الكبرى ولا تزال، تصرف القيادات الفلسطينية، سواء منظمة التحرير أو حماس، بعد الانتخابات وكأنها دولة كاملة السيادة غير مقدرة خطورة صراعاتها الثانوية في ظل الجنوح الإسرائيلي المجنون لشطب القضية وتحويل الشعب الفلسطيني إلى لاجئ داخل وخارج أرضه.

الاحتياجات الإسرائيلية شبه اليومية والاغتيالات المتكررة للزعامات الفلسطينية وبالأخص في حماس في الفترة الأخيرة طبعا، والتوسع في بناء المستوطنات، والجدار العازل كلها قوّت عضلات العنف و سهلت على حماس والأذرع المسلحة في فتح والشعبية والجهاد عسكرة الانتفاضة وتبهيت السياسية والعقلانية. لذا فلا غرابة أن ينتصر التشدد ويشيع العنف.

كان انتصار حماس نفسها تعبيرا عن أزمة حركة التحرير الوطني الفلسطيني وفشل الرهان على حل سياسي عبر الحوار والتفاوض. الأمريكان بعد أحداث الـ١١ من سبتمبر مالوا أكثر فأكثر للعنف.

التطرف الأمريكي رافد كوني تمتد آثاره التدميرية إلى زوايا الدنيا الأربع. ويمثل الشرق الأوسط مصبا من اكبر المصبات بفضل الثروة النفطية الكبيرة، والموقع الاستراتيجي المائز وضعف وهشاشة دوله. فهذا التطرف يضاعف من تزايد تطرف الدولة العبرية المتطرفة أصلا. كما أن التطرف الأمريكي والإسرائيلي يخلق تطرفا على شاكلته في طبيعته الايديولوجية الدينية، وتطويع السياسة للسلاح. كان انتصار حماس " غير المتوقع " معطى من معطيات الحرب الإرهابية التي يقودها بوش باسم مكافحة الإرهاب خصوصا في العراق وافغانستان. ويمثل الإرهاب الصهيوني أحد تجلياتها

الكريهة.

ما نشهده من انفلات العنف في الشرق الوسط: العراق، فلسطين، السودان، الصومال مظهر من مظاهر التطرف الأكبر في البيت الأبيض، وتجل من تجلياته. ويرفد كل منهما الآخر.

لا شك أن لهذا التطرف الدامي جذوره في البيئة المحلية، وفي فساد واستبداد عريقين ولكن ما يعطي لهذا العنف ضراوته هو الامتزاج والترافد بين التطرف الخارجي والداخلي ويصبح الخارج أقوى من العوامل الداخلية ويطوعها لرياحه الآتية وتوجهاته الجهنمية.

في فلسطين، كلبنان، يصبح العامل الخارجي في بعض الجوانب أقوى من العوامل الداخلية. فالحرب الإسرائيلية المستدامة لعقود من الزمان ضد كل ما هو فلسطيني، والخذلان العربي والحصار الجائر الواصل حد التجويع، كلها قد أضعفت الداخل لصالح الخارج كما أضعفت سياسة الحوار والسياسية لصالح الاقتتال الداخلي، والتغاضي عن سلاح الاحتلال المصلت على رقاب الجميع.

لا يبين التمايز بين المتقاتلين، فتح وحماس، في الخطاب السياسي الذي يتماهى حد التلاشي والاندغام في حين يتصاعد التصارع حد الاقتتال والاغتيال والخطف وكأن الطرفين يستجيبان للرغبة الشريرة لأولمرت، الذي قال بتشف بعد نجاح حماس: سوف نتفرج على قتل الفلسطينيين أنفسهم.

في قيادة فتح يحجب الفساد و الاستبداد الرؤية. وتغيب تجربة ثلث قرن من الزمان من كفاح قومي أشعل المنطقة العربية التي نظرت إليها كخط دفاع أمامي للأمة كلها. أما حماس فان دخان الايديولوجيا الكثيف قد غام على الأبصار والبصائر بحيث لا تدرك الحركة ان معاناة الناس وصبرهم لا يمكن ان تعوض عنه المواعظ الحسنة، أو الجملة الحماسية الفارغة. ويكون الاقتتال على جلد الدب قبل اصطياده مكشوفا لا يبرر برفض الاعتراف بإسرائيل من قبل حماس، ولا بضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير من قبل فتح. فالاعتراف هنا و هناك شكلي بعد القبول بالانخراط في اللعبة السياسية المظللة باتفاقات أوسلو. ويبقى الشعب الفلسطيني محاصرا بالإرهاب الأمريكي الأكبر وبطبعته الإسرائيلية غير المنقحة، وبعمى القيادات الفلسطينية "الحاكمة"!! فهل تكون الدعوة الى انتخابات مبكرة نافذة للتحاور والوصول الى قواسم مشتركة وتوافق على قيادة كفاح موحدة وتحديد أساليب النضال وصولا للوحدة الوطنية، أم بوابه للمجهول؟!!

● «النداء»، العدد ٨٥، الأربعاء ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦

هل تعود اليمن للشمولية؟!

عبدالباري طاهر

هل تعود اليمن للشمولية؟!
مجرد حجارة
اليمن صديق الصوماليين
قصة الدور اليمني الناقص في الصومال

اليمن قريب عهد بفكر الديكتاتورية والشمولية. فإذا كانت ثورة سبتمبر قد انتصرت ضد نظام ثيوقراطي قروسطي، إلا أن دساتيرها كلها، وبالأخص الدستور الدائم ١٩٦٤م ودستور ١٩٧٠، نصت على تحريم الحزبية، واعتبرتها «خيانة وطنية».

وفي الجنوب فإن تنظيم الجبهة القومية الذي قاد الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني، وحقق الاستقلال ١٩٦٧ أقام نظام الحزب الواحد، وألغى الاتجاهات الأخرى أو استوعبها داخله كـ«أداة ثورية»، وحزب قائد وحيد.

وألغى النظام الثوري عقوداً زاهية من العمل السياسي الديمقراطي، وتجربة التعددية الحزبية والنقابية، وتقاليد صحفية راقية، ليتماهى النظامان في عدن وصنعاء مع اختلاف لغتيهما ومشاربهما. لقد كانت الشرعية الثورية قاسماً مشتركاً بينهما.

كانت الوحدة في جانب مهم عودة إلى التجربة الليبرالية التي شهدتها عدن في الأربعينيات والخمسينات وشطرا من الستينات. والأهم أن التعددية السياسية والحزبية قد مثلت المدماك الذي قامت به وعليه دولة الوحدة. وما كان بالمستطاع قيام هذه الوحدة بدون الاعتراف بالحزبية وبالاختلاف والتنوع والتعدد. كانت الديمقراطية وسيلة وغاية في آن أو هكذا بدت حينها. فعبر الحوار السلمي الديمقراطي قامت دولة «الجمهورية اليمنية» باندماج طوعي لنظامين سياسيين كانا مختلفين بل متقاتلين. وكان لقيام الوحدة صدى عميق في مختلف

المستويات العربية والدولية، وتبوأت اليمن مركز الصدارة لانجازها حلماً عجزت كل البلاد العربية عن انجازه.

كانت حرب ١٩٩٤ تعبيراً دامياً عن فشل ركني الوحدة السلمية: المؤتمر والاشتراكي، في استمرار الشراكة. فربما داعب خيال بعض قيادة الاشتراكي العودة «غير الحميدة» إلى وضع ما قبل الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠ في حين كانت قيادة المؤتمر تعد العدة للحرب، وتريدها وحدة معمدة بالدم.

والحقيقة أن الصراعات الداخلية، والتعقيدات الآتية من طبيعة النظام غير الديمقراطي، وتداخل التعقيدات والصراعات الداخلية بالمحيط، وتركة ما بعد حرب الخليج الثانية، وحسابات ثأرية وجهوية وحتى عشائرية، قد ساعدت على إشعال فتيل الحرب الكريهة.

لقد انتصرت الوحدة بشروط القوة والغلبة وهي الصيغة الحاكمة في الشرعية العربية كلها، ثورية كانت أم محافظة.

بعد الحرب جرى تعديل الدستور للاسوأ طبعاً.

حافظت اليمن على هامش محدود للحريات الصحفية وللتعددية السياسية والحزبية. ولكن الهامش لم يعد معطى من معطيات التوازن العسكري والسياسي بين المؤتمر والاشتراكي. ومع تزايد الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانفراد صالح وحزب المؤتمر بالحكم، بعد إقصاء الاشتراكي بالحرب، وإبعاد الإصلاح -حليف المؤتمر في الحرب- جرى تحجيم الأحزاب السياسية، وتلجيم الحريات الصحفية، بالجرجرة إلى المحاكم، والأحكام الجائرة، واستنساخ الصحف، وإصدار صحف لا همَّ لها إلا تعقيد الحياة السياسية، وإفساد الحريات الصحفية والإساءة البالغة إليها.

استأثر صالح والمؤتمر الشعبي بالسلطة. وممارساته اللاديمقراطية دفعت بألوان الطيف السياسي إلى التكتل في تجمع سياسي (اللقاء المشترك) ضم التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق. ولعب الشهيد جار الله عمر دور البطولة في تكوين هذا التجمع، وربما دفع حياته ثمناً لهذا «اللقاء!».

حققت المعارضة اليمنية نجاحاً مبهراً في إذابة الجليد بين قواعدها خصوصاً بين الاشتراكي والإصلاح، الحزبين اللذين كانا يصمان بعضهما بالخيانة والكفر.

مع بدء التحضير للانتخابات الرئاسية والمحلية بدأت المعركة السياسية تتخذ أبعاداً أكثر سخونة واصطفافاً.

كان الائتلاف نفسه انتصاراً سياسياً لافتاً تحققه المعارضة. ولا ينتقص من هذا الانتصار سوى القراءة الخاطفة لمزاج الشارع وتعقيد الحياة في بلد يهمه استقرار الأمن والسلام أكثر من لقمة الخبز.

اتسم الرهان على الانتخابات بالمبالغة، وعدم الدقة. وهو ما ترك ويترك آثاراً سلبية على السلطة والمعارضة معاً. فالمعارضة التي ضمت ألوان الطيف السياسي رأت في نجاح الرئيس صالح بنسبة أكثر من ٧٠٪ من أصوات الناخبين. واكتساح المؤتمر الشعبي للمحليات، خسارة لا تعوض، أصابتها

بالانكسار وحالة من اليأس. في حين قرأ الرئيس صالح وحزبه في النتيجة مصادقة على برنامجه وسياساته. وأكثر من ذلك أن صالح ربما قرأ فيها تفويضاً مطلقاً للحكم وتأميناً وتزكية لكل سياساته بما فيها الاستبداد والفساد.

خروج المؤتمر منتصراً، وبنسبة كبيرة لم تكن متوقعة، كان له أثر السحر على سلوك قيادته. فهو لم يكتف بالتخلي عن وعده بمحاربة الفساد، وإجراء إصلاح شامل في سياساته العامة، وإنما راح يضيق الخناق على المعارضة السياسية التي خرجت «دائخة» من المعركة الانتخابية. وبدى اكثر ميلاً إلى تشديد قبضته على مفاصل السلطة، وتهميش الحياة السياسية، وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني.

لا شك أن فوز المؤتمر له أثر كبير على جنوح هذا التنظيم للاستئثار ومصادرة الحريات بعد ان استوعبته إدارة الحكم، بما فيها الجيش والأمن وتحالف مصالح واسع يضم التجار وشيوخ قبائل والآتين من الاتجاهات السياسية المختلفة، وهناك اطراف عديدة في قيادات بعض الأحزاب المعارضة ربما كانت أكثر ميلاً للمؤتمر الشعبي العام، ولصالح تحديداً. وقد تُفضل هذه القيادات المشارَكة، وبعضها مشارك فعلاً، وبعضها يحصل على مكاسب معينة وهي إضافة إلى ذلك ليست مخلصة للتعددية السياسية والحزبية، وليست مع التطور الديمقراطي بمعناه الأبعد. ولعل في إجابة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر لصحيفة «الشرق الأوسط» في عدد السبت ٢٣ ديسمبر ما يشير بأصابع ضوئية إلى هذا المنحنى: «علاقتنا بالمؤتمر تاريخية ومتينة وعلاقاتنا بالمشترك استدعتها الظروف». وقد وقف الشيخان: الأحمر والزنداني، في منطقة أعراف في الانتخابات.

إن الصعوبات وتزايد الفساد والفقر، والعجز عن حل معضلات التنمية، واشتداد الغضب الشعبي، يضاعف هو الآخر أو يستدعي الإيغال في القمع والكبت ومصادرة الحريات. والواقع أن المحيط العربي يغري بالارتداد عن النهج الديمقراطي والإصلاح من أي نوع. فما يجري في العراق ولبنان وفلسطين والسودان ومصر والصومال يبعث الخوف في نفوس المواطنين. ويجيد الحكم اللعب والتلويح بفزاعة «الفتنة» لإسكات أي صوت معارض أو داع للإصلاح.

وقد لعبت ورقة الفتنة دوراً مشهوداً في انتصار المؤتمر. ويدفع الوضع الدولي المتفلت والخطر، خصوصاً الفشل الأمريكي في العراق، إلى تقوية عضلات الدكتاتورية والشمولية بأسوأ معانيها، سواءً في المركز أم في الأطراف. فاليمن – حليفة أمريكا في مكافحة الإرهاب– من حقها إلغاء الهامش المعلول أصلاً.

● «النداء»، العدد ٩٠، الأربعاء ١٤ فبراير ٢٠٠٧

حريـة الـرأي والتـعـبـير والمعتقد

عبدالباري طاهر

احلام ام كوابيس؟
حرية الرأي والتعبير والمعتقد
عبدالباري طاهر
حاشا تهجر الوادي عصافيره

يربـط الإعــلان العالمي لحقوق الإنســان بين الثالــوث المقدس: الــرأي، التعبير، المعتقـد. و الأضلاع الثلاثة جوهر الحرية. وقد نص الدســتور اليمني على حريــة الرأي والتعبير، ونكص عن المعتقـد، ممــا يمثـل تراجعا عــن جوهر الحريــة المنصوص عليهــا في الإعــلان العالمي الذي يلتزم به الدســتور اليمني حسب المادة السادسة.

وقـد عرفـت اليمن فــي التاريخ الوســيط ما يســمى بحروب الردة، وان كان التاريخ يشير إلى أنها حروب سياســية بسبب الامتناع عن مركزية مورد الزكاة أو اخذ الجباة (جباة الدولة الإســلامية) كرائم أموال النــاس، وهو ما نهى عنه الرســول الكريم. قصة الارتــداد فــي حضرموت بعـد اخـذ المهاجر بن أمية ناقة للأشــعث بن قيس، احــد قادة التمرد فــي اليمــن. كمــا شــهدت اليمــن أيضا حروبا دائمة إما باسم " الفتوح الإسلامية، وإما باعتبار المناطـق الزراعية والخصبة من أهل المذهب الشــافعي كفار تأويــل كما فعل المتوكل على الله إســماعيل، احــد أهم موحدي اليمن في القرن ١٧م.

وشن عبد الله بن حمزة ما يشبه حرب الإبادة ضد المطرفية، وهم فرقة منشقة عن المذهب الزيدي، و معتزليــة الاعتقاد. و يشــير صاحب "حاشــية شــرح الإزهــار" إلى " فائدة كان الإمــام ص بالله عبد اللــه بــن حمــزة والإمام المهدي احمد بن الحســين و المتوكل على الله المطهر بــن يحيى وولده و الإمام علي بن محمد عليهم السلام يحكمون فيمن مال إلى سلاطين الجور المخالفين للائمة الحق، انه مرتد، فيقسمون ماله، ويزوجون زوجاته في قصص طوال هذه خلاصتها، انتهى عن خط صارم الدين، و نقل

عن الإمام ص بالله القاسم بن محمد وولده م بالله عليهما السلام إنهما فعلا فيمن مال إلى سلاطين الأتراك منهم الفقيه علي الشهاري، والفقيه محمد الرداعي عند ان مالا إلى جعفر باشا انتهى عن خط" (في شرح الإزهار الجزء الرابع الحاشية ص ٥٧٦ ط وزارة العدل)، في منتصف القرن الماضي اتهم الأحرار اليمنيون و العلماء والادباء و المثقفون المناوئون لحكم حميد الدين اتهموا باختصار القران. وسموا بالعصريين.

واضحت العصرية تحمل معنى "الردة ". و كانت حرب ٦٢ - ٦٨ بين الجمهوريين والملكيين كما لو أنها حرب بين الإيمان - الإمامة، والكفر الممثل في الجمهورية. و هي نفس الدعاوى و الفتاوى في حرب ٩٤ بين الشمال والجنوب. و قبلها بين الجبهتين: الإسلامية والديقراطية في المناطق الوسطى. ومع صعود الإسلام السياسي في السبعينات و الثمانينات قام دعاة إسلاميون بتكفير العديد من الأدباء و المثقفين. ومن المكفرين: هيئة تحرير "اليمن الجديد" التي حكم بكفرها الإسلامي السلفي مقبل هادي الوادعي، الذي توسع في التكفير ليشمل به كل الطوائف الإسلامية بما في ذلك الاتجاهات السياسية المختلفة، منها:"التجمع اليمني للإصلاح"، وهو إسلامي سياسي قام بعض قادته بتكفير الخصوم السياسيين: وبالأخص الحزب الاشتراكي، و العديد من الأدباء و الكتاب و الناشطات النسائيات (رؤوفه حسن، وامة العليم السوسوة، وغيرهما).

وكانت ذروة المأساة صدور حكم بالردة على الأستاذ الأكاديمي حمود العودي.

والواقع ان مساجد الشمال اليمني في السبعينات و الثمانينات كانت أشبه ما تكون بمحاكم التفتيش ضد التيارات العلمانية و الحداثية. و قام الإسلام السياسي في السعودية برفد الاتجاهات التكفيرية في المنطقة العربية، و البلاد الإسلامية. ولعل كتاب "الحداثة في ميزان الإسلام" لعايض القرني و فتاوى المفتي عبد العزيز بن باز، وخطب عبد المجيد الزنداني وتلاميذه، شواهد فاجعة على هذا التوجه الخطر، شان فتاوى وكتابات: أبو الأعلى المودودي و القاضي حسين احمد. و ما تكفير الزيدية والاثنى عشرية إلا إرث وبيل لهذا الاتجاه القاتل.

و كان مقتل محمود محمد طه و فرج فودة و حسين مروة و مهدي عامل وجار الله عمر وعشرات الأدباء و الصحفيين الجزائريين، من الثمار الكريهة لهذا التوجه. ولا تخرج فتوى الإمام الخميني ضد الروائي الباكستاني الأصل سلمان رشدي عن هذا السياق. وإدانة التكفير تستوجب بالضرورة تجريم التخوين السياسي باعتبارهما وجهان لعملة واحدة. ويؤديان إلى سفك الدم.

ورغم الآيات الواضحة والصريحة الواصلة حد الكثرة فقد وظف التكفير و أحكام الردة وسيِّس للإطاحة بالرقاب. وكانت كل التطبيقات البشعة والشنيعة، ذات أبعاد سياسية و انتقامية، ابتداء من سعيد بن جبير، ثم عبد الله بن المقفع و الحلاج و السهروري و بشار بن برد وعمارة اليمني، وابن حريوة و محمود محمد طه في السودان و نصر حامد أبو زيد في مصر. والفاجع ان "المكفراتيين" أنفسهم قد كفر بعضهم البعض الآخر " كالنار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله ".

لقد خفت صوت التكفير قليلا بعد أحداث الـ ١١ من سبتمبر في بعض المدن العربية. ولكنه خفوت ما قبل العاصفة. فدعوات بوش و فريق المحافظين الجدد و التيار المسيحي المتصهين يبعث التعصب

الديني في أكثر من قارة و منطقة وأمة. فالتطرف الأكبر من الدولة الأعظم يحيي ويرفد التطرف المضاد. وما يجري في البلدان الإسلامية و العربية وبالأخص في العراق و فلسطين و أفغانستان و أندونيسيا و إيران ليس إلا حصادا مراً لهذا التوجه الكوني الراعب.

التطرف الأكبر غذى روافد التطرف في مختلف أصقاع الأرض. وإذا كنا قد قرأنا في سطح الإسلام السياسي " الأخوان المسلمون " و في إيران تيار الإصلاحيين وفي تركيا حزب الرفاه تبدلات مهمة فان الحرب الاستعمارية في العراق و أفغانستان و التنكيل بالفلسطينيين، والتضييق على المعارضة السياسية في أكثر من منطقة، وحرمان الإسلام السياسي المدني من التعبير عن نفسه، كلها دفعت و تدفع لتقوية عضلات العنف. وتيارات التكفير والتخوين وجز الرقاب بالجملة.

رؤيتنا لنتائج حملة بوش (الإيمانية) لا تحجب عنا رؤية الاستبداد و التطرف الكالح في بيئتنا وواقعنا. فالتطرف الداخلي أو الاستبداد المحلي يمتد عميقا في واقعنا و تربتنا. ولكن العولمة الحربية قد قوته ودفعت به إلى مستويات أكثر عنفا و دموية. ما يجري في العراق من قتل بالجملة يوميا، وتحويل الصراع بين شعب آمن مستقر و متآخ لآلاف السنين إلى صراع طائفي، راجع في جوهره إلى الاحتلال الأمريكي الذي ارتد بالعراق إلى عصور التوحش والهمجية و قوات الاحتلال الأمريكي بالدرجة الأولى و الفرق الطوائفية المسلحة وفرق الموت والقاعدة. و التحاصص الطائفي و الأحزاب الطائفية الموالية للاحتلال مسؤولة عن استمرار إراقة الدم العراقي، وتدمير معلم من معالم الحضارة البشرية، وهي جرائم حرب بكل المعاني.

● «النداء»، العدد ٩١، الأربعاء ٢١ فبراير ٢٠٠٧

حرب صعدة.. «الفتنة غير النائمة»

عبدالباري طاهر

8

حرب صعدة.. «الفتنة غير النائمة»

الآخرون.. دائما هم الذين يدفعون

ناصر.. والذكرى السابعة عشرة للوحدة

مجدداً عادت حرب صعدة أشرس من انفجارها الأول عام ٢٠٠٤.

لا يمكن الحديث عن معالجات هذه الحرب الشائنة، بدون تشخيص الحالة العامة في اليمن، وتحديداً في صعدة. فاليمن المعاصر ابتلي بالحرب والاقتتال القبلي على مدى القرن الماضي. وإذا كانت حرب الجمهوريين و الملكين (١٩٦٢-١٩٦٨) وحروب التحرير والثورة المضادة في الجنوب (١٩٦٣-١٩٧٢)، وحربا الشمال و الجنوب (١٩٧٢-١٩٧٩)، و حرب ١٩٩٤، وحروب متفرقة هنا وهناك، وفتن داخلية و نزاعات و ثارات قبلية تبدأ ولا تنتهي؛ فإن حرب صعدة المتكررة هي لحظة الجرح النازف الأشد إيلاماً و الأكثر خطورة. فجبال صعدة الوعرة و الشاهقة و بيئتها القبلية المحاربة على مدى عدة قرون، كانت دائما ذخيرة الإمامة الزيدية في مقارعة الوجود الخارجي أو الدولة المركزية في صنعاء. وفي كل حروب الأئمة الزيديين من آل البيت كانت صعدة و حجة و رداع وخولان، الخزان الكبير لوقود هذه الحروب. و قد استعصت هذه المناطق على الصليحيين والأيوبيين والرسوليين والأتراك، وحتى النجدة القومية المصرية (١٩٦٢-١٩٦٧). فصعدة (كحَجَّة) يتمازج فيها البنية القبلية المغلقة و مبدأ "الخروج" الزيدي، وهو مبدأ ثوري وظفته الإمامة و القبيلة للتمرد الدائم و المستمر ضد الدولة المركزية، وضد الأمن و السلام والاستقراروفي تبرير الدائم للاستيلاء على السلطة ونهب المدن و المناطق الزراعية. فهو مبدأ " جهادي" بامتياز. و عندما نتحدث عن صعدة و حجة والجوف فإننا نتحدث عن القبيلتين الكبيرتين: حاشد و بكيل. و تبقى التركيبة

القبلية مصدر إعاقة بناء الدولة المركزية الحديثة، وحاجزا حقيقياً إزاء الدمقرطة الحقيقية والحداثة.

وتمتلك المدن اليمنية، خصوصا في الشمال، وتحديدا مدينة صنعاء -العاصمة التاريخية، ذاكرة مفجوعة للاجتياحات القبلية عبر تاريخ دام و طويل، كان آخرها في ٤٨. و يعود فشل الحصار لهذه المدينة عام ٦٨، والذي استمر قرابة السبعين يوما، إلى قوة مجتمعها المديني الحديث الآتي من مختلف مناطق اليمن، ووجود جيش وأمن شبه حديثين، ومقاومة شعبية.

حرب الثماني سنوات عزلت صعدة عن محيطها اليمني و عن التطورات العامة في اليمن كلها. فقد ظلت صعدة كما أراد لها الإمام محمد البدر، موئلا لحب " آل البيت "، بعيدة عن التعليم الحديث، وعن الثورات والتيارات الحداثية التي تهب على المنطقة العربية ويصل تأثيرها إلى المدن اليمنية المتوكلية: صنعاء، تعز، الحديدة، إب. وكان البدر في آخر رسالة لعمه الحسن في أسبوع قيام الثورة عام ٦٢، اقترح عزل صعدة و حجة و الجوف حتى لا يصلها تأثير العلم الحديث و الثورة القومية.

في العام ١٩٧٠ سقطت صعدة بيد " قوات الملكية " التي كانت قد ضعفت إلى حد بعيد بعد انكسار حصار السبعين يوما ٦٨. ويبدو أن سقوط المدينة الذي استمر بضعة أشهر كان ضروريا لتبرير المصالحة مع الملكيين و مع الشقيقة الكبرى (السعودية) حسب التسمية حينها في اليمن.

مطلع الثمانينات وبعد فشل تمرد جهيمان العتيبي في الحرم المكي، توجه أحد أتباعه (مقبل هادي الوادعي) إلى منطقة (دماج) في صعدة لنشر الدعوة السلفية الوهابية. وربما رأت فيه العربية السعودية متنفسا للاحتقان السلفي في ديارها وبداية تحسب لرياح الثورة الإيرانية التي كانت في أوج اشتعالها. أما اليمن التي دعمته أيضا فقد قرأت رسالة الصراع الكالح مع بقايا معتقدات بيت حميد الدين، ومواجهة مع التيارات اليسارية والثورية في عدن وشوارع مدن الشمال. ولقي الشيخ مقبل هادي الوادعي (يرحمه الله) دعم الحكومتين: اليمنية والسعودية. وكان نشر المذهب الوهابي في معقل الزيدية التاريخي بداية بذر الصراع الطائفي الأعمى في بيئة شديدة التعقيد، وعصبيات ما قبل الدولة.

وعندما بدأ ارتباط صعدة بجسد الدولة في صنعاء في الثمانينات، كان "سوق الطلح" فيها قد تحول إلى سوق سلاح لليمن كلها. وسُمح للعربية السعودية ببناء مستشفى هو الوحيد في منطقة حدودية. وترافد التعليم الدعوي الجهادي مع تجارة السلاح. وتوافدت أعداد كبيرة من جنسيات مختلفة بما فيها الأوروبية والأمريكية. وأسهم "معهد دماج" في رفد الجهاد الإسلامي في أكثر من منطقة ملتهبة، وبالأخص في أفغانستان. ونشر المعهد ثقافة الإرهاب والكراهية والتفسيق والتكفير، ونشر كوادره الدعوية في مختلف مناطق اليمن.

وقد لعبت كودار "معهد دماج" السلفي كبقية المعاهد الدينية الاخوانية في الشمال، دوراً في مقارعة التيار اليساري والقومي، ووظفوا أيما توظيف في حرب ٩٤. وبعد الحرب تحولت وظيفة "معهد دماج" خاصة إلى مواجهة مع التجمع اليمني للإصلاح، الذي انخرط في العمل السياسي، وقبل باللعبة الديمقراطية، في حين كان الوادعي يرى فيها انحرافاً عن الدين وقبولا بغير حاكمية الله، وعبادة أصنام جديدة. وكتابه (أي: مقبل الوادعي) "الخروج من الفتنة" البداية الحقيقية لفتنة صعدة. وما خفي كان أعظم.

لا شك في أن الثورة الإيرانية رافعة كبيرة لأدلجة التدين وإعادة الصياغة لتسييس التشيع الذي

هو(كالسني) ليس بعيداً عن السياسة، منذ النشأة. فكلاهما (السني والشيعي) قد ولدا من رحم الاختلاف على الإمامة والأحق بها من الطائفتين ورموزهما!

وجرح صعدة الدامي و النازف لا ينبغي أن يقرأ فقط من كتاب "متن الأزهار" أو "الغاية" أو "الكافل" أو حتى من "بحار الأنوار" للمجلسي، وإنما أيضاً وهذا هو الأهم من مجمل سياسات اليمن منذ الثورة، وخطط التنمية غير المتوازنة وغير العادلة. فقد دخلت الدبابة صعدة قبل الاهتمام بالطريق، وقبل المدرسة، وقبل مياه الشرب النظيفة، وقبل مساعدة المزارعين، وبناء المستوصف، وفرض هيبة الدولة واحترام النظام والقانون.

إن غياب العدالة في توزيع المشاريع الخدمية، والحرص الشديد على التركيبة القبائلية، ورفض التحديث، بل والعودة غير المجيدة لزرع بذور الطائفية والتعليم الطوائفي (المعاهد الدينية سابقاً وجامعة الإيمان والمعاهد السلفية وحركات التصوف)، واحتفاء الدولة و تشجيعها للتيارات السلفية الوهابية والشافعية يخلق تحفزاً ونعرة لإحياء المذهب الحاكم منذ أكثر من ألف عام. وإذا كان من حق الناس أن يعتنقوا ماشاؤوا. وأن يحافظوا كما يشاؤون على معتقداتهم وقيمهم، فليس من حق الدولة تشجيع طرف ضد آخر أو اللعب بهذه المعتقدات و تسخيرها و الزج بها في اليومي و الصراعات السياسية، أو الانتخابات.

ما يجري في صعدة مظهر من مظاهر فشل مجمل سياسات الحكم في اليمن. وهو غير معزول عما يشهده العالم بعد أحداث الـ١١ من سبتمبر. فحرب أمريكا ضد الإرهاب هي الإرهاب عينه. والاستجابة المفرطة في المنطقة العربية يفجر صراعات داخلية مدمرة. وأنموذج العراق يراد له أن يمتد إلى فلسطين والصومال ودارفور ولبنان والسعودية واليمن.

والفاجع أن هذا التوجه الامبريالي يلقى الاستجابة في الحكم العربي والإسلامي رغم استهدافه للعرب والمسلمين أكثر من أي طرف. فبماذا نفسر الانجرار السريع للقتال المتكرر من قبل الدولة في صعدة!؟ فالتبرير بتهديد الحوثيين لليهود لا يكفي لإعلان الحرب، خصوصاً إذا ما تذكرنا أن الدولة نفسها قبل عامين اتهمت اليهود في صعدة بالقتال إلى جانب الحوثي.

ويقيناً فإن اليهود اليمنيين لا ينبغي أن يكونوا لعبة في الصراع الدامي سواء من قبل الدولة أم من قبل المتمردين؛ فلا عددهم ولا وزنهم يسمح بدعاوى من هذا النوع. وعلينا أن ندرك أن الخلافات وحتى الصراع السياسي يمكن حصره والتحكم فيه. أما الصراعات الدينية و الطوائفية فإنها الأشد خطورة والأكثر ضرراً، لاندغامها بالبنية الحربية القبلية، خصوصاً في منطقة كصعدة.

إن الفتنة في صعدة لا تحسم بالسلاح. وحتى إذا ما استطاعت الدولة حسم المعركة، وهي قادرة، فإن جذوة القتال ستبقى موجودة، وستعود في أية لحظة، ما لم يتم القضاء على الأسباب والعوامل الماثلة في حرمان المنطقة من الخدمات والإصلاحات، وربط المنطقة بالجسد اليمني و جسم الدولة، والعمل على تمدينها وتحديثها، والأهم: عدم اللعب بالأوراق الطائفية أو النزاعات العشائرية والقبلية والسلالية.

● «النداء»، العدد ٩٣، الأربعاء ٧ مارس ٢٠٠٧

حرب صعدة والأسئلة الفاجعة

عبدالباري طاهر

حرب صعدة والأسئلة الفاجعة

8 مارس.. وطاقية الإخفاء

نقابة الصحافيين والفعالية المفقودة

دخلت حرب صعدة عامها الثالث بعد وقفات تكتيكية سرعان ما تنفجر بأشد ضراوة وأكثر خطورة.

والأسئلة الحارقة التي تقذف بها حمم هذه الحرب في وجوهنا: ما طبيعة هذه الحرب؟ ما هي الأسباب و العوامل التي أدت إلى اشتعالها؟ و لماذا صعدة تحديدا؟

وهل الهلال الشيعي الذي يتحدث عنه الأمريكان والإسرائيليون وبعض الحكام العرب قد انتقل فجأة الى جنوب الجزيرة بدلا من شمالها؟

و هل هناك تدخل أجنبي حقا؟ أسئلة تتناثر كالمصائب المتناسلة من رحم ولود هي الحرب أم الكبائر كلها.

يستحيل أن نحيل إلى الماضي كل ما جرى و يجري في صعدة. وهي حقا احد معاقل الإمامة التي حكمت اليمن عدة قرون. كما انه قد يكون من السذاجة إغفال إرث قال عنه أحد أهم شعراء اليمن " الزبيري ":

من أين يأتيك العدو وأنت في

أرض تكاد صخورها تتشيع

و هل للحرب العولمية التي تقودها أمريكا ضد الإرهاب دخل في الحرب. أم لصراع التيارات السلفية الجهادية والجهادية الشيعية أثرها. وهل لترتيبات الحكم المستقبلية أثرها أيضا.

معروف أن صعدة ومناطق عدة قد شهدت الحرب الجمهورية الملكية، التي استمرت أكثر من ثمانية أعوام. وكانت مناطق الحرب المعجونة بالحرمان والتعليم المذهبي سنيا أو شيعيا، وبالسلاح مع

العوامل الخارجية بما فيها أو من أهمها " الحرب الأمريكية على الإرهاب". والتحاق اليمن به باكرا في مواجهة التيارات الجهادية السلفية. وفجأة تحولت الحرب" الاستباقية " حسب استعارة لمصطلح بوش إلى مواجهات دامية في صعدة.

الحرب ضد السلفيين تلقى معارضة قوى نافذة في الحكم، وتطال حلفاء أقوياء في اليمن والجوار. أما المواجهة مع الحوثيين فتستجيب لرياح تتدثر برداء مواجهة الهلال الشيعي ونزعات أسطورية " للعدننة و القحطنة " و خرافات ما قبل التاريخ. عبثا يحاول الحكم بالحرب و في الحرب القفز على عجزه المدقع عن حل معضلات التنمية والبناء، وتوفير الحد الأدنى من مطالب برنامج الإصلاح السياسي الاقتصادي الاجتماعي وما وعد به صالح شعبه في الإنتخابات الرئاسة الماضية.

وتخلق الحرب أوهام التوحد والتراص، سواء في المنطق القبلي أم في الشعارات الثورجية العربية، و ربما اعتقد الحكم أن الحرب وسيلة فضلى لإسكات كل الأصوات وإعادة الإصلاح " ذي الهوى السني إلى بيت الطاعة".

تتداخل في هذه الحرب نزعات و نزوات قبلية و طائفية و تختلط و تتمازج مع أكثر الشعارات حداثة وثورية وعولمية: الوحدة الوطنية، الإمامة البائدة، حماية الثورة و الجمهورية والوحدة. ومواجهة الخطر الشيعي المحدق بالجوار النفطي، وصولا إلى التماهي مع الحرب الاستباقية الأمريكية. والشيء المؤكد ان الحرب الكريهة شاهد عارنا وفشلنا كحكم وكشعب.

فالحرب المستدامة منذ قرون كانت تعبيرا عن توحش مجتمعنا القبلي الذي لا يستطيع العيش بدون السلاح. واعتبار السلاح أداة إنتاج والحرب احد أهم وسائل إعادة توزيع الثروة. وقد أعاقت الحروب ولادة المجتمع المدني الذي حُرم الأمن و السلام و الاستقرار. وبالتالي مراكمة الثروة لبناء كيان مزدهر و متطور.

وجاءت حروب ما بعد الثورة اليمنية، سبتمبر وأكتوبر، لتفتح مجالات الأدلجة والتسيس لهذه الحرب التي لم تقطع حبلها السري بمجتمعها القديم وأرياف صعدة وحجة وصنعاء ومأرب والجوف ورداع مرتعا خصبالها.

وقد حرمت هذه المناطق من خدمات البنية التحتية، وتمثل حضور الدولة فيها من خلال أقسام الشرطة، وانتشار بعض الوحدات ومكاتب الضرائب.

تتاخم هذه المناطق المحرومة -من خدمات الطرقات والكهرباء ومياه الشرب النقية والتطبيب وتطوير الزراعة- العربية السعودية والمستشفى الوحيد في صعده مستشفى السلام الذي بنته العربية السعودية.

فيشاهد اليمني أخاه اليمني في الطرف السعودي، او بالأحرى في المناطق التي صادقت الدولة على ضمها للمملكة، يتمتع بخدمات الدولة في التعليم والتطبيب والطرقات وتوفير الحياة الآمنة نسبيا. ومعروف إن هذا الترسيم قد توزعت فيه القرى والقبائل والأسر المترابطة عبر عشرات ومئات السنين.

لقد أهملت حكومات الثورة المتعاقبة هذه المناطق، بل كان هناك حرص على استمرار نفوذ المشايخ فيها، واحتفاظها بالأمية و الفقر و بنيتها الشائخة.

صحيح ان اليمن كلها تنال قسطها من الحرمان، فهو سمة مشتركة بين الجميع، ولكن مناطق صعدة وحجة وجوارهما قد غابت شبه كلية عن عدالة توزيع المشاريع والخدمات و تركت نهبا للتيارات و تجارة السلاح وولاء ما قبل عصر الدولة. لقد استجابت الدولة لرغبات شيوخ القبائل الشريرة في ترك هذه المناطق المهمة و الخطرة غارقة في التالوث الشرير الجوع و الجهل والمرض. وكانت السمة الأبرز ضعف صلاتهم بالدولة إلا من خلال "الشيخ". و كان لنشر السلفية الوهابية أثر الصاعق في قنبلة.

أما حرب ٩٤ وحرب صعدة فإنها تعيد صياغة الماضي الكالح، وتوظف الديني والمقدس في حرب تمد جذرها للماضي القبلي وللمصالح الأكثر ضيقا وعدوانية رغم لشعارات الوطنية المعولمة.

وإذا كانت حرب ٩٤ بين نخب سياسية، تتقاتل على اقتسام الكعكة وبين جيشين، فإنها في حرب صعدة تتخذ طابعا شعبويا بين جيش يتأبط القبيلة والإسلام السياسي "السني" في مواجهة تمرد إسلام سياسي "شيعي" بل منتم للمذهب الزيدي.

المتمردون الحوثيون يجترون أو يعبرون عن أزمة مجتمع عاجز عن استيعاب روح العصر. وتطورات الحياة في اليمن و الوطن العربي. فهم برفع السلاح، والشعارات الغامضة، وإدارة الظهر لأهمية وجود الدولة واحترام الدستور والنظام والقانون، إنما يعطونه المبرر لتقوية عضلات العنف والإضرار بانفسهم ومناطقهم واليمن كلها.

فصعدة تعيش تقاتل الماضي، وتصارع الموت. وبرم الحكم والمتمردين بالتطورات السياسية المدنية الداعية إلى تعميق مجرى الديمقراطية، وحل معضلات التنمية المجتمعية السياسية، الاقتصادية، و الثقافية. والبراكين التي تقذف حمم هذه الحرب اللعينة لا تتجلى في شيء كتجليها في الثالوث الشرير: الجهل والفقر والمرض. وفي فشل خطط التنمية الشاملة، وغياب العدالة في توزيع المشاريع، وعدم الاهتمام بمناطق الأطراف والريف بصورة عامة.

● «النداء»، العدد ٩٥، الأربعاء ٢١ مارس ٢٠٠٧

خطر الثقافة والجنس

عبدالباري طاهر

8

مجرد فكرة

حكومة الدكاترة

خطر الثقافة والجنس

عبدالباري طاهر

عن الاستثمار السياسي للتكفير

متى يحرر المجتمع من ذعر جامعة الإيمان!؟

ماجد المذحجي

ربما لا نبالغ إن قلنا إن تخلفنا الشامل والكامل قد أزرى بعصور البداوة والجاهلية. فهذه البحرين (أرض دلمون) ومركز الاشعاع الحضاري لآماد متطاولة، وبداية دولة القرامطة، وواحة التمدن والتحديث في مطلع القرن العشرين، تقدم المثل:

شهدت البحرين التعليم الحديث والثانوية العامة في العشرينات والثلاثينات، مشكّلة سبقا على معظم مدن الجزيرة والخليج.

ها هي مملكة البحرين التي لم يكن من مسوغ وقبول لتحولها إلى مملكة دستورية «لبرلتها» لتكون الشمعة الوحيدة في محيطها العربي والاسلامي شديد الظلامية والاستبداد!

ها هي أرض دلمون تشهد انتخابات «حرة وديمقراطية» يتنافس فيها ممثلو العشائر أو بالأحرى العشيرة شبه الوحيدة الآتية من قلب تميم: القبيلة الموزعة على أكثر من ست دول خليجية. ويتبارى فيها زعماء الطوائف الآتون من عصور التخلف والانحطاط والتردي والجاهلية الأولى. فيجيء مجلسها الموقر المكون من (......) جلهم من الاسلام السياسي بمذهبيه: السني والشيعي، وهو اسلام متحالف مع القرون الغابرة ويتساند على جواره الطائفي المتقاتل في ايران والعراق والسعودية.. وما خفي كان اعظم!

كانت الخمسينات والستينات وحتى الثمانينات مواجهة دائمة ومستمرة وممنهجة لقمع التيارات المدنية والحداثية.

وانعكس الجوار القومي والطائفي الخطر، على هذه الدولة الصغيرة نسبياً. وكان غبار حرب الخليج الأولى، والثانية، وحتى الثالثة، اكثر كثافة وإظلاماً في هذه الارض «الشعلة».

ولا ننس الأثر البالغ الذي تركته الثورة الايرانية ذات التوجه الشيعي على جزيرة صغيرة غالبية أهلها من الشيعة بينما الحكم سني.

وكانت الثمانينات والتسعينات وما بعدهما بداية صعود الاتجاهات الاسلامية المسيسة في المنطقة كلها.

والأكثر خطراً: مزج الاسلام السياسي: سنياً كان أم شيعياً، بالبداوة والقبلية، وعصبيات ما قبل عصر الدولة أو الديانات.

في الفترة الاخيرة اجتمع مجلس النواب في مملكة البحرين للمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق في مسرحية «ليلى والمجنون». وهي مسرحية شعرية كتبها الشاعر المبدع والكبير حقاً قاسم حداد، ولحنها الفنان الكبير ايضاً مارسيل خليفة. وحداد وخليفة علمان كبيران، ومن رواد الشعر والفن في البلاد العربية. الأول من مؤصلي التجربة الشعرية الحداثية، ومن المناضلين القوميين التقدميين الذين تصدوا، ولا يزالون، للفساد والطغيان والظلامية والبداوة والتخلف. وقد أمضى حداد شطراً من عمره في السجون والزنازن، دفاعاً عن الحرية والحق.

اما رفيقه المبدع مارسيل فهو علم كبير في عالم التلحين والغناء، وله شهرة عالمية. وقد طاف مارسيل في الثمانينات الكثير من المدن والبلدان الامريكية والأوروبية ليعرِّف بالقضية الفلسطينية، وليجمع لها التبرعات مستفيدا من الجاليات الشامية والعربية والاسلامية في هذه المجتمعات.

والمروع ان يكفَّر مارسيل خليفة في مطلع القرن الواحد والعشرين، في لبنان، واحة الديمقراطية في المنطقة العربية كلها، ومركز الحداثة والتحضر والحرية. فلبنان كان ومنذ القرن العشرين مركز الحداثة والتعدد والتنوع، وموئل حرية الصحافة والرأي والتعبير، وكنز الاصدارات الحديثة والرواية والقصة والنقد والشعر الحديث.

كُفر مارسيل لأنه غنى قصيدة محمود درويش «أحد عشر كوكباً»، وهي قصيدة لا تتحدث عن اخوة يوسف ولا عن الآيات القرآنية. وإنما ترمز بالآيات وتسقطها وهو توظيف ادبي وابداعي للقصة والايات الكريمة لحالة الفلسطينيين في علاقاتهم باخوانهم العرب او بالاحرى بالحكام والدول التي يرمز لها بأحد عشر كوكباً. وهؤلاء الحكام قد غدروا بأخيهم يوسف (الفلسطينيين). والقرآن الكريم وظف قصص الأمم الغابرة للاعتبار والاتعاظ. في الادب جرى ويجري استخدام الرموز والابطال والقصص القديمة لاسقاطها على حالات معاشة ومعاصرة. فالمسيح والرسول محمد والحلاج والسهروردي ورابعة العدوية واوديب ونوح... وظفوا كاستخدامات متعددة وغنية: اوديب عند اليوناني سوفكليس غيره عند طه حسين، غيره عند علي الراعي «اوديب انت قتلت الوحش».

قاسم حداد شاعر مبدع بامتداد الأمة العربية، وعمق حضارتها وتاريخها وعبقرية لغتها. وهو لايختلف عن امرئ القيس، أو عمر بن ابي ربيعة او الاخطل أو المتنبي إلا بتمثله للحياة الجديدة

وروح العصر، وتقديم نص مختلف نوعاً عن نص اسلافه حتى من شعراء النهضة.

وقد تعرض حداد ككل رفاقه من شعراء الخليج إلى الاعتقالات المتكررة والتخوين والجلوزة ولكنه واصل درب الابداع عبر عطاءاته المتنوعة والمتعددة. سواء في قصيدته الحداثية أم عبر مجلة «كلمات» أم اصداراته وموقعه المائز والمهم.

شعرت بالخوف على هذا الشاعر الرائع وهو يتعرض لتهم جزاف تمس المعتقد وتمتشق المقدس. وتهم من هذا النوع هي ما أدى إلى قتل السهروردي وصلب الحلاج واغتيال فرج فودة وجار الله عمر، واعدام عالم الدين السوداني محمود محمد احمد طه. ولا ننسى، الحملة الظالمة ضد الفنان التشكيلي لفلسطيني ناجي العلي التي وصلت إلى مجلس الأمة الكويتي واسهم فيها قادة وكتاب وأدباء فلسطينيون وانظمة عربية ليخرج العلي إلى لندن بدون جواز سفر مما سهل اصطياده في لندن في قصة بوليسية لم تكشف جوانبها حتى اليوم، بسبب اشتراك اطراف عديدة فيها.

في البحرين وبعد اسبوع ثقافي زاه قدم فيه الشاعر حداد مسرحيته عن ليلى والمجنون وقام بالتلحين مارسيل، قام مجلس النواب ولم يقعد. فقد شكلت لجنة تحقيق في بعض لقطات عناق تمثيلية.

وبعض عبارات على لسان المجنون. ولكن زعماء الطوائف المنتمين قبلياً إلى مضارب داحس والغبراء اكثر من الانتماء إلى سماحة المعرفة أو الاعتقاد. فهذا الجاحظ يشنع على الذين يتورعون عن ذكر النيك او الحر، ويرى فيهم الورع الجاهل والتدين الغبي والأحمق. ومن هو الجاحظ؟!

ومنهم هؤلاء العتاة الآتون من منابر البداوة والتخلف!؟

أما القاضي عبدالعزيز الجرجاني فقد قال إنه لو حذف شعر الخمر والمجون من ديوان العرب لذهب ثلثاه.

وكان حبر الأمة، عبدالله بن عباس، ينشد بين الأذان وإقامة الصلاة في الحرم قصيدة ابن ابي ربيعة: «أمن آل نعم أنت غاد فمبكر...».

وعندما عاتبه عتاة الخوارج قرأ عليهم قبل الصلاة:

وهن يمشين بنا هميسا

ان يطلع الفجر ننك لميسا

ثم كبر وأم الناس للصلاة.

وقد اورد معظم المفسرين هذا البيت في معنى الرفث.

ان المقلق حقاً ان الاسلام السياسي البدوي والطوائفي هو الذي يتصدى للشأن العام، ويمتلك حق الفتوى في امور لا صلة له بها. فمجلس النواب البحريني، المنقسم طائفياً والموحد قبلياً يتصدى لمسرحية، ويحاكم مقاطع تتحدث عن الغزل، وما دروا أن الرسول الكريم سمع من حسان بن ثابت قصائد التشبيب، كما اعطى بردته لكعب بن زهير بن ابي سلمى على قصيدته اللامية: «بانت سعاد...».

التي تتغنى بالخمر وتتغزل بالمرأة.

الموقف المتزمت من المسرح والتمثيل في عقول هؤلاء يجد تفسيره في التردي والتخلف، اكثر مما يجد تأويله أو سنده في الدين. والموقف من المرأة والاختلاط معيار مهم، فحراس الفضيلة وحماة الاخلاق(!) يرون في المرأة، العورة شراً مستطيراً. وربما كان لرؤية التوراة اثر في الحال اكثر من الكتاب والسنة، كقراءة السيدة عائشة.

ضغط وافتئات زعماء الطوائف الجدد لا يمكن أن يقابل إلا بيقظة وتنادي الادباء والكتاب والمثقفين والمهتمين بالحقوق والحريات في الوطن العربي والعالم لتلجيم كواسر التكفير والتأثيم والتخوين والتفسيق، الذين يتهددون الابداع، ويخنقون الحرية، ويئدون الكلمة والصورة، احفاد داحس والغبراء وان ارتدو لبوس السنة والشيعة. فالثقافة هي الخطر الداهم والعدو اللدود لدعاة الاستبداد وانصار الطغيان وعاظ السلاطين. والهوس بالجنس هو ما يثير الغرائز ويحجب نور المعرفة والحرية.

● «النداء»، العدد ٩٧، الأربعاء ٤ ابريل ٢٠٠٧

أحمد علي الوادعي.. إستنارة وتأصيل(*)

عبدالباري طاهر

6

أحمد علي الوادعي.. استنارة وتأصيل

عبدالباري طاهر

مجرة عجرة

لله في خلقه شؤون

حلقة حلقة

الناس أعراب حتى يتعارفوا

النبـوغ غالبـاً ما يعلن عن نفسـه باكـراً. فالطالـب الذي تلقى تعليماً دينياً «تقليدياً» كغالبية أبناء جيله، جيل الثورة اليمنية والقوميـة، شـهدوا عصريـن مختلفـين: عصـر المجتمع شـبه الإقطاعي شـديد الركود والتحجـر والبؤس والعزلة، وعصر التفتح والتحولات العامة في الحياة.

انتسـب باكـراً للتيـار القومـي المُعـادي للرجعيـة والاسـتعمار. وانتسب للأمن الذي كان جزءاً من معركة التغييـر فـي يمـن سـبتمبر وأكتوبـر عـام ١٩٦٢ و ١٩٦٣.

اللافـت أن الدفعـة التـي تخّـرج معهـا «أحمـد الوادعي» ضمت نُخبة من خيرة الشـباب المتفتح والمستنير:

- المفكر والمناضل جار الله عمر
- السياسي والمثقف أحمد علي السلامي
- المثقف عبدالله العلفي
- المثقف والأديب عبدالله اليتيم
- المثقف والأديب أحمد علي الحاج
- الشاعر الشعبي علي محمد العولقي (أبو عادل)
- السياسي والمثقف عبدالهادي الهمداني

وآخـرون لا أتذكرهـم، والمهـم أن الكثيـر مـن خريجـي هـذه الدفعة مناضلـون قوميـون، ومثقفون عضويون، وسياسيون أكفاء، وبعضهم شعراء مهمون مثل «محمد عبد السلام منصور» وكُتاب رواية

مثل «محمد حُنيبر» و «أحمد عبد الله مثنى»، ويمثل الشهيد «جار الله عمر» عنواناً من أهم عناوين هذه الدفعة والمرحلة. وكان لهؤلاء الشبان الشجعان والنوابغ دور مهم ورائع في حماية الثورة والجهورية. وأسهموا بنصيب كبير في فك الحصار عن صنعاء، وفي إعطاء الصراع أبعاداً أكثر توهجاً وروحاً إنسانية وفكرية.

أما المحتفى به «أحمد الوادعي» فقد شق لنفسه طريقاً أكثر التصاقاً بالعمق الإنساني (المحاماة) كأحد أهم وسائل الدفاع عن الحق والحرية والعدل، واستطاع وهو صاحب رأي أن يكون من أهم المدافعين عن الرأي.

لمع نجم «الوادعي» من خلال الكتابة النيرة والمؤصلة للتجديد الدينى والفكري عند رواد التجديد الديني كابن الأمير والشوكاني والوزير والجلال والمقبلي. ودراسته النقدية والعقلانية في «اليمن الجديد» تمثل بدايات قراءة جديدة مختلفة ومغايرة للسائد والمستقر والثابت. ولم يقف الوادعي المثقف عند تخوم التجديد المحدود والمقيد بالإجتهاد الديني عند الوزير ويحيى بن حمزة والجلال وابن الأمير، أو المجددين الإسلاميين كالأفغاني وابن باديس والكواكبي. بل أبحر في الإنفتاح والقراءة العميقة لثقافات العصر.

التحق باكراً بحركة القوميين العرب التى بدأت، في اليمن بخاصة، تتجه يساراً، وتنتقد الوجود المصري، الذي هو الآخر بدأ، الإنحياز لجبهة التحرير في الجنوب من جهة، وحاول أن يجعل من وجوده في اليمن في فترة من الفترات ورقة مساومة وأداة ضغط لتحقيق مكاسب معينة.

والحقيقة أن نبوغ الأستاذ «أحمد الوادعي» المتعدد القراءات والمواهب قد بدأ يتجلى أثناء التحاقه بالدراسة في جامعة صنعاء.

فقد التحق بكلية الشريعة والقانون التي أعاد درس جانب مهم منها في دراسته التقليدية. وإذا كان الإلتزام السياسي والإيديولوجي للحركة القومية ذات المنحى اليساري، قد مثلت نقلة في تفكيره فإن الدراسة الجامعية قد فتحت وعيه على مناهج وأساليب ورؤى جديدة في قراءة الشريعة والفقه الجديد.

وتتظافر الروافد المعرفية والخبرة الحياتية لشاب يقظ الضمير وحاد الذكاء ليبدأ رحلته لنقد ودراسة الإرث القديم بقيمه ومفاهيمه الجامدة، والانفتاح على مناهج وأساليب تيارات التجديد والحداثة في الوطن العربي والعالم.

عمق التجربة الحياتية والذكاء وحب المعرفة مكّنه من التجاوز والإبحار دوماً باتجاه العصر. فكما غادر مبكراً «حركة القوميين العرب، والحزب الديمقراطي» فقد غادر أيضاً منابع التفكير العتيق للمدارس المعرفية التقليدية، وبالتالي للفكر القومي الشوفيني والعاطفي.

كتاباته التجديدية والمبكرة مطلع السبعينيات تشي بهذه المقدرة على التجديد والحداثة، فقد كتب عن بعض رواد الحداثة اليمنية في الفكر الزيدي، وأشار إلى أهم خصائص هذا التجديد الذى أسس لاجتهاد دينى ثائر وأصيل في الزمان والمكان.

وقد تواصلت رحلة «الوادعي» بعد التخرج من الجامعة. فقد انخرط في سلك المحاماة ولعب دوراً مهماً في التأسيس لنقابة المحامين وأصبح واحداً من أهم رموزها.

وخلال سنوات التأسيس الحقيقي للتيارات السياسية والفكرية في اليمن، وتحديداً منذ انقلاب الـ ٥ من نوفمبر ١٩٦٧، أصبح «الوادعي» أيضاً نزيل سجون الأمن السياسي؛ فقد اعتقل أكثر من مرة. وكان دوره من خلال مقالاته وأبحاثه أكبر من دوره كمحرض سياسي أو غارق في النشاط السياسي اليومي. فالارتباط بالتجديد في البنى الفكرية والولاء والوفاء للمعرفة والعقلانية، هي أهم سمات رحلة الناقد والمفكر «أحمد الوادعي». وقد جرّت عليه شجاعته وجراءته على نقد «الإرث القديم» الويلات، سواء بالنسبة للاعتقال أم الإساءة والتشهير، ومحاولات العزل والتجريم والتخوين.

وقد امتاز «الوادعي» بحاسة سادسة للاستشعار، وإدراك أخطر قضايا الصراعات الفكرية المهمة في تجديد الوعي والفكر، فقضايا الدفاع عن حقوق الإنسان، وتعريف المواطن بحقوقه الآدمية كمواطن هو ما يساعده على المطالبة بها والدفاع عنها. وكتب قبل إصدار كتيبه «إعرف حقوقك» عدة مقالات.

كما أنه عاشق ثقافة ومعرفة، فهو على تواصل مستمر مع تيارات الحداثة والمعرفة. وقراءاته عن الإصدارات الجديدة والتعريف بها ملمح مهم في عمله؛ فقد نشر عدة مقالات منها «قرأت لك» في ٢٦ سبتمبر، ومثلت مدى تواصل «الوادعي» مع الجديد العلمي والعقلاني.

و«الوادعي» شديد التركيز، حاد الذكاء في التطرق للقضايا والمشكلات التي يدرسها أو يتصدى لها. فإذا كان في دراسته الجامعية قد ركز على عصور ورجال التنوير اليمني في الفكر اليمني، كما فعل زميله ورفيقه الدكتور/علي محمد زيد الذي درس المعتزلة والمطرفية دراسة عميقة وموضوعية، فإن «الوادعي» قد بدأ بـ«مرحلة لاحقة في قراءة ودراسة مشاكل القضاء في اليمن» والقضاء اليمني من المشاكل الكبرى. وهو قضاء تقليدي غارق في الفساد، ويفتقر إلى الكفاءة والاستقلال معاً. فإذا كانت الإمامة قد وظفته أداة قمع ضد «الرعية» ومختلف فئات وشرائح المجتمع، فإن حكومات الثورة المتعاقبة قد نظرت إليه كحليف سياسي في التركيبة الجديدة لمواجهة الإمامة، «السادة» مهملة وغاضة الطرف عن تحديثه وتطويره واستقلاليته. وضاعت المهنية والاستقلالية لصالح تحالف سياسي متخلف ولاعقلاني. وللأسف فإن مبحث «الوادعي» في هذا الجانب لم ير النور. كما إنه أيضاً قد شارك في عدة ندوات ومحاضرات وقدم دراسات للوزارة المختصة عن هذه القضية الشائكة، والتي تعود إليها وترتبط بها معظم قضايا المجتمع اليمني ومآسيه.

في مطلع الثمانينات أسهم المحتفى به في التأسيس لنقابة المحامين التى كان واحداً من قياداتها منذ التأسيس. وقد نشأت النقابة مشطورة (شأن الوطن اليمني حينها) ولكنها أيضاً وضعت قضية الوحدة ضمن أهم أهدافها. وأذكر أن «الوادعي» حينها قد أسهم في صياغة العديد من لوائح ونظم النقابات والجمعيات الجديدة، ومنها نقابة الصحفيين والتي كان فيها عضواً عند التأسيس.

ودرس مبكراً قضية المرأة، ناقداً التشريعات البليدة والمتخلفة والتمييزية، سواء في الدستور الحالي أم في الميثاق الوطني أم في الدساتير القديمة. كما درس مشكلات الخط الراجع في الدساتير اليمنية والتشريعات إزاء هذه القضية التى تطال نصف المجتمع اليمني. وتمثل عائقاً وامتحاناً

حقيقياً لمدى الجدية في العدالة وحقوق الإنسان والتنمية والتحديث. وقد كان للوادعي دور مهم في طرح هذه القضية وإثارة الجدل والنقاش من حولها، وأسهم بالدراسات والمقالات العديدة. كما انه وفي العديد من الندوات والمحاضرات، قد أثار مشاكل الإرث والقصاص، وحقيقة المساواة بين الرجل والمرأة، وتخلف الدساتير والتشريعات وتحديداً منذ إنقلاب الـ ٥ من نوفمبر ١٩٦٧، وحرب ١٩٩٤. وهو ما يؤكد الطابع الإيديولوجي والسياسي للموقف من المرأة. فبذكاء وتتبع حصيف درس العالم الكفؤ والجريء الخط الراجع في الدساتير اليمنية. ولاحظ أن دستور ١٩٦٤ أي دستور الثورة سبتمبر ١٩٦٢ قد نص على المساواة. بينما تراجع دستور أو دساتير ما بعد ٥ نوفمبر ١٩٦٧ عن جوهر المساواة. مع الإقرار بالمساواة الأخلاقية والإنسانية العامة. وهو نفس ما تجدد في دستور دولة الوحدة ١٩٩٠ الذي عاد إلى نص ٦٤، أي دستور الثورة بينما تعديلات ما بعد حرب ١٩٩٤ عادت هي الأخرى إلى دساتير ما بعد ٥ نوفمبر ١٩٦٧، متراجعة عن المساواة بجمل إنشائية شديدة الإلتباس والتعميم: «النساء شقائق الرجال». وقد اهتم الباحث الجاد أيما إهتمام بالمأزق الدستوري منذ قيام الوحدة. فرغم الصراعات الإيديولوجية الكالحة والخصومات السياسية الصارخة فقد انصرف «الوادعي» لدراسة رأس الداء وأس البلاء ألا وهو الدستور، فقد انخرط في جدال مع جميع الإتجاهات الراجعة والرافضة للمساواة والعدالة والحداثة والتجديد. فند عبر الحوار المدون في كتابه المهم «المأزق الدستوري في اليمن» والطريق الذي اختطه «الوادعي» قد سار عليه الأساتذة محمد علي المخلافي، ومحمد علي السقاف، بدر باسنيد، والفقيد/ عمر الجاوي، والأستاذ/محمد عبد الله الفُسيل. والحقيقة أن كتابات هؤلاء وغيرهم تمثل جوهر الصراع الماضي والحالي والمستقبلي في اليمن.

وقد تصدى «الوادعي» للحملات التكفيرية التى قادها عتاولة السلفية في «الإسلام السياسى» ضد صحيفة «الأمل». فقد رفع «يحيى لطف الفُسيل، وحمود الذارحي» قضية احتساب ضد صحيفة «الأمل» القريبة من الجبهة الوطنية الديمقراطية متهمين محرريها بالكفر. وفي المحاكم ترافع «الوادعي» في مواقف ولحظات شديدة الخطورة. فقد كان الفقيد/الفُسيل، والذارحي، يمثلان المعاهد الدينية، الحليف والسند الأساسي للنظام في المواجهة مع النظام في الجنوب والاتجاهات اليسارية والديمقراطية في اليمن كلها.

وعندما اغتيل الشهيد والمفكر الشجاع «جار الله عمر» كان «الوادعي» على رأس فريق الدفاع عنه في المحاكمات التي انتهت بإعدام القاتل «جار الله علي السعواني»، ودفن قضية إرهاب تدمغ عدة أطراف وتتهدد العشرات من الأدباء والكتاب والمثقفين والصحفيين وأبناء الطائفة الإسماعيلية والأجانب، وما تزال نارها متقدة تحت الرماد.

وحقاً فإن دراسته الضافية عن الحريات الصحفية بخاصة، وحرية الرأي والتعبير والإعتقاد الشاملة للدستور والتشريعات مع مقارنتها بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان والتشريعات الديمقراطية، قد قدمت إسهاماً جاداً.

وللمحتفى به دور -أي دور- في تأسيس المؤسسة الرائدة «مؤسسة العفيف الثقافية»، كما لعب

دوراً علمياً ومعرفياً في الموسوعة اليمنية، التى تعتبر بحق مفخرة من مفاخر يمن القرن العشرين.

حسناً يفعل الأستاذ الجليل «المربي الفاضل» وأحد دعاة الحداثة والتنوير أحمد جابر عفيف ومؤسسته الرائدة، في تكريم رمز مجتهد ومجدد كأحمد علي الوادعي. وكم نتمنى على مؤسساتنا الإبداعية والثقافية، وبالأخص إتحاد الأدباء والكتاب، الإهتمام بذخائر «الوادعي»، وتجميع أبحاثه، على كثرتها، وإعادة ما نُشر منها في أعمال كاملة! فقد طبعت في اليمن أعمال كاملة قبل أن يُعرف مؤلفوها. وينبغي أن يكون الإحتفاء الحقيقي هو في قراءة ونقد أعمال هذا الناقد المتمتع بقدر غير يسير من التفتح والتحرر والتواضع وعمق المعرفة.

(*) قراءة مقدمة إلى احتفالية مؤسسة العفيف لتكريم المحامي والكاتب المعروف أحمد الوادعي

● «النداء»، العدد ١٠٢، الأربعاء ٩ مايو ٢٠٠٧

جابر عصفور.. ريادة وتنوير

عبدالباري طاهر

مناضلو المجتمع المدني في سورية وهيبة الدولة

جابر عصفور.. ريادة وتنوير

باحث عن المعرفة والتنوير. فجابر عصفور الباحث الأكاديمي، وداعية الحداثة والإستنارة يتمتع بخاصية على جانب كبير من الأهمية والصدق.

كطالب في السبعينيات عاش مرحلة صعود نجم الثورة العربية وانكسارها السريع والمريع. وشاهد بأم عينيه تلميذ ناصر وأحد أهم أتباعه (المقربين إليه) وهو يحرض التيارات التكفيرية ضد الناصريين واليسار (الماركسي) وبحسه الذكي والإنساني قرأ التجربة بعمق، فكراهة الإستبداد والفساد هو ما أتاح لجابر عصفور وهداه إلى دقة الملاحظة وصدق الرؤية وإلى قراءة فجر التنوير بعيني زرقاء اليمامة. فقد قرأ الفكر العربي الإسلامي والفكر الإنساني بتفتح ورحابة، ووعي وإلتزام أخلاقي بين عمق التجربة وصدق الرؤية. وترافدا: التجربة الحياتية، والوعي بها. ومن يقرأ للطالب جابر عصفور رسالته للماجستير أو الدكتوراه يدرك انه أمام باحث فذ، ومثقف عضوي، وناقد مسكون بالمعرفة والإستنارة. فهو مثقف واسع الإطلاع، ويمتلك حساً إنسانياً وإلتزاماً أخلاقياً يشعر بخطورة الإستبداد دينياً كان أو سياسياً. فكتاباه: "مفهوم الشعر" و"الصورة الفنية فى تراثنا النقدي البلاغي" يقدمان الأستاذ جابر عصفور كباحث يقدم قراءة عميقة ومغايرة ومختلفة عن السائد فى الذهنية النقدية. فالكتابان نافذتان جديدتان على أحدث ما في تيارات النقد الأدبي. وأتذكر لقاءاتي الأولى معه سواء فى منزل أستاذنا الدكتور عبد العزيز المقالح أو في الندوات والمحاضرات فى القاهرة منتصف السبعينات أن هذا الأستاذ يقدم

رؤيــة مغايــرة ومبكــرة لاتجاهات رياح التغيير التــى تهب على المنطقة. فهو متحــرر من الدوجما أو التعصب. ويمثل بحق الإســتنارة العقلية والمعرفيــة. والخط الصاعد فى تيار الحداثة العربية والإســلامية منذ رفاعة رافع الطهطاوي وخير الدين التونســي وابن عاشور والأفغاني والكواكبي وإقبال، وصولاً إلى طه حسين وميخائيل نعيمة،وما وصلت إليه تيارات الحداثة الإبداعية والنقد الثقافــي عالميــاً فى عصرنا الراهــن. وكتابه " المرايا المتجاورة" قراءة تدهــش بعمقها وذكائها فى تتبــع منابــع فكــر رائد مــن أهــم رواد الحداثة العربيــة عميــد الأدب العربب طه حســين. فالكتاب منعطــف جديــد لافــت ومدهش لعمق وتفكير هذا الباحث الرائع. وســعة إطلاعــه على ثقافة الفكر العربي وثقافات العصر الغنية والمتنوعة. فالناقد يمتلك أدوات المعرفة ويوظفها بإبداع وعمق فى تشخيص المنابع الفكرية والأدبية لطه حسين.

وعندمــا رأس تحريــر " فصول" اســتطاع جابر عصفــور أن يجعل منها "منــارة للنقد" ودفعها لاحتضــان الجديــد في الفكــر والثقافة والإبداع. وقدمــت "فصول" أعداداً متخصصــة ومائزة عن مختلف مناهج النقد الأدبي، فدرســت المجلة الشــعر والمســرح والقصة والرواية والنقد والترجمة وكانــت فتــرة عملــه فى المجلــة المومى إليها مــن أزهى فتــرات الصــدور إنتظاماً والتزامــاً وغنى وتنوعــاً وعمقاً. وكانت الحرية والإبــداع والحداثة والتجديد الهم القائم والمقيم أمام المفكر الناقد عصفور.

وخــلال عمله فــى "المجلس الأعلى للثقافة" تواصــل اهتمام الباحث بكتــب التنوير والتحديث. وصدرت العشــرات والمئات من الكتب التى تغرس التســامح والحرية والحداثة فى وجدان وعقول وضمائر القراء.

لقد برهن جابر بالمســلك والنموذج الذى قدمه خلال ســنوات ترؤســه "المجلس الأعلى للثقافة" أن المثقــف فى مؤسســة رســمية يســتطيع الإحتفــاظ باســتقلاليته وكرامته كمفكــر إذا ما أخلص للثقافة، واحترم التنوع وحرية الإختيار. فالدفاع عن الحريات ومقارعة الفساد والإستبداد منحى مهم فى مســار دعوات الحرية والتنوير. فقد قرأ جابر عميقاً الفكر العربي والإنســاني فى مســاره الطويل والمتعرج. ووقف طويلاً إزاء البدايات للتنوير فى البلدان العربية فى مطلع القرن العشرين وكتاباتــه منــذ الثمانينات تكرس لدمغ الفكــر الظلامي وإدانة التعصــب والتكفير والتخوين. وقد أدرك التلازم العميق بين الإستبداد والتدخل الأجنبي. والأهم أن هذا المفكر لم تستوعبه المؤسسة الرســمية. فقد اســتطاع أن يوظف المؤسسة الرســمية ويرتقي بها إلى عمل الكثير لصالح الثقافة والمثقفين. والآثار الكبيرة التى يتركها ســواء بالنســبة للإصدارات الكاثرة أو المهرجانات الأدبية وتشجيع الإبداع مع استمرار عطائه الغزير المثري للحياة الفكرية والإبداعية. وكلها تؤكد المعنى الحقيقي للخط الصاعد الذى ترسمه حياته وأبحاثه ومقالاته الحافلة والصادقة.

ولعــل أهــم ما يميز هذا المفكر الإنســجام بين تفكيره كمجدد ومدافع عن الحريات وبين مســلكه العملي واليومي. فبرغم كل ما يقال فإنه لم يســجل عليه إنحيازه للقمع أو الإلغاء لمن اختلف معه وقد حافظ على توازنه رغم عواصف السياســة وطغيان الإســتبداد. والأهم إعلاء الشــأن الثقافي

والإبداعي والنظر إليهما كأساس للسياسة الأكثر توهجاً وصدقاً. ونتمنى كقراء لهذا الرائد أن يضيف فى عمله الجديد فى الترجمة التى تمثل كعب اخيل فى حياتنا الفكرية والأدبية فى أمة تصل الأمية فيها إلى أكثر من ٦٠ ٪ ولا يتجاوز المترجم فيها عبر التاريخ ما تقوم به دولة كاليونان أو اسبانيا سنوياً.

فهو يدرك أن انتصار الحضارات والثقافة فى أي عصر أو أمة إنما يكون بالإنفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى واستيعابها وتمثلها والمقدرة الإبداعية على الإضافة والإثراء.

● «النداء»، العدد ١٠٣، الأربعاء ١٦ مايو ٢٠٠٧

محنة "إبداع"

عبدالباري طاهر

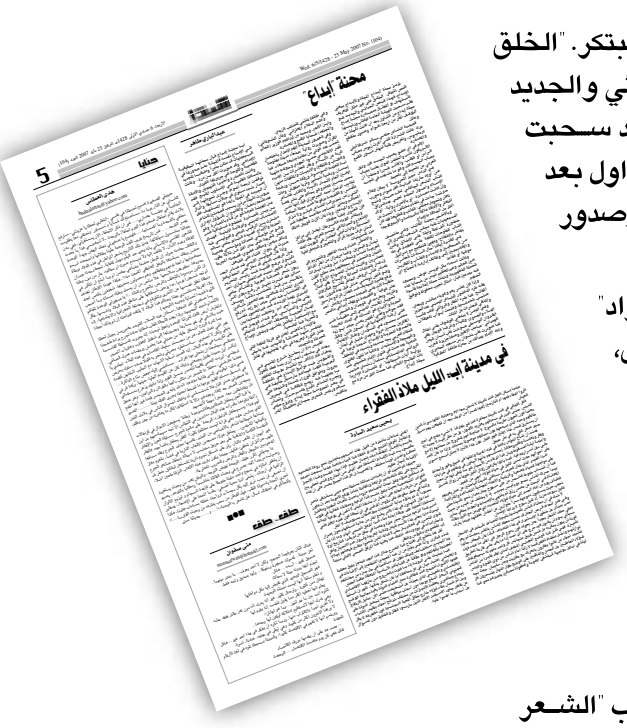
محنة "إبداع"

في مدينة إبه الليل ملاذ الفقراء

ترمز محنة "إبداع" المجلة والإبداع بمعنى النص المبتكر. "الخلق على غير مثال" كتعريف الإبداع، فهذا النص الحداثي والجديد هو المستهدف أو المغتال بمصادرة مجلة إبداع. فقد سحبت الهيئة العامة للكتاب ورئيسها مجلة إبداع من التداول بعد أن عانت المجلة من التوقف أكثر من أربعة أعوام. وصدور متقطع وعاثر.

قصيدة الشاعر حلمي سالم "شرفة ليلى مراد" كانت الشرارة التي أغرت زيوس بصلب برمثيوس، وتعريض قلبه لنهش نسور القمع والمصادرة.

الألم في أي عضو يصيب الجسد كله. ولكن الألم يكون أشد والخطر أقوى عندما يصاب الرأس أو القلب، والأشد ضرراً وخطراً أن يصاب الجسم كله. وهو ما نشهده في الجسد العربي من المحيط إلى المحيط.

في الرأس "مصر المحروسة" لا يمكن الكلام عن "أولاد حارتنا" كبداية، فقد صودر وحورب كتاب "الشعر الجاهلي" لطه حسين. ومُنع "الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبدالرزاق. وإن كانت مصادرة -أو بالأحرى رواية- "أولاد حارتنا" جاءت في نظام مختلف. لا أتحدث عن تعثر وتحويل مجلتي: الكاتب والطليعة فقد كان للتعثر والإعاقة علاقة بالسياسة والأيديولوجيا أكثر من العلاقة بالإبداع.

وبالأخص مجلة "الكاتب". وفي منتصف السبعينيات تنبه مجلس الشعب المصري إلى خطورة "ألف ليلة وليلة" على الأخلاق، وضرر كتاب "الفتوحات الملكية" على العقيدة، في بلد يُفاخر بالانفتاح،

ويهيئ للتطبيع مع إسرائيل.

في الفترة إياها أحال السادات العشرات من الصحفيين والأدباء والكتاب والمفكرين والأكاديميين إلى وظائف إدارية لا تحتاج أي موهبة أو كفاءة.

وكانت أسماء مثل: لويس عوض، ومحمود أمين العالم، وعبدالعظيم أنيس من ضحايا هذه الحملة التطهيرية، وشنت حملة إعلامية قاسية ضد مبدعين كبار، أمثال نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم.

وإذا كان الشر يعم والوباء ينتشر ويعدي، فقد طرد الدكتور الشاعر اليمني عبدالعزيز المقالح. كما طرد المُفكر والروائي غالب هلسا صاحب الخماسية، وفتحت أبواب المعتقلات والمنافي للعشرات بل المئات.

وفي اليمن لا ينبغي الوقوف على أطلال البلاء والعدوى، وللبلاء وأثرها الوبيل. ففي القروان الوسطى صودرت كتب لسان اليمن الهمداني -صاحب الإكليل وصفة جزيرة العرب. كما صودرت كتب نشوان بن سعيد الحميري. وأباد الإمام عبدالله بن حمزة طائفة "المطرفية". وهي طائفة تنتمي للمذهب الزيدي.

وعلم الكلام المعتزلي. وكان الشوكاني) وابن الأمير، ومحمد بن إبراهيم الوزير (العالم والمجتهد) ضحايا القمع والمصادرة.

وفي العصور الحديثة اُتهم الأحرار باختصار القرآن وصودرت رواية "صنعاء مدينة مفتوحة" لمحمد عبد الولي من مكتبة جامعة صنعاء. كما كُفر الأكاديمي حمود العودي وحوكم بتهمة الردة عن الإسلام. وكُفر العشرات من الأدباء والكتاب والمثقفين والأدبيات والمثقفات منهن: أمة العليم السوسوة، ورؤفة حسن، ورضية إحسان، ورضية شمشير وثريا منقوش. ومات الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب الشاعر محمد حسين هيثم وهو يُحاكم على نشر قصة للأديب الراحل أحمد الجرموزي قيل إنها تمس المُقدّس. والقضية مرفوعة ضد مجلة الحكمة التي رأس تحريرها الشاعر هيثم. ولا تزال المحاكم ومنابر المساجد مقاصد حقيقية ضد الإبداع والمبدعين. وإذا كان الإرث الوبيل عائقاً فإن العدوى أيضاً حقيقة.

وينتشر الوباء كالسرطان ليصل إلى مراكز الإشعاع والحداثة في الجسم العربي. فقد طالت الحسبة روايات ليلى العثمان في الكويت البلد الذي عرف حرية الرأي والتعبير والديمقراطية منذ الستينيات.

والأخطر امتداد وباء التكفير والتجريم إلى لبنان والبحرين. وهما مركزان من أكثر المراكز العربية تمدناً وتحضراً، بل وقادا تيارات التمدن والتحضر في محيطهما منذ مطلع القرن العشرين، وكانت لبنان النموذج الأروع في ازدهار إتجاهات الحداثة والإبداع. ففي لبنان تصادر كتاب الروض العاطر للشيخ النفزاوي. وهو قاضٍ تونسي عاش قبل عدة قرون. كما تُرفع قضية التجديف ضد الفنان الرائع مارسيل خلفية لأنه غنى قصيدة محمود درويش "أحد عشر كوكباً". والقصيدة توظيف إبداعي بالنص وتثريه، ويغرسه في الوجدان والضمير.

تحويل المقدس الديني إلى مقصلة ضد الحرية والإبداع هو السائد في البلاد العربية. فقد حوكم ونفي المفكر نصر حامد أبو زيد على آرائه الاجتهادية في أصول الدين. وقتل محمد محمود في السودان، وطال الاغتيال المفكرين حسين مروة ومهدي عامل في لبنان. فالعداوة للحرية والإبداع "شيمة عربية" في النظام العربي يجد حسبه ونسبه في التخلف والهمجية والاستبداد. وغالباً ما تكون الفتوى الدينية كما حدث في فتوى الإمام الخميني ضد الروائي الباكستاني سلمان رشدي صاحب رواية "آيات شيطانية". أو المصادرة الإدارية ذات الطابع الأمني كما حدث أكثر من مرة مع مجلة "إبداع".

أما مجلة إبداع فإن محنتها الحقيقية هي الإبداع نفسه فالمجلة منذ صدورها في السبعينيات قد مثلت منبراً ومتنفساً للجديد الإبداعي. وقد صودرت أكثر من مرة... وكانت القصيدة واللوحة هي جريرتها الكبرى.

وكانت المصادرة وأخيراً التهميش والإماتة بالسكتة القلبية هي الأسلوب المُتبع. فقد توقفت أربعة أعوام، وجرى تحويلها إلى إصدار شبه سنوي في حالات سابقة. والدال أن الجديد في المجلة دائماً هو المستهدف. فقد صودرت المجلة مرتين بسبب قصيدتين للشاعر عبدالمنعم رمضان. والفاجع أن المسؤول الإداري عن الهيئة العامة هو من قام بالمصادرة. وهو من يبرر المصادرة "كخطوة استباقية ضد الاحتساب الديني والرقابة الأمنية". فهناك مشترك بين الرقيب الديني والبوليسي ضد الحرية والإبداع. قصيدة الشاعر حلمي سالم، وهو من مؤصلي الحداثة ومؤسسي قصيدة النثر العربية على مدى أكثر من ثلاثة عقود، وناقد متميز، ومثقف عضوي، قصيدته المجرمة صدرت في ديوان "الثناء على الضعف".

وإذا كان البوليس الأدبي قد صادر العدد فإن الرقيب الديني قد دخل على الخط ليكمل المشوار برفع قضية ضد رئيس التحرير الشاعر الكبير أحمد عبدالمعطي حجازي، أحد رموز شعر الحداثة العربية. والشاعر حلمي سالم. فقد نشرت أخبار عن رفع دعوى المس بالمقدس من قبل "المُحتسب دائماً" يوسف البدري المشارك للدكتور عبدالصبور شاهين في الاحتساب ضد نصر حامد أبو زيد. ثم رفع البدري تهمة الارتداد ضد عبدالصبور نفسه على كتابه "أبي آدم". وتعاضد الاستبدادين: الديني، والسياسي، هو الداء الوبيل في البلاد العربية. ويتحالف الاستبداد الداخلي مع الاستعمار ليكتمل المشهد، ويكون الإبداع والحرية هما الضحية.

فالابداع بالمعنى العام هو الرئة النقية التي تتنفس منها الحداثة والتجديد. فلا يتجلى فشل الثورة العربية في شيء كتجليها في فشل الحداثة والتجديد.

أفليس دالاً أن يحترق شارع المتنبي في بغداد في مشهد راعب أزرى بما فعله المغول ببغداد عام ٦٥٦هـ، مع انتشار موجات التكفير والتخوين ضد نوابغ الإبداع في المنطقة العربية كلها. فيحاكم مارسيل خليفة في بيروت. ويتوافق الوزراء السنة والشيعة على ما بينهما ضد "ربيع الثقافة" في البحرين. ويُجرم الشاعر المُبدع قاسم حداد. وتصادر في مصر المحروسة مجلة إبداع. ويُروّع حلمي سالم ورئيس التحرير حجازي بمقصلة "المس بالمقدس".

● «النداء»، العدد ١٠٤، الأربعاء ٢٣ مايو ٢٠٠٧

الأفـــئـــدة الـثـلاثـة

عبدالباري طاهر

كانـت السـبعينات بدايـة انعقـاد الثمار التي زرعتها مسـيرة التمـدن والتحديـث منـذ الأربعينـات والخمسـينيات، وتفتقت أكمامهـا فـي سـبتمبر ٦٢ واكتوبر ٦٣. وآتت أكلهـا في بداية السبعينات كعطاء لخفوت صوت المدافع.

ففي أواخر السـتينات أحرز الجنوب الاستقلال بخروج آخـر جندي بريطاني. وفي صنعـاء وبعد خروج الجيش المصري، تمكن شباب الجيش والأمن والمقاومة الشعبية مـن دحر حصار السـبعين الـذي كان الاعـلان الداوي بانتصـار الفئات الوسـطى في المجتمـع اليمني من أبنـاء المزارعـين والحرفيـين والمدكنـين والعمـال والطلاب والمثقفين.

كان الطـلاب هم الفئـة الأكثر ألقاً وتوهجاً في سـماء اليمن كلها. وكانـوا الاقرب للمعرفة والعصرية. واتجاهاً للحداثة، فقد انخرطوا في الاضرابات والمظاهرات وحملوا السلاح.

وكانـوا طليعة تكوين المجتمع المدنـي الحديث. فقد وصلوا إلى قيادة المقاومة الشعبية، والتكوينات الحزبية والنقابية التي بدأت أو أعيـد تكوينها في تلكم الفترة: الحزب الديمقراطي الثوري، حزب العمال والفلاحين ٦٩، والناصريون والاسلام السياسي.

كان فؤاد سعيد فارع (الفقيد) وأخوه فيصل سعيد فارع ومحمود مجاهد هم من خط برنامج الحزب الوليد والصغير. و تولى طباعته الفقيد حفظ الله عبدالحسين.

بعد قرابة أربعين عاماً أحاول استذكار البدايات الاولى لثلاثة حملوا اسم «فؤاد» أنحت لهم اسم أو

مصطلح «الافئدة» وهم فؤاد علي عبدالعزيز وفؤاد عبدالجليل وفؤاد سعيد فارع الذين شهدوا الاعلان عن ولادة العمال والفلاحين «حزب العمل» فيما بعد.

في مدينة الحديدة تحصل الشباب الثلاثة على الثانوية العامة. كان فؤاد علي عبدالعزيز عاملاً بسيطاً في محلج القطن بشركة القطن بالحديدة. أما فؤاد عبدالجليل فربما كان لا يزال في بيت الفقيه عاملاً عند محمد الحاج والد الصديق منصور محمد الحاج.

وكان فؤاد سعيد فارع منذ عرفته شديد الاحتفاء بالقراءة والمعرفة، واسع الاطلاع وحاد الذكاء. وكانت للاخوين بل لاخوان: درهم سعيد فارع «التاجر» وفيصل سعيد فارع -الطالب حينها- وفؤاد مكتبة حديثة بكل المعاني و ذات سمة يسارية شأن مكتبة الفقيد الكبير عبدالقادر محمد هاشم. كان الكتاب والمجلة عملة صعبة، واليساري منه أكثر صعوبة.

فؤاد سعيد فارع كان الأكثر احتفاءً بالحصول على الجديد من الكتب والمجلات: الطليعة الكاتب. دراسات عربية، الثقافة الجديدة «الصادرة عن الحزب الشيوعي العراقي».

الرائع أن عقد السبعينات في اليمن كان بداية التفتح الثقافي والسياسي والديمقراطي نسبياً، فقد بدأت التعاونيات في الظهور، وبالأخص في تعز لتنتقل وتعم مناطق عديدة في الـ (ج. ع. ي).

وبدأ أو أُعيد صياغة بعض الاحزاب: الاتحاد العام لعمال اليمن، واتحاد الأدباء، ونقابة الاطباء. وظهرت مجلة الحكمة، واليمن الجديد التي أعيد إصدارها، وصدور مجلة الثقافة الجديدة في عدن والجيش في صنعاء والكلمة في الحديدة إلى جانب الصباح التي أعاد إصدارها الصحفي القدير الاستاذ سعيد علي الجريك.

أرتبط اسم فؤاد سعيد فارع بمجلة الكلمة التي أصدرها الأستاذ محمد عبدالجبار في الحديدة. وعملت معه كمدير تحرير.

وبدأ فؤاد وفيصل سعيد فارع ومحمود مجاهد وسيف أحمد حيدر وأمين اسماعيل الشيباني وعبدالباقي شاهر وعلي محمد عبده والأخوان أحمد ومحمد مثنى والطيب بعكر وعبدالرحمن الحضرمي واحمد قاسم دماج ومحمد الفتيح وسلطان الصريمي والمساح الكتابة فيها بعضهم بأسمائهم الحقيقية وبعضهم بأسماء مستعارة. وكنت ممن كتب في البداية بأسماء مستعارة. وممن كتب بأسماء مستعارة محمد عبدالرزاق المكمني وعبدالملك السندي.

وكم أتمنى لو يستعيد الصديق العزيز الدكتور محمد عبدالجبار الكتابة عن هذه المرحلة من بداية الكلمة التي كان مؤسسها من الألف إلى الياء.

في هذه الفترة قام العزيز فؤاد بالتعاون معنا في الكلمة. وأتذكر لقاءه المهم مع الشاعر والمفكر السوداني تاج السر الحسن -يرحمه الله- فقد التقاه فؤاد في المطار بالحديدة وأجرى معه لقاءً سريعاً تنبأ فيه الحسن بقرب قيام الوحدة اليمنية التي قرأها في صهاريج عدن وحجارة مأرب والمدرجات المنتشرة في طول اليمن وعرضها. ونشرت المقابلة في أعداد الكلمة الأولى. كما أجرى في القاهرة لقاء مع الاستاذ والشاعر الكبير عبدالعزيز المقالح.

كما كتب بعض الموضوعات والمقالات غالباً بأسماء مستعارة. كما كتب في الفترة إياها الطالب فيصل سعيد فارع بحثاً مهماً عن المسألة التعليمية في عددين أو أكثر.

كنا نعتبر فؤاد ضمن طاقم تحرير الصحيفة. فقد كان من أنشط العناصر في تجميع المواد، ومساعدة التحرير والمراجعة والتصحيح.

في الثانوية العامة كان من الدفعات الأولى التي ضمت كوكبة من دعاة الحداثة واليسار الماركسي: محمد قفلة، الفنان جابر علي أحمد، مأمون طالب، قادري أحمد حيدر، فيصل سعيد فارع، محمود مجاهد نعمان، محمد جميل، حفظ الله عبدالحسين، مراد ظافر، وعشرات لا أتذكرهم.

وفؤاد فارع مثقف عميق التفكير، وعلى قلة ما كتب فقد كانت اسهاماته في نشاط اليسار بارزة وثرية في النشاط العام، وحلقات التثقيف الماركسية، ودعوات الحداثة والحرية والتجديد. وربما حماه هدوء واتزان وعقلانية، وعدم الانخراط في المعارك السياسية اليومية -سمة المرحلة- من الاعتقالات المتكررة. فهو على صغر سنة كان أميل للحوار والتفتح والقبول بالآخر بمحبة ووعي. كان الهم الثقافي والأدبي هو الغالب على قراءة وتفكير ونشاط «الفؤاد» ولقد كان منزلهم العامر ومكتبتهم الحديثة من أهم المراجع لليسار الديمقراطي في مدينة الحديدة. وقد استفدت من هذه المكتبة التي تضم نفائس من الرواية والقصة والنقد والثقافة العامة ومجلات اليسار. وكنا رفاقه نرى فيه العقل الراجح، والذكاء المتقد والرؤية العميقة والسيرة المثلى والخلق الرائع والعظيم.

في بداية السبعينيات بدأت رحلة الفقيد إلى الكويت. وفي الكويت كان نشاط فؤاد اكثر ديناميكية وأعمق، أثراً.

فقد تواصل مع التيارات اليسارية القومية في الكويت، ونشط في الحركة الطلابية في حين اهتم فؤاد بتعميق معارفه، وتوسيع ثقافته، وتحصيله العام إلى جانب التخصص وإن لم يقطع صلته بالانتماء للعمل واليسار الماركسي. وكان حريصاً كأخيه على التواصل مع تيار اليسار في الوطن العربي والعالم. وقد اهتم فؤاد منذ البدء بالجوانب العلمية. وساعدته لغته الانجليزية على التواصل أكثر فأكثر والانفتاح على تيارات العصر الحية والمتطورة. فقد قرأ روايات نجيب محفوظ، وأعمال توفيق الحكيم وطه حسين، والطيب صالح واهتم بالرواية العالمية: الروسية والفرنسية والامريكية والانجليزية.

وقد ابتعد مبكراً عن النشاط الحزبي والسياسي بصورة عامة. ولكنه بقي على تواصل إنساني مع الاهتمام بالفكر والثقافة والأدب. ورغم تباعد لقاءاتنا إلا أننا كنا كلما تناقشنا حول العديد من القضايا الراهنة والتطورات الفكرية والأدبية أحس بأن ابن فارع ما يزال مبحراً باتجاه الحياة والعصر والمستقبل.

عندما هاتفني العزيزان: قادري أحمد حيدر وفيصل سعيد فارع بصاعق رحيل هذا الرفيق الرائع والمفكر الانساني والنبيل شعرت بحزن عميق عميق.

وجرت الدموع أو تمازجت بالدم، وأحسست بتعاسة تخز الوجدان وتدمي الفؤاد. وعندما أشير

إلى فؤاد عبدالجليل، وفؤاد علي عبدالعزيز، والفقيد الكبير فؤاد سعيد فارع فإن هؤلاء الثلاثة كانوا جزءاً من أسرتي الصغيرة، تعايشنا معاً، وترافقنا في ظروف غاية في القسوة والبؤس والملاحقات الأمنية والاعتقالات الكثيرة. وعندما رحل ابن عبدالجليل الطالب بجامعة صنعاء وأحد قيادات العمل واليسار حينها بكت الاسرة: الزوجة والأبناء والأهل لأنه كان واحداً من الأبناء.

وأحسست برحيل فؤاد علي أنني أفقد إحدى العلامات المضيئة في الحياة. أما رحيلك أيها الفؤاد الفؤاد فقد جرعني كأسا من الأسى واليأس حد مرادفة الحياة والموت.

لقد تولى فؤاد مسؤولية قيادية في جهاز الرقابة والمحاسبة وقدم أنموذجاً زاهياً في الطهر ونظافة اليد، ونقاء الضمير، مع التمتع بكفاءة ومقدرة رفيعة. فرحم الله الخالد فؤاد.

● «النداء»، العدد ١٠٥، الأربعاء ٣٠ مايو ٢٠٠٧

اليمن وملفات المخفيين

عبدالباري طاهر

اليمن وملفات المخفيين

هل يحرر صوت الضحية السياسي من حياده الأخلاقي؟!

لم تعرف اليمن بشطريها جريمة الإخفاء قبل الثورة اليمنية: سبتمبر ٦٢، واكتوبر ٦٣.

لا يعني هذا أن نظام المتوكلية كان عادلاً أو شفافاً، بالقدر الذي لا يعني أن الاستعمار البريطاني في الجنوب كان هو الآخر «غير قمعي»، فليس هناك ما هو أسوأ من قمع إرادة أمة وشعب.

يعرف الجميع مآسي القمع والقتل والاغتيال في صنعاء وعدن، فقد كانت الستينيات والسبعينيات والثمانينيات وحتى اليوم في صنعاء، والسبعينيات وحتى قيام الوحدة ١٩٩٠ (في عدن) سنوات دامية في سجل حقوق الإنسان في كلا الشطرين.

واقترف النظامان «الثوريان» أو الثوري في عدن والرجعي في صنعاء، جرائم يندى لها الجبين، وتؤرق الضمير الانساني.

قبل النجدة القومية لمصر عبدالناصر، لم يكن الشمال يعرف الإخفاء. وكانت البداية الفاجعة على يد ضباط المخابرات المصرية، الذين نقلوا للجمهورية الوليدة في الشمال جرائم التعذيب، بصورته «الحديثة»، وبالأدوات الأكثر تطوراً وتقنية، وأساليب تحقيق وتعذيب لم تكن معروفة في المملكة المتوكلية القروسطية: الثيوقراطية والقبلية.

ومع احتدام القتال وتصاعد الصراع كان القتل والاغتيال والإخفاء والتعذيب هو الرد لمواجهة المعارضة السياسية حتى لو كانت سلمية.

كان المنشور السياسي، أو العمل الحزبي السري، أو الانشقاق عنه، أو حتى تقارير المخبرين يمكن

لها أن تطيح بالرؤوس، وتجر الويلات.

وفي صنعاء أدى تزايد الصراع السياسي بين الاتجاهات اليسارية الماركسية والقومية والقوى التقليدية في حكم ما بعد ٥ نوفمبر، إلى القتل بالعشرات وبمحاكمات جزافية، كما فتحت أبواب المعتقلات، وتزايد أسلوب الإخفاء.

وكان الاسلوب «المفضل» في الاعتقال أن يجري الاعتقال بما يشبه الخطف، ويخفى المعتقل حتى استكمال التحقيقات البوليسية، وانتزاع الاعترافات بالحق وبالباطل، وبالباطل أكثر. وخلال هذه الفترة، التي قد تطول أو تقصر حسب أهمية الشخص وطبيعة التحقيقات، ينكر الأمن وأجهزة القمع وجود «المختطف»، ثم يعلن عن وجوده، أو يسمح له بالظهور في مرحلة معينة.

في فترة الصراع الملكي الجمهوري ٦٢-٦٨ اختفى كثيرون ولم يعد أحد يتكلم عنهم لأن الملف يتضخم كل يوم بضحايا جدد.

وفي الجنوب وعقب الاستقلال ٦٧ بدأ الصراع المرتدي أقنعة اليمين واليسار وما بينهما، مما أدى إلى اعتقال رئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبي، ومقتل فيصل عبداللطيف، الشخصية القومية والسياسية الفذة. وتتالى مسلسل الدماء و الاعتقالات والخطف فقتل رجل الدين باحميش، وأبو جلال العبسي، وعشرات وعشرات. كما جرى تغييب أحمد سالم العبد، أحد الكوادر الناصرية والصحفية النشطة. ووصل القمع حد نحت مصطلح «اللحس»، ويعني من يراد تصفيته، أو قد تم لحسه، وكأنه قد ابتلع!

وأسهم الصراع بين الشطرين، وداخل كل شطر على حده، وتداخل هذا الصراع بالمحيط وبالحرب الباردة والصراع على الحكم، في توسيع دوائر القتلى والمغتالين والمختطفين. وخطورة الاخفاء أنه نافذة جهنمية للقتلى بدلالاته وأبعاده المختلفة. وهو أيضاً قد يجعل الضحية نسياً منسياً. وتبدو الذاكرة اليمنية من تتالي مسلسلات الحروب والفتن كالمعطوبة، وتنظر إلى الاختفاء كأمر مألوف واعتيادي.

اتذكر في حمى الصراع في صنعاء منتصف الستينيات، ابتداء الإخفاء، ومع تزايد الصراع داخل الصف الجمهوري.

أما عقب أحداث اغسطس، وانقلاب ٥ نوفمبر ٦٧، فقد انفتحت أبواب الجحيم. من يتذكر اختفاء مطهر عبدالرحمن الإرياني، الناشط في الحزب الديمقراطي الثوري في الحديدة في اعتقالات الثمانينيات؟! وفي صنعاء يختفي في الفترة إياها مناضلون كبار وشخصيات عامة أمثال: سلطان أمين القرشي، عبدالوارث عبدالكريم، علي مثنى جبران، علي خان، عبدالعزيز عون، وطه فوزي، ورفاقهم. وما يزال مصيرهم مجهولاً وإن رجح إعدامهم في المعتقل دون محاكمة، شأن الصحفي النقابي البارز محمد علي هادي مقبل، الذي قتل تحت التعذيب في الأمن السياسي بصنعاء، وشأن الملازم حسن علي البركاني، الذي صفي بنفس الطريقة، ومحمد عبدالقاهر- المهندس الزرعي.

لا يستطيع شخص أو عدة أشخاص الإحاطة بملف فاجع وضخم من هذا النوع في بلد وحكم من

نوع «هل امتلأت؟ فتقول: هل من مزيد؟».

أحداث ١٣ يناير البشعة في الجنوب أكلت زهرة الشباب الحزبي اليساري في الاشتراكي بين طرفي الفتنة، كما أتت على كوادر بالعشرات وربما بالمئات من خيرة المثقفين والصحفيين والأدباء والكتاب ومؤسسات المجتمع المدني.

أما ضحايا ومخفيو حرب ٩٤، خصوصاً في صفوف الجيش الجنوبي، فقائمتهم طويلة. وقد قام العزيز والصحفي المقتدر والكفؤ حسن عبدالوارث، مدير تحرير «الثوري» حينها، بفتح ملف المخفيين «عبر القائمة الزرقاء». واستطاع بشجاعة ومهارة واقتدار وبحث دائب، تسجيل وتدوين أسماء العشرات من هؤلاء المخفيين.

إن محنة المخفي أنه « لا بالحي ولا بالميت». فيظل مصدر هم قلق وحزنٍ دائم لأهله وأقربائه والأصدقاء. كما أنه يحرم من التكريم ومن حقه وحقوق أسرته.

حسناً فعلت «النداء» ورئيس تحريرها سامي غالب، بفتح ملف المخفيين الذين حرموا من حقوق الحياة وحق الموت، وظلت أسرهم تنتظر العائل والحامي والملاذ.

وقبلها فتحت الصحيفة صدرها للتحقيقات المهمة للصحفي الشاب علي الضبيبي عن السجون والمساجين، والمعسرين بصورة أخص.

وقصة السجون في اليمن فصل من فصول مأساة حياة تاعسة وشقية تشبه في كثير من جوانبها «جحيم دانتي» (الكوميديا الآلهية). ويصدق فيها وصف القرآن الكريم لأهل النار «فإن له معيشة ضنكا». «ولا يموت فيها ولا يحيى»... الآية.

وحياة من شظف العيش والجهل والمرض عندما تغلى بكوارث الحروب والاعتقالات الكيفية، والاغتيالات، والاخفاء، والسجون المفتوحة كأبواب الجحيم، فإن هذه الحياة الواقعية جداً تصبح أكثر سريالية من أي رحلة أخروية. وتزري بكتاب «مشاهد القيامة في القرآن» لسيد قطب.

لا يعرف الناس حتى اليوم مصير عبدالرحمن بشر، أو زكي بركات، أو اسماعيل الشيباني، أو مصطفى رفعت، أو أحمد سالم الحنكي، أو محمد مهدي، ومحمد السيد، وعشرات بل مئات من قادة الأدب والصحافة والفكر في الجنوب. وليس المقصود إدانة هذا أو تبرئة ذاك، وإنما المطلوب فتح هذه الملفات، وإجراء تحقيقات محايدة ونزيهة ومجردة من الأدلجة والتسييس، والكشف عن مصائرهم، ثم رد الاعتبار لهم واعتبارهم شهداء وضحايا الصراعات البائسة، وإيضاح الحقائق لأُسرهم وللرأي العام، وتعويض الأسر التعويض المناسب ورعاية عائلاتهم وأسرهم. نفس ماتفعله مملكة المغرب ومليكها دون تحرج أو خوف على سمعة أبيه.

وإذا كان النظامان قد تواطآ على دفن ملفات المختفين لانهما والغان حتى الدماء، فإن الدولة اليوم هي المسؤول الأول والأخير عن فتح هذه الملفات، وتشكيل لجنة محايدة، والبدء في التحقيق، وإظهار الحقيقة والحق. وعلى أسر المخفيين والضحايا أن يتنادوا ويؤازوا الحملة الزكية التي تخوضها «النداء» ويوافوها بما لديهم لتستمر في التغطية.

وأن تتوسع دائرة الاحتجاج، والمطالبة بمعالجة أضرار ومآسي هذا الملف الدامي؛ لا لإنصاف الموتى والقتلى والمخفيين فقط، وإنما أيضاً لمنع تكرار هذه المآسي التي تتناسل من رحم الطغيان والفساد والاهمال، ومحاولات الطمس والإخفاء تحت مبررات خادعة وملتبسة من نوع دفن الماضي، وإحراق الملفات. في حين نلاحظ أن المآسي تتكاثر والملفات تتضخم، والثارات، والاغتيالات والاخفاءات ماتزال عملة رائجة ومتداولة.

● «النداء»، العدد ١٠٦، الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠٧

الحــريــة لــ أيمــن نــور

عبدالباري طاهر

13
Wed. 28/5/1428 - 13 June 2007
الحرية لـ أيمن نور
عبدالباري طاهر
وجه 'إحسان' الآخر
الهنود أكثر اخلاصا منا لهذا الوطن
جوازات دبلوماسية لأغراض خيرية
أحمد الزرقة

كان الرئيس المصري حسني مبارك حريصاً على البيعة باعتبارها حقاً مقدساً. وربما اقنعه سدنته أن فوزه بالانتخابات أولى وأقوى من البيعة التي أصبحت مكروهة كراهية تحريم، وتجر أو تفجر غضباً قابلاً للاشتعال.

ثم أن سيد البيت الأبيض لا يسيغ «البيعة»!! وجرت الانتخابات الرئاسية في ظل قانون الطوارئ. ونافس أيمن نور في هذه الانتخابات الشائهة ليخرج إلى السجن، رغم أنه لم يحصل إلا على أدنى الأصوات.

يقبع «نور» الشخصية الليبرالية المتفتحة، في سجنه بحكم قضائي. ويعاني من عدة أمراض يمكنها أن تفتك به في أية لحظة، ورغم تقارير الاطباء ودعوات ونداءات المنظمات الحقوقية والانسانية فإن السيد حسني مبارك قد أصم إذنيه عن سماع هذا «الرجاء».

في الأسبوع الفائت دعا الرئيس الامريكي بوش إلى إطلاق سراح نور فغضبت الحكومة المصرية غضباً شديداً لتدخل بوش في الشأن الداخلي المصري!!

فما السر وراء الغضب من طلب الافراج عن سجين رأي وعن منافس سياسي لم يحصد إلا أصواتاً قليلة تشهد زوراً بديمقراطية النظام، وبفوز مبارك، فما وراء غضب النظام؟

النظام العربي كله (وفي المقدمة مصر) يقبل بالتدخل الأمريكي في كل تفاصيل الحياة الداخلية، ويقبل الاملاءات والأوامر التي تتصادم مع المصالح الوطنية والقومية. فهو يقبل بالسلاح النووي الاسرائيلي الخطر المحدق والمهدد للمنطقة كلها، في حين يستجيب لأجندة امريكا واسرائيل في رفض

«حق امتلاك ايران للطاقة النووية».

يقبل النظام العربي -جله- بالتطبيع بأشكال وصور مختلفة، ويقبل بالحرب ضد بعضه تحت الراية الامريكية. يقبلون خائنين بتدمير العراق وتصفية القضية الفلسطينية ويسكتون ويقبلون بما يسيء للسيادة والاستقلال ومصالح أمتهم وشعوبهم، ولكنهم بكل الإباء والشمم، لا يقبلون بأي تدخل من أية جهة كانت حتى لو كان التدخل من الصديق الامريكي لصالح الديمقراطية أو الاصلاح السياسي، أو رفع حالة الطوارئ «المؤبدة»، أو احترام حقوق الانسان، والحد من الفساد والاستبداد.

تقبل الانظمة العربية بالعدوان الوحشي الاسرائيلي ضد لبنان ويعطون المبررات اللاأخلاقية لهذا العدوان؟!

ولكنها (الانظمة العربية) لا تقبل أي تنازل لصالح حرية شعوبها، وعدالة حكمها وإصلاح نظمها الشمولية والدكتاتورية.

لم تكن امريكا قبل الـ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، تتحدث عن حقوق الانسان في البلدان التابعة والصديقة ولكنها بعد الكارثة أدركت -مؤقتاً- أن غياب الحرية والعدالة وراء ما حدث فطرحت «مشروع باول للاصلاح والدمقرطة وسرعان ما تراجعت عنه لانه يتصادم مع مصالحها التي لا تضمنها غير الدكتاتورية والفساد والاستبداد.

بوش عندما يدعو الرئيس حسني مبارك للإفراج عن «المنافس» نور، فهو كواعظ مسيحي يقول كلمته ويمشي؛ فالدعوة أقرب لبراءة الذمة منها لأي شيء آخر، كما أنها تعبر عن الطبيعة والرؤية الامريكية لحق المنافس والمعارضة. ويقيناً فإن الادارة الامريكية، أياً تكن، أكثر استشعاراً بخطورة الممارسات القامعة في هذه البلدان، وأكثر معرفة بضرر الفساد والاستبداد والدكتاتورية المفرطة على هذه الانظمة المهترئة.

يدرك الرئيس العربي التابع أن الادارة الامريكية ليست بالحريصة على حقوق الانسان العربي يقدر حرصها على مصالحها، لذا فهو لا يستجيب للدعوات الامريكية، ولا يهتم كثيراً ببيانها وتقاريرها عن حقوق الانسان، وغالباً ما يلجأ للمقارنة بين الاقوال والافعال الامريكية في جوانتانامو والعراق، ومساندتها المطلقة للمجازر الاسرائيلية ضداً على الفلسطينيين. وربما عزز فوز الاسلام السياسي في الانتخابات النيابية الأخيرة في مصر، وفوز حماس في فلسطين، ومقتدى الصدر في العراق، ربما هذه النتائج قد عززت مخاوف الحكم وامريكا على حد سواء على من الديمقراطية. وأطلقت يد الحكم في المزيد من القمع والمصادرة والتوحش.

من حق زوجة المناضل الديمقراطي «أيمن نور» أن تنزعج من دعوة بوش لإطلاق سراح زوجها، فنور وزوجته أكثر إدراكاً لعدم جدية وصدقية مثل هذه الدعوات التي تحرق البخور وتحاول تملق الداخل، والاتجاهات الليبرالية، ومنظمات حقوق الانسان.

ولقد أدرك المفكر الديمقراطي سعد الدين ابراهيم ازدواج ونفاق مثل هذه الدعوات أثناء اعتقاله. ووصل حد القناعة بتخلي الادارة الامريكية عن الديمقراطية ودعوات الاصلاح. فالادارة الامريكية

فـي دعواتهـا لمكافحـة الارهاب انمـا تقوم بنشـر الارهاب في العالم، وتسـاند ارهـاب الدولة وقمعها في كل مكان تحت ذريعة مكافحة الارهاب. وما يجري في افغانسـتان وباكسـتان والعراق وفلسـطين والصومال وفي العديد من بلدان افريقيا وامريكا اللاتينية تؤكد هذه الحقيقة.

يدرك الحكم العربي أهمية السمسـرة والمقايضة، فهو يعطي لأمريكا ما تريد من الثروة والسـيادة والكرامة، وتنفيذ أجندتها والقبول بإملاءاتها حتى الماسَّة بالحق والكرامة مقابل التغاضي عن قمعها لشعبها وتجاوزاتها ضداً على حقوق الانسان، ومصادرة الحريات.

إن التجـاذب المصـري الأمريكـي بشـأن الافراج عـن المظلوم أيمن نـور، لعبة سـمجة ولا أخلاقية. واللافت أن نور قد أدرك ميوعة الموقف الامريكي باكراً، ولم يراهن عليه.

يبقـى المـأزق الحقيقـي، موقف مؤسسـات مجتمعنا المدني: أحزابـاً وصحافة ومنظمـات وهيئات وشـخصيات. ما يعيـب أحزابنا والاتجاهات الفكريـة والأدبية، ضعف اهتمامهـا واحتفائها بحقوق الانسـان. وقـد يصـل الامر حـد الصمت القاتل وربمـا الإدانة عندمـا يتعلق الأمر أو بـالأحـرى القمع، بالخصم السياسي. فالقومي واليساري والاسلامي لا يهتم كثيراً عندما يقمع الليبرالي. وقد يتجاوز البعض إلى الوقوع في دائرة الإدانة أو التشفي والتبرير للقمع.

سـكوت الاتجاهـات الفكريـة والسياسـية العربيـة عمومـاً، والمصرية علـى وجه أخـص، عن قمع المعارضين الليبراليين: أيمن نور، اليوم، وسعد الدين ابراهيم، بالأمس، خطيئة ماثلة، فليست الحرية والديمقراطية أن تدافع عن النفس أو المتفق (معك) فقط وانما تتجلى حقيقة وصدق الالتزام بالمبادئ والوفـاء لهـا بالدفاع عن الخصم وعن الآخر المختلف معه. فهل نحن على اسـتعداد أن ندفع رؤوسـنا ثمنـاً لحـق الآخر في التعبيـر عن رأيه ومعتقده، كما فعلت شـعوب وأمم قبلنا، حسـب مقولة فولتير الشهيرة.

وأيمـن صحفـي نتمنى علـى زملائنـا الصحفيين وعلـى النقابـات الصحفية، وبخاصـة المصرية، والاتحاد العام للصحفيين، والمنظمات الصحفية العالمية، التنادي للدفاع عن هذا الصحفي القدير.

● «النداء»، العدد ١٠٧، الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧

الـوحـدة الـوطنـيـة وعـضـات الـزمـن

عبدالباري طاهر

12

الوحدة الوطنية وعضات الزمن

في انتظار... سراج

هشاشة جسد الديكتاتور

الوحـدة اليمنية حلـم رائع وهدف نضال الشـعب اليمني منذ مراحل باكرة في التاريخ.

وأهميـة هـذه الوحـدة تسـتمد مـن بيئـة وطبيعـة اليمن القاسـية والشـموس، كقـراءة الأحرار اليمنيـين. فهذا البلد الطيب، كوصـف القرآن، أيضاً متنـوع ومتعددة وتركيبته الموزعة بين جبال شـاهقة وسهول مترامية وقرى منثورة ومذرورة بين جبال وسهول وصحارى قد جعلت التفكك والتمزق والانقسام سمة عامة وتاريخانية.

قامـت الدولـة المركزيـة فـي اليمن للمـرة الأولى علي يد كرب آل وتر في القرن السـابع قبل الميلاد. وتوحدت بصورة كلية في الربع الأخير من القرن الثالث الميلادي. ولـم يبدأ التمزق إلا مع الغزو الاجنبـي، البيزنطـي، والحبشـي والفارسـي، بعد أن اسـتمر التوحيد قرابة الـ٢٥٠ عاماً. وقد اسـتعادت الدولة الوحدة فـي العهد الصليحي في القرن الخامس، وفي عهد المتوكل علي بن اسماعيل في القرن الحادي عشر.

ورغم المراوحة بين التمزق والتوحيد فإن الكيان اليمني ظل موحداً في الوجدان والثقافة والمصير. ومن هنا فإن الولايات التي حكمت اليمن كان حكمها يقوم تحت مسمى اليمن حتى بعد التطويح بالامامة والظفر بالاسـتقلال. وقد اسـتطاع الايوبيون ومن بعدهم آل رسول، مد حكمهم إلى مختلف مناطق اليمن.

وهنـاك سـمة عامة في التاريـخ اليمني وهي أن كيانهـا التاريخي انما يقوم علـى ائتلاف واتحاد

القبائل والجهات والأطراف القوية.

وغالباً ما ارتبط التمزق بالصراعات الكالحة للأقيال والأذواء والتدخل الاجنبي. وكان التوحيد دائماً يلقى الاستجابة العامة رغم مظاهر الغلبة والقوة.

لا شك في أن وحدة الـ٢٢ من مايو ٩٠ تختلف كلياً عن الوحدات السابقة، فهي لم تكن ثمرة كفاح مسلح أو حرب تحرير.

فالوحدة كما يعرف الجميع، تمت بالتحاور بين طرفين أساسيين: المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي. ومثل التوحد قسمة على اثنين، واتخذ طابع الدمج بين كيانين شموليين ومتقاتلين. لذا كانت الوحدة بمثابة مصالحة وطنية شاملة. وشابها قصور في جوانب عديدة كان أخطرها عدم الاعداد الجيد، والتقاسم، وتغييب العديد من الاتجاهات السياسية والفكرية والحزبية والمجتمعية من المشاركة.

صحيح أن الوحدة قامت بشرط التعددية والديمقراطية، وإطلاق الحريات العامة والديمقراطية، واحترام حرية الرأي والتعبير والاعتقاد، وهو ما تضمنه دستور دولة الوحدة الذي كفل المساواة بين الرجل والمرأة. كانت الديمقراطية الوسيلة والغاية في آن.

لكن الفاجع أن الطبيعة اللاديمقراطية للنظامين الشموليين السابقين دفعتهما لأن يحملا معهما بذور الصراع، وتغييب القوى الاخرى، واحتفظ كل منهما بأدوات القوة كحماية لحصته في التقاسم. وبديهي أن يكون الطرف الأقوى صاحب الغلبة.

لا ينبغي أن نبرر الحرب الاجرامية التي شنها الطرف الأكثر جنوحاً للانفراد والحكم بالغلبة والقهر متحالفاً مع الاسلام السياسي (التجمع اليمني للاصلاح) والقوى القبلية المولعة بالفيد؛ فالأخطاء أياً تكن لا تبرر الحرب التي أغلقت باب التطور السلمي الديمقراطي للبلاد، وأعادتها سيرتها الاولى. أن إغلاق أبواب الحوار والاستفراد بالحكم في بلد متنوع ومتعدد كاليمن إنما يفتح أبواب العودة للاحتراب والفتن الداخلية.

إن حرب صعدة البنت الشرعية والمشؤومة للتعليم الديني المضلل والضار، قد وجدت في الانفراد بالحكم لصالح شخص أو حزب أو قبيلة أو جهة، أرضيتها الخصبة لإعلان التمرد والحرب. وبمقدار ما ندين هذه الفتنة فإننا نرى أن معالجتها بزج الجيش والأمن إنما يعمقها وتزيدها اشتعالاً. فحرب صعدة، التي تدخل شهرها الرابع في تجددها، وعامها الرابع في تناسلها، لا تعالج بالقوة وحدها، بل لا بد من العودة الحميدة إلى روح وطبيعة الـ٢٢ من مايو الوحدوية والديمقراطية والتعددية حقاً.

لقد تحققت الوحدة اليمنية، ولكن الفساد والاستبداد، وانتزاع اللقمة الناشفة والكفاف من أفواه غالبية الشعب، ونشر الأمية والجهل والأوبئة، وإلغاء الآخر، هي الخطر الداهم الذي يتهدد البلاد والعباد، ويعد بحروب تبدأ ولا تنتهي.

والفاجع أن القائمين على الأمر لا يحسون ولا يشعرون بمعاناة الملايين في شعب يعيش غالبيته في أدنى مستويات الفقر.

كثيراً ما كرر السيد علي عبدالله صالح أن الشعب فقير ولا يملك غير حرية الرأي والتعبير والقول «فلا يجمع الله بين عسرين»، فلا يمكن أن يجوع ويحرم من حق الاحتجاج والشكاء والبكاء. ومع ذلك فإن المجاعة والافقار والتنكيل وسلب الحرية يتعاظمان مقدار تعاظم الفساد والاستبداد.

لا ينبغي التقليل من أهمية الانجاز العظيم الذي يعتبر بحق من أهم انجازات أمتنا، على ندرتها، في خاتمة القرن العشرين. ولكن المأساة أن الخطر الحقيقي الذي يتهدد الوحدة وأمنها وسلامها واستقرارها وتطورها، لا يأتي فقط من خارجها أو من أطراف متأخرة ومتربصة، وانما الخطر يتعاضد ويتضافر مع مجمل سياسات الحكم الفارقة في الفساد وإهدار الامكانات الشحيحة والموارد المحدودة. وهو ما يوفر البيئة الحاضنة لكل الفتن والكوارث المحدقة.

وهو ما يجعل الوحدة الوطنية في أسوأ حالاتها في ظل انسداد الافق السياسي، والاحتكام إلى القوة وتغييب الحوار، وحق التداول السلمي للسلطة، في بلد تقوم شرعيته ودستوره وتشريعاته وطبيعته على التنوع والتعدد، ولكنه كممارسة واقعية لا يسمح أو يعطي حق التداول السلمي للسلطة في انتخاب المحافظ، أو مدير الناحية، أو رئيس الجامعة، بل لا يتيح التداول في اتحاد العمال أو النساء أو الطلاب.

معظم الفتن والحروب والتصدع قامت في اليمن عبر التاريخ بسبب انفراد زعيم أو أسرة أو قبيلة أو جهة بالحكم؛ فتركيبة البلاد، وطبيعتها ومناخها، لا تسمح بهذا الاستقرار. كما أن وحداتها عبر التاريخ أيضاً، ورغم الطابع الظاهري للغلبة في جوانب معينة، إلا أن التآلف والتوافق، بل اتحاد عدة قُبُل ومراكز هو ما ميز هذه الوحدات. فبناء سد مارب، كما تشهد النقوش، قد أعيد بفضل التعاون بين قبائل ومناطق عدة، كما أن بناء الحضارة والمدرجات وقوافل التجارة وحمايتها تقتضي التعاون والتوافق وتوزيع الخيرات والأعباء. فحرب صعدة كحرب ٩٤ قد مزقت أواصر الرحم والقربى، وفتحت السبيل أمام الاحتراب.

يقينا فإن الديمقراطية اليمنية المدخولة بالفساد والاستبداد، والمسورة بالقوة وسلطان الغلبة، لن تتيح أي تدخل سلمي في المدى المنظور؛ لذا يتجه الناس إلى المغامرة والعنف واستخدام العملة التي يسوقها النظام نفسه.

وعظات وتجارب التاريخ اليمني تؤكد أن الدولة عندما تفقد هيبتها بسبب الحروب الصغيرة والفتن الداخلية تسقط كالفاكهة في يد جزء من الحكم أو الائتلاف أو الحلفاء الاقوياء، ودولة سبأ ومعين وحمير وبني زياد والنجاحيين والايوبيين، وكتابهم بني رسول، والصليحيين، وتجربة ثورة سبتمبر واكتوبر ليست بالبعيدة.

● «النداء»، العدد ١٠٨، الأربعاء ٢٠ يونيو ٢٠٠٧

تــقــاتـــــل الــوهـــــم

عبدالباري طاهر

يتمازج قابيل وهابيل، الحجاج بالحلاج، يسوع بيهوذا.

يختلـط الحـق بالباطـل. ويقـول الباطل: أنا الحـق. يتحول الجـلاد إلى ضحية والضحية إلى جـلاد. ويكون هم الضحية تبرئة قاتله وإدانة النفس!

مـا جـرى في غـزة يؤسـس للغـة مختلفة ينـز الدم من أحرفها، ويكون القتيل القاتل شاهداً.

تعامت في المنيولوجيا البشـرية التي انقسمت على نفسـها وتقاتلت، أسسـت فـي الترميز لـولادة الخير والشر، الليل والنهار، الحق والباطل.

ما يفعله الفلسـطيني بنفسـه في غـزة، وربما غـداً في الضفـة، يتفـوق على الخرافـة، ويزري بترميز هابيل وقابيل، ويجعل «قابيل» المتحدث الأوحد بلسـان عربي دام ومبين. شهد التاريخ البشري قتل الانسان الفرد نفسه، ولكن الانتحار الجماعي، وقتل شعب أو أمة نفسها أمر نادر الحدوث! وما يجري في فلسـطين المحتلة يخرس اللسان، ويدمي الوجدان والضمير. فالاحتراب الفلسطيني له مذاق إذ لكارثة.. ولون الهلاك.

في العام ١٩٨١ اجتمع الحكام العرب في الرباط لإقرار المبادرة السعودية ذات الثمان النقـاط. يومها رسـم الفنـان القتيل ناجي العلي كاريكاتـوراً للحكام العرب وهـم مجتمعون من حول غظمة كتب عليها القرار ٢٤٢.

هذه العظمة قذف بها الاسـرائيليون وحلفاؤهم الأمريكان في أوسلو عام١٩٩١، ومن يومها وطلاب الحكم الفلسطينيون يحسبونـها لحمة فيتقاتلون عليها.

يتقاتل الفلسطينيون على شرعية لا يملكونها فالأرض الفلسطينية محاصرة بالجدار والمعابر وجيش الدفاع الاسرائيلي، وبالجوار العربي الصارم، وبقرارات دولية تحرم عليهم حياتهم. يقتتلون حد التوحش والبربرية على من يحكم؟!

يغضون الطرق عن قاتلهم الحقيقي الجاثم على صدورهم، ويشرعون في تقتيل أنفسهم بانفسهم، كتعبير عن عجزهم عن حماية الارض والعرض والنفس.

من أين يأتي هذا الهوان الذي تحدى به القرآن الكريم بني اسرائيل قبل أكثر من ١٤٠٠ عاماً «ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه الا قليل منهم» الآية ٦٦ النساء. وفعلها الفلسطيني في مطلع القرن الواحد والعشرين بنفسه فقتلها وشردها.

يهزأ التاريخ ويخرج لسانه للأثيني الذي غرق في الخلاف حول جنس الملائكة بينما مدينته محاصرته. أما الفلسطيني بعد آلاف السنين، فإنه يقتل نفسه ليرضى عنه قاتله، العاجز عن الانتصار عليه بعد تقتيل استمر قرابة ثلثي قرن من الزمان. أي مأساة وأي ملهاة!

ينصرف الاسرائيليون إلى عملهم اليومي: تقتيل الفلسطينيين وخنقهم في المعابر، وبناء الجدران العازلة وتجويعهم بالحصار الجائر الشامل والكامل. وينصرف الفلسطينيون لتقتيل أنفسهم وتدمير بنيتهم والاجهاز على أي معنى إنساني أو أدبي أو أخلاقي أو سياسي لقضيتهم التي اعتبرت على مدى قرن من الزمان في قلب العصر وقضايا التحرر العادلة.

أيها الفلسطيني لماذا تعجز يهوذا، وتسخر من ابن جريون ورابين ومناحم بيجن ونتنياهو وشارون وبيريز، لكأنك تريد أن تقول لنا ولهم أنك أقدر على تدمير ذاتك اكثر منهم!

أيها القاتل والقتيل ماذا تفعل بنفسك وبدمك وبتاريخك؟ أيصل الهوس والانهيار وحب السلطة؟ الوهم حد الانتحار.

شعب يقاسي أطول احتلال استيطاني غرفه العصر الحديث، تغتال زعاماته ويتعرض لتجويع شامل وتقتيل استئصالي جماعي فيما يشبه حرب الابادة بينما قادته يتصارعون كالديناصورات!.

ليس هناك ما هو أبشع من القتل إلا تبرير القتل، والاستقواء بالقاتل الحقيقي على الضحية والجلاد الفلسطيني «القاتل والقتيل».

المأساة المهزلة أن تكون الشرعية الموهومة والمدخولة هي القاسم الأعظم والمشترك بين «الضحايا الجلادين لتبرير الاقتتال، شرعية الرئاسة، شرعية الحكومة، شرعية النواب. وكلها «شرعيات» لا تستطيع حماية نفسها من القاتل والغاصب الاسرائيلي. والأدهى والأمر عجزها عن حماية نفسها من نفسها.

ماذا فعل الفلسطيني بنفسه وبقضيته وبشعبه؟

ماذا يفعل بتضحيات أكثر من ثلثي قرن من الزمان؟

يقتل الاسلامي باسم الله وبالموعظة الحسنة!!

أما العلماني والليبرالي المغشوش والزائف فيقتل بشرعية أوسلو واستقواء بأمريكا واسرائيل وأعرابهم.

بسهولة يلتقى عباس باولمرت، بينما يبدو اللقاء مع هنية مستحيلاً.

إلغاء شرعية الحكم أو النواب بشرعية الرئاسة أو منظمة التحرير عبث واستبداد، وإلغاء شرعية الرئاسة أو منظمة التحرير بالحكومة أو المجلس التشريعي، هو الآخر عدم احترام التنوع والتعدد والخلاف.

التصارع الميت والمميت بين فتح وحماس ليس معزولاً عن الضغوط الاقتصادية الاجتماعية والعسكرية والأمنية للاحتلال الاسرائيلي، وليس بعيداً عن الحرب القذرة والاحتلال المدمر للعراق. عدم الاهتمام بفك الحصار وسياسات القمع والتجويع والاغتيال مسؤولة عن الانتحار الفلسطيني.

تتزايد سياسات شق العصا والإغواء والتحريض والتحيز للوقيعة بين الفلسطينيين.

ويشارك بعض الحكام العرب اسرائيل وامريكا في توتير الأجواء المتوترة أصلاً.

ولعل الخطر الحقيقي المحدق بالفلسطينيين، أكثر من الاحتلال والحصار والانحياز الامريكي، هو إماتة السياسة وازدراء الحوار، وعدم القبول بالآخر، والاحتكام للسلاح والرهان على وعود المحتل، أو ايماءات الامريكان والأوروبيين عن حل قريب وعادل.

التصارع الفلسطيني لا يخدم القضية. وقد يتفاقم الصراع ويمتد إلى الضفة الغربية. والتشدد الاسرائيلي والانحياز الأمريكي والخذلان العربي لا يساعد الاعتدال الفلسطيني، وقد يدفع إلى جنوح أكبر للمواجهة.

تلجيم السلاح الفسلطيني، وإخضاعه للسياسة وليس العكس، ضرورة ملحة، فهذا السلاح المنفلت في أيدي ملثمين يجتاحون الشوارع الجائعة والمحاصرة والمليشيات والاجهزة الأمنية أو الخائرة، والضيق بالحرية والديمقراطية، أو القبول بها شكلاً ورفضها معنى وسلوكاً، هي الاخطار الماثلة امام الحق والانتفاضة الفلسطينية المحاصرة باسرائيل وبالسلاح المنفلت.

● «النداء»، العدد ١٠٩، الأربعاء ٢٧ يونيو ٢٠٠٧

الخيــواني وزيــف الارهــاب

عبدالباري طاهر

الخيواني وزيف الارهاب

عبدالباري طاهر

3

قبل أكثر من أسبوع اعتقل الصحافي والناشط السياسي والحقوقي، الخيواني، بتهمة الارهاب.

الخيواني ضحية إرهاب الدولة بامتياز. فقبل عامين اعتقل الخيواني بتهم من نوع: تعريض أمن الدولة لخطر، التحريض على الفتنة. ذنب أو جريمة الخيواني الحقيقة أنه فضح الفساد والاستبداد في قمة الحكم وفي كل مفاصلة فقد تناول في مقالاته الناقدة هيمنة نافذي الدولة على الوظائف الكبيرة في الوزارات والمؤسسات، وقدم بالأسماء كشوفات بأسماء هؤلاء. كما انتقد سياسات التوريث للحكم،وتحويل المال العام والملكية العامة الى خاصة. والاستيلاء بالنفوذ والقوة على الشركات والمقاولات والتوكيلات التجارية.

إن جريرة الخيواني الحقيقية شجاته في تحدي غول الفساد الحاكم. وتهم مثل هذه الجريرة تطيح بالرؤوس وتهدر الدم وتيتم الأطفال.

سجنه لبضعة أشهر لم يزجره أو يردعه عن نقد الفساد والاستبداد، فعوقب بتزييف الصحيفة «الشورى» التي يرأسها والتي جعل منها ميدان معركة حقيقية ضد الفاسدين الحاكمين صناع الارهاب الحقيقي «والبيئة الصالحة» لتوالد الارهاب سواء باسم الاسلام السياسي سنياً او شيعياً أو تحت أي مسمى أو حتى بدون تسميات.

صحيح أن مؤسس «الشورى» الصحفي المبدع الفقيد عبدالله سعد محمد، هو من أرسى تقليد النقد الشجاع ضد الفساد والفاسدين، في «الشورى» بخاصة وفي الصحافة اليمنية بعامة وعلى نهجه

سار الصحفي القدير نعمان قايد سيف المسعودي ومن بعدهم جاء عبد الكريم الخيواني ليجعل منها منبراً ديمقراطياً بحتاً، واداة حرة لفضح شبكات... وتزييف الاحزاب، واستنساخ الصحف. لم تكتف الدولة الضعيفة والباطشة في آن باستنساخ «الشورى» وإغلاق النسخة الأصلية وتزويق الزائفة بل عمدت الى تزييف الحزب ايضاً. وعندما قام الصحفي الخيواني بتحويل الصحيفة الى موقع عمدت الدولة القامعة الى اغلاق الموقع. ويبدو ان صبر قيادة اتحاد القوى الشعبية المسؤولة على الصحيفة قد ضاقت ذرعاً بالقمع المتواصل ضد الحزب والصحيفة معاً فتخلص بصورة غير طيبة من الخيواني وطاقم الصحيفة «موقع»!!.

طريقة إعتقال الخيواني الأخيرة بواسطة مجموعة من الأمن القومي قد اتخذ طابع وأسلوب «الإغتيال السياسي العامد». فقد هوجم منزله وقت قيلولته تحت ذريعة إصلاح الكهرباء ثم هجم السباع الضواري على ضحيتهم مروعين الضحية واسرته. احدى بناته الصغار أغمي عليها من هول الصدمة! مما يصنع الجنود الكفر بأبيهم. ثم انقادوه بملابس النوم الى النيابة (الموقع) اجراءات النيابة لا تختلف كثيراً عن إجراءات الأمن فالأمن السياسي والقومي يتضلع في كل مسام الدولة القامعة بامتياز.

والقضاء غير «الكفوء وغير النزيه» يخضع للسلطة التنفيذية أكثر من حرصه على الإستقلالية والنزاهة. كانت التهمة الموجهة للخيواني حسب الاعلام الرسمي الانخراط في خلية ارهابية تتبع مجموعة الحوثي وهي خلية حسب الاعلام الرسمي (المشهود له بالكذب) مكلفة بالاغتيال لرجالات الدولة المدججين بالحراسة، وتسميم الآبار في المعسكرات، علماً بأن لا وجود للآبار في ظل الجفاف العام في اليمن. ومعروف ان المعسكرات معزولة عن السكن وهي في التباب والجبال المسيجة بالسلاح والحراسة المستمرة. وهناك سلوك وشبهات حول الخلية بالاساس.

واللافت أن تهمة الارهابية للخيواني منشورة في صحف رسمية قد جرى التراجع عنها الى تهمة تبني أفكار الحوثي واذا كانت الدولة تتصالح مع الحوثي ومحاربيه فكيف بها تحاكم المهتمين بأفكار الحوثي. إن كان للحوثي أفكار أصلاً.

تغرق الدولة البوليسية حتى رأسها في مواجهة عسكرية عينية في صعدة. وتتخذ سلسلة اجراءات جائرة بحق ابناء الجنوب «الشركاء في دولة الوحدة» فتحيل اعداداً كبيرة من الجيش والأمن والموظفين الى المعاش وتعاملهم بزراية واستعلاء في كل اجراءاتها وقراراتها الإدارية، كما تتصدى لمؤسسات المجتمع المدني فتقمع الأحزاب وتستنسخ الصحف وتصادر الحريات وتلفق التهم. لأصحاب الاقلام الشجاعة، وتضيق على الحريات الصحفية، وتجرجر الصحفيين للمحاكم والنيابات كمجرمي حرب، وتدأب على تجويع الصحفيين ومصادرة حرياتهم حماية للفساد وتسييداً للاستبداد.

انشغال الدولة بقمع الحريات، والحرب ضد أبناء صعدة، والانغماس في الفساد والأستبداد أيقظ وحسن الارهاب الآتي من التيارات السلفية القاعدية «حليفة الأمس» غير البعيد. وهي التيارات المرفودة بالتعليم الطائفي، وبمواطنة غير متساوية، وبظلم اجتماعي يصل حد الغبن، وبفساد دولة

مستفز وقاس، وبتحالفات مشبوهة، مما يعطي للمتطرفين في كل الاتجاهات المبررات للتمرد والخروج والارهاب.

حمداً لله إن الدولة وأجهزتها الأمنية والإعلامية البليدة لم تتهم الحوثيين بتفجير مارب ذلكم إن بصمات القاعدة جلية وواضحة في كل بقاع الأرض والعالم، فهي لا تختلف عما يحدث في مصر أو الجزائر أو المغرب أو تركيا وإندونونيسا ولندن وأسبانيا، فتهمه القاعدة قد حرمت دولتنا من ضم التهمة إلى خلية صنعاء المزعومة والمسجون على ذمتها الصحفي الخيواني المصاب بالقلب.

دولتنا - حماها الله- لم تكن قادرة على التصدي لوحش الارهاب المتفلت وللتمردات القبلية والمناطقية وحتى السلالية ما لم تتخل هي نفسها عن هذه الأسلحة السيئة والمقيتة.

انتقام شخص من شخص، مذموم في كل الملل والنحل وفي كل المراحل التي مر بها المجتمع البشري. اما انتقام الدولة من شخص فأمر يصعب وصفه. فانحدار الدولة الى أساليب الثأر والإنتقام يطال الدولة وأهل الحكم بأكثر مما يضر بالصحفي الخيواني.

وانشغال أهل الحكم بالتنصت على المكالمات وترويع الصحفيين والمجتمع المدني يفتح الباب واسعاً أمام «معارضة» من طينة الحكم ومنبعها ومنبتها.

تقف الدولة اليمنية أمام مفترق طرق فلم يعد ممكناً الحكم بمركزية شائهة «لا نتيجة لها الا المزيد من الفتك والتمرد والعنف. كما ان الاسلام السياسي على خطورته لا يمكن قمعه والانتصار عليه بامتشاق السلاح. فالفكر لا يواجه إلا بالفكر. والأهم ردم المستنقع الآسن من الفساد والظلم والطغيان. واحتكار المال والسلطان والقوة. فالدولة لا تحمى وتسيج الا بالعدل كما قال الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز. إن محاكمة الخيواني بتهم يتسامح فيها مع المحارب «الحوثي» ويعاقب على تفكير مجرد تفكير- الخيواني- يضعف حجة ومنطق الدولة في التصدي للإرهاب. وتجعل منها المحاكمة الباطلة كل اجراءاتها القامعة دولة بوليسية من الألف الى الياء، إن جريمة مارب تضع الدولة والمعارضة والشعب كله امام تحد حقيقي. فمثل هذا الارهاب لا يواجه بالإرهاب وانما ببناء وحدة تحترم التنوع والتعدد. وتجعل من المعارضة السياسية وموسسات المجتمع المدني رديفاً أو مشاركا حقيقياً في بناء دولة النظام والقانون والديمقراطية والحرية والعدل، والقضاء على الإرهاب والتمرد والخروج.

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧

سلاماً صعدة والحرية لعدن

عبدالباري طاهر

12

سلاما صعدة والحرية لعدن

نعم استطيع

الى إبائك الذين يظلمون من أهمية رسالة الحادة

بدأت بشائر وأنسام السلام تهب على صعدة، المحافظة المنكوبة بالحروب. وحسناً فعل الأخ الرئيس والمتمردون بالاستجابة للمبادرة السلامية القطرية بوقف الحرب، والاستجابة لمنطق الأخوة و السلام والتصالح.

تشهد اليمن كلها تململاً حاداً في مختلف المناطق. فالمناطق الجبلية البعيدة عن سلطة الدولة يريد نافذوها الإبقاء على عزلتها بينما تريد الدولة –ومعها حق– فرض هيبتها وامتدادها. ولكن ليس بالمدفع وحده تحضر الدولة. وفي المناطق الحضرية يتخذ التململ طابع الاحتجاجات المدنية: الاعتصامات، المظاهرات. ومن كهوف التعليم المذهبي السلفي يخرج الإرهاب الأعمى لتدمير أهم معالم الحضارة البشرية في مأرب. ويطال السياح، ويضرب الأمن والسلام والاستثمار. وتقف الدولة اليمنية متأرجحة بين هذه التحديات الكبيرة. فدولة ٧ يوليو «المعمدة بالدم» كما يحلو لوزير الاعلام، بدأت تكتشف، ولو متأخرة جداً، أن الدم لا يجر إلا الدم، وأن جراح حرب ٩٤ ما تزال تنز بالدم في أكثر من منطقة، وأن معركة صعدة لا يحسمها الا السلام.

احتجاجات عدن واعتصام الآلاف من العسكريين والامنيين والمدنيين شاهد فضيحة وكارثية حرب ٩٤. والاحتجاج المدني في عدن لا يقتصر على هذه الآلاف المقصية عن وظائفها لأسباب وتهم معمدة بالدم: «انفصالي، مرتد، اشتراكي، خارج على الشرعية». ويكون الانفصال ماركة مسجلة للجنوب، والوحدة المعمدة بالدم ملكية خاصة للشمال، حسب الاعلام المتهافت ليس «الانفصاليون» الجنوبيون

علـى قلتهـم من كرس منطق «شـمالي جنوبي»، وانما سـود وسـيد هذا المنطق المحاربـون الآتون من احراش القبيلة وأتون الدكتاتورية الملطخة بالدماء وقيم الثار والحروب القبلية والفيد.

الحرب الكريهة ضد الجنوب اتخذت شـكل وطابع الاسـتباحة والاسـتحلال حسـب فتوى الاسـلام السياسي.

والحرب وإن اسـتهدفت الانقلاب على الشـريك في الوحدة (الحزب الاشـتراكي) والانفراد بالحكم إلا أنها (أي الحرب) قد حملت ورسـخت دلالات اكثر ضرراً وخطورة وتخلفاً. فهي تمتح من بئر الثار والانتقام، وتعيد انتاج صراعات حالكة، وتغرب جوهر التصالح الوطني والتعدد السياسي والفكري الذي قامت على اساسه دولة الوحدة (دولة الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠).

التباهي بعيد الـ٧ من يوليو محاولة بائسة لاستعادة اعياد النصر الامامية. وهو تعبير مكثف عن الاحتفـال بالانتصار بالحرب على الوحدة السـلمية والديمقراطية. فالحرب كانت اعلانا داوياً لرفض التداول السلمي للسلطة، وجعل الحرب الوسيلة الوحيدة للظفر بها.

حقاً لقد شـهدت اليمن انتخابات للرئاسـة وللنواب والمحليات. وكلها تؤبد رموز الحرب، وتنتصر لأتباعهـا بالزج بالوظيفـة العامة والجيش والأمن والمال العام. فالحـرب الاجرامية قد قطعت الطريق على التطور السـلمي للوحدة، وفتحت الابواب أمام حروب داحس والغبراء، وحرب صعدة والحروب الصغيرة والمستدامة معطى من معطيات حرب ٩٤.

ان تململ الشـعب اليمني ومؤشـر الاحتجاجات المدنية في صنعاء وحضرموت وعدن هو المؤشـر لنهايات حكم القبيلة المعسكرة القائم على الغلبة والفيد.

استجابة الأخ الرئيس لمطالب المبعدين الجنوبيين عن وظائفهم بادرة طيبة. ولكنها لا تكفي بل لا بد من إصلاح شامل يطال كل شيء في تركيبة الدولة الهرمة. فحرب صعدة بحاجة إلى التحلي بالصبر، واعطـاء فرصة اكبر وأوسـع للوسـطاء القطريـين واليمنيين، ومعالجة أوضـاع المناطق المحرومة من ابسـط الخدمات وتضميد الجراح، وربط هذه المناطق بجسـد الدولة. وتخلي الدولة، عن نهج الحرب وإذكاء الاحتراب القبلي. أما بالنسبة للجنوب فإن الدهم خلق مصالحة وطنية ومجتمعية شاملة تعيد الاعتبـار لأبناء الجنـوب الذين اضيموا بالحرب، والتخلي عن الاسـلاب والغنائم المتجلية في اقصاء ابناء الجنوب عن المشـاركة في الحكم، ورفض المركزية البليدة التي تكرس الحكم في صنعاء لتقصي كل المناطق، وايجاد حكم محلي حقيقي.

معـروف أن مدينـة عدن هي العاصمـة التجارية على مدى عقود عديدة، وهـي الحاضنة الأولى في اليمـن –بـل والجزيرة والخليـج –للعمل النقابي، فقد تأسسـت النقابات العماليـة مطلع الاربعينيات مـن القـرن الماضـي، وتأسسـت الصحافـة العدنيـة القابلة للنهضـة الفكريـة والادبية وحريـة الرأي والتعبيـر، وتأسسـت الأحزاب السياسـية التقليدية للأحـرار والرابطة والحديثـة: البعث والقوميين العرب، والماركسيين في الخمسينيات. وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي اتاحه الوجود الاستعماري البريطاني في المحمية عدن، فقد ازدهرت التجارة والتوكيلات التجارية والطبقة الوسطى، ومثلت عدن مركز المعارضة الحقيقية ضد النظام الإمامي الثيوقراطي والاستعمار في آن.

حركة ٤٨ كانت قيادتها من الأحرار في عدن. وكانت عدن الخلفية ومركز الاشعاع الحضاري والفكري والأدبي والسياسي للشمال الظلامي والقبوري أو «مملكة الموتى» كتسمية سلفادور ابونتي السائح الايطالي. رفدت عدن الشمال بولادة الاحرار، وبولادة الاحزاب الحديثة التوحيدية، والحركة النقابية للعمال. كما احتضنت كل المعارضة السياسية: الأحرار والاتحاد اليمني وصوت اليمن.

وعندما هزمت حركتا ٤٨ و٥٥ وجد الاحرار في عدن الملاذ الآمن، كما وجد المزارعون والعمال وأصحاب الحوانيت والفنانون والحرفيون فيها الحضن الدافئ ومن مختلف المناطق اليمنية. وقفت عدن ضد نظام المخلقة الاستعماري واسقطته. كما اسقطت الرهان الاستعماري على مخطط الجنوب العربي أو المحميات. والكتائب من الفدائيون هم من تولى الدفاع عن ٤٨. وبعد ثورة سبتمبر ٦٢ دفع «الانفصاليون» الجنوبيون بالمئات والآلاف من المتطوعين دفاعاً عن الثورة والجمهورية!!

يستهين فقهاء السلطان بذاكرة الشعب ولا يدركون ان مفجري ثورة اكتوبر ٦٣ في جبال ردفان هم العائدون من جبال رازح ووشحة وارحب وبرط وحريب و مارب دفاعاً عن ثورة سبتمبر. ويتناسون أن المضحين الحقيقيين هم الوحدويون، أما المحاربون الاشاوس من اجل التهميش والالغاء وتوزيع تهم الردة والانفصال والعمالة فلا يمكن ان يكونوا وحدويين بحال.

امتلاك السلطة بالحرب وحمايتها بالحرب ما لها الحرب، وتهميش المناطق المختلفة، والغاء المشاركة، وقطع الطريق على أمل التداول السلمي للسلطة يجعل التقاتل خياراً وحيداً ايضاً.

نردد مع الفيلسوف الايطالي «غرامشي»: «لا يهزم تشاؤم العقل الا تفاؤل الارادة».

وتفاؤلنا ليس آتياً من الوهم فتراجع اصوات الحرب في صعدة، والإدانة اليمنية والدولية للاعمال الارهابية في مأرب، ومأزق دعاة الحرب الواصلة حد الافلاس، وتزايد الاحتجاجات المدنية في صنعاء وعدن وحضرموت وغداً تعز والحديدة وحجة وصعدة وبقية مدن اليمن وحواضرها.

تستطيع الدولة المستبدة ان تنتصر بالحرب وللحرب، ولكنها في مواجهة الاحتجاج المدني والمسالم تجد نفسها تقاتل في غير ميادين القتال، ويكون سلاحها الفتاك ولغتها «المعمدة بالدم» والمحشوة بالجماجم والاشلاء عاجزة عن حمايتها والدفاع عن فسادها واستبدادها.

● «النداء»، العدد ١١١، الأربعاء ١١ يوليو ٢٠٠٧

النقابي المغيب محمد علي قاسم هادي

عبدالباري طاهر

6 أيلول 8

النقابي المغيب محمد علي قاسم هادي

الرد الرسمي على تقرير الفريق الدولي

المختفون قسريا ضحايا النظام الشمولي في الجنوب!

أتذكره كالآن، كأننا لم نفترق: صورته، صوته الخافت، بساطة ابـن القريـة، الآتي من إب أو من ريفها، سـيان. الطالب بجامعة صنعـاء، النشـط في العمل الصحفـي اليومي، فهـو الدينامو المحـرك لمجلة «الغد»، المجلـة الرصينة التي يصدرها ويرأس تحريرها الدكتور حمود العودي.

كان محمـد أواخـر السـبعينيات مـا يـزال طالبـاً في الجامعة، ويعمل في صحيفة «التعاون» ومجلة «الغد».

كان الطالـب المجد من اوائـل المنخرطين في العمل النقابـي الصحفـي. فهـو عضـو عامـل فـي جمعية الصحفيين، ربما منذ التأسيس (١٩٧٦). وهو أيضاً عضو سـري نشط وفاعل في الحزب الديمقراطي الثوري الأوسع عضوية والأكبر فاعلية وتأثيراً في كل الأحزاب السرية اليسارية.

لم يكن انتمـاؤه الحزبي معروفاً إلا في إطار الناشـطين فـي الخلايا السـرية. وقد أفـاده ذلك في توسـيع دائرة نشـاطه النقابي الصحفي. ففي انتخابات العام ١٩٨٠ فـاز بعضوية الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين. وأصبح المسـؤول الثقافي للنقابة. وكان الأسـتاذ ابراهيم المقحفي ومسـاعده الفقيد منبه ذمران هما القيادة الجديدة.

هناك قضية أو سمة ميزت العمل النقابي بصورة عامة سواء في اتحاد العمال أو الأدباء أو الأطباء أو الصحفيـين، وهـي أن حظـر العمل الحزبـي وتجريمه (باعتبـاره خيانة عظمى) قـد دفع بالأحزاب المحظورة والحزبيين للعمل من خلال النقابات والاتحادات باعتبارها المجال الوحيد المفتوح لممارسة

العمل السياسي، فالتحق العديد من الناشطين الحزبيين بالمجال النقابي. وكانت عيون الأمن والمخبرين السريين مفتوحة على الميدان الوحيد الموارب: النقابات.

لم يكن اختيار محمد علي قاسم مسؤولاً ثقافياً في النقابة اعتباطياً؛ فهو على تواصل مع الجامعة ومع أساتذتها ومع المجلات، ومنغمس في الهم الثقافي والسياسي حتى أذنيه.

لا أتذكر أن محمد علي قاسم قد تعرض لإعتقالات قبل العام ٨٠. ومعرفتي به تعود إلى الأعوام الأخيرة من السبعينيات. ولعل أكثر الزملاء ارتباطاً ومعرفة به، الزميلان العزيزان: محمد علي الشامي، ومحمد لطف غالب عضو البرلمان السابق. فقد عايشاه أكثر مني.

بعد طردي من صحيفة «الثورة» بطريقة درامية، تحمس الأستاذ الكبير الفقيد عبدالحفيظ بهران، أمين عام الاتحاد العام للتعاون، وساانده الاعزاء الدكتور حمود العودي وعلي الحرازي، فانتُدبتُ للعمل في صحيفة «التعاون» التي كان يصدرها الاتحاد ويرأس تحريرها الصديق الحميم الصحفي القدير الفقيد عبدالوهاب المؤيد وهو المسؤول عن الإدارة الاعلامية للإعلام. فعملت إلى جانبه في المكتب والصحيفة. وكان ابن قاسم يعمل كسكرتير تحرير لمجلة «الغد»، وقد تميز ابن قاسم بالصمت والكتمان والحيوية والنشاط، وهي أهم وأبرز صفات المناضل الحزبي في ظروف غاية في القسوة والارهاب.

كان المناضلون من أمثال محمد علي قاسم يخرجون من مخابئهم (شبه السرية) في النهار غير واثقين من العودة إليها في المساء. فالاعتقالات الكيفية، والتعذيب في المعتقلات، والصراع الدامي في الاطراف، وصراع الشمال والجنوب، والشمال والشمال والجنوب والجنوب، كلها تزكي العنف، وتجعل من العمل السياسي جريمة العصر.

وكانت اعتقالات الثمانينيات أكثرها بشاعة ودموية وضراوة. فقد بدأت الأدلجة والتخريب للصراع يتخذ بعداً خطراً. ووضع الاسلام السياسي حامي حمى المقدس في مواجهة الشيوعيين الملاحدة.

ربما كان صعود الفتى محمد إلى قيادة النقابة في انتخابات العام ١٩٨٠ قد لفتت الانتباه إليه أكثر.

في مطلع العام ٨١ تم لقاء في عدن بين منظمة الصحفيين الديمقراطيين برئاسة النقيب زكي محمد بركات، الذي «لحسه الرفاق» في عدن في كارثة ٨٦، وبين ابراهيم المقحفي ومنبه ذمران ومحمد علي قاسم هادي: القيادة الجديدة لنقابة الصحفيين في الشمال، للتحاور حول التوحد وهو الحوار الذي بدأ منذ نشأة الكيانين النقابيين. وكان الجاوي وعبدالله الوصابي (أول نقيب للصحفيين في الشمال) وأحمد قاسم دماج (أحد أهم المؤسسين لاتحاد الأدباء والصحفيين)، من أهم الداعين والداعمين للتوحد.

ترافق وصول المقحفي ومنبه وابن قاسم مع مؤتمر اتحاد العرب الذي انعقد في عدن. وكنت عائداً من تونس بعد المشاركة في اجتماعات الاتحاد العام للصحفيين العرب. وفي خاتمة التحاور بين الصحفيين صدر بيان عن التوحيد فيه قدر كبير من تبني موقف الاشتراكي، ولا يمكن بحال أن يقبل به

الشمال. وهو بيان يضع ممثلي النقابة في الشمال في دائرة الخطر. وفزع الزملاء. والتقينا، وذهبنا معاً، فالتقينا بالدكتور محمد قاسم الثور عضو المكتب السياسي حينها والأقرب للاعتدال في صراع أجنحة الاشتراكي. وتبنى رؤيتنا لإدراكه الأوضاع في الشمال وخبرته النقابية. ولكن البيان لم يُعدَّل لوجود أطراف نافذة في الحزب تدفع إلى المواجهة، وربما توخت من توريط قيادة النقابة في البيان إرغامهم على البقاء في عدن.

وصدر بيان تكذيب من صنعاء، وأن البيان لا يمثل النقابة. والحقيقة أن البيان/ المكيدة كان زائفاً ومفبركاً يهدف إلى توريط الزملاء. وهو ما حدث فعلاً. فما إن عاد الوفد إلى صنعاء حتى أُقصي المقحفي ورُكن جانباً بعد الوعيد والتهديد. أما منبه ذمران ومحمد علي قاسم، وهما العضوان الحزبيان في «الوحدة الشعبية»، فقد جرى اعتقالهما فور عودتهما، ونكل بهما أي تنكيل!

حينها تسربت أخبار (نتمنى أن تكون كاذبة) أن محمد علي قاسم هادي قد قتل تحت التعذيب هو ورفيقه المهندس الزراعي محمد عبدالقاهر. أما منبه ذمران فقد خرج مدمراً وشبه ميت، ولم يمكث بعد الخروج من الاعتقال إلا مدة قصيرة كان (خلالها) يتردد على الاطباء والمستشفيات حتى لقي ربه. وأصيبت العائلتان بكارثة حقيقية. فأسرة ذمران الصحفي الكفؤ في وكالة «سبأ» للأنباء فقد فقدت بضربة واحدة منبه ذمران ويحيى محمد صالح الخاندار الذي قتل في جولة من جولات صنعاء ذات مساء آثم. ويموت منبه ذمران من آثار التعذيب. ويعاني فائز ذمران حتى اليوم من التعذيب النفسي والجسدي. ويختفي أي أثر للصحفي الشاب محمد علي قاسم هادي.

يتصرف مسؤولو الاجهزة الأمنية اليمنية وكأنهم سباع غابة. فأرواح البشر لا تعني لهم شيئاً. ويصبح القتل والاغتيال والتعذيب كقهوة الصباح، لذيذاً ومنعشاً.

مرة أخرى أجدني ملزماً بشكر العزيز سامي غالب وصحيفة «النداء» في فتح ملف «المخازي الحبالى» كتسمية الرائع يوسف الشحاري ضابط الأمن بل أحد مؤسسيه الذين عانى من هذا الجهاز كثيراً حتى رحيله. وأتمنى على زملائنا في نقابة الصحفيين والأدباء والمهندسين والمحامين أن يهتموا كثيراً بقضايا القتلى والمغيبين، فنحن لن نحمي أنفسنا بالخوف، فالذئاب لا يزيدها مرأى الدم إلا هيجاناً وسعاراً.

وإذا ما استطاع جيلنا تلجم وحوش الدماء «المعمدة» فإننا نكون قد حمينا أنفسنا وحميناهم ايضاً. لأن حديثهم المسهب بزهو عن الدم المعمد، يجعلهم صناعاً وضحايا في آن. وعظات وعبر التاريخ كثيرة. ولكن الميزة الحقيقية لعظات التاريخ لا يتعظ بها أحد، كرؤية الفيلسوف الألماني هيجل.

● «النداء»، العدد ١١٣، الأربعاء ٢٥ يوليو ٢٠٠٧

قتـــل الأم

عبدالباري طاهر

شحن مدينة بمدينة

قتل الأم

سـك الأدباء مصطلح «قتل الأب». وقد استعاروا القتل للتجاوز والخـلاص من التقليد والتأثر والبنوة الأدبية والروحية. ورغم فجاجـة «المصطلـح» إلا أنه قد عنى الكثيـر في تجاوز المبدعين للأدباء الكبار.

أما «قتل الأم» فتعبير فاجع عن علاقة اليمانيين بأمهاتهم (المدن) وتحديداً صنعاء وعدن.

مـن يقرأ التاريخ الوسـيط لمدينة صنعـاء العاصمة التاريخيـة لليمن، يدرك مدى بشـاعة وقسـوة القبيلة فـي حروبها المسـتدامة ضد المدينة «الأم»، كتسـمية المؤرخ العرشي في تاريخه.

وملاحـم حوليات صنعاء للحرازي، ويوميات صنعاء ليحيى بن الحسين، تاريخ اليمن لمؤلف مجهـول تحقيـق القاضـي حسـين السـياغي، كلهـا شـواهد علـى توحـش الامامـة والقبيلـة فـي حربهـا ونهبها وتخريبها للأم الـرؤوم صنعاء. وتخزن الذاكرة الشـعبية، وذاكرة ابناء مدينة صنعاء من كبار السـن، كارثـة ١٩٤٨. حينها اجتاحـت القبائل المدينة الثائـرة في فبراير والاغتيال البشـع والدامي لمدينة تعد مـن أقدم عواصم مدن العالم، وتحفة وآية في الفن والتحضر والجمال.

وهناك قصص وأشعار شعبية وفصيحة عن هذه الكارثة التي تجسد حروب القرون الوسطى. فقد نهبت المدينة. واستباحتها القبائل الجائعة والمتوحشة لعدة أيام.

امـا مدينـة عدن، المينا ءالبحري المهم فـي العالم و العاصمة التجارية لليمن كلها فإنها ومنذ مطلع

القرن الماضي وبسبب الوجود الاستعماري البريطاني قد أصبحت جزءاً من دول الكمنولث. وعرفت الحركة النقابية العمالية «الموحدة» ومن مختلف مناطق اليمن منذ الحرب الكونية الثانية ٣٩-٤٠. واسست الحركة النقابية العمالية لولادة الأحزاب السياسية: حزب الأحرار ٤٤، والجمعية اليمنية الكبرى ٤٦، ورابطة ابناء الجنوب ١٩٥٠، والجمعية الاسلامية الكبرى ٤٩، ومن ثم الاحزاب الحديثة: البعث والقوميين العرب والماركسيين.

وكانت الصحافة العدنية: فتاة الجزيرة ١٩٤٠، وصوت اليمن ٤٦ وعشرات الصحف والمجلات؛ مما جعل من عدن أنموذجاً رائعاً للتعددية السياسية والحزبية والفكرية للحريات الصحفية في الجزيرة والخليج.

وعلى مدى القرن الماضي كانت عدن مركز التنوير والدعوات للحرية والديمقراطية والثورة. فقد كانت المعارضة المدنية، التقليدية والحديثة، تتخذ من عدن مركزاً لها. فحركة ١٩٤٨- الثورة الأم قد انطلق التحضير لها والدعوة إليها من عدن.

وكانت عدن ملاذاً آمناً للّائذين من أحكام الاعدام والاعتقالات الكيفية. وكما انطلق الفدائيون والقادة للدفاع عن ٤٨ من عدن فإن جحافل الحرس الوطني بالمئات والآلاف، قد انطلقت من عدن، ومن مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية؛ دفاعاً عن ثورة سبتمبر ٦٢. ولا يعرف تنابلة السلطان ان الحرس الوطني الآتي جله من الجنوب كانوا نواة الجيش اليمني والعائدون منهم إلى الجنوب وتحديداً جبال ردفان هم من فجر وقاد الثورة في الجنوب ثور ١٤ اكتوبر ٦٣.

فعدن على مدى الاربعينيات والخمسينيات والستينيات كانت المركز التجاري والاقتصادي والسياسي والثقافي والأدبي للجزيرة والخليج. وهي، أي عدن، من صاغ الافكار الأساسية للثورة والوحدة اليمنية. ولم تكتف عدن بتوحيد الحركة النقابية العمالية، والاحزاب السياسية الحديثة الموحدة منذ النشأة، فاحتضنت ولادة اتحاد الأدباء والكتاب ١٩٧٢. وكانت اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس والكويت التوحيدية معطى من معطيات الهزائم العسكرية للنظام في صنعاء المناوئ للحداثة والتطور والتقدم.

والحقيقة ان التربية والتثقيف الحزبي والوطني والسياسي للحزب الاشتراكي والحركة القومية الحديثة والادباء والكتاب ومؤسسات المجتمع المدني، لها أبلغ الاثر في تحقيق الوحدة التي وإن مثلت ارادة يمنية عامة، إلا أن القراءة الوحدوية لقيادة الاشتراكي قد سرعت بيوم الـ٢٢ من مايو ٩٠.

وقد مثل انتصار خيار الوحدة انتصار الحوار السلمي الديمقراطي، وسقوط منهج الوحدة بالقوة أو الغلبة. ولكن قوى الحرب والفيد قد انقلبت على الوحدة عائدة سيرتها الأولى ونابشة ذاكرتها «التاريخية» في حروب الفيد، واغتيال المدن ونهبها. فحرب ٩٤ الكريهة قد دمرت أسس المصالحة الوطنية بين الشمال والجنوب وبين مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية، وجعلت القوة والغلبة أساس شرعية «الوحدة» المعمدة بالدم. وفتحت أو أعادت اليمن سيرتها الأولى في الاحتكام إلى الفتن والتنازع والاحتراب في حسم قضايا لا ينبغي أن يكون للقوة دخل فيها. فالقوة العسكرية الخارجة من رحم القبيلة قد أغلقت أبواب الحوار والتطور الديمقراطي للنظام، وفتحت أبواب الجحيم على

نفسها وعلى شعبها. فالاعلام الرسمي الذي يجب أن يكون ملكية عامة لأنه يمول من المال العام يتمترس من حول لغة التجريم والتخوين واحتكار الوطنية. وتوزيع تهم العمالة والخيانة والانفصال على الخصم السياسي، وتحديداً على قوى التمدن والحداثة.

ان الانتصار بالحرب قد جسد «قتل الام» عدن أو اغتيالها، وجعل من الجنوبي الصانع الحقيقي للحداثة والتطور والثورة والوحدة، عميلاً وخائناً وانفصالياً وهو ما يبرر الاستيلاء على الارض وتعطيل الميناء والعبث بالموارد وسرقتها، وإحالة المئات والآلاف من العسكريين والمدنيين على المعاش، والتعامل معهم باستعلاء وتمييز.

قاتل أن يجعل الاحتجاج السلمي والمدني جريمة كبرى وخيانة وطنية، بينما يرى في التمرد المسلح الوسيلة المثلى لمنح الحقوق والاعتراف بالمواطنة، ومنح الاعطيات والامتيازات فالمحتكم إلى السلاح يثبت شرعية الحكم ولا ينفيها، بينما المل السياسي والاحتجاج الديمقراطي، والمطالبة السلمية، هي الخطر الداهم والشر المستطير لأن العسكرة والقبيلة لا تقبل بمثل هذا اللون من الاحتجاج.

تعتقد القوة الآتية من عصر ما قبل الدولة أن القتال هو ميدانها الوحيد الذي أتى بها إلى السلطة، وهو ايضاً الوسيلة الوحيدة والمثلى والأبدية للحفاظ عليها. أما العمل السياسي والاحتجاج المدني فهو قتال بسلاح لا تعرف عنه، وفي ميدان لم يسبق لها القتال فيه. وهي تكرهه كراهية تحريم؛ فهو من غير عصرها ولا قبل لها به، لذا تكثر الحديث عن الدم المعمد وعن التلويح فرعى بالجيش والأمن والشعب لحماية الثوابت الوطنية، وصيانة الوحدة والثورة والجمهورية.

أليس غريباً أن تكون الأم هي القتيلة والخائنة!؟

الخطر الذي يتهدد الوحدة والوطن ليس الاحتجاج المدني ولا مظاهرات المتقاعدين العسكريين، ولا الهتافات الغوغائية التي تقسم اليمن إلى شمال وجنوب. وإنما الخطر الحقيقي هو الفساد الذي يدمر الكيان، ويهدر الثروة الوطنية، ويمزق النسيج الوطني، وينتزع لقمة الخبز الكفاف من افواه الفقراء، وغالبية شعبنا فقراء. ولله الحمد الذي لا يحمد على مكروه سواه.

إن جوقة المرتزقة الذين يسميهم المفكر المصري، صلاح عيسى «صناع رابطة الطغاة» هم الاخطر من اولئك الغوغائيين الذين يعادون جزءاً من أبناء شعبهم «لزعلهم» من طغيان الحكم وفساده واستبداده.

التضييق على المعارضة السياسية وتجريم وتخوين الرأي المختلف وتهميش مؤسسات المجتمع المدني والسيطرة عليها، وواد حرية الرأي والتعبير، تجعل الفتن والحروب المناطقية والمذهبية والقبلية السبيل الوحيد والاحتمال الكارثي الحاضر والقادم.

● «النداء»، العدد ١١٤، الأربعاء ١ اغسطس ٢٠٠٧

الارهاب.. المصنوع والصَّانع الخالق والمخلوق

عبدالباري طاهر

13

سندريلا الحلم

الارهاب.. المصنوع والصانع الخالق والمخلوق

عبدالباري طاهر

بعض الأشياء عن عمو محمد سليم

للارهاب معنى واحد، وصور وأشكال مختلفة متعددة ومتنوعة، وله مآت ومنابع تبدأ و لا تنتهي. وهناك إرهاب صانع ومصنوع، خالق ومخلوق، فالحكومات الاستعمارية التي استباحت الامم والشعوب، واحتلت بوارجها ومكنتها الحربية الجهنمية اكثر من ثلثي الكرة الارضية، فنهبت ثروات الشعوب وسرقت خيراتها، وداست الكرامة القومية.

كان رد فعل الامم والشعوب عنيفاً دامياً وقاسياً واستمر لأكثر من قرنين. سمى المستعمرون احتلال واستعمار قارات بكاملها بالتمدين والتحضر، بينما أطلقت الشعوب المستعمرة على الغزاة: المستعمرين والمستكبرين واللصوص. وكانت تسمية الوحوش والبرابرة والارهابيين من عنديات السادة المستعمرين ضد ضحاياهم المستعمرين بالفتح استعمرت شعوباً عديدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، وكان نصيب الأمة العربية وبيلاً. تحررت العديد من الامم والشعوب لتبقى فلسطين شاهد جريمة الاستعمار القديم والجديد. وورثت امريكا تركة المانيا وفرنسا وبريطانيا في العالم، وشيدته، ولكنها حولت المنطقة العربية الى ما يشبه الضيعة. وقد جعلت من اسرائيل قاعدة نفوذها وارهابها ضد الامة العربية كلها وبالأخص فلسطين ودول الطوق. فالاستعمار القديم والجديد وامريكا هم الفساد والخالقون الاوائل للارهاب. واستطاعت أمريكا، زعيمة العالم الجديد، نشر الارهاب في مختلف أصقاع الارض. فهي تنشره مباشرة عبر احتلال افغانستان وتدمير العراق، ودعم الاحتلال الاستيطاني لأسرائيل، والتحالف مع الدول والحكومات الفاسدة والمستبدة، خصوصاً في المنطقة العربية. إضافة إلى

تشـجيع الاسلام السياسـي، ودعم الصدام بين الاتجاهات المختلفة في المنطقة العربية. طبعاً لا يعني هذا أن التيارات السياسـية: القومية والاسـلامية واليسـارية التي حكمت المنطقة، لم تكن هي الأخرى حاملة مكروب الارهاب، وقابلة لنشره وزراعته بأساليب وأشكال عدة. فأمريكا هي المحيط الذي يتغذى من البحور والانهر والترع وتضع الصواعق والرياح والسحائب السوداء التي تغطي أجزاء شاسعة من المعمورة.

وتجيئ في المرتبة الثانية في التخليق والتصنيع للارهاب الدول «المستبدة والفاسدة» فهذه الدول بعجزها عن حل معضلات التنمية الشـاملة والبناء، وفسـادها واستبدادها، تعمل بوعي وبدون قصد علـى خلـق التيـارات المعارضة على شـاكلتها. فهـي اي الدولة المسـتبدة تغلق الأبواب أمـام الحياة السياسـية الطبيعيـة، فتجرم العمل السياسـي، تصادر حرية الرأي والتعبيـر، وتئد الحلم في تداول سـلمي للسـلطة، وتهمـش ان لم تقتل مؤسسـات المجتمع المدنـي الضعيف أصلاً. وبذلـك تفتح الباب أمام تيارات ارهابية هي مخلوق شـائه للأوضاع، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسـية، تصنعها الأنظمـة المسـتبدة مسـنودة من الولايـات المتحدة الامريكية. ويكون المشـهد الكالح والعـام أن بلدانا واممـا شـعوباً تلقى الإهانة القومية. وتسـتباح وتنتهك أراضيها، وتتعرض للنهب والافقار والتركيع كدول وكشعوب. ثم يكون حكامها المستبدون ادوات بيد الصانع الاكبر للارهاب فتشعر هذه الشعوب بالقهـر القومـي والغبن الاجتماعي. وتكون مأسـاتها مركبة ومزدوجة حيـث يتداخل العام بالخاص، الاجنبي بالمحلي فهما حليفان في مكافحة الارهاب هما اي امريكا والحكم العربي، يشـتركان معاً في دعم ومسـاندة «القوى السـلفية الجهادية المحاربة ضد الاتحاد السوفييتي في افغانستان والشيشان والبوسـنة ومناطـق اخـرى كما جرى نشـر التعليم الديني المذهبي والسـلفي المكفـر والمخون وخلق الصراعـات ذات الطابع القومي العرقي: ايران، العراق، أو الاسـتعلاء الديني: سـنة وشـيعة. فقاعدة ابن لادن وطالبان (خلف الورقة) الظلامية في أنظمة مستبدة: مصر، السعودية، باكستان، افغانستان، وكلهـا حليفـة وتابعـة. وقد جرى احتضـان ودعم هذين التيارين الجهنميين من امريـكا والمخابرات الباكستانية وبتمويل عربي، حسب اعترافات هذه الأطراف المعنية ومواقفها المعلنة.

واذا كان الارهـاب كالنـار تأكل بعضها، فإن جريمة تدميـر برجي التوأم قد جعل الصدا حتمياً بين امريكا وبين السلفيين الجهاديين، حلفاء امريكا والغرب بعامة.

اتخـذ المحافظـون الجدد من الحرب ضد الارهاب ذريعة لاحتلال افغانسـتان وتدمير العراق، ودفع اسـرائيل والانظمة التابعة في البلدان العربية والاسـلامية لخوض هذه الحرب. فقد صعدت اسرائيل حربهـا ضد الفلسـطينيين واجتاحت جنوب لبنان، وانخرطت دول اسـلامية وعربية في هذه الحرب. قوَّت هذه الحرب الاستعماري والاستبدادية عضلات الارهاب، وزكت منطق الجماعات الجهادية التي ظهـرت كمدافـع وحيد عن النقاء الديني والكرامة القومية والانسـانية، في حين اعطى ويعطي ارهاب الجماعـات السـلفية العميـاء المبرر الكافي لأمريكا وحلفائها وللأنظمة الاسـتبدادية لإعلان ما يشـبه الطوارئ، واعلان الاحكام العرفية، ومصادرة الحرية، وقطع الطريق على التطورات الديمقراطية. ولعل أنمـوذج اليمـن يعطي دلالة واضحة لهـذا الترافد بين الارهاب الكوني الامريكـي والتباهي «الوطني»

المستبد معه. ودور الجماعات السلفية الارهابية في توتير الاجواء، وتعكير الحياة، وتدمير النسيج الاجتماعي، ودفع السلطة الى مزيد من العسكرة والتشدد والتفرد والقمع.

اللافت أن الدولة اليمنية تربطها علاقات مائزة وتحالفات مشبوهة مع هذه الاتجاهات «الجهادية» وخاضت السلطة والجهاديون معارك مشتركة ضد الخصم الاشتراكي. وقد سلمت الدولة هذه الاتجاهات الارهابية التوجيه والارشاد في المساجد، وسهلت امامها السيطرة على المعاهد الدينية السلفية الممولة من الاتجاهات السلفية في السعودية، وعملت على انتشارها في مناطق مختلفة من اليمن، ووصل طلابها ومريدوها الى المئات والآلاف. تعمد الدولة إياها الى إعلان التحالف مع امريكا في حربها ضد الارهاب. وتتسم العلاقات بين الارهاب «الديني» والاستبداد السياسي في اليمن والسعودية بحالات من المد والجزر. فالدولة الراعية للاتجاهات السلفية المتطرفة غالباً ما تستخدم هذه التيارات لترويع المعارضة السياسية، وتفرض قيوداً على الحريات العامة والديمقراطية، وتبرر للاستبداد والفساد. فهي سلاح ايديولوجي بيد الاستبداد ضد المجتمع المدني، وهي ايضاً اداة سياسية ودعوية تبرر الطغيان والقبول بحكم القهر والغلبة «طاعة ولي الأمر»!.

تقبل اليمن طواعية وتفاخر بتحاورها مع زعماء الارهاب وكوادره وقواه، في حين تعلن الحرب، مجرمة ومخونة قوى المجتمع المدني من احزاب ونقابات وصحفيين، وادباء، ومحامين، واتحادات تربوية، وطلابية، ومهنية. فالدولة التي تمد يدها للارهاب وترعاه حتى وهي تتحالف مع امريكا ضده، وتتحارب معه، لا ترى فيه الخصم اللدود. فهو عندها اقرب للابن العاق الواجب الرعاية والهداية معاً. وهو أي التيار الارهابي كالتمردات القبلية والاحتراب، والاختطاف، احتجاجات يمكن القبول بها والنزول على حكمها. أما احتجاجات المجتمع المدني فهي الخطيئة الكبرى والجريمة التي لا تغتفر والعملية للأجنبي والموصومة بالانفصالية والخيانة. الاستبداد الديني والاستبداد السياسي وجهان لعملة واحدة. والاستبداد الديني أداة راعية بيد الطغاة، وطنيين كانوا، ومستعمرين. ألم يقل «برزنسكي» مستشار الامن القومي الامريكي والمنظر الشهير: «إن الحركات الاسلامية (الجهادية) انامل الله الذهبية تقتل بها امريكا اعداءها دون ان تتلطخ يدها بالدم»؟ ويرى ان هذه الاتجاهات تقتل وكأنها تشرب كوباً من الليمون البارد. الاخطر انها تعتبر القتل «الفريضة الغائبة» واجباً دينياً مقدساً. ووسيلة مثلى للعبور الى الجنة، متجهة بهذا القتل الباذخ نحو الداخل المختلف طوائفياً أو حزبياً أوسياسياً. والارهاب بمستوياته المختلفة الدولي، والقومي، والديني يرفد بعضه بعضاً. وحرب هذه الألوان يقويها ويسمح بانتشارها، وازدهارها وتعاظمها. وفي اليمن فإن انتشار المعاهد الدينية، السلفية، وامتزاجها بالقبيلة يجعل منها كيماوياً مزدوجاً أكثر «مصداقية» وخطورة من كيماوي المرحوم صدام حسين المزعوم والمفترى به وعليه.

● «النداء»، العدد ١١٥، الأربعاء ١٥ اغسطس ٢٠٠٧

الإعلام اليمني بين الاحتكار والتعددية (١-٢)

عبدالباري طاهر

لـم تعرف المتوكلية اليمنيـة ١٩١٨ - ١٩٦٢ الإعلام الحديث إلا في حدوده الدنيا ومتأخراً.

فقـد ورثـت المتوكليـة مـن الأتـراك المطبعـة ذات الأحـرف والصـف اليـدوي. وطبعـت بهـذه المطبعة صحيفـة الإيمان وفيما بعد "النصر" و"سـبأ" وبعض الكتب ومجلة "الإيمان" ٣٨ - ١٩٤٣.

وعرفت عدن المطابع مبكرا وتحديدا منذ مطلع القرن العشـرين. ولكن الصحافـة العدنية كانت هي الأخرى بدايتها مع الحرب الكونية الثانية ٣٩ - ١٩٤٥.

كانت الأربعينيات بداية مؤشرات مهمة باتجاه نشـأة التعددية السياسـية والفكرية والصحافة الحـرة. ففتـاة الجزيـرة وهـي أول صحيفـة أسـبوعية فـي اليمـن كلها قد صـدرت في عدن في يناير ١٩٤٠ وبعدها بسـت سـنوات صدرت صـوت اليمن لسـان حـال الجمعية اليمنيـة الكبرى (حزب الأحرار).

وشـهدت المهاجر صـدور عدة صحف وإصدارات في بريطانيا "السـلام" التـي أصدرهـا الشـيخ عبـد الله علـي الحكيمـي ١٩٤٨. كمـا ولدت صحـف المهَاجر الحضرمية في شـرق آسـيا وكانت الفترة مـن ١٩٤٠ وحتى اسـتقلال جنوب الوطن الفتـرة الذهبية للتعدديـة السياسـية والفكريـة والنقابية وحرية الـرأي والتعبير في الصحافة العدنية التي أسست للتعددية في اليمن كلها.

فقد سمحت الإدارة البريطانية بحق الإصدار للصحف والمجلات والإبلاغ -بواسطة البريد- لتأسيس

الأحزاب والجمعيات والنقابات بدلا من حق التصريح المعمول به اليوم في الجمهورية اليمنية. فمجرد العلم والخبر كافٍ للإصدار أو التأسيس للحزب أو الجمعية أو النقابة أو الصحيفة.

الإعلام الحكومي

الإذاعة

عرفت اليمن البث الإذاعي لأول مرة عام ١٩٤٠ عندما أنشأت الإدارة البريطانية محطة صغيرة في التواهي " عدن " لتغطية أخبار الحرب العالمية الثانية.

أما في صنعاء فقد أهدى وفد أميركي من شركة ارامكو جهازاً لاسلكيا يغطي في البدء خمس كيلو واط لإرسال البرقيات ويمكن استخدامه كإذاعة وذلك في العام ١٩٤٦. وكرست الإذاعة لقراءة القرآن والموشحات الدينية والمارشات العسكرية ونشر التعليمات والقرارات الإمامية وبعض الأغاني في مرحلة متأخرة. وقد تحولت وظيفة الاذاعة١٨٠ درجة بقيام ثورة الـ ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢. فالمتوكلية اليمنية كانت تعيش حالة نادرة فلا مواصلات حديثة ولا ترابط بين المناطق المختلفة، ولا وسائل للنقل باستثناء النقل التقليدي، ولا خطوط هاتف. وكانت الإذاعة التي تبث لساعات محددة هي وسيلة الاتصال شبه الوحيدة بين المملكة الهرمة وبين المناطق والجهاز الإداري والعسكري والأمني بالمعنى المجازي غاية في الضعف.

من هنا كان الاستيلاء على الإذاعة أهم من الاستيلاء على قصر دار البشائر (قصر الأمام الجديد محمد البدر) فالإمام عندما سمع بسقوط الإذاعة أيقن أن نصف دولته قد سقط. كما أن الشعب في مختلف المناطق والأرياف لا تربطه بالعاصمة إلا الإذاعة التي يسمع منها كل التبريكات والمبايعة والتهاني للإمام. وفجأة يسمع الناس البيانات العسكرية والإعلان عن قيام الجمهورية العربية اليمنية، فقد أصحبت الإذاعة نصف المعركة للشرعية الثورية الجديدة.

أما الصحافة في المتوكلية فقد كانت صحف "الإيمان» و"سبأ" و"النصر" هي أقرب للمناشير الدورية منها للصحافة. وكانت تصدر بضع مئات في بضع صفحات في نهاية كل شهر وتوزع فقط للإدارات الحكومية وكبار المسؤولين والمشتركين.

أما بعد ثورة سبتمبر ٦٢م، فقد صدرت صحيفة الثورة في تعز ثم انتقلت بعد عام إلى صنعاء وكانت الإذاعة بالدرجة الأولى أداة الشرعية الثورية الأهم، في مجتمع تتجاوز فيه الأمية الـ٩٠٪ في الرجال وتقترب من الـ١٠٠٪ في النساء.

في الجنوب وتحديدا بعد الاستقلال ٣٠ نوفمبر ٦٧ انفردت الجبهة القومية بالحكم وألغت التعددية السياسية والحزبية، وهيمنت على الحياة ووسائل التعبير ومنها وسائل الإعلام، التي أصبحت جزءاً من شرعية الحكم وأداة التحويل الثوري شأن الحزب نفسه.

إلغاء التعددية السياسية والحزبية والفكرية وتأميم واحتكار وسائل الإعلام كانت تمثل كعب أخيل

في الثورة القومية الاستبدادية. وقد أضافت إليها الشيء الكثير من " دكتاتورية الحزب الفولاذي " الآتية من طبيعتها المتخلفة واللاديمقراطية ومن التجربة الستالينية أيضا.

اختلف النظامان في صنعاء وعدن على كل شيء في السياسية والاقتصاد والاجتماع والثقافة ولكنهما اتفقا على شيء واحد وحيد، هو قمع الحريات ومصادرة الرأي الآخر.

كانت البداية الحقيقة مع إعلان دولة الوحدة عام ١٩٩٠ فقد اقر بيان الثلاثين من نوفمبر ٨٩ ودستور دولة الوحدة. بل قامت الوحدة في الـ ٢٢ من مايو ٩٠ على حق التعددية السياسية والحزبية واحترام حرية الرأي والتعبير وبموجب المادة (.....) من الدستور فقد أعلنت الأحزاب السرية عن نفسها، وتأسست أحزاب جديدة، وصدرت عشرات الصحف، كما جرى الترخيص لأكثر من مائة صحيفة. ولكن الأهم أن لا الدستور اليمني ولا قانون الصحافة قد تكلم عن تعددية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. فقد توافق الحزبان الكبيران: المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي؛ وبالتالي حكومة الوحدة على بقاء الإذاعة والتلفزيون والصحف الحكومية التابعة لهما خارج التعددية تعود ملكيتها للدولة. فالتلفزيون في عدن (القناة الثانية) وتلفزيون صنعاء (القناة الأولى) وإذاعتا عدن وصنعاء فضلاً عن عدة إذاعات محلية في العديد من المحافظات والمدن الرئيسية، بقيت مملوكة للدولة وممولة منها.

كما أن الصحف الحكومية هي الأخرى بقيت في ملكية الدولة وتدار بواسطة وزارة الإعلام رغم وجود مؤسسات خاصة بها: أكتوبر – عدن، الجمهورية – تعز والثورة – صنعاء، علاوة على الوكالة الوحيدة بعد الوحدة وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" وتحتكر الوكالة الخبر ويعطى لها هذا الحق بموجب السياسات الإعلامية لوزارة الإعلام.

التلفزيون

شهدت عدن التلفزيون في العام ٦٤؛ ويعتبر من أقدم التلفزيونات في الجزيرة والخليج وشرق أفريقيا. أما تلفزيون صنعاء فيعود إلى العام ١٩٧٥. وكلا القناتين حكومية. ورغم التعددية السياسية والحزبية فإن القناتين ظلتا بعيدتين عن الهامش الديمقراطي أو الحرية الإعلامية.

وتتعامل الدولة مع التلفزيون كأداة محتكرة للحكم وحزبه، بعيداً عن أي تعدد أو قبول بالآخر أو بالمشاركة من أي نوع. والخبر الحكومي وتحركات كبار المسؤولين وبالأخص الرئيس ورجال الحكم له الأولوية على أي وظيفة أخرى اجتماعية أو ثقافية أو سياسية.

ولا تقبل الدولة الحديث -مجرد الحديث، بل ولا تتصور- عن التخلي عن احتكار التلفزيون والإذاعة بصورة خاصة والصحافة الحكومية بصورة أعم. وللأسف الشديد فإن المطالبة والدعوات إلى عدم احتكار وسائل الإعلام، وبالأخص المسموعة والمقروءة، ما تزال محدودة وضعيفة في مجتمع عربي تصل فيه الأمية الأبجدية إلى ٦٠ ٪، أما الأمية المعرفية فسيدة الموقف وتتجاوز الـ ٨٠ ٪. ويكفي أن نعرف أن أعظم مفكر كطه حسين أو روائي كنجيب محفوظ أو شاعر كصلاح عبد الصبور أو البردوني

أو درويش لا يطبع أكثر من خمسة آلاف نسخة.

وتعتبر الإذاعة والتلفزيون خطاً احمر في نظر الدولة العربية المستبدة وتحاذر المعارضة السياسية والنقابات الصحفية الرسمية وشبه الرسمية الاقتراب منه.

وحقيقة فإن الدساتير الوطنية والقوانين في الوطن العربي أو الأوطان العربية، ومنها اليمن لا تطرح هذه القضية على الإطلاق.

● «النداء»، العدد ١١٧، الأربعاء ٢٩ اغسطس ٢٠٠٧

الإعلام اليمني بين الاحتكار والتعددية (٢-٢)

عبدالباري طاهر

الإعلام اليمني بين الاحتكار والتعددية (2-2)
عن حضرموت.. القدوة التي نحتاج.. وضد العنف والعصبوية

تعددية وسائل الإعلام في الإعلان العالمي والعهدين الدوليين والإعلانات الدولية

حرية الإعلام

" لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها.." المادة التاسعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومعروف أن معظم دساتير بلدان العالم الثالث وإن أقرت بهذه الحرية إلا أنها غالبا لا تقبل بجوهر التعددية، ولا تقر بحرية الاعتقاد، ولا تتيح تدفق المعلومة أو حق الحصول عليها، وتحتكر وكالات الأنباء الخبر المحلي، كما تحتكر أهم الوسائل الإعلامية: التلفزيون والإذاعة فضلاً عن امتلاك الصحف القومية الكبرى.

وتنص المادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على:

١ - لكل إنسان الحق في اعتناق الآراء دون مضايقة.

٢ - لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى.

٣ - تستتبع هذا ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة " ٢ " واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود. ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وان تكون ضرورية(١).

ودستور الدولة اليمنية وان نص على حرية الرأي والتعبير إلا انه لم يكن بمستوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو العهدين الدوليين. فهو قد تراجع في تعديلات ما بعد حرب ٩٤م عن حرية الاعتقاد. كما أن قانون الصحافة ولائحته التنفيذية قد مثلا خطا راجعا عن ما نص عليه الدستور. فما بالنا بالإعلان العالمي المادة (١٩)، أو العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ومعروف أن اليمن قد شاركت في صياغة الإعلان العالمي كما وقعت على العهدين الدوليين فإنها قد أبقت، أو بالأحرى صاغت قوانين مقيدة للحريات ومصادرة وقامعة لها. كما أبقت على احتكارها لوسائل الإعلام المهمة. وقد نص الدستور اليمني على الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي بلد كاليمن تتجاوز فيه الأمية الـ ٦٥ ٪ في الرجال والـ ٧٠ ٪ في النساء، فإن الحديث عن حرية رأي وتعبير مع احتكار الدولة لأهم وسائل الإعلام: التلفزيون والإذاعة والصحف الحكومية، هو حديث ملتبس ومنقوص. فهذه الأجهزة تلعب الدور الأساسي في تكريس رؤية الدولة وتسيير خطابها وفرض منطقها وسياساتها.

وبدون تفكيك احتكار الإعلام الرسمي فإن الحريات الصحفية تبقى منقوصة وتجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الحديث عن ديمقراطية حقيقية أو تداول سلمي للسلطة.

والدولة لا تحتكر الصحافة المسموعة والمرئية ولكنها أيضا تحتكر الوكالة الوحيدة للأنباء وتحرم الصحف الأهلية المستقلة والحزبية من الحصول الميسور على المعلومة وحق تلقيها. وهو ما يجعل الإعلام الرسمي هو الوسيلة أو القناة شبه الوحيدة للحصول على المعلومة.

ويتبوأ الإعلام المركز الثاني بعد الجيش والأمن في رؤية الدولة العربية وتعاملها. فإذا كان الجيش والأمن أداة السيطرة والقهر والغلبة المادية، فإن الإعلام أداة الهيمنة السياسية وتزويق السياسات والأخبار المدخولة والحديث الأبدي عن المعجزات والمنجزات.

تشير الباحثة الإعلامية الدكتورة عواطف عبد الرحمن في دراستها عن تاريخ الإعلام العربي، ونشأته على أيدي الحكام، وبالأخص الصحافة:

[وقد سيطرة هذه الحقيقة التاريخية على نشأة وسائل الإعلام الأخرى المسموعة والمرئية]، إذ نشأت الإذاعات العربية في نهاية العشرينات من هذا القرن. ثم انتشرت انتشارا واسعا في سائر الدول العربية. فلم يكد ينتصف عام ١٩٧٥ حتى كان لكل دولة عربية إذاعة خاصة بها. والنشأة الحكومية هي السمة الغالبة حتى اليوم"(٢).

وهناك نمط واحد للملكية " الملكية الحكومية " للإذاعة والتلفزيون. وترى الدكتورة عواطف أن الأمر

مختلف بالنسبة للصحف المقروءة رغم أن السمة الغالبة الملكية الحكومية مع وجود صحافة أهلية وحزبية بعضها مستقل(٣).

وتتدخل الحكومة باعتبارها المالكة الرئيسية لجميع وسائل الإعلام في تعيين الموظفين وتحديد مسؤولياتهم وحجم الميزانيات؛ مما يؤثر على نوعية الرسائل الإعلامية والاختيارات المتاحة أمام مجالس التحرير في الصحف. كذلك يؤثر على نوعية الكوادر المؤهلة لقيادة المؤسسات الإعلامية(٤). ويتدخل الإعلان والدعم المرئي والمستتر في تكريس التبعية.

وقد تختلف أشكال القوانين واللوائح المنظمة للإعلام المطبوع من بلد إلى آخر، ولكنها تتفق في عدم انطباقها على الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء بسبب السيطرة الحكومية المباشرة على هذه الوسائل الإعلامية الحيوية(٥).

وتتخذ السيطرة الطابع المركزي، فالإرسال الإذاعي والتلفزيوني ينبع دائما من العاصمة الرسمية للدولة، أو إحدى المدن الرئيسية. وكذلك الإنتاج الإعلامي وخصوصا في البلدان العربية(٦).

وما يلاحظ عن الممارسات الإعلامية في الوطن العربي، تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية والتحرك في دائرة الحكام والرؤساء. وتسليط الأضواء على أنشطتهم وخطبهم السياسية وتنقلاتهم، مما يؤدي إلى إهمال الوظائف الأساسية للإعلام، وهي إحاطة المواطنين بمعلومات كاملة وأمينة عن كافة ما يدور حولهم محليا وعالميا. فضلا عن تجاهل التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية(٧).

وقد تراجع كثيراً دور الصحافة في مرحلة ما بعد الاستقلال عن دورها قبله وأثناءه؛ حيث جرى تغييب الحرية والديمقراطية واختزال وظيفتها في مدح الحكم والإشادة بالمنجزات.

وهناك مشاكل عديدة تترافق مع احتكار الدولة للصحافة المسموعة والمرئية، كانسياب الإعلام في اتجاه رأسي وقيامه بدور أساسي في عمليات الضغط الاجتماعية وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة في الوطن العربي(٨).

والرزية الكبرى أن " الإعلام العربي الضعيف والهش والمتخلف يخضع هو الآخر لاحتكار وهيمنة الإعلام الغربي الأقوى والأشد تفوقا تقنيا وتكنولوجيا وقدرة على الاتصال والتأثير".

وقد تبني الأستاذ مختار امبو الأمين العام لليونسكو قضية "حرية الاتصال والتوازن الإعلامي". وطرحت هذه القضية مبكرا منذ السبعينات ولا تزال موضع جدل وتحاور.

إن الإعلام اليمني أو بالأحرى الدولة اليمنية مطالبة بعدم احتكار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. ورفع يدها عن الإعلام المقروء الذي تصرف عليه الدولة الملايين وملايين الملايين من المال العام وضرائب المواطنين. ومطلوب أيضا التزام الدولة بإلغاء وزارة الإعلام وإعادة النظر في القوانين القامعة للحريات الصحفية وحرية الرأي والتعبير في قانون الصحافة والقوانين الأخرى المجرمة. مثل قانون الوثائق والمرافعات الجزائية والعقوبات وبعضها يحكم على الصحفي في مخالفة رأي أو إفشاء معلومات بالإعدام.

إن الدستور اليمني يلتزم بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يلتزم

بالإعلانات العالمية للإعلام ومنها "إعلان صنعاء". وكلها تنص على عدم احتكار الدولة لوسائل الإعلام، وبالأخص المسموعة والمرئية.

ومعروف أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، المصادق عليهما من قبل الحكومة اليمنية، كلها تؤكد على حرية التعبير وعدم امتلاك الدولة لهذه الوسائل.

■ هوامش:

(١) دليل مقارن للمعايير الدولية لحرية التعبير وتداول المعلومات وحالة التشريعات اليمنية، ص ٣ إعداد عبد الله خليل.

(٢) دراسات في الصحافة العربية المعاصرة، ط دار الفارابي، ص ٢٨ بتصرف.

(٣) مصدر سبقت الإشارة إليه بتصرف شديد ص ٢٨، ٢٩

(٤) مصدر سبقت الإشارة إليه، ص ٢٩، ٣٠.

(٥) مصدر سبقت الإشارة إليه، ص ٣٠.

(٦) مصدر سبقت الإشارة إليه، ص ٣٢.

(٧) مصدر سبقت الإشارة إليه، ص ٣٢، ٣٣.

(٨) مصدر سبقت الإشارة إليه، ص ٤١.

● «النداء»، العدد ١١٨، الأربعاء ٥ سبتمبر ٢٠٠٧

البردوني إرادة الإبداع والتحدي (١-٢)

النشـأة، الريـادة، والتجديـد

عبدالباري طاهر

14 ثقافة

البردوني إرادة الإبداع والتحدي

النشأة الريادة والتجديد (١-٢)

جامعة الملكة اروى

فـي قريـة صغيرة (بـردّون) من قرى رداع -المشـهورة بمآثرها الحضارية الحميرية: "قصر بينون ونقوشها المسندية ومعالمها الإسـلامية المعماريـة، "مسـجد العامريـة" الذي لا يقـل أهمية وروعـة عـن "نوتردام" أو أيا صوفيـا أو تاج محل أو الجامع الأمـويَ- ولِـد عبد الله بن حسـن البردونـي، ناحية الحدا شرقي ذمار.

ليس من تاريخ دقيق ومحدد لولادة الشـاعر الكبير، فـي بلـد كان سـكانه يؤرخـون للمواليـد بالجوائـح والآفات؛ فيؤرخون بسـنة الجـدري، أو عام المجاعة، أو الجراد.

ويقـدر الأسـتاذ عبد الله مولـده بحدود العام ١٩٢٩ أو ١٩٣٠ علـى سـبيل التقريـب. ويقارب مولـده مـع تذكـر قريتـه ضـرب الطائـرات البريطانيـة مدينـة قعطبـة عـام ١٩٢٨، وبغرق محمد البدر ابن الإمام يحيى في الحديدة. والأستاذ عبد الله كثير العودة لذكريات طفولته البائسة محتفظاً بأدق التفاصيل وأكثرها ضآلة وهامشية.

مسـيرة البردّوني التي أرخ لها في سـرديته الشائقة "مذكرات مواطن"، ونشرها فـي صحيفة "٢٦ سـبتمبر"، وعلى مدى بضعة أشـهر، وكان يذيلها بتوقيـع المواطن عبد الله

البردوني. والبردوني ينحدر من عائلة تعمل في الزراعة.

التحدي الكبير والإبداع العظيم هما بحق عنوان سِفْر خلود الشاعر والسارد البردوني؛ فالطفل الفقير حد الكفاف، وُلِد بين الحربين الكونيتين ١٩١٤ - ١٩١٨، ١٩٣٩ - ١٩٤٥، في شمال اليمن (المتوكلية اليمنية) التي كانت خرجت للتو من الاحتلال التركي، والمعرضة لتهديد الاستعمار البريطاني الذي احتل جنوب اليمن (المحميات الست)، وتواجه النزاع على نجران وعسير وجيزان في الشمال مع الإدريسي.

كانت المتوكلية اليمنية المحاصرة من الجهات الأربع قد رزئت باستقلال أسوأ بكثير من الاحتلال التركي نفسه. فالإمام الجديد يحيى بن محمد حميد الدين رجل دين أنموذجه المفضل للحكم تركة آبائه من آل القاسم بن محمد ١٦٣٦ - ١٨٤٩م، ١٠٤٥ - ١٢٦٥هـ، كما أن صلاته وعلاقاته بالعصر غاية في العداوة والحذر الفاجع.

ولم يكن الصراع حينها مع الأدارسة ثم السعوديين في الشمال والمواجهة مع بريطانيا في الجنوب وحده ما يتهدد المملكة الوليدة والقروسطية في آن. فهناك تمردات تعم معظم مناطق مملكة الموتى كتسمية السائح الإيطالي، سلفاتور أ. بونتي، في كتابه "مملكة الإمام يحيى". فحاشد القبيلة القوية والتي آزرته في الحرب ضد الأتراك، قد بدأت في الميل نحو الإدريسي الذي يوزع الذهب بسخاء، وهناك تمردات في المقاطرة قرب "الحدود" مع الجنوب، وتمردات في البيضاء القريبة من المحميات، وتمرد قبيلة الزرانيق والكثير من القبائل في تهامة. وكانت المجاعات والأوبئة تفتك بالمئات والآلاف. وكان الشاعر نفسه ضحية الإصابة بالجدري؛ مما أفقده البصر وهو في العام الخامس أو السادس من عمره، حسب إشاراته المتكررة في كتاباته.

وهنا تبدأ رحلة ومعاناة وتحدي البردوني الإنساني الجلد والصبور المكافح والعبقري؛ فعاهتي الفقر والعمى على قسوتيهما في مجتمع أمي شديد البؤس و التخلف، لم تمنعاه من مواصلة التعليم في قريته أولاً، ثم الالتحاق بذمار والتي كانت تعرف حينها بـ"كرسي الزيدية" كمركز ديني وتعليمي مهم في حياة اليمن.

وفي ذمار حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب، وهو في الثامنة أو التاسعة. وقد أجاد قراءة القرآن على القراءات السبع قبل الثالثة عشرة، كما أتقن التجويد وشيئاً من علوم القرآن.

في الثالثة عشرة بدأ يغرم بالشعر؛ فهو طالب في مدينة التدريس والفتوى الزيدية، وهي أيضا مدينة الشعر والأدب والإبداع؛ فهي مدينة الشبثي، الشاعر الشعبي المهم في ذمار ورداع والمنطقة الوسطى. كما أن منطقته أيضاً جزء من منطقة الحكيم الشعبي الآخر علي بن زايد. وذمار منطقة الشعراء والأدباء من آل الوريث وآل الديلمي وآل الموشكي وآل باسلامة، وهي بيوتات شهيرة بالمعرفة والأدب والشعر.

ويتذكر البردوني في حديثه لتلميذه الحارث بن الفضل، أنه ومنذ الثالثة عشرة من عمره بدأ يغرم بالأدب قراءة ومراجعة وتأليفاً، وأنه قد بدأ بقراءة دواوين الشعر القديم.

ولا يحدد فترة معينة لانتقاله إلى صنعاء، ولكن الراجح أنه قد انتقل إلى صنعاء بعد أن وصل مرحلة متقدمة من الإلمام بمعارف عصره من تفسير وحديث وفقه وعلم كلام وأصول وعلوم آلة. وقد أصبحت شهرته تتسع بفضل نبوغه وشاعريته الواعدة.

ويقيناً فإن مطلع الأربعينيات بداية التحاقه بدار العلوم في صنعاء بعد أن درس لبضعة شهور في الجامع الكبير.

ومنذ البدء التحق بالصف الرابع المحتوي على أربع شعب، مما يعني بلوغه مرتبة متقدمة ليصبح بعدها مدرساً للأدب العربي شعراً ونثراً في المدرسة العلمية نفسها التي تخرج فيها. ويشير إلى أنه بدأ تدريس الأدب العربي في المراحل المختلفة بما في ذلك عصر النهضة، وقد درس ودرس الشعراء: شوقي، البارودي، حافظ، وصبري. ومن بعدهم: إبراهيم ناجي، علي محمود طه، أبو القاسم الشابي، وغيرهم.

وتقدم سيرته السردية (غير المطبوعة) وصفاً رائعاً لهذه المرحلة، ومدى أثرها على تفكير الشاعر وإبداعه. وربما أن تفتح وعيه على أدباء ومفكري عصر النهضة قد دفعه إلى معارضة الإمامة الثيوقراطية ونقدها؛ فقد نشرت صحيفة "صوت اليمن" -الناطقة بلسان الجمعية اليمنية الكبرى (حزب الأحرار) والتي صدرت في عدن عام ١٩٤٦ - خبراً عن اعتقال الشاعر الكبير عبد الله البردوني على قصائده الناقدة للإمامة.

ولم يقف البردوني، الدائم الإبحار نحو شواطئ المعرفة والتحدي، عند تخوم المعارف السائدة في مدرسة ذمار وصنعاء القديمة، بل راح يبحث وينقب عن كتب السنة وعلوم المنطق والفلسفة، بمذاهبها المتنوعة والمتعددة وبمعارف وفكر القرن العشرين؛ فقد كان شغوفاً بالبحث والتنقيب عن الجديد، مما جعل منه عالماً موسوعياً ومفكراً كبيراً. وانعكست ثقافته الواسعة على عمق تجربته الشعرية وسرده المائز.

ولم يكن البردوني، الذي كان يخصص معظم أوقاته للقراءة، يكتفي بقراءة الكتاب مرة واحدة، فقد كان كثير الرجوع إلى ما يقرأ مع ما يتمتع به من حافظية وسرعة إدراك وبداهة. وكان وقته موزعاً بين الاستماع لقرائه وبين الإملاء. وللإملاء أوقات دقيقة ومحددة. كما أن للاستماع أيضاً أوقاته المحددة.

بلغ البردوني مرتبة الفتيا الدينية بعد تخرجه من دار العلوم التي توازي شهادتها العالمية الأزهرية حسب المنهج المدرس حينها. ولكن البردوني الشاعر والأديب قد تغلب على البردوني القاضي أو المفتي؛ فراح يتابع ويعب من قراءة الأدب العربي والنهضة الحديثة، ويكون مواهبه ومداركه الأدبية.

كما يلاحظ اهتمامه وشغفه بتتبع التطورات الداهشة في الفكر والأدب والفلسفة؛ فهو قارئ جيد لتيارات الحداثة وبالأخص في الشعر. وهو ما انعكس على تجربته الشعرية المنتمية للكلاسيكية الجديدة (حسب النقد المدرسي) ولكنها بمفرداتها وأخيلتها وصورها تمد جذورها إلى الشعرية الأكثر حداثة. وقد وقف الناقد الكبير عز الدين إسماعيل حائراً أمام شاعر "عمودي" تزخر أشعاره بالصور والمفردات الطازجة والأكثر حداثة وتطورا، وتوقع باكراً أن يتمكن البردوني من كسر العمود

والإبحار إلى شواطئ أكثر اتساعاً[١].

أما البردوني فالغالب عليه استعانته بالأبنية والتراكيب دون المعجم. إنه يقف في منتصف الطريق: رِجْل في الماضي ورجل في الحاضر. وليس هذا فيما يتعلق بقضية المعجم والأبنية والتراكيب فحسب، بل هو طابع عام لكل موقفه الشعري. إنه شاعر محير. وأظن أنه هو نفسه محير، ومع هذا فيغلب على ظني أنه قادر على أن يخرج من حيرته، وأن يتجاوز منتصف الطريق. وربما شجعه هذا الانطلاق أن شعراء معاصرين مرموقين قد انطلقوا بعد أن كانوا قد وقفوا موقفه، وفي مقدمتهم الشاعر محمود حسن إسماعيل؛ فقد تحرك في السنوات الأخيرة بخطى ملموسة نحو المنطلقات الشعرية الجديدة.

ورأي الدكتور إسماعيل، وإن كان لا ينبغي أخذه على هناته، إلا أن الأهم هو إدراكه لخاصية مهمة في شعر البردوني وهي التمازج بين التقليدي والجديد في قصيدته العمودية. وقد تنبه الناقد الدكتور عبد العزيز المقالح إلى عبقرية وحداثة القصيدة البردونية، وقرأها قراءة أكثر عمقاً وإعجاباً.

يطرح المقالح السؤال الأكثر جوهرية وأهمية: إذا كان البردوني شاعراً كبيراً فما هي خصائص الشاعر الكبير؟

وقبل أن يجيب على هذا السؤال من خلال التتبع النقدي، أود أن أقرر أن الإنجاز الكبير الذي قدمه شاعرنا الكبير في مجال الشعر ليس محل شك، وأنه ليس بحاجة إلى من يثبت هذا الإنجاز الذي به وحده نال صفة الكبير بجدارة، وليس عن طريق المجازفة أو المجاملة، وإنما عن طريق معطياته الكبيرة، وعن طريق تفسير هذه المعطيات وحضورها وتأثيرها الواسع المدى[٢].

ويقرأ المقالح الخصائص الفنية عند البردوني، ومنها: القص، الحوار، السخرية، وحدة الصورة، خلق الترابط العضوي بين أبيات القصيدة العمودية من خلال تناسق وانتظام البنية اللغوية والإيقاع الصوتي، كسر حدة الرتابة بكسر حدة الدلالات اللغوية، وبناء صور لا تمت بصلة إلى الذاكرة الشعرية والقوالب الجاهزة. ويرى -ومعه حق- أن الشاعر الكبير هو الذي يستطيع الخروج على الأساليب البلاغية القديمة دون أن يهملها أو يتجاهلها تماماً[٣].

ويشير إلى إفادته من أبي تمام و يصفه بالمصور الماهر[٤].

يعيد المقالح شاعرية البردوني إلى مضامينه الثورية والرؤية المتقدمة، وليس تجاوز البردوني للمعارف التقليدية، ولا تمرده على القوالب المتوارثة، ولا مهارته في التصوير الفني، هي التي جعلت منه شاعراً كبيراً. ولو أن البردوني قد اقتصر على تلك التجديدات الفنية، وحصر همه في أن يجعل من القصيدة البيتية أو العمود حدثاً فنياً مواكباً لعصره، لما أصبح شاعراً كبيراً حقا في ظل الخصائص الموضوعية، تلك الخصائص المعبرة عن الوطنية والثورية والمستجيبة لروح العصر والمنحازة إلى صف المقهورين والمغلوبين على أمرهم[٥].

وقد امتلكت خصوصيته الموضوعية من الجسارة ما قاده إلى جسارة مماثلة في الخصوصية الفنية. ولأنه لا يمكن الحديث عن المضامين العظيمة إلا من خلال الحديث عن الأسلوب العظيم، ولأنه لا يمكن الفصل بين الشكل والمضمون إلا في مجال الدراسات الفنية والنقدية، فقد أعطيت لنفسي الحق

في أن أخصص الجزء السابق من الدراسة للخصائص الفنية، باعتبارها في العمل الأدبي الوسيلة التي بدونها لا يبقى من العمل الأدبي أي شيء مهما كان عظيماً ومؤتلقاً[٦].

وبقطع النظر عما قد يبدو من تناقض في صياغة أولويات القيمة الكبيرة لشعر البردوني، إلا أن موهبته العظيمة وثقافته الموسوعية، بما فيها قراءته العميقة للقديم والانفتاح على الحداثة وتيارات العصر الحية وارتباطه بمفهوم ومعاناة الإنسان، ومقدرته على الإبحار والتجاوز... كلها قد جعلت منه واحداً من أهم وأعظم شعراء الأمة العربية في خاتمة ومطلع القرن العشرين والواحد والعشرين. وتكون المعارف كلها والمهارة الفنية في صنع الصورة، واستيعاب تقاليد وقيم الحداثة كلها عوامل اكتمال فجر تجربته الزاكية.

■ المصادر والمراجع:

(١) "الشعر المعاصر في اليمن.. الرؤية والفن". د/ عز الدين إسماعيل.
دار العودة. ص ٢٤٤ – ٢٤٥.

(٢) "الشعر بين الرؤية والتشكيل". د/ عبد العزيز المقالح. دار العودة. ص ١٩١ – ١٩٢.

(٣) المصدر السابق. ص ١٩٤ – ١٩٥ – ١٩٦ بتصرف.

(٤) المصدر السابق. ص ٩٧ – ٩٨ بتصرف شديد.

(٥) المصدر السابق. ص ٢٠٢.

(٦) المصدر السابق. ص ٢٠٣.

● «النداء»، العدد ١٢٠، الأربعاء ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧

البردوني إرادة الإبداع والتحدي (٢-٢)
النشـأة، الريـادة، والتجديـد

عبدالباري طاهر

14 قراءة

البردوني إرادة الإبداع والتحدي

النشأة الريادة والتجديد (2-2)

عبدالباري طاهر

هل كان البردوني كلاسيكياً؟

في كتابه "في معنى النص و تأويل شعريته" يتناول الناقد الدكتور عبد الله حسين البار ما يسميه "فرية الكلاسيكية الجديدة في شعر البردوني"؛ إذ يزعم أساتذة أجلاء أن شعر البردوني ينتمي إلى ما يسمونه بالكلاسيكية الجديدة. وتلك فرية يرددها شيوخ الأدب ونقاده الثقاة، وينقلها عنهم شداة الأدب الطافون على سطح أمواجه(٧).

ويتساءل: "فهل ينتمي شعر البردوني إلى ما يسمى بالكلاسيكية الجديدة؟ وما الكلاسيكية الجديدة التي يزعمون؟ وما سماتها في شعره؟ أم من أين تراها تتجلى فيه؟ أمن جهة الرؤية والموقف؟ أم من جهة الصياغة والتشكيل اللغوي؟ والأهم من ذلك كله: من أين جاءهم أن البردوني ينتمي في شعره إلى الكلاسيكية الجديدة؟ أمن استنطاق نصوصه وقصائده واستكناه أشعاره؟ أم من أخباره وأقاويله وما أكثرها؟!".

وعندي أنهم لا يملكون من الحجج الداعمة ما يقولون سوى أن "القالب" الذي صب البردوني فيه أشعاره موروث من أشعار العرب القدماء. وكأن "الحداثة" كامنة في تغيير القالب، وكسر نسقه الموروث ولا غير. وليس هذا من الصحة والصواب في شيء.

إن الشعر رؤية للحياة وموقف منها. وتقتضي طبيعة الرؤية عناصر تشكيل لغوية تتلاءم مع خصائص تلك الرؤية وسمات ذلك الموقف. وهذا من موجبات اتساق الشعر، والتئام مكوناته، رؤية وصياغة. فليس من المنطقي أن يقف شاعر رومانسي موقف شاعر كلاسيكي. وقُلْ مثل هذا في سواهما، فالأمر واحد. وهذا عائد إلى أن ما عرف في تاريخ النقد الحديث بالمدارس الأدبية إنما هي اتجاهات جمالية ومواقف فلسفية ورؤى تتنوع بتنوع الأنماط الاقتصادية الاجتماعية التي تظهر فيها هذه المدرسة أو تلك. وتصنيف الشعراء في واحدة منها ينبع من معطيات النص الشعري الذي يكتبه هذا الشاعر أو ذاك، وطبيعة تشكيل الدوال فيه، وليس سوى هذا السبيل سبيلا.

ومن هنا سهل على علماء النقد وشيوخه تنظيم القواعد، وتنضيد النظريات بضم الأشباه إلى نظائرها، فتحدد السمات، ويقاس للمجهول على المعلوم، والغائب على الشاهد[٨].

ويترسم البار خصائص الكلاسيكية: محاكاة القدماء، مظاهر الأداء، استلهام الآداب القديمة، استمداد المواد الأدبية منها، وأنه نتاج عقل صارم محافظ لا يقوى على تفجير الوجدان، وتعتبر الحكمة محوراً بارزاً فيه[٩].

ويقرأ الناقد تجربة البردوني مدللاً على انعتاقها من قيم وقيود الكلاسيكية: "شعر يمتد مع تاريخ الشعرية العربية، وينهمر في نهور زمانها المتطاولة، لكنه لا يتفق مع تقاليدها، ولا يستمد مادته منها. فهو ابن عصره وزمانه، وفيه يلتحم ماركس بسارتر ويندغم كامو في لينين. وترى رفض الجوع والاحتجاج عليه متلائماً مع الاشمئزاز. والإحساس بالقرف من مرائي الكون الشائهة؛ فنجد الأيدي الذبابية، والوجوه الصفائح المكسوة بالقطوب، والجدران التي تسير إلى لا هدف ولا مكان، والقبرات الجائعة التي لا تجد ما يسمنها أو يغنيها من جوع[١٠].

يضيف: "وتشكيل الشعر على هذا النحو ينبئك أن كثيرا من قصائده نتاج معاناة واقعية، وتأمل عميق في حاضر الذات من خلال رؤية تسعى إلى السمو على الوجود، وإن لم تكن بالحريصة على الظفر بالمنشود. ومن هنا كان التنديد بالحاضر نغمة تعزفها أشعار البردوني في قصائده"[١١].

ويذكر العارفون بالأدب ونقده خصيصة ثالثة يتسم بها الأدب الكلاسيكي، وهي الاهتمام بالصياغة والاحتفاء بها، والاعتناء بجودة التشكيل اللغوي وسلامة الأداء، والحرص على الصحة في التركيب. ولعله لهذا الشيء أو قريب منه يتخذ بعض علماء العربية من شعر شوقي وآخرين مادة للدرس اللغوي المحض؛ ففيه من سلامة الأداء وصحته ما يدنو به من اللسان العربي، ويمكن للدارس المحدث من استساغة القواعد والسنن وقبولها في رضى. ولعلهم لذلك أو لشيء قريب منه عابوا على الشعر الحديث لغته، وما اتسمت به من خصائص رأوا فيها خروجاً معيباً على أصول اللغة ومعاييرها. وما تلك الخصائص اللغوية في شعر المحدثين إلا انزياحات يتقبلها كلام الشعراء، وتقتضيها شعريته. وما أكثر انزياح شعر البردوني عن تلك القواعد والأصول حتى أوقع محبي شعره في حيرة، أيقبلونه على ما فيه من عدول عن الأصل وانزياح؟ أم يرفضونه لذلك؟[١٢].

ويميز -وهو على حق- بين شعر شوقي وحافظ إبراهيم وابن شهاب، وبين شعر البردوني البعيد عن الصلابة والمتانة وقوة السبك، والمتسم بالتفكك والتخلع والموغل في الانزياح النائي عن التنميط،

والمسكوكات والصور المكررة والثبوتية.

علماء النقد في أدبنا العربي الحديث ميزوا -دون مسوغ أو تعليل- بين كلاسيكية وكلاسيكية جديدة. وليتهم لم يفعلوا، ليتمكنوا من إدراك الفوارق الشاسعة بين شاعر وشاعر، فلا يقعوا في التخليط، فيتساوى في منظورهم النقدي شاعر كلاسيكي في مواقفه ورؤاه، كبدوي الجبل، مع شاعر حداثي في مواقفه ورؤاه، كعبد الله البردوني، وإن اتخذ البحر الخليلي إطاراً إيقاعياً لأشعاره كما اتخذ ذانك الشاعران الكبيران إطاراً إيقاعيا لأشعارهما(١٣).

إن الاعتبار هنا ليس بالوزن الواحد أو القافية الواحدة، وإنما الاعتبار هنا بالرؤية والموقف وطرائق التشكيل وأساليب الأداء. والحداثة ليست في الخروج على البحر الخليلي، ولكنها رؤية للكون وموقف منه في آن(١٤).

وقد رد الدكتور حاتم الصكر، وهو ناقد أكاديمي، على قراءة زميله الدكتور والناقد عبد الله البار. ولم يخرج رد الصكر عن حقيقة الجدل الذي دار منذ الأربعينيات والخمسينيات في بيروت والعراق ومصر حول الجديد والقديم في الشعر.

وقد امتدت المعركة إلى اليمن متأخرة في السبعينيات. وكان البردوني، المجدد والحداثي في الرؤية والموقف واللغة والتشكيل، على رأس المدافعين عن القديم. بينما تبنى المقالح وعبد الرحمن فخري وعبد الودود سيف، تيار التفعيلة والشعر الحر.

ورغم الصراع الذي سفك فيه مداد كثير، لم يغب عن التيار الحداثي الدور الرائع والتجديدي الذي تلعبه قصيدة البردوني. وكان الشاعر الكبير، رغم خصومته الظاهرة مع القصيدة الجديدة، أكثر استفادة من روح التجديد والحداثة في صورها وتراكيبها وبالأخص في لغتها وانزياحاتها التي تجاوزت المألوف والتقليدي، وذهنية التنميط.

إن المؤكد أن عمق معرفة البردوني بالحياة والناس وبأساليب الإبداع قديمه وحديثه، ومواكبته تطور الشعرية الحديثة، قد أكسبته مهارات وقدرات زاهية مكنته من تقديم قصيدة تستعصي على التصنيف والتقييد، وتتمرد على التقليدي والمدرسي. وهو ما فعله أسلافه المجددون أمثال بشار بن برد وأبو تمام وأبو نواس والمتنبي وغيرهم. وما حيرة العديد من نقاده الكبار أمثال عز الدين إسماعيل إلا إحدى شواهد تمرد وغرائبية شعر البردوني على القيم والتقاليد الممنهجة.

البردوني والرؤية

ولعل من أهم سمات تجربة البردوني الشعرية والنثرية هي استشراف آفاق الآتي وقراءة كف المستقبل. فقصائده في الأربعينيات والخمسينيات كانت "نبوءة ثورية" بالانتصار الآتي على الاستعمار والاستبداد.

وقد أدرك باكراً خطر الانحراف في صف الثورة والثوار فراح يقرع أجراس الصواعق القادمة.

قبل عدة أشهر من سقوط حكم القاضي عبد الرحمن الإرياني، كتب البردوني مقالته الشهيرة "سقوط البين بين". وكانت المقالة بمثابة المنفستو لحركة الـ١٣ من يونيو ٧٤. وعندما قامت الحركة قرأ في ملامحها علائم الضعف والوهن في مظاهرها العسكرية.

يا عم دبابات! إني أرى

هذا انقلاب! جدتي عارفة

وكانت توقعات البردوني المعبأة بالرؤيا والمشحونة بالسخرية، سرعان ما تتحول إلى أقوال مأثورة وحكم وأمثال يرددها الناس.

يا بنت أم الضمد قولي لنا

أيُّ عليٍّ سوف يخصي علي

لم يكن البردوني ناقد الاستعمار والاستبداد الإمامي في المتوكلية اليمنية ١٩١٨ – ١٩٦٢ فحسب؛ بل واصل نقده بشجاعة نادرة للانحراف والفساد في صف الثورة والثوار.

والرجال الذين بالأمس ثاروا

أيقظوا حولنا الذئاب وناموا

ربما أحسنوا البدايات، لكن

هل يحسون كيف ساء الختام؟

ونقده لحركة نوفمبر ٦٩ ولحركة الأحرار اليمنيين (الحركة الوطنية الأم في المتوكلية اليمنية)، ولانحراف ثورة سبتمبر ١٩٦٢ وأكتوبر ١٩٦٣. وتشاؤمه من تصارع قيادة الوحدة ١٩٩٠، قد جر عليه الويلات، وكان الجحود والنكران والحصار أهم أساليب الحكم في التنكيل به.

الناقد هلال ناجي في كتابه "شعراء اليمن المعاصرون" كان من أوائل من أدرك انحياز شعر البردوني للفقراء والمحرومين. كما قرأ عميقاً إجادته في رسم الصورة وابتكارها، وهو (البردوني) -كما يرى ناجي- ولوع بوسيلة من وسائل الإيحاء الرمزي، وهي تشخيص التجريدات، فللفجر شفاه، وللمروج صدور، وللربى أجفان... وهذه الوسيلة الرمزية تثري شعره وتغنيه وتكسبه ظلالاً وألواناً.

وهذا هو سر غموض شعره، وما يخلق التجديد والابتكار والتجريد من حيرة حول شعره حيناً، واختلاف الرؤى والاجتهادات حول نسبته إلى هذه المدرسة الأدبية أو تلك.

نهر البردوني الذي تدفق منذ الأربعينيات واصل عطاءه السخي والزاخر على مدى ستة عقود، وترك آثاره الخصبة والعميقة في حقول المعرفة والإبداع؛ فقد ترك البردوني أكثر من ثلاثة عشر ديواناً، طبع منها اثنا عشر ديواناً، منها:

- من أرض بلقيس
- في طريق الفجر
- لعيني أم بلقيس
- السفر إلى الأيام الخضر
- وجوه دخانية في مرايا الليل
- زمان بلا نوعية
- ترجمة رملية لأعراس الغبار... الخ.

أما في حقل الدراسات فقد كان غزير الإنتاج، فهو يوزع يومه بين القراءة التي لا يتركها يوماً، وله قراء مختصون على مدار اليوم. كما أنه يخصص جزءاً من ساعات النهار للتأليف، والاجتماع بالأصدقاء والمريدين. فكان يكتب في مجلة "الجيش" التي رأس تحريرها بانتظام، كما يكتب أسبوعياً في جريدة "٢٦ سبتمبر" منذ صدورها باسم حركة ١٣ يونيو، ويكتب للمجلات: "الحكمة" و"الكلمة" و"اليمن الجديد".

وله من الكتب:

- "رحلة في الشعر اليمني قديمه وحديثه"، وهو سجل حافل للأدب اليمني في مراحله المختلفة.
- فنون الأدب الشعبي في اليمن.
- اليمن الجمهوري.
- الثقافة الشعبية.
- تجارب وأقاويل يمنية.
- الثقافة والثورة.

و له دراسة ضافية ومهمة عن أبي الأحرار محمد محمود الزبيري بعنوان "من أول قصيدة إلى آخر طلقة". وكتاب أدبي بعنوان "أشتات".

وله ديوانان لم يريا النور، هما:

- رحلة ابن من شاب قرناها.
- العشق على مرافئ القمر.

وله رواية بعنوان "مذكرات مواطن" نشر القسم الأكبر منها في صفحته الأسبوعية في صحيفة "٢٦ سبتمبر".

وله كتاب عن اليمن الموحد لم ير النور.

وقد حصد العديد من الجوائز منها:

- جائزة أبي تمام الموصل ١٩٧١.

- جائزة شوقي بالقاهرة ١٩٨١.
- جائزة الأمم المتحدة "اليونسكو". وقد أصدرت عملة فضية عليها صورته عام ١٤٠٢.
- جائزة مهرجان جرش الرابع بالأردن ١٩٨٤.
- جائزة سلطان العويس بالإمارات عام ١٩٩٣.

وكتب عنه الكثيرون. وأعدت عن شعره وأدبه العديد من الكتب والأبحاث والدراسات، آخرها رسالة للدكتوراه.

■ المصادر والمراجع:

(٧) "في معنى النص وتأويل شعريته". د/ عبد الله حسين البار. مركز عبادي للدراسات والنشر. ص ٤٥.
(٨) المصدر السابق. ص ٤٥.
(٩) المصدر السابق. ص ٤٦.
(١٠) المصدر السابق. ص ٤٦ – ٤٨ بتصرف شديد.
(١١) المصدر السابق. ص ٤٧.
(١٢) المصدر السابق. ص ٥٠.
(١٣) المصدر السابق. ص ٥٣.
(١٤) "شعراء اليمن المعاصرون". هلال ناجي. مؤسسة دار المعارف، بيروت. ص ٨٦.

● «النداء»، العدد ١٢١، الأربعاء ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٧

الـعــودة إلـــى مــائــدة الحــوار

عبدالباري طاهر

إنهـا ثنائيـة قاتلـة. إمـا أن تصمت وتـاكل أو تـأكل ولا تتكلم أبدا. تجلت هذه الثنائية الراعبة في سياسات دول ومعسكرات. فالدولـة العظمـى سـابقاً (الاتحد السـوفيتي)، ومعهـا بلدان المنظومة الاشتراكية، وبلدان حركات التحرر الوطني، طرحت قضيـة الديمقراطية الاجتماعية أو الديمقراطية، الشـعبية وهو اصطلاح سياسـي أطلق علـى النظم التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية، بقيادة الاتحاد السوفيتي.

فقـد تجلـت الديمقراطيـات الشـعبية فـي ألمانيـا الشـرقية، والمجـر وتشـيكو سـلفاكيا، وبولنـدا، والصـين، وبلغاريـا، وكوبـا، وبلغاريـا. وقامـت ديمقراطيـة هـذه البلـدان علـى تأميـم وسـائل الانتاج، المسـاوات الاجتماعية بـين المواطنين، ونظـرت الى اللبرالية والحريـات الديمقراطية بزراية وعداء، وقمع.

وفـي البلـدان الرأسـمالية أعطيـت الأولويـة للحريـات الديمقراطيـة، فاتحـة الأبـواب أمـام التفـاوت الاجتماعي الى ابعد مدى، وإن لم تتخل عن الرعاية الاجتماعية، وتوفير الضمان الاجتماعي.

ومثلـت الصـين الشـعبية، ذات المليار والربع فـم، ذروة الانموذج لملء البطن وإسكات الفم، بينما رمزت الهند، الأكثر من مليار، أو جسـدت التفاوت الاجتماعي الصارخ بين أغنياء يملكون الارض وما عليها. ومن عليها، وبين غالبية عظمى تعيش جحيم المجاعات. ومع ذلك فهي أكبر ديمقراطيات العصر في عالمنا.

وتقدم الهند للبشرية تجربة زاهية في التعدد والتنوع والديمقراطية التي تدهش الأصدقاء والأعداء على حد سواء.

ويقدم العربي نماذج أو أنموذجاً فاجعاً لأنه يأخذ من تجارب الليرالية والدكتاتورية أقسى وأتعس ما في الأنموذجين. فهو يأخذ من النظام الرأسمالي توحشه، وتفاوته الاجتماعي الواصل حد الغبن ولكنه يدير الظهر للحريات العامة والديمقراطية. فهو، أي النظام العربي، لا يقبل بالتعددية السياسية والحزبية والفكرية، وإذا قبل بها فهو قبول شكلي لا يسمح ولا يتيح التداول السلمي أو حتى مجرد المشاركة في صنع القرار. ويأخذ من تجربة الاتحاد السوفيتي السابقة التي تخلى عنها الروح الدكتاتورية، ونزعة السيطرة على الحياة برمتها، وتهميش المجتمع وابتلاعه، وتحويل مؤسساته المجتمعية والمدنية إلى معالم أثرية.

واشكال لاروح و(فيها) ولاحياة. فالنظام العربي، قومياً كان او ليراليا أو وراثياً، يستعير اشكال وصيغ الحكم التي تمكن من البقاء والاستمرار وقوة الهيمنة أو الاستحواذ.

وهو في الداخل القطري يستعيد حكم الموتى، ووصايا القبور، فيأخذ القشور من الدي، ويستعيد القيم البدوية والجاهلية التي تجاوزها الزمن ولم تعد صالحة أليس فاجعاً أن الوطن العربي في غالبيته محكوم بأنظمة فاسدة ومستبدة، أوصلت أوطانها إلى شفى الانهيار، وزجت بها في أتون الفتن والحروب الداخلية. في مصر كان نظام الزعيم العربي مدرياً وتبنى الاشتراكية، آلياته في الحكم «غير الديمقراطية» قادت إلى الكارثة. وأصبحت المكتسبات العامة على مدى عقود بالتوريث. السودان، الدولة الشقيقة، لمصر فان الدولة التي قامت من أجل «الانقاذ»، قد أصبحت في مواجهة مع الجهات الأربع في السودان، وأصبح الحكم الذي يمزج الاسلام السياسي بعصبيات ما قبل التاريخ لاهم له إلا البقاء في الحكم، ولو ادى ذلك إلى تمزيق السودان، وتدمير وحداته المتآخية.

وفي حين شهد العالم انحسار الاستعمار وغروب ليله الدامي فإن الوطن العربي الكبير أصبح تحت سنابك ومجنزرات ومرمى مدفعية هذا (الاستعمار، بعد أن أصبح الاستعمار الأجنبي محل ترحيب وقابلية من البعض.

ولا شك أن الاستبداد غالباً ما يستدعي الاستعمار، وإن بأساليب ووسائل مختلفة. فالاحتلال الامريكي للعراق كان تتويجاً لحروب عبثية آلت الى خراب العراق. وأدت إلى تدمير بلد يمتلك من الطاقات والقدرات ما يمكن أن يكون في صدارة بلدان العالم الثالث. وتواجه سوريا مخاطر حرب غير معلنه مع إسرائيل. لكن النظام السوري المانع لا يتوانى في قمع الحريات، والزج بالناشطين الحقوقيين وأصحاب الكلمة والرأي في السجون. وهو بذلك يسهل مهمة الاعتداء الخارجي والاسرائيلي، تحديداً. فإضعاف أرادة الشعب السوري، وقمع مفكريه وأدبائه وكتابه ودعاة حقوق الانسان وأنصار الحرية والديمقراطية، إنما يصب في خانة الاحتلال الاسرائيلي الذي يحتل الجولان، ويستبيح الاجواء السورية، ويضرب في العمق، دون أن يلقى المقاومة المطلوبة.

أما في اليمن فإن الدولة اليمنية تغرق في الفساد والاستبداد. وبدلاً من مواجهة دائها الوبيل الذي تنشره، وأصبح غولاً يتهدد الكيان اليمني برمته، بل ويتهدد الحاكمين أنفسهم، فإن الحاكمين يلقون

بالتبعة على الرافضين لوحش الفساد وغول الاستبداد. ويكفي أن نعرف أن اليمن التي شكلت لجنة «قومية» لمكافحة الفساد تنحدر في عام واحد إلى ١٣١ في مجموعة دول الفساد، بدلاً من ١١١، مرتبتها السابقة. فقد قفزت إلى نقطة في عالم الفساد وهو رقم قياسي في زمن قياسي أيضاً. فالدولة العربية تحفر قبرها ولكنها، للأسف الشديد، تجعله قبراً يسعها وشعبها.

ظل الرئيس صالح يكابر بعدم وجود أزمة أو فساد واستبداد. وعندما بدأت الأنشوطة تلتف من حول النظام، قذف إلى الشارع بمبادرة فيها بعض الجوانب الإيجابية. ولكنها تتخذ شكل منحة الأب الراعي، ومنة المطعم الذي لا يريد جزاءً ولا شكورا. في حين أن مطلب المواطنين وكفاحهم الديمقراطي قد تجاوز ما يظنه الحاكم إنجازاً، او تحدياً وإعجازاً.

مطلب الحكم المحلي يعود الى الميثاق المقدس- دستور ثورة ١٩٤٨. ومنذ عدة عقود أصبح الحكم المحلي واسع الصلاحيات في اليمن كلها، بل إن الفدرالية كانت الصيغة الواقعية التي تقدم بها الرئيس صالح في مباحثات الوحدة قبيل الـ٢٢من مايو ٩٠.

والحقيقة أن حذر المعارضة لما يبرره؛ فالتنازلات التي يمنحها النظام من أعلى سرعان ما يلتف عليها ويمسخها وينسخها.

ويبقى الانجاز الحقيقي في مبادرة صالح نسبة الـ١٥٪ للمرأة في كوتة انتخابات النواب المقبلة. وهي خطوة مهمة ورائعة سددها النظام للمعارضة «التقليدية والمحافظة» التي ظلت تراوح ما بين مطلب الانحياز الايجابي للمرأة بدون تحديد، وبين رفض الكوتا في بلد محكومة بحصص الكوتا القبلية والجهوية والطوائفية للرجال.

نصف الحلول أوالتحايل عليها. أو دغدغة المشاعر والعواطف لم يعد مجزياً؛ فبرامج المؤتمر الشعبي العام منذ ٩٣ تعد الناس بالحكم المحلي واسع الصلاحيات. وحقيقة لم يعد تقرير اصلاح الحكم من حق الزعيم وحده. فلا بد من مشاركة الاحزاب الحقيقية ومؤسسات المجتمع المدني التي لم يصطنعها الحكم. ويقينا فإن الحكم المحلي وحده على أهمية، ولا الكوتا وحدها على صوابها، كافية لاخراج البلد من المأزق الذّي وضعها الحكم فيه.

مأزق الحكم آتية من رؤيته أن الحرب هي التي وحدت اليمن، ورؤيته أن السيف اساس الحكم. وان عرش اليمن لا يضمنه مبدأ الخروج والغلبة... وهي مقتل الحكم.

إن عدم تخلي الحكم عن فيد حرب ٩٤، ومعالجة آثار الحرب المدمرة في الجنوب وصعدة هي كعب أخيل في الوضع. ولابديل غير العودة إلى مائدة الحوار، والتزام الحكم بكل الوثائق والاتفاقات التي وقع عليها. وإرغام محاسيبه ومحازبيه على التخلي عن الغنائم. وإعادة الممتلكات والمال المنهوب، خصوصاً في الجنوب.

● «النداء»، العدد ١٢٢، الأربعاء ٣ اكتوبر ٢٠٠٧

اليمن وما يأتي؟!

عبدالباري طاهر

12

اليمن وما يأتي؟!

علي ناصر (ليسا الحكومة وحدة وطنية

هكذا كان عيد الفطر في عدن

تتحرك اليمن البلد الأرض واليمن الإنسان على هشيم ساخن في اكثر من منطقة. بركان جبل الطير يمثل الإحتجاج الرمزي لحالة الإنسان والإنسان في صعدة في حالة حرب موقوفة أو مؤجلة.

أما في الجوف «تهامة المشرق» وأخصب اراضيه «خصوصاً في محاصيل القمح فإن الاخبار الفاجعة تتحدث عن تحرك جزء منها الى حدود العربية السعودية هرباً من الجفاف والظلم. وهناك جفاف في سوقطرة وتُطبق الدولة بكلتا يديها على مدينة عدن وتعز المنهل من الاحتفال بثورة اكتوبر.

ينزل الحكم بثورة اكتوبر الى مرتبة البنت كتعبير قاصد عامد عن التعبية والظلم والالحاق! أليست البنت كالإبن واجب عليها طاعتها لأمها؟ وبدل ان تكون القراءة للثورتين: سبتمبر واكتوبر علاقة تلاحم وتنوع وتناد، تحولت في قراءة المصالح الانانية المقيتة الى دونية واستلاب وتهميش.

او استعلاء ومَنٍ كوعظ الشيباني الذي حول الجنوب كضحية في يوم فطر المسلمين.

مئات وآلاف من الشباب المتهمين بالحوثية او الشباب المؤمن في غياهب السجون في صنعاء وصعدة وحجة والحديدة وتعز ومناطق مختلفة من اليمن دون محاكمة.. والغالبية العظمى منهم لاعلاقة لهم بما جرى أو يجري.

أمـا تهامة التي وصفها -قاسـياً- الشـهيد محمد احمـد نعمان منتصف السـتينيات بأنها تبحث عـن نسـب كترميز عن البحث عن مواطنة او حق مشـاركة فأنها اليوم اكثـر يتماً، وفقدان مواطنة بلّه مشاركة.

تواصل السـلطة نهج تعميد الوحدة بالدم منذ حرب ٩٤. واحداث سـبتمبر الدامية في حضرموت وعدن ولحج وابين وشـبوة والمجزرة التي ارتكبتها في الـ١٣ من اكتوبر في الحبيلين وأدت الى قتل اربعـة وجرح خمسـة عشـر، جـراح بعضهم خطير هي البدايـة الحقيقية لإعـلان الانفصال الحقيقي. فالدولة أيَّةَ دولة- عندما تعلن الحرب على شـعبها أو جزءٍ منه تكون قد حفرت قبرها. ومزقت اواصر الرحم والقربى بين ابناء الوطن الواحد.

تفقـد السـلطة هيبتهـا جهاراً نهـاراً في إب حيـث يأخذ الثأر القبلـي طريقه الى السـجن. فالمتهم السـجين الهارب من الثأر يتغاضى مسـؤول الدولة أو يتواطأ لإيصال القاتل اليه ليفتك به في سـجن الدولة، فهيبة الدولة تنتهك من قبل مسؤولي الدولة والقبيلة معاً.

يشـكو المواطنـون في ردفان الذين احتفلـوا بثورة اكتوبر رغم الدم المسـفوك ظلماً وعدواناً. ورغم الحصـار يشـكون مـن قيام الجيش والأمن بحفر الخنـادق امام منازلهم ليؤكد لهـم انهم امام احتلال حقيقي.

يعتقـد الحكـم أن الجيـش والأمن همـا حماة الوحدة فـي المواجهة مع الشـعب وان الحديد والنار همـا الوسـيلة الفضلى لصون الوحدة وتعميدهـا بالدم. غير مدركين ان الوحـدة اليمنية لم يصنعها الجيش والأمن «القوة» وانما صنعها التحاور السياسي والتوافق بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وأن حرب ٩٤ قد وضعت البلاد في حالة حرب مستدامة لا مخرج منها إلاَّ بالعودة للحوار والالتـزام ببرنامـج المصالحـة الوطنية والقرارات الدولية وخلق وفاق وطني شـامل يسـمح او يتيح المشاركة الواسعة لألوان الطيف السياسي والمجتمعي في بناء يمن الحرية والديمقراطية والوحدة.

يتصـور الحكم ان احتجاجات مؤسسـات المجتمع المدني والمعارضة السياسـية والصحافة الحرة هي ما يهدد الوحدة وينسـى ان الفسـاد والاسـتبداد هما عاملان رئيسـان لتدمير الوحدة بل والكيان اليمني برمته.

فالفسـاد والاسـتبداد كنهـج للحكم لا يمكن ان يحميا الا بالقمع وسياسـة الوعـد والوعيد وخطبة وزيـر الأوقـاف الأسـبق ناصر الشـيباني لا تخرج عن نهج واسـلوب وعاظ السـلاطين الذين يعظون الناس بالويل والثبور وعواقب الأمور لأنهم يؤلهون الحاكم. ويرتفعون به الى واجب الطاعة المطلقة بينما يرون الناس كسـوائم وقطيع من الماعز والرعاع. ويرون في العصا اداة الشـرع الوحيدة لحكم الرعية.

الفسـاد المزنـر بالاسـتبداد قد أفقد الدولـة اليمنية هيبتها فـي الداخل ودفع بالنـاس الى الميادين لرفـض التسـلط والنهـب. كما حرم اليمن من التعاطف الدولي. ومن الإسـتثمار والسـياحة. فعاصمة السياحة إب حسب تسمية الأخ الرئيس تعسكر فيها القبائل لحماية القاتلين من أبنائها وتقف الدولة عاجزة ومتغاضية عن فرض هيبة النظام على القبلية الحليفة.

ويبدو النظام أو بالأحرى السلطة أكثر موالاة وخنوعاً للقبيلة من الإمام احمد. فأحمد الذي اباح للقبيلة نهب صنعاء، غضب منهم عندما وصل النهب الى بيت المال. اما الحكم الحالي فإنه يفتح ابواب الحكومة امام القبائل للقتل والنهب بدون حسيب أو رقيب.

يتفاوض الحكم مع القبائل المعسكرين وسط المدن. وينزل على حكمهم في حين يقتل المدنيين المسالمين لأنهم يحتفلون بثورة اكتوبر التي حررت الجنوب. وحمت الثورة في الشمال. وكانت طرفاً رئيساً في الوحدة السلمية والديمقراطية، الحكم يظهر ضعفاً ومرونة ازاء الفساد ويزكي الفتن القبلية والخروج على القانون لأنه محتاج للسلاح والقبيلة في مواجهة الانتقاد والاحتجاج المدني.

اختار الحكم طريق القوة في حل معضلات «الحريات الصحفية» التي يواجهها بالاعتقال والخطف والمحاكمات التعسفية. كما أنه يواجه الاحتفالات بذكرى ثورة الجنوب بالقتل وحفر الخنادق.

ويواجه مظاهرات الخبز وازمة مياه الشرب في تعز بالتجريم والتخويف. وإبراء ذمته من جحيم الاسعار.

الثورة اليمنية لجمت القبائل عن اجتياح المدن ولكن حرب٩٤ اعادت فتح اجتياح صنعاء في ٤٨. واستباحتها فكانت عدن هذه المرة هي الأضحية الجديدة. ويبدو ان تحالف الحكم مع بعض الاطراف القبلية انما يهدف الى تهديد المدن وابتزاز المعارضة السياسية، وحركة الإحتجاج المدني الواسعة خصوصاً في الجنوب.

السلطة بالتضييق على الحريات الصحفية واختطاف ومحاكمات واعتقال الصحفيين، وتجريم او منع الاحتجاجات المدنية انما تفتح الأبواب واسعة امام الصراع الكالح والأعمى فالدم لا يجر الا الدم والعنف يولد العنف.

وحقاً فإن التهديد الحقيقي للوحدة لا يأتي من الشعارات الزائفة واللامسؤولة. ولا من القراءة غير المدركة لطبيعة الاوضاع، وإنما يأتي من نهب الأراضي. والعبث بالمال العام. وانتزاع لقمة الخبز من أفواه الناس. وتحويل البلاد الى غابة لا تحتكم الى دستور ولا تعرف القانون. وهذا الفساد الرسمي والمعلن هو ما يدفع باليمن الى هاوية الفشل. وأتون الفتن والاحتراب، ويعجل بالتالي الإستنجاد بالاستعمار الاجنبي الذي حوله الحكم الوطني الجائر الى ملاذ وأمنية.

لا يستطيع الحكم الاعتراف بان حرب ٩٤ هي الانفصال الحقيقي، لأنها قد اقصت الشطر الجنوبي. وحولت ارضه الى فيد وغنائم؟ وألغت مشاركة ابنائه بصورة متكافئة وندية! وهل يستطيع الحكم التخلي عن نهج الحرب والغنائم والفيد؟

إن التصدي بالسلاح للإحتجاجات المدنية في عدن وحضرموت والضالع وردفان كلها تؤكد على تمسك الحكم بنهج حرب ٩٤، وهو نهج لا ينجم عنه إلا المزيد من الخراب والدمار والفشل.

● «النداء»، العدد ١٢٤، الأربعاء ٢٤ اكتوبر ٢٠٠٧

فجـائـع الـوعـظ والـفـتـوى!!

عبدالباري طاهر

لعــب خطاب المســجد في الجمعة والاعيــاد بخاصة دوراً مهماً في توحيد الوجدان الاسلامي والضمير الانساني ورص صفوف المؤمنين في مواجهة الظلم والطغيان. ولكن خطاب المسجد لم يكن دائماً في خط مســتقيم، فقد لُعن علي بن ابي طالب، كرم الله وجهه، من فوق المنابر في صدر الاسلام.

ومثلــت خطبــة الســفاح في يــوم النحر بمنــى منحى جديــداً في الطغيان والاســتئثار بالمال الذي ســمي مال اللــه بدل مال المســلمين. كما ســفكت خطابات هشــام بــن عبدالملــك، والحجاج بن يوســف الثقفــي وخالد القســري وعبدالملك بن مــروان وعبدالله بن حمزة، دماء المسلمين المخالفين في الرأي.

ولــم تكــن الفتــوى اســتثناء، فهنــاك فتاوى جســدت روح التجديد والاجتهاد والشــجاعة، وخلــدت أصحابهــا كبعــض فتــاوى العــز بــن عبدالســلام، الــذي حــرم إضافــة أي ضريبــة على الناس لمواجهة الحرب مع المغول، وأمر ببيع الأمراء المماليك ومدخراتهم قبل التفكير في تحميل الناس أعباء الحرب.

وكانت فتاوى وخطب سفيان الثوري والجعد بن درهم وغيلان الدمشقي وعمرو بــن عبيــد، وابن تيميــة، وتلميذه ابن القيم، ويحيى بــن حمزة، وابن الامير، والشــوكاني أمثلة رائعة للتجديد والاجتهاد وروح التســامح الاسلامي والشــجاعة. ولاتزال أعمال جمال الدين الافغاني، وآية الله الشيرازي بتحريم التبغ في إيران في مواجهة بريطانيا وشركاتها الاستعمارية، أمثلة تُقتدى.

ذات مســاء أراد هارون الرشــيد جارية له، فامتنعت بحجة أنها موطوءة أبيه؛ فاستدعى أبا يوسف

(أهم تلاميذ أبي حنيفة وصاحب كتاب الخراج) «مستفتياً». فقال له أبو يوسف: أو صدقتها يا أمير المؤمنين! أوطئها وعلي إثمها. فسمع سفيان الثوري بهذه الفتوى فقال: «إني لأستغرب من هؤلاء الثلاثة: خليفة يسفك الدم في كل البلاد ولا يتورع عن موطوءة ابيه، وهذه الجارية التي تدل بنفسها على خليفة كهارون الرشيد، وهذا الفقيه الذي يبيح الزناء!»

ومن يقرأ شروح وحواشي بعض كتب الفقه في عصور الانحطاط سيجد العجب العجاب. وليس الأمر محصوراً على مذهب أو مخصوصاً بدين، فقد أباح بعض أئمة الزيدية قتل المتعاونين مع الأتراك ونهب أموالهم واستباحة نسائهم! وافتى مفتي الثقلين الحنفي بجواز زواج الحنفي من شافعية؛ قياساً على الزواج من الكتابية. وأفتى احمد بن سليمان، وبعض الفقهاء الحضارم الشوافع بعدم جواز زواج«العدنانية من قحطاني!!، كما حرم بعض فقهاء الشافعية الاقتداء بالحنفي في الصلاة!! وهناك فتاوى في شروح وحواشي المنهاج والازهار وشرح البيجوري، علي القاسمي في فقه الشافعية يخجل المرء من قراءتها سراً.

في باب «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» يناقش حجة الاسلام محمد الغزالي في كتابه الشهير «إحياء علوم الدين» إلزام المغتصب لامرأة بوجوب ستر وجهها!

وقد سفكت دماء وأزهقت أرواح ودمرت مدن، واشتعلت حرائق، وأحرقت كتب، وجرم علماء أجلاء، وجرت اغتيالات وأهوال وأهوال؛ بفتاوى شائنة، وخطب مضللة، وأقوال علماء سوء، لاهم لهم إلا رضى السلطان والشيطان، وطمس الحق.

هناك تلازم يصل حد الاندغام والتوحد بين فساد السياسة وفساد توظيف الدين، وبين رجل السياسة المستبد ورجل الدين الفاسد.

أدرك عالم الدين المستنير والنهضوي عبدالرحمن الكواكبي الترابط بين الاستبداد السياسي والديني؛ فهما يترافدان، ويزكي كل منهما الآخر.

في اليمن أفتى بعض الدعاة السياسيين بإباحة ما يشبه حرب الابادة ضد «الحزب الاشتراكي» المتمترس بالجنوب، مجيزا قتل الجنوبيين من غير الاشتراكي للقضاء على الاشتراكي في حرب ٩٤.

وقف شيخ الازهر محمد سيد طنطاوي امام الرئيس حسني مبارك في ليلة القدر داعياً الى جلد الصحفيين ثمانين جلدة لأنهم نشروا خبراً عن مرض الرئيس مبارك، مستنداً بالآية الكريمة: «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا واولئك هم الفاسقون». النور٤.

وفي اليمن «السعيد»، بين مزدوجين، وقف أمام الرئيس علي عبدالله صالح وزير الاوقاف الاسبق في يوم عيد الفطر المبارك ممجداً طاعة ولي الامر، ومذماً عدم وفاء معارضيه، ومنتقصاً من احتجاجات الجنوبيين المدنية والسلمية؛ وكأنه يمهد لحرب قادمة يعد لها الحكم.

وفي شعب يئن من المجاعة والظمأ، ويصل الفقر فيه أو يتجاوز الـ٥٠٪، وقَّع قرابة مائة فقيه بياناً يدينون فيه التبشير والانحلال الاخلاقي والخروج على الاعراف والقيم والتقاليد، غير مدركين-

سامحهم الله- أن الفساد كل الفساد هو الجوع الكافر، المدمر الحقيقي للقيم والأخلاق، وأن فساد الحكم واستبداده يدفع البلاد دفعاً إلى قعر الرذيلة ودرك الهوان.

لقد غاب عن أعين موقعي البيان أن تآكل هيبة الدولة وارتهانها للقبيلة والعسكرة عامل خطير في تفكيك عرى الوحدة. وهو ما يؤشر لمواجهات شاملة وقادمة يعد لها الحكم؛ كمهرب من تبعات البناء والتنمية، والاندماج الوطني، ومعالجة آثار حرب ٩٤، وحرب صعدة، وما تناسل منهما.

نكبتنا كبيرة وفاجعة في بعض وعظ بلادنا وفتاواها الجهنمية التي تعدنا بالقتل، وتبشرنا بأهوال يوم القيامة في الدنيا. ولكن المصيبة في الأزهر الشريف أدهى؛ فالأزهر تاريخياً عاصمة الدعوة والفتوى الاسلامية لعدة قرون. وقد حوله السادات الى منبر للتطبيع مع إسرائيل. وزار بعض شيوخه اسرائيل. وقرأ شيخه الدكتور عبدالحليم محمود الآية: «وإن جنحوا للسلم فاجنح له». فجنح النظام العربي للاستسلام، وجنح الاسرائيليون لحروب مستدامة ضد السوريين والفلسطينيين والبنانيين، وصولاً الى العراق.

الاستبداد السياسي والديني وإن تلازما، كما لاحظ عالم الدين الجليل الثائر والشجاع الكواكبي، إلا أن رجل الدولة السياسي هو من يسترق رجل الدين، ويحوله الى مهرج في سيرك السياسة؛ يبرر جرائم الحكم، ويزين صحائفه الكالحة. ولا تختلف وظيفة رجل الدين- إن وجد رجل دين- عن المثقف التقليدي والزائف الذي يؤلِّه الطغيان، ويزيف الوعي، ويقمع الحرية، ويهدر الكرامة.

المخزي والمشين حد الفضيحة، ارتباط الوعي والارشاد في اليمن والكثير من البلاد العربية بأجهزة القمع. فتصبح الفتوى والوعظ شكلاً من أشكال التعذيب التي تمارسها أجهزة القمع سراً، بينما تتخذ عند الواعظ شكل التنكيل العلني والجماعي.

● «النداء»، العدد ١٢٥، الأربعاء ٣١ اكتوبر ٢٠٠٧

دفـاعـاً عـن حـلـمـي سـالـم

عبدالباري طاهر

14 شرفة

دفاعا عن حلمي سالم

إعلان وفاة

لا تلتفت الى الوراء

منذ بضعة أشـهر يحاكم أو بالاحرى يحقق مع الشـاعر المبدع حلمي سالم في مصر.

نشـر حلمي سـالم قصيدته «من شرفة ليلى مراد» في مجلة إبـداع. وفـور صـدور العـدد سـحبت المجلـة من الأسـواق. وقـام المحتسـب ابـداً يوسـف البـدري بالاحتسـاب ضـد الشـاعر حلمي سالم ورئيس تحرير المجلة الشاعر احمد عبدالمعطي حجازي.

فـي الآونـة الاخيرة رفع الازهر تقريـراً إلى النيابة يكفـر القصيـدة والشـاعر. وجـرى تجميـع عدد من التوقيعات تجرم الشاعر وتطالبه بالتوبة.

ترى ما هي العلاقة بين جنوح الازهر للتطبيع مع اسـرائيل، والفتـاوى بتحـريم الجهاد ضد الامريـكان فـي العـراق، وبـين المطالبـة بجلـد الصحفيـين الذيـن أشـاعوا فاحشـة «مـرض حسـني مبـارك»، وبين التشـدد ضـد الابـداع رواية وقصة وشعراً!؟

السلفية الوهابية في طبعتها البترولية هي ما ينشر الحملات التكفيرية ضد الابداع والمبدعين في مصر.

فـي عهـد الرئيـس المؤمـن محمد أنور السـادات طالـب مجلس (لاحظوا مجلس الشـعب) بسـحب الفتوحات المكية لمحي الدين ابن عربي، وألف ليلة وليلة. وصودرت عشرات الروايات بمنع الازهر من أهمها وليمة لاعشاب البحر. فالازهر الذي يحرم على العراقيين الدفاع عن وطنهم ويوجب على العرب والمسلمين التطبيع هو من يتصدى للرواية والقصة وقصيدة حلمي سالم.

في مفتتح «أدب ونقد» العدد ٢٦١ يبحث ابن سالم عن رفضه مقولة أن الحرب ضد الشعر الآن اسوء منها في الماضي. ويدلل بما حصل مع الحطيئة وأبي نواس والحلاج وعشرات غيرهم.

ولـم يكـن صديقنا حلمي على حق فالنبي الكريم قد أعفى كعب بن زهير من القتل بفضل «قصيدته» البردة والتي يتغنى فيها بسعاد وبريقها «الخمر».

وقـد حفظ الاسـلام وعصـور التدوين الشـعر الجاهلي «الوثنـي والاباحي» الذي يقـول عنه قاض مـن أجـل القضاة العلماء الأجلاء: علي بـن عبدالعزيز الجرجاني: «لو حذف من الشـعر العربي الكفر والمجـون لذهب ثلثا الشـعر العربي». بل إن هذا الشـعر الوثني والإباحي أصبـح المصدر الثالث بعد الكتاب والسنة في فهم وتفسير معاني القرآن الكريم.

عندمـا لام بعـض الخـوارج حبر الأمة عبدالله بـن عباس ترجمان القراءات، وصاحب اول تفسـير للقرHن الكريم، عندما عاتبه الخوارج على قراءة رائعة عمر بن ابي ربيعة:

آمن آل نعم انت غاد فمبكر

غادة غد أم رائح فمبكر

وهو في المسجد المكي، قرأ ابن عباس بين الأذان والصلاة:

«وهن يمشين بناهميسا

إن يطلع الفجر ننك لميسا».

فحسـبة «الدعاة الجدد في مصر ومختلف البلدان العربية الاسـلامية تمثل منهجاً وظاهرة عامة، وهي تؤازر الطغيان والاسـتبداد السياسـي وفساد الحكم. فهذه البلدان العربية التي تشهد محاولات طمس القضية الفلسطينية، وخراب وتدمير العراق، وتهجير وتقتيل أبنائه، ويحاصر لبنان لجره الى مواجهة مع نفسـه، وتشـهد اليمن حالة اختناق سياسي، وتجر المنطقة الى مواجهة مع إيران، ينشط الاستبداد الدّيني ليحرف الأنظار عن الأزمة الشاملة المحدقة بالأمة.

حلمي سـالم واحد من الأصوات الشـعرية الأكثر جدة وحداثة في المنطقة العربية كلها. وهو واحد من مؤسسـي الشـعرية الحديثة «قصيدة النثر» في مصر. وهو ايضاً ناقد أدبي مهم، ومثقف عضوي، التحـق فـي ثمانينات القـرن الماضي بالمقاومة الفلسـطينية والحركة الوطنيـة اللبنانية، وانخرط في المواجهة الفلسطينية اللبنانية ضد العدو الاسرائيلي.

وعندما اجتاحت اسرائيل لبنان في حزيران ١٩٨٢ كان ابن سالم في طليعة المدافعين بسلاح الكلمة والقلم ضد المحتل الاسرائيلي، وأصدر كتابه المهم «ثقافة تحت الحصار».

حلمـي سـالم مفكر وناقد، أديب وشـاعر يحـدث الوجدان العربي للمسـتقبل، فهـو ماهر في نحت الصـورة، وبنـاء التركيـب، واقتناص الكلمة. وثقافتـه العميقة وتجربته الحياتيـة الفنية، والمتنوعة، مكنتـه مـن بنـاء تجربة شـعرية عميقة الوعي بالموروث الشـعري وقادرة على فهم واسـتيعاب شـعر الحداثة. فحلمي يمتلك لغة لا علاقة لها بالقاموس، او الغرض الآني والمحدود. فهي أقرب الى الطاقة الحية المتجددة والنهر الدائم الجريان. فتصبح المفردة عنده ذات دلالات متنوعة ومتعددة. وشعره ابن

حقيقي للحرية، لانه ابن الخيال وهو ابن الحلم، كما قال حلمي ذاته عن الشعر.

إن الحملة الشائنة ضد حلمي وقصيدته وانخراط الازهر فيها تتزامن مع محاكمات حرية الرأي والتعبير في مصر فهناك خمسة رؤساء تحرير وخمس صحف اهلية مستقلة هي أهم الاصوات الانتقادية والاحتجاجية ضد الفساد والاستبداد والتوريث. فإذا كان ابراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور و محمد السيد سعيد رئيس تحرير البديل، وعادل حمودة رئيس تحرير الامة، وعبدالحليم قنديل الرئيس السابق للكرامة، ومعهم أنور الهواري رئيس تحرير صحيفة «الوفد». الناطقة باسم حزب الوفد يحاكمون لتصديهم للفساد، فإن الشاعر الكبير والمفكر المهم حلمي سالم يحاكم لأنه اخترق التابو وتمرد على حراس المعبد. فهذه المحاكمات تكشف عمق التحالف بين الفساد والسياسي والاستبداد الديني فهما وجهان لعملة واحدة. وإن كان الاستبداد الديني خادم طيِّع للسلطان أوالشيطان.

أليس لافتاً ان يطال التكفير أهم رموز الحداثة والتجديد: حلمي سالم في مصر، وقاسم حداد في البحرين، ومحمود درويش ومارسيل خليفة في لبنان.

يتهم الصحفيون باشاعة مرض مبارك، بينما يتهم الشاعر بالتجديف. ويفتي شيخ الازهر بجلد الصحفيين وردة الشاعر.

وتتهاطل فتاوى الآتين من الأجداث، فمن شرب البول إلى تلقيم المرأة ضرعها للأجنبي لتصبح حراماً عليه، إلى تحريض الحاكم على المحتجين ضد الفساد والاستبداد، الى اعتبار المحادثة بالتلفون خلوة محرمة واخيراً وهذا هو الأهم فتوى الطنطاوي بجواز توريث الحكم.

● «النداء»، العدد ١٢٦، الأربعاء ٧ نوفمبر ٢٠٠٧

منصور والقلب المضنى

عبدالباري طاهر

13

منصور والقلب المضنى

أصدقاء المسؤولين لوحدها كفيلة بأن تنهض بالوطن

للأسبوع الثاني على التوالي يرقد الصحفي المقتدر والنابه والمثقف منصور هائل في منزله جراء وجع القلب دون أن يهتم الزملاء في نقابة الصحفيين الذي كان ابن هائل واحداً من قيادتهم بالأمس القريب... فقد كان منصور رئيس «١٤اكتوبر» في جنوب الوطن (سابقاً) بعد ٨٦.

واصبح واحداً من القيادة الصحفية المؤسسة «مجلس مركزي» بعد الوحدة. وحالياً رئيس تحرير صحيفة «التجمع» الناطقة باسم حزب التجمع الوحدوي.

منصور هائل قلم له طعم المختلف ومذاق المغايرة إبحاره الدائم في القراءة والمثاقفة يفتح أمامه باستمرار أبواب الآتي وأفق المستقبل. فهو من قلائل من مثقفينا واصل رحلة التطور في الفلسفة والنقد. فلم يقف في الفلسفة عند تخوم ماركس أو انجلز أو لينين، وإنما أبحر باتجاه الجديد عند لوكاش، وغرامشي وفوكو وشتراوس وتودروف وصولاً إلى تشومسكي بلا ضفاف. وفي النقد الأدبي فإنه قد غادر مثابر «جدانوف» باكرا فقرأ الواقعية بلا ضفاف وأبحر في متونها رواية وقصة وشعراً ونقداً. وكانت متابعاته للسرد حد العشق.

ما يكتبه منصور في الصحافة مزيج مقطر من النص الجديد والمفتوح. فهو يكتب نصاً يتلاقح الشعر فيه بالقصة بالدراما بالنقد. فهو نص إبداعي تتواشج فيه أشكال إبداعية عديدة تضم احياناً في عمود أكثر من شكل إبداعي.

وهو في قراءته أو نقده لنص الوقائع والأحداث والسياسات اليومية أقرب للحفر عند فوكو.

وتفكيك منصور لنص الوقائع والاحداث الجارية والفكر اليومي يمزج فيه بمهارة بين ديالكتيك هيجل وبليخانوف وازدواج النقد عند عبدالكبير الخطيبي. فهو نقد الاختلاف وتفجير الاسئلة وتشريح أو تفكيك الحالة الثبوتية والمستقرة.

ومنصور لا يحتفي كثيراً بالنص المكتوب قديماً أو حديثاً، وانما يستقرئ الوقائع. والبيئة بالمعنى العام. وهو غزير الانتاج، عميق الفكرة، وربما أفاده تواصله المستمر مع حقول الفكر والحداثة تقديم زاد معرفي مختلف عن السائد والمألوف.

أعمدة منصور تبرهن بجلاء صعوبة الفصل «العاسف» بين الصحفي والاعلامي بعامة، وبين الأدبي والثقافي المادي والمعنوي، الثقافي والسياسي، بخاصة. كما يؤكد أن النص حتى لو كان يتعاطى مع الهم اليومي والشأن السياسي والوقائع الحياتية يمكن عند امتلاك المعرفة والموهبة أن يتحول المقال الآني الى آماد بعيدة، وأن يمتص رحيق معارف شتى وفنون أدبية ومعرفية غنية ومتنوعة.

احتفاؤه بالسرد، واشتغاله السري والصامت بعمل سردي قادم قد يكون له شأن أي شأن.

ومنصور شديد اليقظة حد الادهاش، فهو يقظ الحس والوجدان والضمير إزاء الشأن العام. يكتب الجملة وكأنها جزء من نبض الفؤاد، ووجع الضمير.. ونزيف الوجدان.

غزت المآسي المجتمعية والهم اليومي قلبه اليقظ والحي فترنح تحت ضربات قاسية لا ترحم.

حبه الكبير وجعه الأبدي، حبه لأسرته الصغيرة ابنتيه... وزوجته أروى.

منصور وأروى مشروع ابداعي بامتياز يذكراني بنبيلة إبراهيم وعز الدين اسماعيل.

تشتغل أروى، القاصة والباحثة، في حقل الفلكلوريات. وقد أحرزت إنجازات رائعة ومهمة في التوثيق. فأعادت إحياء تراث المدرهة في صنعاء، والرقصات الشعبية في عدن، وعقدت أكثر من ندوة ناجحة عن طاعة ولي الأمر. وهي تواصل بدأب توثيق التراث الشعبي بجهودها البسيطة والمتواضعة، وتعطي للعمل الطوعي معناه وقيمته الانسانية الزاهية. والدكتورة نبيلة ابراهيم باحثة في علم الفلكلور. وقد تركت ثورة عظيمة في تدوين وتوثيق ونقد هذا التراث الرائع.

«من معيري قلباً صحيحاً ولو طر

فة عين إن كان قلب يعار».

آخ يا منصور إن قلبك الذي أضناه الحب الحي لأسرتك الصغيرة، وحبك للناس، وإحساسك الانساني بمعاناتهم، والهم الفاجع من استشراف أفق داكن، تدرك بذكائك الثاقب ما يحمله لشعب محكوم بالفساد والطغيان.

قلبك الطيب الذي أدمته المعاناة. وأضنته رزايا واقع دام، لا مكان فيه للعقل، ولامساحة للتسامح، ولا قبول بالتحاور.

عمودك في «النداء» قبل عدة أسابيع عن معاناة ما بعد حرب ٩٤، ذكرني بلقائنا في عدن عقب هذه

الحرب اللعينة بعد بضعة ايام من انتصار الحاكم «الوحدوي» على شعبه «الانفصالي».

هل تذكر يا منصور الزين مكي، والغوري، وصانع الصباح – الجريك؟ ذكرت زمن اليد المقطوعة، وهو زمن «كليل العاشقين»، وهل لقطع اليد صلة ما بوهن القلب الذي تتداعى له قلوب قرائك ومحبيك؟

أيها الصعلوك الرائع قلبك المنشر على مدى الاسبوع في «النداء»، و«التجمع»، و«الصباح»، و«الثوري» شاهد انكسارنا وفشلنا كشعب وأمة، بعد ان عجزنا عن كبح الغزاة الآتين والنابتين كالفطر في ليلة حالكة. عزاء قلبك أنه يتسع لملايين القلوب! ويفيض حباً بعمق واتساع الكلمة الشجرة.

قلبك– قلمك «غير السليم من الحب» تتعشقه العطاش المشرئبة كرؤية الزبيري، ويخافه الوالغون في الدم والمتكسبون بالدين آكلوا السحت، كوصف المعري.

قلمك– قلبك المزدوج القراء كنقد الخطيبيين. وإشكالي السؤال عند المعري «أبكت تلكم الحمامة أم غنت؟!...» أو وحدة الأضداد ونضالها ابتداء من هر قليطس مروراً بنفي النّفي عند هيجل، وصولاً إلى وحدة ونضال الأضداد عند ماركس.

قلمك المنتظر مرشح من الامبريالية الأبهى «جميلة علي رجاء» كتسمية الفقيد الكبير محمد عودة، ويتطلع إليه بزهو «جون لامبير» الذي قدم للثقافة والفن في اليمن ما عجزت عن مثله مؤسساتنا!

● «النداء»، العدد ١٢٧، الأربعاء ١٤ نوفمبر ٢٠٠٧

صحافة الإفك

عبدالباري طاهر

12

صحافة الإفك

الرقص على الجثث

وا حبيباه.. نحتاجك

هي على غير العادة

قبل أعوام تطاولت صحيفة (مجندة ونكرة) على ناشطة إعلامية وحقوقية. وقد طعنت هذه الصحيفة الممولة من الحكم، الناشطة/ رحمة حجيرة. وكان رد فعل المجتمع والرأي العام، واتحاد النساء (المرسم) ونقابة الصحفيين، والرأي العام، واهناً.

ومر القذف الفاجع والكريه دون عقاب رادع، وضاعت دعوى الداعية رحمة حجيرة في دهاليز القضاء الضعيف الفاسد واللا مستقل.

وغاب رد فعل الزملاء في نقابة الصحفيين، لأن رئيس التحرير (الصحيفة إياها) عضو في المؤتمر الحاكم وصاحب رتبة عسكرية.

غياب رد الفعل الزاجر، وغياب العدالة، وتحريض الحكم، أو على الأقل تغاضيه، شجع على التمادي في نهش الأعراض، وقذف المحصنات، والإساءة إلى المرأة: الأم والبنت والأخت.

وقبل أكثر من عام أقدمت صحيفة نكرة ومشبوهة على سب وقذف الصحفية الشابة سامية الاغبري، ورفعت الصحفية دعوى ضد الصحيفة ورئيس التحرير، وقضت المحكمة على الصحفي منتهك الأعراض بغرامة مالية لم يلتزم بسدادها، ولم يجد من يقسره على الحق.

وقبل عدة أسابيع تعرضت الناشطة الاعلامية والعضو الفاعل في مؤسسات المجتمع المدني، توكل كرمان. وجرى تهديدها وأطفالها بالقتل، ولم يكن رد الفعل المجتمعي والسياسي والمدني

بنفس مستوى التهديد المتوحش والبشع.

في الاسبوع المنصرم، شنت هذه الصحيفة حملة شعواء ضد واحدة من أشجع الداعيات لحقوق الانسان، ومنسقة المحكمة الجنائية الدولية في الشرق الاوسط وأفريقيا، متهمة إياها بقتل زوجها الفقيد والمناضل الكبير احمد طربوش الذي توفي إثر أزمة قلبية قبل أكثر من ٨ سنوات. الصحيفة الممولة من المال العام والمرتبطة ببعض أجهزة الدولة اتهمت أمل الباشا بالعمالة للصهيونية العالمية واسرائيل.

مثل هذه الاتهامات لو صدرت من صحيفة أهلية مستقلة أو حزبية لقامت الدنيا ولم تقعد. ونعرف أن جل الصحفيين والصحف الحزبية والاهلية المستقلة تتعرض للمضايقات، والجرجرة إلى النيابات والمحاكم. بل وللاعتقال والاختطاف والاعتداء بالضرب، وتكميم الأفواه، والتضييق في الرزق، والحرمان من الاعلان، وترويع وتهديد مراسلي الوكالات والصحف الاجنبية والقنوات القضائية لنقدها الفساد والاستبداد.

إن الدولة وحزب الحكم الذي يدعو إلى إصلاحات في الحكم، ويعد بإعطاء المرأة نسبة ١٥٪ في الانتخابات القادمة، لا يمكن أن يكون جاداً؛ فتشجيع مثل هذه الصحف القائمة على التمييز ضد النساء والممولة من المال العام والمساعدات الدولية تعكس حقيقة السلطة ذات الطبيعة القبلية والمتخلفة في مجتمع تقليدي ومحافظ. وتمثل فيه الروح القبلية والعشائرية أساس الأسرة الأبوية. فالأسرة الأبوية مدرسة القهر الاولى، فيها يعد الطفل، ولاسيما الإناث، ليقبلوا القهر قيمة داخلية يحملونها في صميم شخصياتهم، كما يرى الدكتور محمد عبدالسلام في كتابه «الجمهورية بين السلطنة والقبيلة».

كان الرجل الجاهلي يئد المرأة. ولكن القبيلي والبدوي العربي يئد المرأة قيماً وأخلاقاً ومثلاً عليا، ولا يسمح لها بالمشاركة. وكل أنظمتنا القبلية والبدوية والغة في هذا الوأد الأسود من وأد آبائهم الجاهليين.

تسليط بعض المتكسبين للعدوان على شرف وكرامة الناشطات اليمنيات شاهد زيف تمدن الحاكمين، أئمة كانوا أم جمهوريين. فبالأمس وصف أبو الاحرار الشاعر العظيم محمد محمود الزبيري هؤلاء الحكام الإماميين بأنهم :«يبهرون الدنيا بزورة موسكو وعليهم غبار دين ثمود».

أما الحكام الجدد فإنهم يتحدثون عن المساواة. ويعدون بـ١٥٪ للمرأة. وقد يعينون وزيرة هنا أو سفيرة هناك ولكنهم يلجأون إلى أبشع الوأد للمرأة الناشطة بالطعن في الشرف ويصلون حد قذف المحصنات، كما حصل مع الناشطتين: رحمة حجيرة، وسامية الاغبري. يدرك الحاكمون وأزلامهم أن الطعن في شرف المرأة وأخلاقها سوف يردع الفتيات عن المشاركة ويدفع بالآباء والأسر إلى منع الفتيات من المشاركة أو الظهور في الحياة العامة.

العقل القبلي والبدوي عقل كيدي بامتياز. فهو يأخذ باليمين ما أعطى باليسار، ويصطاد أكثر من عصفور بحجر واحد. فالوعد (غير الصادق) بإعطاء المرأة نسبة معينة ١٥٪ في الانتخابات فيه «مزاودة على المعارضة التي لم تحسم أمرها في الموقف من المرأة. كما أنه رسالة قوية للمنظمات

الدولية والدول المانحة، ويظهر السلطة المتخلفة بالمظهر الحداثي والعصري والديمقراطي، ويجر المرأة الى جانبه، ويقوم في السر بتحريض الصحف الممولة بالنهش في أعراض القيادات النسوية لإخافتها وإحراقها وردعها عن خوض المعركة للمطالبة بالمساواة ومنع التمييز والانتقاص من حق المواطنة، ورفض التشريعات والقوانين والممارسات التمييزية والقامعة.

لا يستطيع هؤلاء الصغار التطاول على كرامة المرأة وشرفها دون إيعاز من السيد المعطي، ومسؤولية أدبائنا وصحفيينا والمثقفين والمحامين والنساء ومؤسسات المجتمع المدني فضح العلاقة المشبوهة بينهم والحكم. وكانت عشرات من الفتيات تعرضن لحملات التكفير والتفجيع: د. رؤفة حسن، رضية احسان، رضية شمشير، امة العليم السوسوة، ذكرى عباس، أروى الهمداني، ونبيلة الزبير، وغيرهن كثيرات. وجل الفتيات اللاتي انسحبن من الحياة العامة أو من الترشح للانتخابات قد تم ذلك بفعل التخويف بالطعن في شرفهن، وجرى الضغط على أولياء أمورهن لمنعهن من المشاركة.

إن القتال بسلاح الأخلاق سلاح من لا اخلاق لهم. والبلوى في اليمن أن تنشأ صحف وتمول من السلطة لهذه الأغراض الكريهة.

وعندما تلجأ الفتاة المقذوفة إلى القضاء، فإن التقاضي يصبح وسيلة تشهير وإساءة في مجتمع تقليدي ومحافظ. ويساعد فساد القضاء وغياب الاستقلالية في عدم الإنصاف وردع المتطاولين على الاعراض.

إن نقابات الرأي: الصحفيين والمحامين والأدباء والكتاب وهيئات التدريس والمعلمين والمفكرين والاحزاب وأهل الرأي والنساء، مدعوون للتضامن ضد هتك العرض. وينبغي على أحزاب اللقاء المشترك أن تطرح الأمر في صدارة أجندة التحاور مع المؤتمر الشعبي العام لإيقاف تمويل هذه الصحف «الخالقة» للفتنة والوالغة في أعراض النساء، وإيقاف استنساخ الصحف، وحرمان المرأة من حق المشاركة، وفضح الجهات «الخفية» التي تدعم هؤلاء الخارجين على النظام والقانون. ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تلعب الدور المهم في التصدي للحملة التمييزية ضد المرأة وتطرحها بقوة على المنظمات الحقوقية والصحفية والجهات المانحة لإيقاف هستيريا التمييز وازدراء المرأة ووصمها بـ«الدونية والناقصة» في الفكر القبلي الأبوي شديد التخلف والانغلاق.

وبغض النظر عن الخلاف السياسي فإن الغالبية في حزب الحكم لا يمكن أن تقبل مثل هذا الإسفاف والابتذال. ويدرك العقلاء أن الطعن في الأعراض وقذف المحصنات من أكبر وأخطر بوابات الفتن والاحتراب، فلا أحد يقبل أن يطعن في شرفه وعرضه.

يتوعد القرآن الكريم محبي إشاعة الفاحشة بخزي في الدنيا، وعذاب عظيم في الآخرة. ولا يمكن للعقلاء في اليمن أن يسمحوا لهذه المنشورات المريبة أن تتجرأ على هتك الاعراض، وإهدار الكرامة الآدمية وحرمة المرأة: الأم، والبنت، والأخت، فمثل هذا الاجتراء المخزي واللااخلاقي يحتاج تصدي جميع الحريصين والعقلاء سواء في المعارضة أم في الحكم.

وللجميع: أمهات وبنات وأخوات، لا يجوز إهدار كرامتهن أو ترويعهن في سمعتهن، فأين خطباء

المساجد الذين لا يحزّهم مثل هذه الأمر الفاجع والخطير!؟ وأين أجهزة الاعلام «حارسة الفضيلة» الجاهزة للحسبة ضد أي كلمة نقد ضد الفساد والاستبداد!؟ وأين نواب الشعب المسؤولون عن الرقابة وإيقاف إشعال الحرائق!؟ أما مسؤولونا فلا عتب عليهم. وأين صحفيونا والأقلام النزيهة من خوض معركة دفاع مجيدة ضد هذه الذئاب الناهشة والمستبيحة.

النساء قبل غيرهن مدعوات للتضامن والاحتجاج ضد التمييز والازدراء والانتقاص، ويستطعن بالتضامن إسكات الأصوات المجرمة والخارجة عن القيم والآداب العامة.

● «النداء»، العدد ١٢٨، الأربعاء ٢١ نوفمبر ٢٠٠٧

في ذكرى الثلاثين من نوفمبر

عبدالباري طاهر

12

في ذكرى الثلاثين من نوفمبر

التشبث بالاحكام الكامل للسلطة باعتبارة خطأ احمد وتسويفه تحت عنوان الدفاع عن الوحدة

الكابوسة التي تقود اليمن الى الفوضى

تحتفل اليمن بالذكرى الاربعين ليوم الثلاثين من نوفمبر٦٧. وهو يوم تحقيق الجنوب الاستقلال بعد كفاح دام استمر أربعة أعوام. وفي الوقت نفسه تحتفل بالذكرى الثامنة عشرة لبيان الثلاثين من نوفمبر ٨٩، وهو البيان الذي أسس للشرعية الديمقراطية، ومثل المدماك الاساس ليوم ٢٢ من مايو ١٩٩٠. فإذا كان يوم الاستقلال قد جسد الشرعية الثورية، لقيادة الجبهة القومية، التي قادت الكفاح المسلح ضد المحتل البريطاني، فإن الثلاثين من نوفمبر٨٩ قد مثلت الانعطافة نحو شرعية جديدة، للثورة اليمنية سبتمبر٦٢، واكتوبر٦٣.

ولم تكن الانعطافة مجرد مزاج أو رغبة ذاتية لهذا الزعيم أو ذاك، وإنما كانت شاهد المأزق الكبير الذي تعيشه شرعية الغلبة والاحتراب في الشطرين.

عجز النظامين عن حل معضلات التنمية والبناء، والتطور السياسي والديمقراطي أحد أبرز ملامح أزمة النظامين الشطريين.

صحيح أن الوحدة لم تبن على أسس ديمقراطية راسخة ومتينة، ولم يكن التحول الديمقراطي حاسماً. وكان دمج دولتين بجيشهما وأمنهما وإدارتيهما وقبائلهما هو الاساس الذي أنبنت عليه دولة مايو ٩٠. وغلب المنحى العاطفي والانفعالي على الجوانب الفكرية والعقلانية والضمانات المادية: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية إلا أن التحول الديمقراطي قد لقي استجابة شعبية عارمة. فخرجت الاحزاب السرية الى العلن وتأسست عشرات الاحزاب، ومنحت تراخيص

لعشرات الصحف، وتبارى الحزبان الحاكمان الى التنافس على الاحزاب وامتلاك الصحف.

ووجدت الشمولية نفسها مهددة بالحراك الشعبي والمعارضة السياسية المتنامية؛ فكانت حرب ٩٤ انقلاباً دموياً على بيان الثلاثين من نوفمبر وعلى دولة الوحدة السلمية والديمقراطية.

أعادت حرب ٩٤ شرعية الغلبة والقوة وأوغلت القوة في محاصرة الحياة السياسية والتضييق على الهامش الديمقراطي، وقمع حرية الرأي والتعبير، وبالأخص الحريات الصحفية، كما زكت الحرب الفساد والاستبداد، والاتكاء على نهج الفتن والاحتراب الداخلي كوسيلة مثلى للحكم وللفيد، وإعادة توزيع الثروة والنفوذ.

لقد اعادت حرب ٩٤ إنتاج الحكم بالغلبة، وجرى إقصاء أبناء الجنوب، من دولة كانوا الطرف الثاني في بنائها، فحل الجيش والأمن والوظيفة العامة، كما جرى نهب الاراضي، والاستيلاء على الممتلكات، ونهب الدولة في الجنوب، ومحاولات طمس تجربة الجنوب، وكفاح أبنائه مما ولد قهراً وغبناً يستشعره أبناء الجنوب.

لا شك أن نهج الحرب وتسيد الفساد والاستبداد قد ألحق الضرر باليمن كلها. ولكن أبناء الجنوب يحسون، أو الحكم نفسه قد فرض إحساساً بالتفوق الجهوي، والانتصار «المعمد بالدم» والمعبأ بالدلالات المقيتة من عصور ما قبل الدولة.

نقترب من يوم الثلاثين من نوفمبر، الذكرى الاربعين للاستقلال والثامنة عشرة للوحدة، في أجواء تتسم باستعداد الجنوب لإحياء ذكرى تجربة مائزة وفريدة لتحقيق الاستقلال الوطني الذي نظر إليه اليمنيون والعرب حينها كأهم رد عربي في الركن الشرقي الجنوبي من الارض العربية على هزيمة ٦٧، بينما ينظر إليه الحاكم اليمني اليوم بدونية وزراية وانتقاص.

فالاستقلال لا اهمية ولا معنى له فهو مجرد يوم جلاء، أما الوحدة فهي عودة الفرع الى الأصل، ومجرد إنهاء تمرد الابن على الأب، والاقلية تحت حكم الاغلبية.

وهي الشعارات التي حكمت حرب ٩٤، وسار على نهجها الحكام الذين يرون الوحدة المعمدة بالدم أو المهورة بالغلبة والانتصار، هي التي تحققت في ٧ يوليو ٩٤ حتى لقد قال احد غلاتهم:«إن الله قد اثبت وجوده في هذا اليوم».

الخشية أن يندفع الحكم كدابة إلى الاحتكام إلى القوة في مواجهة الاعتصامات والاحتجاجات المدنية وإحياء ذكرى الاستقلال كما حدث في ذكرى ١٤ أكتوبر في ردفان. فالحرب – ولاشيء غير الحرب– هي الكفيلة بحماية الوحدة، وقهر الاحتجاج المدني او المعارضة السياسية كاعتقاد الحكم.

بديهي أن تتنوع وتتعدد وسائل الاحتجاج، فردفان والضالع اللتان حملتا السلاح في وجه المستعمر البريطاني، يتصدى اليوم أبناؤهما بصدورهم لرصاص «المحتل الوطني».

وتحتج عدن، رائدة العمل السياسي والاحتجاجات المدنية، بأكثر من صيغة ديمقراطية للإدانة والرفض، ويمتد احتجاجها الى مختلف مناطق الجنوب وصولاً إلى تعز ومأرب.

أليس لافتاً أن تخرج مناطق في حاشد في مسيرات رافضة للاستبداد والفساد. ويكون الاحتجاج

فـي صعدة «خروج لخروج» بصيغة «التاريخ الآثم» كتسـمية الأحـرار. أما احتجاج إب والحديدة فهو احتجاج غاندي أو مسـيحي: «إذا لطمك أحد الاشـقياء على خدك الأيمن، فأدر له خدك الأيسر». وتكون الاستكانة فاجعة عندما ينحاز الضحية للجلاد، أو يعطي صوته لسارق خبزه.

يظـن الحكـم- وبعـض الظن إثم- أن السـلاح هو العـلاج الناجع لأمراض الاحتجـاج المدني. وهو موروث قبائلي عنتري تجاوزته الامم والشعوب. فالاحتجاجات، خصوصاً في الجنوب، لا يمكن حلها إلا بالعودة إلى جوهر وروح بيان الثلاثين من نوفمبر والتزام الحكم بالعهود والمواثيق المقدمة للأمم المتحدة عقب الحرب العدوانية.

ويقينا فإن خلق الفتن والحروب المسـتدامة، وقمع الإضرابات والمظاهرات، وتكميم الافوه، وترويع الصحافة والصحفيين، وقذف المحصنات والتطاول عليهن، لا يزيد الأزمة الخانقة إلا اشتعالاً.

نضـال اليمانيـين على مدى أكثر من نصف قـرن، كان يتجه لبناء دولة عصرية ديمقراطية وحديثة. مقـالات «الحكمة اليمانية» ودعواتهـا والصحافة العدنية، ونضال الحركـة النقابية الطلابية وميثاق الجبهة القومية، وأهداف الثورة اليمنية: سبتمبر واكتوبر، ودستور دولة الوحدة «المغدورة» ووثيقة العهد والاتفاق، تسـتهدف كلها بناء دولة ديمقراطية عصرية وحديثة، وهذا الهدف هو ما عجزت عن تحقيقه الإمامة البائدة. ولا يسـتطيع رصاص الحكم ودباباته إسـكات نداء وأشـواق اليمنيين لبناء دولة النظام والقانون والمؤسسـات، والخلاص وإلى الابد من الاحتكام إلى السـلاح وتسـيد الفسـاد والاستبداد.

● «النداء»، العدد ١٢٩، الأربعاء ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧

الصَّحافة والمعارك الوطنية في اليمن

عبدالباري طاهر

12

الصحافة والمعارك الوطنية في اليمن

تشجيع الحوار بين الاديان

المشترك خارج الملعب

هنـاك ترابـط عميق حد التلازم بين نشـأة الصحافة في اليمن وظهـور الحركة الوطنيـة، وبروز الحركة النقابيـة العمالية في ميناء عـدن ومصافي البريقـة. ومن نافلة القول الإشـارة إلى ظهور تيارات الحداثة والتجديد في الفكر والثقافة والادب.

فمـع صـدور الحكمة اليمانيـة ١٩٣٨ - ١٩٤١ بدأ ظهور القصيدة الحديثـة، والنقد الادبي الحديث ايضاً: العزب، علـي ناصـر العنسـي، والشـامي، كما تجلـى التجديد الفكـري والثقافـي والسياسـي: الوريـث والمطـاع وسلامة، والديلمي وغيرهم. وحتى القصة القصيرة ظهرت في هذه المجلة الرائدة.

وفـي عـدن صدر مـا يقـرب مـن ٧٠ إصـداراً كان فـي طليعتهـا «فتـاة الجزيـرة» و«صـوت اليمن» فيما بعد، والمسـتقبل والأمل، والعمال، والعامـل، والأيـام، والطريـق. العمـل والعمال صحيفتـان نقابيتـان عماليتـان. ورغـم التأثيـر للجمعيـة العدنيـة، و«عـدن للعدنيين» على فتـاة الجزيرة إلا أن الصحيفة قد لعبت دوراً رائداً ورائعاً في نشر الجديد: في السياسة والثقافة والقصة والنقد. وكانت فتاة الجزيرة أحد أهم عناوين الصحافة العدنية في مطلع الاربعينيات.

وإذا كانت العامل والعمال قد كرسـتا للحركة النقابية، وعكسـتا الصراع المبكر بين اليمين واليسار فـي الحركة العمالية. وتجسـد فيمـا بعد في المؤتمر العمالي والنقابات السـت، وسياسـياً بين حزب الشعب الاشتراكي وحركة القوميين العرب والتيار الماركسي: «اتحاد الشعب الديمقراطي بدايات عدن

وتحديداً ظهور الصحافة اليمنية كان مؤشر ولادة الاتجاهات الفكرية والأدبية والنقابية والسياسية. وكان بروز الصحافة العمالية: العمال والعامل بعد منتصف الخمسينات بداية تطور مهم في الحركة السياسية وهي الفترة التي يؤرخ لها الاستاذ المفكر التقدمي عمر عبدالله الجاوي في كتاب «الصحافة النقابية في عدن ١٩٥٧-١٩٦٧».

وإذا كانت صحافة المهاجر الحضرمية والصحافة العدنية والحكمة اليمانية هي الرافعة الاولى التي ولدت فيها وبها ومعها حركة الجديد والحداثة فإن تواري هذه الصحافة كان مؤشر ولادة الاستبداد وحكم الغلبة، أو إعادة إنتاجه باعتباره الأصل. وكانت الـ٢٢ من مايو ٩٠ هي الولادة الثانية للهامش الديمقراطي في اليمن كلها. وعبرت الصحافة الجديدة عن ولادة جديدة أيضاً لتيارات الحداثة والتجديد والتفتح والحوار وعلانية الاختلاف والتعددية الحزبية.

إن هذه الصحافة هي الرئة النقية والوحيدة التي تدفع الفساد، وتبشر بغروب نجم الاستبداد، وتهاوي قلاع قوى التخلف والفتن والتمزيق.

والسلطة المستبدة التي تطلق الرصاص الحي في صدور المحتفين بذكرى الرابع عشر من اكتوبر والـ٣٠ من نوفمبر هي من يجرجر الصحفيين إلى النيابات، ويقدمهم للمحاكم الجزائية، ويقوم بخطفهم والاعتداء عليهم.

ليست أحزابنا، على كثرتها، هي من كشف سراديب التوريث، وفضح الفساد والاستبداد في قمة الهرم.

يُحاكم الخيواني بتهمة «الارهاب» بينما يعرف الجميع أن هذا الصحفي الشجاع هو أول من وضع يده على مكمن الداء في اتجاه الحكم نحو التوريث في كل مفاصل السلطة. كما كشف الفساد في مؤسسات الحكم الكاريكاتورية.

تعرض للاعتقال والخطف والتهديد بالتصفية أكثر من مرة. يفاخر حكامنا بأنهم حلفاء امريكا في محاربة الارهاب. ويستطيع المتتبع للحالة اليمنية منذ الوحدة تبين حالة المد والجزر في علاقة الحكم بتيارات التطرف والارهاب بينما تتسم علاقاته بالصحافة الأهلية والحزبية والصحفيين بالضراوة والعنف. فخلال عقد من الزمان أُختطف وأعتقل وحوكم العشرات من الصحفيين والكتاب، ربما أكثر من الارهابيين الذين ينتشرون كالسرطان في مختلف مناطق البلاد. تستطيع السلطة التحاور مع الارهابيين و«هدايتهم» ولكنها لا تستطيع التسامح أو تقبل الرأي الناقد والمختلف.

يُحاكم الخيواني على راي بتهمة «الارهاب». ويُقاد نايف حسان ونبيل سبيع ومحمود طه من صحيفة «الشارع» إلى المحكمة الجزائية. والواقع أن محاكمات الصحفيين والصحف تتجاوز العشرات منذ نهايات حرب ٩٤. والمواجهة مع الصحفيين تعني فما تعني أن مطالب المواطنة والدولة المدنية العصرية الحديثة والديمقراطية، وتحدي الفساد والاستبداد، هي ميدان المواجهة الحقيقي. وأن معركة السلطة مع الارهاب أملتها ظروف ما بعد الـ١١ من سبتمبر في امريكا. وأن التحدي الحقيقي هو خطر الأقلام الناقدة التي تفضح زيف خيوط قميص السلطان. فهذه الأقلام والألسن التي لا تقول «الفيل باملك الزمان» هي الخطر الداهم.

أليس فضيحة أن يتعرض النائب الديمقراطي والشجاع أحمد سيف حاشد صاحب صحيفة المستقلة للتنكيل والقمع، فيعتقل أكثر من مرة، ويهدد في البرلمان بسحب الحصانة في حين لم يستفد منها شيئاً.

إن معركة الصحافة والاعتصامات والمظاهرات التي تشهدها المدن اليمنية، وبالاخص في الجنوب، هي الوسيلة المثلى لفرض الإرادة الشعبية على الحكم للتخلي عن نهج التوريث وعسكرة الحياة وقمع الحريات العامة والديمقراطية.

في الأربعينات وحتى منتصف الستينات كانت الصحافة العدنية قاطرة الحداثة والتغيير في اليمن كلها، فهل تكون الصحافة الحزبية والمستقلة الشرارة التي ستشعل السهل كله كمقولة جيفارا؟!

استشعار السلطة لخطورة الكلمة ليس آتياً من فراغ. فهي تدرك أن هؤلاء الفادين الذين يتصدون لغول الفساد والاستبداد هم حملة مشاعل الفجر القادم، وأن الاحتجاجات المدنية لا يمكن إخمادها بالهولكبتر أو المدافع والمصفحات والرصاص الحي. فالمظاهرات ضد انتخابات المجلس التشريعي في عدن في ١٩٦١، ومظاهرات صنعاء وتعز في نفس الفترة كانت البشائر الأولى لانبلاج فجر سبتمبر واكتوبر.

وتبقى الصحافة الاهلية الحرة والمستقلة والمواقع والاحتجاجات المدنية هي الحربة المشرعة في نحر الفساد والاستبداد. وهي أداة شعبنا اليمني وأمتنا العربية للتغيير والولوج إلى العصر.

● «النداء»، العدد ١٣٠، الأربعاء ٥ ديسمبر ٢٠٠٧

مبادرة الرئيس.. إنفراد بالرأي وإقصاء للآخر

عبدالباري طاهر

12
الأربعاء 3 ذو الحجة 1428هـ الموافق 12 ديسمبر 2007 العدد (131)
Wed. 3/12/1428 - 12 December 2007

مبادرة الرئيس.. إنفراد بالرأي وإقصاء للآخر

عبدالباري طاهر

في القضية الجنوبية.. يجوز ترتيب كهذا

ابراهيم حسين محمد

سيناريوهات انتخابية

أبوبكر عبدالله

دعا الاخ الرئيس علي عبدالله صالح إلى اجتماع المجلسين: الشورى والنّواب/ الغرفتين. وهما غرفتان «لا تندهي مافي حدا».

فهما مفرغتان من أي مضمون حي وحقيقي، فالنواب والشورى، وهما تسميتان متناوبتان ومترادفتان منذ تأسيس المجلس التشريعي في المحمية عدن عام ١٩٤٧. وأول انتخابات له عام ٥٥ وكانت الثانية في ٥٨. واللافت أن انتخابات هذا المجلس والدعوة إليه، كانتا السبب في تفجر الأزمة في عدن، كما مثلت بداية الانقسام والتمايز بين الحركة الوطنية الحديثة والقوى التقليدية.

أما في الشمال فكانت دعوة الأحرار، وبالاخص النعمان ومعه الزبيري والقاضي عبدالرحمن الارياني ومحمد علي عثمان وآخرون كثيرون، إلى تأسيس مجلس شورى غير مرحب به في مجتمع مسلح ويخوض قتالاً جمهورياً ملكياً في أكثر من أربعين جبهة، كالتعبير السائد حينها.

أردت بهذا المهاد الاشارة إلى أن شرعية القوة مزاج عام في الشمال والجنوب، وإن كان رفض الانتخابات في عدن لم يكن سببه رفض الحياة النيابية أو الديمقراطية، فقد كانت المدينة تعيش تعددية حزبية وسياسية نتأسى بها اليوم، وإنما كان الرفض والاحتجاجات الواسعة ضدها لحرمانها أبناء المحميات وأبناء الشمال من المشاركة، وحصرها في مواطنة «مخلقة عدن"، حسب الادارة البريطانية. وكان رفض القيادة الثورية بعد السادس والعشرين من سبتمبر في الشمال

هو الوضع الثوري داخل الشمال وتأثير التجربة القومية وبالاخص في مصر يوليو ٥٢.

معروف أن مجلس الشعب الاعلى في الجنوب في السبعينيات كان شكلياً من الألف إلى الياء، وكان صورة من صور هيمنة التنظيم السياسي منفرداً على الحياة السياسية برمتها.

أما في الشمال ففي ظل «من تحزب خان»، شعار العقيد القذافي، فإن سيطرة القوى التقليدية وتحديداً القبائلية، ظلت هي المهيمنة مع مشاركة هامشية وجد محدودة للاسلام السياسي وقوميين ومستقلين. وكانت شوراه حتى اليوم أقرب للشورى الاسلامية غير الملزمة في رأي غالبية فقهاء السُّنة منها إلى شيء آخر.

مجلسا الشورى والنواب مؤسستان كاريكاتوريتان كبقية مؤسسات الحكم. فهما لاعلاقة لهما بالرقابة أو التشريع. فالنواب (البرلمان) لا يستطيع المساءلة الحقيقية للوزراء، كما أنه أبعد ما يكون عن سحب الثقة منها.

صحيح أن داخل هاتين «المؤسستين» التشريعيتين رجال لهم خبرة ومقدرة طيبة ولكن «ما تفعل المرأة المدبرة في البيت العطل». وجعله عاطلاً باطلاً ارادة حاكمة لاراد لها.

فماذا تعني دعوة «الغرفتين الفارغتين»؟!. إن التوقعات الراعبة هي إعلان حالة الطوارئ، وهو توقع مرجوح في بلد يعيش الطوارئ منذ آماد متطاولة.

وخطورة إعلان الطوارئ لوحدثت -لا سمح الله- ستكون موجهة بالأساس ضد احتجاجات الجنوب، وستكون امتداداً لحرب ٩٤، التي لم تتوقف وإن اتخذت صوراً واشكالاً عديدة ومتنوعة.

اما التوقع الثاني والراجح فهو طرح المبادرة الرئاسية في تعديل الدستور، والحكم المحلي. والفاجع أن الضحية في اليمن دائماً الدستور. فالحكم لـ«بندق العدال» أو «ثور الهجر» فكان الدستور هو الضحية للتكفير عن الخطيئة أو استجلاب رضى الآلهة.

اللجوء إلى المجلسين لتبني المبادرة، وهي مضمونة سلفاً، ولن يحدث حولها أي معارضة في ظل هيمنة «حزب الحاكم»!.

ما يؤرق أن المبادرة الرئاسية الآتية من أعلى تستهين بالاحتجاجات المتصاعدة في عموم اليمن، وبالأخص في الجنوب. الذي لم يبرأ من جراحات حرب ٩٤. وهي قطعاً ليست مع المعارضة السياسية «الدائخة»، وإنما مع المجتمع اليمني الذي فقد الثقة بالسلطة، وأصبح لا يرى فيها إلا أداة قمع ونهب.

المبادرة تؤكد أن السلطة غائبة حد القطيعة عن معاناة الناس والمشاكل الحقيقية لهم. تمثل المبادرة «الانفراد» بالحكم والانفراد بصنع المشاكل وإرادة التفرد بحلها أيضاً. فلم يعد الحكم يكتفي بصنع الكوارث، وإنما يصر أيضاً على منع الناس وحرمانهم من حق المشاركة في المعالجة أو الإطفاء.

نحن إزاء سلطة لا تتقن إلا الغلبة، ولا تنزل إلاَّ على حكمها، والضحية المستمرة والمتكررة بالدستور هي التعبير المكثف عن الاستهانة بالعقد الاجتماعي بينها وبين مواطنيها. فالتشريع والدستور والسياسة برمتها لا تغني عن القوة شيئاً، وحدة ٢٢مايو ٩٠، ليست وحدة لأنها تمت بعقد اجتماعي

«الدستور»، وبتوافق سياسي كمصالحة وطنية بين الشمال، والجنوب. وتحديداً بين المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي. ومن هنا يؤرخ الحكم للوحدة الممهورة بالدم أو المعمدة به في ٩٤/٧/٧.

شرعية القوة لا تحمى إلا بالقوة. وما الدستور إلا ضحية لعبة تكتيكية لا تعني الكثير. وقضية الحكم تسير في نفس اتجاه رفض شركات الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، ورفض التوافق والتحاور والنزول عند إرادة مجتمع محتج وغاضب.

لقد استمرأ الحكم التفرد بالسلطة: بدأ بإقصاء الحليف الاشتراكي بحرب إجرامية. ثم استبعد حلفاءه في الحرب: التيارات الجهادية ثم الاصلاح. ثم استغنى عن خدمات حلفائه من غير المنطقة ليصل الأمر إلى التصدع داخل الأسرة ذاتها.

ضلال الحكم الذي لاشفاء منه أو هداية له، هو الاعتقاد بأنه حزب الأغلبية، في حين يعرف الحاكم أكثر من غيره طرائف صناعة هذه الاغلبية.

مبادرة الرئيس انفراد بالرأي، وإقصاء للآخر، ورفض مبطن للحوار، وقفز على قضية الجنوب، وسير في طريق «لنا الصدر دون العالمين أو القبر». موافقة المجلسين عليها تحصيل حاصل!. وحتى لو طرح خيار الطوارئ فلن يعترض أحد. ورحم الله امرأً عرف قدر نفسه.

وأخطر ما في الأمر أنَّ الحكم لم يعد يعي أو يدرك أنه في وادٍ والاغلبية «المزعومة» في وادٍ آخر.

تذكرني التعديلات المكرورة للدستور بقصة «قس» وعد عبده العجوز بالعتق إذا أكل رعيته الديك الرومي المقدم اليهم في أعياد السيد المسيح. ولمعرفة الرعية ببخل القس لم تمتد أيديهم إلى الديك. أمر القس عبده بإعادة الديك إلى الثلاجة. في العام الثاني أمره باستخراجه وتسخينه وتقديمه إليهم. فلم تمتد أيديهم إليه، فأمره بإعادته. وفي العام الثالث عندما أمره بتقديمه انفجر العبد باكيا، قال له القس قد وعدتك بالعتق إذا أكل الضيوف الديك ولكنهم لم يأكلوه، فلماذا تبكي؟! رد العبد: «لا أطلب عتقي، ولكني ارجوك إعتق الديك!!». فمن يعتق ديكنا الذبيح: الدستور؟!

كما ذكرني تهديد الاستاذ محمد عبدالله اليدومي بالحرب دفاعاً عن الوحدة، بتصريح صدام حسين بالحرب ضد الاتحاد السوفيتي إذا غزا السعودية، ولكنه في العام نفسه قام بغزو الكويت، وتهديد أمن السعودية. ولعل مقارنة بين تصريح اليدومي وتصريح مسؤول الاصلاح في حضرموت (محسن باصرة) حول الوحدة، يكشف عمق الخلل في رؤية أحزابنا للأوضاع لا تقبل الشطط أو الخفة.

● «النداء»، العدد ١٣١، الأربعاء ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧

إقصاء المشترك ودفع الاحتجاجات إلى تخوم الدعوات الانفصالية

لعبة السلطة لإعمال القوة باسم الوحدة

عبدالباري طاهر

12

إقصاء المشترك ودفع الاحتجاجات إلى تخوم الدعوات الانفصالية

لعبة السلطة لإعمال القوة باسم الوحدة

هل يتوجب على أبناء شرعب العودة الى قراهم لحمل السلاح من جديد؟

كفوا نعيقكم عن الجنوب!!

قامت حضارة اليمن على الزراعة بإقامة السدود والحواجز التحويلية.. وفي البقعة الخضراء من أرض يحصب الخ. كما قامت على بناء المدرجات، ومعرفة مواسم الزراعة والحصاد، والمهارة في ارتياد طرق التجارة ومواسم الاصطياد والابحار لخدمة التجارة. وبناء التحالفات- الايلاف- لحماية قوافل التجارة.

ورمز خراب سد مأرب لانهيار هذه الحضارة الانسانية التي كانت مهوى الافئدة، ومحل تقدير وإشادة الكتب السماوية: العهد القديم والقرآن الكريم في أكثر من سفر وسورة.

وكان الابتلاء العظيم انهيار الدولة بمسمياتها المختلفة: سبأ، معين، حمير، أوسان، قتبان، وحضرموت.

من العبث انكار إنجاز وحدة الـ٢٢ من مايو ٩٠، ولكن الانجاز التاريخي والمهم المعزز بهامش طيب للحريات العامة والديمقراطية وبأفق مفتوح للتعددية السياسية والحزبية، والحريات الصحفية، وبمشاركة سياسية بين الشمال، والجنوب، وتحديداً بين أكبر تعبيراتها السياسية: الاشتراكي والمؤتمر.

للمرة الاولى تتوحد اليمن بالتحاور السياسي وتقوم وحدتها كمصالحة وطنية شاملة بين أقوى الاطراف نفوذاً في الشمال والجنوب برغم طبيعتيهما الشمولية والدكتاتورية وما شئت من مسميات

فاجعة.

حرب ٩٤ اعادت البلاد والعباد إلى مربع الحروب المستدامة. وأخطر ما فيها أنّها قد غرست بذرة الانقسام القديم الجديد والذي يرتدي لبوس الجهوية والطائفية والقبائلية حتى البائدة منها، والاخطر أنها قد زكت مبدأ الغلبة والقوة.

الحملة الجائرة واللا اخلاقية ضد المرشح المهندس فيصل بن شملان أكدت أمرين خطيرين: الأغلبية الجهوية التي حذر منها حيدر العطاس؛ كما أكدت أن حرب ٩٤ قد جعلت مبدأ التداول السلمي للسلطة شبه مستحيل في دولة غلبة وانتصار، وقريبة عهد بكفر التشطير.

والحرب الكريهة كوصف عمرو معد يكرب الزبيدي، لم تكرس(فحسب) إعادة الانشطار الجهوي: شمال جنوب، وهو انشطار قريب عهد بالكفر، وإنما بعثت واحيت انشطارات قبائلية في المجتمع اليمني كله. وحرب صعدة «المعومة» التي تدخل عامها الخامس دون حل، واحدة من أكثر من اربعمائة وخمسين حرباً شهدتها البلاد اليمانية منذ عدة عقود.

فساد الدولة واستبدادها، واصرارها على تعميد الوحدة بالدم، والتمسك بالأسلاب، والغنائم والفيد، وعجز المعارضة وتلكؤها هما الخطران الماحقان المحدقان باليمن كله. فالدولة الفاسدة من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى كتعبير السارد العظيم تولستوى هو أسس التفكك والتمزق. كما أن غياب المعارضة وعدم تبنيها قضايا الناس يفتح الأبواب أمام العفوية ودود الأفعال التي قد تجعل الكل في مواجهة الكل. وتعيد إحياء صراعات لا تحمد عقباها: جهوية، طائفية، قبلية، والازمة الشاملة قد ترفد وتغذي مثل هذه الصراعات الداحسية.

تحرص الدولة على إقصاء المشترك، وبالأخص الاشتراكي، عن لعب دور في احتجاجات الجنوب. وتدفع بالاحتجاجات السلمية إلى تخوم المواجهة والدعوات «الانفصالية»، لتظهر وكأنها الطرف الوحدوي الوحيد، وأن القوة وحدها هي السبيل الوحيد لحماية الوحدة والذود عنها من حق أن يحتج بعد أن أقصى بحرب تكفيرية وتخوينية من وحدة لعب الدور الاساسي في بنائها. ولكن علينا أن ندرك أن المناطق الوسطى: تعز إب، ذمار، رداع، والبيضاء، قد دفعت ثمناً فادحاً في الثورتين اليمنيتين سبتمبر وأكتوبر وحروبهما على مدى أربعة عقود، وقد قُتل وسُرح الآلاف من أبنائها من الجيش والأمن والوظيفة العامة بسبب هذه المواقف، ولن يغيب احتجاجها الحاضر والقوي دوماً في تجربة الثورتين.

كما أن هناك مناطق محرومة من أبسط حقوق المواطنة: مأرب، الجوف، صعدة، حجة، والمحويت، وعمران، ومن خدمات التطبيب والتعليم ومياه الشرب النقية، والكهرباء ومواطنتها لا تتجاوز الاحتراب: ودفع الضرائب والاتاوات، وتشجيع الدولة الاحتراب فيها والثارات.

وموالاة المحويت والحديدة وصنعاء، وعدم وجود احتجاجات حقيقية قوية فيها لا يعود الى الرضى عن الحكم وإنما لقبضة السلطة والسيطرة أتباع السلطة في هذه المناطق، وسيطرة ذهنية الطاعة المقيت فيها.

الفاجع أن معالجات الحكم القاصرة والآتية من «الداعي القبلي» وأساليب شراء الذمم، وإشعال الحرائق، والإيغال في تبني خطاب سياسي واعلامي مخون ومجرم، للجنوب بخاصة، وللمعارضة السياسية بعامة. وبمقدار تصاعد صوت الاحتجاج المدني بمقدار تشنج الخطاب الرسمي المهور بالعنف، والمعمَّد بالدم، والخشية كل الخشية أن تلجأ الدولة «الفاسدة والمستبدة» إلى الحلول التي طالما أتقنتها وخبرتها واحتكمت إليها، وهي معالجة «الداء بالداء»، وهدم المعبد على رؤوس الجميع. فاستعراض العضلات، والتلويح بالقوة، ورفض التصالح والحوار، والعجز المدقع عن حل الازمة الشاملة في مجتمع أمي جائع، ومدجج بالأمية والسلاح هو ما يتهدد اليمن.

يبدو أن صوت المنطق والعقل في الدولة والمجتمع قد وصل حدود الخفوت والتلاشي. وليس أمام اليمن من حل غير العودة الآمنة والحميدة لروح وثائقها التأسيسية والاجتماعية: بيان الثلاثين من نوفمبر ٨٩، ودستور دولة الوحدة «المفترى عليه»، ووثيقة العهد والاتفاق.

تحكيم المنطق والعقل والتخلي عن ذهنية التخوين والتجريم، واحتكار الوحدوية والوطنية وحتى الديمقراطية والتخلي عن اغراء الانفراد بالحكم لصالح فرد أو أسرة أو قبيلة أو حزب، هو الطريق الامن للخروج من الأزمة القائمة.

إن نهج الحكم القائم على الانفراد والغلبة يقوي الاتجاهات الجهوية والقبائلية في اليمن كلها وبالأخص في الجنوب الذي جرى الانقلاب عليه جهاراً بحرب آثمة ومقيته.

● «النداء»، العدد ١٣٢، الأربعاء ٢ يناير ٢٠٠٨

مـــا قـــبـــل الـــكـــارثـــة

عبدالباري طاهر

12
ما قبل الكارثة
هؤلاء يخطفون الدولة!

مـا أطلقه المستشـرق البريطانـي الاصـل برناردلويس لم تكن نبـؤة بـأي معنـى. فالباحث المهـم والصهيونـي المتعصب كان يقـرأ الواقـع العربـي المتعفـن والآيـل للخـراب. فتوقعاته عن تفـكك المنطقة العربية وعودتها إلـى وحداتها الاولى: قبلية، عشـائرية، طائفية، وأعـراق وانتماءات ما قبـل وطنية، أو «هويـات قاتلـة» كتسـمية الروائـي النابـه أمـين معلوف كانـت تتحلل من داخلها وتحـت تأثير عوامل خارجية: أمريكية، اسرائيلية، وأوروبية.

واسهمت عوامل عديدة في العودة «غير الحميدة» إلـى مسـتنقع التفـكك والانحـدار فالسياسـات والاسـاليب القبليـة والاسـرية والعسـكرة ثمرة كريهة للفساد والاستبداد.

وكارثـة العـراق واحتـراب الفلسـطينيين وتمزقهـم يمثـل أو يعطـي التجلّـي الأسـوأ كعنوانين دالين للمنطقة كلها. فمصر قائدة المنطقة للوحـدة والتحـرر والاشـتراكية، والمدافـع الاول عـن قضية فلسطين تمنع الحاج الفلسطيني من الدخول إلى أرضه المغتصبة خوفاً من الابتزاز الاسـرائيلي. ويمتد الانحدار والتفكك رأسـياً وأفقيـاً. فالتفكك القائم في النظام العربي في مسـتوى الرأس يمتد إلى الجذور الداخلية في كل قطر عربي مرتدياً خصائص الواقـع. فالسـودان بلـد الخيرات والعاصمة المثلثة يتقاتل ابناؤه على الماء والكلأ. وهو إحدى سـلال غلال العالم.

اما اليمن السـعيد سـابقاً والقريب العهد بكفر الانقسام وتسيد القبيلة والطوائفية والجهوية، فإن

التفكك فيه يتخذ طابعاً مأساوياً. فالدولة بالمعنى المجازي تتخلى عن هيبتها ووظيفتها كدولة أو كهيئة حامية للنظام والقانون وحامية للمجتمع. وترتدي الزي القبلي، وتتحول إلى جزء أساسي في الصراعات الدامية، بل طرفا رئيساً في تفجير الصدامات، وتوتير الأجواء، وتسميم العلاقات المجتمعية. ففي حين تمتشق خطاب التخوين والتكفير ضد الجنوب، فإنها تمنع التسامح والتصالح بين أبنائه. كما تهيئ الاجواء للتصارع الدائم بين مناطقه المختلفة. وفي الشمال فإن «الدولة» تستجيب للداعي القبلي، وتحتكم إليه في مواجهات قبلية ومناطقية وطوائفية.

ويصل التفكك حد الصدام بين الدولة وحلفائها في صعدة، مجزرة آل مجلي، وهم مشائخ حلفاء للنظام في منطقة مواجهات عسكرية بينها والحوثيين. اما في إب فإن الدولة تتواطأ مع القبيلة ضد النظام والقانون وضد مسؤوليتها وهيبتها كهيئة أو مؤسسة، أو حتى تحالف عدة قبل وعساكر كحال الدول القديمة.

وتكون أحداث شرعب هي الاكثر مأساوية وفجائعية فالشيخ القيسي، أحد اعمدة السلطة، يلقى مصرعه على يد جنود من الأمن المركزي، ويسود اعتقاد بالتستر على أطراف معينة في مقتله الذي ارتبط بصراع على المصالح والنفوذ، ويكون الرد هو الآخر سيئاً ودامياً. وما يجري في شرعب وصعدة أنموذج فاجع «دال ومؤشر» فمنطقة شرعب كصعدة منطقة محاربة، ويقبل أبناؤها على التعليم، وهم منتشرون في جسم المجتمع اليمني وجهاز الدولة، وكانت لابناء شرعب مشاركة في حرب صعدة الاولى. كما أن شرعب حاضرة بقوة في الدفاع عن الثورة، وفي الحروب بين الجبهتين: الوطنية والاسلامية وهي حاضرة في الدولة والمعارضة، فهل لأحداث شرعب علاقة بصراعات الحكم؟ أم لها علاقة بالشعور العام بالغبن والحرمان من حق المواطنة والعائد من الخدمات والتنمية والبناء؟! أم أن الأمر عائد إلى الاحتقان السياسي المرتفع الذي يعم البلاد كلها، وخصوصاً الاقسام الحية منها!

إن التململ اليمني يبلغ تخوم الذّروة. وفي حين تتصاعد الاحتجاجات ضد الظلم والفساد والاستبداد فإن السلطة ترتد إلى جذرها القبائلي، وتستخدم الجيش كرديف للقبيلة وحام ومدافع عنها. ما تعمله السلطة في شرعب من تحويل الصراع إلى صراع بين منطقة وقبيلة هو ما عملته في صعدة فتجييش القبائل ضد بعضها، والزج بالجيش في الفتن القبلية والصراعات المذهبية أو الجهوية، أو بين المناطق المختلفة هو أخطر علائم التفكك والانهيار.

حرب ٩٤ كانت الشرخ الاكبر بين الشمال والجنوب، وهذه الحرب الكريهة تتحول الآن إلى حرب وفتن وهي وإن كانت صغيرة ومتفرقة: الضالع، ردفان، أبين، صعدة، شرعب إلا أن سحبها الداكنة تتجمع في سماء يمن شديد المعانات والأمية والفقر والغضب الشامل.

معالجة العجز عن بناء الدولة، بالاحتكام للسلاح، ومحاولة حل قضايا التنمية والبناء والاستثمار بأشكال الفتن والحرب هنا وهناك هو منتهى الإفساد وشاهد الأفول. ويبقى الخطر الماثل أمام الجميع أن السلطة نفسها هي قائد الخراب «غير الجميل» في ظل غياب معارضة فاعلة وحية وحقيقية.

إن هذا ما يفتح الباب أمام فتن وحروب تبدأ ولا تنتهي، وإذا كان صلاح السلطة او إصلاحها ميؤوس منه، فإن غياب المعارضة يجعل المواجهة شاملة والكل في مواجهة الكل.

لا يدرك الحكم استحالة حكم اليمن باسلوب إيل وتر أو شمر يهرعش أو ياسر يهنعم، أو محمد بن علي الصليحي، أو المتوكل علي ابن اسماعيل، وانه بدون مشاركة ندية وعلى قدم المساواة بين الجنوب والشمال ودون مشاركة حقيقية لألوان الطيف المجتمعي والسياسي في حكم البلاد، فإنه ليصعب ان لم يكن مستحيلاً تفرد قبيلة أو حزب أو أسرة أو فرد بحكم اليمن، وحتى حكم تلك الاقوام الغابرة إنما كانت ثمرة تحالف عدة قبائل سرعان ماتتفكك وتنهار وتعود سيرتها الاولى بمجرد انفراط عقد التحالف، واختلاف المصالح.

وجل ما تعمله السلطة اليوم هو نهب موارد البلاد وعسكرة المجتمع والحياة، ونهب المال العام، وإغراق البلاد والعباد في الفتن والاحتراب والفقر والامية.

● «النداء»، العدد ١٣٣، الأربعاء ٩ يناير ٢٠٠٨

إلــــــــى أيــــــــن؟

عبدالباري طاهر

12

إلى أين؟

عبدالباري طاهر

الفرصة الأخيرة للرئيس صالح

أن يدين حرب 94 ويهيئ البلاد لمصالحة وطنية

عقب حرب ٩٤ البشعة والإجرامية بدأ الحزب الاشتراكي يلملم أشلاءه. كانت أرض الجنوب ميدان معركة همجية تستعيد «وتنكش» ذاكرة حروب القرون الوسطى، وكانت شعارات الحرب «الوحدة المهمورة بالدم».

دعوة الحرب والسير في دربها الكريه كان التَّأسيس الحقيقي للانفصال كقراءة الفقيد الوحدوي عمر عبدالله الجاوي.

الاشتراكي الطرف الثاني والأصيل في توقيع بيان الثلاثين من نوفمبر واتفاقية الوحدة عقد مؤتمره العام في صنعاء بعد أسابيع من انتهاء الحرب، وانتخب المؤتمرون علي صالح عباد «مقبل» أميناً عاماً.

وعباد الشخصية القيادية المجربة والمؤسسة، كان يدرك معنى انتصار الحرب؛ فقد اصطلى بنارها داخل الاشتراكي أكثر من مرة، ويعرف بعمق أن انتصار الحرب زائف ومؤقت.

دان الحزب الحرب والانفصال، ودعا إلى تضميد الجراح ومعالجة آثار نتائج الحرب الكارثية والعودة الحميدة إلى وثيقة العهد والاتفاق، والتصالح على ضوئها.

لم يكن المنتصر في وادي إصاخة السمع لدعوات المنطق والعقل وراح يغرق في توزيع الأعطيات، والاستيلاء على «السلب»، والاستناد أكثر فأكثر على الحسم العسكري باعتباره حامي الوحدة والضمانة الوحيدة لبقائها.

وعندما عاد الدكتور محمد حيدرة مسدوس والشهيد الحي جار الله عمر، بدأ مسدوس في طرح شعار إصلاح مسار الوحدة... والشعار وإن كان في جوهره صحيحاً إلا أنه قد ترافق أو وضع في مواجهة مع التعددية السياسية والحزبية، والتطور الديمقراطي.

بدأ التباين في صف حلفاء الحرب بأكثر مما ظهر في معسكر وثيقة العهد والاتفاق؛ فقد بدأ التجمع اليمني للاصلاح، وهو إئتلاف بين الجناح القبلي بزعامة الفقيد الكبير الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر والأسلام السياسي، وكان الاصلاح أكثر تشدداً في المواجهة مع الاشتراكي، وفي التحريض والتشدد في الحرب. ولعبت مرونة «مقبل»، ودعوات جار الله عمر دوراً كبيراً في التقارب بين أحزاب وثيقة العهد والاتفاق وبين الإصلاح.

التمرد المدني الذي بدأه المتقاعدون العسكريون قد فتح عيون الجنوبيين بخاصة واليمن كلها على طبيعة الانتصار الذي ألحق أفدح الأضرار بالوحدة.

استجابة الجنوب لهبة المتقاعدين كانت تعبيراً عن معاناة وإحساس الجنوبي بالغبن والضيم من إلغاء مشاركتهم، والتعامل معهم ككيان مشارك في الوحدة إلى مجرد فرع أو «عودة ابن ضال» كما تبطن حينها شعارات الحكم والاصلاح.

وبدأ الناس في الجنوب التحرك لرفض منطق الحرب: «الضم والالحاق». والتصرف معهم كغنيمة حرب وأسلاب.

التفكير في عقد مؤتمرات التَّصالح والتَّسامح الجنوبية هي الإجابة الأولى والصحيحة على الهزيمة التي لحقت بالجنوب وبالو جدة السلمية الديمقراطية، فالطرف الثاني في الإشتراكي (الزمرة) هو من لعب دور البطولة في الانتصار على «الطغمة».

وادرك «الطغمة والزمرة» أنهما جلادان وضحيتان في آن، وربما أدركوا ايضاً بحكم تجربتهم الدامية أن جلاد اليوم أضحية الغد، ولا من يتعض!!

خوف الجلاد الجديد من مؤتمرات التسامح والتصالح والاحتكام إلى القوة وإعطائها بعداً جنوبياً، يعني الاستمرار في نهج الحرب، ورفض منطق الوحدة السلمية كمصالحة وطنية ومشاركة حقيقية بين الشمال والجنوب، والحكم بعقلية الضم والالحاق، والغالب والمغلوب.

يعرف الحكم أن كارثة ١٣يناير وانقسام الزمرة والطغمة ودور الزمرة في القتال، عامل حاسم في الانتصار السريع، وأن التصالح في جسد الجنوبيين يعيد طرح سؤال المشاركة بعيداً عن منطق الغلبة والاستعلاء الجهوي والطوائفي والقبلي.

إصبح دخان الانتصار المرذول في ٧/٧، مانعاً لرؤية ما يعتمل في الجنوب بين الاخوة الأعداء بالامس. وإذا كان قابيل وهابيل الجنوبيان لم يتعلما حكمة التسامح والتصالح إلا بعد احتراق أصابع كل منها، فإن أصابع قابيل الجديد قابلة للاحتراق هي الأخرى.

تزكي الدولة او فلنقل السلطة، بعنفها وغطرستها وتشددها التيارات الأكثر تشدداً أو عدم إدراك للشأن اليمني، وهي تعتقد -ومعها الحق- أنها لا تستطيع الانتصار إلا إذا كانت في مواجهة مع قوى

خارج العصر وعلى شاكلتها.

إن عـزل المشـترك فـي الجنوب يبرز السـلطة كبطل مدافع عن الوحدة في مواجهـة مع قوى لا تريد الدولة ولا الوحدة.

أحداث عدن الدامية تشـهد على فشـل عزل المشترك وبالاخص الاشتراكي منه، وتؤكد أن السير في طريـق سـفك الدم هـو العمل الانفصالي، وأن حكم الجنوب بالغلبة هو المسـتحيل ذاتـه، وأنّ الطريق المضمـون والآمـن هو العودة إلـى وثيقة العهد والاتفاق، ورسـالة اليمن للأمم المتحـدة عقب الحرب، وبرنامج الاصلاح، هو ما تدعو إليه كل أجنحة الاشـتراكي: الطغمة والزمرة، ويطالبه المشـترك وهو البديل الأفضل من رهان على قوة لا تصنع إلا التمزق والانهيار وضياع الكيان اليمني.

● «النداء»، العدد ١٣٤، الأربعاء ١٦ يناير ٢٠٠٨

أمـــل ووعـــد آتٍ

عبدالباري طاهر

12

أمل ووعد آت

القبيلة وقيمها ضحية النظام السياسي في اليمن

قلائل من النساء يلجن أو فلنقل يطرقن أبواب الإبداع، والأقل من القلائل من يستطعن التصدي للشأن العام.

والأقل من القليل من يتجرأن على الاقتراب من نوافذ حقوق الانسان والمرأة بوجه أخص.

أمل باشا ليست الأولى طبعاً ولكنها واحدة من قلائل حملن صخرة سيزيف، وخرقن التابو. وكانت «أمل» واحدة من نساء يعددن بأصابع اليد الواحدة في اليمن ولا يتجاوزن العشرات في المشرق العربي كله وصلن باحتجاجاتهن إلى رحاب العالمية.

الاحتفاء بأمل أمل بحد ذاته. أمل في أن تصل المرأة اليمنية والعربية بصوتها إلى فضاء كوني. بالأمس القريب كان صوت المرأة عورة تتوالد منه الفتن، وتتناسل الغواية. وجاءت أمل الأمل لتقول للرجال: «إن المرأة هي الأصل»، أو كما تقول كرستينا إن التأنيث هو الأساس. قبل بضعة أعوام كتب شيخ الصحفيين اليمنيين (العميد) صالح عبده الدحان: «إن اليمن لم تعرف التحضر والازدهار إلا في ظل حكم امرأتين: بلقيس وأروى».

وابن الدحان مثقف يساري عميق التفكير وحاضر البديهة.

المرأة الأولى بغض النظر عن التسمية أشاد بها القرآن الكريم: «إني وجدت امرأة تملكهم، وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم». الآية ٢٣ النمل.

أما الثانية فالسيدة أروى الصليحية التي وحد عمها اليمن، وتركت إرثاً في المعرفة والعلم والعمران

والأمن والتسامح والتآخي نفتقر إلى مثله اليوم.

الطالبة المجدة المجتهدة والمثابرة لم تقنع بالتفوق في الثانوية العامة رغم الصعوبات المجتمعية والأسرية المحيطة بها، ولم تقف عند تخوم التخرج من الجامعة الامريكية بالقاهرة والالتحاق بالوظيفة العامة، فقد واصلت بدأب مشوار طموح يبدأ ولا ينتهي.

أدركت أمل بفطنتها ووعيها أن العمل الإنساني الأخلد والأبقى هو «الدفاع عن حقوق الإنسان»، وفي قلب هذا الحق الدفاع عن الانسان الأكثر قهراً وظلماً وانتقاصاً وهو المرأة، فأسست منتدى الشقائق العربي، وهو المنتدى الذي تبنى طرح المشكلات الرئيسية من قضايا النساء سواء على صعيد التشريعات أو القيم والتقاليد البالية المعيقة لتحرر المرأة ومساواتها مع ابنها الرجل، كما طرح قضايا الحقوق والحريات ودمقرطة التشريعات.

عقد المنتدى عشرات الندوات حول العديد من القضايا لمعالجة التمييز ضداً على المرأة وانتقاص حقوقها كمواطن وكإنسان.

وحققت إنجازات رائعة في مناخ وبيئة لا يسمحان بالنجاح لأحد، رجلاً أو امرأة وبالأخص المرأة. أمل سفر كفاح حافل بالحيوية والنشاط والذكاء الإنساني المدهش، الزاخر بالدفاع عن الضعفاء والمهمشين وعن الحقوق المغيبة للإنسان المحروم في مجتمعات ودول تغيب الحق وتسلب الحرية.

دأبها وعنادها وصبرها في طرح قضية المحكمة الدولية في مجتمع تقليدي حذر ومهجوس بالخوف من الماضي والحاضر ومن المستقبل أكثر، قد مكنها من فتح كوة في جدار قلما فتح لقضية بحجم القبول بالمحكمة الدولية. وهنا ينبغي الإشادة بمواقف بعض النواب الذين تبنوا القضية وتحمسوا لها ودافعوا عنها.

إن الشمعة بل الشموع التي أشعلتها أمل في عتمة واقع كالح حد الإدماء و الجدب لعظيمة. فهي رائدة في ميدان شديد الوعورة والخطر. سارت في دربه الطويل، وتحدت عفاريت التخلف وجلاوزة الفضيلة.

لن أتحدث عن المحكمة الجنائية الدولية ومهامها الانسانية في محاكمة مجرمي وجرائم الحرب، ففارسة المحكمة ومنسقتها في الشرق الاوسط هي المحتفى بها، ولا يفتى و"مالكة" في المنصة.

حديثي هنا عنها؛ فتكريمها في الولايات المتحدة الامريكية من أكثر من مائة دولة تكريم لليمن كلها، وتكريم للمرأة العربية والانسان، وتكريم لها أولاً.

وأمل إنسانة عظيمة بكل المعاني. فهي ربة بيت كأم ومربية فاضلة؛ ونبوغ "فراس" و"لؤي" ثمرة تربية طيبة لأم حانية.

بكت أمل بعلها المناضل أحمد طربوش بأبلغ من رثاء الخنساء أخاها «صخر».

النجاح قيمة عظيمة، ولكن النجاح عندما ينتزع من فم الأسد يصبح تضحية.

الآتية من أفق المستقبل، الواعدة بالانتصار للحق والحرية والعدل، تستاهل أكثر من احتفاء مناسباتي. ولو كان انتصار «أمل» في منطقة غير اليمن لأقيمت المهرجانات، وضجت وسائل الاعلام،

ولكن احتفاءنا بتكريمها -كمؤسسات مجتمع مدني. فيه العزاء، فأنتم قلب مجتمعنا المطحون بالأمية والفقر والأوبئة.

الشابة التي خرجت كاشفة من حارة "المظفر" بتعز إلى الجامعة الامريكية بالقاهرة في مطلع الثمانينيات، تجد نفسها بعد التخرج موظفة في وزارة الاقتصاد، ثم في الأمم المتحدة تشق طريقها لتصنع قدرها. وبعد أن حصلت على الماجستير تبدأ التصدي للدفاع عن الحرية والحقوق.

انتصار «الأمل» وتكريمها تكريم للمرأة اليمنية والعربية. فتحية لها، تحيةً للشجاعة والتضحية، وتحيةً لحق الإنسان في الحرية والعدل والديمقراطية.

أمل الآتية من أعماق المستقبل تمتلك موهبة الكتابة ولكن همها الإنساني اليومي وغرقها حتى شحمة الأذن في الدفاع عن الحريات والحقوق قد حجب عن القراء موهبة رائعة حقاً.

● «النداء»، العدد ١٣٥، الأربعاء ٢٣ يناير ٢٠٠٨

عـمَّـاذا نكـتـب، ومـاذا ننـتـقـد؟

عبدالباري طاهر

12

عماذا نكتب وماذا ننتقد؟

القضية الجنوبية من منظور وطني

يحار المراقب للشأن العام اليمني ولأحوال وأهوال هذه البلاد التي سميت ذات يوم «السعيدة» وسماها الأحرار اليمانيون «المنكوبة المنهوبة» في خمسينيات القرن الماضي.

و«المنكوبة المنهوبة» التسمية الأكثر واقعية والوصف المتعين والدقيق راهناً. فهذه البلاد التي كانت ثورتها سبتمر ٦٢ واكتوبر ٦٣ عنواناً قومياً زاهياً نبشت ذاكرتها الحربية، وغرقت في احتراب «أهالي»: ملكي، جمهوري، شمال، جنوب، يمين، يسار وحروب وثارات قبلية تبدأ ولا تنتهي.

واعتبرت وحدتها المجيدة في الـ٢٢ من مايو ٩٠ ثاني أهم حدث وانجاز في البلاد العربية بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى. وكما في الثورتين: سبتمر واكتوبر، تبوأ اليمن صدارة أحداث الدنيا ولفتت إليها أنظار العالم. فالبلد الغارق في التخلف والظلام، يقفز بضربة لازب إلى صدارة أحداث العصر وينجز الوحدة في زمن تتصدع فيه كيانات كبيرة.

لم تمض بضعة أشهر على الثورة اليمنية حتى تأجج الصراع، وانفتحت أبواب جحيم الحروب حتى وصلت في الشمال إلى ما يقرب من أربعين جبهة، وعندما تحقق «السلام» – الذي اضعه بين مزدوجين– كانت الغاية فتح جبهة جديدة للحرب. فبدل: الجمهوري الملكي، الشمال الجنوب، واليمين اليسار، أصبحت الحرب بين الشمال والجنوب.

وكانت الوحدة مصالحة وطنية كبرى وانعطافة جديدة في صياغة وحدة تتأسس على الحوار

والتوافق، ولكن هذا الإنجاز الرائع والعظيم قد أيقظ ذاكرة الثارات والاحتراب.

حرب ٩٤ حولت اليمن كلها بعامة والجنوب على وجه أخص وكارثي، إلى فيد وسبي وغنيمة، وتناسلت، وسنتناسل، من هذه الرحم المشؤومة حروب وثارات وفتن تبدأ ولا تتوقف.

حرب صعدة الآن هي الجرح النازف في الجسم والوجدان والضمير؛ فالقاتل والمقتول أخوة وضحايا. انتفاضة الجنوب السلمية يراد لها أن تغرق في الدّم، ومحاولات الجنوبيين التصالح والتعافي والتسامح تواجه بالرصاص، ومن جديد يعود «الليل وليل الليل»، كتعبير الشاعر الكبير يحيى البشاري. يعود الاختطاف للسواح، ويجري جهاراً نهاراً وبتواطؤ السلطة ومشاركتها حين استباحة المدن، وتشجيع القبائل المتفلتة والمغيرة للعدوان على المدن وأهلها. تشترك الدولة في الحصار القبلي لشرعب، ويقتل آل مجلي في مدينة صعدة، ويقتل السجين صلاح الرعوي، وسط مدينة إب، ويعتدى على الطبيب سامي بريك في وسط صنعاء.

ومن يتتبع تاريخ اليمن سوف يدرك أن صراع التبدي والقبائلي ضد التمدن والتحضر وبناء الدولة أوعلى الاقل محاولات بناء الدولة، غالباً ما كان يتم بالاعتداء علي المدن، وكانت مدينة صنعاء أم المدن اليمنية «المغتالة» دائماً.

قضية إب وشرعب وصنعاء وصعدة والحديدة، سوف تحل بالتحكيم والعرف القبلي الذي سمته الشريعة الاسلامية «الطاغوت» و«حكم الجاهلية»، وهو ينفي الدولة لصالح القبيلة، وينفي الاسلام لصالح الجاهلية، وينفي القانون لصالح العرف القبلي، والضحية: هيبة الدولة والمواطنة.

غياب هيبة الدولة أم الكبائر كلها، ومنه تتناسل الفتن والحروب القبلية والجهوية شيئاً فشيئا تنحاز الدولة للقبيلة وتنسى وظائفها كهيئة حاكمة فوق المجتمع، وتشارك في الاحتراب والثارات القبلية. ووضع كهذا لا يمكن أن يكون مقبولاً في بلد، أي بلد، وخصوصاً في اليمن ذي التركيبة القبلية والطائفية والجهوية المعقدة والقريبة العهد بالانشطار والتفكك. والمصيبة أن تتغول الدولة ضداً على المجتمع المدني الأساس الوحيد لبناء الدولة وكفالة الدولة.

لا تدرك السلطة أن الاتكاء على القبيلة أو الجهوية، تمزيق للشمال، وقطع بالمطلق مع الجنوب، وخلق صراعات مغمسة بالدم في كل مكان. إن اللوحة الكالحة التي ينزف الدم من أطرافها وداخلها لا يجد تفسيره إلا في تحول الدولة إلى ما يشبه القبيلة الكبيرة. ويشتد الجنوح إلى استخدام قانون القهر والغلبة القبليين ضد المدنية والمجتمع المدني. وظاهرة استباحة المدنية ظاهرة عامة في الشمال والجنوب وإن كانت في الجنوب تتخذ طابعاً أكثر بشاعة وتفلتا ليؤكد معنى «الاستعمار الداخلي».

تتجه السلطة لمواجهة التمرد المدني في الجنوب إلى القتل العامد، وتقديم الاعطيات والرشى لمواجهة تمرد الجنوب؛ لاستعادة حقوقه المغتصبة في الأرض والمشاركة السياسية. تتكامل فصول هذه الكوميديا السوداء مع ظواهر فساد يزكم الانوف، ومع تصاعد المشاكل والصعوبات والمخاطر المحدقة؛ فالأمية تتجاوز الـ٦٠ ٪ في الرجال والـ٧٠٪ في النساء وأكثر من نصف المجتمع غارق في الفقر، وتتفشى الأوبئة والأمراض في الجسد اليمني كله. فالسرطان، والوباء الكبدي، والملاريا كلها فاشية في الجسم. وتغيب الدولة عن مجال عملها الخدمي في التطبيب والتعليم ومعالجة المجاعة

القاتلة حقاً، ويعود الاختطاف وقطع الطريق إلى سالف العهد. في حين تنشغل الدولة بالتحالفات القبلية وإعلان الحرب ضد المدنية، وتحديداً ضد الجنوب.

الازمة الشاملة التي تلف اليمن بجلبابها الأسود، لا يمكن الخروج منها بالمزيد من التشدد وقمع الحريات، والتضيق على الهامش الديمقراطي الضيق أصلاً، ولا يكون أيضاً بالاعلان الواضح أو المبطن عن إعلان الاحكام العرفية، واستعراض القوة. فالقوة في بلد كاليمن «بيع للماء في حافة السقايين». فالبلد موَّارة بالعنف وزاخرة بالفتن والحروب، وذاكرتها متوقدة وقريبة العهد.

إن تهميش المجتمع المدني واذلال المدن «بالغزوات» القبلية -بين مزدوجين- هو إعلان التفكك ولكن من أعلى فالدولة -القبيلة الكبرى -هي الآن من يعلن الحرب على صعدة- صنعاء قضية سامي بريك التي نشرتها الصحف في الأسبوعين الماضيين، وإب، وتعز -شرعب، والحديدة، وحجة. أما الحرب على الجنوب فلم تتوقف منذ الغزوة الكبرى ٩٤. وتبدو السلطة مزهوة ومكتفية بالقوة. فقد أغلقت أبواب الحوار بالضبة والمفتاح. فهي تقمع الصوت الديمقراطي والراعي للحوار والاصلاح داخلها (محمد ابولحوم) كما أنها تصاعد حملتها القمعية ضد الصوت المحتج. فتستمر محاكات الصحفي الخيواني إما بتهمة الارهاب. كما تجري محاكمات الأخوين: نايف حسان ونبيل سبيع -رئيس، ومدير تحرير الشارع أمام محكمة جزائية متخصصة، وتجري المطالبة بإعدامهم، ويدعو وزير الداخلية والإعلام إلى مزيد من قمع الحريات الصحفية وتكميم الأفواه والتضيق على الحريات الصحفية. فالخطر عندهم لا يأتي من الفساد والاستبداد، وقطع الطريق، وقتل السواح، والعدوان القبلي على المدن، وإنما يأتي من الأصوات الصحفية المحتجة. وعندما تغلق الدولة أي دولة، أبواب التحاور وتجنح إلى الاكتفاء بالعصى الغليظة، فإنها تفتح أبواب الجحيم على نفسها وعلى شعبها.

● «النداء»، العدد ١٣٦، الأربعاء ٣٠ يناير ٢٠٠٨

مبادرة مشروع إيجاد إطار تشريعي يضمن حرية التعبير في اليمن

عبدالباري طاهر

13

مبادرة مشروع إيجاد إطار تشريعي يضمن حرية التعبير في اليمن

سارية العلم وسريان القانون

الفضة الحوثية بوابة التغيير

حرية الرأي والتعبير حق من حقوق الإنسان الأساسية التي لا تقوم قائمة أي نظام ديمقراطي بدونه، حيث يعني تمتع الأشخاص بالحق في اعتناق الآراء والأفكار والتوجهات التي يريدونها، دون تعرضهم لأي ضغط أو إكراه، فضلاً عن لقدرتهم علي التعبير عن هذه الأفكار والتوجهات، باستخدام شتى الوسائل. ورغم ذلك ما زال الصحافيون في اليمن يعملون تحت خمسة قوانين للصحافة، تفرض قيوداً مشددة عليهم وعلى المسيرة الإعلامية كاملة، وهو يخالف المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يؤكد على أن «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير»، وهو الإعلان الذي شاركت في صياغته اليمن ضمن ثماني دول عربية أخرى في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.

وعلى الرغم من الحراك الحقوقي وحركات التغيير الجادة في اليمن، وبعد الوحدة على وجه الخصوص، إلا أن القانون ٢٥ لسنة ٩٠ (قانون الصحافة والمطبوعات) يعتبر مادة ذات طبيعة مزدوجة، على حد وصف الإعلاميين اليمنيين تعبيراً عن المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة، أو كصيغة توافقية بين قطبي الوحدة: المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي.

وفي الوقت الذي رحب الصحفيون بالمواد ٣و٤و٥ و٦ من الباب الثاني «مبادئ عامة» أعربوا عن استيائهم من المحظورات وقيود المهنة المنصوص عليها في شروط العمل الصحفي، وكذلك من احتكار

وزارة الإعلام للتصريح، بدلاً من وسائل إعلامية «والذي علم وخبر» المعمول بدأ في المحمية عدن في الأربعينيات والخمسينيات وشطر في الستينيات. واستناداً على هذا القانون المزدوج، زج بعشرات الصحفيين في السجون أو قدموا في محاكمات خارج إطار القانون العام وقانون الصحافة، علاوة على إغلاق الصحف ودور النشر ولا يتم ذلك استناداً إلى القوانين والنصوص التشريعية، بل تلبية لرغبة الطرف الخصم ومكانته وقوته والذي غالباً ما يكون السلطة.

ومن محظورات النشر كذلك المواد ٣،١ والجزائية ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، وحتى المادة ١١٥ ولعل أخطر ما في هذا القانون أنه قد نص في المادة ١٠٤ على عدم الإخلال بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب كل من خالف هذا القانون بغرامة لا تزيد عن ١٠ آلاف ريال، أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة واحدة. وهو ما يعني انفتاح القانون الخاص على القوانين العقابية الأخرى، وهناك خمسة قوانين تعاقب الصحفي وتصل العقوبة في بعضها حد الاعدام مثل:

١ - قانون المرافعات.

٢ - الإجراءات الجزائية.

٣ - العقوبات والجرائم.

٤ - قانون الوثائق.

٥ - قانون الصحافة والمطبوعات.

وعشرات المواد المجرمة للرأي مثل المادة ١٠٥، التي تعطي للمحكمة الحق في إغلاق الصحيفة أو المطبعة أو دار النشر أومحلات تداول المطبوعات والمصنفات الفنية وما في حكمها... وهكذا.

ولا يكتفي القانون بالانفتاح على القوانين العقابية ومحظوراتها المجرمة والجائرة والذي يعني إيقاع أكثر من عقوبة في جريمة واحدة، بل تعطي المادة ١٠٦ للقاضي حق توقيع عقوبة تكميلية، ومنها منع مزاولة المهن ذات الطابع الإعلامي والدعائي مثل مهنة الصحافة والطباعة وتداول المطبوعات وتصدير واستيراد وتأجير وبيع الأفلام السينمائية وعروض المصنفات الفنية وغيرها من المهن المنصوص عليها في هذا القانون ولمدة لا تزيد عن سنة.

أما المادة ١٠٧ فتجيز الحجز الإداري للمطبوعة والصحيفة، أو منع الإصدار والتداول وفي حال تم الطبع خلافاً لما ينص عليه القانون، فإن رئيس التحرير يعتبر هنا فاعلاً أصلياً اعتماداً على المادة ١٠٨، وذلك بقرار من الوزير أو من ينوب عنه خلافاً للقوانين السماوية والأرضية.

وكذلك تنص المادة ١٠٩ على معاقبة المستورد والموزع. وجدير بالذكر أن تحالف القضاء والنيابات الصحفية وغياب الكفاءة والنزاهة والاستقلالية في القضاء قد زاد الطين بلة.

ففي ذات الوقت ظلت القضايا المرفوعة من الصحفيين أو ممن تعرضوا لاعتداءات واختطافات، معلقة دون تحقيق قانوني أو إجراءات حكومية عادلة رغم المطالبات المحلية والدولية، ورغم وجود ثلاثة شروط للحريات الصحفية وهي:

- عدم سجن الصحفيين.

- حرية تدفق المعلومات.
- عدم التصريح والاكتفاء بالإبلاغ.

ولا شك أن عدم وجود وزارة الإعلام وتشريعات إعلامية أو كليهما معياران مهمان في العالم الديمقراطي والحياة الديمقراطية.

الصحفيون والحراك الديمقراطي

في عام ١٩٩٦ اجتمع الصحفيون في جمعيات عمومية في صنعاء وعدن وتعز وحضرموت لرفض أي قانون جديد يضيق على الحريات أو يضيف قيوداً على قيود القانون المزدوج.

وخرج الصحفيون بست محددات ترفض أي قانون يقيد حرية الصحافة وتشترط شراكة نقابة الصحفيين في تقديم أي مشروع قانون بحسب ما أكد عليه المؤتمر العام الرابع. وقد تم تسليم المحددات الست إلى مجلس الشورى باسم نقابة الصحفيين:

١ - إلغاء أي محظورات تقيد المهنة والاكتفاء فقط بميثاق شرف يقره الصحفيون.

٢ - اعتبار القضاء المرجعية الوحيدة في قضايا النشر ومنع حبس الصحفي احتياطياً وعقابياً، ومنع إيقاف الصحيفة والتأكيد على عدم تجاوز العقوبات المالية على الصحفي ٥٠٪ من راتبه الشهري.

٣ - تحويل الإشراف على الاعلام من وزارة الإعلام إلى مجلس أعلى للإعلام يشرف عليه مجلس الشورى ويضم مؤسسات المجتمع المدني من أجل تحويل الصحافة والإعلام إلى إعلام قومي بحيث يكون ٥١٪ منه تابع للحكومة و٤٩٪ توضع للاكتتاب للعاملين في هذه المؤسسات.

٤ - التزام قانون الصحافة بالمواثيق الدولية التي وقعتها اليمن ومنها إعلان صنعاء في ١٩٩٦ لحق الفرد في امتلاك وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

٥ - حق الأفراد ومنظمات المجتمع المدني في امتلاك وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

٦ - أن يلزم القانون الناشرين ومالكي الصحف والمؤسسات الصحيفة بأن يكون الحد الأدنى لراتب الصحفي ١٥٠ دولاراً.

هذا وقد ساند آراء بعض المنظمات الصحفية الدولية، والخبراء الدوليين، بالإضافة إلى الفعاليات الصحفية مثل اللقاءات الموسعة لأعضاء في الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في مختلف المحافظات اليمنية، وفعاليات منظمات المجتمع المدني مثل ورش العمل الثلاث التي نظمها منتدى الإعلاميات اليمنيات (موف) بجانب تعاون عدد من المؤسسات الشريكة مثل منظمة ARTICLE ١٩، والملحقية الثقافية في السفارة البريطانية ونقابة الصحفيين، والجمعية العمومية في بعض المحافظات، وكذلك عدد من أعضاء مجلس النواب والشورى والناشطين في منظمات المجتمع المدني وقد عزز موقفهم.

هذا وقد التزمت اليمن أمام صندوق تأهيل للألفية الذي طرح شروطاً محدودة بإصدار تشريعات

تحاسب المعتدين على الصحفيين وهي:

١ - رفض أي تشريع للصحافة والاكتفاء بالقانون العام حسب المعايير الدولية لحرية الصحافة. والعمل على صياغة ميثاق شرف تكون النقابة الطرف الرئيسي في صياغته واعداده مع مراعاة الآتي:

- بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- العهود الدولية والإعلانات العالمية حول الحريات الصحفية وتعدد وسائل الإعلام.
- ضرورة أن تتواءم التشريعات الخاصة مع القانون العام والإعلانات الدولية المنوه إليها.

٢ - التأكيد على المحددات التي أقرت الجمعيات العمومية للصحفيين في مؤتمرهم العالم الرابع والتي من أبرزها قانون حرية المعلومات الذي تم الاتفاق عليه في ورشات منتدى الإعلاميات اليمنيات (موف).

- وعليه فإننا كصحفيين ندعو مؤسسات السلطة التشريعية (الشورى والنواب) والسلطة التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية المهتمة بحرية التعبير، إلى مساندة مشروعنا الذي أجمع عليه أغلب الصحفيين من مختلف المحافظات اليمنية وفي عشرات اللقاءات الموثقة لدينا من خلال اللقاءات ومن خلال تضمين المحددات الست المذكورة لأي تشريع متعلق بحرية التعبير في اليمن.

● «النداء»، العدد ١٣٧، الأربعاء ٦ فبراير ٢٠٠٨

أحمد سيف حاشد وتحالف القتل

عبدالباري طاهر

أحمد سيف حاشد وتحالف القتل

يتعرض النائب البرلماني والناشط الحقوقي والقاضي السابق، أحمد سيف حاشد لمضايقات عديدة وصلت حد التهديد والاعتقال والاعتداء ومحاولات سحب الثقة والتصفية.

فهذا النائب المنافح عن الحرية والمدافع عن الحقوق، والمشير بأصابع ضوئية لمكامن الداء ومواطن الفساد، يواجه عدواناً سافراً وشبه مستمر؛ فقد جرى احتجازه في الأمن السياسي، وتعرض للحجز في إدارة الجوازات ولم تشفع له حصانته «البرلمانية».

وفي كل مرة يتعرض النائب الشجاع للاعتقال أو التهديد، كان مجلس النواب يقابل الامر بالتجاهل، وأحياناً بلوم النائب.

وكان الأمن. وحزب الاغلبية (المؤتمر الشعبي العام) هما من يجرمان النائب، أو يعتديان عليه.

منذ بضعة أيام انضم نواب من حزب الاصلاح: صالح السنباني، وعارف الصبري، ومحمد الحزمي (إمام وخطيب دار الرئاسة)، وثلاثتهم ينتمون إلى التيار السلفي التكفيري في التجمع اليمني للاصلاح.

معروف أن الإصلاح قد قطع شوطاً بعيداً في رفض التخوين والتكفير، وشهد خطابه السياسي تحولات ديمقراطية مهمة. ولكن قيام بعض من كتلته في النواب، بالتوقيع على تجريم النائب حاشد والحسبة ضده تسيئ إلى «الإصلاح»، ولا تعزز مكانته القيادية في اللقاء المشترك. والنائب حاشد وإن كان مستقلاً إلا أنه يعتبر من أهم مؤسسي إئتلاف مؤسسات المجتمع المدني «أمم» والشخص

الثاني بعد الدكتور أبو بكر السقاف في رئاسة لجنة مناهضة الاعتقال والتعذيب، ويلعب دوراً مهماً في الدفاع عن الحقوق والحريات والتعددية السياسية والحزبية والفكرية.

لا شك أن الممارسات الغامضة والإرهابية ضد حاشد، والاحتساب ضده وضد صحيفته «المستقلة» ليست بعيدة عن أجهزة الأمن وحزب الحكم الغارقين في الفساد والاستبداد.

ويعرف الجميع أن حملة التشهير والتكفير في عالمنا العربي والاسلامي، وبالاخص في اليمن، غالباً ما تستخدم كمقدمة وتبرير ديني للتصفية الجسدية. فقبل اغتيال الشهيد جار الله عمر بأسابيع معدودة، شنتت حملة في صحف مشبوهة تتهمه بإلغاء حدود الله والكفر. وعلى هذه الحملة استند قاتله في اغتياله.

وكان اغتيال الكاتب الشجاع فرج فودة معطى من معطيات الحملة التكفيرية في الاسلام السياسي، أما المعتدي على حياة السارد العظيم نجيب محفوظ، فكان مبرره كفر رواياته التي لم يقرأها، وقد ندم على نسيانه البسملة عند محاولته ذبح الأديب العالي والكبير.

تلعب السلطة اليمنية بسلاح الدين. فهي تعلن الحرب على الارهاب وتتخالف مع السلفية الجهادية والتكفيرية، وتشجع على فتح فرع لجامعة الايمان بحضرموت؛ لإذكاء الصراعات المذهبية بعد أن أشعلتها في صعدة بدعم ومساندة الفقيد مقبل هادي الوادعي ومعهد دماج.

اذا كان معهد دماج الذي شجعته اليمن والسعودية، أحد أهم مقدمات حرب صعدة فإن تشجيع المعاهد في العديد من مناطق اليمن، ومنها فتح فرع لجامعة الايمان في حضرموت هي مقدمة كبرى لحروب مذهبية وفتن عقائدية تبدأ ولا تنتهي.

إن جريمة السلطة أنها تنشر التعليم المذهبي، وتشجع التنازع القبلي والطائفي وتشجع «السلف» والتيارات السلفية لتواجه بهم المذهب الزيدي في صعدة ومعبر ومأرب، والمدارس الأشعرية والصوفية في حضرموت وتهامة، وتضعف التعليم العام.

إن من حق الناس إنشاء مدارسهم الدينية ومن حقهم التعلم وتعليم أطفالهم كما يريدون، لكن ما يجري في اليمن مختلف تماماً. فالدولة تدير الظهر للتعليم العام، وتتلاعب بالمناهج، ولا توفر الحدود الدنيا للتعليم الأساسي، وتضيق على المعلمين والطلاب، وشيئاً فشيئا تلغي مجانية التعليم. في حين تشجع، لأغراض سياسية، التعليم المذهبي السَّلفي لمواجهة المجتمع اليمني الذي يرفض الفساد والاستبداد.

يعرض خطيب وإمام جامع دار الرئاسة محمد الحزمي: هناك من يستهدف الفضائل. ونسأل فضيلته: هل من الفضيلة السكوت عن الجوع الذي يلف اليمن، كل اليمن، بجلبابه الأسود؟ هل من الفضيلة السكوت على حرب صعدة التي أزهقت أرواح المئات وشردت الآلاف؟ هل الفضيلة مماألأة السلطة في حربها الشنيعة ضد الجنوب، وتحويل الجنوب الى احتلال يزري بالاستعمار البريطاني؟ وقبل ذلك وبعده: هل الفضيلة أن تحرض على سحب الثقة عن زميك الذي نذر نفسه للدفاع عن الحقوق والحريات، عانى ويعاني الويلات، أجهزة القمع ومن خذلان مجلس نواب لا يستطيع رفع

اليـد إلا لتأييد الحكم وتبرير الفسـاد، وقمـع الأصوات الاحتجاجية داخله لأعضـاء محدودين من كل الاتجاهات يمثلون الضمير الحي والعين اليقظة، في مواجهة تغول القمع وتسييد القبيلة والانتصار للقيم والتقاليد البالية التي يسميها القرآن الكريم «الطاغوت».

إن الأصوات الاحتجاجية الشـجاعة في النواب، الجسـد المسـجى بالسـواد، هي الضمير الشعبي المعمـول عليـه فـي التصدي للعـودة بالبـلاد والعباد إلـى عصور محاكـم التفتيـش وتكفير الخصم السياسي وسلخ جلده.

ومهمـة هـؤلاء النواب على قلتهم التصدي للحملة الجائرة ضد أحمد حاشـد، وإدانة العودة «غير الحميدة» لأساليب التخوين والتكفير المبيحة للدم، والمهدرة للكرامة الانسانية.

كما يتحمل المشـترك الذي تكرم بإصدار بيان تضامن وإدانة لهذه الأسـاليب البشـعة.وكان موقف المدافعة الحقوقية رئيسة «منظمة صحفيات بلا قيود» ما ئزاً وشجاعاً وكان بيان منتدى الشقائق أول الغيث، فهذا المنتدى من أكثر منظمات مجتمعنا المدني تصدياً للعدوان على الحريات.

وكالعـادة غـاب صـوت النقابـة الصحفيـة التي يفتـرض أن تكـون أول المدافعين عن حريـة الرأي والتعبير والاعتقاد، أما اتحادنا العتيد (اتحاد الادباء والكتاب) فقد أصدر، مشـكوراً،بياناً تضامنياً. ولكننا نطالب الاتحاد الادبي، والنقابة الصحفية والمحامين ومنظمات العفو الدولية، وحقوق الانسان، بالدفـاع عـن نائب شـجاع لا جريـرة له إلا دفاعه عن الحقـوق والحريات، وفضح بؤر الفسـاد وأوكار الاستبداد.

● «النداء»، العدد ١٣٨، الأربعاء ١٣ فبراير ٢٠٠٨

خالد فضل منصور وريـادة سياسية

عبدالباري طاهر

12

خالد فضل منصور وريادة سياسية

كي لا تتحول أوجاع الوطن لمرض عضال

في اليمن كغيرها، أنموذجان من البشر: أناس، رجالاً أو نساء، يعملون أشياء رائعة وعظيمة ولا يدعون شيئاً ولا يريدون جزاءً ولا شكوراً، ونساء أو رجال لا يعملون شيئاً، ويأخذون كل ما تصل إليه أيديهم، ويريدون أن يحمدوا بما لم يفعلوا. خالد فضل منصور واحد من الأنموذج الأول، فهو من الناس القلائل الذين يحاذرون الشهرة والظهور، ويخلدون مآثر مجيدة بمسلكهم... قبل قالهم، وهو من أكثر مثقفينا ومفكرينا التزماً بخلق «الوعظ بالحال أبلغ من الوعظ بالقال».

خرج ابن الوهط في النصف الثاني من القرن الماضي إلى القاهرة فقد كان في طليعة المبعوثين من لحج في منحة حكومية، حسب رواية رفيقه الدكتور احمد القصير، عالم الاجتماع المصري.

وحسب رواية القصر في بحث له («الوحدة اليمنية في فكر مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر ١٩٥٦»): «رابطة الطلاب اليمنيين، التنظيم النقابي للحركة، تشكلت البنية التنظيمية للحركة الطلابية اليمنية بمصر من شكلين رئيسيين: الأول عبارة عن تنظيم نقابي لرعاية مصالح الطلاب واتخذ شكل «رابطة الطلاب اليمنيين»، وإلى جانب ذلك كان هناك الهيكل السياسي للحركة المتمثل في «مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم في حلوان عام ١٩٥٢»، حيث يتواجد معظم الطلاب اليمنيين في مصر. وكان أصحاب هذه الدعوة مجموعة ضمن إبراهيم صادق وخالد فضل منصور وطاهر رجب وعبده عثمان محمد، وقد قام هؤلاء الأربعة بالجهد الطليعي في عملية تأسيس الحركة الطلابية اليمنية في مصر. ثم انضم إليهم آخرون، وبناء على دعوة مجموعة الأربعة؛ انعقد اجتماع في ١٩٥٢. في دار البعثة اليمنية في ١٨ بشارع

رستم بمدينة حلوان، لمناقشة تأسيس رابطة للطلاب». ويشير إلى أن الاجتماع هذا لم ينجح بسبب إعلان عبدالله الكرشمي أن «اليمني هو من يدفع ضرائب للإمام»، (مجلة الحكمة- العدد ٢٢٨ ربيع ٢٠٠٤). كان خالد فضل منصور ضمن البعثة اللحجية الرسمية التي وصلت عام ٤٨ وضمت إلى جانبه أحمد سعيد صدقة وصالح حرصي فرج، (ربما حرسي) وفضل حسين عنبول وناصر عامر (المصدر نفسه).

ويترصد الدكتور القصير البعثات الطلابية في اليمن كلها: الآتون من لبنان، وهم بعثة الأربعين، ومن الاتحاد اليمني، ومن البعثات الأهلية والنوادي. مشيراً إلى خمسة طلاب ينتمون إلى قرية واحدة هي «الوهط» وهم أبو بكر السقاف، وعلي عيدروس السقاف، وعمر الجاوي السقاف، ومحمد جعفر زين السقاف، ومحمد عمر حسن اسكندر السقاف، انضم إليهم فيما بعد عبدالله حسن العالم. يأتي الباحث وعالم الاجتماع القصير إلى مرحلة ثانية في تأسيس الرابطة الطلابية، مشيراً إلى أن الراحل محمد عمر حسن اسنكدر السقاف هو أول رئيس لتلك الرابطة وضم مجلس إدارة الرابطة عبدالله المقطري وعبدالله الكرشمي وفؤاد قايد محمد ومحمد أنعم غالب ومحمد علي الشهاري، مشيداً بدور أبي بكر السقاف وأحمد الشجني وخالد فضل منصور وسعيد الشيباني وسليمان حسن وطاهر رجب وعبده عثمان محمد وعبدالغني علي وعبدالله العالم ومحمد علي الشهاري، وعبدالله صالح عبده وعبدالله عبدعبدالوهاب جباري وعبدالقوي العبسي وعمر الجاوي ومحمد أحمد عبدالولي ومحمد عبدالله العصار ومحمد عبدالله باسلامة وآخرون.

ويشير الدكتور القصير إلى أن الرابطة قد أصبحت مدرسة لمؤسسات المجتمع المدني وإدارتها. مارس الطلاب من خلالها تجربة العمل الديمقراطي، ورعاية مصالحهم والدفاع عنها. وكان الفقيد الكبير «خالد» واحداً من العناوين الريادية البارزة في هذا التأسيس والتوجه الوحدوي المختلف عن ألوان الطيف السياسي الموجود حينها: الرابطة، الإتحاد اليمني، البعث، القوميون العرب، الاخوان المسلمون، والتيار الناصري.

«لقد أسهم مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر ٥٦، بدور الريادة فيما يتعلق بمفهوم اليمن الواحد والوطن الواحد»، النص للقصير (وهو أحد كوادر «حدتو» في مصر). وكانت الرابطة أول حركة سياسية تضم جميع أبناء «اليمن الطبيعي»، وأكدت وتمسكت «بأن اليمن الطبيعية كل لا يتجزأ»، وقضيتها واحدة ذات كفاح واحد في سبيل التحرر والوحدة الوطنية الشاملة حسب قرارات مؤتمر الطلاب اليمنيين.

في منتصف يوليو ٥٦ عقد اجتماع تمهيدي لعدد من الطلاب اليمنيين، وعقد مؤتمر انتخب لجنة تنفيذية من سبعة أشخاص لمتابعة تنفيذ قرارته، وشكلت هذه اللجنة من «أبو بكر السقاف»، كسكرتير عام، وعضوية إبراهيم صادق، وسعيد السقاف، وعبده عثمان محمد، ومحمد أنعم غالب، ومحمد عبدالله العصار، ومحمد عمر حسن السقاف، وقد لعب طلاب آخرون ادواراً أساسية في المؤتمر، وفي صياغة توجهاته العامة. وكان خالد فضل منصور أبرز هؤلاء الطلاب (الوحدة اليمنية، د. أحمد القصير، الحكمة عدد ٢٢٨). ويشير مؤرخو تلكم الفترة، ومنهم الاستاذ عبدالله عبدالرزاق باذيب، وعمر عبدالله الجاوي، والدكتور أبو بكر السقاف، وعلي محمد عبده، أن أهم ملمح لهذه الحركة ذات

الطابع السياسي التأسيسي هو الربط الجدلي والعميق بين التحرر من الاستعمار والاستبداد في آن واحد؛ وهو ما جعلها ومنذ اليوم الأول في مواجهة مع الاستعمار والاستبداد عربياً، ومع الاتجاهات السياسية المختلفة في الداخل اليمني.

وكما كان الفقيد «خالد» الضمير المتواري في التأسيس، بقي الضمير المستتر في التأسيس لأشياء عظيمة ورائعة في الحياة؛ فقد أسهم في التأسيس للحكم المحلي في لحج، كما أنه وأثناء التحضير لتأسيس العمال، والفلاحين. ٦٨- ٧٠ والعمل، ٧٠-٧٨ فقد كان منصور حاضراً ومنذ البدء.

فقد أعد الفقيد عمر الجاوي مشاريع دراسات عن حركة القوميين العرب، والبعث، والتيار الماركسي. وأتذكر أن الفقيد الرفيق عبدالقادر هاشم قد عرضها بعد أن استكمل جوانب مهمة على الدكتور أبو بكر السقاف في الحديدة أثناء إجازته وزيارته للحديدة كما قمت بعرضها على الفقيد الشاعر الكبير إبراهيم علي صادق.

كانت أول مرة التقي فيها بالرفيق خالد فضل منصور نهاية عام ٦٩، عندما نزلت إلى عدن أنا والرفيق محمد عبدالرزاق مكين. وقد التقى مكين بالجاوي في حين كنت مكلفاً بالالتقاء بالرفيق خالد حريري، عضو اللجنة المركزية ومسؤول المنظمة في عدن. ورتب حريري لقاء مع خالد فضل وآخرين في منزله، وطرحت عليهم نتائج المؤتمر العام الأول للعمال والفلاحين والقرارات التي خرج بها.

وأتذكر بعض تعليقات منصور المقتضبة والدقيقة؛ فكان يطرح قضية الابتعاد عن أوهام السرية، وتغييب الديمقراطية، والاهتمام بالتثقيف والعمل الجماهيري. وكان الفقيد من أكثر الناس حذراً وابتعاداً عن أجواء الصراع الدامي، فلم يشترك أو يقترب من الصراعات الدامية في الجنوب أو بين الجنوب والشمال، أي بين النظامين الانفصاليين، كتسمية الفقيد الجاوي.

عندما أبلغته بحل المنظمة في اجتماع، حضره إلى جانبه خالد حريري ومحمد عقيل الارياني ومحمد عبدالرب وآخرون، لم يعلق. وحقاً فقد كان أكثر إدراكاً منا لخطورة القرارات الآتية من عل، وهي داء «المركزية الديمقراطية» حيث تأكل الأولى الثانية، وتصبح القرارات إملاءات وقرار مصادرة للحق.

وربما كانت تلك اللحظة بداية التأسيس الفعلي لحزب «التجمع الوحدوي» فقد بقي الرفاق في الجنوب، إلى جانب أعداد في الشمال، خارج قرار التوحد مع الحزب الاشتراكي ومنهم الفقيد الشهيد حسن الحريبي، وأحمد كلز، وعبدالكريم الفسيل، ومحمد عبدالرزاق مكين، وآخرون.

وعندما أُعلن حزب التجمع، قبيل إعلان دولة الوحدة، كان خالد فضل منصور أحد مؤسسي الحزب. فقد نظر الفقيدان ورفاقهما إلى الوحدة من زاوية البعدين: الشعبي، والديمقراطي. ورفضا كرفاقهما قضية التقاسم وجولات الصراع الكالح والدامي.

آخر مرة، قبل عامين، حاولت زيارة الفقيد أنا وعبده علي عثمان، كان في صنعاء يراجع على راتبه بعد التقاعد، وقد تعاملت معه الدولة بنكران وجحود لنضاله ومكانته. فهو اولاً وأخيراً ليس من زمرة النظام ولا من طغمته، وهو خصم سياسي، بل ربما يذكر النظام بما يريد نسيانه.

● «النداء»، العدد ١٣٩، الأربعاء ٢٠ فبراير ٢٠٠٨

تصدير جابر علي أحمد وتجديد الغناء

عبدالباري طاهر

12

تصدير جابر علي أحمد وتجديد الغناء

القبيلة في مواجهة سلطة الجرعات.. جدل الفوتيرا!

جابر فنان مبدع وذو تجربة رائعة. انغمس في الفن منذ الصبا، وربما تفتت وعيه على العمل الوطني والفني في آن.

فالطالب في مطلع الستينات، شهد معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية وهبوب رياح التيارات الحزبية الحديثة في صفوف الحركة الطلابية النقابية التي كان جابر أحد مؤسسيها في مدينة الحديدة.

مسك جابر، وهو قائد نقابي طلابي وأحد أوائل الطلاب المنتمين للحزب الديمقراطي الثوري اليمني المنحدر من حركة القوميين العرب، مسك العود بيد والسلاح باليد الاخرى دفاعاً عن الثورة والجمهورية.

أتذكره إبان حصار صنعاء ٦٧، ٦٨ وهو يغني للمقاومة الشعبية ويجمع التبرعات ويتأبط العود والسلاح.

وجابر من أسرة عمالية «تحترف البناء وتمزجه بالفن» فأخوه الأكبر كان هو الآخر فناناً وبناء يمتلك موهبة لافتة ولكن انحيازه للبناء، وربما ظروف المعيشة، وكساد حرفة الفن قد أعاقت أو طغت على موهبة أحمد علي/ الفنان.

أما جابر فقد تمسك بشعلته أو جوهرته، كما فعل المسيب بن علس، ولم يضعها رغم النفي المتكرر وحياة التشرد والفاقة والاضطهاد حد القمع والحصار الذي وإن كسره كفاح المقاوم «جابر» ورفاقه من مناضلي اليسار والحركة الوطنية، إلا أن انقلاب ٥ نوفمبر ٦٧، قد انتقل بالحصار الكالح والدامي إلى الحركة الديمقراطية المعارضة.

رحل جابر إلى سوريا في منحة دراسية حكومية، ليجد نفسه يحمل الملازم والكتاب لدراسة الفلسفة، ويواظب على تنمية موهبته كفنان وكمبدع ويواصل التأسيس لاتجاهه السياسي اليساري ولكن تمسك جابر بشعلته في الإصرار على توجهه الفكري والسياسي عرَّضه لكثير من المتاعب السياسية في دمشق ثم القاهرة ١٩٦٨، فتوجه إلى العراق.

كان البلدان القوميان يتصارعان حد الإدماء. ورغم تصارعهما فإنهما يتوحدان في مواجهة الاتجاهات المعارضة وبالأخص الإسلامية والماركسية. كان جابر في سنته الأخيرة عندما أبعد من سوريا بسبب انهماكه في النضال السري والسياسي اليساري، وفي العزف على العود الذي أبدى انحيازاً له منقطع النظير.

ومن جديد يشعر «جابر» المتحزب اليساري المنحاز للكادحين وعشاق الفجر والمقاوم في اليمن والمنحاز للمعارضة اليسارية العربية، فإن وجوده في العراق سيعرضه لنفس المتاعب التي عاناها في سوريا، ومن ثم توجه إلى مصر. واللافت حد الإدهاش أن يواصل الفنان مشواره كمبدع وملتزم بنهجه السياسي رغم ما تعرض له من عنت وتنكيل.

في القاهرة منتصف السبعينات، كان السادات قد جنح باتجاه التصالح مع إسرائيل والاشتباك مع الشارع السياسي ومع الاتجاهات اليسارية المعارضة داخل مصر وخارجها، يجد الفنان نفسه لصيقاً بالحركة الطلابية اليمنية والعربية، وبالأخص في البحرين والكويت، يواصل مشوار الدرس الذي عليه أن يعيد ترتيب مواده من الأول، ومشوار موهبته التي بدأت تمتد إلى مناطق عديدة من الوطن العربي.

في القاهرة المتصارعة مع العراق ودمشق، يستقبل كطالب وكفنان أيضاً ولكنه يوضع ومنذ اليوم الأول تحت بصر الجندي الأسود (كتسمية القاص الكبير يوسف إدريس)

عانى الفنان الطالب المنتمي، من قمع المخابرات في دمشق، والمضايقات في بغداد والقاهرة، وتقطع منحته الدراسية في صنعاء ليجد نفسه في مواجهة مع أربع عواصم عربية، منها عاصمة بلاده (مصدر مساعدته).

ليس عسيراً على المبدع جابر أن يحزم على البطن فهو ابن الأسرة الكادحة التي رضعت شظف العيش منذ نعومة الأظفار وواجه قسوة الحياة بجلد وأناة وصبر. وقد وجد في الفن الغنائي العزاء والمواساة.

راح الفنان يساهم في إحياء أماسي الروابط الطلابية، ويذكي روح التمرد والإحساس الإنساني وغرس الأمل وبذور المقاومة. وانصرف في مصر العربية إلى دراسة الموسيقى موهبته وتجربته الزاهية، وغذاؤه وزاده الروحي.

بعد التخرج وجد نفسه وجهاً لوجه مع إدارة لا تحترم الفن، ودراسته للفلسفة، انحيازه الواعي للاتجاهات العلمية والعقلانية، وانتماؤه السياسي، والخبرة الحياتية، ووفاؤه للفن ولانتصار إرادة الحرية والحياة والحق؛ كلها قد تضافرت لتحصنه ضد رياح اليأس أو الانحناء للقمع والإلغاء.

بمساعدة الاستاذ عبدالرحمن محمد علي عثمان (محافظ الحديدة حينها) كون فرقة فنية في الحديدة في منتصف الثمانينات تركت بصمات عميقة في الغناء اليمني شمالاً وجنوباً.

كثيرون لا يعرفون أن الغناء اليمني التقليدي -بوجه أخص الموشح- قد لعب دور البطولة في توكيد الوحدة اليمنية والارتقاء بالوجدان والعاطفة والضمير الجمعي لإنسان هذه الأرض، بل إن الغناء اليمني كان أحد منابع وروافد الغناء في الجزيرة والخليج: أغاني الأخوين أحمد وعبدالرحمن الآنسي، وصاحبي ترجيع الأطيار بمرقص الأشعار والعنسي صاحب «وادي الدور» وقبلهم ابن فليتة والمزاح والبرعي وابن حنكاس وحاتم الأهدل والضمدي وابن شرف الدين والخفنجي والقارة وجابر رزق والعيدروس وحسين البار والحامدي، وصولاً إلى السالمي والقمندان والماس وعلي أبو بكر والعنتري ومحمد جمعة خان والقعطبي والآنسي والسمة والسنيدار والمحضار والمرشدي وعبدالله هادي سبيت، ومن الشعراء: ابن شهاب وابن عبيدالله وجرادة وغانم وعبده عثمان ومطهر علي الارياني وصبرة والفضول وصادق والقرشي والبردوني والمقالح والشيباني والصريمي والفتيح والجابري والحاج وعشرات غيرهم.

ساعده تخصص الموسيقى وقراءاته المعمقة للغناء اليمني إضافة إلى تجربته السياسية النضالية وانتمائه الفكري العقلاني، في انتقاء كلمات أغانيه بما يثري الوجدان الوطني والانتماء القومي الانساني، ويفتح النوافذ للحرية والأمل والانتصار.

وجابر من قلائل الفنانين في الوطن العربي الذين جمعوا بين موهبة الفنان وملكة الناقد المجرب والأكاديمي. إن مقدرته ومعرفته النقدية لا تقل أهمية وعمقاً عن موهبته وتجربته الغنائية. لذا فقد راح ينتقي كلمات أغانيه من أشعار أهم شعراء الغناء: جابر رزق، عبدالله البردوني، عبدالعزيز المقالح، سلطان الصريمي، سعيد العويناتي، علوي الهاشمي، محمود درويش، وكمال ناصر. وجابر باحث وناقد أصدر أكثر من كتاب في نقد الغناء اليمني، والتاريخ له: حاضر الغناء في اليمن، ومن المشهد الموسيقي اليمني، وكتابه المهم «تيارات تجديد الغناء في اليمن».

وله العديد من الدراسات والأبحاث التي نشرها في العديد من المجلات العربية واليمنية. وهو عميق الرؤية نافذ البصيرة عزير الانتاج ومتتبع جيد. وقد ساعدته ثقافته العميقة والعضوية على تقديم نقد فني ذي نكهة مائزة وفريدة وشديدة التنوع والفن.

وإذا كان الغناء أرقى أشكال الابداع، فإن نقده هو ابداع أرقى. وتمتلك بلاد اليمن ذاكرة وإرثاً غنائياً يضرب بجذوره عميقاً في التاريخ؛ فقد وجد العود أو الآلة التي تطور منها العود في العهود القديمة السبئية والحميرية، كما وُجدت تماثيل للمعازف والقيان والأعناب والرقص. وهي تدلل على حالة من التحضر والرقي والرفاه. وتحتفظ الذاكرة اليمنية بألوان زاهية من أغاني الحصاد ومواسم الزراعة ومختلف المناسبات في الأفراح والأتراح.

وجابر من مؤصلي تيارات التجديد والحداثة في الغناء الحديث، ومن رواد النقد الفني الحداثي لهذا الفن، بل هو من أهمهم على صعيد الوطن العربي كله، وهو غزير الانتاج، عميق الرؤية؛ وكتاباه اللذان أصدرهما ودراساته وأبحاثه تؤكد ذلك.

«تيارات تجديد الغناء في اليمن- رؤية نقدية» يقع الكتاب الضخم والكبير نسبياً في ٢٦١ صفحة، يتناول فيه الفنان والناقد أو يدرس ظاهرة غياب الدراسة والنقد للغناء التقليدي، معيباً التناولات السطحية والإنشائية، ويقرأ عميقاً التنوع والفن حد الثراء الباذخ للإرث الغنائي في اليمن مما يؤهله لتبوء مكانة مرموقة في الوطن العربي كله. ويواصل الناقد مشوار النقد والدراسة للتجارب الحديثة التي يرى، ومعه حق، أنها بأمس الاحتياج للرصد والتقويم المنهجي لمعرفة الجوانب السلبية والايجابية فيها ومكامن القوة والجمال والإبداع، ومواطن السطحية والضعف.

وبحكم عمق التجربة السياسية والفنية الجمالية، يلاحظ الباحث الازدواج بين تقدم التفكير السياسي وتخلف التفكير لدى السياسيين الرافعين شعارات التحديث العام. وهي إيماءة ذكية ولكنها بحاجة إلى مزيد من الرصد والتتبع والتعمق. فالتخلف العربي شامل كامل في كل مناحي الحياة ومنابع ومنابت التفكير ولكنه قد يكون في الجوانب الفنية والجمالية أكثر وضوحاً وأعمق غوراً؛ فالفن معيار مهم لقياس التقدم والتخلف التحضر والتبدي.

وجابر الفنان المتابع للتطورات العلمية الداهشة في مجال موهبته واختصاصه يقوم بدراسة ناقدة للمتن الشعري، وهو كمثقف مؤهل لقراءة النص بامتياز، كما يقوم بتحليل الموسيقى وردها إلى وحداتها الأولى والأساس:

المقام، الضرب، الثالث، كلمات، اللحن، الغناء.

لقد درس جابر الغناء الشعبي والتقليدي وأثرهما في التجديد، وحلل أثر العناصر النسائية الوافدة من مصر على التجديد في اليمن ودرس وأرَّخ للآلات الموسيقية في المراحل المختلفة، وقرأ الرقصات في المناطق المختلفة وتنوعها وتعددها، كما أتى على ذكر الأغاني وغِناها وتنوعهما الكاثر، ودرس الموشح خصوصاً عند واحد من أهم مبدعيه (الشيخ جابر رزق) ودرس الخصائص المقامية في اليمن. ولعل كتاب جابر علي أحمد أول مبحث نقدي أكاديمي يتتبع الغناء اليمني فيقرأه.

● «النداء»، العدد ١٤١، الأربعاء ٥ مارس ٢٠٠٨

رفع شعار «الوحدة أو الموت» في مواجهة احتجاجات مدنية إصرار عنيد على نهج الحرب

عنف الخطاب مقدمة لعنف الممارسة.. أو تعبير عنها

عبدالباري طاهر

12
رفع شعار «الوحدة أو الموت» في مواجهة احتجاجات مدنية إصرار عنيد على نهج الحرب
عنف الخطاب مقدمة لعنف الممارسة.. أو تعبير عنها
رصاص الجبلين وحجار المضالع
أساطير الأسعار المتوارثة

يصر الخطاب الرسمي على الجملة القاتلة: «تعميد الوحدة بالدّم». والوحدة بسفك الدم لا تعني إلا الاستمرار في مسلسل الفتن والحرب. كانت الوحدة مصالحة وطنية كبرى بين الشمال والجنوب وبين الاشتراكي والمؤتمر وبين ألوان الطيف المجتمعي والسياسي. ولكن الاشاوس «حمران العيون» لا يريدون مشاركة الآخر ولا وحدة قائمة على التعددية السياسية والحزبية والفكرية ويريدون الثأرات والانتقام وحكم القهر والغلبة. حرب ٩٤م كانت انقلاباً دموياً على شراكة الجنوب حتى ولو تم بمشاركة جنوبية فاعلة، فالطرف الجنوبي الشريك في الحرب كان هو الآخر يصفي حسابات ثأرية لكارثة ١٣ يناير ٨٦م.

لقد عادت حرب ٩٤ باليمن كلها الى مسلسل الفتن والحروب التي كانت الوحدة محاولة للخروج منها. فحرب صعدة الإبنة الأشأم لـ ٩٤، كما ان الفتن المتناسلة والتي تغطي اليمن وتعم مختلف المناطق، متوالدة من القانون العام الذي احيته هذه الحرب اللعينة.

الإصرار العامد على خطاب الحرب ونهجه هو المنجم الذي يقذف حمم التوتر

والاقتتال، ويهيئ البيئة والمناخ لإبقاء جذوة الحرب مشتعلة. خطاب الحكم المعبأ بروح العدائية والاقصاء والعنف، والطافح بالتخوين والتكفير، امتداد لخطاب الحرب.

الحديث عن الديمقراطية مع التلويح بالعصا الغليظة يشهد على فساد الديمقراطية وإعاقتها. فالتلويح بسلاح «الوحدة أو الموت» والوحدة الممهورة بالدم، أو المعمدة بالصديد، ينفي الديمقراطية ويهيل عليها التراب. تصبح الديمقراطية شعاراً مدخولاً بالقوة، ومعوقاً بالإرهاب. كما أن التخويف بالإرهاب صورة من أبشع صور الإرهاب وأكثرها ضراوة وعنفاً. وعنف الخطاب يعكس الأزمة القائمة في رأس الحكم، والعجز عن حل مشكلات «حرب الرغيف» وندرة المياه، وتفشي البطالة حد المجاعة، وتفشي الأوبئة والأمراض، وتعاظم الاحتجاجات الجنوبية التي لن يزيدها «عنف الخطاب ودمويته» إلا تعاظماً وتصاعداً.

يتخذ الخطاب المتفجر بالدم شكل صيغة «هذا الفرس وهذا الميدان»، فهو خطاب نزالي متوعد ومقاتل، وهو يتوجه إلى مجتمع أهلكته المجاعة، وقتله الظلم والفقر والأمية، وغياب العدالة، فهو مأزوم بالأوضاع الحياتية والمعيشية القاسية ويأتي الخطاب ليتوعده بالويل والثبور.

الوعد بالحرب كالحرب نفسها وربما كان الوعيد بها أسوأ لأن التوقع أشر من الوقوع. ولأن الناس ترجو أن تسمع خطاباً يعدها بالمعالجة لمعاناتها وأوضاعها الزارية.

الجياع العراة الحفاة المحاصرون أو المغزون بالأوبئة الفتاكة وبالفساد والاستبداد لا تعني لهم «الوحدة المعمدة بالدم» إلا المزيد المزيد من الافقار والتجويع والطغيان. وتعني ان الحكم لا سند له في البقاء غير الدم والحرب من أعلى ضد أي تذمر أو احتجاج.

تحدي ازمات المعيشة والتلاعب بالاسعار وهدر الموارد بالسلاح أمر بالغ الخطورة. المحتجون الجياع العطاشى لا يهددون الوحدة ولكنهم يتحدون الاحتكام إلى الغلبة والقوة في حل قضايا لا تحل إلا بالتحاور والنزول عند إرادة الناس الذين يقول الحكم انهم انتخبوه.

إن التعبئة المشحونة بالكراهية والتخوين للمعارضة السياسية والمحتجين تهيئ الأجواء لصراع كالح ودام. عنف الخطاب مقدمة لعنف الممارسة أو تعبير عنها، فالتخوين كالتكفير يعني استباحة الدم والتبرير للتصفية الجسدية، خصوصاً عندما تصدر من قمة الحكم. فاليمن المطحونة بالفقر حد المجاعة وبالأوبئة حد الكارثة وبالأمية المدججة بالسلاح، لا تحتاج إلى خطاب يصب الزّيت على نار مشتعلة أصلاً. الخطاب المدخول بالقوة والداعي للاحتكام إليها يكشف زيف الديمقراطية التي تعلن الاحتكام الى صناديق الاقتراع وتضمر القوة المعول عليها في الاحتفاظ بالسلطة.

عندما رفع المناضلون شعار «الجمهورية أو الموت» كانت صنعاء محاصرة وتتعرض الجمهورية لمكائد كبيرة ومشاريع استعمارية تهدف لضربها وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. أما رفعه في مواجهة الاحتجاجات المدنية المطلبية والمسالمة فهو إصرار عنيد على التمسك بنهج الحرب وخيار «وحدة الدم» وبأسلاب وغنائم الجنوب النازف، واستهانة بمطالب أبناء الجنوب للمشاركة السياسية في وحدة قدموا في سبيلها طوعاً واختياراً كيانهم السياسي، وتعرضوا لحرب جائرة، واستبعدوا بالقوة. لا يمكن مقارنة القول بالفعل، فهؤلاء المحتجون ليسوا أعداء للوحدة السلمية والديمقراطية،

وإنما هم في مواجهة مع شرور وجرائم حرب ٩٤ التي حولت الجنوب ضيعة وفيداً واسلاباً، وألغت جيشاً بكامله وشردت القيادات الوحدوية: الصانع الحقيقي لوحدة الـ٢٢ من مايو ٩٠م.

إلغاء شراكة الجنوب والانتقاص من مواطنة وحق مواطنة أبنائه «سم الأخوة» كتعبير أبي الأحرار محمد محمود الزبيري. والوحدة لا تكون بالقهر والإرغام ونهب الأراضي وسرق الثروة وسياسة الضم والإلحاق.

● «النداء»، العدد ١٤٢، الأربعاء ١٢ مارس ٢٠٠٨

ضد الاحتجاج الجنوبي!!

عبدالباري طاهر

12

ضد الاحتجاج الجنوبي!!

لا فرق بين ماء البحر.. وماء الوحل

حرب ٩٤ الإجرامية جرعت اليمن السم المختوم بالدم والمعمد بالكارثة. كانت الحرب منعطفاً تراجيدياً في الشمال والجنوب. فقد شرب الطغيان كأس انتصار القوة وأصبحت القوة القانون الذي يحكم علاقة الحاكم بالمحكوم والشمال بالجنوب.

لم تكن الحرب غزواً شمالياً صرفاً ضداً على الجنوب، كل الجنوب. فقد شارك طرف جنوبي قوي فاعل ومؤثر في هذه الحرب.

كان المشهد كارثياً بكل المعاني، فهناك من «امتشق سيف» شمر يهرعش أو عصا إيل وتر، وهناك من رفع لواء «لا صوت يعلو فوق صوت الثأر والانتقام»، ولطخت الشوارع والنفوس بـ«ومن جهز غازياً فقد غزا»، وامتد شعار الحرب الكريهة إلى بعث أحقاد وضغائن القرون الغابرة. واحتشد القتلة من حول الجنوب: الكافر، الملحد، الخائن، والانفصالي.

ولم تكن القيادة الجنوبية أو بالأحرى البقية غير الصالحة منها، على حق. وبعد أكثر من سبعين يوماً على «الغزوة» الانفصالية بامتياز، بدأ الغزاة يخلعون معاطف «الأردية» الاسلاموية أو القومجية أو الثورجية، أو غزوة بدر وحنين وتقاتلوا، ككل القتلة، على الغنائم والأسلاب. وكان الأقوى فتكاً هو الأكثر وطنية والأصدق إسلاماً والأشد قومية.

وينفض «العرس» الدامي، وإذا الملك العضوض عارياً، يبدأ الضحايا في الجنوب بالتململ ورفع اصبع الاحتجاج ضد الجلاد وإصبع الضحية أقوى من مدافع ظالم واشد من بأس الحديد وأجلد،

كاستعارة من شاعر اليمن الكبير عبدالله البردوني.

البداية الاحتجاجية السلمية هي الرد المناسب على همجية الحرب ودمويتها وهي أخطر سلاح يواجه الطغيان في كل زمان ومكان. فملك الملوك في إيران مالك سادس جيش في العالم، تسقطه صدور المتظاهرين العارية.

ويتمكن غاندي بصمته الداوي، وثغاء معزته الجائعة، واعتصام أمته الهندية بالامتناع عن الفعل، يتمكن من طرد بريطانيا العظمى، وتجريدها من درة تاج المملكة التي لا تغيب عنها الشمس.

وبالاحتجاج المدني يسقط «بينوشيه» في الشيلي.

لا يستطيع الطغيان -أي طغيان- أن يسكت صوت الاحتجاج المدني الداوي والعظيم.

الاحتجاج السلمي في الجنوب هو الرد الوفاق على همجية «الغزوة الجهنمية» في صيف ٩٤ وإسقاط شراكة أبناء الجنوب، وتزييف إرادة الناس ومصادرة حقهم في الوظيفة العامة والترقية والعيش الكريم.

جنون القوة المؤزرة بالقبيلة الذي انتصر في الحرب، يعجز عن مواجهة صوت المحتجين ضد التجويع، والمطالبة بالحقوق. لا تحتاج القوة الباغية لكي تنتصر إلى قوة أضعف منها، أما القوة في مواجهة إصبع الاحتجاج، و الايماءة بالوسطى، كاستعارة من الزميل القدير نعمان قايد سيف، فإن القوة تصبح عبثاً وبائرة.

يخشى جيش الدفاع الاسرائيلي من حجر الطفل الفلسطيني أكثر من خشيته من «الظافر» و«الناصر». وعجز جنرالات اسرائيل (يعلون ورابين وموفاز وشارون) عن قمع انتفاضة الطفل الفلسطيني، أو مواجهة الحجر بالدبابة والصاروخ، كنبوءة ناجي العلي الذي رسم حنظلة وهو يحمل صخرة كتب عليها: «وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم»... الآية.

الخطر الذي يتهدد انتفاضة الجنوب ليس القتل العامد ضد المحتجين المدنيين فحسب، ولكن انجرار الضحية إلى العنف أو إلغاء الآخر أو تحول الضحية إلى جلاد هو الداء الوبيل الذي يصاب به الضحية. فعندما يتماهى الضحية مع الجلاد، أو يرتدي بزته، أو يصادر الحرية التي هي سلاحه الوحيد، فإنه يكون قد انتصر للجلاد ضداً على نفسه. ما معنى أن يقول الضحية: «لا حزبية بعد اليوم»؟! إنه يشهد كذباً للجلاد الحقيقي أنه أكثر ديمقراطية وعدلاً منه.

ما حصل في الضالع الأسبوع الماضي بائس ومسيء. ولا يمكن تبرئة الحكم من افتعاله. ولكن المأساة تكون أكبر عندما يعتقد البعض أنه المالك الوحيد لحق الاحتجاج أو قيادة هذا الاحتجاج.

إن الظلم قد طال كل أبناء الجنوب، منهم العسكري الذي أحيل إلى التقاعد والعسكري الذي حرم من الخدمة أو منع من الترقية. وهناك الآلاف ممن حرموا من الوظيفة العامة، ومواطنون بالآلاف نكل بهم لأنهم جنوبيون. فهناك انتقاص من المواطنة وغمط للحق، وتهميش في المشاركة. والذين يريدون احتكار الاحتجاج أو الانفراد بقيادته، لأي اعتبار كان، لا يقلون ضرراً عن الجلاد الأصلي الذي يحتكر الوطنية والوحدوية والديمقراطية والاسلام.

وتحول الضحية إلى جلاد لا ينتصر للجلاد الأصلي فحسب، وإنما -وهذا هو الأخطر- يقطع الطريق على انتصار الحق، ويغرس القرف واليأس في عقول المقهورين، ويزكي الطغيان. وكأنه لا ملجأ ولا منجا منه إلا إليه.

إن الذين يتحدثون عن عداوة مطلقة بين اليمني واليمني، بين الشمالي والجنوبي، أو يريدون العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الـ٢٢ من مايو ٩٠، إنما يعززون من قوة الطغيان، ويقدمون المستبدين الذين لا يؤمنون بوحدة قبيلتين في الشمال أو الجنوب، يقدمونهم كأبطال وحيدين مدافعين عن الوحدة، وداعين للتضحية من أجلها.

كما أن محاولات العودة إلى عصر ما قبل الوطنية هي منافسة للاستبداد على تسويق بضاعته البائرة، وخلق المبررات والأعذار للانغماس في الصراع الدامي.

انتصار قوى الفيد والنهب في حرب ٩٤ يعود في جانب من جوانبه إلى انجرار الوحدويين الحقيقيين إلى دعوات انفصالية وزائفة.

تجريب المجرب خلل في العقل ونقص في التجربة، كما يقول بعض الفلاسفة. وندرك أن قوة المحتجين المقهورين هي تجنب العنف أو الانجرار إلى العداوة مع بيئتهم وإخوتهم في اليمن كلها.

إن الوحدة والديمقراطية والمواطنة بدلالاتها وأبعادها الحقة، هي كعب أخيل في بنيان الحكم المتداعي. وهو ما يحرص عليه المحتجون المعبرون عن مطالب اليمني المقهور في الأرض اليمنية كلها.

عندما يحاول الضحية تقمص روح الجلاد، فإنه لا يخون قضيته فحسب، بل يتخلى عن سلاح الانتصار الأكيد والوحيد. محاولات الإساءة للزعيم والمناضل فيصل بن شملان كالإساءة للوحدة والديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية، هو قتال بقطع النظر عن المؤامرة وعن النوايا، سيئة كانت أم حسنة، قتال مع المعتدين العتاولة ضد المقهورين المحتجين.

الانفصاليون الحقيقيون هم الذين انقلبوا على الوحدة، وسفكوا دماء إخوانهم. وهم ناهبو لقمة الخبز الجاف من أفواه المطحونين بالفقر، وهم سماسرة الأراضي، وتجار السلاح، وناهبو المال العام. ولكن عندما يحول الضحية سلوك وممارسات الجلاد إلى هدف وشعار له، فإنه يكون قد خسر نفسه وقضيته قبل بدء المعركة.

● «النداء»، العدد ١٤٣، الأربعاء ١٩ مارس ٢٠٠٨

واقـــع الـتـعـلـيـم فـــي الـيـمـن

عبدالباري طاهر

12
واقع التعليم في اليمن
حين تقرن الرجولة بكيس الشمح

فـي اليمـن كما في الوطن العربي، قليلة هي الكتب التي تعالج أو تتصـدى بموضوعيـة علمية لحال الامة والبلاد، وتشـخص بدقة ومعرفة علل وأسـباب تخلق أوطاننا العربية الغارقة في الجهل والتخلف والفساد.

وهنـاك علاقـة متينـة بـين الجهـل والأميـة، بمعنييها الأبجدي والمعرفي، وبين تسيد الفساد والاستبداد.

إذا ما الجهل خيم في بلاد، رأيت أسـودها مسـخت قرودا (كوصف الشـاع معـروف الرصافي لحال الأمة فـي النصـف الأول مـن القـرن العشـرين). ولا يزال الحـال هو الحـال كتوصيف الدراسـات والأبحاث في هذا المجال.

قبـل بضعـة أيـام أصـدر الاسـتاذ الباحـث والتربـوي احمـد عبـده سـيف كتابـه المهـم «واقـع التعليم في اليمـن تأثير العولمة ودواعي الاصلاح».

ومعـروف أنـه إذا كان التعليـم في البلـدان العربيـة متخلفاً وتقليدياً فإن اليمن تقع في آخر سلم هذه البلدان التي تصل الأمية فيها إلى الثلثين بالنسـبة للأمية الابجدية، أما بالنسـبة للأمية المعرفية فإنها تغطي بجلبابها الأسود ودخانها الكثيف نسباً أعلى بكثير من الثلثين.

الاسـتاذ أحمد عبدسـيف تربوي قدير اشـتغل بالتعليم منذ أمد، وشـارك في تنشئة أجيال، وإعداد العديد من الدراسات والأبحاث عن الواقع الأليم للتعليم وحق الانسان في الحياة والمعرفة.

فقبل بضعة اعوام أعد منتدى الشـقائق العربي، التقرير الموازي (تقرير الظل) عن حقوق الانسـان،

وكلفت من قبل الاستاذة أمل الباشا رئيسة المنتدى بإعداد التقرير عن واقع الاعلام والحريات الصحفية. بينما أعد الاستاذ الجليل أحمد عبده سيف، التقرير عن الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والمعرفية.

وكان مبحثه مائزاً عميقاً ودقيقاً بشكل يثير الدهشة والإعجاب. فهو مفكر عميق الغور وعالم جليل، محب للمعرفة والبحث ويمتلك تجربة في الحياة يشهد بها وعليها كتابه المنوه به.

يقع الكتاب في ١٤١ صفحة. ويتناول بعد المقدمة أو يشتمل على أربعة فصول ففي الفصل الأول يتناول أو يدرس إعداد وتأهيل المعلمين.. ومجانية وإلزام المعلمين وسياسة مكافحة الأمية واستخدام التقنيات الحديثة، ومدى استيعاب النظريات الحديثة، وملاحظات قيمة ومهمة عن التعليم الجامعي، ويكرس الفصل الثاني للديمقراطية والتعليم، وصعوبة التحول الديمقراطي والانساق التعليمية في هذا التحول، كما يدرس في الفصل الثالث تأثير العولمة. ويضع الاسئلة الأكثر أهمية وجوهرية هل نتعرض لغزو ثقافي!؟ ويبني مدى الاحتياج لتنمية تكنولوجيا المعلومات، وإيجابيات يمكن الاستفادة منها. والآثار الايجابية والسلبية لتكنولوجيا المعومات وتقنيات الاتصال .ويختتم بحثه القيم بفصل عن انتاج الفلسفة التربوية والتعليمية. وكعادته ودأبه يطرح الاسئلة الأهم.

هل نحن بحاجة لفلسفة تربوية وتعليمية، مختتماً كتابه بشروط وتوصيات تعالج طبيعة أزمة التعليم وعوائقه.

والتعليم والتعلّم هما القضية الرئيسة في مجتمعنا العربي واليمني بخاصة. فقضايا البناء والتنمية والديمقراطية والتحديث، كلها مرتبطة بالتعليم وتعميمه وحداثته.

من لغو القول الحديث عن بناء ديمقراطي أو تنمية أو تحديث في مجتمع تسوده الأمية المعرفية والأبجدية.

فشل الدولة العربية الحديثة، مجازاً، مرتبط اشد ما يكون الارتباط بعدم القضاء على الأمية الأبجدية، وتفشي وسيادة الأمية المعرفية، وكلاهما -الامية الابجدية والمعرفية- عائقان حقيقيان أمام بناء مجتمع حديث أو كيان حضاري.

إن فشل مشروع الدولة بمفهومها العلمي عائد إلى تخلف مجتمعاتنا، وهيمنة تركيبة ما قبل عصر الوطنية والدولة وهي، أي هذه التركيبة، إبنة شرعية للأمية.

اهتمام الباحث سيف بهذه القضية آت من إدراكه العميق لخطورتها ولتجربته في حقل التعليم كاستاذ وتربوي يعيش الهم التعليمي يومياً. وبثقافته واطلاعه المعرفي والميداني، يستطيع تشخيص الداء واقتراح أساليب ووسائل المعالجة.

وميزة الباحث أنه لا ينهل من بئر المعارف النظرية على أهميتها، وانما يفحصها ويدغمها في الممارسة اليومية والتجربة الحياتية من خلال عمله كتربوي ومعلم. فهو يكتب عن قضية معاناة دائبة ودائمة كما أنه يتعاطى مع أضرارها ومخاطرها. فالتعليم العقيم والقروسطي في اليمن لا ينتج معرفة ولا يخلق وعياً ولا يبني انساناً سوياً أو حياة سليمة فهذا التعليم الشائه والبليد يعمق أزمة المجتمع ويركب الجهل ويوسع دائرة الفقر ويخلق حالة زائفة من التحضر والتعالم. يومياً يزداد عدد

المتعلمين ويزداد معه أعداد الأميين الحقيقيين الذين يسخر منهم «حمار الحكيم».

قال حمار الحكيم يوما:

لو أنصف الدهر كنت أركب

لأنني جاهل بسيط وصاحبي جاهل مركب.

لقد رأى حجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي أن الجهل عورة، وقرأ فيه دعاة التحرر والحداثة والنهضة عائقاً فعلياً امام النهوض بالأمة وتحررها وتحديثها.

وحال اليمن كما تصورته من خلال قراءة سريعة لكتاب التربوي والباحث حال مأساوية، فالأمية في تزايد مضطرد، وعجز المناهج التربوية والتعليمية لامراء فيه، وتعترف به الدولة وتشكو كشكوى مواطنيها المغلوبين على أمرهم.

لا يكتفي الباحث بتشخيص الداء «التعليمي»؟! وإنما يقترح بعض المعالجات في خاتمة كتابه فهو يدعو إلى:

١ - عقد مؤتمر وطني للفلسفة التربوية والتعليمية الوطنية.

٢ - الاتفاق على ضمان مبدأ الشراكة المتساوية لجميع المهتمين بالأمر، أحزاباً ومؤسسات ونقابات. بحيث تكون الأزمة هما وطنياً تتجاوز المصالح الضيقة، ويرتبط بين القراءة الدقيقة لقيم ومثل الشعب وربطها بقيم العصر وتياراته وتطوره وتقدمه العلمي.

لا أريد، بل لا أستطيع في تحية متواضعة وخجولة، أن ألم بالقيمة الرائعة لكتاب العزيز سيف، فهو مرجع مهم وجهد علمي يستحق قراءة أكثر عمقاً وتقصياً.

● «النداء»، العدد ١٤٤، الأربعاء ٢٦ مارس ٢٠٠٨

الاحتجاج الجنوبي.. أبعاد ودلالات

عبدالباري طاهر

12

الاحتجاج الجنوبي أبعاد ودلالات

عبدالباري طاهر

بطاقة تضامن مع «الوسط» ورئيسها الأستاذ جمال عامر

من هنا يحتمل العودة لجحيم التشطير؟!

يصعب الحديث عن تفجر الاحتجاجات في الجنوب بدون الاتيان على حرب ٩٤ وما أعقبها. فالحرب التي ألغت شراكة الجنوب حولته إلى ما يشبه «الغنيمة» و«السبية» وجسدت انتقاصاً في مواطنة أبنائه. كما أنها قد خلفت تمايزاً وعداوات جهوية بين الشمال والجنوب.

الجوع التاريخي، كتوصيف الأستاذ النعمان، للفاتحين والمجاهدين الجدد قد حول الجنوب إلى أرض «مفتوحة». وتحولت ممتلكات الدولة والمواطنين على حد سواء إلى «مباح» يتملكه المستولي عليه حسب قاعدة فقهية.

صحيح أن حكامنا لا علاقة لهم بالفقه ولا بالنحو وإنما ينبشون ذاكرة القبيلة المعبأة بالحروب والفيد، ويعالجون قضايا البناء والتنمية والاندماج بالمزيد من إثارة النعرات واشاعة التوتر وخلق الاحتراب.

إن ممارسات الحكم وخطاب السلطة من أعلى إلى أدنى المستويات كلها نبش في ذاكرة الدم ووعد بالافقار ودعوات حربية قاتلة.

على مدى عام كامل عمَّت الاحتجاجات والمظاهرات السلمية جل مناطق الجنوب. ورغم تصدي السلطة بالسلاح والرصاص الحي وتقتيل المحتجين المسالمين الا أن مسيرات الاحتجاج لم تنجر إلى العنف أو تستجيب لدعوات النزال والمبارزة التي يتسنم بها الخطاب الرسمي، وممارسات الحاكمين.

في الأسبوع قبل الماضي وقفت أجهزة الأمن والجيش، التي تغطي مختلف مناطق الضالع وردفان وتقمع الاحتجاجات السلمية، محايدة لتسمح بتدمير الممتلكات العامة والخاصة. وعلى مدى يومين لم تتدخل أجهزة السلطة في إيقاف الاعتداء على الممتلكات، مما يثير أكثر من علامة تعجب وأستفهام.

تحمِّل السلطة المعارضة السياسية (أحزاب المشترك) مسؤولية ما يحدث في الجنوب. ولا تسائل نفسها عن المسؤولية في إغلاق أبواب التحاور واعتماد خطاب تحريضي تعبوي يكفر ويخوِّن ويحرِّض على العنف ويدعو للمنازلة.

حرص الدولة على عسكرة الحياة المدنية والزج بالبلاد والعباد في أتون الحرب شاهد فشل الحكم. فعندما يحتكم الحاكمون إلى تجريد (حملات) السلاح ضد أبناء شعبهم سواء في صعدة أو الجنوب، فإنهم يعلنون موت شرعية الحكم. فالعجز عن التنمية والبناء والاندماج الوطني، والاعتراف بقضية الجنوب كقضية سياسية بالدرجة الاولى قام عليها دستور دولة الوحدة والتزمت بها الدولة في رسالة موجهة للامم المتحدة ومجلس الامن في نهاية حرب ٩٤، هي المسؤول الاول عن تفجر الأوضاع في أكثر من منطقة.

يعالج الحكم الداء بالداء بدلاً من الاعتراف بالقضية الجنوبية. وإشراك أبناء الجنوب على قدم الندية والمساواة في الحكم، وحل قضايا المتقاعدين: العسكريين والامنيين والموظفين، وإعادة الممتلكات إلى أهلها.

من الخطل الاعتقاد بامكانية حل قضايا الجنوب بمعزل عن الشمال. فالترابط بين الوطن اليمني وأحداثه سلباً وإيجاباً قوية وعميقة. واذا لم يكن باستطاعة السلطة قمع الاحتجاج الجنوبي، أو الاستمرار في تجاهل القضية الجنوبية أو القفز فوق مطالبهم الديمقراطية والعادلة، فإن قوة الاحتجاج الجنوبي لا تتجلى في شيء كتجليها في الطبيعة السلمية ورفض الانجرار إلى العنف أو الشعارات الضارة.

تعمل السلطة بدأب على دفع الاحتجاج للعنف والقطيعة مع إخوتهم في الشمال. وهي تدرك أنها، كطبيعة قبلية وعسكرية، لا تستطيع قمع الاحتجاج المدني السلمي للجنوب والانتصار عليه دون دفعه للتخريب والعنف والتصادم مع الشمال. يبالغ الحكم في التلويح بالعصا الغليظة والإيغال في الخطاب المهور بالدم والمشحون بالكراهية والعنف ليس ضد أبناء الجنوب فحسب وإنما ضد الجنوب والشمال على حد سواء. فالمعارضة السياسية مجرمة وخائنة، واحتجاجات أبناء الجنوب عميلة وانفصالية، وأبناء صعدة ملكيون وعملاء.

ولا شك أن الزج بالجيش والأمن في مواجهة مع إخوتهم في صعدة أو الجنوب له عواقب وخيمة على الكيان اليمني والوحدة اليمنية.

فالانفصال الحقيقي قد بدأ بإعلان حرب ٩٤ والغاء شراكة الجنوب وإدارة الظهر لدستور دولة الوحدة وبيان الـ٣٠ من نوفمبر وعدم الانصياع لوثيقة العهد والاتفاق ورسالة السيد محمد سعيد العطار الموجهة للامم المتحدة.

صحيح أن المعارضة السياسية ما تزال متأرجحة، ولا يزال خطابها السياسي إزاء أحداث الجنوب ضعيفاً ويتسم بالميوعة والمراوحة في حين يندفع بعض قادة الاحتجاج للشطط والاقصاء وضيق الافق.

وقبل ذلك وبعده فإن دموية الحكم وتصلب مواقفه إزاء الاحتجاجات السلمية أو تنفيذ الاتفاق مع المتمردين في صعدة شاهد ضعف الحكم وتآكل شرعيته وافتقاده المصداقية.

إن السير في طريق العنف والدماء لا يخدم الحكم ولا الوطن كما أن الاعتقالات الكيفية واختطاف قادة المعارضة السياسية والمحتجين الجنوبيين يعمق المشكلة ولا يساعد على رؤية الحل.

وحقاً فإن غياب التضامن أو ضعفه في مدن الشمال يدلَّل على عدم جدية «المشترك». وربما تفاوت قراءته لما يجري في الجنوب.

وليس العيب في اختلاف الرؤى والقراءات بين أطراف المشترك. فمن حق كل حزب أن تكون له رؤيته ومواقفه المختلفة والمغايرة وإنما الخطأ في اخفاء اختلاف هذا الحزب أو ذاك وكأن الاختلاف مذمة أو نقيصة.

لقد اتسمت بيانات أحزاب المشترك بالضبابية والعمومية والتعالي على أحداث الجنوب. وكان الاعتصام الوحيد بمقر الحزب الاشتراكي أقرب ما يكون لبراءة الذمة.

واقع الحال أن دعاة الوحدة المعمدة بالدم هم من صنع ويصنع الانفصال. وأن غياب التضامن وتصعيد الاحتجاج في الشمال وتصاعد العنف ضد المدنيين الجنوبيين المسالمين تزكي فعل السلطة الانفصالي بامتياز.

الواقع أن السلطة بإعلانها الحرب الاستباقية في صعدة ومواجهة المتظاهرين في مدن الجنوب بالرصاص الحي تكون قد شرعت قولاً وفعلاً في تفكيك عرى الوحدة اليمنية. ولن تكون القسمة على اثنين كما يتوهم البعض.

خطاب الحرب المتواصل والمتناسل منذ أمد إنما يصب الزيت على نار مشتعلة فعلاً. وذاكرة اليمن للاحتراب والتفكك أسوأ من الصومال. والحديث المتخيل عن وحدة أزلية، وعن حتمية انتصار القوة ذاكرة حية لم تنطفئ منذ عقود متطاولة والنبش في ذاكرة الحرب عبر الخطاب الرسمي والممارسة الواقعية يفتح أبواب الجحيم ويهدد البلاد والعباد.

واضح أن الازمة الشاملة تضع اليمنيين شمالاً وجنوباً على صعيد واحد. مبادرة الجنوب إلى الاحتجاج له علاقة بأنموذج الدولة الذي افتقدوه، وبالانتقاص من مواطنتهم، وتحويل الجنوب، كل الجنوب، إلى فيد وسلب. سبق الجنوب إلى الاحتجاج لا يلغي أو لا يحجب التململ الواضح في الشمال. فما يجري في تعز وإب ومأرب وصنعاء والحديدة مؤشر مهم لتوحد الاحتجاج.

بطاقة تضامن مع «الوسط» ورئيسها الاستاذ جمال عامر

تعرضت صحيفة الوسط الاسبوعية والأهلية المستقلة لإجراء تعسفي وإنتقامي بأصدار وزير الاعلام حسن اللوزي قراراً بسحب ترخيصها ضداً على الدستور والقانون، فقانون الصحافة رقم ٢٥ لسنة ٩٠ لا يعطي الحق لأي كان بسحب التَّرخيص. ولكن قرار الوزير فوق القانون والدستور.

● «النداء»، العدد ١٤٦، الأربعاء ٩ ابريل ٢٠٠٨

الحراك الجنوبي والرهان على القمع

عبدالباري طاهر

12

الحراك الجنوبي والرهان على القمع

مأرب العبث.. والعبث المضاد

يتوهم البعض ان القوة وحدها هي الوسيلة الاوحد لمواجهة الآخر (المختلف) حتى لو كان أباً أو أماً وأبناً أو أخاً. ويعتقد خطأً أن الرصاص الحي والمحاكم والمشانق هي العلاج الناجع لإسكات الاصوات الاحتجاجية ضد الظلم والطغيان.

في اشارة دالة لبعض العلماء اظنه ابن قيم الجوزية حول معنى قوله تعالى: «الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان) الآية أن القوة المادية قد تستطيع اخضاع الظاهر (الجسد) ولكن الروح تبقى مقاومة ولا تقبل الاكراه.

قبل عام بدأت الاحتجاجات في الجنوب. وكانت الشرارة الاولى أتية من متقاعدين عسكريين حرموا من خدماتهم. ولم تسد أوضاعهم.

ولكن الشرارة التي أشعلت المدن الجنوبية جرى صب الزيت عليها بالمزيد من الغطرسة، وتوجيه الرصاص إلى صدور المحتجين المسالمين. وتدافع أبناء الجنوب نحو الاحتجاج فهم ضحايا حرب اجرامية طالت أمنهم وسلامهم ومعيشتهم. فالوحدة التي حلم بها اليمانيون تحولت إلى كابوس، ومسلسل اغتيال، واقصاء من المشاركة، ونهب للاراضي، وانتقاص من الحقوق المدنية والحق في العيش بكرامة.

اعتقد مشعلو حرب ٩٤ أن الحرب قد حسمت المعركة وإلى الأبد، وأن المحاربين الأشاوس قد امتلكوها بقوة السلاح، ولم يدركوا -وما كان لهم أن يدركوا- أن السلاح يستطيع الانتصار على السلاح، ولكنه لا يستطيع قمع ارادة الناس، ولا إلغاء حقوقهم وإلى الابد، ودفن مطالبهم. الرسالات

السماوية كلها كانت ترميزاً لانتصار «الحق على القوة»، وغطات التّاريخ وتجارب الشعوب تؤكد أن القوة مهما يكن جبروتها لا تستطيع الانتصار على الحق.

لقد سقط ملك الملوك في إيران، وهو يملك سادس جيش في العالم، أمام صدور المتظاهرين العارية. واستطاعت الاحتجاجات السودانية السلمية أن تسقط حكم المعسكر أكثر من مرة. وكانت انتفاضة الخبز في مصر في ٧٧ هي الاشارة إلى سقوط حكم الرئيس السادات.

الاحتكام إلى السلاح في مواجهة الاحتجاجات المدنية السلمية ليست دليل القوة، ولا شاهد الشجاعة. فقد أدرك الحكيم الجاهلي قس بن ساعدة قبل عدة قرون أن سرعة الاحتكام إلى السلاح دليل الجبن وشاهد الفضيحة (يا بني تميم لا تسرعوا إلى الفتنة فإن أكثركم إسراعاً إلى القتال أقلكم حياءً من الفرار).

لم تكتف السلطة بتجريد الحسام في مواجهة الاحتجاج السلمي. بل اعتقلت العديد من قادة الاحتجاجات السلمية فيما يشبه الاختطاف، وأخفت العديد منهم: علي منصر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وحسن باعوم عضو مكتب سياسي للحزب الاشتراكي، واحمد عمر بن فريد، وعلي هيثم الغريب محام وكاتب، وكلاهما قادة الاحتجاج المدني، وآخرين.

وقد امتدت الاجراءات القمعية إلى تعز فقد قمعت السلطة احتجاجات المدينة. كما اعتقلت الفنان الشعبي فهد القرني، وسحبت ترخيص صحيفة «الوسط» في سابقة خطيرة تتجاوز وتتصادم حتى مع قانون الصحافة الجائر. فقانون الصحافة رقم ٢٥ لسنة ٩٠ لا يعطي لوزير الاعلام الحق في سحب ترخيص أي صحيفة مما تكن «جريرتها». والغريب أن الوزير قد تقدم بشكوى مرتين متتاليتين لنيابة الصحافة، ولكن النيابة المختصة رأت أن لا وجه لإقامة الدعوى. فتحولت الوزارة إلى خصم وحكم متجاوزة قانون الصحافة، والقضاء الذي تعتبر النيابة جزءاً منه.

ولم يكتف الوزير بإصدار قراره الجائر واللا قانوني، وانما قام بإبلاغ المطابع بعدم طبع الصحيفة.

إن اجراء السيد وزير الاعلام خارج النظام والقانون يكشف مدى ضعف وهشاشة القضاء والقانون الذي يستطيع الوزير القفز عليه، وعدم إعارته أي اهتمام.

والاجراء القاسي ضد «الوسط» مؤشر راعب للتوجه الجديد القديم بضرب الهامش الديمقراطي، وإلغاء التعددية السياسية والحزبية. إن الحديث عن تعددية سياسية وحزبية في مناخ حربي عدواني «وقامع للحريات الصحفية» حديث غير ذي معنى. فالتعددية في بلد كاليمن لا تجد مصداقيتها إلا في حرية الرأي والتعبير.

تفجر الاوضاع مجدداً في صعدة، وبروز الاختطافات والارهاب، والميل أكثر فأكثر نحو التشدد، إنما يفتح الباب واسعاً أمام الفتن والاحتراب.

ويسهم الخطاب الرسمي لقادة السلطة والاجهزة الاعلامية في المزيد من توتير الاجواء، ونبش ذاكرة الحرب، وهذه ذاكرة تختزن مشاهد القيامة في القرآن كتسمية سيد قطب، وتمتد لآلاف السنين.

وذاكرة الحروب ليست بحاجة إلى من يذكيها، فهي منتقدة وحية. وفي حال استمرار الحكم في العزف على أوتار التخوين والتكفير واستخدام الرصاص الحي فإنها تفتح أبواب الجحيم على نفسها وعلى شعبها الذي يتقاتل لأي سبب ولأدنى سبب.

فالأزمة الاقتصادية الخانقة، والمجاعة الواصلة حد الاتجار بالاطفال، وفساد الحكم واستبداده، وتدهور الموارد، وانتشار الاوئبة، وفساد التعليم، وتسيد القبيلة، كلها عوامل تهيئ البلاد والعباد للحرب التي لم يتعاف اليمن منها في تاريخه الدامي والطويل.

إن الرهان على «الحسم العسكري» ضد الاحتجاجات المدنية في الجنوب والمظاهرات السلمية «المحظورة» هنا أو هناك هو الملمح الأجلى. كما أن سحب ترخيص «الوسط» هو نذير شؤم للصحافة الاهلية والحزبية على السواء. فالسلطة تريد أن تجعل من سحب ترخيص «الوسط»، ومنع طباعتها، رادعاً قوياً للصحافة الاهلية والحزبية. وتجيء تصريحات وزير الاعلام بتطبيق قانون الجرائم والعقوبات لتظهر النوايا الحقيقية ازاء حرية الرأي والتعبير، فكان يريد احكاماً بالاعدام على صحفيين حسب القانون إياه.

اخطر ما تشهد الحياة السياسية اليمنية تزايد الصعوبات الاقتصادية، وتفشي الاوبئة أرتفاع الاسعار. والتفلت الامني والاداري، وفساد وترهل جهاز الحكم، والاختلالات الامنية، واستبداد الحكم برأيه، والاصرار على التفرد بصنع القرار رغم المخاطر المحدقة به وبالبلاد.

والمفجع أكثر حرص الحكم على عسكرة الحياة، ودفع المحتجين المدنيين للخروج على الطبيعة السلمية للاحتجاج، والزج بالمعارضة السياسية إلى مستنقع المواجهة والعنف. لا شك أن الانجرار للعنف أياً تكن مبرراته إنما يصب في خانة الحكم الجانح للعسكرة ولقمع الاحتجاج، وإسكات الصحافة الناقدة والديمقراطية، وترويع الصحفيين بالمحاكم «المتخصصة، وتوجيه تهم الارهاب للصحفيين. ففي حين يسرح الارهاب ويمرح في طول البلاد وعرضها، ويعرض البلاد والعباد للخطر، يحاكم الصحفي القدير عبدالكريم الخيواني بتهمة الارهاب في محكمة «متخصصة».

وقد تعرض العديد من الصحفيين للاختطاف والاخفاء والاعتداء بالضرب. كما تتعرض الصحفية الشجاعة توكل كرمان لإساءات بالغة الخطورة والتهديد بالقتل، وهو نفسه ما تتعرض له المحامية والصحفية نبيلة الحكيمي وناشطات أخرى.

إسكات الاحتجاج المدني، ومصادرة الحريات الصحفية، وتهميش المعارضة السياسية، وعدم إصاخة السمع لنداء الضمير والعقل، غايته جر البلاد إلى صراع دام يبدأ ولا ينتهي.

الفقر حد المجاعة، وتكديس السلاح، والفساد المستفز، لن يؤدي إلا إلى تفكيك مجتمع لديه قابلية للتصارع والتفكك والانهيار أصلاً.

● «النداء»، العدد ١٤٧، الأربعاء ١٦ ابريل ٢٠٠٨

الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (١-٣)

عبدالباري طاهر

12
الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (1-3)
فضل لم يصدقني!
الوقوف على حافة عالم حر

يتناول الدكتور/ عبد الكريم قاسم الدولة والمواطنة والأمة في الفكر الإسلامي، وهي قضايا متشابكة ومتداخلة وإشكالية أيضاً، فيدر الدكتور تعريف المواطنة في تطورها المطرد ابتداء من العهد الإغريقي، ويجزم -وهو محق- بربط المواطنة بعصور النهضة وحركة التنوير، ويعطي للمواطنة بعدها القانوني والاجتماعي، ويأتي على الأسس الفلسفية للمواطنة، رابطاً بين الحقوق والواجبات، ويمر على تطور المفهوم في الفكر الفلسفي والاجتماعي عند مفكري عصر النهضة.

ويعقد مقارنة بين دلالة المواطنة في الفكر الإسلامي وعصور ما بعد الحداثة، بعد أن يطوف بالفلاسفة الإسلاميين: الفارابي ابن مسكويه، الغزالي، ابن الطفيل، وابن رشد، ويخلص إلى الربط الصائب بين المواطن، والفرد والجماعة باعتبار ما يفرضه القانون من التزامات تضامنية اجتماعية، واجب الإخاء واجب التضامن.

ومع اتفاقي مع قراءة الدكتور الدقيقة للمواطنة فإن الباحث لم يقف إزاء المواطنة في التراث العربي والإسلامي ابتداء من "الجاهلي" الذي اعتبر الخيمة المتنقلة "وطنه". صحيح أن هناك حضارات في مصر ووادي الرافدين واليمن شهدت تمدناً ودولاً أثرت عميقاً في الحضارة العربية الإسلامية، ولكن المواطنة في الإسلام قد ارتبطت أعمق الارتباط بالعقيدة، فوطن المسلم حسب الفقه الإسلامي هي البلدان الإسلامية كلها. وقد نص الفقهاء على أن واجب المسلم هو الدفاع عن أي شبر من الأرض الإسلامية.

وقد قامت الخلافة الإسلامية الرائدة وكرست هذا المفهوم الذي ورثته الدولتان الإسلاميتان الكبيرتان: الأموية، والعباسية، ثم الأيوبية فالدولة العثمانية.

والمقولة التي يرددها "الجهاديون" (الإسلام وطني) ليست آتيةً من فراغ، فهي آتية من إرث تقسيم العالم إلى "دار إسلام" و"دار كفر"، وهو ما نجد صداه الكارثي عند ابن لادن والظواهري وكل دعاة الخلافة الإسلامية "الجدد"، ونجد الأثر العميق "للإسلام الوطن" لدى الدكتور حسن الترابي، الذي شهدت أفكاره تبدلات دراماتيكية طابعها السياسي أعمق، فمن جذرها الفكري، إسلامياً كان أم غير إسلامي، رفع الترابي بعد انقلاب الجبهة القومية الإسلامية، ١٩٨٧، شعار "وحدة العقيدة أهم من وحدة التراب" في مواجهة حركة تحرير الجنوب.

وإذا كان وطن الجاهلي خيمته، أو المرعى والحمى، فإن الوطن لدى الشاعر الإسلامي هو نزله.

ولي وطن آليت ألا أبيعه

وألا أرى غيري له الدهر مالكا

وقد يمتد إلى القرية أو المدينة:

وحبب أوطان الرجال إليهم

مآرب قضاها الشباب هنالكا

إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهمُ

عهود الصبا فيها فحنوا لذلكا

لقد اعتبر الجهادي الإسلامي العقيدة هي الوطن، ونفى عنها "المختلف" حتى لو كان مسلماً، فالتمذهب والعصبية المذهبية تؤثم وتفسق وتكفر المختلف حتى لو كان من المذهب نفسه، ونجد له نظائر في الديانات كلها: "الأغيار" في اليهودية، و"الأشرار" لدى بوش والمسيحيون المحافظون "الجدد". والأمر لا يختلف كثيراً لدى بعض الماركسين، الأرثوذكس، فالشعب كما يعرفه الاشتراكي الفرنسي جان جوريس "يتكون من كل من ليست له مصلحة خاصة تعارض الصالح العام". وبهذا المقياس فإن الإقطاعيين والرأسماليين يخرجون "حفاة عراة" من تعريف الشعب ومن باب أولى من الوطنية والمواطنة.

والدكتور على حق في ربطه الجدلي والعميق بين الوطن والدولة والأمة.

فالحديث عن الدولة بدون وطن حديث خرافة ولا يعني شيئاً، والعكس صحيح. وقد تناول الدكتور جدلية العلاقة بقدر كبير من الإدراك والفطنة.

ويؤكد -محقا- أن المشترك والمهم في مفهوم المواطنة هو مساواة جميع الأفراد أمام القانون/ الدستور، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والجنسية والطبقية (ص٩). يتناول المفكر القومي الدكتور قسطنطين زريق، في مبحث له، دور الجامعة في الوطنية، ويحدد لها شروطاً عدة، أهمها أربعة:

أولها: توفر الكرامة، أي مستوى لائق من العيش، فلا مواطنة حيث يدرج الناس تحت وطأة العوز والفاقة والمرض والجهل، أو يعيشون تحت ظل الخوف. فالعيش والأمن في المقدمة، ونجد سنده في الآية الكريمة «... أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف» (إيلاف). ويشدد على وفرة الدخل الوطني وعدالة التوزيع.

أما الشرط الثاني فهو قيامها على التعاطف والتساند والولاء المشترك. وهو ما يعني تجاوز الأسرية والعشائرية والقبلية والطوائفية والجهوية. وهي تكتسب اكتساباً بشأن القيم الحياتية الأخرى.

وثالث الشروط: تفتحها على الحضارات الأخرى. ونجد سنده في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم أو في حث الرسول على طلب العلم "ولو في الصين". وجعل الحكمة "ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق بها". كما أن النبي الكريم يجعل المسلمين كالجسد: "إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى". وجلي هنا أن المواطنة هي العقيدة نفسها وهي مختلفة عن مفهوم المواطنة بدلالتها الحديثة.

ورابع شروط المواطنة: الإسهام الخلاق في رفد الحياة وبناء الحضارة وإخصاب الحياة والمساهمة الفعالة في الحياة (قسطنطين زيق: الأعمال الكاملة. م١. ص ٧٠- ٧٤. بتصرف شديد).

وقد يقتضي الأمر تحديد البدايات الأولى لنشأة المصطلح وتطوره وغناه. فالموسوعة السياسية تحدد البدايات الباكرة بعام ١٨٣٩، بوصفه أرضاً واضحة الحدود وباعتباره إقليماً متكاملاً. وأصبحت الوطنية علاقة ثابتة في عالم متغير. وإذا كان المصطلح قد نشأ في أوروبا مع الثورة البرجوازية، فإن العرب قد عرفوا المصطلح عبر أكثر من قناة: الحضارة الأوروبية، والرافد الآتي من دار الخلافة الإسلامية الخاضع هو الآخر للتأثير الأوروبي.

في بحثه القيم يشير الدكتور إلى تأثير العولمة على المواطنة والهوية والدولة. ويرى أن العولمة سوف تقضي على مظاهر السيادة الوطنية، وستعمل على تغيير الوظيفة التقليدية للدولة، وتسليع الإنسان بكل مكونات القيمية.

والحقيقة أن البيان الشيوعي تنبأ بسيادة النظام الرأسمالي وعولمة رأس المال، واتخذ الغزو الاستعماري طابعاً كونياً. وتمثل العولمة راهناً التطور الأهم في تسيد النظام الأمريكي. ورغم النهضة المطلقة لهذه العولمة، فإن خاص القومية والأمة الوطنية لا يمكن أن يختفي.

صحيح أن طابع العولمة وسمتها الكونية تعطي القارات الخمس، ولكن هناك مقاومات في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا لرياح هذه العولمة الشديدة العصف والقوية التأثير. وقد فطن الدكتور لدلالات هذه المقاومة.

أما جهد برنار لويس في المواطنة في الإسلام فهو بالتنقيب عن تاريخ الأقليات بدوافع عدائية. كما أن عقيدة الصهيونية تتركه لا يرى الجوانب النيرة في الفكر الإسلامي والحركة القومية العربية أو الدولة الوطنية العربية. فهو شديد الولع بالعودة بالمنطقة برمتها إلى ما قبل عصر الوطنية

والدولة.

لا شك أن فساد النظام العربي وتراجعه وفشل المشروع القومي والصراعات داخل كل قطر عربي على حدة يزكي ما يذهب إليه برنار لويس وآخر ابن من المحافظين الجدد، والذين لا يكتفون بالنبوءات الكريهة وإنما يعمدون إلى تجسيدها وتسويدها. وما يحصل في العراق وفلسطين والسودان ولبنان شاهد الفعل.

حقوق الأقليات

يقرأ الدكتور الباحث قضية الأقليات في عناصر، أهمها:

- المساواة والتكافؤ وعدم التمييز من العقائد الأساسية.
- حق الكرامة لكل إنسان بصرف النظر عن جنسه أو لونه أو عرقه أو عقيدته، باعتبار الكرامة منحة إلهية.
- حق الشعوب في الاحتفاظ بهويتها الثقافية وخصوصيتها الاجتماعية.
- حق كل جامعة في الاحتفاظ بلغتها الخاصة.

ويحشد الدكتور الآيات والأحاديث الدالة والمؤكدة. وينتقي من الفكر الإسلامي ما يزكي قراءته الحانية والمزكية.

والحقيقة أن قراءة النص الإسلامي معقدة وشائكة. فالنص الأول (القرآن الكريم) "حمّال أوجه"، وفيه المحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، والعام والخاص... وقد أضافت الطوائف والفرق الإسلامية والمذاهب الكلامية والفقهية وأسقطت الكثير من أيديولوجياتها ومناهجها عليه. وحقاً فإن السنة هي نص أول أو ثان يضيف الكثير الكثير من توسيع دوائر القرارات المختلفة والمتعددة. والسبع والستون فرقة كلها تمتح من بئر الخلاف والاختلاف. كما أن تجربة الدولة الإسلامية، وتحديداً الأموية والعباسية، قد قدمت أنموذجاً شديد المغايرة والاختلاف مع النص، يذهب به مذاهب شتى، ويؤسس للطغيان واللاعدل.

● «النداء»، العدد ١٤٨، الأربعاء ٢٣ ابريل ٢٠٠٨

تعقيب على الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (٢-٣)

عبدالباري طاهر

12

تعقيب على الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (2-3)

تسونامي الجوع القادم وتداعياته المخيفة

دراسة الفقه الإسلامي في المذاهب كلها

باستثناء الحنفي فيما يتعلق بولاية المرأة فإن ذهنية التمييز ضد الذمي بالمعنى التحقيري وضد المرأة باعتبارها ناقصة عقل ودين، مخلوقة من ضلع اعوج بالمعنى السلبي... الخ.

حقاً لقد عالج الإسلام قضايا الأقليات وفتح الباب لتحرير العبيد، واتسمت المعالجة بالتدرج والحكمة، وشهدت بعض الفترات القصيرة بروز نماذج زاهية في الخلافة الراشدة، وعهد عمر بن عبد العزيز. كما برزت بعض الفتاوى هنا أو هناك لصالح أهل الكتاب والمرأة.

ولكن الذي ساد وانتصر هو عقلية التمييز، ويمكن إيراد عشرات النماذج والأمثلة التي تغطي التاريخ، وقد ألمح إليها الدكتور، كما أن كتب الفقه وعلم الكلام زاخرة بالآراء والأحكام المنتقصة والإزدرائية وقد اشتهر عن الإمام الحسن البصري كراهيته لأهل الحرف وحرم محيي الدين الغزالي على العوام الاقتراب من علم الكلام أما محمد بن علي الشوكاني فقد شدد النكير على تعليم أبناء الحرف الوضيعة كالجزارين والبقالين والحرفيين بعامة.

وإشكالية الزراية لأهل الحرف وللمرأة ليست مشكلة في الفكر الإسلامي بل إن الإسلام في العديد من النصوص قد حذر من ذلك، فالإشكالية قائمة في الفكر الإنساني كله وبالأخص في التوراة وعهود الإنقلاب الرجولي ويشير الباحث فالح عبد الجبار في كتاب عن الإثنية والدولة "إلى التركيب الإثني والعرقي المتغير للمجتمعات الأوروبية الغربية وما يرتبط بذلك من مشاكل ناجمة عن التهميش

والاستبعاد الإجتماعي والسياسي إلى تحديد الاهتمام الأكاديمي بمفهوم المواطنة ويؤكد باحثون ومفكرون وجود نواقص في المفهوم المعياري للمواطنة في مجتمعات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية المتعددة الإثنيات والثقافات بصورة متزايدة الإثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا للعديد من في المؤلفين ص٩٥.

في كل المجتمعات العربية والإسلامية هناك هويات سائدة وهويات لا سيادة لها، وهي مستبعدة تماماً ومنتقصة في الحقوق السياسية والثقافية والحقوق المدنية والديمقراطية.

ويشير الباحث سامي زبيدة في مبحث له بعنوان "الدين والإثنية بوصفها حدوداً مسيسة

أنه يعتقد على نطاق واسع عن صواب" أن مبدأ المواطنة العامة ضرب من الوهم وأن أوضاع غير المسلمين السياسية والإجتماعية ظلت أوضاعاً مغايرة في الممارسة العملية وعلى أية حال فإن المواطنة بالمعنيين: القانوني والسياسي هي في الغالب مفهوم مبهم في أكثر دول الشرق الأوسط، حيث حكم القانون لا يعتد به والممارسة الإدارية لا يركن إليها.

ويشير الباحث إلى أن النظامين السوري والعراقي يتسمان بفئات حاكمة تقوم صراحة على الانتماءات القرابية والقبلية والدينية في حين أن لدى اليمن نظاماً سياسياً ذا أساس قبلي وتتبدى عناصر مهمة من الإنتماء الطائفي في جميع بلدان المنطقة.

وهذه ليست من الخصائص الدائمة للمجتمعات العربية أو الإسلامية بل هي عناصر تتولى أنظمة الحكم وعمليتها السياسية تنميتها، وكثيراً ما تعيد صناعتها "الإثنية والدولة" مصدر سبقت الإشارة إليه مع بعض التصرف.

قراءة الدكتور وإن قدمت صورة رائعة وهي كما يشير صاحب كتاب (الآداب السلطانية) قد تجلت لدى بعض العلماء المصلحين إلا أنها لم تدون في التراث السياسي وأدبيات السلاطين الذي خلفه أهل السنة والجماعة إنما ظل يتردد في كتبهم تمجيد السلطة المستبدة والخضوع لها والتحالف معها والاعتذار لها على حساب المواطنة.

ألم يقل الطرسوسي في سراج الملوك إنه لولا السلطان لما كان لله في أهل الأرض حاجة. الآداب السلطانية دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي لعز الدين علام ص ١٩٢.

يقدم الدكتور قراءة ذكية في تناول قضية المرأة. ويدعو- وهو على حق- الى إعادة صياغة العلاقة بين النص الشرعي و الواقع الجديد بموضوعية، ونزاهة عقلية، تنطلق من خصائص النص الشيرعي الخ ص ٢٥، ويرى أن المشكلة ليست في النص و لكن في تخلف الواقع.

والواقع أن هناك إشكاليات تتعلق بالنصوص وما حفل به النص الثاني الذي ضمت بعض مسانده و أمهاته الكثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة وهي التي تتطابق أو تعبر عن المزاج العام لبلدان تسودها الأمية والتخلف. وتحكمها أعراف وقيم الجاهلية وما قبل التاريخ أحيانا. فالتمييز ضد المرأة منابعه عديدة ومتنوعة، بعضها آت من التوراة و البعض الأهم من مرحلة الانقلاب الرجولي وجاهلية البداوة والتخلف وكان للصراع على الأمة والإرث دوره الكبير في تشديد النكير ضدها حد

الزراية و التحقير:

أنى يكون وليس ذاك بكائن

لبني البنات وراثة الأعمام

وقد وصل التمييز حد القول بعدم جواز زواج العدنانية من قحطاني لعدم وجود الكفاءة في النسب. وهو ما قال به الإمام أحمد بن سليمان في المذهب الزيدي وبعض فقهاء الحضارم الشوافع وبالأخص في المهاجر في جاوة وتسببت في خلافات وانقسامات بين الاتحاديين والإرشادين.!

قراءة الدكتور للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

مبدأ الخروج رغم صحته في الجانب النظري إلا أن التجليات في الواقع والممارسة تثير الفزع والرعب خصوصا في اليمن. فقد أبيدت طائفة المطرفية على يد الإمام عبد الله بن حمزة تحت غائلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما أن حروب اليمن الآثمة كتسمية الأحرار اليمنيين قد جرت بدعاوى الخروج على الإمام الجائر. وكان الكثيرون من الخارجين جائرين.. إن مبدأ الخروج الزيدي وهو مبدأ عظيم حقا وفي سبيله قتل العشرات من الفادين وأئمة الهدى حقا كالحسين سيد الشهداء والإمام زيد والنفس الزكية وعشرات غيرهم إلا أن تطبيقاته في اليمن في الغالب الأعم قد اندغمت في الفيد القبلي وحروب القبائل و فتنها وثاراتها المتناسلة حتى اليوم.

مشكلة الدولة في الفكر الإسلامي

ولعل الملمح الأهم في مبحث الدكتور عبد الكريم قاسم قراءته للدولة في الفكر الإسلامي. فقد اتسمت القراءة بالرؤية العميقة والناقدة. وما أتناوله ليس أكثر من إضافة أو تبيان لقضايا لم يتطرق إليها البحث.

معروف أن هناك اختلافا بين تحديد المصطلحات: الوطن، الأمة، القومية، الدولة. وقد تناول الدكتور كل ذلك بتوسع فإذا كانت الأوطان " صغرت أم كبرت مرهونة بالدولة و محددة بها فإن الأمة " مجموعة تاريخية من الناس يتكلمون لغة مشتركة، ولهم تاريخ مشترك وتراث نفسي مشترك ويعيشون على أرض واحدة وتربطهم مصالح اقتصادية مشتركة، وإن كانت الشروط الخمسة ليست نهائية فهناك أمم لا يتوفر فيها هذا الشرط أو ذاك، فبلجيكا وسويسرا لا تتوفر فيهما شرط اللغة الواحدة، وباكستان وأندنوسيا لا تتوفر لهما وحدة الأرض. أما الشعور بالأمة فهو ما يعرف بالقومية الموسوعة الإشتراكية " كامل زهيري وآخرون ص ٦١ بتصرف إن " الأمة العربية المثالية " التي تخيلها المفكرون في مطلع القرن العشرين أو الأمة العربية الموسعة الممتدة إفتراضا من المحيط إلى الخليج " أي من الغرب إلى العراق وهي الحلم الأسمى للعروبيين منذ أربعينات القرن المنصرم.أقول إن هذه الأمة بقيت بعيدة عن التحقق في دولة بعد السماء عن الأرض لكن العرب صنعوا لأنفسهم دولاً إقليمية

عديدة، أو حظوا بمن يصنع لهم مثل هذه الدول الإقليمية، باختصار نعموا بإنشاء دولة و التحقق في أكثر من دولة "الإثنية و الدولة" مرجع سبقت الإشارة إليه ص ٤٥٣/٤٥٤

يميل المتخيل القومي عامة إلى أن يسبغ على الجماعة القومية أعماقا تاريخية سحيقة جامحة وتسعفه في ذلك حقيقة أن العناصر التى تؤلف محددات الأمة مثل اللغة أو الثقافة أو الدين تملك مثل هذا التاريخ الموغل في جلال القدم. ولكن لا اللغة ولا الدين ولا الثقافة هي بذاتها أمم، ناهيك عن أن تكون دولة قومية. المرجع السابق ص ٤٥٦

تعد النزعة القومية (nationalism) والأمة nation)) والدولة القومية (nation– state) (أو الدولة – الأمة) ظواهر تاريخية فتية، إن جاز التعبير، لا يزيد عمرها عن عدة قرون. أما اليوم فقد غدت الدولة القومية الشكل السياسي أو التنظيم السياسي يفترض تطابقا بين الحدود السياسية للدولة و بين حدود الأمة (أو الإثنية)، بحسب القاعدة الشائعة.

إن جانبا من تاريخ القومية و القوميات يبين لنا أن الحدود الإثنية، أي حدود أمة معينة، تتعين أو تخلق (أو تخترع اختراعا) على أساس الثقافة culture)) بالمعنى السوسيولوجي للمفهوم. لكن إذا كان تمييز الإثنية يتم بواسطة الثقافة، فإن مفهوم الثقافة ذاته يبدو أعوص من أن يحدد (حتى عام ١٩٥٤ أحصى باحث أميركي قرابة ١٦٤ تعريفا مختلفا للثقافة في ميدان السوسيولوجيا) مصدرسبقت الإشارة إليه ص ٤٥٦.

في مبحثه السابق عن القومية العربية بإزاء القومية الكردية " تأملات في التماثلات والتباينات البنيوية " يقارن الدكتور فالح عبدالجبار بين القوميتين: العربية و الكردية. ويرى أن الأمتين: العربية و الكردية على غرار النموذج الإيطالي و الألماني حركة قبلية أي سابقة لنشوء الدولة القومية.

● «النداء»، العدد ١٤٩، الأربعاء ٣٠ ابريل ٢٠٠٨

تعقيب على الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (٣-٣)

عبدالباري طاهر

12
تعقيب على الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (3-3)
ميزانية وزير الكهنة إن لم يكن البديل أفضل

جلي أن الأنموذج الأوروبي في القرن السادس عشر والسابع عشر هو الذي انتصر وانتشر على نطاق كوني. وقد سبقت ورافقت هذا الظهور تحولات عميقة في انتقاله من عصر إلى آخر؛ من المجتمع الزراعي التقليدي أو الإقطاعي إلى المجتمع الصناعي الحديث أو الرأسمالي، وهو مجتمع أطلق تحولات اجتماعية اقتصادية وثقافية ديناميكية للعمل وأسواق كبيرة موحدة، مع ما يرافقها من إبداع وتوحيد نظم تعليم، وتوطيد اللغات المحلية وسيطا، والعلمنة، أي إضعاف السطوة الشمولية للكنيسة.. إلخ. إن الدولة القومية والنزعة القومية هما نتاجان تاريخيان قريبا العهد رغم كونهما من عناصر يبدو بعضها وكأنه موغل في القدم، أو سابق التاريخ (المرجع السابق ص ٤٦١).

ويرى، وهو على حق، أن المنظرين العرب يزدرون عموما التاريخ ويضعون ظاهرة الأمة والدولة القومية والقومية فوق التاريخ نفسه، مؤمثلين الزمان أو متقدمين إلى المستقبل بحثا عن ماض لم يكن. حسبنا تذكر "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة" (المرجع السابق ص ٤٦١).

ومعروف أن بعضا من التيار الإسلامي المعاصر ينكرون القومية والأمة الدولة، ويدعون إلى قيام "الأمة الإسلامية". أشار الباحث الدكتور عبد الكريم قاسم إلى أن فريقا من المسلمين يرى أن الحرية، كل الحرية، للجماعة الإسلامية في أن تقيم إماما أولا تقيم؛ فهذا لن يؤثر على الدين في شيء. والحقيقة أن هذا الرأي محصور في أفراد قلائل من المعتزلة والخوارج، وقد انطمس حتى في المستوى النظري، فهو غير مؤزر في الاعتزال، وينتشر أو يشتهر، وإن كنا نرى صداه عند الحكيم المعري. وقد اجتمعت

الطائفتان الكبيرتان على وجوب الإمامة، فالشيعة الإمامية جعلته أهم ركن في الأصول الخمسة بل إن جل الشعائر الإسلامية مرهونة بالإمام أو من ينوبه وصولا إلى ولاية الفقيه.

أما السنة فقد جعلت الإمامة شأناً بشرياً، ولكنها جعلته واجبا على الأمة كلها.

فرض على الناس إمام ينصب

وما على الإله شيء يجب

كقول صاحب "الزبد"، ابن رسلان. وفي سبيل ذلك قبلت بإمامة المتغلب أيا كان. وكان القاضي عبد الجبار (صاحب كتاب "المغني": أهم مدونة موسوعية لعلم الكلام المعتزلي) هو من قال أو أنكر النص الإلهي على الإمامة، وذهب إلى أن الإمامة بالاختيار، فما كان من تلاميذه من الزيدية والإمامية إلا أن كتبوا في الرد على أقواله في الإمامة؛ والإمامة عند الشيعة من أصول الدين. ولكنها عند القاضي -مسايرا رأي المعتزلة وأهل السنة- أمور مصلحية دنيوية لتنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ البيضة والذود عن الإسلام والدعوة إلى الجهاد والدفاع عن البلاد ومراعاة مصالح العباد ("في علم الكلام" د. أحمد محمد صبحي، ص ٣٨٦).

ويشير مؤرخو المعتزلة إلى أن أبا بكر الأصم هو من قال إن الناس "لو كفوا عن المظالم لاستغنوا عن الإمام". بينما ذهب هشام الغوطي من المعتزلة أيضا إلى أن "الأمة إذا اجتمعت كلمتها على الحق احتاجت حينئذ إلى إمام، إذا عصت وفَجَرت لم يجب نصب الإمام" (المرجع السابق ص ٥٥٩).

ورؤية "الأصم" تمثل جذر التخيل الماركسي عن اضمحلال الدولة في طور الشيوعية.

والحقيقة، وكما أشار الباحث، فإن القائلين بعدم وجوب نصب الإمام هم بعض من المعتزلة والخوارج لا يمثلون الاتجاهات الرئيسية في الاتجاهين: الاعتزال والخوارج.

ويلاحظ أن التأثير الكبير للثورة الأوروبية قد بدأ في دار الخلافة الإسلامية تركيا، ثم انتشر منها وغيرها إلى إيران (الثورة الدستورية ١٩٠٦) المشروطية وبلاد الشام ومصر. وكان التأثير الأدبي قويا في بلاد الشام (ناصف اليازجي، جرجي زيدان، أديب إسحاق، أحمد فارس الشدياق، بطرس البستاني، وعشرات غيرهم). ويكون الأفغاني بنزعته القومية المناهضة للغرب الكولونيالي، وتلميذه الكواكبي، عدويْ الاستبداد اللدودين. وهو (الكواكبي) المفكر القومي الذي أدرك باكرا وعميقا أن الاستبداد السياسي تبع للاستبداد الديني، الذي هو بدوره امتداد لعقيدة الجبر السلبية (اميل توما، "الحركات الاجتماعية في الإسلام"، ص ٩٧).

الدين والدولة

يقرأ الباحث الدولة في الفكر الإسلامي. وتتسم القراءة بالحذف والتتبع. والملاحظات لا تنصب على قراءة الدكتور أو تحليله، وإنما على الفكر الإسلامي نفسه الذي درسه الدكتور، فهذا الفكر يحمل إشكاليات عديدة إزاء الدولة. فالدولة أو الخلافة/ الإمامة -حسب علم الكلام- هي أول انشقاق

بين المسلمين سفك فيه دم عزيز وغزير. ومنذ قتل عثمان والمصحف في يده، وجز رأس الحسين، انشق المسلمون وغطى الصراع الكالح والدامي التاريخ الإسلامي كله، واصطبغ تاريخ الإمامة بالدم، وانقسمت إلى ستة وستين فرقة "كلها في النار" إلا الفرقة الناجية.

ويكون الدكتور موفقا في طرح سؤال التأخر والتقدم كإشكالية رئيسة. ويتناول موقف المفكرين الإسلاميين والنهضويين إزاءها.

ولعل الدكتور علي أومليل من أكثر المفكرين اهتماما بتناول الأسئلة الأكثر جوهرية في دعوات الإصلاح الإسلامي، فهو يرى في كتابه المهم "الإصلاحية العربية والدولة الوطنية"، أن الإصلاح الإسلامي الحديث جاء جوابا على هجوم أجنبي، فهل هذا هو الذي يفسر اختلافه عن الإصلاح القديم؟

نعم، وإن كان هذا وحده غير كاف لتفسير الاختلاف بينهما، فقد انهزمت البلاد الإسلامية أمام قوى أجنبية مرارا قبل العصر الحديث. بل إن غزو أوروبا الحديثة لبلاد الإسلام لم يكن أول غزو أوروبي لها. ويذهب إلى أن العلاقة بين عالم إسلامي مغلوب وأوروبا غالبة ليست وحدها التي تفسر كون الإصلاح الإسلامي الحديث مختلف في منطقه عن القديم. ويدلل اوميل على أن الهزائم المتكررة في العصور الوسيطة، وإن طرحت قضية الإصلاح، لم تذهب مذهب العصور الحديثة. ويدلل بالإمام الغزالي الذي ألف كتابه "الإحياء" كرد على الحملة الصليبية. فالخلل عنده داخلي يتعلق بالخلاف والافتراق في الأمة ذاتها، وتحديدا الشيعة الإمامية والإسماعيلية، فهما وحدهما المدانتان. ولا يتساءل عما عند الأجنبي الغازي! وما يميز إصلاح النصف الثاني من القرن الثامن عشر أنه لن يرتد إلى ذاته وحدها لكشف الخلل وطلب الإصلاح، وإنما سيدخل الآخر كبعد أساسي في التصور. فتقوم على مقارنة تؤدي إلى وعي بالتأخر. الإصلاح القديم كان الدافع إليه أن هناك خللا وقع بين الإسلاميين: الاجتماعي والمعياري، انتهى إلى ما يشبه القطيعة، فوجب إصلاح الخلل، أي رد المسلمين إلى الإسلام. فالخلل متصور أنه داخلي والإصلاح ذاتي. والإصلاح الإسلامي الحديث ينطلق هو أيضاً من وعي بخلل مزدوج، فهو أيضا يعتقد أن ضعف المسلمين يرجع إلى الفارق الفاصل بين مجتمعاتهم وبين الإسلام. ولكنه يراه أيضا في انقلاب العلاقة بينهم وبين أوروبا من التفوق إلى الانحطاط.

لقد رأى الإصلاحيون أن تفوق الغرب عائد إلى نظامه السياسي الضامن للحرية والمقيد للسلطة بالقانون، وأن تأخر الشرق بما فيه البلاد الإسلامية راجع أيضاً إلى طبيعة نظامه السياسي القائم على الاستبداد. ويرى اومليل أن هذا الموقف يصدق على الفكر الإصلاحي العربي والإسلامي عموما، سواء ذلك الذي قام باسم السلفية أو ذلك الذي أراد أن يكون ليبرالياً. هنا يلتقي لطفي السيد مع علال الفاسي، كما يلتقى محمد عبده مع خير الدين التونسي. ويلاحظ أن ذلك هو سبب الاهتمام بالدستور كقضية محورية وهو ما أشار إليه العديد من زعماء النهضة ودعاتها وتجسدت في الانقلاب العثماني كما في ثورة الشروطية في إيران ١٩٠٦.

وينبه اومليل إلى الخلل العميق الذي وقع فيه الإصلاحيون، الإسلاميون واللبراليون، وهو الوقوف

عند تخوم الإصلاح السياسي، وغياب الاهتمام بالبعدين الاجتماعي والاقتصادي. وعدم الإلمام بتاريخ النظم السياسية الأوروبية. فهو -كما يرى- يداول أفكاراً انتزعت من سياقها ومن نظامها لتستعمل في الدعوة، وفي البحث عما عسى أن يكون قد سبقت إليه من مثيلاتها في المأثور يراجع الإصلاحية العربية والدولة الوطنية (علي اومليل).

وينتقد العودة للمفكرين الإسلاميين أمثال الفارابي الذي لم ير المدينة اليونانية على عكس الطهطاوي الذي كتب عن الدستور الفرنسي وشاهد عن كثب نظام المجتمع الفرنسي. ويفسر التحوير والتأويل لجهاز المفاهيم بالوجود الأجنبي الضاغط على المجتمعات العربية والإسلامية، ويشيد بالعودة لابن خلدون لأنه مستقل عن الدلالة الدينية أكثر من غيره من القدماء (المرجع السابق ص ٢٧ بتصرف شديد)، وينتقد العودة بعد هزيمة ٦٧ إلى الدعوات للعودة للبرلمان وأحزابه بالتصور السابق نفسه. فهو ينتقد الانحصار في المستوى السياسي الشكلي وعدم قراءة التجربة الأوروبية بإبعادها الشاملة.

وفي الأخير فإن البحث القيم والمهم الذي قدمه أستاذ الفلسفة الدكتور عبد الكريم قاسم يتسم بالدقة والأمانة وروح المعرفة الحقيقية. فقد قدم قراءة مائزة ونزيهة. فالباحث متحرر من الأدلجة والتسييس الضيق الأفق. ومن هنا فإن الملاحظات ليست أكثر من إضافة هنا أو توسع. ولا تقلل بحال من أهمية البحث. وقديما قال الآباء إن "الخلاف لا يفسد للود قضية". وأشكر من أعماق القلب الأستاذة سعاد القدسي الناشطة الحقوقية والمضطلعة بدور رائع في إثارة وتناول القضايا الأكثر حيوية وأهمية في الحياة ومركزها (ملتقى المرأة للتدريب والدراسات).

● «النداء»، العدد ١٥٠، الأربعاء ٧ مايو ٢٠٠٨

القضاء.. والحريات الصحفية

عبدالباري طاهر

12
القضاء.. والحريات الصحفية
أيهما مقدم على الآخر... الأمن أم القضاء؟

من الصعب إن لم يكن مستحيلاً الحديث عن حريات صحفية بخاصة وحرية ديمقراطية بعامة في غياب القضاء الكفؤ والنزيه المستقل والعادل.

لم تعرف المتوكلية اليمنية وشريعتها أي مفردة من هذه المفردات. فقد كان القضاء حليفاً سياسياً للحاكم «المثالي» والنهّاب «اداة غليظة» لنهب الناس. وقهر إرادتهم في حياة حرة وكريمة آمنة ومستقرة.

وعندما كتب الاديب الكبير الشاعر أحمد عبدالرحمن المعلمي (ربما بالتعاون مع رفيق دربه القاضي العلامة والمناضل الكبير عبدالرحمن بن يحيى الارياني) كتاب «الشريعة المتوكلية» كانا يسجلان حقائق لها مذاق الحنظل ونكهة الموت فالشريعة المتوكيلة التي ورثتها الـ «ج. ع. ي» كانت وما فتئت غابية (نسبة للغابة) وغرائبية.

لم تعرف الـ «ج. ع. ي» أي إصلاح ديمقراطي أو تحديث حقيقي. وتحتكم العديد من مناطق البلاد إلى العرف القبلي. وتنزل الدولة على هذا الحكم الذي يسميه القرآن الكريم «طاغوتاً».

تحتكم إلى العرف في قضايا الحروب والثارات والخطف والحرابة. أي في القضايا التي تمس الأمن والسلام والاستقرار. وتطال من معنى الدولة وهيبتها.

القضايا التي سجلها كتيب «الشرعية المتوكلية» ما تزال حية. وربما حدث الأسوأ بعد انتصار حروب القبيلة على الدولة. وأصبحت إهانة القضاء والتعدي على سيادته واستقلاله هو السائد

والعملة المتداولة. النماذج الكاثرة تجعل من ضعف القضاء وغياب الاستقلالية «ظاهرة». فهناك اعتداءات على قضاة ومحاكم واختطاف لبعضهم، واعاقة تنفيذ الاحكام. ربما أن اليمن هو البلد شبه الوحيد في العالم الذي يستمر التقاضي فيه لعشرات السنين على قضايا ليست مهمة كما أنه البلد الوحيد في الدنيا الذي يصدر فيه القضاء ثلاثة أحكام في قضية واحدة حكم لك وحكم عليك، وحكم لا لك ولا عليك، وغالباً لا تنفذ احكامه خصوصاً اذا كانت ضد نافذين.

إن احتكام اليمنيين إلى الثارات والاحتراب شاهد غياب الدولة ومن باب أولى غياب القضاء الكفؤ والنزيه المستقل والعادل، فالقضاء المستقل الموروث من بريطانيا في الجنوب بعد الاستقلال ابتلعه قضاء «المتوكلية اليمنية» الـ «ج. ع. ي» بعد حرب ٩٤ والعافية لا تعدي وانما المرض هو المعدي، والعملة الرديئة تطرد العملة الجديدة، والفساد والاستبداد لا يحتاج إلى تعلم أو عناء أو مكابدة.

القضاء الذي ورثته الـ «ج. ع. ي» قضاء مذهبي فاسد وغير مستقل فهو حليف للحكم. وجزء من التراتبية الاجتماعية القائمة على التركيبة القبلية المتخلفة.

ورغم أن الدساتير الكاثرة منذ سبتمبر ٦٢ وحتى دستور دولة الوحدة ٩ تطرح قضية الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء (نظرياً) إلا أن السائد طغيان السلطة التنفيذية على القضاء، وغياب الفصل الحقيقي في بلد يترأس فيها رئيس الجمهورية مجلس القضاء الاعلى، ويصادق على الاحكام حتى الأمس القريب.

وكثيراً ما ردد الاحرار: «من حقي ألاّ يقطع رأسي الا بحكم». والمقالة التي رددها الاحرار في المتوكلية قبل أكثر من نصف قرن ما تزال قائمة حتى اليوم. بل إن القتل وسط المحاكم وخارجها كما حدث للعميد عبدالكريم المقحفي يجعل الشعار مطلباً عادلاً وملحاً اليوم.

تحرص السلطة التنفيذية على تغييب استقلال القضاء، وعلى عسكرته وتسييسه فهو أي القضاء ما يزال عصا كعهده في المتوكلية ضد الخصم السياسي والحريات العامة والديمقراطية.

صحيح أن هناك استثناءات ولكنه الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، ولا ينفيها. فهناك قضاة نزيهون وعادلون أصدروا أحكاماً مؤصلة لحرية الرأي والتعبير وكفالة الحريات الصحفية. ولكنهم قليلون وقليلاً ما هم وغالباً ما يعاقبون بالنقل إلى الاماكن الريفية والنائية أو يقصفون من وظائفهم والامثلة وافرة.

يستطيع وزير الاعلام ان يتطاول على القضاء ويأخذ اختصاصه في اصدار قرار جائر بسحب ترخيص صحيفة «الوسط». وينتصف القضاء للصحيفة. ويتلكأ الوزير في التقيد بحكم القضاء.

ولا تدرك السلطة التي تعلن الحرب على الفساد صباح مساء أن أسوأ أنواع الفساد سوء استخدام السلطة، والتعسف في ممارستها.

فهذا الوزير الذي لا محل له من الاعراب في نظام ديمقراطي، لأن مجرد وجود وزارة اعلام تحتكر الصحافة الممولة من الشعب وأكثر من إذاعة وقناة فضائي ووكالة أبناء تحتكر الخبر شاهد غياب الديمقراطية والحريات الصحفية.

ليس الصحفيون من يهيئ القضاء أو يعتدي عليه. فالصحفيون لا يستطيعون كفالة حرياتهم، وازدهار مهنتهم الا في ظل قضاء حر عادل ونزيه، وقبل ذلك مستقل. ويفضل الصحفيون «القضاء» حتى لو كان جائراً على الاختطاف والاخفاء والضرب من عصابات مسلحة لا سلطان لأحد عليها.

عدة أسابيع مضت منذ اعتقال الصحفيين والكتاب: علي هيثم الغريب، واحمد عمر بن فريد، واحمد القمع، والعسل، دون ان يحالوا إلى القضاء.

ويتعرض الصحفي محمد المقالح للحبس منذ أسابيع، ولا يسمح بزيارته، ويتخذ التعاطي معه طابع الثأر والانتقام.

يقبل المواطنون كالصحفيين بالقضاء لأنهم يدركون أن السلطة منحازة للطاغوت، فهي أميل للعرف القبلي الذي يجعل القتل حلالاً زلالاً كشرب الماء، ويجعل ذبح ثور أو كبش كفارة للدم الآدمي واهانة الكرامة. ونسأل قضاتنا الاعزاء: كم حالة تعرض فيها القضاء والقضاة للاهانة وحكم العرف فيها.

احترامنا للقضاء وهيبته نابع من احترامنا لأحكام الشرع التي لا تصوغها القبيلة «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم. ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما» الآية. (النساء ٦٥) والخطاب وإن كان موجهاً للرسول الكريم إلا أنه عام في من تتوفر له شروط القاضي المجتهد العادل الكفؤ والنزيه حسب الكثير من المفسرين.

إن الصحفيين كغالبية المواطنين يدركون أن تقدم اليمن وازدهارها واستقرارها مرتبط أشد الارتباط باصلاح القضاء واستقلاله ونفاذ احكامه واحترامنا، وباختصار بالاحتكام اليه حقاً وصدقاً وليس لحكم الطاغوت.

لا نريد للقضاء أن يتحول إلى ما يشبه العصبية القبلية أويستخدم كهراوة أو وسيلة لتصفية حسابات سياسية أو أمنية.

أكثر من أسبوع على احتجاز الكاتب والصحفي محمد المقالح، ورغم قبول القاضي للاعتذار عما دار في جلسة محاكمة «الخلية الارهابية» التي يراد لها وبها معاقبة الصحفي عبدالكريم الخيواني. ويعرف الجميع أن الخيواني يحاكم ويعاقب ويختطف في وسط صنعاء، ويعتدى عليه بالضرب، واقتحام منزله وترويع اطفاله، والاستيلاء على مقتنياته بواسطة عصابات مسلحة حيناً وبواسطة الامن القومي في حالات اخرى. لعدة أشهر يحاكم الصحفي عبدالكريم الصحفي بتهمة الارهاب أمام محكمة جزائية متخصصة يشكك القانونيون والمحامون في دستوريتها. إن الاستمرار في احتجاز المقالح وعدم السماح بزيارته وعدم الاستجابة لإطلاق سراحه بضمانة نقابة الصحفيين خصوصاً بعد الكلام المكرر عن تنازل القاضي عن الحق الشخصي فإن استمرار الاحتجاز للمقالح المتضامن مع زميله الصحفي الخيواني الذي يعاقب على كتاباته الناقدة بتهمة الارهاب عقاب للصحافة والصحفيين.

للخيواني خلافات سياسية مع الحكم فهو من أوائل إن لم يكن أول من فتح ملف التوريث والفساد والاستبداد، وقد عوقب وحزبه باستيلاء السلطة جهاراً نهاراً على الحزب. واستنسخت صحيفة «الشورى» التي يرأس تحريرها، وسجن لعدة أشهر، ثم تعرض للاختطاف والضرب أكثر من مرة،

وبعد الاختطاف والضرب والتهديد بتكسير الاصابع بعد ايلامها يحال إلى محكمة خاصة ذات طبيعة أمنية تحاكمه بتهمة الارهاب، وتضع السلطة اصابعها في اذنيها حتى لا تصيخ السمع لنداء الصحفيين واحتجاجات المنظمات الدولية الصحفية والحقوقية المدنية لمحاكمة الخيواني واتهامه بالارهاب.

تتعامل الدولة مع الصحفيين بروح الثأر والانتقام القبلي. فأحمد القمع والعسل والغريب وابن فريد والمقالح والخيواني كلهم يعاقبون بسبب آرائهم المغايرة والناقدة.

وأخشى ما نخشاه ان يستخدم القضاء لتجريم هؤلاء الصحفيين لحسابات سياسية، ربما يسيء إلى القضاء وسمعة البلاد ومكانتها.

● «النداء»، العدد ١٥١، الأربعاء ١٤ مايو ٢٠٠٨

ورحـــل عـالـم ومـفـكـر رائـد

عبدالباري طاهر

12

ورحل عالم ومفكر رائد

عبقرية الفناء

يا لطيف واللهنجمة!

مايو هذا العام

قبل عدة أسابيع رحل الاستاذ الجليل والعالم والمفكر الريادي عبدالله فاضل فارع.

كان الفقيد من الطلائع الأولى التي أبحرت نحو المعرفة والعلم الحديث.فقد نذر نفسه وعمره الجميل للمعرفة والعلم. التحق باكراً (١٩٣٥) بالتعليم الحكومي الحديث، وواصل تعليمه الحديث في مدرسة الارسالية "كيت فالكنور". ويواصل فارع مشواره التعليمي بدأب وانتظام. يلتحق بجامعة كمبردج لنيل الثانوية العامة، وفي العام ٤٨ يلتحق بالجامعة الامريكية في القاهرة فيدرس العلوم والرياضيات.

ولايكتفي فارع بالشهادات العليا الوافرة التي نالها؛ فيواصل مشوار التعلم والتعليم فيدرس مناهج كلية الآداب. فيدرس فلسفة عمر الخيام فهذا الطالب المتعدد المواهب والقدرات العلمية والمعرفية عاشق العلم والمعرفة بحق. فقد كان حسب زملائه وتلاميذه، مثالاً وقدوة في الإخلاص للمعرفة والعلم.

فرغم انتمائه المبكر لحزب البعث العربي الاشتراكي إلا أن انغماسه في الحياة العلمية كان هو الملمح الأبرز وحياته العلمية تدلل أو تشهد أن ولاءه للتعلم. والتعليم قد استغرق سني عمره المليئة بالدروس والعبر.

يتحدث عنه اصدقاؤه ومحبوه أنه من عشاق المعرفة و الكتاب ولذلك فقد كون مكتبة مهمة في مختلف فروع العلم والمعرفة.

وتبدأ حياته العملية من السفر الى الكويت والالتحاق بسلك التدريس مدة ستة أعوام. وتعرف مدارس الكويت وعدن هذا المربي الفاضل والعالم الجليل الذي أفنى عمره معلماً ومتعلماً، فقد وزع سني عمره على التعلم والتعليم، وكان بحق من الرواد الاوائل الذين غرسوا بذور المعرفة والعلم. وتلاميذه بالعشرات والمئات. ولم تقتصر اهتماماته على بلاده اليمن، فقد امتدت الى الوطن العربي فقد درس البواكير الاولى للتعليم الحديث في الوطن العربي. وأعد بحثه عن البدايات الأولى وهو نفس ماعمله المفكر القومي الكبير قسطنطين زريق وقد تبوأ عدة مناصب في وزارة التربية والتعليم سواء قبل الاستقلال ام بعده.

وقد كان فاضل من أوائل الكوادر العلمية والتعليمية التي درست العلوم الحديثة في اليمن. وتلقى تعليمه وتأهيله في أرقى الجامعات في لندن والقاهرة.

ويعد فاضل من أهم رواد الفكر والثقافة والتربية والتعليم في البلاد العربية.

في مطلع السبعينيات تنقل بين جامعة "فكتوريا" بنيوزلندا، وكلية "كلومبيا" بنيويورك وجامعة "أم درمان" في السودان حيث درس إدارة إلتعليم وتخطيطه في إطار التحضيرات التي كانت جارية لفتح كلية التربية بعدن، ثم أصبح اول عميد لها خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧١.

وهو مثقف موسوعي يجيد عدة لغات وطلع على الانجليزية وآدابها،والاسبانية، والروسية، ولديه إلمام باللغات القديمة كاللاتينية والعبرية والفارسية والتركية.

وهو واحد من قلائل يربط عميقاً بين الحياة العلمية والعملية. ويدأب على مواصلة مشوارهما كمشوار واحد. فقد عمل مدرساً في عدة مدارس في عدن وعمل مفتشاً بوزارة المعارف بالكويت، كما اسلفت. وفاضل من أوائل التربويين الذين وضعوا أسس التعليم الحديث بعد ان درسوه وتعمقوا فيه.

وفي مطلع السبعينيات،ومع بدء التحضير لتأسيس اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين كان المفكر العضوي والمناضل الكبير عمر عبدالله الجاوي يعرف مكانة ووزن وتأثير هذا العالم الموسوعي الجليل. ولعبا معا الدور الأهم في تأسيس الاتحاد،فقد تبوأ الاستاذ والشاعر الكبير عبدالله البردوني رئاسة الاتحاد،والاستاذ عبدالله فاضل الأمين العام،ورأس الجاوي رئاسة تحرير مجلة الحكمة ليبقى الضمير المستمر للاتحاد الذي كان أول مؤسس وداع إليه.

وقد لعب فاضل في التأسيس للاتحاد،وفي صياغة أدبيات ووثائق الاتحاد على مدى السنوات الأولى للاتحاد.

وحياة فاضل حافلة بالعطاء، فقد أسهم في تأسيس النادي الثقافي في الشيخ عثمان، وفي تأسيس مؤتمر الخريجين الذي يعد من أوائلهم،وكان محرراً في صحيفة "المستقبل" التي أصدرها الاستاذ و المفكر الكبير عبدالله عبد الرزاق باذيب، وسكرتير تحرير في مجلة الحكمة.وكان له نشاطه الواسع في المحافل الدولية والعربية. ويتمتع بعضوية فاعلة في العديد من الهيئات والاتحادات الثقافية والصحافية والادبية.

ومع سعة معارفه واطلاعه فقد كان عظيم الزهد في الظهور،أو الولع بالدعاية والتلميع.

له العديد من الإصدارات والدراسات والبحوث القيمة والمهمة في مجالات عديدة ومتنوعة.وقد ترك العديد من الآثار الأدبية والإبداعية،ومنها ما قام بترجمته عن الادب الامريكي والاسترالي: نيدكلي، عسكر ولصوص. وله العديد من الترجمات أبحاثاً وأشعارا ومسرحيات.فمن الأشعار "من أشعار الهايكو اليابانية". ومن المسرحيات " ماآن الأوان"و" عامل من جهنم"و" أقصوصة غير ذات بال". وله من الأبحاث "أبن خلدون والفكر العربي المعاصر"، وله العديد من الدواوين والترجمات غير المنشورة.

وقد حصل الفقيد على العديد من الجوائز منها: "جائزة كولن كنج" للبحث التربوي من جامعة لندن عن بحثه" بزوغ التربية في الوطن العربي". الجائزة التقديرية في الثقافة من وزارة الثقافة في عدن.حصل على وسام رئيس الجمهورية التونسية للآداب و العلوم. وقد كرمته مؤسسة العفيف الثقافية،للعام٢٠٠١.

ويعد الفقيد من القامات الثقافية والابداعية في اليمن والوطن العربي.ويمثل رحيله خسارة كبيرة لجيل الحداثة والإبداع التجديد، وللحياة الثقافية والابداعية بصورة عامة، وللتربية والتعليم بصورة أخص.

نتمنى على وزارة الثقافة وجامعة عدن التي يعتبر الفقيد الكبير من واضعي لبناتها الاولى. ومن رواد التعليم الحديث واتحاد الأدباء والكتاب تجميع تراث هذا المفكر الرائد وإصدارها في أعمال كاملة ورعاية أسرته.

● «النداء»، العدد ١٥٢، الأربعاء ٢١ مايو ٢٠٠٨

السعودية وتصدير ابتكاراتها إلى اليمن

عبدالباري طاهر

12

السعودية وتصدير ابتكاراتها الى اليمن

عبدالباري طاهر

انا مش كافور..!

محرقة لامس ليبيا جلودنا جميعا

قبل أسابيع ذهب وفد من الوعاظ والفقهاء إلى رئيس الجمهورية مطالبين بتشكيل هيئة أمر بمعروف ونهي عن منكر مطلقين عليها تسمية «تنمية الفضيلة».

وترأس الوفد عبدالمجيد الزنداني رئيس جامعة الايمان، وأحد زعماء التيار السلفي المتشدد، والقريب من دوائر «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» السعودية.

قامت الهيئة في العربية السعودية كتحالف سياسي بين شيوخ العشائر من آل سعود والدعاة الوهابيون من آل الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ورغم أن نفوذ آل الشيخ قد امتد إلى التربية والتعليم والقضاء، ونشر الدعوة الوهابية خصوصاً في البلدان الفقيرة: السودان، الصومال، اليمن، افغانستان والباكستان، إلا أنها أيضاً قد أصبحت جزءاً رئيساً من الشرطة الدينية والمخابرات السعودية.

وتدلل الاعمال الابداعية السردية، ووقائع الاعتقالات والمداهمات للمفكرين والمبدعين وأصحاب الرأي في السعودية على الطبيعة الامنية لهذه الشرطة الدينية البوليسية.

وإذا ما استثنينا تمرد فيصل الدويش مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي -وهو زعيم جماعة الاخوان- وتمرد جهيمان العتيبي في الحرم نهاية العام ٧٩، واحداث ١١ سبتمبر في امريكا، فإن التيار السلفي الوهابي مازال يمثل الحليف الاساس للدولة السعودية بل ويعتبر جزءاً رئيساً من نفوذها في أكثر من بلد، وبالاخص في اليمن وافغانستان سابقاً. أحداث سبتمبر فتحت عيون الحليف الامريكي على خطورة هذا التيار الذي دعمته في أكثر من قطر - لمحاربة التيارات اليسارية والقومية والشيوعية ومارست ضغوطاً على الحليف السعودي للتضييق على هذا التيار

المكفراتي والخطر. وتأرجح الموقف السعودي بين الضغط الامريكي وحليفها الذي يعتبر أهم أداة تبرير ايديولوجي وقمع سياسي وبوليسي أيضاً.

كانت اليمن هدفاً أثيراً لحملات الدعوة السلفية منذ الدولة السعودية الاولى، ولكنها لم تحقق أي نجاح يذكر إلا بعد انقلاب ٥ نوفمبر ٦٧. فقد سمحت الحكومة اليمنية للتغلغل السعودي في مختلف مناحي الحياة، وبالأخص في التربية والتعليم، والمناهج التعليمية وخطاب الجامع.

وتعتبر المعاهد الدينية، وفيما بعد معهد دماج في صعدة والمعاهد الاخرى في مأرب ومعبر وغيرها، ثمرة هذا النفوذ «المذهبي». وتعد جامعة الايمان إحدى قلاع التمدد السَّلفي في اليمن.

واليمن كمعقل من معاقل علم الكلام المعتزلي، ومذهبها (الزيدي، الشافعي) لا يميل إلى التكفير. فقد نص متن الازهار على: «لا نكير في مختلف فيه»، ويعتبر علم الكلام المعتزلي ذروة في التفكير العقلاني والجدلي، ومعروف قول الامام الشافعي: «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيك خطأ يحتمل الصواب»، وكان «صقر» مفتي الشافعية في بغداد هو من امتنع عن القول بكفر الصوفي الحسين بن منصور الحلاج قائلاً: «هذا رجل يتكلم في الباطن، وأنا لا أفتي إلا على الظاهر».

معركة صعدة ليست معزولة عن الآثار التكفيرية لمعهد دماج ودعوات المرحوم مقبل هادي الوادعي.

في الطفرة النفطية الأولى نشرت المملكة الوهابية والتدين البدوي النفطي في مواجهة الاستنارة الاسلامية، وبرز التشدد في بلدان متحضرة كمصر وتونس والجزائر، وظهرت فتاوى خرافية من نوع زواج الجني من إنسية والعكس، وإلقام المرأة ثديها للرجل الاجنبي ليجوز اختلاؤهم.

إن الملمح الأهم هو استنجاد الاستبداد السياسي بالاستبداد الديني، وتوظيفه لصالحه. والأخطر أنه كلما أشتدت أزمة النظام الفاسد، استنجد بالاسلام السياسي.

تجربة ضياء الحق في الباكستان والتحالف مع الرابطة الاسلامية في مواجهة المطالب الديمقراطية، وتجربة التحالف بين الامام جعفر محمد النميري والاسلام السياسي في البلدان العربية بعد مبايعته كأمير للمؤمنين، وسن قوانين سبتمبر التي أقامت الحدود في زمن المجاعة، وانعدام مياه الشرب في العاصمة المثلثة (الخرطوم)، أقامت الحدود على فقراء المسلمين المسيحيين وحتى الوثنيين العراة، أقامت حدود الزنا وشرب الخمر وحد السرقة. ولم يتوان الرئيس المؤمن أنور السادات عن التحالف مع الاسلام السياسي في مواجهة التيار القومي الناصري واليسار الماركسي، وبعد مظاهرات الجوع التي أطلق عليها انتفاضة الحرامية. ولم يلبث أن حج إلى القدس. وكان تحالفه مع الاسلام السياسي علامة انهيار حكمه.

وفي حين قرأ «نافون» رئيس دولة اسرائيل حينها، وهو قارئ يجيد اللغة العربية ويحفظ القرآن الكريم «وإذ قال موسى لقومه ياقوم اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء، وجعلكم ملوكاً، وآتاكم مالم يؤت أحداً من العالمين. يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم، ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين» (الايتين ٢٠، ٢١ المائدة). بينما قرأ الدكتور عبدالحليم محمود شيخ الازهر: «وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم». (الآية ٦١ الانفال).

ومزج الرئيس صدام حسين بين الاستعلاء الديني والعصبية العرقية ليصنع «الكيماوي المزدوج الحقيقي». فدمر العراق كله.

وقصة تحالف التَّيار السلفي مع السلطة في اليمن متشعبة ومعقدة. ففي مواجهة اليسار الاشتراكي وقوى التمدن والحداثة تحالف الحكم العسكري ذو الجذر القبلي مع الاسلام والتيارات السلفية ومكنها من التعليم والمناهج الدراسية. وحتى بعد التحالف مع امريكا في محاربة الارهاب فقد بقي الحبل السري بين هذه التيارات والسلطة. وحالات المد والجزر في العلاقة مرده إلى تشابك التحالفات مع قوى نافذة في الحكم.

وحقاً فإن حرب صعدة والاحتجاجات الجنوبية، وتفاقم أزمة الحكم تدفعه للتحالف مع هذه التيارات التي تمتلك التبرير الايديولوجي ذا المسحة الاسلاموية لدعم «ولي الأمر».

الحاكم المتصادم مع شعبه في أكثر من منطقة، والحكم الذي فشل في تأمين لقمة الخبز وشربة الماء، وفي بناء كيان دولة ومؤسسات حقيقية، وفصل بين السلطات، وكفالة الحريات العامة والديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير، هذا الحكم المتأكل الشرعية بأمس الاحتياج « لوعاظ السلاطين» وصناع الطغاة. فالاستبداد السياسي غالباً ما يوظف الاستبداد الديني. وتجارب المنطقة كلها تؤكد ذلك. إن هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بوليس ديني ينضاف إلى أجهزة قمع متنوعة ومتعددة لا هم لها إلا قمع إرادة التفتح والحرية والتسامح. فهؤلاء المبشرون بجهنم والمعادون للحرية والعدل والديمقراطية يستغلون الأزمة الشاملة، ويبررون جرائم الحكم، ويتغاضون عن الفساد المتغول في البلاد، ويحرصون على المزيد من الاحتراب وسفك الدم، وتعميق الصّراعات الطائفية والجهوية.

لائحة الحرام التي ينشرها منكروا المنكر تشهد على جهلهم بالواقع والحياة والدين معاً. فاليمن «غير السعيد» يعيش عام رمادة. فالأطفال يباعون بالمئات، والزواج السياحي شائع حد الظاهرة، والمرض والفقر والأمية متفشية، وحالات الثأر والاحتراب عملة متداولة.

دخول التيار السلفي في تحالف جديد قديم مع الحكم سوف يسعر الحرب في صعدة، وسيعطي لها أبعاداً طائفية واعتقادية تطيل أمد الفتنة والحرب.

داء اليمن الوبيل هو استخدام الدين سلماً للحكم وهراوة للقمع، وفرض رقابة على ضمائر الناس ومعتقداتهم.

إن هؤلاء يريدون أن يعطَو حقاً لم يعطه الله لنبيه «لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر» (الآية).

ويتذكر اليمنيون أنّ الامام أحمد بعد خلافه مع الزعيم جمال عبدالناصر ونشر الامام لقصيدته «نصيحة تهدى إلى كل العرب» في مطلع الستينات، قد استنجد بـ«المطاوعة» وبدأت الرقابة البوليسية الدينية من الحديدة. وهو ما يتكرر الآن بعد ما يقرب من نصف قرن. فالتاريخ لا يعيد نفسه، وإذا أعادها ففي صورة مهزلة. وكان الإمام أحمد حينها في الرمق الأخير من حياته.

● «النداء»، العدد ١٥٣، الأربعاء ٢٨ مايو ٢٠٠٨

التسامح والاعتقاد (١-٢)

عبدالباري طاهر

12
التسامح والاعتقاد (1-2)
ما الذي ينتظر الحافظين؟

التسامح قيمة إنسانية عظيمة، وبذرته موجودة في كل تراث الأمم والشعوب والحضارات البشرية منذ فجر التاريخ. فقصة التكوين موجودة في العهد القديم والقرآن الكريم كمؤشر دال، وبالتحديد قصة قابيل وهابيل. ففي القرآن: "واتلُ عليهم نبأ ابني آدم إذ قرّبا قرباناً فتُقبل من أحدهما ولم يُتَقبل من الآخر قال لأقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين لئن بسطت إليَّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين" (المائدة:٢٧- ٢٨)، وفي العهد القديم: "فنظر الرب هابيل وتقدمته وإلى قابيل وتقدمته لم ينظر" (سفر التكوين ٤-٥).

إن رحلة البشرية والفكر البشري تدل على التطور المطرد من العصبية الشديدة والعنف المرتبط أشد الارتباط بالبيئات والمجتمعات الأكثر تخلفاً وبؤساً، وهي ما أطلق عليها ماركس "المراحل الخمس"، وإن كانت تلكم التشكيلات المجتمعية تختلف من أمة لأخرى ومن حضارة لحضارة، فللشرق -كما تنبه مؤخراً ماركس ولاسال- طبيعة تطور مختلفة عن أوروبا، تتسم بالازدواج والتداخل وميوعة الحدود بين تشكيلة وأخرى.

صحيح أن السمة الغالبة لهذه التشكيلات البدائية عبودية إقطاع القسوة والعنف والعصبية؛ إلا أنها أيضا قد حملت بذار التفتح والتسامح. كما أن التسامح، وإن ارتبط بالتحديث والتحضر والاستقرار، إلا أن هذه الحضارات قد زخرت بالقسوة والعنف والحروب أيضاً.

قصة هابيل وقابيل دالة، لأنها تعود إلى مراحل باكرة في التاريخ البشري (قصة الراعي والمزارع،

بأبعادهما الرمزية، قد ظلت قائمة في كل المجتمعات والتاريخ البشري واتخذت أشكالاً وصوراً شتى: التاجر العامل الفلاح الرأسمالي البدوي المتمدن... الخ).

وهل الصراع في تشاد ودارفور إلا صورة من صور هابيل وقابيل؟! ويمكن الترميز بهابيل وقابيل لما يجري بين إسرائيل والعرب، وبين أمريكا والعديد من بلدان العالم، وبالأخص العراق وفلسطين وأفغانستان. فالرموز البشرية للصراع، والتي يطلق عليها كارل ماركس "الصراع الطبقي"، ويسميها هيجل "رحلة الروح"، والمانوية والبوشية "ثنائية الخير والشر"، ولعل تنوع الآلهة في الهند حد الكثرة الكاثرة هو ما أعطى للحضارة الهندية وللأمة هذه الروح السمحة والمتفتحة؛ ومع ذلك فإن أكثر الاتجاهات الهندية تسامحاً قد شهدت ضراوة العنف والاغتيال بسبب التفاوت الاجتماعي والثقافات العنصرية والتمييز.

وحقاً فإن الأنبياء في الشرق الذين لا حصر لهم، والمرسلين على كثرتهم، مؤشر للتعدد والتنوع والتفتح والتسامح.

مرت كل الأمم والشعوب بموجات من الحروب والعنف والقسوة، سواء داخل كل أمة وشعب أم بينهما وجوارهما، وحتى البعيدين عنهم وتاريخ البشرية كلها مليء بكوارث العنف والاحتراب منذ الولادة، كما عرف أيضاً ألوانا من التفتح والحوار والتسامح.

إن الديانات السماوية (التوحيدية الثلاث) قد عرفت التعصب والاحتراب والتجريم والتكفير والقتل وحتى الإحراق. كما عرفت أيضاً التسامح والتآخي والتراحم. عرفت المسيحية الطوائف العديدة. كما شهدت اليهودية انقسامات أيضاً وصراعات متنوعة. وكان الإسلام آخر الديانات التوحيدية زاخراً بالمذاهب الفقهية واحترام حرية الاجتهاد قبل عصور الانحطاط والدكتاتورية والاستبداد. ويمثل علم الكلام الإسلامي مدرسة زاهية في حرية الرأي والتعبير واحترام حق الاعتقاد. وفي الوقت ذاته أيضاً شهد الفكر الكلامي خلافات تبدأ ولا تنتهي، حتى في أكثر هذه المذاهب عقلانية وتحرراً. فالأحناف على سبيل المثال، وهم من أكثر المذاهب استناداً إلى العقل، قد وقعوا في كمائن التكفير والتخوين للخصوم. ومحنة احمد بن حنبل مع المعتزلة معروفة. فالفاجع أن محنة ابن حنبل واتباعه، القائلين بعدم خلق القرآن، قد بدأت على يد المعتصم، وهو الأمّي الذي يكره العلم كراهة الموت.

ولقيت المُطرّفية في اليمن، وهي انشقاق متطور من الاعتزال والزيدية، حرب إبادة. أما في المسيحية فإن محاكم التفتيش لا تزال تؤرق الضمير الإنساني. والاضطهاد والقمع بين الكاثوليك والبروتستانت لا يزال قائماً حتى اليوم.

اليهودية

في الجانب التاريخي معروف الصراع الكالح والدامي بين الرسل والأنبياء واتباعهم من بني إسرائيل. والعهد القديم والقرآن يحتويان عدداً من قصص المعاناة والكيد الذي تعرض له الأنبياء والمرسلون.

في الجانب النظري ترى الباحثة البريطانية كارين ارمسترونج أن "للتوراة أو شريعة موسى عليه السلام منطقها الروحي الخاص بها. وكانت، شأنها في ذلك شأن "القبالاة" تمثل استجابة للنزوح الذي أتى به المنفى. فعندما تعرض بنو إسرائيل للترحيل إلى بابل في القرن السادس قبل الميلاد وشهدوا دمار المعبد وإطلال حياتهم الدينية، أصبح نص الشريعة معبداً جديداً يقيم فيه النازحون لوناً من الوجود الإلهي".

وكان النص على تقسيم العالم إلى ما هو طاهر وما هو نجس، وما هو مقدس وما هو دنيوي، يمثل إعادة تنظيم العالم الممزق بصورة إبداعية مبتكرة. وكان اليهود يرون في دراسة شريعتهم في المنفى خبرة دينية عميقة، أي أنهم لم يكونوا يقرؤون النص مثل ما يقرؤه المحدثون طلباً للمعلومات فقط، بل كانت عملية الدراسة نفسها أي طرح الأسئلة والعثور على إجابات لها، والمناقشات الحامية والاستغراق في أدق التفاصيل هي التي تجعلهم يشعرون بالوجود الإلهي(١). لا يفوتنا أن نشير إلى أن العزلة في الكتاب المقدس وتقسيم العالم إلى خير وشر قد خلق استعلاء دينيا وعصبية عرقية نجد ثمارها الكارثية في الوضع الإسرائيلي القائم.

ويلاحظ الدكتور عبد الوهاب المسيري أن التشريعات المختلفة هي محور الخلاف بين الفرق اليهودية في العصر الحديث. إذ يرى اليهود المتزمتون أنهم مكلفون بتنفيذ كل ما جاءت به الشريعة اليهودية، وفي صياغة حياتهم وفقاً لقواعدها. بينما يذهب الإصلاحيون إلى القول إن التشريعات مرتبطة بمكان وزمان محددين، وأن قواعدها غير ملزمة. ويرى المحافظون أنهم ينفذون روح الشريعة دون حرفيتها(٢).

الأصولية

وترى الباحثة أن الحركات الأصولية قد نشأت وارتبطت ارتباطا حيوياً بالحداثة. فهي ترفض العقلانية العلمية للغرب، ولكنها لا تستطيع الهرب منها، إذ أدت الحضارة الغربية إلى تغيير العالم تغييراً لا يسمح لأي شيء بالعودة إلى ما كان عليه حتى الدين، بعد أن شُغل الناس في شتى بقاع الأرض بهذه الأحوال الجديدة، واضطروا إلى إعادة تقييم تقاليدهم الدينية التي كانت موجهة لنمط بالغ الاختلاف من أنماط المجتمع(٣).

والواقع أن نشأة الأصولية لا يمكن قراءتها فقط من منطق التعميم، فهي متعددة ومتنوعة وقراءتها المسيحية مختلفة عنها، بهذا القدر أو ذاك، في الإسلام أو اليهودية أو البوذية أو أي مذهب من المذاهب. وما يعنينا أكثر هنا قراءة الأصولية في المنطقة العربية، وتحديداً الاتجاهات الجامحة للتكفير والتخوين، ومدى قربها أو بعدها من روح العقلانية والتسامح، التي تحتل مساحة أعمق وأوسع في الفكر الإسلامي؛ وإن كنا ندرك أن هناك مشتركاً بين كل هذه الأصوليات.

صحيح أن الاتجاهات المتطرفة تجد سنداً لها وأدلة في قراءتنا لبعض من جوانب الدين والتاريخ والفرق والطوائف المتشددة. ولكن الأصح أن الجوانب المعتدلة والعقلانية هي الأكثر شيوعاً ورجحاناً،

ففي الآيات عشرات الأدلة على حرية الرأي والاعتقاد.

"من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" (الكهف ٢٩)، "لكم دينكم ولي دين" (الكافرون ٦)، "أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين" (يونس ٩٩)، "لا إكراه في الدين" (البقرة ٢٥٦)، "ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن" (النحل ١٢٥)، "ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك" (آل عمران ١٥٩)... والقرآن الكريم زاخر بالآيات الداعية إلى العقل والتفكير والنظر والتدبر: "لا يكلف الله نفسا إلا وسعها" (البقرة ٢٨٦)، "يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر" (البقرة ١٨٥)، "يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا" (النساء ٢٨)، "وما جعل عليكم في الدين من حرج" (الحج ٧٨)... والأحاديث الصحيحة الشارحة للكتاب تزكي وتؤكد هذا المنحى: "إن هذا الدين متين، فأوغلوا فيه برفق، إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه. عليكم من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى لا تملوا".

وبتتبع سير أئمة المذاهب والفرق الإسلامية نلحظ أن غالبيتهم العظمى قد رددت القول المأثور: "الاختلاف رحمة"، و"إن الخلاف لا يفسد للود قضية". وقال الشافعي: "رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيك خطأ يحتمل الصواب". أما الإمام أبو حنيفة النعمان فكان يردد: "هذا رأي رأيناه، فمن جاء بأفضل منه اتبعناه". وينص متن الأزهار في مذهب الزيدية، وهو مرجع مهم، على: "لا نكير في مختلف فيه". وكان احمد بن تيمية الحراني (من مجددي القرن الثامن) كثيرا ما يردد: "إنما أهلك الناس رجلان: نصف طبيب من عالجه أماته، ونصف عالم من أفتاه أفسد دينه".

لقد نظر أئمة المذاهب إلى آرائهم وفتاواهم كآراء واجتهاد لهم في قراءة النص، مهتدين بالحديث الشريف: "من أصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر". وليس المعتزلة وحدهم من قالوا بتقديم العقل على النقل، بل إن عالما مجتهدا يقلده السلفيون والتيارات التكفيرية، هو ابن تيمية، يقول: "إذا حدث تعارض بينهما (العقل والنقل) فإما أن يجمع بينهما، وهو محال، لأنه جمع بين النقيضين، وإما أن يردا جميعا". والحل؟ يرد فهمي هويدي: "فوجب تقديم العقل". ويضيف أن هذا الرأي بمثابة "قانون كلي" عند أكثر الأئمة المجتهدين، الفخر الرازي وأتباعه، وقبله الإمام الغزالي، والقاضي أبو بكر العربي والجويني والباقلاني(٤).

ويعلل أبو بكر الرازي لترجيح العقل بأنه أصل للنقل، فكأن الطعن في العقل طعن في العقل والنقل معا(٥).

ولم يجمع الفقهاء على شيء إجماعهم على أن الإنسان إذا قال قولا يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد حمل على الإيمان.

ويشير وضاح طاهر، في مبحث له عن التسامح الديني في اليمن، إلى عدة حقائق منها:

- لكل مجتهد مصيب.
- إذا اختلف مذهب إمام الصلاة ومذهب المؤتم به فالإمام حاكم.
- لا إنكار في مختلف فيه.

- لا يكون التكفير والتفسيق إلا بديل قاطع.

علم الكلام وغنى التنوع

ويمثل علم الكلام مدرسة إسلامية زاهية، أو بالأحرى مدارس متعددة ومتنوعة وحتى متعارضة. فهناك رسائل الموحدين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري والحسن البصري ومدرسته الاعتزالية التي بدأت منذ نهايات القرن الثاني الهجري حين تلاقت أفكار المسلمين. وبدأ الاحتكاك بين هذه الأجناس المختلفة تظهر آثاره بالنقاش والخصام في أصول الديانات وعقائدها، واتسع الجدل فيها شيئا فشيئا، فتناول الأحداث التاريخية والاختلاف بين عملاء المسلمين(٦).

وقد مثلت هند المدارس بغناها وتعددها وتنوعها وحواریاتها الواصلة حد الجدل والخصام مع نفسها، ومع الملل والنحل المختلفة مناهج حقيقية للعلم والمعرفة والحرية والتسامح والقبول بالرأي الآخر المختلف.

ويلاحظ الباحث الإسلامي محمد عمارة في مقدمة رسائل العدل والتوحيد: "نستطيع أن نجد فكر الأشاعرة وأصحاب الأثر والحديث بكثرة محمودة في القاهرة مثلا. كما نجد فكر الشيعة الإمامية في النجف الأشرف، وخاصة الإسماعيلية في الهند وباكستان"(٧).

● «النداء»، العدد ١٥٤، الأربعاء ٤ يونيو ٢٠٠٨

التسامح والاعتقاد (٢-٢)

عبدالباري طاهر

12

التسامح والاعتقاد (2-2)

عبدالباري طاهر

الحق في الوصول الى الخبر ومصادره

ساكسر جدار الصمت

كان لامتزاج الأفكار أو تلاقحها، كتعبير محيي الدين ابن عربي في فتوحاته، أثر عميق في الحياة الفكرية والحياة السياسية. فقد كانت الوظائف تعطى للمستحق الكفؤ، بغض النظر عن عقديته ومذهبه. فالأطباء المسيحيون في العهدين الأموي والعباسي ظلوا محل الرعاية لدى الخلفاء. وكان لهم الإشراف على مدارس الطب في بغداد ودمشق زمنا طويلا. وكانوا يعينون في مناصب مهمة في الدولة الإسلامية.

وكانت الحلقات العلمية في حضرة الخلفاء تجمع بين مختلف العلماء على اختلاف أديانهم ومذاهبهم. كانت للمأمون حلقة علمية يجتمع فيها علماء الديانات والمذاهب كلها. وكان يقول لهم: ابحثوا ما شئتم في العلم من غير أن يستدل كل واحد منكم بكتابه الديني كي لا تثور بذلك مشاكل طائفية. ومثل تلك الحلقات العلمية الشعبية قال خلف بن المثنى: "لقد شهدنا عشرة في البصرة يجتمعون في مجلس واحد لا يعرف أحد مثلهم في الدنيا علما ونباهة، وهم الخليل بن احمد الفراهيدي صاحب النحو وهو سني، والحميري الشاعر وهو شيعي. وصالح بن عبدالقدوس وهو ثنوي، وسفيان بن مجاشع وهو خارجي صفري، وبشار بن برد وهو شعوبي خليع ماجن، وحماد عجرد وهو زنديق شعوبي، وابن راس الجالوت الشاعر وهو يهودي، وابن نظير المتكلم وهو نصراني، وعمر بن المؤيد وهو مجوسي، وابن سنان الحراني الشاعر وهو صابئي. كانوا يجتمعون فيتناشدون الأشعار ويتناقلون الأخبار، ويتحدثون في جو من الود لا تكاد تعرف منهم أن بينهم هذا الاختلاف الشديد في ديانتهم ومذاهبهم".

التصوف وتعدد الحقيقة

ويعتبر التصوف الإسلامي إحدى الثمار الناجحة للتفتح والتسامح وحق الاختيار. وكانت مدرسة الحلاج والشبلي والجنيد، ثم فيما بعد ابن عربي والغزالي والسهروردي والقشيري، وصولا إلى صاحب "الإنسان الكامل" عبدالكريم الجيلي، فقد رفع المتصوفون شعارات المحبة والعرفان، وكان شعارهم الأكثر شيوعا وعمقا "الطرائق بعدد الخلائق".

لقد سبق المتصوفة التيارات الحداثية وما بعد الحداثية في جعل الإنسان في مركز الكون، بل ارتفعوا به إلى مراتب أسمى وأعلى.

"الكل على حق"

فعبد الكريم الجيلي في كتابه القيم الإنسان الكامل يحدد الجيلي ثلاثة أوجه للوصول إلى المعرفة الكاملة وهو ما يرد إلى قلبك من طريق الخاطر الرباني والملكي وهو ما قال به العديد من الصوفية وأصحاب العلم اللدني ومنهم حجة الإسلام محمد الغزالي الذين يرون المعرفة نورا يقذف الله به في قلب العبد. الوجه الثاني مايرد على لسان من ينسب إلى السنة والجماعة ويشترط الأخذ به أن توجد له شواهد أو محملا فهو المراد حسب تعبيره ويحيل إلى الإلهام وبين التوقف والاستسلام.

الوجه الثالث أن يكون وارداً على لسان من اعتزل عن المذهب والتحق بأهل البدعة فهذا العلم هو المرفوض. يضيف ولكن الكيس لا يرفض مطلقا بل يقبل منه ما يقبله الكتاب والسنة من كل وجه ويرد منه ما يرده الكتاب والسنة من كل وجه. وقل أن يتفق مثل هذا في مسائل أهل القبلة، وما قبله الكتاب أو السنة من وجه ورده من وجه فهو فيه على ذلك المنهج.

فهو يرى أن الكفار عبدوه بالذات، لأنه لما كان الحق تعالى حقيقة الوجود بأسره والكفار من جملة الوجود وهو حقيقتهم فكفروا أن يكون لهم رب لأنه تعالى حقيقتهم ولا رب له بل هو الرب المطلق فعبدوه من حيث ما تقتضي ذواتهم التي هو عينها.

والذين عبدوا الأوثان منهم فلسر وجوده بكماله بلا حلول ولا مزج في كل فرد من أفراد ذرات الوجود. فكان تعالى حقيقة تلك الأوثان التي يعبدونها فما عبدوا إلا الله. وذلك اتباعهم للحق في أنفسهم لأن قلوبهم شهدت لهم بأن الخير في ذلك الأمر فانعقدت عقائدهم على حقيقة ذلك وهو عند ظن عبده به. وأما الدهرية "الملحدين" فإنهم عبدوه من حيث الهوية فقال عليه الصلاة والسلام "لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر" والدهرية قالوا أن الدهر بما يقتضيه مجبول من حيث الفطرة الإلهية على ماهو واقع فيه فما ثم إلا أرحام تدفع وأرض تبلع.

التحاور المبتدأ والخبر

التحـاور قيمة إنسـانية عظيمة وبمقدار ما ارتبط التسـامح والحريـة والتآخي بالحوار بمقدار ما ارتبط الطغيان والفساد والظلم بالكبت والإرهاب ومصادرة الحرية.

ولا يمكن بحال التبرير للقمع والإرهاب بالدين فجوهر الدين – أي دين – يتوخى العدل والإنصاف واحترام الإرادة والحرية فقد تحاور الله مع الملائكة "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسـد فيها ويسـفك الدماء ونحن نسـبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون" "الآية ٣٠ البقرة" والقرآن يشتمل على عشرات الآيات والقصص التي تحاور فيها إبليس مع اللـه وتحـاور فيها الأنبياء مع مخالفيهم وعرض القرآن لهـذه الآراء المنكرة والجاحدة بدون زراية أو نكير.

اذهبـا إلـى فرعون إنه طغـى فقولا له قولا لينا لعله يذكر أو يخشـى ٤٣"-٤٤ سـورة طه". فالحرية أقدس وأثمن ما يمتلك الإنسان وهي حق مواطنة وحق إنساني وحياتي. وهي مسؤولية عقلية ودينية وأخلاقية واجتماعية وسياسـية. ويرتبط بهذه الحرية مسـتقبلنا ومستقبل أجيالنا كأفراد وكشعوب وكافة. فالاستبداد أسوأ أنواع السياسية. وأكثرها فتكا بالإنسان وبغير الإنسان في المجتمع المحكوم بالظلـم والطغيـان، مما يـؤدي إلى التراجع في كافـة مرافق الحياة ووجوهها وإلـى تعطيل الطاقات وهدرهـا.. يـرى المفكر الكواكبي في طبايع الاسـتبداد "أن الاسـتبداد أصل لكل فسـاد، ومبنى ذلك أن البحث المؤكد في أحوال البشر وطبائع الاجتماع كشف أن للاستبداد أثراً سيئاً في كل واد.

فالاسـتبداد يضغط على العقل فيفسـد. ويلعب بالدين فيفسـده. ويحارب الدين فيفسـده. ويغالب المجد فيفسده ويقيم مقامه التمجد.

● «النداء»، العدد ١٥٥، الأربعاء ١١ يونيو ٢٠٠٨

عـظـم الـلـــه لـكـم الأجـــر

عبدالباري طاهر

12
عظم الله اكم الأجر
الخيوانيون
الفيلة والدولة والحماة

عظم الله اجركم واحسـن عزاكـم، وغفر لميتكم. عظم الله الأجر فـي يوم الـ٢٢ من مايو ٩٠ يوم الوحدة السـلمية والديمقراطية الذي استبدل بيوم ٧/٧ يوم سفك الدم، وتمزيق معاني الاخوة. وتدمير البلاد.

عظـم اللـه أجركـم في يـوم عيدالصحافـة اليمنية الذي حولـه الحكم الغشـوم إلى مأتم واسـتبدله بيوم يختاره الحكم ضداً على ارادة الصحفيين.

وعظـم الاجـر فـي التلاعـب بالقضاء الذي سـخر ليكون أداة ثأر وانتقام، وهراوة ضد منتقدي الحكم وخصومه السياسيين.

قبـل الوحـدة كان اليمانيون شـمالاً وجنوباً يعاقبـون مـن أمـن الدولة في الجنـوب والامن السياسـي فـي الشـمال، ولكننا اليـوم نعاقب بالقضاء «كرسـي النبوة والرسـالة» الذي حوله الحكم الفاسـد والمسـتبد إلـى اداة ترويـع وإرهاب وثأر وانتقام.

هـل ندافع عن أنفسـنا مـن القضاء الـذي امتطاه الفسـاد؟ أم ندافع عن القضـاء الـذي فقد اسـتقلاليته وسـخر ليكون اداة قمـع ونكال للناقـد والمعارض بل وللناس أجمعين كعهدنا به في المتوكلية اليمنية.

في اليمن لا مجال للحديث عن قضاء إلاّ من ناحية التسـمية وبعض الشـكل. فقد ادغم في السـلطة التنفيذية كأداة طيعة وقامعة في آن، والفاجع أنه قد أعطي وظيفة أجهزة القمع الأمنية فهو أداة قمع بامتياز له وظيفة ومهام حزبية سياسية أكثر منها قانونية.

هناك قول مأثور «قاضيان في النَّار وقاض في الجنَّة» ولكن حال قضائنا الذي سيس وحزب ربما يؤكد أن الخمسة في النار.

بعد الحرب العالمية الثانية قال تشرشل رئيس وزراء بريطانيا العظمى حينها أن القضاء خانتنا لاصلاح الأوضاع عندما بلغه شيوع الفساد الذي عم الادارة البريطانية، وحال ادارتنا اليوم اسوء من أي ادارة ولكن ما يميزنا عن الادارات الفاسدة كلها أن القضاء جزء من فسادنا العام. بل يراد له أن يكون العصا الغليظة لحماية الفساد والاستبداد.

غياب القضاء الكفوء العادل والنزيه والمستقل هو الداء الوبيل الذي يهدد كل شيء في حياتنا. فبغياب القضاء العادل والمستقل تغيب العدالة، ويغيب معها الحق، وبغيابها يغيب الأمن والسلام والاستقرار، ويتحول المجتمع -أي مجتمع- إلى غابة.

كان أبو الأحرار الزبيري كثيراً ما يردد من حقي ألا يقع رأسي إلا بحكم، ومن حينها وحتى يوم الناس والاحتراب والثأرات والقتل في مجتمعنا لا علاقة له بالحكم.

وتنزل الدولة نفسها على حكم القبيلة الذي يسميه القرآن طاغوتاً: «أفحكم الجاهلية يبغون» الآية.

هل يمكن الحديث عن الاستثمار في ظل غياب قضاء مستقل؟ وهل يمكن الحديث مجرد الحديث عن دولة عصرية وحديثة بدون الفصل الحقيقي والفعلي بين السلطات الثلاث، واستقلال القضاء قدرنا كمواطنين مسالمين ضحايا فساد القضاء غير المستقل الدفاع عن استقلالية هذا القضاء فهو ضمانتنا الأكيدة لصون الارض وحماية العرض والدم والمال.

الأزمة الشاملة التي يمربها مجتمعنا مردها إلى غياب استقلالية القضاء، وحالات الانفلات العام، والحروب المستدامة. والثارات، وضياع الحقوق، ونهب الاراضي. وظواهر التمرد والاحتجاج في البلاد معطى معطيات إضعاف القضاء، وتطويعه للسلطة التنفيذية.

في المتوكلية اليمنية كان القضاء جزءاً اساسياً في ايديولوجية النظام وفكرة السياسي. وكان القضاة جزءاً من بنية النظام الاجتماعية، وتراتبيتها وتحالفها السياسي. فالقاضي يحتل المرتبة الثانية في تحالف ثالوث السّيد/ القاضي- الشيخ، ومن هناك كان القضاء والقضاة جزء من تركيبة هرم الحكم وتحالفه السياسي وايديولوجيته الثيوقراطية، وبعد الثورة تم إضعاف القضاء والقضاة لصالح الشرعية الثورية الجديدة وتبوأ العسكر المرتبة الاولى، وتراجع دور القاضي كمثقف تقليدي ديني إلى مادون الشيخ الذي أصبح طرفاً فاعلاً في العسكرة والحرب. والحقيقة أن القاضي كمثقف تقليدي وكمدني اقصته الثورة بحاجة إلى دراسة ومراجعة. فالقاضي في الامانة كان يدرس الفقه الاسلامي بتعمق ودأب ومثابرة، ويطلع على جوانب من التاريخ وغالباً ما تكون له مشاركات في معارف مختلفة، والاهم أن احكامه كثيراً ما تكون مدروسة ومعللة. ولها سند قوي في المذهب الزيدي. وهناك قضاة مجتهدون حقاً. وقد أدى اقصاء القضاة والزراية بالقضاء، ورفض التحديث والتجديد فيه إلا في حدود معينة بعد الثورة إلى الفوضى كما أن إلغاء تجربة القضاء في الجنوب بعد الوحدة كلها قد أدت إلى تغيب الاستقلالية. والحاقه بالسلطة التنفيذية كجهاز تابع مسيس ومتحزب

وقمعي.

صحيح أن هناك قضاة قد تحدوا السلطات التنفيذية، وانتصروا للحريات العامة والديمقراطية. وأصِّل البعض منهم للحريات الصحفية، وحرية الرأي والتعبير بابداع لافت ومدهش. وتعرض البعض منهم للنقل إلى الريف والمناطق النائية. وجرت مضايقة البعض وتهميشه. ولايزال قضاة يتصدون ويتحدون، ولكن طغيان التنفيذي الذي عم فساده البلاد والعباد قد ابتلع وهج استقلال القضاء وهو الذي يسود حياتنا ويعكر صفوها.

رد الاعتبار للقضاء ليكون حكماً بين الحاكم والمحكوم. وبين الحكم نفسه وبين المواطنين بحاجة إلى ادانة ومقاومة الحاق القضاء بالسلطة التنفيذية، وجعله رقيباً على جميع السلطات ومسؤولاً عنها، وتحديثه واصلاحه والبوابة الرئيسية لبناء يمن الوحدة يمن الحرية والديمقراطية والعدل.

كنا في الماضي غير البعيد نقمع بالأمن السياسي في الشمال وأمن الدولة في الجنوب ويتباهي الحكم اليوم بأن يحتكم إلى القضاء والحقيقة أن الحكم يندمنا على قمع الأمن فهو ارحم من حالنا اليوم.

يصادر وزير الاعلام ترخيص صحيفة «الوسط» وينتصر لها القضاء. ولكن يبقى الحكم غير منصف لأنه لا يغرم الوزير الذي افتأت على القضاء، ولكن الوزير «المعتدي» على النظام والقانون يواصل التهديد بسحب التراخيص وإغلاق الصحف.

قبل شهرين أساء زميلنا محمد المقالح التصرف في المحكمة بالضحك ولامه أقرب زملائه. وكان الضحك أو الاخلال بنظام الجلسات يستحق عتباً أو عقاباً محدوداً لا يتجاوز الاربعة والعشرين ساعة ولكن القضاء للأسف الشديد تعامل مع الحالة بعصبوية وحمية لا تليق بالقضاء. وكأن التشدد في سجن المقالح واستمرار اعتقاله مقدمة لها ما بعدها.

واذا ما استبعدنا تدخل التنفيذي وهو أمر ليس بالمستبعد فأن قضية الصحفي عبدالكريم الخيواني هي الأكثر غرابة ودرامية. فعبدالكريم، ويعرف الجميع، أنه أول من أثار قضية التوريث، وفتح ملفات الفساد ودان حرب صعدة، ودفع الثمن باهظاً لشجاعته وجرآءة انتقاده للفساد، فقد اختطف أكثر من مرة، واعتدي عليه بالضرب، وسجن لما يقرب من سبعة أشهر قبل عامين.

لقد هجم الامن القومي على منزله ظهراً. وتعرض للضرب أمام أطفاله. وفتش منزله، وأخذ المهاجمون أدوات «الجريمة» صوراً وأخباراً وموضوعات وسيديهات، هي عدة عمله الصحفي. واقتيد مخفوراً إلى النيابة بملابس نومه. وأطلق بضمان تجاري لأسباب صحية، وجرت محاكمته بتهمة الارهاب أمام محكمة أمن الدولة بعد كل الذي جرى. قبل أسبوعين زرت والخيواني والناشطة الحقوقية بلقيس اللهبي القاضي محسن علوان في مكتبة لمعرفة موعد الجلسة فتحدث القاضي كتطمين للخيواني مشدداً على عدم وجود شروط العمل الارهابي، وكان حديثه يستبعد وجود ادانة بالعمل الارهابي بالنسبة لعبدالكريم الخيواني. الاخطر في سجن الخيواني أنه يجيء في سياق الثأر والانتقام من كتاباته الصحفية ومقالاته الشجاعة. ويكون السجن لستة أعوام تتويجاً للاعتقال والاختطاف والاعتداء بالضرب. فكان القضاء -استغفر الله وحاشاه- جزءاً من أجهزة القمع المتعددة والمتنوعة.

العنف والارهاب يحتاج المجتمع اليمني والتضييق على الهامش الديمقراطي، وترويع الصحفيين يضاعف الاحتقان ويشجع الارهاب ويدفع إلى مزيد من العنف، والادهى أنه يعزل اليمن عن السند والتعاطف الدولي التي هي بأمس الاحتياج إليه.

إغلاق الباب أمام التحاور والتطور السلمي الديمقراطي والتشارك، وقمع الحريات الصحفية لايؤدي إلا إلى مزيد من العنف الاعمى والتخاطب بالاقتتال والاحتكام إلى لغة الفتن والاحتراب.

الصحفيون كالمحامين كالادباء والكتاب والمدرسين والطلاب وبقية مؤسسات المجتمع المدني هم المدافعون الحقيقيون عن استقلال القضاء. فالمجتمع المدني ومؤسساته المختلفة يدرك أن أصلاح القضاء وتحديثه، والنأي به عن التبعية للسلطة التنفيذية، وعدم الزج به في الخصومات السياسية وتصفية الحسابات هي الخطوة الاولى نحو بناء دولة النظام والقانون. دولة العصر الحديث الديمقراطية حقاً.

ولا ننسى أن العشرات من السياسيين والصحفيين والمحامين معتقلون تعسفاً، وباجراءات باطلة وبعضهم مغيب. ويحاكمون مسلوبين كل الحقوق. وعلى سبيل المثال لا الحصر: حسن باعوم، علي منصر وهما سياسيان، على هيثم الغريب محام وكاتب. وأحمد عمر بن فريد سياسي وكاتب، وعباس العسل صحفي وأحمد القمع أديب وكاتب صحفي، والمحامي يحيى الشعيبي عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي. وكلهم من قادة الحراك الجنوبي.

ولكم أن تتصوروا أن ينطق القاضي الحكم بالسجن ستة أعوام دون تحديد التهمة أو تحديد حيثيات الحكم أو تعليله أو تعرض للدفاع المجيد الذي اضطلع به محاميان من أكفأ المحاميين اليمنيين والعرب، هما نبيل المحمدي، وهائل سلام. والأنكى من ذلك كله أن القاضي لم ينطق بالنفاذ العاجل، ورغم أن الخيواني لم يكن مسجوناً واستأنف الحكم الثاري إلا أنه قد أُخذ إلى السجن، وكأن الحكم يريد أقناع الناس «إن هذا جزاء من ينتقد»، وصدق الله العظيم: «وأن منكم إلا واردها كان على ربك حتماً مقضياً»، والمفارقة الراعبة أن يسمي القرآن الكريم اليمن أرض الجنتين ويحولها الحكم الفاسد والمستبد إلى جهنم. ألا يحق لنا أن نتساءل أين سلامة الاجراءات؟ أين العدالة في أن يسجن الخيواني بحكم ابتداء غير بات. ألا يتصادم مع الدستور، وما معنى أن ينطق القاضي بنص وينفذ منطوق مختلف؟ ويعرف الناس أن الأحكام لا تنفذ غالباً إلا إذا خدمت نافذين وما أكثرهم.

● «النداء»، العدد ١٥٦، الأربعاء ١٨ يونيو ٢٠٠٨

زبيد الأم الموءودة

عبدالباري طاهر

12
زبيد الأم الموءودة
المحامون بين سوق النحاسة وبوابة الحرية:
أين يكمن الخلل؟

الاهمال، بل الظلم، بل القتل العامد هو ما لحق بزبيد، وهو ما لايمكن تبريره، فالحصيب -زبيد- فيما بعد هو الوادي الذي وفد منه أبو موسى الاشعري، وجاء معه في السفينة جعفر بن ابي طالب وبعض المهاجرين.

أعجب النبي الكريم حد الاندهاش بملابس «الاشعري» المزركشة، وأعجب النبي بتجويد الاشاعر للقرآن قائلاً: «أتاكم أهل اليمن الارق افئدة والالين قلوبا» الحديث. وكان النساء يحتشدن لسماع قراءة أبي موسى.

على مدى عدة قرون أصبحت زبيد حاضرة من أهم حواضر العالم الاسلامي، وتوجت لعدة عقود عاصمة ثقافية واقتصادية وحضارية للعالم الاسلامي. ولعبت زبيد دوراً في نشر الثقافة والمعرفة في اليمن والبلاد العربية، وشرق افريقيا وآسيا.

وكانت جامعة الاشاعر جامعة لطلاب المعرفة والعلم من مختلف البلاد الاسلامية.

أنجبت العلماء الاجلاء في مختلف فروع المعرفة، وكانت مركز التحاور والتعدد المذهبي والفكري: الصوفي، الفقهي، ابن المقري، الجبرتي، الرداد، عبدالكريم الجيلي، المزجاجي، اسماعيل الحضرمي، ابن عجيل، والبدر حسين، وصاحب القاموس الفيروز ابادي، وصاحب تاج العروس المرتضى الزبيدي.

زبيد ابنة الوديان: رماع ووادي المحط، وسهام، وسردد، ومور أكبر وديان اليمن، وابنة البحر الأحمر أيضاً فمرفؤها غليفقة لا يبعد إلا بضعة كيلو مترات.

كان لزبيد التأثير البالغ في نشر التسامح المذهبي، فقد شهدت حلقات الدرس فيها انفتاحاً على المذاهب، وبالاخص في العهد الرسولي. وكان لها الأثر البالغ في التجديد المذهبي، فقد زار المجدد الإسلامي الأشهر محمد بن ابراهيم الوزير مدينة الحسينية لزيارة عالمها: البدر حسين، وتبادل معه الرسائل، وامتد التحاور الفكري حتى مراحل متأخرة، وكتاب النفس اليماني لعبدالرحمن بن سليمان مفتي زبيد مثال حي.

تعرضت زبيد كشقيقتها صنعاء لحملات الطغاة وغزوات القبائل الجائعة والجائحة.

وكانت المعازبة الاتحاد القبلي الأكبر الذي تحدر منه الفرع الزرنوقي شأن كهلان وهمدان وحاشد وبكيل. كانت هذه القبيلة القوية والكبيرة جزءاً من القوة الحامية للمدينة، وجزءاً من المواجهة الدائمة والمستمرة مع الدولة المركزية فيها، فهذه القبيلة القومية تعيش في وديان ومراع خصبة، ولها مشاكل مع الدول الوافدة والقوية: الزيادية والنجاحية والايوبية والرسولية والطاهرية والقاسمية وبالاخص التركية، وهي دول جباية ونهب في الداخل ومواجهة مع ما حولها، وهو ما يخلق مواجهات دائمة ومستمرة مع الدولة المركزية حيناً، ومع القبائل الاخرى في أحايين كثيرة، وبالاخص عندما تضعف أو تغيب الدولة المركزية، واذا كانت صنعاء ضحية محيطها القبلي شديد التخلف والهمجية فإن زبيد ضحية القبائل البعيدة، وتحدداً الآتية من شمال الشمال من وائلة وعسير غالباً، والقرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر تاريخ دام وفاجع.

والمدونة العلمية والكنز المعرفي الموسوعي الذي اكتشفه وحققه وعني به الاستاذ الباحث محمد عبدالرحيم جازم وسماه «نور المعارف» في مجلدين ضخمين، وقد عني بهذا الكنز العظيم «المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء». هذا الكشف العلمي والمعرفي يضع هذه المدينة في صدارة العديد من بلدان العالم في المعارف والتحضر والصناعة والتجارة والاقتصاد وادارة الدولة.

أعرف أن لو تفتح باب الشيطان ولكني أتمنى على كبار المسؤولين أن يلزموا موظفيهم أن يلخصوا لهم أمور الدولة الرسولية في القرن السابع والثامن الهجري، وكيفية ادارتها للدولة حينها، ووضع زبيد حينها التي كان يصنع فيها كل شيء حتى صناعة العود والانبذة، وتحديد موازنة الدولة، وسيكتشفون معنى بناء دولة عصرية وحديثة، وأن دولتنا القائمة إن صح تسميتها دولة بأي معنى فهي أقل عصرية وحداثة من الدولة الرسولية في مطلع القرن السابع الهجري الثالث عشر ميلادي.

في محاضرة للاستاذ عمر عبدالعزيز الحلاج في بيت الثقافة الالماني عرض الباحث والخبير الجهود العلمية والانسانية التي تقوم بها مؤسسات ألمانية بالتعاون مع الحكومة اليمنية لانقاذ مدينة زبيد من الموت المحقق.

منظمات دولية ومنها اليونيسكو حذرت من اندثار المدينة منذ بضعة أعوام، حينها كان وزراء الثقافة مهجوسين بتلميع صورهم، وتزويغ الكلام المتشعرر الذي لا يعني أكثر من الخواء.

اعلامنا يصدع الرؤوس بالحديث المسهب والممل و«المنان» عن المعجزات والمنجزات، وحقيقة لولا جهود اليونسكو لهدمت صنعاء على رؤوس سكانها لا أقول في ظل غياب الدولة وإنما بعملها المدمر والمخرب فقد دمر سور صنعاء الذي يصعب إعادته إلى ما كان، كما دمرت الدولة سجن الرادع ومعظم

أبـواب صنعـاء، وفي حجة دمرت سـجن نافع ومقبرة الزرانيق، وفي تعز جرى تدمير وتشـويه جامع المظفر كما جرى في زبيد تخريب منبر جامع الاشاعر، ويطال التدمير والتخريب معظم الآثار والمعالم الحضارية والتاريخية.

فـي محاضرته القيمة حقاً تحدث الاسـتاذ الحـلاج عن القيمة التاريخية والعظيمـة لزبيد. كما عرض وبالصور الناطقة الخراب والتشـويه الذي لحق بهذا التّراث الانسـاني. كما تحدث وبالصور عن الموت «غير البطيء» الذي يحيق بالمدينة وأهلها. صور تدمي الضمير والعقل والوجدان، وتأسف أن هذه المدينة الام الرؤوم للحضارة العربية الاسـلامية يصل الاهمال لها حد التمويت صبراً. فقد حرمت من الخدمات الاساسية. كما أن المدينة التي علمت العالم تحاصر بالجهل والتجويع والعلل، وفساد الادارة والتفيد.

المدينة التي كانت تضم كنوز المخطوطات تسلط عليها القراصنة، وبيعت آثارها ومخطوطاتها في أماكن لا تحترم التنوع والتعدد، ولا تقر بالآخر المختلف. مما يعني أن بيع المخطوطة يعني إعدامها.

تحدث الحلاج بألم وحرقة شديدين عن انطماس وهمود الحياة في زبيد. فقد مات سوقها، واندثرت أربطتها المعرفية، وانمحت معالمها وآثارها، وانقرضت حرفها وصناعتها.

زبيد المفتوحة والمشرعة أبوابها على البحر -باب النخيل وعلى الشرق واديها الخصب وادي زبيد، وعلى الجنوب امتداد واديها.

واشـار إلى بداية المعالجات، ومنها تشـجيع أبناء المدينة على الثقة بمدينتهم، وتشـجيع أدوات البنـاء مـن الياجور والنـورة والزابر والخزف، وإحيـاء المهارات القديمة والحـرف القديمة واليدوية ودعم الجمعيات وأنشطة العمران، واصلاح شبكة الصرف الصحي.

ويبقى السؤال الفاجع والمفجوع أين دور الدولة الغائب، بل فلنقل بصدق المشكوك في نواياه؟ لماذا ينتاب القلق على إرث زبيد المنظمات الدولية ويتبلد «ضمير» مسؤولينا؟ لماذا لا تقوم «الدولة» أقماها الله باصلاح المباني الحكومية، وبناء البنية التحتية، واصلاح المسـاجد والاربطة والسـور والقلاع؟ لماذا لا تقوم الدولة بتشجيع الصناعات والحرف، وإحياء أربطة العلم في مدينة العلم؟

لقـد قاومـت المدينـة في الماضي شـأن بيت الفقيـه وتهامة، الاحتـلال التركي، وتصـدت للاحتراب والاجتياح الداخلي القبلي والامامي؟ ودفعت المدينة ثمناً باهظاً لموقعها وخصوبة وديانها، ولاتجاهها الفكـري المختلـف. امـا بعد الثورة فقد كان شـباب زبيد وبيت الفقيه والحديـدة عناوين كبيرة لرفض السياسـات غير الديمقراطية في الحكم، وتعرض المناضل الكبير علي سـعد الحكمي، وعبدالله عطية، وعبدالرحمن الحضرمي، ويحيى عوض، وأحمد رسام للاعتقال والتعسف أكثر من مرة.

وفي الاخير نتمنى على الدكتور محمد أبو بكر المفلحي وزير الثقافة، والذي أبدى اهتماماً مشكوراً بهذه المدينة، أن يضاعف من الجهود والاهتمام بزبيد، والتعاون أكثر مع المنظمات والهيئات الدولية المحتفية والمهتمة، والتي لولاها لما عرفت صنعاء القديمة الصيانة، ولتعرضت شـبام للخراب، ولماتت زبيد موءودة.

● «النداء»، العدد ١٥٧، الأربعاء ٢٥ يونيو ٢٠٠٨

مؤتمر الصحفيين وتأجيل غير مفهوم

عبدالباري طاهر

12

مؤتمر الصحفيين وتأجيل غير مفهوم

انتصارا لسمعة القضاء ليس إلا..

فجأة اتخذت قيادة نقابة الصحفيين قراراً بتأجيل المؤتمر العام الرابع الذي كان مقرراً عقده في ٢٦ يوليو من هذا العام.

التساؤل المثار لم يكن بسبب التأجيل المباغت فمدة التأجيل لاتزيد عن أربعة أشهر. كما أن لقيادة النقابة حق التأجيل إذا ما تطلب الأمر ذلك.

الحيرة والريبة الناجمتان عن التأجيل الفجائي آتيتان من الضغوط السافرة والمستترة التي رافقت الإعلان عن تحديد موعد عقد المؤتمر والحملة القاسية من بعض صحف الحزب الحاكم والصحافة الحكومية. كما أن المبررات التي قدمها مجلس النقابة للتأجيل قد أسهمت في الأرابة لأنها ببساطة ليست بتلك الأهمية، أو أنها ليست كافية للتأجيل.

لقد تضمن البلاغ الصادر عن المجلس «أن التأجيل جاء بعد سلسلة اجتماعات متواصلة عقدها مجلس نقابة الصحفيين اليمنيين خلال الفترة الاخيرة في أجواء سادها النقاش الموضوعي والجاد والمسؤول للوقوف أمام الاعدادات -هكذا- الخاصة يعقد المؤتمر العام الرابع ومن أجل نقاش واسع ومفتوح للوثائق التي ستقدم للمؤتمر». والسؤال الاستنكاري لماذا التشديد على الجدية والمسؤولية والموضوعية تحديداً بعد تحديد موعد عقد المؤتمر وفتح باب الترشيح، وتقدم أكثر من مرشح للنقيب وأكثر من ٣٥ مرشحاً للمجلس؟ إن منطوق الكلام المؤكد على المسؤولية والجدية والموضوعية يضمر في المفهوم «المسكوت عنه» غياب هذه المعاني في قرار تحديد موعد الانعقاد، وربما أثار الارتياب في سلامة وصواب التحديد للإنعقاد، وفيه نقض ونقد

للتحديد السابق بصورة مبطنة.

وليس العيب في أن تعترف القيادة بخطل التحديد ولكن المعيب أن يعاد النظر في الموعد بصورة موهمة ومثيرة للالتباس، ويكون المبرر الثاني للتأجيل «من أجل نقاش واسع ومفتوح للوثائق التي ستقدم للمؤتمر». وتعرف قيادة النقابة كيفية أعضاء الجمعية العمومية أنه لا يمكن تحديد موعد لانعقاد المؤتمر قبل أن تكون هذه الوثائق قد أقرت بصورتها النهائية. معظم -إن لم يكن كل قيادة المجلس- قيادات نقابية شاركت في العمل النقابي، وبعضها مؤسس وتمتلك خبرة. وحقيقة لا يمكن تحديد موعد عقد المؤتمر قبل «التشييك» على هذه الوثائق. فكيف يحدد الموعد ثم تبدأ الاجتماعات الجادة والموضوعية والمسؤولة للاعدادات- لاحظوا اعدادات؟ ومعنى هذا أن القيادة دعت لعقد المؤتمر قبل اعداد الوثائق التي تقر قبل الدعوة للانعقاد سواء من الاحزاب أو النقابات أو التعاونيات أو الشركات والجمعيات الخيرية.

والأنكى أن الوثائق التي لم تُصغ في الأربعة أعوام الماضية، ولم يجر نقاشها وإغناؤها وإثراؤها بالنقاش يراد لها أن تناقش وتصاغ وتثرى في أربعة أشهر!!

ويقول البلاغ -ولا بلاغ إلا بالله- أن سيعكف على مناقشة القضايا المرفوعة من قبل فروع النقابة والبت فيها، وضمنها طلبات العضوية المؤجلة من وقت سابق، وفحص جميع الملفات الموجودة في النقابة من وقت سابق، وفقاً لشروط النظام الداخلي، وتصحيح جداول العضوية الحالية تنفيذاً لقرار المؤتمر العام الثالث!

فهل كان مجلس النقابة ينوي الذهاب إلى المؤتمر قبل مناقشة -لاحظوا مناقشة- قضايا الفروع؟ ولنا أن نسأل ماهي هذه القضايا التي لم تناقش على مدى الاعوام الأربعة ولم تتمكن القيادة من البت فيها. يشير البلاغ أن طلبات العضوية ضمن هذه القضايا المؤجلة! فهل تؤجل طلبات العضوية لأربعة أعوام؟ وهل يقبل الزملاء في قيادة النقابة أن يحددوا موعد المؤتمر، ويفتحوا أبواب الترشح للنقيب والمجلس ثم يبدؤوا بفحص الملفات؟ إن عملاً كهذا يصورهم وكأنهم يرشحون أنفسهم ثم يبحثون عن أعضاء جدد يصوتون لهم. أعرف أنهم أرفع من ذلك بكثير، ولكن التصرف يعطي هذا الانطباع. فهل يعتذرون لأنفسهم ولنا أيضاً؟

ويعرف الزملاء في المجلس أنه لا يمكن التنسيب للعضوية في أي حزب أو جمعية أو شركة أو نقابة في مراحل الاعداد للمؤتمر، وغالباً ما تحدد الستة الأشهر كحد أدنى لقبول العضوية الجديدة. قد يكون التبرير أن الملفات موجودة، ولكن يبقى السؤال لماذا لم تفحص؟ لماذا لم يبت فيها؟ لماذا.. لماذا لا يهتم المجلس نفسه ولجنة القيد وطالبوا العضوية بالعضوية إلا عند الدعوة لعقد المؤتمر؟

والأكثر غرابة (هو) الدعوة لتنقية العضوية حسب قرار المؤتمر العام الثالث.

إن تحديد موعد انعقاد المؤتمر يعني فيما يعني أن العضوية الموجودة في سجلات القيد هي الأساس، وأن هذه العضوية هي الجمعية العمومية التي سينعقد بها المؤتمر، ويستطيع أي مشكك أو شاك أن يكشف القضية. لأن تحديد موعد المؤتمر وفتح باب الترشيح يعني استكمال العضوية، وهي من بديهيات العمل النقابي.

ويتعلل البلاغ بمتابعة -لاحظوا متابعة- إقرار مشروع التوصيف الوظيفي مع الجهات المعنية. التعلل بالتوصيف ليس صائباً ولا دقيقاً، والتوصيف لا يرتبط بالأربع سنوات من عمر مجلس النقابة الحالي، وهناك في النقابة ملف ضخم عمل فيه العديد من الزملاء منهم ياسين المسعودي وواثق شاذلي وراجح الجبوبي واحمد الديلمي والنونو من التلفزيون والاذاعة، ولعب الاستاذ عبدالعزيز مقبل دوراً كبيراً في أعداد التوصيف.

بدأ العمل في التوصيف منذ العام ٩١ وقد حصلنا على توجيهات صريحة من الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ورئيس الوزراء المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وتعاون معنا في الوزارة محمد جرهوم وزير الاعلام حينها والأستاذ عبدالرحمن الاكوع نائب الوزير والوكيلة الأستاذة أمة العليم السوسوة. وتحت ضغط والحاح بل وتعاون الزملاء في الإعلام تم إعداد توصيف للاعلاميين بدلاً من الصحفيين. وشُكلت لجنة من النقابة والاعلام والخدمة المدنية. وعلى مدى عامين أعد التوصيف الذي قيم مهنة الاعلام كعمل ابداعي وليس مجرد أداء وظيفي، وتبوأ المبدع الاول درجة نائب رئيس وزراء بينما رئيس التحرير درجة وزير. وأقر المشروع من اللجنة ليموت في أدراج الخدمة المدنية بسبب تعنت الاستاذ محمد الخادم الوجيه، الوزير حينها، رغم محاولات الأستاذ عبدالرحمن الاكوع المتكرر لانجاح التوصيف.

فلماذا يحاول المجلس إعادة اختراع سيور العجلة، والتوصيف الذي لم يوافق عليه في أكثر من عقد من الزمان لا يصلح عذراً للتأجيل من أجله بضعة أشهر. والأمر اليوم أكثر تعقيداً في ظل الاستراتيجيات المعاشية الكبرى، وليسمح الاعزاء أن أقول أن التوصيف جملة غير مفيدة، والادهى والأمر إقحام سن مشروع قانون للصحافة. يعرف الجميع أن التلويح بقانون جديد منذ ما بعد حرب ٩٤ كان وراء أنشقاق المجلس، فقد انحاز البعض لوزارة الاعلام لتعديل أو سن قانون جديد وكانت الخشية أن يعدل للأسوأ في ظل توجه للمزيد من القيود على الحريات الصحفية، ورَمَتْ ترسانة الترزية الحكومية بأكثر من خمسة مشاريع، وعقد المجلس برئاسة الزميل النقيب (السابق) محبوب علي والمنحاز لقانون جديد، اجتماعاً موسعاً في صنعاء رفض المجتمعون أي تعديل أو تشريع جديد، وانعقدت جمعيات عمومية في تعز وعدن والمكلا رفضت كلها سن تشريع جديد لأنها تدرك الرغبة الجامحة للالتفاف على الهامش المحدود للحريات الصحفية، وعندما تقدمنا بمشروع متوافق عليه مع الاستاذ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء، شفاه الله، خرج المشروع من مجلس الشورى أكثر تكبيلاً للحرية من القانون ٢٥ لسنة ٩٠ (الحالي).

تقدم الزملاء: حمود منصر، فيصل مكرم، محمد الغباري، وأحمد الحاج وآخرون بمحددات لأي تعديل في القانون، ووافق الجميع على هذه المحددات التي تبناها اجتماع موسع في مقر النقابة قبل ٣ سنوات كشرط لأي تعديلات قادمة.

وقد استعانت قيادتنا الحالية بمنظمات دولية محتفية بالحريات الصحفية، واوصت هذه المنظمات الدولية برفض أي تشريع جديد للصحافة. من نافلة القول الإشارة إلى أن التشريع الذي يتوعدنا به الزملاء ليس بأيدهم وإنما بأيدي (مجلسي) النواب والشورى، وغالبيتهم ليسوا مع الحرية بأي

معنى. ويرى الكثيرون منهم أن حرية الرأي والتعبير كفر بواح ورجس من عمل الشيطان. والمشاركة في تقديم مشروع (تعني) إعطاء المبرر لهؤلاء المعادين حقاً وصدقاً للصحافة والصحفيين. وهل يكفي صياغة وإعداد مشروع ينزل للفروع ويناقش على نطاق واسع في أربعة أشهر؟!

أما ميثاق الشرف فلا ينبغي طرحه كمبرر للتأجيل ليوم واحد. ولو قُدِّم للمؤتمر ميثاق الشرف الذي أعدتاه الصحفيتان القديرتان رضية شمشير، وسلوى صنعاني للمؤتمر العام الأول: و المشروع المهم الذي أعده الدكتور عبدالكريم هائل سلام وسامي غالب ومحمد الغباري لكفى وأوفى.

أظن وبعض الظن ليس بإثم أن للتأجيل أسباباً ودوافع لا دخل للكثير في المجلس فيها أوبها.

لست سيئ ظن أو نية، ولكني أعتقد أن غالبية المجلس حسنو النية بالحكم وحزب الحكم وهو ما يعاب عليهم.

لقد أنجز هؤلاء الزملاء إنجازات غير مسبوقة في نقابتنا، ويستحقون التمديد لهم لأي فترة ممكنة، ولكن تبريراتهم للتأجيل تختصم من سجل انجازهم النقابي.

لقد كان مجدهم الحقيقي رفض مشاريع القانون السالبة للحرية، فكيف يتبنون مشروعاً ليس بأيديهم أمره؟ واستطاعوا بمقدرة وشجاعة التصدي للعدوان على الحريات الصحفية والتنكيل بالصحفيين فكيف يقعون ضحية إعطاء أطراف خارج النقابة مهلة ترتيب أوراقهم بما يضر بهم وبالعمل النقابي؟

هناك أطراف في الحكم وربما خارجة لاتطيق دفاع النقابة المجيد عن أعضائها، ويريدون مهلة للبحث عن البديل، ولكن الممارسة الخاطئة التي يدفع إليها المجلس فيكون لها نتائج غير طيبة.

ونتساءل لماذا لا يتبنى مجلس النقابة مشروع قانون لحرية تدفق المعلومات، وهو أول حق للصحفي، ويتبناه نواب مهمون من مختلف الاحزاب بما في ذلك حزب الاغلبية؟ ولماذ لا يتحدث الزملاء عن الصحفيين في الصحف الحزبية والأهلية؟

أليس معيباً أن يفتحوا أبواب المؤتمر ويدفعون زملاءهم للترشح. ثم يعودون إلى دراسة الملفات، والتنقيب عن الوثائق والمشاريع.

لقد احسنتم صنعاً في الماضي، وانجزتم الكثير واذا كانت الاعمال بخواتمها، فاللهم إنا نسألك حسن الختام فلا شيء أسوأ من «سوء الخاتمة»!

● «النداء»، العدد ١٥٨، الأربعاء ٢ يوليو ٢٠٠٨

الـعـرب وغـيـاب الـتـحـاور

عبدالباري طاهر

12

العرب وغياب التحاور

ثقافة محافظ جديرة بالاهتمام

تعديل العدل!!

تكاد القطيعة أن تكون سمة عامة ومشتركة حد التوحد بين جل الأنظمة العربية. القطيعة بين الحكم وشرائح وفئات واسعة من المجتمع. القطيعة بين الحكم والأحزاب السياسية المعارضة. القطيعة بين الحكم ومؤسسات المجتمع المدني، وبين الحكم والصحافة الحرة والمستقلة. ففي مصر التي قامت نهضتها، وحركتها الوطنية وثقافتها الوطنية منذ مطلع القرن الماضي وعلى أساس وحدة وادي النيل، ووحدة جناحي الأمة: المسلمين والمسيحيين، تتعرض وحدتها لصعوبات ومخاطر تصل حد الصداع المسلح بين الحين والآخر، ويشكو الأقباط من محاولات تهميش وإقصاء، وتصدر تصريحات سياسية لزعامات إسلامية، وفتاوى تنتقص من حقوق مواطنة الأقباط، وتقيد حرياتهم الدينية، وتحد من حقهم في بناء كنائسهم أو إصلاحها.

وتتعمق القطيعة الواصلة حد الصراع مع أحزاب المعارضة السياسية التي كانت قيادة الرأي العام على مدى عدة عقود في الثلاثينات والأربعينات. ولأول مرة يتصادم الحكم مع القضاء. ويحاول المس به والانتقاص من هيبته ومكانته واستقلاله.

أما التضييق على الحريات الصحفية، فحدّث ولا حرج، فإضافة إلى الاختطاف والاعتقال والضّرب وكلها جديدة وغريبة على مصر تجري محاكمة الصحف الأهلية المستقلة: الدستور، والأمة، والبديل، ومن الصحفيين: إبراهيم عيسى، وعبدالحكيم قنديل، ووائل الابراشي، و حمدي جباحي وقد صدرت أحكام ابتدائية بحق الصحفيين: إبراهيم عيسى، ووائل الأبراشي، ومحمد السيد سعيد، وعادل حمودة.

أمـا السـودان، فإن خطـر القطيعة يصل حد التفـكك وتصدع الكيان السـوداني القائم على التنوع والتعـدد، وتحـاول الحكومـة معالجـة التصدع بالمسـكنات والحلـول الجزئية التي لا تضمن سـلامة السودان ووحدته، ولم تتعاف الجزائر بعد من جراح الجزأرة ومآسيها.

والمغـرب الـذي كان الأنموذج للحريات الديمقراطيـة والصحفية والانفتاح علـى الحريات وحقوق الانسـان، وفتح ملفات التعذيب والإخفاء في عهد الملك محمد الخامس، بدأ في التراجع، وقد تعرضت العديد من الصحف للإغلاق والمحاكمة.

وتجـري حالياً محاكمة حسـن الراشـدي، ومراسـل الجزيرة وهـو صحفي مقتـدر، وخبير إعلامي لـه مشـاركة وأبحاث في عدة مجـالات إعلامية وصحفيـة، وبالأخص في التغطيـة الإعلامية، والمفزع أن المحاكمـة تجـري حـول «خبـر صحيـح أو كاذب». لا يمكن معالجته كذبـه إن كان كاذبـاً بالمحاكمة، وبالطريقة التي شـاهدناها، ويبدو أن القطيعة في المغرب هي الأقسـى، لأن البلد قد وصل حد التداول السلمي للحكم عبر «التناوب». وتؤشر أحداث قفصة في تونس، وسيدي. في المغرب على بدء القطيعة لن أتحدث عن الأنظمة العربية التي يعتقد حكامها أن الشـعوب مجرد صدى باهت لإرادة حكامها. أو أن الشعوب معطى من معطيات الحكم، وهبة إلهية للحاكم.

وتصـل القطيعـة مبلـغ الكارثة في فلسـطين؛ فالزعيـم «أبو مازن» وهـو منتخب، وحركـة المقاومة الإسلامية «حماس»، وهي أيضاً منتخبة انتخاباً حراً ومباشراً، في قطيعة تصل حد المواجهة المسلحة والانقلاب العسـكري. لا يسـتطيع أبو مازن إلا أن يلتقي بالقيادة الإسرائيلية المحتلة، والمعلنة الحرب صباح مساء على شعبه ورغم أنه يدرك عدم التزام إسرائيل بأي اتفاق، وتوسعها في بناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري والاسـتمرار في القتل والاغتيالات، الا أنه مرغم على تجرع سـم المفاوضات الموهمة الكاذبة والخادعة. أما الالتقاء بحماس فله شـروط قاسـية جداً أهمها قبول إسرائيل والإدارة الامريكية، وحماس من جانبها تسـتطيع توقيع الهدنة مع اسـرائيل والتحاور عبر الوسـيط المصري، ولكن خلافاتها مع شقيقتها فتح هو الأصعب.

ويجد الشـعب الفلسـطيني نفسـه فـي حالة قطيعة مع اخوانـه العرب، ومع جـواره المصري الذي يسـهم في بناء جدار فصل مع غزة، العمق الاسـتراتيجي لمصر وبوابتها على المشرق العربي، ويمكن مصر أن تبيع غاز سـيناء لإسـرائيل الذي نهبته عدة سـنوات بأسـعار أقل من قيمته، ولا يسـمح لها بتزويد الأخ الفلسطيني المحتل والمحارب والمحاصر.

وفـي الأردن تبرز الصورة أجلى وأوضح؛ فالعلاقة بإسـرائيل تحل محـل التحاور الداخلي، وبقدر مـا تكـون العلاقة قوية ومتينة مع إسـرائيل بقـدر القطيعة مع الداخل ومع القوى السياسـية الفاعلة والحية، وتفضل الدولة -شأن مصر -العلاقة مع إسرائيل على حساب «التطبيع» مع الشعب.

والصيغة في سـوريا أكثر تعقيداً؛ فسـوريا بلد المواجهة والممانعة الحقيقية، ولكن سوريا الممانعة يمكن لقيادتها أن تفرض الصمت المطبق على ضرب إسـرائيل لمنشـآتها، وأن تلتقي سراً و علانية في التحاور مع هذا العدو- وهذا حقها- ولكن النظام القومي الممانع لا يسمح للشعب الممانع حقاً من حق التعبير عن رأيه. أو «مناصرة» الحكم في التفاوض أو حتى معرفة ما يدور في تركيا أو فرنسا.

وتصل القطيعة حد الغرابة والعمل السريالي؛ فالحكم والحزب الحاكم يقاطع شعبه المؤيد له، ويضع نفسه كبديل عنه.

ويقبع العشرات وربما المئات، فيهم الصحفيون والمحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان، في الزنازن والمعتقلات ولا يسمح لهم حتى بتأييد النظام في المواجهة الحقيقية والممانعة المطلوبة.

والقطيعة في بلدان حركات التحرر الوطني العربية تظهر من مظاهر فشل هذه الأنظمة في التحرير أولاً. ثم في الحرية والوحدة والاشتراكية، ومن ثم فشلها الأهم في البناء والتنمية؛ فهذه البلدان التي فشلت في امتحان الاندماج الوطني، وبناء مواطنة حقيقية، وتأمين لقمة الخبز، الكفاف، وحد أدنى من الحريات السياسية، واحترام حرية الرأي والتعبير، والقبول بالآخر- الشعب- كمختلف، وليس كمصدر للتشريع ومالك لكل السلطات، فالنظام القومي الذي حكم وأتى باسم الشعب قد ألغى الشعب كلية ووضع نفسه كحزب أو كجبهة أو كحكم عسكري، مكان المجتمع المدني كله، وتركزت الشرعية كل الشرعية في القوة كمصدر وحيد للحفاظ على السلطة.

ويمثل اليمن «المنهوب المنكوب» كعهدنا بتسمية الأحرار، الأنموذج الأكثر فجائعية وبؤسا؛ فهذا البلد الذي أدهش العالم بثورتين زاكيتين «٢٦سبتمبر ٦٢، ١٤ اكتوبر ٦٣» وحقق وحدة طوعية وتوافقية في الـ٢٢ من مايو ٩٠ قد انقلب حكمه ١٨٠ درجة على الشعب، وتحديداً مشاركة الجنوب والقبول مجرد القبول بمؤسسات المجتمع المدني، واحترام استقلالها ودعم مؤسساتها الناشئة.

حرب ٩٤ كانت بمثابة إعلان القطيعة مع الحياة السياسية المدنية، واستبدالها بخيار الغلبة والحرب، والحرب لا تعني القطيعة مع الناس والسياسة فحسب، وإنما تعني القطيعة مع الحياة نفسها.

فمن رحم حرب ٩٤ المشؤوم توالدت عشرات الحروب. أخطرها وأبشعها حرب صعدة، والاحتجاجات المستدامة في الجنوب.

أليس فاجعاً أن اليمن الذي يتطلع أهله إلى أن يكون الأنموذج للديمقراطيات الناشئة في العالم، قد أصبح بلد الحروب والفتن والثارات ووأد الحريات «الأنموذج الأزكى في الفساد والاستبداد والشرط البوليسية والدينية».

ويستطيع الحكم أن يكون داعية تصالح وحوار بين الفرقاء الفلسطينيين أو الصوماليين أو أرتيريا وأثيوبيا، ولكنه لا يستطيع تمثل هذه الحكمة العظيمة في خلافه مع أبناء شعبه سواء في صعدة أو الجنوب.

يعجز الحكم -أو لا يريد- أن يطبق حكم الله أو النظام والقانون والدستور اليمني الذي يعيد صياغته كلما حزبه أمر أو ربما لمجرد الرغبة- يعجز أن يطبق القانون في جرائم القتل العمد أو في نهب المال العام، وجرائم الإرهاب والاختطاف والحرية، ولكنه يعاقب بالسجن لعدة سنوات على انتقاد الفساد أو التنديد بالتوريث، أو التشكيك في سلامة الحرب في صعدة أو قمع احتجاجات الجنوب السلمية.

يعتقد الحكم، خاطئاً، أنه في حالة منازلة كبرى مع شعبه وأبناء وطنه، ويرى أن البطش وتجريد الحسام هو الفيصل في الخلاف السياسي.

يقبع العشرات وربما المئات في المعتقلات من ألوان الطيف المجتمعي والسياسي: حسن باعوم -عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وعلي منصر -عضو مكتب سياسي أيضاً، ويحيى الشعيبي -محام وهيثم الغريب -محام وكاتب، وأحمد بن فريد -سياسي وكاتب، وأحمد القمع -صحفي، وعباس العسل -صحفي، وصبري بن مخاش- صحفي (حالته سيئة بسبب الاضراب عن الطعام) والفنان الشعبي فهد القرني، وهو يواجه محاكمتين في تعز وصنعاء في آن واحد، ويواجه الصحفي عبدالكريم الخيواني حكماً بالسجن لستة أعوام في حكم مدخول وبلا حيثيات أو تعليل، ومسبوق بإجراءا ت قامعة وأمنية.

حالات القطيعة التي تعيشها الأمة العربية من الماء إلى الماء، وفي مقدمة الصفوف اليمن تؤشر أن الأمة كلها بحاجة إلى إعادة التصالح مع نفسها أولاً، ومع جوارها وأخواتها العربية ثانياً.

الأزمة الشاملة الاقتصادية الاجتماعية السياسية الواصلة حد الحرب، لا يمكن أن تحسم بالاقتتال بقطع النظر عن الأسباب والمسببات، فالحرب في أكثر من قطر عربي والاحتقان المتوعد بالتفجير لا يمكن التغلب عليه إلا بالحوار والتشارك بين ألوان الطيف السياسي والمجتمعي.

في اليمن كما في السودان يستحيل الحفاظ على الوحدة بالاحتكام إلى السلاح، فالحرب وسفك الدم لن يؤدي إلا إلى المزيد والمزيد من توسيع دائرة العنف، والدم لا يجر إلا الدم، فلا محيص من التصالح والتشارك، والاعتراف أن اليمن كالسودان يستحيل أن يتفرد بحكمها حزب أوطائفة أو قبيلة أو عدة قبائل، بل لابد من مشاركة كل ألوان طيف البلاد اليمنية ومؤسساتها المدنية وأحزابها السياسية، وجهاتها الأربع.

● «النداء»، العدد ١٦٠، الأربعاء ١٦ يوليو ٢٠٠٨

إشكالية الدولة في اليمن

عبدالباري طاهر

12

إشكالية الدولة في اليمن

هل الجنوبي متهم حتى تثبت ادانته؟!

حدد المفكر الاجتماعي الرائد ابن خلدون أساس بناء الدولة بعصبيتين: القبيلة والدين. والعصبية الدينية في تجلياتها الواقعية في الجزيرة العربية، وفي مطلع القرن العشرين، أي الدولة القطرية قد ارتكزت على عصبية القبيلة بالأساس «حامل السيف مستخدمة العصبية الطوائفية، حامل القلم وقامت غالبية دول المنطقة على العصبيات: السنية، الشيعية. الوهابية، الزيدية، المارونية، الخ. فالعصبية الطائفية تبع للعصبية المذهبية.

قامت الدولة السعودية على تحالف بين آل سعود الحكام وبين آل الشيخ الدعاة.

ونظر مفكرون نهضويون لهذه الدولة الفتية كنموذج يحتذى، لأنها وحدت مناطق شاسعة من الجزيرة والخليج.

كان التحالف في السعودية ومنذ الدولة السعودية الاولى راجحاً لصالح العصبية القبلية «أهل السيف» آل سعود، بينما كان الداعية «القلم» تابعاً، عكس الحالة اليمنية. فاليمن ذات التركيبة القبلية المتصارعة والتي لا يقبل بعضها حكم بعض. حاشد. بكيل. مذحج. وتفرعاتهما، فإن السيد الحاكم يصبح محل قبول وتوافق الجميع في اليمن وبالأخص في شماله تجذرت «الإمامة». وأصبحت ولاية الامامة وانحصارها في البطنين جزءاً رائساً في المذهب الزيدي.

وارتدت عبر التاريخ والممارسة العملية. والواقع الفعلي لبنة الحقيقة الايمانية الواصلة حد البداهة «الحق المقدس» وهانجمت مآسي وكوارث تبدأ ولا تنتهي.

وتولى القضاة -وهم وإن كانوا فئة اجتماعية ينتسبون إلى قحطان- فإن انتماءهم الديني أقوى من النسب السلالي عكس السادة. والوظيفة الدينية قد وضعتهم في مرتبة تحالف وتنافس وحتى صراع مع الإمامة عبر مراحل عدة. فهم حلفاء الإمامة في تولي الاحكام الشرعية، وفض الخصومات والفتيا، والجوانب الادارية والمالية، ومتنافسون، بل متصارعون معها في حصر الامامة في البطنين حتى لو قبلوا بها نظرياً وظاهرياً.

وبصورة عامة فإن أهل القلم في الحالة اليمنية كان لهم الصدارة رغم التصارع والتحالف والتنافس بينهم.

وهو يعني أو يعكس التطور في الكيان اليمني الذي عرف الدولة منذ عهود قديمة، وكان فيها الحاكم أحياناً يجمع بين الملك والكاهن في آن. مكرب- مقرب.

والحقيقة أن الامامة لم تكن تستمد قوتها ونفوذها من المذهب على أهميته القصوى فحسب ولا من الاعتقاد الواصل حد المثيولوجيا على أهمية ذلك أيضاً، وإنما تأتي قوتها من التحالف مع القضاة والمشايخ كبار رجال القبائل وإشراكهم في حكم مناطقهم، وفي النفوذ والغلبة، واحتلال المناطق الخصبة حسب الطلب.

لا يستطيع الامام مهما يكن حسبه ونسبه أن يحكم ما لم يكن معه أعداد من القضاة والفقهاء والأتباع والمريدين والأهم سند قبلي قوي، وعندما يحدث صراع وغالباً ما يحدث بين الأئمة، فإن المنتصر دوماً هو الأكثر نفوذاً في القبائل. فالقبائل هم أتباع الإمامة وسندها، وعمادها غالباً - أيضاً- ما يغيرون ولاءاتهم حسب المصالح والاهواء. وعندما تضعف الامامة تحل القبيلة محلها، وكثيراً في التاريخ اليمني القريب والبعيد ما تصبح الإمامة ألعوبة بيد شيوخ القبائل يتقاذفونها ككرة القدم. فالحروب المستدامة والاقتتال الأدوم لها دخل كبير في التقلبات والخروج بالامامة وعليها في التاريخ. والعداوة المتوارثة بين المدينة وريفها وبين المناطق الحضرية والقبلية مرتبط هو الآخر بهذا الوضع المعقد والفقير، وتستخدم مقولات المذهب لتبرير الغزوات المتكررة ضد المدن، وبالأخص صنعاء، والمناطق الزراعية.

كانت الثورة اليمنية سبتمبر٦٢ وأكتوبر ٦٣، هي أول وأهم تحول حقيقي في التاريخ اليمني. فهي انقلاب بالمعنى الاكثر عمقاً من الثورة. أي بمعنى التحول الجذري الذي قلب التركيبة الاجتماعية رأساً على عقب. ولكن الانقلاب الجذري والمهم لم تعقبه تغييرات نوعية شاملة في البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مما أبقى جذوة الصراع متقدة تحت رماد اختلال توازن القوة ليس غير.

الحرب الجمهورية الملكية فتحت الباب مجدداً أمام شيوخ القبائل الذين انقسموا من حول الثورة وضدها. فقد مهروا في الحفاظ على التواصل واقتسام الغنائم، وأصبحت السعودية مرجعاً مهماً. هناك تمايز وتفاوت بين اليمن وبين العربية السعودية. فالدعوة السعودية لبناء الدولة سواء الاولى ١٢١٧هـ أو الثانية ١٢٥٠هـ، أو الثالثة ١٣٢٠هـ. قد جاءت من الريف «الدرعية» وتبنتها قبائل عنيزة وهي قبيلة قوية تمتد إلى معظم مناطق الجزيرة والخليج، وكانت هذه القبيلة التي شكلت معظم دول الخليج العربي هي الركيزة الأساس ومنها تحدر الولاة والدعاة على حد سواء.

أما اليمن فإن الامامة الزيدية وإن كان طابعها الأساس السلالي، الانتماء للبطنين، إلا أنها تشترط في الامام «الداعي» ثلاثة عشر شرطاً من أهمها: الاجتهاد المذهبي والشجاعة والخروج وصفات تتعلق بالخلق والخلق وإن كانت الغلبة والخروج والانتماء السلالي هي الشروط الأهم. فقد كان الامام غالباً ما ينمو ويتربى في المدينة: صنعاء، ذمار، صعدة، ضحيان، مدن المذهب الزيدي ثم يخرج إلى القبائل لنصرته في الخروج على الظلم والانحراف عن الدين والولاء لآل البيت.

وكانت رزيئة اليمن كالعربية السعودية أنهما قد عادا إلى عصبيات ما قبل عصر الدولة. ففي حين عاد الامام محمد المنصور وابنه يحيى إلى استعادة دولة الأسلاف آل القاسم بن محمد، فإن الدولة السعودية قد أعادت سيرة الدولة الأولى وإلى مذهب محمد بن عبدالوهاب كتقليد أكثر تعصباً وسلفية لابن تيمية الحراني.

ورغم محاولات الانعتاق في ٢٦ سبتمبر ٦٢ في الشمال و١٤ أكتوبر ٦٣ في الجنوب، وقيام الوحدة في الـ٢٢ من مايو ٩٠ فإن الحروب والصراعات الكالحة قد قضت على انجازاتها الوطنية والتقدمية وروحها الثورية، وأعادتها إلى ما قبل عصر الدولة.

يشير الدكتور علي أومليل في كتابه المهم «الاصلاحية العربية والدولة الوطنية» إلى أن «الاصلاح ينطلق أساساً من وعي بخلل ذاتي حل بمجتمع إسلامي فأوجب التصحيح بمنطلق إسلامي صرف» راجع صـ ١٧.

ويؤكد أن تاريخ الوعي الاسلامي عرف تصورين مختلفين للاصلاح أعقب أحدهما الآخر. الأول قبل الغزو الاوروبي الحديث حيث اعتبر الخلل آت من المجتمع الاسلامي نفسه حين تتفاقم الهوة بينه وبين الاسلام المعياري، فالاصلاح لا يكون إلا بالاسلام وحده، فهو مكتف بذاته. والواقع أن تجربة الغزالي وكتابه الشهير «إحياء علوم الدين» أنموذج بارز ودال لهذا النوع من التفكير، وفي اليمن فإن رسائل وقصائد محمد بن اسماعيل الامير مؤشر مهم لهذا العلاج أيضاً.

كما أن اليمن بحكم عزلتها -وبالاخص المتوكلية اليمنية- فإن الدعوة للاصلاح ظلت قائمة عند تخوم العودة للاسلام -المعيار- بدون الاستعارة من الآخر. بل إن الاستعارة من الآخر هو الكفر بعينه، والداء، ورسائل الامام محمد المنصور لدار الخلافة والباب العالي تعكس هذا التفكير العقيم، ولاتزال قوى سلفية قوية ونافذة تتبنى هذه الرؤية.

وهو ما يشهد أن داء اليمن هو في عزلتها سواء في عصر الامامة البائدة أو اليوم في ظل الدعوات المحمومة للعودة للماضي، وإدارة الظهر للعالم والعصر والحياة.

ولكن الضغط الاوروبي قد فرض الانفتاح على الاستفادة من التجربة الانسانية الاوروبية التي غزت العالم، وقدمت أنموذجاً للحكم والحياة والمجتمع لا صلة له بالماضي. فنشأت تيارات اسلامية اصلاحية جديدة مختلفة نوعياً عن الدعوات الماضوية.

ويرى أومليل أن حركات الاصلاح الدينية التي ترعرعت خارج المناطق الحضرية كالوهابية والمهدية والسنوسية، فإنها قد بقيت تمتح من بئر ما قبل العصر، ولا تختلف الامامة في اليمن لأنها استندت

إلى القبيلة، وكفرت بروح الحداثة والعصر.

لاشك أن احتلال العصابات الصهيونية لفلسطين والعدوان المتكرر ضد الامة العربية، واحتلال بعض شعوبها قد قوى منطق العزلة والعداوة مع الانجازات العظيمة للثورة الاوروبية، وقوى نزوع العودة غير الحميدة لماض يستحيل عودته.

وكانت هزيمة ٦٧ ضربة ساحقة للتيارات القومية ليقوى منطق الاسلام هو الحل- بدل الاسلام مكتف بذاته، وظهرت تيارات لا تكفر الاتجاهات القومية واليسارية العلمانية فحسب، وإنما تكفر الاسلام السياسي المعتدل بما في ذلك «الإخون المسلمون» الداعون للانخراط في الحياة السياسية: التكفير والهجرة، والجهاد والجماعة الاسلامية- مصر، وطالبان في الباكستان، وأفغانستان، والتيارات السلفية في العديد من البلدان العربية والاسلامية، ومنها العربية السعودية واليمن.

اللافت أن السعودية في حين تعمل على التضييق عليها في دارها فإنها تتوافق مع الحكم في اليمن لدعمها وتقويتها وتمكينها من «التعليم» الاهلي والديني، والمسجد، وتشجيعها لتشكيل بوليس ديني يفرض الرقابة على ضمائر الناس وسلوكهم.

إشكالية الدولة في اليمن أن قادتها تحاول بناء الدولة بعناصر رفضها، والاتجاهات المعادية لها، فالقبيلة النّفي للدولة والبديل الجاهز لها يراهن عليه لبناء دولة عصرية حديثة وديمقراطية أيضاً، كما أنّ الاتجاهات السلفية التي لا تؤمن بالحرية ولا الديمقراطية، ولا بالدولة المدنية القائمة على امتلاك الشعب كل السلطات باعتباره المصدر الاول لها، والفصل بين السلطات، يراد لها أيضاً أن تكون دولة مضمرة في الدولة بالمعنى المجازي.

يستطيع المال أن يستر عورات بعض الدول التي توظف الدين لقمع الحريات، ومصادرة الحقوق المدنية في بلدانها، ولكن مأساة بلد فقير كاليمن، فإن تجويعه ومصادرة حرياته المدنية، وجلوزته بعذاب القبر وأهوال يوم القيامة كل يوم وساعة في حين أنه يعيش تفاصيلها لخطياً، عمل سريالي بامتياز.

والكارثة الكبرى أن يتحول البلد الفقير إلى سوق لبضاعة مزجاة يحاول بلد المنشأ الخلاص منها بعد أن قَتَل بها ويُقتل الآن بها، ويعاني منها الويلات.

● «النداء»، العدد ١٦١، الأربعاء ٢٣ يوليو ٢٠٠٨

الراعي وقصة ثورة وثوار (١-٢)

عبدالباري طاهر

12

الراعي وقصة ثورة وثوار

معالي الرجال!!

فجع الإمارات.. وقيود الانتخابات القادمة

قصة ثورة وثوار مجلدان ضخمان، المجلد الأول يقع في ٢٤٩ صفحة قطع كبير نسبياً، وهو عبارة عن حوار ضاف واسع وشامل أجراه الزميل الصحفي القدير صادق ناشر مع المناضل السبتمبري الكبير الاستاذ عبدالله الراعي، وصادق صحفي مهني محترف عمل في عدة صحف:

وقد سبق له أن اجرى حوارات مائزة مع العميد الفقيد يحيى المتوكل، ومع الاستاذ الشهيد جارالله عمر ومع العديد من الشخصيات المهمة أمثال الشيخ سنان أبولحوم.

ولكن اللقاء الطويل والموسع مع المناضل الكبير عبدالله الراعي يتسم بقدر غير يسير من التتبع والرصد ومتابعة مسار وحياة هذا القائد السبتمبري الذي ارتبط بالحركة الوطنية في شمال الوطن منذ اليناعة، وأصبح مطلع الستينيات واحداً من مؤسسي الخلايا الاولى والاساسية لتنظيم الضباط الاحرار، وهو التنظيم السري العسكري الذي أبزغ فجر السادس والعشرين من سبتمبر٦٢.

وكان الراعي، أيضاً، واحداً من أوائل الضباط المنتمين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، بل في رأسه القيادي.

وتنظيم الضباط الأحرار وإن تشكل بالأساس من الضباط الصغار خريجي المدارس الثانوية في صنعاء، ومن ذوي الانتماء الكادح، ومن الاتجاهات القومية واليسارية، إلا أن غالبية قيادته ومقاعده كانت ذات انتماء بعثي، وكان الراعي واحداً من هذه القيادة.

في المقدمة الضافية يشير صادق أن الحوار مع عبدالله الراعي لم يكن سهلاً. لأن الرجل ظل يخبئ

أسراراً طمرتها الأحداث.

والحقيقة، وإضافة إلى إيماءة صادق، فإن الأهم أن مذكرات الراعي تكشف عن جوانب لم تكن مطروقة في الوثائق والادبيات المدونة. كما أنه -وهذا مهم أيضاً- يقدم رؤية وقراءة مغايرة ومختلفة بهذا القدر أو ذاك مع المتداول والسائد في الادبيات السبتمبرية. كما أن الكتاب في الجزء الثاني منه مزود بالعديد من الوثائق والمعلومات المهمة التي تؤكد صدق روايته.

في المقابلة يترصد الراعي مرحلة الطفولة البائسة ليس بالنسبة له فقط، وإنما بالنسبة لليمن واليمنيين جميعاً. فاليمن في مطلع الاربعينيات كان يعيش القرون الوسطى؛ فلا بنية تحتية: لاماء ولا كهرباء، ولا مواصلات، ولا اتصالات ولا تعليم ولا تطبيب، وتحصد الاوبئة والامراض الفتاكة المئات والآلاف سنوياً. أما المجاعات المستدامة فأمر مألوف واعتيادي.

يتحدث عن خاصه ويربطه بالعام، كما يأتي على العزلة القاتلة التي عاشها شمال اليمن في ظل «المتوكلية اليمنية»، ويتناول انقلاب ٥٥ في تعز بقيادة الشهيد أحمد الثلايا وما أعقب ذلك من انفتاح نسبي، وتواصل أو بالاحرى بداية التواصل مع عدن. ثم الانفتاح على ثورة يوليو ٥٢ في مصر. ويشيد بدور الفقيد الكبير أحمد المروني أحد الضباط المنبعثين إلى العراق، وتأثير منشورات الاحرار في عدن: الزبيري والنعمان. وميزة مذكرات الراعي أنه لا يعتمد في تدوينها على الذاكرة. بل إن دأبه على تدوين الاحداث والوقائع قد أمده بذخيرة حية للكتابة، وابقى جذوة الاحداث متقدة في الوعي. فهو يتذكر أسماء الكتب التي فتقت وعيه على الحياة والسياسة والتفكير. كما يتذكر ايضاً زملاءه في مراحل الطلب الاولى وصولاً إلى رفاقه في التنظيم، ويشيد بدور الأساتذة حينها: البردوني والمقالح وأحمد ضيف الله والذماري وعنان، وبداية قراءة بعض أدبيات البعث.

ويسرد مشاركته في أول مظاهرة طلابية في صنعاء عقب العدوان الثلاثي ٥٦. ويقينا فإن انكسار العدوان الثلاثي على مصر قد وضع ثورة يوليو في مركز الصدارة للامة العربية كلها، وأصبح للثورة القومية في مصر وللزعيم جمال عبدالناصر تأثير كبير على الاتجاهات السياسية والفكرية في المنطقة العربية بما في ذلك الشيوعيون والبعث والاخوان المسلمون، وبدأ ناصر نفسه ينحو منحى يسارياً فأسس مع نهرو، وتيو، وسكارنو وشوع لاي، حركة عدم الانحياز وبدأت علاقاته تقوى بالاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية حينها، ومن يقرأ أدبيات الماركسيين العرب والبعث والاخوان المسلمين فيما بعد العدوان الثلاثي يدرك عمق التأثير لمصر الناصرية على هذه الاتجاهات.

وفي اليمن، فإن التأثير كان مزدوجاً أو مختلفاً، ففي حين أضعف أو كشف هشاشة وعجز الحركات التقليدية الأم: حزب الاحرار في المتوكلية اليمنية ورابطة أبناء الجنوب العربي في عدن، فقد قوى التيارات القومية واليسارية الماركسية، فقد بدأ الجميع في التحول يساراً وبدأت التنظيمات تمتد إلى مختلف أسقاع الوطن العربي واشتد ساعد حركات التحرر الوطني، وتعاظم تأثير الفكر القومي ذى المنحى اليساري «نصف الديمقراطي ونصف الاشتراكي» إن جاز التعبير.

وكان تأثير الثورة المصرية على اليمن كبيراً وفاعلاً خصوصاً وأنه أتى بعد فشل ثورة ٤٨ في صنعاء، وما أعقبها من مجازر واعتقالات وقمع وإرهاب، وتكفير العصرية والعصريين، وهم قلة من

المستنيرين والادباء والمثقفين «المهتمين بأحداث العصر وقضاياه».

ويهرش الراعي ذاكرته للتسجيل عن بداية التواصل وتأسيس الخلايا الاولى لحزب البعث ابتداء من عدن أواخر الخمسينيات، ويسرد الشخصيات الرئيسية الاولى في عدن: أنيس حسن يحيى والأسودي وأحمد حيدر و«علي» مسواط – سعيد مسواط والقاضي... إلخ.

والواقع أن البعث أو البقية الصالحة فيه بحاجة إلى ندوة أو أكثر للتنادي لتدوين البدايات الاولى والمراحل المختلفة لنشأة حزب لعب دور البطولة على مدى عقود في اليمن بشطريه. فالكتابة من خارج البعث، أو بالاستناد إلى الذاكرة الفردية وإن كانت مهمة، إلا أنها لا تكفي لإبراز صورة الحقيقة كاملة خصوصاً في ظروف تشطيرية وغاية في التخلف والظلام. فللأستاذ محسن أحمد العيني رؤيته للبداية. كما أن لموسى الكاظم في حضرموت وشيخان وأخوه أحمد الحبشي – مد الله في عمره وعلي عقيل رؤية عن البداية قد تتفق هنا وقد تختلف هناك، ولاشك أن للدكتور عبدالعزيز المقالح وعلي بن علي الجايفي والدكتور ناجي سريع رؤيتهم أيضاً للبداية التي تؤرخ للبدايات في صنعاء، وهناك بدايات في مصر يستطيع الاستاذ يحيى الشامي ومطهر علي الارياني أن يتحدثا عنها.

صحيح أن عدن كانت الحاضنة الاولى لميلاد كل الاتجاهات السياسية والفكرية، ولكن هناك بدايات أولى في القاهرة، وبدايات فيما بعد في تعز وبدايات في حضرموت وفي صنعاء، والامر طبيعي في بلد مشطور ومتفاوت التطور بشكل مريع.

ويشير إلى زملائه في كلية الطيران والدفع الأخرى التي درست وتخرجت من الكليات المختلفة، ويقدم رؤيته للبدايات الاولى لتكوين الخلايا الاساسية لنشأة التنظيم، ويؤكد، وهو على حق، أن الجيش حينها كان أداة التغيير الوحيدة التي يراهن عليها في ظل غياب كل مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك الاحزاب السياسية الفاعلية والحية، والصحافة الحرة والرأي العام القوي والمؤتمر، وحقاً فإن المتوكلية اليمنية أو جزيرة واق الواق كرواية الزبيري، أو مملكة الموتي كتسمية سلفاتور أبو نتي لم يكن فيها شيء يتحرك غير طلاب وجنود وضباط الكلية الحربية، وغالبيتهم ذو انتماء كادح وفكر قومي يساري تقدمي.

والراعي ككثير من الضباط الصغار يحرص على إنصاف حمود الجايفي، ويعلن خلافه مع الدكتور عبدالرحمن البيضاني، ويرى ومعه حق، أن الجايفي كان أكثر حذراً وحيطة، بل إدراكاً للتركيبة المجتمعية القبائلية المقاتلة والمعادية للتطور والحداثة والتغيير.

وقد أكدت الاحداث والحروب التي اعقبت ثورة سبتمبر ٦٢ صدق رؤية الجايفي، وانحياز الراعي لمغامرة اللقية ضداً على عقلانية الجايفي وحكمته، يعكس مزاج الضباط الصغار الأكثر ميلاً للمغامرة، وربما كان الراعي أكثر إنصافاً للمشير السلال رغم اختلافه الواصل حد الحكم بالاعدام، وهو حكم جائر بكل المقاييس. وتتجلى روعة موقف الراعي في مذكراته الانصاف الحقيقي للثورة المصرية، ونقد المراهنة على موقف شيوخ وزعماء القبائل الذين لعبوا في مختلف ميادين القتال وكدسوا ثروات هائلة من تجارة الحرب وعلى حساب أمن البلد وسلامه واستقراره.

● «النداء»، العدد ١٦٢، الأربعاء ٣٠ يوليو ٢٠٠٨

الراعي وقصة ثورة وثوار (٢-٢)

عبدالباري طاهر

12
الراعي وقصة ثورة وثوار (2)
فيروس الوحدات يهدد حكومة مجبور
فبراير جليس

ولعل الراعي هو الوحيد من تنظيم الضباط الأحرار الذي أنصف جزيلان والمشير السلال. فقد أكد وجود صلات خيطية لهما بالتنظيم، وربما أن روح الإنصاف والخبرة التنظيمية قد هدتاه إلى إدراك طبيعة العلاقة بين تنظيم عسكري سري وبين قيادات عسكرية كبيرة موضوعة تحت عيون بصاصي الإمامة.

ويتوافق مع رفاقه في التنظيم على الربط الجدلي العميق بين نشأة وتطور الحركة الوطنية منذ الثلاثينات والأربعينات وبين نشأة التنظيم كامتداد خلاق ومتطور للحركة في اليمن كلها.

ويرى أن الطبيعة السرية لتنظيم عسكري قد فرضت عليه قطع الصلات الحزبية بكل التنظيمات السياسية «المدنية»: البعث، حركة القوميين العرب والناصريين.

ويأتي على ذكر الإعداد والتحضير للثورة متوافقاً مع كتاب أسرار ووثائق الثورة السبتمبرية، وإن كان الجميع لايأتي على الاجابة على سؤال كيف استطاع تنظيم عسكري «طري العود» ومكون من عشرات الضباط الصغار تفجير الثورة في بضعة أشهر..

ولعل البقية الصالحة من قيادات الحركة الوطنية بعامة وتنظيم الضباط الأحرار يدركون اليوم مدى أهمية شرح الظروف التي كانت قائمة في الأعوام والأشهر الأخيرة من حكم بيت حميد الدين؛ فالأجيال الجديدة لا تصبغ قصة أن ينشأ تنظيم عسكري من بضع عشرات يستطيع التطويح بنظام حكم ممتد لمئات السنين.

ويشير إلى طبيعة الحساسية والخلاف بين جزيلان والشهيد علي عبدالمغني، ويقدم رؤية واقعية لطبيعة الخلاف والأقرب للمنطق والصدق. وقد ظلم اللواء والمناضل جزيلان رفاقه من الضباط الصغار وبالأخص الشهيد علي عبدالمغني. كما لم يكونوا هم أيضاً منصفين في تقويم دور جزيلان «مدير الكلية الحربية» أو المشير عبدالله السلال.

ويقدم الأستاذ عبدالله الراعي شهادته عن قصة ليلة الثورة، ليلة الـ٢٦ من سبتمبر، وهي شهادة يجوز، بل يجب، الخلاف فيها وعنها. لأن كل ضابط من الثوار يتحدث من مكان رؤيته، وموقع المواجهة الذي كان فيه وما صنع هو، وما رأى، ولعل الأهم في شهادته نقد القصور والثغرات، وعدم تنفيذ الكثير من المهام الموكلة لبعض الضباط مما نجمت عنه مخاطر كبيرة تمثلت في قرار البدر وتوترات وارتباك.

قصة فرار البدر بعد ظهر يوم الـ٢٦ سبتمبر تؤكدها شهادة الدكتور حسن محمد مكي الذي سجل في مذكراته المعدة للطبع أن البدر قد اتصل به في الساعة العاشرة من ظهر ذلك اليوم، ولكن الجديد في شهادة الاستاذ الراعي تتعلق بطلب البدر السماح له بالخروج إلى مصر وموافقة التنظيم بينما تغلب رأي السلال والضبي، وهي شهادة جديدة ومثيرة.

ويقوم الراعي أو يلحظ التفاوت بين سيوف الاسلام «الاربعة عشر» والامراء الصغار «الاحفاد الذين لعبوا الدور الاساسي في معارك حرب (السبع سنوات)».

يتناول الراعي قصة الاعدامات وبدون محاكمات ورمي القتلى في حفرة كبيرة.

والراعي وإن كان ينفي الطبيعة الانتقامية لهذه الاعدامات مبرراً بما فعله الامام بالثوار، إلا أن هذه الاعدامات لا يمكن تبريرها، والامام ليس القدوة والمثل، فهذه الاعدامات الفاجعة بدون محاكمات، وبالاسلوب الذي اتبع يعكس روح التوحش والبربرية في المجتمع اليمني حينها، والإمامة مدانة فيه، وهي ليست حجة ولا مبرراً لممارسة مثل هذا القتل العامد والوحشي. بل إن الثورة ضد الامامة كان من أهم أسبابها الاعدام بدون محاكمة عادلة ونزيهة، وقد روى القائم بأعمال السفارة العراقي إبراهيم الولي في كتيبه الذي طبعته الشئون العامة والتوجيه المعنوي، قصة راعبة عن مشاهدته للجثث مرمية في السايلة تنهشها الكلاب. في كل حال وعلى كل حال لابد من الشجاعة في نقد تجاوزات الثورة والثوار بالقدر الذي ننتقد فيه تجاوزات الامامة والامام، ولا يمكن التبرير للقتل بالقتل. أو جعله مبرراً أو متكأً، ويمكن الرجوع إلى كتيب مذكرات دوبلماسي عراقي (٦٢-٦٤ لإبراهم الولي).

لا يمكن التبرير للقتل، فالبشرية حتى اليوم تعلن قتل قابيل أخاه هابيل، وتقتيل الضباط الاحرار لأنصار الامامة لا يبرره قتل الإمام يحيى أو أحمد للاحرار، ومناوئ الامامة.

وليس المطلوب نبش الماضي أو فتح الملفات، ولكن الأهم نقد الممارسات الشنيعة والمجرمة أياً يكن مصدرها. ففي هذا النقد تحصين للأجيال القادمة من الاعتذار أو التبرير للقتل. فالقتل الوباء الذي لم يتعاف منه الحكم في اليمن حتى اليوم.

ويشير الاستاذ الراعي إلى التفاف الجماهير اليمنية من حول الثورة وهو ما حولها إلى ثورة حقيقية، وضمن مقدرتها على الصمود في مواجهة حرب مزلزلة استمرت سبعة أعوام.

يتناول بداية المعارك ووصول الجيش المصري، ويشير إلى نقطة لم يسبق أن أشير إليها، وهي وجود خطتين مختلفين لمواجهة التدخل السعودي، فمصر كانت تعطي الأولوية لضرب القبائل في الشرق والشمال في حين تقضي الخطة اليمنية بالتوجه عبر مأرب وحرض إلى نجران وجيزان، والواقع أن كلا الخطتين لا تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الأمريكية بحماية السعودية، والوجود البريطاني في الجنوب، والنفوذ الإمامي في هذه المناطق الشرقية والشمالية حتى القريبة من صنعاء.

ويتعرض للخلافات اليمنية المصرية، والتي أسهمت في إطالة أمد الحرب، وعدم القدرة على تجنب الخسائر الفادحة في صفوف اليمنيين والمصريين على حد سواء.

وهذه الخلافات تجلت في أسلوب إدارة المعركة بدون مراعاة لطبيعة البيئة اليمنية القاسية والشموس، وللتركيبة القبلية القوية والمتماسكة، وخبرتها في الحروب التي تعتبرها جزءاً أساسياً من حياتها ومعاشها.

والحقيقة أن تياراً من الاحرار التقليديين ومن السياسيين الانتهازيين قد نصحوا مصر بالتعامل مع زعماء القبائل المعادين لبيت حميد الدين، وكانت النظرة الطائفية والسلالية تلعب دوراً في كثير من المواقف، فقد تبنى الضباط الكبار- ربما باستثناء السلال الذي كان عديم الثقة بالمشايخ وأكثر خبرة ومعرفة بهم فأن بعضنا من كبار الضباط وتيار حركة الاحرار قد أقنع مصر بدعم المشايخ «مشياخ الضمان- وإعطائهم درجة وزير وتشكيل مجلس الدفاع الاعلى منهم، وكانت هذه الخطوة بداية السير في طريق إطالة أمد الحرب، وإفراغ الثورة من محتواها، وكان كبار الضباط المصريين من أنصار مراكز القوى التي كانت تتطلع للإطاحة بالزعيم القومي جمال عبدالناصر تريد أن تجعل من الحرب في اليمن طريقاً للانقلاب، ويؤكد، ومعه كل الحق، في أن الجندي المصري قاتل إلى جانب أخيه اليمني، وأنه لولا النجدة القومية للثورة المصرية لما أمكن انتصار ثورة سبتمبر٦٢.

كثيراً ما يعتب أو يعيب الراعي على المشير السلال بعض موافقه من الارياني والزبيري، إلا أنه يعود ويسلم بصواب موقف المشير فيما يتعلق بالانحياز لمصر؛ فموقف تيار الأحرار فيه مراهنة كبيرة على المشايخ، وهم أو بعضهم أقرب للسعودية منهم لمصر الناصرية ويتسم موقفهم حينها بقدر كبير من المحافظة وحسن النية.

ويبقى الشيء غير المبرر انقسام قوى الثورة على أنفسهم، وانغماسهم في الصراعات الحزبية الضيقة، والمراهنات على القوى المعادية للثورة أصلاً، وبالأخص المشايخ الذين رغم أميتهم الأبجدية والمعرفية استطاعوا بالحرب وعبرها من الهيمنة على الحياة السياسية، وضرب الاتجاهات الثورية القومية واليسارية أولاً. وثانياً في احتواء تيار حركة الاحرار، وهذا بالضبط ما حدث في ٥ نوفمبر وإزاحة القاضي عبدالرحمن الارياني في ١٣ يونيو ٧٤ وقد أتى صاحب المذكرات المهمة على جوانب مهمة في خلفية حركة نوفمبر وما أعقبها. فهو -أي الراعي- واحد من الاطراف الاساسية كسبتمبري

وكبعثي أيضاً في صنع الاحداث حتى حركة الـ١٣ من يونيو ٧٤ وقراءته لمجريات الصراع يتسم بقدر كبير من الموضوعية والصدق والامانة.

وهو أيضاً لا يجحد أدوار المختلف معهم. وحتى عندما يتحدث عن مآسيه وما تعرض له من ملاحقات وقمع واضطهاد وصولاً إلى الحكم عليه بالاعدام، فإنه يتناول الأمر بدون مبالغات أو توزيع للتهم أو تصفية للحسابات، ويضعه في سياق صراع كالح لا يتحمل مسئوليته طرف واحد. فمن كان بلا خطيئة فليرمها بحجر كقول السيد المسيح.

يفضح، وهو البعثي المؤسس والقيادي، علاقة بعث العراق بالمشايخ: الغادر، الهيال، والزايدي من كبار مشايخ خولان. وتفاصيل مقتلهم على يد الجنوب، مما أدى إلى حرب ٧٢، لكن الراعي يحيل تفجر الحرب إلى تعليق شهير للمذيع محسن محسن الجبري -يرحمه الله- «لحم أحمر طري» في إشارة إلى أبو لحوم والأحمر والمطري، والحقيقة أن الصراع بين الجنوب والشمال كان حاداً وعميقاً ويمتد إلى الرياض وبغداد وموسكو وواشنطن، وتصفية المشايخ المرتبطين بالصراع منذ الثورة وما قبلها والذين لهم صلات قوية بالرياض وبغداد كان الصاعق الذي فجر الحرب أو بالأحرى ضاعف من اشتعالها. فهي دائرة بأساليب واشكال أخف منذ أمد.

وهناك ترابط عميق وقوي بين صراع الشمال والجنوب، فعلى مشجب هذا الصراع جرت انقلابات في الجنوب على ذمة المواجهة مع الشمال بما في ذلك كارثة ١٣ يناير ٨٦. فالإطاحة بقحطان والحركة التصحيحية عام ٧٠ وترحيل عبدالفتاح اسماعيل إلى موسكو ١٩٨٠، كلها قد جرت تحت دخان المواجهة مع القوى الرجعية في الشمال، ولم يكن الامر في الشمال مختلفاً عنه في الجنوب، فاحكام المشايخ القبضة على السلطة في الشمال عقب ٥ نوفمبر، قد تم تحت يافطة المواجهة مع الجنوب، ولم يكن بالمستطاع الانقلاب على القاضي عبدالرحمن الارياني لولا حرب ٧٢ وهزيمة الجيش في المواجهة مع الجنوب. وهو ما مهد الطريق أمام طموح المقدم إبراهيم محمد الحمدي، صحيح أن لحركة يونيو ابعاداً عميقة في البيئة اليمنية لكن الصراع مع الجنوب قد ساعد كثيراً على تهيئة الاوضاع للانقلاب، ولعل مقتله وهو يتأهب لزيارة الجنوب ما يعطي المؤشر لتلازم الصراع بين الشطرين.

وصاحب المذكرات ممن عايش هذه المراحل، وأدرك كل تفاصيلها بحكم قربه من صناع القرار، وعلائقه الحسنة بالاطراف المختلفة.

ويؤرخ للبدايات الاولى لتغلغل أبناء المشايخ إلى قلب القوات المسلحة بعد تفكيك ضباط الثورة والقوى المدافعة عن صنعاء إبان حصار السبعين يوماً، فأحداث ١٧،١٨ اغسطس في صنعاء ٦٨، وترحيل القيادات الشابة المدافعة عن صنعاء إلى الجزائر، وبداية الاعتقالات للاتجاهات القومية التقدمية: بعث، ناصريين، حركة قوميين عرب وماركسيين، فقد بدأ استيلاء أبناء المشايخ على الجيش، ومفاصل الحكم والمحافظات، وبدأت بالتالي موجات دامية من الصراع، وهو ما يرصده صاحب المذكرات بموضوعية وذكاء. كما يذكر البدايات الاولى للعمل السري، والواقع أن كل الاتجاهات الحزبية ظلت سرية منذ التأسيس في المتوكلية اليمنية وبعد الثورة، فدستور ٦٤ قد

حظر الحزبية، ورغم النشاط الواسع لهذه الاحزاب، والدور الحي والفاعل في نصرة الثورة ودعمها إلا أن الحظر كان قائماً، وما استجد بعد نوفمبر هو اشتداد الاعتقالات والتصفيات والمحاكمات والقمع حدّ عدام.

ويؤرخ للمؤتمرات التي أعقبت الثورة: عمران، خمر، حرض. وكلها تعكس الصراع بين القوى المختلفة، والكتاب (المجلدين) يضم وثائق مهمة، وبعضها لم ينشر من قبل، والكتاب جدير بالاهتمام والقراءة. فهو يدون ويوثق لمرحلة مهمة في تاريخ حياتنا السياسية التي لاتزال بصماتها وتأثيراتها قوية في واقعنا الراكد الذي وإن شهد تفجرات وانقلابات دامية، إلا أن بيئته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية تبقى عصية على الحداثة والتغيير.

● «النداء»، العدد ١٦٣، الأربعاء ٦ اغسطس ٢٠٠٨

محمود درويش.. الشاعر الذي لن يموت

عبدالباري طاهر

12

محمود درويش.. الشاعر الذي لن يموت

عبدالباري طاهر

الفضيلة التي ننشدها

تغيب الشمس ويبقى أثرها عميقاً في الكون، ويتوارى القمر ولكن ضوءه يبقى.

تنفي الشجرة البذرة وتنفي البذرة الشجرة، ولكن الشجرة تبقى والبذرة لا تفنى.

كثيرون يموتون أحياء «وكثير ما هم» ولكن المبدعين «الشعراء» ينسربون في وجدان الناس وينصهرون في أفئدتهم وضمائرهم، وخلايا الأدمغة وكريات الدم ليخلدوا.

يعيشون بالناس وللناس، يتنفس البشر إبداعهم هواء نقيا، وحباً أزلياً، وقضايا لا تفنى ولا تبلى، وأمل لا يموت. هل مات المتنبي، هل انتسى طرفة بن العبد أو عروة بن الورد. أو الخيام أو الشيرازي أو طاغور أو حكمت أو يزودا أو لوركا أو إقبال أو رسول حمزاتوف أو الزبيري أو البردوني. لكن الطغاة يموتون، والاحتلال إلى زوال.

أما الشاعر محمود فإنه حي كالإبداع وخالد كألف صباح. ودائم الحضور كالطيف.

محمود ابن النكبة التي تناسل بها ومنها الاحتلال الصهيوني، والهزائم العربية الماحقة، ومن رحمها الولود والمشئوم توالد كالظلام الاستبداد العربي الحاكم.

أمتزج محمود بنكبة فلسطين حد الحضور والوعي بالذات. قرأ تفاصيل كتاب النكبة، وفصول تاريخ الأرض التي ملأت ذاكرته وضميره ووجدانه. إدراكه العميق يعني أن تكون أرض الرسالات السماوية:

اليهودية والمسيحية والإسلام، محور صراع قوى الاحتلال والاستعمار. ربط عميقاً بين الديمقراطية والقومية والعدل، وسخر من خلق عداوات ساذجة ولا عقلانية بين هذه الرسالات العظيمة. فهو يدرك الفرق بين الصهيونية واليهودية، وبين ريتا وشارون.

انتماؤه اليساري الباكر حماه من الدجما ومن التعارض بين ما هو خاص وما هو عام بين الوطني والقومي؟ الحرية والعدل.

حمل في ضميره وتلافيف دماغه تاريخ فلسطين: أنبياءها، قتلتها، فتوحاتها، انكساراتها.

جبالها ووديانها وبناتها. غنى أوراق الزيتون ومنذ البداية أعلن: «لم أمت»

آمنت بالحرف إما ميتا عدما

أو ناصباً لعدوي حبل مشنقة

آمنت بالحرف ناراً لا يضير إذا

كنت الرماد أنا أو كان طاغيتي

فإن سقطت وكفي رافع علمي

سيكتب الناس فوق القبر: لم يمتِ.

رحل محمود رافعاً علم فلسطين، وتخلى كما فعل رفيقه «إدوارد سعيد» عن عضوية المجلس التنفيذي كرد على اتفاقيات مدريد وأوسلو.

النفس الغنائي حتى الإبكاء في قصائده مرده إلى امتلاء وجدانه بالمأساة

يا دامي العينين والكفّيْن

إن الليل زائل

لا غرفة التوقيف باقية

ولا زرد السلاسل

نيرون مات ولم تمت روما

بعينيها تقاتل

وحبوب سنبلة تموت

ستملأ الوادي سنابل.

غناؤه الدامي تعبير عن عميق كارثة شعبه وأمته. فهو جرح بمدى هذا الوطن الممتد من الماء إلى الماء. أدرك محمود أن هذا الوطن الممتد باتجاهاته كلها ليس أكثر من مشنقة:

ومن اليمين إلى اليمين إلى الوسط

شاهدت مشنقة فقط

شاهدت مشنقة لمليوني عنقْ.

ومحمود يرمز بالمليون للمائتين والخمسين مليوناً عربياً. هذا العاشق من فلسطين يغني عيونها شوكة في القلب. توجعه ويعبدها، ورؤية هذا المبدع ما تزال نبوءةً في ضمير الآتي:

هكذا يصبح الصليب
منبراً أو عصا نغمْ
ومساميره وترْ
هكذا ينزل المطرْ
هكذا يكبر الشجرْ.

رحل درويش وهو يحن إلى خبز أمه وقهوتها ولمسة يدها الحانية، وهو يرفض الموت خجلاً من إسالة دمعتها.

نكبة شعبه ومعاناة بلده وتشريده في كل المنافي قد علمته الصمود فعزف:

«مليون عصفورٍ على أغصان قلبي تخلق اللحن المقاتل».

في معزوفاته نبوءات كاثرة وفاجعة، هذا العاشق لفلسطين حتى الفداء يتخوف من أن يقوم العدو الاسرائيلي بتسليمه إلى أهله. ومن يكون أهله غير الأردني والسوري أو المصري أو حتى الفلسطيني: فتح أو حماس حالياً؟. معاناة الفلسطيني مزدوجة ومركبة، فهو يعاني من الاحتلال ومن تهويد الارض وطمس الهوية، ومن التشريد والنفي وتقطيع أوصال الارض، ونسيجها بالجدران، ويعاني في نفس الوقت من حصار إخوانه العرب المحيطين والبعيدين، وامتدت معاناته إلى وجود كيانين قامعين لإرادته وحريته وأمانيه الانسانية (وأسلمنا العدو إلى أهالينا).

استطاع قلب الشاعر أن يحمل أرضه بجبالها ووديانها:

وأنا أعجب للقلب الذي يحمل حارة
وجبالاً كيف لا يسأم حاله. يرفض الشاعر الموت، ويغني للفرح:
وليكن
لا بد لي أن أرفض الموت
وأن أحرق دمع الاغنيات الراغبة
وأعري شجر الزيتون من كل الغصون الزائفة
خلف أجفان العيون الخائفة
فلأن العاصفة
وعدتني بنبيذ.. وبأنخابٍ جديدة
وبأقواس قزحْ.

تختزن قصيدة درويش أحزان شعب بكامله. فقصيدته الأسى والجرح النازف على مدى أكثر من

نصف قرن. وميزة محمود وهو في ذروة المأساة أنه لا يفقد الأمل، وقد أشار إلى ذلك في نثره الرائع والذي هو بحاجة إلى الدراسة والبحث، وافتتاحاته لمجلة «الكرمل» وكتابه عن الوطن ويوميات الحزن العاري تدلل على مقدرة كبيرة وملكة إبداعية مدهشة.

وقصيدة «لا تنامي حبيبتي» التي غناها الفنان «مرسيل خليفة» تعكس هذه الروح:

عندما يسقط القمرْ
كالمرايا المحطمة
يكبر الظل بيننا
والأساطير تحتضرْ
لا تنامي حبيبتي
جرحنا صار أوسمةْ

غنى درويش أزهار الزيتون وأزهار الدم، وغنى «كفر قاسم» وعلى المواويل الشعبية، وأهازيج الفلاحين. وتظل الميزة الأهم في ملاحم درويش مقدرته الابداعية على التجديد إلى أرقى مستويات إبداع القصيدة الحديثة، والمحافظة على التوصيل للذائقة الشعرية العربية والانسانية. فمحمود من قلائل من الشعراء استطاعوا تحقيق إبداع في القصيدة يرتفع به إلى مستوى كبار مبدعي القصيدة الحديثة، وهي نخبوية في عالم الأمية الأبجدية والمعرفية، وأن يصل بهذه القصيدة إلى الملايين. فقد حقق، أو جمع طرفي معادلة لا يستطيع الجمع بينهما إلا عبقري مبدع كمحمود.

محمود الذي قبل الصبية ريتا. وغنى «والذي يعرف وتاريخي رئاينحي» لإله في العيون العسلية.

● «النداء»، العدد ١٦٤، الأربعاء ٢٠ اغسطس ٢٠٠٨

الشعار بين التضليل والمصداقية (١-٢)

إعداد الاستاذ/ عبدالباري طاهر

12
صاحبة الجلالة في أرشيف الإذاعة
الشعار بين التضليل والمصداقية (2-1)

مدخل:

سلفاً لا بد من الإشارة إلى حداثة التجربة النيابية في اليمن. فبرغم مطالبة الأحرار اليمنيين (الحركة الوطنية الأم في المتوكلية اليمنية) بالدستور ومجلس شورى منذ العام ٤٨، عام صياغة الميثاق المقدس (دستور حركة ٤٨) إلا أن الدستور ظل "كفراً بواحاً" لدى الحكم الإمامي. وبقي مطلب الحياة النيابية والدستورية رجساً من عمل الشيطان، والأحرار الدستوريون عملاء الاستعمار وكفرة. وقد ظل الأحرار أوفياء لفكرة الدستور والحياة النيابية، رغم أنهم لم يحرزوا الكثير من النجاح حتى بعد استيلائهم على السلطة في الـ٥ من نوفمبر ٦٧.

لا شك أن لطبيعة تحالفاتهم مع شيوخ القبائل دخلا كبيرا في تعثر توجهاتهم السياسية والفكرية. وفي جنوب الوطن في منتصف الخمسينيات برز خطان: خط يقبل ويدعو ويشارك في انتخابات أول مجلس تشريعي لعدن، وخط آخر يدعو إلى المقاطعة. وقد ارتبطت الدعوة للمقاطعة بدعوات الوحدة اليمنية، وبالطبقة العاملة والأحزاب الحديثة: القوميين العرب والبعث والناصريين والماركسيين. وكانت الجبهة الوطنية المتحدة هي العنوان الكبير لدعوات المقاطعة.

وفي أواخر ٥٨ ترأس المؤتمر العمالي النضال في سبيل مقاطعة الانتخابات إلى المجلس التشريعي. وندد المؤتمر بحرمان المستعمرين العمال الشماليين من الحقوق الانتخابية. وطالب بإلغاء أهلية الانتخابات الملكية، وحق النقض الممنوح للمندوب السامي البريطاني فيتالي نؤومكين ("الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية" ص ٥٣). وقد ظلت المقاطعة قائمة، سواء في انتخابات المجلس التشريعي أم في انتخابات المجالس البلدية، حتى قيام ثورة سبتمبر ٦٢م في الشمال.

واتخذت المقاطعة أبعاداً وطنية، باعتبارها رفضاً للسياسة البريطانية، ولأنها تحرم أبناء الشمال النافذين في الحركة النقابية العمالية والأحزاب السياسية الحديثة من حق المشاركة في الانتخابات.

في الجمهورية العربية اليمنية جرت عدة انتخابات للمجالس: الشورى، الوطني، والنواب. ولكنها كانت أقرب للتزكية والتعيين، أو الاستفتاء في أحسن الأحوال، منها للانتخابات، كما هو الحال في انتخابات مجلس الشعب الأعلى في الجنوب. فالانتخابات في الشمال مجرد استفتاء، بينما كانت في الجنوب تجرى على أساس القائمة الحزبية لحزب واحد ووحيد، هو التنظيم السياسي للجبهة القومية، ثم الحزب الاشتراكي.

وكانت أول انتخابات حرة ونزيهة ووفق معيار انتخابات تنافسية بين عدة أحزاب واتجاهات سياسية وفكرية، هي انتخابات ٢٧ ابريل ٩٣م. وهي غالباً ما يرجع إليها كمعيار للانتخابات الحرة والنزيهة.

أولاً: الرموز

إن رموز الأحزاب غالبا ما تصبح بمثابة العنوان الرئيس للحزب. وهي وإن كانت عنواناً مميزاً لهذا الحزب أو ذاك، إلا أنها لا يمكن بالضرورة أن تتطابق أو تعبر حقيقةً عن الهوية الفكرية والسياسية؛ فهي مجرد ترميز أو علامة أو إشارة للتعريف أكثر من أي شيءٍ آخر. واللافت أن شعارات الأحزاب اليمنية مؤشر للماضوية اليومية، أكثر من دلالاتها على الحاضر أو المستقبل. فرمز المؤتمر (الخيل) مثلاً في بلد أو منطقة أو حتى أمة لم يعد للخيل مكان فيها بالمعنى الذي كان قائماً في الماضي، بل لم يعد للفَرَس من وجود حقيقي في الحياة العملية اليومية، ومن باب أولى في ميادين الفتوة و القوة، إلا في المخيلة الماضوية. والشمس كرمز للتجمع اليمني للإصلاح دعوى طويلة عريضة ولكنها لا تدل مباشرة على معنى محدد، ورمزيتها للدلالة على الحق والحقيقة تعني المتخيل أكثر مما تعني شيئاً في واقع الحياة السياسية. والنجمة بالنسبة للاشتراكي ربما تكون أكثر غموضاً والتباساً، فهي قد تؤول إلى أنها آتية من النجمة الحمراء للحزب الشيوعي السوفييتي، وقد تفسر بفينيسيا أو أفرودويت الرومانية أو عشتار الشرق أوسطية أو عثر اليمنية أو الزهرة الإسلامية، وهي معبود قديم

في ظل الديانات ما قبل التوحيدية، ولكنها شديدة الالتباس. أما شعار الهلال عند الوحدوي الشعبي الناصري فهو أيضاً رمز إسلامي أكثر من قومي، بمعنى أن دلالته الإسلامية هي الأقوى والأكبر، شأن الصليب بالنسبة للمسيحية والمسيحيين. ومهما يكن فإن دلالاتها على واقع الحال بعيدة جداً، ولا تعطي مصداقية محددة ومعينة.

أما الشعارات في العمل الانتخابي فغالباً ما تكون ذات طبيعة دعائية وتعبوية سرعان ما تنسى عقب الإنتخابات، وكثيراً ما تصاغ لدغدغة وجدان الناخب ومحاولة اجتذابه والظفر بصوته، بغض النظر عن مصداقية وواقعية هذه الشعارات من عدمها. وقد يصل الأمر في حمّى الانتخابات، التي يسودها تنافس حقيقي قوي ومؤثر، إلى صياغة شعارات الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٦م بين الرئيس علي عبدالله صالح والمنافس فيصل بن شملان سوف نلحظ كثيراً من الشعارات الضارة والديماغوجية، وتوظيف الأمن والإرهاب، والصوملة، والعرقنة، في هذه الدعاية البائسة.

وإذا ما راجعنا برامج الأحزاب وشعاراتها نلاحظ التوظيف السياسي لقضية الدين لدى الجميع، وبالأخص لدى الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام. ففي برنامج المؤتمر الشعبي العام لانتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٣م، وهي أول انتخابات نيابية تنافسية تتحدد القضايا الرئيسة في البرنامج على النحو التالي:

أ) الولاء لله والوطن والثورة.

ب) التمسك بالإسلام عقيدة وشريعة.

ج) التمسك بالنظام الجمهوري ومبادئ الثورة اليمنية وحماية الوحدة.

د) التمسك بالشرعية الدستورية أو بناء الدولة العصرية.

هـ) التمسك بالديمقراطية.

أما التجمع اليمني للإصلاح فيرتب أولويات برنامجه الانتخابي للعام نفسه على النحو:

١. الإسلام عقيدة وشريعة.

٢. الوحدة الوطنية.

٣. النظام الجمهوري.

٤. الانتماء للأمة العربية والإسلامية.

٥. التداول السلمي للسلطة.

وتميز الحزب الاشتراكي حينها عن المؤتمر الشعبي والإصلاح بطرح قضية تحقيق العدالة الاجتماعية. بينما تبنى حزب البعث العربي الاشتراكي قضية: العدالة، الحرية، المساواة.

وطرح الوحدوي الناصري:

تكريس قيم الحرية والعدل والتسامح وحماية الحريات والتداول السلمي للسلطة والانتماء للأمة العربية. واشترك مع المؤتمر والإصلاح والإشتراكي في التأكيد على العقيدة الإسلامية.

أما في انتخابات ١٩٩٧م فإن المؤتمر قدم نفسه كحزب وحيد وحاكم ولكل اليمنيين، غير آبه للمعارضة والمنافسة التي لم يشارك فيها الاشتراكي ودخلها الإصلاح كحليف استراتيجي حسب خطاب الإصلاح حينها.

ثانياً: استغلال الجنس

تكاد الأحزاب الحاكمة والمعارضة أن تجمع في طرح مشاركة المرأة ومساواتها بالرجل على صعيد الخطاب الدعائي ليس غير. ولكن على صعيد الممارسة الفعلية فإن الإقصاء والاستبعاد سمة مشتركة بين جميع الأحزاب. وحتى الاشتراكي الذي سمح بقدر معين من مشاركة المرأة أثناء حكمه في الجنوب وسن "قانون أسرة" يعتبر ثاني أهم قانون أسرة في الوطن العربي، إلى جانب القانون التونسي، وقدم ثلاث فتيات لانتخابات العام ٩٣م، تراجع عن دوره في تبني قضية المرأة وحق المشاركة الفعلية، وخضع لابتزاز الحكم والمزاج الشعبي التقليدي الذي لا يقبل بمشاركة المرأة.

والحقيقة أن الدستور اليمني الذي خضع لتعديلات متكررة، والتشريعات والقوانين النافذة، والفتاوى الدينية، وخطاب المسجد، والقيم والتقاليد الشعبوية، والتربية والتعليم، كلها تنتقص من حق المرأة، ولا تسمح بمشاركة حقيقية أو دخول للحياة السياسية.

وإذا ما قرأنا برامج الأحزاب في الانتخابات نلاحظ الآتي:

المؤتمر الشعبي العام:

في برنامجه للعام ٩٣م يطرح: "النساء شقائق الرجال"، ولهن دور أساسي في كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مؤكداً على الحقوق التي كفلها الإسلام والدستور. والحقيقة أن عبارة "النساء شقائق الرجال" مجتزأة من حديث للرسول الكريم، ولها طابع معنوي وأخلاقي أكثر من تشريعي، وبهذه الجملة القائمة جرى تعديل دستور ٦٤ في "ج. ع. ي"، وهو الدستور الذي نص على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات، وتحريم التمييز بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة. فعقب انقلاب ٥ نوفمبر ٦٧م، وتحديداً في دستور ٧٠، جرى التعديل بما يضمن الانتقاص من حق المساواة.

واللافت أن دستور دولة الوحدة العلماني قد عاد إلى نص دستور ٦٤ مؤكداً على المساواة ومنع التمييز. ولكن وعقب حرب ٩٤م عادت الدولة إلى دستور نوفمبر ٦٧ لتلغي النص على المساواة والاستعاضة بالجملة الإنشائية "النساء شقائق الرجال... الخ"،ورغم التنافس المستعر في انتخابات ٩٣م واحتدام "المزاودة"، إلا أن المؤتمر عجز حقيقة عن تبني قضية المساواة ومنع التمييز.

وربما كان التجمع اليمني للإصلاح أكثر صراحة من المؤتمر في طرح قضية المرأة بالصيغة التقليدية. فهو لا يقر مبدأ المساواة، وهو بوضوح مع التمييز. فقد نص برنامجه على:

١. إعطاء عناية خاصة لتعليم الفتاة.

٢. المحافظة على الأسرة والعمل على تخفيف تكاليف الزواج.

٣. الاهتمام بالمرأة، وضمان حقوقها التي أقرتها الشريعة الإسلامية كحقها في التعليم والعمل والتملك والإرث، واختيار الزوج والمشاركة في بناء المجتمع ونهضته.

٤. التصدي لكل محاولات استغلال المرأة وإفسادها وامتهان كرامتها.

والإصلاح هنا منسجم مع رؤيته لقضايا المرأة وحقوقها: حق التعليم، والمحافظة على الأسرة. وهي عبارة ملتبسة قد تعني أولوية المكوث في المنزل لرعاية وتربية الأطفال، أو التغليب في حال التعارض. وتقييد الحقوق بالشريعة الإسلامية إحالة إلى اجتهادات فقهية تبدأ ولا تنتهي. وفي الأخير فإنه يطرح الجزئيات والقضايا الثانوية، ولا يقر بحقيقة المساواة أو منع التمييز.

الحزب الاشتراكي

نص برنامج الحزب على حق المرأة في ممارسة النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمهني الوظيفي والثقافي، وكل العمل العام الذي يخدم الوطن والمجتمع، ويعلي من دورها ومكانتها.

والنص هنا أجلى وأوضح من موقف الإصلاح والمؤتمر، الملتبس والموارب. وربما كان العيب في النص عدم تجريم التمييز، وعدم الإحالة إلى الدستور. كما أن ميزته أنه لم يحل إلى الشريعة الإسلامية كما فعل معظم الأحزاب المشاركة في المجلس حينها؛ لأن الشريعة بمعنى الفقه لا تتفق على هذه الحقوق.

أما حزب البعث العربي الاشتراكي فلم يتعرض لقضية المرأة. ولا يختلف حزب الحق كحزب إسلامي في هذه القضية عن الإصلاح، إن لم يتفوق عليه في التفاصيل والقيود. ويحيل الوحدوي الشعبي الناصري إلى قيم الدين الحنيف والتراث الحضاري لمجتمعنا. وهي عبارات إنشائية وغامضة لا تعني الكثير، وربما تخدم المحافظة أكثر.

وإذا ما قارنا الموقف من المرأة في برامج الأحزاب في انتخابات العام ١٩٩٧م، فإن الملاحظ تحسنه في الخطاب واقتراب أكثر من تبني "حق المرأة في المشاركة".

لا ننسى أن نشير إلى أن هذه الانتخابات قد جاءت عقب حرب ٩٤م، مما جعل الانتخابات أقرب للاستفتاء منها لانتخابات حقيقية. فقد غاب الاشتراكي عن المشاركة ودخلها الإصلاح كحليف استراتيجي وشريك في الحرب، مما صور الانتخابات وكأنها اقتسام للكعكة وعقاب للأطراف المهزومة ومكافأة لحلفاء الحرب. ومن هنا فإن الخطاب هو الآخر لم يتخذ الطابع التنافسي، وإنما المنح والعطاء من طرف المنتصر. ومن هنا نلحظ التكرم في إجزال العطاء ومنح الوعود؛ مع الإقرار بالتطور في البرامج والخطاب لدى الإصلاح والناصري، فالمؤتمر الشعبي العام يرى:

أ) تطوير ودعم دور المرأة في الحياة العامة.

ب) تعليم وتدريب وتأهيل المرأة على القيام بمهامها التربوية والأسرية (لاحظوا الحصر في المهام التربوية والاسرية)، أي المهام المنزلية ومساعدتها في المساهمة النشطة والفاعلة في الحياة السياسية العامة والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ج) تشجيع المرأة على ممارسة حقوقها السياسية.

د) التوسع في برامج محو الأمية.

والصيغة هنا تتخذ شكل المنح المستعلي والممزوج بالوصاية والروح الأبوية، وربما كانت صيغة الإصلاح أكثر تطوراً وأنها لم تصل حد القبول بالمساواة. فهو يدعو إلى تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وتخليصها من الوأد النفسي والمجتمعي الذي تعاني منه.

هـ) تمكينها من كل حقوقها المشروعة. والسؤال: ما هي الحقوق المشروعة والحقوق غير المشروعة؟ فتقييد الحقوق بـ"المشروعة" يفتح أبواب تساؤل يبدأ ولا ينتهي. ويدعو إلى إنشاء دار للأيتام ودعم الأمهات والأسر التي تكفل الأيتام.

وكان الوحدوي الشعبي الناصري أكثر تطوراً واقتراباً من ملامسة حق المرأة في المساواة:

أ) دعم المرأة في الحصول على حقوقها القانونية والاجتماعية والسياسية.

ب) مساندتها على القيام بدورها في التنمية والنهضة الوطنية.

■ **ورقة مقدمة إلى ندوة "الشعارات الانتخابية وتأثيرها على توجهات الناخب/ المرحلة الأولى: الأساليب والمضمون"، المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية، صنعاء، ٢٤ - ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨م**

● «النداء»، العدد ١٦٦، الأربعاء ٣ سبتمبر ٢٠٠٨

الشعار بين التضليل والمصداقية (٢-٢)

إعداد الاستاذ/ عبدالباري طاهر

12
الشعار بين التضليل والمصداقية
(2-2)
البيون

معروف أن الانتخابات الرئاسية للعام ٩٧م كانت بيعة أكثر منها منافسة ديمقراطية بأي معنى. فمنافس الرئيس اختاره الرئيس بنفسه، ومن حزبه، و"يتنافس معه" (بين مزدوجين) على الشعارات والأهداف والسياسات نفسها والبرنامج والنهج نفسه. وهي أغرب انتخابات في البلدان المتخلفة المليئة بالغرائب.

لا بد من الإشارة إلى عدة حقائق:

أولاً: حداثة التجربة البرلمانية، والاحتكام إلى الصناديق، والإقرار شكليًا بالاحتكام إلى صناديق الانتخابات. فالحكم في اليمن لا يقبل بالتداول السلمي أو بالانتخابات الحرة والديمقراطية لنقابة المحامين أو الصحفيين أو الأدباء أو هيئة التدريس في الجامعة أو مدراء الكليات وأساتذة الجامعة، ولا يقبل بها في اتحاد العمال أو النساء أو المحافظة أو مدير المديرية في الناحية أو القضاء.

وعندما يقبل بالتنافس على الرئاسة فلأنه يضمن، وبنسبة ١٠٠٪، النتيجة المعروفة سلفاً، وبالنسبة التي يحددها. فاحتكار الجيش والأمن والوظيفة العامة والمال العام وأجهزة الدعاية والإعلام الحكومية: أربع صحف يومية، إضافة إلى التلفزيون، وأكثر من عشر إذاعات، ومحاصرة الصحف المقروءة: الحزبية والأهلية، في بلد تتجاوز فيه الأمية٦٠٪ في صفوف الرجال و٧٠٪ بين النساء؛ كل هذه العوائق تحد من فاعلية البرامج السياسية، وتضعف مصداقيتها، ويكون التنافس بين الاشخاص أهم بكثير من البرامج، وبغض النظر عن الوعود، صادقة كانت أم

كاذبة. انتخابات ٩٣م هي الانتخابات النيابية التنافسية الحقيقية، وهي أفضل من الانتخابات التي تلتها، وإن كنا لا نستهين بتراكم الخبرة والتجارب وتطور الوعي والخطاب أيضاً.

لا شك أن الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٦م كانت هي الانتخابات الرئاسية التنافسية الأولى. وبرغم ما شابها، إلا أنها تظل بحق خطوة مهمة على طريق التنافس الديمقراطي. ويمكن تناول هذه التجربة، بإيجابياتها وسلبياتها وما رافقها. ففي استغلال للدين مع بدء الحملة الانتخابية لمرشح المؤتمر الشعبي العام، الرئيس على عبدالله صالح، برز ما يشبه التحالف بين الجناح القبلي بزعامة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ قبيلة حاشد، رئيس مجلس النواب، رئيس التجمع اليمني للاصلاح. فقد أعلن الشيخ ترشيحه لـ"صالح"، في حين كان حزبه يقود المنافسة مع أحزاب اللقاء المشترك المصطفين وراء مرشحهم فيصل بن شملان. وتلكم من غرائب الانتخابات اليمنية، بل والحياة السياسية الغرائبية. ووقف إلى جانب ترشيح "صالح" الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى الإصلاح (اللجنة المركزية، أو مكتب الإرشاد حسب التسمية الإسلامية)، وهي غرائبية لا تحدث إلا في اليمن، وتعكس قدراً كبيراً من الزيف والخداع، فقد وقف التيار القبلي (المناطقي) بجانب "صالح"، كما وقف التيار السلفي في الإصلاح وخارجه. بل إن أحد دعاة التيار السلفي (أبو الحسن الماربي) أفتى بتحريم منافسة "صالح" وأوجب طاعته بانتخابه باعتباره ولي الأمر.

فقد وظفت القبيلة والدين لصالح الحاكم، وشنت حملة تخوين وتكفير ضد الإصلاح والمؤتمر، وساد في وسائل الإعلام الرسمي والحزبي التابع للمؤتمر: هل أسلم الاشتراكي أم كفر الإصلاح؟

كما وُصف المشترك بالعداء للوحدة والثورة والديمقراطية، ووسمهم الخطاب الرسمي بأنهم متآمرون على الشعب والوطن، وجرى حشد المساجد، وشوهد "صالح" وهو يلقي المحاضرات في دورات تأهيل خطباء المساجد التي تعدها دائرة التوجيه والإرشاد في الحزب الحاكم، حيث يجري تلقينهم ما يتوجب عليهم قوله في خطب الجمعة. وزيادة على ذلك منح النظام عناصر بعض التيارات الدينية الموالية له تراخيص خطابة في المساجد لتحريض الناس على انتخاب الرئيس بحجة أنه ولي الأمر الذي لا يجوز الخروج عليه ("الشورى نت، ١١/ ٨).

وفي سياق الحملة الانتخابية حضر الرئيس حفل تخرج عدد من الدفعات الطلابية في جامعة الإيمان، ونفى عن الجامعة تهم الإرهاب التي طالما وجهتها وسائل إعلام المؤتمر ضد الجامعة ورئيسها: عبدالمجيد الزنداني (راجع: الانتخابات الرئاسية في الجمهورية اليمنية.. السلطة على محك التداول: رصد توثيق تحليل، ص ٢٦".

بدأ الرئيس "صالح" أول مهرجاناته الانتخابية من أقصى الشمال من صعدة. وكانت صعدة قد شهدت حركة تمرد ومواجهات عسكرية عنيفة مع النظام قادها ما سمي بـ"الشباب المؤمن" بزعامة حسين الحوثي وأبيه بدر الدين من بعده وأنصارهما، خلال العامين ٢٠٠٤، و٢٠٠٥. خاطب الرئيس أبناء الحوثي وجماعته طالبًا منهم العودة إلى منازلهم آمنين، ودعاهم إلى تكوين حزب سياسي والعمل من خلاله. وفي الوقت الذي ذهب ليتصالح مع الحوثيين ويخطب ودهم، وجّه هجوماً قاسيًا لمرشح المعارضة فيصل بن شملان، ووصمه بـ"المستأجَر". و قد حمل خطاب الرئيس أبعاداً خطيرة (مرجع سبقت الإشارة إليه، ص ٢٧).

ثالثاً: المناطقية

ينبغي أن ندرك أن المجتمع اليمني مجتمع قبلي، والبيئة القبلية تعج بالطائفية والمناطقية وأبناء الخمس (الفئات المهمشة). والساسة أكثر إنكاراً لهذه البنى التقليدية والمتخلفة، بينما هم بناتها وضحاياها أيضاً، وإن كان الحكام والنافذون هم المستفيدين منها؛ فإن الساسة والمعارضين قد يمارسونها حتى ولو بدون وعي، إذ أنها تظل ثاوية في اللاوعي وفي خلايا التفكير والدماغ، وإنكارها ربما لا يساعد على مواجهتها.

يبدأ الرئيس "صالح" حملته الانتخابية من صعدة، ويتصالح مع الحوثيين، ويشن هجوماً تخوينياً وتكفيرياً ضد الجنوب، ولا يخفي مغزى ودلالة ذلك. وإذا كان التمييز والتفرقة والممارسات القبلية والطائفية والتمييزية ظلت حاضرة، وبالأخص ضد المرأة والفئات المهنية ومناطق معينة، فإن هذه الأمراض في الجنوب لم تختف ولكنها ارتدت لبوساً سياسية وطنية وقومية ويسارية متطرفة لجل الصراعات المتخلفة: العشائرية والمناطقية والجهوية. وكانت معالجات الجبهة لهذه الأوبئة غير مجدية، لأنها فوقية واتسمت بالعنف وبالأهواء المتخلفة ذاتها. ولكن هذه الإجراءات قد أعطت مؤشرا إلى إمكان بناء دولة حقيقية، عكس ما حدث ويحدث في الشمال من اعتماد على البنى المتخلفة، وتطويع الدولة لتقويتها وتشييدها، فهناك مناطق معزولة عن جسد الدولة ومحرومة من الخدمات الأساسية: التطبيب، التعليم، التمدين... وتتعامل الدولة مع شيوخ القبائل في الإبقاء على عزلة هذه المناطق كحارس أمين للفتن والثارات والحروب، وإخضاع الحياة السياسية والمدينة لسلطان الغلبة ومنطق القوة (القبلي) كصعدة والجوف ومأرب وحجة والمحويت.

وهناك مناطق مهمشة ومحرومة من المشاركة، ويعامل أهلها كرقيق: تهامة.

العرق واستغلال الفئات المهمشة ونزعة التمييز العرقي تسود، أو بالأحرى تبرز، في المجتمع اليمني فيما يتعلق بمن يسمون "أبناء الخمس". ويشمل التمييز والنظرة الدونية والاستعلاء لفئات: "الدواثين" و"المزاينة" و"الأخدام"، وأصحاب بعض الحرف في المناطق القبلية والريفية وفي الذهنية الشعبية بشكل عام، كالحلاقين والحاكة والإسكافيين والجزارين والحجامين... الخ.

اللافت أن الخطاب الإعلامي والسياسي وبرامج الأحزاب وبرامج الانتخابات تتعالى في خطابها على هذه الفئات، ولا تنظر إليها كمشكلة. ويشترك في هذا التجاهل جميع الأحزاب بدون استثناء. فهامشية هذه الفئات وزرايتها في الوعي الجمعي لا تطرح قضية المعالجة كقضية أساسية أو حتى موجودة، وتكتفي برامج الأحزاب وخطاباتها بالمعالجات العامة: العدالة، المساواة، تحسين مستوى الدخل، الاهتمام بالحياة المعيشية للفقراء، سكن ذوي المحدود... ولا توجد مواد خاصة بالفئات المهمشة، وأصحاب المهن المحتقرة. والعقل السياسي اليمني -وإن أنكر- عقل تمييزي، فأبناء تهامة "مولودون"، وأبناء تعز "لغالغة" و"براغلة"، والشماليون في عدن "دحابشة"، وأبناء الجنوب "انفصاليين" و"عملاء"... وتتجلى هذه الأمراض في الوعي الشعبي المتدني، وفي الممارسات السياسية للدولة وأجهزتها المختلفة، وفي علاقة الأحزاب بهذه الفئات. وكانت هناك محاولات في بداية الثورة في الشمال، وفي إجراءات أجرأ وأعمق في الجنوب. ولكن الانتكاسات المتتالية لقوى الثورة والتحديث

قد أعاقت هذه المحاولات.

ويقيناً فإن المرأة المنتقصة والمناطق المنتقصة أو المهمشة والفئات المهمشة أيضاً تبقى عرضة للابتزاز، خصوصاً للطرق الأقوى والأكثر امتلاكاً للمال والنفوذ.

ويتجلى استغلال المرأة من قبل الأحزاب التي تقبل بها كناخبة ولا تقبل بها كمرشحة. فالمؤتمر الشعبي العام (الحاكم) يقر نظريًا بمشاركة المرأة، بل إن الرئيس "صالح" يدعو في خطاباته المتكررة وتصريحاته الباذخة إلى إعطاء المرأة "كوتا" بـ١٥٪؛ ولكن وهو الحاكم لا يتعاطى مع ما يقول بجدية ومسؤولية، فهو لا يشركها كما يقترح أو يدعو في الشورى المعين، كما لا يعطيها الحصة في الدوائر المختلفة المحتكرة له، والمحصورة عليه كحزب أو كإدارة. أما الإصلاح فإن التيار السلفي القوي والمؤثر داخله لا يقر بمشاركتها ولا بمساواتها، وهو قد يقبل بتجنيدها في معركة التصويت له، ولكنه لا يقبلها كمرشحة، والمعركة داخله حول مدى مساواتها ومدى مشاركتها غير محسومة، وغالباً ما ينزل التجمع اليمني للإصلاح إلى رأي جناحيه القبلي والسلفي، خصوصاً في قضية المرأة.

أما الأحزاب الأخرى، فالاشتراكي كحزب علماني قد ضعف كثيراً، وتراجع بمقدار ضعفه عن أفكاره الثورية والحداثية، ولم يعد يطرح أو يتبنى قضايا المرأة والمهمشين، وغالباً ما ينحاز إلى التيار المحافظ والتقليدي. ولا يختلف الموقف في الوحدوي الناصري أو البعث، كحزبين علمانيين، عن الحزب الاشتراكي، وربما كان الضعف أدعى إلى عدم الرهان على المرأة أو المهمشين في مجتمع تقليدي متخلف رجولي ودستوره و تشريعاته وممارساته الواقعية لا تضمن المساواة، ومن باب أولى لا تتيح ممارستها.

■ المراجع :

(١) البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية: دراسة مقارنة، د. رشاد العليمي ود. أحمد البشاري، ١٩٩٣.

(٢) البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية – انتخابات عام ١٩٩٧: دراسة مقارنة، د. رشاد العليمي ود. أحمد البشاري، ١٩٩٨.

(٣) السلطة على محك التداول – الانتخابات الرئاسية في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٦: رصد توثيق تحليل. المحررون: خالد العلواني، عادل أمين، رياض السامعي، عبدالله مصلح، عبدالملك شمسان.

■ **ورقة مقدمة إلى ندوة "الشعارات الانتخابية وتأثيرها على توجهات الناخب/ المرحلة الأولى: الأساليب والمضمون"، المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية، صنعاء، ٢٤ - ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨م**

● «النداء»، العدد ١٦٧، الأربعاء ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨

المختطفون والمعتقلون.. «وما خفي كان أعظم»

عبدالباري طاهر

12

المختطفون والمعتقلون.. «وما خفي كان أعظم»

يوم يسود الجوع

أفرجت السلطات اليمنية عن زعماء الحراك الجنوبي الذين اختطفوا بصورة أقرب للأسر من ميادين الاحتجاجات السلمية.

في البدء جرى إخفاء هؤلاء المخطوفين، ولم يعرف أحد، حتى أسرهم، أماكن «الاخفاء القسري»، فكانوا مخطوفين ثم مخفيين.

كان منهم زعماء سياسيون: حسن باعوم، علي منصر، يحيى غالب «المحامي»، واحمد عمر بن فريد الكاتب والصحفي، وعلي هيثم الغريب المحامي والكاتب، وعشرات غيرهم.

بديهي أن الاختطاف والاخفاء القسري جريمة بكل المقاييس، وفي كل القوانين والتشريعات، قومية كانت أم دولية.

بعد مضي عدة أسابيع من الاخفاء القسري قدموا للمحاكمة أمام محكمة خاصة، وصرخوا في وجه القاضي: أخرجونا إلى الأرض إذا أردتم محاكمتنا، نحن في زنازن تحت الأرض».

طالب محاميهم بالافراج عنهم باعتبار أن كل اجراءات القبض عليهم باطلة وقد امضوا في الاختفاء القسري عدة أسابيع.

منذ البدء عوملوا كمجرمين. في كل الملل والنحل، وفي التشريعات والقوانين الوطنية والدولية «المتهم برئ حتى تثبت ادانته»، الا في اليمن فإن «المتّهم مدان سلفاً» فالاختطاف والاخفاء والتعذيب والحرمان من أبسط الحقوق أمر مألوف وعادي.

لم يهتم القاضي بشكوى عدم سلامة الاجراءات، وبحقهم في الاحتجاج المدني المكفول بالدستور والقوانين.

في البدء اتخذ أمر الافراج عنهم شكل المقايضة السياسية: الافراج مقابل تسمية ممثلي المشترك في اللجنة العليا للانتخابات، والقبول بالتعديلات في قانون الانتخابات وفق رؤية حرب الحكم.

أخيراً أقرت أغلبية النواب في المؤتمر الشعبي أو بالاحرى اسقطت التعديلات الشكلية. ورسخت اللجنة القديمة الجديدة للانتخابات.

وجرى الافراج عن قادة الحراك الجنوبي (المخطوفين) كمكرمة رئاسية بمناسبة رمضان. كانت التهم الموجهة لكل واحد منهم تكفي الواحدة منها للاعدام: الدعوة للانفصال، تهديد الوحدة الوطنية، إثارة النعرات، التحريض على الفتنة ممارسة العنف والارهاب... الخ. وفجأة عفا الله عما سلف ولا استقلال قضاء ولا هم يحزنون الاغرب من العفو الدراماتيكي الاشادة بهذا العفو، لكأن عدم التنكيل بالضحايا إلى النهاية عمل انساني يستحق الحاكم عليه الشكر والاعتراف بالجميل.

يخالف الحاكم الدستور، ويخترق القوانين النافذة، ولا يراعي الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهود والمواثيق الموقع عليها.

يعتقد، وليس معه أي حق أن من حقه أن يوجه التهم جزافاً لمواطنيه (الضحايا)، وأن من حقه الاختطاف والاغتيال والاخفاء والتعذيب، ويتخذ من القضاء غير النزيه وغير المستقل أداة نكال وارهاب وانتقام.

(لك الحمد، أما ما نريد فلا نرى، ونسمع ما لا نشتهي، فلك الحمد). وتختتم الكوميديا السوداء بطلب الضحايا بالتعهد بحسن السيرة والسلوك وعدم التدخل فيما لا يعني، والتقيد والالتزام بالدستور والقوانين التي لم يلتزم بها الحاكم في أي شأن ويحولها اداة قمع شامل.

حرب صعدة المتناسلة لها منطقها الخاص وضحاياها الكاثرة، فالحكم هو الذي يعلن الحرب وهو الذي يعلن الانتهاء.

يتكرر الاعلان الفاجع والمباغت: المعتقلون من أسرى الحرب موزعون على أكثر من محافظة، فسجون صنعاء وصعدة وحجة والحديدة، وربما محافظات أخرى، مكتظة بهؤلاء الضحايا لشهور واعوام دون محاكمات.

في صنعاء جرى اعتقال العديد من الشباب وبعض الشيوخ، ومنهم العلامة محمد مفتاح والصحفي القدير عبدالكريم الخيواني وعشرات غيرهم، وجرى اخفاء مفتاح ولؤي المؤيد ومعين المتوكل، ويقال إن البعض منهم قد تعرض للتعذيب، والاخفاء القسري البشع عقدين، ومنع الزيارة تعذيب، والسجن بدون محاكمة. وقبل الحكم النافذ والبات تعذيب أي تعذيب! لم توجه للعلامة مفتاح أي تهمة، وربما أن ذنبه الحقيقي أنه رئيس لشورى حزب الحق، وأنه يدين التعامل الطائفي والسلالي في الحياة السياسية. وكان الاعتداء عليه قاسياً وبالغ الجور. ولايزال العشرات والمئات وربما الآلاف من «الحوثيين» كما يطلق عليها معتقلين، وبعضهم مخفيين، وهناك خشية على حياة البعض منهم.

ضحايا الحرب شبه مسكوت عنهم. والمشترك وتحديداً الطرف الاقوى فيه اقل حماساً للدفاع عنهم للاسف الشديد لأسباب عقيدية وسياسية.

في التيار السلفي من يرى أنه ليس لله من حكمة من خلق البشر الامن أجل الملك «ظل الله في الارض» والرعية «معيز الدولة» في منطق شيخ القبيلة، ولا عزاء للحوثيين؛ السجون اليمنية أشبه بجهنم «وان منكم الا واردها» سجناء أحداث معسرون. أصحاب منازعات وقضايا ومخالفات وسجناء الرأي والمحتجون، وبالمناسبة فإن السجناء في الجنوب لم يفرج عن الكثيرين منهم.

«العفو العام» عن الضحايا لم يشمل اثنين من العناوين الكبيرة المفترى عليها فهد القرني الفنان الشعبي الرائع وعبدالكريم الخيواني الصحفي الشجاع. الاول طلبوا منه تعهداً، وتعهد فنان يعني فيما يعني تحريم الغناء.

والمنع من الاقتراب من أوجاع الناس ومعاناتهم التي يسببها الحاكم. ولا يقف الامر عند هذا الحد، مسؤول النيابة يصفه بـ«الدوشنة»، والوصف «الدوشان» من قاض من القضاة شاهد أن التمييز في اليمن يمارسه القضاء النزيه اللفؤ والمستقل (وكأن التمييز مشرعن).

ان الانتقاص من «الدوشان» واعتباره نقيصة وسبة في عقل القاضي معيب، ويعاقب عليه القانون لو صدر من مواطن (أي مواطن) لكن أن يصدر من ممثل النيابة فهي فاجعة.

وأما عبدالكريم الخيواني فقصته قصة. مأساة هذا الصحفي أنه من أوائل إن لم يكن أول من أشار بأصابع ضوئية إلى مكمن الداء. فقد فضح نهج الفساد المستشري في الحكم، واشار إلى أن ورقة التوت لم تعد تستر ما تحتها.

إشارته للتوريث، ولجرائم الحرب أكدت الايام صدقها وخطورتها، فعوقب بالعذاب الذي توعد النبي سليمان «الهدهد». (لأعذبنه عذاباً شديداً) الخ الآية.

ومن يومها وعينك ما تشوف الا النور، فقد اختطف أكثر من مرة، واعتدي عليه بالضرب، وحاولوا تكسير أصابعه (الضوئية) التي أشارت باكرا إلى الحال الذي نحن فيه.

أبناء المشايخ الآن يحكمون القبضة على عموم وكلاء المحافظات، وبعضهم محافظون وهم مواطنون حقاً، وقد يكونون اكفاء، ولكن لا يعني أن تكون شيخاً أو ابن شيخ لتكون وكيل محافظة، علماً بأن للشيخ وظيفة اجتماعية قد تكون أهم من وكيل المحافظة أو المحافظ أو الوزارة، لكن نهج التوريث الذي يحول الدولة إلى «ماركة مسجلة»، وملكية خاصة لا علاقة لها بالمواطنة والكفاءة والتخصص، أو الدستور والقانون.

قبل عدة أشهر اختطف عبدالكريم في آخر اختطاف واعتدي عليه بالضرب. ثم جرى الهجوم على منزله ظهراً واقتيد إلى النيابة ليتهم بالاشتراك في خلية أرهابية، وحوكم الصحفي على الادوات الصحفية (السيدي والصور والمقالات) وكأنها عدة حرب أو سلاح دوار، وجرى (عيني عينك) تدخل لاحق في صيغة الحكم.

كعرب، حكاماً ومحكومين عجزنا عن توفير العدالة لأنفسنا، وهو ما فتح ويفتح الباب أمام «عدالة

الاجنبي». عجز عنها صدام في العراق، فكانت الكارثة تدمير العراق، واحتلاله ونهب ثرواته، ونعجز عنها في السودان، وفي فلسطين المحتلة، وفي مصر وفي أكثر من بلد عربي بما في ذلك اليمن.

فالجنوبي الذي يحتج على نهب أرض «انفصالي»، وابن صعدة الذي يدافع عن معتقده الديني «إمامي وعميل»، أما تهامة فلا حسب ولا نسب كمقولة الشهيد الرائع محمد احمد نعمان.

ايها الحكام! ماذا فعلتم بنا؟ ماذا فعلتم بشعوبكم؟ أضعفتم حب الاوطان في قلوب الناس، وجعلتم خيار الاجنبي هو الارحم! تتعامل «الدولة» اليمنية مع شعبها كفريسة، والمحزن أن يوظف القضاء أو يستخدم كاداة قمع ضد خصوم سياسيين أو شخصيين.

عدم الافراج عن الخيواني والقرني يعطي للامر بعداً غاية في الشخصنة، وأن تكون الدولة بجيشها وأمنها وحزبها وقضائه في مواجهة القرني والخيواني فعمل سيريالي وعبثي بامتياز.

ولا أعتقد أن دولتنا، حماها الله من الهشاشة والضعف حد الذعر من أغنية شعبية للقرني أو مقالات ناقدة للخيواني. نقول للحاكمين مخلصين: إن الظلم الذي يمس إنساناً يمس الأمة كلها، والانتقام والثار الشخصي لا يليق بالانسان، أي إنسان، فما بالكم اذا كان في موقع صنع القرار!؟

وندعو صادقين مؤسسات مجتمعنا المدني: الاحزاب، النقابات، المؤسسات، والمنظمات المدنية والحقوقية، والصحافة، والشخصيات، إلى رفع أصواتهم الاحتجاجية في مواجهة سياسات القمع والتنكيل التي تعم اليمن، وتتخصص أكثر فأكثر بأصحاب الكلمة والرأي المستنير.

نحن العرب كلنا أسرى وسبايا، ولكن العيب كل العيب أن تفترس السبية السبية، كابداع درويش «وأرى السبايا في حروب السبي تفترس السّبايا».

معركة الصحفي الخيواني والفنان القرني معركة حرية الصحافة، حرية الرأي والتعبير والابداع، والدفاع عن الحريات كلها، وعن الانسان العربي المقهور والمكبل بأغلال الجهل والفقر والمرض، وانضاف إليها في اليمن السعيد سابقاً الاستبداد والفساد.

كثيراً ما رددت الرائعة الداعية الحقوقية «أمل الباشا»: وفروا العدالة لأنفسكم قبل أن تفرض عليكم؟ ولكن يبدو أن العبرة العظيمة من التاريخ أن لا أحد يعتبر بها، كرؤية هيجل.

ينبغي أن ترفع اصواتنا بالاحتجاج السلمي بألوانه وأشكاله المختلفة، وأن نصل بها إلى كل منظمات العفو وحقوق الانسان والصحفيين والادباء والفنانين والمفكرين وذوي الرأي والمحامين في مختلف بقاع الارض وفي عصرنا (فإن الله ليزع بالرأي العاما لا يزع بالقرآن).

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨

اخلاقيات العمل الصحفي في التعاطي مع القضايا غير الاخلاقية *

عبدالباري طاهر

12
اخلاقيات العمل الصحفي في التعاطي مع القضايا غير الاخلاقية*

ينير العنوان أكثر من اشكالية بين الحرية والمسؤولية، وبين القيم والتقاليد المختلفة والمتنوعة من عصر لعصر ومن أمة لأخرى، بين ارادة الحرية والقيود المفروضة. وطالما والامر محصور في قضية الانتهاكات الجنسية فسنحصر التناول حولها.

يسود العقل المتخلف رؤية تقليدية ومحافظة ترى أن غض الطرف وإسدال الستار على الجرائم والفضائح والانتهاكات، الجنسية خصوصاً، هي الفضيلة كل الفضيلة؛ فالله «يحب الستر». ومثل هذه الرؤية لم تكن صائبة في الماضي أما في عصرنا الراهن فمستحيلة لماذا؟

لا شك أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية قد اكتسحت العالم. «الثورة الثالثة».

يقول ميلل إن الكمبيوتر، المتميز بشراهته التي لا تشبع للمعلومات، وقدرته على عدم الخطأ أو امكانية نسيان أي شيء، قد يصبح القلب النابض لنظام رقابة فعال يحول مجتمعنا إلى عالم شفاف ترقد فيه بيوتنا ومعلوماتنا المالية، واجتماعاتنا وحالتنا العقلية والنفسية والجسمانية كذلك، عارية تماماً مكشوفة أمام أي مشاهد.

لقد ذابت الحدود بين ما هو عام وما هو خاص، بين القضايا القومية والاسرار الشخصة. وأصبحت

فكرة أن الحرمات الخاصة للفرد هي لب الديمقراطية مطروحة للجدل. وبعد أن استطاعت الوسائل التكنولوجية اقتحام مجال الحياة الخاصة لكل منا، وجدنا أن قضايا كانت حتى الامس القريب تعتبر سر الاسرار ومن أدق الخبايا الشخصية، مثل الخلافات الزوجية، أو العقد الجنسية ومصاعبها وخلافات الزوج والزوجة حولها الصحف صارت مطروحة للنقاش العلني عبر شاشات التلفزيون، أو على صفحات، دون أدنى إحساس بالخجل في المجتمع الحديث («دراسات اعلامية» العدد ٩٣) يحدث كل ذلك بفعل التقدم التكنولوجي المسيطر على كل دقائق الحياة، خاصة في الغرب الصناعي، والذي عكس تأثيراته وبدرجات متفاوتة على باقي اجزاء العالم بعد أن أصبح وحدة مترابطة أيضاً بفضل التقدم التقني لوسائل الاتصال والاعلام والمواصلات في عالم أصبح يوصف بأنه القرية الالكترونية. وقد حدث كل ذلك رغماً عن التشريعات والقوانين التي تنص على حماية الحريات العامة والخاصة، وبالذات الحرمات الشخصية، ورغماً عن الاعلان العالمي لحقوق الانسان. (مرجع سبقت الاشارة إليه).

ولعل فضيحة: مونيكا/ كلينتون، ومأساة الاميرة ديانا، تكشفان أن الاسرار الخاصة والخاصة جداً أصبحت علنية ومكشوفة حتى في بلدان متخلفة، وتعالج التشريعات والقوانين في البلدان المتطورة، كامريكا وبريطانيا وقبلهما فرنسا، هذه القضايا، ولا شك أن التشريعات حول هذه القضايا يختلف في هذه البلدان المتقدمة جداً، كما أنها أيضاً غالباً ما تخضع للتجديد والتحديث استجابة للتطورات الكبيرة التي تشهدها.

فضيحة مونيكا/ كلينتون تؤكد أهمية الحرية وقوة الصحافة التي استطاعت كشف الفضيحة التي هزت أركان البيت الأبيض، ووضعت أقوى رئيس لأكبر دولة في العالم تحت طائلة المساءلة، وأخرجت حزبه من الحكم رغم الانجازات الكبيرة التي حققها.

تنص المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الآتي:

١ - لكل انسان الحق في اعتناق الآراء دون أن يتعرض له أحد.

٢ - لكل انسان الحق في التعبير، وحرية طلب جميع أنواع المعلومات والافكار، وتلقيها وإذاعتها دون أي حدود بالقول والكتابة أو الطباعة أو الفن أو أي وسيلة أخرى يراها.

٣ - ينطوي استعمال الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة على واجبات ومسؤوليات خاصة يجوز لذلك اخضاعه لبعض القيود طبقاً لنص محدد في القوانين لتأمين الآتي:

أ- احترام حقوق الغير وسمعتهم.

ب- حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

الفصل التعسفي بين الحرية والمسؤولية، والخلط العام بين الحرية والفوضى والاساءة إلى الحرية باسمها، هي المسؤولية عن تشويه الحرية تمهيداً لقمعها. «إن حريتك تنتهي حيث يبدأ أنفي» كما يقول فلاسفة الانوار، ولا بد من التمييز بين حرية الرأي والتعبير والاساءة والقذف والتشهير، ولا علاقة بينهما بحال.

هناك صحف تقذف المحصنات، وتنتهك الاعراض، وتسيء إلى المرأة والطفل، وتمول من المال العام، ولا تنصاع لأحكام القضاء، على سبيل المثال: قضية الصحفية سامية الاغبري وصحيفة «الدستور».

تكاد أن تجمع كل القوانين والتشريعات في مختلف أنحاء العالم على قدسية وحرمة الحياة الخاصة، وبالاخص للاطفال والنساء، المحتاجين أكثر للحماية، والاعلان العالمي لحقوق الانسان -كما أسلفت- والعهدان الدوليان ينصان على توفير مثل هذه الحماية.

وقد تعرض مشروع ميثاق الشرف الاعلامي العربي المقدم من اللجنة الدائمة للاعلام بالجامعة العربية عام ٢٠٠١ على: «الامتناع عن وصف الجرائم بكافة اشكالها وصورها بطريقة تغري بارتكابها، أو تنطوي على اضفاء البطولة على الجريمة ومرتكبيها والمحفزين عليها أو المروجين لها فرصة استخدام وسائل الاعلام منبراً لهم» (المادة الحادية عشرة)، وتنص المادة الـ١٦ على «الحرص على حماية الاطفال والاحداث من المواد الاعلامية التي تتضمن مشاهد عنف أو أنماطاً سلوكية غير سوية تتناقض مع القيم النبيلة».

كما تنص المادة الحادية والعشرون على «عدم الخلط بين المواد الاعلامية والمواد الاعلانية، والتزام المواد الاعلانية بأخلاقية المجتمع العربي، وعدم استغلال الطفل والمرأة في الحملات الاعلانية بشكل يسيء لهما».

لا ينبغي التبرير للإساءة أو القذف والتشهير بأي شكل أو صورة، ولكن السلطات القامعة غالباً ما تتخذ من التشهير والقذف الذي تمارسه هي أو الصحف المحسوبة عليها ذريعة أو مبررا للمزيد من قمع الحريات العامة، والتضييق على الهامش الديمقراطي، ومصادرة حرية الرأي والتعبير، وتحديداً الحريات الصحفية.

والحقيقة أن انفجار ثورة المعلومات، وحرية تدفقها خصوصاً بفضل تكنولوجيا الاتصال الحديثة في العالم كله قد أثار ضرورة إعادة التوازن بين حرية الصحافة وحرية تدفقها وبين المسؤولية المهنية والاجتماعية للصحفي من جهة، وضرورة وضع حدود قانونية جديدة لضمان حرية الصحافة من جهة أخرى، وحماية الحياة الشخصية للمواطنين من جهة ثالثة، عبر مواثيق الشرف الصحفية أساساً. («دراسات اعلامية» العدد ٨١ اكتوبر/ سبتمبر).

والواقع أن كثرة القوانين والتشريعات وحتى مواثيق الشرف ولجان التأديب الصحفية لا تفيد، بل ولا تخدم حرية الرأي والتعبير. يقال دائماً أن أمراض الديمقراطية لا تعالج إلا بالمزيد من الديمقراطية. ويقينا فإن متانة الحريات العامة والديمقراطية، وتقوية الرأي العام المؤزر بحرية الرأي والتعبير، هي الضمانة الاكيدة للقضاء على التجاوزات، وعدم احترام حرية الغير أو المس بخصوصية الآخرين.

تتخذ السلطات القامعة من القوانين والتشريعات عصا غليظة لكبت الحريات ومصادرة الحق. ولا يمكن ازدهار الفساد والعنف والارهاب، خصوصاً ضد المرأة والطفل، الا في ظل الانظمة الدكتاتورية والشمولية. حرية الكلمة والرأي هي السلاح الآمن للتصدي لقول الانتقاص من حق المرأة، والاساءة إلى الاطفال سواء بالتجارة أو العنف أو العمالة أو الدفع للتسول. بين انطلاق الحرية والضبط الاخلاقي أن الحرية هي القوة تمنحنا القدرة على مواجهة الظلم والطغيان والقهر، وغيابها يعني

الاستسلام أو الموت. وهناك ترابط عميق بين حرية الصحافة وحقوق الانسان. فحرية الصحافة هي التي تكشف الانسان، وبالاخص المرأة. كما أنها الوسيلة المثلى لنقد وفضح الغبن الاجتماعي، وانتهاك الدستور، والتلاعب بالقوانين، والعبث بالمال العام.

وتشير دراسة أعدتها اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية باليونسكو إلى أهمية التوازن بين الحرية والمسؤولية الاخلاقية، وهل يمكن أن ينعكس على المستوى الدولي. إنه مع موازنة مزايا إتاحة الفرصة للتعرف على الاعلام الشعبي المعلوم ترتفع الاصوات في كل مكان من الشباب في فرنسا إلى الآباء في الفلبين، أو حتى المرشحين المحتملين لرئاسة الولايات المتحدة الامريكية، معبرة عن قلقها الشديد من المد المتنامي للعنف الذي ليس له مبرر والجنس الصريح واللغة والصور الكريهة التي تنتج وتوزع اليوم. وأكثر ما يخشاه الجميع هو تأثير مثل هذه المادة على الاطفال عنفاً من جانب من سئوا. (راجع: «دراسات اعلامية»، العدد١٠٠ يوليو/ ديسمبر ٢٠٠٠) ويقول استرير لينجرين (إن اسوأ كلمة اعرفها هي عنف التسلية، وهي تعبيرنا السويدي عن العنف الروائي، أو عنف وسائل الاعلام، أن اولئك الذين في موقع يجعلهم يصنعون النقود من وسائل الاعلام من الواضح أنهم لا يرف لهم جفن لامكانية أن يصاب الف طفل بالأذى بسبب هذا العنف للتسيلة. وأنا أتساءل عن عدد الاطفال حول العالم الذين غرست فيهم هذه الصور التي تعذبهم لدرجة الجنون كل ليلة، إنها فكرة مروعة، إنني أود أن ألتقط فرشاة- فرشاة نامة، وأن ألمس بها جبين هؤلاء الاطفال المعذبين، أمسح عنهم كل الصور المخيفة التي استوعبوها. («دراسات اعلامية»، العدد ١٠٠، مصدر سبقت الاشارة إليه).

الاغتصاب والاعتداءات الجنسية بحق الاطفال والنساء

من الخطورة بمكان الكشف عن هذه الجرائم البشعة خصوصاً في مجتمعات تقليدية. فالمجتمع التقليدي المحافظ يجري فيه التستر على جرائم من هذا اللون باسم المحافظة على القيم والاعراض وعدم اشاعة الفاحشة، والصحافة أو الصحفي الذي تقوم بالكشف عن وقائع من هذا النوع يصبح عرضة للمساءلة بل وربما للتنكيل. ولكن جرائم كهذه لا تجوز فيها الخفة وعدم الدقة، فهي مدمرة وكارثية، والافضل من تجاهلها أو التستر عليها أو الرعونة والخفة في كشفها، الشعور الانساني بخطورة هذه الجرائم على الاطفال والنساء المعتدى عليهن، واثر ذلك على أسرهن وبالتالي امتداد الاثر البالغ السوء على المجتمع ككل، وبل وعلى الانسانية في ظل الانترنت والقنوات عابراة القارات.

يشير الدكتور صلاح الدين حافظ، الامين العام لاتحاد الصحفيين العرب رئيس تحرير مجلة «دراسات اعلامية»، إلى قضية أتهام الصحافة البريطانية بالتسبب في مقتل الاميرة ديانا بسبب البحث عن مغامراتها ونشرها.

وملف قضية حرية الصحافة، وحرمة الحياة الخاصة مفتوح على مصراعيه بسبب أهمية تقنين العلاقة بين حرية الصحافة في أن تنشر ما تحصل عليه، خصوصاً إذا تعلق بالنجوم والمشاهير، إرضاء لنهم القراء.

وبين حق هؤلاء بل وجميع المواطنين في حماية حياتهم الخاصة واسرارهم الشخصية من الزيوع والانتشار والتداول بين العامة، عبر الصحف ووسائل الاعلام، وفي خضم كل ذلك انفجرت في مصر قضية اخلاقية أصدر النائب العام قراراً بحظر النشر عنها أثارت قدراً هائلاً من الجدل بعد أن توسعت بعض الصحف في نشرها بالصور والاسماء والوقائع التي تتناول نجومها. وثار السؤال من جديد: إلى أي مدى تمارس الصحافة حرية النشر في مثل هذه القضايا خصوصاً الاخلاقية؟ وهل لها حق نشر الاسماء المتورطة، واستقاء تفاصيل تورطها من جهات الضبط والتحقيق؟ وما هو رد الفعل إن حكم القضاء فيما بعد بالبراءة سواء لعدم وقوع الجريمة أصلاً، أم لعدم ثبوت الادلة، أو لبطلان إجراءات الضبط؟

ويؤكد الدكتور والخبير الاعلامي صلاح حافظ -ومعه حق- «أننا مع مبدأ أن الحرية مسؤولية، ومن مسؤولية حرية الصحافة عدم التورط أصلاً في كل ما يمس حرمة الحياة الخاصة كمبدأ. ثم عدم التزيد في نشر تفاصيل الفضائح والسقطات الاخلاقية، وقضايا الآداب، وجرائم الاحداث، ليس حماية لمرتكبيها ولا دفاعاً عن حياتهم وحرمتها الخاصة، ولكن حماية لقيم المجتمع وآدابه العامة واخلاقه القويمة، ويضيف: «واذا كانت هناك ضرورة في النشر، فهو يتم بعد صدور حكم قضائي نهائي وبات، حيث تصبح التهمة ثابتة عبر النظر أمام درجات القضاء المتدرجة. أما التسرع بالنشر عند الضبط أو من خلال محاضر التحقيق الاولية فهي مخاطرة غير محسوبة، توقع الصحف والصحيفة في جريمة التشهير والقذف، اذا ما صدرت احكام البراءة فيما بعد. ومن مصلحة الصحافة وصيانة لحريتها وحماية لمسؤوليتها أن تتجنب كل ذلك بإرادتها». («دراسات اعلامية» عدد ٨٩).

بعد مقتل ديانا أصدرت لجنة شكاوى الصحافة في بريطانيا، وهي هيئة مستقلة، ما أسمته بـ«ميثاق السلوك والممارسة في الصحافة» (يلتزم الصحفيون في معالجة قضايا حرمة الحياة الخاصة، دون أن يدعي أحد أن مثل هذا الميثاق الاختياري يشكل قيدا على حرية الصحافة).

تقول المبادئ الرئيسية للميثاق:

١ - أنه يجب على الصحف عدم نشر المواد المضللة والمشوهة، وغير الدقيقة، واذا ما حدث فإنها مجبرة على نشر الرد وبالاعتذار أيضاً.

٢ - لا تنشر مواد عن الحياة الشخصية للمواطنين بدون موافقتهم الصريحة، بما في ذلك استخدام عدسات مكبرة كتصوير مواطنين داخل منازلهم أو ممتلكاتهم الخاصة إلا إذا ثبت أن ذلك حدث للصالح العام.

٣ - يمكن تعريف الممتلكات الخاصة بأنها: محل الاقامة متضمناً الحديقة أو المباني الملحقة وحجرات النوم في المنازل أوالفنادق، واماكن علاج المرضى.

٤ - يجب على الصحفيين عدم الحصول على أو نشر أية مواد جرى استقاؤها باستخدام أجهزة تنصت سرية.

٥ - لا يجب على الصحفيين استخدام الخدع والحيل، بما في ذلك ادعائهم أسماء أو شخصيات أو

التخفي للحصول على معلومات أو صور.

٦ - يجب على الصحفيين عدم الحصول على المعلومات من خلال المضايقات أو الابتزاز أو التهديد أو التخويف.

وقد اختص هذا الميثاق الاختياري قضيتي الاطفال والجرائم الجنسية والاخلاقية بجانب مهم من مدونة سلوك الصحفيين، فأكد على ضرورة عدم الاقتراب أو تصوير أطفال في مدرسة بدون الحصول على إذن مسبق، وعلى عدم إجراء تحقيقات أو حوارات مع الاطفال دون سن ١٦ سنة في موضوعات تتعلق بسعادة ورفاهية الطفل بدون إذن الوالدين، وعلى عدم تعريف الاطفال تحت السن نفسها التي يتورطون فيها بالجرائم الجنسية، وعلى عدم استخدام الاتصال الجنسي في مثل هذه الحالات.

ثم عاد فأكد على أن يجب على الصحافة عدم تعريف ضحايا الجرائم والاعتداءات الجنسية، أو نشر أية مواد تساعد على التعرف عليهم الا اذا كان هناك مبرر كاف.

وبصرف النظر عن حب النميمة، والنهم إلى الاثارة، الذي يحكم بعض الصحف وبعض قطاعات القراء، فإننا نعتقد أن إعمال مرجعية مبدأ أن حرية الصحافة مسؤولية، وأن تنشيط صحوة الضمير الاخلاقي والمهني، وأن الاسترشاد بما جاء في هذا الميثاق البريطاني، يساعد كثيراً في حماية الصحافة وحريتها وشرف كلمتها وجسامة مسؤوليتها من مخاطر الانزلاق، ومن مخاطر الاختراق، خصوصاً وأن الانزلاق والاختراق يضغطان الآن بقوة الترغيب والترهيب في وقت واحد على الصحافة والصحفيين في كل المجالات السياسية والفكرية المهنية والاخلاقية، الاجتماعية والمالية. «دراسات اعلامية»، العدد ٨٩، مرجع سابق.

الحريات الصحفية وحقوق الانسان

هناك جدل تاريخي وترابط عميق بين الحريات الصحفية وحقوق الانسان، فهما مترافدان، ومتلازمان حد استحالة وجود حريات صحفية بدون احترام لحقوق الإنسان، واحترام حقوقه لا يعبر عنها الا بحرية الرأي والتعبير. «الحريات الصحفية».

لقد ترابطت قضية حقوق الانسان بقضية حرية الصحافة ترابطاً عضوياً منذ البداية، وشهدت القضيتان عبر عصور التاريخ نضالاً مشتركاً، وإن كان تحت مسميات أو أشكال مختلفة، ذلك أنهما كانتا وما زالتا تثيران أعمق ما في الانسان من اهتمام ومشاعر فكرية وروحية، وكانتا معا أخطر القضايا التي أثارت الضمير الانساني عبر العصور، وألهبت الصراعات، وأشعلت الثورات، وقلبت النظم مهما كانت قوتها وبطشها (احزان الصحافة، صلاح الدين حافظ).

والسبق الصحفي أصبح غير محدود أو مقيد بالجغرافيا والنظم السياسية والحدود القومية مهما تنوعت وتعددت، ولكنه مقيد بحرية ملتزمة بالضمير، وألاَّ تطال حريات وخصوصيات الآخرين، فالمادة الـ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنص على أن «لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير (وهذا يعني ضمنياً حقه في الحصانة من أجل آرائه) ولكل فرد الحق في البحث عن المعلومات

والافكار ونشرها بأي وسيلة من وسائل التعبير، وبغض النظر عن أي حدود».

وهنـاك ترابـط عميق ومتجدد بصـورة مذهلة بين حرية وحق الاعلام وبـين حرية الاتصال والحق فـي الحصول علـى المعلومات، وهو حق تكفله الشـريعة الدولية والاعلانات العالمية ودسـاتير الدول المختلفة. فحقوق الانسان، بما فيها حقه في الاتصال والحصول على المعلومات بدون ضغوط أو قيود تتصاعد وتتجدد كل يوم مثلما تتصاعد وتتجدد احتياجاته المختلفة.

لا شـك أن التقدم التكنولوجي قد افرز مخاطر على حرية البشـر. ويشـير الدكتور صلاح حافظ إلى بعض منها:

- انتهاك الحريات الخاصة، عن طريق اجهزة التنصت والتسجيل والتصوير الحديثة.
- اهتزاز الشخصية الانسانية عقلياً ونفسياً وجسدياً.
- قهر حقوق الانسان عن طريق القيود التي ابتدعتها الوسائل الالكترونية المعقدة.
- اختلال التوازن بشكل عام بين التقدم التكنولوجي والعلمي والمادي وبين التقدم الفكري والرقي الروحي والاخلاقي والحضاري للبشر.

وفي مواجهة هذه المخاطر الجسـيمة الناتجة عن حالة التناقض الواضح بين التقدم التكنولوجي المكتسح، وبين الحريات العامة والخاصة المتقهقرة، شهدت سبعينات هذا القرن (الماضي) وثمانيناته موجة ضخمة من المطالبة بإنقاذ البشـرية من كارثة محققة تقدم عليها بيديها، وتنسـاق إليها نتيجة ما افرزته عقولها من ثورة علمية وتكنولوجية. فتركزت هذ المطالب على تحقيق ثلاثة أشياء أساسية خلال عقود التنمية (تقرير اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة مارس ١٩٧١):

أ- حمايـة حقوق الانسـان في المجـالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية طبقـاً للموارد القومية والمستويات العلمية والتكنولوجية.

ب- اسـتغلال التقـدم العلمـي والتكنولوجي فـي تدعيم احترام حقوق الانسـان وقيمـه الاخلاقية والروحية.

جـ- خطر اسـتخدام التقـدم العلمي والتكنولوجي فـي كبت الحريات الاساسـية وتقييد الحقوق الديمقراطية.

واذن لا بد من تحديد الحريات الفردية، والحرمات الشخصية المعتدى عليها.

وقد حددت منظمات القوانين الدولية هذه الحقوق على النحو التالي:

يتمثل حق الفرد في أن يترك حراً لنفسه يعيش حياته في ظل الحماية ضد:

١ - التدخل في حياته الخاصة والعائلية والمنزلية.

٢ - التدخل في تكامله الجسماني والعقلي أو حديثه عن مبادئه أو ثقافته.

٣ - التهجم على شرفه وسمعته.

٤ - كشف المواقف المحرجة غير الهامة في حياته الخاصة.

٥ – استغلال اسمه أو شخصية شبيهة له.

٦ – التجسس والتلصص والمراقبة.

٧ – الرقابة على مراسلاته.

٨ – الاستغلال السيئ لاتصالاته ومراسلاته التحريرية أو الشفهية.

٩–استغلال المعلومات الخاصة به من خلال ملف عمله أو مهنته.

١٠ – وضعه تحت أضواء مضللة وخادعة (وثائق مؤتمر منظمة القانونين الدوليين، استوكهولم، مايو ١٩٦٧).

أن الاخطر من معدات التنصت والتجسس والتسمع التي صارت شائعة الاستعمال في ممارسة الرقابة على الحريات العامة والخاصة على السواء، هو اخطبوط جديد يتمثل ببساطة شديدة في استخدام المعدات التقنية الجديدة في انتهاك الجسد والعقل والاعصاب لانتزاع معلومات محددة أو اعترافات مطلوبة من الانسان. (احزان الصحافة مرجع سابق).

وقد نشأت خلافات شديدة في أكثر من مجتمع حول التناقض الظاهر على الاقل بين حرية البحث عن الافكار والوصول إلى المعلومات ونشرها وتوزيعها عبر وسائل الاتصال، خاصة الصحافة والاذاعة، وبين حق الافراد في صون حياتهم الشخصية، والتمتع بخصوصية لا يجوز التجرؤ عليها، أو كشف اسرارها.

في الاخير اشكر الزملاء في «سياج»، وتحديداً الزميل العزيز احمد القرشي على اهتمامه بقضية المرأة والطفل وهي قضية راهنة ومؤرقة وتحتاج إلى أكثر من ندوة وبحث ودراسة ويقظة ضمير.

* ورقة مقدمة لندوة "نتائج التناولات الإعلامية لصور وأسماء ضحايا الانتهاكات الجنسية من الأطفال".

● «النداء»، العدد ١٦٩، الأربعاء ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨

وعد الانتخابات ووعيد الكوارث

عبدالباري طاهر

12

وعد الانتخابات ووعيد الكوارث

حتى لا تفاجأ ببعض الصم والبكم تحت سقف البرلمان

خاتمة القرن العشرين كارثية بكل المقاييس لبعض من البلدان المتخلفة علائم الانكسار والتشدد برزت في مناطق مختلفة من العالم. الحركات الداعية للعنف وسفك الدم ظهرت في مناطق ابتداء بالباكستان والافغان وقوفاً في البلاد العربية، وافريقيا وبلدان امريكا اللاتينية.

ولم تكن الصورة كلها قاتمة: حققت الهند استقلالها -رغم مآسيها المتناسلة- ووضعت أقدام أبناءها على سطح القمر شأن الصين واليابان، وانجزت الامة الايرانية ثورتها رغم الطابع الديني «الطائفي»، وقدم الاتراك أنموذجاً فريداً ورائعاً للاسلام يختلف عن الأنموذج الاسلامي الطوائفي في مختلف البلدان الاسلامية وبالأخص في الباكستان والعربية السعودية والعراق.

وكسرت أمريكا اللاتينية الهيمنة الامريكية الشمالية وطوحت بالجنرالات وأنظمة التبعية والفساد والاستبداد.

في الـ٥ من حزيران عام ٦٧ فشلت جيوش ثلاث دول عربية في حماية التراب الوطني لبلدانها، وأدت هزيمتها الفاجعة إلى ضياع ما تبقى من فلسطين: الضفة والقطاع، ودخل الوطن العربي رقصة زار بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية والادبية.

طرحت الهزيمة سؤال شرعية الأنظمة القومية الثورية التي قفزت في الظلام للاستيلاء على الحكم. وبدأت الأنظمة القومية تضمد جراحها، ولكنها عجزت عن الاجابة على الاسئلة الأكثر جوهرية وإلحاحاً: التحرير، التنمية، المواطنة، والبناء الديمقراطي، ولم يعد أمامها من سبيل غير تعكز شرعية

الغلبة والقوة. فانصرفت إلى بناء القوة العسكرية والامنية لمواجهة الداخل والداخل فقط.

الأنموذج الأكثر تفجيعاً حركة التحرير الوطني الفلسطينية. فحركة فتح كبرى الحركات الوطنية الفلسطينية والجسم الفلسطيني قامرت على الحلول السلمية وتخلت عن لغة المقاومة لتعود من مدريد وأوسلو وفي زمن قياسي وبقدرة قادر تتحول إلى سلط قمعية ويغرق جهازها الامني شديد الوطأة على الداخل الفلسطيني بالاستبداد والفساد وتبدأ رحلة حماس التي ترى أن المواجهة مع الآخر الفلسطيني له الألوية، والمواجهة مع المحتل يمكن أن تؤجل أو تحل تكتيكياً وعلى مراحل. وبين التنازع الفلسطيني الدامي والانحرافات القاتلة في السلطة ومكائد المفاوضات وأوهام خارطة الطريق تضيع منجزات الانتفاضة الاولى والثانية وتنتشر كخلايا السرطان المستوطنات الاسرائيلية في فلسطين: الضفة والقطاع، وحالياً تلوح اسرائيل بأوراق لحل يضيع الأرض والقضية، ويرص العرب وراء امريكا واسرائيل في حروب طائفية دينية: سنية شيعية داخلية ومع إيران قد تمتد لعقود.

وبعد رحلة عقود من التنوير والتحديث والتمدن والتحرير ماذا أنجزت الامة العربية؟! وماذا أنجزت أقطارها الممتدة من الماء إلى الماء؟ فأحلام السيادة والاستقلال والتحرر والوحدة والعدالة قد توارت أو تكاد تحت حراب الميل للتبعية والاستناد إلى الغلبة وقهرالداخل الضعيف نسبياً، والعودة إلى الماضي غير المجيد في تعضيد تركيبة ما قبل عصر الدولة، ونشر وباء القبائلية والطوائف والصراعات الداخلية، والانفاق على بناء الاجهزة العمقية كبديل عن التنمية والبناء والدمقرطة والتحديث.

في العقود الاخيرة من خاتمة القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين سفكنا دماً غزيراً ومداداً كبيراً من أجل الحرية والديمقراطية، وفي المقدمة حرية الرأي والتعبير والاعتقاد، وكانت التضحيات جسيمة والحصاد قليل، وما تزال المعركة متفجرة في المنطقة العربية كلها.

فليس هناك قطر عربي إلا وهو مشتبك في صراع داخلي، وفي مواجهة مع دعاة الدمقرطة والحرية والعدل، وحتى في المراكز الاكثر تحضراً وتمدناً: مصر، المغرب، سوريا. ففي مصر تجري محاكمات لأربعة من رؤساء تحرير أهم الصحف الاهلية والمستقلة، وفي المغرب تصادر بعض الصحف وتجري محاكمات، ويضيق على الحريات الصحفية وعلى القنوات الفضائية. وعلى سبيل المثال محاكمة مراسل قناة الجزيرة الاستاذ الراشدي وداعية الحقوق (...) وتبرز ظواهر جديدة في حياتنا العامة فالأحزاب السياسية التي قادت حركات التحرر الوطني قد تراجع دورها كثيراً، وبرزت التيارات الاسلامية بمختلف مناهجها واتجاهاتها كقوة شعبوية تقارع الانظمة المستبدة والفاسدة، وتتقاسم معها التمثيل والتصارع على الكعكة، وتتخلف في مصر «كفاية» وفي سوريا حركة مجتمع مدني محاصر ومعتقل، كما هو الحال في العديد من البلاد العربية: السودان، والجزائر، والمغرب، وتونس، ومصر، وموريتانيا، واليمن، وبقية دول الجزيرة والخليج كلها تشهد ولادة وتخلق نواة مجتمع مدني تلعب فيه النقابات والاتحادات والشخصيات العامة والصحافة وطلاب وأساتذة الجامعات دوراً لافتاً في التصدي لشرعية الغلبة، والدعوة إلى مواطنة، وعدالة وديمقراطية. وهي تحركات على

تواضعها تتجاوز أداء الأحزاب السياسية كلها.

وفي اليمن المعرضة لكوارث طبيعية ومجتمعية يجري التجاذب بين الحكم الذي يدعو للمبارزة والنزال للانتخابات العامة بعد أن احتكر الجيش والامن والمال العام والاعلام والوظيفة العامة، وبين أحزاب معارضة حصرت خطابها ونضالها وحتى مساوماتها على حصتها من تركة الحكم المعلول والمتهالك.

يجري التخاصم والصراع من حول الاقتسام بأكثر مما يجري من حول المواطنة المستلبة في الجنوب، والمنتقصة الشمال، من حول بناء الدولة بأكثر مما يجري من حول بناء الدولة العصرية الحديثة دولة النظام والقانون. وهذا لا يعني أن المعارضة السياسية (اللقاء المشترك) لا تطرح قضايا الاصلاح الشامل، أو تنتقد الفساد والاستبداد، ولكن جنوحها للمساومة واستشرافها للحلول الممنوحة أكبر من فعلها في الحياة اليومية أو مراهنتها على إرادة الناس الكارهة للتجويع والقهر وتدمير المجتمع والكيان.

البديل للانتخابات الطوارئ! ألسنا في طوارئ منذ حرب صيف ٩٤. وربما البديل الحرب فكيف سينتخب ابن صعدة ويده على الزناد؟! وكيف ينتخب ابن الجنوب المجرم بالانفصال المدموغ بالخيانة العظمى؟ لا نريد أن يتوافق الحكم والمعارضة على الحصول على نصيب من الكعكة أو رشوة تمنح أو تعطي.

إن الوضع في اليمن مأساوي حد التراجيديا. والفاجع أن استشعارنا للمخاطر ليس بمستوى هذه المخاطر. إن انتخابات في الجنوب يريدها الحاكم أن تصادق على وحدوية وشرعية حربه قد تعمق الانفصال الذي تصنعه سياسات الحكم، وفجاجة النهب، والتمييز والاضطهاد والاستعلاء بأكثر مما تصنعه الاحتجاجات المدنية.

أما الانتخابات في صعدة فلن تكون إلا صورة من جولات الحرب الخامسة: أما في إب، وتعز، والحديدة، -وبالاخص في المحمية الحديدة- فإن الانتخابات لا تعدو أن تكون لوناً من ألوان السخرية، أو تكون عملاً من أعمال الأرقاء أو الرعية في أحسن الاحوال.

أن المجتمع اليمني آخذ في التفكك وكل منطقة تبحث عن خلاصها بعيداً عن الاخرى، وليس هناك ناظم مشترك. فلصعدة حربها، وللجنوب احتجاجاته، ولحضرموت والمهرة مأساتها الخاصة.

واذا كانت المعارضة ضعيفة أو غير قادرة على قيادة الاحتجاجات في الوطن كله فأن «الدولة» بين مزدوجين آخذة بالتفكك، وما يجري في صعدة والجنوب على خطورته لا يقارن بفقدان اليمن لشواطئه ومياهها الاقليمية. فاليمن دولة بحرية تحكم بسلطة مهتمة بحماية الجبال المحيطة بالمدن أكثر من اهتمامها بالبحر الذي هو أساس هذا الكيان عبر التاريخ. فهل تدرك المعارضة والحكم أن تضميد جراح الحرب في الجنوب وصعدة له الأولوية الكبرى؟! وأن المال الذي سيسفك في شراء الذمم والأصوات وتزييف الانتخابات الصورية أولى أن يذهب لإنقاذ أبناء حضرموت المحاصرين بالكارثة. وأن توجيه الجيش والأمن والسلاح لحماية الجزر اليمنية والشواطئ أهم ألف مرة من ملاحقة الداخل.

عندما ضربت العاصفة عمان دعا السلطان قابوس أبناء وطنه للتكاتف ورفض أي عون خارجي. وخلال بضعة أشهر تمكنت عمان من التغلب على الكارثة. أما في اليمن فإن الكارثة.

في واد والدولة ومعارضتها في واد آخر فالكل مشغول باللعبة الديمقراطية التي يعرف الجميع أنها محسومة سلفاً بذهب المعز سيفه.

إن المجتمع اليمني ومؤسساته المدنية بما فيها الاحزاب والشخصيات العامة والتجار وكل الفئات مدعوة للتضامن مع حضرموت والمهرة فلم يبق من الوحدة اليمنية غير تضامن الناس مع أنفسهم.

● «النداء»، العدد ١٧٢، الأربعاء ٢٩ اكتوبر ٢٠٠٨

دفاعاً عن القاضي عبدالرحمن الارياني

عبدالباري طاهر

12

دفاعا عن القاضي عبدالرحمن الارياني

عبدالباري طاهر

هذا بحسب السلطة

هل تصلح الكوارث ما أفسدته السياسة؟!

حكومة التربية والتعليم

بعد انقلاب الـ ٥ من نوفمبر ٦٧ واستلام القاضي المناضل عبدالرحمن بن يحيى الارياني مقاليد الحكم كرئيس للدولة الجديدة نشرت بعض الصحف الاسرائيلية خبراً على لسان يهودية يمنية أدعت أن القاضي أخوها، وقد أستقبل الملكيون وأطراف سياسية معادية للثورة الخبر، وعملت على نشره والتعليق عليه في عدة صحف عربية تتعاطف معها.

وبات الخبر أو توارى بموت قضية الملكيين نفسها، وعقب أو أبان حرب ٩٤ أثير أو بعث الخبر مجدداً وسرعان (ما) خبئ، فجأة تقوم صحيفة أسرائيلية «هاراتس» باعادة طرح القضية لشيء من التوسع عطفاً على كلام اليهودية اليمنية. فما القضية؟ وما أصلها؟ ولماذا تثار كلما أحتدم الصراع، أو أختلف السياسيون في البلاد.

القصة كما يرويها ثقات مقربون من علامة اليمن وأحد رموزها الكبيرة الارياني أن اليهودي زكريا حداد الطفل الذي فقد أمه وأباه فكفله القاضي الفاضل يحيى والد عبدالرحمن، وأسلم وتربى في بيت أسرة الارياني كأحد أبنائها. ثم أصبح حارساً للارياني بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية وأصبح أسمه (عبدالرحيم) تلكم بداية وليس منتهاها.

رجلنا في اليمن

تحت هذا العنوان المثير نشرت صحيفة «هاأريست» الاسرائيلية نقلاً عن كاتبه تدعى دوريت مزراحي تكتب في صحيفة في التشدد اسمها «شباحا» قال والنقل منسوب لموقع يمن أون لاين أن زكريا الحداد أخو جدتها قمر الحداد. كان رئيساً لليمن، وذكرت أن أخو جدتها ولد أوائل القرن العشرين في مدينة إب توفي ابوه وهي في الثامنة، وقد كفلته أسرة القاضي يحيى بن محمد الارياني فتربى اسلامياً وسمي عبدالرحيم. فاختلط الامر على مزراحي فحسبت أن القاضي عبدالرحمن هو أخوها. عمل عبدالرحيم المهتدي مرافقاً وحارساً امينا للقاضي لأكثر من أربعين عاماً.

حينها كان حاكما للنادرة، وأثناء عمله في مقام الامام في تعز وقد أختار عبدالرحيم الاستقرار في قرية «نجد ريمان» القريبة من إريان، وتزوج من المنطقة، وأفتتح لنفسه دكاناً، وعُرف بالامانة، ودماثة الاخلاق. أما أخته قمر التي أصبح أسمها «ليفانا» في أسرائيل فقد بلغت رشدها وتزوجت، وأنتقلت إلى عدن، ومنها إلى مصر ثم إلى فلسطين، وكانت قمر هي التي أدعت في صحيفة «هاعولام هازيه». (العالم اليوم) الاسرائيلية عام ١٩٦٧ أن أخوها عبدالرحيم قد أصبح رئيساً لليمن.

هذه القصة الواقعية الواضحة أصبحت توظف توظيفاً سياسياً عنصرياً وخبيثاً كلما أختلف الفرقاء السياسيون، وبدلاً من تصفية الحساب مع الاحياء المتخاصمين تحول الاساءة البالغة للفقيد الكبير الذي يعرفه الجميع، والذي لو كان حياً لسخر من محاولة الاساءة للحسب والنسب، وعندما قالت اليهودية اليمنية أنه أخوها ضحك بملئ الشدق ولم يعر الأمر أي أهتمام.

اللعب بورقة الانساب والاعتقاد أمر ضار ومزول، واليهودية كالمسيحية كالاسلام أديان سماوية، وهي كأي أعتقاد حتى لو كان بشرياً يجب أحترامه، وعدم الاساءة إلى أهله، والقاضي عبدالرحمن عالم دين مفكر وأديب ومتسامح يعرف للاديان والمعتقدات حرمتها.

فان يحاول البعض الاساءة إليه بنسبته إلى دين أو معتقد آخر إساءة لليمن ولليمنيين الذين كان ذات يوم رئيسهم، وظل رمزاً من أهم رموزهم الوطنية، وقد ترك القاضي الحكم طائعاً مختاراً، ورفض سفك الدم أو التصارع على الحكم.

والسؤال بل الاسئلة من المستفيد من هذا اللعب المضر والمسيئ؟ ولماذا عندما يختلف الساسة تنبش القبور؟ وهل للاعلان عن اكتشاف متعامليه مع اسرائيل في اليمن دخل في الاثارة المكرورة؟.

إن الاجابة على مثل هذه الاسئلة لا تكون إلا بالتصدي للعب بالاحساب والانساب والمعتقدات. فلا ينبغي التنابز بها، أو توظيفها في معارك ضارة وخسيسة.

لم تكن تفاصيل ما نشرته الصحيفة الاسرائيلية تحت اليد، ولا كلما نشر حوله. لذا اكتفي بالاشارة. فلا ينبغي أن تمر الاساءة إلى علامة اليمن واحد أبرز بناة حركتها الوطنية دون غضب أو نكير. فالقاضي عبدالرحمن يرحمه الله كان ولا يزال من أفضل علماء اليمن، ومن القادة الوطنيين

البارزيـن. كان الامـام أحمد ومن قبله والده الامام يحيـى يعرف للقاضي مكانته، ويعرف اليمنيون حكاماً ومحكومين مكانة القاضي الفاضل ومكان أسرته التي أشتهرت بالعلم والقضاء والادب على مدى قرون، وقد تركت هذه الاسرة العارفة أرثاً زاهياً في مختلف فروع المعرفة والادب.

منـذ البدايـة كانت الصحافة أسـرائيلة، وكان المتلقـي يمنياً وعربياً، وكانت الاسـاءة، وتصفية الحسابات بالاساءة والتشكيك والطعن في النسب أو المعتقد الذي يصدق فيه المرؤ، أو أنه لا ينبغي أن يكـون موضوع تنازع ومكايـدة خصوصاً لعالم دين جليل مجدد ومجتهد كالقاضي عبدالرحمن بن يحيى الارياني.

● «النداء»، العدد ١٧٣، الأربعاء ٥ نوفمبر ٢٠٠٨

ما الذي يجري للعرب؟!!

عبدالباري طاهر

12
ما الذي يجري للعرب؟!!
الوضع لا يحتمل المزيد من التهريج
قاموس المعارضة والرئيس

الامة العربية من أمم عديدة تتوافر لها شروط الأمة حسب أهم المقومات الاساسية.

ومع ذلك فليس هناك أمة ممزقة (باختيار حكامها) كهذه الأمة. ترتد أقاليمها واقطارها إلى ماقبل الدولة.

الدولة القبيلة، العشيرة، الاسرة، حافظت على جذرها البدائي، ورغم كل التحولات في الكون. وفي بيئتها ومحيطها استطاعت الاحتفاظ بالحبل السري الذي يربطها بداحس والغبراء وطسم وجديس وعاد وثمود، وكل القبائل البائدة والسلالات المنقرضة.

يلاحظ مفكرون مهمون أنه في حين كانت المراكز الحضرية والتمدن في المغرب العربي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، ومراكز الدول في المشرق العربي: مصر، سوريا، العراق، اليمن، تناظل ضد الاستعمار القديم: بريطانيا، وفرنسا، وايطاليا، لنيل الاستقلال؛ كانت بعض الحركات في الجزيرة والخليج، ومدن الحجاز والاردن، تتحالف مع بريطانيا وفرنسا ضد تركيا ولتضع أقطارها تحت رحمة المستعمر الجديد والحقيقي.

بعد نيل بعض الاوطان العربية استقلالها عقب الحرب الكونية الثانية سواء عبر حركات تحرير وطنية: الجزائر، واليمن الديمقراطية، أم عبر انقلابات عسكرية: مصر، سوريا، العراق، وشمال اليمن؛ فإن هذه الانظمة الوطنية كانت في غالبيتها غير ديمقراطية، وغيبت الحريات السياسية والحياة الديمقراطية، وقمعت حرية الرأي والتعبير، وعسكرت الحياة، مما أدى إلى هزيمة ٦٧.

حـرب ٧٦ اعتبـرت انتصـاراً وأي انتصـار لاسـرائيل وامريـكا، وللاتجاهـات الرجعيـة التقليدية والمحافظة، وهزيمة نكراء للاتجاهات القومية واليسارية.

وكانت اتفاقيات كامب ديفيد منعطفاً خطراً على مسـتقبل الصراع العربي الاسـرائيلي وعلى الأمة العربية كلها.

تصدى صدام حسـين لزعامة التصدي، ولكنه قاد الامة إلى تحويل الصراع من عربي - إسـرائيلي إلـى عربـي- إيراني بالتواطؤ مع امريكا والانظمة التابعة، وانتهى الامر باحتلال الكويت وصولاً إلى احتلال العراق نفسه.

وربما لأول مرة في تاريخ الامم والشعوب يمول، المستعمر (بفتح الميم) جيوش المستعمر (بالكسر) ويسـاعده على احتلال وتدمير جزء من أرضه ووطنه، وما حصل في عاصفة الصحراء، التي شـاركت فيها جيوش مصر والسعودية وسوريا.

وتتكـرر المأسـاة الفاجعة الآن في موافقـة الحكومة العراقية، وربما البرلمـان، على تنظيم الاحتلال العسكري الامريكي للعراق.

ففي حين يدعو الرئيس الامريكي الجديد إلى سحب قواته من العراق فإن الحكام العراقيين المحتل بلدهـم يتواطـؤون مع المسـتعمر بوش لبقـاء الاحتلال، وإطالة أمـده، وتحويله إلى قواعد عسـكرية. أليسـت مفارقـة راعبـة أن يكون المسـتعمر داعياً للانسـحاب بينما المسـتعمر (بالفتـح) حريص على بقاء مدمر بلده وحضارته وآثاره وثرواته، ويصوت الشـعب المسـتعمر (بالكسر) لصالح سحب قواته المحتلة بينما يقر حكام العراق بقاء القوات الغازية!!؟

في بلد التَّسـامح السـودان، بلد السـوداني الطيب، يدمر الحكم الوحدة الوطنية ويخرب دار فور، ويشرد أبناءها ويقتل الآلاف.

ويعلـن رئيس السـلطة المسـتعمرة في فلسـطين (المحتلـة) أنه مصـدر القرار الاوحـد، في حين أن سـجين، وتتعرض الضفـة والقدس للتهويد، وتحاصرها المسـتوطنات، والجدار العـازل، بينما يصر محمـود عباس مهندس اتفاقيتي أوسـلو ومدريد وما تناسـل منهما، محتفظـاً بمعارضيه من حماس كرهائن واسـرى حرب، بينما يسـرح المسـتوطنون والجيش الاسـرائيلي في الضفـة يقتلون أبناءها ويسـتحيون نسـاءها، ويقلعون أشجار الزيتون، يخربون المزارع والقرى. وفي غزة يصر قادة حماس على الاسـتئثار بالسـلطة الموهومة، ويشـردون معارضيهم ويفرضون قبضة بوليسـية وسلطة دينية شديدة التعصب والعمى.

وتقوم الدولة المصرية بحصار غزة المحاصرة، والمعرضة -حسب المنظمات الدولية- لكارثة محققة، ويقـوم الاوروبيون ومعهم بعض اليهـود برحلتين بحريتين لفك الحصار بصورة رمزية في حين تغط شعوب الأمة في سبات عميق بعد أن خرب إرادتها الاستبداد والطغيان الداخلي، الأخطر من الاستعمار الأجنبي، كقراءة المبصر أكثر من الرائين الشاعر عبدالله البردوني.

يغـازل بيريـز، قاتـل أبناء قانـا، العربية السـعودية بالاعتراف الماكـر بالمبادرة العربية. وتنشـغل

السعودية بحوار الاديان، في حين لا تقبل بالتحاور مع الشيعة أو الاسماعيلية أو الصوفية أو عشرات الفرق «غير الناجية» طبعاً.

نعرف أن المسلم ملزم كشرط للاسلام أن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر (إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده، واوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والاسباط وعيسى وايوب ويونس وهارون وسليمان وآتينا داوود زبورا) النساء ٦٣.

إن الخلاف بين العرب واسرائيل أو بين العرب وامريكا وقبلها فرنسا وبريطانيا وايطاليا ليس اختلاف الدين، وانما السياسة والاستعمار. ما بين العرب واسرائيل هو احتلال فلسطين واحتلال الجولان، والعدوان المستمر ضد لبنان. وما بين العرب وامريكا ليس خلاف الدين وانما السياسة التي تجمع بينهم وبين حكامنا، وتفرق بين حكامنا وشعوبهم حتى القطيعة والقتال.

إثارة العداوة بين السن والشيعة مفتعل يخدم اسرائيل وامريكا، شأن خلاف حماس وفتح السنيتين. فالدين البري يوظف سياسياً ليبرر به الطغاة جرائم لا يمكن أن تبرر.

معرف أن حكام امريكا، جمهوريين وديمقراطيين، علمانيون لا يحكمون بالدين (اي دين)، ويحترمون المعتقدات لشعوبهم حقاً وصدقاً.

وحكام اسرائيل سواء حزب العمل أم الليكود أم كاديما، علمانيون ولا علاقة لهم بالعهد القديم (التوراة)، ومؤسسو الدولة الاسرائيلية جلهم ملاحدة يعلنون عدم تدينهم، واقرؤوا إن شئتم سلسلة قادة العدو «دار المسيرة». إن اللعب بورقة الدين والمذهبية والطائفية داء وبيل، وحكامنا أيضاً ليسوا بالزهاد العباد المهجوسين بالتوحيد السماوي في حين يمزقون بلادهم واهلهم وأرضهم والعراق وفلسطين والسودان واليمن وحتى الصومال الذين لم ينلهم من بحركات العروبة والاسلام غير التمزيق والتقاتل. أمثلة تدمي الضمير، وتؤرق الوجدان وتدمر العقل.

وفي اليمن مهد العروبة يحتدم الجدل حول «معركة الانتخابات». فالحكم يتوعد معارضته المرتبكة بأم معارك جديدة، ويتوعد بحسم المعركة بنتائج ضحاياها قضايا شعب أسير ومغلوب على أمره، فصعدة في الشمال ماتزال في حرب معومة، فالمنازل والقرى والمزارع المخربة تنتظر إعادة البناء. والاسرى «المعتقلون» بالمئات وربما بالآلاف لم يفك أسرهم. ولا يزال شبح الحرب يحوم ويتربص في صعدة وعمران وبعض مديريات من حول صنعاء.

وهناك سبع محافظات في الجنوب تطالب الحكم بحقها في المواطنة، وبتضميد جراح حرب ٩٤، وإعادة ما اغتصب. وهي تقود احتجاجات مدنية يمكن للانتخابات اذا لم تكن نزيهة أن تشعلها أكثر. أما حضرموت التي تعرضت قبل أسابيع لكارثة طبيعية فإن الحكم يباهي بدوره في مواجهة الكارثة قبل أن يفرغ الناس في حضرموت المنكوبة من دفن شهدائهم، ومعالجة آثار كارثة دمرت القرى والمنازل والزراعة، وذهب السيل أو أتى على ملكيات المئات والآلاف. وتقف المعارضة مرتبكة وخجولة في طرح قضايا المعتقلين والمخفيين قسرياً، وتبني مطالب المحتجين في الجنوب أو تشكيل فرق للنزول إلى حضرموت لمساعدة المنكوبين. ولا تقوم المعارضة بأي احتجاج على ضحايا الحرب

في صعدة أو معتقليها أو غزة المحاصرة، والمنكوبة، وتبدو وكأنها تردد مع عبدالمطلب: «أنا رب إبلي وللكعبة رب يحميها».

فهي لا تتبنى بالقدر الكافي مطالب شعبها ومجتمعها، وتقف مطالبها عند تخوم العائد من انتخابات أشبه بمعارك يحذر منها المعهد الديمقراطي الامريكي والاتحاد الاوروبي ومنظمات دولية مهتمة بالشأن اليمني، ويرون أنها تعمق أزمة النظام، وتضيق الهامش الديمقراطي، وتقوي الفساد والاستبداد، ولا تخدم الحياة السياسية، ولا تلبي المطالب الوطنية الملحة. و«من المحيط إلى الخليج، من اليمين إلى الوسط، شاهدت مشنقة فقط»، كإبداع محمود درويش.

● «النداء»، العدد ١٧٥، الأربعاء ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨

نشأة وتطور الصحافة في اليمن* (١-٢)

عبدالباري طاهر

12

نشأة وتطور الصحافة في اليمن (1-2)

لم يعد صعباً التاريخ لنشأة وتطور الصحافة في اليمن فقد تصدى باحثون وأكاديميون وكتاب عديدون لهذه المهمة.

لكن يبقى العسير قراءة الخيط أو الخيوط الدقيقة التي ربطت وتربط بين النشأة الباكرة في صنعاء. وتحديداً مجلة الحكمة اليمانية ١٩٣٨- ١٩٤١، وبداية الصحافة العدنية الركيزة الأساس للتاريخ للصحافة وللحياة الثقافية والادبية والسياسية بصورة عامة. ثم أيضاً صحافة المهجر «السلام» في كارديف ببريطانيا وصحافة الأحرار في مصر وصحافة المهاجر الحضرمية.

الشتات والتمزق في نشأة الصحافة اليمنية مرده أو هو راجع التي تمزق الكيان اليمني بالأساس والدور الكبير الذي لعبته الصحافة العدنية والمهاجر الحضرمية في آسيا وشرق أفريقيا.

درس الفقيد الكبير عمر عبدالله الجاوي نشأة الصحافة النقابية في عدن ١٩٥٧- ١٩٦٧م وربط عميقاً بين اتجاهات وصراعات هذه الصحافة وبين الاتجاهات السياسية والفكرية والمطلبية في الحركة العمالية النقابية وتطور الحركة السياسية باتجاهاتها المختلفة.

ترتبط نشأة الصحافة بالمطبعة وهو أمر بديهي فقد عرفت صنعاء عاصمة المتوكلية اليمنية المطبعة أو ورثتها من الوجود التركي مطبعة الولاية وهي المطبعة التي كانت الادارة التركية تطبع بها «صحيفة صنعاء ١٢٩٨هـ/١٨٧٨م».

وقد عمل الاتراك في المتوكلية «على تطوير نشرتهم فأصدروها سنة ١٢٩٨هـ على شكل صحيفة أسبوعية باللغتين العربية والتركية بطول ٥٠ سنتميتر وعرض ٣٢ وكان عدد أعمدتها خمسة وعدد

صفحاتها أربع. «صفحتان» منها باللغة العربية ووراثها صفحتان باللغة التركية ومكتوبة بالحروف العربية.[١]

كان ظهور صنعاء في نهاية القرن الثالث عشر الهجري ١٢٩٨هـ/ ١٨٧٨م تعبيراً عن روح العصر الذي شهدته تركيا الخلافة الإسلامية وحاجة إدارتها في صنعاء ومهما تكن البداية متواضعة فلابد من الإشارة إليها.

لاشك أن مجلة الحكمة اليمانية قد مثلت قفزة نوعية في الحياة الفكرية والادبية والسياسية فالحديث عن ولادة التجديد الفكري والادبي والسياسي وبداية الصحافة يبدأ من هذه المجلة الرائدة التي يؤرخ بها بحق لميلاد فكر جديد مختلف نوعياً عن الفكر السائد في المتوكلية اليمنية.

في بلد مقسوم إلى شطرين الشمال المتوكلية اليمنية، والجنوب تحت الحماية البريطانية وقسم كبير من سكانه موزع على المهاجر في آسيا وشرق افريقيا وبعض بلدان أوروبا، بلد بمثل هذا التمزق والشتات لا يُستغرب أن تنشأ أدوات التعبير عنه والاحتجاج عاكسة الحالة الواقعية المعايشة. ففي صنعاء يبدأ التاريخ للصحافة «بصنعاء» وقبلها «يمن» كما يشير الدكتور محمد عبدالملك المتوكل في كتابه «الصحافة اليمنية النشأة والتطور» وهي النشرة التي أصدرها الوالي التركي مختار باشا عند دخوله صنعاء سنة ١٨٧٢.[٢]

أما في الجنوب فيؤرخ للبداية بصدور فتاة الجزيرة ١٩٤٠- ١٩٥٦ وهي الصحيفة التي أصدرها المحامي محمد علي لقمان. وهي أول صحيفة أسبوعية في اليمن. وفتاة الجزيرة هي الصحيفة بغض النظر عن صلتها بمكتب النشر البريطاني كما يشير مؤرخ الصحافة النقابية في عدن عمر عبدالله الجاوي في بحث له بعنوان «نشوء الصحافة.. وانفصام الثقافة» (مجلة الثقافة الجديدة) فإن الأمر الأهم أن هذه الصحيفة المنحازة «لعدن للعدنيين» كناطقة باسم الجمعية العدنية قد لعبت دوراً تأسيسياً للصحافة العدنية بخاصة وكانت المدرسة الاولى للصحافة اليمنية فقد كتبت الاقلام الأولى للأحرار اليمنية في هذه الصحيفة. مطبع دماج والزبيري والنعمان وعقيل عثمان، وفتحت صفحاتها لنقد الحكم المتوكلي وكان نفسها الليبرالي عالياً. وتبنت الموقف البريطاني إبان الحرب العالمية الثانية.

ولنا أن ندرك أهمية صحيفة أول حزب سياس عدني أنها الصحيفة الاولى التي تبنت ودافعت عن حركة الاحرار ووجهت انتقادات قاسية للإمامة المتوكلية كما تبنت مطالب وشكاوى ابناء الشمال الفارين من جحيم المتوكلية اليمنية. ويكفي أن نعرف أن «صوت اليمن» ٢٣ اكتوبر ١٩٤٦. قد ولدت أعدادها الاولى في مطبعة «الفتاة» وكان المحامي محمد علي ابراهيم لقمان -الاديب والكاتب- ممن دافع وحمى الاحرار وكتب كتيباً عن ٤٨ بعد الانتكاسة.

إن الترافد في الصحافة العدنية واليمنية بعامة لا ينبغي أن يُقرأ إلا بتتبع هذا الترابط العميق بين مختلف مفرداتها وصلاتها العميقة رغم التشطير والاختلاف السياسي والانفصام الثقافي حسب المفكر الراحل الجاوي. ففتاة الجزيرة رئة «الجمعية العدنية» ركيزة اساسية لقد لعبت دوراً توحيداً في الثقافة والوعي والادب والوجدان اكثر من كل الصحف الإمامية الميتة ولكنها على صعيد السياسة كانت مغلقة على عدن. وتعتبر كلما هو خارج دار سعد أجنبياً أما اليمني فيخاف منه كالموت أحد

اعمدتها عبدالرحمن جرجرة «ثلاثة أخاف منهم كالموت السباحة في الشواطئ الملأنة بكل آفة، ومبرد طبيب الاسنان، وتقاطر المرض عن طريق باب السلب». الذي يمر منه الآتون من الشمال وكان همها الرئيس استقلال عدن ليس عن اليمن وإنما عن لحج وبقية المحميات. والحقيقة أن المطالبة بالوظائف الكبيرة لأبناء عدن كان في جانب منه عادلاً لأنها محصورة على الضباط الانجليز وأبناء الكمنولث، كما أن الشعار نفسه «عدن للعدنيين» يمكن أيضاً أن يقرأ في جانب معين بهذا البعد. وقد لعبت فتاة الجزيرة أدواراً غاية في الأهمية والحداثة والتنوير والتأسيس للجديد أدباً وفكراً وثقافة.

رغم اعتبار عدن بأحيائها الأربعة أمة واحدة (فتاة الجزيرة- عنوان رئيس في النشأة والتطور الصحفي في اليمن فبعدها بست سنوات ظهرت صوت اليمن ٤٦-٤٨ الناطقة بلسان «الجمعية اليمنية الكبرى)، امتداد الاحرار اليمنيين ثم المستقبل ٤٩-١٩٥٠ وهي مجلة أدبية مهمة تشبه مجلة الحكمة اليوم حسب عبدالرحمن خبارة ويضيف مورداً ما كتبه فقيد الحركة الوطنية التقدمية اليمنية أحمد سعيد باخبيرة «مجلة المستقبل كانت لنفر من الشباب الجديد المتأثر بالاتجاهات الثقافية والادبية في البلاد العربية وأوروبا وكانت المستقبل بحق مجلة جديدة في كثير من النواحي على الواقع الاجتماعي المعاش في ذلك الوقت. فقد رفعت المجلة على مدى عامين من صدورها راية التمرد على القيم والتقاليد البالية وعلى الافكار الرجعية بوجه عام وأعطت اهتماماً بارزاً لكل ماهو جديد في عالم الأدب والثقافة.[٣]. واستطاع سكرتير تحريرها الشاب والناقد والمفكر عبدالرزاق عبدالله باذيب مقارعة القديم المتخلف في الحياة الادبية والفكرية والسياسية ووجه سهام نقده ضد الاستعمار البريطاني وزبانيته كما كان الاستاذ المفكر والاكاديمي عبدالله فاضل فارع أحد أهم كتاب المستقبل واسهم الشاعر الكبير لطفي جعفر أمان بدور مهم في الكتابة والنقد الشجاع. رافد الصحافة العدنية هو المجرى الرئيس والأساس وهناك عشرات العناوين التي تمثل مختلف الوان الطيف السياسي والفكري والمجتمعي في مدينة عدن العاصمة الثقافية والاقتصادية والابداعية والسياسية لليمن كلها.

أما الرافد الثاني فله مصبان: رافد صحافة المهاجر الحضرمية: بصورتيها: المسحوبة بالرونيو والخطية، والمصب الثاني صحافة الأحرار «السلام» في كاريف والتي أصدرها المفكر الإسلامي الكبير عبدالله علي الحكيمي ١٩٤٨- ١٩٥٢، وكانت «السلام» أهم رافد مهجري لقضية الأحرار بعد نكسة ١٩٤٨، وربما تميزت «السلام» بتبني قضايا مهمة كقضايا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والدفاع عن قضية فلسطين.. ومتابعة الأحوال في بلاده اليمن بشطريها وإثارة القضية اليمنية في المحافل الدولية. وتزامن صدور «السلام» في كاريف مع صدور «الفضول» في عدن ١٩٤٨. وهو ما يؤكد ليس الترافد فحسب وإنما عافية وحيوية الإنسان اليمني الذي سرعان ما يتعافى وينهض من الكبوة. وهو ما يشير إليه المؤرخ الخزرجي «لليمنيين وثبات كوثبات السباع»، والأهم أن الوثبة الجديدة نضال بالكلمة والرأي.

وفي الشمال فإن الحكمة اليمانية لم تمت حتى اليوم وغداً؛ فرغم توقفها في منتصف الحرب الكونية الثانية فقد امتدت تجربتها وأثرها في البريد الادبي وفي صوت اليمن والإيمان وغيرها.

وقد اعتبرت الإيمان ١٣٤٥هـ- ١٩٢٦، وهي الصحيفة الرسمية الناطقة بلسان الإمام ونشر أخبار الحكم ومواقف الدولة وعلاقتها بالدول الأخرى والدفاع عما ينشر في الخارج ضدها كقراءة الدكتور

محمد عبدالملك المتوكل بالرجوع إلى عبدالكريم الامير أحد أهم المحررين فيها إضافة إلى القاض عبدالكريم مطهر الذي كان المحرر الاول فيها.(٤)

ينتقد الدكتور محمد عبدالملك المتوكل تقويم كل من عمر الجاوي وسيد مصطفى سالم ومحمد الزرقة لصحيفة الإيمان. فالإيمان كما يرى الجاوي قد صدرت لأسباب تتعلق بطموح السليماني ولا أرى في هذا ما يعاب على الامام أو الصحيفة. وإن كان للصحافة وظائف متنوعة ومتعددة أكبر وأعمق وأوسع من الدور الذي جسدته الإيمان أو النصر أو سبأ.

لا ينبغي إنكار دور الكلمة المقروءة بخاصة مع الإدراك بأن الظرف يجعلها محدودة الأثر والتأثير في ظل أمية أبجدية تتجاوز الـ٩٠٪ في الرجال والـ٩٩/٩٠ في النساء كنتائج فوز الحكام العرب الديمقراطية جدا، وإن كان ذلك لاينفي فائدة الصحيفة (الايمان) للحكم. وكونها السجل الوحيد.. والشاهد الوحيد على تلك المرحلة، وأحداث الدولة وقراراتها وسياستها. وإنها بحكم الأقدمية تمثل المقياس لدى تطور الصحافة اليمنية كتقويم الدكتور المتوكل.(٥)

لقد قرأ الدكتور المتوكل الإيمان وسبأ والنصر بقدر كبير من التعاطف، بينما قرأها الجاوي والزرقة قراءة الموقف السياسي وحسب، وحاول فقيد الصحافة صاحب الموسوعة الصحفية عبدالوهاب المؤيد قراءة هذه الصحافة بالعودة فعلاً إلى قراءتها في الجوانب الفنية والمضمونية ودور الإيمان في الريادة كأول صحيفة كان لها فضل التأسيس والريادة. وأخال أن الإيمان خاصة بحاجة إلى قراءة من مختلف الجوانب بما في ذلك واقع وظروف المتوكلية اليمنية الرافضة للحياة والمعرفة وروح العصر. مع عدم التهوين من شأن الأبعاد الإجتماعية الفكرية والأدبية والسياسية.

قبل أن نمضي في التقويم لهذه الصحيفة أو تلك ومدى خدمتها للتقدم والحرية لابد من الإشارة إلى أهمية مراعاة وظيفة الصحافة كمدافع بالأساس عن الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، وارتباطها بأحلام وأماني الناس في كل زمان ومكان. فالصحافة أداة التعبير والتفكير في حماية الحريات والدفاع عنها وهي لاتدافع عن نفسها فحسب باعتبار أن الحرية الرئة التي لا تستطيع أن تعيش بدونها، كما أنها أيضاً هي الاداة الاساس للدفاع عن النظام والقانون وحماية الحق والعدل فهي لا تعيش ولا تنمو وتتطور إلا في بيئة متحررة متفتحة ومتسامحة. وفي اعتقادي أن الايمان والنصر وسبأ قد غابت عنها أهم وظائف تنمية وبناء مجتمع مدني في ظل الإمامة المغلق والمتخلف.. ووضعت نفسها بالأساس في مواجهة مع صوت الأحرار، والمعارضة الوطنية ولم تفد الحياة السياسية والفكرية كثيراً. ولا يمكن أن يكون التقويم وإعادة التقويم بمعزل عن متطلبات وأماني وأحلام الناس في المتوكلية اليمنية. وبالنسبة للصحافة العدنية وتحديداً رائدتها بجدارة فتاة الجزيرة فإنها قد لعبت أدواراً مزدوجة ومتناقضة. ولعل بيئة عدن وتطور الحياة المدنية والفكرية والسياسية فيها وانفتاحها على العصر والانفتاح على تيارات العصر قد ساعدها على تبني مطالب ديمقراطية معينة، وعلى الاهتمام بقضايا العصر والحياة رغم تخلف البعد الوطني وفساد رؤاها السياسية. فالصحافة ليست كالقصة أو الرواية أو المسرحية أو القصيدة يمكن أن تقرأ كعمل إبداعي، وكقيمة فنية متعالية. إن الصحيفة أداة كفاحية للدفاع عن الحرية بالاساس ومتى سكتت عن

هذا الحق فهي الشيطان نفسه.

وفي التقويم أيضاً لمدى خدمة التطور والدفاع عنه لابد من أن نقرأ التشريعات الصحفية والقيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير.. ونعرف مدى تضافر قيود قمع الحريات الواصل حد وأد الحياة ذاتها في المتوكلية اليمنية.

في الحديث عن تطور الصحافة وتحررها لابد أن نقرأ التشريعات ومدى قربها أو بعدها من الإعلان العالمي لحقوق الانسان وتحديداً المادة ١٩، ومدى امتلاكها الحق في الصدور بمجرد الإبلاغ وليس بالتصريح أو الترخيص، والحق في تعددية وتنوع وسائل الاعلام وارتباطها بالعصر وبالثورة الثالثة، والحق في تدفق المعلومات وغياب الرقابة والقيود من أي نوع وكلها -ولله الحمد، الذي لا يحمد أحد على مكروه سواه- كانت غائبة عن المملكة المتوكلية في حين أنها كانت قاصرة ومنتقصة في الثلاثينات والاربعينات وشطر من الخمسينات في عدن وكان القانون رقم ٢٧ لعام ١٩٣٩ الصادر في ٣ يوليو ١٩٣٩ «قانون النشر وتسجيل الكتب» قانوناً غير ديمقراطي ويحد من حرية الرأي والتعبير. وقد تجاوزته الصحافة العدنية في مسيرتها ولعل أهم ما فيه أنه لايفرض رقابة من أي نوع على الصحافة.

كما أنه يكتفي في إصدار الصحيفة بإرسال خطاب إلى الجهة المختصة لإبلاغها بإصدار الصحيفة وعنوانها وهيئة تحريرها.

من عام ٤٠ وحتى منتصف ٥٦ صدرت في مدينة عدن أثنتا عشرة صحيفة ومجلة. ومن ٥٧ وحتى العام ٦٦ صدرت ٣٩ صحيفة ومجلة. وهو شاهد التفتح والازدهار والحرية أيضاً.[٦]

يرى الجاوي أن الحرية التي وجدت للصحافة بشكل محدود هي تلك التي أعطيت للصحافة الموجهة لمحاربة السلطات من موقع السلطة الشطرية، أي تلك التي حاربت الإمامة من عدن أو الانجليز من تعز وفي حدود مصلحة السلطة حيث تصدر الصحيفة وذلك ما حصل لصحيفة «صوت اليمن» لسان حال الجمعية اليمنية الكبرى التي صدرت في عام ١٩٦٤ في عدن، وصحيفة الطليعة التي صدرت في تعز عام ١٩٦٠، وهناك سقط وإلا فالاستاذ عمر يعرف جيداً أن الطليعة قد صدرت عام ٥٩ وتوقفت عام ٦٠ وقد عايش الاستاذ نفسه هذه الفترة وقد توقفت الطليعة حين تناقضت مع سلطة الامام وتعدت إطار محاربة الاستعمار البريطاني في الجنوب الى محاربة المشاريع الامريكية في الشمال.

وتجربة الطليعة التي أصدرها المفكر الماركسي باذيب ينبغي أن تقرأ في إطار التحولات التي شهدها الوطن العربي بعد حرب السويس.

وبداية التبدلات الدولية بعد ظهور كتلة عدم الانحياز والتوجهات الجديدة في الثورة القومية بزعامة ناصر. وكان باذيب من أكثر مفكرينا إدراكاً لدلالات وأبعاد المتغيرات العربية والدولية.

* ورقة مقدمة لندوة عن «الثورة اليمنية» بمركز الدراسات والبحوث اليمني.

● «النداء»، العدد ١٧٦، الأربعاء ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨

نشأة وتطور الصحافة في اليمن* (٢-٢)

عبدالباري طاهر

12

نشأة وتطور الصحافة في اليمن (2-2)

أما رافد صحافة المهجر فإن هناك رافدين، كما أسلفت. رافد الصحافة التي أصدرها الأحرار في الخارج، ورافد المهاجر الحضرمية. فبعد إغلاق حزب الاحرار وعودة البعض من قيادة الاحرار إلى تعز عام ١٩٤٥ يشير الأستاذ علي محمد عبده في كتابه المهم «لمحات من تاريخ حركة الاحرار اليمنيين» إلى أن الشباب العدني المثقف وعلى رأسهم المحامي محمد علي لقمان والمهاجرين اليمنيين قد دعموا الاستاذين الزبيري والنعمان وشجعوهما على البقاء في عدن بعد أن قررا العودة إلى تعز بعد اغلاق حزب الاحرار وانقسام قيادة الحزب على نفسها، وبفضل المساندة من هؤلاء الجنود المجهولين كان أول ما قوامو به هو الاستمرار في إصدار جريدة الصداقة الاسبوعية من القاهرة كجريدة ناطقة باسم الاحرار. اليمنيين واصدار مجلة الرباطة العربية الشهرية. وقد تمكن الاحرار بواسطة جريدة الصداقة ومجلة الرابطة العربية من نشر سلسلة مقالات للأحرار اليمنيين عن الوحدة اليمنية. ففي الصداقة نُشر بحث بعنوان «الوحدة اليمنية ضرورة لابد منها» في سلسلة مقالات، وفي مجلة الرابطة العربية نُشر بحث تحت عنوان «بين اليمن وبريطانيا» وفيها نشر كتاب «اليمن ظاهرها وباطنها» على حلقات. كما نشر كتاب اليمن المنهوبة المنكوبة.(٧)

كانت جريدة «الصداقة» ومجلة الرابطة العربية ترسلان من القاهرة إلى كل من عدن والحبشة وشرق إفريقيا وغيرها بانتظام، ومن عدن كانت ترسل إلى صنعاء وتعز والحجرية وإلى حجة أو سجن حجة.(٨)

أما المهاجر الحضرمية فقد تتبع الأستاذ الباحث عبدالله الحبشي (صحافتها) في دراسته لهذه المهاجر. ويمثل كتاب الباحث الاكاديمي د. مسعود عمشوش «الحضارم في الارخبيل الهندي» سجلاً حافلاً للدور الرائع الذي لعبه الحضارم في هذه المناطق.

في رافد المهاجر الحضرمي لابد من الإشارة إلى أن الدور الرائع والعظيم لهذه الصحافة مهما تكن عيوبها وأنواع قصورها، في حفاظها على الهوية، وعلى الروح العربية الإسلامية لهذه المهاجر وربطها بالموطن (حضرموت) والفكر العربي الاسلامي.

يشير صاحب موسوعة الصحافة الفقيد الكبير عبدالوهاب المؤيد إلى ذلك الدور قائلاً: «نستطيع القول بكثير من الثقة والتأكد والصدق إن اليمنيين الحضارم هم وحدهم من بين اليمنيين الذين يستحقون صفة أو لقب رواد الصحافة اليمنية سواء في الوطن أو المهجر، إضافة إلى أنهم في المهاجر بالذات رواد في مبادرات وخطوات وغايات أخرى.(٩)

وقد تمثلت ريادتهم في مجال الصحافة في ظهور أولى الصحف والمجلات اليمنية المهجرية التي ظهرت منذ فجر القرن العشرين ومثلت بداية مميزة للصحافة اليمنية. وكان من هذه المطبوعات الصحافية الرائدة من بين ماتم توثيقة وما تناوله الباحثون المعاصرون ما صدر خلال العقود الثلاثة الاولى من القرن العشرين قبل صحف الامام في العام ١٩٠٦، و«الاصلاح» عام ١٩٠٨ أصدرها محمد بن عقيل بن يحيى و«الوطن» التي أصدرها حسن بن علوي بن شهاب في ١٩١٠. صدرت هذه الثلاث في سنغافورة وكذا في أندنوسيا: صحف «الإقبال» (محمد سالم بارجاء) و«الأمل» وكلتاهما في العام ١٩١٧، و«حضرموت» ١٩٢٠ (عيدروس بن عمر المشهور) و«الإرشاد» ومجلة «الشفاء» وغيرها كثير مسجلة بمعلوماتها في جداول المرحلة وفي عرض نماذج منها.(١٠)

الثورة اليمنية: سبتمبر واكتوبر وتطور الصحافة

سلفاً لابد من الإقرار بالتمييز والاختلاف بين الثورتين سبتمبر واكتوبر إزاء الحريات الصحفية، ففي الشمال كانت الحريات الصحفية غائبة بكل المعاني، والصوت المقروء المسموع (هو) صوت الامام. أما في عدن فقد كانت الصحافة في مطلع الستينات في ذرورة الازدهار، فالصحيفة تصدر بمجرد الإبلاغ، عبر دائرة البريد، عن صدورها. هذا التفارق مهم لانه يرينا مسار التطور في الشطرين.

عقب ثورة سبتمبر عام ٦٢

معروف أن الصحافة معطى من معطيات المجتمع المدني وتعبير عن تطور الحياة الاقتصادية الاجتماعية الفكرية والسياسية في أي مجتمع من المجتمعات. وكانت هذه المعاني غائبة أو ضعيفة إلى حد، وجاءت الثورة كانتصار للشرعية الثورية ضد النظام الثيوقراطي الإمامي.

لم تعرف المتوكلية تقاليد الديمقراطية أو الحريات الصحفية، ولم يكن فيها قضاء يعرف معنى

الحريات الصحفية أو حقوق الانسان أو احترام الرأي الآخر. كانت البيئة الأمية، بمعنييها الأبجدي والمعرفي، تشجع على تغييب هذه الحرية باعتبارها أمراً لا محل له من الإعراب إن لم تكن كفراً.

وجاءت الحرب وطبيعة القيادة العسكرية والصراعات الدامية في البلاد والكالحة في الحكم الثوري الجديد وعليه لتجعل من مطلب حرية الصحافة غير الموجودة فعلياً «مطلباً خرافياً». كانت الإذاعة التي تأسست عام ٤٦، هي نصف الدولة ونصف الجيش وأساس الثورة، وكانت مهمتها الأساس الدفاع عن الثورة ومواجهة اعدائها. وقد جعلت الأمية الطاغية من الإذاعة أداة وجهاز مواجهة حقيقي.

صدرت صحيفة الثورة في الـ٢٩ من سبتمبر ١٩٦٢، وفي العشرين من أكتوبر من نفس العام صدرت صحيفة الجمهورية. واعتبرت الثورة البديل عن «النصر» و«سبأ» بينما كانت الأخبار صحيفة جديدة صدرت في البداية تحت إشراف القيادة العسكرية وقد سيطرت عليها حركة القوميين العرب منذ البدء (سالم محمد زين، مالك الإرياني، وطربوش الشرجبي).

وعندما انتقلت إلى صنعاء بدأ التصارع بين اليسار الماركسي والقوميين العرب والبعث (احمد الشجني، عبدالله الصيقل، محمود الصرحي، عمر الجاوي ومن القوميين سلطان أحمد عمر وعبدالحافظ قائد ومالك الإرياني وسعيد الجناحي). وقد أُعتبر الانتقال إلى صنعاء بمثابة انتصار للاتجاه الماركسي. ومنذ العام ١٩٦٣ حملت «الثورة» شعار «من أجل يمن ديمقراطي موحد» وهو شعار اتحاد الشعب الديمقراطي، وقد حذف الشعار في مارس ١٩٦٧ ليعود من جديد مع عودة عمر الجاوي حين تحولت إلى صحيفة يومية، ولم يختف إلا عام ٦٩ بعد فترة وجيزة من أحداث اغسطس ١٩٦٨.

يجزم الجاوي: من هنا يمكن أن نؤرخ بوضوح أننا لم نتعرف على التقاليد الديمقراطية في قطاع حرية الرأي والصحافة طوال عهد الاستعمار والإمامة والسلاطين رغم الذي يدعيه البعض عن الحرية النسبية في عدن إبان حكم البريطانيين.

حتى العام٨٢، لم يصدر قانون للمطبوعات أو بشأن تنظيم الصحافة في الوطن، شمالاً وجنوباً، وليس بيدنا إلا القانون الذي صدر في ١٥ اغسطس ١٩٨٢ في صنعاء ولا نملك قانوناً مماثلاً في عدن.(١١) على أن مسألة حرية الصحافة في كثير من الاحيان، وفي بلادنا على وجه الخصوص، ترتبط مباشرة بالأجهزة الحكومية التي تتصرف دون ضوابط وحسب أمزجة أجهزة الرقابة وحتى الاشخاص المراقبين.(١٢)

ومنذ عام ٦٢ وإزاء كبت حرية الرأي والتعبير وتقليص الديمقراطية وعدم السماح بالحريات تعطلت كثير من الصحف، وسُجن وشُرد كثيرون من الصحفيين، وأوقفت بشكل كبير مستمر كثير من الدوريات بصرف النظر عن انتمائها، وانصرف كثير من رجال الصحافة عن العمل الصحفي إلى مجالات اخرى.(١٤)

«يرحب الجاوي بالقانون رقم ٤٢ لسنة ٨٢ في الشمال إلا أنه يوجه نقداً قاسياً لمواده القامعة والسالبة للحرية: «ليس هناك ضوابط محددة حتى لحجب الحرية عن الصحافة حتى عام ٨٢ في شمال الوطن»... أما في الجنوب فالقضية تعود إلى الرقابة الذاتية من المؤسسة والصحيفة نفسها إذ

أن كل الدوريات تصدر إما تابعة للحزب أو الحكومة أو المؤسسة والمنظمات.(١٥)

القانـون المنـوه به قانون عقابي بكل المعاني وأغلب مواده إما تبـدأ بـ«يحظر» أو تنتهي بها. وهو مـن القوانين الصارمة في سـلب الحرية والتنكيـل بالصحفيين، وقد تعرض الجاوي للعديد من مواده السـالبة للحريـة. ومعـروف أن الجمهورية العربيـة اليمنية ظلت حتى صبيحة فجـر الـ٢٢ من مايو ٩٠ تفـرض رقابة سـابقة ولاحقة علـى الصحف والمجلات والكتب الصـادرة، ولا تعطي الحق بإصدار الصحف إلا بشـروط عسـيرة. في الشـمال تظافر التضييق على الحريات وقمع الرأي المخالف وفتح أبواب السجون والمعتقلات للأقلام والأفواه الناقدة مع حملات «الدعاة الاسلاميين» وخطباء المساجد والشـيوخ، وكُفِر العديد من المثقفين و الادباء والشـعراء ومحرري الصحف والمجلات وكانت مطالبهم الدائمة «التوبة أو الموت».

أمـا فـي جنـوب الوطن فإن المحنـة تتجلى في أن الجبهـة القومية قد ورثت تقاليـد صحفية وبيئة مدنية ملائمة لاحترام وإرساء حريات صحفية موروثة، ولكن التطرف والتصارع السياسي والمزاودة دفعت بالأمور الى مقاصل تجريم الحرية ومصادرتها واعتبارها خيانة وطنية وردة سياسية وثرثرة برجوازية في أحسن الاحوال.

هناك إشـكالية حقيقية في الجنوب رافقت نشـأة وتطور الحركة السياسـية وانعكسـت سلباً على الصحافة، فالفئات العمالية نشـأت منقسـمة وتعمقت الخلافات في القيادات النقابية ذات التوجهات الفكرية والسياسية المخسلفة في الحركة السياسية ومنذ البدء بدأت الخلافات مع انتخابات المجالس البلديـة والمجلس التشـريعي الأول فـي نهايات الحرب الكونية الثانية، حـول اتحاد الجنوب العربي وطبيعـة العلاقـة ببريطانيا والاتحادات العمالية الدولية، ومـن ثم وفيما بعد حول الموقف من الكفاح المسـلح والوحـدة اليمنية. ففي حـين راهنت أطراف وقوى سياسـية قومية وليبرالية على انسـحاب بريطانيا ومنح الاستقلال للجنوب فإن أطرافاً أخرى، قومية ويسارية، رفضت الاشتراك في انتخابات المجلـس التشـريعي كمـا رفضـت كل صيغ اتحاد الجنـوب العربـي أو الحكم الذاتي لعـدن، وطرحت قضيتي الوحدة والكفاح المسـلح (وهناك تلازم عميق بين شـعار الوحدة اليمنية والكفاح المسلح) وقد انتصـرت حركـة القوميين العـرب ذات المنحى اليسـاري والجذر الريفي والامتـداد داخل الجيش ذي الجذور القبلية، وكانت بحق قائدة الاسـتقلال في الجنوب ومن أهم المدافعين عن الثورة والجمهورية وفك الحصار عن صنعاء.

كان الانتصار عبر حرب التحرير الشـعبية انتصاراً للشـرعية الثورية التي نظرت بطبيعة تكوينها وانتماءاتها الفكرية والايديولوجية والسياسية، إلى العمل الديمقراطي والسياسي بزراية واستهانة، وقللت من أهمية الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، كما تعاملت مع خصومها السياسيين والمختلف، حتى لو كان من نفس الفصيل، بعدائية وحدِّية.

لـم تكـن بريطانيـا صادقـة في وعدوهـا كذاب أي اسـتعمار، وهو مـا أظهر المراهنـين على صداقة الحركـة الفابيـة (حزب العمـال) بمظهر التابعين والعملاء. وقد أدى كبـت الحريات وإلغاء الآخر إلى كـوارث لاتـزال اليمن تعاني أوجاعها، ولعب الصراع الشـمالي الجنوبي والجوار الخطر، دوراً راعباً

فـي تأجيـج الصراع وإضعاف تيارات الديمقراطيـة والحداثة في اليمن كلها. اتمنى على كلية الاعلام ونقابة الصحافة بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث اليمني إعداد دراسة أوسع وأشمل عن تطور الصحافة اليمنية.

■ المصادر والمراجع:

(١) الصحافة اليمنية نشأتها وتطورها، د. محمدعبدالملك المتوكل، صـ٢٧.
(٢) الصحافة اليمنية نشأتها وتطورها، مصدر سابق، صـ٢٦.
(٣) د. المتوكل، محمد عبدالملك، الصحافة نشأتها وتطورها، صـ٢٦/٢٧.
(٤) د. المتوكل، محمد عبدالملك، الصحافة نشأتها وتطورها، مصدر سابق.
(٥) خباره، عبدالرحمن، نشوء وتطور الصحافة بعدن ١٩٣٧-١٩٦٧.
(٦) المؤيد، عبدالوهاب، موسوعة الصحافة اليمنية صـ٥٨.
(٧) عبده علي محمد «لمحات من تاريخ حركة الاحرار اليمنية» صـ٢٤٦.
(٨) مصدر سبقت الإشارة إليه صـ٢٤٦-١٤٧.
(٩) المؤيد، عبدالوهاب: مصدر سبقت الإشارة إليه صـ٤٤.
(١٠) المصدر نفسه، صـ٤٥.
(١١) المتوكل، محمد عبدالملك: مصدر سبقت الإشارة إليه، صـ٨٤.
(١٢) الجاوي، عمر عبدالله: «حرية الصحافة في اليمن الواقع والقانون»، مجلة الحكمة، عدد ١١٨.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) المصدر نفسه.

* **ورقة مقدمة لندوة عن «الثورة اليمنية» بمركز الدراسات والبحوث اليمني.**

● «النداء»، العدد ١٧٧، الأربعاء ٣ ديسمبر ٢٠٠٨

إدارة العملية الانتخابية ومستقبل الديمقراطية

عبدالباري طاهر

12
إدارة العملية الانتخابية ومستقبل الديمقراطية
ولد الإنسان حرا..

لم تعد الإدارة الانتخابية مشكلة في غالبية البلدان الديمقراطية، فالكثير منها يستند إلى القضاء الكفؤ النزيه المستقل والعادل وفي العديد منها أيضا إلى وزارة الداخلية التي لا يتجاوز دورها حفظ الأمن وسلامة سير العملية الانتخابية وبعضها يتوافق على هيئة وطنية .لا شك أن إدارة الانتخابات جزء مهم وأساس في العملية الديمقراطية، وهي الشاهد على صحة هذه الانتخابات أو فشلها، نزاهتها أو فسادها، علنيتها وشفافيتها أو غياب مصداقيتها.

ورغم أن الرقابة على الانتخابات وإدارتها تمثل جوهر الصراع أو جانبا أساسيا منه، إلا أن الكتابة عنها قليلة، سواء من قبل حزب الحكم أم أحزاب المعارضة السياسية. لكنها تمثل المطلب الأكثر حضوراً وتجاذبا، فمنذ التحضير لانتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٣ تركز الصراع من حول اللجنة العليا للانتخابات. وكان المطلب الرئيس للحزب الاشتراكي والناصري والبعث واتحاد القوي الشعبية والحق.

ويلاحظ أنه ومنذ البدء تركز الخلاف حول طبيعة وكيفية تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، ومن ثم اللجان الأساسية والفرعية التابعة لها. ففي انتخابات العام ٩٣ جرى التوافق بين مختلف الأحزاب على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من سبعة عشر عضوا يرشحهم مجلس النواب، ويصدر بتعيينهم قرار من الرئاسة.

ومثلت هذه اللجنة مختلف ألوان الطيف السياسي، ومثلت أهم وأنزه انتخابات في البلاد العربية،

وغالبيه بلدان العالم الثالث.

والحقيقة أن نزاهة انتخابات ٩٣ ليس مردها فقط إلى التوازن في تركيبة اللجنة العليا للانتخابات على أهمية ذلك. وإنما أيضا إلى التوازن العسكري بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، بل إن التوازن السياسي حينها كان معطى من معطيات التوازن العسكري.

ومن هنا فإن التعويل على ضمانة نزاهة الانتخابات القادمة من خلال التوازن في شكلية اللجنة العليا غير متأتٍّ. ويقينا فإن التركيز على نزاهة واستقلالية وحياد اللجنة العليا لا يكفي.

وإذ كان الرهان على التوازن العسكري خاطئا منذ البدء، فإن التعويل أيضا على نزاهة وحياد واستقلال هذه اللجنة هو الآخر خاطئ أو غير كاف. لا بد من دراسة واقع مجتمعنا اليمني، والبحث عن توازن جديد يقوم بالأساس على تزكية الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني، والحرص على سلامة الإجراءات منذ البداية. فإذا ضمنّا وجود سجل مدني والرقم الوطني فإن التصارع على اقتسام اللجنة العليا يصبح غير ذي معنى، ووجود سجل مدني يكفل أو يوفر على البلاد إهدار ملايين الملايين في كل دورة انتخابية، كما يجنب اليمن تبعات التصارع السياسي الذي يعوق التجربة الديمقراطية ويصيب الناس بالقرف والإحباط.

الرقابة على الانتخابات

في كتيبه القيم "الرقابة على الانتخابات العامة في القانون اليمني – الإدارية، الشعبية، القضائية"، يدرس القاضي يحيى الماوري، عضو المحكمة العليا، أهمية الرقابة علي الانتخابات العامة ويعتبرها في أي مجتمع ديمقراطي من أهم الضمانات التي يضعها الدستور والقانون في يد الهيئة الانتخابية تجسيدا للمبدأ الدستوري "الشعب مالك السلطات ومصدرها".

١. هذه السلطة الدستورية والقانونية تمارسها الهيئة الانتخابية بصورة غير مباشرة من خلال هيئات ومؤسسات إدارية وقضائية وشعبية طبقا لأحكام الدستور والقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية والقرارات التنظيمية التي تصدرها الجهات المختصة بموجب الصلاحيات التي يخولها القانون.

٢. وحتى تكون الرقابة معبرة عن مصلحة الهيئة الانتخابية يجب أن تقوم على شرعية قانونية، وأن تهدف إلى ضمان الحقوق المتساوية لجميع الناخبين، وتكافؤ الفرص بين جميع المرشحين حزبيين ومستقلين. ومنع المخالفات والتجاوزات لنصوص القانون، وأن تجعل غايتها الأساسية تحقيق انتخابات عادلة ونزيهة بغض النظر عمن يكون المنتصر فيها.

٣. يضيف القاضي الفاضل –ومعه حق– أن توفر النصوص الدستورية والقانونية التي تكفل حق الرقابة المتعددة على الانتخابات العامة لا يعني ضمان تحقيق النتائج المطلوبة؛ إذ إن التطبيق البشري لا يعتمد على مجرد النصوص وإنما يتطلب توفر الكفاءة والخبرة في فهم النصوص والتأهيل المناسب لاستيعاب المهام والواجبات القانونية. وامتلاك القدرة على تطبيقها مع توفر الإمكانيات

التقنيـة الحديثـة. يقابـل كل ذلـك وعي الهيئـة الناخبة بمختلـف تكوينها. وتأهيل منسـوبي الإدارة الانتخابية والهيئات القضائية والمنظمات الشعبية تأهيلا نوعيا. وليس مجرد ثقافة عامة باعتبارها الهيئات المناط بها تطبيق وتفسـير نصوص القانون، وتمكين الناخبين من ممارسـة حقوقهم، ونشـر الوعي والثقافة الانتخابية في صفوفهم، ثم الفصل فيما ينشأ من نزاع أو خلاف حول تطبيق القانون في ممارستهم لهذه الحقوق.

٤. ومـع الاتفـاق مـع ما طرح القاضـي إلا أن قضية الانتخابات قضيه سياسـيه بامتيـاز، وترتبط أوثق الارتباط بالإرادة السياسـية للحكم، وحزب الأغلبية تحديداً، وترتبط بمدى القبول قولا وصدقا بالاحتـكام إلـى صناديق الاقتراع، والقبول والتسـليم بالتداول السـلمي للسـلطة. إن توفير بيئة من التلاقـي الوطنـي وخلق مناخات آمنة ومسـتقرة وفتـح أبواب التحاور أمام ألـوان الطيف المجتمعي والفكري والسياسي هي الأرضية الصالحة لبناء التجربة الديمقراطية وتمكين أو خلق أداة انتخابية متوافق عليها بين الحكم وأحزاب المعارضة، وقبل ذلك إيجاد سـجل مدني ورقم وطني يقطع الطريق على الزيف والتشكيك فلا يمكن الحديث عن إدارة انتخابية أو رقابة بدون خلق المناخ الملائم لانتخابات حـرة ديمقراطيـة ونزيهة. صحيح أن اليمن أول دولة في الجزيـرة والخليج تجري انتخابات متعددة الأحزاب بالاقتراع العام، وعلى كل المستويات، الرئاسية والبرلمانية والمجالس المحلية؛ وصحيح أيضا أن انتخاباتها في العام ٩٣ لا تزال أنموذجا يحتذى للعديد من بلداننا العربية والبلدان النامية؛ ولكن الصحيح أيضا أن انتخابات ٩٧، ٢٠٠٣ مثلت نكوصا في مسار التجربة الديمقراطية.

والواقع أن بعض بلدان الديمقراطية العربية، وتحديدا مصر والسـودان وسـورية والعراق، وهى البلدان التي عرفت نماذج ديمقراطية، قد تراجعت كثيرا عن تجاربها في العقود الماضية. وهناك تقرير للـ(DRI) وتقرير لـ(HRITC) يسـجل ملاحظات مهمة على الإطار القانوني الشامل للانتخابات. وفى حـين يثنـي التقرير علـى بعضها فإنه يعيب البعض الآخـر. ويرى معدو التقرير المقـدم من قبل مركز المعلومات والتأهيل أن الخلافات بين الحكم والمعارضة غالبا ما كانت تحل بالاتفاقات السياسية التي تتم في آخر لحظة، وليس من خلال التعديلات التشـريعية، وهذا يحبط تطوير إطار انتخابي مسـتقر يقوم على أساس الدروس المستفادة من العمليات السابقة.

٥. ويـرى معـدو التقرير أن الوقت قد انقضى للقيام بإصلاحات شـاملة للإطـار القانوني والإداري للانتخابـات، حيـث ينبغـي علـى الإصـلاح أن يتضمن وبشـكل كامـل المعاييـر الدوليـة للانتخابات الديمقراطية، كما جاء في المادة ٢٥ للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة، بالإضافة إلى أفضل الممارسات. وهذا من شأنه أن يحسن الانتخابات المقبلة، ويساهم في الاستقرار السياسي، ولا يزال هناك متسـع من الوقت لمعالجة بعض أوجه القصور القانونية قبل الانتخابات البرلمانية في ربيع عام ٢٠٠٩.

وهو كذلك بالنسـبة للجنة العليا للانتخابات والاسـتفتاء لتوضيح تنفيذ التشـريعات على سـبيل المثال عن طريق تنقيح أدلتها (وكتيباتها) الانتخابية.

٦. إن إجراء انتخابات في اليمن يمثل تحديا. فالرئيس الشخصية المؤثرة الأولى في الدولة ويتمتع

بإمكانيـة التوصـل إلى اتفاق حـول الإصلاحات الانتخابية بين حزب المؤتمر الشـعبي العام وأحزاب اللقاء المشـترك. لأن مقاطعة المشـترك لانتخابات ٢٠٠٩م تشكل خطرا كبيرا على الديمقراطية، وإجراء انتخابات غير تعددية وغير شاملة يمثل خطوة كبيرة إلى الوراء.

فالوقـت آخـذ بالنفاد بالنسـبة للحكومة والمعارضة في التوصل إلى اتفـاق، وربما يكون الأوان قد فات بالفعل لتحسين بعض جوانب العملية الانتخابية، على سبيل المثال: عملية تسجيل الناخبين.

٧. إن الانتخابـات تعنـي التنافـس بين ألوان طيف مختلفة، أو بالأحـرى بين أكثر من لون، وبغياب هذا التنافس والتباري الحقيقي يغيب المعنى الحقيقي للانتخابات. وحتى لو جرى اصطناع منافسين فإن الضرر يكون أخطر والإساءة أبلغ لتجربة لفتت نظر العالم وأصبحت محل اهتمام ورعاية البلدان والمنظمات الدولية الديمقراطية.

تأجيـل الانتخابـات خطيـر، والأخطـر منه إجـراء انتخابـات غير تعدديـة تصيب النـاس باليأس والإحبـاط، وتزيد الاحتقـان، وتدفع بالصراعات إلى مدى أبعد، فاليمـن بحاجة لجهود جميع أبنائها وبحاجة لتوافق عام في ضوء إصلاحات حقيقية تجنب البلد مخاطر عودة الحرب في صعدة وتصاعد الاحتجاجات في الجنوب. والاحتقان السياسـي الذي سـيتصاعد في حال ذهاب المؤتمر وحلفائه إلى انتخابـات "انفراديـة" الاحتكام لصندوق الاقتراع هو البديل، لا للاحتكام للسـلاح الذي طالما احتكمنا إليه، والذي هو سبب كل مآسينا وتخلفنا وفقرنا.

هـذا الاحتـكام ينبغـي أن يكون محل توافق ورضـا الجميع. اليمن في اللحظات الحاسـمة بحاجة للعقـل الجمعي، وإلى الحكمة التي أشـار إليها الرسـول الكريم (الإيمان يمـان والحكمة يمانية). حل اللحظة الأخيرة لم يعد مطلوبا، والتاريخ يتحول إلى مهزلة عندما يكرر نفسه.

والأهـم الاعتراف بالمشـاكل القائمة: آثـار الحرب في صعد ة، الاحتجاجات فـي الجنوب، الاحتقان السياسـي. والتشـخيص دائمـا قبـل العلاج. ومن ثـم التوافق على صيغة تكفل السـير فـي العملية الانتخابيـة، والإصلاحات الشـاملة بما يضمن مصالح الوطن قبل مصالح الإطراف السياسـية حكما ومعارضة.

■ المراجع:

١) القاضي يحيى محمد الماورى عضو المحكمة العلياء # الرقابة على الانتخابات العامة في القانون اليمنى ص ٧.

٢ القاضي يحيى محمد الماورى مصدر سبقت الإشارة إلية ص ٣.

٣) ص ٤.

٤) ص٤.

٥) موجز تنفيذي للتقرير المقدم من HRITC ، DRI مركز المعلومات والتأهيل ص٢ ٦.

٦) مصدر سبقت الإشارة إلية ص ٢٧.

٧) ص٢.

المادة (٢٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية يكون لكل مواطن دون أي وجه من وجوه التمييز المذكورة في المادة (٢) الحقوق التالية التي يجب أن تتاح لها فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

أ- أن يشارك في ادارة الشؤون العامة، إما مباشرة، وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية.

ب- أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجرى دورية بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

ج- أن تتاح له على قدم المساواة مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

● «النداء»، العدد ١٧٨، الأربعاء ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

حـرب إبـادة صهيـونيـة عـلـى غـزة

عبدالباري طاهر

12

حرب إبادة صهيونية على غزة

الراية اليمنية.. اشتراك بدون مشاركة

للاسبوع الثالث على التوالي تدك آلة الحرب الاسرائيلية الجهنمية غزة، إنساناً ومدناً وقرى، حجراً وبشراً.

غزة، المحاصرة لما يقرب من عامين والمحرومة من أبسط وسائل الخدمات بل من وسائل الحياة الناشفة والكفاف من الخبز والماء والدواء والكهرباء، تصمد للاسبوع الثاني في مواجهة رابع جيش في العالم وأول جيش في المنطقة كلها وثاني جيش في التقنية.

يخطئ من يعتقد أن جبروت القوة يستطيع هزيمة الحق مهما ضعف هذا الحق وصغر. فإسرائيل على سبيل المثال والتحديد أيضاً «منتصرة» أو «تنتصر» منذ ١٩٤٨، لكن «انتصار» ٤٨ (بين مزدوجين) قد أتى بما يقرب أو يزيد عن خمسة عشر انقلاباً، وهذا «الانتصار» عامل اساس في انتصار المد القومي واليساري في عالمنا العربي.

صحيح أن اسرائيل قد انتصرت على جيوش ثلاث دول من اكبر جيوش الامة العربية وفي زمن قياسي، ولكن عواقب الانتصار كان حرب الاستنزاف وحرب ٧٣ والاهم أيضاً نشأة وظهور المقاومة الفلسطينية التي لاتزال جذوتها معتقدة في المقاومة.

و«انتصرت» إسرائيل في ٥ حزيران يونيو ٨٢ باجتياح لبنان، لكن هذا «الانتصار» الفاجع قد اتاها بحزب الله الذي يؤرقها وجوده حتى اليوم، وقد ألحق بها أقسى الضربات وأوجعها حد الهزيمة.

اجتياح غزة وتدميرها وتقتيل أبنائها سيكون آخر «انتصارات» إسرائيل التي تخلق دائماً نقيضها المنتصر عليها.

تصفية المقاومة الاسلامية حماس هدف رئيسي لاسرائيل، ومطلب ملح للنظام العربي، وهو ما يخلق تحالفاً موضوعياً مقروء ومرئياً ومسموعاً يعبر عنه الموقف العربي الرسمي بصورة راعبة ومهينة.

ولكن نوايا إسرائيل وحليفتها امريكا أكبر من بلادة وفساد النظام العربي. فإسرائيل باجتياح القطاع تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية بالاساس وتعقد تحالفاً مع «المعتدلين» العرب بالدم الفلسطيني لقيادة المنطقة كلها في قتال المنطقة نفسها: سُنَّة وشيعة، وللمواجهة مع إيران، ولـ«حماية» العرب والعالم من السلاح النووي الايراني مثلما حمى بوش العالم من سلاح دمار صدام الشامل.

إسرائيل لا تهتم بالرأي العام الدولي، ولا تعير القرارات الدولية أي اهتمام، وسوف تمضي في عدوانها ضد غزة وجوارها العربي، وهو ما يجعل انتصارها مستحيلاً، فالانتصار بالنسبة لها أو لأي حرب هو فرض الاستسلام وهو ما لايتحقق حتى لو سحقت «حماس»، ولصوت العالم هذه المرة مردود نوعي ومختلف.

امريكا سيدة إسرائيل واستاذتها عجزت عن الانتصار على طالبان في افغانستان، وملامح فشلها واضحة في العراق، وكلما تستطيعه الحرب الاجرامية هو مزيد من التقتيل والتدمير والدفع بالمنطقة كلها إلى جحيم صراع يبدأ و لا ينتهي.

بلادة «معتدلينا» العرب أنهم لا يفرقون بين الاعتدال والاستسلام، أو بين الاعتدال والتواطؤ. وإلا فما الذي يجبر حاكم أكبر بلد عربي على أن يقول إن الرقابة على معبر رفح لاسرائيل المحتلة، بينما رفح فلسطينيه مصرية!؟ واذا قرأنا الأمر قراءة أكثر عمقاً فغزة كلها تاريخياً مصرية، وأمن قومي مصري، وبوابة لغزو مصر، عبر التاريخ، منذ الاسرة الثالثة الفرعونية، مروراً بالمغول والتتار والصليبيين والاستعمار وصولاً إلى إسرائيل التي يعرف أي طالب في التعليم الاساسي أن الوظيفة لغرسها فصل المشرق العربي عن المغرب والشمال عن الجنوب، والتهديد المستمر للمنطقة، ونهبها. حرب إسرائيل هي آخر الوصايا العشر لبوش قبل الرحيل، ولكن «المعتدلين» العرب لم يكونوا بمستوى فطنة واخلاق السيد أردوغان الذي قرأ أن الحكم العربي البليد وعديم الضمير مازال يحلم بمحاور الشر التي رسمها بوش في بداية عهده، وقد ماتت قبل موته، وكانت من أهم أسباب هزيمة حزبه.

في انتصارات إسرائيل عبر أكثر من نصف قرن كان الانتصار قيمة بمعنى ما، وكانت الهزيمة من نصيب العرب، ولكن النتائج السياسية على الاقل لا تقبل بالأمر الواقع وتتمرد عليه، ولكن نتائج الحرب على غزة ستكون كارثية هذه المرة على الجميع، فالجيش الاسرائيلي يخوض أخس حروبه ضد مدنيين عزل، وضد مدينة محاصرة وجائعة لما يقرب من عامين، ويتواطأ معه المحيط، بينما كان دائم التباهي بأنه يواجه جيوش ثلاث دول عربية. ثم إن غزة قد قدمت نموذجاً للصمود يفضح اسطورة الجيش الذي لا يقهر، بحيث يكون الفشل معنى من معاني هذا «الانتصار». فعندما تقصف الـ«إف ١٦»، والـ«إف١٥» المساجد والمشافي والاحياء السكنية وتقتل الاطفال وتشرد المدنيين الهاربين من انتصارات إسرائيل عبر عدة عقود، فإن الانتصار يصبح فشلاً حقيقياً.

حرب اسرائيل في غزة لن تقتل «حماس»، لأن الذي يقاوم لا يموت سواء بمنطق هيرقليطس أم

القرآن الكريم، وإنما ستقتل حلفاءها من الحكام العرب والفلسطينيين، لأن الذي يزحف ينداس، كحكمة هيرقليطس.

المخيف حقاً أن العدوان الاسرائيلي الواصل حد جرائم الحرب والدعم الامريكي اللامحدود، والتواطؤ العربي الرسمي، يخلق مقاومة لا تقل إرهاباً وتوحشاً من إسرائيل نفسها. فبوش بغزوه افغانستان قد اعاد الاعتبار لطالبان، وبغزوه العراق احيا الصراعات المنقرضة أو الدفينة من الطائفية والعشائرية والاثنية بمختلف اشكالها وصورها. وما تفعله إسرائيل بغزة لا يخلق إلا مزيداً من المقاومة، بل ومن التطرف والارهاب ضداً على الارهاب الاكبر: إرهاب إسرائيل وامريكا.

وإذا لم يتوقف تدمير غزة وتلجيم السباع الضواري الاسرائيلية، ويجري تغير في الموقف العربي والدولي، فإن المنتصر الحقيقي هو الإرهاب الاكثر جنوناً من وحشية فاشية هذه الحرب.

تستطيع إسرائيل كأمريكا كأي دولة أخرى إطلاق رصاصة الحرب، ولكنها لا تستطيع إيقاف تداعياتها وما ينجم عنها، ولا تحديد نهاياتها. فالدخول إلى غزة.. ما تؤشر إليه الحرب هو التصاعد والاستمرار. فإسرائيل لن تحقق النتائج التي وعدت بها الناخب الاسرائيلي المتأهب للذهاب إلى الصندوق. والادارة الامريكية الاكثر حماساً للحرب آيلة للغروب، والطفل الفلسطيني الذي يقتل كل يوم منذ ٤٨ مازال يصرخ، و«المعتدل» العربي يجلس على الخازوق. فالوضع معقد بما يكفي لجر المنطقة إلى كوارث تأتي على ما تبقى من ثرواتها وأمنها وسلامها، ولا نتحدث عن السيادة.

إن تفوق إسرائيل في القتل منذ ٤٨ لا يمنحها ولن يمنحها الانتصار الحقيقي، ولا يخلق شرعية معمدة بالدم الفلسطيني والعربي. وهذه الحرب الاجرامية نذير شؤم لنا ولها وللعالم كله، وبابها مفتوح على ابواب الجحيم. صواريخ القسام التي تتذرع بها إسرائيل ليست أكبر من القشة التي قصمت ظهر البعير. فإسرائيل بكل احزابها الفاعلة والمهمة تريد استعادة هيبتها التي فقدتها في لبنان، وتريد قيادة المنطقة العربية جهاراً نهاراً في مواجهة إيران وسوريا وحزب الله، وتريد ايضاً أن تجبر الادارة الامريكية الجديدة على رسم سياساتها للمنطقة وفق الواقع الجديد الذي يرسمه الجيش الاسرائيلي، وتريد أن تقول لـ«المعتدلين» من الحكام العرب إن إيران هي العدو، وأن إسرائيل هي قيادة المنطقة ولا خيار لكم. وللانتخابات الإسرائيلية نصيبها من جرائم الحرب، وإن توافقت الاحزاب عليها إلا أن النتائج والثمار الكريهة للحرب هي التي يختلف عليها.

الملح الاهم في الامر أن السيد اردوغان قد اسقط لعبة الصراع الشيعي السني الذي يريد البعض اللعب عليه، فتركيا الاسلام المستنير والعلمانية سياسياً قد فضحت هذه اللعبة بإدانة العدوان الإسرائيلي الذي لا يحتاج إلى التبرير الذي يتبرع الحكام العرب الوالغين في هذه الحرب القذرة. فتركيا الصديق لامريكا واوروبا ولاسرائيل ايضاً والعضو في الناتو رأت في العدوان الاسرائيلي إهانة لتركيا، بينما ينظر بعض حكامنا إلى هذه الحرب كـ«بوسة» على الخد.

● «النداء»، العدد ١٧٩، الأربعاء ١٤ يناير ٢٠٠٩

«غَـــزَّة» حـــرب إبـــادة بـامـتـيـاز!!!

عبدالباري طاهر

12
«غزة» حرب إبادة بامتياز!!!
المساس بالثوابت الوطنية مساس بالوطن

الأسـئلة الناجعة التي تطرحها على الضمير المؤرق والوجدان الموؤد والمفجوع: هل انتصرت غزة؟! هل انتصرت المقاومة؟! هل انتصـرت الممانعة؟ وهل تمَّت ممانعة؟ وفي إسـرائيل المزهوة بشـرب الدم الفلسـطيني، وتخريب دياره، وتقليع أشـجاره، وإبادة الحياة بكل المعاني في غزة، يتسـاءل ذئاب ونسـور الحرب هل حققت الحرب أهدافها؟ هل هو نصر مكتمل أم منقوص؟ وربما تكشف معركة الانتخابات المُعمَّدة بالدم الفلسـطيني معاني خسيسة وفضائحية لهذه الحرب الإبادية القذرة.

ماهـو مؤكـد: أن حرب إبادة قد شُـنت على غزة لواحـد وعشـرين يومـاً مسَّـت كل شـيء فيهـا، فالقتلـى أكثر من ألف وثلاثمائـة، معظمهم من الأطفال والنساء، وغالبيتهم من المدنيين.

ومؤكـد أيضـاً: أن الحكـم العربـي -ومنـه السـلطة الفلسـطينية- قد وقفت موقـف المتربص تنتظـر -على أحـر من الجمر- الخلاص مـن المقاومة، وربما كان «الأُجـرَأ»: عبـاس، حسـني، أبو الغيـط. مؤكد أيضـاً أن قوة الردع الأسرائيلية التي شنت الحرب في جانب يعني لاستعادتها بعد حرب تموز ٢٠٠٧ فـي لبنـان لم تتحقق اذا ما قيسـت بحروب إسـرائيل الخاطفة وانتصاراتها الحاسـمة ضد الجيوش العربية ٤٨، ٦٧، ٨٣ واجتياح بيروت ٥ حزيران٨٢.

العقل العربي كالإنساني أحادي الرؤية وهو ما انتقده بقوة فيلسوف الماركسية بليخانوف كتسمية لينين. قرآءة الانتصار مجرداً وبعيداً عن حجم الكارثة المدمرة التي أحاقت بغزة أو ربط الانتصار بقلة

ضحايا المقاومة خلل خطير، ثم أن الحديث عن الانتصار قبل استخلاص النتائج السياسية يعكس خلل في الرؤية المقاومة.

قمة المنتظرين «المتربصين في الكويت» كعادة هذه القمم العربية منذ ما بعد الخرطوم ١٩٦٧ جيرت وقف الحرب للسيد حسني مبارك كبير المنتظرين ووحده السيد عباس من قدم الشكر والامتنان للمبادرة المصرية التي يدرك صناعها أن إسرائيل قد ذبحتها ببيان الذئبتين: (كوندي) و(ليفني) بل إن هذه الوثيقة الاستعمارية قد ضحت بالسيادة المصرية على مياهها الإقليمية ووضَّفعت المنطقة -كُلهَّا- تحت الوصاية الاستعمارية مجدداً وهو ما عبَّر عنه تنادي الدول الاوروبية لحراسة البحر الأحمر والشواطئ الأفريقية «لمنع تهريب السلاح».

قمة المنتطرين في «الكويت» تقفز عامدة على بسالة وصمود وأشلاء الأطفال في غزة، وعويل الأمهات واستغاثة الآباء، وتفجُّع الحيوانات وصراخ المساجد والمستشفيات والملاجئ والمدارس. صمود هذه الرموز هي التي حركت المظاهرات والاحتجاجات في مختلف بلدان العالم وأيقظت الشارع العربي، وحوَّلت النصر الإسرائيلي إلى «حرب إبادة» يعاقب عليها صناع «الهولكست» الجديدة وأجلس صمود غزة «المنتظرين» على خازوق كارثة آتيه لهم يصنعها عهد بوش الغارب، ووحوش إسرائيل.

محنة حكام العرب -غالبيتهم أو فلنقل كلهم- إن رؤيتهم لا تتجاوز محيط كراسيهم، وهذه الرؤية -دائماً- ما تغري صقور إسرائيل بالاندفاع إلى الحرب؛ لأنها تقرأ عقلية الحاكم العربي ولا تقرأ اصرار الطفل العربي على إرادة الحق والحياة والمقاومة.

في غزة انتصرت الحياة الفلسطينية على إرادة الموت الصهيوني الأمريكي والعربي في مستوى الحكم خيبت آلة الحرب الاسرائيلية الجهنمية آمال وأحلام الفاشية الإسرائيلية والمحافظين الجدد في البيت الأبيض والمنتظرين العرب في كسر إرادة المقاومة في فلسطين كما في لبنان. فبعد عشرين يوماً من القصف الجوي بـ(أف ١٦)، و١٧ و«الأباتشي» واستخدام القنابل المحرمة دولياً، وتدمير كل تجليات ومظاهر الحياة: الإنسان، الزراعة، الأماكن؛ وجدتت آلة الحرب والإبادة أنها عاجزة عن إعدام الحياة أو القضاء على أرادة الحرية والمقاومة.

وبدون إنكار لدور المقاومة في حماس أو الجهاد الإسلامي أو الأقصى وكتائب الشهيد أبو علي مصطفى؛ فإن البطل الحقيقي يظل المواطن الفلسطيني الذي تصدى بجسده العاري الجائع والضمآن والمشرد لأقوى جيش في الشرق الأوسط ورابعها عالمياً، وثانيها في التقنية والمهارة والتكتيك. دماء أطفال فلسطين وحجارتهم الأقوى والأشد فتكاً من حجارة «جاليوت» هي التي تضع مجد وفخار فلسطين، وصنعت الانتفاضة الأولى والثانية. نقول لحكامنا- الآتين من مضارب داحس والغبراء ولعساكرنا المدججين بالأسلحة حتى إهدار دماء مواطنيهم، واغتصاب حياتهم وأمنهم وسلامتهم أليس من العار أن تظل يدك ممدودة لمن يصفعك صباح مساء.

إسرائيل ليست حريصة إلا على أمن إسرائيل حسب فهم قادتها -ومعهم كل الحق- وأمنكم لايهمها في شيء إلا اذا خدم مصالح إسرائيل، ولكن وصية أحد أهم قياداتهم التاريخية (ابن جريومه) لا تثقوا في اليد العربية الممدوة لكم، فهؤلاء الناس سلبناهم أرضهم، وطردناهم منها فالذي يمد يده إما

خائن لنفسه وأمته وإما ماكر يريد استعادة قوته لينقلب علينا وكلاهما لاثقة فيه.

هذا الدرس البليغ لم يتعلمْ حكامنا في قمة الكويت. قال خادم الحرمين: إن مبادرة السلام لن تظل مطروحة على الطاولة. لقد قضت بضعة أعوام وهي مرمية لم تلتف إليها المعنية بها إسرائيل ولم يعرها الصديق الأمريكي اهتماماً وحتى كاتبها أو مكتشفها «توماس فريدمان» لم يعد يتذكرها.

لقد شنت إسرائيل حربها على لبنان لأكثر من شهر والمبادرة التي تحولت إلى عربية في لبنان ٢٠٠٣ مطروحة على طاولة قمة لبنان، واعتدت إسرائيل على سوريا واغتالت قادة حماس والجهاد الاسلامي، واعتقلت المئات من أبناء وقيادات الشعب الفلسطيني وحاصرت أهلكم في غزة لأكثر من عامين، وحتى صديقهم «محمود عباس» المحاصر في منزله لايستطيع التحرك فيه إلا بإذن من الحراسة الأمنية الإسرائيلية، واحتجاجاته الخافتة والأقرب للصمت لم تستطع إيقاف تقطيع أوصال الضفة الغربية التي يعتقد أنه يحكمها، والقوة الأمنية التي يدربها الأمريكان بتمويل خليجي كل ما تستطيعه هو التصدي للمتظاهرين المتضامنين مع إخوانهم في غزة.

فحتام تظل المبادرة العربية مطروحة الا يكفي تدمير جنوب لبنان والضاحية الجنوبية وتدمير بيروت وقتل الآلاف من أبنائه لاقناعكم بعدم رغبة إسرائيل والصديق الأمريكي بالسلام؟ ألا يكفي تهويد القدس والضفة الغربية؟ ثم ماذا بعد تدمير غزة وقتل ما يزيد على ألف وثلاثمائة جلهم من المدنيين وجرح ما لايقل عن خمسة آلاف، وتدمير مئات المنازل؟ إن التلويح بأن المبادرة لن تبقى طويلاً على الطاولة لايهم إسرائيل فهي لم تهتم بطرحها فما بالكم بسحبها. يصرخ عمرو موسى الذي حولته حرب غزة إلى ما يشبه كاهنة نجران: الموقف الفلسطيني وتناحره، والعربي وتناثره والدولي وتبعثره أوكما قال: يصرخ السيد عمر قبل سحب المبادرة لابد من إيجاد بدائل ثم يشير إنه في الجلسات المغلقة سيطرح البدائل، والحقيقة «إن فاقد الشيء لا يعطيه». ثم أليست هناك قرارات الأمم المتحدة منذ ٤٨ وكلها قرارات ملزمة، وقد تخلى عنها السادات في «كامب ديفيد»، وتخلى عنها محمودعباس في «أوسلو ومدريد»، وتراجعت عنها المبادرة العربية إذ قبلت بما هو أدنى منها.

ولكن إسرائيل لم تقبل بها لأنها تريد من السلام الدم والأرض والمال العربي! أليست هذه البديل الحقيقي.

ويدرك «محمود عباس» «المنتظر» أن المبادرة المصرية لم توقف الحرب ولكن دماء وتضحيات أطفال ونساء وشيوخ غزة هي من أوقف الحرب التي عجزت عن كسر إرادة الحياة والحق والمقاومة. فمصر حسني مبارك صمتت عن حرب رفح المصرية، وتغاضت عن تدمير الأنفاق في الأرض المصرية، وشاركت في الحصار على غزة.

ميزة حكامنا أنهم لم يدركوا أن أطفال شعوبهم أكثر إصراراً وعناداً في الانتصار على إسرائيل وساداتهم الأمريكان، وأن هؤلاء الأطفال قد يدركون غداً أو بعد غد أن الانتصار على إسرائيل يعني الانتصار على الفساد والاستبداد. لاشك أن خطاب خادم الحرمين هو اللافت في قمة أريد بها ولها النّأي عن ضجيج المعركة ومآسيها، ولكن إنكسار العدوان بفضل صمود دم وأشلاء أطفال فلسطين قد أيقظ العقل والضمير والحكمة العربية ولو مؤخراً.

في بيروت انكسر الاجتياح الإسرائيلي فتبدلت المواقف!! أما في غزة فإن دم الأطفال شاهد على الفتاوى «الاسلامية بين مزدوجين والتوراتية بدون تقويس.

كانت فتوى مفتي المملكة أدانة صارمة وقاطعة للاحتجاجات المدنية المتضامنة مع أطفال فلسطين. أمّا القاضي «اللحيدان» فقد أعتبر المظاهرات والاحتجاجات التي عمت مدن العالم رجساً من عمل الشيطان، وغواية عن ذكر الله، وصداً عن سبيله، ولم يُشر بكلمة واحدة عن إبادة الحياة والناس في غزة.

وكان «حاخامات» إسرائيل أكثر احتكاماً وتقيداً بتقاليد الحروب في العهد القديم. الأولون احتكموا للقصر ولبرميل النفط. أما الحاخامات «اليهود» الأصليون قفد احتكموا لنصوص تأمر بإفناء ألف مقابل الواحد والمدنية كلها مقابل الدم اليهودي المقدس.

لا يراهن «محمود عباس» في محبسْ الا على السلام الإسرائيلي ولم يعتبر بمعركة «جنين» بعد طرح مبادرة السلام العربية بيومين، ولم يتعظ بقتل رفيقه الرئيس الشهيد أبو عمار. فهو يرفض المقاومة ويحملها مسؤولية حرب الإبادة.

يراهن «عباس» على القنوات الأمنية مع الموساد أكثر مما يراهن على المفاوضات المعنلة، ويراهن على الكرم الإسرائيلي بأكثر من الرهان على دم الأطفال الفلسطينيين أو المقاومة بأي معنى.

● «النداء»، العدد ١٨٠، الأربعاء ٢١ يناير ٢٠٠٩

الـراشـدي وفـتـنـة غـيـاب الـقـانـون

عبدالباري طاهر

12

الراشدي وفتنة غياب القانون

محرقة غزة.. كشفت عورة هذه الأمة

«القتـل أنفـى للقتـل» مثـل جاهلي أخـذ المركـز والوجيز الذي احتكـم إليه الانسـان الجاهلـي في صون الـدم، وحفظ الارواح، وسلامة الانفس.

جاء القـرآن الكريم باعجـازه وبلاغتـه ووضوحه، بالآية الكريمـة «ولكـم فـي القصاص حياة يـا أول الالبـاب». في التـوراة من: «قتـل يقتل». وفي القرآن أيضاً «من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أن من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً».. الآية

ولنـا العظـة والعبـرة من قيـام الإمامـة الزيدية فـي أجزاء مهمة من اليمـن. فبعد خراب الحضارة اليمنيـة وانهيـار السـدود، وغيـاب تحالـف قبلـي موحـد وقوي يحكـم اليمن، شـأن الدول القديمة: السـبئية، المعينية، الحميرية؛ اتجهت بعـض القبائـل القوية لتأتي بواحـد من خارج العصبيات القبلية المتحاربة والتي لا يقبل بعضها ببعض ليكون «هجرة» وحكماً في الوقت نفسه.

منذ أدليس بالقصير لا تستطيع قبيلة يمنية أن تحكم القبائل الأخرى إلا عبـر تحالـف قوي ومتـين وعبر تعاقـدات وعهود، وحتى توزيـع الاختصاصات والمسؤوليات المحددة والمهام المتوافق عليها بين هذه القبائل القوية والشرسة، كوصف الزبيري، أحد أهم شعراء العرب في القرن العشرين، وأحد أهم شهداء القبيلة.

كانت مأساة الزبيري الشاعر العظيم التَّصور أنه قادر بموهبته العظيمة على استعادة مجد القبيلة التي كونت الحضارة اليمنية، ولم يدرك يرحمه الله أن القيم والتقاليد والارث الخالد قد مات وشـبع

موتاً، ولا بديل غير رؤية جديدة، وقوى جديدة، وحكم جديد.

السنوات وربما الأشهر الاولى من قيام الثورة في الشمال والجنوب، وصمود صنعاء في مواجهة حصار السبعين، والاشهر الاولى من قيام الوحدة، تعطي الدليل والمؤشر إلى استحالة حكم قبيلة أو حزب أو منطقة أو حتى جهة اليمن كل اليمن.

قتل الرعوي في إب، والراشدي في صنعاء، واختطاف الاطفال من صنعاء، وقطع الطرقات، واختطاف السياح، والتمردات في الشمال، والاحتجاج الجنوبي.. شاهد إستحالة حكم يجير لصالح شخص أو حزب أو قبيلة أو جهة.

لا يستطيع قتل المحتجين سلمياً في الهاشمي بعدن أو حضرموت أو أبين أو صنعاء، بناء الحكم. بل على العكس فإن مثل هذا القتل يسرع بنهاية الحكم.

جريمة قتل الدكتور درهم الراشدي في مقر عمله في مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا أثناء أداء واجبه العلمي والإنساني في إنقاذ الأرواح ومعالجة المرضى، جريمة مركبة؛ هي جريمة لأنها قتل إنسان بريئ حتى لو حاولوا تلبيسها ثوب «الثأر»، وهي جريمة لأنها تمت تحت سمع وبصر الاماكن المسيجة بالعساكر والثكنات وقوى الامن المطوقة للمدينة صباح مساء، وهي جريمة لأنها طالت عالماً يؤدي واجبه العلمي والانساني في بلد بحاجة أو بأمس الاحتياج للمهارات الصحية والاسعافات الاولية.

خطورة قتل الراشدي وعدم القبض على قاتله، بل قاتليه، أنها تظهر انحياز الدولة أو الحكم للقبيلة. وعدم إلقاء القبض على القاتل بعد ما يقرب من شهر لا يعني إلا تحيز الدولة أو عجزها.

وفي حالة العجز فإن أساساً من أسس شرعية الدولة، قد تم تقويضه، وهو: حماية الكليات الخمس، وفي مقدمتها حماية النفس التي تكون الوظيفة المثلى للدولة -أي دولة- «حمايتها. «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا».

والسؤال المؤرق والمخيف: لماذا تستهين الدولة اليمنية بقطع الطريق، واختطاف الاطفال والسياح، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق؟!

كثيراً ما ردد الاحرار وأبوهم الزبيري: «من حقي ألا يقطع رأسي إلا بحكم» وبديهي أن وظيفة الدولة حماية أرواح الناس والأمن والسلام والاستقرار. هل يكون تحالف الدولة مع القبيلة المدججة بالأمية والسلاح دخل في الخلل الشامل المحيق بالبلاد؟ بل هل أن تماهي السلطة مع القبيلة والنزول على أعرافها وتقاليدها (الدامية) دخل في القتل العمد.

والحقيقة أن تماهي الدولة مع القبيلة ومكافأتها بالمال والسلاح نظير قطع الطريق، وتخريب أنابيب النفط، ومنع وصول الغاز للمدن، وقطع الطريق.. لا نجد تفسيرها إلا في تقمص الدولة شخصية القبيلة، ولكن القبيلة لم تعد القبيلة التي تحدث عنها العلامة ابن خلدون، ذات العصبية والغلبة الحاكمة، ولا القبيلة التي أقامت الحضارة اليمنية وعدة دول أهمها: سبأ ومعين وحمير، ولا القبيلة التي دونها العلامة المجدد علي الوردي، ولا القبيلة البدوية التي عدها القرآن الكريم كفراً

ونفاقاً، وأهلها أجدر الا يعلموا حدود ما أنزل الله. إنها القبيلة التي فقدت براءتها كتوصيف شاعر اليمن الكبير عبدالله البردوني.

تحويل السلطة إلى قبيلة أفسد الحكم والقبيلة معاً. فإلى الامس القريب كان للقبيلة اليمنية، ذات الطابع الزراعي والمتسم بالاستقرار، قيم وأعراف وتقاليد لا تسمح بممارسات من نوع خطف الاطفال، والاعتداء بالقتل على المدنيين الآمنين.

الجمع بين العصبية القبلية بعد إفسادها وبين العسكرية هو الداء الوبيل الذي دمر العراق، ومزق الصومال، ولن تكون اليمن أفضل حالاً اذا ما استمر تصرف السلطة ككيان قبلي كبير.

إن الفرق بين القبيلة والدولة أن يكون أكبر وأقوى رأس في القبيلة كأصغر مواطن أمام القانون، وأن تكون قيمة جندي المرور واشارة أصبعه أهم من موكب الشيخ والزعيم.

داء اليمن اليوم أننا أمام قبيلة أفسدت قيمها وتقاليدها وأعرافها، وسلطة غاشمة فقدت هيبتها، فهي تستبيح المدنية بالقبيلة، وتسلط القبيلة على الاخرى، وتخلق عداوات بين المذاهب والقبائل والمناطق والجهات، الشمال ضد الجنوب، السلفي ضداً على الزيدي، وعداوات بين الاعراق والعشائر.

قرابة شهر لم تتمكن الدولة المراهنة على سلاح القبيلة وصوتها في مواجهة المدنية والمجتمع المدني من ضبط القاتل. فهي تريد القبيلة ككتلة صماء لمواجهة الاحتجاجات المدنية، ولاحتمال تطور التمردات العسكرية المتفشية في الجسم اليمني.

لقد تعامل أولياء الدم وأسرة الشهيد مع الأمر بمنتهى المدنية والمسؤولية والحرص، وتقدموا بمطالبهم الشرعية لوزارة الداخلية والنيابة والأجهزة المختصة دون جدوى أو اهتمام، وقوبلت احتجاجات نقابت الاطباء والصيادلة ومؤسسات المجتمع المدني المتضامنة بالتجاهل، وعندما يهدر دم بدون حق فالانسانية كلها في خطر. وتؤكد الآثار الصحيحة وتجارب الحياة والتاريخ أن الظلم سبب رئيس وأساس في خراب المدن ودمار الامم والحضارات والشعوب، وقصص القرآن الكريم خير واعظ.

● «النداء»، العدد ١٨١، الأربعاء ٢٨ يناير ٢٠٠٩

أي الـــرجـــال فـقـدنـا؟

عبدالباري طاهر

12

أي الرجال فقدنا

هل تزهر الديمقراطية في مناخ غير ملائم؟

هل الاصلاح الذي أجهز

عالمـان جليـلان ائتلقـا فـي حياتنا الفكريـة العلميـة والادبية وغادرانـا بتقارب عجيـب. محمود امين العالـم ورفيقه العلامة الجليـل عبدالعظيـم أنيـس، نشـأ معـاً والتحـق كل منهمـا بالمنظمـات الشـيوعية منـذ الاربعينيات، واعتقـلا وتعرضا للملاحقات والتشريد والنفي.

تأسسـا تأسيسـاً علمياً وادبياً وانخرطـا في النضال السياسي وتبنيا الاشتراكية منذ ما قبل منتصف القرن الماضي.

نشـأ العالـم فـي أسـرة أزهريـة فأبـوه وأخـوه أحمد شـوقي قد حرصا علـى تربيته تربية أزهرية صارمـة، وكانت خطواتـه الاولى نحو الفلسـفة المثاليـة التي أراد بها نقـض عرى المادية، وفي الطريـق عثر على كتـاب الماديـة ومذهب النقد التجريبـي فقرأه قـراءة محب الحكمة والباحث عـن الحقيقة. كتابه القيم والاثير فلسـفة المصادفة تعبير عن عمق التحول المعرفي، وتحويل الفلسـفة والتفكير إلى اداة تغيير كتعبير ماركس.

العالمـان أتيـا من حقل الطبقة الوسـطى أبناء الثورة المجهضة والمشـتعلة تحت الرمـاد: ثـورة ١٩١٩ التـي تعلم منهـا غاندي، ومن قادتها العظام سـعد زغلول، ومن شـعارها الخالد «الدين لله والوطن للجميع»، ووحدة جناحي الامة: المسلمين والمسيحيين.

انصرف الطالبان المجدان للعلم، وتتلمذا على الاباء جيل الرواد: طه حسين وسلامة موسى ولطفي السـيد وشـبلي شـميل وانطوان فـرح وعلي عبدالـرزاق واسـماعيل مظهر ويعقوب صـروف وزيدان

وعشرات غيرهم، وعندما اشتغلا بالسياسة وانخرطا في المنظمات الشيوعية كانا يجسدان الربط الجدلي والعميق في الفكر العلمي الذي يدرسانه، والمعرفة التي ينهلان منها، وتحويلها إلى أداة ثورية ومنهج للتفكير والتّغيير في آن.

منذ النشأة ارتبط الطالبان بالتعليم الحديث ليشقا طريقهما إلى الجامعة والتعليم الحديث. درس العالم الفلسفة بينما درس انيس الرياضيات، وتخرجا ودرَّسا كمعيدين كل منهما في تخصصه. حبهما للصحافة والكفاح بالكلمة والمعرفة ورغبتهما العارمة في «قتل الادب» وضعاهما في مواجهة مع الآباء من جيل الرواد. يؤرخ المفكر المصري صلاح عيسى لحياة الرجلين بأنهما قد تعشقا معاً حب الصحافة فراحا يكتبان في نفس الصحف والجرائد: روز اليوسف، الجمهورية، وتفرغا معاً للعمل في الصحافة منتصف الخمسينيات عقب فصلهما من الجامعة.

ورغم أن الرجلين كانا من المتحمسين للثورة والتغيير والاشتراكية والحرية والوحدة، إلا أن استقلالهما التنظيمي ومنهجهما العلمي قد قاداهما إلى السجون والفصل والتشريد اكثر من مرة.

محاضر التحقيقات التي أجرتها المخابرات المصرية مع الدكتور عبدالعظيم انيس في فترات اعتقاله تشهد على مبدئية وثبات وصدق هذا المفكر والمناضل الذي دافع عن خط الثورة وهو في غياهب السجون. فقد انتقد أنيس نهج الوحدة الخاطئ الذي انتقده أيضاً الزعيم جمال عبدالناصر ولكن بعد خراب مالطة. فقد انتقد أنيس وجود المملكة المتوكلية اليمنية في الوحدة الثلاثية، وانتقد الوحدة التي تلغي الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والفكرية، ولا تراعي الخصائص والظروف لكل قطر، وقد قتل شهدي عطية الشافعي وهو يهتف بحياة الزعيم ناصر والاجراءات الاشتراكية.

أما الاستاذ العالم فقد ألف كتيبه الصغير الماركسيون المصريون والوحدة العربية، والعالم كعالم موضوعي ونزيه لم يقصر نقده على تجربة ناصر أو الحركة القومية بصورة عامة، وإنما امتد نقده للماركسيين العرب في قضية الوحدة.

تصدى أنيس والعالم لوظيفة الادب، وردا على طه حسين والعقاد بكتاب شهير (في الثقافة المصرية)، ورد عليهما العميد الرائع «يوياني فلا يقرأ». أما العقاد فلم يرد عليهما وإنما مسكهما متلبسين بجريرة الشيوعية كرده القاسي، والمتوعد.

محنة هذين العلمين والعالمين أنهما رغم نبوغهما وتفوقهما في التخصصات العلمية والمعرفية، وتدريسهما في الجامعة المصرية مبكراً، وفي أرقى الجامعات في لندن وفرنسا ولبنان، فقد وجدا نفسيهما في السجون والمنافي، وفي أحسن الاحوال خارج الوظيفة العامة، وتحت طائلة مقصلة تهم الخيانة والعمالة والردة.

وقد ظلت هذه التهم الجائرة تلاحقهما حتى آخر رمق في حياتهما، وتلاحق اليوم العديد من أنصار العلم والابداع.

لم أتشرف بمعرفة أنيس وهو من أسرة مبدعة فأخوه محمد أنيس أستاذ التاريخ في مصر والذي تربى على يده جيل من المؤرخين في مصر والوطن العربي، لعل من أبرزهم الدكتور مصطفى سالم،

وأخوه إبراهيم أنيس استاذ اللغويات. أما استاذنا الجليل محمود أمين العالم فقد تعرفت عليه اولاً في فرنسا أثناء تدريسه في جامعاتها واصداره إلى جانب رفاقه ميشل كامل وأديب ديمتري «اليسار العربي»، وأتذكر عندما تبنى العراق قضية التضامن مع المثقفين المصريين المعارضين لاتفاقات كامب ديفد، وعقد لقاء تضامني في فرنسا دعي إليه العالم ومحمود السعدني وعبدالمنعم الغزالي وامير اسكندر وعشرات غيرهم، وقد تحدث في اللقاء الدكتور سعد حمودي رئيس اتحاد الصحفيين العرب حينها، استعداد الرئيس العراقي صدام حسين توفير لقمة العيش الكريم للمعارضة المصرية في الخارج، رد عليه العالم بغضب إننا لا نبحث عن العيش، ومعارضتنا للنظام المصري سياسية وموقف قومي.

في العام ٨٢ حضر العالم إلى بيروت يحمل رسالة من خالد محيي الدين في الذكرى الاربعين لاستشهاد المناضل الفلسطيني ماجد أبو شرار الذي اغتالته المخابرات الاسرائيلية في ايطاليا، وقد عقد مهرجان خطابي في الجامعة العربية. كنت حاضراً والصديق قادري ابن حيدر، وعندما انتهى العالم من قراءة الرسالة التأبينية والتضامنية نهض الاستاذ محسن إبراهيم الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي حينها، مطالباً المعارضة المصرية وحزب التجمع تحديداً بإسقاط النظام المصري خلال مدة لاتكفي لإبلاغ الرسالة، وقابل العالم تحدي محسن ابراهيم بالابتسامة.

ترك العالم الذي بقي على تواصل مع رفاقه في اليسار حتى آخر لحظة، فقبل بضعة أشهر أجرت صحفية من «المصري اليوم» مقابلة مع الاستاذ العالم وامتدت يدها إلى أوراق كانت امامه لتكتشف ما يشبه الخطة لتحالف معارض يقود الاضرابات العمالية، وفجرت قنبلة بنشر الخطة أو البرنامج المكتوب بخط العالم، وأثيرت ضجة في الوسط السياسي الصحفي على السواء.

ترك العالم ثروة فكرية كبيرة تقترب أو تزيد على عشرين مؤلفاً في الفلسفة والمنطق والاجتماع والسياسة والنقد الادبي. فهو غزير في الكتابة تغطي ابحاثه وكتاباته العديد من المجلات والصحف المصرية والعربية والعالمية، وكتابه الدوري المهم «قضايا فكرية والذي أصدر منه ما يزيد على عشرين عدداً، يعتبر من أهم الاصدارات الفكرية العميقة، ودشنت قضايا في غاية الاهمية، وهي مرجع مهم للباحث والدارس في القضايا التي كرست لها «اعداد متخصصة».

وانغمس رفيقه عبدالعظيم انيس في رسالة التدريس، وابتعد بمسافة عن الارتباط التنظيمي منذ مرحلة مبكرة، ولكن واصل رسالته الكفاحية في نشر أنوار الحداثة والتجديد والبحث العلمي.

لم يحتف أنيس بجمع ابحاثه ودراساته، وقد أصدر كتابه القيم والمهم «علماء وأدباء ومفكرون» عن مؤسسة الابحاث العربية، وقد احتفى بالكتاب الفقيد الكبير والشهيد حسين مروة وقدم له. منوهاً بأهمية المؤلف ومكانة الكتاب. والكتاب يدلل على العقلية العلمية والرؤيا النافذة للعالم أنيس.

● «النداء»، العدد ١٨٢، الأربعاء ٤ فبراير ٢٠٠٩

قانون حجب المعلومة ولجنة قومية عليا للرقابة الامنية عليها

عبدالباري طاهر

12
قانون حجب المعلومة ولجنة قومية عليا للرقابة الامنية عليها
نافخ الكير .. وناره الراشدي

في يوم الثلاثاء الماضي ٣ فبراير ٢٠٠٩ نشرت «السياسية» عرضاً لمشروع قانون المعلومات.

قبل الدخول في العرض المنوه في «السياسية» لا بد من الاشارة إلى مطالبات منذ التسعينيات بسن قانون لحرية تدفق المعلومات في يمن الوحدة.

كان أول من علق الجرس مجموعة من النواب من ألوان الطيف السياسي، والغالبية من المؤتمر الشعبي العام، أذكر الآن من النواب: علي عشال الذي تبنى المشروع وقدمه بسمه، وعبدالباري دغيش، ونبيل الباشا، وصخر الوجيه، وآخرين. وقد عقدت ندوة با سم النواب ومركز التدريب والتأهيل وبحضور النقابة، وحضر عن أحزاب اللقاء المشترك: سلطان العتواني، عيدروس النقيب، وآخرون.

خرجت الندوة بتصور أولي للمشروع المزمع تقديمه للنواب باسم النائب علي عشال، وبغتة، وفي حمى نشاط الاستاذ عشال لتقديم مشروعه الذي تتوافق عليه ألوان عديدة من مختلف الافق السياسي الديمقراطي، دفعت الحكومة بمشروع حكومي يشرعن حقاً وصدقاً لقانون حجب المعلومات، ويمثل إضافة فاجعة لقانون الصحافة ولقانون العقوبات والاجراءات الجزائية، وقانون المرافعات، وقانون الوثائق، وكل هذه القوانين مكرسة لحجب المعلومة، ومصادرة الحق في الحصول عليها.

تقديم الحكومة لمشروعها القامع والحاجب والمعيق نوع من أنواع الحروب الاستباقية التي ورثها الحكم المستبد من «غير المأسوف عليه» بوش، وهو في أحسن الاحتمالات تعطيل للمشروع الديمقراطي الذي تقدم به النائب الشجاع علي عشال.

لم تحرك قيادة نقابتنا المفككة ساكناً؛ فهي مهجوسة بالمؤتمر القادم في ظل فساد عضوية العشرات وبصنع يديها.

في العرض المشار إليه يطلب المشروع تقديم طلب الحصول على المعلومة! ويقيد أو يشترط للحصول عليها:

١ - أن يخدم الحصول عليها عملية التنمية.

٢ - المصلحة الوطنية العليا.

٣ - وبما لا يضر بالطرف الثالث المعني بالمعلومة المقدمة.

هذه الاشتراطات الثلاثة بالنسبة لليمني. أما الاجنبي فيشترط:

١ - المعاملة بالمثل.

٢ - أو تسهيلاً للقيام بعمل لمصلحة عامة.

يربط القانون (المشروع) الحصول على المعلومة بسقف زمني لا يتجاوز عشرة أيام!! اعتباراً من تاريخ الإخطار بتلقي الطلب، ويجوز تمديدها مدة لا تزيد عن عشرين يوم عمل اذا كان حجم المعلومات أو طبيعتها وتجهيزها تقتضي ذلك.

يجيز القانون تمديدها لمدة لا تزيد عن ستين يوم عمل إضافية اذا كان توفير كل أو جزء من المعلومات المطلوبة يستدعي الرجوع لطرف ثالث، أو مصادر معلومات أخرى.

يعطي القانون الحق في التظلم إلى رئيس الجهة أو رئيس المركز الوطني، ثم مجلس الأمناء!! بعدها، أي بعد المراتب الثلاث، يعطي القانون الحق في التظلم للقضاء، بمعنى لا تستطيع الحصول على المعلومة الا بعد مرور مدة زمنية قد تصل إلى ستين يوم عمل. فإذا ما أضافت إليها العطل الرسمية فقد تتجاوز «السبعين يوماً»، ثم بعدها تدخل في مراتب الشكوى الثلاث، وكل مرتبة قد تأخذ لها أياماً وأسابيع، ثم يسمح لك بالتظلم للقضاء غير المستقل وغير الكفؤ والنزيه.

وعمر مثلما يهب اللئام. يعطي المشروع الحق في نشر المعلومة شارطاً ما لا يخل بالاحكام والالتزامات القانونية الواردة في القوانين.

ومعروف أن الكثير من القوانين تتعاطى مع حرية الرأي والتعبير، ويسكنها الهاجس الامني، والطبيعة البوليسية وذهنية المؤامرة المستريبة في كل شيء ومن كل شيء. فالخوف من الحرية، ومن افتضاح إدارة مترهلة كسولة وفاسدة، لا يكون إلا بالمزيد من القيود، ومصادرة أو الالتفاف على حرية الصحافة بالمزيد والمزيد من التشريعات المعيقة والسالبة للحرية.

والمشروع من أول حرف وحتى آخر كلمة يبحث عن كل ما يعطل أو يعوق الحق في الحصول على

المعلومة، وهو ما يتنافى مع الدستور اليمني، ومع الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ومع العهدين الدوليين، والاعلانات العالمية، ومنها اعلان صنعاء.

واذا كان الاصل في الحصول على المعلومة المطالبة، وليس حرية الحصول عليها، والحق في الوصول إليها مباشرة، واعطاءها بدون قيد أو شرط، والمعاقبة على حجمها؛ فإن المشروع يجعل الحجب والمنع هو الاصل، ويجعل الحصول عليها من سابع المستحيلات، وعسراً ما بعده عسر، وزيادة في التعقيد والتقييد يضيف المشرع «الامني»، ويستثني من حق البشر:

ما يؤدي إلى الاضرار بالأمن القومي، أو الامن الداخلي، أو بالسلام الاجتماعي، أو بالوحدة الوطنية، أو بالاقتصاد الوطني... الخ.

وأوكل المشروع -غير المنتظر للحصول على المعلومة- إلى لمجلس مكون من رئيس مجلس الوزراء، ويضم عدداً من الوزراء «المعنيين»! واضح أن عدم التسمية له طبيعة أمنية، فأنت أمام جهة يخولها المشروع حجب المعلومة دون أن يعرف الرأي العام ما هي الجهات المعنية.

ويضيف المشروع للمجلس المركز الوطني للمعلومات، وهو المسؤول عن كامل الانشطة: كل المعلومات تصب في هذا المجلس، وعلى كل الجهات موافاته بكل المعلومات، ولا يجوز حجب المعلومة عنه. لا حظوا أن الجهة التي يراد لها احتكار المعلومة والحق في حجبها هي الجهة التي تحرم على الاجهزة المختلفة عدم حجب المعلومة عنها.

بعد ذلك كله يتضمن المشروع باباً لأمنية المعلومة، وحمايتها من الاختراق. والمركز يحدد المعايير الاساسية لأمنية المعلومات، ويتولى الرقابة على تحقيقها في الجهات المعنية.

مع أن المشروع يتعاطى مع المعلومة بذهنية أمنية منذ البدء، إلا أنه أيضاً يخصص باباً منفرداً لأمنية المعلومة.

ويختتم المشروع بالعقوبات، التي يرى أنها تتفاوت بحسب الجرم، أقصاها سجن ست سنوات مع الغرامة شرط عدم الاخلال بأي عقوبة أشد في أي من القوانين الاخرى النافذة لمن يرتكب المخالفات في قضايا المعلومات.

وهناك قوانين عديدة في مجالات مختلفة يكرس بعض موادها لقضايا الامن واسرار الدولة، لعل من أهمها قانون الاجراءات الجزائية، وقانون المرافعات، وقانون العقوبات، وقانون الصحافة والمطبوعات، وقانون الوثائق؛ وكلها تتضمن عقوبات متنوعة ومتعددة تصل إلى الاعدام والجلد في قضايا النّشر.

والمصيبة في هذه القوانين العقابية أنها مفتوحة بعضها على بعض، كأبواب الجحيم، فقانون الصحافة مفتوح على القوانين العقابية الاخرى، مما يجعل بعضها يرفد بعضاً بمزيد من القمع يصل حد توقيع أكثر من عقوبة في مخالفة راي أو«جريمة» نشر. والادهى والامر أن قانون الصحافة يترك لضمير القاضي توقيع عقوبة تكميلية، مما يجعل حرية الصحافة في اليمن «حديث خرافة يا أمَّ عمرو».

المشـروع الجديد قد يقصد به تعطيل المشـروع الديمقراطي الذي تقدم به النائب عشـال بسـم كتلة «نـواب ضد الفسـاد»، ولكن البعد الحقيقي فيه أنه عائق كبير أمـام حرية صحفية حقيقية، ولمزيد من التضييـق للهامـش الديمقراطـي، وضرب لأي نوايا صادقة لمحاربة الفسـاد. فلا يمكـن التفكير مجرد التفكير في كشف مواطن الفساد وأوكاره بدون حرية حقيقية للصحافة، ولا حرية صحفية بدون حق الحصول على المعلومة وحرية تدفقها بدون قيود من أي نوع.

النواب الديمقراطيون الذين تبنوا المشـروع، والنائب علي عشـال، وكتلة المشـترك، ومركز التدريب والتأهيل، و«صحفيون ضد الفسـاد»، ونقابة الصحفيين، و«هود»، و«الشـقائق»، ومنتدى الاعلاميات، و«صحفيـات بـلا قيود»، واتحاد الادبـاء والكتاب، ونقابـة المحامين، وكل مؤسسـات المجتمع المدني، والحريصون على الحرية والمتصدون لغول الفسـاد وانتشار الارهاب، مدعوون لمواجهة هذا المشروع الوائـد لمـا تبقـى من هامـش ضيق للحريـات الصحفيـة. والزملاء الصحفيـون والكتـاب والمحامون والناشـطون مدعوون لقراءة هذا المشـروع الخطـر، والتصدي له بالكلمة والـرأي والاحتجاج المدني، وايصال الرأي للمنظمات والهيئات الدولية الحريصة على حرية الصحافة في اليمن.

● «النداء»، العدد ١٨٣، الأربعاء ١١ فبراير ٢٠٠٩

د. محمد عبدالقادر بافقيه.. مـــــؤرخ الـــيـــمـــن وأثـــريُّـــهـــا

عبدالباري طاهر

8
بيتديات حضرمي
د. محمد عبدالقادر بافقيه
مؤرخ اليمن وأثريها
عن «يمدان»
بافقيه: المؤرخ باعتباره في الأصل تربويا

في مطلع العام ١٩٧٥ التقيت في القاهرة الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه، في منزل استاذي الدكتور عبدالعزيز المقالح. كان حينها -كما أظن- سفيراً لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في مصر. وكان عائداً من فرنسا بعد طبع كتابه «تاريخ اليمن القديم». أهداني نسخة منه.

كان وزيراً للتربية والتعليم في الحكومات الأولى للجبهة القومية في الجنوب.

في اللقاء القصير نسبياً، وفيما بعد قراءة كتابه، أدركت أن المؤرخ بافقيه باحث عميق، وتعلمت منه كيفية التعاطي مع الوقائع والشخوص والآثار والنصوص. فهو ناقد، بعقلانية ومهارة فائقة، لتاريخنا الذي اختلط فيه الحابل بالنابل، وتعرض للطمس والتشويه والمبالغات الأقرب للخرافة.

قليلة إصدارات الباحث المهم الفقيد محمد عبدالقادر؛ ولكن مباحثه، على قلتها، ذات نفع عام، وأثر عميق، وقيمة علمية. فكتابه -رسالته للدكتوراه- الذي أعده في باريس، وطبع منتصف السبعينيات وأعاد المعهد الفرنسي للعلوم والآثار طباعته، يعد من المراجع التاريخية المهمة لظهور الدولة بل الدول اليمنية، ونشأة «يمن» في التاريخ. وقد مكنته معرفته باللغتين: الفرنسية والانجليزية، وإلمامه الواسع بخط المسند الحميري، وثقافته العربية، من قراءة مائزة للنقوش والتعليق عليها. وتتسم قراءته للنقوش بذكاء ومقدرة على تفكيك

الرموز ووضعها في سياق منطقي مقنع وعقلاني.

كتابه القيم «في العربية السعيدة»، وهو دراسات تاريخية قصيرة في جزئين، يشهد على براعته وحذقه وسعة اطلاعه. فقد درس بعمق ظاهرة تقسيم العرب في المراحل الباكرة إلى شمالي وجنوبي! ويتساءل: هل كان «يمنة» اسماً لمكان أم اسماً لجماعة من الناس؟ وأين كانت مملكة نزار؟ ومن هم الميامنة؟ وما هي العناصر التي يتكون منها اللقب الملكي الحميري لقب «التبابعة»؟ ليصل إلى سؤال: «ما هو الإطار التاريخي لحضور حركة الحنفاء العرب قبل الإسلام؟». الجزء الأول إجابات دقيقة وصائبة على هذه الأسئلة. فهو يتتبع الإجابة من حروف المسند التي يتقنها، ومن المراجع والمصادر التاريخية الموثوقة، ومن الأشعار التي يأتي بعضها في الجزء الثاني، الذي تناول فيه «الحارث الرائش وكيف ومتى قامت صنعاء ومن أمر باختطاطها، وما هي العلاقة بين القَيْل والملك، وعن خاتم التبابعة، ومن هم أسلاف سيف ذي يزن، وعن ابرهة المكنى أبو يكسوم، وهل كان تبعاً».

تتسم دراسات وأبحاث المؤرخ الكبير بقدر كبير من التتبع والموضوعية والدقة، والبعد عن العصبيات المختلفة التي فرضتها عصور التدهور والتراجع ووظفها الحكام والأئمة الظلمة لأهواء أنانية وشديدة الضيق.

بعد الوحدة عُينّ رئيساً للهيئة العامة للآثار ودار الكتب، وأعلن عن حزب سياسي اسلامي بسم «المنبر» كان من أبرز مؤسسيه الفقيد الكبير عمر سالم طرموم، وهو من القيادات الاخوانية المؤسسة، وقد اعتقل في الجنوب مطلع الثمانينيات، ولولا تدخل صديقه الحميم عمر عبدالله الجاوي لقضي عليه. ودارت أحاديث عن قيادات الحزب الاسلامي المستنير ضمت محمد عبدالقادر بافقيه وربما فرج بن غانم وفيصل بن شملان. وأثناء لقاءاتي المتكررة معه كان يحجم عن الحديث عن «المنبر» الجديد، فهو أصلاً قليل الحديث في السياسة كثير التأمل والتفكير ويميل إلى الجوانب البحثية أكثر فأكثر. وسرعان ما ترك الهيئة وعاد إلى حضرموت.

الأثر الخالد والعظيم للباحث هو كتابه «المستشرقون وآثار اليمن». والكتاب يحكي قصة المستشرق السويدي الكونت كار لودي لندبرج، من خلال مراسلاته مع اليمنيين ١٨٩٥- ١٩١١، وهو في مجلدين فخمين صدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني.

قام الباحث بتحقيق الرسائل التي سبقه إلى نشرها الدكتور محمد عيسى صالحية في كتابه «تغريب التراث»، وهو ما يشير إليه بافقيه بموضوعية وتواضع جم. ولكن تحقيق بافقيه يمتاز بالتطرق إلى زوايا عديدة ما تزال حسب قراءته بحاجة إلى مزيد من إلقاء الضوء عليها. والحقيقة أن المحقق المدقق ذا الأمانة والمسؤولية الرفيعة لم يقف عند تخوم رسائل لندبرج، بل راح يدرس الفترة الزمنية بعمق، ويتتبع قصة سرقة ونهب المخطوطات والآثار، ونبش الارض، واستغلال جهل حكامنا بكنوز البلد وثرواتها شمالاً وجنوباً.

تُرى لو عاش الباحث وسمع وشاهد وقرأ ما يقوم به أبناء اليمن ومسؤولوها اليوم في العديد من المناطق، وتحديداً في العود والجوف، من تجريف للتربة، وحفر بالشيولات ليلاً لتخريب وتدمير كنوز ورموز صنعتها حضارة لا يزال صداها يرن في العهدين: القديم والجديد، وفي القرآن الكريم، وفي

حضارات العالم...؟ لقد كان الأفاقون الاوربيون علماء ومتحضرين، ويعرفون جيداً قيمة ما يسرقونه، وإن اشتروه بثمن بخس. لكنهم كانوا حريصين على إعطاء تعليمات دقيقة للصوص المحليين في طرائق البحث عن الكنوز.

أما لصوص اليوم فإنهم يدمرون ما أمامهم، غير مبالين ولا عارفين بالقيمة العظيمة لما ينبشونه. ويقيناً فإن مثل هذا الخراب العشوائي لا نتيجة له إلا تدمير حضارة لا تخص اليمن ولا العرب وحدهم وإنما تهم البشرية، ويقف مسؤولونا موزعين بين المشاركة الفعلية في الجريمة أو التواطؤ الصامت واللامبالي، مما يجعلهم شركاء في الجرم نفسه.

وقد تطرق الأديب الشاعر والقلم الرائع والشجاع نبيل سبيع، على مدى عدة أسابيع، للكشف عن جوانب معينة من هذا التخريب والنهب البدائي المتوحش لثروة لا يملكها جيلنا بأكمله. وتصدى الباحث منير عربش لهذه الجريمة البشعة، ولكنه لم يجد آذاناً صاغية، فهناك تواطؤ منظم بين جهلة اليوم الذين يخربون بدون وعي أو إدراك وبين مسؤولين لا يهمهم تاريخ البلد. ولعل ما قام به عربش هو الفعل الذي يترك أثراً في الدفاع عن الآثار اليمنية المستباحة.

قصة لندبرج وجدت في شخص الباحثين: صالحية، وبافقيه، خير موثقين لوقائعها وتفاصيل تفاصيلها. ولكن نهب مخطوطات زبيد منذ مطلع السبعينيات وبيعها لجهات حريصة كل الحرص على إحراقها، ونهب الآثار في العود، وفي مارب، والجوف... لا تجد من يؤرخ لها، باستثناء الجهد اليمني للدكتور منير عربش ودوي قلم سبيع! و«حامي الحميد بن منصور يشتي من الناس حامي».

حسناً فعل مركز الدراسات والبحوث بطبع الكتابين المهمين لبافقيه: «دراسات في العربية السعيدة»، و«المستشرقون وآثار اليمن». وكم هو مؤسف أن تقوم وزارة الثقافة في مرحلة سابقة بطبع أعمال لا أهمية معرفية أو إبداعية لها وتتجاهل مؤلفات هذا المؤرخ العالم، خصوصاً إذا أدركنا أن كتبه قد نفدت من المكتبات.

والشكر للمركز الفرنسي للعلوم الاجتماعية والآثار الذي أعاد طباعة كتابه «تاريخ اليمن القديم».

● «النداء»، العدد ١٨٧، الأربعاء ١١ مارس ٢٠٠٩

الإرهـــــاب والفســـــاد

عبدالباري طاهر

12

الإرهاب والفساد

أحزاب المشترك في موقف لا أخلاقي ضد دارفور

نهر البرمبل..!!

الارهاب والفساد صنوان سقيا بماء واحد، ماء الاستبداد. الاستبداد الذي يخصي العقول ويئد المواهب، ويشوه الحياة، ويمسخ الانسان.

في اليمن لم يزدهر الارهاب إلا في مناخ الفساد الذي عم البلاد وقتل العباد.

يبدأ الارهاب من نشر العقائد الأكثر سلفية ورجعية في مجتمع عرف التحضر والتمدن منذ الآف السنين. لقد بدأ الارهاب ينمو مع منع وحظر وتحريم الحصص الفنية والموسيقى والالعاب والرياضة والتمثيل في مدارس الأطفال، وفي التعليم الاساسي والجامعي، وتحريم الاختلاط ونشر المذاهب الأكثر بداوة وجاهلية وتخلفا.

منذ انقلاب الـ٥ من نوفمبر ٦٧ بدأ انشاء المعاهد العلمية بين مزدوجين في الانتشار في الـ ج.ع.ي وجرى نشر السلفية السياسية في عموم المدارس الرسمية، وتحويل المناهج التربوية. وتحول المسجد إلى مراكز دعوية للتشدد والتكفير والتفسيق، وسنت تشريعات عقابية تجرم الحرية وتخون العقل، ومنذ الثمانينات تحولت الـ ج. ع. ي إلى مركز دولي للارهاب، ومن يرجع إلى الصحافة المصرية في هذه الفترة سيلاحظ مدى تبني الدولة لهذه الاتجاهات، ورعايتها وحمايتها. لقد نشأ تحالف بين العسكر والقبائل والاتجاه الاسلاموي السياسي فأثمر التحالف ألوانا من الفساد والاستبداد والارهاب.

واستطاع التحالف العضوي تفجير الوحدة الديمقراطية الطوعية والسلامية بالحرب «المقدسة»

لتعود باليمن كلها إلى بؤر الارهاب الحقيقي.

لا تستطيع الدولة اليمنية القضاء على الارهاب لأن مجمل سياساتها إرهاب: عسكرة الحياة السياسية ذروة هذا الإرهاب الأعمى. وتحويل المدرسة والجامعة أو اخضاعها للقبضة الأمنية والعسكرية إرهاب حقيقي. نشر السلفية في مختلف مناطق اليمن ودعمها وتمويلها إرهاب، ابتداء من مركز دماج وجامعة الايمان ، والمراكز في مأرب ومعبر وغيرها.

لا تستطيع الدولة أن تحارب الارهاب والتيارات الارهابية وهي تتبنى سياسات اقتصادية اجتماعية ثقافية وتربوية ارهابية. ثم كيف تحارب ارهاباً تتحالف وتتحاور معه سراً وعلانية؟ لا تستطيع محاربته في مأرب وشبوة والجوف وتتحالف معه في أبين ولحج والضالع.

الدولة بسياساتها ونهجها الحالي غير جادة ولا صادقة في تحدي الارهاب. فالارهاب الابن الشرعي لفساد الدولة واستبدادها.

تتحاور الدولة مع التيارات الارهابية، ومحاولات الهداية والارشاد بالتي هي أحسن تعبير عن مأزق الدولة في التعاطي مع الابن العاق. فهولاء الارهابيون لهم ديون وذمم في عنق الدولة اليمنية. ففي الثمانينات تحولت الـ ج.ع.ي إلى سوق نخاسة تجارة المحاربين في افغانستان، ومول بعض دول النفط هذه التجارة الاجرامية.

وبعد الوحدة لعب صقور القبيلة وأسراب التيارات الارهابية دوراً في الاغتيال السياسي لكوادر الحزب الاشتراكي التي وصلت إلى ١٥٠ شهيداً، وكان الاغتيال السياسي الكاثر الشرارة التي أشعلت حرب ٩٤. حينها كان الارهابيون أنامل ذهبية بيد الدولة تقتل بها من تشاء كتعبير مستشار الامن القومي الامريكي بيروز نسكي، وكانت الحرب الاجرامية تحالفاً (مقدساً) ومعمداً بالدم ضد قادة ودعاة ومهندسي الوحدة الديمقراطية والسلمية.

صحيح أن الدولة وخصوصاً بعد انتصارها بالحرب، وبعد أحداث الـ١١ من سبتمبر حاولت ركوب موجة التحالف الدولي بزعامة امريكا ضد الارهاب، وحاولت الحد من نفوذ وجنوح هذه التيارات، وحصلت صدامات في اكثر من مكان، ولكن الاهم أن الحبل السري بين هذه الجماعة والحكم لم تنقطع يوما أو في لحظة من اللحظات، فالوشائج والصلات ظلت قائمة. وتتعاطى الدولة مع هذه التيارات بالهداية حيناً والضغط الامني حيناً والر..... في أحين أخرى.

ويبدو أن السلطة اليمنية والعربية السعودية الدولتان العربيتان الاكثر احتياجاً لتيار الارهاب! فالدولة السعودية يعتبر التيار السلفي الوهابي أحد الدعائم الاساسية التي قامت عليها دولة آل سعود رغم الصراعات الدامية بين مؤسس الدولة عبدالعزيز آل سعود وبعض أتباع محمد بن عبدالوهاب صاحب كتاب الوحيد مثل فيصل الدويش قائد كتائب الاخوان في الثلاثينات، وجهيمان العتيبي في أواخر السبعينات، وما يقوم به أتباع اسامة بن لادن- ذا الاصل اليمني والجنسية السعودية إلا أن التحالف بين المؤسسة الدينية الوهابية والحكم أقوى من أي شيء آخر. أما اليمن فرغم طابعها القومي والعلماني الرخو فإن الجذور القبلية قد وجدت في الاسلام السياسي والتيارات الجهادية خير سند وحليف في مواجهة الاحتياجات الشعبية المتزايدة».

تحالفت الدولة مع التيار الاسلامي في مواجهة الحزب الاشتراكي في الجنوب والجبهة الوطنية في المناطق الوسطى في السبعينيات، وتحالفت مع الاسلام السياسي بكل تفرعاته بما في ذلك التيارات «الجهادية» بعد الوحدة، وهي محتاجة أشد الاحتياج لهذا التيار في مواجهة تمرد الحوثيين في صعدة والاحتجاجات في الجنوب والمطالب السياسية للمشترك في المدن الرئيسية. والأهم توقع السلطة توسع دائرة الاحتجاجات بسبب فشلها في حل معضلات التنمية والبناء، وتحقيق الحد الأدنى من المطالب الشعبية، و توفير الأمن والسلام والاستقرار وبناء دولة النظام والقانون، والحفاظ على لقمة الخبز وشربة الماء.

لا يمكن فهم سر ومغزى الدلال والتمرد الذي يبديه التيار الارهابي. فرغم نزول السلطة واستجابتها المتكررة لمطالب هذه التيارات، وإظهار المرونة والتساهل معهم والاغراء بالوظائف والمال والتجاوز عن تعدياتهم على المواطنين والممتلكات العامة وتحدي سلطات الحكم في اكثر من مكان إلا أن الحكم ما يزال يراهن على هذا التيار ويمده بالمال والسلاح والوظائف. لأنه محتاج اليهم أكثر من احتياجهم اليه.

وحقيقة لولا ضغط المجتمع الدولي والمؤسسات المانحة لما قامت الدولة بالمواجهة بين الحين والآخر مع هذه التيارات الخارجة من معطف الحكم.

تتواشج العلاقة حد الحميمية بين القبيلة المدججة بالسلاح وبين فساد الحكم واستبداده وبين هذه التيارات التي لا هم لها غير تدمير البلد وامنه واستقراره.

قضية الكوريين الجنوبيين مخيفة لأنها تدلل على اختراق لتيار الارهاب والا فكيف يجري تصعيد السفير والفريق الكوري الواصل للقيام بالتحقيقات.

من حقنا كيمنيين وكعرب ومن حق العالم أن يقلق لما يجري في بلادنا. فالبلد الفقيرة والشحيحة الموارد والمهدرة الامكانيات المحدودة عندما ينتشر فيها وباء الارهاب فإنها تكون عرضة للدمار. فالفساد والاستبداد والارهاب هو الثالوث الشرير الكفيل بتدمير سلطة ضعيفة وهشة، وهو سينخرها ويسوسها من داخل الجسد لأنه جزء اساسي منها.

نجحت الضربات الامنية السعودية ظاهرياً ضد هذه التيارات، ودفعت بها إلى البؤرة اليمنية، ولكن المفرخة الكبرى في السعودية (هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) ماتزال تعد بالكثير ضد السعودية واليمن معاً، ويخطئ الحكم هنا وهناك حين يعتقد أن الشعبين هما وحدهما الضحية، فالحكام ايضاً سيكونون، وبدون أن ندعو عليهم، في جملة الضحايا، فدولاب الارهاب عندما يتحرك لن يوفر أحداً. فهو كجهنم لا تبقي ولا تذر. فالارهاب كالنار تأكل بعضها أن لم تجد ما تأكله.

● «النداء»، العدد ١٨٨، الأربعاء ١٨ مارس ٢٠٠٩

صحافي.... حتى النخاع! *

عبدالباري طاهر

●● كُتاب الصحافة كثير.. والقليل منهم صحافيون.. وكثيرهم الصحافيون.. ولكن القلة منهم يجيدون الكتابة الصحافية وفنون الصحافة الكاثرة.

و... حسن بن عبدالوارث صحافي حتى العظم.. أتى الصحافة من حقل الادب والشعر.. فهو شاعر.. وشاعر حداثي..

إنه يتقن بمهارة فنون الصحافة، إبتداءً من الخبر المحبوك بمهارة راقية، وبمهنية تومئ للتفوق، وتؤشر للحرفنة.. كما يجيد التحقيق والتغطية الصحافية، واستخراج الإجابات الخبيئة من قاع البئر العميقة.

وهو يمتلك نفس المهارة وأذكى وازكى في التعليق على الخبر بروح تحتشد فيها المرارة والشعرية والسخرية!

● حسن عبدالوارث صحافي بارع متعدد المواهب.. حاد الذكاء والطبع معاً.. متوقد حد الاشتعال بالهم اليومي، وبالوقائع والاحداث..

وحسن عبدالوارث شاعر مبدع وموهوب.. يكتب القصيدة «البرقية» كتسمية الناقد الكبير عز الدين إسماعيل في مقابلة أجريتها معه قبل عدة اعوام.. وبنفس القدر من الابداع يكتب العمود الصحافي.. وهو فنان ومبدع في كتابه العمود الصحافي، كإبداعه في كتابة القصيدة «البرق».

فكتابة العمود المكثف، شديد المتانة والتركيز يتخذ -لديه- أسلوب وصيغة القصيدة «البرق» التي

تجسد أعظم تجسيد لمقولة النفري «كلما اتسعت الرؤية ضاقت العبارة»!

● تقرأ عمود ابن عبدالوارث وكأنك تقرأ نصاً شعرياً مفتوحاً، يرسم لك المشهد بصورة جاذبة وشائقة.

فالعمود المركز والمكثف يحتاج إلى موهبة صحافية كبيرة.. وإتقان تدبيج العمود لا يجيده إلا الصحافيون الكبار كأحمد بهاء الدين في «صندوق الدنيا».. و«فكرة» مصطفى امين.. وهناك أعمدة تجاوزت شهرتها الزمان والمكان كعمود كامل زهيري في «الجمهورية» وعمود فيليب جلاب في «الأهالي» وعمود الشاعر والمهندس والرسام عبداللطيف الربيع في «المستقبل» بعنون (فرحان المغموم) وعمود عبدالكريم الرازحي في «الشورى» وعمود الصحافي القدير عبدالصمد القليسي «كلمة وعشر» في «٢٦سبتمبر».

● إن عمود حسن عبدالوارث يمتلك خصائص النص الابداعي، أو يرقى إلى مستوى النص المفتوح.

وبن عبدالوارث شاعر كبير وصحافي اكبر.. عملنا معاً في «الثوري».. واعترف أنه كان الصمير البارز والمستتر في آن.. فقد كان وهو مدير للتحرير- إلى جانب أحمد صالح باشراحيل في البداية ثم منفرداً- يقوم بالإشراف على الموضوعات، ومتابعة الاخبار، واعادة الصياغة، واحياناً التعليقات الساخرة والواخزة.. وبعد ذلك كتابة العناوين والتبويب وكتابة اللقاطات الدامية والمريرة حدّ الاضحاك.. ولا ينسى عبدالوارث أن يطلب إليَّ-إن لزم الأمر- كتابة «الافتتاحية».. ثم يختم الصفحة الاخيرة بعموده الذي يحمل توقيعه.. وقد يكون كتب بعض المواضيع بأسماء مستعارة، وهي مزية أو رزية أكتسبناها من عهمود الشمولية والعمل السري!

وأعمدة الوارث هذه التي يقدمها لقارئه -هنا- تحت عنوان «السلام تحية» هي خلاصة أو عصير تجربته الزاهية والتي تمتد لعدة عقود في مهنة الصحافة.

● ولحسن ذكاؤه المدهش، وحساسيته اللغوية كشاعر حداثي، وخبرته الصحافية التي مكنته من «تقطير» العمود الصحافي بصورة رائعة، ترتقي إلى مستوى العمل الابداعي.

وقد اجرى الوارث عدة مقابلات صحافية، كان من أشهرها الحوار الذي أجراه -قبيل فجر الوحدة، في عدن- مع المناضل الكبير عمر عبدالله الجاوي.. وهي المقابلة التي أعلن فيها الجاوي عن تأسيس حزب التجمع الوحدوي اليمني، قبيل اعلان التعددية السياسية والحزبية.. وقد مثل هذا الاعلان تحدياً للحظر المفروض على الأحزاب في الشمال والجنوب حينها.

ويمتلك قلم الوارث الرشيق كمًّاً هائلاً من السخرية حدّ الإدماء أحياناً.. وهي سخرية مرفودة بصياغة رفيعة، وبقدرة على التعبير بعمق عن استبطان الاحداث، وقراءة ما يعتمل فيها.. وسخرية الوارث تتجلى في كفاءته ومقدرته على الاقتصاد الحاذق للكلمات، ورسم صورة كاريكاتورية بالكلمات، لحالات شذوذ الاوضاع ومفارقات الحياة وحالات الفساد والاستبداد والفلتان والتسيب.

وإذا ابن عبدالوارث وقد اصبح رئيس تحرير صحيفة «الوحدة» الرسمية، فقد استطاع أن يميز

خطابها ونهجها عن الخطاب الحزبي والرسمي، وأن يحافظ قدر الاستطاعة على الطبيعة التعددية والمنحى الديمقراطي الموروث من عهد الصحافي القدير أحمد الحبيشي، وكذا عهد الفقيد الكبير – الصحافي المقتدر عبدالله سعد محمد والذي يسميه عبدالوارث نفسه «محيي الصحف وهي رميم»!

● حسن عبدالوارث يعد بحق احد ملوك اللقطة الصحافية.. فهو يختزل نصف الدنيا في بضع جملة «مقطوبة» و«مركزة».. كما انه ببضع كلمات يستطيع بمهارة رسم مشهد كامل لا تقدر عليه إلا السينما أو كاميرا «صالح الدابية».. واتذكر تعاون المصورين: الوارث بالكلمات والدابية بالكاميرا في «الثوري» سابقاً وحالياً في «الوحدة».

فتحية لهذا القلم الرشيق والراقي.. وتحية لفن العمود الذي يعتبر الركن الاهم في صحافة الرأي.

* تقديم عبدالباري طاهر للكتاب.

● «النداء»، العدد ١٨٨، الأربعاء ١٨ مارس ٢٠٠٩

جنوب افريقيا وحقوق الانسان

عبدالباري طاهر

12

جنوب أفريقيا وحقوق الانسان

المتنورون وكلمة شرف

ميزانية مؤتمر نقابة الصحفيين بدخلاء المهنة ورجال الأمن

ضمن برنامج المفوضية الاوروبية لدراسة نماذج تجارب رسمية لمنظمات حقوق الانسان، زارت مجموعة يمنيات ويمنيين مصر وجنوب افريقيا. كما قرأنا تجارب المملكة المغربية، حسب المرسوم الملكي، والتجربة الاردنية.

في زيارتنا لمصر وحضور ندوة عربية عن حقوق الانسان في بعض البلدان العربية، وسماع تجارب هذه البلدان: تونس، الجزائر، والبحرين، وزيارة المنظمة المصرية والالتقاء بالرئيس غالي شكري، والاستاذ السفير مخلص الامين العام، وبحضور المسؤولين عن البرنامج: جورج آصف وأمل الباشا، اطلعنا على أهم جوانب التجربة المصرية، التي رغم بعض جوانبها الايجابية إلا أن طابعها الرسمي والإرث البيروقراطي الثقيل، ومحدودية أثرها في واقع بلد ينوء به إرث استبداد وبيل منذ قرون متطاولة، فإن التجربة تمثل عملاً نخبوياً وتطهرياً بامتياز، ويكفي أن تعرف أن قضايا سبعين مليوناً لا يمكن أن تحل بواسطة مكتب معزول في حي من الاحياء المصرية الراقية، وأنىّ لابن الصعيد أو الشرقية أو الغربية الوصول إلى مكتب السيد غالي شكري الامين العام الاسبق للامم المتحدة.

على هامش اللقاء «الرسمي» التقينا بالأساتذة: محمد فائق أمين المنظمة العربية لحقوق الانسان، جلال عارف نقيب الصحفيين الاسبق، بهاء الدين حسين امين عام مركز دراسات حقوق الانسان، وعبدالله خليل الخبير القانوني.

وكان الاستاذان أمل آصف يتوخيان من هذه اللقاءات الافادة قدر الامكان من التجربة ومعرفة الايجابيات والسلبيات. كان الرأي الراجح والانطباع العام ضعف التجربة، ووجود ملاحظات كاثرة خصوصاً لدى الاستاذ بهاء الدين حسين الذي انسحب باكراً من التجربة «المرسمة».

وربما كنا متفاوتي الاهتمام بالتجربة المصرية التي اتسمت بقدر من التنافس مع المنظمات والمؤسسات الحقوقية المدنية على اجتذاب الدعم الدولي.

اما التجربتان: الاردنية والمغربية، «الرسميتان»، فلم تحظيا بأي اهتمام، لطابعهما الرسمي، وعدم احتفائهما بحقوق الانسان بقدر كاف، وربما اقتربت المغربية من المنظمة ذات الطابع الاستشاري لجلالته، وكانت القراءة من خلال اللوائح الداخلية والمهام والاختصاصات المحددة.

كانت التجربة المهمة واللافتة تجربة جنوب أفريقيا هذا البلد الذي استعمر، أو بالاحرى استوطنه البيض منذ القرن الخامس عشر وشهد نظام فصل عنصري لعدة عقود. وتعتبر جنوب افريقيا موطن الانسان منذ آلاف السنين، وتمتلك ثروات هائلة هي التي جذبت اليها البيض من شتى انحاء القارة الاوروبية: الالمان، الهولنديين، الفرنسيين، والبريطانيين. هذا البلد، الذي بدأ التعافي من نظام فصل عنصري صارم في العام ١٩٣ بزعامة الزعيم الانسان العظيم نلسون مانديلا، استطاع في بضع سنوات بناء دولة نظام وقانون دولة حقوق انسان بحق.

لم يكن مانديلا السجين لسبعة وعشرين عاماً داعية عنف، ولكن وهو المعتقل رفض التنازل عن حق شعبه في المقاومة، كحق شرعي تكفله كل الشرائع والاعراف والملل والنحل، بينما تنازلات منظمة التحرير الفلسطيني عن الحق وهي بعيدة عن فلسطين بآلاف «الكيلومترات»، وفي حين لا تعترف اسرائيل بحق الفلسطينيين فإن ابومازن لا يقبل بالتواصل مع حماس إلا بشرط الاعتراف باسرائيل والتخلي عن المقاومة؛ ولو أن مقاومة حماس هي الاخرى ذات جوانب سلبية كاثرة.

كان مانديلا أحد تلاميذ الزعيم الهندي- المحامي غاندي، الذي سجن في جوهانسبرج لبضعة أشهر لتحديد قوانين الفصل العنصري.

تعد جنوب افريقيا الاغنى والاكثر تنمية في القارة كلها، فهي قطعة من أوروبا، بخضرة أرضها، ففيها نهران كبيران وعشرات البحيرات الصغيرة، وفيها مناجم الذهب والفضة وجميع المعادن، ما عدا البترول.

بسرعة العصر، وبذكاء وعبقرية مانديلا وحزبه (المؤتمر الوطني الافريقي) حزب الاغلبية في جنوب افريقيا، سادت تعددية سياسية وفكرية وثقافية حقيقية. فالبلد يضم قرابة اثني عشر عرقاً وإحدى عشرة لغة، وتنوعاً في القيم والعادات والتقاليد والاعراف، وتفاوتا ملحوظاً في التطور والتمدن والتحضر، ومع ذلك فإن النهج الديمقراطي، وطريق الحرية الذي سلكه حزب الاغلبية قد جنب البلد الغني والمتعدد القوميات والاعراف مخاطر التقاتل والصراع. نظم مسؤولوا المفوضية لقاءات ضافية مع العديد من المفوضيات وتمثل هذه المفوضيات سلطة سياسية ومعنوية وقانونية. فهناك مفوضية للتعليم تراجع السياسات التعليمية وتراعي التنوع اللغوي والعرقي والخصائص الثقافية، ومفوضية قضايا الفساد تصل سلطاتها حد التحقيق والمساءلة والاحالة، وهناك مفوضية

حل المنازعات بين الاطراف المتنازعة فتقوم بالاستماع وعقد الجلسات وحل المشاكل أو الاحالات الى النيابات والقضاء الكفؤ النزيه والمستقل. المثير حقاً أن هذا البلد الذي يمتلك ثروات مائية كبيرة، وفيه نهران كبيران وغابات تمتد لمئات وآلاف الكيلومترات لديه مفوضية مياه تراقب وتشرف على طرائق استخدام المياه وتقدم الابحاث وتعقد الندوات؛ بينما بلد فقير من المخزون الجوفي، وقد نضبت آباره وغارت فيه العيون وتيبست الشلالات القليلة لا تهتم حكومته مطلقاً بقضية الماء، في حين تحذر منظمات دولية منذ أواخر القرن الماضي من كارثة قادمة في المياه تهدد اليمن كلها. معروف ايضاً أن في جنوب افريقيا ملتقى المحيط الاطلسي والهندي في رأس الرجاء الصالح، وهناك مفوضية للتنوع الثقافي ولمكافحة الادز الذي يمثل تهديداً خطراً في هذا البلد الجميل والرائع.

لفت انتباهنا صدق المسؤولية في الحديث عن معضلات وقضايا بلادهم. فهم يطرحون امام الزائر أوجاع وعيوب واخطاء وقصور تجربتهم وحتى حالات العجز والفشل. وهناك مفوضية الانتخابات. واثناء الزيارة كانت البلد يتهيأ للانتخابات النيابية حيث يحمي التنافس بين الاحزاب الكبيرة: المؤتمر الوطني الافريقي الذي انشق على نفسه، والحزب الوطني، وحزب «انكاثا» (حزب البيض)، والحزب الافريقي النصراني، والحزب الديمقراطي، وجبهة الحرية، والمؤتمر الافريقي. وقد قطعت البلاد شوطاً بعيداً في التصنيع والاستثمار والسياحة والتنظيف والتعليم، وكان لافتاً أن نرى الطلاب موحدي الزي يسعون بدأب إلى مدارسهم بعد أن تغلب أبناؤها على الفصل العنصري وحلت محله أخوة ومواطنة متساوية تضم السود الاغلبية والبيض سادة الامس الاقلية والملونين. في زمن قياسي جرى إزاحة الحواجز وأعيدت صياغة التشريعات الكثيرة، والقوانين التمييزية، وتصالح الجميع لمصلحة مستقبل جنوب افريقيا، التي تبرز اليوم كزعيمة لافريقيا كلها: مساواة وعدلاً وحكمة وديمقراطية.

مد «نلسون» يده وهو الخارج للتو من السجن إلى كلورك زعيم البيض (ولم يقل: بقايا الاستعمار كما يفعل اليمني ضد أخيه اليمني) وبنيا معاً دولة عدل ومساواة وحرية وحقوق انسان.

ما جرى في جنوب افريقيا يذكر بحالنا اليمنيين والعرب؛ لا يقبل اليمني الشمالي بالجنوبي حتى في نقابة كنقابة الصحفيين، ولا يقبل الرجل «المثقف والواعي» بمشاركة المرأة في الصحافة أيضاً، ويرفض عقل المجتمع التمييزي ببضع مئات من اليهود تدير آباؤهم اليمن قبل مئات السنين، ونتحدث بإسهاب حد الاملال عن الديمقراطية والعدالة والمساواة. قطعنا مئات الكيلومترات لم نشاهد سيارة تنفث الدخان أو مكسرة، ولم نشاهد جندي مرور. أخبرنا أن نائبة الرئيس (وهي نائبة بحق) عاشت في عدن زمن الفصل العنصري وولدت ابنتها ودرست في كريتر لعشر سنوات. طلبت هذه المناضلة والتي كانت رئيسة المجلس التشرعي، من رئيس البرلمان اليمني زيارة اليمن، وضاع الوعد.

في بريتوريا استضافنا السيد السفير الخلوق الباحث علي الغفاري، وشاهدنا دار الرئاسة مسيجاً بالباعة والناس، وليس بجواره جندي أو حراسة أمنية أو حتى جندي مرور، ولم نشاهد صوراً تغطي الجدران أو تملأ الشوارع والطرقات لزعيم اسطوري وعالمي حرر بلاده من أسوأ نظام فصل عنصري، ثم ترك الحزب الذي اسس والبلد الذي حرره وانغرس في قلب الخمسين مليوناً في موطنه، وفي

القارة كلها بل في قلوب ملايين الملايين من البشر.

لم نتمكن من زيارته، لمرضه الشديد، ولكنا شاهدنا آثاره العميقة والعظيمة في موطنه ومواطنيه، والحديث عن جنوب افريقيا يطول، اجتماعاً ومجتمعاً وحضارة وثقافة وأدباً.

اشتركنا مع الافارقة في رقص «الهقفة» المزرمفرقية الوافدة من افريقيا.

ساعدتنا في التغلب على حاجز اللغة جميلة علي رجاء عضوة الوفد، وأمل الباشا منسقة البرنامج ونادراً أصاف ممثل المفوضية الاوروبية.

تجربة جنوب افريقيا أشعرتنا أن النماذج العربية زائفة حتى في ارقى حالاتها. فشل العرب في الثورة والتحديث والبناء والديمقراطية. ورغم الدعاوى الطويلة العريضة فهم محجوبون عن رؤية الحرية والديمقراطية والعدل، وعن أنوار القرن السابع عشر في اوروبا. حزنت وأنا أستمع من «الجزيرة» إلى تعليقات باحث سعودي يتحدث عن تقرير شبه رسمي عن حقوق الانسان في العربية السعودية وكأنه منجز من أهم منجزات القرن الواحد والعشرين ولا تثريب عليه.

● «النداء»، العدد ١٨٩، الأربعاء ٢٥ مارس ٢٠٠٩

يستطيع حزب الإصلاح أن يتصدى، وهو يتصدى فعلاً، لتيار يسيئ إليه وإلى الدين والحياة

سن الزواج والمراهقة الشائخة

عبدالباري طاهر

12
سن الزواج والمراهقة الشائخة
يستطيع حزب الإصلاح أن يتصدى، وهو يتصدى فعلاً، لتيار يسيئ إليه وإلى الدين والحياة
رؤوفة.. دروس إضافية
ظاهرة الرق.. الخطورة والأبعاد

منذ أشهر انشغل فقهاؤنا ومشرعونا في مجلس النواب وخارجه بقضية زواج الصغيرة. في بلد مهدد بالانقسامات والتمردات القبلية والطوائفية والجهوية، ويصل الفقر فيه مستويات قياسية، وتتآكل ثرواته وموارده وهيبة الدولة في آن، وتشير تقارير دولية إلى توقع فشل دولته، وتردي أوضاعه العامة! في هذا الوقت يحتدم الجدل ويتصاعد من حول زواج الصغيرة لكأن زواج الصغيرة الحل السحري لمشاكل بلد تعجز عن حماية الأمن والسلام والاستقرار وحماية السواح، وتوفير لقمة الكفاف لأبنائه أو تشغيلهم.

لا يدرك فقهاؤنا الأجلاء «الموقعون» والدعاة والوعاظ منهم أن زواج الصغيرة ليس قضية القضايا حتى يتحرك فريق منهم لتجميع التوقيعات وكأن ركناً من أركان الاسلام قد أنهار أو لكأن الحياة لا تستقيم إلا بإباحة زواج «الأطفال». يحدد القرآن الكريم سن الزواج بالبلوغ «وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح»، سورة النساء آية ٦.

وقد اختلف الفقهاء في تحديد سن الزواج، فقد يكون بالسنين وقد يكون بالعلامات. كما اختلفوا أيضاً في تحديد السنين فالتحديد بالسنين والعلامات موضع

خلاف. والقضية في عصرنا الراهن وربما قبلة بأزمان متطاولة زاخرة بالتطور والتغير.

إن قضايا المجتمعات قد تعقدت وتطورت، وتنوعت العلوم والمعارف البشرية بحيث لا يجوز للمفتي أن يتناول القضايا بالعودة للرأي الفقهي المجرد، أو «الكتاب وحده»!

قضية زواج الصغيرة لم تعد محصورة في حق الأب والجد أو الإباحة والمنع، فللقضية أبعاد مختلفة وعلاقة بالطب ورؤية الطبيب. فالطبيب المختص هو الذي يقدر مدى الأضرار البدنية والصحية. ولعالم الاجتماع دخل كبير أيضاً في دراسة الآثار الناجمة والمترتبة على زواج الصغيرة على المجتمع والأسرة والحياة الزوجية. ويمكن لعالم النفس أيضاً أن يكون صاحب رؤية واختصاص للآثار المترتبة على مثل هذه الزيجات.

قضايا الزواج في عصرنا ليست خاضعة لمنطق «الحلال والحرام» فقط، فهناك قضايا الصحة والعلاقات الاجتماعية والنفسية وأثر الزواج على الخلفة والتوافق. ولابد من أخذ الحكمة العظيمة من الزواج ببناء أسرة آمنة مطمئنة وسعيدة، فتحصين الفروج، والحفاظ على النّسل، ووضع لبنة قوية في صرح المجتمع والأمة.

ويتساءل الدكتور الباحث عبدالمؤمن شجاع في دراسة مهمة عن تحديد سن الزواج عن الحكمة من الزواج في الفقه. فللزواج حكم بالغة، وغايات سامية، ويحددها في:

١- بقاء النوع الانساني، وحفظه من الفناء واستمرار الحياة البشرية وحفظ الأنساب.

٢- تحقيق نعمة الله تعالى وامتنانه على عباده.

٣- التحصين للزوجين من الوقوع في الرذيلة وكسر حدة التوقان إلى الاتصال الجنسي.

٤- ترويح النفس وتحصيل الموانسة بين الزوجين، فذلك يؤدي إلى راحة القلب وتقويته على العبادة.

٥- تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الزوجين كلٍ فيما يخصه، وحصول التعاون فيما بينهما والقضاء على النزعة الأنانية لديهم.

بديهي أن الصغيرة لا تمتلك الرشد الكافي للعشرة ومسؤولية بناء أسرة سعيدة فضلاً على المعاشرة السليمة والسوية.

ومثل هذه القضايا لا يستفتي فيها الوعاظ والمرشدون أو الفقهاء بل إن الطبيب غير المختص لا يكون مرجعاً في هذا الشأن.

والسؤال الجائر والفاجع لماذا يتحرك الزنداني والتيار السلفي في الاصلاح عندما يحدد سن الزواج بسبعة عشر عاماً؟ فكل البلدان العربية والاسلامية تحدد سناً معيناً للزواج لا يقل عن ستة عشر عاماً، وحتى في العربية السعودية فإن وزارة العدل تتعاون مع جهات حكومية لتحديد سن زواج الصغيرات بحيث يتم منع زواج الفتاة التي لم يتجاوز سنها الرابعة عشر، وهو اجتهاد بشري في قضية مدنية.

وقد أشارت بعض الصحف السعودية إلى أن النظام المزمع إقراره يأتي بناء على دراسات واحصائيات وبحوث علمية أكدت مخاطر وأضرار الزواج المبكر وما ينجم عنه من مشاكل وآثار اجتماعية أبرزها كثرة حالات الترمل والطلاق بين الزوجات الصغيرات المتزوجات من كبار السن.

وفي اليمن لو أُجريت دراسات عن الأضرار الصحية والاجتماعية لزواج الصغيرات والمآسي الناجمة عن هذه الزيجات، خصوصاً في الأرياف، لاكتشفنا الفجائع.

إن الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان وفي المقدمة كتلة المؤتمر الشعبي ذي الأغلبية، والمستنيرين من حزب الاصلاح، وما أكثرهم، وكتل الاشتراكي والناصري والبعث والمستقلين، مدعوون للتصدي لتيار زواج الصغيرة في مجتمع يشهد تجارة الأطفال ويضطر الأباء تحت وطأة الجوع إلى المتاجرة بأبنائهم.

إن التعديل الذي تقدم به النواب غاية في القسوة والتوحش. فهو يقدم الطفولة مشترطاً اشتراطات لا معنى لها مثل «ألا يدخل بها إلا بعد أن تكون صالحة للوطء»، وينسون المثل اليمني الأقوى من اشتراطاتهم البائسة: «من عقد رقد». ثم أن العقوبات التي يفرضها تعديلهم للمادة ١٥ والمحددة بمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر أو الغرامة، شاهد على مدى الاستهانة بالطفولة والتسامح في اغتيالها.

في زواج الصغيرة اليوم لا يحتكم إلى الفتوى الفقهية المجردة فقط وإنما يكون راي الطبيب المختص وعالم الاجتماع والنفس أهم الف مرة من مجرد البحث عن الإباحة أو التحريم «المسبق».

إن التعديل المقترح المقدم من البعض على المادة ١٥ «وكسة» كبيرة ترتد بالتشريع اليمني سنوات إلى الخلف. فهي لا تأخذ بعين الاعتبار أصول الشريعة الاسلامية القائمة على أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، أو المقاصد الشرعية، أو إدراك أن التمييز ضد المرأة والانتقاص من حقها جريمة. فاستهداف المرأة في التقنين اليمني لدى تيار سلفي يضع اليمن في مواجهة مع الحياة والعصر والدين. فالمادة الـ٦ من الدستور اليمني تنص على وجوب التقيد بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهود والمواثيق الموقع عليها (من الدولة اليمنية)، وهي تحدد سن الطفولة بما يصل إلى سن البلوغ. وتجرم تزويج الصغيرة لانه يحرمها من حقها في الطفولة وفي التعليم بل وفي الحياة.

ولنا أن نسأل لماذا يخفت أو يغيب صوت هؤلاء الدعاة ولا يتنادون لمواجهة فساد كبير يصل حد الحرابة عندما يختطف الأطفال أو يباعون في الحدود كالسلع والمواشي؟! لماذا لايتصدون لنهب أراضي الناس والاعتداء على ممتلكاتهم في الجنوب؟ لماذا لا ينطقون بكلمة واحدة في قضية تحريق أجسام طالبي الرزق في السعودية.

في الندوة التي أقامها مركز التدريب والتأهيل قدَّم المحامي القدير أحمد الوادعي ورقة، وقدم الأستاذ عز الدين سعيد، وبلقيس اللهبي مقترحات لمواجهة محاولات تعديل المادة ١٥ من مشروع القانون.

المأساة أن العالم، بما في ذلك عالمنا العربي باستثناء اليمن والسعودية، قد حسم هذه القضايا

قبل عشرات ومئات السنين. بل إن القوانين اليمنية في الجنوب والشمال سابقاً قد حددت سن الزواج بما لا يختلف عن البلدان العربية والاسلامية.

تتجه العربية السعودية الآن لتحديد سن الزواج حسب صحيفة «اليوم» السعودية (٣/١٠/٢٠٠٥)، ستكون اليمن الدولة الوحيدة في العالم التي تتفرد بتشريع يبيح تزويج الصغيرة.

لابد من مقاومة الداعين إلى حرمان الفتاة من التعليم وانتهاك طفولتها بحرمانها من حق الاختيار. تعطي الشريعة الاسلامية للطفل بعد البلوغ حق رفض تصرف ولي امره في ماله إنْ رأى ضرراً، وهو أمر يتفق عليه المشرع الاسلامي، فكيف حال الصغيرة عندما تكتشف بعد البلوغ وبعد الإنجاب أن ولي الأمر (الأب أو الجد) قد زوجها بمن تكره أو بمن يضاررها؟ «المعدلون» يعطونها الحق في الفسخ، وكيف تفسخ بعد ضياع العمر ومن يعول أطفالها وهي الطفلة المحتاجة للإعالة؟

اتحاد النساء وصحفيات بلا قيود وبرلمان الاطفال والجمعية الوطنية للمرأة ومنتدى الشقائق ومنتدى الاعلاميات، ومنظمات حقوق الانسان والعفو الدولية وحقوق الطفولة، ونقابة الصحفيين واتحاد الأدباء والكتاب والشخصيات العامة ورجل الدين المستنير، اضافة إلى الاحزاب السياسية، وبالاخص الممثلة في مجلس النواب، مدعوون لإحباط محاولات تعديل المادة الخاصة بتحديد سن الزواج.

ويا هؤلاء الأخلاق الفاضلة لا تُحمى بتزويج الصغيرة وإنما بتنشئتها النشأة الصالحة، بتعليمها، بتربيتها على الفضيلة والحرية وحق الاختيار والعدل والمساواة.

يستطيع المؤتمر الشعبي العام صاحب الأغلبية والأستاذ وزير العدل، وهو صاحب المبادرة، أن يتصديان للتعديل المرعب. كما يستطيع حزب التجمع اليمني للاصلاح أن يتصدى، وهو يتصدى فعلاً، لتيار يسيئ إلى نفسه وإلى الاصلاح وإلى الدين والحياة والعصر.

● «النداء»، العدد ١٩٠، الأربعاء ١ ابريل ٢٠٠٩

نـــقـــاش حـــجـــر الـعـــصـــر

عبدالباري طاهر

نقاش حجر العصر
عبدالباري طاهر
بعد 40 يوما من دموع أروى.. صار لبيت الموروث بيت
15 شارشة

الكتابة عن مبدع كبير مبحر أبداً باتجاه الآتي أمر عسير. أما إذا كان هذا المبدع متعدد المواهب، ويمتلك أسرار التجديد كعبدالرحمن فخري فإن الكتابة تصبح بمثابة السباحة في محيط متلاطم الأمواج.

عبدالرحمن فخري واحد من المبدعين الكبار أتقن بمهارة أسرار صناعة الكلمة المبدعة، وكان منذ الستينات في طليعة كتاب القصيدة الحديثة، وقصيدة النثر.

وفخري يتعامل مع الكلمة المبدعة بتأنٍ وتدقيق. فهو مثقف عميق التفكير واسع الاطلاع. يمتلك خبرة حياتية ومعرفة نظرية متعددة الروافد والمآتي.

يمتشق جملته الأنيقة من عمق الحياة وبصيرة نافذة باللغة. فصوره الشعرية تخرج طازجة كالخبز ذي النكهة الشعبية، والرائحة الزاكية.

وهو متفرد بحق في صوغ قصائده بعيداً عن المعتاد والنمطي والسائد. ذائقته الفنية والابداعية تجنح دائماً إلى الابتكار والإبحار منجرداً كعصى موسى.

بهذه الجملة يبتدئ فخري ديوانه الأول «نقوش على حجر العصر»... نقش أشعاراً خالدة لا تحمى ولا تنسى ولا تبلى.

يمتح فخري من بئر الموروث الشعبي اليمني والعربي، ويغترف من بحار ومحيطات وأنهار العصر وتجارب العالم، فهو مثقف موسوعي، يمتزج (في إبداعه) المثل والاغنية الشعبية والحكاية ويوصلها إلى البحار والمحيطات البعيدة لتأخذ المدى.

حبيبي ويأهلي ويا جيد
ليلة وصولك مثل ليلة العيد
حبيبتي
اعطيك من شموعي
نار الضلوع
أو حرقة الدموع..
يدعمها بـــ:
عن ساكني صنعاء حديثك هات
وافواج النسيم
وخفف المسعي وقف كي يفهم القلب الكليم
من اغنية مشهورة للآنسي- عبدالرحمن
يتكئ الفخري على إرث الأغنية الشعبية والحمينية ليبحر بعيداً
يهرب من ظلي قدري
وعيون الدهر فالسر على شفتي أفعى
تتلظى جمر
من قبل ابوابي السبعة
يفتقد العمر

خبرة فخري بإرث وتقاليد وقيم القصيدة القديمة كناقد وكشاعر مكنّه من التجاوز. أليس الجديد قتل القديم بحثاً؟ ولا يستطيع الابحار بعيداً من لم يعرف السباحة، ويتدرب منذ الطفولة على حب البحر والغوص في أعماقه وإدراك أسراره كفخري... من قصيدة «بلقيس تبكي بدمعي» ديوان نقوش على حجر العصر صـ ٩.

للنقش بعد عمق في الحضارة والموروث اليمني فجانب مهم منها أو أن الجانب الاكبر في حضارتها القديمة: السبائية، المعينية، الحميرية، قد ارتبطت بالنحت والنقش على الحجارة، وجانب مهم من تاريخ اليمن السعيد لا تقرؤه إلا في خط المسند الحميري الذي لم يكتشف منه إلا النزر، وكثيراً ما أشارت اليه آي الذكر الحكيم والشعر الجاهلي

تطول معاناة ومكابدة المبدع فهو ينقش والنقش على الحجر حرفة تحتاج إلى دربة ومهارة وإتقان فما بالكم إن كان النقش على حجر العصر.

النقش على حجر العصر إعجاز انساني لا يصل إليه إلا مبدع بقامة فخري
منجرا كعصى موسى

اشرب البحر قبلكم

كي اغسل الواحكم المحفوظة

وهي النقوش التي سبقت وأسست للنقوش في شمال الجزيرة: الثمودية واللحيانية والنبطية في القرن الثالث الميلادي، وهي النقوش التي اسست للغة العربية.

قرأ الناقد الكبير أستاذنا الدكتور عبدالعزيز المقالح نماذج من ديوان «نقوش على حجر العصر». قرأ اللوحة الأكثر ارتباطاً بالقصيدة النثرية، الابتعاد عن الإيقاع النبري، والارتباط بايقاع الموجة وعدم الاستسلام للذوق السائد، واعتبر الناقد النسيان أول مراتب الشعر وبداية التجاوز والتأسيس. كما قرأ الايقاع الداخلي بديلاً عن الايقاع المباشر وقدم نماذج من القصائد الخمس تعزز الرؤية النقدية وتبرهن عليها.

في حين أن الناقد المهم الدكتور حاتم الصكر قد قرأ جانباً آخر من اللوحة. قرأ المشاكسة والمفارقة والاختلاف على صعيد المحتوى الثوري والمشاكس الصادم، والشكل الذي يمزج فيه بين القصائد الموزونة والنثرية.

ويقرأ في قصديته الشهيرة «رسالة إلى العالم»: يقرأ فيها الخبيئ من الأدلجة وحتي الشطحات الثورية والتركيب النثري الجبراني. (قصيدة النثر في اليمن: أجيال وأصوات صـ٣١ و٣٢ مع بعض التصرف) ويرى أن بعض نصوص فخري تعتمد على تشبيهات تقريرية مرتكزة إلى تقنية بلاغية شائعة هي التشبية مستشهدا ببعض المقاطع (نفس المصدر).

ربما كان الدكتور عبدالعزيز المقالح والدكتور حاتم الصكر أهم ناقدين اهتما بديوان فخري، وقرءا بعمق تجربته النثرية.

وفخري كرائد من رواد التجربة النثرية في اليمن قد زواج ومزج بين أكثر من أنموذج شعري، وحتى القصيدة العمودية لم يخل منها ديوان (من جعبة الفراسة)، والديوان يضم نماذج يعود بعضها إلى العام ٦٥، ففي هذه المرحلة الباكرة زواج الفخري بين اكثر من انموذج شعري. بل إن الاتكاء على الأغنية الشعبية والحمينية وإن عبر عن احتفائه بالغنائية والوزن والقافية إلا أنه أيضاً قد تجاوز ذلك إلى النثرية بخصائصها وقيمها المختلفة.

التجاور بين أكثر من شكل في دواوين الفخري الثلاثة «نقوش على حجر العصر»، و«من الاغاني ما أحزن الاصفهاني»، و«من جعبة الفراشة»، وأحياناً داخل القصيدة الواحدة.

● «النداء»، العدد ١٩١، الأربعاء ٨ ابريل ٢٠٠٩

اتحـاد الأدبــاء والحكمـة ودور متجدد

عبدالباري طاهر

14 ثقافة

اتحاد الأدباء والحكمة ودور متجدد

كثيراً ما كتب وردد الأستاذ الجليل عالم الدين المستنير وأحد خريجي الأزهر في ثلاثينيات القرن الماضي، المفكر الهيجلي، علي ناصر العنسي، أن الحضارة اليمنية حضارة حياة. قراءة بدائع السدود وزبر المدرجات في الجبال، وأحجار صهاريج عدن لخزن المياه، وعبادة الشمس «وجدتها وقومها يسجدون للشمس... الآية» شاهد «عبادة نفع عميم» وحتى عبادة الشعرى «وأنه هو رب الشعرى... الآية» وسهيل، حسب المعابد الفرعونية، باعتبارهما هاديين للسفن المبحرة ليلا، وعلائم أو آلهة للخصب، سبقت إلى التوحيد، ذو سموي، عبادة الرحمن، واليهودية والمسيحية والإسلام.

مصر هبة النيل في قراءة نافذة لجمال حمدان رأى أن هيرودوت كان جغرافيا قبل أن يكون مؤرخا، حين قال إن "مصر هبة النيل وهدية النهر". وكان الكهنة يذكرون دائما للمسافرين الأجانب والإغريق أن المستنقعات كانت تغطي كثيرا من الدلتا. أي أن التعبير بالتقريب يبدو قديما ومحلي الجذور. ولعله ليس من المستبعد تماما أن يكون هيرودوت قد صك مقولته الجغرافية الشهيرة من وحي التراث المحلي السائر بين الكهنة والفلاحين، والفلاح كما يقول: "لا بلاش جغرافي أو جيولوجي بطريقته الخاصة". وعلى الجانب المقابل، وبين قوسين، فقد كان جوبليه -لا شك- مسرفا في المبالغة أو مبالغاً في

التشبيه حين قال إن "بريطانيا هبة تيار الخليج كما أن مصر هبة النيل". فحتى النرويج على دينها الأكبر للتيار ليست هبته إلا بمقدار ضئيل بالقياس إلى دين مصر للنيل.

أما اليمن فهبات عديدة ومتنوعة. فعدن هبة البحر ودلتا أبين، وحتى تسميتها آتية حسب المعنى من النهر والبحر معا. ومأرب هبة السد الذي خلق أرض الجنتين عن يمين وشمال، حسب القرآن الكريم. حضرمع ورسيان رموت والجوف هبة قوافل التجارة وتوسطها في نقل هذه التجارة. وظفار البنت البكر للثمانين السد التي تنزف الماء سائلا حسب الهمداني. أما تعز "تموز" إله الخصب كقراءة بدر شاكر السياب فهي بنت المطر، شأن إب وحجة ووشحة وأبها والطائف. أما تهامة فابنة وادي خلب ومور وسردُد وسهام والمحط. فاليمن هبة البحر والأمطار والوديان والمدرجات الزراعية والحرف والصناعات التي صنعت اليمن وصنعها. فهو المخلوق والخالق في آن.

أما صنعاء فاسم يكفي للدلالة على كونها هبة الصناعة. وصعدة التي اشتهرت في الماضي بـ"جماع" هي هبة دباغة الجلود وصناعة النصال والحديد، وبعد الإسلام الأرض الخصبة للفكر المعتزلي والزيدي، تنوع وتعدد منابع وروافد ومنابت الحضارة اليمنية، وكونها حضارة حياة كرؤية ناصر يتطلب ترافد هذه العوامل وتساندها، فلم تنهر الحضارة اليمنية إلا بتفرق أيدي سبأ، «ومزقناهم كل ممزق»، «وقالوا ربنا باعد بين أسفارنا»، «وجعلناهم أحاديث»...

فاليمن هبة امتزاج وتلاقي البر والبحر والمحيط. موقعها الوسط ووساطتها في نقل البضاعة بين الشرق والغرب، ومن ثم الأفكار والمعتقدات والتأثر والتأثير، قد أعطى لها هوية غنية ومتنوعة ومفتوحة على العالم.

انهيار الحضارة دائما ما يرتبط بالعزلة والانكفاء إلى الداخل، وعدم الإبحار إلى العوالم المختلفة، لكأن اليمن لا تحيا ولا تعيش، بل لا تكون، إلا بالتلاقي مع العالم والتلاقح مع التيارات الفاعلة والحية فيه.

في قراءة مائزة للدكتور أبوبكر السقاف، والأستاذ عبده علي عثمان، في سياق ردهما على كتاب محمد مصطفى الشعبيني "اليمن: الدولة والمجتمع" يشيران إلى "التاريخ الواعي لليمانيين المتحضرين قد تغلب على عوامل الحتمية الجغرافية منذ قرون متكاملة قبل الميلاد. فحضارة سبأ نفسها تدل على وجود تاريخ طويل وراءها هو الذي صاغ حتى الوحدة الجغرافية، لأن الوحدة هنا تُفهم على أنها تلك العلاقات التي يرتبط بها سكان السهول والجبال والنجود الوسطى، فالطبيعة في حد ذاتها تقدم "التحدي"، والإنسان هو الذي يصنع تاريخه "بالاستجابة" للتحدي والتغلب عليه، فما هو في ذاته عائق كالبيئة الجغرافية يصبح عامل وحدة. وأما الوحدة التاريخية فهي في غنى

عـن التعريف. ولا شـك أن لحمتها وسـداها تلـك الوحدة الاقتصاديـة التي ربطت اليمـن، كل اليمن، بعشـرات السـدود التي تقف إلـى اليوم أعمدة أول السـدود في مارب وأحجار آخرهـا في العرائس بلحج شـاهدا عليها. ("اليمن الجديد"، العدد الثاني، السـنة الخامسة الجزء، الخاص بالأسرة وكذلك الخاص بالقبيلة، كتبه عبده علي عثمان نقلا عن كتابات د. أبوبكر السـقاف، مؤسسـة "١٤ أكتوبر"- عدن ص ٧١).

الكتابة عن اتحاد الأدباء والكتاب يطرح أسـئلة تمتد إلى عمق الحضارة والتاريخ اليمني، ويطرح أسئلة البدايات الباكرة للحركة الوطنية وتكويناتها الأولى.

ولعـل الأحـرار اليمانيـين ودعـاة التحرر والنهضـة في عدن وحضرمـوت والمهاجريـن قد طرحوا السؤال، وأجاب عليه الكثيرون منهم؛ أجاب عليه علي احمد باكثير بعشرات من المسرحيات والروايات والترجمـات الداعيـة للإحيـاء، وأجـاب عليه ابوبكر بن شـهاب، ذو المواهب المتعددة، شـعرا إحيائيا جديدا لا يقل أهمية وروعة عن الإحياء الشـعري العربي عند أصحاب مدرسـة أبولو، وضارع شـوقي وحافظ وإسماعيل صبري والرصافي والزهاوي ومطران.

الروافـد الكاثـرة لازدهار الحضارة اليمنيـة تعطي ألواناً من الإجابات عن البدايات الأولى لنشـأة الحركة الوطنية، باعتبارها امتداداً أصيلاً ومتطوراً وجديداً. في حضرموت أجاب ابن عبيد الله بلون زاه من الشـعر التوحيدي بالمعنى السياسـي، وأجاب الحامدي والبار بتجديد شعري يعبر عن تجديد أهـم وأنبـل وأروع مـا في الحياة. والتجديد الشـعري مظهر راق لإرادة وطمـوح التجديد في مختلف مناحـي الحيـاة. وأجابت عدن ولحج بازدهار الأغنية الوجدانيـة المعبرة عن يقظة في الفن والوجدان والعقل.

الشـيخ علـي ابوبكر باشـراحيل، وإبراهيم محمد الماس، وعمر محفوظ غابـة، ومحمد جمعة خان، والقمنـدان، والجـراش، وحامد عوض، وصالـح الصنعاني، وطه محمد خليـل، والعنتري، والأخفش، وجابر رزق، والسالمي... وحقا فإن عدن مدينة الثقافة والتفتح والحريات في الأربعينيات والخمسينيات كانت قلب الإبداع للجزيرة والخليج.

في اليمن عشرات الأودية ومئات وآلاف الروافد والمآتي والموانئ والمرافئ. لم تكن النهضة الحديثة المجهضـة والمقاومـة مـن صنع منطقة أو فئة أو شـريحة أو مدينـة واحدة. عود الطـرب "الحرام" في صنعاء هز بنيان التخلف وأيديولوجيا الحرام، "وربش" ذهنية التفسـيق والتأثيم، فكانت لحج وعدن مناطق الاحتضان والتخصيب والإبداع.

لعبـت الأغنيـة العاطفيـة بمفرداتها وتراكيبهـا وأخيلتها دورا رائعا وتأسيسـيا فـي بناء الهوية الوطنية الجديدة، وفي صياغة الضمير والوجدان والمشـاعر اليمنية المتجاوزة لتخوم عصور انهيار الحضارة وعزلة الإمامة وسياسات الاستعمار.

كانت الأغنية رافدا ومعينا خصبا. وكان الشـعر والإحياء والتجديد الشـعري رافداً. ومن ينسـى دور الصحافـة العدنية، وبدايات لقمان، وقصص مسـواط وباذيب ولطفي جعفر أمان، ودور الاتحاد

العربـي فـي الثلاثينيات، ومن ثم الجمعيات الثقافية القروية والنـوادي الأدبية والصحافة العدنية، والروافـد والمآتي الآتية من المهاجـر الحضرمية وصحافتها حتى المخطوطة منها، دور "الأنة الأولى" للنعمـان، وكتيبة الشـباب الأولى في القاهرة: محمد علي الجعفـري، والصافي والبيحاني والنعمان والزبيري؟!

وأسـهمت صحف الأحـرار في كارديف: "السـلام" للمجاهد عبدالله الحكيمي، "الشـورى" للمناضل الفلسـطيني محمد علي الطاهر، و"الصداقة". كانت مدافع الحربين الكونيتين ودويهما قد صمّت آذان موتى المتوكلية اليمنية، ودفعت بأبناء عدن إلى طرح أسئلة الحداثة والنهوض. بدأت "فتاة الجزيرة" ١٩٤٠ ومـن معطفهـا والصحافة العدنيـة ظهرت المقالة السياسـية، والنقد الأدبـي والرواية والقصة والمسرحية والقصيدة الحديثة. و كانت البداية الحقيقية في صنعاء، ديسمبر - يناير ١٩٣٨- فبراير- مـارس ١٩٤١. ظهـرت مجلة "الحكمة اليمانية" في صنعاء لتكون بداية سـيل عرم غمر الحياة الفكرية والأدبية والسياسية. وفي حقول "الحكمة اليمانية" ومشاتلها ووديانها غرس الأحرار النقد السياسي الجديـد والمقالـة الأدبية والنقديـة والتفكير المدني الحداثي المسـتنير، والقصـة الإحيائية، وتناولوا الأحداث والقضايا العربية والإسلامية والدولية. وإذن، كانت آثار "الحكمة" قد امتدت إلى ربوع الـ٢٦ من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر ٦٢ و٦٣، ولعب محرروها وكتابها الأشاوس دورا في ثورة ١٩٤٨ الدسـتورية، ووعـى الجـاوي درس الوحدة من هذه "الحكمة" ومن تجربتـه الرائعة في مؤتمر الطلاب اليمنيين في القاهرة وفي درس الحركة النقابية العمالية الموحدة، ومن تجربة الرفاق الماركسـيين في القاهرة، وتبدأ السيول تحتشد والأمطار تهطل وتأتي الآفاق القريبة والبعيدة: مصر، سورية، العراق، الهند، تركيا أتاتورك، الاتحاد السوفييتي، وقبله أوروبا...

قرأ باذيب، المفكر الماركسي الرائد، التحولات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية التي أحدثتها الحربان العالميتان، ١٩١٤ -١٩١٨- ١٩٣٩-١٩٤٥، على العالم كله، وعلى المهاجرين اليمنيين في مختلف أنحاء العالـم. حينها كان الجسـم اليمني الحي قد توزع بقـاع الأرض أو انغرس فيها طالبا هربا من الموت. ونشأت ثروات بدأت غيولها تصب في أرض تتقاتل والعطش.

في عدن صدرت مجلة "المستقبل". وكان المفكر الحداثي بكل المعنى عبدالله عبدالرزاق باذيب عمادها وسـنادها. مثلـت المجلـة تحـولا نوعيا عميقـا وواعيا بالتغييـر وحتمية وأهمية خلـق وعي مختلف ومغاير. فتواجه الباذيب مع أسـتاذه عالم الدين المسـتنير محمد سـالم البيحاني، أحد الموقعين على بيـان كتيبـة الشـباب في القاهرة. وبـدأ تحاور القديم والجديـد، والذي من رحمه تخلقـت عوالم فكر وثقافة وأدب أجد. كانت "المسـتقبل" ابنة عدن البكر التي تؤسـس لتجاوز الفكر التقليدي وتمثل قوة دفـع حقيقـي باتجـاه ثقافة وفلسـفة وفكـر وأدب العصر. درس المؤرخ د. سـيد مصطفى سـالم مجلة "الحكمة اليمانية" ولم تدرس حتى اليوم "المستقبل" دراسة وافية، كما أعتقد، فلتكن دراسة "المستقبل" مهمة اتحادنا للتحول الذي أحدثته أدبيا وفكريا وسياسيا.

درس الجاوي بعمق الصحافة النقابية في عدن، وازدهرت في عدن التيارات المختلفة. ومن المختلف يخلق أجمل لحن كتعبير هيراقليطس.

الصوى الأدبية نشأت باكراً في عدن: النادي الأدبي العربي الذي اقترح إنشاءه الرحالة والزعيم التونسي عبدالعزيز الثعالبي صاحب الرحلة اليمانية. ونشأت في المهاجر الحضرمية في جنوب شرق آسيا مع الصحافة المهجرية، وأنشئت في ذبحان وحضرموت، وحتى من حول قصر الإمامة في صالة. هذه الوديان العميقة والروافد والمآتي والمرافئ والموانئ القريبة والبعيدة كانت أساس بناء وتشييد اتحادنا مطلع السبعينيات. كان الاتحاد الرد العلمي الإيجابي لخلق مشترك وقاسم بين وطن تقسم بين احتلال تركي لشماله، واستعمار بريطاني لجنوبه، لما يقرب من قرن وثلث. ثم وعقب الحرب العالمية الأولى حصل الشمال المتوكلي على استقلال ميت.

كانت النقابات العمالية والأحزاب الحديثة والصحافة العدنية هي التي قادت الاستقلال في جنوب الوطن، ابتداء من الحرب العالمية الثانية، وكان لها التأثير الكبير على المعارضة في الشمال.

في البدء كانت الكلمة همس المحلوي في اللقاءات العامة واليومية. وكانت رسالة العلامة عبدالله العيزري للإمام بمثابة المانفيستو، ولعبت القصيدة الثائرة: ابن الأمير والعنسي والموشكي والزبيري وآل الإرياني والبردوني... بداية ربيع لا ينتهي.

وكانت الأغنية لابن فليتة والمزاح وابن شرف الدين وعبدالرحمن واحمد الآنسي والعنسي وجابر رزق وحاتم الأهدل والعيدروس والقمندان وغانم ولطفي والبار والحامدي... الطليعة الأولى لكسر الرتابة "والتمرد على المحرم". فكان الشعر كله، فصيحا وعاميا، حكميا وحمينيا، في المواجهة والتحدي. منذ السبعينيات غدا التشطير وحشا كاسرا، ونزيفا دمويا بين الشمال والجنوب وداخل كل قطر على حدة. ومن جرح التشطير الدامي انتشرت فيروسات تحمل أوبئة فتاكة انهكت الجسم المعلول أصلا.

الشعر والقصة والرواية والمقالة والمسرحية، وحتى الكاريكاتور، تحولت إلى سلاح ضدا على التشطير.

أدرك الجاوي، كرفاقه الأدباء، أن المعركة ضد الرجعية والاستعمار في الأربعينيات والخمسينيات قد غدت ضد تركتهما (التشطير) ولم يستطع بريق أيديولوجيا الأممية أو القومية أو الإسلام السياسي أو مال الرجعية (البترودولار) ستر عورة التشطير ومخاطره على الثورة اليمنية شمالا وجنوبا.

بالأمس غير البعيد رفعت الجبهة الوطنية المتحدة في عدن، ورابطة الطلاب في القاهرة، والحركة النقابية العمالية والأحزاب الحديثة شعار الربط الجدلي والعميق بين التحرر من الاستعمار في الجنوب وإطاحة الرجعية في الشمال.

ورفع المفكر المهم عبدالله عبدالرزاق باذيب شعارا من أجل يمن ديمقراطي موحد كهدف رئيس لاتحاد الشعب الديمقراطي، أول تنظيم ماركسي في اليمن كلها.

قادت الجبهة القومية الكفاح المسلح، ووحدت اثنين وعشرين سلطنة ومشيخة، ولكن فرقعة السلاح امتدت إلى الداخل الذي غذاه خلافات الإخوة في الشمال وصراعات الإخوة الأعداء في مصر وسورية. اتخذ الصراع مدى أبعد، والصراع الذي كان من أجل السلطة غدا صراعا عليها، واتخذ شكل كرة

الثلج. وغذى صراع المدن صراع الأطراف.

وفي لحظة من لحظات الصراع كان الصراع بين عدن وصنعاء هو صراع داخل عدن نفسها، وداخل صنعاء. فالمتصدون لحسم الصراع مع عدن "الشيوعية" في صنعاء يريدون الاستيلاء على الحكم في صنعاء نفسها، والعكس صحيح.

وكان الأدباء والمثقفون أكثر إحساساً وإدراكا لأبعاد هذا الصراع ومخاطره على الوطن وأبنائه. وكان الجاوي من الضمائر الحية والفاعلة التي دعت مبكرا إلى وحدة الأدباء كخطوة على طريق توحيد الوطن المشطور في البدء تشكلت لجنة تأسيسية.

بدأ الجاوي، ومن عدن، إصدار العدد الأول من مجلة "الحكمة"، ١٥ أبريل ٧١. كانت "الحكمة" الرئة النقية التي تنفس منها الأدباء والكتاب والمثقفون، رجالا ونساء، وفتحت صدرها لأقلام الأدباء والأديبات من مختلف مناطق الوطن المنقسم على نفسه. وكان الاتحاد عودة حميدة للتواصل الإبداعي والفكري بين التيارات والاتجاهات في اليمن عبر "الحكمة": "الحكمة اليمانية" الأولى ١٩٣٨-١٩٤١ أسست للاستنارة الفكرية والأدبية والسياسية وقذفت بحجر كبير في بركة نظام المتوكلية اليمنية الآسنة. وجاءت "المستقبل" ١٩٤٩-١٩٥٠ لتمثل قفزة كبيرة ونوعية باتجاه العصر والفكر التقدمي الذي مثله الأستاذ باذيب والأستاذ عبدالله فاضل فارع أول أمين عام لاتحاد الأدباء والكتاب. في حين كانت قصائد لطفي جعفر أمان طليعة التواصل مع القصيدة الرومانسية والحديثة والتأسيس لها.

أتت "الحكمة" الجديدة لتضع أمام الأدباء والمثقفين مهمة ترسمها افتتاحية/ افتتاحيات كتاب "الحكمة": "كانت حكمتنا وما زالت تناضل من أجل الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف السامية، عن طريق الكلمة المسؤولة، الكلمة الهدف، الكلمة الفعل، الكلمة الموقف، كلمة ازدهار الثقافة الوطنية وتعميمها، كلمة حرية الرأي، وتوسيع نطاق ديمقراطية القضية الوطنية اليمنية".

طرح الاتحاد عبر مؤتمره العام الأول مهاما متنوعة ومتعددة: نشر الإبداع والثقافة الوطنية، وتبني الجديد الأدبي والدفاع عنه.

أكدت "الحكمة" الجديدة على تقديم "الحكمة" القديمة بمحرريها وكتابها ودورها الكبير في نشر الثقافة اليمنية. يصف الجاوي: "إن حكمتنا الجديدة ستمضي في نفس الطريق، مراعية أيضا الظروف التاريخية التي نعيشها ونوع الثقافة السائدة في هذا العصر، على أن ثمة فرقا أساسيا بين الحكمتين من ناحية المهام الملقاة على عاتق هذا الجيل أو ذاك.. ونوع الكتابة والعصر".

فـ"حكمة" ١٣٥٧هـ قد صدرت في ظروف تاريخية استثنائية في اليمن كله، في مرحلة كان الحكم الإمامي يسيطر فيها على جزء من وطننا سمي حينها "المتوكلية اليمنية"، والجزء الآخر يحتله الاستعمار البريطاني في "عدن المحميات"؛ صدرت بعد حالة يرثى لها من الهزائم لشعب اليمن بعد احتلال عسير ونجران عام ١٩٣٤ وتوقيع اتفاقية العمالة بين يحيى والإنجليز وضرب انتفاضات المزارعين بقسوة في العدين وتهامة عام ١٩٢٨، في ظروف احتلال شبوة من قبل الإنجليز في عام ١٩٣٩، وبالمقابل في ظروف اليأس التام من دفع الإمامة إلى طريق الإصلاح. كان خط "حكمة" الأمس

هـو النضـال من أجل تصفية الحكـم الإمامي البغيض، وتأكيد يمنية المناطق المحتلة من قبل الانجليز والحكم الرجعي السعودي.

وتبنت "الحكمة" هذا الخط، وسقط كل محرريها شهداء في سبيل الثورة ضد الرجعية والاستعمار. أما "حكمة" اليوم فلها قضية أخرى ووضع آخر. انتهجت الجهات المسـؤولة عن "الحكمة" نهجاً يتفق وروح العصـر فـي اليمـن بالـذات. وأخرجت المجلة معبرة عـن رأي مجموع الكتـاب والأدباء، مواكبة تفكير ومزاج وروح أغلبيتهم، والتي لا تخرج في أغلب الأحيان عن الشعر بقسميه والقصة والتاريخ والنقد وغيره من مجالات الكتابة المعروفة. على أن هذا لا يعني مطلقا أن أدباءنا وكتابنا لا يمارسون السياسـة ولا يصارعون مع شـعبهم، وعلى العكس فقد كانوا وما زالوا الطلائع الأولى لشـعبهم في نضالـه المجيـد من أجل القضاء على الاسـتعمار والإمامة ومن أجل المضي في طريـق الثورة والتقدم (العدد الثاني، السنة الأولى، ١٥ مايو ١٩٧١).

كان الاتحاد، منذ التأسـيس، اتحاد مبدعين وكتاب ومثقفين، يهتم بالدرجة الأولى بالإبداع، حماية ورعايـة ونشـراً وتطويراً. وكان أيضا يهتم بالدفاع عن الحريـة والرأي والتعبير. وكان الانغماس في السياسة وإعطاء الوحدة اليمنية أولوية في نضاله وافتتاحية "الحكمة" ونشر ملفات موقف الأحزاب من قضية الوحدة.

كان الاتحاد أول كيان نقابي موحد. ولليسار الماركسي حضور فاعل وقوي في التأسيس والقيادة، فهو البديل الأرقى للنضال بالكلمة والكلمة المبدعة شـعرا وسـردا في مواجهة واقع منقسـم ومتقاتل، تسييسـه الزائـد قد يجد تبريره فـي خنق الحرية وتجـريم التعددية السياسـية والفكرية والحزبية، واعتبارها خيانة عظمى. فهو (الاتحاد) بمثابة منطقة أعراف بين منطقتين متحاربتين، ومساحة هدنة يسمح فيها النظامان الشطريان بالتلاقي والتحاور بطرق غير مباشرة، وتبرز فيها الأطراف المتحاربة وحدويتهـا وسـماحها. فالاتحـاد بمثابة معادل موضوعـي عن وطن فقد توحد أمنه واسـتقراره، كان للانفصال أثره البالغ على الإبداع والمبدعين وشـطر الثقافة الوطنية، وكان مصدر صراع شـبه يومي دام ومدمر.

فـي الـ٢٢ من مايو ٩٠ تحققت الوحدة اليمنية المهمة الأسـاس لنضـال الاتحاد وقيادته لعقدين من الزمـن. كانـت الوحـدة إنجازاً وطنياً عظيمـا، خصوصا وقد تحقق عبر الحوار السـلمي الديمقراطي الذي كان مطلبا رئيسا له.

لقد كرسـت بيانات الاتحاد الأدبي وافتتاحيات مجلة "الحكمة" ودسـتور دولة الوحدة، الذي شـارك اثنـان مـن قيادة الاتحاد فـي صياغته، هما عمر الجـاوي والدكتور عبدالرحمن عبدالله، كرسـت كلها للتأكيد على حرية الرأي والتعبير وحرية التعددية السياسـية والحزبية. ونصت المادة الخامسـة من الدستور على حرية التعدد السياسي والحزبي وتكوين التنظيمات.

ولأول مـرة فـي اليمـن ينص الدسـتورعلى الحق في التعدد السياسـي والحزبـي، وتعلن الأحزاب المحظورة عن نفسها، وتؤسس أو يعلن عن تأسيس أحزاب جديدة، ويسمح بإصدار عشرات الصحف. وكان غياب الإعداد الجيد للوحدة، تشريعا وبناء للمؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية وخلق

البنيـة التحتيـة للحكـم الصالح، كعـب آخيل الذي أطاح بالوحـدة الديمقراطية بالحـرب المعمدة بدم الإخوة الأعداء. وكان الجاوي، الذي غادر الاتحاد ليعلن عن حزبه الجديد (التجمع اليمني الوحدوي) قبيل فجر الوحدة، من وأوائل من حذر من التقاسم ومن الالتفاف على الدستور أو سن تشريعات تقنن للصحفيين حقهم في إصدار الصحف وفي الرأي والتعبير.

وفـي الوحـدة لـم يعط الاتحـاد حقه مـن التكريم كأحـد أعمدة الوحـدة، وتجوهـل دوره، بل حدث أن اغتيـل حسـن الحريبـي، رفيق درب الجاوي، في حين نجا الجاوي نفسـه بأعجوبـة. وكان اغتيال الحريبي، العضو المؤسس في فصيل من الفصائل الماركسية والقيادي في التجمع الوحدوي، مؤشراً خطيراً. ولم يتح للجاوي المشاركة في عضوية مجلس النواب عام ١٩٩٣، بما يشبه التواطؤ لإسقاطه وإسـقاط الفقيد الكبير يوسـف الشحاري، أحد القيادات المؤسسـة للاتحاد. وهمش الاتحاد وتجوهل دوره الريادي والعظيم في الدعوة والتأسيس للوحدة.

وكان الاتحـاد والجـاوي، الـذي ابتعد عن قيادة الاتحاد، في مقدمـة الداعين لوقف تداعيات الحرب والتحضير لها بالتوتر ولاغتيالات وافتعال الأزمات وخلقها. كما دان الحرب والانفصال، وكان صاحب المبادرة في التصدي.

وجـود قيـادات كبيرة في قيادة الاتحاد، أمثال الجاوي وعبدالله فاضل فارع ومحمد سـعيد جرادة وسيف وعبدالرحمن فخري وحسن بن عبيدالله وسالم بكير والقرشي والشماحي والبردوني والأكوع والربـادي والشـحاري والمرونـي والصريمـي وصبـرة وغيرهم، مكن الاتحـاد من التصـدي للقضايا الوطنية الكبيرة والدفاع عن الأدب والأدباء.

وعندمـا تبـوأ الاتحاد مركـز الحريات في اتحاد الأدبـاء العرب كان في طليعـة المدافعين عن حرية الرأي والتعبيروالإبداع.

بعـد كارثـة ١٣ ينايـر كتب الدكتور عبدالرحمن عبدالله (شـفاه الله)، وهو أحد القيادات المؤسسـة للاتحاد، رسـالة مفتوحة للحزب الاشـتراكي تضمنت نقدا شـجاعا موضوعيا لتجربة الدولة والحزب في الجنوب، ودانت الممارسات القمعية واللا ديمقراطية في التجربة برمتها (راجع العدد ١٤٠، السنة السابعة عشر، يوليو ١٩٨٧).

إن المخاطر المحدقة بالوحدة وغياب العقلية الديمقراطية في النهج والممارسـة السياسـية، وهيمنة المركزيـة الإدارية البيروقراطية، وبقاء شـبح الحرب في صعدة، وتفاقم الفسـاد واستشـرائه، وتزايد الأزمة الاقتصادية، وغياب الأمن والسـلام والاسـتقرار، والتفلت الأمني، وتـآكل هيبة الدولة، وتوافق الأحـزاب علـى تأجيل الانتخابـات لعامين... قد خلق حالـة من التذمر وعدم الثقـة بالحكم والمعارضة معا.

لعب الاتحاد والجاوي دوراً مهما في التأسيس لتكتل المنظمات الجماهيرية والإبداعية (مؤسسات المجتمع المدني) قبيل فجر الوحدة.

المهام الجديدة أمام الاتحاد

لم يفقد الاتحاد دوره. ضعف نعم، وتراجع أيضا، ولكن رسالته والقضايا النقابية والأدبية المجتمعية ماتـزال حاضـرة حية ومؤرقة. فالوحدة نفسـها تتعـرض لصعوبات بالغة ومكائد خطـرة، والهامش الديمقراطي الذي قامت عليه الوحدة في تراجع مستمر، تردي الأوضاع العامة يقتضي أو يتطلب قدرا من الأمانة والمسؤولية في المواجهة بالكلمة والموقف الناقد والنزيه. وهناك إصرار في مجلس النواب علـى إصـدار تشـريعات قامعة تحد مـن حرية الرأي والتعبيـر، وتهدد الهامـش الديمقراطي، كقانون المعلومـات المقـدم من الحكومة بغرض ضرب المشـروع الديمقراطي الذي تقدم به النائب علي عشـال. ويجري الحديث عن مشروع للاتصالات. وقد جرت تعديلات للأسوأ في قانون العقوبات تتضمن مواد مجرمـة وعقابيـة ضد حرية الرأي والتعبير. كما ينوي أعضاء من كتلة الإصلاح والمؤتمر التراجع عن تحديد سن الزواج للصغيرات.

أمـام الاتحـاد مهام جديدة، وجديدة قديمـة. وطبيعي أن تفرض الأوضاع المعقدة والبائسـة مهاما جديدة وبالغة على قيادات الاتحاد، باعتباره مؤسسة إبداع ورأي، وفي الرأس من مؤسسات المجتمع المدنـي لا يمكـن تجنـب العنـف ودورات الصراع هنا وهناك، إلا بتقوية الأسـاليب المدنية واسـتخدام سـلاح الـرأي والكلمـة فـي المواجهة، ورفـض الاحتكام إلى السـلاح أيا كان مصدره. لا بـد وأن يكون للاتحاد رأي جلي وقوي في المناهج التربوية وخطبة المسـجد. والنشـاط السـلفي الذي يغطي مناطق واسعة من اليمن، بتغاض وربما بتشجيع من الحكم، فهذا النشاط الدعوي والتربوي والتعليمي هو البؤرة والأرضية الخصبة لازدهار الأفكار التكفيرية والإرهابية، والتصدي للمحاولات المتكررة لإنشاء هيئـة أمـر بمعـروف والنهي عـن المنكر على غـرار الهيئة في العربية السـعودية وهـي مفرخة كبرى لإنتاج ونشـر السـلفية الوهابية والأفكار الإرهابية التكفيرية. وتواجه الاتحاد قضايا استقلال العمل النقابـي وعـدم خضوعه لصراعـات الأحزاب وهيمنتهـا، والعمل بالتعاون مع كل مؤسسـات التجمع المدنـي الـذي يلعـب فيه الاتحـاد دورا مائزا في التوكيد على نزاهة الانتخابات وشـفافيتها وسـلامة إجراءاتها والإشـراف عليها، والوقوف إزاء التمييز ضد المرأة، سـواء في الإعلام أم التعليم أم خطبة الجامع أم التشـريعات التمييزية واسـتقلال اتحاد النساء عن هيمنة الحكم، وقضايا الحريات العامة والديمقراطيـة والمهمشـين وقضايـا حقوق الإنسـان التي يجب أن يكون الاتحاد فـي طليعة المدافعين عنها.

لا يـزال الاتحـاد مقصرا إزاء قضايا الحريات وتشـجيع الإبداع والأنشـطة الأدبية. الاتحاد مطالب بالسـعي الدائب لتشـجيع إنشـاء الفرق الفنية والمسـرحية، وتشـجيع طباعة الكتاب الأدبي، والعمل على إنشاء مطبعة خاصة به، سواء بالمساهمة ودعم الحكم أم بتقديم تصور متكامل لبعض المنظمات الدوليـة الداعمة كاليونسـكو وغيرها. ويمكن التواصل مع الإخوان الدكتـور احمد الصياد والدكتور علي محمد زيد والدكتور السـفير حميد العواضي، لمسـاعدة الاتحاد في الحصول على وحدة طباعية، والاسـتعانة فـي تقديم مثـل هذا الطلب ببعض الخبـرات الفنية. ويمكن لبعض السـفارات (اليابانية

مثلا) الدعم في هذا المجال. والأهم البداية وتشكيل مجموعة لهذا العمل المهم والاستثماري في الوقت نفسه.

مجلة "الحكمة"

تعرفون أهمية "الحكمة"، مجلة الاتحاد المؤسسة للجديد الأدبي والثقافي والفكري منذ "الحكمة اليمانية" الأولى. وقد أسست المجلة للجديد في اليمن كلها، في حين أسست "الحكمة" الجديدة للاتحاد نفسه.

وضع "الحكمة" حالياً غير مرض، اعترف بالتقصير، والتكاسل في الارتقاء بالمجلة. "الحكمة" بمسيس الاحتياج لفتح الابواب والنوافذ أمام الجديد، أمام الشابات والشبان، المبدعات والمبدعين، قصة وشعرا أو لوحة فنية ونقدا أو بحثا. الحياة الأدبية في اليمن تزخر بالجديد وتلد كل يوم مواهب زاكية لن تعزل "الحكمة" عنها. لقد كانت الحاضنة الأولى منذ فجر الاربعينيات ومطلع السبعينيات، فهل تكون اليوم التربة الصالحة والخصبة للإبداع، والموئل والمدافع عن جديد الحياة والابداع والحرية!؟

● «النداء»، العدد ١٩٢، الأربعاء ١٥ ابريل ٢٠٠٩

إنجـــــاز تـــــراثـــــي مـهـم

عبدالباري طاهر

14 ثقافة

إنجاز تراثي مهم

كلمات إلى أعضاء اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين

ندوة توصي بتوفير الدعم المالي الكافي لبيت الموروث الشعبي

أصدرت الهيئة العامة للآثار والمتاحف مجلدين يوثقان للحرف اليدوية في مدينة صنعاء، وهو المشروع الضخم الذي موله الصندوق الاجتماعي للتنمية.

قام فريق البحث بمسح الحرف الحية والمندثرة. وهناك فريقان أنجزا هذا المشروع الرائع: الفريق الوطني فريق البحث برئاسة الباحثة أمة الباري العاضي ويضم: أمة الرزاق جحاف وعبدالقادر الشيباني وزيد الفقيه وابراهيم الحديد وجمال رجاء وعبدالعزيز ابراهيم ومرزوق الويس وهند عطشان. وهناك الفريق المتدرب والمشارك من أعضائه. الاستاذة فاطمة جبران.

المجلدان الفخمان يشتملان على مقدمة للمسح الميداني والتوثيق والبحث، ثم تدوين وتوثيق للحرف التي شهدتها مدينة صنعاء في مراحل زمنية متعاقبة. معروف أن المدينة، التي كانت في الماضي القريب ورشة للصناعة والحرف وبستاناً كبيراً، قد اختفت الزراعة من حولها أو كادت بسبب انتشار البناء الاسمنتي العشوائي. كما أن الصناعة قد تراجعت، واختفت العديد من المهارات والخبرات الفنية التي وسمت الحضارة اليمنية وأخذت صنعاء تسميتها منها.

لقد استطاع الفريق النزول الميداني إلى الاسواق، والالتقاء المتكرر والدائب بأهل هذه الحرف، وإجراء المقابلات معهم، ومعرفة أسرار الحرفة وتدوينها وأخذ صور لها. يقع المجلد الاول في مئتين وست وخمسين صفحة قطع كبير، ويحتوي على الحرف التالية: الفضة، العقيق، وحرفة المباني

والعسوب والدباغة وحرفة الأحزمة والمحارق والمنقالة والحباكة. ويقع المجلد الثاني في ٥٨٦ صفحة قطع كبير ويضم الحرف والصناعات الآتية: الحياكة والصباغة والأزياء وأحزمة العسوب ونشاط الجمعيات الحرفي، إضافة إلى النجارة والمكاييل والمغالق والحدادة والمواقد والمناخل وحرفة النحاس والقمري (القمريات) والمدايع وأدوات العزف الصنعاني والزيوت والمعطارة والمخبزات، وهو مزدان ببلوغرافيا للمراجع والنتائج والتوصيات أن مثل هذا الجهد لا ينبغي أن يقف عند تخوم التوثيق بل لا بد وأن يتزامن مع ارادة فتية لاعادة إحياء الإرث العظيم الذي قامت به وعليه الحضارة اليمنية. فهذه البلاد التي دبغت الجلود وحاكت البرود، وصنعت السيوف والدروع وساست القرود، قد صنعت في الماضي حضارات أشادت بها الكتب المقدسة، وبالاخص القرآن الكريم، وسجلتها الحضارات المعاصرة حينها. والجميل أن ذاكرة الناس لم تهمد فما تزال تختزن الكثير من هذه الصناعات والحرف، وإذا ما توجهت الدولة والجمعيات وجهات مانحة لإحياء كنوز الحضارة اليمنية فهو اجدى الف مرة من طرق الابواب المغلقة هنا أو هناك.

وقد تضمن الكتاب الزاهي تحية للصندوق الاجتماعي للتنمية وللوزير الثقافة والهيئة العامة للآثار ولأشخاص عديدين ساهموا في إنجاز مهمة هي الأولى من نوعها.

وحبذا لو توسع الجهد إلى مشروع قومي لصون الآثار وحمايتها في اليمن كلها. فهذه البلاد تمثل متحفاً أثرياً وتاريخياً. فليس هنا من جبل إلا وله ذكر ولا قرية إلا وتحمل اسماً منقوشاً في ذاكرة التاريخ، وللسدود واحجارها مآثر، ولكن غياب الوفاء لكل شيء وأي شيء هو أخفاء حضارة هذا البلد.

تتحدث مقدمة الكتاب عن أن الانسان يقف أمام نفسه لاستحضار التاريخ والهوية اليمنية الضاربة في عمق الحضارة الانسانية يستشعر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، وهو يقف أمام المدخلات الحديثة للوضع المتردي. كما تتحدث الافتتاحية عن سوق صنعاء الذي يعد من أقدم وأهم الاسواق في الجزيرة العربية، وإليه يعود الفضل في بقاء المدينة حية، بل وفي بقاء شعلة الذاكرة الحضارية متقدة تحت الرماد، تزدري الثقافات البدائية والمنحطة: الاعمال اليدوية والزراعة والصناعة والحرف، وتنظر اليها بكراهية واحتقار. والواقع أن ظهور الديانات كلها قد ارتبط بالتطور العام في الحياة، وفي مقدمتها التجارة وازدهار الاسواق فبازدهار التجارة والاسواق والحرف والصنايع تزدهر الثقافات والمعارف كلها. وقد كانت مكة قلب الايلاف. وكانت اليمن، وصنعاء في الاساس ومدن فلسطين ودمشق في الجانب الآخر من رحلة الايلاف: أحد المرتكزات الاساسية لظهور الاسلام.

يعكف حالياً الفريق الذي مسح ووثق الصنايع والحرف في صنعاء على مسح وتوثيق الحرف في زبيد. وزبيد هي الاخرى منجم مهم من مناجم الحرف والصنايع، فقد شهدت في العصور الوسطى ازدهاراً زراعياً وصناعياً وحرفياً ومعرفياً امتد إلى مختلف مناطق اليمن والبلدان العربية وشرق افريقيا ومناطق في آسيا.

وميزة اليمن أنها أشبه بورشة عمل يجري فيها تقسيم العمل، فكل منطقة تشتهر حرفها وصناعتها بخصائص وسمات معينة.

وكتاب «نور المعارف» الكنز الذي اكتشفه الباحث محمد عبدالرحيم جازم، قد دوَّن العديد من مفردات زبيد في ماضيها في العهد الرسولي.

من يقرأ كتاب «نور المعارف» المجلدين الضخمين، يكتشف منذ الوهلة الاولى أن اليمن في مطلع القرن السابع الهجري قد امتلك دولة بكل المعاني، وبمقومات الدولة، وبأفضل من دولتنا الحاضرة- إن صح تسميتها دولة. فقد كانت الدولة الرسولية تشرف على نظام الري، وعلى استيراد الاشجار النادرة والمثمرة، وعلى الصناعات والحرف بما فيها اعواد الطرب، ومختلف الحرف وشؤون الحياة، والمواصلات وأجور النقل.

لا شك أن مشروع صندوق التنمية خطوة اولى بالاتجاه الصائب، لاستعادة جزء أساس من الذاكرة الحضارية اليمنية. وكم نتمنى أن يمتد هذا المشروع إلى مختلف المدن اليمنية التي احتضنت هذه الصناعات ورعتها. كانت اليمن أول دولة تكسو الكعبة، وسجي الرسول الكريم ببرد يمني عند وفاته وقد كانت ملابس الصحابي الجليل أبي موسى الاشعري الذي وفد من وادي الحصيب: التسمية القديمة لزبيد مثار إعجاب الصحابة والرسول الكريم.

وإشارات القرآن الكريم بالغة الدلالة: (واوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم). أليس فاجعاً أن يكون ماضي اليمن أفضل من حاضرها، وأن تزدهر السدود والمدرجات وقنوات الري والصهاريج والكرف والصناعة والحرف والنحت والتماثيل والنقوش والعمران والمعابد والمحافد.. في حين نعجز عن حمايتها والحفاظ عليها!؟

● «النداء»، العدد ١٩٣، الأربعاء ٢٢ ابريل ٢٠٠٩

محاذير ومخاطر تتهدد اليمن

عبدالباري طاهر

12

محاذير ومخاطر تتهدد اليمن

حتى لا تكون كالطاقة النووية.. بشراك يا ابين بـ9 مليارات يورو

اعمالنا وذواتنا تقيمها... خناجر الحريم

كانت حرب ٩٤ الكارثية في قاع تفكير القائمين بها ثأراً تمتد عروقه إلى الجهوية: شمال - جنوب، كثار لحربي ٧٢ و٧٩، وتحمل بصمات ثار لجرائم يناير ٨٦ بين «الطغمة» و«الزمرة»، وقد تمتد العروق إلى هزائم الثورة المضادة من أبناء السلاطين وممن فقدوا مواقعهم في صراع الاخوة الاعداء، وتيار الاسلام السياسي.

الثارات القبلية لا تنسى، ولكنها وإن ارتدت أثواباً وطنية أو قومية أو حتى أممية فإن الجذر يبقى حاضراً.

مظاهر الثار الداحسي تجلى في الفيد والنهب وإقصاء وإلغاء الطرف الجنوبي من المنتصر الشمالي أو هكذا أراد رافعو شعارات الدم والاحقاد والضغائن أن يعمدوا المشهد الراعب، فهل يكون الرد «الجنوبي» موفقاً.

خلال نصف القرن الماضي، تاريخ بروز الحركة الوطنية الحديثة، كانت الاحداث اليمنية مترابطة وعميقة، فالكتيبة: كتيبة الشباب الاولى ٣٨ في القاهرة، صاغها طلاب الازهر من الجنوب والشمال: محمد علي الجفري، والصافي، والبيحاني، والزبيري، والنعمان، وخطها قلم محمد علي الجفري.

في ١٩٤٤ أعلن الاحرار حزبهم السياسي في مدينة عدن. وكان التنسيق قوياً بين رابطة أبناء الجنوب العربي وحزب الأحرار، خصوصاً في نشاطهما الخارجي وازاء العديد من القضايا.

أما الاحزاب اليسارية والقومية فقد نشأت موحدة: البعث، حركة القوميين العرب، والماركسيين.

ولـم تنتصر ثورة سـبتمبر ٦٢ إلا بجحافل الحرس الوطني الآتـي معظمهم من الجنوب. وكانت قيادة ثورة الرابع عشر من اكتوبر ٦٣ من اليمن الواحد حقاً.

الآتـون مـن مضـارب القبيلة والمتراجعون عـن الخط الوطني اليـوم هم من يرتـدّون بالصراع إلى مستنقع الجهوية والطائفية وما قبل الوحدة.

الفاجع أن المتقاتلين بأسلحة القبيلة والطائفية والجهوية، وهم من آفاق سياسية مختلفة، تحكمهم مرجعية واحدة؛ مرجعية لا هم لها غير تفكيك عرى الوحدة اليمنية، وتمزيق اليمن. والاغرب أن يكون الحكم باسم الوحدة هو الطرف الاكثر تسابقاً لتنفيذ مآرب المرجعية، والاقل وفاء للوحدة.

كان الحـراك الجنوبـي احتجاجـاً مدنيـاً مطلبياً وحقوقياً ضـد حرب إجرامية لا تسـتطيع دعاوى الوطنيـة والوحدويـة إخفـاء طابعها الثاري: القبلـي والجهوي. وكان رداً عمليـاً على همجية الحرب وإلغاء شراكة الجنوب.

كانت اسـتجابة الاحزاب السياسـية المعارضة بطيئة ومتذبذبة، ولعل صيغة وتركيبة المشـترك قد فرضـت هذا التلكؤ. فالاشـتراكي، الـذي تلقى ضربة حرب ٩٤، مازالت جراحـهُ تنز. و«الاصلاح» مثقل بجرائـر الاشـتراك في حرب «مقدسـة» خـرج منها مذموماً من قبـل حليف حولهُ إلى كـرت. أما البعث والناصريون فيندسون بين حلم أيديولوجية زمن مضى أو انقضى وبين واقع جاهم لا يرحم، ولا يقبل بوحدة حاشد وبكيل أو حتى حاشد وحدها، ولكنه يقتل باسم الوحدة.

أفلح الحراك في فضح طبيعة الحرب الانفصالية بامتياز، والتي لم تكن موجهة بالاسـاس إلا ضد طبيعـة الوحـدة السـلمية الديمقراطية، وفرضت وحدة فخذ القبيلة القائم علـى الدم، والذي يلغي أي تنوع أو تعدد أو اختلاف في الرأي.

والله يا من بيخرج من الصف بايذوق السم يشرب نقيعه.

فـي حـرب ٩٤ انتصـر الطرف الذي لا يؤمـن بالوحدة، ولم تكن الوحدة برنامجاً سياسـياً أو هدفاً وغاية، وكان قتاله ضدها هو الهدف الرئيسي والأول.

رفع الطرف المعادي حقاً وصدقاً للوحدة شـعارها كمدخل لكسـب الحرب وكبوابة للنهب والاقصاء والتفـرد. وكانت قيادة الاشـتراكي حينهـا قد أدارت ظهرها لماضي الحـزب والجماهير، وراهنت على الشيطان. عدم اخلاص قيادة الحزب الاشتراكي لوثيقة العهد والاتفاق، وانسياقها وراء أوهام العودة إلى ما قبل الـ٢٢ من مايو ٩٠، وعدم الرهان على خيار الوحدة، قد أوقعها في مستنقع الهزيمة بصورة مفجعة.

أمـا تحالـف الحـرب الواسـع فقـد أدرك للوهلـة الاولـى أن الاشـتراكي يتخلى عن أهم سـلاح من أسلحته.

نشـأ الحراك مفككاً وموزعاً بين أكثر من قيادة، وبعض قياداته إما ينتمون إلى الحزب الاشـتراكي وإما من القيادات العسكرية التي وجدت نفسها خارج الجيش وبدون مرتبات.

لا شك أن لإقصاء العشرات والمئات والآلاف من أبناء الجنوب من الجيش والأمن والوظيفة العامة،

والنمـوذج الناهـب للارض، وتحويل أرض الجنوب إلى ما يشـبه الاسـتباحة، قد دفع بأبناء الجنوب إلى الالتحاق بالحراك.

غيـاب القيـادة الموحـدة يترك أثره البالـغ والعميق. كما أن الخطر الداهم هـو الانجرار إلى العنف والاستجابة غير الواعية للسلطة واستفزازها بالاتجاه للعنف وعسكرة الانتفاضة.

إن عسـكرة الانتفاضة، والجنوح للعنف، والعداء اللامبرر ضد أبناء الشـمال الهاربين من الجوع والمعانـاة والقهـر، والمراهنـة على العـودة بالأوضاع إلى ما قبل اتحاد أبناء الجنـوب العربي، هو ما يتهدد الاحتجاج السلمي.

تدرك السـلطة أن الاحتجاج السـلمي هو الخطر الداهم، وأن عسـكرة الانتفاضة وجرها للقتال هو الميدان المناسب لسلطة لا تجيد غير العنف ولا تنتصر بغير الحرب.

إن العداوة بالمطلق بين الشـعب الجائع والمحروم في الشـمال والجنوب هو أقرب الطرق وأسهلها لتفجيـر الحـرب الاهليـة، وهي حرب لا يجد الحكم مخرجاً من أزمته الشـاملة غير تسـعيرها وركوب متونهـا. وإذا مـا انفجرت هذه الحرب فإنها سـتزري بالصومال والعراق وافغانسـتان، ولن نجد من يحاول مجرد محاولة إطفائها.

حرب الفقراء لا تهم أحداً، والذين يشجعون الاطراف كلها على الاقتتال ينتظرون أن تسقط التفاحة في أيديهم.

التصالح الجنوبي الجنوبي أمر حسـن، ولكن أن يتخذ التصالح شـكل مواجهة قادمة فهو المفجع. إن المواجهة القادمة لن تكون بين شمال وجنوب، كما يتوقع بعض قادة الحراك أو الحاكمون؛ المواجهة القادمة -لا سمح الله- ستكون حرب الكل، ضد الكل والمنتظرون كثيرون، ولن تكون نتائجها إلا خراب الكيان على رؤوس الجميع.. والاساطيل والبوارج في خليج عدن والقرن الافريقي لم تأت للاصطياف أو الفرجة.

● «النداء»، العدد ١٩٤، الأربعاء ٢٩ ابريل ٢٠٠٩

مقدمة بين يدي ولاية الأمة

عبدالباري طاهر

12
الأعجوبة
مقدمة بين يدي ولاية الأمة

خفتت في الأسبوع الماضي حدة المظاهرات في الشارع الإيراني. خطورة المظاهرات في إيران تأتي من جهتين مختلفتين:

الأولى أن شرعية ولاية الفقيه قد جاءت من مظاهرات شعبية تشارك فيها يساريون يقودون كفاحاً مسلحاً، وما يشبه حرب المدن، فدائيي خلق وتودة، ولبراليون: جماعة الجبهة الوطنية بازرجان، يزدي بني صدر، وعلماء دين يساريون: طالقاني، آية الله منتظري، وتيار الخميني: التيار الأقوى الذي انتصر كتعبير عن الاتجاه الشيعي الأثنى عشري المتجذر في البيئة الإيرانية «التقليدي»!

أما الخطر الثاني فيأتي من الخروج -ولأول مرة- بهذه الصورة من تحت عمامة الفقيه، على هذه الولاية.

ولاية الفقيه كانت في القرون الوسطى خروجاً من شرنقة «غيبة الإمام» وحلاً بشرياً عبقرياً لمعتقد مقدس «الغيبة الكبرى».

ولاية الفقيه التي كانت إجابة صائبة وإنسانية تستجيب لأسئلة حياتية متعطشة للإرواء، قد أصبحت قيداً سميكاً ورجعياً منذ نهايات القرن التاسع عشر. فمع انتصار الإصلاحات التركية وتأثيرها على إيران بدأت الدعوات الإصلاحية تتجاوز ولاية الفقيه.

كانت البداية المكتملة والأكثر نضجا ظهور أبي الأحرار كاظم الخراساني وأتباعه ومريديه من دعاة المشروطة. انقسم علماء الشيعة في إيران والعراق كما انقسم علماء السنة في بغداد والباب العالي أيضا من حول الدستور. وكانت الإصلاحات التركية وظهور كتاب «تنبيه الأمة وتنزيه

الملة» للمناضل الكبير المرزا محمد حسين النائيني، والذي قدم له آية الله طالقاني بداية الغيث أو بالأحرى رؤية طبيعة الحكم في العصر «ولاية الأمة بدلاً من ولاية الفقيه»، كانت تركيا أكثر ارتباطا بالعصر وبمراكز التأثير فيه. وكان علماء قم والنجف أكثر استشرافا للعدالة والإنصاف وتطلعا للجديد، بحكم الغبن الذي لحق بهم، وبحكم الانفتاح على التيارات الفكرية والسياسية العقلانية والديمقراطية.

ثورة ١٩٠٦ والتي اشتهرت بـ«ثورة المشروطة» كانت تعبيراً واعياً وعميقاً عن التفاعلات الكبرى في عالم ما قبل الحرب الكونية الأولى ١٩١٤-١٩١٨. والواقع أن تأثير الثورة في أوروبا كان كبيراً على تركيا وإيران والعراق. ولم تكن دعوات الديمقراطية آتية من فتاوى النراقي ولاية الفقيه، ولا من دعوات الإصلاح الديني في تركيا، وإنما كان التأثير الكبير آت من التطورات الكبيرة في أوروبا كلها. كما يؤكد عالمان جليلان: محمود الطالقاني، نائب الإمام الخميني، وأحد أهم وأبرز قادة الثورة الإسلامية الإيرانية، ذو المنحى اليساري «الاشتراكي»، والقائد الميداني، حيث يقول في مقدمته لرسالة «تنبيه الأمة وتنزيه الملة للنائيني»: «لم تتبلور فكرة الحكم الدستوري، المشروطة، في قطر إسلامي، بل وفدت علينا من الخارج، فوجدها علماء المسلمين مفيدة فتبنوها، وتقدموا الصفوف الداعية إلى إقامتها، وأصدر بعضهم فتاوى بوجوب تأييدها، كما تقدم آخرون صفوف الجهاد من أجلها: رشيد الخيون (الفقه الشيعي) والدستور النائيني نموذجاً». أما العالم الثاني فهو رشيد رضا صاحب تفسير ومجلة «المنار»، الذي قال: «لا تقل أيها المسلم إن هذا الحكم أصل من أصول ديننا، فنحن قد استفدناه من الكتاب المبين، ومن مسيرة الخلفاء الراشدين، لا من معاشرة الأوروبيين، والوقوف على حال الغربيين، فإنه لولا اعتبار بحال هؤلاء الناس لما فكرت أنت وأمثالك بأن هذا من الإسلام. ولكان أسبق الناس إلى الدعوة إلى إقامة هذا الركن علماء الدين في الأستانة وفي مصر ومراكش. وهم الذين لا يزال أكثرهم يؤيد حكومة الأفراد الاستبدادية. ويعد من أكبر أعوانها" (مختارات سياسية من مجلة «المنار»، تقديم ودراسة وجيه كوثراني، ص٢٣). خوف أوروبا وأمريكا من الثورة كان شديدا، فإيران شرطي المنطقة كلها، وإيران مركز اقتصادي ينتج أربعة ملايين برميل نفط يوميا، ولها تأثير على منطقة تختزن أكثر من ثلثي احتياطي النفط، وتجاور أنظمة استبدادية فاسدة وهشة.

الوقوف بالثورة عند تخوم ولاية الفقيه، يتماهى مع ولي الأمر في الفكر السني السلفي، ويتماهيان بصورة ما مع الشرعية الثورية في بلدان القومية العربية التي وقفت بالثورة عند الخوذة العسكرية. ولكن المصالح الاستعمارية الغربية وتحديداً الأمريكية كان أثرها حاسماً وباتعاً.

قدمت أمريكا السلاح، وقدم عرب النفط المال، وقدم الصدام الرجال، لتنتصر أمريكا.

سلفا لا بد من إدراك اختلاف الانتخابات الإيرانية عنها في المنطقة العربية كلها، فإيران دولة أمة، وقدمت نموذجا انتخابيا مغايرا لجوارها العربي، وانتخاباتها صراع جدي على تداول بمستوى معين «ولاية الفقيه»، فولاية الفقيه هي الجوزة التي لا يكون تحليل الثورة الإيرانية بدون كسرها كقراءة هيجل. والانتخابات الأخيرة وإن خرجت من تحت عمة الإمام، إلا أنها كانت تؤشر إلى مدى

أبعد من ولاية الفقيه.

ولاية الأمة الإيرانية قد خرجت إلى الشارع، المرجعية الأساس لشرعية الحكم.

الحكم الإيراني الآن موزع بين ولاية خارجة من مأزق غيبة الإمام، وإرادة أمة تستعيد مسك سلاح المظاهرات الشرعية التي خرجت من رحمها شرعية الحكم الحالي. يخطئ الحكم الإيراني الحالي إن اعتقد أن شرعيته مستمدة من الإمام الغائب أو من نائبه أو من ولاية الفقيه؛ فالشرعية الحية والولادة هي المظاهرات الاحتجاجية التي تعيد الاعتبار لولاية الأمة ولثورة المشروطة ١٩٠٦ ولثورة مصدق عام ٥١ وللثورة الإسلامية المغدورة فبراير ١٩٧٩.

ولاية الفقيه في إيران أو العراق صورة أخرى من صور الحاكمية عند أبي الأعلى المودودي وسيد قطب، وهي تزييف للدين وافتئات على الناس ومصادرة حقهم في الحرية والاختيار، وهو ما أقدم عليه علي السيستاني في العراق وخامينئي في إيران، بتزكية احمدي نجاد. وتحويل الانتخابات، الشأن البشري الدنيوي، إلى شأن ديني يخص الإمام أو الداعية، وهو ما تمارسه تيارات الإسلام السياسي، سنية كانت أم شيعية، «الفتوى تحدد مصير أمة».

ولاية الفقيه في إيران بأذرعها الجهنمية: مجلس صيانة الدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، هي كعب أخيل في التجربة الإيرانية، الحدث الأهم في نهايات القرن العشرين.

إن الخروج من تابوت الفقيه لا يكون إلا بالعودة إلى ولاية الأمة، التي طرحتها رسالة النائيني، وكانت منفستو المشروطة عام ١٩٠٦.

صحيح أن الشيعة يوجبون تقليد المجتهد في المعاملات والعبادات، ولا يمكن عزل تأثير هذا التقليد عن الشأن السياسي كإشارة الباحث رشيد الخيون في مبحثه المهم «المشروطة.. والمستبدة».

يضيف: «وقد لاحظنا ما حدث بالعراق على سبيل المثال لا الحصر. إن مصير العملية الانتخابية والديمقراطية برمتها تأثرت بفتوى المجتهد آية الله علي السيستاني، بغض النظر عن مصلحة الناخب وشخصية المنتخب. أصبح الناخب والناخبة ملزمين بفتوى تأييد هذه القائمة أو تلك، فهي الطريق إلى الجنة، وخدمة وطاعة آل البيت، وهذا بحد ذاته تسفيه للعملية الديمقراطية، ومصادرة باسم الدين».

الواقع أن الاستبداد هو الاستبداد، سواء كان باسم السياسة أم الدين. ولكن الملاحظ أن الاستبداد باسم السياسة يسهل الخلاص منه. أما باسم الدين فإن تأثيره وامتداده أقوى، ويحتاج الخلاص منه إلى مدى أطول وجهود أكبر.

وهناك ترابط وتأثير متبادل عميق بين تركيا السنية وإيران الشيعية والعراق.

صحيح أن تأثير الغرب على تركيا أقوى، وقد مارست تركيا الإصلاحات والدستور تأثيراً كبيراً على إيران والعراق وحتى بلاد الشام، إلا أن التأثر والتأثير كان سمة عامة.

فقد أسهم علماء النجف في مؤازرة الدستور في دولة الخلافة في تركيا بناء على طلب بعض من

علماء السنة.

وإذا كان الأنموذج التركي الإسلامي السني المحاصر بمكائد العسكر يقدم دفعاً للإصلاح في إيران ونموذجاً يحتذى، فإن التهديد الإسرائيلي، والضعف إن لم نقل التواطؤ من بعض الأنظمة العربية، يدفع الفقهاء الإيرانيين إلى مزيد من التشدد، وقمع الحريات وعسكرة الحياة، ربما بأسوأ مما حصل بعد الحرب العراقية الإيرانية.

وبضرب إيران لن تقوم للأمة العربية قائمة.

إيران ولاية الأمة هي الخطر الحقيقي على إسرائيل وحلفائها وأصدقائهما من الحكام العرب، وقبل ذلك وبعده على استبداد الفقيه.

● «النداء»، العدد ١٩٧، الأربعاء ٨ يوليو ٢٠٠٩

زيـــد دمـــاج وعـــشـــق الألـــهـــة

عبدالباري طاهر

14
ثقافة
اعماله استطاعت الغوص في أعماق الحياة السياسية والاجتماعية
زيد دماج وعشق الآلهة

لا أدري من أين استقى الشاعر العظيم بدر شاكر السياب معلومته عن أن «تعز» تعني «تموز»: آلهة أو إله الخصب، كما يشير الدكتور عبد الرضا علي. وإذا كان السياب قد وصل إلى ذلك عبر العلاقة بين أحرف «تعز» و«تموز» فلا خفاء في ذلك.

تاريخياً وآثارياً لم يجر اهتمام كافٍ بتاريخ تعز وآثارها. فتعز، كشقيقاتها اليمنية، خارج دائرة الاهتمام. وإذا كانت مأرب وهي عنوان الحضارة والتاريخ اليمني الأبرز، ما تزال مطمورة، فما بالنا بمدن لم نعرف حتى اليوم حقيقة نشأتها!

تأثير تعز في شرق أفريقيا كبير. ويكفي أن نقرأ سيرة «فيروز شاه»، أو «المناهل في تاريخ الدناكل» للعلامة جمال الدين الشامي، الذي يدرس عميقاً علاقة العفر والدناكل واللغة الجعزية والقيم والعادات والتقاليد في شرق أفريقيا، وتحديداً في أثيوبيا واريتريا والصومال، بمنطقة الحجرية. ومنذ الدولة الرسولية، مطلع القرن السابع الهجري، أصبحت تعز عنواناً كبيراً في التاريخ والأحداث اليمنية، ومركزاً للتصوف منذ ابن علوان. النفس الجميلة تكتشف الجمال، فزيد مطيع دماج (عاشق تعز) جسد عشقه الزاكي في «الانبهار والدهشة».

«الانبهار والدهشة»

«الانبهار»: يحيلها صاحب أساس البلاغة إلى المجاز: قمراً باهراً، وهو الذي بهر ضوؤه ضوء

الكواكب. وطاول الرجل صاحبه فبهره، أي: طاله. والبهر غلبة الحب، حسب مقاييس اللغة.

أما «الدهشة» فلها معنى: الوله، حسب «اللسان».

قرأت جُلَّ أعمال القاص والروائي العربي الكبير زيد مطيع دماج. ورغم أسلوبه السهل الممتنع، والبسيط العميق، في آنٍ؛ فلم أر مقدرة فائقة على التأنق وسبك العبارة، وروعة التركيب والبناء، كما هو الحال في «الانبهار والدهشة». مذكرات «تعز» أو سيرتها وسيرة حاراتها وقلاعها ومساجدها وناسها (ومنهم زيد) عمل إبداعي ربما يمتاز عن مذكرات من كتب من اليمنيين. وربما كان «الانبهار والدهشة» حقاً من أروع، إن لم يكن أروع، أعمال زيد على كثرتها وروعتها.

تمزج المذكرات العام بالخاص، الذاتي بالموضوعي، المتخيل بالواقعي. وظف ابن دماج مهاراته المكتسبة عبر عشرات القصص وعمله الروائي في «الانبهار والدهشة»، فأدهش وأبهر.

اندغم زيد في المدينة التي عشق، أرخ لنموها وتطورها كجزء من طفولته ويفاعه وشبابه، رسم تطور حاراتها، وازدهار أفكار المعارضة السياسية فيها، وانفتاح المعتقلات والإعدامات، وهروب والده إلى عدن، ومعاناة ابن عمه احمد قاسم دماج (كرهينة) وكلها تجلٍّ من تجليات الدهشة والانبهار بمن أحب. ولقد تخفف زيد إلى حد بعيد من حمولة الأدلجة والتسييس الفج والتعبوي.

الحب العظيم يخلق أعمالاً رائعة وعظيمة. توحد زيد بتعز. وتوحد بأسلوبه. تقرأ «تعز»، آلهة الخصب، في زيد صفاء ونقاء وأنسنة. فهو كوصف أستاذنا الدكتور عبدالعزيز المقالح: «نموذج فريد بين كل الأصدقاء، في وفائه، ورهافة شعوره، ونبله الأخوي».

الانبهار، الوله، والدهشة

غلبة الحب السر الذي صاغ مذكرات ترقى إلى مستوى العمل الإبداعي الفريد والمائز. الانبهار والدهشة سر الحياة ومعناها. وعندما يمتلئ القلب بالدهشة، ويغمر الانبهار الحواس، فإن الرؤية تغدو عميقة ونافذة حد النُّبوءة.

حب زيد لتعز له معنى من معاني:

أحبك حبين: حب الهوى

وحب لأنك أهل لذاكا

فأما الذي هو حب الهوى

فشغلي بذكرك عمن سواكا

وأما الذي أنت أهل له

فنار حياة خبت في ضياك

فلا الحمد في ذا ولا ذاك لي

ولكن لك الحمد في ذا وذاك.

كإبداع العدوية. فالحب حد الامتزاج، حتى يكون «ذا» و«ذاك» شيئاً واحداً، هو ما يتجلى في سيرة «زيد تعز»!

رسم صورة السور في وجدانه فيقرؤه حرفاً... حجراً، ويلج من البابين: «باب موسى و«الباب الكبير» إلى قلب العشيقة في مناجاة خالصة.

لو أن رساماً عظيماً ومبدعاً وقف يتأمل ويرسم السور (سور تعز) لما استطاع أن يبدع إبداع ريشة المبهور زيد. يكتب زيد عن وجدانه المخضل ومشاعره المنسكبة من بين أحجار السور وقلاعه الممشوقة كقوام فاتنة. المقدرة على إعطاء الحجارة معنى الحياة ((وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله)) (البقرة، الآية٧٤). ذلكم هو الإعجاز الرباني.

وقف ابن دماج إبداعه القصصي والروائي على اليمن. وكانت «تعز» عنواناً كبيراً فاضت تفاصيله وشآبيبه على اليمن. وكان لمصر منها نصيب. غير أن مذكراته كانت خالصة لتعز ولمصر. وزيد في غاية الأناقة والصدق عندما يرسم ذاته في المدينة التي فتقت وعيه الفكري والوطني والأدبي. فتعز منذ الأربعينيات والخمسينيات والستينيات وحتى السبعينيات كانت الذراع الأيسر لعدن: مدينة المدن اليمنية، لتصبح بعدها المدينة التي يلعب أبناؤها الدور الأهم في الأحداث والإبداع والحرف والأعمال في اليمن بصورة عامة.

الإحساس بالأشياء والارتقاء بها إلى إكسابها الإحساس ذروة الإبداع منذ استنطاق الشاعر الجاهلي الأطلال والزمن مروراً بمجاورة الناقة والفرس، كما فعل المثقب العبدي وعنترة العبسي، وصولاً إلى ابن دماج.

كثيرون أولئك الذين كتبوا مذكراتهم، ومنهم عرب ويمانيون. وإذا ما استثنينا «الطريق إلى جريكو» لنيكوس كازنتزاكي، التي احتفت بالإبداع والفكر، فإن غالبية المذكرات تتركز على الشّخص المدون: نشأته وسيرة حياته، إما إيجاباً، وإما سلباً وهو الأندر.

أما زيد فقد تحدث عن دهشته وانبهاره، هو وصديق عمره الفقيد الكبير والمبدع متعدد المواهب عبد اللطيف الربيع. الكتاب الصغير «الانبهار والدهشة» هو ذروة إبداع زيد؛ فقد نحت زيد أسلوب كتابه السردي بمشاهداته للفن الرائع الذي أدهشه في سور تعز والأشرفية وجامع المظفر وقبة الحسينية العملاقة التي يصفها زيد بالدقة في العمارة البديعة التي لم يصادف مثلها في أي مكان.

في دهشته بالمعتبية، وهل هي جامع أم مسجد أم مدرسة؟ يتساءل أيضاً: لماذا لم تعلُها مئذنتان كالأشرفية أو مئذنة واحدة كالمظفر؟ ولماذا لها قبتان فقط شبيهتان بالنهدين؟ في الطفولة لم ينكب الأطفال الدارسون على حفظ المتون في التجويد وسور القرآن في جزء «عمَّ». كما يحفظون بعض الأشعار والأحاديث. أما المنبهر زيد فقد حفظ سور المظفر والمعتبية وآيات فنها الرائع العظيم، والذي انعكس إبداعاً سردياً في «الرهينة» و«الانبهار والدهشة».

وكبناء سور تعز والمظفر والمعتبية والأشرفية بنا زيد متن «الرهينة» وكتابه «الانبهار والدهشة»،

وتساؤل زيد: هل هذه مساجد أم مدارس له ما يبرره؛ فقد شهدت العصور الوسطى في البلاد الاسلامية والعربية بخاصة فصلاً حقيقياً بين الدين والدنيا، بين الدنيا والآخرة، بين المسجد والمدرسة. ولعل ميزة الدولة الرسولية، وبالأخص في تعز وزبيد، حيث استقرارها، هو استمرار الربط بين المدرسة والمسجد كما كان عليه الحال في عهد الرسول وصدر الإسلام وفجره وضحاه. هذا النمط من بناء المدارس الذي قلناه سلفاً كان غالباً مزيجاً بين المدرسة والمسجد. وعلى اختلاف المستوى في حجم وكيفية هذه المنشأة كان الملك أو الوجيه إذا أنشأ البناية وأتمها يكمل إجراءات المحافظة عليها بتعيين المعلمين والإمام والمؤذن والخدم اللازمين، ويقرر «عُشر» يمنح لطلبة العلم الذين يكونون قطب حلقات الدرس. ثم يعين أخيراً وقفاً يفي بالغرض في تسيير شؤون المدرسة والمسجد. («مدينة تعز غصن نظير في واحة التاريخ العربي»، نقلاً عن «السلوك» للجندي، ص ٤٦٨).

وعن الشاعر والأديب الكبير محمد أنعم غالب ينقل زيد أن قبتي المعتبية نسبة إلى الجارية «المعتب» زوجة أحد الملوك الذي منعها من بناء مئذنة واكتفت بذكاء بالقبتين كرمز للنهدين.

والربط بين المآذن والقباب والأعضاء الجنسية في جسد الرجل والمرأة أشار إليها كانط كما أتذكر، وبعض المستشرقين. وهو أمر ليس بالمستبعد، وربطها بالخيمة في البلدان العربية وبالإرث الحضاري في تركيا وبلاد الرافدين ومصر هو الأقرب.

لم يثقل زيد نصه الداهش والمدهش بالحمولات السياسية والأيديولوجية الزائدة. والإشارات الضوئية المقتضبة كانت كافية، كالمقارنة بين الإمام أحمد ووالده يحيى وعجزهما عن إنجاز أو بناء ما أنجزه الرسوليون في القرن السابع الهجري، كرد على محاولة الإمام أحمد تقليد الملوك الرسوليين.

المرأة والمنظار السحري

والمنظار السِّحري لعبة اصطناعية تحتوي على عدة مناظر لمدن ومناظر غرائبية وحيوانات ومشاهد غير مألوفة يجوب بها بعض الباعة المدن وتكون وسيلة للفرجة في بلاد أُغلقت عليها الأبواب أمام العصر. وجود المنظار الغرائبي والبسيط حينها في مملكة الموتى هو ما يغري «زيد» بالتمرد على الرقابة وتصديقه أنه يشاهد تعز من خلاله.

أما صورة المرأة في النص فهي صافية ونقية، ورؤيته لها كانت رومانسية ومتحضرة إلى حد بعيد. أشار إليها زيد مرتين:

الأولى: «بائعة البطاط»، الشابة الجميلة، «فرغم كثرة البائعات فهي الوحيدة التي سلبت عقولنا، مليحة كانت وجميلة أيضاً، ذات أنوثة صارخة، ووجنتين حمراوين بالطبيعة، وعينين واسعتين مكحلتين، وأنف بارز رفيع، وشفتين ليستا منمنمتين بل ممتلئتان بلون البنفسج، وثغر ينفرج عن أسنان منسقة رغم ما علق بها من لون رمادي، كغيرها من سكان المدينة، نتيجة للماء المنحدر من جبل صبر بسواقيه المقضضة بالنورة» (الانبهار والدهشة، ص٢٣، ٢٤). ثم يأتي على وصف ملابسها بدقة

وحذق وكأنه يرسم لوحة متناهية الاهتمام بالألوان والتفاصيل الصغيرة.

هناك فصل ووصل بين الانبهار والإبهار الإبداعي، بين المذكرات والرواية. القاسم الأعظم بين الرواية والمذكرات (السيرة) هو الخط الأفقي للسرد، الممتد من المبتدأ للمنتهى على ضمير المتكلم، وهو هنا ليس غير زيد مطيع دماج. وحتى صديقه الحميم المشارك معه والحاضر في المذكرات جزء حيوي من شهود الحال.

والمذكرات تتحدث عما يعرفه ويراه كل الناس، وعما لا يخالف المألوف والمشترك بين الجميع. فهي (المذكرات) لا تزين صفحة العالم أو تتغنى بها.

ورغم اللوحات الزاهية والغاية في الروعة حد الإدهاش في رسم مشاهد المعشوقة: تعز، قبابها وأبوابها وإنسانها... فإن مستوى السرد يبقى واحداً بضمير المتكلم الأوحد، وهو ما يميزها عن «الرهينة» بخاصة والعمل الروائي بشكل عام.

وزيد، ذو القلم الخبير والماهر، يدرك عمق الصراع بين متطلبات الرواية والنوايا الهادفة إلى إغنائها. وتغيير الواقع والأحداث والحكايا تغييراً كلياً. فهو لا يترصد المتخيل بل دائماً يرسم بريشته الحاذقة لوحات منفصلة ومدعمة في سياق إبداعي قل نظيره.

فـ«كتاب تعز»، وهو عنوان رئيسي، يضم عدة لوحات: لوحة سور تعز، ومن أسفاره مدرسة أو جامع الأشرفية، جامع المظفر والمعتبية، قبة الحسينية العملاقة، وبائعة البطاط.

في رسمه للوحة قلعة القاهرة يأخذ خلفية القلعة: جبل صبر الحامي للقلعة الحصينة. والقلاع والمساجد في الحضارة الإسلامية تتبوأ المواقع الأهم والأمنع في المدن والآثار.

تعاطي زيد مع السياسة راقٍ، ومع الأدلجة أرقى. فهو يستطيع بجملة أو عدة جمل فضح طبيعة النظام القروسطي، وبصورة غير مباشرة؛ فهو يقول: «في بداية كل شهر كان والدي رحمه الله يرسل من مقر عمله في «المنفى» مصاريف شهرية لي ولابن عمي الأستاذ أحمد قاسم دماج (الرهينة) أتسلمها من حامل البريد الذي يصل في بداية كل شهر إلى قبة المعصور التي تبعد عن باب موسى حوالي ٦٠ متراً».

ثم يذكر الصعوبات البالغة التي يواجهها في زيارته لابن عمه الرهينة، علماً بأن الرهينة ليس سجيناً، ومن ثم الابتزاز، حيث لا يسمح له بالدخول من غرفة أو حاجز لآخر إلا بدفع مبلغ من الريالات، ولا يستطيع الاحتجاج.

في منتصف الستينيات عملت في تعز لفترة قصيرة، وزرتها بعد ذلك عشرات المرات، وطوفت حواريها حارة حارة، وزرت القباب والأماكن والمساجد والمدارس التي رسمها زيد؛ ولكن أقسم أن لوحات زيد قد كشفت لعيني ولقلبي جوانب جمالية لم أفطن إليها.

كاميرا الالتقاط عند زيد، وحاسته الفنية وشعوره الرفيع بالجمال، قد مكنته من رسم لوحات في غاية الروعة والجمال والواقعية. واللوحة المرسومة بالكلمات تتخذ أبعاداً أو دلالات جد عميقة ومتنوعة، على الرغم من أنها تتخذ شكل التوصيف الحي والمباشر، وتقوم على السرد غير المتعدد الأصوات، كما في الرواية، وهو سرد محكوم بضمير المتكلم من المبتدأ إلى المنتهى.

في زيارته لقلعة القاهرة، وبرشاقة وخفة، يرسم عدة لوحات عن الرهائن والمعتقلين، منهم قاسم غالب الفقيه: المناضل الذي أصبح وزيراً للتربية والتعليم بعد الثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

ولا تفوت ريشته شديدة الإبصار القيود الحديدية في أرجل المعتقلين، فهو يقدم وصفاً ضافياً للقلعة. ويمزج الوصف للقلعة بالمقارنة مع قلعة محمد علي باشا في مصر، ويمزجها بالعمل الروائي «سجين زندا» و«المملوك الشارد».

أما «ميدان الشبكة» فقد وصفها بـ«الساحة والمتنفس الوحيد لمدينة تعز التي يجثم عليها الوباء كضباب ذي لون رمادي».

«حفيظة بنت الدكتور الجيلاني» تأخذه بيده إلى غرفتها لتريه ألعاباً آلية: عربات، طائرات، دبابات، قروداً، طيوراً، عصافير. ويكون اندهاشه أكبر بصندوق الطّرب وبسماع صوت «العنتري»، وسماع العود وأغاني والده الذي يشدو «وا مغرد بوادي الدور». الإحساس الفائق بالحياة وبالناس وبالتفاصيل التي يسكنها الشيطان، هو الملهم لزيد.

طفت وزميلي الشاعر والمثقف محمد عبد الوهاب الشيباني بالمآثر والحواري والمدارس التي رسم لوحاتها زيد، فكان الانبهار مضاعفاً، فقد احتفى زيد بالجديد في المدينة: صيدلية حسن بن حسن آغا، ومقيل عامل تعز محمد الباشا، وموتر الرصابي، ومقهى الباب الكبير الذي فتحه أحد المغامرين... كما يقدم وصفاً شائقاً لأدق تفاصيل المقهى الذي يشرب فيه ولأول مرة مع صديقه ابن الربيع «الكاكولا» ليعودا إلى المدرسة (الأحمدية) مترنحين تحت تأثير الدعاية بأنه شراب مسكر.

كما يذكر «ابن محمود» الغلام القريب من الإمام أحمد، و«علوس» مهرج الإمام الذي غرق في البئر أو بالأحرى أُغرق لإضحاك الإمام وحاشيته.

وبريشة فنان مبدع يرسم صورة لأعقل مجنون حينها: معاوية «جبل داكي على جبل»، وهو مجنون يردد هذه اللازمة «جبل داكي على جبل» مقارناً بينه وبين أكبر مجنون: «أحمد يا جناه».

ويختتم اللوحات بالساحر «علي خالد» الذي شغل أبناء تعز وبناتها وبنات جبل صبر بحيله وخرافاته، وكان يؤيد إعدام الأحرار، وانتهى بافتضاح حاله بتحدي النقيب مطيع دماج له، وكشف ألاعيبه. ويقرن بينه والإمام بإشارة ذكية.

ولعل لوحة أو مأساة الجلاد «الوشاح» السياف الذي جندل بيده قادة وزعماء الأحرار في ١٩٥٥، واشتهر بقسوته الوحشية في ضرب رقاب المناوئين للإمام، وكانت نهايته البشعة أن قطع رأسه بعد أن أصبح مصدر رعب لكل أبناء اليمن «غير السعيد»!

أما «كتاب القاهرة»، وهو الكتاب الثاني في «الانبهار والدهشة»، فإنه، رغم صغره، يحتاج إلى وقفة أطول وأعمق.

● «النداء»، العدد ١٩٨، الأربعاء ١٥ يوليو ٢٠٠٩

الـــــدّم يـــجـــر الـــــدَّم

عبدالباري طاهر

12
حوارات أمن الإنسان: نحو زاوية مغايرة للرؤية في البلدان العربية
الدم يجر الدم
شهداء الحلوى ضحية الفشل

احتفت السلطة أيما احتفاء بحرب الجبهة الوطنية الديمقراطية، خصوصاً في شرعب وبعض المناطق في الوسطى والحجرية.

نبش السلطة ذاكرة الحرب وإحياؤها ينسجم وتوجهها نحو مزيد من عسكرة الحياة، ودفع المجتمع إلى الفتن والاحتراب والثّارات.

السلطة التي وصلت إلى الحكم بالحرب لا تستطيع البقاء فيه بدون الحرب، فالحرب بالنسبة لها هي «الاسم الأعظم» أو الفانوس السحري أو خاتم سليمان تستحضر به عفاريت الفتن والحروب، وتحل به قضايا تتعلق بالسياسة والاقتصاد والاجتماع والإدارة. فعجزها عن حل معضلات تواجه حكمها وتتهدده يرغمها أرغاماً على امتشاق السلاح وتجريده في وجه المطالبين بالعدل والمساواة والحرية ومواطنة الحقوق والواجبات. والدولة الريعية لا تعني لها المواطنة غير الرعية، وربما القنانة كما هو الحال بالنسبة لتهامة وإب.

وترغب السلطة بإحياء ذاكرة الحروب وجر اليمن كلها، وبالأخص المناطق «غير مضمونة الولاء»، إلى فتن وحروب وثارات تبدأ ولا تنتهي. فهي تريد للحروب الداخلية أن تكفيها الأصوات المطالبة بالخبز الكفاف ومياه الشرب النقية، وتوفير الأمن والسلام والاستقرار.

في ظل فشل التنمية والبناء والاندماج الوطني تصبح الحروب «تجارة لن تبور». فهي تجارة تدر أرباحاً خيالية، وهي مشجب تعلق عليه السلطة عجزها وقصورها، ويصبح الشعب كله متهماً

وخائناً، فصعدة وعمران والجوف ومناطق من صنعاء ملكيون ورجعيون، والجنوب انفصاليون. أما تعز وإب ويريم ورداع فمخربون.

تعالج السلطة الداء بالداء، أو تمحو الجريمة بالجريمة. تهرب في صعدة من الحرب الأولى إلى الثانية، وتهيئ للهرب من الخامسة إلى السادسة. أما في الجنوب فإن علاج الخلاص من جريمة حرب ٩٤ هو التأكيد اليومي والمستمر على الوحدة "المعمدة بالدم" وتعيير وتبكيت الجنوبيين بأنهم خونة وانفصاليون مصيرهم الحرمان من حقوق المواطنة، ونهب أراضيهم وطردهم بأساليب شتى من حقوق المواطنة.

أما أصحاب رداع والبيضاء ويريم وإب وتعز فهم مخربون تعمل أجهزة دعاية الحكم على تذكيرهم بجرائمهم لتحويل مناطقهم إلى بؤر ثارات واحتراب.

أي مصيبة أن يكون الحكم وطنياً ووحدوياً ويكون الشعب غالبيته عملاء وانفصاليين وخونة؟! أي كارثة أن تكون الفتن الداخلية والحروب هي الإجابة الوحيدة على أسئلة التنمية والبناء وحل معضلات التطور السياسي التي لا تحل إلا بتشارك وطني واسع في صنع القرار، وفي تداول سلمي للسلطة، وقبل ذلك وبعده في خلق تنمية شاملة توفر اللقمة والحياة الآمنة والمستقرة لشعب يعيش ما يقرب من نصفه تحت خط الفقر ومطحون بالأمية والأوبئة والظلم!

لعدة عقود تجري المساومات السياسية بين النخب السياسية، سواء أهل الحل والعقد في الماضي، أم الأحزاب السياسية وكبار المسؤولين والشخصيات العامة حالياً. وغالباً ما يجري التفاوض والتحاور على القضايا السياسية والمطالب الفئوية والحزبية لصالح أطراف معينة وتغيب قضايا غالبية فئات وشرائح المجتمع، كما يغيب المجتمع والناس، وتتفاقم مشاكل التنمية وفساد الإدارة وتدني مستوى المعيشة وفساد التعليم وتفشي الأمية وتدهور الزِّراعة وانتشار الأوبئة، ويزيد الإنفاق على التسلح، مما ضاعف المديونية خلال زمن قياسي.

نهج الحروب الداخلية وتشجيع الفتن والثارات حوَّل الدولة إلى طرف أساسي في كل صراعات البلد، مما غيَّب المعالجات الحقيقية. وهي في معالجتها -إن تصدت للمعالجة، ونادراً ما تفعل ذلك- تبدو كقبيلة ضمن القبائل أو الأطراف المتصارعة، وهو ما حول السلطة الفاسدة المستبدة والمترهلة إلى عبء يثقل كاهل المجتمع والشعب. لا ينبغي لدولة أن تنقلب على صيغة سلمية وديمقراطية للحكم، وتلغي مشاركة الطرف الثاني في معادلة الوحدة وتحول أراضي الجنوب إلى إقطاعيات للمحاربين ثم تدعو إلى حوار بدون شروط!

لم تعد النخب السياسية، سواء في الحكم أم في المعارضة، قادرة على حل المشكلات اليمنية ومآسي وكوارث الحروب، ولم تعد «المصالحات الوطنية» بين أطراف سياسية تتنافس على حصصها من الكعكة، طريقاً سالكاً للحل، بدون تضميد جراح حرب ٩٤ في الجنوب، والتخلي عن الغنائم والأسلاب وحل قضايا المئات وربما الآلاف ممن فقدوا وظائفهم في الجيش والأمن والوظيفة العامة، وإعادة الأراضي المنهوبة، ونزع فتيل الحرب في صعدة، وإعادة المشردين من أبنائها، وبناء المساكن المدمرة، وإطلاق سراح المعتقلين، والتخلي عن نهج الحرب والفيد والأسلاب والغنائم. والتصالح الذي

قامت على أساسه الوحدة مازال ممكناً، ولكن يتطلب توجهاً وطنياً ديمقراطياً تتخلى فيه الدولة عن كبريائها الزائفة، وتقبل التحاور والتصالح مع كل مناطق التوتر والاحتجاج، وتتخلى عن لغة الاتهام والتجريم والتخوين. فالتحاور إن كان جاداً وصادقاً لا بد وأن يتغيا مشاركة ألوان الطيف المجتمعي والسياسي، بمعنى أن يقبل به ويتشارك فيه معارضة الداخل بالأساس اللقاء المشترك وجماعة الحوثي والاحتجاج الجنوبي، ومعارضة الخارج والشخصيات العامة، ومؤسسات المجتمع المدني وممثلو مناطق وفعاليات مختلفة من مختلف الأفق المجتمعي والمناطقي والفكري والسياسي.

طريقة وأسلوب «وثيقة العهد والاتفاق» والأطراف الموقعة على الوثيقة ما يزال صالحاً للاقتداء. ووجود أطراف عربية ودولية أمر مهم. فنظامنا مشهود له بعدم الالتزام أو التقيد بكل الاتفاقات والعهود والمواثيق التي يوقع عليها، بما فيها العهود والمواثيق الدولية. كما أن حرب ٩٤ نفسها كانت هروباً من الوثيقة إياها.

ولن نبالغ إن قلنا إن الدولة بحاجة للتصالح مع كل مدينة وقرية وقبيلة يمنية. فالتدمير الاقتصادي الاجتماعي السياسي قد طال الجميع الجميع، ولا مخرج من الأزمة غير توجه عام للتصالح مع النفس والآخر. والأهم: الخلاص من خطاب الدماء والأشلاء في الإعلام والمدرسة والمسجد ومقايل القات. ولعل أهم وأخطر قضايا التصالح إعادة صياغة الوحدة والحكم بما يكفل حل قضايا الوطن والناس، وضمان مشاركة لا يكون لمنطقة أو قبيلة أو حزب أو فرد فيها إمكانية الهيمنة والتفرد.

● «النداء»، العدد ١٩٩، الأربعاء ٢٢ يوليو ٢٠٠٩

الإعـلام اليمنـي وحـجـب المعلـومـة

عبدالباري طاهر

12

قناة الجزيرة ضحية جديدة لفشل الدولة في اليمن!

الإعلام اليمني وحجب المعلومة

التحضير للانفصال من صنعاء!

حجب المعلومة في اليمن

يعتبر حجب المعلومة سياسة ونهجا عاما في الحياة الإعلامية اليمنية. فالدولة اليمنية "العالمثالثية" تعتبر القرارات الإدارية العادية سرا من الأسرار، وتعتبر نشرها أو وصولها إلى الآخر المعارض أو حتى الصحيفة الأهلية المستقلة محظورا وجريمة تستحق العقاب.

حوكم العديد من الصحف الأهلية المستقلة: "الشعر"، "الوحدوي"، "الأيام"، "الشارع"، "الوسط"، "الثوري"، و"النداء"؛ بتهم نشر أسرار تضر بأمن الدولة والوطن. وهناك أحكام عديدة صدرت بحق صحف وصحفيين.

ولعل آخر وأخطر هذه التهم تلك الموجهة ضد صحيفة "الشارع"، والتي يحاكم فيها الصحفيون: نايف حسان رئيس التحرير، نبيل سبيع مدير التحرير، ومحمود طه؛ لتغطية الحرب في صعدة. والتهمة التي يحاكمون عليها: نشر أسرار عسكرية، عقوبتها تصل حد الإعدام. وتجري المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة.

يحتكر الإعلام اليمني الرسمي محطتين فضائيتين، وثلاث محطات أرضية (تلفزيونية)، وعدد من الصحف اليومية، وما يقرب من ثماني عشرة إذاعة محلية تغطي غالبية محافظات الجمهورية، وهناك وكالة أنباء وحيدة (وكالة سبأ للأنباء) تتلقى وتوزع الخبر "الرسمي" على الإعلام، ولا تنشر أو ينشر فيها أو عنها الخبر إن لم يكن رسميا، أي صادرا من جهة حكومية ويشارك فيه شخصية مهمة، وزير مثلا.

لا يذاع الخبر ولا ينشر إن لم يكن رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رئيس مجلس النواب أو الشورى أو أيٌّ من كبار المسؤولين مشاركا فيه.

بث الخبر يقتصر على المؤسسات الإعلامية الرسمية: تلفزيون، إذاعة، صحف حكومية. وهي أجهزة محتكرة للحكم، ومغلقة على الحزب الحاكم. ثانيا: يتخذ الخبر فيها طابعا تراتبيا؛ فخبر الرئيس هو الأول، وقد يمتد لأكثر من نصف ساعة، كما قد يغطي على الأخبار الأخرى. يليه خبر المسؤول الثاني، وهكذا دواليك. فأهمية الخبر لا تنبع من قيمة الخبر ذاته، وإنما من مكانة المسؤول. فهناك حجب عامد للخبر، واحتكار للوكالة وللأجهزة الإعلامية المقروءة والمرئية والمسموعة. وهناك تضييق على حق الحصول على الخبر، وحجب للمواقع. وهناك أكثر من تشريع يعاقب على "نشر الخبر". فهناك أكثر من تشريع يحد من حق الحصول على المعلومة، أبرزها: قانون الصحافة رقم ١٢٥ لسنة ٩٠، وهو قانون مفتوح على القوانين العقابية الأخرى. أخطرها: قوانين: العقوبات والمرافعات والإجراءات الجزائية والوثائق والانتخابات. وكل هذه القوانين تتضمن مواد سالبة للحرية، ومانعة للحق في الحصول على المعلومة.

هناك ثلاثة شروط أو معايير لتوفر الحريات الصحفية:

١ - حرية تدفق المعلومات.

٢ - عدم سجن الصحفيين.

٣ - عدم وجود التصريح لإصدار الصحف، والاكتفاء بالإبلاغ.

كما أن إلغاء وزارة الإعلام وقانون الصحافة بالغ الأهمية.

تنص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

والدولة مشاركة في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وموقعة على العهود والمواثيق الدولية. وينص دستورها، في المادة السادسة، على: "تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدول العربية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة".

يقتضي الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكييف القوانين الخاصة (الوطنية) مع القانون العالمي.

وسلفا لا بد أن ندرك أن الحديث عن حرية الصحافة في ظل غياب الحق في الحصول على المعلومة جملة لا معنى لها، أو هي لغو؛ فلا حريات للصحافة بدون الحق في الحصول على المعلومة. بل إنه لا يمكن الحديث عن صحافة حقيقية بدون توفر الحق في الحصول على المعلومة، والحق في نشرها والتعاطي معها.

فالصحافة تقوم أساساً على الخبر، وهو خبر موضوعي صادق وأمين. والأهم أن حرية الحصول على المعلومة أمر لا يخص الصحفيين فحسب، بل هو حق أصيل لكل المواطنين. وينبغي، بل يجب أن

تكون الوظيفة الأساس لقانون المعلومات هي تسهيل هذه المهمة.

عوائق الحصول على المعلومة

هناك عوائق عديدة تقف أمام الحق في الحصول على المعلومة:

أولاً: غياب تعددية وسائل الإعلام، واحتكار الدولة لهذه الوسائل: الوكالة، التلفزيون، الإذاعات الكاثرة، وصحف يومية.

ثانيا: الفهم الخاطئ والخلط العامد للمقدس بالثقافة الشعبوية: «ولا تجسسوا...» الآية، والنهي الديني عن تتبع عورات الناس، والوعظ الأخلاقي والأدبي: "من راقب الناس مات هماً". فتعمد الثقافة السائدة إلى مزج هذه المفاهيم الأخلاقية والنبيلة بالوعي القبلي المتخلف، والذي لا يميز بين الشخصية العامة في ممارستها للوظيفة التي تنوب فيها عن الناس وبين الأسرار الشخصية والخصوصية المصانة؛ فهي لا تدرك أن الموظف العام ينوب عن الناس، ومن حقهم مراقبة أدائه لهذه الوظيفة، ومدى التزامه بالنظم والقوانين. وتعمد الدولة إلى توظيف هذه المفاهيم البالية والمتخلفة لتغرسها كوعي زائف في الضمير الجمعي، عبر التعليم وخطاب المسجد والخطاب الإعلامي؛ مما يشكل كابحا نفسيا أمام الصحفي والمتلقي اللذين ينظران إلى التنقيب عن المعلومة كممارسة غير أخلاقية، ومخالفة دينية، ينظر إليها بزراية واحتقار، ويصبح نشرها فضيحة أخلاقية لا ينبغي السكوت عليها.

في المستوى الثاني والأخطر تقوم الدولة، عبر ترزيتها، بصياغة تشريعات مستلهمة من مزج المقدس الديني بالقبلي المتخلف، في صورة قوانين وتشريعات تجرم الحرية وتمنع الحق في الحصول على المعلومة، وتعتبر البحث عنها ونشرها جريمة يعاقب مرتكبها.

يصبح الوعي الشعبوي الزائف، ذو المسحة الأخلاقية، عائقا داخليا للصحفي يمنعه من البحث عن المعلومة، التي قد تعني الكشف عن الفساد والتنقيب عن منابعه ورموزه، وتتبع سوء استخدام السلطة، والممارسات الخاطئة، والرشوة، والعبث بالمال العام، والإهمال، والتسيب، وعدم الالتزام بالنظم والقوانين، وانتهاك حقوق الإنسان، والتعدي على الحريات و... و... الخ.

العائق الثالث: عدم وجود قضاء مستقل كفؤ ونزيه. فالقضاء اليمني جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية، يرأس اجتماعاته رئيس الجمهورية، وهو من يملك قرارات التعيين والترقية والنقل و... و... الخ. ثم إن خبرة هذا القضاء التقليدي مع الحريات الصحفية ضعيفة، ومعادية أحيانا. فالبيئة التقليدية والقبلية، والتشريعات القامعة، وتدخل الأجهزة القمعية، تجعل من القضاء أداة قمع بامتياز للحريات الصحفية، ومنها حرية الحصول على المعلومة.

لا يقف الأمر هنا عند حدود الجرجرة إلى المحاكم، والاتهامات الكيدية، واتهام الصحفي بالإرهاب (قضية عبدالكريم الخيواني، مثالا)، ولا الأحكام الجائرة بالسجن، ومصادرة الصحيفة، ومنع الصحفي من الكتابة والتقزيم... وقد توقع أكثر من عقوبة في مخالفة رأي واحدة؛ فالقانون رقم ١٢٥ لسنة ٩٠ مفتوح على القوانين العقابية الأخرى، ويترك لضمير القاضي حق توقيع عقوبة إضافية.

لا تكتفي الأجهزة بالعقاب عبر القضاء، ولا بالقوانين العقابية الكاثرة، ولا بضمير القاضي غير المستقل؛ فكثيرا ما يتعرض الصحفيون والكتاب للتهديد بالموت والرقابة على مكالماتهم، والتعرض للاختطاف والضرب، وترويع عوائلهم. وفي بلد ينتشر فيها الإرهاب كالسرطان، وتزخر أحداثه بجرائم الثارات والحروب والاختطاف، فإن مساءلات الصحفيين ومحاكماتهم تنافس المساءلين والمحاكمين بتهم الإرهاب، وقد تبزهم أحياناً.

يرصد محام وباحث مهم، هو الأستاذ احمد الوادعي، وقائع مخالفات "المعلومات في قانون الصحافة رقم ١٢٥ لسنة ٩٠"، فيجدها تصل إلى ما يزيد على مائة مخالفة متضمنة في مواد القانون، بينما تصل في قانون العقوبات إلى ما يقرب من اثنتين وتسعين مخالفة، تتراوح عقوباتها ما بين سنة وسنتين، وهي مواد منصوص عليها في مواد القوانين. وهناك عقوبات أخرى نحتاج رصدها، في قوانين الإجراءات الجزائية والمرافعات وقانون الوثائق والانتخابات، وكلها تتضمن مواد سالبة للحرية، ومجرمة لنشر المعلومة، بل وحتى مجرد البحث عنها.

وقد تصل العقوبة على نشر المعلومة في بعض القوانين إلى الإعدام (قانون العقوبات).

في دراسة مائزة تحيي "منظمة المادة ١٩" قرار إلغاء عقوبة الحبس من قانون الصحافة والمطبوعات. والحقيقة أنه لا يوجد إلغاء لعقوبة الحبس. وعلى العكس، فمنذ تصريح الأخ الرئيس بإلغاء عقوبة الحبس تضاعف حبس الصحفيين، وتزايد إيقاف الصحف والتنكيل بالصحفيين. وتلحظ الدراسة بعض الأحكام، الإيجابية للغاية، في كل من صيغتي الوزارة واللجنة، بما في ذلك ضمانة الحق في "حرية الفكر والمعرفة وممارسة مهنة الصحافة والتعبير والاتصال والوصول إلى المعلومات: المادة ١- ٢، أو المادة ٣، وتأمين الحفاظ على سرية المصادر: المادة -٢-٢-٢، المادة ١٤، وضمانة ألا يواجه الصحفيون أية عواقب وخيمة نتيجة لكتاباتهم غير تلك التي نص عليها القانون: المادة ٢-٢-٩، المادة ١٨". وتستدرك الدراسة: "ومع الأسف فإن معظم الأحكام في كل من الصيغتين كان الغرض منها بوضوح ممارسة السلطة الناظمة أو المسيطرة على الصحافة. وينص القانون الدولي على أن حرية التعبير ينبغي لها أن تكون القاعدة وأن تكون القيود عليها هي الاستثناء، وهو ما يعبر عنه في الفكر الإسلامي بأن الإباحة هي الأصل والتحريم بحاجة إلى دليل". وترى أن الصيغتين تقلبان هذا المنطق رأسا على عقب، وتمنحان الحكومة تفويضا بالتدخل عمليا في كافة جوانب عمليات قطاع الصحافة المطبوعة. إن الكثير من هذه الأحكام ببساطة غير ضرورية وتمنح السلطات فرصا لكبت الأصوات الناقدة والمستقلة.

وتدعو الدراسة إلى إلغاء قانون الصحافة، وسن قانون يكفل حرية المعلومات؛ لسببين: أولهما أن هذه قضية معقدة، وثانيهما أن هذا الحق ينبغي أن يكون لكل المواطنين، لا للصحفيين فحسب.

أما موضوعا حماية المصادر وحق الرد فلهما أهمية ليس فقط للصحافة، ولكن لقطاع الإعلام عموما. ويمكن لهذه الأحكام أن تكون مشمولة بقانون عام بشأن الإعلام.

وتتناول الدراسة الامتناع عن نشر المعلومات غير الموثوق بصحتها، أو تشويه المعلومات الصحيحة، أو نسبة أقوال أو أفعال إلى شخص أو جهة دون التحقق من صحة نسبتها، بالإضافة

إلى أقوال صادرة عن شخص أو جهة دون الرجوع إليها (المواد: ١٨، ٢٢، و٢٤).

كما تلتزم الصحف بعدم إبراز أخبار الجريمة، وعدم نشر صور المتهمين أو المحكوم عليهم في جرائم الأحداث والدعارة والفسق (المادة ١٩-١-٥).

والحقيقة أن محظورات النشر، الخاصة بالمعلومات، باب واسع بأكثر مما تتوقع الدراسة المنوه بها.

والباب الخاص بالمحظورات مكرس لجانب مهم من قيود المنع. وهناك القيود المفروضة على الأخبار الكاذبة أو أحادية الجانب. ويتخذ القانون، أو بالأحرى القوانين العقابية الكثير من القيم والأخلاق والموضوعية والصدق والشرف والأمانة والنزاهة مقاصل لوأد الحق في الحصول على المعلومة ونشرها.

● «النداء»، العدد ٢٠٠، الأربعاء ٢٩ يوليو ٢٠٠٩

وهـــــم الـــــدولـــــة

عبدالباري طاهر

12
وهم الدولة
الفيدرالية ووهم اللحظة

كان "أبـو عمـار" رجل ثورة ودولة من طراز رفيع. وكان منحازاً لحلم الدولة الفلسطينية. فكثيراً ما ردد -يرحمه الله- أن حلمه أن ينتصب علم فلسطين على خيمة في أشبار من أرض فلسطين. وقـد علمته "دولـة الفاكهاني"، كما يحلو لـه أن يطلق عليها، الكثير من إغراءات الدولة، بل ربما نقل تجربته لآخرين.

حدثان أفقد الزعيم الفلسطيني التوازن، ودفعا بالثورة الفلسطينية إلى متاهة المغامرات الخطرة:

أولاً: اجتياح "إسـرائيل" الجنوب اللبناني وصولاً إلـى بيـروت، وفي زمن قياسـي، في غيـاب مواجهة حقيقيـة مـن قبـل قيـادة فتـح، كبـرى الحـركات الفلسـطينية حينهـا؛ فقـد هرب كبـار القادة من الجنوب. هذا من جهة، ومن جهة غياب التقدير السـليم لما يجري حينها من قبل جُل المنظمات الفلسـطينية وحلفائهـا فـي الحركـة الوطنيـة اللبنانيـة. كنت حينها والعزيز قادري أحمد حيدر، وكنا على تواصل شبه يومي مع قيادات فلسطينية ولبنانية، ومع صحف ومجلات: "السـفير"، «النداء»، "النهار"، "الحرية"، "الطريق"، و"الهدف". وكنا نسـأل عن الاجتياح "الإسرائيلي"، وكان الرد دائماً أنه لن يتجاوز الليطاني. ويبدو أن ترك قيادة المقاومة للجنوب قد ساهم في تسهيل مهمة الجيش "الإسرائيلي" الذي وصل في بضعة أيام إلى بيروت.

صحيح أن المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية قد صمدت في بيروت، ولكن شدة الحصار والقصف والموقف العربي والدولي كلها أرغمت "أبو عمار" والمقاومة على الانسحاب. وكان الانسحاب من لبنان

بداية محنة جديدة للمقاومة الفلسطينية، التي وجدت نفسها بعيدة عن أرض المعركة.

في تونس أصبح باب المساومات السياسية هو الباب الوحيد المشرع أمام "أبو عمار".

كان "أبو جهاد" قد استطاع أن ينسج صلات وعلائق مع الداخل الفلسطيني، الذي بدأ يأخذ زمام المبادرة للمواجهة مع الاحتلال الاستيطاني، ومن اثنتي عشر فصيلاً تكونت قيادة الانتفاضة الأولى ١٩٨٧، ودعم "أبو جهاد" الانتفاضة. شكلت الانتفاضة، ذات الطبيعة السلمية، والتي انخرط فيها أطفال الحجارة تحدياً جدياً وخطيراً على جيش فاشيٍّ تعوَّد المواجهة مع الجيوش العربية المنخورة لينتصر عليها في ساعات معدودة.

لم يستطع الجيش الأكثر دموية في العالم حسم المعركة مع أطفال يتصدون له بالحجارة. وانفتحت أبواب المساومات السياسية. كان الأمريكيون قد فتحوا خطاً مع الداخل الفلسطيني. وبدأت لقاءات في أمريكا بين حيدر عبدالشافي اليساري والأكاديمي الفلسطيني، وحنان عشراوي، بمباركة "أبو عمار". فحيدر وحنان رفضا التفاوض إلا بعد موافقة المنظمة. وبدأت الأخبار تتسرب عن إحراز المفاوضات نتائج قد يكون لها أثرها. ربما خشي "أبو عمار" من غلبة الداخل على الخارج، فاصطنع قناة أمنية للتفاوض قادها "أبو مازن" (محمود عباس) و"ابو قريع"، وقد أثمرت اتفاقات مدريد واوسلو وما تناسل منها، وهي الاتفاقات التي أدت إلى انقسامات داخل الصف الفلسطيني، وربما كانت ايجابيتها الوحيدة عودة بعض قيادات المنظمة إلى الضفة بقيادة "أبو عمار" تحت بصر "إسرائيل" وسيطرتها.

وفي حين بدأ الصدع يكبر في الصف الفلسطيني، وتلاشت الانتفاضة، وبدأت "حماس" في الصعود؛ بدأ اليمين "الإسرائيلي" يصعد أيضاً، فانتشرت المستوطنات، وجرى بناء الجدار العازل كرد على صواريخ "حماس" العبثية، لتصل الأمور إلى محاصرة مقر "أبو عمار" حتى إسعافه إلى فرنسا، ليموت -يرحمه الله- مسموماً، وكان الصدع الفلسطيني قد بلغ مداه، في حين تراجع التضامن العربي. فخلال الحصار المجرم لم يجرؤ زعيم عربي واحد على الاتصال بالزعيم العربي المحاصر.

أما الحدث الثاني والخطير فحرب الخليج الثانية. وقد أيد "أبو عمار" صدام حسين. أضر موقفه هذا بمكانة المنظمة وجر عليها الويلات. وكانت ردود الفعل قاسية، أسهمت في جعل الحصار مزدوجاً، أو على الأقل مسكوتاً عنه لدى بعض الأطراف العربية.

لا ينبغي التقليل من أهمية عودة قيادة منظمة التحرير إلى الداخل الفلسطيني (الضفة الغربية)، وهو حق أصيل وأساسي لكل أبناء فلسطين؛ ولكن خطورة العودة أنها قد استخدمت من قبل "إسرائيل" كبديل عن عودة أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات، وأيضاً استخدمت هذه العودة للمزيد من تقطيع أوصال الضفة ومحاصرة القطاع، ومسلسل حروب الإبادة المفروضة منذ ٩٤ وحتى اليوم.

كان "أبو عمار" -يرحمه الله- مهجوساً بحلم الدولة والعلم وأن يدفن في الأرض الفلسطينية. و"إسرائيل" هي من يتهم بقتله. حلمه بالدولة لم يتحقق. وكان استشهاده ثمن الإصرار العنيد على التحرير واستعادة الأرض وعودة اللاجئين، والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

بقطع النظر عمَّن اشترك في اغتياله بالسم، فإن الورثة -غير النزيهين- قد ركزوا أكثر من اللازم على السلطة تحت ظل الاحتلال الاستيطاني. كان "أبو عمار" يعيش هاجس الدولة، محتفظاً بالكرامة والحق الفلسطيني في الأرض المحررة والعودة والقدس. أما الورثة فإن همَّ المساعدات والقبضة الحديدية على الداخل المخنوق: في الضفة بالاحتلال والأمن والجيش "الإسرائيلي" والجدران العازلة والمستوطنات هو الهم، وفي غزة بالحصار الجائر والاعتداءات المتكررة وبسلطة حماس القامعة والبوليسية المسجاة بمسحة دينية وأخلاقية زائفة.

ففي ظل الحصار القاتل تُلاحق الفتيات بتُهم من نوع "عدم ارتداء الحجاب". القضية الفلسطينية هي الآن في ظل "دولة" محمود عباس في رام الله، أو بالأحرى في المقر الذي لا يستطيع التحرك منه بدون إذن الأمن "الإسرائيلي"، وفي ظل "دولة" حماس في غزة المحاصرة بـ"إسرائيل" ومصر و"حماس" و"أبو مازن" وأمنه الوقائي تواجه خطر حصار الداخل الفلسطيني: عباس و"حماس"، والخارج "الإسرائيلي".

محنة الشعب الفلسطيني كبيرة جداً. فهو من آخر شعوب الأرض تحت الاحتلال، واحتلاله استيطاني عنصري مُلغ للهوية والوجود. وهو محاصر بخذلان عربي، وبسلطتين متعاديتين حد غياب التمييز بين ما هو أساسي وثانوي. بل إن الصراع "الفتحاوي" "الحمساوي" له الأولوية على الصراع مع محتل الأرض وملغي الهوية.

لقد غطى الصراع بين قيادتي "فتح" و"حماس" على صراع الشعب الفلسطيني مع المحتل "الإسرائيلي" ذي الطبيعة النازية والعنصرية. فخلال حرب الإبادة التي استمرت بضعة أسابيع على غزة صمت "أبو مازن" صمت القبور، وسكتت الأنظمة العربية كلها، وكان المدافع عن غزة تركيا، وقامت مصر حسني مبارك بدور ايجابي لصالح الحصار على غزة.

لم يعد الحديث عن الأسرى في السجون "الإسرائيلية"، الذين يتجاوز عددهم اثنا عشر ألفاً! ولا يدور الحديث عن حرب الإبادة التي لم يجف دمها! ولا عن الاستيطان المتواصل، ولا عن تهويد القدس! وإنما الصراع الدامي والمميت هو الذي يجري بين زعامتي "فتح" و"حماس"، وهما سلطتان قمعيتان بامتياز، يتقاسمان مع الاحتلال "الإسرائيلي" وظيفة قمع الشعب الفلسطيني، وعيبهما العجز عن التفوق على "إسرائيل" في القمع.

لم يتحمس ولم يهتم "أبو مازن" برفع قضية ضد مجرمي الحرب "الإسرائيليين"، وربما اعتقد أن "حماس" هي السبب في الحرب والحصار ضد غزة.

وبصدق فإن صراع "حماس" و"فتح" موضوعياً يخدم "إسرائيل"، ويغيب إرادة الشعب الفلسطيني ويسهم في إضعاف حقه في الحرية والحياة. إنهما يتقاتلان على سلطة موهومة.

أما الزعماء العرب فإن الصراع الفلسطيني يعفيهم من أسئلة قضية طالما قضّت مضاجعهم، وعرضت أنظمتهم الهشة للخطر.

نماذج الدولة العربية القبائلية والسلالية والأسرية والعسكرية خدمت "إسرائيل"، وقدمتها للعالم

كواحة للديمقراطية في بيئة عربية متوحشة وخارج العصر. أما اليوم فإن الصراع الفلسطيني – الفلسطيني يزكي الاحتلال والاستيطان "الإسرائيلي"، وكان يقول للجميع بلسان عربي مبين إن الفلسطينيين ليسوا جديرين بدولة، و... و... و...

والحقيقة أن طموح "إسرائيل"، بيمنها ويسارها الصهيونيين، يتجاوز رعونة "أبو مازن"، وطيش وصبيانية قادة "حماس"، وخنوع وتواطؤ النظام العربي المتخلف والهالك.

عيب مبادرة الملك عبدالله ليس آتيا من مصدرها الأساس فقط، ولا حتى من سلامة نيتها، المؤدية حتماً إلى جهنم؛ وإنما عيبها الحقيقي يتجلى في عدم إدراكها للطموح "الإسرائيلي" الذي لا يقف عند تخوم يهودية الدولة "الإسرائيلية" اليهودية بالمعنى العنصري، ولا عند حدود ابتلاع الأرض الفلسطينية وتدميرها، ولا عند حدود الاعتراف بالدولة اليهودية، وإنما المطلوب القبول بالهيمنة "الإسرائيلية" كقيادة للمنطقة، أصالة ونيابة. ويبدو أن أنموذج التطبيع مع مصر قد أعطى الدرس الواعظ والبليغ.

وتعرف "إسرائيل" أن خلافات الحكومات العربية مع أمتها وشعوبها أكبر من خلافها مع "إسرائيل"؛ لذا فهي، وكبعض الدول الأفريقية، بحاجة إلى الحماية "الإسرائيلية".

● «النداء»، العدد ٢٠١، الأربعاء ٥ اغسطس ٢٠٠٩

مشروع القانون الذي تقدم به النائب عشال عصري وديمقراطي ويلتف حوله نواب من المؤتمر والإصلاح والاشتراكي

الحق في الحصول على المعلومة

عبدالباري طاهر

12

يمن غير مرئية

مشروع القانون الذي تقدم به النائب عشال عصري وديمقراطي ويلتف حوله نواب من المؤتمر والإصلاح والاشتراكي

الحق في الحصول على المعلومة

عبدالباري طاهر

وجه الله.. وجه غاضب؟

قبل اشهر قدم النائب النابه علي عشال مشروعاً لرئاسة المجلس وشكلت لجنة للدراسة، وفجأة يقدم مشروع آخر يسهم أو يشرعن لحجب المعلومة.

لقي المشروع «الحكومي» معارضة قوية في الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني والحياة السياسية بصورة عامة، وتصدى نواب عديدون من مختلف الافق السياسي للمشروع الحكومي في حين استمر النواب، وبعضهم أعضاء في كتلة المؤتمر ومن احزاب اللقاء المشترك، في تبني المشروع الديمقراطي.

وأُقيمت عدة ندوات من حول مشروع عشال الديمقراطي وهذب وشذب في لقاءات مفتوحة انتهت إلى صياغة مشروع ديمقراطي لا يقل أهمية عن القوانين المعلوماتية في البلدان الديمقراطية.

أدرك أن صياغة مشروع ديمقراطي في الحق في الحصول على المعلومة ليس الغاية. فلا يكفي التوافق على الصياغة وإنما الأمر الأهم هو التوافق بين جميع الكتل في (مجلس) النواب لتقديمه وتبنيه والدفاع عنه وصولاً إلى إقراره. إن تبني المشروع واقراره في (مجلس) النواب يمثل انجازاً مهماً للنواب وللمجلس كله وهيئة

رئاسته.

ميزة المشروع المقدم باسم عشال أنه قد أصبح محل تبني أطراف عديدة من المؤتمر والاصلاح والاشتراكي والمستقلين، وهو ما يفتح أبواب العمل والأمل لإقراره في المجلس.

يتكون المشروع من سبعة فصول تشتمل على واحد واربعين مادة، ومغطى برسالة للسيد رئيس وأعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب لتقديم مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة بموجب المادة ٨٥ ومذيلة بتوقيع النائب علي عشال.

إن اكثر ميزة للمشروع أنّه جعل الحصول على المعلومة حقاً عاماً لكل المواطنين، وجعل الاستفادة منه شاملة، وحدد بدقة الاهداف ومبادئ الحق في الحصول على المعلومة، ونظم طرائق طلب الحصول عليها والاستثناءات، كما حدد المفوض العام للمعلومات، واقتصد في العقوبات التي تتوجه بالأساس إلى من يحجب المعلومة. فالمشروع الطموح يجعل من المفوضية مؤسسة توثيق وتدريب وتأهيل للكوادر التي تتعاطى مع المعلومة والمواطنين من طالبي الحصول عليها.

ولعل أجمل ما في مشروع القانون أنه جاء مقتصراً في باب الاستثناء والعقوبات ضداً على الموظف المختص الحاجب للمعلومة، أو من يقوم بتقديم معلومات مضللة لمقدم الطلب.

وأهم ملمح في المشروع أنه جامع مانع وغير مفتوح على القوانين الاخرى، ويلغي أي مادة تتعارض مع احكامه.

الصحفيون والصحفيات والصحف مدعون إلى قراءة المشروع، وتبنيه و الدفاع عن النفس الديمقراطي الذي يتسم به شأن المحامين ومؤسسات المجتمع المدني.

كما نتمنى على النقابة أن تسهم في تبني المشروع وتقديم قراءات له فالمشروع بحق من أفضل مشاريع القوانين التي تبناها بعض النواب منذ الانتخابات الاخيرة، ولا نستبعد وجود معارضة لمشروع ديمقراطي كهذا، فالضيق بالحريات الديمقراطية، وبالاخص حرية الرأي والتعبير قوية وحية في بلد محكوم بالأميتين.

يستطيع النواب الديمقراطيون الكثيرون، على قلتهم المحاججة بالمادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي مثلت المدماك الأساسي لمشروعهم الديمقراطي والتي تنص على أن «لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار، وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود» المادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وقد كفل الدستور اليمني حرية التعبير بالقول والكتابة والصورة. ففي المادة الـ٦ منه تؤكد الدولة العمل بميثاق الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وميثاق الجامعة العربية، وقواعد القانون الدولي، المعترف بها بصورة عامة. وفي المادة ٤٢ تكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون.

وبديهي أن هذه الحرية المكفولة يستحيل تحققها دون الحق في الحصول على المعومة. فحرية

الحصول على المعلومة شرط ضروري وأساس في البحث العلمي، وإجراء التحقيق الصحفي والاستطلاع والإعراب عن الرأي. فكلها تتطلب الحق في الحصول على المعلومة التي بدونها لا يمكن الحديث عن حريات في البحث والافكار والاعتقاد والرأي. والمعلومة بالنسبة للعمل الصحفي الرئة التي يتنفس منها وبها. فهي حق أساسي من حقوق المواطنة وحصولها شاهد الحق على وجود الحرية والعكس صحيح.

إننا نطمح أن تسهم نقابات الرأي والاتحادات النقابية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات العامة في دعم المجلس النيابي وحثه على انجاز مشروع مهم للدولة وللإدارة قدر أهميته للحياة السياسية والحريات العامة والديمقراطية والصحافة على وجه أخص.

ومرة ثانية وثالثة يستحيل الحديث عن الفساد «يلش» محاربته، كما يستحيل بناء دولة حرة وديمقراطية بدون الحق في الحصول على المعلومة.

ومن نافل القول التأكيد أن حرية الرأي والتعبير «الحريات الصحفية» لا توجد في بلد لا تسمح إدارته بالحصول على المعلومة كحق من حقوق المواطنة ويلزم القانون الموظف بتوفيرها، ويعاقب على حجبها، وهذا ما فعله المشروع المعلوماتي الديمقراطي بحق.

ونتمنى لو تقوم «النداء» بنشره وقراءته كدأبها في المبادرة بنقد قانون حجب المعلومات الحكومي.

● «النداء»، العدد ٢٠٢، الأربعاء ١٢ اغسطس ٢٠٠٩

قلبي على وطني

عبدالباري طاهر

12

قلبي على وطني

أمة لن تقوم لها قائمة!

وقلبي على وطني قصيدة شهيرة رثى بها الشاعر السوداني الليبي محمد الفيتوري الشّهيدين: عبدالخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ عندما أعدمهما النّميري، واختتمها "كلما زيفوا بطلاً قلت قلبي على وطني". قلوب الأمة كلها على فلسطين، ففلسطين التي كانت بالأمس القريب القضية المركزية، قضية العرب الأولى، والخط الأمامي للمواجهة مع الرجعية والاستعمار، غدت إشكالية ديمغرافية، أو تنازلاً على أرض غير مسكونة يجري البناء فيها. يصرخ الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى بشجاعة (قل نظيرها) لا تطبيع قبل وقف الاستيطان، و(لاحظوا وقف الاستيطان)! ويبدو أن مطلب الإدارة الأمريكية بوقف الاستيطان والنمو الطبيعي للمستوطنات أكثر جدية وأهمية من مطالبة أمين الجامعة الذي يربط التطبيع بوقف المستوطنات ليس إلاّ.

أما أبو مازن مهندس القناة الأمنية الموصلة إلى مدريد وأوسلو، فيعتبر مؤتمر فتح إنجازاً عظيماً ويجسد أولوية التصارع مع حماس.

الصراع بين فتح وحماس له الأولوية عند قيادتي فتح وحماس. تتغاضى فتح أو بالأحرى قيادة أبو مازن عن مذبحة غزة وكأنها تقول "لم أرض بها ولم تسؤني"، أو تحمل فيها قيادة حماس مسؤولية جرائم حرب الإبادة الإسرائيلية. لم يعد جدار الفصل العنصري قضية. كما يجري السكوت والتغاضي عن تهويد القدس وتهديم عشرات المنازل، والحفريات تحت المسجد الأقصى.

مأساة أبو مازن أن دعوى إسرائيل التوراتية في الضفة: يهودا والسامرة حسب التأويل التوراتي تلغيه تماماً. فأبو مازن حتى لو قبل بإسرائيل وبجدرانها واستيطانها فإنه (كعنصر عربي) غير مرغوب فيه في ظل العنصرية الصهيونية الداعية ليهودية الدولة، والتي ترى الضفة أرض يهودا والسامرة.

أما مشكلة إسرائيل مع غزة فإنها تنظر إليها كبقعة معادية، وعداوتها تأتي من وجود حماس أو أن وجود يضيف تعقيداً عدائياً.

ولدى إسرائيل كما لدى قادة حماس إمكانية التفاوض والوصول إلى هدنة، وقد حصل ذلك أكثر من مرة.

أما المشكلة مع السلطة وأبو مازن فإنها لا يمكن حلها حتى لو قبل أبو مازن أو سلم بكل المطالب الإسرائيلية. فهي تريد الضفة خالية من الوجود العربي الفلسطيني، وهذا ما تتعامى عنه قيادات في فتح.

خلاف قيادة فتح وحماس لا يجعل الطموح الإسرائيلي مستحيلاً، ويجعل أيضاً احتمال الأرض البديلة قائماً وممكناً.

يتخذ خلاف الإخوة الأعداء فتح وحماس صيغة "التضاد" بالمعنى اللغوي والمنطق الأرسطي. "فالضدان لا يجتمعان"، وإذا وجد أحدهما نفى الآخر. فالعمى نفي للإبصار، كما أن الموت نفي للحياة.

لم يعد أبو مازن يتحدث عن حدود ٤ حزيران ٦٧، ولا عن عودة اللاجئين، ولا عن القدس، وهي القضايا الثلاث التي تمسك بها الشهيد أبو عمار ودفع حياته ثمناً لها.

تعطي قيادة فتح الأولوية في الصراع للمواجهة مع حماس والعكس صحيح، ولكن إسرائيل لن تترك لقيادة فتح ترف التصارع في أرض "توراتية".

لقد قدمت حماس لأبو مازن هدية ثمينة بحجز أربعمائة كادر فتحاوي من حضور المؤتمر، فكثير من هذه الكوادر محسوب على دحلان العضو المتربص حسب التسمية الجزائرية للعضو المرشح، وربما إن رفض أبو مازن إطلاق سراح أعضاء حماس في سجون السلطة يستبطن هذه الرغبة!

تهديد السلطة آت من إسرائيل، فهي حقيقة لا تريد وجوداً فلسطينياً في أرض تدعي توراتيتها. أما التهديد الذي تواجهه حماس فإن التشدد الذّي انتهجته في مواجهة الناس في غزة والأطراف الأخرى قد ارتد عليها. فالتشدد لا يلد إلا تشدداً أكثر تخلفاً وجهلاً. فجماعة جند أنصار الله التي أعلنت إمارة إسلامية في مسجد ابن تيمية برفح في خطبة صلاة الجمعة، إنما تقاتل بسلاح انتزعته من يد الخطيب الآخر هنية. فهنية وقيادة حماس قد زرعوا التشدد الديني ليحصدوا تشدداً أكثر خطورة وضرراً.

تصارع قيادة فتح وحماس وسياساتهما وقمعهما للحريات العامة والديمقراطية، والتعذيب حد الموت في المعتقلات لا وظيفة لها غير تبرير جرائم إسرائيل أو على الأقل التقليل من خطورتها. كما

تحول الصراع من صراع عربي إسرائيلي إلى صراع فلسطيني فلسطيني. ومن تابع وقائع المؤتمر الذي خلا من أية وثائق سياسية مهمة أو تقرير سياسي عام، أو دراسة تحليلية للوضع، أدرك أن المواجهة القائمة والقادمة هي مع قيادة حماس.

أما حماس فقد أقامت سياستها منذ التأسيس في الثمانينيات على المواجهة مع التيارات اليسارية والقومية والعلمانية. فلها "أفضلية" السبق!

لا مشكلة لحماس مع إسرائيل طالما وهي محاصرة بها وبمصر، وطالما وحماس تقبل بالهدنة.

أما قيادة فتح فإنها حتى لو قبلت بإدارة ذاتية محدودة الصلاحيات، ومنزوعة السلاح، ولا علاقة لها بعودة اللاجئين، أو الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران، ونسيان القدس الشرقية، فإن ذلك غير كافٍ، لأن المطلوب اجتثاث الفلسطيني من أرضه إلى أرض بديلة.

ولا معنى للحديث عن يهودية الدولة غير "الترانسفير". أما العرب الأشاوش وبالأخص أصحاب المبادرات، فإن المطلوب اليوم ليس مجرد التطبيع بدون قيد ولا شرط، وحقيقة لم يعد هناك قيد أو شرط، فإسرائيل وحدها من يضع القيود والشروط. المطلوب إذن القبول بقيادة إسرائيل للمنطقة كلها.

والفاجعة أن يعطى لإسرائيل هذا الدور بعد هزيمتها في لبنان، وحرب إبادتها في غزة.

لقد نجحت القيادتان من وضع حد للانتفاضة الأولى والثانية. الأولى باتفاقات مدريد وأوسلو، وعودة المنظمة إلى رام الله، والثانية بالعسكرة، وبالصراعات الداخلية، فعملياً لم يعد الصراع بين قيادات فتح وحماس مع إسرائيل، وإنما الصراع الأساس بين القيادتين الفلسطينيتين، وحتى دعوات التصالح والحوار بينهما تنطوي على قدر من الوقيعة والإدانة والمكر، لأن كل طرف يريد إظهار الآخر، وكأنه ضد الحوار. كما أن الأجهزة الأمنية ذات القبضة الحديدية على المشرد والمحتلة أرضه، فهو يتعرض للقمع والاضطهاد وسلب الإرادة، بل والخطف والإخفاء والتعذيب حتى الموت، ويتحدث الفلسطينيون في الضفة عن الأسرى والمعتقلين في سجون حماس، وفي غزة يتحدث الفلسطينيون عن معتقليهم في رام الله.

ويخفت الحديث عن أكثر من ١٢ ألف فلسطيني في السجون الإسرائيلية، بمن فيهم القائد الفتحاوي مروان البرغوثي، وقيادات ووزراء ونواب من قيادة حماس.

ولن نستغرب إن سمعنا غداً أو بعد غد بانقلاب في الضفة، أو صدور إنذار إسرائيلي بإخلاء الضفة من أهلها والدفع باتجاه الشرق.

● «النداء»، العدد ٢٠٣، الأربعاء ١٩ اغسطس ٢٠٠٩

فـــي هـجـائـيـــة الحـــرب

عبدالباري طاهر

12
في هجائية الحرب
اليمن في سجال الخلاصية والفقع

الحرب لا يعرفها إلا من خاضها. الشاعر الجاهلي خبر الحرب وعركها ولاكها، وقتل وسفك دمه؛ لذا فهو أذكى كثيراً من قادتنا وسياسيينا ومثقفينا المعاصرين، الذين يتحدثون عن الحرب وكأنها لعبة أو نزهة أو مجرد بطولات.

عمرو بن معدي كرب الزّبيدي بطل في الجاهلية والإسلام، خبر الحرب وذاق ويلاتها، يصف الحرب:

الحرب أول ما تكون فتية
تسعى بزينتها لكل جهول
حتى إذا اضطرمت وشب ضرامها
عادت عجوزاً غير ذات حليل
شمطاء تنكر لونها وتغيرت
مكروهة للشم والتقبيل.

الشمطاء التي عركها الشاعر قبل ما يقرب من قرن ونصف ما تزال تغري الجهولين بزينتها.

وعنترة ابن شداد يصور حالة فرس في المعركة:

يدعون عنتر والرماح كأنها
أشطان بئر في لبان الأدهم
مازلت أرميهم بشفرة نحره
ولبانه حتى تسربل بالدم

فازورٌ من وقع القنا بلبانه

وشكا إليَّ بعبرة وتحمحم

لو كان يعلم ما المحاورة

اشتكى ولكان لو علم الكلام مكلمي.

ففي المعركة يكتسي الفرس مشاعر إنسانية رقيقة شاكية ومعاتبة.

أما زهير بن أبي سلمي فمعلقته مكرسة لحرب عبس وذبيان:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتمُ

وما هو عنها بالحديث المرجم

متى تبعثوها تبعثوها ذميمة

وتضرى إذا أضريتموها فتضرم

فتعرككم عرك الرحى لثفالها

وتلقح كشافا ثم تنتج فتتئم

فتنتج لكم غلمان أشأم كلهم كأحمر عاد ثم ترضع فتفطم.

يبدو أن الشاعر الجاهلي كان أكثر إحساساً إنسانياً بالحرب ومآسيها، وأنه بسبب من خوض هذه الحرب قد وعى درسها جيداً، فهجاها حتى وهو في معمعاتها، منتصراً أو مهزوماً. وإذا كان الجاهلي قد أحس بمعاناة الفرس، فإن المعاصر قد تماهى بالدبابة.

وجاء القرآن الكريم فجعل قتل النفس قتلا للبشرية جمعاء. وحكى قصة الغراب الذي تعلم منه الإنسان مواراة سوءة أخيه، ولكن لم يتعظ حتى اليوم!

فهل أن اليمني لم يتعلم حكمة الغراب، وهو بحق رمز للحكمة والحب في الميثولوجيا الهندية، وهو ما تدلل عليه الآية: «يا ويلتا أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي فأصبح من النادمين» (المائدة، الآية: ٣١).

ولعل تشاؤم العربي من الغراب قد أعمى بصره وبصيرته عن رؤية الحكمة العظيمة التي امتدحها القرآن فيه.

والحرب أم الجرائم كلها، فمن رحمها المشؤوم تتناسل كل الجرائم. فهي الثمرة الكريهة لتضارب المصالح والتنازع على السلطة والاستفراد بها.

يقول الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز: "لم يختلف المسلمون على ربهم ونبيهم، ولم يقتتلوا على صوم أو صلاة أو حج، وإنما اقتتلوا على المال والسلطان والجاه".

حكام العرب جُلهم "ماويون"، نسبة إلى الزعيم الصيني، رغم معاداتهم للشيوعية. فهم و"ماو" يقفون على أرضية: "من فوهة البندقية تنبع السلطة السياسية".

الإقدام على الحرب ليس دليل شجاعة، بل قد يكون العكس صحيحاً. فعمرو بن معدي كرب، وهو فارس محارب، يعترف أنه "فرور" في الحرب، وهو اعتراف يمثل ذروة الشجاعة الحقيقية:

ولقد أغرس رجليَّ بها

حذر الموت وإنني لفرور

ولقد أغرسها ثانية

حين للنفس من الموت هرير.

في غزوة أحد فر كبار الصحابة، وتُرك الرسول (ص) وحده، فكسرت رباعيته، وهشمت البيضة على رأسه، وسال الدم من وجهه.

يقول قس بن ساعدة: "يا بني تميم، اتقوا الفتنة، فإن أسرعكم إلى القتال أقلكم حياء من الفرار، والقبائل والأكثر بداوة هم الأكثر إسراعاً إلى الحرب التي يفرون منها بقدر الإسراع إليها".

جريمة الحرب أزلية، وهي شنيعة بكل المعاني، ولكنها أكثر بشاعة ودماراً عندما تدور بين قابيل وهابيل البلد الواحد، وهي حرب تبدأ غالباً ولا تنتهي. وفي "اليمن (غير) السعيد" حروب وثارات قبلية منذ عشرات السنين، وتتوارثها الأجيال.

يرى مراقبون أن ما أنفقته الدولة السودانية على الحرب في الجنوب وحالياً في دارفور كان كافياً ليجعل من السودان دولة متقدمة، وذات اقتصاد قوي ينافس دولاً متطورة وكبيرة.

واليمن لولا حروبها المتناسلة منذ أمد لكانت في وضع مختلف. لقد أنهكتها الحروب، ودفعت بها إلى أبواب الفشل، في ظل إصرار عنيد على السير في طريق الكارثة.

لا يمكن التبرير للتمرد أو حمل السلاح في وجه الدولة، ولكن الدولة التي تغلق الأبواب أمام التطور السلمي الديمقراطي، وتنقلب على الوحدة السلمية، وتواجه الاحتجاج المدني بالرصاص الحي، وتتحاور مع الإرهابيين والخاطفين، وتجزل لهم العطاء، مالاً وسلاحاً ووظائف، فإنها تكون المسؤولة عن دفع الآخرين للتمرد عليها.

مآسي صعدة منذ البدء لا تعالج بالدبابة والمدفع والصاروخ، وحربها الكريهة لا تحسم ولن تحسم بالحرب، والنزيف الدموي المستمر منذ ستة أعوام يمتد وينتشر كالسرطان. تستطيع الطائرة أو الصاروخ تحويل القرية أو الجبل أو الناحية إلى حوثية في لحظات، ولكنها لا تستطيع حسم الحرب. ألم تحسمها خمس مرات؟! حرب الثماني السنوات: حرب الثورة، وكان للدولة قضية، لم تستطع حسم الحرب. لا يدرك الحكم أن هذه الحرب هي البنت الأشأم لحرب ٩٤، وإذا ما حسمت بالحرب فإن الحسم نفسه يكون جولة في حرب لا تنتهي بالحرب.

أقام الحكام أعياداً للنصر بحرب ٩٤؛ ولكن الحرب تتوالد حروباً أكثر بشاعة وتدميراً وعبثاً. فأبين وشبوة ومأرب مهددة بسرطان السلطان والقاعدة.

أما صعدة فكعب "آخيل" الذي يفتح أوسع الأبواب للتدخل الأجنبي، إن لم يكن اليوم فغداً. بعض الإعلاميين يصورون صعدة وكأنها مجرد ميدان للصراع بين الأطراف الخارجية، متناسين أن جذورها وعوامل تفجرها قائمة، وقائمة أكثر في نهج الحكم وسياساته الشاملة، غير مدركين أنهم يصورون الحرب وكأنها حرب بالوكالة. ما يحزن حقاً أن اليمن، التي كانت ومازالت تستقبل اللاجئين الصوماليين، تحول جزءاً من أبناء شعبها إلى لاجئين على أرضهم. والمأساة الأكبر أن تقف المعارضة على أعراف: «إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم إنسيا» (مريم، الآية: ٢٦).

إن معالجة تآكل شرعية الحكم باللجوء إلى الحرب كارثة حقيقية، والتضييق على المعارضة السلمية والديمقراطية وتهميش المدنية ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤاخاة القبيلة والتهادن مع الاتجاهات السلفية الجهادية، هي بوابات الجحيم الحقيقي.

يخطئ الحكم إن اعتقد أن قوته وشرعيته تتجلى في عرض عضلات الطائرات والدبابات والصواريخ، وفي المزيد من تدمير القرى، وتهديم المنازل، وتشديد الآلاف. إنه بذلك يدمر نفسه والبلد معاً. فشرعية القوة والغلبة وهم زائل، وهي في اليمن بيع للماء في "حافة السقايين".

ويا حكامنا، أفيقوا! لقد عجزت الدولة الإسلامية عن إخضاع صعدة بالحرب. فالحواليون الموالون طمحوا باكرا للاستقلال عن الدولة العباسية. وعجز الأيوبيون ٥٥ عاماً، والرسوليون ١٢٥ عاماً، والصليحيون ٧٣ عاماً، والطاهريون، والأتراك، وحتى الدولة القاسمية الآتية من جبال حجة بدأ سقوطها الداوي من صعدة ويافع ومناطق الحجرية؛ فابحثوا عن طريق إلى صعدة لا تكون فيها الطائرة أو الصاروخ أو الدبابة.

إن اليمن كلها اليوم، وبالأخص صعدة والجنوب، بحاجة إلى طريق معبدة للقلوب والضمائر والعقول ومصالح الناس.

نحتاج بصدق دولة تمتطي صهوة الوحدة الطوعية والسلمية، وتكون طريقها إلى الناس المدرسة والمستشفى والطريق المعبدة والماء والكهرباء وتوفير الأمن والسلام والاستقرار ولقمة الخبز وفرص العمل والحياة...

● «النداء»، العدد ٢٠٤، الأربعاء ٢٦ اغسطس ٢٠٠٩

لكل بلد فلسطينه

عبدالباري طاهر

12
أنا مش مسؤولة عما ورد.. في مقالي
لكل بلد فلسطينه
قضية الطفل عبدالله بن عبدات

لكل بلد عربي فلسطينه الخاص. فلم تعد القضية الفلسطينية «قضية العرب الأولى» أو القضية المركزية كما كنا نقول ونعتقد. بل أصبح لكل قطر عربي فلسطينه الخاص: للجزائر فلسطينه مع الحركات الجهادية الداخلية، ونزاعه مع المغرب، وللمغرب قضيته مع البوليساريو، ومصر، أكبر دولة عربية دعمت وتبنت القضية، لها مشاكلها الداخلية، وهم التوريث المؤرق، والعقيد القذافي مشغول بالوحدة الافريقية، والدعوة لانفصال جنوب السودان، والتوجس من الانتماء العربي، ولسوريا ولبنان قضاياها المؤرقة أيضاً.

ويجلس الاردن على خازوق الوطن البديل كتهديد القادة الصهاينة حتى الاصدقاء منهم للعرش، وتتفرد السودان واليمن بأن لهما أكثر من مأزق ساهم النظام في صنعه. فالسودان مهدد بانفصال الجنوب، وتمرد دار فور، وفي أية لحظة يمكن أن يتحرك الشرق، والنظام مصمم على احتكار الحكم حتى ولو تفتت السودان.

أما اليمن فحدث ولا حرج! فالتعليم المذهبي والطوائفي الذي أسسه الحكم منذ مطلع السبعينات قد بدأ يعطي ثماره المسمومة في تمرد صعدة، وفي انتشار السلفية الجهادية في أبين وشبوة ومعبر ومأرب والجوف، ومناطق أخرى.

شجعت الدولة، ولا تزال، التعليم المذهبي لأغراض سياسية، وأضعفت التعليم العام، ولا تزال لأغراض سياسية «آنية» تتحالف مع الاتجاهات السلفية الجهادية في مواجهة الخصوم السياسيين،

وتمرد صعدة.

وقامت بانقلاب الحرب على الوحدة السلمية واستبدلتها بالوحدة بالحرب لتفتح أبواب الجحيم على شعبها ونفسها، والحرب لا تلد إلا حروباً توائم وأكثر شؤماً كتعبير الشاعر الجاهلي «زهير ابن ابي سلمى».

في اليمن هناك حرب ضروس في صعدة، واحتجاجات مدنية في الجنوب تعمل الدولة بدأب لتحويله إلى مواجهات مسلحة، وتدفع بعناصرها في مواقع معينة لجر الحراك إلى حمل السلاح، وتستخدم العنف بإفراط ضد المطالبين بمياه الشرب في عدن ولحج، وتزج بالعشرات والمئات من المحتجين المسالمين إلى المعتقلات في عموم المحافظات الجنوبية.

وهناك خطر كامن يقترب من الدولة ويبتعد. وتحرص الدولة على استمرار الحبل السري، بضم السين، معه. لأن أرضيتها واحدة ومشتركة، وهو الاتجاه السلفي الجهادي، وهذا الاتجاه وإن كان حليفاً في حرب صعدة إلا أنه يهيئ نفسه للظهور على مسرح المواجهة الشاملة بعد أن أوجد مواقعه في اكثر من محافظة ومكان. توقيع الدولة الهدنة مع السلطان الجهادي الفضلي يمكنها، أو هو تعبير حقيقي عن الحرص على استمرار التلاقي الذي لم يكن سرياً يوماً مع التيارات الجهادية لمواجهة الاطراف الأخرى، سواء كانت محاربة أو مطالبة بحقوق مدنية وسلمية.

والواقع أن التحارب ذي الثلاث شعب: الدولة والحوثيين والجهاد، تترافد كلها، ويقوي بعضها بعضا. فالسلطة ذات الطبيعة القبائلية العسكرية لا تستطيع قيادة المجتمع بغير قانون القوة والغلبة، ولا تستطيع مواجهة طالبي إضاءة الكهرباء أو مياه الشرب أو إطلاق المعتقلين إلا بالرصاص الحي، والحوثيون لا يستطيعون التعبير عن مطلبهم أي مطالبهم مناطقهم وما أكثرها إلا بامتشاق السلاح كبنية قبلية أيضاً. أما الجهاديون والخطر الساحق الماحق فإن خطرهم آت من امتزاج المعتقد الديني بالبيئة القبلية، وهو ما يجعل منه مزدوجاً كيمياوياً أخطر ألف مرة من كيماوي الراحل صدام حسين.

البنية القبلية المرتدية لبوسا طائفية ومذهبية مسيسة تتقاتل بالقبيلة والجهودية باسم المقدس بعد أن أضعفت الحياة المدنية السياسية وقضت على مشاركة الجنوب الحقيقية، وهمشت المجتمع المدني: الأحزاب والصحافة والمنظمات النقابية والحقوقية والغرف التجارية، وجعلت السلاح وحده المتحدث الرسمي باسم السلطة ومعارضيها من نفس الأرضية: الجهاد والحوثيين.

إلغاء مشاركة الجنوب بالحرب، واغلاق الابواب امام تصحيح. الأوضاع الفاسدة ورفض التطور الديمقراطي، وجعل السلاح وحده الحكم، يفتح الأبواب لمعارضة تبيع وتشتري بنفس العملة التي تسوِّقها الدولة وتسكها، وإذا ما استمرت الحرب الكريهة -لا سمح الله- فستجر إليها أطرافاً أخرى سواء من المعارضة السياسية (المشترك)، أو التركيبة القبلية المتلمضة للفيد والغنائم، وسيجد اليمن نفسه في حرب الكل ضد الكل، وربما أن هناك قوى جديدة ومناطق مختلفة تنتظر نهاية المعركة في صعدة لتبدأ معركتها مع حكم لا يؤمن إلا بالقوة، ولا يحتكم إلا إليها.

في الحروب يستحيل تحديد النهاية. إنك تمتلك تحديد بداية الطلقة الاولى أما النهاية فلا أحد يستطيع تحديد نهايتها مهما امتلك من عدة وعتاد، والحروب الاهلية (حرب قابيل وهابيل اليمنيان)

لا تنتهي، أو أنها ما أن تنتهي حتى تبدأ. فحرب ٩٤ ضد الجنوب تولد عنها حرب صعدة، وحرب صعدة تعدنا وتتوعدنا بحروب «جهادية لا تبقي ولا تذر». حرب صعدة ليست معزولة عما سبقها، وحروب النصف الاخير في القرن الماضي وحرب ٩٤. روافد مهمة لانبعاثها.

الحروب المستدامة في اليمن قد حولت «الدولة» إلى قبيلة في قبل أخرى تتحالف وتتحارب معها بالعقلية القبلية والمنطق القبلي.

تنظر القبيلة «السلطة» إلى اليمن كحق اكتسب بالقوة، ولا يمكن الاستمرار في حكمه إلا بشرعية الغلبة.

يرى المفكر الحداثي المهم الفين توفلر في كتابه «تحولات السلطة» أن السلطة تقتضي في صورتها الأكثر عرياً استخدام العنف والثروة والمعرفة بالمعنى الأوسع، وتوفلر يقيم نطرية السلطة على أساس مثلث: القوة، المال، المعرفة.

ويرى ومعه حق أن الضعف الاساسي في القوة هو ضعف ما فيها من مرونة ضعفاً مطلقاً. إنها لا تجدي إلا من حيث كونها عقاباً، وبالجملة فأنها سلطة من نوع رديء.

ما لا يدركه توفلر والماركسية أن الثروة معطى من معطيات الاستيلاء بالقوة على الحكم فإذا كانت الماركسية ترى «أن من يملك يحكم»، وتنظر الهيجلية إلى المعرفة كعامل أول في النقلة الحضارية الجديدة، ويقوم توفلر بالمزح الخلاف بينهما، فإن عري الحالة اليمنية آت من أن الطريق إلى الحكم هي القوة، والقوة وحدها. ويحتكر الحكم العنف لانه الوسيلة الوحيدة والمثلى للبقاء في الحكم واستمرار النهب.

طبيعة السلطة القبلية والعسكرية في الجوهر لا تسمح إلا بقيام معارضة سياسية شكلية يصعب، إن لم يكن مستحيلاً، أن تشكل تهديداً لبقائها، وهو ما يجعل المعارضة المسلحة هي الامكانية الوحيدة «للتنافس» بعد أن تغلق السلطة سبل العمل السياسي المعارض. فاليمن مهيئة لتفجر الحروب في أكثر من منطقة، ولها كلها أرث وبيل من مسلسلات الحروب والتمزق والتفكك.

ولا تقف المأساة عند هذا الحد، فالقيادة الفلسطينية نفسها لها فلسطينها الخاصة. ففتح وحماس يقتتلان حتى بالتحاور ليكون لكل منهما فلسطينه. فغزة هي فلسطين حماس، وما يعني حماس منها هو تأبيدها في الحكم.

أما فتح فإن أبو مازن نفسه هو فلسطين كل فلسطين، والتفاوض مع الاسرائيليين لا يعني غير التسليم بيهودية الدولة الاسرائيلية، وعدم عودة اللاجئين أو حتى مجرد الاعتراف لهم بالحق، وهناك فرق كبير بين الحق في العودة، والاعتراف بهذا الحق، ويتعامى جناح أبو مازن أن القدس الموحدة وبقاء الجدار العازل يعني ابتلاع معظم ما تبقى من الضفة الغربية، ويجعل الحديث عن حل الدولتين «حديث خرافة يا أم عمرو».

● «النداء»، العدد ٢٠٥، الأربعاء ٢ سبتمبر ٢٠٠٩

مـن يـوقـف هـذه الحـرب؟

عبدالباري طاهر

من يوقف هذه الحرب؟

الراشدي وجنازة الجمعة الحزينة

خمس سنوات عجاف والحرب مستعرة في صعدة. أزهقت الحرب المجنونة مئات الانفس، وأحرقت المزارع وخربت البيوت على رؤوس ساكنيها وشردت المئات، ويتمت الاطفال، ومزقت أواصر الاخوة والقربى بين أبناء البلد الواحد. الحرب أم الجرائم كلها من رحمها المشؤوم تتوالد كل الجرائم الكبيرة.

حرب الانسان ضد أخيه الانسان جريمة في كل الملل والنحل، ولكنها ضد البلد والاهل جريمة لا تماثلها أي جريمة أخرى، خصوصاً إذا كان المتحاربون في بلد فقير كاليمن، تفتقر إلى الماء والكهرباء وقبل ذلك إلى الخبز الكفاف.

الحرب المستدامة منذ «ست سنوات» لا يستطيع الحكم أو المتمردون الحوثيون تبريرها. إنها حرب مجنونة وعبثية بكل المعاني. هل الحرب وحدها كفيلة بفرض هيبة الدولة في حين تغيب هذه الهيبة بعد بضعة كيلو مترات من دار الحكم، وتغيب في حالات كثيرة عن شوارع صنعاء وفي دوائر الحكم نفسها؟ هل يكون الشعار الاحمق واللا أخلاقي «الموت لامريكا الموت لليهود» سنداً ومتكأً لحرب سوف تدمر اليمن قبل أن تقتل امريكا أو تميت يهودياً واحداً؟!

ثم ما قصة اليهود. فاليهودية كانت ديانة في اليمن قبل المسيحية والاسلام، واستمر أبناؤها في اليمن حتى بدأ التواطؤ بين الصهيونية والرجعية والاستعمار لترحيلهم ليكونوا جزءاً من احتلال واستيطان وتشريد شعب فلسطين، وفي هذه الحرب الكريهة توافق الحكم والحوثيون

على تشريد البقية الباقية منهم، وهم بضع مئات، بالتصارع عليهم. ولابد من التمييز بين العداوة مع الصهيونية ودولة اسرائيل كحركة ودولة عنصرية استعمارية تحتل أرضاً عربية وبين اليهود والديانة اليهودية.

حرب صعدة كجبل الجليد الخبيء منه هو الاكبر. وفيها غموض مريب وفاجع تتفجر كالبراكين والتسونامي ثم تهمد بغتة.

خمس حروب تهلك ما تهلك ثم تنطفئ، ولكنها هذه المرة آخذة في التصاعد والانتشار.

لايدرك اليمنيون: الحكام والحوثيون أن حرب الاخوة الجياع لا تعني للمجتمع الدولي شيئاً، ولهم عظة واعتبار بإخوانهم في الصومال الذين يتحاربون ما يقرب من ربع قرن دون أن يهتم بهم حتى إخوانهم وجوارهم العربي والافريقي.

ما سر غموض هذه الحرب؟ وهل تعود لحرب استباقية كما اشير ذات حرب! ثم ما سر الاستباق! هل يعني نزع الراية أو الفتيل من شرعية آتية من سلالة أو مذهب أو منطقة أو قبلية كانت ذات يوم تعرف بالجناحين. في جانب أنها تحارب على شرعيات منقرضة وبائدة، ولا يكون الحرب معها الا بتجاوزها بشرعية الجديد والعصر، وليس بنفس أدواتها ونهجها وأسلحتها! هل للحرب المضببة علاقة ما بترتيبات جديدة وقادمة ولكن بمخاض دام كارثي وعسير؟! وهل أن البنية الضعيفة لليمن وللجسد اليمني المصاب بداء الهزال: بسبب فساد التعليم والفقر الكافر وتآكل الشرعية قد جعل العوامل الخارجية هي الاقوى؟! وأتاح للصراع الاقليمي أن يلعب دور البطولة في تغذية حرب متكررة؟

يعلن الطرفان القبول باتفاق الدوحة ثم يجري الانقضاض عليه. يجري التقدم بمبادرات فيها القواسم المشتركة اكثر من المختلف عليه ثم تتصاعد الحرب بأسوأ مما بدأت.

تعزل المنطقة عن وسائل الاعلام، ويكون الاعلام الرسمي وتسريبات الحوثيين هي المرجع الوحيد، ولكن جرائم الحرب تأبى إلا أن تعلن عن نفسها بأكثر من لسان.

جرائم حرب صعدة تتناسل وتتواصل دون أن تطرح أحزاب المشترك على نفسها ومحازبيها والشعب الاسئلة الحقيقية: ما علاقة الحرب بالازمة الحارقة والشاملة؟! وما علاقتها بعجز الحكم عن الاجابة على اسئلة الواقع المتفجرة في اكثر من منطقة؟ وهل للعودة إلى شرعيات ما قبل الدولة والثورة دخل في الاقتتال؟ ما علاقة الحرب بالصراع على الترتيبات القادمة إن كان ثمة ترتيبات؟! وهل هشاشة الشرعية وضعف المعارضة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني أثر في قابلية التدخل الاقليمي في هذا الصراع الذي اذا ما استمر فقد يجتذب اطرافاً دولية؟! وهل اسهمت اتفاقية المشترك والحكم على تأجيل الانتخابات في إفساح الطريق أمام الحرب السادسة؟

دخول اطراف اقليمية -إن لم تكن قد دخلت بالفعل، وانخراط القبائل والتيار السلفي الجهادي يدفع بالبلاد إلى حرب «الكل ضد الكل»، وتزري بمقولات ونماذج الجزأرة والافغنة والعرقنة والصوملة، وربما أزرينا بالهوتو والتوتسي في راوندا والكونغو.

تمتلك اليمن موارد طيبة في النفط والغاز والزراعة والاسماك لكن الاستبداد والفساد المستشري

يدمر كل هذه الموارد المتواضعة، ويدفع باليمن إلى أسفل سلم الدول الاكثر فقراً وفساداً في العالم، ومن هنا تصبح الحرب «صناعة وطنية» يمكن أن تجتذب اليها آلاف العاطلين عن العمل وآلاف الجياع الذين سيهربون من موت جبان ومؤجل إلى موت عاجل ومغامر.

في الماضي غير البعيد كان مجتمع الجزيرة العربية وأجزاء من اليمن تعالج القحط والمجاعات باللجوء إلى الحرب للغنائم والفيد والاستيلاء على المناطق الزراعية، واجتياح المدن والقرى ونهبها، وربما سمى بعض مؤرخي هذه الحروب الشائنة فتوحات. ويقينا فان تبدلات عميقة قد حصلت في الواقع اليمني في حين بقيت عقلية البعض في التركيبة القبلية والاتجاهات المحافظة أقرب إلى الفيد. والحرب الجائرة تتطلع للعودة باليمن كلها إلى القرون الوسطى، ومجتمع «كن ذئباً والا أكلتك الذئاب»، وقيم «يا الله بالحرب والاحراب والا مصيبة من الرب». وليس هناك مصيبة أكثر ضرراً وخطورة من الحرب، وبالاخص حرب الاخوة الاعداء والجياع.

جعل الحرب الطريق الوحيد والوسيلة المثلى للحكم والمكوث فيه إلى ما شاء الله هو المساءل عن الكوارث التي نحن فيها.

حرب ٩٤ الاجرامية قد توالد من رحمها عشرات الحروب التي لم يعلن عنها بقدر كاف، وهذه الحروب تتناسل حروباً، وحرب صعدة هي الجرح الاكثر نزيفاً، ولكن هناك الحراك في الجنوب وهو حتى اليوم احتجاج مدني تواجهه الدولة بالرصاص الحي، والاعتقال شبه اليومي بالعشرات والمئات، ويواجه بالاختطاف والاخفاء والتعذيب في الزنازن الانفرادية المكتظة «باللحم البشري». فهذه الحرب الاجرامية والمجنونة تغطي في جانب معين على جرائم في مناطق اخرى. أو هكذا يراد لها.

لا يمكن معالجة حرب صعدة بالمسكنات أو التهدئة أو التعليق، بالقدر الذي لا يمكن معالجتها بعيداً عن الحراك في الجنوب. كما لا يمكن المعالجة بالتجزئة أو الترحيل. الازمة عميقة الجذور، مترابطة ومتداخلة.

استطاعت الازمة في الاطراف: الجنوب وشمال الشمال الاعلان عن نفسها -كل طرف بطريقته الخاصة وحسب بيئته، وبقي الوسط الذي قد يكون اكثر تضرراً لأنه حامل صخرة سيزيف الحكم ولعقود متطاولة، ولكن تململه لن يطول، وربما تكون احتجاجاته أقوى وأبلغ كحجم المعاناة وطولها.

بقاء الوحدة بل الكيان اليمني لن يكون الا بتحرك الاجزاء المعاقة، وإسقاط أقنعة الخوف السبعة، والنزول إلى الميادين لادانة الحرب في كل اليمن، ورفض استباحة اليمني دم أخيه.

● «النداء»، العدد ٢٠٦، الأربعاء ٩ سبتمبر ٢٠٠٩

التكفير بوابة الحرب

عبدالباري طاهر

12
التكفير بوابة الحرب

تنحدر المنطقة العربية إلى ما دون الحضيض. تُقبل البلاد العربية أو هي مقبلة على قبول التطبيع مقابل وعد كاذب بتعليق "الاستيطان". قيادة المتطرفين الصهاينة "المنتخبة" لا تستطيع الكذب على المستوطنين، فهي ماضية ومتجهة بكليتها للاستيطان وتهويد القدس الكبرى التي تعني ابتلاع الضفة الغربي بالكامل، وستقام دولة أبو مازن وشلته في المريخ أو في بنك!

لا تقبل قيادة الصهاينة من أي كان حتى من حماتها في أوروبا وأمريكا، بينما ينصاع حكامنا لإشارة الإصبع من أمريكا. وليس في الأمر أحجية أو لغز، فقيادة الصهاينة منتخبة، وتنزل على حكم ناخبيها، وهي تعبر عن الإرادة المتطرفة والجهنمية للمغتصبين الصهاينة. أما حكامنا فجل مقدرتهم هي اغتصاب الحكم في البلدان العربية المغلوبة على أمرها، لذا فعداوتهم الدائمة ومعركتهم المستمرة مع شعوبهم.

يعجز الحاكم العربي عن قيادة بلده أو تحقيق الحد الأدنى من مطالبها، فيعالج العجز بإعلان الحرب على أمته وشعبه. لا يستطيع الحاكم العربي البقاء في الحكم إلا بتدويخ مواطنيه بالحرب، فالحرب عندهم هي الوسيلة المثلى والوحيدة للإجابة على أسئلة الجوع والعطش والأمية والبطالة وتغول الفساد والاستبداد.

اذا ما استثنينا لبنان والمغرب فإن الحكم العربي من الماء إلى الماء قائم في جوهره على الغلبة، وقانون القوة، حتى لو احتكم شكلياً إلى الانتخابات الصورية، والمعروفة النتيجة سلفاً.

في هذه البلدان المحكومة بالقهر يتحالف الحكم مع القبيلة والرأسمالية الطفيلية ورجال الدين الفاسدين وأحياناً التيارات السلفية ابتداءً بالدعوية وانتهاء بالجهادية.

لاحظ أديبان كبيران ومفكران مبدعان: هادي العلوي يرحمه الله وحلمي سالم شفاه الله، أن التيارات السلفية غالباً ما تقف على يمين السلطة، وهي قد تسبق السلطة وتجرها إلى مواقف أكثر استبداداً وتشدداً. والحقيقة أن العديد من الوقائع تؤكد ما ذهب إليه العلوي وحلمي، وعلى سبيل المثال ما يحدث الآن في السودان، فغلمان الرابطة الإسلامية، وهم من التيارات السلفية "المراهقة"، قد أصدروا بياناً يكفرون فيه أعضاء الحزب الشيوعي السوداني حتى ولو صاموا وصلوا. وهم لا يصادرون فقط حقاً من حقوق المواطنة تكفله الدساتير والإعلان العالمي والعهود والمواثيق الدولية، وإنما يصادرون الإيمان، وهو ما لم يعطه الله لنبيه. والحملة التكفيرية بالجملة تتخذ شكل الأوبئة الجائحة كالطاعون وإنفلونزا الطيور والخنازير. ولا شك أن الدولة السودانية الخارجة من رحم "الجبهة القومية الإسلامية" ليست بالبعيدة عن هذا النزوع الطاغوتي الذي يمتلك صكوك شهادات الكفر والإيمان في بلد طيب ومتسامح كالسودان.

هناك ترافد بين هذه التيارات والأنظمة المستبدة والفاسدة.

وفي السودان لعبت الجبهة القومية الإسلامية دور المحرض الأول في المواجهة بين الشمال والجنوب، وكانوا الأكثر تشدداً في الدعوة للحرب ضد الجنوب الكافر والوثني، ونظروا لوحدة العقيدة كضد لوحدة الأرض والإنسان. وفي اليمن كان الدعاة في التيارات السلفية أكثر حماساً لحرب ٩٤ من الحكم نفسه.

من يتابع الصحافة والكتاب السلفيين حتى المودرن وخطباء الجوامع وأعضاء في مجلس النواب المحسوبين على هذا التيار، يدرك مدى التلمظ لسفك الدم وللفتنة والحرب.

مفردات التطهير والإبادة والاستئصال والأرض المحروقة والاجتثاث تدمغ الدعاة والمحاربين سواء باسم الدين أو القبيلة التي اعتبر بعض رموزها وقف الحرب خيانة وطنية.. تدمغهم "بمجرمي الحرب"!

هذه المفردات الجهنمية لا يجوز استخدامها في مواجهة عدو خارجي. أما أن تستخدمها في مواجهة وطنك وشعبك وأهلك وأرضك فمنتهى الجنون. فالذي تقتله أخوك شيوعياً كان أو شيعياً، زيدياً أو شافعياً، يهودياً أو مسلماً، ولا يمكن للمنظمات الدولية والأمم المتحدة أن تبحث عن أدلة إدانة بالجرائم كالحالة الموجودة في مناطق القتال، وفي الخطاب الإعلامي الذي يتحدث عن الأرض المحروقة والاستئصال.

كل العوامل والأسباب لا تعطي للحوثيين التمرد على الحكم، وعندما ندين الحرب لا يعني بحال التعاطف مع الحوثي، فالحوثي ضالع في جريمة التمرد، ولكن الحرب تقوي الحوثي، وتدمر صعدة إنساناً وحضارة وتاريخاً. لا يمكن الحديث في الحرب الداخلية؛ حرب الإخوة الأعداء، بالاجتثاث والتطهير الذي قد يفسر بالتطهير العرقي أو الأرض المحروقة. وحتى لو كانت صعدة أرضاً صهيونية لما جاز الحديث عنها بهذا الأسلوب الهمجي والمتوحش.

لا يوقف حرب صعدة إلا معالجة ومداواة عللها وأسبابها، وهي عميقة الجذور، وبحاجة إلى عقل ومنطق ليس مهجوساً بالتعطش للدم أو منطق التطهير والاجتثاث والاستئصال. لقد قامت النازية والاستعمار والفاشية في العالم والصهيونية في فلسطين بأبشع من هذا النوع من الحروب، ولكنهم كلهم لم يتحدثوا عنه في خطابهم بمفردة واحدة من هذه المفردات المرعبة والبربرية.

لا يمكن أن نقف بحرب صعدة عند دعاوى الحوثيين وشعارهم القروسطي، فقضية الحرب الكريهة تطال المدنيين الآمنين الأبرياء بأكثر مما تصيب المتمردين المحاربين. يتحدث العالم الآن عن ٢٥٠ ألف مشرد، وغداً أو بعد غد سيكونون آلافاً مؤلفة، وستكون الحرب اليوم أو غدا بوابة للتدخل الأجنبي بمختلف صوره وأشكاله.

وصدقاً ليست صعدة وحدها مشكلة اليمن، فكل مناطق اليمن تعاني الويلات، ولا يمنعها من الالتجاء لحمل السلاح إلا التمدن والتحضر أو الضعف، وربما الكمون أيضاً.

ولعل الجنوب أكثر مناطق اليمن غبناً لأنه جرى انقلاب عسكري دموي لإقصاء مشاركته، وتحويله إلى فيد وغنائم، ويقبع العشرات والمئات منهم في المعتقلات في عدن وحضرموت وصنعاء، منهم الصحفيان فؤاد راشد وصلاح الصقلدي، والسفير قاسم عسكر وناصر قزقوز وصلاح بن هامل ومحمد بافقاس من قيادات الإصلاح والتجمع الوحدوي، وعشرات بل مئات غيرهم. ما يعيب حقاً ويثير أكثر من سؤال هو خفوت صوت معارضة الخارج إزاء المعتقلين، وإجابة الأخ الرئيس عن التواصل المباشر مع قادة الحراك للجزيرة لا تكفي لتفسير خفوت الاحتجاج إزاء المعتقلين وهم بالمئات.

لا شك أن حرب صعدة السادسة قد غطت على ما عداها من أحداث على كثرتها، ولكن الصوت المعارض في الخارج يستطيع أن يرفع صوته في إدانة نهج الحرب المتواصل منذ ٩٤، وأن يلفت أنظار العالم إلى معتقلين وقتلى بالرصاص الحي لاحتجاجهم السلمي، وهم بحال ليسوا بمحاربين، وإنما الدولة وحدها هي المحاربة ضد كل أبناء شعبها.

التدمير الشنيع ضد البشر والمساكن والمزارع، والخطاب المتوحش يبدوان كما لو أنهما يستعجلان التدخل الأجنبي، وينتظرانه على أحر من الجمر.

● «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩

الاحتجاج الجنوبي.. ومستقبل وحدة اليمن؟!

عبدالباري طاهر

12

الاحتجاج الجنوبي.. ومستقبل وحدة اليمن؟!

الفوضى تستقبل مؤتمر الحوار

اكثر من عامين بدأ الحراك الجنوبي -كأي ظاهرة- بداية مطلبية «متواضعة».

في البدء كانت مرتبات الضباط المحالين للمعاش، وهم مئات وآلاف من أكفأ الخبرات العسكرية والأمنية المطلب الاساس.

بعد نهايات حرب ٩٤ وعودة المئات منهم من دول الجوار أحيل هذا الجيش والأمن وجزء من الكادر الوظيفي إلى المعاش بدون ترتيب أوضاعهم المعيشية.

أنتقد الرئيس علي عبدالله ممارسة «بول بريمر» حاكم العراق المدني بعد الاحتلال نقدا مريراً لأنه قام بتسريح الجيش العراقي، وكان الاخ الرئيس على حق فهل كان الامر مختلفاً في الجنوب عنه في العراق!

كان الاحتجاج الذي قاده ضباط وأفراد من الجيش الجنوبي الاكثر كفاءة وخبرة من كثير من الجيوش العربية هو الشرارة التي اشعلت السّهل كله ولكن اشعالاً مختلفاً ومغايراً عن إشعال جيفارا أو ماوتسي تنج، أو جهات التحرير في الجزائر أو فلسطين أو جنوب اليمن، ولكنها شعلة سلامية تضيء وتحرق الفساد والاستبداد دون دخان ودون أن تريق قطرة دم «للآخر المحترق».

شعلة الاحتجاج الجنوبي نجد انموذجها المفضل في ثورة غاندي العظيمة، وتجربة زعيم العصر العظيم «نلسون منديلا». وفي أرث ما رتد لوثر تركنج والسيد المسيح، وتجربة الوفد في مصر وتجربة الثورة الإيرانية التي انحدر بها الآيات إلى «ولاية الفقيه».

ولعل الأنموذج الأحلى والأروع «الانتفاضة الفلسطينية» التي أنجزت ما عجزت عنه جيوش الأمة العربية، وبالأخص جيوش الجوار: مصر، وسوريا، والأردن، في ثلاث حروب شهيرة.

روعة وعظمة الاحتجاج الجنوبي الذي التحق به أبناء الجنوب في العديد من المحافظات الجنوبية أنه حتى اليوم لم ينجر إلى العنف أو رد الفعل الدموي رغم الرصاص الحي الموجه إلى صدور المحتجين المسالمين، ورغم الاعتقالات الكيفية، وما يشبه حالة الطوارئ في هذه المناطق، وحالات الاغتيالات والاخفاء والعسف الشامل.

من العبث نكران وقائع «نقش صرواح الكبير» في القرن السابع قبل الميلاد أو توحيد الملك شمر يهرعش في الربع الاخير من القرن الثالث. أو دولة علي بن محمد الصليحي (٤٢٩هـ- ١٠٣٨م) أو توحيد المتوكل علي بن اسماعيل (١٠٥٤- ١٠٨٧هـ، ١٦٤٤- ١٦٧٦). بنفس القدر من الحماقة النظر إلى وحدة الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠ وكأنها امتداد لتلكم الوحدة، أو عقيدة، وحق مقدس لأحفاد وارثين أو القوة والنصر العسكري الذي حققه كرب إل وتر بن ذمار واسر فيه كما يقول التاريخ الفي «حائك» هو الذي تكرر في ١٩٩٤ أو أن فيد وأتاوات وحدة أخوان محمد بن القاسم: الحسن والحسين واسماعيل هي الطريقة المثلى للحكم.

القرن الواحد والعشرين وحدة الـ٢٢ من مايو، وهي انجاز عظيم من انجاز امتنا في خاتمة القرن العشرين، وهي عقد بين طرفين جرى الانقلاب العسكري عليها، والغاء شراكة الجنوب وتحويل الجنوب إلى ما يشبه الغنيمة أو الأرض الخراجية (حسب مصطلحات القرون الوسطى).

بقدر استحالة تحقيق الوحدة بالقوة، كما كان يطمح بعض قادة الشطرين في السبعينات والثمانينات، قدر استحالة استمرار الوحدة «بالقوة» وإلغاء التشارك. ليس بالنسبة للجنوب والشمال وانما بالنسبة للشمال والشمال، وما يجري في صعدة-رغم إدانة الحرب وأطرافها- فإن الاحتكام للسلاح شاهد فشل السياسة، وعجز الحكم عن حل معضلات التنمية والبناء والاندماج الوطني، وتحقيق العدل والمساواة بين أبناء الوطن الواحد. ولعل الحرب نفسها، في جانب معين، هروب من استحقاقات وطنية من أبرزها معالجة آثار حرب ٩٤.

التَّظاهرات السلمية المتصاعدة منذ عامين وبضعة أشهر في الجنوب يستحيل إخمادها أو إسكات صوتها، وقد أصبحت تشكل ظاهرة تؤسس للتغيير الديمقراطي الحقيقي في اليمن كلها، وربما في المنطقة العربية مستقبلاً.

لقد وعى الجنوبيون دروس حروبهم وصراعاتهم في الماضي، وبدأوا يسعون للتّسامح والتصالح والتّآخي.

التضامن في الشمال ضعيف حد الفضيحة، وجاءت الحرب المقيتة لتغطي على الاحتجاج السلمي في الجنوب. التحاق الفضلي الفجائي بالحراك آثار العديد من الأسئلة. فللفضلي علاقات يفاخر بها مع ابن لادن، وهو من المحاربين في افغانستان، وشارك بفعالية في حرب صيف٩٤، وتربطه علاقات متينة بصنعاء ووشائج قربى، وقد ارتبط بهذا الالتحاق جنوح نحو العنف والمواجهة العسكرية، ويتحدث الفضلي جهاراً نهاراً عن سلطنة آبائه واجداده البائدة مصحوبة بدعاوى ملكية أرض تمتد

مـن زنجبـار وحتـى جبـل حديد في قلب مدينـة عدن، فهل تخلص مـن علائقه مع الحكـم والجهاديين الضالعين في الإرهاب؟

معروف أن النظام في صنعاء حريص على عسكرة الاحتجاج وجره إلى المواجهة العسكرية، ميدان التفوق الوحيد، فالسـلطة العسـكرية ذات الجذور والتوجهات القبلية لا تجيد ولا تسـتطيع مواجهة الاحتجاجـات المدنيـة إلا بالعنف، ومتى سـاد العنف فإنها ببسـاطة تسـتطيع إعـلان حالة الطوارئ وجر الحراك كله إلى قتال تجيده وتتفوق فيه. فهو الوسـيلة الوحيدة للتوحد المعمد بالدم، والطريقة المثلى للبقاء في الحكم، والاجابة المزلزلة على أسـئلة التنمية والبناء الديمقراطي والإصلاح الشـامل، ومواجهة الأزمة الشاملة المحدقة بها.

الخطر أن اللذان يتهددان الحراك تسليم قيادته لعناصر لا هم لها الا استعادة حكمها، والميل نحو العنـف وبشـعارات خائبـة تنكر وحدة شـعب كانت موجـودة وقائمة قبل مئات وآلاف السـنين، وهي حاضـرة في ضمائر الناس ووجدانهـم وتفكيرهم باكثر من حضورها الزاكي في كتب التاريخ والأدب ونقوش المسند المتناثرة في طول البلاد العربية وعرضها.

إن «الاحتجاج المسلح»، التمرد، لا مستقبل له، وهو يعقد الأمور، ويدفع إلى مزيد من الدمار وتعميق الجـراح، ويجـر اليمـن إلى حرب لا نهاية لها. لافت أن تتعامل السـلطة مع الاحتجـاج في مدينة عدن بقسـوة متناهية تصل تخوم التوحش بينما تتسـاهل مع الاحتجاجات المسلحة أو الملوحة بالسلاح. يعتقـل الحكم السياسـيين: قاسـم مثنى عسـكر، والصحفيين: صـلاح الصقلدي وفؤاد راشـد ومحمد المقالح، وأساتذه جامعة، ويطبق بكلتا يديه على الايام منذ بضعة أشهر ضداً على الدستور والقانون. صحيفة «الأيام» والاحتجاج السلمي أخطر ألف مرة من المواجهة المسلحة.

تفضل الدولة التحاور بالسلاح على التحاور بالكلمة أو بالاحتجاج المدني، وتقمع بضراوة وعنف الكلمـة والاحتجـاج المسـالم لأنها تعتقـد مخطئـة أن الاحتجاج المسـالم أو الكلمة المكتوبـة والمرئية والمسـموعة رجس من عمل الشـيطان، وبدعة ضالة ضلة السلطة- القبيلة أو «المعسكرة» لا تقوى على مقارعـة الحجـة بالحجـة وإنما تتقن النـزال والعراك، والقتل هو الوسـيلة الوحيـدة لإثبات الرجولة والشجاعة في الذهنية البدوية، وحقيقة هي منتهى الجبن.

قـد يظـن أن حرب صعـدة تذكي أو تقـوي الحراك في الجنـوب، والحقيقة أن هذه الحرب البشـعة نضعف الاحتجاج السـلمي، وتعضد النزوع المحموم لدى الحكم في تسـويد العنف وتعميقه ليصبح العملة المتداولة.

إن إطفـاء نيـران الحرب وتوسـيع قاعدة الاحتجـاج ومده إلى أكثر من منطقة هو السـبيل الوحيد لصون الوحدة اليمنية وتجاوز اليمن لأزماتها المتناسلة والمستعصية.

ليس أسـوأ من دعوات الانفصال وإنكار تاريخاً نية الكيان اليمن إلا الإصرار البليد والبائس على «وحـدة معمـدة بالدم»! ورفض معالجة آثار كارثة حرب ٩٤ وإلغاء شـراكة الجنوب، الطرف المؤسـس للوحدة وأحد أهم بناتها ثقافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

التحـاور السياسـي، وحـده، كفيل بوضـع الصراعـات المختلفة في سـياقها الحقيقي، ومسـارها الصحيـح، وهو السـبيل الوحيد لخـروج اليمن من دائـرة العنف ودعوات التمزق والشـتات، وهناك مخاطـر تهـدد اليمـن ككل، فالحراك الظاهرة الايجابية شـبه الوحيدة يتجاذبه تيـار موصوم بالعنف والإرهاب والاغتيال ونزعات تعود إلى ما قبل اتحاد الجنوب العربي.

أمـا المعارضـة السياسـية فإن هيمنـة الإصلاح عليها يقف بهـا عند تخوم أزمة النظـام، ويجيرها لصالـح مواقفه التي تنوس بين الولاء القبلي والإسـلام السياسـي، ولكـن الخطر القادم جنوح الحكم نحو الحرب وتمرد الحوثيين المنذر بتدمير الكيان اليمني، وتحويل اليمن كله إلى ساحة صراع دولي، وحروب طائفية وقبلية لا نهاية لها.

● «النداء»، العدد ٢٠٨، الاثنين ١٢ اكتوبر ٢٠٠٩

فلسطين.. ونهج التفريط

عبدالباري طاهر

12

فلسطين.. ونهج التفريط

مصير المقالح مؤشر سالب عن مصير اليمن!

منذ كامب ديفيد ومن ثم مدريد وأوسلو بدأ نهج جديد في القيادة الفلسطينية مدعوماً بل راغماً من نهج كامب ديفيد للسير في نفس النهج.

النواة أو القناة الأمنية "للتفاوض" التي شكلها عرفات من أبو مازن وأبو علاء، ووقعت اتفاق أوسلو، هي التي تقود هذا النهج الذي انتهى باستشهاد "أبو عمار"، وضياع الضفة الغربية، وقيام مئات المستوطنات، ومئات الطرق الالتفافية، وتهويد القدس، وابتلاع البقية الباقية من الضفة الغربية، وتشديد الحصار على غزة، وهو حصار تتشارك فيه إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية، ودول عربية أخرى.

لم تعد مطالب الحقوق الفلسطينية هي المسموعة والمرفوعة، فقد غاب الحديث عن ثوابت العودة إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران، ولا عودة اللاجئين، واختزلت كل المطالب في الدولتين: إسرائيلية، وفلسطينية "وبدون القدس". بينما يرتفع المطلب الإسرائيلي: الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية، والتطبيع العربي الشامل والكامل.

حالياً يمارس ضغط كبير فلسطيني وعربي على حماس لتوقيع وثيقة المصالحة، والوثيقة تتوخى إعادة حماس إلى بيت الطاعة في رام الله، ولا تقر بحق المقاومة، ولا تشير من قريب أو بعيد لقضية الاحتلال. فالتركيز في الوثيقة من الألف إلى الياء مكرس لتكريس زعامة "أبو مازن"، والتأكيد على الانتخابات.

وبديهي أن الانتخابات في شعب منقسم جزء منه محتل باستيطان إسرائيلي يتحول فيه رئيس السلطة الفلسطينية إلى سجين أو أسير أو واقع في قبضة الأمن الإسرائيلي الذي لا يقدر على الحركة من باب المنزل بدون إذن الأمن الإسرائيلي، والفارق بين الشهيد أبو عمار وأبو مازن أن أبو عمار كان يرفض الأمر ويقاومه، أما أبو مازن فإنه يقبل بالأمر ويسايره. أما الجزء الآخر "غزة" فهو محاصرٌ حصاراً كاملاً من كل الجهات بعد أن عجزت إسرائيل عن البقاء فيه.

والحقيقة أن إسرائيل لا دعوى عندها في غزة، على العكس من الضفة الغربية التي تنظر إليها دولة إسرائيل كأرض توراتية: "يهودا والسامرة".

والدولة العنصرية المصرة على يهودية الدولة، لا تقبل بالفلسطيني في أرض ٤٨، فكيف تستقبل بالعائد من الشتات العربي.

إن سحب تقرير القاضي غولدستون من أمام اجتماع منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من مندوب السلطة الفلسطينية، فضحية دولية لا يكفي الاعتراف بها. بل إن جريمة كهذه لابد أن يترتب عليها إجراءات وتساؤلات لتحديد المسؤول والأسباب والدوافع للإقدام على مثل هذه الخطيئة.

الأنكى أن "التصالح" الفلسطيني والورقة المصرية تتخذ شكل الصراع الكالح بين فتح وحماس، وهي تسهم في التغطية على حروب الإبادة، والتطهير العرقي، وجرائم ضد الإنسانية من قبل إسرائيل، وإدانة المجتمع الدولي لهذه الجرائم إلى حرب إعلامية وسياسية ومعركة يومية بين قيادتي: فتح وحماس حول المصالحة والورقة المصرية.

ترغب السلطة الفلسطينية وزعيمها أبو مازن، ومعهم مصر والمعتدلون العرب، في جر حماس إلى بيت الطاعة في رام الله، وأن تتم المصالحة على أرضية القبول بما تطرحه إسرائيل وتتبناه الإدارة الأمريكية والرباعية، وهو التسليم بالأمر الواقع، والقبول بالاستيطان، والتنازل عن مطلب الانسحاب من حدود ما قبل الخامس من حزيران ٦٧، وعدم عودة اللاجئين أو اعتبار القدس عاصمة للدولة.

أما قصة الدولة -بلا أرض- ولا بشر أيضاً، والتي يتمسك بها زعماء فتح، فقد تكون أو تقوم في أي مكان إلا في أرض فلسطين التي يجري التنازل عنها جهاراً نهاراً.

ما يطلبه أبو مازن ومصر وإسرائيل وأمريكا والرباعية هو التنازل عن حق المقاومة. وحقيقة لا يستطيع أبو مازن وفريقه إقامة الدولة الفلسطينية في الهواء الطلق إلا بعد تسليم حماس بسلطته الأسيرة "المذلة والمهانة" في رام الله. فحماس رأس الحربة وشاهد الفضيحة بكل المعاني للتبرير والسكوت عن تدمير غزة، وللتصدي لتقرير القاضي غولدستون وسحبه لأسباب ربما إسرائيل تعرفها أكثر منا.

إعادة طرح التقرير على مجلس حقوق الإنسان الأممية من جهة، والضغط بالورقة المصرية على حماس هو بمثابة رد فعل على الفضيحة الداوية.

وللأسف فإن ثنائية الصراع بين سلطتين لاديمقراطيتين: فتح وحماس، وجه آخر من أوجه الكارثة. فقد غيب صوت الشعب الفلسطيني الحقيقي. يجد الشعب الفلسطيني نفسه أمام قوة فساد واستبداد

تفـرط فـي كل شـيء، وأخرى ظلامية حقـاً. لا تقيم وزنـاً للديمقراطية، ولا حرية الاختيـار، وتعتقد أن صراعها ديني من ألفه إلى يائه، وتزدري المطالب المدنية للناس.

ميـزة حمـاس الحقيقـة أنهـا ترفـض التخلي عن حـق المقاومة، ومأزقهـا أنها تخلط بـين المقاومة واسـتهداف المدنيـين، ولا تميز ما بـين الصهيونية كحركة سياسـية عنصرية وبـين اليهودية كديانة سـماوية. أمـا قيـادة فتح، وتحديداً أبو مازن وفريقه الأمني، فإنـه بعد أن تخلى كلية عن حق المقاومة ضد الاحتلال الاستيطاني الواصل حد سكنه في رام الله، بعد أن حول الضفة إلى بؤر استيطان، ومزق الأرض بالجـدران العازلـة، والطرق الالتفافية، وعزل الضفة عـن القطاع، فإنه -أي أبو مازن- قد جعل هدفه الرئيسـي مقاومة حماس وإسـقاط "إمارتها الظلامية" حسب تسميته، أو جرها إلى بيت الطاعة التابع للمحتل، وحكامنا لا يتفرجون، وإنما يعملون على إنضاج الطبخة على ناصر غير هادئة.

● «النداء»، العدد ٢٠٩، الاثنين ١٩ اكتوبر ٢٠٠٩

المقالح وحق الحياة

عبدالباري طاهر

12
المقالح وحق الحياة
القوة بدلا من الحوار
المركزية المائية هي الأهم

لعدة أسابيع والأستاذ الأديب: الصحفي والكاتب والمناضل السياسي محمد المقالح "مختف قسرياً" بعد أن اختطف في صنعاء.

ورغم احتجاجات مؤسسات المجتمع المدني والصحفيين والمحامين، والحزب الاشتراكي الذي المقالح عضو في لجنته المركزية، ومسؤول عن موقعه الالكتروني.

بذلت مساعٍ كبيرة حتى من أعلى المستويات لمعرفة مكانه دون نتيجة.

الدولة والأجهزة الأمنية التي لا تحتفظ بالسر، نجحت هذه المرة -وليتها لم تنجح في احتكار سر اختطاف المقالح.

يوماً عن يوم يصبح بقاء المقالح في دائرة الإخفاء تهديداً عامداً لحياته، والدولة المسؤول الأول عن حياة الناس الذين تحكمهم وأمنهم أيضاً. فالدولة -أية دولة- وفي أي زمان ومكان، هي المسؤول عن حياة وأمن محكوميها.

فالمادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص: "لكل إنسان حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه". ويكفل دستور الجمهورية اليمنية كما كل دساتير الدنيا هذا الحق الذي له الأولوية على كل الحقوق.

ولكن لليمن قانونها الذي ليس بالتأكيد قانون الكتب السماوية الثلاث، ولا الكتاب والسنة، ولا العهود والمواثيق الدولية التي تذيلها الدولة اليمنية، ولا أقوال علي بن زايد الحكيم الزراعي. فالحكم اليمني يوافق على كل شيء ولا يلتزم بشيء.

محمد المقالح مواطن بسيط نذر نفسه للحياة المدنية الآمنة والمطمئنة. لم يحمل السلاح في وجه أحد، ولم يتبن الإرهاب أو يدافع عنه. فهو أديب وكاتب، ومن الأسرة الصحفية التي تدفع أغلى الأثمان لبناء يمن ديمقراطي حر وموحد.

من المعيب في الحياة أن نجد أناساً ثأريين وانتقاميين، ولكن الأخطر أن تكون السلطة داعية ثأر وضالعة في الانتقام، وتصفية الحسابات.

بدأت محنة محمد المقالح بضحكة حزينة في محكمة أمن الدولة، أدت إلى سجنه بضعة أشهر، وأطلق بعفو رئاسي قبل انقضاء مدة المحبوسية، ولكن "جريمة الضحك لا تغتفر".

عود الثقاب الذي أشعل فتيل الحرب السادسة في صعدة، كان اختطاف الألمان العاملين في مستشفى السلام بصعدة، ولكن الدولة التي تشعل الحرب بسبب اختطاف الألمان كيف لها أن تسكت عن اختطاف صحفي ومعارض سياسي دون أن تهتم مجرد اهتمام بالأمر.

أكثر من شهر على اختطاف المقالح ولا تعرف عائلته وأطفاله ومحبوه أين هو؟!

تقوم القبيلة في ظل تسيدها بالاختطاف، ولكن اختطاف القبيلة أرحم ألف مرة، لأن القبيلة تعلن عن فعلتها و"تضيّف" بين مزدوجين ضحيتها، ويعرف الناس أن الضحية المختطف في ضيافة القبيلة، وتساوم القبيلة عن الفدية جهاراً نهاراً، وتنزل الدولة على حكم القبيلة باعتبار الاختطاف "ثقافة مشتركة" و"مرجعية واحدة"، وعندما يختطف مواطن فإن الوطن كله مختطف.

إن حياة محمد المقالح في خطر وخطر حقيقي. فعندما تمر أسابيع ولا يرد الحكم على الاتهامات والبيانات المتكررة والاحتجاجات والاعتصمات شبه اليومية، ومناشدات الصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومنظمات دولية، فإن حياة المقالح تصبح مهددة، وينبغي أن يكون رد فعلنا كمجتمع مدني في مستوى "تهديد الحياة".

ندرك أن الحرب أعظم جريمة عند الله والناس، وأن حرب صعدة بوابة كوارث تبدأ ولا تنتهي، وأن الحراك الجنوبي كاحتجاج مدني كفله الدستور والإعلان العالمي يقابل بالقمع بالرصاص الحي، وبالاعتقالات التعسفية، وهناك عشرات في سجون الأمن في صنعاء يقدمون لمحاكمات غير نزيهة وغير عادلة، والمئات منهم يقبعون في سجون عدن وحضرموت وغيرهما، وهم مئات. وبمقدار تعاظم الاحتجاج والاحتراب يزداد الحكم شراسة ودموية وعنتاً. تصادر في عدن صحيفة "الأيام" الأسبوعية بدون حكم أو مساءلة، ويتعرض العشرات من كوادرها وأسرهم للتجويع والتشريد، وفي صنعاء يعتقل الصحفيان: فؤاد راشد، وسلطان السقلدي، وهما من مؤازري وناشطي الحراك الجنوبي. ويمنع رئيس تحرير "الشارع" من ممارسة مهامه بحكم متعسف. كما تتعرض صحف "المصدر"، و"الأهالي"، و"الناس" للتضييق والرقابة المسبقة والمساءلة بين الحين والآخر. كما تتعرض الناشطة الشجاعة توكل كرمان للاعتداء دون أن نرفع أصواتنا.

الحسم العسكري الذي لا يأتي في صعدة ينعكس قمعاً وهراوة غليظة ضد الاحتجاجات المدنية في الجنوب وحتى تعز. كما تدفع الحياة المدنية ثمناً باهظاً يتجلى في أزمة المياه والإطفاء المتكرر

للكهرباء على مدى اليوم، وتتنمر الأجهزة الأمنية في شوارع المدن ضداً على الاحتجاج وحرية الرأي والتعبير.

استمرار القمع الدامي ضد الاحتجاجات المدنية، والمزيد من قمع الصحفيين والحريات الصحفية، ووضع رقابة مسبقة على الصحافة الأهلية والمستقلة لا يخدم إلا المزيد من الإيغال في الحرب، وإيقاظ الفتن "غير النائمة" في أكثر من مكان.

وعندما تتنافس الدولة مع المجتمع الأهلي -القبيلة- على الاختطاف، فإنها -شاءت أم أبت- تصبح قبيلة كبيرة، أو قبيلة كبقية القبائل، وتفقد خاصيتها وهويتها كهيئة فوق المجتمع تدير خلافاته ولا تقمعها، وترعى مصالحه ولا تصادرها.

إن الإصرار العامد على الاحتكام للعنف، وسفك الدم، ومصادرة الحقوق، وكبت الحريات ليس له من نتيجة غير تمزيق اليمن، وتدمير وحدتها، وإضعاف الكيان اليمني إن لم يكن تدميره. والمأساة أن يحدث ذلك تحت دعاوى حماية الوحدة والديمقراطية.

في قضايا: اختطاف المقالح واعتقال الصحفيين ومصادرة الحريات الصحفية، واستمرار إيقاف "الأيام"، وفرض رقابة مسبقة على الصحف.. يستدعي الأمر ردود أفعال بمستوى العدوان نفسه. للأسف لم يكن موقف النقابة في نفس المستوى، وهناك غياب واضح لدور المشترك، وتقاعس في موقف الزملاء الصحفيين، ومؤسسات المجتمع المدني.

سلبيتنا في الرد تحرض المعتدين على الإيغال في التنكيل بنا. تتحمل الدولة بالدرجة الأولى مسؤولية إخفاء المقالح، ولكننا كزملاء مهنة مسؤولون عن تصعيد الاحتجاج، لأنه حقنا وسلاحنا الوحيد.

لتستشعر أن إخفاء المقالح يعني أول ما يعني تهديد حياته، وهو أول صحفي بل إنسان تهدد حياته ضحكة.

● «النداء»، العدد ٢١٠، الاثنين ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٩

أيـــــام وذكـــريـــات

عبدالباري طاهر

أيام وذكريات

"أيـام وذكريـات"؛ عنوان مذكـرات الدكتور حسـن محمد مكي. وحسـن مكـي واحد من مهندسـي السياسـة اليمنيـة لأكثر من ٣ عقود. سياسـي مخضـرم، عركته التجارب والسـنون، وكان واحداً من اليسار القومي بالمعنى العام. لعب دوراً في مسار ثورة سـبتمبر، وتقلد عدة مناصب سياسـية مهمة: رئيس وزراء ووزيـراً للخارجية أكثر من مـرة، ووزير الاقتصاد، ورئيساً لجامعة صنعاء.

يقـع الكتاب في ٢٨٤ صفحة قطع متوسـط، إضافة إلى الصور التي تغطي مراحل مختلفة من حياته.

إيجابي أن يهتم السياسـيون اليمنيون بتدوين مذكراتهـم وذكرياتهـم. فاليمـن بلـد مدفـون تاريخه منذ سـبأ وحتى اليوم، وقد شكا الإمام الشـوكاني ومن قبله لسـان اليمن الحسـن بن أحمـد الهمداني، ما يتعرض لـه اليمانيون من غمـط وتنـاسٍ وإهمـال، وطمس عامد فـي أحايين كثيرة.

تدويـن الفسـيل والمرونـي والنعمـان والشـامي والمقبلـي والمقدمـي وجزيلان وسـنان والأحمر والسـنيدار والحبيشـي وبركات والراعي وأحمد بركات ويحيـى مصلح ومحمد عبدالعزيز سـلام وغيرهم.. أمر مهـم. فبغض النظر عن الخـلاف والاتفاق، فإن الأهم تدوين الوقائع ورؤية كل واحد من هؤلاء الذين أسهموا بدور في أحداث ووقائع الحركة الوطنية والثورة.

دون حسـن مكـي الذي يبـدو أنه كان يحتفظ بتسـجيل للوقائع، أو أن ذاكرته حيـة تخزن تفاصيل

أحداث قد أخملتها وقائع أكبر.

في المقدمة يأتي الدكتور على ذكر إمارة الإدريسي في المخلاف. وكانت صبيا منطقة آل زكري المركز الأهم لهذه الإمارة التي كان جده يحيى أحد وزرائها. ولعب والده دوراً في معارضة "معاهدة مكة" التي وضعت الإمارة الإدريسية تحت الحماية السعودية كمقدمة لابتلاعها بدعم وتأييدي بريطاني، فالإمارة التي ورثتها بريطانيا عن إيطاليا قد ألحقت بسلطنة نجد والحجاز لإضعاف اليمن.

انضم والده لصنعاء بعد خسارة المخلاف الذي كان جده إحدى ركائزه، وانضم إلى حركة الأحرار ليسجن ٤ أعوام.

يأتي مكي على طفولته في مدينة الحديدة، والشغف بالتعلم، والإلحاح على والده للابتعاث للخارج ليكون من أوائل الطلاب إلى بيروت في بعثة الأربعين، ممن كان لهم دور في الحياة السياسية والعسكرية والإدارية فيما بعد.

المذكرات مصاغة صياغة متينة ومقتصدة، فيذكر مراحل الطلب المختلفة. ولعل أهم ميزة تتسم بها المذكرات التواضع الجم لصاحبها، والاعتراف بأدوار وذكاء زملائه وأساتذته وكل من أسدى إليه مع وفا. فيذكر أن إبراهيم علي صادق كان من الطلاب النابهين، وكان يحتل المركز الأول.

كما يشيد بكل زملائه بحب، ويذكر الأستاذ مساوى أحمد الحكمي، وهو من الرجال المهمين، وعلماء الاقتصاد القليلين. يذكر أن أستاذه مساوى هرب من اليمن إلى السعودية لأنه خطب في يوم عيد النصر في تعريض بالإمام "نموت نموت جميعاً ويحيا الإمام"، وتخرج من القاهرة ليصبح بعد الثورة نائباً لوزير المالية، ثم رئيساً لمجلس إدارة التجارة الخارجية.

لا يبالغ مكي في دوره، ولا يقزم أدوار الآخرين. فهو أمين وموضوعي ودقيق في تتبع الأحداث. وكان إلى جانب التغيير الثوري، ورفض المساومة على الجمهورية رغم ما تعرض له من ضغوط ومتاعب، لعل أبشعها على الإطلاق الاعتداء على حياته، ثم "التضحية بثور". حينها كان المسؤول الثاني في المؤتمر الشعبي العام، وقائماً بأعمال رئيس الوزراء، وهو ما عنى ويعني أن أصغر فرد في القبيلة أكبر من أي رأس في الحكم. فالعصبية القبلية هي الأساس، أما الدولة فلا تزال في دور التكون والاحتمال.

أروع وأصدق تعليق على اعتداء شيخ القبيلة على أهم رجل في الدولة بعد الرئيس علي عبدالله صالح، و"إمطاره" بالرصاص، ما جعل نجاته من الموت مصادفة دفع ثمنها حياتهم ٣ من حراسته الأوفياء، كان تعليق الدكتور عبدالكريم الإرياني: "ذبحت الدولة يوم ذبح الثور". وأصبح تعليق الإرياني مضرب مثل.

اشتمل الكتاب على عدة عناوين، فبعد التمهيد والمقدمة؛ السعي للحصول على المعرفة وفكرة السفر للخارج، وتحقق الحلم الذي جسد شغفه للمعرفة، والإصرار العنيد عليها.

في مدينة بدأ التفتح السياسي بفضل الاحتكاك بشخصيات لها اهتمامات سياسية: عبدالله المقحفي، والشهيد محمد عبدالكريم الصباحي الذي كان يزودهم بأعداد "صوت اليمن"، كانت تعز

حينها المدينة الثانية بعد عدن من ناحية انتشار الأفكار السياسية وتخلق المعارضة "السرية".

كما يرسم الخلاف بين ولي العهد أحمد و"سيف الإسلام" عبدالله وزير المعارف حينها، حول إرسال البعثة، فقد كان أحمد يعارض إرسال أي طالب للخارج، وكان أحمد حينها الرجل القوي.

في مدرسة القاصد بصيدا توزع الطلاب الأربعون على الفصول الخامس والسادس ابتدائي، بينما ذهب بعضهم إلى طرابلس، ومنهم كاتب الذكريات.

تتسم أيام وذكريات حسن محمد مكي بالدقة وسلامة ورقي التعبير، وفنية العنونة، والاهتمام منذ البدء بالجانب السياسي "المعارض"، ويبدأ الخيط من قراءة "صوت اليمن". وفي مصر يلحظ مكي، خصوصاً بعد ١٩٥٥، بداية الصخب السياسي، وبروز الاتجاهات السياسية المختلفة ونشاط الإخوان المسلمين.

وكزملائه اليمنيين كان كثير التردد على الشهيد سيد قطب (الزعيم الإخواني، والأديب الكبير متعدد المواهب)، والأستاذ عبدالله القصمي العالم الأزهري، والمفكر الكبير المتحرر. ويشير إلى الطلاب المترددين على قطب والقصيمي: محمد أنعم غالب، حسين الحبيشي الذي كتب مذكرات من أهم المذكرات اليمنية بل والعربية، وإبراهيم صادق، وربما كان إبراهيم صادق أكثر جرأة في تبني أفكار القصيمي الذي كان اسمه قد ارتبط "بالإلحاد" بعد إصدار كتابه المهم "هذي هي الأغلال"، وأصدر بحقه مفتي السعودية محمد بن إبراهيم آل شيخ فتوى: بالتكفير، وعدم قبول توبته، وإحراق الكتاب، وتجريده من جنسيته.

جدير بالذكر أن أتباع القصيمي وزملاءه وأصدقاءه في مصر منذ الأربعينيات كانوا من السياسيين والطلاب والأدباء والكتاب اليمنيين.

بقراءة ذكريات مكي يستطيع القارئ تتبع الخط الثوري السبتمبري، فاستقلالية مكي عن الاتجاهات اليسارية: الإسلامية والقومية والماركسية، جعلته أقرب للضباط الأحرار، وأقرب أيضاً إلى مصر عبدالناصر، وإن كان لم يحمه من الاعتقال مع الحكومة اليمنية التي كان عضواً فيها.

ما يلفت الانتباه في أيام وذكريات مكي، صدقه وتواضعه الجم في رصد الأحداث التي شارك فيها، والحديث عن نفسه من خلال الصف السياسي الواسع المعارض لسياسات السلال والقيادة المصرية. وفي قراءته السياسية للصراع حينها قدر من الفطنة والإدراك والمسؤولية، وكان منحازاً للصف الجمهوري، وللثورة والحركة والتنمية، وقد تعرض لحادث أليم أثناء تحركه لإيقاف القتال بين القوات المسلحة في أحداث أغسطس ٦٨.

الدكتور حسن مكي، ككثير من القيادات السياسية المخضرمة والمجربة: أمثال الدكتور عبدالكريم الإرياني، والدكتور محمد سعيد العطار قبل وفاته، والأستاذ حسين الحبيشي.. وعشرات غيرهم، جرى تهميشهم واستبعادهم، مما حرم الحكم من خبرات قديرة وكفؤة.

أيام مكي بحاجة إلى أكثر من تحية. فهي ترسم الخط الناضج والحصيف في مسار الحركة الوطنية، والتطور السياسي لثورة سبتمبر ٦٢. والمؤلف سياسي محنك، ومدني بنى مجده بالتعليم.

لـم يرتهـن للقبيلـة أو للعصبيات المتخلفـة. عقلاني في التفكير. ورغـم عقلانية التفكيـر، والميل أكثر للاعتدال والاستقلالية، لم يسلم من الاستهداف، وأكثر من مرة.

"من لهذا الأيوب الصابر"

(تضامن)

يومـاً عـن يوم، تكبـر معاناة الفنان الكبير أيـوب طارش. أيوب الصابر والفنـان المبدع الذي أسهم في هندسة وجداننا الوطني، وأثرى مشاعرنا وعقولنا بلحنه الآسي والجميل.

وزع الفنان شـبابه وقواه نغماً زاهياً وألحاناً آسـية وحزينـة في نفوس الملايين. غنى غرائس الأعناب، وحقول البن، وشواجب الذرة. وناجى المهاجرين، وأضاء درب العشاق. وسامر المدافعين عـن العرض والأرض، وسـفح العمـر فناً يبني مجد الإنسـان في وطن يحلـم بالحرية والعدل والتمدن والحداثة.

جسَّـد الإنسـان والأرض فـي أهازيـج رائعـة وحميميـة.. ألا يعاد شـيء من الوفاء لإنسـان أعطى، وكان عطاؤه غزيراً وغير مجذوذ.

● «النداء»، العدد ٢١١، الاثنين ٢ نوفمبر ٢٠٠٩

أسـئـلـة مـجـرد أسـئـلـة

عبدالباري طاهر

12

أسئلة مجرد أسئلة

علي العامري وقافلة الشهداء.. بداية أم نهاية؟

تدخل حرب صعدة عامها الخامس، وحربها السادسة، فهل طرحت هذه الحرب أمام الدراسة والبحث والتحليل والتشخيص، سواء بالنسبة للحكم أو للمعارضة، أو في مؤسساتنا البحثية والعلمية؟

هل يمكن أن تدوم حرب ٤ أعوام دون الكشف عن أبعادها ومخاطرها؟ هل يمكن في بلد تقليدي ومحافظ شديد التقليدية حد الغلو، الانتقال من مذهب ديني إلى آخر؟! هل يمكن أن يتحول الناس من ولاء شديد للوحدة إلى محاربين ضدها بدون مسببات حقيقية؟ هل تستطيع اليمن أو اليمن وجوارها السعودي مواجهة التطرف الديني التقليدي بالمواجهة المسلحة مع أفكار لعبا معاً أدواراً حقيقية في غرسها ونشرها لعدة عقود؟

هل يمكن مواجهة السلفية الزيدية أو الاثنى عشرية بالتيارات السلفية الجهادية، أو بعصيبات ومنطق ما قبل عصر الدولة؟ أليست مواجهة "الحق الإلهي" بالحق الأسري أو المذهبي الطائفي تقاتلا بنفس السلاح وعلى نفس الأرضية؟

٥ حروب مرت وتدخل اليمن حربها السادسة في صعدة ولا نسأل أنفسنا عن عوامل وأبعاد تفجرها، ولا عن عوامل وخلفيات استمرارها. ثم ألم تكن هناك طرائق وسبل للمعالجة غير الحرب؟ لماذا الخارج دائماً هو العدو، فلتكن إسرائيل بالأمس واليوم إيران، ألا نسأل أنفسنا لماذا نترك الآخر يلعب بنا؟ أين التربية الوطنية والتحصين الداخلي، وتقوية الجسد والوقاية قبل استفحال

الداء وانتشاره؟ لماذا الآخر دائماً هو الشيطان: بالأمس إسرائيل واليوم إيران؟ في فلسطين تدعي فتح وحماس أنهما يناضلان لاسترداد الحق المغتصب (فلسطين)، ويتقاتلان ضد بعضهما، لماذا لا يستطيع السوداني الاتفاق مع أخيه في الجنوب أو دارفور أو في الشمال نفسها؟ أو تصالح الحزب الواحد مع نفسه؟!

لا تستطيع العربية السعودية أن تنتصر على القاعدة أو الجهاد السلفي وهي تغذيه يومياً وتنشره في كل لحظة، وتتخذ منه الأرضية التي تقف عليها في مواجهة الآخر.

ثم أليست ولاية البطنين أو الإمام السابع أو الثاني عشر، أو ولاية الفقيه، أو عصبية قريش، أو أهل الحل والعقد (الأطراف المعنية في اليمن) هي معان متعددة لأمر واحد؟ ثم هل يمكن الخلاص من هذه الصيغ الميتة والقاتلة بصيغ هي أكثر تخلفاً وجهلاً وعصبية؟ ثم لماذا لا تعرف حياتنا العربية إلا التقاتل؟ وهو الأمر الوحيد الذي نتوسله موحداً بالأمس في مواجهة العدو التاريخي (إسرائيل) الذي أصبح اليوم صديقاً في السر والعلن، وفي السر أكثر! فجأة يتحول العدو "المذهبي" إيران الخطر الداهم حتى في المناطق التي لا وجود فيها لإيران: كاليمن والصومال مثلاً؟!

يرفع الحكم في اليمن في مواجهة التمرد الحوثي شعارات حرب وجودية "نكون أو لا نكون"، وتكون الإبادة والتطهير والاجتثاث، والأرض المحروقة عناوين خطاب الحرب. تتحول صعدة من مدينة "قرية" عربية إسلامية وقبلية في العمق إلى إباحية تستباح فيها الحرمات، ويتكلم الإعلام جهاراً عن الاغتصاب، واستحلال النساء وزواج المتعة، وهي الأسلحة التي استخدمت بغباء باذخ في الحرب ضد الجنوب الذي دفع ويدفع بأساليب وأشكال عديدة للتمرد والانفصال، ومن أخطرها الإصرار على "وطنية وعدالة الحرب ضده"!

لماذا نقرأ "المؤامرة" والخطأ في الآخر ولا نقرأه في النفس؟

يجد اليمنيون أنفسهم في شعب "خائن" و"عميل" وانفصالي وحوثي اثنى عشري وحكومة وحدوية!

لن تعالج أمور اليمن بهذا المنطق الأهوج الأعوج.

لقد بدأت الحرب في مديرية أو مديريتين في صعدة، وفي قرى صغيرة معزولة: مران وحيدان. وهي اليوم تتسع وتمتد. وبدأ الاحتجاج الجنوبي مطلبياً وحقوقياً محصوراً في ضباط وجنود وموظفين اعتدي على وظيفتهم العامة ورتبهم العسكرية، ومن مواطنين جرى اغتصاب و"تفيد" أراضيهم، وهي اليوم تمتد إلى جل محافظات الجنوب، رافعة "مطلب الانفصال". ألا يسأل الحكم نفسه لماذا هذه المحافظات التي كانت بالأمس القريب مناطق التمدن والتحديث والثورة وداعية الوحدة، وخلفية حماية الثورة والجمهورية والمطالبة بالوحدة يتعلمها الطفل في المدرسة وفي المسجد والشارع والأسرة والوظيفة العامة والحياة.. لماذا يتحولون إلى مطلب الانفصال؟

في حياتنا العربية خرافات كبيرة وكثيرة، وفي اليمن منها الأكبر والأكثر. ذات غباء رفع الطاغية أحمد شعار "سأحكمها حجراً"، أي بعد إبادة البشر، بعد أن ظهر التمرد والاحتجاج في كثير من مناطق

اليمن. كانت الإمامة هي المؤمنة الطاهرة والحريصة على الاستقلال، والمعارضة هي "الدستورية" العصرية العميلة!

قبيل الحرب السادسة بأيام قلائل ارتفعت أصوات في الصحافة السعودية: "الرياض"، و"عكاظ"، وفي بعض افتتاحيات "الخليج"، وفي الكويت والبحرين، تدعو اليمن إلى المنطق والحوار، وأن مشاكل اليمن لا تحلها الحرب، وترى أن واجب المنطقة تشجيع اليمنيين على التحاور بمشاركة إخوتهم العرب، وبالأخص في الجزيرة والخليج، لنستيقظ في اليوم التالي على وجود السعودية في الحرب!

حرب صعدة كارثة حقيقية على اليمن والأمة كلها. دخول السعودية فيها يعقد الأمور أكثر، ويفتح الباب واسعاً أمام تدخل أطراف أخرى، ويوسع نطاق الحرب، ويحولها من تمرد داخلي إلى حرب أخرى ذات أبعاد مختلفة تماماً. خطورة هذه الحرب حتى لو حسمت قابليتها للتجدد والامتداد في مناطق شديدة الترابط والتداخل، وعصبيات ذات جذور عميقة، لا تستطيع الجدران العازلة أن تفصمها، وقد تفلت من يد الجميع، وتتحول حروباً متناسلة، ونيران صعدة "المتصاعدة" لا يمكن حصرها، فالنار المشتعلة تمتد وتنتشر كالرياح، وخطورتها الأكثر والأكبر أنها تنتشر على منطقة قابلة للاشتعال، وعلى مقربة من آبار النفط، وربما تكون الدخان الذي يغطي حرباً أكبر وأخطر.

● «النداء»، العدد ٢١٢، الاثنين ٩ نوفمبر ٢٠٠٩

التحالف الاستراتيجي ضد من؟

عبدالباري طاهر

12

التحالف الاستراتيجي ضد من؟

"الأيام".. من رحلة الخمسين سنة إلى الخمسين زميلا

نشأت الدولتان القطريتان العربية السعودية والمتوكلية اليمنية على أرض واحدة متداخلة ومتشابكة حد التماهي.

وكان التصارع والاقتتال بينهما حتمياً لأنهما يتقاتلان أو يطالبان بأن يتقاسما حكم أرض واحدة بشراً وأرضاً وحضارة وتكويناً نفسياً عاماً واحداً، وهما جزء من أمة. وتاريخاً متوحداً حتى وهو يتقاتل وينقسم. ما الذي يفصل تهامة الحجاز عن تهامة اليمن؟ ما الذي يفصل جبال السراة (أرض الثورات في عسير اليمنية عنها في صعدة وحجة والمحويت)؟ بل ما الذي يجعل من جزء جبل دخان أو قبائل وائلة ويام وبني مالك يمنية وسعودية في آن؟ من الذي يقدر أن يمنع الجبال في رازح أن تصب مياهها في أراضي ووديان تهامة «المخلاف السليماني». أرض واحدة وقبائل تنتمي إلى جد واحد «أسطوري» أو أكثر من جد: قحطان، عدنان، وهما أخوان هكذا يقول التاريخ.

ثم بالله ما الذي يفصل سراة بني علي وفهم وسراة بجيلة والأزد والمع وبارق ودوس وغامد ويام عن نجد وأرض الحجاز. مرجعية المخلاف الروحية: زبيد ومكة، ومرجعية عسير ضحيان وصعدة، ولنجران مرجعية إسماعيلية في وائلة.

يصب الوادي الواحد في اتجاهين متعاكسين: البحر الأحمر غرباً ونجد شرقاً. وادي خلب، ووادي جازان وخمد ووادي بيش ووادي عتود، وبيض وحلي ابن يعقوب، والترك والقحمة والشقيق. لكأن هذه الوديان شريان واحد لنفس واحدة ترفض التمزيق والقطع وإقامة الأسوار، فهما كيانان منذ

النشأة الأولى يراد لأحدهما إلغاء الآخر، وكان يحيى المحاصر ببريطانيا هو الأضعف، قاتل الإمام يحيى بأسلحة التاريخ ومملكة آبائه من آل القاسم بن محمد وإرث الطائفة الزيدية، مؤزراً بصلح دعان، وبدعم الأتراك -الطرف المهزوم في الحرب العالمية الأولى (١٤ - ١٧)، بينما كانت الدولة القطرية السعودية الفتية تهب من نجد مسنودة بالمذهب الدعوي الوهابي -الجهادي ذي الجذور البدوية، ومنتصراً بالدعم والتأييد البريطاني -المنتصر! والأمريكي فيما بعد.

لم تستطع حرب ٣٤ أن تحسم الأمر الذي بقي شكلياً معلقاً بحبل التجديد كل ٢٥ عاماً، ولكنها سلمت نجران وجيزان وعسير.

دخل يحيى حميد الدين الحرب وهو بطل قومي، قاوم الأتراك وظفر بالمتوكلية اليمنية، وهو إنسان يرتدي قداسة عالم الدين، وسليل النسب الهاشمي، ليخرج بعد الهزيمة مذموماً مدحوراً يتمرد عليه أكبر أنجاله، وينظر إليه أبناء شعبه بزراية وغضب.

كانت هزيمة ١٩٣٤ في المتوكلية بداية نشأة وظهور الحركة الوطنية، وانتهت بمقتل يحيى في ١٩٤٨ وبداية العد العكسي لنهاية حكمه وآله.

وخرج ابن سعود المنتصر بدلاً من سلطان نجد أو نجد والحجاز أو نجد والحجاز وملحقاتهما، إلى ملك العربية السعودية؛ الاسم الذي لم يكن إلا بعد ابتلاع جيزان ونجران وعسير. لاشك أن لتحالف عبدالعزيز مع بريطانيا دخلاً كبيراً في الانتصار، ولكن أيضاً كان عبدالعزيز يقرأ أو يقرأ له كتاب العصر وقوانين الحياة، بينما كان يحيى غارقاً في الماضي، ومثقلاً بأنموذج حكم الأجداد.

تكونت الدولتان بالحرب هنا وهناك وضد بعضهما، وكان الإدريسي أقرب لبن سعود، وخسر الإمام نجران لسوء التصرف في حرب ٣٤ التي حسمت صلحاً لصالح ابن سعود، ولم تستطع تمزيق المنطقة في المخلاف وعسير ونجران ووائلة التي بقيت أواصر وروابط جبالها ووديانها وقبائلها ورعيانها مترابطة ومتداخلة حد الاندغام.

وحتى الحرب الأهلية (٦٢-٦٨) حرب الجمهورية -الملكية المدعومة من السعودية، لم تستطع قطع هذه الروابط بين بلد واحد. كما أن الحرب أيضاً بعد خروج مصر وصمود الجمهوريين لم تحسم نهائياً إلا بالتصالح.

ما فتح شهية السعودية هي اتفاقية مكة ٢٠٠٠ (مذكرة التفاهم) التي أقرت بصورة نهائية الترسيم والقبول المطلق بنتائج حرب ٣٤ في الشمال واستيلاء الجيش السعودي على الشرورة والوديعة وما تبقى من الربع الخالي عقب الاستقلال ١٩٦٩.

لسنا بصدد مفاضلة بين اتفاقية الطائف «أخوة عربية وصداقة إسلامية»، ومذكرة التفاهم، فهذه المذكرة تضمنت إنشاء معاهد فنية ومتخصصة لتأهيل العمالة اليمنية نشرتها صحيفة «٢٦سبتمبر» في حينها، ورصدت لها الملايين، ولكن السؤال أين ذهبت تلك المعاهد وموازنتها؟

التسلل الذي تتحدث عنه المملكة لا يمكن حله بسور صيني جديد. فسور برلين قد سقط، والسور الإسرائيلي محال أن يبقى طويلاً. فهل تستطيع المملكة مهما جرى الحديث عن القوة والتأييد العربي

والدولي واليمني الرسمي الذي لا يخلو من الدبلوماسية والزلفى، نقل جبال «السراة»، وفصل الروابط الأزلية بين وائلة اليمن ونجران أو بين تهامة الحجاز وتهامة اليمن؟

يعاني اليمن محنة الفساد والاستبداد وعجز القبيلة في عصرنا عن التوحيد. فالتوحيد صناعة لا يعرفها العقل القبائلي أو البدوي. إنه صناعة مدنية بامتياز. كما لا تستطيع الجدران العازلة أن تفصمه أو تميته.

ما أطال حرب صعدة ليس ضعف الجيش اليمني المدرب والخبير والمقاتل، ولكن الشعور بعبثية الحرب وجنونها! وإذا عجز الجيش اليمني عن الحسم في صعدة والإسرائيلي في غزة ولبنان والأمريكي في أفغانستان أو العراق، فالجيش السعودي والمال أعجز.

مطالب السعودية في اليمن مستحيلة، فهي تريد إما سوراً يمتد آلاف الكيلومترات، أو نقل الجبال والوديان والقرى والبشر إلى عالم آخر. وجلي أن للحرب أبعاداً تتجاوز الأسوار! كشفت حرب صعدة عن اتفاقات أمنية وتحالف استراتيجي بين صنعاء والرياض، وهي قد تذكر باتفاقية الحماية بين محمد بن علي الإدريسي وسلطان نجد عبدالعزيز بن سعود! ولنا أن نسأل لماذا لا تطبق اتفاقية العمالة اليمنية التي تضمنت إنشاء معاهد فنية أكثر من ٥٠ معهداً فنياً متخصصاً تضم المئات والآلاف، والتي لو طبقت لما حصل التسلل إن كان منع التسلل الغاية.

صحيح أن هناك تسللاً لتجارة السلاح والمخدرات، وهذا النوع من التسلل لا يعالج بالحرب، فالدولتان المتعاهدتان والحليفتان يستطيعان الاتفاق على المعالجة بعيداً عن حصار السعودية للمياه الإقليمية اليمنية، والحرب على صعدة لإبعاد أهلها عشرات الكيلومترات، وهو من أغرب المطالب في التاريخ تخلت عنه إسرائيل راغمة في جنوب لبنان.

الحرب على صعدة من قبل الجيش السعودي عدوان على الأخوة العربية والإسلامية. وبعيداً عن مباركة ورضا الحكم في صنعاء، وبعيداً عن البيانات المتملقة، فإن هذه الحرب الكريهة تمزق أواصر الأخوة والقربى وتنكأ جروحاً لم تندمل بعد، وتدمر إمكانات الأمة وقدراتها لتدمير النفس والأهل، وتعود بالبلدين إلى البداية.

نعرف أن الدول قد توقع اتفاقات ومعاهدات، وتتحالف لمواجهة العدوان الخارجي، أما أن تتعاهد وتتحالف للحرب ضد بلدانها وشعوبها وأمنها، فهو إبداع عربي تتفرد به اليمن والسعودية. وتحالف ضد من؟

حرب صعدة تعني عجز النظام العربي عن حماية الأرض العربية وتحريرها وحمايتها سواء في المواجهة مع الإسرائيليين في فلسطين والجولان ولبنان، أو في المواجهة مع الأمريكان في العراق، فيقلون حروبهم إلى الداخل «العدو الحقيقي».

دخول الجيش السعودي الحرب في صعدة يثير الأسئلة الفاجعة! والأغرب والمفجع تعامل الحكومة مع الاعتداء بفرحة غامرة ورضا وتشفٍ يصل حد الزهو.

دخول السعودية في الحرب يحولها من تمرد حوثي ضداً على السلطة الوطنية، ومن حرب أهلية

بين قبيلة الدولة وقبيلة الحوثي، إلى حرب وطنية بين السعودية واليمن.

وهي حرب لا تستطيع السعودية حسمها مهما يكن جبروتها، وقد تفتح حروباً في أكثر من مكان، ويكون اليمن كله هدفاً.

لا ينبغي أن تغتر السعودية بقوتها العسكرية وحداثة مكنتها والتأييد العربي والدولي لها، لأن حلف الناتو في الحرب ضد الأفغان قد لقي تأييداً دولياً، ومع ذلك فأمريكا تخسر الحرب يومياً كما يخسرها الجيش الباكستاني في سوات وبلوشستان.

ولم تستطع إثيوبيا الانتصار على شراذم الصومال الممزقة والضعيفة.

مشاكل الأخوة والجوار لا تحل بالحرب، وإنما يحلها التفاهم وتشجيع الحوار، والابتعاد عن غطرسة القوة أو الاستعلاء. فالظلم سم الأخوة.

العاجزون عن الولوج بأنفسهم وأمتهم وشعوبهم إلى العصر يرتدون إلى جاهليتهم الأولى قتلاً وحروباً ودماراً.

لا يستطيع الإحراق (محرقة خميس مشيط)، ولا السور العازل، ولا التدمير الشامل قطع عرى الأخوة العربية الإسلامية بين الشعبين الشقيقين والجارين.

٦ حروب عجزت عن حسم الحرب في صعدة، فحضر الجيش السعودي أصالة ونيابة، ويجري الحديث عن نجدة أردنية، ما يعني أن الحرب تتناسل وتتوسع بمتواليات هندسية.

لا يستطيع حاكم أن يحكم شعبه بالحرب أو الخوف مهما امتلك من قوة، ولا يستطيع التحالف الاستراتيجي: اليمني –السعودي، أن يقهر شعباً يبحث عن الحق في العمل، ويحاول اجتياز الأسوار العازلة بحثاً عن هذا الحق.

الطريق إلى إيران لا تمر عبر صعدة. كما أن الطريق إلى القدس لا تمر عبر طهران كما توهم صدام حسين (يرحمه الله).

لا شيء يصنع الإرهاب كالحروب الجائرة. حرب أمريكا في أكثر من مكان مسؤول عن نشر الإرهاب والتطرف، وحرب إسرائيل إرهاب ينشر الإرهاب، والحرب في صعدة لا تقضي على الإرهاب، وإنما تنشره وتغذيه وتخلق البيئة الملائمة لازدهاره.

فهل يعني تهجير مئات القرى إلى الداخل وهذا الحشد القريب الشبه بعاصفة الصحراء، والاستنجاد وحشد التعاطف الدولي وقبله العربي.. هل المقصود بذلك منع متسللين باحثين عن لقمة الخبز بعد أن حُرموا في أرضهم منها؟! أم أن النخوة «العربية الإسلامية» هي ما يدفع العرش السعودي للزج بجيشه في حرب منقطع عنها منذ عشرات السنين؟ وهل يحتاج التمرد الحوثي لجيش دولتين بحجم اليمن والسعودية؟!

● «النداء»، العدد ٢١٣، الاثنين ١٦ نوفمبر ٢٠٠٩

الحـــــــرب الـــكـــريـــهـــة

عبدالباري طاهر

12

الحرب الكريهة

كرامة ناقصة على الحدود الشمالية

المتابع لمجريات الحرب في صعدة، وبالأخص الحرب السادسة، يلاحظ وهناً في المبررات، والتباساً في الأسباب والدعوى، ورفعاً للحرب إلى مستوى خطة «الأرض المحروقة» الشِّعار الذّي لا يجوز رفعه أو ممارسته في مواجهة العدو الأجنبي، ويعتبر بكل المقاييس وفي كل الملل والنحل والشرعية الدولية «جريمة حرب»! وتتضافر مع خطة الأرض المحروقة المطروحة رسمياً شعارات أكثر عدوانية وتوحشاً: «التطهير» والإبادة والاستئصال، ويكون التهجير واقتلاع الفلاحين من أراضيهم الخصبة والغنية بالثروات والمعادن هدفاً رئيسياً ومشتركاً بين الدولة اليمنية والدولة السعودية.

كانت العربية السعودية ودول الخليج أكثر العرب مقدرة وقبولاً للتدخل لوقف نزيف الدم اليمني، وتحقيق مصالحة للجار الكبير والأفقر.

فجأة، وفي حمى الحديث عن تدخل إيراني، دخلت السعودية الحرب بضجيج إعلامي لا يقل عن مشاركتها في الحرب ضد العراق إلى جانب أمريكا وقوات التحالف.

ترافق دخول السعودية الحرب مع بدء تهجير قاسٍ وكبير لعشرات القرى «اليمنية» في الجانب السعودي.

في حين كان الجانب اليمني يقوم بتدمير ممنهج واستئصالي لعشرات ومئات القرى في صعدة والملاحيظ ورازح وحرف سفيان وكل المناطق الحدودية أو القريبة من الحدود.

أنكـرت الولايات المتحدة أي دور مبرهن عليـه لإيران في الحرب اليمنية اليمنية، وعجزت الدولتان المحاربتان عن تقديم برهان واحد على تدخل إيراني رسمي في الحرب.

كان إقحام إيران وحزب الله وإعطاء الصراع البعد الشـيعي السـني، الدخان الكثيف الذي يغطي على حرب إبادة واستئصال وتهجير حقيقي واستيطان لمئات القرى في الجانبين -اليمني والسعودي. فاتفاقية التفاهم الموقع عليها في مكة العام ٢٠٠٠، تضمنت ترتيبات لترسيم الحدود، واجهت مقاومة من السـكان خاصة في الجانب اليمني وربما السـعودي أيضاً. فسلسـلة جبال «السـراة» الممتدة بين البلدين بقبائلها ووديانها وبيئتها عميقة التداخل وروابطها قوية.

وقـد تضمنت الاتفاقية فصلاً شـاملاً كاملاً بين مئات القرى والأسـر والقبـل الواحدة. وبدأ النظام السـعودي بتواطؤ رسـمي يمني لإقامة سـور عازل، غير مدرك اسـتحالة جدار فصل أكثر من عنصري لأرض متداخلـة بـل واحـدة. فملكيـات الأرض في الجانبين متداخلة، وروابط الأسـر قويـة، وذاكرتها اليمنية أقوى من أوهام ومطامع الحكام هنا وهناك.

لم يسـتطع الجدار أن يمضي رغم الإغراءات والتواطؤ حد التفريط، وقاوم المواطنون «عزل الأخوة التاريخية والأبدية بين أبناء بلد واحد موحد منذ القدم. فكانت الحرب هي الجريمة الكبرى التي يهرب إليها الجميع.

قام الطرفان اليمني والسعودي بما يشبه الحرب الاستباقية. فالمعارضة للاتفاقية تعلن عن نفسها في رفض إقامة جدار الفصل.

أليس لافتاً أن يقوم الجانب اليمني بما يشبه الإبادة لمئات القرى والتهجير باتجاه المجهول، وهو نفس ما قام به النظام السعودي منذ الساعات الأولى لبدء التدخل في اليمن؟

تبدأ السـعودية التدخل بتهجير عشـرات القرى إلى خيام مؤقتة، ويجري الاسـتعداد للإسـكان في شقق، وربما تدمير قرى بكاملها، والدفع بالفلاحين في الجانبين إلى العمق.

نعـرف حمـاس الحكم السـعودي لبناء جدار الفصـل، ولكن الحماس الرسـمي اليمني لجدار فصل يمـزق أواصـر الأخوة والقربى والمصالح بين الإخوة اليمنيين فـي الطرفين، هو المحير. ولم يعد الأمر خافياً أو مستتراً.

هـل يكـون الرد على التدخل الإيراني التي لا يربطهـا باليمن حدود بتدمير مئات القرى في صعدة، وتشـريد المواطنين وتهجير السـكان في الجانب السـعودي، واقتلاعهم من أرضهم ومزارعهم وقراهم وبيئتهم، ووضعهم في خيام أو شقق؟

هل تحارب اليمن إيران أو التيار الشيعي حسب الدعاوى السلفية، بشعارات من نوع خطة «الأرض المحروقة» أو حرب الإبادة والتطهير والاجتثاث، وقتل مواطنيها؟

تتحدث الصحافة السـعودية جهاراً نهاراً عن إعادة الاسـتيطان، ويدعـو الصحفي عبدالعزيز جار الله الجار الله إلى مناطق آمنة بين حدي البلدين، وذلك بإبعاد القرى المتاخمة -لاحظوا- إبعاد القرى المتاخمـة عـن خط الحدود بمسـافات كافية حتى يتمكن حرس الحدود والجيـش من المراقبة. ويطالب

بإنشاء قرى جديدة بمواصفات أمنية من خلال موقع جغرافي غير معقد يكون مفتوحاً ليسهل على رجال أمننا المراقبة والحماية. ويطالب أيضاً بنقل سكان القرى الحدودية داخل الحزام الآمن في عمق منطقة جيزان. (راجع "الاقتصادية" السعودية ١٤ نوفمبر- تحت عنوان "إعادة الاستيطان").

نجاح إسرائيل في إقامة جدار الفصل العنصري، وتمزيق الضفة الغربية بتغاضي مجموعة محمود عباس أو احتجاجهم الواهن أو انشغالهم بالصراع على سلطة محكومة وتابعة، هو ما أدى إلى تمزيق الضفة، وغرس المستوطنات في مختلف المناطق.

أما في اليمن فتتشارك الحكومتان في تدمير وقتل وتشريد وتهجير المئات والآلاف من قراهم في صعدة ونجران وجيزان وعسير في ظل صمت وتمالؤ عربي ودولي.

التدخل الإيراني في صعدة لا يبرر خطة "الأرض المحروقة"، ولا إبادة المواطنين وقتلهم وتشريدهم. ثم بالله ما دخل قرى نجران وعسير وجيزان ليقتلعوا من قراهم وأرضهم؟

تقوم السعودية منفردة بحصار المياه الإقليمية اليمنية والشواطئ والموانئ. كما تقوم بقصف القرى اليمنية من البر والبحر والجو، ثم تقوم بهجير سكان القرى اليمنيين في الجانب السعودي.

لم يستطع الجيش الإسرائيلي هزيمة حزب الله في جنوب لبنان، ولم يستطع هزيمة أو تركيع غزة المعزولة والمحاصرة، وجدران الفصل العنصري لا تستطيع إماتة الحق الفلسطيني أو إلغاء قضيته.

قوة العربية السعودية ليس في جيشها ولا في مكنتها الحديثة، ولا في جيش الجهاد ذي الطبيعة «المذهبية» الجهادية السلفية، ولا في دعوات «المطاوعة» التكفيرية. قوة السعودية في دعوات التجديد والتحديث والتنمية، وقيام علاقات أخوة عربية وإسلامية صادقة.

حربها على مواطني جارتها اليمن حتى لو كانت بإغواء أو إغراء، جريمة حقيقية، وبتهجيرها لأبناء عسير وجيزان جريمة أيضاً لا يبررها تمرد صعدة أو تدخل إيراني.

قد يكون لهذه الحرب الإجرامية أهداف كاثرة في مقدمتها تحويل الصراع من عربي إسرائيلي إلى صراع مذهبي وطوائفي، والتغطية على جرائم حروب الإبادة والفصل العنصري في فلسطين. وتحاول السلطات في اليمن والسعودية استعادة الابن الضال -الجهادي بالحرب على العدو المشترك -الشيعي. ويقيناً فإن صراعات القصور والعجز عن بناء الأوطان وخلق هوية وطنية وقومية، وبناء تنمية وتحديث حقيقيين.. كلها تدفع لحرب إجرامية بكل المعاني.

● «النداء»، العدد ٢١٤، الاثنين ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩

حـــــرب عـــلـــى الـشـعـب

عبدالباري طاهر

12

حرب على الشعب

ماذا حدث في سويسرا؟

هل تكـون الحروب العربية -العربية، وحـروب الحكام العرب ضد شـعوبهم وأمتهم بديلاً عن المواجهة مع العدو الإسـرائيلي الغاصب؟

أم هـل تكـون الحـروب بديلاً عن إنجـاز الوعـود بتنفيذ الخطط والبرامج التي لا يريد حكامنا الوفاء بها فيلجؤون إلـى إهاجة الفتن، واختلاق الحـروب باعتبارها الضامن الوحيد للاحتفاظ بالكرسي، ومن ثم توريثه؟

الحـروب المسـتدامة فـي اليمـن لا هـم لهـا غيـر الاحتفاظ بالكرسي واقتسام وإعادة اقتسام الثروة. فالحرب هنا، ولآماد متطاولة، تحدث عنها كثيرون -وبالأخـص صاحـب "حوليـات يمانيـة"- فهـذا المؤلف الحرازي قد ترصد حالة التاريخ اليمني فـي عهـود الظـلام والانحطاط، فسـجل وقائع راعبة أن الحرب قد غدت حرفة وصناعة «متقنة» يشتغل بها وعليها جل قبائل وبعض مناطق اليمن، ويعتاش منها شيوخ القبائل والأفراد، ويقيم الأئمة عروشهم المتهاوية على جماجم وأشلاء المواطنين، خصوصاً في المدن، ولصنعاء من هذه الحروب الإجرامية النصيب الأوفر.

وكانـت القبائـل الجائعة المحرومة والجاهلة المدججة بسـلاح الأمية -والبنـادق أداة هذه الحروب التي غطت صفحات كثير كاثرة في التاريخ اليمن.

وكانت مدن حضرموت وعدن والمخا والحديدة وزبيد وبيت الفقيه والزيدية وجيزان وصبيا وأبها ونجران وصعدة وذمار ويريم وإب وتعز والبيضاء ورداع وقوداً لهذه الحروب التي تشـن ضدها إما

من القبائل المحيطة أو المغيرة من بعيد.

وكانت القبائل القوية هي دائماً أدوات الحروب والتدمير والفيد.

قد يتساءل البعض لماذا العودة المتكررة للتاريخ، للماضي الكالح والدامي؟! والواقع أن بلاد اليمن «السعيد» بين مزدوجين، أو السعيد بحكامه كما يحلو لأستاذنا الدكتور أبو بكر السقاف، تعيش الماضي بتفاصيله المملة وأحداثه وأجداثه.

كان وزير الخارجية العماني صائباً عندما أشار إلى ٧٠ عاماً من حروب عاشتها اليمن.

وربما لا يعرف الكثيرون أنه ومنذ الثلاثين عاماً الأخيرة (عهد الأمن والسلام)، شهدت اليمن ٤٥٠ حرباً حسب بحث منشور وموثق.

لم يكن الحاكم وحده في اليمن من يحتكر العنف، فالقبائل وشيوخ القبائل يمتلكون العنف وأدواته، وغالباً ما يتشارك هؤلاء الزعماء والحكام لشن حروب إجرامية يسمونها فتوحاً، والأحرار اليمنيون، وبالأخص داعية التنوير الأستاذ أحمد محمد نعمان، من أوائل من أدرك هذه الحقيقة الفاجعة.

ضعف التحولات الاجتماعية، ومحدودية الخبرات والموارد في بلد لا توجد فيه أنهار كبيرة، وتعتمد حضارته على الأمطار الموسمية والتجارة والبحر، قد فرضت تحديات كبيرة.

والعجز عن مواجهة هذه التحديات، بما فيها التدخل الخارجي حسب طبيعة المكان -المتوسط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، قد أسهم في الانكفاء على الذات، والانشغال بها وعليها.

وفي لحظات الضعف يجري الاستنجاد بالأجنبي، وتتكرر المهزلة المأساة منذ سيف بن ذي يزن وحتى اليوم.

وللفقيد الكبير الباحث المهم الدكتور جعفر الظفاري مبحث مهم عن رحلة سيف والاستنجاد بالفرس في المواجهة مع الأحباش، أو بالأحرى مع الأكسوميين الحميريين. مبحث الظفاري يحتاج إلى قراءة معمقة ودقيقة.

لقد أعاقت هذه الحروب المستدامة التنمية والبناء والاندماج الوطني، وحافظت على التركيبة القبلية، وجعلت الحدود القبلية والثأرات والاحتراب واقعاً.

هذا الواقع المرتبط بحبل سري ومشدود للماضي، يصيغ كل فترة، العودة غير المجيدة لبداية تكون الدولتين: المتوكيلة اليمنية والعربية السعودية، والعودة هذه المرحلة مختلفة، وتتخذ شكل المهزلة الكارثة. وربما تكون خطة الحرب السادسة وشعاراتها وخطاب الأخ الرئيس أصدق تعبير عن أهداف الحرب التي أعطى لها الدخول السعودي معناها الحقيقي.

فالدفع بالجيش السعودي الحديث والمدرب والمزود بمكنة حديثة وبخبراء باكستانيين وأردنيين، مؤزر ومسنود بالجيش اليمني، يضع هذه الحرب في سياقها، ويفسر بالفعل لا بالقول معاني: الأرض المحروقة لثلاث محافظات من محافظات الجمهورية اليمنية، وتهجير عشرات القرى ومئات وآلاف الأسر في الجانب السعودي لأبناء عسير وجيزان.

كما يشرح دلالات ومعاني الخطاب الإعلامي اليمني عن الاستئصال والتطهير والاجتثاث، والإبادة. وتكون الحرب الآن بحضور القوة السعودية المتوغلة في حصار الساحل اليمني والسيطرة المعلنة على الشواطئ، والقصف اليومي لما يقرب من شهر داخل مناطق في العمق اليمني تبعد عشرات الكيلومترات عن الحدود.

من يتابع مجريات الحرب السعودية، وقيام الإف ١٦ و١٥ بالغارات المكثفة في عمق صعدة وساقين والحرف، والقصف المدفعي والصاروخي من البر والبحر، والجوي، يدرك أن الحرب سعودية بالدرجة الأولى.

الحروب الخمسة البروفة مهدت وهيأت وأعطت المبرر للحرب الحقيقية.

وإذا كانت الحرب ليست بالهزل، وهي جريمة كبرى ضد الإنسانية، وضد جار شقيق، فإن التخطيط والتحضير والتمهيد ووضع الحسابات المختلفة والاحتمالات لابد أن تكون حاضرة. ولعل في الإعلان اليمني الرسمي عن وجود تحالف استراتيجي ما يؤكد ويكشف، فهذه الحرب المسعرة منذ العام ٢٠٠٤ قد شهدت مداً وجزراً ربما لإنضاج «شروط التحالف».

وبعيداً عن ذهنية المؤامرة فإن «البروفة» التي دمرت مئات القرى والمزارع، وقتلت المئات والآلاف، وهجرت المئات وآلاف من اليمنيين في الجانبين، قد بدأت فصول مسرحيتها التراجيدية بما تعيشه محافظات صعدة، والجوف، وعمران، وحجة في الجانب اليمني، وعسير وجيزان في الجانب السعودي.

لا يحتاج المرء إلى كثير من الذكاء ليدرك الأهداف القريبة والبعيدة للغزو السعودي المعزز بحرب السلطة اليمنية ضد شعبها تمهيداً لقادم تصنعه جريمة أو بالأحرى جرائم كبرى ضد الإنسانية، تقترفها الدولتان السعودية واليمنية. فتدمير مئات القرى وحرق المزارع والدفع بالمزارعين والمواطنين خارج مناطقهم.. كلها تضع الكيان اليمني في سياق ما تصنعه الجرائم.

في العقد الثاني من القرن العشرين دار صراع مرير بين عبدالعزيز آل سعود وشريف مكة على عسير والمخلاف الذي تنازعته أسرتان: آل عايض في أبها والإدريسي في صبيا، وغاب الإمام كلية عن الصراع، وحتى عندما وقعت جريمة تنومة ١٩٢٣، فوض الإمام يحيى عبدالعزيز آل سعود، ولم يطالب حتى بديات الثلاثين ألف حاج قتيل كما تقول مراجع موثوقة.

بل إن الرحالة عبدالعزيز الثعالبي يؤكد قبول يحيى باستيلاء السعودي على عسير الجبال، وخسر يحيى الحرب في نجران وجيزان وأبها لأنه لم يقم جسوراً مع مواطني هذه المناطق عكس ما فعله عبدالعزيز. كما رفض إعطاء صلاحيات إدارية أو حكم ذاتي لهذه المناطق.

الحرب السادسة فتحت أبواب الجحيم على اليمن أرضاً وشعباً، حتى السعودية منها. وإعادة الصياغة بالإف ١٦ و١٥ والبوارج والمدافع والصواريخ والقنابل الذكية، وكلها تستطيع التدمير والإحراق والإبادة والتهجير، ولن تكون وسيلة بناء أو صياغة.

ولحكامنا الذين لا يتعظون بالآيات «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم» الآية، أو الحديث «إن

أموالكم ودماءكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا»، وقد جعلوا من الأشهر الحرم وعيد الأضحى المبارك عيد حرب إبادة وتطهير واجتثاث حسب إعلامهم، وجعلوا من هذه المناطق أضاحي ومحارق لحربهم الإجرامية.

حكامنا لا يزالون يعيشون هاجس وصايا بوش العشر، وهم تلاميذ بلداء لسياسات وحروب قبلية وطائفية وجهوية عفا عليها الزمن.

إن تدمير الكيان اليمني كالكيان العراقي يشغل الأمة عن ابتلاع ما تبقى من أرض فلسطين، ويفجر الحروب الطائفية والقبائلية والمناطقية التي تنبأ بها الباحث الصهيوني «برنار لويس» في مطلع التسعينيات.

وللحرب اليمنية اليمنية والسعودية على اليمن ما بعدها. ومن وصايا ميخائيل نعيمة: «اقتلني إن شئت فلن يأخذ بناري منك غيرك» [أيها الصابغ شرفه بدمه أما وجدت لدمك وظيفة أشرف من صبغ الدمى].

ومن كتاب التاو: ٦٩ إذا كنت في موضع نصح الحاكم.. لا تشر عليه بإشهار السلاح وإخافة الناس، فمن شأن ذلك إثارة ردود فعل تلقائية.

٦٩ حيثما تعسكر القوات ينبت شجر الشوك. وفي أعقاب الجيوش الجرارة يذوي الحصاد.

إذا كان لابد من الحرب فعجل في إنهائها.

عجل في إنهائها ولا تفاخر.

عجل في إنهائها ولا تتبجح.

عجل في إنهائها ولا تتغطرس.

عجل في إنهائها ولا تروع الناس.

٧١ لأن السلاح أداة شؤم يبغضها الناس، فإن رجل التاو لا يلجأ لاستخدامها.

●●●

لا يوجد مجد في الانتصار. تمجيد الانتصار يعني إعلاء شأن القتل.

«كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فساداً والله لا يحب المفسدين». المائدة٦٤.

● «النداء»، العدد ٢١٥، الاثنين ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩

عـــــام لـــــم يمـــــض!

عبدالباري طاهر

12

عام لم يمض!

عبدالرحمن عبدالخالق
وخالد سلمان في «الأيام»

عندما يفقد الرء نصفه الغالي..!

في نهايات العام ٢٠٠٦ أجرى موقع إيلاف مقابلة مهمة وعميقة مع المفكر التقدمي العفيف الأخضر، تناول فيها العفيف أحوال وأحداث العام المنصرم، وتنبؤاته العميقة لأحداث العام الجديد ٢٠٠٧.

العفيف الأخضر ابن جامع الزيتونة والقيروان، درس بعمق تجربة الحداثة والعلمانية التونسية، قارئاً الإصلاح الديني، والتجديد الذي انتهجته «تونس»، وهو -أي الإصلاح في تونس- قد ارتبط بحركة الإصلاح التركية كما عند خير الدين التونسي، وبالتأثير الحضاري الهائل لأوروبا.

يعتبر العفيف من القامات الماركسية ذات المنهج القائم على الثورة الدائمة التي تبناها ودعا إليها تروتسكي.

كما انتقد العفيف وبقوة وعمق تجربة الاتحاد السوفيتي البيروقراطية، منتقداً بحدة منهج لينين وستالين، وسفه البيروقراطية، وغياب الروح الديمقراطية، والانحرافات في النهج السوفيتي برمته.

والعفيف من مفكرين عرب قلائل أمثال سمير أمين والراحل الكبير جوزيف سماحة من أهم من انتقد تجربة الاشتراكية السوفيتية، وحمل انتقادهم نبوءة سقوط هذه التجربة.

وفي سياق الحديث عن النبوءة -بمعنى استشراف المستقبل و«قراءة الواقع»- فإن قصيدة للشاعر المبدع عبدالكريم الرازحي وهجائيات الشاعر الكبير الباحث والناقد عبدالودود سيف للدولة السوفيتية وبيرقراطيتها ما ينبي بالنهاية المحتومة لتجربة كانت تعد نفسها الأنموذج الزاكي

للبشرية والمستقبل.

درجت العديد من الصحف وأجهزة الإعلام على رصد حصاد العام، وتقوم عادة مراكز البحث والتوثيق أيضاً بمثل هذا الرصد. والحقيقة أن الأحداث والوقائع متداخلة ومترابطة لا يمكن فصم عراها.

وجل ما يعمله الباحث أو المؤرخ هو تحديد زمن وقوعها، ولكن الأحداث حتى المباغتة منه تمتد عروقها عميقاً عميقاً في الواقع المرئي والمتحول في آن.

ولعل أهمية مؤرخ مهم كابن خلدون يعتبر من المؤسسين الحقيقيين لعلم التاريخ والاجتماع، وتعد مقدمته الشهيرة إنجيل هذين المعلمين، قد نبه لهذا الترابط.

كارثة سيول جدة وأزمة دبي المالية أعادت إلى الأذهان رواية المفكر العربي المهم والروائي المبدع عبدالرحمن منيف «مدن الملح». فهذه الرواية التي سردت عميقاً نشأت مدن النفط، قد حملت دلالة «نبوءة خطيرة» ليس بالتسمية وإنما بالسياقات المومئة بأصابع ضوئية للمستقبل ولمخاطر محدقة.

قبل بضعة أعوام كتب مفكر أمريكي مهم هو إلفين توفلر كتباً مهماً في النبوءة وقراءة كف الآتي «صدمة المستقبل».

وفي مطلع السبعينيات تنبأ الباحث بالتطورات التي شهدها عقدا الثمانينيات والتسعينيات وحتى اليوم.

واصل المفكر الأمريكي دراسة التحولات المهمة، مستخدماً المزج الخلاق بين الماركسية والهيجلية، خصوصاً في كتابه «تحول السلطة»، فقد درس فيه عميقاً تطور المجتمع البشري ابتداء من الزراعة، مروراً بعصر الصناعة، ووصولاً إلى الثورة الثالثة.

وقبل عدة أعوام أصدر الباحث فوزي منصور كتابه «خروج العرب من التاريخ»، ومثل كتابه مأزق العرب في نهايات القرن العشرين، وبداية الانهيار للأمة ككيانات وشعوب.

هناك الآن أكثر من إشارة وأكثر من مؤشر لخروج العرب من التاريخ والجغرافيا معاً، على سبيل المثال مصر، فمصر عبر التاريخ كانت غزواتها تأتي عبر فلسطين، فهي أمن قومي على مدى التاريخ، فغزوات الفرس والرومان والتتار والمغول والصليبيين وحملات الاستعمار وحتى قيام دولة إسرائيل وحروبها المتكررة.. فهذه المصر العظيمة عبر التاريخ يقوم الحكم فيها بحصار غزة؛ بوابته على المشرق العربي وامتداده الحضاري، والذي لم تقم دولة إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية إلا للفصل بين مشرق العرب ومغربهم، كأهم هدف من أهداف الاستعمار والامبريالية. ويجري الحديث عن خطط لبناء سور فولاذي بتمويل أمريكي، خدمة للهدف الرائس الذي من أجله أنشئت الدولة الصهيونية.

وفي السودان يقوم الحكم بالحرب الإجرامية ضد دارفور (ثلث بلاد السودان)، وكأنها ليست جزءاً من الشعب السوداني.

وتهرب إيران الآيات... من أزمتها الداخلية الطاحنة، ومن مأزق ولاية الفقيه المنقلبة على ولاية الأمة التي دعا إليها محمد حسين النائيني في كتابه «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» في مطلع القرن

العشرين، وثورة مصدق مطلع الخمسينيات، والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.. تهرب إيران الملالي إلى تهديد العراق والتدخل في شؤونه الداخلية، وجره إلى الاحتراب الطائفي. بينما يهرب الحكم العربي الفاسد والمستبد إلى تحويل الصراع من صراع عربي إسرائيلي إلى سني شيعي استجابة للإملاءات الأمريكية خدمة لإسرائيل. وتؤيد مجموعة عباس الحصار على غزة إن لم نقل تتواطأ. الانقسام الفلسطيني الفلسطيني يهدد بضياع القضية برمتها، ولا نستبعد وجود تنسيق إسرائيلي مع بعض الفلسطينيين لمواجهة بعضهم.

ما يجري في العراق من جرائم الإبادة تشترك فيها أطراف أمريكية (الشركات الأمنية)، وإسرائيل وعملاء إيرانيون وعرب وعراقيون، مستهدفين تدمير وحدة العراق ونهب ثرواته.

الحالة في اليمن سائرة في اتجاه العرقنة والصوملة. وبدخول السعودية على خط الحرب والأمريكان في المواجهة مع القاعدة، يتحول البلد بحق إلى باكستان ثانية، وحقل تجارب حروب قد تشارك فيها أطراف عديدة لتصبح حرب الكل ضد الكل.

العام القادم فاجع. فلون السواد هو ما يطبع وجه اللوحة، ولكن تباشير أو بصيص أمل أو نور ينبعث من بين الركام والدمار الذي تصنعه الطائرات المغيرة والمعتدية في أفغانستان والباكستان وفلسطين ولبنان والصومال واليمن. فالنظام الفاسد والمستبد في الوطن العربي يهرب من أزمته العامة إلى اصطناع الحروب واختلاق الأعداء، والحرب أداته الوحيدة ووسيلته المثلى للمكوث طويلاً في البركة الراكدة الآسنة، وهي نفس السلاح الذي يلغي به ملالي إيران الثورة المشروطية التي دعا إليها علماء الدين المستنيرون في إيران منذ العام ١٩٠٦. وتمثل تركيا علامة تحول وعافية في الدولة الأنموذج التي تحاول الخلاص من قبضة «العلمانية» القومية المستبدة وإرث العسكرة الفاشي.

وفي الوطن العربي فإن الأصوات المناوئة للحرب في العراق واليمن والسودان والصومال، والداعية للإصلاح الشامل والحوار ما تزال في تصاعد، ويوماً عن يوم يدرك المحتجون في الجنوب استحالة العودة إلى ما قبل الـ٢٢ من مايو ٩٠، وأن الخلاص اليمني جزء لا يتجزأ من خلاص الأمة العربية كلها، وهو ما يفرض نضالاً سلمياً عاماً ومشتركاً، وربطاً عميقاً بين النضال ضد الاستبداد والفساد الداخلي وبين الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين والعولمة العسكرية للامبراطورية الأمريكية.

وعلينا دائماً التذكير بأن ما يجري أو يصيب جزءاً من جسد الأمة يصيب أو يعم الجسد العربي كله. رغم مظاهر القطيعة وغياب الترابط، فهذه الأمة النائمة من الماء إلى الماء، تُفرض عليها الحرب لنهب ما تبقى من ثرواتها بعد استلاب إرادتها وحرياتها وهويتها القومية، والأمل في التحرير والتغيير لا يأتي من فراغ أو ثمن كاذب، فالمقاومة في فلسطين الآن لابد أن تتوجه ضد الاستعمار الاستيطاني والأدوات الفاسدة والمستبدة المتحالفة معه.

انتصار لبنان علامة مهمة، وبداية التحولات السياسية في العراق وبشائر هزيمة الغزو الاستعماري بقيادة أمريكا واضح الملامح. كما أن التصدي للمطامع الإيرانية في العراق لا يقل أهمية.

فضح خرافة الصراع السني الشيعي الذي تتبناه الأنظمة الفاسدة والمستبدة في الوطن العربي

خدمة لأمريكا وحليفها الأساس إسرائيل، لا يقل أهمية أيضاً.

ويبقى الأمل المؤزر بالإرادة الحية والخلاقة سلاحاً مهماً في المعركة المستمرة والمتجددة في العام الجديد وأعوامنا القادمة، ولا يهزم تشاؤم العقل إلا تفاعل الإرادة كما قال الفيلسوف الإيطالي «لوكاشن»، والآية الكريمة «ولا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون».

لابد من إدراك الترابط العميق والجدلي بين النضال ضد الامبريالية والاستعمار وأدواتهما في المنطقة كلها، وبين النضال للتحرر والدسترة والديمقراطية والعدالة، ويكون الدفاع عن الحريات العامة والديمقراطية وحرية الرأي والتعبير (الحريات الصحفية) الحرف الأول في أبجدية مطالب عامة تبدأ ولا تنتهي.

يترافد الإرهاب ويقوي بعضه بعضاً. فإرهاب الدولة العظمى ينشر الإرهاب في الكرة الأرضية، وإرهاب إسرائيل يخلق مقاومة مشروعة، ولكنه أيضاً ينشر الإرهاب ويقويه.

وإرهاب حكوماتنا (غير الرشيدة) ضد الإرهاب الضالعة في تربيته ورعايته، يقوي هذا الإرهاب، ويقوي إرهاب القوى المتطرفة، ويزكي جنوح الدولة المستبدة والفاسدة لتصعد من عنفها ضد المجتمع، وقمعها للحريات العامة والديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير والحريات الصحفية. وهو ما نشاهده في غالبية البلدان العربية.

● «النداء»، العدد ٢١٦، الاثنين ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩

مـــكـــر الـــتـــاريـــخ

عبدالباري طاهر

12
مكر التاريخ
الفالح ضحيتنا..
من يخشى نصر أبو زيد؟

جاءت مذكرة التفاهم عام ٢٠٠٠ بين العربية السعودية واليمن كثمرة أو عطاء لحرب ٩٤ بالقدر الذي كانت اتفاقية أخوة عربية وصداقة إسلامية عام ١٩٣٤ كثمن لهزيمة جيش الإمام يحيى للحرب. فبينما استولت سلطنة نجد والحجاز حينها على ٣ محافظات من أهم محافظات اليمن: جيزان، نجران، وعسير، كجزء من اليمن والدولة اليمنية مئات السنين، وتحديداً منذ توحد الكيان اليمني في الدولة الحميرية.

كانت «حجة» عبدالعزيز آل سعود قوية بفضل السلاح والمال والدعم البريطاني، ولكن الاتفاقية أبقت خيطاً واهياً ربما للتذكير بالحق والهزيمة.

لا أعقد مفاضلة بين الاتفاقية والمذكرة فكلاهما قد وضع لغماً مدمراً للعلاقة اليمنية السعودية منذ البداية، وكان استيلاء آل سعود على هذه الأرض اليمنية عبر عدة حروب ابتداء من قتل ٣ آلاف حاج في تنومة عام ١٩٣٢ مروراً بحرب ١٩٣٤، وحرب الجمهوريين والملكيين ٦٢ - ٧٠ والاستيلاء على الشرورة والوديعة عامي ٧٠ و٧٣، وتشجيع الحروب الداخلية داخل الشطرين وبين الشطرين (حرب المنطقة الوسطى) وحرب ٧٢ و٧٩. واللافت أن هذه الحروب الكريهة قد آلت إلى الوحدة «كمكر للتاريخ» كفلسفة هيجل.

وعندما طرحت دولة الوحدة أو قبلت بترسيم الحدود لم تستجب الدولة السعودية لأنها تدرك أن الترسيم في زمن القوة لا يحقق أهدافها.

تأخرت مذكرة التفاهم بضعة أعوام عن حرب ١٩٩٤ التي وضعت الجنوب في مواجهة الشمال

ووضعت الحكم في مواجهة سافرة مع إرادة وأماني أبناء شعبه. لم تعلن مع المذكرة أو بالأحرى لم يشر إلى أي «اتفاقيات سرية» أو ملاحق.

صحيح أن السعودية قد تعهدت بإنشاء معاهد فنية وتقنية متخصصة لتدريب العمالة اليمنية، وحدد لها مبلغ يصل آلاف الملايين من الدولارات، ولكن المعاهد والمبلغ ذهبت مع الريح ولم يعد يتحدث عنها أحد.

الحرب السادسة في صعدة وعمران بدأت الكشف عن جوانب من كهوف في قمة جبل جليد المذكرة المومى إليها. فقد أشارت بعض التصريحات عن وجود تحالف استراتيجي بين الرياض وصنعاء، وقد ترافقت هذه التصريحات مع دخول السعودية على خط الحرب في صعدة، والتي دخلتها بضجيج إعلامي، وخطاب حربي ناري، ومطالب بما يشبه إزاحة الجبال عن مواقعها، وإعادتها عشرات الكيلومترات للوراء. واستقبلت الحرب التدميرية السعودية الآتية من الجو والبر والبحر، والتي أتت على ما تبقى من حجر وبشر وشجر ومعالم حياة في هذه المناطق..استقبلت هذه الحرب التدميرية بابتهاج وحماس شديدين للعدوان السعودي على الأرض اليمنية، وكانت أبرز نتائجها منذ البداية تهجير العشرات من القرى واليمنيين في الجانب السعودي إلى العمق. في حين جرى الحديث عن الاستيطان وإعادة الاستيطان لمناطق الحدود في الجانب السعودي. فهل تضمنت مذكرة التفاهم اقتلاع اليمنيين في الحدود بين الدولتين إلى مناطق أخرى.

لقد أجاب العدوان السعودي على غموض في هذه الحرب المتكررة والكريهة. فلكي تطرد الدولة السعودية مئات وآلاف المئات والآلاف من أبناء عسير والمخلاف لابد من حرب في صعدة تستمر بضع سنوات. فما كان باستطاعة السعودية الحديث -مجرد الحديث- عن تهجير المواطنين في عسير الجبال والتهايم لولا حرب صعدة.

الحرب في صعدة التي تدخل عامها السادس قد استهدفت في مداها القريب والعاجل طرد المواطنين بالقتل حد الإبادة في محافظات صعدة وأبها وجيزان وعمران ومناطق من حجة والجوف. لهذه الغاية المقيتة والتي سبق إليها ستالين وأتاتورك وصدام حسين والفاشية والنازية، وفشلت كلها في اقتلاع أبناء الأرض من بيئتهم، ولكن هذه الحرب المكرورة والمتناسلة لا تزال تخبئ أكثر مما تعلن، وهي لا تدور فقط في هذه المحافظات، ولكنها تدور أيضاً في عقول وقصور الحكام الذين يتقاتلون على اقتسام «المستقبل»! في حين يضيق بهم الحاضر.

الحرب ابنة شرعية للفساد والاستبداد في البلدين الجارين والشقيقين، وهي هروب من جرائم إلى أكبر فأكبر، وتعبير مكثف عن حالات من اليأس والضعف والخوف. الخوف من أنفسهم ومن أعدائهم الحقيقيين «شعوبهم»، وهي عودة «غير حميدة» للمناطقية والقبائلية والطوائفية التي اعتقدنا أننا قد تجاوزناها.

في تصريحات مسؤولينا وخطابنا الإعلامي ووعظ «السلف غير الصالح» حرص مريب على تدويل الحرب وجر أطراف إقليمية إليها. كما أن الخطاب السياسي شديد التأكيد على طائفيتها واستمراريتها.

الكارثة أن تصبح الحروب المستدامة وجرائمها مناجم ذهب، ومصدر ثراء، وأن تكون الحروب الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الحكم أو المكوث في الكرسي أو صياغة اقتسام جديد.

الحرب في صعدة ودفع الحراك الجنوبي بالإرهاب وتهجير السعودية لأبناء عسير والمخلاف شأن الصراع الفلسطيني -الفلسطيني وحصار غزة والإرهاب في العراق والحرب في السودان ليس مؤامرة أمريكية ولا مكيدة صهيونية، ولا نزعة شيطانية، وإن كانت تحقق وتضمن المصالح الأمريكية الاستعمارية، وتخدم الاستيطان الإسرائيلي، وقد يؤذن بغروب نظام عربي فسد وفقد الرشد. فهو مكر التاريخ «ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين» الآية (الأنفال: ٣٠).

بدايات التمرد المحدود وتطوراته وامتداداته ودخول السعودية قد كشف مكر «مذكرة التفاهم».

ما لا ينبغي أن يُنسى أن حرب ٣٤ قد بدأت بقتل ٣ آلاف حاج يمني في أقل تقدير في تنومة. أما حرب مذكرة التفاهم -إن صح التعبير- فقد سبقها إحراق ١٨ مهاجراً يمنياً، وعلى مقربة من التنومة في خميس مشيط. وفي حين اكتفى الإمام يحيى بإثارة القضية عبر المفاوضات، ثم فوض عبدالعزيز آل سعود فإن قصة إحراق أجسام ١٨ مهاجراً لم تلق أي احتجاج رسمي، ومرت الجريمة بسلام.

نحن أمام إرهاب «رسمي ومتناسل» ومتوسع، فالحرب في مران قد امتدت إلى عديد من محافظات الشمال، ويجري دفع الاحتجاج الجنوبي السلمي بالإرهاب بأساليب مدمرة وخبيثة، وبدخول أمريكا الحرب لتبرر ضرب البدو الرحل بصواريخ كروز، يأخذ الإرهاب بعداً دولياً، وهو ما يريده حكم فشل في التنمية والبناء وفرض هيبة النظام والقانون والحفاظ على وحدة سلمية وديمقراطية.

الحريصون على عولمة الحرب لا يتعظون بباكستان وقائدها القوي «برويز مشرف»، كما لا يأخذون العبرة من العراق والصومال وأفغانستان، وسيجدون أنفسهم ضحايا حرب أوقدوها.

● «النداء»، العدد ٢١٧، الاثنين ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٩

الفوضى الخلاقة والمحنة العربية

عبدالباري طاهر

12
الفوضى الخلاقة والمحنة العربية
دعوة لساستنا.. للاستئناس بأفكار الاستاذ أنيس حسن يحيى

وضع الرئيس الأمريكي السابق العالم أمام تهديد "التطهير" بسياساته الحربية المانوية عالم الخير وعالم الشر، وتقاسم مع الجهادي السلفي بن لادن والظواهري هذا التقسيم البائس، وإن ادعى كل واحد منهما أنه رمز "الخيرية والدين".

لم يكن بوش فرداً معزولاً، بل كان المعبر الأمين عن قوى عالمية «امبريالية» تدأب على عسكرة الكون حتى أعماق البحار والأفلاك السماوية، وانتهاب خيرات الشعوب واستعبادها بمنطق استعماري مدجج بهجنة "الحروب الصليبية"، ومنطق القوة المجردة من القيم والأخلاق والمبادئ. وبوش قد ارتبط اسمه بتدمير البيئة، وإعلان الحروب. وهي -أي القيادة الأمريكية- وهي تتواجه وتتقاتل مع تيارات أخرى (سلفية جهادية)، تعبر عن عجزها في فهم الدين وروح العصر والحداثة بالعودة إلى الماضي للتقاتل به وعليه.

في هذين التيارين الكبيرين تتوسط أنظمة عالمثالية ورابعة حسب نظرية المفكر سمير أمين في الأطراف والمحيط، وهي المجموعات العالم ثالث ورابع، فهناك مناطق خطت بعض الخطوات في التصنيع، ولكنها غير قادرة على تحديات السوق العالمية "منها في الوطن العربي: الجزائر، مصر، العراق"، ومنها مناطق ظل اقتصادها قائماً على تقسيم العمل الخاص بالمرحلة السابقة "التخصص في إنتاج الخامات" (الدول الخليجية) أو الزراعية (السودان)، وقد كان الفشل هو العنوان الأبرز لفشل الكثير من هذه الأنظمة (المجموعتين). ومن هنا كما يرى كانت ردود الأفعال مختلفة ومتفاوتة.

وينسب أمين الفشل إلى أسباب متعددة ليس من بينها "معاداة الإسلام للتقدم.

يتحاور مفكران عربيان مهمان: سمير أمين مدير منتدى العالم الثالث، وصاحب نظرية المركز والأطراف، وبرهان غليون مدير مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر في جامعة السربون في باريس.. يتحاوران "حول الدولة والدين"، يتفقان ويختلفان من حول قضية مهمة ومؤرقة، ولكنهما يكادان يجمعان على خطورة أوضاع عالمنا.

بوش الابن أحد أهم عناوين الإرهاب وصناعه خاتمة القرن العشرين ومطلع الحادي والعشرين.

قاد بوش برعونة وطيش كبيرين، إرهاب الدولة الكبرى وإرهاب الاستعمار ضد بلدان العالم الثالث والرابع، وحتى الإرهاب الأصغر لبعض حكام هذه البلدان. فوجدت هذه البلدان نفسها أمام ٣ أنواع من الإرهاب: إرهاب أمريكا الدولة الكبرى في العالم، مسنودة بإرهاب الدول الاستعمارية والتابعة، ثم ثانياً إرهاب الأنظمة المستبدة والفاسدة (التابعة) في عالمنا الثالث والرابع، ثم إرهاب الاتجاهات المتطرفة، ومن أهمها: الجهادية السلفية. والأطراف الثلاثة يرفد بعضها بعضاً.

وسواء تحالفوا أو تقاتلوا فكل منهم يقوي الآخر، أو يخلق له الأرضية والمبررات لنشر إرهابه. أحداث الـ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك، مكنت أمريكا من غزو أفغانستان واحتلال وتدمير العراق، وفي الوقت نفسه أعطى الغزو الاستعماري الأمريكي والعدوان الإسرائيلي ضد لبنان وفلسطين الذريعة والمتكأ للتيارات السلفية الجهادية وللآيات الإيرانية الخروج من الأحداث رافعين رايات الجهاد والإرهاب، وفرض منطقهم على الحياة والعصر بسيف التكفير وحد الإرهاب.

يقول غراشي يدخل المجتمع في أزمة عضوية حين يلف العجز السلطة والمعارضة معاً، وكان لينين يقول: يدخل المجتمع في سيرورة من التفكك والاستنقاع حين يساوي العجز بين السلطة والمعارضة. يضيف المفكر الفلسطيني فيصل دراج أن المرئي في الوطن العربي ومنذ سنين يجاوز ما قال به غراشي ولينين معاً، ذلك أن ما يوحد السلطة والمعارضة معاً ليس العجز وحده، بل تقاسمهما لتصورات وممارسات متشابهة كما لو كانا وجهين مختلفين لعملة واحدة.

يدرك كثيرون أن أمريكا والاستعمار قبلها مسؤولون عن نشر بذور الإرهاب وغرسه في العديد من بقاع الأرض، وأن إسرائيل في فلسطين والمشرق العربي قد مثلت بؤرة إرهاب يمتد لما يقرب من ثلث قرن، ولا تزال حرائقه ممتدة حتى اليوم.

والأنظمة العربية بفسادها واستبدادها مصدر رئيسي أيضاً للتطرف، سواء تحالفت مع إسرائيل أو تحاربت. أما التيارات الجهادية السلفية فهي الابنة الشرعية لهذه الأنظمة التي غرست التعليم المذهبي والسلفي الجهادي، وأفسدت خطاب المسجد، ونشرت الأمية والفقر والمرض، وتحالفت مع أمريكا لمحاربة الإرهاب في حين كانا يقويانه ويستخدمانه لفرض سياساتهما التدميرية.

أليست سياسات النهب والحروب التي مارستها البلدان الاستعمارية ضد البلدان المستعمرة هي مسؤولة عن خلق مناخات وبيئات الإرهاب في عالمنا؟ تتلاقح سياسات ومناهج دول أو دولة المركز مع حكام بلدان الأطراف لتعميم الفقر والجهل والمرض. فهذه السياسات تنتج موضوعياً وعملياً التيارات

المتطرفة والإرهابية التي تجد نفسها "منتج" السياسات الاستعمارية والوطنية الفاسدة، وأداة بيد الحكام الفاسدين والمستبدين لقمع التيارات الداعية للحرية والمناضلة من أجل الديمقراطية والعدالة والمساواة. ثم أيضاً ضحايا وجلاوذة في آن. يتراوح إنتاج العربية السعودية من النفط ما بين ١١ و١٥ برميلاً من النفط، ومع ذلك فأهلها فقراء، وبنيتها هشة تستطيع مطرة لساعات أن تدمرها، لعدم وجود صرف صحي لعاصمة التجارة والاقتصاد.

وتغطي السلطة اليمنية على فسادها واستبدادها وعجزها عن التنمية والبناء والإصلاح، بالهروب إلى حروب مكرورة ومتناسلة تعممها على اليمن كلها.

ولعل فلسطين هي الأنموذج الأفجع للخيبات الكبرى التي تحول حركة تحرر وطني إلى أداة مساومات وقمع ضد شعب يناضل ثلثي قرن لاستعادة أرضه وحريته.

تؤيد جماعة عباس الفاسدة والتابعة بناء جدار فولاذي يسلم غزة للحصار الإسرائيلي، ويحقق لإسرائيل ما عجز عن تحقيقه جيش الدفاع الإسرائيلي. وتتحالف أمريكا وإسرائيل ومصر لخنق غزة وحرمان مواطنيها من أبسط حقوق الحياة. إن لم يكن هذا إرهاباً فلا معنى للإرهاب.

فأمريكا هي الصانع الأكبر للإرهاب سواء في حماية وتقوية الإرهاب الإسرائيلي، أو في مساندة أنظمة تابعة تنتج سياساتها العامة الإرهاب.

غزوة نيويورك وراءها سياسات خطرة تدعمها أمريكا، وانتصار طالبان في أفغانستان وحتى حربها مع زعماء الحرب وضدهم تتشارك فيها أمريكا والمال العربي.

لا يستطيع الذين تصنع مجمل سياساتهم الإرهاب، أن يقضوا على الإرهاب.

أمريكا تصنع "الإرهاب"؛ إرهاب الدولة العظمى، ثم تعلن الحرب عليه، وهو المستحيل عينه. فاحتلال أفغانستان (حتى لو تم بموافقة دولية) يبقى في نظر الأفغان (أهل الأرض) إرهاباً. واحتلال وتدمير العراق إرهاب بامتياز، والدفاع ودعم وتشجيع جرائم الحرب الإسرائيلية إرهاب. والإرهاب يخلق غالباً مقاومة وطنية، وقد يخلق إرهاباً.

والإرهاب وباء ينتشر بسرعة العصر نفسه، فاحتلال أفغانستان والعراق وما يجري في فلسطين قد أسهم بنصيب وافر في تقوية عضلات الإرهاب في أكثر من مكان.

تعلن السلطة اليمنية الحرب على شعبها في أكثر من منطقة، وتتشارك مع الأمريكان والسعودية في "الخراب والتدمير الشامل" في صعدة والمحفد ومناطق مختلفة من اليمن. تقاتل الأمريكان والسعوديين واليمنيين وربما غيرهم ضد القاعدة والسلفية الجهادية بصورة عامة، نوع من أنواع العبث، وتقوية الإرهاب ونشره.. كيف؟

فحرب أمريكا ضد الإرهاب إرهاب حقيقي، فهو إضافة إلى حربه الاستعمارية، يصنف أمما وشعوبا ومعتقدات ومناطق، ويضعها في خانة الإرهاب، كما أن بلداناً حليفة أو بالأحرى تابعة كمصر والسعودية واليمن، تنتج الإرهاب الذي "تحاربه يوماً"، فهي بفسادها واستبدادها وطائفية وعشائرية حكمها تخلق الإرهاب خلقا.

التعليم في العربية السعودية رغم المعالجات المهمة فيها للمناهج فما تزال "الجامعة الإسلامية" في "المدينة"، و"هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" تنشر السلفية الجهادية، وتدفع بها إلى مناطق مختلفة. أما اليمن فقد اختارت ضمن تقسيم العمل والظروف الاقتصادية والسياسات اللاوطنية، تشجيع التعليم المذهبي، ونشر السلفية الجهادية في اليمن، والتعويل على التجنيد للالتحاق بالإرهاب في أفغانستان والبوسنة والشيشان والعراق والصومال، ثم في اليمن ذاتها. فالإرهاب يمثل مصدراً من مصادر الدخل. فهل يمكن للذين يصنعون الإرهاب أن يحاربوه؟

تحاول الدولة اليمنية خلط الأوراق بين القاعدة والحراك الجنوبي والحوثيين والمعارضة السياسية (اللقاء المشترك)، وفي الوقت ذاته تحاول جر السعوديين والأمريكان إلى التشارك في حربها ضد هذه الأطراف، غير مدركة أنها تعمل على توسيع الحرب، ومدها إلى مناطق عديدة تتجاوز اليمن.

خلط الأوراق يحول قوى عديدة خصوصاً في الجنوب إلى "قاعدة"، ويقطع الطريق على الحل السياسي، ويحول اليمن إلى ميدان حرب دولية تدمر اليمن لصالح تجار الحروب وصناع الفتن والاقتتال.

ولم يتعظ بوش الجديد -القديم بمأساة أفغانستان وباكستان والعراق والصومال، وهي جرائم تشارك فيها الأطراف الثلاثة: أمريكا، والمال العربي، والتجييش العربي الذي كانت اليمن طرفاً فاعلاً فيه.

إخماد أنفاس المعارضة السياسية (اللقاء المشترك)، والانتصار على التمرد الحوثي، والالتفاف على مطالب الحراك الجنوبي السلمي بعد دمغهم بالإرهاب، وربطهم بالقاعدة، وسيكون المال السعودي وبعض الخليجي والمشاركة الأمريكية وقود هذه الحرب. فهل ينجح النظام في ربط الحراك بالإرهاب كما نجح في ربط الحوثية بإيران؟ وهل ينجح في عزل المعارضة السياسية وتفكيكها؟ إنه الرهان القادم والتحدي الحقيقي.

وهل تنجح السعودية في إلحاق اليمن بها! في ظل مباركة "يمنية" وتغاضٍ دولي؟

وهل يستمر بوش الجديد في نهج سلفه بوش القديم، رغم أنه -أي بوش الديمقراطي والجديد- قد نجح ببرنامج مختلف، وشعارات مختلفة، وكسب حماس وتأييد قوى إسلامية عالمية توجت بمنحه جائزة نوبل للسلام؟!

النهج القديم ما يزال هو الممارس على صعيد دولي، وكان تراجع "بوش الجديد" عن طلبه وقف الاستيطان في فلسطين إلى قيادة إسرائيل، وتحدي هذه القيادة المتطرفة لطلبه شاهد اللامبدئية والضعف.

● «النداء»، العدد ٢١٨، الاثنين ٤ يناير ٢٠١٠

الله يلعن الشيطان

عبدالباري طاهر

12

الله يلعن الشيطان

علينا أن نختار

تصدق عيونك على أم عيالك؟

حقيقة طالما أكد عليها المفكر الأمريكي نعوم شومسكي، وهي رفض «شيطنة الآخر». في بيئاتنا «الإسلاموية» التقليدية اتخذنا من الشيطان الرجيم مشجباً نعلق عليه أخطاءنا وزلاتنا، نكتفي بلعن الشيطان الرجيم ثم نلج في الخطيئة المرة تلو الأخرى، لكأن لعن الشيطان براءة ذمة، وتطهر من الإثم، وإلقاء التبعة على شيطان مصنوع من الإصرار العنود على «الجريمة».

شيطنة الآخر مرض عالمي. فالولايات المتحدة الأمريكية سواء في عهد ريجان أو بوش الابن، تشيطن الإسلام، وتجعل من الدول المختلفة معها، والمعادية لسياساتها الشيطان الرجيم.

ولم تكن إيران بأحسن حالاً من أمريكا في امتشاق سيف الشيطنة ضد الآخر المختلف، ولعل الاتجاهات «الإسلاموية»، سنية كانت أو شيعية، من أكثر الاتجاهات الفكرية والسياسية والدينية ولعاً بتحميل الشيطان، جنياً كان أو إنسياً، الأوزار والجرائم التي يقترفونها، ويحملون المختلف جرمها. فعندما تجعل من الآخر المختلف شيطاناً فأنت تصبح في سريرة نفسك مَلك، فتشعر بالزهو والاستعلاء.

كثيرون كتبوا عن هوس الشيطنة: نعوم شومسكي العالم الأمريكي التقدمي، وإدوارد سعيد المفكر العربي، والفليسوف الناقد دريدا.

والحقيقة أن العرب -أقصد الأنظمة والنخب السياسية وبعض المثقفين- أكثر إصابة وولعاً بداء

«الشـيطنة». المتتبـع للصراعات العربية -العربية وعداواتها الداحسـية والغبرائية، يعرف وبال مثل هذه «التهم» المدمرة للقيم والأخلاق والروابط الأخوية.

ولعل ما شـهدناه مؤخراً بين الشـقيقتين: مصـر والجزائر، من تصارع من حـول مباراة «رياضية» هدفها إبراز المهارات والقدرات بروح إنسانية شفافة وعالية، فاجع حد المقت. وقد استخدمت الرياضة وسـيلة تلاق وتحاور وبداية تواصل بين أمم وشـعوب متقاتلة: الصين وأمريكا، أمريكا وإيران، ولكن السياسات العدائية والعدوانية بين الحكومتين قد اشتعلت حرباً جعلت من إسرائيل؛ الدولة العنصرية المعادية للأمة العربية، تتفجع متشفية من هول ما يجري بين بلدين عربيين شقيقين تجمعهما أواصر أخوة القومية والدين والمصير والتكوين النفسـي العام، تتقاذف كرة الكرة والشـتائم حد الإسـفاف، وينخرط فيها أدباء ومثقفون مرموقون ورجال دين ومن كل الأطياف.

وربمـا كان اليمنيـون أكثـر إصابـة بالداء مع العلـم أن الزيدية كفرقة من فرق علـم الكلام المعتزلي التي ترفض «القدر»، إلا أنها في الحقل السياسي تتشارك مع إخوتها في الطوائف الأخرى في توزيع «التهم» والثناء العاطر على النفس بتلطيخ سمعة الخصم.

فمنـذ ثـورة سـبتمبر ٦٢ وحتى اليوم لا تزال الإمامة الباغية الطاغية سـبب محـن اليمن ومعاناته التي يصنعها حكامنا اليوم.

بعد حرب ٩٤ بين الشـمال والجنوب، أو بالأحرى بين المؤتمر الشـعبي العام والحزب الاشـتراكي، وبعد هزيمة الحزب الذي كان يحكم الجنوب، أصبح الجنوب «انفصالياً»، والحزب الاشـتراكي سـبب المآسي كلها حتى تلك التي صنعها أو يصنعها المؤتمر أو تشارك الحليفان في صنفها.

نمـاذج الشـيطنة كثيرة في واقع شـعبنا وأمتنـا العربية، فما إن يقع خلاف بين هذا الشـطر وذاك حتى تقوم الدنيا ولا تعقد، وحتى داخل شطر أو قبيلة أو حتى أسرة، وأحياناً بين الأفراد الأصدقاء أو الإخوة، فما إن يظهر خلاف ما من حول أية قضية من القضايا حتى تندلع الحرب الكلامية المسـعرة، ويصبح كل واحد منهما في نظر الآخر شيطاناً مريداً. وقد تمتد لسنوات وربما العمر كله.

للأمـر علاقـة بالتركيبة البدائيـة وبالقيم القبلية والبدوية النزاعة للتصارع والتقاتل في كل شـيء وعلـى كل شـيء، وربمـا أضفـى العجـز والقهـر والغـبن الاجتماعي وعـدم القدرة على صنـع الحياة والتجديد فيها، ومواجهة التحديات المفروضة مزيداً من الإيغال في رمي الشيطان. وللحكيم المصري أبيات شعرية ينذر فيها من رمي الشيطان. فالشيطنة خرافة ممتدة وعميقة في النفس البشرية، ولها علاقة بالمعتقد، وخطورتها أن تتضمن تزكية النفس، والبراءة من الإثم المقترف، وتلبيسـه الشـيطان الذي يوسـوس في صدور الناس من الجنة والناس، والآية صريحة في الإشـارة للناس «الموسوسـين» والمسوسين.

تحيـة مـن أعماق القلـب لهؤلاء العظمـاء والعمالقة: للأسـتاذ الجليل محمد عبدالله الفسـيل أحد الصنـاع العظـام للحركـة الديمقراطية، وفـي أوائل دعاة الدسـترة والحرية في اليمـن كلها. لقد كنت أيها الفسـيل عظيماً وكدأبك وعادتك في الرسـائل الموجهة للرئيس والمنشورة في الوسط، فمن أمثالك تعلمنا.. ومن أمثالك تتعلم الأجيال القامة. فأنت المثل والقدوة الحسنة.

تحية لهشام باشراحيل الصحفي الفادي، ولابنه محمد ورفاقهما من المتضامنين معهم ضحايا «غزوة» كريتر التي يتصنعها المهووسون بالفتن والحروب، وقمع المواطنين ومصادرة حرياتهم.

تحية حب وعرفان وتبريك لاستاذنا الجليل الدكتور عبدالعزيز المقالح الذي يستحق بجدارة أكبر من جائزة العويس، فالجائزة النبيلة وسام على صدور الأدباء والمثقفين العرب.

تحية دعاء ومحبة للرجل الكفء النزيه والشجاع فيصل بن شملانٍ الذي مثلت سيرته العطرة أنموذجاً للزهد والطهر، والوفاء والصدق، وكان في إدارته المديدة مثلاً وقدوة في الكفاءة ونظافة اليد، وحب الوطن. لقد ترشح لرئاسة الجمهورية وتعرض لإساءة بالغة حملها بصبر ومجاهدة ليقدم أول أنموذج للتحدي.

● «النداء»، العدد ٢١٩، الاثنين ١١ يناير ٢٠١٠

الخـــدعـــة الـكـبـــرى

عبدالباري طاهر

12

الخدعة الكبرى

عبد الباري طاهر

عدن والطبيعة..!

وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط يرد على "المقدس العربي":

الأخذ بيد اليمن بعيداً عن حافة الانهيار

وعد البريطانيون الشريف الحسين في الحرب الكونية الأولى (١٤ – ١٩١٨)، وهو أمر معروف الآن حد اليقين، وعدوه بتتويجه ملكاً على العرب و«التحرر» بين مزدوجين من النير التركي، فبلع المغرور الطعم وقاتل مع الحلفاء ضد الخلافة الإسلامية «الغازية» ليكون أكبر ضحية لاتفاقية "سايكس –بيكو" ١٩١٦ بشأن تقسم الأقطار العربية.

وعندما قامت ثورة أكتوبر الاشتراكية بنشر بنود هذه الاتفاقية الاستعمارية ضد بريطانيا وفرنسا، اتصل الحسين بالإنجليز طالباً رأيهم في هذه المعاهدة، فاستلم تأكيدات بأن المعاهدة مزورة، فصدق الشريف «الخدعة»، ومضى في طريق الحرب ضد الأتراك، ليقع وعياله «الملوك» فريسة الوحوش: البريطانيين والفرنسيين، الذين توزعوا الأرض العربية بالقيراط والسنتيمتر، وكان الأذكى أمير نجد الذي قفز من السفينة البريطانية التي قاتل معها إلى البارجة الأمريكية الدولة العظمى المنتصرة.

في حرب ٦ أكتوبر أبلى الجيش العربي المصري والسوري بلاء حسنا في الانتصار العسكري على إسرائيل، ولكن السادات حرص على خداع نفسه الأمارة بالسوء في حمل راية الهيمنة الأمريكية من طنجة إلى جاكرتا، وذهب ضحية «الوهم» بعد أن كبل مصر والأمة باتفاقات كامب ديفيد.

وركب الوهم صدام حسين الذي اعتقد إمكانية إسقاط «الثورة الإسلامية في إيران" بهزة واحدة،

فكانت الكارثة على العراق والأمة كلها، وكان مزوداً بتقارير استخباراتية أمريكية مغرية، ولم يكن الأمريكان والأوروبيون والمال العربي والتجنيد بعيداً عن «الخدعة».

قاتلت عدة دول عربية ضد العراق مع أمريكا وبريطانيا -السادة القدامى الجدد، موعودين بحل للقضية الفلسطينية، ليخرجوا بتدمير العراق وتقديمه لقمة سائغة لطائفية مدمرة ولنفوذ إيراني لا يرحم، وليصبح جرحا نازفاً في جسم الأمة كلها، وربما نقطة وثوب قادمة ضد من غدر به.

أما التواطؤ ضد لبنان وفلسطين فلربما بدا كخيار ذاتي لولا إدراكنا أن حكامنا ليسوا بمستوى صنع القرار المستقل وحرية الخيار وحق الاختيار.

الخدعة التي نستنشق دخانها المسموم اليوم، تحول معركتنا من معركة قومية ضد إسرائيل؛ العدو المغتصب أرض فلسطين، وأرضاً من سوريا ولبنان والأردن، والمنتقص من سيادة مصر على سيناء، والمهدد للأمة العربية إلى معارك داخلية طائفية وقبائلية وجهوية، وحتى لغوية، بين أبناء الأمة: ففي السودان صراع الشمال الجنوب، ودارفور، والجزائر والمغرب، والمغرب والبوليساريو، وفي الجزائر مع القبائل والجهادية السلفية، وانفراط عقد الصومال غير البعيد عن الصراعات العربية.

والخدعة الكبرى وربما المميتة الاستجابة للدعوتين: الأمريكية والصهيونية باعتبار جوهر الصراع حالياً داخلياً بين السنة والشيعة، أو بين المسلمين والأقباط -مصر مثلاً، وخارجياً بين الأمة وإيران، والمعركة بل المعارك المتفجرة في اليمن بين الحوثيين والحكم، أو بين الحوثيين والسعودية، ومع القاعدة، لا يخرج عن هذه «الخدعة» التي أطلقتها الإدارة الأمريكية وإسرائيل، وتلقفتها الأنظمة العربية في المغرب العربي والجزيرة العربية، باستثناء قطر وعمان والعراق الذي له شأن يغنيه.

فالحرب المدمرة في اليمن في صعدة منذ ٦ أعوام، تشعل فتيل صراع طائفي سلفي وزيدي، وقد دخلت السعودية على خط الحرب منذ ٣ أشهر.

وإذا كان النظام في صنعاء قدر أسابيع لحسم المعركة، فإن السعودية قد قدرت الحسم بأيام، توهم جيشها القدرة على نقل الجبال والقرى والقبل عشرات الكيلومترات إلى الخلف -أي إلى ما وراء صعدة.

يغض السيد الأمريكي الطرف عن جرائم الحرب في صعدة على كثرتها الكاثرة، ابتداء من الشعارات الإبادية: الأرض المحروقة والاجتثاث والتطهير والاستئصال، ثم القصف العشوائي للمزارع والقرى والأسواق والمساجد، وتهجير السكان وتشريدهم، ومنع وصول الإمدادات الحياتية إليهم.

وهناك أخبار عن مشاركات أمريكية من قبل خبراء واستخبارات ومدربين في الجيش اليمني في الجبهة.

فهذه الحروب والفتن الداخلية المقيتة قد دفعت "القضية الأولى" إلى الخلف، فلم يعد العرب يتحدثون كما يجب عن قضيتهم الأولى والمقدسة، وانصرف كل نظام للحديث عن معاركه وانتصاراته الداخلية.

كما أنه لم يعد لأي نظام من هذه الأنظمة حق الحديث عن حرب الإبادة الإسرائيلية، ولا عن التمييز

والتطهير العرقي، ولا عن التعذيب وتشريد الفلسطينيين، بعد أن أعلنت هذه الأنظمة الحرب على شعوبها، وربما تطمح إلى التفوق على إسرائيل مستقبلاً، ولكن في حربها ضد شعوبها.

أما الحرب ضد السلاح النووي الإيراني، فهي الخدعة والبوابة الكبرى للتحالف ولقبول قيادة إسرائيل للمنطقة العربية، وليس إيران أو تركيا.

مطلوب في هذا التحالف الجديد «التشطيب» نهائياً على شيء اسمه القضية الفلسطينية، والحل إما بكنتونات محاصرة ومعزولة، أو بالتهجير إلى الوطن البديل الأردن. أما حماس فإن الجدار الفولاذي المصري والحرب اليومية الإسرائيلية كفيلة بإخماد أنفاسها، والحكام العرب «المعتدلون» جداً، وفي مقدمتهم مصر وجماعة أبو مازن، غير بعيدين عما يجري.

والخشية في الخدعة القادمة أن يسوى الخلاف مع إيران الآيات، متشددين كانوا أم إصلاحيين، على حساب قبائلنا العربية «الشجاعة»، وتقديمهم كهدايا للنفوذ الإيراني، كما كان حاصلاً في عهد الشاه، ولا يهم الغرب غير مصالحه وإسرائيل كحليف استراتيجي حقيقي.

وفي كلا الاحتمالين: الضربة أم الاتفاق، فإن الأكيد أن بني يعرب هم الضحايا، وستكون اليمن والسعودية كبشي المحرقة التي أرادوها لخصومهم، بل لأهلهم وأبنائهم. «ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله».

● «النداء»، العدد ٢٢٠، الاثنين ١٨ يناير ٢٠١٠

مـن أيــن يـأتــي الإرهـــاب؟!

عبدالباري طاهر

12

من أين يأتي الإرهاب؟!

صحصحوا معلوماتكم أيها المتطرفون

أمة؟

سلفاً لابد من الاعتراف بأن مصطلح الإرهاب قد استخدمه الاستعمار والرجعية في مواجهة الحركات الثورية والتحريرية. فكفاح الهند السلمي ضد الاستعمار البريطاني «إرهاب»، وقتال الصينيين ضد الإنجليز واليابانيين إرهاب.

والحركات الثورية في فرنسا وألمانيا وبريطانيا إرهاب، ونضال حركات التحرر الوطني في عموم آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد المستعمرين «إرهاب». كما أن مقاومة الفلسطينيين للاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي «إرهاب».

نضال العرب في الجزائر ومصر وسوريا والعراق واليمن الجنوبي إرهاب أيضاً.

إذن، فمصطلح الإرهاب قد استخدم أساساً ضد الثورات الشعبية وحركات التحرر والمقاومة الوطنية ضد القوى الاستعمارية والرجعية منذ البدء.

ولكن ذلك لا يعني وجود أعمال وممارسات إرهابية. فالاستعمار إرهاب وأي إرهاب، والهيمنة ونهب خيرات الشعوب، وطمس هوياتها وخصوصياتها والعدوان على ثقافتها الوطنية والقومية هي الأرضية الخصبة لزرع الإرهاب ونشر أوبئته وكوارثه.

وهناك إرهاب أيضاً قد يمارس من قبل قوى متطرفة من كل الاتجاهات والملل والنحل، وقد وقعت بعض القوى الثورية القومية واليسارية في فخاخ ممارسات إرهابية. فمثلاً خطف الطائرات أو استهداف المدنيين تحت أية ذريعة إرهاب، والاغتيال السياسي للمعارض إرهاب.

ويبقى السؤال منتصباً كقوس قزح: من أين يأتي الإرهاب؟ أو ما هي منابع الإرهاب؟!

لاشك أن الاستعمار إرهاب أكبر يصنع أشكالاً وألواناً من الإرهاب، فهو -أي الاستعمار- يدفع إلى ردود أفعال قد تكون نزقة ويائسة، والاستعمار نفسه قد يشجع عناصر أو اتجاهات متطرفة تعطيه المبرر للقمع، ومزيداً من التنكيل والنّهب. وفي السياق يأتي الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتشريد المواطنين، وإقامة الجدران العنصرية، وقلع الأشجار المثمرة، وتهويد القدس والضفة وحصار القطاع، وإقامة المستوطنات، وتهديم البيوت على رؤوس السكان، واقتراف مسلسلات من جرائم حروب الإبادة والتطهير العرقي، والتمييز العنصري.

الانحياز المطلق الأمريكي لإسرائيل، ومدها بالمال والسلاح وتشجيعها على التمرد على الشرعية الدولية واستمرارها في الاحتلال والعدوان على جوارها العربي في لبنان وسوريا والأردن ومصر كلها تدفع ببعض العرب والمسلمين إلى التّطرف والإرهاب.

كانت أحداث الـ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ ثمرة كريهة لهذه السياسات الاستعمارية، وأيضاً لرعاية ودعم ومساندة الدول الفاسدة والمستبدة في عالمنا العربي والإسلامي، ولسياسات هذه الأنظمة الطوائفية والقبلية والأسرية.

لقد كان لفشل حركات التحرر الوطني والأنظمة القومية، وفشل التنمية والتحديث والاندماج الوطني في غالبية البلاد العربية أثر عميق على ازدهار الأفكار والتيارات السلفية والسلفية الجهادية.

الفقر الكافر حقاً وصدقاً منبع مهم ورافد أساسي من روافد التطرف والإرهاب، فالمئات والآلاف من شباب الأمة العربية توزعوا على خارطة «الجهاد» في أفغانستان والشيشان والبوسنة والهرسك وحتى كشمير، كان الفقر والتعليم الفاسد حاديهم أكثر من الإسلام. وبموجب الفقه الإسلامي فإن أولوية جهادهم هي فلسطين حسب المذاهب الفقهية كلها، وليس أي مكان آخر.

تمثل الدولتان القطريتان: المتوكلية اليمنية (١٩١٨ - ١٩٦٢)، والدولة السعودية أنموذجين للدولة القائمة على أساس السلفية الجهادية. فالأولى استندت إلى مبدأ الخروج في المذهب الزيدي، وهو مبدأ يرتكز على «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» في بعده الاعتزالي، والذي سار إليه أئمة آل البيت منذ خروج الحسين واستشهاده وحتى قيام المتوكلية اليمنية.

أما دولة آل سعود فقد قامت بحد السيف لحرب المشركين من عبدة الأوثان الخارجين عن التوحيد، وهي حرب موجهة ضد الأجنبي التركي بمقدار ما هي موجهة ضد الداخل «المشرك عابد القبور».

فالدولتان سلفيتان جهاديتان وإن كان جهاد الإمامة الزيدية يتوجه أساساً ضد الإمام الظالم، بينما جهاد الوهابية يتوجه ضد جميع السكان المختلفين عن العقيدة الوهابية: وهم جميع الطوائف الإسلامية وبالأخص الشيعة بما في ذلك الزيدية المعتبرة من المذاهب السنية. والسنة والشيعة وإن اشتركا في السلفية الجهادية، إلا أن الأولى تتجه للمجتمعات والناس فحسب، ولا تتوجه للحاكم الجائر الذي توصي بالصبر عليه حتى ورود الحوض. أما الشيعية بمختلف فرقها فتتجه للحاكم الظالم، فهو المعني بالخروج، والثورة الإسلامية في إيران أنموذج.

أما البدايات التنظيمية فتعود إلى ٣ روافد: الأول تأسيس محمد حامد الفقي عام ١٩٢٦ في القاهرة

«لجمعية أنصار السنة المحمدية هي الأداة التنظيمية والسياسية والحزبية للسلفية الجهادية».

صحيح أن فكرة «الجهاد» موجودة في العهد القديم، ونظراً لقلة اليهود فقد حدد المجال بـ«من النيل إلى الفرات». أما في القرآن الكريم، ولاتساع مجال الدعوة الإسلامية، فإن الكرة الأرضية هي ساحة الدعوة، وهو ما يعني أن الجهاد في الإسلام طلبي بالدرجة الأولى. ومن هنا كما يرى المفكر العربي هادي العلوي في كتاب «قاموس التراث» (ص٢٢٨) «وتبعاً لهذا التحديد، يعني الجهاد أن على الدولة الإسلامية أن تظل في حالة حرب حتى يتم الاستيلاء على الأرض بأسرها، وبذلك يوفر الأساس الأيديولوجي لاستمرار الفتوحات طيلة القرن الأول من ظهور الإسلام، وما كان لها بالطبع أن تستمر أكثر من الحدود التي وصلت إليها.

ولعل ذلك هو ما يفسر انخراط بعض من سكان الدولتين: اليمنية والسعودية في «غزوة» نيويورك كتعبير بن لادن والظواهري، ونصيب الدولتين في حرب أفغانستان والشيشان والبوسنة وحتى العراق، فقد لعبت الأيديولوجية «الوهابية» التي مثلت إضافة بدوية إلى المنحى الحنبلي الراجع عند ابن تيمية الحراني وتلميذه ابن قيم الجوزية ومن ثم ابن كثير. وزاد التعصب اشتعالاً الطفرة والثروة النفطية هناك. أما في اليمن فإن المجاعة التي تلف بجلبابها الأسود أكثر من ثلثي السكان، وهي نفس النسبة في الأمية الأبجدية والمعرفية، إضافة إلى انتشار الدعوة السلفية الجهادية في التعليم الرسمي والشعبي، وتسيدها في خطاب المسجد والإعلام، قد دفعت بالمئات والآلاف إلى ميادين «الجهاد» والإرهاب في أكثر من بقعة، ونصيب اليمن والسعودية من معتقلي «جوانتانامو» مؤشر مهم ومؤكد. وهناك رافد ثان هو تأسيس الإمام حسن البنا لجمعية الإخوان المسلمين في الإسماعيلية في العام ١٩٢٨. وقد تلاقت هذه الروافد وتلاقحت في حرب أفغانستان ومن ثم في غزوة نيويورك، ومن ثم تأسيس تنظيم القاعدة في بيان جهاد الجبهة الإسلامية العالمية عام ١٩٩٨، وهو البيان الذي وقع عليه بن لادن الابن الآتي من المدرسة السلفية الجهادية الوهابية، ومن طفرة الثروة النفطية، وأيمن الظواهري الآتي من الجهاد الإسلامي ذي الجذر الإخواني، وطه الرفاعي ابن جمعية أنصار السنة المحمدية.

فهذه الروافد مجتمعة وغيرها قد صنعت بيان تأسيس القاعدة كتتويج للانتصار على السوفيت في أفغانستان، وهو في الحقيقة انتصار للإمبراطورية الأمريكية «القطب الواحد» على القطب الثاني المهزوم الاتحاد السوفيتي، بأكثر مما هو انتصار للجهاد الإسلامي الذي لعب دور المنفذ والتابع.

فالبلاد العربية والإسلامية التي خاضت حرب أمريكا براية إسلامية، تدفع اليوم من أمنها وسلامها واستقلالها ثمن «جهاد» زائف قطفت أمريكا ثماره في التفرد بزعامة العالم، ولكنها كالدولة التابعة والتيارات «الإسلاموية» الغادرة والمغدرة، يدفعون ثمن الإرهاب الذي غرسوه ويعجزون اليوم عن اقتلاعه من جذوره الممتدة في نهج أنظمتهم وسياساتهم.

بقي أن نشير إلى أن السلفية «غير الجهادية» هي الأرض الخصبة للجهادي، فهي زوادة للجهاد وتربة صالحة للإرهاب، بل هما وجهان لعملة واحدة.

● «النداء»، العدد ٢٢١، الاثنين ٢٥ يناير ٢٠١٠

مـا وراء لنـدن؟!

عبدالباري طاهر

12

ماوراء لندن؟!

لأن الأمة لم توجد قطا

لم يستغرق اجتماع لندن حول اليمن أكثر من ساعتين. ومن السذاجة التقليل من خطورة اجتماع يراد له تقرير أو إعادة صياغة الكيان اليمني بعيداً عن إرادة أبنائه.

فوجئت اليمن بدعوة رئيس الوزراء البريطاني، فرحبت «طمعاً» وتلبكت لأنها لم تكن في صورة الدعوة المباغتة.

والحقيقة أن أمريكا وبريطانيا يعاملان بلداناً كأفغانستان واليمن والسودان والعراق، معاملة هذه الحكومات لشعوبها «جزاءً وفاقاً». فهذه الأنظمة تستعبط شعوبها ولا تثق بها ولا تركن إليها، شأن السادة الأمريكان والبريطانيين القدماء والجدد الذين يعرفون حقيقة هذه الحكومات الفاسدة والفاشلة والمستبدة، ولكنهم محتاجون للحفاظ عليها ضمن الحفاظ على مصالحهم، والبحث في الوقت نفسه عن البديل الأكفأ لحماية هذه المصالح.

تدرك واشنطن ولندن أكثر من هذه الحكومات الخطر المحدق بهذه الأنظمة، وهو خطر آتٍ من تفسخ هذه الأنظمة وتلاشي هيبتها، وتآكل شرعيتها، وأنه يمكن أن تشكل خطرا على المصالح الاستعمارية، في حين أن جزءاً من وظيفتها الأساس وشرعية وجودها حماية هذه المصالح.

مؤتمر لندن ليس مكرساً فقط لمحاربة القاعدة، وإنما بالأساس معالجة النظامين العليلين: أفغانستان واليمن، ويعرف السيد القديم الجديد أن العلة في النظام نفسه وليس في مكان آخر. لأمريكا ولندن والغرب عموماً أولوياتهم، وللحكم في صنعاء أولوياته. كما للسعودية بالغة النفوذ

أولوياتها أيضاً. وهي تتقاطع مع أولويات السلطة. وكلها أولويات في وادٍ، وأولويات الشعب اليمني في وادٍ آخر.

أولويات لندن وواشنطن بالأساس حماية مصالحهما وحلفائهما في المنطقة، وهي مصالح كبيرة جداً لا يسمح بتهديدها أو اللعب بالنار قريباً منها. وهي أولوية لا تضمن إلا بمعالجة علل السلطة في صنعاء، وهي علل لها علاقة بفساد النظام، وتلاشي هيبته وتدني شرعيته، وإجراء إصلاحات لا تتم إلا بأن تنهي الحرب في صعدة، وتلجم الحراك في الجنوب، وتحقق نوعاً ما من مصالحة مع القوى السياسية المعارضة (المشترك)، وتلزم السلطة بقدر من الجدية في الحرب على الإرهاب «حليف الأمس»!

أمّا أولوية السلطة فالمساعدات، والمساعدات وحدها، وقهر الحوثيين بالانتصار في حرب يستحيل الانتصار فيها، ورفض أي تنازل للجنوبيين أو المعارضة السياسية، أو إجراء أي إصلاح في نظام الحكم. وأما أولوية الجوار فالاستيلاء الشامل الكامل على النظام، وإلحاقه به بعقلية ومنطق الأخ الأكبر الواجب «السمع والطاعة»، خصوصاً في قضايا من نوع إلغاء الهامش الديمقراطي، وقمع الحريات العامة والديمقراطية، وكم الأفواه، والاستمرار في نشر المذهب السلفي الجهادي، وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بذهنية الدولة الدينية المستبدة والفاسدة.

والنظام المهجوس بالطمع والخائف من المصير المجهول قد يرى في الاحتضان السعودي والدعم الغربي، وبالأخص الأمريكي والبريطاني، بارقة أمل في «الخروج من أزمته الخانقة».

ارتهان الحكم في صنعاء بمباركة دولية للسعودية هو الخطر القديم الجديد، فتاريخ صراع الدولتين القطريتين والجهاديتين السلفيتين: الزيدية والوهابية، يغطي جانباً كبيراً من التاريخ المعاصر للدولتين، والانقلابات والفتن والحروب ومقتل وتنحية العديد من الرؤساء في اليمن (السعيد) سابقاً، ليس بالبعيد عن هذا الصراع، فمنذ رحيل القاضي عبدالرحمن الإرياني -يرحمه الله- عن الحكم في الـ١٣ من يونيو ١٩٧٤، أصبحت الانقلابات في صنعاء لا تمر دون رضا الشقيقة الكبرى، ودفع الحمدي -يرحمه الله- ثمن تمرده. أما الرئيس صالح فإن الفترة التي استطاع فيها «الخروج من الشرنقة» فهي مع الوحدة اليمنية ٩٠ وحرب الخليج التي دفع الشعب اليمني ولا يزال ثمناً باهظاً لها.

أما ما بعد حرب ٩٤ فإن الشقيقة قد أصبحت تمسك بأوراق عديدة في الحكم والمعارضة على حد سواء، وحالياً يجري التسابق على الولاء بصورة بائسة وحزينة، وربما إن دخول السعودية على الحرب في صعدة هو في جانب مهم للاستيلاء على جميع الأوراق بحيث تصبح جزءاً أساسياً من الحل.

لاشك أن ضعف إرادة اليمنيين وتمزق شملهم وتوزعهم في أكثر من اتجاه يسمح بفرض حلول جائرة، ولا تخدم مصالح وطموح أبناء الشعب اليمني.

لقد تبنى مؤتمر لندن قضايا مهمة من نوع مكافحة الفساد في الحكم، وهي علة العلل كلها، وتبنى قضية إصلاح الأوضاع وإجراء مصالحة وطنية، وهي حقيقة جزء أساسي من مطالب الحركة

الديمقراطية.

والحقيقة أن الخطوة الأولى باتجاه المستقبل تبدأ من وقف نزيف الدم في صعدة التي ارتكبت فيها اليمن والسعودية جرائم حرب بامتياز. ثم دفع الحكم إلى مواجهات جدية مع التنمية والبناء، وتوفير الإمكانات المحدودة والشحيحة لمكافحة الفقر والبطالة والأزمات الشاملة في مجتمع يفتقر إلى مياه الشرب النقية ولقمة الخبز الكفاف، بدلاً من تكديس السلاح وعسكرة الحياة، وتمويل الفتن والحروب العبثية.

أما الحراك في الجنوب فإن تجاهل مطالبه والاستمرار في سياسة قمع الاحتجاجات المدنية والالتفاف أو تجاهل مطالبها لن يساعد على معالجة تدهور الأوضاع، وتصاعد أزمة النظام.

إن المشكلات اليمنية مترابطة ومتشابكة، فالحرب في صعدة والحراك في الجنوب والمصالحة الوطنية الشاملة هي الأرضية الصالحة لجدية التوجه للحرب ضد الإرهاب، وبدون حل هذه القضايا الثلاث لا يمكن الحديث عن التنمية، أو إصلاح الأوضاع، أو بناء يمن ديمقراطي موحد آمن ومستقر.

لقد حولت السلطة اليمن -كل اليمن- إلى عاهة كبرى تثير الخوف والرعب في الجوار والعالم بأكثر مما تبعث الشفقة والعطف. لقد روعت السلطة شعبها طويلاً، ولكن العالم لم يبد أي اهتمام إلا بعد أن وصلت النيران إلى أمنه ومصالحه.

ونتساءل بتفجع أيضاً هل أوصل الحكم شعبنا إلى عدم الاهتمام بالوصاية الأجنبية مباشرة أو غير مباشرة؟ وهل الوصاية السعودية أرحم من الوصاية الأمريكية والبريطانية، وهي موجودة منذ أمد؟! وهل لهذه الوصاية من وظيفة غير إطالة عمر حكم يحتضر حقاً؟

ندية الإخوة وتكافؤها وتكاملها واحترام الجوار أمر أساسي، ولكن معالجة أبناء اليمن لشأنهم هو الأساس، وقد جعله الحكم المعلول مستحيلاً أو شبه مستحيل.

لأنظمة الخليج والجزيرة عيوبها وأخطاؤها، وللنظام اليمني عيوبه وأخطاؤه أيضاً. ولكن أخطر عيوب حكمنا أننا بلد يمتلك مقومات دولة منذ آلاف السنين، وقد عرفت اليمن دولاً قوية وحضارية غنية وموحدة، ولكنها اليوم تصر على الانحدار بالكيان إلى القبيلة والعشيرة، وتجعل القبيلة فوق الدولة، وفوق النظام والقانون، ترتد بالتعليم إلى الطوائفية والمذهبية الحزبية المقيتة، وتجعل العرف القبلي أقوى من الشريعة وأزكى من الدستور.

كما تحول الاقتصاد الذي قام على دعائم ثلاث حسب دستور دولة الوحدة: القطاع العام والخاص والتعاوني، إلى ملكية عوائل يعدون بأصابع اليد الواحدة بعد خصخصة دانها البنك الدولي، واعتبرها استيلاء على المال العام ليس إلا.

لقد اتسمت سياستنا الداخلية بالنهب العام وإشعال الفتن والحروب، بينما اتسمت مع الجوار والخارج بالتنازلات اللامبدئية والابتزاز وغياب المصداقية.

وإذا كان العالم قد بدأ يدرك خطورة تدهور الأوضاع اليمن التي قد تصل إلى الانهيار والفشل

التام، فان السؤال هل يدرك حكامنا حقيقة هذه الأوضاع؟

إن الورقة المشخصة والمقدمة من السيد رئيس مجلس الوزراء تقول للعالم ذلك وتعترف بجوانب مهمة من جوانب الأزمة، ولكن إصرارها على استمرار الحرب، وضرب الحراك في الجنوب، ونهج قمع الحريات العامة والديمقراطية، والتنكيل بالصحفيين وأصحاب الرأي.. كلها تقول العكس، وهي المعيار الحقيقي في الحكم على مدى إدراك الحكم لما صنعته يداه.

● «النداء»، العدد ٢٢٢، الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠

حـــرب تـــلـــد حـــروبـــاً

عبدالباري طاهر

12
حرب تلد حروبا
إذن.. فلتنته الاعتقالات!
محاكمة الجغرافيا وإعادة التاريخ

جريمـة الحـرب لا تلد إلا جرائم حروب تبـدأ ولا تنتهي. حرب ٩٤ ضد جنوب الوطن تناسـلت في زمن قياسـي ما يقرب من ٥ حـروب. لكل هذه الحـروب نكهة الحروب القبائلية في جاهلية العـرب الأولى: حرب داحس والغبراء وطسـم وجديس، وإن كانـت أقرب نسـباً للجاهلية الثانية التـي تتوخى الإجلاء والانفراد بالماء والكلأ.

حـرب ٩٤ ضد شـراكة الجنوب في الحكـم، أو فلنقل ضد طموح مشـاركة جهة أو طرف سياسي في الحكم عبر وجود عسـكري وحزبي، وعبر الشـعار الخطير «"التداول السـلمي للسلطة"، قد عجل بالحرب التي مهـد لهـا بأزمـة سياسـية طاحنـة، وباغتيالات سياسـية لأكثر من ١٥٠ شـخصية جلهم وسـط عاصمة دولة الوحدة.

رحـم الحـرب الكريهـة لا يعقـم. فحـرب ٩٤ أولـدت حروبـاً: حـرب جيش عدن -أبـين، وحروب حطـاط المتكـررة، وحروب فـي جل محافظـات اليمن، وكانت الحرب على صعدة المتناسلة والمكرورة أيضاً ذروة هذه الجرائم.

هـذه الحـروب المشـتعلة لا يمكن أن تُقرأ أو تفهم أو تفسـر بعيـداً أو بمعزل عن العجز عن التنمية والبناء، ودفع اسـتحقاقات تشـارك الشـمال والجنوب بالدرجة الأولى، وما يفتحه هذا التشارك من إسقاط خرافة الأصل والفرع والاستفراد بالسلطة.

وربما أن رافعي شعار "عودة الأصل إلى الفرع" كانوا محكومين حينها بجوع التاريخ وعطش الدهر للعودة بالفرع والأصل معاً إلى منابع الثروة النفطية.

كارثية الحروب اليمانية المستدامة أنها تجعل من القتل وسيلة إنتاج وصناعة ثروة وإعادة توزيع للثروة، ويوم "عمل" ناجح ومنتج.

لا يمكن فهم استدامة الحروب بعيداً عن تجارة السلاح، أو بمعزل عن عجز الحاكمين عن البقاء في كراسيهم بغير إثارة الفتن والاحتراب في اليمن كلها.

وللحرب غرائبيتها؛ فأن تجتمع دولتان "عظميان": اليمن والسعودية، في حرب "القرية صعدة"، تستمر ٦ سنوات بالنسبة لصنعاء، وبضعة أشهر بالنسبة للرياض، فلغز ليس بالمحير إذا ما قرأنا الحرب في سياق المهمة الأساسية المستحيلة، وهي اقتلاع الساكنين من بيئتهم وقراهم وجبالهم ومنازلهم ومزارعهم، والدفع بهم بعيداً بعيداً، وهو ما طرحه جنرال "الحرب" خالد بن سلطان في خطاب الحرب.

استمرار الحرب ليس له من تفسير إلا الإصرار البليد على تنفيذ جريمة اقتلاع الملايين من قراهم لتأمين "دولة النفط" من جوارها الفقير والمحارب. لقد حضر رب العمل السعودي بعد أن عجز "الشاقي" اليمني عن تنفيذ المهمة.

لم تستطع الحروب الخمس إنجاز مهمة إجلاء السكان من صعدة وأجزاء من حجة والجوف، وحتى الحرب السادسة التي حشدت لها السلطة اليمنية كامل عدتها وعتادها، عجزت عن إنجاز المهمة التي عجزت عن إنجازها إسرائيل في فلسطين، وفشل فيها ستالين في آسيا الوسطى، وصدام حسين في كردستان، وتركيا في أرمينيا.

استطاعت السعودية تحت غطاء كثيف من دخان الحرب ضد صعدة، تهجير عشرات القرى "اليمنية" في الجانب السعودي، وتشاركت الدولتان العظميان في هذه الحرب لاقتلاع القرى من صعدة: رازح، باقم، شذا، الملاحيظ وصعدة، وصولاً إلى حرف سفيان في محافظة عمران.

لا يحتاج المتابع إلى براهين لإدراك المهمة المشتركة والواحدة بين صنعاء والرياض: اقتلاع السكان من صعدة ومناطق في حجة وفي عسير الجبال وبعض التهايم، ربما لحرب استباقية مخافة "وجود مذهب زيدي مغاير ومختلف، ووجود قبائل قوية قد تمثل عصبية لها جذور في التاريخ".

شعارات الإعلام اليمني البليد تكشف قاع المهمة: الأرض المحروقة، الاجتثاث، التطهير، الاستئصال. وكان جنرال الحرب خالد بن سلطان، أوضح بياناً في طلبه اقتلاع عشرات الكيلومترات تنفيذاً لبند في مذكرة التفاهم.

علائم فشل جرائم الحرب واضحة، وحتى لو نجحت مؤقتاً في الجانب السعودي الذي اقتلع عشرات القرى في عسير وجيزان.

استطاعت السلطة في صنعاء حسم المعركة في الجنوب في أقل من ٧٠ يوماً، لأنها حرب بين جيشين وسلطة وبقايا سلطة. أما في صعدة فإنها حرب تصطبغ بالطابع الطوائفي والقبلي، وقد تمتد لسنوات إن لم تعالج بالقضاء على عللها ومترتباتها. وهذه الحرب الجريمة ضد الإنسانية تفتح الباب أيضاً على جرائم أخرى.

وهنـاك جرائـم أخرى وحـروب صغيرة. فهنـاك جرائم الحرب التـي طالت حرية الـرأي والتعبير، فصـادرت وأوقفـت خارج الدسـتور وضد القانون وبـدون القضاء صحف "الأيام"، "المصـدر"، "الديار"، "الطريق"، و"الأهالي"، وفرضت ما يشبه الرقابة المسبقة على الصحف، خصوصاً الأهلية المستقلة.

لم تكتفِ السلطة بمصادرة "الأيام" ومنع صدورها، وإنما اجتاحت مقر الصحيفة وسكن الناشرين هشـام وتمـام باشـراحيل، بعـد أن قصفت المبنـى وهدمت الطابق الثانـي منه في حـي كريتر، لتمنع اعتصاماً سـلمياً في مقر الصحيفة. ولا تزال الصحيفة مصادرة، والأسـتاذ هشـام باشـراحيل ونجله هاني معتقلين في جهاز الأمن بعدن.

في سياق الحرب على الصحافة، اختُطف الصحفي والكاتب والأديب محمد محمد المقالح في الـ٢٧ من رمضان.

أخفي في قرية خارج صنعاء، واعتدي عليه بالضرب المبرح، وتعرض للتهديد بالقتل أكثر من مرة. ظل المقالح أكثر من ٣ أشـهر مختفياً قسـرياً، وقد أضرب عن الطعام عدة أيام، ولعب الضغط الدولي دوراً في اعتراف السلطة بوجوده بعد أن تراجعت عن تصفيته بحجة ضلوعه في حرب صعدة.

عمليـاً لا يـزال المقالـح مختطفاً بعد أن كذب النائب العام أنه قد وجه باختطافه كرد على حديث لبن دغر في "الجزيرة" أنه معتقل بأمر من النيابة.

المقالح (المخفي قسرياً) تعتزم السلطات تقديمه للمحاكمة. بعد أن رفض التحقيق معه، وامتنع عن الإجابة على أسئلة النيابة.

وإذ نشكر للدكتور عبدالله العلفي نفيه التوجيه باختطافه، وتكذيب السياسي القيادي في المؤتمر الشـعبي العـام أحمـد بن دغر، فإننـا نطالبه بالتوجيـه بالإفراج عنه واسـتنقاذه من يـد المختطفين، وتستطيع الدولة اعتقاله ومحاكمته إن شاءت.

لقد برهن ضرب مقر صحيفة "الأيام"، واختطاف المقالح، والتضييق على الحريات، وتحديد الحريات الصحفية، أن دولتنا ليست مهيأة ولا جاهزة لمكافحة الإرهاب، إذ إن الحرب المعلنة ضد الحريات العامة والديمقراطية والحريات الصحفية تحديداً تجعل الحرب ضد الإرهاب مهمة مستحيلة، فالمواجهة مع الإرهاب لا تكون بالسـلاح وحده وإنما بتزكية الحريات، والنزول على إرادة الشـعب، واحترام حقوق الإنسـان، وتلبية المطالب الحياتية للناس، والتخلي عن قمع الحريات الصحفية السـلاح الديمقراطي والمهم في مواجهة الحرب والإرهاب والعنف.

● «النداء»، العدد ٢٢٤، الاثنين ١٥ فبراير ٢٠١٠

الحـــرب تحـــت جـنـح الـسـلام

عبدالباري طاهر

12
الحرب تحت جنح السلام
أمة تكرر؟

فرح العديد من أمم وشعوب العالم بانتخاب أوباما لأنه رفع معركة السلام في وجه سياسة بوش الابن الذي قسم العالم إلى خير وشرير شأن بن لادن صاحب تقسيم العالم إلى فسطاطين.

برع أوباما المحامي في الدفاع (نظرياً) عن قضية السلام، واستبشر العالم خيراً "بالسلام" الذي وضعه أوباما في قائمة أولوياته، وبشر بالانسحاب من العراق، وتهيئة المناخ للانسحاب من أفغانستان وحل القضية الفلسطينية.

ما إن فاز أوباما وحصل على جائزة نوبل للسلام، حتى بدأ التهيئة للحرب في أفغانستان، ونفض اليد من الضغط على الحليف الإسرائيلي لوقف الاستيطان الذي دعا إليه.

وعملياً يجري الضغط على الأمم المتحدة وحلفاء أمريكا وأصدقائها لتشديد العقوبات ضد إيران على طريق تهيئة الأجواء لما هو أسوأ.

يوماً عن يوم يتحول أوباما بوشاً آخر كتسمية رجل السلام الإسرائيلي الصحفي اليساري يوري أفنيري.

فأوباما الذي فتح نافذة للأمن في السلام يفتح اليوم أبواباً واسعة للحروب، فالحرب في أفغانستان قد اشتعلت مجدداً بعد تزويد الساحة الأفغانية بـ٣٠ ألف مقاتل من الجيش الأمريكي ومقاتلين من النيتو، وتلوح إسرائيل الذراع المسلحة للمصالح الأمريكية والغربية، بحرب وشيكة ضد المنطقة وإيران، ويقف البيت الأبيض موقف المؤيد للسياسة الإسرائيلية الحربية والإرهابية المهددة للأمن والسلام.

المأساة أن تراجع أوباما الدراماتيكي يقوي عضلات دعاة الحرب في أمريكا وإسرائيل والكثير من مناطق التوتر في العالم، في حين يضعف خيار السلام العنوان الرئيسي في حملته الانتخابية.

ولعل أهم المستفيدين من هذا التراجع أو التلكؤ هو الحزب الجمهوري الأمريكي والمحافظون الجدد الذين يعتقدون أن العالم لابد أن يساس بالعصا الأمريكية الغليظة وأدواتها في العالم وفي المقدمة إسرائيل.

خطاب السيد حسن نصر الله في لبنان يعكس مخاوف حقيقية من قيام إسرائيل بعدوان ضد لبنان وسوريا، وهو ما تعد له وتقوله إسرائيل. تدرك إسرائيل أن معركتها الحقيقية مع الفلسطينيين واللبنانيين وسوريا، وأن الخطر الإيراني هو في قربه منها. لذا فإن معركتها معه هي في الأصل معركة ضد فلسطين وجوارها العربي، وهي المعركة الممتدة منذ عدة عقود.

لم يكن أوباما صادقاً في دعواته السلامية. لذا تراجع عنها بيسر وسهولة لافتة.

تخوض أمريكا المعركة في أفغانستان تحت شعارات سلامية تدعو للمصالحة، ويبقى السؤال في مدى جديتها؟ أمّا في العراق فإن غزوها المدمر ومجمل سياساتها قد وضع العراق تحت رحمة النفوذ الإيراني، ولم تعد قادرة على فرض التوازن بعد أن أخلت به بصورة كبيرة.

تراجع أوباما عن حل عادل للقضية الفلسطينية، والتخلي عن الضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان هل مرده إلى تزايد الضغط اليميني الأمريكي الذي يمثله المحافظون الجدد المتسع نشاطهم؛ أم للوبي الصهيوني القوي والنافذ، أم لتلاشي الإرادة العربية؟ إن لفساد السلطة الفلسطينية دخلاً كبيراً في الأمر. فالانقسام الفلسطيني والفساد المدمر في السلطة والموقف من غزة وحماس تدفع كلها باتجاه تراجع إدارة أوباما.

ولكن هل تدفع هذه الأسباب مجتمعة إلى إغراء اليمين الإسرائيلي المغامر والمتطرف بالحرب؟

كان مجد أوباما بلاغة خطابه السلامي ووعوده المضيئة والبارقة بالأمل في السلام. والخطاب غالباً في جوهره غير عقلاني، وهو يناجي العاطفة بأكثر مما يخاطب العقل. فالخطاب يعتمد إثارة المشاعر ودغدغة الوجدان، وتنويم العقل، وهو منذ أفلاطون يقوم على البلاغة التي تخفي أكثر مما تعلن.

نهج البلاغة الذي دونه الشريف الرضي كان تعويضاً عن الإمبراطورية الأموية التي أقامها الأمويون، وخطاب الزعيم العربي الثائر جمال عبدالناصر عقب هزيمة ٦٧ كان بكائية حزينة، غطت بلاغتها على حقيقة بشعة في جوانب مهمة.

بلاغة خطاب أوباما وتدثرها بالسلام تخفي أو تبطن العصا الخبيئة التي عجزت الإمبراطورية الأمريكية عن الانتصار بها فزوقتها في خطاب جديد وأسلوب مختلف، ورجل من عالمنا الثالث والإسلامي.

لاحظ قارئو خطاب أوباما أن الحرب ما تزال مستبطنة في الخطاب، وأن السلام يحمل معاني وأبعاد الحرب أو القوة الناعمة، وأن الداعية مارتن لوثر كنج يطفو على سطح خطاب أوباما، بينما يختبئ الجنرال بوش ليظهر في الممارسة والفعل.

لقد فشلت سياسة بوش البالغة القسوة والمتغطرسة، فجاء الزعيم الجديد ليعيد صياغة الخطاب، وقد يتوسع تحت غطاء كثيف من بلاغة الخطاب المؤنسن ودائرة الحرب في أفغانستان وباكستان وربما العراق واليمن، ولا يستبعد أن تمتد إلى مناطق أخرى. فإسرائيل لا يمكن أن تلج الحرب التي تتأهب لها دون موافقة سيد البيت الأبيض.

إغراء الحرب في الوطن العربي أكبر من إغراءات السلام، وإسرائيل لا مجد ولا حياة لها بدون الانتصار، والانتصار دائماً بالحرب، والتركيز بالوعيد والتهديد على إيران قد لا يكون هو المراد، فالأهداف القريبة هي المعنية والمغرية أيضاً.

الزعماء العرب ليس مسموحاً لهم إلا بالحرب ضد شعوبهم، وبطولاتهم لا تظهر إلا في مواجهة بلدانهم، وجيوشهم النخرة التي تستنزف النصيب الأكبر من الموازنة للعامة، ليست مدربة ولا مؤهلة إلا لاقتحام شوارع المدن وقمع المظاهرات والاحتجاجات المدنية. فحكامنا إن تصدوا للحمى اقتحموا كحكمة الشاعر الخالد عبدالله البردوني.

إشارة حسن نصر الله للحرب القادمة ليست عبثاً، فحزب الله في اشتباك يومي مع الدولة الصهيونية، وهي تحسب له ألف حساب.

وتدرك إسرائيل أن حرب تموز ٢٠٠٦ قد ألحقت بها أفدح الأضرار، فهزيمتها أمام منظمتين "إرهابيتين": حزب الله وحماس، تعني بداية النهاية لدولة قامت بالحرب، ويستحيل بقاؤها واستمرارها بدون الحرب. فإسرائيل الدولة شبه الوحيدة في العالم التي أسسها الجيش، وبقاؤها رهن لانتصاراتها الدائمة والمتكررة.

ولعل أفدح ضرر يلحق بهذه الدولة، أو بالأحرى قد لحق بها، هو إلغاء وظيفتها الأساس كمخفر أمامي وحارس للمصالح الاستعمارية في المنطقة، ومن هنا حروبها العدوانية المتكررة ٤٨، ٥٦، ٧٣، واعتداءاتها المتكررة واجتياحها للبنان. تحاول إسرائيل باستمرار سواء عبر الاغتيالات الكاثرة، أو الحرب، أو وضع المنطقة كلها على حافة الهاوية، التذكير بهذه الوظيفة. كما أن تزييف استخباراتها لجوازات بعض البلدان الأوروبية يسيء لهذه البلدان.

لقد أظهر التعنت والصلف الإسرائيلي في تحدي دعوات أوباما لوقف الاستيطان، أنه الطرف الأضعف في المعادلة، وأن اللوبي الصهيوني المتحالف مع اليمني الأمريكي هو سيد الموقف، هذا على افتراض صدق الرئيس في دعوته لوقف الاستيطان. أما إن كانت دعواته وخطابه وبرنامجه الانتخابي ظاهره السلام وباطنه الحرب، فإن المأزق يكون أكبر، ومهما يكن فإن الدعوات السلامية حتى ولو كانت تكتيكاً، فإنها تترك آثارها على واقع إمبراطورية أو بالأحرى إدارة إمبراطورية تجد نفسها عاجزة عن الانتصار بالقوة، فتلوذ إلى خطاب السلام، وهي خطوة مهمة تؤكد أن السلام هو التعبير الأمين والصادق عن إرادة الناس في كل زمان ومكان، وأن القوة العريانة قد سقطت ولابد من ستر عورتها.

● «النداء»، العدد ٢٢٥، الاثنين ٢٢ فبراير ٢٠١٠

أبـــــــو ســهــيــل

عبدالباري طاهر

13

أبو سهيل

الوطن.. الإنسان! (5)

عزيزي الفنان المبدع والرسام الماهر عبدالله المجاهد المحبوب
تحية تليق بك وبريشتك الخلاقة

أيهـا العزيـز أكتب إليـك وأنت على فـراش المرض، وفي حمى المعاناة والمكابدة. أكتب إليك أبا سهيل وأنا في غاية الحرج والحزن، فأنا واحد من عشرات الأصدقاء المدينين لك بأيادٍ لا تنسـى. كنت دائماً الشـمعة وذبالة السراج التـي تحتـرق لتضيء للآخريـن. عرفتك في دمشـق، كنت وأنت الطالب أباً وأخاً وصديقاً للجميع، تخدم الجميع دون من أو أذى أو انتظار جزاء.

كنا نتوزع المهـام فأنا الطباخ وأنت العصاد. كنـا نختلف حـد الخصومة. أما أنـت فصديق الجميع ولست طرفاً في الخصام.

كان المرض -شفاك الله- عدوك اللدود. وكثيراً ما تتغيب عن الجامعة بسبب مرضك وتعبك.

فـي طلبـك في دمشـق كنـت الأب والأخ لكل الطـلاب يمنيين وغير يمنيين، وكان سكنك قبلة لكل الزملاء والأصدقاء.

كنت العصاد الأول، (عصيدتك) تجذب إليها الطلاب والرفاق.

كنت الملاذ الآمن والقلب الواسع المفتوح والمحب للآخر حتى للمختلف.

لا تعـرف يـا ابن المجاهد الحقد ولا الكراهية أو الضغينـة، ولا أتذكر على طول صداقتنا التي تمتد عدة عقود خصومة بينك وبين أحد.

العزيز المجاهد

أتقنت وأدمنت النفع العام. فبعد التخرج عملت إلى جانب المناضل الكفء النزيه والمخلص لوطنه وشعبه المقدم عبدالرحمن فارع يرحمه الله، واستطعتما بالتعاون مع العديد من الجنود والضباط، تنظيم المتحف العسكري، وزينت رسوماتك المتحف الجديد والواعد.

ولحق بك من الظلم ما يخز الضمير، ويفطر القلب، ولقد فطر قلبك حقاً، ولو كنا في بلد فيه الحد الأدنى من العدل والإنصاف، لاعتبر ما تعرضت ويتعرض له قلبك الرقيق "إصابة عمل"، ولاستحققت التعويض بالملايين. وهل لقلب فنان ومبدع عظيم تعويض!

لقد سكنوك وأنت الخريج والكفء والنزيه والمنضبط، وأحد أهم مؤسسي المتحف العسكري، برتبة جندي، ليصبح الراتب بضعة آلاف من الريالات. فتركت العمل دون تقديم أية شكوى كدأب أمثالك من الذين يمشون على الأرض هونا.

يا أبا سهيل؛ ماذا نقول في بلد المفارقات الفاجعة؟ فعديمو المواهب يتسلقون أعلى المناصب والرتب، ويهبرون الملايين، كل مواهبهم انعدام الكفاءة وغياب الأمانة.

أحد أسلافك العظام يقول إنه يوزع جسمه في جسوم كثيرة، ويحسو قراح الماء والماء بارد، ولكنك يا أبا سهيل توزع ريشتك على كل الصحف المعارضة والناقدة، وتوزع مع الرسوم الكاريكاتورية عافيتك وصحة قلبك.

تسهر الليالي الطوال تترسم وتترصد معاناة الفقراء وبؤس المواطنين وأنت منهم، وتخلق من هذه المعاناة رسوماً تختزن مئات وآلاف الكلمات.

تعلمت من أسلافك العظام: بهجت والعلي وفرزات وصاروخان وجاهين، وأعطيت للكاريكاتور معنى حياتياً.

مثلك يا عبدالله المجاهد لا ينسى، ولكن الظلم الآتي من سلطة غاشمة لا تفرق ما بين الموهبة العظيمة والبلادة العمياء، وتنحاز للبلادة لأنها أحد أسلحة الفساد والاستبداد.

لم تجد وظيفة حتى اليوم تؤمّن قوت يوم لأطفالك، ولا منحة علاجية بعد أن تفطر قلبك الذي سفحته على صفحات تقول للظلم كفى، وللفساد "أما لهذا الليل من آخر!".

كأسلافك من المبدعين المناضلين لم تتعود طرق الأبواب، ولا مد اليد، ولا مزاحمة قطط الموائد.

لم تتاجر بموهبتك الرائعة، ولم ترهن ريشتك في سوق النخاسة، وبقيت الطود الشامخ والعلم المفرد.

زميلك في الثورة الصحيفة الرسمية محمد الشيباني، عانى هو الآخر كثيراً، ولم يجد في مرضه من يعينه أو يمد إليه يد المساعدة.

قليلون هم رسامو الكاريكاتور في الصحافة اليمنية والعربية، وأقل من القليل أولئك الذين يسخرون ريشتهم لخدمة التطور والتقدم وما ينفع الناس والحياة.

منذ اغتيال ناجي العلي في لندن ١٩٨٧، أصبح الكاريكاتور رمزاً للمقاومة والتضحية والفداء، وأصبحت الريشة (الكلمة) أخطر من القذيفة والقنبلة، والريشة التي لا تشترى معادية بل مقاتلة.

في مطلع الستينيات أحرقت مجلة "روز اليوسف" بسبب رسمة لصلاح جاهين تسخر من تشدد عالم دين، واعتقل صلاح، فالسلاح الخطير الذي يقاتل به المجاهد ليس بالهين، وناجي العلي تنبأ بانتفاضة الحجارة في أكثر من رسمة.

ويا عبدالله المجاهد، نعرف أن طيبتك ورقتك هي مصدر قوتك وثباتك.

مسؤولية اتحاد الأدباء والكتاب ونقابة الصحفيين إزاء وضعك كبيرة. كما أن زملاءك في الصحافة الحزبية والأهلية المستقلة أيضاً مدعوون لحماية حياتك، وتأمين قوت يومك.

انزعج الزميل محمد عبده العبسي من نكران الصحافة الحزبية والأهلية التي صمم الفنان القدير ترويستها، وضرب مثلاً بقصة الشاعرة السورية أمل علي، مع صحيفة "النهار" التي استطاعت جمع ١٠٠ ألف دولار خلال يومين لإجراء عملية جراحية في القلب، واستطاعت الصحيفة جمع المائة ألف دولار لتحصل الشاعرة على عملية مجانية.

أما الفنان اليمني فمقموع من الدولة، ومتجاهل من المعارضة، ومنسي من صحف غرس قلبه عناوين وكاريكاتورات وترويسات للكثير منها.

كما نناشد اتحاد الأدباء والكتاب ونقابة الصحفيين والزملاء في الصحافة التنادي لمعالجته ومساعدته على تجاوز محنته القاسية. ونناشد في الوقت عينه وزارة الدفاع والجهات المعنية إنصافه في سني خدمته الماضية.

ونناشد الوزير الإنسان المثقف محمد أبو بكر المفلحي العمل على توظيفه بمنحه درجة وظيفية، فهذا الفنان المبدع والخلاق ذو الموهبة الكبيرة، جدير بأن يكون موضع رعاية واهتمام أبناء أمته وشعبه.

● «النداء»، العدد ٢٢٧، الاثنين ٨ مارس ٢٠١٠

بضاعتكم ردت اليكم!

عبدالباري طاهر

بضاعتكم ردت اليكم!
محمد القالح العنوان.. والقراءة الخاطئة للسلطة
إسقاطات موضوعية ربطت عيدروس نصر بهشام باشراحيل

خلال العام المنصرم تابعنا باهتمام ودقة ما نشر في الصحف.

ما ينشر في الصحف هو بمثابة بلاغ للنائب العام الذي عليه التحقيق في النشر، فإن كان النشر صحيحاً حوكم المسؤول، وإن كان البلاغ كاذباً فمسؤولية الصحفي.

ونعرف جميعاً أن ما تنشره الصحف لا يلقى الآذان الصاغية ولا يُنظر فيه، بل لا يُنظر في وقائع فساد ينشرها النواب والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي تتكدس فيه مئات الملفات الحبلى بالفساد، ولا من يهتم.

تلقى الرأي العام تشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد، فهل استطاعت اللجنة عمل شيء؟! الإجابة معروفة! فالفساد المتغول أكبر من المكافحة وعصي على المساءلة. فهو قوة حقيقية ونافذة.

خطران يتهددان اليمن مجتمعاً وكياناً: الفساد والإرهاب. والثاني ابن شرعي للفساد، فالفساد بالمعنى العام للكلمة أساس خراب التمدن والحضارات والدول والأمم والشعوب، ومن رحمه المشؤوم تتناسل الكوارث وتتوالد الحروب، وينمو ويقوى الإرهاب. لا ينتشر الإرهاب إلا في ظل الفساد وحماية الاستبداد، وإنه ليستحيل مقارعة وحش الإرهاب بدون التصدي للفساد. والفاسدون أعجز من أن يقووا على مواجهة وحش الإرهاب الذي يصنع في بيئة التعليم المدخول بالمتذهب والطائفية، والمليء بالتخوين والتكفير والتفسيق والتأثيم، وكلها تنشر ميكروب التطرف والإرهاب. كما يستحيل

مواجهة وحش الإرهاب بالسلاح وحده، فالسلاح وحده على مشروعيته هنا لا يقدر على القضاء على هذا الوباء الفاشي والمنتشر كالسرطان في جسد مصاب بعلل الفساد والاستبداد والغبن الاجتماعي. سلاح الكلمة الحرة والمستقلة هو الأمضى في المواجهة مع الفساد: البيئة الصالحة للإرهاب.

ولكن هذه الكلمة -السلاح- مثخنة بالجراح، فهناك صحفيون مختطفون ومغيبون قسرياً، آخرهم محمد المقالح الذي كُشف عنه مؤخراً، ويحاكمه مختطفوه وهو من يحق له محاكمتهم.

وهناك صحفيون معتقلون بعد إخفائهم لأسابيع وشهور ضداً على الدستور والقوانين الوطنية والدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين والإعلانات العالمية: فؤاد راشد، صلاح السلقدي، وأحمد الربيزي.

وهناك صحف موقوفة بدون أحكام قضائية وضداً على الدستور والقانون: "الأيام"، و"المصدر".

وهناك موقع "نيوزيمن" للصحفي القدير نبيل الصوفي، الذي تعرض للتخريب، وخسر الصحفي الملايين.

وهناك عودة للرقابة المسبقة، وتجري محاكمات الصحفيين: أابو بكر باذيب، أيمن ناصر، ميفع عبدالرحمن، فتحي أبو النصر، وجمال عامر.

بدون "الحريات الصحفية" والكف عن إغلاق الصحف وسجن الصحفيين، يستحيل اقصد يستحيل مكافحة الفساد أو محاربة الإرهاب. فالفساد الأب الشرعي للإرهاب، وهما لا يعيشان إلا في ظل الكبت ومصادرة الحريات العامة والديمقراطية، تحديداً حرية الرأي والتعبير، والحريات الصحفية.

حقيقة الأمر دولتنا تغرق في الفساد الذي تدعي مكافحته، وما يحصل للصحف والصحفيين والحريات العامة والديمقراطية شاهد أنها تحميه وتحميه بقوة الاختطاف والاعتقالات الكيفية، والسلاح؟

قبل أسابيع حُكم على الكاتب الصحفي حسين زيد بن يحيى بالسجن ١٠ أعوام، على مقالات منشورة في الصحف، وهي مقالات ناقدة. كما سجنت الصحفية الأديبة والكاتبة الشجاعة أنيسة عثمان بالسجن سنة لمقالاتها الناقدة للفساد والاستبداد.

وفي أجواء القمع والإرهاب تعلن الحرب ضد منزل الناشرين هشام وتمام باشراحيل، ويدمر الطابق الأعلى من المسكن، ويؤخذ هشام وهاني ومحمد باشراحيل كأسرى حرب. وتقوم أجهزة الحكم بمصادرة جهاز بث مكتب قناة الجزيرة، وتعتدي على مكتب قناة الجزيرة، ويتعرض مراسلو "الجزيرة" للتهديد المستمر منذ أشهر.

كما تستدعي نيابة ومحكمة الصحافة العديد من الصحفيين والناشرين، وتمنع صحيفة "القدس العربي" من الدخول، ليتكامل المشهد.

تتعهد الدولة أمام المجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب، ولكنها بدلاً من ذلك تفتح أبواب الاختطاف،

والإخفاء القسري، والاعتقالات الكيفية، والمحاكمات التعسفية، وإعاقة الصحف من الصدور، وصولاً إلى الحرب كما حصل لمبنى "الأيام" في عدن.

ومعروف أن الحرب ضد الصحافة والصحفيين تصب الماء في طاحونة الفساد والإرهاب، فالإرهاب (الفساد) لا يزدهر وينتشر إلا في ظل المصادرة والكبت، وقمع الحريات الصحفية. فالحريات الصحفية هي إحدى أهم وسائل فضح الإرهاب (الفساد)، فالدولة بقمع الحريات الصحافية إنما تحمي الفساد والإرهاب، وتتستر عليه وتبزيه.

● «النداء»، العدد ٢٢٨، الاثنين ١٥ مارس ٢٠١٠

الحــــرب المســتمــرة

عبدالباري طاهر

الحرب المستمرة
القضية الجنوبية وأين يكمن الخلل؟
نائف حسان يرصد تمرد أمين أحمد قاسم

انطفأ لهب الحرب في صعدة وعمران، ولكن جذوه الحرب ما تزال متقدة. ويكون التلويح بالحرب والتهديد بها تعبيراً عن الحرص على استمرارها "فمعظم النار من مستصغر الشرر"!

الخطاب الإعلامي الناري، وتصريحات كبار المسؤولين، والاستعراضات المستمرة للجيش والأمن توحي كلها أننا لم نغادر مواقع المعارك الدامية.

دعاؤنا الأبدي "يا الله بحرب وإلا حراب وإلا مصيبة من الحرب"، فعندما تصبح الحرب وسيلتنا الوحيدة للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه، فلا مخرج منها، وقد يكون الكلام أول الحرب، "فالحرب أولها كلام" كما يقول نصر بن سيار، وخطابنا اليومي الرسمي إصرار على توتير الأجواء، وإشعال الحرائق، فالتكفير والتخوين وجه آخر من وجوه الحرب واستمرارها.

ماذا يعني أن تتصالح مع قوم وتسميهم خونة؟!

ماذا يعني أن تمد اليسرى للسلام على المحاربين، ثم تستمر في التنكيل بالمدنيين اختطافاً واعتقالاً ومصادرة؟!

منذ بضعة أشهر أوقفت صحيفة "الأيام" الصادرة في عدن، لنقلها أخبار الاحتجاج الجنوبي ومؤازرته. أوقفت بدون حكم، وضداً على القانون والدستور. لم تكتفِ الدولة بمصادرة "الأيام"، فشنت حرباً دامية على مقرها ومقر أسرة باشراحيل، ودمرت أجزاء منه، ثم اعتقلت "أسير الصحافة اليمنية" هشام باشراحيل ونجليه محمد وهاني رئيس تحرير "الأيام الرياضي"، ولا يزالون في الأسر (فك الله أسرهم)، ويتعرض هشام الصحفي القدير والمسن والمصاب بعدة أمراض، وكلها

تجعله عرضة للخطر، للتنكيل.

أما محمد المقالح فمختطف منذ بضعة أشهر، ويقدمه خاطفوه لمحاكمة جائرة في محكمة أمنية واستثنائية (محكمة أمن الدولة)، ثم لا تتوفر له أدنى الضمانات للدفاع عن نفسه، وكيف يدافع مختطف عن نفسه؟

تتوافق السلطة مع المجتمع الدولي، وتحديداً مع الأمريكان، على مكافحة الإرهاب، وتقوم بين الحين والآخر بتوجيه ضربات "استباقية"، وغالباً بالطيران، ويكون الضحايا في الأعم مدنيين آمنين، ويبقى الإرهاب طليق اليدين.

وهناك علائق متينة بين الفساد والاستبداد والغبن الاجتماعي، وبين ازدهار الإرهاب وتفشيه، فالإرهاب لا ينزل من السماء، ولا ينبت من الأرض. إنه الابن الشرعي للأزمات الشاملة في المجتمع؛ للفقر الذي يصل إلى أكثر من ٥٠٪، وللبطالة التي تلف غالبية القوى العاملة، وللتضخم وفقدان الأمان، للتعليم المذهبي المتعصب القائم على التخوين والتكفير ومعتقد "الفرقة الناجية". كما يلعب خطاب المسجد دوراً راعباً في التحريض السياسي، وإثارة النعرات الطوائفية والتكفيرية، ويتولى الإعلام جانب التخوين السياسي.

ويقيناً، فإن الخطاب الرسمي منذ حرب صيف ٩٤ مكرس لتهم الانفصال والعمالة بالنسبة للجنوب. فالجنوب انفصالي وعميل بالفطرة، وشمال الشمال ملكي وأهله إماميون. أما المعارضة السياسية فرجس من عمل الشيطان، أعداء للوطن، وحاقدون، ويكون الحاكمون –والحاكمون فقط– هم الديمقراطيين والوحدويين والوطنيين الحريصين على العباد والبلاد.

المأزق الحقيقي أن اليمن واليمنيين قد فشلوا في بناء دولة العصر الحديث، دولة المؤسسات والنظام والقانون، وتماهت الدولة وامتزجت بالقبيلة، وهي تركيبة أهلية تنفي الدولة.

وإذا كانت القبيلة بقيمها وتقاليدها وأعرافها "غير موحِّدة" (بكسر الحاء) أو موحَّدة (بفتحها)، فإن التمترس بالسلاح قد ضاعف من نزوعها المحموم للحرب. فالحرب للقبيلة وسيلة إنتاج ومصنع للثروة، وتأبيد لامتلاك السلطة. وهو ما يفسر الحروب المستدامة في اليمن منذ عدة قرون. فالحرب أرقى عمل رجولي وبطولي، وزراية القبيلة بالحرف والمهن والتجارة والزراعة وكل الأعمال اليدوية آتية من الإرث الوبيل الذي من أجله قتل قابيل هابيل كما في التوراة والقرآن.

الإصرار العنود على إبقاء جذوة الحرب مشتعلة تحت الرماد، نابع من الشعور بالعجز المدقع عن الاستمرار في الحكم بغير السلاح والتلويح به. فسلطة ٧/٧ لم تأتِ إلا بالحرب، والحرب وحدها. والقوة بالنسبة للقبيلة الوسيلة الوحيدة والعظمى للانتصار والافتخار.

لا تتقن القبيلة الحرب إلا على نفسها وإخوتها.

وتجمع مذحج فيرئسوني

لأبرأت المناهل في معدي

أو قوله:

كم أخ لي صالحٍ واريته بيدي لحدا

عمرو معدي كرب الزبيدي

فالحكمة القبائلية تقول "أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الأجنبي"، وليس الأجنبي غير الأخ في الوطن أو الدين.

بدأ العالم يستشعر خطورة الأوضاع في اليمن. ويدرك العالم أهمية اليمن ومكانتها ربما أكثر من حكامنا، فمبادرة المعهد الديمقراطي الأمريكي آتية من إدراك الولايات المتحدة الأمريكية استحالة حسم الصراع في اليمن "بالقوة"، وأن الانتصار بالسلاح في وجه المطالب الشعبية مستحيل.

فالحرب في صعدة، والاحتجاجات الجنوبية المتصاعدة هي الثمرة المرة لانتصار حرب ٩٤. وستظل هذه الحرب الكريهة تلد الحروب تلو الحروب، والاحتجاج تلو الاحتجاج، حتى يثوب الحكم إلى رشده، وينفتح قولاً وفعلاً على الحوار ويقبل بالآخر: الصعدي أو الجنوبي أو اليمني أياً كان، فلا انتصار في حرب "الإخوة الأعداء". والحروب التي شهدتها اليمن منذ فجر الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر)، لم تحسم ولم تنطفئ نيرانها إلا بالتصالح، والوحدة المتغنى بها زوراً وبهتاناً لم تتحقق إلا بالتصالح والتآخي والتشارك، وكل ما فعلته وتفعله الحرب الإجرامية هو تدمير النسيج المجتمعي، وخلق فتن وعداوات تبدأ ولا تنتهي.

تدثر الاستعمار القديم والجديد في حربه ضد شعوب العالم، بالتمدين والتحضير، والقضاء على التوحش والهمجية، وكان فعله ذروة الهمجية والتوحش، وما يجري في فلسطين شاهد على الجريمة الاستعمارية المستمرة.

أما بوش وبن لادن، وهما وجهان لعملة واحدة، فقد قسما العالم إلى خير وشرير، وكان الثمرة الكريهة ما جرى ويجري في أفغانستان وباكستان والصومال والعراق.

أما حكامنا الأشاوس فيحتكرون الوطنية والوحدة، وحتى الديمقراطية "الموءودة"، ثم يشنون الحروب لحمايتها والدفاع عنها.

يرى روبرت رايت أن "فكرة الحرب على الشر هي أشد الأفكار خطورة، وقد تحولت إلى حرب عالمية تقودها أمريكا. وتكمن خطورتها في أنها أسطورة من عصور الظلام" (أبو بكر السقاف).

الحروب الداخلية المستدامة في اليمن قد ازرت بما فعله الاستعماريون: القدامى والجدد، وهي وسيلة مثلى للاحتفاظ بالحكم واحتكار المال والجاه والقوة وتكميم الأفواه، وهي (أي الحرب) في الوقت نفسه المشجب الذي نعلق عليه عجزنا عن البناء والتنمية والإصلاح.

● «النداء»، العدد ٢٢٩، الاثنين ٢٢ مارس ٢٠١٠

الحـــرب عـلـى الـصـحـافـة

عبدالباري طاهر

الحرب على الصحافة

13

معا مع حسن البناضد الحداثة!

هل يستشعر الحكم ويدرك خطورة الحريات الصحفية أكثر من المعارضة السياسية؟ أم أنه يتعامل معها بكراهية وبزراية وانتقاص كطبيعة البدوي الذي يحتقر المعرفة ويزدري المهن والحرف، ولا يؤمن ولا يركن إلا إلى القوة وقانون الغاب! أم إن ما يجري في اليمن ضد الصحافة والصحفيين مزيج مركب وهجين من التفكيرين: مزيج مركب من الزراية والكراهية والخوف معاً؟

إن الجردة التي تقوم بها المنظمات والهيئات الدولية إزاء أوضاع الحريات الصحفية في اليمن، تصل تخوم الخطورة. فالحال مأساوي بكل المقياس، فمنذ حرب صيف ٩٤، وهي الحرب الإجرامية التي أحاقت بالوحدة السلمية والديمقراطية، وألغت مشاركة الجنوب، ونجم عنها وترتب عليها التضييق على الحريات العامة والديمقراطية، وبالأخص "الحريات الصحفية"، فبدأ التنكيل بصحف المعارضة السياسية، وامتد القمع إلى الصحف الأهلية والمستقلة.

فما إن وضعت الحرب "جرائمها"، حتى بدأت المحاكمات والجرجرة إلى النيابات الصحفية. فعقب الحرب مباشرة جرى اختطاف الدكتور عبدالعزيز السقاف رئيس تحرير صحيفة "يمن تايمز"، والصحفي نعمان قائد سيف، والدكتور محمد المخلافي، وفقيد الصحافة عبدالله سعد محمد رئيس تحرير صحيفة "الشورى"، وأحمد عبدالله الصوفي رئيس معهد تنمية الديمقراطية، وعز الدين سعيد الأصبحي رئيس مركز المعلومات والتأهيل، جرى اختطافهم، والاعتداء عليهم والتحقيق مع بعضهم، ورميهم خارج المدينة. حينها كان هذا الاختطاف رسالة قاسية ومكشوفة

توجـه للصحفيـين كإعلان للعودة إلى سـيرة الـ"ج. ع. ي" وارثة قيم وتقاليـد وأعراف القبيلة المعادية للحرية والديمقراطية.

القـراءة المتابعـة للأوضاع الصحفية منذ حرب ٩٤، سـوف تكشـف الترابط الجدلـي والعميق بين تدهور الأوضاع واشتداد الأزمة، وتفشي الفساد، والعجز الفاضح عن الإجابة على أسئلة غياب هيبة الدولة تحت صولة القبيلة المنتصرة والمتفلتة.

خلق الانتصار المدمر على الوحدة الطوعية والسلمية تحالفاً ثلاثياً بين القوة العسكرية المنتصرة الخارجـة مـن رحم القبيلة، والدين المؤدلج والسياسـي، والرأسـمالية الطفيلية. ومثـل هذا التحالف الجهنمي رأس التنين الخرافي في المينولوجيا.

فالتنـين ذو الـرؤوس المتعددة جائع لا يشـبع "هـل امتلأت فتقول هل من مزيد" الآية، فهو مسـكون بجوع التاريخ كتوصيف صانع الحركة الوطنية أحمد محمد نعمان. والنهب العريان المسلح للجنوب، وإلغـاء شـراكة النـاس ومعاناتهم خلف بـذور الاحتجاج الجنوبـي. بدأ الاحتجاج فـي صور مطالب حقوقيـة ضداً على إلغـاء الوظيفة العامة في الجيش والأمن والحياة المدنية للمئات والآلاف من أبناء الجنوب، وليسـوا كلهم اشـتراكيين، واسـتطاعت "الأيام" وصحف حزبية وأهلية مستقلة الإشارة إلى طبيعـة مـا يجـري في الجنـوب. وإذا كان الخيـر يخص والبلاء يعـم فإن النهابـين لأراضي الجنوب وحقـوق أبنائـه راحت أذرعهم التنينية تمتد إلى الجسـد اليمني كله. أعطى "الانتصار" بين مزدوجين للتنـين شـهوة مواصلة الابتلاع معـززاً بزهو تعميد الوحدة بالدم. لتتكرر المأسـاة المهزلة في صعدة، فتفجرت حروب متصاعدة حتى اليوم.

ولـم تكـن الصحافـة الحزبية والأهلية المسـتقلة بعيدة عمـا يجري، فرغم منعهـا من حضور أرض المعركة التي بدأت في مران وحيدان، وامتدت سريعاً إلى العديد من مديريات صعدة وعمران والجوف، ووصـل لهبهـا إلى صنعاء، فقد راحت الصحف تكشـف حجم جرائم الحـرب وكارثها، وانفجر خلاف الفيد والغنائم بين فريق المنتصرين على إخوانهم، وبدأ القاعديون والسلفيون الجهاديون يتصرفون كمنتصريـن، فـرد عليهـم بضربـات وقائية محـدودة "تأديب الابن العـاق". أما قيـام القبيلة بالخطف وقطـع الطريق والثأر وسـط العاصمة والمدن، فكان الرد عليه بالمسـاومة والنـزول على العرف القبلي وإرضـاء الخاطفـين بالمال والسـلاح والتوظيف أحياناً، فهم في نهاية المطـاف يطالبون بنصيبهم من فيد الانتصار! وحلفاء أساسيون.

كانت الصحافة والصحفيون "الشـاهدة والشـهود"، وهم إما أن يسكتوا ويزيفوا الحقائق مشيدين بالانتصـارات، فينالهـم بعـض الفتـات، وإما أن يشـيروا إلى حقيقـة كارثة ما يجـري، فيدفعون ثمن صدقهـم وفدائيتهـم. والحقيقـة أن الصحافة في الجانب المهم كانت عين النـاس وضميرهم اليقظ في فضح "قميص الملك"، فنالهم العقاب.

كانـت العلاقة ترابطاً عميقاً؛ يزداد التفلت والفسـاد والاسـتبداد، فيزداد الانتقـاد وترتفع وتيرته، فيواجه الانتقاد بالمزيد من القمع والتنكيل. تتصرف السلطة بقدر من الاستهانة والاستخفاف بالحرية والرأي، وترى مخطئة أن السـلاح الذي (حسـم) الأمور، قادر على إسكات الأصوات المحتجة والناقدة.

وبمقدار تزايد التضييق على الاحتجاجات السلمية، وتجريم العمل السياسي والحزبي، وقمع المعارضة وحرية الرأي والتعبير، بمقدار إفساح السبيل أمام العنف والإرهاب والتمردات المسلحة هنا وهناك. والعكس صحيح أيضاً، فتعزيز الحريات العامة والديمقراطية، وعدم فرض القيود على حرية الرأي والتعبير، وتوفير المناخات الآمنة والطبيعية للعمل السياسي الحر والديمقراطي، يقطع الطريق على العنف والإرهاب، أو يحاصره ويميته.

تعالج السلطة أو تغطي فشلها في تزايد الاحتجاجات المدنية وتغول الفساد والإرهاب والحروب المتناسلة كالأرانب، والعجز عن حل مشكلات المعيشة ومياه الشرب، بمزيد من قمع الحريات الصحفية. ومنذ حرب ٩٤ جرت محاكمات جائرة وتنكيلية لعشرات الصحف والصحفيين. كما جرى الاعتداء بالخطف والضرب على أدباء كبار ومفكرين مهمين: د. أبو بكر السقاف الأستاذ الأكاديمي والمفكر العربي المهم، والفقيد الكبير زين محمد السقاف، وجمال عامر، ونبيل سبيع، واعتدي بالاختطاف والضرب على الصحفيين: محمد صالح الحاضري، وعبدالكريم الخيواني، وسالم أحمد العبد، وحسين اللسواس، وغيرهم. أما الاعتقال والتحقيقات والمحاكمات والأحكام، فحدث ولا حرج..

ورغم ذلك، فلم يفقد الصحافيون شجاعتهم، ولا الصحافة لياقتها، فتواصل القمع وتصاعدت وتيرة الانتقاد لتصل إلى أنف الحكم، وبلغت الذروة بإغلاق الصحف ومصادرتها: "الأيام"، "المصدر"، "الوسط"، "النداء"، "الديار"، "الوحدوي"، "الثوري"، "الأهالي"، "الناس"، "الطريق"، وكان نصيب "الأيام" وافراً حد إعلان الحرب واستهداف مبنى الصحيفة وسكن الناشرين هشام وتمام باشراحيل، واعتقال هشام ونجليه: هاني ومحمد كأسرى حرب. أما الصحفي القدير الأستاذ محمد محمد المقالح، فكان مرشحاً للتصفية أو الإعاقة على الأقل. ورغم خروج هشام والمقالح إلا أن سيف الإرهاب ما يزال مصلتاً على رقبتيهما بسبب التهم الكيدية.

هناك تقرير مهم أطلقته منظمة صحفيات بلا قيود، وهو التقرير الصحفي الخامس الذي تصدره الصحفية والناشطة الحقوقية الشجاعة توكل كرمان عن انتهاكات العام ٢٠٠٩، وهو تقرير يتسم بالاستقصاء والدقة والتحري والشمول. وقد ترصد التقرير من بدايات العام الماضي الانتهاكات التي بلغت ٢٥٦ حالة انتهاك، وهو رقم قياسي يضع اليمن في مقدمة الدولة المنتهكة والمصادرة لحرية الرأي والتعبير، والمعادية للصحافة، وهو ما دفع الاتحاد الدولي للصحافة لتسميتها "بالوحشية".

غابت النقابة الصحفية، وتراجع دورها. وللأسف لم يكن التضامن في الجسم الصحفي بالمستوى الذي شهدته أعوام ما بعد الحرب.

لا شك أن تراجع دور النقابة وغياب النقيب وأعضاء المجلس عن المحاكمات الكاثرة، وبالأخص التضامن مع المحكومين والمهددين بالإعدام: نائف حسان، نبيل سبيع، محمود طه، والمحكومون في قضايا رأي: حسين زيد بن يحيى (١٠ أعوام)، وأنيسة محمد علي عثمان (سنتين)، وفتحي أبو النصر، ويحاكم معاذ الأشهبي أو بالأحرى محكوم بالسجن بتهمة "التجديف" والإساءة للقرآن الكريم.

كما يحاكم الزملاء: فؤاد راشد، وإياد غانم، وأحمد الزبيري، وصلاح السقلدي، في غياب النقابة التي اقتصر دورها على إصدار البيانات وحضور الندوات التي تقيمها منظمات مدنية محتفية.

دور النقابة الصحفية يحضر ويغيب، أما دور اتحاد الأدباء والكتاب فغائب لولا بعض التحركات للأمينة العامة والأستاذ أحمد ناجي أحمد اللذين كانا لهما دور في التصدي للانتهاك الذي استهدف مؤخراً القاص والروائي وجدي الأهدل الذي منع من السفر إلى الخليج للمشاركة في فعالية ثقافية بذريعة أن اسمه مايزال في القائمة السوداء!

اشتداد القمع ضد الصحافة والصحفيين يضع الحكم موضع المساءلة والإدانة الدولية، ولكن تلجيم وحش العنف والحروب والإرهاب وتغول الفساد والاستبداد، لن يواجه إلا بإرادة يمنية شاملة يكون الصحفيون والمحامون والأدباء ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات طليعتها.

● «النداء»، العدد ٢٣٠، الاثنين ٢٩ مارس ٢٠١٠

خـــواطـــر لـيـســت عـابـــرة

عبدالباري طاهر

خواطر ليست عابرة

13

عبدالباري طاهر

بطاقة تعارف

عن محاولة التشكيك بوطنية الصحفيين اليمنيين

امرأتـان من زمن جميل: رضية إحسـان الله صحفية مناضلة، امـرأة متحـررة وداعية حرية وحداثة، وتقـدم. كانت واحدة من عدد قلائل من فتيات كسـرن حاجز التابو المجتمعي المتخلف، وخرجن إلى ميادين المعرفة -الحياة- يدعون للنور، للحرية، للتفتح، للعدالة والمساواة.

رضيـة امـرأة ذكية ومناضلـة عنيدة وصلبـة، تمردت علـى واقعهـا البليـد والهمجـي. طالبت بتعليـم المرأة ومسـاواتها بأخيهـا وابنهـا الرجـل، وحقهـا فـي المشـاركة العامـة في الحياة، بما فيها المشـاركة في الحياة السياسية.

بـدأت بالكتابـة فـي الصحـف والمشـاركة في الأندية الأدبية والثقافية والسياسية، وانخرطت بشـجاعة في تحدي الاسـتعمار والقيم البالية والعتيقـة. لم تكن وحدهـا، فإلى جانبها كوكبة من الفتيات المستنيرات والمنيرات: صافيناز خليفة مـن أوائـل من أسسـت ناديـاً، وتعرضت للاعتقـال، وتحدث الإدارة البريطانية الاستعمارية في عدن.

ساهمت المرأة في عدن في الخمسينيات والستينيات، في استثارة وإيقاظ الوعي القومي والحقوقي الإنسـاني. وشـاركت بفاعلية في خلق وعي وطني مطلبي وحقوقي وسياسي معادٍ للرجعية والاستعمار.

وقد حملن راية الخروج على عزل المرأة، وإلغاء دورها في الحياة. كانت رضية وصافيناز من أوائل من كتب للصحافة، وعمل على تنظيم الاحتجاج المدني النسـوي. وقدن المظاهرات ووزعن المنشـورات،

وتصدين للرجعية والاستعمار في مدينة عدن؛ عنوان الثورة الوطنية والكفاح الوطني الكبير والحداثة والتنوير. لقد وفر النضال السلمي الديمقراطي والكفاح المطلبي والحقوقي والنقابي، أو مهد الأرض لنشأة الأحزاب، سواء التقليدية: رابطة أبناء الجنوب، وحزب الأحرار اليمنيين، ومفرادته: الجمعية اليمنية الكبرى، والاتحاد اليمني، أو الأحزاب الحديثة: القومية واليسار الماركسي.

وتكون البداية، كما تؤرخ لها المناضلة التقدمية رضية إحسان الله، إلى منتصف القرن العشرين، فقد برزت ٣ جمعيات أساسية للمرأة في عدن. وأسهمت هذه الجمعيات النسائية بدور بارز في تاريخ الحركة النسائية اليمنية. وتم تأسيس نادي نساء عدن كمؤسسة أهلية في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، بعد أن حلت الحكومة البريطانية النادي البريطاني للنساء الذي أنشأته أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان يدير النادي مديرة إنجليزية قبل أن تسيطر عليه النساء العربيات. كما كانت زوجة الحاكم البريطاني رئيسة شرف لهذا النادي.

أما مجلس الإدارة فكان يضم ٣ من نساء عدن من المتحدثات باللغة العربية. كما ضم المجلس عدداً من السيدات تمثل كل منهن جالية من الجاليات غير العربية التي تقيم في عدن. لكن تركيبة النادي تغيرت بتزايد عدد الشابات العدنيات المتعلمات من خريجات المدارس.

وفي أوائل خمسينيات القرن الماضي، انضم لهذا النادي فوج كبير من خريجي مدارس البنات في عدن والشيخ والتواهي، بوعي جديد وروح جديدة، مستمدة من الوعي الوطني في الداخل والوعي القومي في الخارج. وبدأ عنصر النقد وعدم الرضا على القيادة الإنجليزية المسيطرة.

لم تعد كافية دروس اللغات والرياضة والرحلات، وغير ذلك من النشاط الاجتماعي والثقافي، وتاقت النفوس إلى المزيد من الجدية كالمحاضرات والاحتفالات بالمناسبات الدينية الإسلامية، ووجود مميز للمرأة العربية في عدن عن باقي نساء الجاليات الأجنبية.

("التحديث في اليمن"، د. أحمد القصير، نقلاً عن رضية إحسان الله: "عدن الخالدة ميناء عالمي حر"، ط/ مؤسسة دار الهلال القاهرة، ١٩٩٥، ص١٥٤).

وبشير الباحث المهم الدكتور أحمد القصير في كتابه "التحديث في اليمن والتداخل بين الدولة والقبيلة"، إلى "أنه قد تم بالفعل تعريب النادي بانتخاب رئيسة له من نساء عدن العربيات هي السيدة نبيهة حسن علي، والجدير بالذكر أن هذا النادي تحول في عام ١٩٥٧ إلى جمعية المرأة العربية". وقام بعملية التحويل عدد من الشابات يحملن توجهات جديدة، وفكراً جديداً حول تحرر المرأة. ومن هذه الشخصيات رضية إحسان الله وصافيناز خليفة.

وتشير تسمية الجمعية "بجمعية المرأة العربية" إلى دلالة عامة هدفها التأكيد على الانتماء القومي العربي، ويعبر ذلك عن توجه ساد بين التنظيمات السياسية اليمنية في ظل المد القومي الذي كان يمثله جمال عبدالناصر. والواقع أن ما أشار إليه الباحث صحيح، ولكن عدن أيضاً كانت تحت ظل الحماية البريطانية التي فتحت الباب أمام أبناء دول الكومنولث ليتبوأوا مكانة أهم من مكانة أبناء المدينة واليمن والعرب عموماً، فكان التركيز على عروبة عدن في مواجهة تغريبها ودمجها في دول الكومنولث.

يؤكد القصير: وكانت أشهر رئيسة لهذه الجمعية هي رضية إحسان الله صاحبة الدور البارز في

الحركة النسائية في اليمن في النصف الثاني من خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

ومن أعمالها تنظيم مظاهرات خلع الحجاب عام ٥٩. كما أن نشاط تلك الجمعية لم يقتصر على قضايا المرأة، بل امتد إلى المجال الوطني. فمن خلال نشاط هذه الجمعية ظهرت معظم القيادات النسائية التي شاركت في كل من العمل الاجتماعي الأهلي، والعمل السياسي السري، خاصة العمل المرتبط بالكفاح المسلح لطرد البريطانيين. وكانت تلك العناصر النسائية التي ارتبطت بالحركة الوطنية الداعية إلى التحرر والاستقلال الوطني، ومن خلال نشاط هذه الجمعية التي قادت العمل النسائي في جنوب اليمن بعد تحقيق الاستقلال. كما أن هذه العناصر هي التي شكلت في ما بعد الاتحاد العام لنساء اليمن عام ٦٨.

انتقلت رضية إحسان إلى الشمال مطلع السبعينيات، وكانت حينها كتلة نشاط، فهي مثقفة عضوية ومناضلة صادقة، فقد واصلت رسالتها الدعوية ضد طمس حقوق المرأة وغياب مساواتها بأخيها الرجل.

التحقت بصحيفة "الثورة"، فكتبت سلسلة مقالات وتحقيقات غاية في الأهمية، تعرضت بسببها للمضايقات والمنع من السفر أكثر من مرة.

منذ السبعينيات وضع نشاطها تحت المجهر، وجرت مضايقتها في الكتابة والندوات والمحاضرات، وتجميع الفتيات للنشاط العام.

عملنا معاً في صحيفة "الثورة"، وكانت شجاعة في مواجهتها وانتقادها لوضع الصحيفة حينها، وحجب مقالاتها الناقدة. كما تصدت للفساد والاستبداد في المراحل الباكرة.

اهتمت بوضع المرأة، ودعت إلى تشكيل جمعيات نسوية مستفيدة من تجربتها الريادية في عدن. كما اهتمت بالأزياء الشعبية والحفاظ على التراث.

اصطدمت في عدن بالإدارة البريطانية وسياساتها الاستعمارية. كما عانت بعد الاستقلال من سياسات المنتصر (الجبهة القومية) غير الديمقراطية، التي صادرت الحريات السياسية، وفرضت قيوداً على العمل النقابي والعمل الأهلي المدني، فوجدت رضية إحسان نفسها، شأنها شأن العشرات والمئات، خارج مدينة عدن التي احتضنت نشاط أبناء اليمن عموماً.

ولكنها في الشمال وجدت نفسها أمام نظام رجعي شديد التخلف والقمع.

لم تستسلم أو تهادن، وكانت من أوائل المتصدين للتيارات السلفية التي تعكزها النظام، فأعلنت الحرب ضد المرأة وحقوقها ومساواتها بأخيها الرجل، وخاضت معركة مجيدة للدفاع عن الحقوق، وتحديداً أثناء المناقشات حول الميثاق الوطني في مطلع الثمانينيات.

بقيت رضية وفية لمبادئها التي تبنتها ودعت إليها، وناضلت في سبيلها لأكثر من نصف قرن من الزمان.

وقد بذلت جهوداً مضنية وخارقة لتشجيع الفتاة في الشمال بعد الجنوب للتمرد على القيم والعادات والتقاليد الآتية من الجاهليتين الأولى والثانية لوأد حرية المرأة وحقها الكامل في المساواة.

وأثمـرت جهودهـا في ظهور وبروز العديد من القيادات النسـوية اللاتي يضطلعن اليوم بدور مهم في حياتنا العامة.

لقد ارتبطت بالعمل لعدة عقود، وعندما أنهكتها الأمراض وانزوت في منزلها كنت -يعلم الله- دائم السؤال عنها، وكنت أتلقى الرد أنها في عدن لا ترغب في الالتقاء بأحد.

هاتفتنـي قبـل بضعـة أيام لتطـرح عليَّ قضيـة رفيقة دربهـا المناضلـة الريادية صافينـاز خليفة، ومناشدتها للأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح مساعدتها لعلاج ابنتها.

كتبت موضوعاً عن رفيقة الدرب صافيناز التي رافقتها منذ اللبنات الأولى للحركة النسوية.

إن رضيـة إحسـان اللـه، كرفيقتها صافيناز، من أوائـل الداعين للحرية والاسـتقلال والديمقراطية والتحديث، وحقهما كبير كبير على الوطن كله في حياة آمنة ومستقرة، وكلاهما ومن تعولان بحاجة للرعاية والعلاج والحق في راتب تقاعدي مجزٍ.

بطاقة تضامن

منذ عدة شهور وصحيفة "حديث المدينة" في تعز تتعرض ورئيس تحريرها الأديب والصحفي، القاص والمسرحي فكري قاسم "متعدد المواهب"، لتنكيل متعمد وقاس.

وبدون أن نثير النعرات الطائفية أو النغمة المناطقية المقيتة والكريهة، فإن القائمين على الأمر، وتحديداً وزارة الإعلام، تضيق ذرعاً بالصحافة الأهلية والمستقلة في اليمن كلها، وبالأخص في عدن وتعز وحضرموت. وحتى يكون الأمر واضحاً أو تذكيراً به ليس إلا، فقد أوقفت صحيفة "المحرر" في حضرموت، وتعرض رئيس تحريرها الصحفي القدير صبري بن مخاشن للاعتداء والضرب ونهب ممتلكات الصحيفة، وعومل بن مخاش كإرهابي وكقاطع طريق.

علماً أن الإرهابيين في اليمن تجري "توعيتهم وهدايتهم والتحاور" معهم، أما قطاع الطرق فيكافؤون بالمال والسلاح. أما الصحفيون فلا مكان لهم غير الخطف والضرب والاعتقالات والمصادرة والمحاكمات الجائرة.

ومحنة "الأيام" القاسية ما تزال ماثلة، ولا يزال ابنا باشراحيل: هاني ومحمد رهن الاعتقال.

ذلك لا يعني أن الصحافة والصحفيين في صنعاء مرضي عنهم، فهم أيضاً مثل إخوانهم، عرضة دائماً للاختطاف والاعتقال والمصادرة والمحاكمات "غير المبررة".

ولكن الملاحظ أن حساسية الوزارة وأجهزة القمع الأخرى أكثر ضيقاً بالرأي المخالف في المناطق الأخرى.

● «النداء»، العدد ٢٣١، الاثنين ٥ ابريل ٢٠١٠

اليمن السعيد سابقاً.. يمن الكوارث حالياً!

عبدالباري طاهر

13

اليمن السعيد سابقاً.. يمن الكوارث حالياً!

وترجل فارس من فرسان الجبهة القومية

فقر وجوع وحكومة لا ترحم!

بكفاءة واقتدار حولت السلطة البلد من "اليمن السعيد إلى يمن الكوارث"، فمن حرب ٩٤ إلى حروب صعدة المتناسلة، إلى نشر التعليم الطوائفي والمذهبي، إلى تشكيل "هيئة الفضيلة" وتشفيرها وفتح أبواب الجحيم أمام التفكير، إلى التكفير والتخوين ومسلسلات القتل والخطف، والاعتقالات الكيفية بالمئات والآلاف، وبالأخص لناشطي الحراك والصحفيين وأصحاب الرأي، إلى مشاريع فاشية تجرم الرأي وتسلب الحرية.

لقد تغول الفساد ليصل حد "تبوير البحر" وإنضاب مياه الشرب وإطفاء الكهرباء وبيع الثروات الوطنية وقطع الطريق على المستقبل.

والحقيقة أن الفساد اليمني "المتغول" و"المنكور" في آن، قد أخاف البلاد والعباد وأقلق دول الجوار والعرب والعديد من بلدان العالم.

فساد متوحش يحتاج إلى تشريعات تحجب الرؤية، وتمنع السمع وتحرم الكلام، فلكي تنهب "جهاراً نهاراً" أراضي تهامة "كاملاً شاملاً"، فلابد من تشريعات وقوانين فاشية تصادر حق الناس في الانتقاد والأنين، فتحت دخان الحرب ضد الجنوب أمكن لبضعة نافذين نهب أراضي الناس والدولة في عدن وحضرموت، وبفضل القوانين و"توحش القوة" أمكن نهب وديان اليمن وأراضي تهامة من قبل نافذين وباستخدام سلاح الدولة.

في تعريف الأمم المتحدة للفساد يعرف الفساد بأنه "سوء استخدام السلطة"، وتكاد اليمن أن تكون

أحد العناوين الكبرى لانطباق التعريف عليها. ففسادها الأمي المدجج بالسلاح والمؤزر بالحروب والفيد يستند بالأساس إلى السلطة، وقد وصل تخوم الكارثة، فالتقرير المرفوع من اللجنة المشكلة من مجلس النواب قد كشف عن كارثة غير مسبوقة بهذه الصورة في يمن لم يعد موحداً إلا في الكوارث والحروب والفساد والاستبداد وزواج الصغيرات واغتصابهن، والاختطاف للأجانب بالأخص، والجوع والجهل والمرض.

في منتصف الخمسينيات أصدر الأحرار كتيباً صغيراً "اليمن المنكوبة والمنهوبة". ويقيناً فإن جل نكبة اليمن في كل النكبات الكبرى في العصور المختلفة لم تصل أو تقارن بما وصلنا إليه في حكم ناهبي الأراضي الأشاوش!

التقرير يؤكد أو يثبت أن نافذاً يستطيع بالقوة أن يدمر قرية ومزارع ويستولي عليها، وآخر يستطيع أن يحوز بالنفوذ ما يقارب نصف مدينة صنعاء. ولم تعد الدولة "المفترضة" تستطيع أن تقيم أي مشروع لعدم وجود بقع لهذه المشاريع "المفترضة" أيضاً.

كل ما فعله "المتوكل على الله إسماعيل" أنه حول أرض اليمن بعد توحيدها إلى أراضٍ خراجية، أما "الموحدون الجدد" فقد نهبوها، وكفى الله المؤمنين شر الزكاة.

إن تعابير من نوع الاستعمار الداخلي والاحتلال والنهب والفيد تتقاطر في الدلالة والمعنى أمام ما جرى ويجري في بلد آمن ومسالم كتهامة.

منع عمر بن الخطاب كبار الصحابة من الذهاب إلى أراضي الرافدين، وهم الأكثر ورعاً وزهداً، مخافة الإفادة من النفوذ والمكانة. أما حكامنا فيطلقون وحوش الأراضي وناهبي المال العام في كل اتجاه من أرض اليمن المنهوبة والمنكوبة، ثم يحمونهم بالسلاح والقوانين العقابية الحاجبة للرؤية والمانعة للسماع، والمحرمة للكلام، وبالاختطاف وقمع المحتجين والزج بهم في غياهب السجون.

يحتج نائب من أبناء تهامة على الناهبين فتمتد يد أحدهم إليه في المجلس، ويعالج الأمر بثور أو ألف ثور. إنها تعبير مكثف عن حالة الإنسان المزرية في يمن يلج القرن الحادي والعشرين. فكرامة الإنسان التي رفعها الله، وجعلها الرسول أهم من الكعبة لا قيمة لها إلا ذبح ثور أو أكثر. ليس عيباً أن يسامح صاحب تهامة أو يقول "أمره إلى الله"، فتلك شيمة إسلامية عظيمة، ولكن العيب أن يتنازل عن كرامته بثور أو مليون ثور.

إن الظالم يدمر بلده ونفسه، وإن الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض.. الآية. ولكن كرامة الإنسان لا ترد بثور، فإما القصاص أو العفو "القيمة الإسلامية العظيمة"، وبدون العودة لأعراف "الجاهلية الأولى".

لقد استولى الناهبون على أراضي الوقف، ومعروف أن ٣٧٪ من أخصب وديان اليمن وقف. أما غالبية الأرض فأملاك دولة استولى عليها "النهابون" من النافذين والحلفاء، ومن ثم امتد النهب إلى ممتلكات وأراضي المواطنين في غابة "الجاهلية الأولى".

يعتقد بعض الباحثين أن اليمن لم تعرف الجاهلية، ويبدو أن جاهليتها قد تأخرت لتطمس تاريخها. واللافت أن النهب السافر قد بدأ في الجنوب بعد حرب ٩٤، فقد سطا النهابون على الأراضي والجبال وبعض مناطق الوديان، أما النهب في صنعاء وتعز والحديدة فقد ازداد عقب ظهور الاحتجاج الجنوبي الذي أرعب النهابين، فاتجهوا للمناطق المستكينة والمذلة، وكان نصيب تهامة قدر استسلامها واستكانتها، بل وموالاة نافذيها للفساد والطغيان.

وقد ترافق النهب في صنعاء وتعز وإب والحديدة مع حروب صغيرة ومباغتة خاضتها القبائل الشجاعة في المدن، وأرخ لها الصحفيون "بحرب البقع".

حرب البقع ونهب الأراضي واستباحة المدن لا يمكن الرد عليها إلا بالاحتجاج المدني والاقتداء بالجنوب، وتطوير الاحتجاج إلى عصيان مدني. فالاحتجاجات الجنوبية التي لجمت وحوش النهب والاستباحة قد أرغمتهم على التراجع إلى المدن المستكينة، ففرضت عليها قانون الغاب.

السلطة التي تستند إلى شرعية القوة وتحكم بالغلبة والقهر، تعمد إلى عسكرة المدن وفرض الأعراف والقيم القبلية في الحياة العامة. فالحرب هي الوسيلة الوحيدة لإنتاج الثروة، وإعادة توزيعها "ومن قوى زنده عاش في الدنيا متهني"، كما يقول البهلول. فالنهب والسلب قيمة من قيم الرجولة والشجاعة في الوعي القبلي المتخلف، وقد رفدته العسكرة وتشريعات فاسدة وقمعية، ليتخذ شكلاً وصورة زائفة.

التقرير عن نهب أراضي تهامة شجاع ومنصف وموضوعي، وربما عيبه إضافة أسماء ألحقت ظلماً بالنهابين الأشاوش الذين دمروا قرى عديدة في الحديدة والضحي والزهر والقناوص والسخنة والبريقة وإب وتعز، وربما شطب أسماء كبيرة كان يجب أن يتضمنها الكشف.

نهابو الأراضي لن يردعهم شيء سوى الاحتجاجات الجنوبية السلمية التي تشهدها مدن الجنوب، والتي تجري محاولات لجرها إلى العنف والشعارات اللاوطنية المضرة، والتي تصب في طاحونة الانفصاليين بالفعل عن شعبهم وأمتهم.

نهب أراضي الناس، والتفريط بالمال العام، واستيلاء الزبانية والنافذين على الأوقاف بهذه الصورة التي كشف عنها تقرير لجنة مجلس النواب الفاضح جرائم جسيمة بكل المعاني، ولا يمكن أن تعالج بالترضيات أو الذبائح والقرابين، ويجب أن يكون التقرير أساساً لاحتجاجات مدنية سلمية وديمقراطية تعم المدن كلها لغل يد القبيلة والعسكر عن العبث بمقدرات البلاد والعباد.

فساد السلطة وصل حد وجوب التصدي، والنزول إلى الميادين العامة والمناداة بإسقاط الفساد والاستبداد.

أغلقت السلطة الأبواب أمام التطور السلمي والديمقراطي، ولم يبقَ أمام البلاد كلها إلا الاحتجاج، فنهابو الأراضي المنكفئون إلى تهامة بعد أن أرعبتهم احتجاجات الناس في عدن ولحج وأبين وحضرموت، قد هجموا على تهامة لتعويض خسارتهم هناك.

التزاوج بين الاستبداد السياسي والديني، بين العسكرة والقبيلة ولد حروباً متكاثرة في اليمن،

واحتجاجات في الجنوب، وألحق دماراً كبيراً باليمن، وحولها إلى دولة وبلد ومجتمع مهدد بالتفكك والانهيار.

لا يكفي النواب إصدار التقرير الشجاع، وعار على كتلة الحديدة العودة إلى البرلمان قبل وجود ضمانات لمعاقبة ناهبي أرضهم، ومحاسبة المعتدين. إن التقرير بلاغ للنائب العام أيضاً بعد أن نُشر في الصحافة. فهل يستطيع النائب العام إحالته للقضاء؟!

إن نهب أراضي تهامة "الكامل والشامل" قد حولها إلى أرض سليبة. فلا يستطيع أحد إقامة أي مشروع: مدرسة أو مستشفى أو حتى أراضي الجامعة اشترتها الدولة من ناهبيها. فتزاوج الفساد قد ولد كوارث تبدأ ولا تنتهي، وقذف باليمن إلى عصور ما قبل الدولة وقبل سيادة القانون.

كان تقرير النواب "اللجنة" شجاعاً وإن شابه بعض القصور، وعلقت قصيدة الشاعر الكبير والمبدع عبدالكريم الرازحي الجرس، فهل يتحرك أبناء تهامة المعتدى عليهم والمستباحة أرضهم؟

● «النداء»، العدد ٢٣٤، الاثنين ٢٦ ابريل ٢٠١٠

اليمن: المنكوبة المنهوبة

عبدالباري طاهر

13

اليمن: المنكوبة المنهوبة

عن اللقاء الذي لم يعد مشتركا

كتيب صغير وصغير جداً أصدره الأستاذ أحمد محمد نعمان الصَّانع الأول للحركة الوطنية كتسمية أبي الأحرار محمد محمود الزبيري، أصدره في الأربعينيات وليس في الخمسينيات كما أشرت خطأ في العدد الماضي من "النداء".

بديهي أن المقصود باليمن في الكتيب حينها "المتوكلية اليمنية".

ترى لو عاش النعمان والزبيري إلى اليوم وشاهدا نافذاً ينهب ساحة البحرين في عدن، وينهب نافذ آخر مساحة نصف صنعاء في الحديدة. ٣٧٪ من أخصب الوديان في تهامة نهبت، ونهبت ممتلكات الدولة ثم عاد الأشاوش لنهب أراضي المواطنين.

أليس مريباً وغريباً أن تهامة المنطقة التي تعطي الولاء كاملاً شاملاً للحزب الحاكم، ولا ينجح فيها معارض واحد أو مستقل، ومع ذلك فهذه المنطقة أكثر عرضة للإقصاء والنهب والتهميش؟

صحيح أن "دولتنا" بين مزدوجين عادلة في توزيع الظلم والتفيد والسلب، فهي "توحد اليمن" بالكوارث المتناسلة، وبالفتن والحروب، وهدر الإمكانات، وسلب المواطنين حد الجوع، فاليمنيون موحدون بتسيد الفساد والاستبداد، والغبن الاجتماعي، ونشر التعليم المذهبي الأرضية الخصبة للإرهاب.

السلطة الخارجة من رحم القبيلة، والمستندة إلى شرعية القوة والقوة وحدها تنظر بعين الزراية والانتقاص للحياة المدنية وللمدينة، وبالأخص المناطق المسالمة، فتتعامل بروح الغلبة والقهر

والاستعلاء.

صحيح أيضاً أن علاقة القبيلة بالمدينة تاريخياً قامت على الغزو والسلب والتفيد، وكانت المدن وفي المقدمة صنعاء والأراضي الزراعية والخصبة في اليمن كلها ساحة حرب للقبائل المغيرة والنهابة. ويشكل كتاب "حوليات صنعاء" سجلاً حافلاً للنهب القبلي للمدن والأراضي الزراعية، مما أعاق النمو والتطور في اليمن حتى اليوم.

لقد نهبت صنعاء في ٤٨ عقب فشل ثورتها الدستورية، ولكن أراضي الأوقاف والمرافق العامة والرهق، وأراضي الكثير من الأسر أيضاً سطا عليها نافذون من كبار المشائخ والضباط.

كما أن الكثيرين من الرأسمالية الطفيلية ومحدثي النعمة كدسوا الملايين من البسط على أراضي الدولة والمواطنين والمضاربة بها. تحالف القبيلة والعسكرة والدعاة الفاسدين والرأسمال الطفيلي أثمر نهب الأراضي. ولم نجد حتى اليوم دراسات حول ملكية الأرض. قليلة هي الدراسات التي بحثت ملكية الأرض، وهناك دراسات قديمة للمفكر التقدمي عبدالله عبدالرزاق باذيب نشرتها "الأمل" منتصف ستينيات القرن الماضي، من حول الإصلاح الزراعي. وقام الباحث الشاب الدكتور أحمد حسن سعيد بترجمة بحث لدبلوماسي روسي حول أملاك أحد الأمراء من بيت حميد الدين هو القاسم بن الإمام يحيى، ونشره في "دراسات يمنية". وقد أعد الدكتور عبدالله أحمد لقمان رسالته للدكتوراه حول ملكيات الأراضي في مناطق تهامة، وهي من أهم الدراسات العلمية حول هذه القضية. ولكن هذه الأبحاث والدراسات قديمة نسبياً، وتدرس البعد الاجتماعي والتركيبة المجتمعية لملاك الأراضي. البلد الآن بحاجة لدراسة تحويل هذه الأرض إلى موات وتوزيعها كإقطاعيات على الفاتحين الجدد الذين أطلقت أيديهم أو جرى تمليكهم أراضي الناس والأوقاف وأراضي الدولة شأن الفاتحين في كل زمان ومكان، وشراء الولاء بتوزيع أراضي الناس كأعطيات والمضاربة بها. منذ حرب ٩٤ وحتى قبل ذلك، خاض نهابو الأراضي حروباً كالحة في جل المدن اليمنية، وشجعت الدولة محازبيها وزبائنها إما بالتغاضي أو بالحوالات والأوامر والتمليك، ووقف الملاك الحقيقيون مكتوفي الأيدي في ظل غياب القضاء الكفء والنزيه والمستقل "وإذا غريمك الدولة فمن تشارع!".

لقد أصبح نهب الأراضي أحد أهم مظاهر غياب الأمن والسلام والاستقرار، وأحد مهددات وحدة الكيان والمجتمع. كما أسهم إلى جاب عوامل أخرى في منع قيام بيئة استثمارية آمنة ومستقرة.

إن نهب الأراضي في عدن قد منع تحويلها إلى سوق حرة، وحرم عدن من تبوؤ مكانتها في التجارة العالمية، والتوسط التجاري بين الشرق والغرب كمورد من أهم موارد اليمن عبر كل العصور، وكجسر موصل لا نظير له.

يتقن النظام لعبة شراء الولاء. أطلق يد رجال القبيلة وكبار الضباط في تفيد الأراضي والاستيلاء على مؤسسات الدولة وممتلكاتها، وكانت سياسة "الخصخصة" الوسيلة المثلى لتحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، وأطلق لسان "رجل الدين الفاسد" في التكفير والتخوين، وتوظيف الوعظ الديني والدروس والتحليل والتحريم والتكفير والتأثيم لغرض الهيمنة والنفوذ، واقتسام المغانم والأسلاب مع مقاتلي شعبهم. أما الرأسمال الطفيلي فقد أغرق السوق بالسلع الفاسدة والبضائع المهربة،

والتهرب من الضرائب، والتلاعب بالأسعار، مكتفيا بالرشى، وتمويل الانتخابات والحروب. فتاوى المكفراتيين ونهب الأراضي في الجنوب هي المساءلة عن الاحتجاجات الواصلة حد المطالبة بالانفصال، وما لم يجتث التكفير والتخوين السياسي من جذوره، وتعود للناس في الجنوب أرضهم وممتلكاتهم، وحقهم في التشارك، فإن الاحتجاج المدني السلمي يكون الرد الصائب على العبث.

التحالف الشرّير بين القبيلة والعسكرة وبين الاتجار بالدين والبضاعة الفاسدة والمهربة، بين فساد السياسة وتجارة السلاح والتكفير والتخوين، هي وحدها المساءلة عن تفشي الحروب المستدامة والإرهاب المتفلت، والثارات والاغتيال، ووضع البلد كله على شفير الهاوية.

يعتقد الحكم -ومعه كل الحق- أنه مدين بسلطته لهذا التحالف، كما أنه مدين بالبقاء في الحكم لهذا النهج، لذا فإن الديمقراطية والحرية والعدالة تصبح عدواً حقيقياً، وتصبح مفردات: الحرب، الإرهاب، النهب، الفيد، التكفير، الانفصال، الارتداد، الاعتقال، الاختطاف، التخوين، القتل، السجن، المحاكمات، العقاب، والانتقام هي المفردات السائدة والمتداولة في سوق الإعلام اليمني، وخطاب المسجد المحزب. وتغيب مفردات: العدالة والحرية والديمقراطية، والتسامح والتصالح والحوار، والتآخي والتشارك السياسي، والتداول السلمي للسلطة، وحرية الصحافة والرأي والتعبير.

التّأزيم القائم للأوضاع، والإبقاء على جذوة الحرب مشتعلة في صعدة، والتهديد المستمر بعودتها، ودفع الحراك في الجنوب للعنف أو جره للشعارات الزائفة والضارة كلها نهج الاستمرار في السلطة وتدويخ الشعب الضحية والمعارضة السياسية.

في وضع كهذا يصبح الحوار عبثياً. لا يستقيم الحوار والحرب، أو الحوار والتخوين والتكفير! أو الحوار والاعتقال والمحاكمات التعسفية وإرهاب المعارضة السياسية أو منتقدي الفساد والاستبداد!

انتخابات السودان هي ما نوعظ به. تزوير الانتخابات فاتورة يسددها شعب السودان ليهرب الحاكم من المساءلة، وكعربون للانفصال وتعويم دارفور ربما لانتخابات قادمة. وتبقى الانتخابات العربية، وفي مقدمتها اليمن، إرضاء للغرب وإهانة للشعوب، والعزاء لليمن المنكوبة والمنهوبة.

● «النداء»، العدد ٢٣٥، الاثنين ٣ مايو ٢٠١٠

ملاحظات أولية على "مشروع قانون الصحافة والمطبوعات" المحال إلى مجلس الشورى!

عبدالباري طاهر

ملاحظات أولية على "مشروع قانون الصحافة والمطبوعات" المحال إلى مجلس الشورى!

13

احفظوا بناتكم وحفيداتكم من الهدم!

في فترة زمنية قياسية دفع "درزية" القوانين القامعة بأكثر من مشروع وتعديل، أو بالأحرى يجري التلويح والترويع بها كعصا غليظة. فمن مشروع قانون حماية الوحدة الوطنية إلى ٥ مشاريع قوانين صحافة، إلى تعديلات راعبة في قانون الجرائم والعقوبات.

وهي تعديلات أقرب لشريعة الغاب منها لأي شرع: سماوياً أو وضعياً.

كلما أوغلت السلطة في الفساد والاستبداد، وتزايدت الاحتجاجات السلمية وحتى الدموية، لجأت السلطة إلى الإجراءات الأمنية والقامعة للصحافة، ابتداء بالتشريعات القامعة والمصادرة للحرية، مروراً بالاعتقالات التعسفية، ووصولاً إلى الاختطاف والإخفاء والتعذيب للصحفيين.

يقبع الآن في السجون الصحفيون: حسين زيد بن يحيى، صلاح السقلدي، أحمد الزبيري، معاذ الأشهبي، وحسين اللسواس، بعد أن أفرجت السلطات عن الصحفيين الكبيرين هشام باشراحيل ومحمد المقالح، وقد أفرج مؤخراً عن نجلي هشام باشراحيل: محمد وهاني، والأخير رئيس تحرير صحيفة "الأيام الرياض" الموقوفة شأن "الأيام"، بإجراءات تعسفية وبدون الاحتكام للقضاء.

تعالج الدولة تفشي الإرهاب والفساد التوأمين بالمزيد من قمع الحريات العامة والديمقراطية،

وبالأخص حرية الرأي والتعبير.

وترى -وهي على حق- أن الإرهاب لن يسود وأن الفساد لن ينتشر ويحكم إلا بقمع الحريات الصحفية.

تقف الآن عشرات الصحف والصحفيين أمام النيابات الصحفية والمحاكم (الاستثنائية).

ويختطف الصحفيون والكتاب ويعتقلون ويخفون ويعذبون بقانون وبدون قانون وبالقضاء وبدونه، ورغم أنف الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهود والمواثيق المصادق عليها.

لا تكتفي السلطة بالإجراءات القمعية، فهي أيضاً تحاول وباستمرار سن تشريعات ترتد باليمن إلى عصور الدكتاتورية والشمولية. فهي شديدة الولع والوفاء لماضيها غير المجيد في تكميم الأفواه، وإخراس الأصوات، وتجريم الكلام، مجرد الكلام.

المشروع "الفزاعة" الذي يلوح الحكم به منذ ما بعد حرب ٩٤، سمي قانون الصحافة والمطبوعات بدون رقم لسنة ٢٠٠٥، مما يعني أن الدولة تهدد به الحياة السياسية والصحافية والمجتمعية، وكأنه سلاح دمار شامل، أو كارثة لا ملجأ ولا منجى منها!

يتكون المشروع الجديد -القديم من ١٢٨ مادة بزيادة ١٢ مادة عن القانون رقم ٢٥ لسنة ٩٠، أي قانون دولة الوحدة.

ويمكن هنا تسجيل ملاحظتين: الأولى أن دولة حربٍ ٩٤ عملت ومنذ نهايات الحرب على تعديل دستور دولة الوحدة أكثر من مرة، ومن ثم عملت أيضاً على إعادة النظر في العديد من التشريعات والقوانين، وللأسوأ طبعاً. لعل أخطرها قانون الأحوال الشخصية، وقانون الجرائم والعقوبات، وبالتالي مشروع قانون الإعلام السمعي والبصري والالكتروني، وقانون الصحافة المشروع المقدم حالياً.

الملاحظة الثانية أن شكوى الصحافة والصحفيين والقوى السياسية المختلفة كانت دائماً ضد محظورات النشر في القانون رقم ٢٥، وسال مداد كثير ومطالبات كاثرة للتخفيف من غلو المواد المحرمة فيه. في حين كانت وزارة الإعلام حريصة الحرص كله على إلغاء الهامش الديمقراطي والمزيد من التضييق على حرية الرأي والتعبير.

حرص المشروع الجديد -القديم على الإبقاء على جوهر المواد القامعة في القانون رقم ٢٥ لسنة ٩٠، متوخياً تدارك ما فات في المواد السالبة للحرية والمقيدة، فرغم أن الوزارة قد سنت تشريعاً جديداً حول الإعلام السمعي والبصري والالكتروني في مشروع مستقل، إلا أنها حرصت على وضع القيود وشموله بالإجراءات القامعة وما أكثرها!

لقد أبقى المشروع على العيوب الرئيسية في القانون المقدم، بل أكد عليها بإلحاح: الترخيص بدل التسجيل. ومعروف أن التسجيل للحزب أو الصحيفة أحد أهم شواهد الديمقراطية، ولكن وزارة الإعلام الحريصة على التضييق على الهامش الديمقراطي، قد توسعت في منح الترخيص ليصل إلى المراسل والموزع وصاحب الكشك وبياع الصحف، وربما طمحت إلى غل يد القارئ ومنعه من الاستماع

أو المشاهدة.

حرص المشروع على منح الإعلام صلاحيات ليست لها لا يقرها دستور أو قانون، مثل الشكوى لوزير الإعلام في حال رفض الصحفي نشر الرد.

اللافت أنه رغم الانتقاد الشديد لجعل رئيس التحرير فاعلاً أصلياً إلا أن المشروع قد حرص على كل مساوئ وعيوب القانون القديم، كما أبقى على المواد المجرمة، متوسعاً ومضيفاً ومفصلاً أكثر!

مسؤولية رئيس التحرير واعتباره الفاعل الأصلي تتنافى مع المسؤولية في الديانات السماوية. ففي القرآن الكريم "ولا تزر وازرة وزر أخرى" الآية. أما في النظم الوضعية كما في الديانات السماوية، فإن المسؤولية فردية، وقد تصدى محامون مرموقون منهم: حسن مجلي، ونبيل المحمدي، وعلاو، والبغدادي، والكثير من الصحفيين والسياسيين، ولكن لا حياة لمن تنادي.

أبقى المشروع أيضاً الباب مفتوحاً على القوانين العقابية الأخرى والمواد المجرمة فيها لحرية الرأي والتعبير وحق الحصول على المعلومة، وهو ما يعني أن القانون مال إلى التشدد أكثر، وأنه لم يسن إلا لهذه الغاية.

كما أنه حريص على إعطاء القاضي الحق في توقيع عقوبة تكميلية، وتشدد أكثر فأكثر في التنصيص على القوانين النافذة... الأخرى.

في قراءة سريعة رصدت الألفاظ المجرمة والمحرمة والمانعة، فوصلت إلى ما يقرب من ١٠٥ ما بين يحظر، يحرم، يمنع، يجب... وأمثالها.

أما المقارنة بين "محظورات النشر" في القانون القديم والمشروع الجديد، فقد بلغت الدقة المنتهى في التقييد بالمحظورات والأحكام الجزائية. فالمواد هي المواد وإن اختلف الترقيم، والإضافة محدودة وإن للأسوأ غالباً، فالمادة ١٠٣ في القديم يضيف إليها الجديد "والالكترونية".

كما يضيف في الفقرة ٣: من إثارة النعرات "المناطقية"، وكأن هذه "النعرة" لم توجد إلا بعد ظهور الحراك الجنوبي. وفي الفقرة ٨ شطب الجديد من المادة "تعمد نشر بيانات أو أنباء أو معلومات أو أخبار غير صحيحة [بهدف التأثير على الوضع الاقتصادي، وإحداث تشويش أو بلبلة في البلاد]" فشطب الجديد "بهدف التأثير..." الخ، وهو تعديل للأسوأ لأنه هنا يحرص على العقوبة سواء تحقق الضرر ووقع أم لا، ويتوخى العقوبة بقطع النظر عن قصد الإساءة من عدمه، فهو لا يترك للمتهم أو القاضي حق التأول للأمر.

ربما التعديل المعقول والمنطقي هو استبدال "يضر" في الجديد بـ"يمس" في القديم في الفقرة ٢.

وإضافة "التكفير" في الفقرة ٣ إضافة طيبة لو أضيف إليها التخوين السياسي.

وواضح أن التكفير يعني الإصلاح أو على الأقل تياراً في الإصلاح، وإذا كان التكفيريون ماركة مسجلة للتيار السلفي المتعصب في الإصلاح، فإن التخوين السياسي ماركة مسجلة للمؤتمر الشعبي العام. وللحقيقة فإن السلطة تجيد وتوظف التكفير والتخوين، وتستخدمهما ضداً على الخصم.

في الأحكام الجزائية في الجديد تنص المادة ١١٦ الفقرة ١٥ على مضاعفة الغرامة من ١٠ آلاف

ريـال إلـى ١٠٠ ألف، لكأن المشـرع راعى ضعف القوة الشـرائية للريال أو الإحسـاس العميق بالأزمة الاقتصادية وحاجة الدولة لتنمية الموارد والشعور بالعجز في الموازنة العامة.

أمـا الفقرة ب فتلغي بكرم حاتمي سـجن الصحفي. وإلغاء سـجن الصحفـي في اليمن نكتة مبكية. ترى لو خير الصحفي الفقير حد الإملاق بين الغرامة ١٠٠ ألف ريال، والسجن، ألا يقول "السجن أحب إليَّ مما يدعونني إليه"؟!

ندرك أن السجن باقٍ، والغرامة ستتضاعف للأسباب المشار إليها.

الأفجـع أن يعجـز الصحفي المغرم عن دفع الغرامة فيُسـجن لعدم تسـديد الغرامة المالية، وفي هذه الحالة يكون سجنه بسبب عدم الوفاء بالغرامة المالية، وليس للمخالفة الصحفية غير الجسيمة.

ورع المشـرع الجديـد يتجلـى في الإضافة في المـادة ١١٩، فبعد أن يعطي لوزير الإعـلام أو الثقافة أو من ينوب عنهما حق الحجز الإداري على المطبوع أو الصحيفة الخ، يشـترط أخذ الإذن من النيابة العامة، وهو ما لم يشترطه القانون القديم.

مـات بهـاء الدين قراقوش أحد أهم وزراء صلاح الديـن الأيوبي، ومات ابن مماتي أحد أهم الكتاب الساخرين في عصر صلاح الدين، وبقي حياً كتاب "الفاشوش في أحكام قراقوش".

أعرف أن السـيد وزير الإعلام حسـن أحمد اللوزي، ليس هو المشـرع، ولكن حماسـه للتشـريعات القامعـة للحريـة والمعادية للصحافة والصحفيين، ابتداء من القانـون رقم ٤٢ لعام ١٩٨٢، وهو قانون حظر بامتياز، وانتهاء بمشـروع القانون السـمعي والبصري ومشـروع قانـون الصحافة، كلها تؤكد الخصومة المريرة والعداء المستحكم للرأي الآخر.

جـاء اللـوزي بقرار وسـيذهب اليوم أو غداً بقرار، ولكن ما سـيبقى إصراره علـى وأد حرية الرأي والتعبير والتشريعات المصنوعة في عهوده.

حقـاً لا يزال الفاشـوش يصنع الابتسـامة أو يغرسـها فـي نفوس قرائه، ولا يزال ابـن مماتي رمزاً للتبكيت والتنكيت، ولكن مشاريع التنكيل بالحريات الصحفية ووأد حرية الرأي والتعبير تمثل ومنذ ترويع الناس بها كوميديا سـوداء، وقتلاً للفرحة في نفوس وعقول وضمائر الشـعب التواق للحرية والعدالة والحداثة.

● «النداء»، العدد ٢٣٦، الاثنين ١٧ مايو ٢٠١٠

تصدع الوحدة واستحالة الانفصال*

عبدالباري طاهر

تصدع الوحدة واستحالة الانفصال*

قامت الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر في وطن مدجج بالقبائل والأمية والسلاح، بلد طبقته الوسطى عماد الثورة والتحديث والديمقراطية ضعيفة ومنقسمة ومفتقرة إلى ما يسميه ماركس "الوعي بالذات".

انقسام القوى التقليدية مع نفسها جمهوريين وملكيين، النجدة القومية المصرية حمت الثورة والجمهورية، نقلت صراعاتها الداخلية إلى بيئة شديدة التخلف والتعقيد، وزعت السلاح على القبائل ودفعت بالمشائخ إلى "مجلس أعلى للقبائل" بدرجة وزير، وتنافست مع العربية السعودية وبريطانيا على شراء الولاء بالمال.

في الشمال استمرت الحرب ٧ أعوام انتهت بهزيمة الملكيين وانتصار الجمهورية، ولكن الحرب نفسها التي انتصرت للثورة انتصرت أيضاً على معانيها العظيمة في الحرية والديمقراطية والعدالة والتحديث، حاربت قوى الثورة الآتية أو المنحدرة من الطبقة الوسطى: عمال، فلاحين، طلاب ومدكنين، مدنيين وعسكريين، ضد أعلى قوى الثورة المضادة. انتصار الثورة بالسلاح "خلق شرعية القوة"، وعاد بالقوة إلى منبعها الأصلي القبيلة. كان انقلاب الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ عودة بالقوة إلى نبعها (القبيلة)، سلمت قوى الجديد بالأمر لأنها منقسمة على نفسها، ولأن القبيلة مالت للتصالح مع نفسها مسنودة بالجوار (العربية

السعودية) ومؤزرة بالهزيمة القومية لمصر وسوريا في ١٩٦٧/٦/٥.

اختزلت شرعية الثورة التي كانت تعني الأهداف الستة، لتعني فقط شرعية الغلبة بجذرها المحافظ والتقليدي.

في الجنوب قادت الجبهة القومية الكفاح المسلح لتنتصر في الـ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٧، أي بعد انتصار القوى التقليدية في الشمال بـ٢٦ يوماً. انتهجت الثورة في الجنوب خطاً مغايراً يهتم بالعدالة الاجتماعية على حساب الحريات السياسية والديمقراطية التي قطع جنوب الوطن فيها شوطاً.

الواقع أن عدن منذ الأربعينيات قد أصبحت العاصمة الاقتصادية والفكرية والسياسية وحتى الأدبية لليمن كلها، وأبعد من ذلك. فقد نشأت الحركة العمالية فيها، وكانت تجارة اليمن كلها عبر موانئها، كما ازدهرت الصحافة والمجلات الفكرية والمطابع والأندية الأدبية والثقافية والسياسية، وتكونت فيها الأحزاب السياسية التقليدية: الأحرار (١٩٤٤)، والجمعية العدنية والرابطة (١٩٥٠)، والحديثة والليبرالية المؤتمر الشعبي في ما بعد والوطني الاتحادي وكلاهما امتداد للجمعية العدنية (١٩٥٠)، وحركة القوميين العرب (١٩٥٨)، والبعث في الجنوب (١٩٥٦)، وفي الشمال (١٩٥٨)، والتيار الماركسي (٢٢ أكتوبر ١٩٦١).

كانت عدن في صحافتها ورجالها ونسائها خلفية انقلاب ١٩٤٨، أو بالأحرى الحركة الدستورية، وجاء قادة الانقلاب من عدن إلى صنعاء مع بعض الفدائيين. أما عقب ثورة سبتمبر فإن الحرس الوطني الذي دافع عن الثورة والجمهورية قد جاء معظمهم من عدن ولحج والضالع وردفان، ومثلوا خط الدفاع الأول عن الثورة.

هؤلاء المقاتلون هم من أبناء المزارعين من مختلف مناطق اليمن، والعمال في الميناء والمصافي والمرافق الخدمية والتجارية في عدن.

قلل الكفاح المسلح، أو بالأحرى حرب المدن، وهو حق تكفله الشرائع السماوية والوضعية وقرارات الأمم المتحدة.. قلل أو أدى في ما بعد إلى الاستهانة بالنضالات السلمية والديمقراطية التي وفرت الأرضية الصالحة للمقاومة المسلحة.

لم يفرق الثوريون القوميون بين مقاومة المستعمر والصراعات الداخلية التي لا يمكن حسمها أو الاحتكام فيها إلى السلاح.

كانت قوة الجديد تتجلى في الحجة والمنطق وفي ديمقراطيته ورؤيتها للمستقبل، بينما كان ضعف القديم امتلاك السلاح والسلاح وحده بدون رؤية للآتي، انجرار قوى الحداثة والتجديد إلى لغة القوة والاحتراب أضعف حجته ومنطقه، ودفع به إلى مواجهة غير متكافئة ومن ثم مع نفسه، وهو ما أدى إلى الهزيمة في أحداث أغسطس في الشمال ١٩٦٨، وفي الصراع بين الشمال والجنوب وداخل كل شطر على حدة.

الإنجازات الثورية التي تحققت في الجنوب

لا ينبغي أن تحجب عن أبصارنا الأخطاء الفادحة التي وقعت فيها القيادة الثورية التي حققت الاستقلال، فغياب الأفق الديمقراطي ورفض مشاركة الآخر والقبول بالمختلف، والإجراءات الاقتصادية القاسية والمتطرفة وغير العلمية أو المدروسة قد دفعت بالتجار وأصحاب المهن والحرف والطاقات والكوادر الفنية والإدارية والسياسية والمالية إلى هجر الجنوب إلى الشمال ودول الجوار، وتركت الطرف المنتصر وحده في مواجهة مع الآخر، وبالتالي في مواجهة مع النفس.

استطاع التنظيم السياسي فرض الحوار والاندماج على فصائل اليسار في الجنوب.

الطليعة الشعبية واتحاد الشعب الديمقراطي كخطوة أولى، ثم فرض الصيغة على فصائل اليسار في الشمال طبقا لرؤية التوحيد لإدارة الثورة اليمنية.

الوحدة قاسم أعظم بين الاتجاهات السياسية

لم تكن "الوحدة" مطلباً ملحاً للأحرار والرابطة أو الأحزاب الخارجة من رحم الجمعية العدنية أو الجمعية الإسلامية الكبرى، وإنما طرحت الوحدة من قبل الحركة العمالية والأحزاب الحديثة القومية واليسارية.

كانت الوحدة عنواناً بارزاً في نضال الحركة العمالية والطلاب، وكان العام ١٩٥٥ محطة مهمة في بروز هذا العنوان. فقد تأسست الجبهة الوطنية المتحدة كرد فعل على انتخابات المجلس التشريعي ومشاركة رابطة أبناء الجنوب فيها وحرمان أبناء الشمال من المشاركة في هذه الانتخابات. وقد تمكنت الجبهة من إفشال هذه الانتخابات لتصبح قضية الوحدة حقيقة سياسية في الحركة النقابية العمالية وفي الشارع السياسي في عدن، وبالتالي في التكوينات السياسية الحديثة: المؤتمر العمالي مارس ١٩٥٦، وحزب الشعب الاشتراكي ١٩٦٢، واتحاد الشعب الديمقراطي ١٩٦١، وحركة القوميين العرب ١٩٥٩، وحزب البعث العربي الاشتراكي.

وأصدرت اللجنة التنفيذية لمؤتمر طلبة اليمن الدائم بمصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٦، بياناً يربط بين النضال ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب وضد الإمامة في الشمال، كأقوى تأكيد على الوحدة اليمنية. وقد نص البند الأول على:

١ - يؤكد المؤتمرون ويتمسكون بأن اليمن الطبيعية كيان واحد لا يتجزأ، وقضيتها قضية واحدة ذات كفاح واحد في سبيل التحرر الوطني، والوحدة الوطنية الشاملة.

واللافت أن العمال والطلاب من أهم مكونات وروافد الحياة الفكرية والسياسية في اليمن، ولهم دور كبير في تأسيس الأحزاب والحركات السياسية الحديثة.

كانت برامج وشعارات ومطالب الأحزاب الحديثة والحركة النقابية والطلابية في الغالب الأعم

سلمية.

ويشكل كتيب "الوحدة اليمنية" الصادر عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، وثيقة مهمة لتحديد مواقف الأحزاب السياسية والشخصيات العامة في قضية الوحدة، وجل خلافاتها يرتكز من حول الأولويات.

كان موقف الطليعة واتحاد الشعب والعمل يتوسل بين مطلب الديمقراطية وتوسيع المشاركة وتحقيق مكاسب وإنجازات مادية في الجنوب، وتصعيد النضال ضد النظام الرجعي في الشمال.

كان النظام في الشمال حريصاً على إسقاط النظام في الجنوب أو على الأقل دفعه للتطرف والمواجهة المستمرة، بينما كان النظام في الجنوب هو الآخر، أو بالأحرى أطراف نافذة فيه مسكونة بهاجس وحدة أداء الثورة كخطوة أولى لإسقاط النظام في صنعاء.

كان الصراع بين النظامين في الشمال والجنوب يعبر حقيقة عن التنازل عن شرعية واحدة رغم اعتراف كل منهما بالآخر. بل كان الصراع بينهما يتضمن صراعاً خبيئاً داخل كل شطر، فالتفاؤل على الحدود الشطرية يعكس صراعاً محتدماً ما بين أقطاب النظام داخل الشطرين.

فقد أسهم الصراع بين الشمال والجنوب في إطاحة قحطان الشعبي في ٢٢ يونيو ٦٩، كما أدى الصدام المسلح عام ٧٢ إلى إطاحة القاضي عبدالرحمن الإرياني والمجيء بالمقدم إبراهيم الحمدي، وكان مقتل الحمدي وسيلة لقتل أحمد الغشمي الذي استُغل مقتله للإطاحة بسالم ربيع علي، وكانت حرب ١٩٧٩ الطريق الأقصر للإطاحة بعبدالفتاح إسماعيل، وكان استمرار الصراع الدامي في المنطقة الوسطى جانباً من الأرضية الخصبة لتفجير كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦.

إن الرئيس علي عبدالله صالح مدين بوصوله إلى الرئاسة لهذا الصراع الدامي بين الشمال والجنوب، أكثر من انتخابه في مجلس الشورى في ١٧ يوليو ١٩٧٨. اللوحة الكالحة للصراع شاهد ترابط أحداث الشطرين واستحالة الفصل بينهما، وشاهد مأزق "الشرعية الثورية".

الوحدة وجه آخر للصراع!

بعد أكثر من ٢٠ عاماً أدرك النظامان استحالة إسقاط كل منهما الآخر بالقوة، فكانت اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس ١٩٧٢ وأعمال لجان الوحدة في ما بعد هي المخرج من مأزق حربين وصراعات دامية في المنطقة الوسطى استمرت قرابة عقدين.

كان التوجه السلمي والديمقراطي إنجازاً وطنياً وقومياً مهماً. وكانت الوحدة البداية الأهم للانتقال إلى الشرعية الدستورية بعد أن استنفد النظامان الشرعية الثورية، وحولاها إلى شرعية غلبة خالصة!

بسرعة غير معهودة صدر بيان الـ٣٠ من نوفمبر ١٩٨٩ في عدن، وإنزال الدستور للشعب. وبدأ التحضير للوحدة التي أعلنت في الـ٢٢ من مايو ٩٠. كان مجد الوحدة مقترناً أو مشروطاً ومتزامناً مع التحول للشرعية الدستورية وإعلان التعددية السياسية والحزبية وإطلاق الحريات العامة والديمقراطية وكفالة حرية الرأي والتعبير والحريات الصحفية التي كفلها الدستور والقانون.

عجز النظامان الشطريان عن التحول إلى الشرعية الدستورية، وقد جرت في الجنوب محاولات متأخرة لإصلاح سياسي واقتصادي وديمقراطي، والانفتاح على الرأي الآخر تحت تأثير البروسترويكا في روسيا، واستجابة لتململ داخلي يرفض الاستمرار في نهج سيطرة الحزب الواحد، ولكنها خطوة ظلت محدودة. وقدم الشهيد جار الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، دراسة مهمة تتبنى رؤية جديدة للتعددية السياسية والحزبية، قوبلت بنقد شديد وتحفظ أيضاً من نافذين في الحزب، وإن أقرت بعد ذلك بصورة أوضح. أما في الشمال فإن القبول بالتعددية السياسية والحزبية والحريات الصحفية بقي موضع شك وريبة بل رفض في السلوك والممارسة.

والحقيقة أن الشرعية الثورية وخيار القوة ظل قائماً بين الشريكين: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، على تفاوت. ففي حين جنح المؤتمر الشعبي العام إلى بناء القوة العسكرية خصوصاً في الجنوب، وأقام تحالفات أمتن وأقوى مع المجتمع الأهلي (القبلي) وتيار الإسلام السياسي بما فيه التيار السلفي الجهادي ومجموعات عديدة من أهمها جماعة بن لادن، فإن الحزب الاشتراكي وإن حافظ على "قوته العسكرية" بدون تطوير أو توسيع أو تحديث، فقد راهن أكثر على الأحزاب الحديثة والقوى الجديدة، وإن لم يتخلَّ نهائياً عن قوته العسكرية الخارجة من أنقاض ١٣ يناير الكارثية.

التحالف مع زعماء القبائل والتيارات الجهادية وبدء موجة الاغتيالات السياسية كان نقطة الانطلاق للاحتكام إلى خيار القوة، وكان رد الطرف الآخر (الاشتراكي) العودة للبحث عن إعادة بناء قوته المنهكة والمفككة، ودعم مؤتمرات قبلية لا تسمن ولا تغني.

جاءت انتخابات أبريل ٩٣ لتؤكد بروز التحالف بين المؤتمر والإصلاح في مواجهة الاشتراكي، ورغم المظهر الديمقراطي للانتخابات إلا أنها جاءت في سياق التوافق على الاقتسام القديم -الجديد. ففي حين جرى اقتسام السلطة وفق الشرعية الثورية فإن الانتخابات قد عكست توافقاً على اقتسام جديد بين الشمال وبين الجنوب، أو بالأحرى بين المؤتمر والاشتراكي بانتخابات متوافق عليها. بمعنى أن الانتخابات "التشطيرية" لم تسهم في بناء الشرعية الجديدة "الشرعية الدستورية". كان الطرف الأقوى يتعجل التسريع بالمواجهة، ويدفع الطرف الأضعف لها، وبرعونة كبيرة استجاب رأس الحزب الاشتراكي للمواجهة.

حرب ٩٤ كانت انقلاباً شاملاً على الوحدة الطوعية والسلمية، وهي -أي الوحدة- وإن لم يتشارك فيها كل الأطراف السياسية، إلا أنها قد مثلت نواة صالحة للبناء الديمقراطي وللانتقال للشرعية الجديدة.

ومثلت الحرب القطع مع سياق التحول الديمقراطي لتعود اليمن إلى نهج القوة والغلبة، و"شرعية القوة بدلاً من الشرعية الثورية" التي تحمل قدراً من القبول ونكوصاً عن "الشرعية الدستورية".

العودة لنهج الغلبة هي الخطيئة الكبرى لأنها تهدم المدماك الأساس الذي قام عليه بناء دولة الوحدة، وتعجز في الوقت نفسه عن الاحتفاظ بأي قدر من شرعية الثورة اليمنية: سبتمبر وأكتوبر، ذات الأفق القومي التقدمي. ومن هنا نلاحظ أن الحرب قد ضمت كل القوى التي خاضت صراعاً ضد أو مع الثورة والجمهورية في الماضي ومع الوحدة والتحول الديمقراطي والتحديث في الحاضر،

تحالف العسكر مع زعماء العشائر والتيارات الجهادية التي تقاطرت إلى اليمن من مختلف أقطار العالم الإسلامي، هي الصانع الحقيقي لكارثة حرب ٩٤، وهي بداية الأزمة الشاملة التي نشهد فصولها الدامية.

ولا مخرج غير التخلي وإلى الأبد عن نهج الغلبة والقوة سواء بالنسبة للحكم أو المعارضة أو أي طرف، والبدء في حوار جدي وشامل لا يستثني أحداً، ولا يستخدم تكتيكياً لأي نوع من الاقتسام أو للعبور إلى انتخابات تؤكد على تفرد طرف واحد ووحيد بالحكم، وتبقي على جذور الأزمة مشتعلة تحت الرماد أو فوقه.

المضي قدماً في خيار القوة طريق الدمار الشامل، وليس من خيار أمام الجميع في الحكم والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات، غير التحاور والتشارك بدلاً من الإلغاء والإقصاء والتهميش، ولا خيار سوى القبول بالتعدد والاختلاف والتنوع في حياتنا العامة.

* ورقة عمل قدمت لندوة «عشرون عاماً على تحقيق الوحدة اليمنية» - صنعاء - ٦-٧ يونيو ٢٠١٠.

● «النداء»، العدد ٢٣٩، الاثنين ٧ يونيو ٢٠١٠

السلطة العاجزة والمستبدة

عبدالباري طاهر

السلطة العاجزة والمستبدة

13

كراهية الحكم في مواجهة الضائع!

انكسار السجل..!

تراجعت السلطة العاجزة والمستبدة عن حملتها المستعرة ضداً على الصحافة والصحفيين منذ نهايات حرب صيف ٩٤. وهو تراجع تكتيكي مرده إلى الضغط الدولي وتكاتف الصحفيين ونقابتهم في المواجهة الرعيبة.

التراجع التكتيكي يقتضي اليقظة والحذر من قبل الصحفيين الذين تصدوا للعدوان على حرياتهم، وعدم الانسياق أمام بضاعة الوهم الكاسدة والفاسدة التي يروج لها البعض للحصول على مكاسب.

تزامن التراجع عن جبهة الخطف والإخفاء والاعتقالات الجمعية، والمحاكمات الجائرة والكيدية للصحفيين، مع الهجوم على المؤتمر العاشر للأدباء والكتاب، فحشدت أتباعها وأزلامها مشترية الأصوات، ومحرضة على الإسقاط والإقصاء والتهميش.

السلطة الفاشلة في حماية السيادة والاستقلال، والعاجزة عن حل معضلات الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وعن توفير الأمن والسلام والاستقرار، والوالغة في الفتن والحروب والثارات والانتقام، وعن توفير لقمة الخبز الكفاف، أو مياه الشرب النظيفة، أو إنارة المدن.. هذه السلطة الرخوة تحاول يائسة تدمير الكيان الوحدوي كشاهد وحيد وعدل على "انفصاليتها"، وعدم قدرتها على مغادرة مراعي القبيلة وحمى العشيرة وإرث الأقيال والأذواء.

لقد نشأ اتحاد الأدباء موحداً منذ التأسيس في مطلع سبعينيات القرن الماضي، ولعبت قياداته

الوحدوية: البردوني، الجاوي، الربادي، الشحاري، سالم بكير، محمود الحاج، جرادة، غانم، عبدالله فاضل فارع، الجناحي، دماج، بن سلام، بامطرف، الصبان، الملاحي، القرشي بن سلام، الدكتور عبدالرحمن عبدالله، يحيى عوض، الشماحي، الأكوع، عبدالودود سيف، النقيب، سلطان الصريمي، محمد عبدالجبار سلام... والعشرات من مختلف ألوان الطيف المجتمعي والفكري والسياسي.. لعبوا دوراً عظيماً في إبقاء جذوة الوحدة مشتعلة، ورفعوا رايتها حتى الانتصار.

كما لعبت مجلة "الحكمة" دوراً مشهوداً في تبني قضية الوحدة، وتعرض عمر بن عبدالله الجاوي للإقصاء والتهميش كحامل صخرة سيزيف الوحدة. الوحدة التي حمل رايتها أقصي عن المشاركة حتى في حفلات زفافها، وتعرض للاغتيال، وأمام عينيه قُتل رفيق دربه والدينامو المحرك في حزبه "التجمع الوحدوي الديمقراطي" حسن الحريبي، ومرت الجريمة دون مساءلة للقتلة رغم معرفة الأجهزة ودولة الوحدة لهم، حتى اليوم.

دمر الانفصاليون (الأصليون) دولة الوحدة، وعمدوا الانفصال بالدم والإقصاء والإلغاء والتشريد، وكان الاتحاد الأدبي الوحدوي هدفاً لأعداء الوحدة السلمية والديمقراطية. سلم مقره الرئيس في العروسة كهدية لنافذ موال للحرب، وسلط الإهمال حتى الموت على القيادات: البردوني، القرشي، سلام، الربادي، الملاحي، الصبان، بامطرف، المروني، الدكتور عبدالرحمن عبدالله، عبدالله سلام ناجي، ونصيب.

السلطة المعتدة بالطلقة والضعيفة الإيمان حد الكراهية "كراهية التحريم" للكلمة، هي التي تدفع للاستهانة بالسياسة والتضييق على الهامش الديمقراطي، وحرية الرأي والتعبير والإبداع والتجديد.

عقد الأدباء مؤتمرهم العاشر في عدن، أواخر الشهر الماضي. ومنذ البدء كان الرهان على ابتلاع الاتحاد وإسقاط ما تبقى من قياداته التاريخية، وسلط المال والإساءات والتشهير وتحشيد الموالين وشراء الذمم، وصولاً إلى القوائم المناطقية والمغلقة. كان الأستاذ الجليل أحد أهم المؤسسين: أحمد قاسم دماج ورفاقه، وعبدالعزيز البغدادي، وأحمد ناجي، والدكتور سلطان الصريمي، وأحمد ناصر جابر هدفاً ثميناً للإسقاط. خسر الاتحاد الدكتور سلطان الصريمي الذي رفد الاتحاد بخبرته لعدة عقود. كانت الانتخابات حرة وديمقراطية، ولكن المشاغبات والإصرار العنود على إفساد أجواء المؤتمر، كان السائد، فقد جرى التركيز على إسقاط قيادات الاتحاد، كما جرى التركيز على القوائم المناطقية والجهوية والموالية.

انغمس ضعاف النفوس في بث روح التمترس والخصومة، مدججين بتحريض الحكم وتأييده، ووقف البعض متفرجاً أو منتظراً، وتلبس الخوف البعض.

كانت الغالبية مع إنجاح المؤتمر، والخروج بأقل الخسائر. ما إن انتهى الإعلان عن نتائج انتخابات المجلس التنفيذي المكون من ٣١ عضواً، جلهم من الحريصين على وحدة الاتحاد، وإشاعة روح الديمقراطية والتجديد فيه، حتى انطفأت الكهرباء لتحول دون انتخاب الأمانة العامة، حسب النظام.

كان على المؤتمر والمؤتمريين أن ينخرطوا في صياغة ومراجعة وتأسيس النهج القديم الجديد للاتحاد، وبالأخص التخفيف من غلو المركزية المميتة، وتوزيع الأعباء والإمكانيات بين فروع الاتحاد، وإعادة الاعتبار لمجلة "الحكمة" بنقل مقرها إلى عدن، وتشكيل هيئة تحرير جديدة لها، والعمل على تحويلها إلى مؤسسة حقيقية تقوم بنشر وتشجيع الإبداع، والدفاع عن الحرية والديمقراطية وحق التنوع والتعدد والاختلاف.

لقد انعقد المؤتمر تحت شعار "حماية الحريات العامة تأصيل للديمقراطية والإبداع". وقد عبر المؤتمرون عن إرادة الأدباء وطموحهم في وطن ديمقراطي موحد آمن ومستقر خالٍ من الفتن والحروب والفساد والطغيان.

دانوا الحرب في صعدة ومأرب، وحصار الضالع وردفان، ومحاولات العودة باليمن إلى ما قبل الوحدة اليمنية، بل إلى ما قبل الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر، ونددوا بالممارسات القمعية ضد الأدباء والكتاب والصحفيين، كما نددوا بتشكيل محاكم التفتيش الجديدة -القديمة (هيئة الفضيلة)، ورأوا فيها رقابة بوليسية على ضمائر الناس ومعتقداتهم، وعقاباً على النوايا.

لا تزال القرارات والتوصيات محجوبة حتى اليوم، بسبب اعتراضات التابعين لحزب الحاكم.

فهل يريد الفاشلون في حماية مياه الشرب النظيفة، ولقمة الخبز الكفاف، تحقيق انتصارات تعويضية في قاعة الاتحاد، وعلى حساب نهجه الوحدوي الديمقراطي؟

محاولات جر اتحاد الأدباء إلى ساحات الصراع (الانفصالي) ونهج الحروب والفيد شاهد إفلاس القائمين على الأمر.

إن قضية الأدباء والكتاب والمحامين ومنظمات حقوق الإنسان والعفو ومؤسسات المجتمع المدني واحدة، ويستحيل على الحكم شراء ذمم الناس جميعاً أو طمس قضاياهم الحية والعادلة.

● «النداء»، العدد ٢٤٠، الاثنين ١٤ يونيو ٢٠١٠

قبل البدء

عبدالباري طاهر

قبل البدء

13

الأيام ضحية أعداء حزب النجاح

في قول منسوب لقس بن ساعدة الإيادي "يا بني إذا رأيت حرباً شجاعها يفر، وجبانها يكر وخسيسها يحتد وكريمها يرتد، فاعلم أن في الأمر خيانة. فالتجئ إلى أقرب تبة واعتزل الحرب".

ماذا نريد؟! نحن اليمانيين نطرح على أنفسنا أسئلة كاثرة مصدرها قلق وجودي يتعلق بالحياة والمصير.

كأب مريض يريد قبل العلاج تشخيص أوجاعه وعلله، وتحديد العلل الأخطر فالأقل خطراً. أوجاع الرأس قبل المفاصل مثلاً.

علة عللنا اليوم الحكم. الحكم الجائر والمستبد.

بعد خروج الأتراك من اليمن عقب الحرب العالمية الأولى، كان طموح اليمانيين دولة في المتوكلية إسلامية وشورية وعادلة، وخاب أملهم.

وثيقة السياسي العربي عبدالعزيز الثعالبي المقدمة للإمام يحيى والسلاطين ١٩٢٤، ما تزال ضمن رشدة العلاج، فهو يطالب بحكم دستوري تحدد فيه اختصاصات وصلاحيات الإمام التي لا تطغى على مسؤوليات النواب والوزراء "أي زعيماً روحياً يملك ولا يحكم، وتطرح وحدة ديمقراطية تحققت وأكلتها الحروب".

الميثاق المقدس الذي صاغه الأحرار في ٤٧، ومثل دستور دولة الدستور ما تزال بنوده مطروحة على الحياة السياسية، فتوزيع الاختصاصات والفصل بين السلطات وتحريم اشتغال الأمراء وسيوف الإسلام بالتجارة قد تلاشى في ظل سلطة تتاجر بكل شيء، ويشتغل قادتها في التجارة والمضاربات

والعقارات والتوكيلات والمقاولات. والقطاع العام والمختلط والتعاوني الذي حمى الثورتين: سبتمبر وأكتوبر، حوله النافذون إلى ملكيات خاصة بعد أن ألحقوا به الدمار، وباعوه بثمن بخس "وكانوا فيه من الطامعين".

ولم يعد للفصل بين السلطات معنى بعد أن أصبح التلفون هو المرجع الأول في إصدار التوجيهات وصنع القرار، وسلط الجيش والأمن على القضاء، وفقد استقلاله وكفاءته وهيبته. أما مجلس النواب فألعوبة سمجة بيد السلطة التنفيذية، أو فلنقل بيد الحاكم الفرد.

الميثاق السياسي للجبهة القومية التي حققت استقلال الشطر الجنوبي ووحدت ٢٢ مشيخة وسلطنة، ألغاه التطرف والتحارب داخل التنظيم السياسي والحزب الاشتراكي في ما بعد، ودفعت الإجراءات الاقتصادية المتطرفة والضارة بفئات وأعداد واسعة من المجتمع ومن الفئات الوسطى غالباً، إلى خارج الجنوب، ليلتحق جزء منها بالقوى المناوئة للثورة.

كانت كارثتا أحداث أغسطس ١٩٦٨ في صنعاء وأحداث الـ١٣ من يناير ١٩٨٦ علامة انهيار قوى التقدم والحداثة والمجتمع المدني في اليمن بشطريها. ولا شك أن لغياب الديمقراطية ولتخلفها وجهلها دخلاً في الوصول إلى مأزق الاقتتال.

وكان الخاسر هنا وهناك بناء الدولة الموحدة الديمقراطية والحديثة.

لم يستطع الحكام في الشمال والجنوب الاستمرار في المواجهة المستمرة بعد حربي ٧٢ و٧٩، ومواجهات في الأطراف بينهما.

كما لم يستطيعا بالقدر نفسه بناء بنية تحتية حديثة ومتطورة، ولم يستطيعا بناء اقتصاد يوفر حياة معيشية مزدهرة وآمنة.

وكان الصراع نفسه بينهما وداخل كل شطر هروباً من تبعية فشل التنمية والبناء.

تآكلت الشرعية الثورية في الشطرين، وأصبحت "القوة والغلبة" عاجزة عن تبرير الاستمرار في مسلسل صراع دامٍ وعنيف.

كان المخرج للنظامين الشطريين اللجوء إلى وحدة مثلت متنفساً لخزان بارود من الاحتقان والخيبات الكبيرة في مختلف مناحي الحياة شمالاً وجنوباً.

لم يكن العجز عن بناء الدولة الملمح الأوضح وحده حاضراً، بل إن الدولة قد آلت -خصوصاً في الشمال- إلى يد قوى لا تريد أو لا تتفهم أهمية وجود دولة بدستور ونظام وقانون يجعل أكبر رأس في القبيلة الكبيرة صغيراً أمام جندي المرور أو شرطي الأمن الذي يحمي القانون.

قامت الوحدة أو تحققت في الـ٢٢ من مايو ٩٠، ولكن الأسس التي تقوم بها وعليها الدولة غابت بل غُيّبت من قبل قوى لا تفهم معنى الدولة، ولا تدرك أهميتها. فالماضي سيد الموقف، فهو الحاضر والمستقبل، فإذا كان حلم مؤسسي المتوكلية اليمنية أنموذج الدولة القاسمية، فإن السلطنة والمشيخة هو ما يراود حلم الحكم اليوم.

من هذه العلة الكبرى تولدت وتناسلت كل المصائب والعلل، فما إن تصبح الدولة أو يستعاض عنها

بالسلطنة والمشيخة حتى تتحول الجامعة إلى معلامة وكتاتيب، ويصبح الفقر نعمة تقربنا إلى الله زلفى، ويكون المرض التطهير لدخول الجنة، ويموت القضاء أو يحول إلى عصا غليظة لعقاب الناقدين والرافضين للفساد والاستبداد، وتسيد القيم والأعراف البالية والقمعية.

كانت الوحدة حلماً ووسيلة لبناء دولة النظام والقانون؛ دولة المؤسسات؛ دولة الديمقراطية والعدالة والمواطنة.

غياب الأسس في بناء الدولة، وانشغال الشريكين بالاقتسام وتوزيع المغانم، مكّن الرافضين للدولة من تهيئة الأوضاع للحرب والعودة باليمن إلى عهود التفتت والتجزئة والتمزق والاحتراب.

فبناء الدولة "بيت الداء وأس البلاء" لا تستطيع القبيلة أن تبني الدولة، والقبيلة (تاريخياً) ليست موحدة، وسواء كانت في الحكم أو المعارضة فإنها بعيدة كل البعد عن التوحيد بسبب عصبيتها الجاهلية، وانغلاقها وعزلتها عن روح الحياة والعصر.

لم تقبل القبيلة الدولة في المتوكلية اليمنية أو الـ"ج.ع.ي"، وقاومت امتداد السلطة بالسلاح. وعزل القاضي الإرياني، والحرب ضد ثورة سبتمبر، ومقتل الحمدي لا يمكن أن تفسر في جانب مهم إلا برفض بناء الدولة ومد سلطانها ونفوذها.

المصيبة كل المصيبة أن رافضي بناء الدولة هم الحاكمون، وكثير من مناوئ السلطة أيضاً لا يطرحون أو لا يدركون أولوية بناء الدولة. دعاة الديمقراطية والعدالة والمواطنة والبناء والتحديث بدون الدولة حرث في البحر أو بناء في الهواء، فالدولة وبناؤها على أسس ديمقراطية وحديثة هي الخطوة الأولى والأساس في برنامج الثعالبي الوحدوي، والميثاق الوطني المقدس، وبرامج الأحزاب السياسية الحديثة، وأهداف ومبادئ الثورة اليمنية: سبتمبر وأكتوبر، وحتى مطلب الأحرار عام ٥٦، وميثاق الجبهة القومية.

المعركة غير المجيدة التي خاضها التياران: القبلي والإسلام السياسي، ضداً على الدستور في العام الأول للوحدة، كانت في جوها ضد بناء الدولة المدينة العصرية الديمقراطية والحديثة.

أسهمت وثيقة العهد والاتفاق أو عجلت بحرب ٩٤، فالوثيقة التي وضعت أسساً لبناء الدولة، استقبلت بالرفض، بل بالحرب من قبل أعداء بناء الدولة في السلطة وفي القبيلة والإسلام السياسي.

لقد دمرت الصراعات الكالحة والحروب، والاقتتال بين اليمنيين، وآخرها وأخطرها حرب ٩٤، أسس الدولة "الوحدة".

والكلام على الوحدة والتغني باسمها، أو الحرب عليها والتكفير والتخوين باسمها، يخفي العجز الفاضح عن التنمية والبناء، وبالأخص بناء الدولة.

الصراع القائم اليوم في اليمن، صراع مع الدولة أو ضدها، ولكن القوى التقليدية والقبائلية، هي قوى تنتمي إلى القيم والأعراف الإقطاعية وشبه الإقطاعية، ومصلحتها وثقافتها وفكرها قائم على التوحد بالغلبة والقوة والتفيد والنهب، وهو ما يتنافى مع الوحدة التي تحققت في الـ٢٢ من مايو

٩٠، بل هو الأساس في قتلها.

نعرف النتائج الكارثية لهذه الحرب البشعة، والتي تولد عشرات الحروب والفتن والقلاقل، وتدمر الكيان والمجتمع والشعب كله.

إن تحاورنا ينبغي أن يتركز من حول الإدانة الصارمة والصريحة لتجار الحروب في السلطة وخارجها، وغل يدهم عن الاستمرار في نهج الفتن والحروب، وإعادة الاعتبار لبناء الدولة المدنية القائمة والمستوعبة لتراث الحركة الديمقراطية؛ ابتداء من مشروع الثعالبي والميثاق المقدس ومطالب الأحرار، وأدبيات وبيانات الأحزاب الحديثة، والحركة النقابية العمالية ورابطة الطلاب في القاهرة، وأهداف الثورة سبتمبر وأكتوبر، وصولاً إلى دستور دولة الوحدة قبل التلاعب، ووثيقة العهد والاتفاق، وهي الأهم لأنها تشخص الداء وتضع الأسس لبناء الدولة العصرية الحديثة.

تمثل السلطة القائمة أو بالأحرى أطراف نافذة فيها العائق الأكبر أمام الدولة، ولا تستطيع البقاء والاستمرار إلا بنفي أسس الدولة وتفكيك المجتمع وإضعافه، وتسليط بعضه على بعض، وليس من سبيل غير تصعيد الاحتجاج والحوار.

الحوار "دعوة نبيلة"، ولكن الحوار لا ينشأ من فراغ أو في فراغ، هناك إرث الحركة الوطنية وتراثها، وهناك تجارب ووثائق ودساتير وعهود ومواثيق غُدر بها، فليكن الوعي بها وإدراكها حاضراً، فلنحدد على ما نتحاور؟ وما هي أولويات الحوار؟ ولنعرف بدقة أولويات كل طرف في الحوار؟ وماذا يريد؟

ثم أليس من الأفضل أن نتوافق على التشخيص ونقر بوجود العلة والعلل الناجمة والمصاحبة؟

وبصراحة ينبغي أن يكون التحاور ندياً ومتكافئاً، وألا نجد أنفسنا من جديد بيد صناع الكارثة؟!

السلطة الفاسدة والمستبدة سفينة آيلة للغرق، وبعض من بناتها وقياداتها بدأوا يهربون منها!

وإذا كانوا صادقين وجادين فليكونوا جزءاً من الاحتجاج المدني بدون وصاية أو تلجيم.

إن دعم الاحتجاجات المدنية وتشجيعها هو الأرضية الصالحة للتحاور، وهو الطريق الآمن لإفشال الخطط الجاهزة الناجزة لجر الجميع إلى زفة عرس كاذبة تعيد إنتاج السلطة إياها، وتمزق المشترك الضعيف أصلاً، وتفتح الأبواب أمام كوارث جديدة تبدأ ولا تنتهي!

ولكي يتحاور المختلفون فلابد من التخلي عن لغة الوعيد والتهديد وتهم العمالة والخيانة والتكفير، وآن لنا قبل التحاور وأثناءه إدانة الفتن والحروب التي أكلت الثورة ودمرت الوحدة وأعاقت الدولة اليمنية الديمقراطية، وتتوعدنا بتدمير الكيان اليمني كمجتمع وبلد وشعب.

● «النداء»، العدد ٢٤١، الاثنين ٢١ يونيو ٢٠١٠

هل تجري الانتخابات النيابية في اليمن؟!

عبدالباري طاهر

13

هل تجري الانتخابات النيابية في اليمن؟!

عبدالباري طاهر

جديدة هي الديمقراطية في اليمن. أقصد التجربة اللبرالية القائمة أصلاً على الاعتراف بانقسام إلى طبقات وفئات وشرائح، وبالتالي أحزاب ومؤسسات وهيئات ومصالح وأهواء واتجاهات مختلفة.

الديمقراطية بمعنى أن يكون الشعب أساس الشرعية، وأن يكون الحكم أصوات الناخبين، ويترتب على ذلك تداول سلمي للسلطة.

التجربة الوحيدة التي جعلت المعنى ممكناً تجربة العام ٩٣، وإن جرت في ظل توازن عسكري بين المؤتمر والاشتراكي، وتعززت بالإصلاح الذي أصبح عامل توتير للأجواء وتهيئتها للحرب.

حقاً فحرب ٩٤ قضت على الطبيعة الديمقراطية والسلمية للوحدة، وأعاقت إمكانية بناء الدولة أو عطلتها، وجعلت الانتخابات النيابية مجرد مسرحية هزلية تعيد إنتاج الحاكم والحكم، وهو ما جرى في انتخابات عامي ٩٧، ٢٠٠٣.

والسؤال اليوم هل تجري الانتخابات؟! وهل الظروف العامة مهيأة لإجرائها؟ وهل تمتلك السلطة القدرة على إجرائها في كل أو جل معظم الدوائر الـ٣٠١ دائرة؟

وهل تقبل المعارضة (المشترك) بالدخول فيها بدون مطلب الإصلاحات المقدم، مثلما قبلت بالتأجيل لعامين يوشكان على الانقضاء؟

وهل يقبل المشترك الدخول مجتمعاً؟ وهل سيتخذ موقفاً موحداً من القبول أو الرفض؟ ثم ما موقف

المجتمع الدولي أو بالأحرى الدول المانحة؟

والسؤال مرة أخرى؛ هل يمكن إجراء الانتخابات في مناطق يصل أو يقترب احتجاجها حد التمرد في لحج وأبين والضالع وشبوة، وتحارب وتمرد في مأرب وعمران وصعدة، وربما غداً أو بعد غد مناطق أخرى، وتشهد المناطق الأخرى احتقاناً يقترب من التفجر في بقية محافظات الجمهورية؟!

لم يبق أمام الانتخابات غير ١٠ أشهر، وهي غير كافية لإجراء الإصلاحات الضرورية التي طالب بها المشترك! فما هو المخرج؟!

مأزق الانتخابات القادمة تتقاسمه المعارضة والحكم. فالحكم المتحارب مع شعبه في أكثر من منطقة، يوماً عن يوم يبدو أكثر ميلاً "للحسم العسكري" في مواجهة الجميع، سواء التمرد المسلح في صعدة، أو الإرهاب المتصاعد أو الاحتجاجات السلمية التي تدفع دفعاً للعسكرة والمواجهة المسلحة.

فالجنوبيون سواء كانوا في أحزاب اللقاء المشترك أو في الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) أو مستقلين، أو في الحراك الجنوبي، فإن الشعور بالتمييز والاستعلاء والغبن يعم الجميع، وهو ما يدفعهم لرفض فساد السلطة واستبدادها، الأمر الذي تكون شرعية الحكم الوحيدة العصا الغليظة وليس أصوات الناس أو صناديق الاقتراع.

فهناك محافظات تكون الانتخابات فيها عسيرة إن لم تكن مستحيلة: الضالع، شبوة، أبين، ومناطق واسعة من لحج. كما أن هناك مناطق لا يحظى فيها المؤتمر بالحد الأدنى من القبول: عدن، حضرموت، المهرة.

ويستطيع المشترك لو حقق بعض الإصلاحات الضرورية، أن يحقق انتصارات مهمة في تعز وإب والبيضاء وحجة وصنعاء. وهناك محافظات كمأرب والجوف تتآكل فيها شرعية الحكم، ويكاد وجود السلطة فيها أن ينحصر في الثكنات العسكرية. أما صعدة وعمران فمناطق مواجهات عسكرية، والحرب هناك لا تزال الخيار القائم حتى اليوم، ولا يستطيع الحكم بمفرده أو بمشاركة الأحزاب المفرخة، أن يقود الانتخابات، خصوصاً إذا ما استمر المجتمع الدولي والمانحون في رفض الانتخابات بدون مشاركة المعارضة الحقيقية (أحزاب اللقاء المشترك).

أما أحزاب اللقاء المشترك فإن المأزق يتجلى في الرهان على المساومات السياسية والضغط على السلطة للقبول بمطالبها الديمقراطية، وهي مطالب إصلاح شامل يشكل أرضية صالحة للخروج بالبلد من أزمته الشاملة.

ولكن ما يعيب هذه المطالب هو عدم التوجه بها إلى الشعب عبر الندوات والمحاضرات ونشر البيانات وخطاب الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي، وحشدها ورص صفوفها لتبني هذه المطالب الأساسية.

إن مطالب: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وهم بالمئات، وتوفير مناخات طبيعية سلمية وديمقراطية، وتنقية جداول القيد، والأهم البدء في وضع "الرقم الوطني"، إحدى الضمانات لمنع التزوير والتلاعب بالأصوات، وكلها صحيحة وصائبة شأن القائمة النسبية، ولكن طرحها بدون النزول إلى

الناس ورص الصفوف للمطالبة بها، واعتماد مواقف متضامنة ومتعاضدة في طرحها على الشارع بمختلف الوسائل والأساليب، وجعلها قضية الناس أولاً وأخيراً مصدر ضعف "المشترك".

بديهي إن الانتخابات استحقاق ديمقراطي، وهو واجب على الحكم وحق للشعب والمعارضة، ولكنها في بلدان (منها اليمن) يمتلك فيها الحاكم الجيش والأمن والمال والإعلام والوظيفة العامة، وكل شيء حتى الماء والهواء، تصبح أداة بيد الحكم لا وظيفة لها غير إعادة إنتاج الحكم والحاكم وزبانيته.

يتحدث الحكم عن الانتخابات وكأنه يقول "هل من مبارز؟! هل من مناجز؟! هذا الفرس وهذا الميدان، ومن كذب جرب!".

أليس غرائبياً حد الفضيحة أن يحكم الحكم نفسه والحاكم إياه قبل الوحدة ٣ مرات بالانتخابات وبعد الوحدة ٣ مرات أيضاً، بما يعني أن الانتخابات لا وظيفة لها غير إعادة إنتاج السلطة بكل فسادها واستبدادها وعجزها الفاضح الواضح عن حماية وتوفير الخبز والماء والنور، والأمن والسلام والاستقرار. فهي ليست عاجزة عن حماية أمن الناس والبلد، ولكنها قد أصبحت عاجزة عن حماية نفسها في مواجهة صنوها الإرهاب.

يتساءل الناس عن الصمت الذي يطال الحكم والمعارضة مع اقتراب موعد هذا الاستحقاق. والجلي غياب الرؤية لدى الأطراف كلها. والخشية أن يتبع الحكم سبل المساومات، وأن يجد الاستجابة من بعض أو كل الأطراف على اقتسام الدوائر التي لم تعد مضمونة للحكم والمعارضة على حد سواء.

ربما يدرك الحكم أسرار ضعفه أكثر من المعارضة، والمعارضة التي لم تلتحم بالناس لا تعرف أيضاً مصدر وسر قوتها.

بجهد منسق ومتشارك يمكن إسقاط الحزب الحاكم بأمره في جل دوائر الجنوب، وإضعاف قبضته في العديد من دوائر المدن الرئيسية في تعز وإب ورداع ومأرب والجوف.

من حسن حظ اليمن أن المجتمع الدولي وتحديداً أوروبا وأمريكا إلى جانب الإصلاحات السياسية التي يستحيل إجراء انتخابات حرة نزيهة وديمقراطية بدونها.

قبضة الفساد والاستبداد تتهاوى، واحتجاجات الجماهير تتصاعد في أكثر من جهة ومنطقة، وليس من سبيل للحفاظ على بقاء الكيان اليمني موحداً غير النزول للمطالبة بالإصلاحات والانتخابات معاً، وفي موعدها المحدد، وتحميل الحكم مسؤولية التلاعب والمماطلة في الإصلاح والانتخاب معاً.

من حق الرئيس أن يسخر من المعارضة التي أعطته الفرصة للبقاء في الحكم سنتين بدون مقابل، ولم تحصل حتى على إطلاق سراح المعتقلين، وهم بالمئات، يحتفظ الحكم بهم كرهائن، وقد يقدمهم كعربون لإعادة إنتاجه للمرة السابعة.

تستخدم السلطة الانتخابات كفقاقسة تنتج بيضاً فاسداً ومسلوقاً، وهي مشغولة اليوم بالتحارب مع نفسها وشعبها. فهل تدرك المعارضة أهمية التمسك بالانتخابات وفي موعدها المحدد، والربط بينها وبين إصلاح النظام، مستندة إلى تحرك شعبي يعم المدن اليمنية كلها؟

إن الانتخابات الوسيلة الوحيدة والفضلى لبقاء اليمن موحداً، ولتلجيم سباع الفساد والاستبداد، وهي البديل الأسلم للحروب المتناسلة في أكثر من مكان.

تدفع السلطة بالمجتمع كله إلى الحرب، فلنرغمها على إجراء إصلاحات وانتخابات في آن واحد، ولا سبيل إلى ذلك غير تحشيد الناس والنزول إلى الميادين العامة لفرض خيار الإصلاحات والانتخابات.

ينظر الحكم إلى الانتخابات وكأنها استمرار للحرب بوسائل أخرى! فهل نجعل الانتخابات القادمة قطعاً لدابر الفساد والاستبداد والحرب والإرهاب؟ والحرب والإرهاب أبناء شرعيون للفساد والاستبداد.

لم تعد السلطة العاجزة الفاسدة والمستبدة خطراً على شعبها. إن خطرها يمتد إلى الجوار والعالم بحكم موقع اليمن كواسطة بين الشرق والغرب. ولا يمكن القضاء على هذا الخطر إلا بإصلاح النظام، والأوضاع العامة في البلاد.

● «النداء»، العدد ٢٤٢، الاثنين ٥ يوليو ٢٠١٠

انتخاب أم...؟!

عبدالباري طاهر

انتخاب أم...؟!

حصان اليمن وعبيدها

الطبل في الحوطة.. والشرح في سفيان

لسنا سذجاً أو موهومين حتى نظن (مجرد الظن) أن شرعيتنا هي الانتخابات، فنحن كغيرنا من بلاد الله قاطبة نعرف أن "القوة"، والقوة وحدها، هي الشرعية الأولى والأخيرة، ونعرف أيضاً كالجميع أن الانتخابات ليس لها من وظيفة في بلادنا غير إعادة إنتاج الحكم والحاكم، وتصفير العداد.

لكننا بنفس الأهمية والقدر، نعتقد أن هذه الانتخابات الغاية في الشكلانية والهزال، ذات أهمية بالغة، فبمقدار ما القوة والغلبة سلاح الحاكم والحكم، فإن التمسك بالذهاب إلى صناديق الاقتراع، والإصرار على انتزاع حقنا عبر الصندوق أمر لا خيار لنا سواه. فالتمسك بالحق في التغيير الحر والديمقراطي والتحول السلمي لن يكون إلا بالربط العميق بين إصلاح الأوضاع العامة، وتوفير المناخ لانتخابات حرة وديمقراطية، هي الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الوحدة السلمية والديمقراطية، وقهر غول الفساد والاستبداد.

الكيان اليمني مهدد بالتفكك، ولا يضمن وحدته وبقاءه ككيان غير توافق اليمنيين على صيغة ديمقراطية تتحدى التمترس بالغلبة والاحتكام إلى الفتن والحروب وتدويخ اليمن بالأزمات الشاملة والاعتقالات الكيفية، ومصادرة الحرية والحق. فالحرب في صعدة وسفيان كارثة حقيقية يجب أن تعالج بالمنطق والحوار والاستجابة لمطلب أبناء محافظة حرمت من أبسط الحقوق والخدمات، وبدلاً من حل مشاكل التنمية والتحديث والدمج كان الرد على مطالب المواطنين بتدمير المزارع والمساكن وتقتيل المواطنين وتشريدهم والاستنجاد بالدول السقيقة والصديقة لتدمير ما تبقى من أرض صعدة وسفيان، ويتفجر الصراع ما بين بلحارث وعبيدة،

الأمـر الـذي لـم يحدث في زمن التشـطير، وهو ما يعني أن نهـج تفكيك البلاد ودفعهـا إلى الاحتراب والصوملـة قـد بلغ مداه، ويتصدى الجيش ورجال الأمن للاحتجاجات المدنية في أحياء عدن في خور مكسـر وكريتـر، كـرد فعل على مهاجمة حي السـعادة في خور مكسـر واعتقال الشـاب أحمد درويش ليعود إلى أهله جثة هامدة. أما الاحتجاجات في حي كريتر فبسـبب الإطفاء المسـتمر للكهرباء، ورفع تعريفتها إلى ٥٠٪.

فـي هذه الأجواء العسـكرية المرشـحة للتصاعـد يرمي الحكم بقفاز الانتخابـات في وجه المعارضة السياسية الدائخة، والشعب المحروب والمغلوب على أمره.

المحير حد الفجيعة أن المعارضة التي وقعت اتفاقاً بالتمديد سـنتين للسـلطة مقابل إطلاق سـراح المعتقلين السياسـيين، ومراجعة سـجلات القيد الحبلى بالأحداث والأموات والمكررين، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، ولم تحصل على تنفيذ أي بند من مطالبها، رغم ذلك فلم تتحرك في مواجهة التداعيات التي لا تتهدد وجودها فحسب، بل يصل التهديد لليمن كلها.

يرمـي الحكم بقفـاز الانتخابات ليثبت الحزب الحاكم أنه الديمقراطي الوحيد أمام معارضة دائخة "متشاركة" بدون فاعلية وتأثير، ولا ندري على ماذا تراهن؟ هل تراهن على المساومات التي فات أوانها، ولم يبقَ أمامها بعد تنصل الحكم من اتفاق فبراير للإصلاح السياسي، وأزف موعد الانتخابات الذي هو استحقاق شعبي لا يمكن تأجيله مرة أخرى.. لم يبقَ أمامها غير العودة للشارع والدائرة، والعمل الجـدي علـى تثويرهـا ودفعها للاحتجـاج على التلاعب بالمصيـر. تمتلك المعارضة سـلاح الاحتجاج السلمي والديمقراطي، ولكنها لا تستخدمه. فالمطالب الإصلاحية مع الحكم لا يمكن أن تنفذ إلا بالعودة إلـى الدائـرة الانتخابيـة ودفعهـا للاحتجاج ضـد التعطيل للانتخابـات الحرة والنزيهـة، وللمطالب بالإصلاحات التي مهرها الحكم بتوقيعه.

إن حالـة الاحتقـان في الشـارع قـد بلغت الـذروة، وفي حالة اسـتمرار غيـاب المعارضة السـلمية والديمقراطيـة يمكـن لهـا أن تتخـذ مسـارات دامية، وهـو ما تريده السـلطة التي لا تملـك غير خيار "التعميد بالدم" والاعتقالات الكيفية والقتل بدم بارد.

تسـتخدم السـلطة الانتخابات هراوة غليظة لترويع المعارضة وتدويخ الشعب باعتبارها -عندها- لعبـة تكتيكيـة لإعادة إنتاجها ليس غير، فهي تحتكر المال والإعلام والوظيفة العامة والجيش والأمن، وفـي ظـل غياب السـجل المدني والرقـم الوطني، والتلاعـب الفاضح الواضح بسـجلات القيد، والذي تمتلك المعارضة (الإصلاح) أحكاماً شرعية بفساده وبطلانه.

لا يسـتطيع الحزب الذي دمر صعدة، واسـتعان على دمار محافظة صعدة وحرف سـفيان بالعربية السـعودية وببـوارج وطائـرات أجنبية حسـب بلاغـات الحوثيين، كما أنـه يواجه تمرداً سـلمياً في الجنوب واحتقاناً شاملاً في الشمال.

لقـد تـورط النظام في جرائم يندى لها الجبين، فمن صفقة ميناء عدن لدبي العالمية المنافسـة لميناء عدن، وبثمن بخس، إلى بيع الغاز بأقل من ربع قيمته، ولـ٢٠ سنة قادمة. أما ميناء عدن الذي يستطيع رفـد الموازنـة العامة بـ..... فقد سُـلم للمنافسـة دبـي العالمية، ولثلث قرن مـن الزمان. كما

تورط نافذوه في نهب أراضي عدن والحديدة بالكامل. ويشترك كبار قادته ومسؤوليه في المقاولات والتوكيلات والشركات والتجارة، ويصلون بالأمور إلى مستوى الدكاكين وسيارات الأجرة ومزارع الدواجن.

إن الدعوة للانتخابات في بلاد يفتقر مواطنوها للأمن والسلام والاستقرار والإنارة ومياه الشرب ولقمة الخبز، تحدٍّ ما بعده تحدٍّ، ولا تكون الدعوة السافرة تحدياً إلا بفضل غياب المعارضة، ولا نجد تفسيراً لغيابها إلا بعدم جدية أحزاب المشترك في الفعل المشترك حقاً. فلا يستبعد أن يغري حزب المؤتمر الأطراف الأخرى في المشترك بوعود زائفة كاذبة كما حدث في اتفاق فبراير. فهذا الاتفاق استفاد منه المؤتمر بالتمديد لعامين، ونفس به قدراً من الاحتقان. أو على الأقل جر أحزاب المشترك إلى خطيئة التأجيل دون القيام بأي إصلاحات ضرورية لإجراء انتخابات يتوفر لها الحد الأدنى من الديمقراطية والمصداقية.

دأب المؤتمر أن يجعل من الانتخابات دائماً نذر حرب حقيقية، فهي عنده أداة من أدوات الحرب والانتخاب نذير من نذرها. فهي سيف ديمكليس، وسرير بروكست، وهي الحاجة الأشد إلحاحاً لصرف الأنظار عن حقيقة الأوضاع، وينشغل الناس فيها بأنفسهم لعدة أشهر، وتعمل على إقناع الآخرين بديمقراطية الوضع.

"يبهرون الدنيا بزورة موسكو /وعليهم غبار دنيا تمود" كإبداع أبي الأحرار الزبيري. ورغم ذلك فإن الانتخابات حق دستوري واستحقاق شعبي، من العيب أن يستخدمه النظام ضداً على المعارضة والشعب معاً. مسؤولية المعارضة بالدرجة الأولى المطالبة بإجراء الانتخابات، وفي موعدها المحدد، وإيجاد الضمانات اللازمة لنزاهتها وديمقراطيتها وسلامة الإجراءات الموصلة إليها.

بعد توقيع اتفاقية فبراير صمت الحكم والمعارضة صمت القبور، ومضت السنتان دون أن يسأل أحد أحداً. أليس غرائبياً أن ينتقد الرئيس تمديد المشترك له لعامين دون أن يقدم تنازلاً واحداً لصالح الحياة السياسية والديمقراطية والعدل وحقوق الإنسان، فمن المعتقلين السياسيين وهم بالمئات لم يطلق سوى ٦ صحفيين.

لا يستطيع الحكم أن يخوض انتخابات حرة وديمقراطية مع نفسه، فهو اليوم يخشى من نفسه قدر خشيته من الخصوم، وهو أشد احتياجاً إلى "الأعداء" للتحشيد والتحريش، وخلق الأمجاد الزائفة والواهنة، وينظر العالم بسخرية للديمقراطية العربية التي يخوض الحاكم "دينكشوت" الانتخابات متنافساً مع نفسه، أو يخوض حزبه وحده انتخابات معروفة النتائج سلفاً، وبالنسب المقررة.

● «النداء»، العدد ٢٤٣، الاثنين ١٩ يوليو ٢٠١٠

واتـــفـــقـــوا لـيـخـتـلـفـوا

عبدالباري طاهر

واتفقوا ليختلفوا

13

حتى لا يتحمل البنك المركزي مسئولية "الخداع والمكر" السياسي

لا أحد يسيء لليمن كحكامها. لم يعد حكامنا يلتزمون بشيء أمام أنفسهم وشعبهم والعالم. فالاتفاقات والعهود والمواثيق فهلوة وشطارة وضحك على الذقون!

اتفاقية الوحدة غدر بها، ووثيقة العهد والاتفاق مزقتها الحرب شر ممزق، واتفاق فبراير لم ينفذ أي بند من بنوده الـ١٠، واحتاج الاتفاق إلى اتفاق جديد لتنفيذ الاتفاق، وإلى تدخل أوروبي لإطلاق سراح المعتقلين الذين يتعامل معهم كأسرى حرب ورهائن. يتحدث بعض المفرج عنهم عن تعذيب بشع في الزنازين والمعتقلات لم تعرفها اليمن في عهود الشمولية والدكتاتورية والتشطير.

لا تعمل سلطتنا اعتباراً أو حساباً أو خاطراً لشعبها المحكوم بالغلبة والتذاكي، ولكنها أيضاً في الأخير لا تعمل حساباً أو اعتباراً لشقيقاتها العربية والعالم، فدولة قطر الشقيقة التي أرادت وتريد تجنيب اليمن الحرب، بذلت مساعي حميدة وحثيثة مشكورة لتجنب اليمن الانزلاق للحرب، فاتهمت وأثمت، وشكك في نواياها. والبنود المتوافق عليها أعلنت عليها الحرب السادسة في صعدة لتمزيقها. وجرى جر السعودية لحرب لا هدف لها غير تدمير صعدة وتهجير عشرات القرى اليمنية في الجانب السعودي.

لقد وضعت السعودية والسلطة أمام نفسيهما هدفاً مستحيلاً: تهجير عشرات القرى اليمنية في عسير والمخلاف السليماني والمتنازل عنها في اتفاقية "أخوة عربية وصداقة إسلامية"، بعد حرب

٣٤، كثمن لهزيمة الجيش اليمني، ومن ثم مذكرة التفاهم ٢٠٠٢ التي أقرت بأبدية اتفاقية الطائف، متضمنة بنوداً جديدة كان من ثمارها الكريهة الحروب المتناسلة في صعدة وعمران، وربما امتد شررها إلى مناطق أخرى، وربما ما هو أخطر من ذلك، ولن يكون طرف بعيداً عنها.

يبذل الأمريكان والاتحاد الأوروبي وبالأخص الأوروبيون، جهوداً طيبة لإنهاء الحرب، وحللت الأزمة الخانقة، واحترام العهود والمواثيق وإطلاق سراح المعتقلين، ولكن السلطة تتحايل عليهم، وتشعل الحرب المدمرة لنا ولها. فهذه الحرب المسعرة في عمران اليوم، وربما غداً في أماكن أخرى، لا تحل إلا بالالتزام الأمين والصادق والدقيق والصارم باتفاقية الدوحة، والتي تتحمل الدولة وحدها مسؤولية الالتفاف عليها والتنكر لها أكثر من مرة بالقول والحرب.

ندرك ضعف المعارضة وعدم جدية أطرافها المختلفة في الموقف من الحرب والانتخابات.

كقراء ومتابعين نلاحظ أن المعارضة تمثل ما يشبه الصدى وردود الأفعال لفعل السلطة ودعايتها وألاعيبها. فقبيل اتفاق الـ٢٣ من فبراير كانت الحرب في صعدة والحرب الكلامية قد بلغت الذروة، وبغتة يعلن عن اتفاق فبراير. ولما يقرب من عامين تصمت المعارضة صمت القبور، فلا تطالب كما ينبغي بتنفيذ الاتفاق، ولا بالإصلاحات السياسية لإجراء الانتخابات، ولا تتحرك بما يكفي للإفراج عن المختطفين والمعتقلين، وأسرى الحروب في صعدة، ومعتقلي الاحتجاجات السلمية في الجنوب.

يدرك الحكم أن الحرب ميدان تفوقه واحتكاره، فيجر المجتمع كله إلى الميدان، وتقف المعارضة (اللقاء المشترك) موقف المرتبك والمفجوع، أو في منطقة رد الفعل في أحسن الأحوال.

ليس عيباً أن يكون لكل طرف من أطراف المعارضة حساباته الخاصة وأجندته المختلفة، ولكن ما يمثل قواسم مشتركة هو ما يجب تبنيه والدفاع عنه، وهو ما يغيب.

يراهن الحكم على الحرب بالدرجة الأولى، فقانون القوة والغلبة هي أساس الشرعية والحكم. ويراهن الحكم على ضعف المعارضة السياسية وعدم الجدية في المواجهة والتوحد إزاء قضية الانتخابات، فالانتخابات هي السلاح الديمقراطي الوحيد الذي تمتلكه المعارضة، ويجب أن تشهره في وجه السلطة، وتحدي الفساد والاستبداد يتحول إلى سلاح بيد الحكم يتوعد به الشعب ويتهدد به المعارضة.

تمديد المعارضة للحكم لمدة عامين كان الخطيئة الأولى، ثم كان السكوت المميت عن رفض الحكم تنفيذ الاتفاق والإصلاحات السياسية التي التزمت بها كشروط ضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، هو الخطيئة الأخرى، مما اضطرها لتوقيع اتفاقية لتنفيذ الاتفاق.

لقد بدأ الخلاف على مسارها أو مساربها قبل أن تبدأ. وقد أرادها الحكم في الوقت الضائع، ويستطيع إماتتها بالحرب الكفيلة بإماتة السياسة برمتها. فالانتخابات احتمال قد يكون راجحاً، ولكن الشيء المؤكد هو الحرب، فالحرب أم الأشياء جميعاً كفلسفة هيراقليطس، والحرب بالنسبة للأذواء والأقيال، الطريق الوحيد السالك للوصول إلى الحكم والمال والجاه.

وإذا كانت السياسة تعني المدينة كما في المصطلح اللاتيني، فإنها تعني في المدينة الفاضلة نفي

الحرب، ولكنها في التقاليد العربية والبدوية لا مكان لها في عقل لا يعرف ولا يعترف إلا لغة "من قوى زنده عاش في الدنيا"؛ يقول البهلول.

فيوماً عن يوم تضعف الدولة، وتضعف معها المعارضة السياسية، وتقوى عضلات الإرهاب والعنف. فالسلطة التي تعتمد خيار القوة والعنف، تخلق معارضة على شاكلتها، ومن نهجها، ففي حمى الحرب تضعف لغة العقل والحوار والسياسة، ويقوى منطق السلاح داخل الحكم وخارجه.

الاهتمام الدولي والعربي، وبالأخص القطري، نابع من إدراك أن هوس السلطة وحلفائها بالحرب أدى وسوف يؤدي إلى امتلاك تجار الحروب للمصير اليمني، وهو ما يعني دمار بلد له تأثير كبير على أمن المنطقة والعالم. فهل تدرك السلطة وتجار الحروب والسلاح أنهم بعدم الجدية في الحوار، وعدم الاقتناع بالحلول السلمية والديمقراطية والإصلاحات السياسية الضرورية لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة، تسمح قولاً وفعلاً بتداول سلمي للسلطة، إنما يفتحون أبواب اليمن للدمار؟ فلم يعد أمام اليمنيين سواء في الحكم أو المعارضة المفجوعة أو الحوثيين أو الحراك الجنوبي أو معارضة الخارج، غير التحاور والاحتكام إلى منطق السياسة والمنطق والعقل.

● «النداء»، العدد ٢٤٤، الاثنين ٢٦ يوليو ٢٠١٠

لكي لا يجر الاتفاق إلى اتفاق

عبدالباري طاهر

13

لكي لا يجر الاتفاق إلى اتفاق

المناضل الجنوبي بجاش علي محمد الأغبري الصبيحي يمضي عامه الـ16 خلف قضبان السجن المركزي بصنعاء (1)

يدرك الحكم ربما أكثر من المعارضة السياسية المخاطر والعوائق التي تواجهه في خوض الانتخابات النيابية القادمة. فصعدة وأجزاء واسعة من حاشد قد تمردت عليه. كما أن قبضته على الشمال بصورة عامة قد تراخت. أما الجنوب فإنه يخوض معركة احتجاج ورفض جلي لمجمل سياسات الحكم ونهبه وفيده. ومهما زور فلا يستطيع الخروج بانتصار حقيقي، وحتى المثلث أو المربع أو المخمس: صنعاء، وتعز، وإب، والحديدة، والمحويت، فإن المشترك -لو أراد وبجدية- يستطيع منافسته فيها أو فضحه على الأقل، وخروجه بنصر أقرب للهزيمة أو معنى من معانيها.

أستغرب انخراط المعارضة السياسية في المساومة على الإصلاحات مع الحاكم وإهمالها شبه كلية بالنزول إلى الناس، وتهيئة الشارع وتثويره، وتبصيره بطبيعة الأزمة، وحقيقة أوضاع اليمن الآيلة للتصدع والتفكك والتحارب. يضع الحكم أمام نفسه قصة المساومة والتوافق على اقتسام الدوائر وبالأخص مع الإصلاح، والحقيقة أن جل قيادات المشترك مهجوسة بهذا النوع من "النضال".

إن المعارضة السياسية غافلة عن قراءة طبيعة الوضع اليوم، وحالة الشعب العامة. فالناس حتى الموالون بالأمس للرئيس أو للمؤتمر الشعبي العام، لم يعودوا على نفس الموجة، وحتى أعضاء المؤتمر والموالون لديهم معاناتهم، وهم ككل الناس متضررون من سياسات الإفقار ونهج التجويع والتفكيك التي يقودها الحكم.

يتكئ الحكم اليوم على "منسأة سليمان"! وهو يستغرب أكثر من غيره عجز المعارضة عن فضح قميص الملك بعد أن أدركها الطفل اليمني، وليس من سبيل لإعادة صياغة النظام وعلى أسس ديمقراطية غير النزول للناس وصياغة برامج جديدة وشعارات مختلفة، ووجوه جديدة أيضاً لانتزاع لقمة الخبز الكفاف السبيل الوحيد اليوم للحفاظ على الوحدة والديمقراطية والعدالة والمساواة.

للمعارضة السياسية مطالب حقيقية تضمنتها اتفاقية فبراير، ولكنها سكتت عنها ثم أحيتها باتفاق ربما يحتاج إلى أكثر من اتفاق، ولا يخرج معارضتنا في "محنة" الدور والتسلسل كما يقول علماء الكلام غير هز "المنسأة"، وتبني مطالب الناس في الخبز والسلام. عيب التحاور مع الحكم أن يتم في ظل غياب التحاور مع الناس. قيادات المعارضة غالبيتها نخبوية مترفعة ومتعالية على الناس، وجلها من طينة الحاكم نفسه، ومن هنا فإن رهانها على "الحصة" أكبر من رهانها على التغيير الحقيقي.

وحدة اليمن لا يضمنها غير توفير خبز الناس وأمنهم وسلامهم، وبناء دولة نظام وقانون يتشارك الجميع في تأسيسها. وليس أمام اليمنيين غير سبيل الانتخابات لإصلاحها والإصلاح بها.

تحريك الدوائر والمناطق والحياة الراكدة والناس هدف الانتخابات، وهي مهمة الثوري الحقيقي. كما أنها الوسيلة الفعلية والمثلى للخلاص من فساد الحكم واستبداده. لا يريد قادة المعارضة هز عصى صالح أو حتى هز الشجرة لتسقط الثمرة. فهم يريدونها أن تسقط في أيديهم بدون هزّ.

اختارت صعدة وحرف سفيان طريقاً يتماثل ونهج وطبيعة الحكم، وهو ما يفرض عليه الانصياع له. أما الحراك في الجنوب فقد اختار الاحتجاج المدني السلمي، وهو خطر حقيقي قد يمتد إلى المدن: صنعاء، ذمار، إب، عدن، تعز، الحديدة، وحضرموت. ومثل هذا اللون من الاحتجاج لا يستسيغه الحكم ولا يقبل به، ومن هنا حرصه الشديد على عسكرة الاحتجاج والدفع به إلى الاحتراب والعنف.

لقد فشل تجيير الحراك في الجنوب للقاعدة، وسرعان ما اكتشفت أوراق "القوى التقليدية" التي لوحت باستخدام السلاح، ويبقى الأمر رهناً بمدى قدرة مفردات الحراك وقياداتها على الابتعاد عن العنف بكل صوره وأشكاله، وبنفس القدر الابتعاد عن ترديد الشعارات "الانفصالية" التي تشهد زوراً للحكم بأنه حامي حمى الوحدة.

إن الخلل الحاصل في اليمن مرده إلى غياب دولة تحمي أقوات الناس وأمنهم وسلامهم، وتحقق المواطنة والعدالة.

ثقة الحراك بالسلطة وقيادات المعارضة السياسية (المشترك) مفقودة، ومنذ البدء تعاملت قيادات المعارضة أو بعضها مع الحراك باستهانة شديدة، وأحياناً بالإدانة والتشكيك. ولم تتبنَّ المعارضة مطالب الناس في الجنوب، وهي مطالب إنسانية وسياسية، وهو ما جعلها تتخذ البعد الجهوي الحاد، ولن تكون المعالجة إلا بإصاخة السمع لنداء الجنوب، والتفهم الوطني والديمقراطي والإنساني لمطالبه، وهي سياسية بالدرجة الأولى، وتتعلق بإلغاء مشاركته في دولة كان له الإسهام الأكبر في بنائها، ومحاولة طمس تجربته في بناء دولة للقانون وللعدالة والمساواة.

إن الاستعلاء القبلي والجهوي ومنطق الأصل وعودة الفرع، وإرثاً غير مجيد من الصراعات الكالحة جرى بعثه في الحرب المجرمة ضد الجنوب واستباحة أراضيه وناسه، وهي جوهر المشكلة، ومطلوب من الحكم معالجتها والانصياع لمطالبها، وعلى المعارضة تبنيها والدفاع عنها.

صحيح أن السلطة تشمل الجميع بقمعها، وتضر الجميع بفسادها واستبدادها، ولكن ما جرى ويجري في الجنوب مختلف تماماً، فقد أعلنت الحرب الكريهة ضده، وصدرت فتاوى جهنمية تكفره وتهدر دمه، وتستبيح أرضه، وتعاملت سلطة ٧/٧ معه بعنجهية وعدوانية واستعلاء يفوق ما يفعله المحتلون. ثم جرى تهميشه وإلغاء شراكته الحقيقية، وهو ما جعل قياداته في الداخل والخارج تتنادى للدفاع عنه.

إن قضية صحيفة "الأيام" التي أشار إليها الزميل سامي غالب في افتتاحية العدد الأخير من "النداء"، تكشف الوجه الخبيء لتعامل السلطة، فقد أعلنت الحرب ضد "الأيام" العدنية، ثم أوقفت العديد من الصحف الصادرة في الشمال. ولفقت لها تهماً زائفة لا لشيء إلا لتثبت أن الإجراء ضد "الأيام" ورئيسها ومحرريها ليس جهوياً، وعادت كل الصحف الموقوفة والمحاكمة لتبقى "الأيام" محجوبة، وشرد محرروها.

إن مسؤولية لجنة الحوار كبيرة جداً، وهي مطالبة بالنظر في حقيقة الوضع في اليمن كلها، ومعالجة القضايا الوطنية التي لا يمكن القفز عليها، وبالأخص وضع الجنوب، والحرب في صعدة. فالحرب في صعدة ما تزال ماثلة، ويمكن انفجارها في أية لحظة. كما أن أوضاع الجنوب بحاجة إلى تحاور الجميع مع الجميع، وبالأخص قيادات الحراك ومعارضة الخارج بدون استثناء.

إن إجراء الانتخابات أمر غاية في الأهمية، ولكن دراسة خارطة الوضع في اليمن تفرض على الجميع قراءة مزاج رفض السلطة في أكثر من منطقة، وهي حالات تصل إلى حمل السلاح. إن نسبة كبيرة من قيادات الحراك آتية من الحزب الاشتراكي، وبعض منهم أعضاء في مجلس النواب، وقد اضطرت هذه القيادات إلى ترك مواقعها الحزبية وغادرت مجلس النواب، لأنها تدرك أن وضع الجنوب لا يحله إلا التمرد على السلطة بكل مؤسساتها ومفرداتها.

ومثل هذه القيادات كغيرها من أبناء اليمن يعرفون غياب أي دور تشريعي أو رقابي للمجلس الضعيف والتابع للسلطة التنفيذية. كما يشعر أبناء صعدة وعمران أن المجلس أضعف من أن يتبنى قضيتهم أو يهتم بكارثتهم. فهل تستطيع لجنة الحوار أو تمتلك الإرادة والحرية والصلاحية لقراء خارطة المآسي اليمنية، ووضع اليد على ممكن الداء، ومن ثم رشدة المعالجة، ومن ثم الولوج إلى الانتخابات بعد الإجابة على أسئلة الشعب الحقيقية، والتي سيكون الدخول إلى الانتخابات بدون الإجابة عليها كارثة على الحكم قبل غيره.

إن الاحتجاجات في الجنوب والحروب المستدامة في صعدة وحرف سفيان هي جوهر الخطر الذي يتهدد الكيان اليمني. صحيح أن هناك كوارث متناسلة: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تبدأ ولا تنتهي، ولكن الاحتجاجات في الجنوب، والحروب المستدامة في صعدة وحرف سفيان ذروة هذه الأزمات الشاملة والكاملة.

وبقراءة مفردات الحكم والمعارضة ندرك أن الحكم يريد إجراء الانتخابات بلا قيد أو شرط، ويريد إشراك المعارضة في الانتخابات كشاهد زور على ديمقراطيتها ونزاهتها، وتريد أيضاً "توافقاً ما" على انتخابات تكفل "تصفير العداد" حسب المصطلح المتداول في قاموس المعارضة، وأيضاً عزل الحراك والضغط على الحوثيين، وتسويق الانتخابات للخارج. يدرك الحكم أن هناك عزوفاً شعبياً عن لعبة تكرر إنتاج الحكم ومحازبيه، ولا تبعث أي أمل للخروج من كارثة الحرب ومأزق الاحتجاجات، وضراوة الفساد والاستبداد والإرهاب.

تريد السلطة أيضاً خلق الشكوك والشقاق في صفوف المعارضة و"حلفائها" إن كان ثمة حلفاء. كما تحرص إلى جر المعارضة إلى خطيئة "المشاركة" في اللعبة ولعنة اقتسام الدوائر، وتوزيعها كرشى.

أما المعارضة فبتوقيعها الاتفاق قبل التفاهم مع "الحلفاء"، وخصوصاً معارضة الخارج، فإنها تعمق الشكوك، وتغرس الخلاف، وتعود بالحوار إلى نقطة الصفر، وتجعل نفسه فريسة "الملدوغ من جحره أكثر من مرة"!

أخطر ما ينطوي عليه الاتفاق المعطوف على اتفاق فبراير، أن يتضمن -في ما يتضمن- الاقتراب من السلطة بقدر الابتعاد عن الحلفاء والأصدقاء، وبالأخص معارضة الخارج، والحراك الجنوبي والحوثيون، ويقطع الطريق على خلق اصطفاف واسع يضم ألوان الطيف السياسي والمجتمعي في الداخل والخارج.

● «النداء»، العدد ٢٤٥، الاثنين ٩ اغسطس ٢٠١٠

نـــصـــر الـكـلـمـة

عبدالباري طاهر

نصر الكلمة

13

كيف أؤمن بالله؟

الكلمة الحياة الكون تحيي وتميت، فهي الشعلة المقدسة، احترق بها ومن أجلها برمثيوس، ونهشت صدره النسور، قربان هابيل، وعصى موسى، ومزامير داود، وسر عذابات محمد قبل البعثة كإبداع عبدالودود سيف.

اندغم بها عيسى فصلب، وشنق من أجلها الحلاج "ما في الجبة إلا الله". الكلمة الفاكهة التفاحة. الكلمة هي من أخرج آدم من الجنة.

احترق بها جردانو أبرونو، وقذف بإبراهيم في نارها، فكانت برداً وسلاماً على إبراهيم.

مال ابن المقنع إلى دار عبلة فشوي بالسفود، ومات السهروري مختنقاً بالعزلة، وطعن نجيب محفوظ في عنقه من قاتل لم يقرأ ما كتبه محفوظ.

أفتى الشيخ محمد الغزالي بأن قتل فرج فردة افتئات على السلطات. بمعنى آخر "مبادرة شعبية"! أو أخذ اختصاص الحكم الذي لم يقم بواجبه في قتل فودة، فبادر أهل "الحق" في أخذ حقهم بأيديهم.

قاتل جار الله قال لنا في منزل الشيخ عبدالله الأحمر، إنه استند إلى وجوب قتل الشهيد جار الله، إلى قول للبراء بن عازب في تفسير ابن كثير عن الجهاد الفردي.

أما أنت أيها الفادي الجديد نصر حامد أبو زيد، فمحنتك عظيمة تليق بعظمة اجتهادك، وجراءة تحديك، وطبيعة عصرك. أبوك آدم عندما طرد من الجنة خرج متأبطاً حواء التي حرضته على قضم التفاحة، أما أنت فقد حكم قضاء الطغاة الفاسدين والمستبدين على تطليقك من زوجتك "ابتهال

يونس".

غضب عبدالصبور شاهين غضباً شديداً لأنك لم تتب ولم تعتذر. كانوا يريدونك أن تتخلى عن شعلتك التي حملتها. ويا فقيد أمتنا "كادت الدنيا أن تكون دار جزاء"، فقد كفر مكفرك شاهين من قبل رفيقه في هاوية التكفير يوسف البدري، ولم يشفع له من العقاب إلا وجود اسمه في كشوف البركة، وهي شفاعة مخزية له ولهم.

اقتربت من النار المقدسة فاحترقت بها. قرأت النص الأول قراءة مختلفة ومغايرة، قراءة لم تألفها العقول المحنطة، ولم تفطن إليها بلادة قرون من الجمود والتقليد. أدركت عمق الترابط بين الدين والدنيا، وبين البعد الإلهي للنص الأول ومتعلقه البشري. فضحت المتاجرين بالدين، المتكسبين بتقديس النص بدون وعي وإدراك.

بسبب من اجتهادك العظيم لم يتسع لك الوطن العربي كله. خرجت من مصر كموسى خائفاً تترقب، لم تجد شبراً واحداً في الأرض العربية يستقبلك. أستثني لبنان.

أتذكر عندما زرت اليمن مطلع التسعينيات، وكانت اليمن حينها تحتفل بوحدتها العظيمة، وتفاخر بدستورها العلماني "المعدل"! لم يحتفِ بك أحد، واستقبلت بجفاء عظيم، وكان اللقاء اليتيم بك في مركز الدراسات والبحوث، وذهبت دون وداع.

رفضت الكويت واحة الديمقراطية في الجزيرة والخليج، استقبالك، وهي الواحة التي استقبلت واحتضنت أسلافك عبدالرحمن بدوي وفؤاد زكريا وأحمد بهاء الدين وعشرات غيرهم.

رفضت نقابة الصحفيين عقد مؤتمرك الصحفي الاحتجاجي. كما رفض اتحاد الأدباء والكتاب إقامة حفل تأبين لأنك لست عضواً فيه.

بالأمس غير البعيد كانت مصر الملاذ الآمن للآتين إليها من الوطن العربي الكبير والبلاد الإسلامية. استقبلت مصر الأدباء والفنانين والشعراء والمفكرين من مختلف البلاد العربية والإسلامية: جمال الدين الأفغاني ورشيد رضا وعبدالرحمن الكواكبي وشكيب أرسلان وعبدالخالق محجوب والزبيري والنعمان.. ولكنها أصبحت تضيق باستقبال واحد من أهم أبنائها، ومن أهم مفكري القرن الحادي والعشرين.

استضافتك هولندا، وفتحت لك أبواب أهم جامعاتها، وأهم مراكز علمها في ليدن، في حين رفضت الكويت تحت ضغط المتشددين المتباهين بجهل الدين.

حكامنا (حماهم الله) مختلفون في كل شيء، ولكنهم متوحدون بالجهل والفساد والاستبداد. عدوهم الوحيد المعرفة. يتقاتلون مع الإرهاب، وينتجونه بنفس القدر وربما بأسرع. يخلقون الإرهاب كما تخلق الكير النار. فهم كالتنين الخرافي ذي الرؤوس المتعددة التي تتقاتل مع نفسها.

أدرك نصر حامد أبو زيد هذه الحقيقة مكبراً؛ يقول إن الخلاف بين الاعتدال والتطرف في بنية الخطاب الديني ليس خلافاً في النوع، بل هو خلاف في الدرجة. وكان من أهم الأدلة التي استندت إليها لإثبات هذا الحكم أن كلاً من الخطابين يعتمد التكفير وسيلة لنفي الخصم فكرياً عند المعتدلين،

ولتصفيته جسدياً عند المتطرفين. وإذا كنت قد امتنعت في ذلك الكتاب عن استنباط وجود أي نوع من التعاون أو "تقسيم العمل" بين التيارين، فإنني هنا أقرر -بضمير مستريح- أن هذا الضرب من التعاون والتعاضد قائم بالفعل على مستوى الخطاب على الأقل ("التفكير في زمن التكفير"، ص٦١، ط دار ابن سيناء، ١٩٩٥).

درس أبو زيد عميقاً "النص الأول" ومشكلات الخطاب في البعدين: الإلهي ومتعلقه البشري. كما درس وبعمق أيضاً زيف الاعتدال في الوسطية "الأيديولوجية الشافعية"، وبين خطأ الارتقاء بالسنة إلى مرتبة النص الأول، ومخاطره على الحياة الفكرية بصورة عامة.

أليس لافتاً أن الشافعي الذي عانى حتى الموت بسبب اعتداء متعصب من أتباع الإمام مالك، وهو من أساتذة الشافعي، يتعرض نصر حامد أبو زيد بسبب نقده لأيديولوجيته، إلى الحسبة والتطليق والتشريد والتكفير؟ ألا يعني هذا أن الاستبداد كله ملة واحدة بقطع النظر عن المذهب والمعتقد والدين أو اللادين؟

أنكر شاهين أنه كفرك، ولكن بعد أن شرب من كأس التكفير جزاء وفاقا.

كنت وأنت المزندق والمكفر أكثر إيماناً منهم، فقراءة النص الأول وفهمه عبادة حقيقية. أليس نوم العالم أفضل من عبادة الجاهل، خصوصاً إذا كان هذا الجهل مركباً؟

حياة نصر على قصرها بامتداد الحضارة العربية الإسلامية والإنسانية، فقد قرأ التراث العربي الإسلامي قراءة مختلفة ومغايرة ومكتشفة، كما قرأ العلمانية واستوعبها، وقرأ مناهج البحث الحديثة، وطبقها كأداة ومنهج وبفكر نقدي خلاق ومجدد. فرحم الله نصر حامد أبو زيد. فمثله لم يمت بعد أن فتح كوة في جدار التقليد العربي والإسلامي الصلد، وراح يؤسس لقراءة نيرة وعقلانية لتراث طالما احتاج لعقول نيرة ومتفتحة تستوعب الجديد، ولا تدير الظهر للقديم الذي يتحول جديداً بإعادة القراءة.

بفرح غامر قرأت ما كتبته الباحثة الأكاديمية إلهام مانع عن الفقيد الكبير نصر حامد أبو زيد. وكم أتمنى لو تناولت قراءته للعلمانية، فهي من القضايا الإشكالية عند هذا المفكر المجدد والمجتهد. ولا أستبعد أن يكون قد جرى نقاش معه حولها.

● «النداء»، العدد ٢٤٦، الاثنين ١٦ اغسطس ٢٠١٠

حـــــوار الـــكـــارثـــة

عبدالباري طاهر

حوار الكارثة

13

أنا وصديقي والوطن

لوحة تكريس الإساءة

لم تكن الاستجابة للحوار طواعية، فقد رفض الحكام إصاخة السمع لنداء الضمير والواجب، لأنين الجياع، وصراخ الثكالى، ومناشدة الضحايا من حروب امتدت إلى كل بقعة في اليمن "الموحد" بالحروب والفتن والمآسي.

كان المؤتمر الشعبي العام يفاخر بوحدة معمدة بالدم، ويدين صباح مساء الوحدة السلمية والطوعية التي أجهز عليها وعلى أحلام الناس في يمن آمن ومطمئن، واعتقدوا أن العسكرة والسلاح (داء اليمن الوبيل) هو الحل، فأعلنوا الحرب في صعدة ليصلوا إلى العجز المدقع، ولكن نواياهم وخطبهم وممارساتهم ما تزال تضمر الحرب.

كما فشلوا في المواجهة مع الإرهاب المصنوع على أيديهم والأمريكان والعربية السعودية، بل إن الأطراف الثلاثة المعنية ما تزال تخلق الإرهاب "لحظيا"، فالأمريكان سادة الإرهاب الأكبر في العالم، يخلقونه بإعلان الحروب الاستعمارية في العراق وأفغانستان، وبدعم الكيان الصهيوني بتدمير وتهويد فلسطين، وتهديد لبنان وسوريا وإيران، والتطاول على تركيا، أما العربية السعودية فخطابها الديني السلفي "الجهادي" ضد العرب والمسلمين طبعاً بالأساس، وتمويلها للتعليم الديني خصوصاً خارج حدودها، ويكون ضحايا التمويل والتعليم الجهادي: بلدان مثل الصومال والسودان وأفغانستان وباكستان وبنجلادش واليمن طبعاً، وتمويلها حروب أمريكا في أكثر من مكان.

يتحدث مسؤولون يمنيون عن مدارس دينية سلفية تتجاوز الـ٤ آلاف مدرسة في طول اليمن

وعرضها.

أمـا الطـرف الثالـث في صناعة حمى الإرهاب، فهي اليمن، فقد اشـتغل الحكم فـي اليمن أو بعضه على الأقل "كمقاول أنفار" في تزويد "الجهاد" بكوادر بشـرية في عمر الزهور يتطلعون لمسـتقبل واعد بالخير. كانوا يرسلون إلى أفغانستان بتذاكر ذهاب بدون عودة وكأنهم منذورون للقتل، والذين عادوا منهم إلى اليمن زج بهم في حرب ضد الحزب الاشتراكي الكافر والانفصالي، كما دفع بهم أو وظفوا في اغتيال كوادر هذا الحزب بالعشرات والمئات، ولم تكن إرادوية الحكم الشريرة المسؤول الأول والأخير عـن صناعـة الإرهاب بالتحالـف والتعاون والتواطؤ مـع الأمريكان والمال العربـي الخليجي تحديداً، فالبيئة القبلية المدججة بالأمية والسـلاح، وحالة الفقر التي تلف نصف السـكان، وفقدان هيبة الدولة كلها عوامل صناعة الإرهاب بامتياز.

ينتقد بعض الكتاب تشكيكي بالحوار ونقده، ولوم أحزاب المشترك تحديداً على تكرار الحوار بدون ضوابط محددة، أو على الأقل وضع الشعب وأعضاء أحزابهم في صورة "صفقات" الحوار الذي يدور في غرف مغلقة ولا يعرف الناس إلا بزفة التوقيع.

يقـول المفكـر العربي العبقـري أبو حيان التوحيدي الذي أحرق كتبـه تحت وطأة الجوع والخوف، إن "تجربة المجرب خلل في العقل ونقص في التجربة". ويا منظري مشتركنا نحن ننقد أحزابكم بحب لأننا نعرف أنهم سـيكونون غداً ضحايا عهود ومواثيق لا يلتزم بها، ولا يعرف عنها الشـعب إلا بعد إبرامها.

ونسـأل: لمـاذا لا يطـرح على أعضاء أحزابكم والجماهير تفاصيل الحـوار قبل البت فيه؟ ثم لماذا لا يتفق على آلية تضمن وتحدد زمن التنفيذ؟! ثم لماذا لا يشترك الطرف الدولي كوسيط في الحوار؟

والأهم من ذلك كله لماذا تتحاورون مع الحكم ولا تتحاورون مع شعبكم وتنزلون إلى دوائركم لطرح قضايا الحوار والخلاف؟

مـا نعيبـه عليكم أنكم تنظـرون بعين واحدة باتجاه الحاكم ولا تتبنون -بمـا يكفي- قضايا الناس المؤرقة والحارقة، ولا تنزلون إلى الناس الذين تعتقدون أنكم تمثلونهم.

إن السـلطة تدمر اليمن بفسـادها واستبدادها بمجمل سياساتها الاقتصادية الاجتماعية الثقافية، والعسـكرية والأمنية، قصدت ذلك أم لم تقصد! أما أنتم قادة معارضتنا، فإن مهادنتكم، وعدم الجدية في الحوار، والتخلي عن الشارع الذي تمثلونه، والاستهانة بالاحتجاجات في الجنوب وتبني قضيتها في التحاور معها كطرف أساسي وليس تابعاً لأحد، وخذلان معارضة الخارج وعدم التمسك بالإشراف الدولي على تحاوركم، والتكتم على التحاور.. كلها تصمكم بالتخاذل وعدم الجدية في الحوار الذي لن يكون مجدياً بدون إشراك الجبهة العريضة من الشعب في المشاركة فيه بتعريفهم أولاً بأول بما يجري وراء الكواليس، وتهيئتهم للاحتجاجات الشعبية والاحتجاجات المدنية في المدن.

لقد تخلت المعارضة عن قضايا الجنوب، ولم يعترف بها كقضية، ونكصت عن اتفاقها مع معارضة الخارج، وتخلت عن سـلاح الانتخابات بعد التمديد للحكم والحاكم سـنتين، فاسـتطاع الحكم تحويل

هذا السلاح ضداً على المعارضة، ويجد الشعب نفسه مشغولاً بهمومه اليومية ابتداء من لقمة الخبز ومياه الشرب وفواتير الماء والكهرباء، وتدهور قيمة الريال وارتفاع الأسعار، وغياب الأمن والسلام والاستقرار. أليس لافتاً أن تغيب مؤسسات المجتمع المدني وبعضها مؤسسات حية وفاعلة ربما أكثر من بعض أحزاب المشترك؟

تغيب مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات العامة ومعارضة الخارج وبالأخص الحراك الجنوبي، ومعارضة الخارج هي كعب أخيل في تشكيل اللجنة/ ولا يمكن التعلل بأن اللجنة "المائتين" للتهيئة للحوار، فمثل هذا الصنيع يقنع إخواننا الجنوبيين بأن التحاور يدور بين أطراف شمالية، وإنه لكذلك!

عضو الإصلاح أو الاشتراكي أو الناصري أو التجمع أو البعث في الجنوب مع الحراك. وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف فإن غياب معارضة الخارج والحراك عن التشكيلة الأساسية شاهد عدم الجدية في الحوار. ويبدو أن الوضع اليمني الشائك والمعقد بحاجة إلى أكثر من طاولة حوار، وستكون طاولة الحوثيين والحراك ومعارضة الخارج والمشترك وربما تظهر أطراف أخرى هي البديل الأنسب.

لقد حدد الأستاذ الجليل محمد سالم باسندوة رئيس اللجنة التحضيرية، موقفاً يليق بتاريخه ومكانته، ولكن هل يدرك الأستاذ أن اللجنة التحضيرية التي يرأسها قد انفرط عقدها بعد أن ذهبت في طريق "المأزق"؟

يستطيع الحكم ادعاء تمثيل حلفائه (المجلس الوطني)، ولا تستطيع المعارضة ادعاء تمثيل الحراك الجنوبي أو معارضة الخارج أو مؤسسات المجتمع المدني، أو أعضائها في الجنوب.

لقد حدد الحكم بصدق وصراحة ما يريده من الحوار، وكمواطنين نشعر بالحيرة من موقف "المشترك". يريد الحكم الدخول في الانتخابات بلا قيد أو شرط، ويريد جرهم جميعاً إلى صفقة تقسيم الدوائر أو بعضهم على الأقل، ويريد أن يثبت جاهزيته للاستحقاق الانتخابي، وأن المعارضة هي المترددة والخائفة. أما المعارضة فرغم أنها قد طرحت مطالب صائبة وديمقراطية، إلا أنها تعول على كرم الحكم ومنحه، بمعنى أنها كالسيد المسيح "قل كلمتك وامض"!

المأزق اليمني كبير، ربما أكبر من الحكم والمعارضة معاً. وإذا كان التوافق على التقاسم كارثة فإن ذهاب المؤتمر الشعبي وحده إلى الانتخابات يعني الانتحار، و"اللهم احمني من نفسي".

● «النداء»، العدد ٢٤٧، الاثنين ٢٣ اغسطس ٢٠١٠

القمع كأسلوب وحيد للحكم

عبدالباري طاهر

13

القمع كأسلوب وحيد للحكم

اليمن الرشيد

بصحبة مبعوث عبدالرحمن في رمضان زمان..
في الشيخ عثمان

في كتاب الأمير يناقش ميكيافلي طرائق وأساليب الحكم، ويرى أن الحاكم إما أن يستند إلى حب الناس ورضاهم بحكمه، وحب الناس ورضاهم ليس بالأمر الدائم ولا المضمون في جميع الأحوال، وهو متعلق بالغير، فالاطمئنان إلى رضا الناس وقبولهم ليس الوسيلة المثلى ولا الخيار الأضمن.

أما السبيل الآخر فهو القوة، والقوة بيد الحاكم يستطيع تجريدها متى شاء وكيفما يشاء.

إذن، فالرضا والقبول يملكه الآخرون، ولا اطمئنان ولا ثقة باستمرار رضاهم، أما القوة فبيد الحاكم وإليها الركون وبها الثقة والطمأنينة، فهي أفضل وسيلة وغاية للحكم.

الحاكم العربي بعامة واليمني بخاصة قرأ تعاليم ميكيافلي وفهمها جيداً، ويطبقها بإبداع وحرفنة.

فهو يجرد حسامه، أي طائراته ودباباته، على اليمن من أقصاها إلى أقصاها، فمن حرب صعدة وحرف سفيان إلى زنجبار ولودر، وحروب أخرى مسكوت عنها في أكثر من مكان.

والحرب الوسيلة الوحيدة لإدارة الدولة وترويض الشعب وبقاء الحكم، تشمل المجتمع كله وتطال الأفراد.

والقمع مفردة ومعطى من معطيات الحرب والحكم بالقوة. قد تضطر الحكومة لسبب أو لآخر إيقاف الحرب في صعدة أو توقيع صفقة مع القاعدة هنا أو هناك.

لكن الذين لا تستطيع المهادنة أو التصالح معهم، هم أصحاب الرأي والقلم، فالقلم حتى وهو

صامت يظل مصدر تهديد لحكم اختار حكمة "الأمير"، فحكمة الأمير لا تثق بالرضا، ولا تطمئن إلى الإخلاص، فهو عرضي وزائل. ومن هنا فإن الزملاء الصحفيين الذين منحوا وسام العرفان والمحبة كانوا واهمين، وكان الحكم أكثر دراية وخبرة أن الحرب مع القوة يمكن التهادن معها، أما الحرب ضد الحكمة والرأي فهي الدائمة والأبدية.

أطلق المقالح وفؤاد راشد وصلاح السقلدي والدكتور حسين العاقل والربيزي، وسمح لرئيس تحرير "الأيام" بالخروج بعد ضغوط دولية واحتجاجات صحفية من زملائهم اليمنيين. ولكن الوهم في تغيير طباع الحاكم ضلال مبين حقاً.

لقد بقي سيف القمع والإرهاب مصلتاً على رقاب الصحفيين وأصحاب الرأي، فالحملة المسعرة ضدهم مستمرة، فقد اعتدي على الصحفي القدير والشجاع عبدالإله حيدر، واختطف من وسط الشارع، واعتقل ثم أطلق مؤقتاً ليداهم منزله بالقوة المدججة بالسلاح هو وزميله الرسام كمال شرف.

احتجت النقابة، واحتج زملاؤهم الصحفيون، وينبغي أن يتصاعد الاحتجاج، وأن نبتعد قدر الإمكان عن الانسياق وراء الأوهام، فالحكم ليست لديه أوهام ولا قابلية لحبنا أو رضانا، فهو مكتفٍ بقوته في مواجهة الكلمة الحرة والرأي الشجاع والمستنير.

لقد قدم الزميل العزيز عبدالإله حيدر رأياً ثاقباً ومستنيراً في تصارع الحكم مع الإرهاب، وفهم العلاقة العميقة والمزدوجة بين إرهاب الحكم وإرهاب القاعدة، وكان في جل المقابلات التي أجرتها مع "الجزيرة" والـ"بي بي سي" وغيرهما من القنوات، في غاية الحصافة والإدراك لطبيعة التصارع، فالحكم والقاعدة يمتحون من بئر واحدة، والطرفان سلفيان تقليديان حتى النخاع، بل إن خطاب إعلام الحكم ومسجده وتعليمه ومجمل سياساته لا تنتج غير الإرهاب، فهي إرهاب ينتج إرهاباً ويتقاتل معه على مشترك وأرض واحدة. فالتخوين السياسي الذي تستخدمه السلطة هو الوجه الآخر للتكفير الذي يمارسه أتباع بن لادن والظواهري.

الانسياق وراء الأوهام في رضا الحكم يضعف ثقتنا بأنفسنا، ويضعف ثقة الآخرين المتضامنين مع قضايانا.

والقضية برمتها أن السلطة تتعامل مع المتقاتل معها كند، أما التعامل مع المبدع أو الصحفي أو صاحب الرأي فهو تعامل مع زائدة دودية لا وظيفة لها. فغير المحارب "مكلف"، وهو عار وسبة، يفتقد الرجولة، سلاحه لسانه.

في السجون تتعامل الأجهزة الأمنية مع المحاربين من صعدة وبني حشيش والقاعدة باحترام شديد وندية، أما التعامل مع الدعاة من الشباب المؤمن (غير المحاربين) بزراية وقمع شديدين.

من العبث اتهام حيدر بالولاء للقاعدة، فالشاب الصحفي يتابع باهتمام الأخبار من مصادرها، وهي وظيفة الصحفي، كما يقرؤها قراءة موضوعية مائزة وأمينة. والقاعدة كما يعرف الحكم جيداً لا يحتاجون الصحفي، وإنما الملغم وحامل البندقية والقنبلة، وعبدالإله حيدر أو زميله الرسام كمال شرف أكثر الناس بعداً عن صنيع كهذا.

ضعف السلطة وهشاشتها لا يتجليان في شيء كتجليهما في القمع المستمر ضد الصحفيين وأهل الرأي، فاستخدام القوة في مواجهة الكلمة شاهد عجز السلطة وارتباكها. فالرأي لا يمكن أن يواجه إلا بالرأي، والفكر لا يصوب إلا بالفكر، ووأد الكلمة يعني في أهم ما يعني افتقار الحكم إلى الشرعية، وغالباً ما يكون إيذاناً بالتلاشي والزوال "بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون" الآية.

يعتدي الأمن على الصحفي عبدالحافظ معجب في الحديدة لأنه قام بواجبه الصحفي والإنساني بتغطية أو تصوير اعتداء رجال الأمن على المستفيدين من صدقات الجمعية.

وفي صنعاء تجري مضايقة المعلمين وصحفيات بلا قيود ويمنعون من الدخول إلى ميدان الحرية، كما يمنع الأمن مراسل "الجزيرة" من التصوير، ويعتدى في عدن على مراسل "الجزيرة الرياضية" لتصويره قرعة خليجي عدن ٢٠. يتعامل الأمن وأجهزة الدولة مع الصحفي والكاتب والأديب بروح عدائية ونزعة ازدرائية، فحملة الأقلام والكاميرا هم الخطر الذي يتهدد الحكم الفاسد والمستبد، ولا تستطيع قيادتنا النقابية تغيير الصورة أو طبيعة الأشياء، أو حتى التخفيف من غلو هذه العداوة، أو تحقيق الأدنى من الحصول على حقوق الصحفيين سواء في تحسين أوضاعهم الحياتية والمعيشية أو في حمايتهم وحقهم في حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومة وحقهم الأصيل في التشارك في امتلاك وسائل الإعلام العامة التي يعملون فيها، والتي هي بالأساس ملكية عامة لهم نصيب فيها.

لا تزال صحيفة "الأيام" موقوفة خارج القضاء وضداً على الدستور والقانون والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعاني أسرة "الأيام" الأمرين.

وليس أمام الصحفيين حتى حسني النية جداً غير طريق الاحتجاج وتصعيد الاحتجاج، فالرضا والسكوت يغري المستبدين بالمزيد من القهر والإذلال.

لقد تعرض الصحفيون المحتجون أمام بوابة مكتب النائب العام للاعتداء، واحتجز الأخ الأستاذ مروان دماج الأمين العام للنقابة، من قبل قوات الأمن. فهل يتعظ أصحاب النوايا الحسنة، ويدرون أن طريق الجحيم مفروش بذوي النوايا الحسنة على حد تعبر إنجلز؟

لا يؤمن الحكم بغير القوة، ولا يجيد غير استخدامها ضد الشعب. خسر الحكم العربي كل حروبه مع الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وخسرها بل شارك فيها في العراق، ولكنه يجيد استخدام السلاح ضد أمته وشعبه.

● «النداء»، العدد ٢٤٨، الاثنين ٣٠ اغسطس ٢٠١٠

أسلحة الدمار الشامل

عبدالباري طاهر

13

أسلحة الدمار الشامل

في أحداث انقلاب 1955.. من صاحب الموقف الوطني.. الثلايا أم الإمام؟!

من السذاجة الاعتقاد أن صدام حسين أول مخترع لكيماوي الاستبداد المزدوج، وهو مزج القبلية بالعسكرة بالتدين الزائف، فهذا الثالوث الشرير سلاح الطغاة والمستبدين منذ فجر التاريخ.

قد يكون لصدام بصمته الخاصة كما يؤكد باحث مهم "فالح عبدالجبار". ولكن أسلحة الدمار الشامل: القبيلة والعسكرة وأسلمة السياسة، كلها أسلحة أجاد استخدامها طغاة الأرض في مراحل الفشل والانهيار، أو كإيذان بالانهيار.

قُتل السادات وسط منصة الاحتفال بعيد الانتصار في أكتوبر على إسرائيل، بسلاح أسلمة السياسة، وتحويل الدين "البراء" إلى أداة قمع وتنكيل ضد معارضيه السياسيين، وبنفس السلاح هزم الإمام "أمير المؤمنين" جعفر محمد النميري، وهو السلاح الذي قتل به خصومه السياسيين، وشنق به الشهيد الداعية الإسلامي محمود محمد طه. وقتل به ضياء الحق في باكستان على يد حلفائه "الإسلاميين"، وحتى الرئيس معمر القذافي الذي استخدم السلاح خارج الحدود دفع ثمناً باهظاً، وتعرضت حياته للخطر على يد حلفاء الإسلام السياسيين المشجعين خارج ليبيا. ولا ينكر أو يخفي النظام السعودي تبرمه وضيقه من تيار لعب دوراً رئيسياً في تربيته ورعايته، وهل ينسى النظام السعودي معركة الإخوان وفيصل الدويش وقتل المئات بل الآلاف منهم على يد عبدالعزيز آل سعود ضد حلفاء الأمس، وقد تجددت المعركة على يد القحطاني وجهيمان العتيبي في الحرم الملكي عام ٧٩، ولا تزال الجراح تنزف.

تستطيع المملكة بلعبة العصا والجزيرة أن تسيطر على الملعب. كما تستطيع الثروة النفطية الهائلة شراء التغاضي الأوروبي والأمريكي بخاصة عن تحالف الدين والسياسة في المملكة. ثم، وهذا هو الأهم، تستطيع الدولة السعودية بقدراتها دفع الوباء خارج حدودها، وتشجيع التيار السلفي الجهادي على الانتشار والتمدد خارج حدودها.

أليس دالاً أن مقبل هادي الوادعي المنظّر المهم في حركة القحطاني وجهيمان، والمعتقل في السعودية، قد وجد الملاذ الآمن في دماج بدعم سعودي ويمني رسمي، وبتوافق سعودي يمني تنشأ مئات وآلاف المدارس ذات الصبغة السلفية الوهابية في طول اليمن وعرضها. يتزامن ذلك مع تكوين وإعلان "لجنة العلماء المرجعية" في اليمن، من قيادات دفعت بها السعودية واليمن إلى أفغانستان لتعود للجهاد ضد حلفاء الأمس.

تتعامل السعودية بذكاء مع هذه التيارات التي تمثل ركيزة أساسية في بناء الدولة السعودية، بينما يتسم التعامل اليمني بقدر من الانتهازية وفقدان الاتزان، لتكون الضحية والجلاد في آن! ففي حين تقوم المملكة بتصحيح مناهجها التربوية، والتضييق على التيار السلفي، وتشجيع الاتجاهات الحداثية والعقلانية، تنشئ السلطة اليمنية هيئات "إسلاموية" تجعل منها "ولاية الفقيه" بدون فقيه، أو هيئة أمر بالمعروف ونهي عن المنكر بمسميات مختلفة.

ويعرف الحكم واليمنيون والعالم أن أعظم مفكر في اليمن هو "الفقر الكافر" الناجم مباشرة عن الفساد والاستبداد الذي يأكل محصول البلاد كالجراد.

ليست اليمن بالبلد الفقير إلى ذلك الحد، وفيه من الموارد والخيرات ما يكفي لو كانت هناك إدارة صالحة ترعى مصالح شعبها وأمتها.

مأساة اليمن الوبيلة عصبيات ما قبل التاريخ. العصبية القبلية التي تضع نفسها فوق الدولة والنظام والقانون. وقد جرى عسكرة القبيلة لتصبح عصبية مدججة بسلاح الأمية والدبابة.

أما وقد اتجه الحكم إلى رفدها بالسلفية الجهادية لتدمير الداخل وابتزاز الخارج، فإن الكارثة تكون قد بلغت ذروتها.

العصبيات القبلية والتزمت الديني الذي مثله حكم آل حميد الدين هو المسؤول عن تخلف اليمن وتدهورها. وما يقوم به النظام الحالي هو تكريس العصبيات المقيتة، مضافاً إليها "عسكرة القبيلة"، ورفدها بعصبية مذهبية جهادية تكفيرية "لا تبقي ولا تذر".

يرى الدكتور جابر عصفور في كتابه "النقد الأدبي والهوية الثقافية"، أن "الأصولية تتحول إلى نزعة قمعية خالصة لا تتردد في ممارسة العنف العالي على خصومها عندما تعمل في حماية أو في خدمة دولة تسلطية تمارس العنف نفسه على كل المستويات. عندئذ تغدو الأصولية الوجه الفكري لهذه الدولة بالقدر الذي يتحول به الفكر الأصولي في فعل ممارسته إلى أداة من أدوات الدولة القمعية التي تمنحه شرعية الوجود ومبرر البقاء. ذلك ما حدث للأصولية الماركسية عندما أصبحت نزعة قمعية مع انتشار الجدانوفية التي كانت علامة على الدولة السوفيتية، وتجسيداً لأيديولوجيتها

التسلطية".

فهناك دائماً علاقة عميقة ومتينة بين الاستبداد السياسي والديني. فحيث وجد أحدهما وجد الآخر، فالمفكر الإسلامي عبدالرحمن الكواكبي يرى بأن بين الاستبدادي السياسي والديني مقاربة لا تنفك متى وجد أحدهما في أمة جر الآخر إليه، ومتى زال زال رفيقه، وإن ضعف أي صلح أحدهما صلح الثاني". وشواهد ذلك كثيرة جداً لا يخلو منها زمان ولا مكان، وكلها تبرهن على أن الدين أقوى تأثيراً من السياسة. والحاصل أن كل المدققين السياسيين يرون أن السياسة والدين يمشيان متكاتفين، ويرون أن إصلاح الدين أسهل منالاً وأقوى وأقرب طريقاً للإصلاح السياسي.

إن السلطة، أية سلطة، تفقد سندها في المدينة والمجتمع المدني لابد أن تبحث لنفسها عن سند في الريف وقبائله. فمع تسلط العشيرة الكلي على السلطة يبدأ التفكك والانهيار. فالقبيلة، أية قبيلة، ليست عنصر توحيد عبر التاريخ، وهي رمز التفكك والانقسام والتشظي الدائم. المزج بين استبداد السياسة والدين وفساد أدواتهما المحركة، واستنادهما إلى العصبيات القبلية والطوائفية والجهوية هي السمة الرائسة لوضعنا الحالي. وقد سار في هذا الدرب الخطير العراق والصومال وأفغانستان وباكستان، وحالياً السودان ولبنان. وما الاهتمام شبه اليومي بالعسكر ورجال الدين ووجهاء وزعماء القبائل والمناطق إلا عودة بالدولة إلى عناصرها الأولى، ومثل هذا الصنيع إضرار بالدولة وتفكيك للمجتمع، وإفساد للدين والسياسة معاً، وتدمير لأحلام وأماني وأشواق اليمنيين في بناء دولة موحدة وديمقراطية؛ دولة نظام وقانون ومؤسسات حسب شعار حركة يونيو التصحيحة، وبرنامج ودستور دولة الوحدة في الـ٢٢ من مايو ٩٠.

وما يبقى على مثل هذا العبث اللاعقلاني هو ضعف المعارضة ولامبدئيتها، ومراهناتها على المساومات والمكاسب الآنية. فالصراع في الحياة السياسية اليمنية صراع بين الضعفاء، وفي المجتمع تصارع يؤشر إلى التداعي والتفكك.

فالقبيلة كتشكيلة اجتماعية مغلقة تتسم بالعصبية ورفض الدولة والدستور والقانون، والسلفية التكفيرية الجهادية ضد العصر والتطور والمجتمع، والعسكرة الخارجة من رحم العشيرة والأسرة كلها مفردات الوضع القائم، وهي أسلحة دمار شامل سواء في تحالفها أو في تقاتلها، وهي حتى وإن تحالفت لابد أن تتحارب لأن بقاءها يقوم على نهب الثروات واستلاب المال. فهي تتصارع على الاستحواذ على المال العام، وحصة كل طرف منها على النصيب الأكبر من الثروة. وأنموذج حكم كهذا إنما يخلق معارضة من لونه وعلى شاكلته: تمرد الحوثيين في صعدة، ومفردات الحراك الجنوبي المفكك والمنقسم، والتيار الإرهابي الذي يغذيه فساد الأوضاع، وبعض معارضة الخارج التي تنكر يمنية الأرض اليمنية كاحتجاج بليد على حكم شاركت في صنعه.

ولاشك أن لسلبية المعارضة دخلاً في خلق مثل هذه الحالة البائسة.

قد يكون للحكم مصلحة في التلويح بالصومالة والتهديد بالانهيار، وربما المبالغة في التقاتل مع الإرهاب لترويع الداخل وابتزاز الخارج، ولكن السؤال الفاجع: ما هي مصلحة المعارضة في رؤية بلد يتفكك، وينحل أو يعود إلى عناصره الأولى، مكتفية بلعن الظلام بدلاً من إشعال الشمعة؟

لا أحد ضد الحوار، ولا مخرج غيره، ولكن الحوار يقتضي النزول إلى الجماهير وتبصيرها بما يجري وحشدها ورص صفوفها لمواجهة قدرها. فلا أمل في تغيير الأوضاع غير قوى المجتمع المدني الحية والفاعلة. وتحالف الفساد والاستبداد لا يمكن تحديه ومواجهته إلا بتحالف شعبي واسع وعريض يضم الأحزاب السياسية المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز التحاور بالاحتجاج المدني الذي ينبغي أن يصل إلى كل مدينة وقرية ودائرة.

سلاح الدين في الصراع السياسي سلاح خطير، وما قَتل به حاكم إلا قُتل به، والشواهد كثيرة، ولا من يتعظ.

● «النداء»، العدد ٢٥٠، الاثنين ٤ اكتوبر ٢٠١٠

قوانين الصحافة العربية المتناسلة والمشاريع العقابية في اليمن

عبدالباري طاهر

13
قوانين الصحافة العربية المتناسلة والمشاريع العقابية في اليمن
غلب القانون فالتصر شيخ خولان واكسر هشام عدن

تلـح الدولة إلحاحاً لجوجاً على جعـل تقنين "الصحافة" فزاعة وعصاً غليظة ضداً على الصحفيين وحرية الرأي والتعبير.

لا تكتفي السـلطة بالاختطاف والإخفاء القسـري والسـجن خـارج المواثيـق الدولية والإعـلان العالمي لحقوق الإنسـان (المادة ١٩)، والتنصيص في الدستور (المادة ٧) على الالتزام به وتجسـيده في الشـرعة اليمنية، بل تدأب بإلحاح على سـن تشريعات قامعة للحرية ومصادرة للحق في الرأي والتعبيـر. المختطفـون والمعتـدى عليهـم بالضـرب كثيـرون، والمسـجونون أكثـر، والمقدمـون للمحاكـم الخاصة والاستثنائية أكثر وأكثر، وعبدالإله حيدر واحد من ضحايا القمع والعدوان.

معـروف أن الصحفـي معاقـب بالقانون ٢٥ لسـنة ١٩٩٠ المفتـوح علـى القوانـين العقابية الأخـرى: قانـون العقوبـات، قانـون الإجراءات الجزائية، قانون المرافعات، قانون الوثائق، قانون الانتخابـات. ويتيح القانون المومى إليه أو يعطي القاضي حق توقيع عقوبة يسميها تكميلية، فيمكن توقيع أكثر من عقوبة في مخالفة رأي.

تتضمن القوانين العقابية عقوبة الجلد بحق الصحفي، وعقوبة الإعدام أيضاً.

هاجس الخوف من الحرية بصورة عامة، وحرية الصحافة بصورة أخص لدى الفاسدين والمستبدين، سمة أصيلة وواقعية، لذا يتكرر الإلحاح على تقديم مشاريع صحافة قامعة وسالبة للحرية.

أمـام النـواب الآن مشـروع ديمقراطي تقدم به النائـب عبدالمعز دبوان، وكم كنـا نتمنى كصحفيين ألا يتقـدم النائـب المحتـرم بهذا المشـروع؟! لماذا؟! لأننا ندرك سـلفاً أن رئاسـة المجلـس وكتلة الحزب الحاكم سـوف تدفع بمشـروع الحكومة إلى جانب مشروع النائب الذي ساهمت فيه النقابة ومحامون ومنظمـات مختصـة، وإذا مـا جرى مزج بين المشـروعين، فالرزية كل الرزية. فمثـل هذا الصنيع يلغي الجوانب الإيجابية، ويغلب المواد القامعة والمجرمة، ولبلادنا تجارب مريرة في هذا النهج.

في ندوة عقدت في عمان في هذا الشـهر، كرسـت لقوانين وسياسـات الإعلام والانترنت في العالم العربي، لاحظ الباحث نجاد البرعي تغول السـلطة التنفيذية في جميع البلدان العربية، وأن التطبيق للديمقراطية إنما يعكس مدى شـوكة هذه السـلطة. وقدم المحامي عبدالحميد الكميتي ورقة عن حرية الإعلام في الإمارات العربية، تؤكد أن الحال العربي يختلف في كل شيء وعلى كل شيء، ولكنه متفق على فرض القيود على الحريات الصحفية.

سعيد بن سلطان الهاشمي قدم ورقته بعنوان "الإعلام العماني وضرورات التغيير"، والورقة شاهد أن النظام العربي كله من الماء إلى الماء، متوحد في نهج المصادرة والقمع والخوف من الحرية.

وكانـت ورقة ديانا مقلد المكرسـة للإعـلام الالكتروني، ذات خصائص مختلفة نسـبياً لأنها تتناول الوضع الصحفي اللبناني، وإن لم يخل من النقد والشكوى أيضاً.

الأوراق الرائسة في الندوة ٣: دراسة نجاد البرعي وهو محام ونشاط حقوقي، ورقة المحامي يونس عرب "الإطار التنظيمي للانترنت في الدول العربية والديمقراطية الناشـئة في آسيا الوسطى"، وورقة بعنوان "حرية الإعلام والانترنت" للناشط الحقوقي يحيى شقير.

أظهرت دراسـة البرعي التشـابه حد التماثل والتوحد بين التشـريعات القامعة في الوطن العربي، وخصوصـاً فـي مـا يتعلق بحرية الـرأي والتعبير، فمن القانون المصري تناسـلت قوانـين الكثير من البلدان العربية، ومنها الأردن والإمارات العربية المتحدة والمغرب وعمان واليمن، وتكاد المواد المجرمة والمحرمة أن تكون واحدة. ويتناول البرعي إضافة إلى قيود القوانين المكبلة والرادعة، ضغوط التيارات الدينية المتطرفة، والرأي العام المتخلف، وصولاً إلى الرقابة الذاتية.

تبـوأت تشـريعات الانترنت الصدارة، وكانت الورقتان المائزتـان: ورقة الدكتور يونس عرب وورقة الأسـتاذ يحيى شـقير. وورقة المحامي يونس بعنـوان "الإطار التنظيمي للانترنت فـي الدول العربية والديمقراطيات الناشئة في آسيا". وقد ناقشت الورقة الإطار القانوني المنظم لسائر مسائل تكنولوجيا المعلومـات والمصالـح المتصلـة بهـا، والحقـوق والواجبات المتعـين تنظيمها في نطـاق كل ما يتعلق بأدوات وخدمات ومحتوى وتطبيقات البيئة الرقمية، والعلاقات القانونية الناشئة في نطاقها. وبهذا التوصيـف نكـون أمـام جملة مسـائل تمثل في الوقـت ذاته فروع قانـون تقنية المعلومـات. ليس لأن الانترنت هي كل المقصود بتقنية المعلومات، ولكن لأنها عصى موسـى التي لقفت ما سـبقها، والبيئة الافتراضية التفاعلية القانونية المتصلة بالمعلومات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وشبكاتها.

تتناول الورقة التدابير التشريعية اللازمة لتنظيم الانترنت، ومناطق الإنجاز والقصور في تجارب الدول العربية والديمقراطيات الناشئة في آسيا الوسطى.

وتقف الورقة أمام أهم القضايا:

١ - الحق في الحصول على المعلومات والخصوصية.

٢ - حماية البيانات الشخصية.

٣ - الجرائم الالكترونية (موضوعياً وإجرائياً).

٤ - الملكية الفكرية (الأدبية والصناعية) المتصلة بتكنولوجيا المعلومات.

٥ - الأعمال أو المعلومات الالكترونية المدنية أو المعاملات الالكترونية (المدنية والتجارية والإدارية) وسائر تطبيقاتها ومتطلباتها.

٦ - الأطر التنظيمية لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإعلام والعلاقة في ما بينها.

٧ - الاستثمار في ميدان تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

أما ورقة الأستاذ يحيى شقير فتتناول حرية الإعلام والانترنت. ويأتي على ذكر المعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير، ويكرس البحث الثاني للانترنت، والعوائق التي تفرضها بعض الدول العربية على النت، ومنها تخصيص ميزانيات لحجب بعض المواقع أو فرض الرقابة: مطوعو الانترنت في السعودية مثلاً، وفرض قيود على عمل المواقع. ويتناول البحث الثاني تشريعات الصحافة العربية، وفي حين يؤكد أن معظم دساتير البلدان العربية تنص على حرية الرأي والتعبير، إلا أنها كلها بدون استثناء تحيل إلى قوانين تفرض قيوداً على الحري، ويأتي في المقدمة (الترخيص المسبق) وعدم الاكتفاء بالإخطار أو الإبلاغ، وهي قضية قائمة في معظم البلدان العربية. كما يتناول الرقابة المسبقة والرقابة على الصحف الواردة من الخارج، وإلزامية عضوية نقابة الصحفيين، والحفاظ على سرية مصادر المعلومات، وحبس الصحفيين، ومخالفة مبدأ شخصية العقوبة (كاعتبار رئيس التحرير فاعلاً أصلياً كما هو الحال في القانون اليمني رقم ٢٥ لسنة ٩٠).

اللافت أن هناك بنوداً محددة قامعة تتشارك فيها كل التشريعات في الوطن العربي الكبير، فالترخيص المسبق قاسم أعظم بين كل القوانين الصحفية في الوطن العربي، وكذا اعتبار رئيس التحرير هو المتهم الأول وفاعلاً رئيسياً أيضاً، والحق في الرقابة أو المصادرة عقب نزول الصحيفة أو الكتاب أيضاً، والمس بالزعماء أو الملوك وحجب المعلومة واستخدام المقدس هراوة غليظة ضد الناقدين والباحثين. كما أن القيم والعادات التقليدية إحدى المحظورات في معظم هذه التشريعات.

إن احتكار الإعلام المرئي والمسموع سمة مشتركة بين البلدان العربية جمعاء، واعتبار المسؤولين قدس الأقداس أيضاً. كما أن باب محظورات النشر مشترك بل يكاد يكون موحداً. ويبقى الخوف من الكلمة، والذعر من الانترنت، داء عضالاً لدى الجميع. وإذا كانت الانترنت والمعلومة والمعرفة قد مثلت جوهر الثورة السلمية (ثورة الاتصالات)، وأداة تقريب زوايا الكون فإن هاجس الحاكم العربي هو الحفاظ على الأمية بمعنييها الأبجدي والمعرفي، فهو يريد شعباً أمياً مكبلاً بقيود الجهل والتخلف والمرض، ويخاف من العلم والحياة والعدل أكثر من الموت نفسه.

● «النداء»، العدد ٢٥٢، الاثنين ١٨ اكتوبر ٢٠١٠

اليمن: القمع تحت الضغوط

عبدالباري طاهر

13

اليمن: القمع تحت الضغوط

نبيل غانم ينصرف إلى الدراسات العليا

إلى محمود ياسين - كاتبا مبدعا

هذا هو عنوان تقرير منظمة العفو الدولية عن اليمن، وهو عنوان أو بالأحرى تقرير مرعب حد الكوابيس. عشنا مفردات كوارثه المتسلسلة والمتناسلة، ولكن قراءة مفردات حرب صعدة الجهنمية وجرائم الإرهاب والمواجهات الدامية والراعبة معه، والقمع الكالح ضد الحراك الجنوبي، وسيف الاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال والمحاكمات الآثمة والتعذيب ضد الصحفيين.. كلها وقائع مفزعة وأليمة.

العنوان ملتبس وإشكالي. فالقمع تحت الضغوط يوحي بأن ما يجري في اليمن من حروب مستدامة وقمع الاحتجاجات السلمية في الجنوب، والمواجهات الدامية مع القاعدة، والتنكيل بالصحفيين مصدرها ضغط خارجي. وشيطنة الآخر أو إلقاء التهم على الخارج ليست دائماً بالخاطئة.

معروف أنه في ظل ضعف الإرادة الداخلية والانقسامات المتناحرة غالباً ما يفسح السبيل أو يشرع الأبواب للتدخل الخارجي الذي يجد في ضعف الداخل وسيلته للغرض والضغط والهيمنة.

لابد من قراءة حافزة في العنوان، وتفكيك مفردات القمع ابتداء من الحروب المستدامة، ومن ثم المواجهة مع الإرهاب، وقمع الحراك الجنوبي، والقمع الممنهج ضداً على الصحفيين وحرية الرأي والتعبير.

فالتنكيل بالصحفيين ووأد الحريات شيمة أصيلة في الاستبداد، ولا يحتاج إلى ضغط أو إكراه،

وتكاد الحرب السادسة أن تكون إغواء وإغراء وربما ضغطاً سعودياً، وإن كانت أيضاً في الوقت نفسه تعبيراً عن أزمة داخلية متفاقمة، وهروباً من استحقاقات يعجز النظام عن إنجازها أو الوفاء بها. فالحرب المشجب الذي يعلق عليه النظام فشله في التنمية والبناء، والإجابة على أسئلة الجوع والجهل والمرض، وتسيد الفساد والاستبداد، وتآكل هيبة وشرعية القوة.

أما قمع الحراك الجنوبي فامتداد لحرب ٩٤ التي ألغى بها النظام الوحدة الديمقراطية، وأقام بدلاً عنها وحدة الغلبة والقوة والقهر "الوحدوي الأخوي"، وهي وحدة لا يمكن أن تحمى إلا بالشرعية التي تحققت بها وإن إلى حين.

وقمع الصحافة والصحفيين منهج أصيل يوغل فيه الحكم (ولا إكراه ولا بطيخ).

ربما كان الإرهاب أقرب لمدلول العنوان. فمكافحة الإرهاب حاجة دولية، وتحديداً أمريكية وغربية أكثر من أي شيء آخر. فتآخي الفساد والاستبداد والإرهاب حاجة موضوعية، فمن رحم الفساد يتولد الإرهاب وينمو ويزدهر بالقدر الذي يقوي الإرهاب الاستبداد، يستخدم الاستبداد الإرهاب ذريعة لمزيد من الفساد والإفساد، ولقمع الحريات العامة والديمقراطية. فالفساد الديني كالفساد السياسي، هما البيئة الخصبة لإنبات الإرهاب وانتشاره، والفساد والإرهاب صنوان سقيا بماء الاستبداد، تحالفهما قوة لهما، كما أن تحاربهما يزيد من تعاظمهما. فالحرب الاستعمارية التي شنتها أمريكا وحلفاؤها ضد الطالبان والقاعدة قد أسهمت في انتشار القاعدة في أكثر من مكان، وأعادت الاعتبار لحركة طالبان في أفغانستان، وتدمير العراق هو المساعل عن الكارثة التي يعيشها العراقيون، والتدخل الأمريكي في الصومال وباكستان قد خلق مقاومة أقرب للإرهاب منها للمقاومة الوطنية.

يترصد التقرير المومى إليه التدخل الأمريكي في اليمن، وانصياع الحكم للضغط الأمريكي في تصيد المواطنين "الأبرياء العزل" (البدو الرحل) في المعجلة ومأرب.

تجارة الحروب جزء في تركيبة النظام ونهجه، وقد استفاد وإلى أبعد مدى من هذه التجارة التي يتقنها. وقد أشار التقرير الذي تتجاوز صفحاته المائة، إلى العوائد والمساعدات بالمال والسلاح التي جناها الحكم من "الحرب ضد الإرهاب"، وبالتحديد من أمريكا وأوروبا وبعض الدول الإسلامية.

فشل الحكم في تجيير حرب صعدة للإرهاب، وأصبحت الحرب "جريمة عريانة" يتحمل الحكم والسعودية جريرة إشعالها وتبعة "جرائم حرب" دمرت وقتلت وشردت المئات والآلاف من الناس والمساكن والمزارع. عوائد هذه الحروب الست خفية، ولكن الآثار الكارثية للجريمة التي يتحدث عنها أحد "المتسوقين" في سوق الطلح، بأنها من مشاهد يوم القيامة، وحتى تكون صورة الجريمة الكارثية واضحة.

أحد شهود الحرب الكونية الثانية كما أرادها قائد الحرب المتقاعد خالد بن سلطان، أو مشهد القيامة حسب أحد شهودها "أنا كنت في السوق (سوق الطلح)، شفت طائرتين وبارشوتات نازلين منهما. أنا والناس الآخرون قلنا "إغاثة"، أخذت ٣ دقائق حتى نزلت، صحت قنابل وهربت أصيح قنابل وانبطحت على بطني، وتحول السوق إلى صياح، ظلام، دخان، غبار، أحجار، شظايا، نوافذ مكسرة، رحت أبصر بطرف عيني مشهد كان من مشاهد يوم القيامة".

يلقي التقرير بجرائم الحرب في صعدة على النظامين: اليمني والسعودي، فقد اشتركا في تدمير مدينة صعدة، ودمرا عشرات ومئات القرى، وخربا مئات وآلاف البيوت والمساجد والمدارس والمزارع، وشردا ما يقرب من ٣٠٠ ألف نسمة، وقتلا المئات والآلاف من الأبرياء، وكلها جرائم حرب لا تقل أو لا تختلف عن جرائم إسرائيل في غزة.

يرصد التقرير جرائم أمريكا بالتواطؤ أو الضغط على النظام، ويرى فيها محقاً أنها جرائم حرب بامتياز. فالقتل بواسطة الطائرة بدون طيار. وينسب التقرير للقوات الأمريكية عدة هجمات مميتة، وكلها خارج القانون الدولي، وتعتبر جرائم حرب حقيقية.

البشع بحق أن الأنظمة الثلاثة في صنعاء والرياض وواشنطن، هم "الخالقون الحقيقيون" للإرهابيين الصغار (الضحايا)، وليس هؤلاء الصغار الضحايا والجلادين في آن، هم ضحايا قصف الطيران الأمريكي. فالقتلى في شبوة ومأرب من المواطنين الأبرياء، وحتى المعارك الضارية التي دارت وتدور في أبين وشبوة، لودر والحوطة، تتخذ طابع الدراما. يحتل مسلحون المدينة، وبعد أيام من العبث والتدمير ينسحبون بسلام تحت حماية القوات الحكومية المحاصرة للمدينة، ليجرى تدمير المنازل وقتل المواطنين واعتقالهم. فالأطراف الثلاثة يتحالفون ويتقاتلون ليكون المواطنون هم الضحايا.

خرج التقرير الضافي بتوصيات لمقترفي جرائم الحرب: "النظام، والسعوديين والأمريكان"، واتهمهم جهاراً نهاراً بجرائم حرب. كما وجه انتقادات حادة ضد الحوثيين الذين يشتركون مع الحكم في تجنيد الأطفال، وفي جعل السكان دروعاً بشرية، وفي العديد من الانتهاكات.

اعتنى التقرير أيضاً بالانتهاكات ضد الصحفيين وحرية الرأي والتعبير، وترسم بدقة متناهية عمليات الخطف والإخفاء والاعتداء بالضرب والمحاكمات الجزاف. كما فند شرعية المحاكم الاستثنائية، ومحكمة الصحافة "الخاصة" التي أدانتها قيادة نقابة الصحفيين بعد مباركتها والإشادة بها.

حسناً فعلت منظمة حقوق الإنسان ومنتدى الشقائق العربي بعقد ندوة لمناقشة التقرير، وحبذا لو اهتم الصحفيون والمحامون وصحفيات بلا قيود ومنتدى الإعلاميات وهود والصحف الحزبية والأهلية وحقوقيون وناشطون ونواب بنشر التقرير على أوسع نطاق. فهو سجل حافل بتدوين جرائم الحروب والإرهاب، والعدوان الدائم ضد الصحفيين، والحريات العامة والديمقراطية، والحريات الصحفية تحديداً.

● «النداء»، العدد ٢٥٣، الاثنين ٢٥ اكتوبر ٢٠١٠

الوحدة بين "الرؤية الواحدية" والتنوع (١-٢)

عبدالباري طاهر

الوحدة بين "الرؤية الواحدية" والتنوع
الوحدة والتنوع (١-٢)
13
يا قضاة البلاد هل فيكم من يضاهي القاضي شريك؟

هـذا في الطبيعـة: وفي الحياة والكون لا وجـود لوحدة بدون تعـدد وتنـوع. فالواحـد متنـوع ومتعـدد ومتغير دومـاً كرؤية هيراقليطس. والثابت هو التغير.

داخل الإنسان سالب وموجب. قابيل وهابيل أخوان خرجا من رحم واحدة، أوهما الإنسان الأول الذي قتل نفسه، فهو القاتل والمقتول كإبداع درويش.

الثورة اليمنية: سبتمبر وأكتوبر، والمصطلح واقعي صاغته ريشـة اتحاد الأدباء والكتـاب زمن البردوني والجاوي. سـبتمبر ثـورة عظيمة خرجت "من مملكة الموتى" كتسـمية سـلفادور أبونتـي، وهي متنوعة ومتعددة.

الدبابـة السـبتمبرية التـي حملـت الضابط صانع الحدث، حملت أيضاً ابن الشـيخ، وكان المثقف والسياسي أول من أعلن بزوغ الفجر.

الاحتفاء بسبتمبر بطبول القبيلة وزامل:

"والله يا من بيخرج من الصف

لا يذوق الموت يشرب نقيعه"

عبث شائن!

شـبعنا موتاً ولم يشـبع قابيل، وأكلتنا الحروب في غير شـيء كإبداع شـاعر اليمن الكبير عبدالله البردوني.

أكتوبر الثورة الآتية من رياح العصر الحديث، آتية أيضاً من منابت ومنابع متعددة، كسبتمبر العظيم، أشترك فيها الشمال والجنوب. العامل والمدكن والفدائي. الذين يتحدثون عن "واحدية الثورة" اليوم يرتدون بالحدثين العظيمين إلى رحم القبيلة، يختزلون الوطن أو يرجعون به إلى المغارة، ويختصرون الأمة في العشيرة والأسرة والفرد.

في مطلع القرن العشرين واجه اليمن تحديين: الاستعمار البريطاني في الجنوب، والاستقلال المستبد في الشمال "المتوكلية اليمنية"، وحشية الإمامة وقيوتها دفعت بالعمال إلى "عدن".

فريتان كبيرتان خرجتا من بين (فرث ودم)؛ الفرية القاتلة تتحدث عن مسكوكة "وحدة معمدة بالدم"، أما الأخرى المقتولة فتنكر وحدة الأرض اليمنية، لكأن الحاكم اليوم هو صانع اليمن وخالقها، وهو مبتدأ التاريخ ومنتهاه.

هل نلوم مطيع دماج رأس بكيل الثائر والمستنير، أو الموشكي داعية الدستور، أو النعمان الصانع الأول لحركة الأحرار، أو أبو الأحرار شاعر الوطنية كتسمية الجاوي الشهيد محمد محمود الزبيري، ومئات وآلاف العمال والتجار الهاربين من جحيم "الإمامة" إلى المحمية عدن، وتأسيس أول معارضة سياسية ضد حاكم الجزء المستقل من الوطن. كان المستعمر أرحم من الحاكم الوطني. إشكالية الأولوية في التناقض الرئيسي بين المستعمر والاستبداد، أجاب عليها "المؤتمر الأول للطلاب اليمنيين" في القاهرة (٥٦)، حين أدركوا الترابط العميق بين الرجعية والاستعمار، وأكدت الأيام صواب رؤيتهم، وكانت الحركة العمالية والأحزاب الحديثة، والجبهة الوطنية المتحدة حاملي الراية.

هل ننكأ الجراح إن قلنا إن كتائب المتطوعين من عدن وردفان والضالع هي والنجدة القومية المصرية أول من نصر ثورة سبتمبر ٦٢ في مواجهة جحافل الإمامة المدججة بالأمية والسلاح. لم تكن القبيلة كلها إلى جانب الإمامة البائدة، فقد وقفت عدة قُبل إلى جانب الثورة، ومنها قبيلة حاشد، وهب اليمنيون من ديارهم ومهاجرهم لحماية الثورة والدفاع عنها. لم يكن حماتها من قبيلة واحدة أو مدن أو قرى محددة أو من فئات اجتماعية وألوان سياسية مغلقة. تشارك وتنادى اليمنيون لحماية الثورة والدفاع عنها، وكان الكادحون وأبناء الطبقة الوسطى في الطليعة.

كان تنظيم الضباط الصغار "خريجي مدرسة الأيتام"، والآتون من قاع المجتمع ومن أسر فقيرة وميسورة الحال، وكانت مختلف فئات وشرائح المجتمع وبالأخص الطبقة الوسطى والكادحة هي العماد والسند، وكان البعثيون والحركيون "حركة القوميين العرب" والناصريون والماركسيون، ومستقلون كثيرون من مختلف التركيبة الاجتماعية في صف الثورة والجمهورية.

ثورة أكتوبر ٦٣ تفجرت في البيئة الأكثر تمدناً وتحضراً وتفتحاً. فعدن مدينة المدن اليمنية كلها، فهي الحاضرة التي ولدت فيها الحركة النقابية العمالية والطبقة الوسطى، وكان ارتباطها بالعصر والحركة القومية: البعث والحركيون والناصريون والتيار الماركسي. فهي القابلة الأولى لحركات الحداثة والتجديد. فيها ولدت ونشأت الأحزاب الوطنية الأم: الأحرار اليمنيون والرابطة والأحزاب والتيارات الحديثة، والحريات الصحفية. هل نغالي إن قلنا إن ساحة الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير في المحمية عدن في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات أفضل منها اليوم في يمن

الوحدة. ففي العهد الاستعماري كان تأسيس الحزب أو إصدار الصحيفة يتم بمجرد الإبلاغ، بينما في العهد الديمقراطي (اليوم) فإن القانون ٢٥ لسنة ٩٠ يطلب الترخيص المرتبط بشروط غاية في الصعوبة والتعقيد.

حينها كانت عدن العاصمة التجارية والثقافية والسياسية ليس لليمن فحسب وإنما للجزيرة والخليج.

صحيح أن حركة القوميين العرب هم من قاد الكفاح المسلح، وهناك ارتباط عميق بين الكفاح المسلح وقصة الوحدة، فالذين رفضوا الكفاح المسلح كانوا عملياً ضد اليسار الماركسي (اتحاد الشعب الديمقراطي بزعامة المفكر عبدالله باذيب)، ولكن الأرضية السياسية والاجتماعية والفكرية تشارك الجميع في صنعها، وأسهمت عوامل دولية وقومية فيها. فالعمل النقابي العمالي والاحتجاجات والمظاهرات والتحريض السياسي ودور الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني كلها أسهمت في خلق أرضية ملائمة. كما أن أثر وتأثير ثورة الـ٢٦ من سبتمبر والثورة المصرية، وجيش مصر، وتأثير الحركة القومية في سوريا والعراق والجزائر، وحركات التحرر الوطني العالمية، ودعم ومساندة الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية والصين الشعبية، كلها قد أثرت في اندلاع الثورة وانتصارها.

الثورتان تتكاملان أو تتشاركان في هدفين مترابطين: "الخلاص من الإمامة الكهنوتية، وتحرير الأرض من المستعمر"، ولكن أداتي الثورتين وأساليب كفاحهما مختلفة تماماً. فثورة سبتمبر فجرها تنظيم عسكري غالبيته من البعث، ولكن تأثير الثورة المصرية عليه حاسم، وله ارتباطات بمصر أكثر من أي شيء آخر. أما أكتوبر فقد قادت كفاحاً مسلحاً وعملاً فدائياً ضد المستعمر استمر قرابة ٤ أعوام، وانخرط في الكفاح والعمل الفدائي المئات والآلاف من مناضلي "الجبهة القومية" وأنصارها والمتحالفين معها وفئات وشرائح واسعة من الشعب.

صحيح أن الاتجاه القومي: حركة القوميين العرب والبعث والناصريين، ينتمون للاتجاه القومي، ولكن خلافاتهم السياسية كانت شديدة ولا عقلانية. وكانت خلافات المراكز في مصر وسوريا والعراق من أسباب التصارع أيضاً.

بين واحدية الثورة وأفكار يمنية الجنوب

الحديث الكاثر والمريب عن "واحدية الثورة" مرده إلى أعداء الثورة اليمنية: سبتمبر وأكتوبر. إلغاء التنوع والتعدد إلغاء للواحدية نفسها. فلا واحد غير متعدد. الواحد "المصمت" هو الموت نفسه. منطق الواحدية الذي يتغنى به من لا يقرأ تاريخ الثورة، أو الآتي من مضارب القبيلة التي تعتبر الخروج على قيمها وتقاليدها العتيقة والبالية كفراً وعاراً لا يغسله إلا الدم، فأكتوبر هي "الابنة لسبتمبر"، وسبتمبر الأصل وأكتوبر الفرع، والقائلون بالأصل والفرع هم من أكل الأصل والفرع معاً.

إن الحديث المكرور والممجوج عن طمس "تجربة" ثورة أكتوبر وفرادتها وتميزها، خصوصاً في أنموذج صيانة السيادة، وبناء كيان دولة، وأنموذج يقتدى في المساواة وطهارة اليد والنزاهة،

واحتـرام الوظيفـة والنظـام والقانون، وتوحيد ٢٢ سـلطنة ومحمية، كلها تخدم نهـج التفكيك القائم لليمـن، والارتـداد بها إلـى بنى ما قبل الدولة. فالتوحيد هنا لا يعني إلا تسـيد الاسـتبداد ووحدانية الفساد.

إن "التوحيد" القسـري، واسـتخدام منطق الاسـتعداء والهوايات الثابتة والمقدسـة هي المسـؤولة الأولى عن حال التفكك والانهيار الذي تعيشه اليمن. ولهذا النزوع المحموم علاقة بالأبوية البطريركية، والممزوجة بالعدوانية المتوثبة للغنائم والفيد.

العـداء لأكتوبـر ينبـع مـن ربطهـا الجدلي والعميق بـين الكفاح ضد المسـتعمر وبـين رفض الغبن الاجتماعي، وطموحها المشـروع إلى قيام مجتمع تسـود فيه المساواة والعدل الاجتماعي، وبناء دولة نظام وقانون، وهو ما تمقته العصبية القبيلة حد الموت.

الحصار الجائر ضد الجنوب، ومحاولات الرجعية والاستعمار ضرب الثورة، و"الدمج القسري" الذي فرضتـه المخابـرات المصرية المتواطئة مع الرجعيات العربية والاسـتعمار، بـين أداة الثورة التحررية "الجبهـة القوميـة وجبهة التحرير"، قد دفع بالجبهة إلى المغامرة وتغييب الديمقراطية، وإلغاء الآخر. الهويـة الحزبيـة المغلقـة واحتكار الحكم خلق صراعات مدمرة كان من أخطرهـا كارثة الـ١٣ من يناير ٨٦.

كانـت الوحـدة فـي الـ٢٢ من مايـو ٩٠، الإمكانيـة الأهم للانتقال من شـرعية الثورة إلى الشـرعية الديمقراطية، وقد خطت البلاد خطوات مهمة بهذا الاتجاه. أقر دستور دولة الوحدة التعددية السياسية والحزبية، وأقر الدستور حرية الرأي والتعبير، وإن قيده بقانون يلتف على الحق.

لكـن الشـرعية الثورية في الـ"ج.ع.ي" كانت قد تحولت إلـى حكم تتحالف فيه القبيلة مع العسـكر والرأسـمالية الطفيليـة والبيروقراطيـة، بينمـا ضعفت شـرعية الثورة في الجنوب لتقـوى المناطقية والجهوية.

مأسـاة الأمـة العربيـة أن الزعامات غير الوحدويـة وغير الديمقراطية هي مـن يريد فرض التوحد بالقسر والإكراه.

فشـل الوحـدة في الحياة العربية مرده إلى غياب احترام التنـوع والتعدد، وحق الاختيار الطوعي والحر، ومراعاة التباين والاختلاف والتفاوت في التطور. إن الاندماج الاجتماعي والسياسـي يسعى في ما يسـعى إليه، لترسـيخ الهوية العربية، ولكن ذلك لا يعني في أية صورة إلغاء التعددية والتنوع فـي الانتمـاءات الخاصـة، أو الحد منهـا. ليس المقصـود التذويـب أو الصهر في بوتقـة واحدة ذات بعـد واحـد، ولا فـرض ثقافة الأكثرية على الأقليات، أو العكس. إن القصـد هو التكامل وتعزيز الهوية المشتركة من دون التعرض للتنوع والتعدد كمصدرين من مصادر إغناء المجتمع والثقافة.

إن الحضـارة العربيـة تآلـف حضـارات متنوعة قديمة تداخلـت وتفاعلت وتغيرت كمـا غيرت عبر التاريـخ الطويـل، ولكن هـذا التآلف ليس واحداً في مختلف المناطق العربيـة، فهو على الأغلب تنائي الهوية في المغرب، ومتعدد الهوية في المشرق.

يرى حليم بركات أن المشرق مرهق بتعددية لم يتمكن حتى الآن من إيجاد الصيغة المثلى لتوحدها من دون أن تفقد تنوعها الغني. إن مقولة احترام التعددية لا تعني الإبقاء على هذه الفسيفسائية الهزيلة القائمة على عصبيات ضيقة متنافرة منشغلة بذاتها، بمعزل عن القضايا والأحداث الكبرى التي تقرر مصير الأمة، وتعطل الإمكانات العربية، وتفسخ المجتمع على ذاته، فيعيش في حالة تناحر، منصرفاً إلى خلافاته الجزئية الثانوية.

من هنا أهمية البحث عن رؤية تجاوزية ترتكز على وعي جديد، وتهدف إلى صيغة لإقامة علاقات سوية على أسس جديدة، ولذلك نقول إن الحركات القومية يجب أن تتحول بإعادة النظر في الأقليات، وإن على الأقليات أن تتخلى عن فكرتي الانعزال والاستعانة بالخارج ضد مجتمعاتها. وحقاً فإن الدمج بين العدالة الاجتماعية وبين التحليل الطبقي والتحليل القومي، بين الحرية والعدالة، بين الديمقراطية والبناء الاجتماعي، شروط أساسية لتجاوز حالة التفكك والتشظي.

● «النداء»، العدد ٢٥٤، الاثنين ١ نوفمبر ٢٠١٠

الوحدة بين "الرؤية الواحدية" والتنوع (٢-٢)

عبدالباري طاهر

13

الوحدة بين "الرؤية الواحدية" والتنوع (2-2)

يؤكد بركات أن الفهم العربي للهوية مثالي: يشدد على عناصر التشابه لا التكامل، وعناصر الثبات لا التحول، وعناصر البعد الواحد لا عناصر التعدد. من هنا النزوع للتشديد على تحقيق الإجماع باللجوء إلى الامتثال القسري، وفرض الهوية ذات البعد الواحد، والعداء للتعدد بدلاً من الاعتراف به، والعمل معاً على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، والنظر إلى الهوية على أنها ثابتة مستمرة وكائناً مسبقاً، وعدم الانتقال بها من حيز المتخيل إلى حيز الواقع، وعدم الانفتاح على الآخر بدعوى الأصالة.

يضيف: "إن الهوية التي نتحدث عنها لا تنشأ عن مجرد التشابه في السمات والخصوصيات، بل تتصل أيضاً بطبيعة التناقضات والصراع القائم لحل هذه التناقضات من منظور التكامل القائم على احترام مبدأ المصالح. من هذه الناحية يكون من الضروري الاعتراف بأهمية الفروق، وليس التنكر لها على حساب القضية العامة والمصالح المشتركة، ولكن شرط ألا يكون التمايز مدعاة للتمييز، وإقامة علاقات هرمية تراتبية بالاستناد إلى قيم عمودية. إن التعددية الديمقراطية تقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، فلا تهيمن طبقة وجماعة أو مجموعة من الجماعات على غيرها. وبكلام أكثر إيجابية يجب أن يكون من أهم طموحات الهوية المشتركة أن تحتفي بالتنوع بدلاً من فرض الامتثال القسري ذي البعد الواحد... إن هناك علاقة بين الهيمنة الخارجية والتحرر من هيمنة الطبقات والجماعات السائدة" (حليم بركات، "المجتمع العربي في القرن العشرين"، ص ٧٢).

يلاحظ أمين معلوف في كتابه "الهويات القاتلة"، أن الهويات متنوعة وكاثرة للإنسان كما للأمم

والشعوب والجماعات، وليس هناك انتماء واحد لا غير. هناك الانتماءات الطبقية والدينية والطائفية والإقليمية والجهوية والقطرية والعرقية والقبلية الشائكة والمعقدة. وقد تنسجم هذه الانتماءات المتقاطعة والمتراتبة في علاقات عمودية أو أفقية مع الحس القومي العام، أو قد تتعارض معه. وكثيراً ما تشكل بعض هذه الانتماءات في المجتمع العربي بديلاً للقومية العربية، فتقوم بينها خلافات ظاهرة وخفية.

إن السمة البارزة في مجتمعات الجزيرة والخليج تسيد النزعة القبلية والعشائرية، والقبيلة نفي للدولة بمقدار ما هي بتركيبتها وأعرافها وتقاليدها لا تجسد الإسلام. إن الولاءات القبلية العشائرية -العائلية هي بين أكثر الولاءات التقليدية رسوخاً وتأثيراً في مجمل الحياة العربية المعاصرة. وفي ما يتعلق بدورها بالنسبة لمسألة التعدد في الهوية العربية، فإن القبيلة قد تتعارض مع الدين كما قد تتعارض مع القومية. يذكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين أن الإسلام حاول بطرق كثيرة أن يحطم الوحدة العشائرية في سبيل بناء الأمة القائمة على وحدة المعتقد، وذلك لأن نمو القبيلة إنما يكون على حساب الأمة، فالتركيبة القبلية نفي للدولة وإضعاف للدين.

وفي اليمن فإن القبيلة في تاريخنا الحديث والمعاصر هي العقبة الكأداء، والعائق الكبير أمام تمدين المجتمع وتحضره، وعائق أكبر أمام بناء دولة عصرية حديثة، أو وجود مواطنة يكون أكبر شيخ فيها أصغر من جندي المرور في الانصياع للقانون والالتزام بالنظام.

أثار حديث الدكتور ياسين سعيد نعمان عن المركز المقدس غضب "حماة المقدس". ولم يكن كلام الدكتور مجافياً لحقيقة الأمر. والواقع أن المركز المقدس عصي على الحداثة وعلى العصر والتنوع والتعدد، ضعيف أمام بنى ما قبل الدولة. فصنعاء العاصمة التاريخية لليمن، محاصرة ببيئة قبلية قوية وشديدة التخلف والعصبية، وعبر التاريخ كانت صنعاء ضحية غارات القبائل الهمجية والجائحة والجائعة أيضاً.

المرة الأولى في التاريخ صمدت فيها صنعاء أمام القبائل المغيرة كان حصار السبعين يوماً، وقد حميت صنعاء وتمكنت من هزيمة الملكيين والقبائل بفضل وجود كل أبناء اليمن فيها، وبفضل الجيش والأمن الوطنيين والمقاومة الشعبية.

لا ينبغي التقليل من أهمية ووزن وتأثير القبيلة في اليمن والمشرق العربي بعامة، فلم تقم الإمامة في الشمال وتستمر إلا بحراب القبيلة، ولا تزال حتى اليوم الحارس الأمين لإرث التخلف والثأر والاحتراب.

إن المعضلة الكبرى كما يشير الباحث حليم بركات، التي واجهت المجتمع العربي خلال ما يزيد على قرن من الزمن، من دون أن يتمكن من إيجاد مخرج منها، وما يزيد من تفاقم هذه المعضلة حالة التخلف العام، ويتوقع أن تستمر الانتماءات التقليدية ليس بسبب التربية والتنشئة.. أو بسبب عوامل خارجية فحسب، وإنما بسبب استمرار الأوضاع والظروف والبنى والتنظيمات الاجتماعية التي خلفتها في الأساس، وتستمر بالعمل على تعزيزها وترسيخها.

البناء التراتبي للقبيلة "العمودي" والرؤية الاستعلائية التسلطية والمغيبة التي يفقد فيها الإنسان

مسؤوليته عن تصرفاته، والترتيبات الطبقية الهرمية: الطائفية والعشائرية والعرقية، تكرس التفاوت والغبن الاجتماعي، وتخلق عداوات وصراعات عمياء تعيق التطور والبناء والحرية.

السمة الرائسة للهويات المتخلفة، العدوانية والإقصاء والإلغاء حد القتل.

حين نبحث عن الهوية نبحث في الحدود أو الدوائر، وسيولة الحدود والعلاقات والوعي والولاء والعصبية، وتلاقي الدوائر أو انفصالها أو تصادمها، والانسجام والتنافر، والاندماج والتنابذ.

هناك من يعتبر خارج الدائرة بفعل النزعة الإقصائية، ومن يعتبرون داخل الدائرة بفعل النزعة الاستيعابية. وهناك الهويات المتنافرة تقوم على التنافس والإلغاء، لا على التعاون والبحث العقلاني في سبيل تجاوز التناقضات القائمة، وحل المشكلات المستعصية. وهنا الهويات المصطنعة والمتنافسة والمفروضة والمتزمتة، الضيقة والمرنة.

كل منا متعدد الهويات، وبعضنا يعرف كيف يؤالف بينها، ومنا من تتصارع في نفسه بعضها على حساب البعض الآخر. بعضنا يعطي الأولوية للدائرة الأعم، ومنا من يعيش في دائرة ضيقة فينشغل بذاته ولذاته. هناك المنتمي، وهناك اللامنتمي، والمندمج والمهمش، والنزوع التساؤلي والنزوع اليقيني. كثيراً ما نقع في حيرة أمام الأسئلة الكبيرة التي تصعب الإجابة عليها، ولكن كثيراً ما نستغرب الامتثال الكلي، وربما نتمكن من إقامة توازن بين انتماءاتنا مهما تعددت (حليم بركات، مصدر سبق ذكره).

يتساءل أمين معلوف في كتابه "الهويات القاتلة"، عن السبب الذي يدفع عدداً من الناس إلى ارتكاب الجرائم باسم هوياتهم، ويستخلص أنه المفهوم القبلي للهوية الذي لا يزال سائداً في كثير من المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وهو يتساءل بشدة عن هذا المفهوم، إذ إنه يختزل الهوية إلى انتماء واحد. يصنف الإنسان داخل القبيلة منحاز متشيع غير متسامح، تسلطي وانتحاري أيضاً. فيحولهم في أغلب الأحيان إلى قتلة، وإلى أنصار للقتلة، وتكون رؤيتهم للعالم منحرفة وملتوية. إن هذا المفهوم القبلي قد ينطبق على الهويات القومية والدينية والعرقية وعلى العقائد. وليس من الضروري أن يكون المجتمع قبلياً كي يسوده هذا المفهوم القاسي. إن عنصرية الغرب تسمح له بالتحكم بشعوب العالم، وتجريدها من إنسانيتها بالعمل على إبادتها في زمن العولمة التي تسودها قيم السوق والمصالح الخاصة.

ليست هناك هوية خاصة، فالإنسان الفرد ذو هويات متنوعة ومتعددة. فليست هناك هوية واحدة ذات بعد واحد للفرد أو الجماعة أو الشعب أو الأمة؛ الصوفية يقولون "الطرائق بعدد الخلائق". من هنا أهمية الاندماج الاجتماعي السياسي في هوية لا تقصي الهويات الأخرى، بل تشملها وتدمجها كمكون أساسي في نسيج المجتمع العام، لا تشملها عن طريق الإلغاء والاضطهاد والقمع والتجاهل والتمييز، بل إشراكها على قدم المساواة في مختلف النشاطات الإنسانية، والاعتراف بحقوقها وتفردها.

صحيح أن هناك تعارضاً وتناقضات بين مختلف هذه الانتماءات، فقد تتعارض القطرية مع القومية، وقد تتعارض الولاءات الطائفية والعرقية والقبلية معهما معاً، وقد تتعارض كل هذه في ما بينها، فلا تنفصل واحدة منها عن الأخرى ما لم تتكون رحابة في الرؤية، وتقبل للتعددية في مناخ من

الديمقراطية الحقيقية التي توازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية (المرجع السابق، ص١٠٨ و١٠٨).

مفكرون عديدون يرون ومنهم المفكر العربي المهم جمال حمدان في موسوعته العلمية "شخصية مصر.. عبقرية المكان"، أن "الوحدة السياسية لا تتأتى بالضرورة من الوحدة الطبيعية، وإنما من الوحدة البشرية تأتي، فالعبرة في قيام دولة موحدة دستورياً هي وحدة الناس، أي وحدة القومية بمعنى تقاسم في المقومات الأساسية من لغة مشتركة، وتاريخ ملتحم، ومصلحة مترابطة، وعقيدة سائدة، وهذه جميعاً أركان متوفرة في القومية العربية، وربما كما لا تتوفر في قومية أخرى معروفة، ولا عبرة بعد هذا بتجانس أو تباين الأرض التي يحتلونها. ثم إن الوحدة السياسية وحدة وظيفية، والوحدة الوظيفية في أي مجال لا تأتي من الوحدة التركيبية، بل من التنوع التركيبي. فأي جدوى من أن تتحد أقطار متشابهة منمطة في إنتاجها ومواردها وإمكانياتها، إلا أن الوحدة مجرد تمدد أميبي عقيم؟ وهذا بالدقة ما يعرف بمبدأ "التنوع في الوحدة" أو "الوحدة في التنوع"..".

ويرى المفكر حمدان أن لمحاولات محو كل مظاهر الاختلاف الطبيعي بين إقليمي "الوحدة": مصر وسوريا، دخلاً في الانفصال. سيقول "الوحدويون الإلغائيون" إن هناك وحدة إقليمية، أما اليمن فإقليم واحد. نؤكد لهم أن الفساد والاستبداد جدير بإعادتها إلى عناصرها الأولى، وهو ما عجز عنه الاستعمار، ولكن "الاستبداد أو الاستعمار الداخلي" سيان سوف يحقق ما يعجز عنه كل المستعمرين والمحتلين. إن ما يجري منذ حرب ٩٤ "ادعاء توحيد الأرض"، ولكننا نرى أن تمزيق الإنسان يعني في ما يعني تمزيق الأرض التي هي ظل للإنسان، الساكن الرئيسي للكوكب الأرضي كما يقول أندريه شوللي.

دراسة الشخصية الإقليمية لا تقتصر على الحاجز، وإنما هي تترامى بعيداً عبر الماضي، وخلال التاريخ لأنه بالدور التاريخي وحده يمكن التعرف على الفاعلية الإيجابية للإقليم، وعلى التعبير الحر عن الشخصية الإقليمية. فالبيئة كما يرى حمدان "قد تكون خرساء"، ولكنها تنطق من خلال الإنسان، ولربما كانت الجغرافيا أحياناً صماء، ولكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها. ولقد قيل بحق إن التاريخ ظل الإنسان على الأرض بمثل ما إن الجغرافيا ظل الأرض على الزمان.

الذين ينكرون التنوع والتعدد والتباين والاختلاف كالذين لا يرون الوحدة إلا إلغاء وتهميشاً، وفرضاً وقسراً: وجهان لعملة واحدة.

في قراءة مصادر الثقافة العربية المشتركة لابد أن نقرأ المختلف والمؤتلف؛ "فمن المختلف والمؤتلف يخلق أجمل انسجام بصورة مركبة معقدة ودائمة". واليمن في الماضي كما في الحاضر، خزانة كبرى لهذه التيارات الدينية والثقافية والحضارية. فقد عرفت اليمن: حضارة سبأ ومعين وحمير، والتيارات التوحيدية: الرحمانية واليهودية والنصرانية والإسلام، ووجدت مدونات الكتب السماوية الأولى: العهدان: القديم والجديد، والقرآن الكريم، وصانت كتب المعتزلة والإسماعيلية. كما شهدت ولادة القرمطية والأباظية، ومختلف المذاهب الفقهية والآراء الكلامية المختلفة. حافظت صنعاء على منهج الاعتزال، وحضرموت بواكير الأباظية ولزبيد الأشعرية، لتمثل مشاتل وحدائق رغم التباين والاختلاف، وازدهر التصوف في تهامة اليمن والحجاز.

تشدد بعض المقولات على التشابه أو على العكس، الاختلاف الثقافي بدلاً من التكامل، فيتم التوصل

على هذا الأساس إلى القول بوجود مجتمعات لا مجتمع عربي واحد. وآخر يتخذ من التشابه شاهد المجتمع الواحد "الإقصائي"، وبديهي أن التنوع والتعدد قائم في كل قطر عربي على حدة، وبينها ككل. كذلك الحال في التعدد الحضاري حد الغنى: حضارة مصر وبلاد الرافدين وأرض الجنتين، فهي حضارة تتنوع وتتعدد وتتكامل.

رؤيتان وهويتان زائفتان: الرؤية الأولى تتجسد أو تتجلى في وحدة مقدسة معمدة بالدم، كان من ثمارها الكريهة حرب ٩٤، وما تناسل ويتناسل منها من حروب حتى اليوم. فالحرب رحم مشؤوم تتولد منه حروب تبدأ ولا تنتهي، كقراءة الشاعر والفارس عمرو معد يكرب الزبيدي. الهوية القاتلة التي تختزل اليمن كل اليمن في طائفة أو حزب أو جهة أو قبيلة أو أسرة أو زعيم أوحد، هي المسؤولة عن توالد النزعات المذهبية والمناطقية والقبائلية والسلالية... وكل أمراض ما قبل الوطنية. والرؤية الثانية المنفعلة والمنكسرة المنكرة للوحدة، الراجعة إلى الوراء.

علينا ممارسة النقد المزدوج مع تحديد الأولويات. فحرب ٩٤ بأهوالها وتبعاتها وإقصائها الشريك الأساسي (الحزب الاشتراكي)، وإلغاء الجيش والأمن والإدارة الجنوبية، وتهميش الجنوب، ونهب الأراضي، وإلغاء الجوانب الأكثر إيجابية في تجربة ثورة الـ١٤ من أكتوبر، وتحويل الجنوب إلى ضيعة وتابع لإدارة فاسدة ومستبدة، هي المسؤول الأول عن حالة التفكك والفوضى، ورفع الشعارات الانفصالية التي أسقطتها النقابات العمالية مطلع الخمسينيات، ومؤتمر الطلاب في القاهرة ٥٦، والجبهة الوطنية المتحدة ٥٦، والأحزاب الحديثة: القومية واليسارية في عدن في خمسينيات القرن الماضي.

هذه الممارسات اللاوطنية لا تبرر مطلقاً العودة إلى "شعار الرابطة" الذي حاولت التخلي عنه عقب ثورة الـ٢٦ من سبتمبر ٦٢، وتجاوزته بعد قيام الوحدة. فالعودة إلى الماضي هي المستحيل "الجنوب العربي".

"أمس الذي مر على قربه/ يعجز أهل الأرض عن رده"

كإبداع حكيم العرب "المعري".

فاللحظة الاجتماعية لا تستعاد. ولن يستحم أحد في النهر مرتين، أو تكون العودة الثانية مهزلة، كقراءة ماركس.

جاء في البيان الشيوعي "إن الرأسمالية تحفر قبرها"، أي بخلق نقيضها.

أما الحكم العشائري في اليمن فإنه ينفي نفسه، فالعصبيات القبلية نفي للدولة وقتل للهوية وافتئات على الدين.

نجد أنفسنا أمام انفصالين: انفصال في رأس الحكم مدجج بالسلاح والمال وترسانة القوانين القامعة والإعلام، ومؤزر بالقبيلة وتحالف دولي، وانفصال محبط مقهور يتخذ شكل رد الفعل "غير الواعي"، ويشهد زوراً للانفصال الأساس والأصلي بالوحدوية.

● «النداء»، العدد ٢٥٥، الاثنين ٨ نوفمبر ٢٠١٠

الإرهـــاب: إخـفـاء وإظـهـار الـنـتـائـج

عبدالباري طاهر

الإرهاب: إخفاء وإظهار النتائج
13
تحية إليك يا بينو الثورة والاستقلال
ساعشق ديكليكس لأنه كابوسهم

الإرهـاب ظاهـرة عالمية حقاً، أو هذا ما وصـل إليه، وهو ليس مرتبطاً بأمة أو ملة أو جهة.

هناك إرهاب في القارات الخمس، وتعاني من الإرهاب العديد من أمم وشـعوب العالم. الأسباب والدوافع عديدة ومتنوعة. وهنـاك خلط عامد بين الاحتجاج المدنـي وحروب التحرير الوطنيـة والإرهـاب. عشـرات التعريفـات للإرهـاب غير متفق عليها، لأسـباب متعـددة ومتنوعة أيضاً. فأمريكا الإمبراطورية الكونية لا تريد تعريفاً محدداً للإرهاب، لأنهـا تعتبر احتجاجـات العالم ضد نهجها الحربي المدمر إرهاباً. فالمقاومة الوطنية في أفغانستان ضد وجود الناتو إرهاب، واحتجاجات الباكستانيين ضد دمـار طائراتها بدون طار إرهاب، ومقاومة العراقيـين ضـد جرائـم حـرب قواتهـا إرهاب، وحجـارة الأطفـال أو تصـدي الفلسـطينيين بصدورهـم لرصـاص القناصـين الإسـرائيليين إرهاب من وجهة نظر أمريكا وإسرائيل وحلفائهما طبعاً.

تجريم كفاح الأمم والشـعوب نهج اسـتبدادي واستعماري منذ فجر التاريخ. أخذ هذا النهج مداه في مراحل الاسـتعمار المختلفة، فقد اعتبرت فرنسـا كفـاح الجزائريين والأفارقة وجنوب شـرق آسـيا ضد قواتهـا إرهاباً. وأطلقـت بريطانيا على مقاتلي الجبهة القومية في جنوب الوطن الذئاب الحمر، وحتى المقاومة السلبية للهند اعتبرت إرهاباً من قبل المسـتعمر البريطانـي، وهو ما فعلته أيضاً الأقلية البيضاء فـي جنوب أفريقيا ضد احتجاجات حزب المؤتمر الوطني السلمية بزعامة "نيلسون مانديلا"، وهو ما فعلته وتفعله روسيا في جنوبها الآسيوي. كل المستعمرين والمستبدين استخدموا هذا السلاح! فأمريكا كقائد دولي للإرهاب، وكوارث للاستعمار

القديم والجديد تخلق الإرهاب وتزرعه في مختلف بقاع الأرض، فهي بحمايتها للاستعمار الاستيطاني في فلسطين وحمايتها ودعمها المطلق لإسرائيل تخلق الإرهاب. كما أنها باحتلال أفغانستان وتدمير العراق وحماية الاستبداد والأنظمة الفاسدة تسهم أيضاً في نشر الإرهاب، والأنظمة المستبدة والفاسدة صانعة حقيقية وأصلية للإرهاب. لا يمكن أن تتحمل الأفكار أو الديانات المجردة وحدها مسؤولية الإرهاب، فللأفكار دخل كما للأديان والمعتقدات صلة بالإرهاب بسبب التوظيف الأيديولوجي والسياسي. ففي اليهودية طوائف كبيرة وكثيرة تدين دولة إسرائيل وتنبذ العنف وتدين الإرهاب "نالوري كارتا" على سبيل المثال. والمسيحية وهي دين المحبة واللاعنف ارتكب باسمها وباسم السيد المسيح أبشع المجازر في التاريخ البشري، وتلا بعض القساوسة والرهبان "بالسيف جئت" على لسان المسيح البريء.

والإسلام دين السلام توظف آياته لجرائم ضد الإنسانية، فالأفكار والمعتقدات يمكن أن تبني وأن تهدم، وحسب القراءة فهي تنطوي على معانٍ ودلالات عديدة وتأويلات مختلفة.

والإرهاب مترابط ومعولم سواء الرئيسي الأمريكي أو الإسرائيلي الصهيوني أو الإرهاب الثانوي إن صح التصنيف.

في مبحث مهم للدكتور فيصل دراج "التطرف الأصلي والتطرف الثانوي"، يرى الباحث أن التطرف الثانوي أو المتطرف المعارض يشكل استطالة للتطرف السلطوي وامتداداً له مع فرق جوهري هو أن التطرف الثاني يدفع بالتطرف الأول إلى تخومه الأكثر اتساقاً وعنفاً، كما لو كان يعيد إنتاج التطرف الأول ويضيف إليه تطرفاً جديداً.

تشكل السلطة السياسية في العالم العربي مصدراً رئيسياً للتطرف، فهي مرجعه الأول، وهو الابن الشرعي لها، كما لو كانت السلطة وقد تمثل فيها التطرف الأصلي نموذجاً تشتق منه وبأشكال مختلفة ألوان التطرف الأخرى.

كل الدول التي تعاني من الإرهاب لا تعالج العلة في طبيعة نظامها وعلاقتها بالمجتمع، وعلاقة الرجل بالمرأة والمواطنة والفقر والغنى والعلم والجهل والتطبيب والبطالة والأقليات والعدل الاجتماعي. فالدولة التي تهمش المجتمع أو تقصيه، وتفرض التمايز في فئاته وشرائحه المختلفة، وتحول أكثر من ثلثي المجتمع إلى أمي بالمعنى الأبجدي، لا تستطيع هذه الدولة أن تحارب أو تتصدى للإرهاب الفاشي بالجيش والأمن مهما تكن قوتها وجبروتها.

تعجز أمريكا عن القضاء على "القاعدة"، وهي إلى الأمس القريب متوافقة مع زعمائها في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي. ومصدر الفشل الذريع اعتماد أمريكا على قوتها العسكرية، وعدم الاهتمام بمصدر هذه المقاومة أو الإرهاب وعلته الكبرى، وهي الحروب الاستعمارية في أكثر من بلد إسلامي، ودعم الاحتلال الإسرائيلي والدفاع عن جرائمهما، وأيضاً دعم الأنظمة المستبدة والفاسدة.

وبالقدر نفسه تعجز الأنظمة المستبدة عن محاربة الإرهاب لأن مجمل سياساتها الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والأمنية والعسكرية صانعة فعلية للإرهاب.

فالثقافة السائدة: التعليم، خطاب المسجد، الإعلام كلها صناعة إرهاب. إن الإرهاب المتحالف كلعبة الأواني المستطرقة يرفد بعضه بعضا. فالدول العربية والإسلامية المتحالفة مع أمريكا والغرب لمحاربة الإرهاب، تجد نفسها في مواجهة مع شعوبها التي هي في معركة مع أمريكا في فلسطين والعراق والصومال وأفغانستان. كما أن مجمل سياسة هذه الدول صناعة إرهاب بامتياز. تضع الدولة داخلها كل شيء ولا تترك لخارجها -أي للمجتمع- شيئاً. فاليمن على سبيل المثال يتفاخرون بأنهم في طليعة مكافحة الإرهاب، وتسمح للطائرات الأمريكية بقصف القرى الآمنة والبدو الرحل في العراء بتهمة "الإرهاب". حاولت الدولة ولمدة ٦ أعوام دفع متمردي صعدة بالإرهاب، ولكن المجتمع الدولي رفض الاستجابة لرغبة الحكم في الاستمرار في تدمير صعدة وتجيير تمردها للإرهاب، ولم ييأس الحكم فهو يحاول إلصاق تهمة الإرهاب بالحراك الجنوبي، غير مدرك أن اتهام شعبه بالإرهاب يجر الويلات، وسيحول اليمن كل اليمن إلى ميدان تدخل دولي أمريكي تحديداً لتدمير اليمن.

الراعب أن الكثير من الدول العربية تتسابق على نيل الحظوة عند أمريكا والغرب لإثبات الكفاءة والجدارة والإخلاص في مكافحة الإرهاب، وعلى حساب بعضها!

تتحالف هذه الدول الصانعة للإرهاب مع الدول الاستعمارية -الصانع الأكبر- لمواجهة إرهاب فردي أو عصبوي تصنعه وتعيد إنتاجه السياسات الاستعمارية وفساد الأنظمة واستبدادها.

ما تقوم به القاعدة إرهاب حقيقي، ولكن من أين يأتي هذا الإرهاب؟! تدفع أمريكا والغرب بالمكنة العسكرية والأمنية للمواجهة، ولكنهم لا يطرحون سؤال سياسات أنظمتهم وأثرها المدمر على بلدان عالمنا الثالث والرابع، وتتصدى بلدان كالسعودية واليمن للإرهاب الفردي والعصبوي، ولكن لا المملكة ولا اليمن يسائلان مجمل سياستهما التعليمية والتربوية والإعلامية وخطاب المسجد، وهيئات المعروف السعودية والفضيلة في اليمن. ولا يساءل الفقر والبطالة، ونهب المال العام، وإلغاء إرادة ومشاركة الناس وقمع حرياتهم، وتحويلهم إلى كم مهمل أو رعية.

لا تستطيع الفتاوى الكاثرة في السعودية ولا مواعظ عمرو خالد في اليمن إسكات عفاريت المجاعة والشعور بالغبن وفقدان الحرية في بلدان يختزل فيها الشعب في قبيلة وأسرة وفرد أو أفراد.

فالملاحظ أن الأطراف المتحالفة في مكافحة الإرهاب هي الصانع الحقيقي للإرهاب، والمواجهة مع الإرهاب الذي لم تتفق الأمم المتحدة على تعريفه، تكون بالسلاح والإجراءات الأمنية. فأمريكا لا تعالج الإرهاب النابع من صلب إمبراطوريتها وسياساتها العدوانية ضد أمم وشعوب الأرض، والأنظمة التابعة تكافح الإرهاب بالمزيد من قمع الحريات العامة والديمقراطية، ونشر ثقافة وتعليم وتربية التكفير والتخوين، وتجويع الناس ونهب الثروات، وإلغاء المواطنة، وتسيد الفساد والاستبداد، وكل ما تستطيعه عصابات القاعدة وأخواتها هو استهداف المدنيين، والمزيد من التضييق على الحريات، وضرب نهج الحوار والتسامح، وتقوية عضلات الإرهاب الأكبر الاستعماري والاستبدادي.

● «النداء»، العدد ٢٥٦، الاثنين ٦ ديسمبر ٢٠١٠

ملكيـــة وسائـــل الإعـــلام (١-٢)

عبدالباري طاهر

13

ملكية وسائل الإعلام (1-2)

المستثمرون الجدد

مدخل:

ترتبطُ ملكيةُ وسائلِ الإعلامِ بمناخ الحريةِ ومجتمعِ المعرفةِ والحقِّ في الاتصالِ والحقِّ في الحصولِ على المعلومةِ، ويشكلُ الإعلانُ العالمي لحقوقِ الإنسانِ والعهدُ الدوليُّ للحقوقِ المدنيةِ والسياسيةِ حجرَ الزاويةِ، وبالتالي فإن الدساتيرَ الوطنيةَ في المادةِ ١٩ من الإعلامِ العالي تنصُّ على الحقِّ في اعتناقِ الآراءِ دون مضايقةٍ وعلى الحقِّ في حريةِ الرأي والتعبيرِ. ويشملُ هذا الحقُّ الحريةَ في التماسِ مختلفِ ضروبِ المعلوماتِ والأفكارِ وتلقيها ونقلِها إلى الآخرينَ دونما اعتبارٍ للحدودِ، سواءً على شكلٍ مكتوبٍ أو مطبوعٍ أو في قالبٍ فنيٍّ أو بأيِّ وسيلةٍ أخرى يختارها (البداية).

البداية:

يحددُ صلاحُ الدينِ حافظ العامَ ٦٩ كبدايةٍ للاهتمامِ بحقِّ الإنسانِ في الاتصالِ ليكونَ مكملاً لحقِّ الإنسانِ في الإعلامِ. حريةُ الإعلامِ وحريةُ الرأي وامتلاكُ وسائلِهما لازمتان للممارسةِ الديمقراطيةِ، لأن هذه الحريةَ هي الوحيدةُ الكفيلةُ بمراقبةِ ونقدِ وتوجيهِ السلطةِ التنفيذيةِ(١).

نشرت اليونسكو مؤخراً دراسةً حولَ ذلك الحقِّ الجديدِ الذي بزغَ للوجودِ عامَ ٦٩ وهوَ يحاولُ تأكيدَ ذاتِه وإثباتَ وجودِه ضمنَ حقوقِ الإنسانِ وحرياتِه، وأعني حقَّ الاتصالِ، أعدَّ الدراسةَ "جان دارسي"، وعملَ على تأصيلِ هذا الحقِّ وتعريفِهُ وتقنينِهُ في ظلِّ تجاربِ التاريخِ. وفي ظلِّ المتغيراتِ الكثيرةِ التي

دخلت على ممارساتِ حريةِ الإعلامِ والتعبيرِ.. كذلك في ظلِّ انفجارِ ثورةِ العلومِ والتكنولوجيا بكلِّ ما قدمتـهُ للعالمِ من انقلابٍ في صناعَةِ الالكترونيـاتِ، وثورةِ المعلوماتِ. وكلُّ ما يَحتاجُه عالَمُنا احتياجاً شاملاً فرضُ ظروفٍ جديدةٍ ومفاهيمَ جديدةٍ، وحاجياتٍ جديدةٍ في مقدمتِها حقُّ الاتصالِ(٢).

حقوقُ الإنسانِ متجددةٌ ناميةٌ ومتطورةٌ تتصاعد كل يوم مثلما تتجدد وتتصاعد احتياجاته المادية وإنجازاتـه العلمية، فالتيار يدفع مسـارها ويمنحنا -إذا صمدت عزيمتنـا- حريات متزايدة وحقوقاً ووجبات جديدة(٣).

مـن الواضـح أن الوقـت أصبح حافزا جديدا لإقرار حق جديد هو حق الإنسـان فـي الاتصال الذي نتجت عنه الانتصارات السـريعة الأخيرة في مجال القضاء، والذي به تأكدت وتزايدت أهمية الإدراك العالمي لظاهرة الاتصال. ولقد كان هذا الحق الأساسي يكمن ضمنا وفي صورة مبهمة منذ البداية في جميع الحريات المكتسبة: حرية الرأي، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الإعلام. غير أن ظهور الآلات التي يتم الاتصال البشـري عن طريقها جعلنا ننسـى وجوده. واليوم نعود لنشـهد أنه يشـمل كل الحريـات، ولكنـه يضيـف إليها لصالح الأفـراد ولصالح المجتمعات على السـواء مفاهيم الانتفاع بالإعلام والمشاركة فيه، وتبادل المعلومات، وكلها مفاهيم ضرورية لتحقيق التنمية المتناسقة للإنسان وللمجتمع الإنساني(٤).

ومع تطور حقوق الإنسان في الرأي والتعبير والاتصال وامتلاك وسائل الإعلامية تدأب السلطات الحاكمة والمحتكمة في زمن قيود جديدة واشتراطات جائرة، باحتكار هذه الوسائل.

يلاحظ الدكتور حافظ أنه رغم أهمية الدور الذي تؤديه وسـائل الإعلام، إلا أن هناك ما يشـيب هذا الدور، متمثلا في الآتي:

أولا: إن التدفـق فـي المعلومـات يتـم في اتجاه رأسـي واحـد، أي من أجهـزة الإعلام المرسـلة إلى الجماهير المستقبلة.

ثانيـا: إن هذا التدفق السـائر من أعلى إلى أسـفل، يخرج من بين أيدي قلـة قليلة هم الحاكمون أو الإعلاميون، إلى عقول الجماهير الواسعة الغزيرة(٥).

ومن هنا برزت معركة اليونسكو وبلدان العالم الثالث في السبعينيات ضد الاحتكارات الاستعمارية لوسـائل الإعلام وتبادل المعلومات تبادلا رأسـيا، وهو الأسلوب السائد دون مشاركة فعالة وإيجابية، مما يسبب السلبية ويرسب الإحساس بالإحباط لدى الأفراد والشعوب.

ويشير الباحث إلى أن السحرة والمشعوذين والكهنة هم الذين بدأوا تاريخياً احتكار السيطرة على الاتصال، إلا أنه سـرعان ما تحول احتكار السـلطة لأجهزة الاتصال ووسـائله إلى وسـيلة من وسائل قهر للمعادين لها.. إذ إن هذه الأجهزة أصبحت من القدرة على التأثير بشـكل يسـاعد من يمتلكها من الأفراد على مناوأة الحكومة وإقلاقها وربما إسقاطها(٦).

في الماضي نجحت السلطات الحاكمة باحتكار الإعلام لحرمان المتآمرين والمعادين من هذه الوسائل الحديثة للاتصال. وقد أصبح في وسـع أغبى المتآمرين والمعادين الحصول على وسـائل أحدث أنواع

الشفرة وأصغر أجهزة الاتصال اللاسلكي، وأعقد وسائل التنصت والتسمع والإرسال، ناهيك عن إمكانية الاتصال المباشر حاليا بشبكات المعلومات العنكبوتية الجبارة(٧).

اعترفت المحكمة الدستورية الإيطالية عام ٧٥ بحق امتلاك إذاعات محلية، ورفض احتكار الدولة أو الأقلية لهذا الحق. كذلك اعترف البوليس الأمريكي بأن إذاعات المواطنين الخاصة المنتشرة في أمريكا، تسهم بشكل فعال في المحافظة على الأمن والنظام، ولا تهدد الأمن والنظام كما كان متصوراً(٨). ويفرق الدكتور صلاح بين مصطلحي: وسائل الاتصال ووسائل الإعلام، فالاتصال يعتمد على التفاعل والمشاركة والإيجابية. أما الإعلام بمفهومه الحالي فيعمل في اتجاه رأسي واحد من أعلى إلى أسفل فقط.

لقد أحس الإنسان المعاصر بأزمته الخانقة في ظل ثورة التكنولوجيا المعقدة وسيطرتها وسطوتها المادية الغلابة والقاهرة.. في ظل التقدم الهائل الذي أحرزته وسائل الإعلام الجماهيري، ومارست من خلاله إحكام حصارها حول الإنسان (الفرد) الذي أحس مؤخرا بوحدته وعزلته أمام أجهزة طاغية تحكمها سلطات قوية تريد أن تقبض على مجريات الأمور مثل القبضة الحديدية المغلفة بحرير(٩).

تنوع وتعدد وسائل الإعلام.. من أهم معايير الديمقراطية

في كتاب "حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان"، والذي حرره بهي الدين حسن، وقدم له الدكتور محمد سعيد، والكتاب حصاد مناقشات إضافية عن الحريات الصحفية وحقوق الإنسان، يتناول الباحث معايير الأداء القانونية، فيرى: "تكمن أهمية معايير الأداء القانونية والضرورية للالتزام بحماية حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير عموما في أنها تمثل الترتيبات المحددة التي تكشف عما إذا كان التزام الدولة بها نوعا من التلاعب أم تعبيرا صادقا عن ضمان الحرية والتوازن بين المصالح والحقوق. ومن ناحية المبدأ فإن الأمم المتحدة وجماعة الدول الديمقراطية والرأي العام الديمقراطي في العالم كله يكاد يجمع على أن حق الرأي والتعبير هو الركن الأساسي في كافة الحقوق الممنوحة للإنسان في المواثيق والعهود الدولية. وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المعنى بقولها إن "حرية المعلومات هي حق إنساني أساسي، وهي محك لاختبار كل الحريات التي عمدتها الأمم المتحدة". وأكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على أن "حق حرية التعبير يشكل واحداً من الأسس الجوهرية للمجتمع الديمقراطي، وواحداً من الشروط الأساسية لتقدمهم ولتنمية كل إنسان"..".

يضيف: "وعلى المستوى النوعي تبرز ممارسات معينة كمعايير للأداء التي تحمي حرية الرأي والتعبير على نحو إيجابي، ومنها:

- حق معارضي الحكومة في التعبير عن آرائهم ونشرها في وسائل الاتصال الجماهيرية التي تملكها الحكومة بما في ذلك الراديو والتلفزيون بالتساوي مع الآخرين، أي حزب الحكومة أو حزب أو منظمة سياسية أخرى، وخاصة في أوقات الانتخابات العامة.

- إلزامية التعبير وحمايته عن المصالح العامة.
- حق الحصول على المعلومة وجمعها من مصادر حكومية.
- حماية الحريات الأكاديمية والعلمية والتعليمية والتعبير الفني والأدبي.
- الحصولُ على دعم حكوميٍّ لحقِّ التعبيرِ على أسسٍ غيرِ سياسيةٍ وبهدفِ ضمانِ التعدديةِ.
- حمايةُ حقِّ التوزيعِ.
- الحقُّ في تحديدِ شكلِ وأسلوبِ عرضِ الموضوعِ.
- الحقُّ في إنشاءِ الإذاعاتِ والمحطاتِ التلفزيونيةِ.
- ضمانُ تعدديةِ الصحافةِ ووسائلَ الاتصالِ الأخرى بوسائلَ سلميةٍ (مثلَ قوانينَ محافظةِ الاحتكاراتِ) وإيجابيةٍ مثلَ (الدعم الماليِّ والاقتصاديِّ وغيره) بهدفِ ضمانِ التعدديةِ، أي للصحف الأصغر، إذا ما ابتلعتِ الصحفُ الأكبرُ نسبةً معينةً من السوقِ بما يعدُّ احتكارًا.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات فإن الحد الأدنى من معايير الأداء التي تترجم مبدأ حرية الصحافة لدى وضع تشريع شامل لها يشمل المطالب التالية:

١ - إقرار الحق الكامل غير المقيد في إصدار وتملك وإدارة وتداول الصحف وكافة المطبوعات الأخرى.

٢ - إقرار الحق الكامل القابل للتقييد فقط باعتبارات فنية صرفة وبالقيود المباحة في نص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بإنشاء وتملك وإدارة محطات الإذاعة والتلفزيون.

٣ - النص الصريح على أن التشريع الدولي لحقوق الإنسان هو جزء لا يتجزأ من التشريع الشامل للصحافة المطبوعة والمرئية.

٤ - النص الصريح على أن نقد مؤسسات الدولة والموظفين العموميين والشخصيات النيابية مباح دون قيد سوى ما استقرت عليه التقاليد المرعية في مجتمع ديمقراطي (القذف والتشهير لأغراض التربح).

٥ - إلزامية حق الصحفي في الحصول على المعلومات وفقا لما تجري عليه التقاليد في مجتمع ديمقراطي بالنسبة لهيئات الدولة والهيئات العامة الأخرى.

٦ - الحظر التام لعقوبة الحبس في ما يسمى بجرائم القذف وجرائم النشر عموما.

٧ - حرية تداول الصحف والمطبوعات وحظر قيود الاستيراد والتصدير إلا في حدود قواعد الإباحة المشروعة في التشريع الدولي لحقوق الإنسان"(١٠).

في كتابها "دراسات في الصحافة العربية المعاصرة"، ترى الدكتورة عواطف عبدالرحمن بأنه إذا كان الحق في الاتصال يمثل الوجه الاجتماعي للحرية بمعناها المتكامل، فإن من الطبيعي أن توجد بعض الضوابط في مجال تطبيقه مثل ضرورة توافر فرص متكافئة لجميع أفراد المجتمع

للمشاركة في العمليات الاتصالية الأساسية أخذا وعطاءً. ويترتب على ذلك نتيجتان هامتان: أولاهما تتعلق بضرورة الاهتمام بالحقوق الاتصالية للأقليات في تطوير ثقافاتها ولغاتها من خلال وسائلها الاتصالية الخاصة بها. وثانيهما تؤكد أهمية الإدراك بأن ديمقراطية الاتصالات ليست مسألة فنيه "تترك" في أيدي المديرين الإعلاميين والباحثين، وإنما هي مسألة أشمل من ذلك، وتستلزم مشاركة كاملة من جانب السواد الأعظم من الناس للإسهام في وضع القرار الإعلامي والاتصالي على مختلف المستويات. وترى أن العمليات الاتصالية لا يمكن أن تصبح ديمقراطية ما لم تتحقق في المجال الاجتماعي(١١).

وإذا كانت الأوضاع الإعلامية والاتصالية الراهنة تستمد مشروعيتها من كونها انعكاسا للأوضاع السياسية والاجتماعية التي تجسد الإجماع، فإن الشرط الرئيسي للمشروعية (وهو الشرط الغائب) يتمثل في ضرورة تمثيل الهياكل الاتصالية للقوى الاجتماعية الرئيسية داخل الأوطان والمجتمعات المحلية، فالنقابات المهنية والعمالية وتنظيمات الشباب والنساء وسائر الأحزاب السياسية جميعها لها الحق في خلق وسائلها الإعلامية والاتصالية الملائمة لها، وليس من حق الأقلية ذات النفوذ السياسي والاقتصادي أن تحتكر العمليات الاتصالية والإعلامية لنفسها دون سواها(١٢).

أما الشرط الثاني الذي يحدد مشروعية وسائل الاتصال فهو يتمثل في قدرتها على ممارسة الديمقراطية من خلال تعبيرها عن التنوع الثقافي والاجتماعي الذي تجسده حياة وأفكار وهموم وطموحات الشرائح الاجتماعية المختلفة. ورغم وضوح هذا المبدأ الديمقراطي الأساسي، إلا أن التطبيق في المجال الإعلامي والاتصالي تصادفه بعض العقبات التي نقلت بطبيعة العمليات الاتصالية ذاتها(١٣).

والواقع أنه لا يمكن الارتكان إلى عنصر الملكية لضمان تحقيق الديمقراطية في مجال الاتصال، أي لا يمكن ضمان أن الملكية العامة والخاصة لوسائل الاتصال هي الكفيلة بضمان تحقيق الديمقراطية في هذا المجال(١٤).

تحدد الدكتورة ٣ أشكال لممارسة الديمقراطية الاتصالية في أنماط الملكية المختلفة:

١ - في ظل الملكية الخاصة يمكن أن يؤدي التدخل المحدود لجهاز الدولة لضمان نشر وإذاعة أخبار الفئات الاجتماعية المختلفة، إلى سيادة الحد الأدنى من الديمقراطية في مجال الإعلام.

٢ - في ظل ملكية الدولة لوسائل الإعلام يجب أن يكفل لجميع القوى الاجتماعية حق التعبير عن نفسها والمشاركة في إدارة وسائل الإعلام الحكومية.

٣ - في ظل ما يسمى بالملكية الاجتماعية، وهي ليست ملكية الدول أو الملكية الخاصة، يمكن أن تحقق إحدى الصور الحقيقية ديمقراطية الاتصال. وهناك بعض التجارب التي يمكن الاستفادة منها مثل تجربة تلفزيون تشيلي الذي ظلت إدارته عام ١٩٧٣ في أيدي الجماعات التي لم تقم بإدارته كجهاز ثقافي إعلامي تربوي. وفي بيرو هناك تجربة للملكية الاجتماعية لوسائل الإعلام ١٩٦٨ - ١٩٧٤، كانت في مجال الصحافة، حيث كان يتم إدارتها بواسطة مجموعات منتخبة. والواقع أنه لا يوجد نموذج قابل للتطبيق في كل المجتمعات والأزمنة، ولكنها تجارب تستحق الدراسة للتعلم من إيجابيتها.

ومهما كانت الملكية الإعلامية فإن القضية الجوهرية تكمن في انتهاج الأساليب الديمقراطية في صنع القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على العمليات الإعلامية الاتصالية(١٥).

تلاحظ الدكتورة أن رجال الأعمال يمتلكون قدرات هائلة للتأثير على الرأي العام أكثر من أية فئة أخرى بمن فيهم النواب، إذ يمكن سحب الثقة منهم، وعدم انتخابهم. كما تلاحظ، ومعها الحق، أن الإعلام العربي قد نشأ على يد الحكام، وخصوصا الصحافة، وهي لذلك تكرس عملها للتسبيح والتهليل بمجد الحكام ومعجزاتهم ومنجزاتهم، وتضع القضايا الثقافية والاجتماعية للشعوب.

● «النداء»، العدد ٢٥٧، الاثنين ١٣ ديسمبر ٢٠١٠

ملكيـــة وسائـــل الإعـــلام (٢-٢)

عبدالباري طاهر

ملكية وسائل الإعلام (2-2)
13
ويكيليكس جيت.. ماذا يريد العم سام؟
من نغوم تشومسكي إلى وثائق ويكيليكس
الرجل المناسب

في اليمن، وإلى ما قبل الوحدة، كانت وسائل الإعلام لا تغطي أي خبر مهما تكن أهميته إلا إذا كان أحد كبار المسؤولين موجودا. ونميز ما بين الصحافة قبل الاستقلال وبعده، فقبل الاستقلال لعبت الصحافة دورا وطنيا مشهودا في مقارعة الاستعمار، ومواجهة الفساد والاستبداد، ولكنها بعد الاستقلال تحولت إلى بوق تزمير وتطبيل لأعداء الحرية والعدل.

وتدعو إلى توفير الحد الأدنى من المطالب ومن الحقوق الإعلامية والاتصالية للجماهير العربية، والتي لن تتحقق إلا من خلال:

١ - توفير وسائل الاتصال والمعلومات لجميع القوى الاجتماعية دون تمييز بسبب الجنس واللغة أو الدين أو الانتماء السياسي.

٢ - تحقيق أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية في عملية الاتصال والإعلام، بحيث لا يقتصر دور الجماهير في التلقي والاستقبال السلبي للرسائل الإعلامية.

٣ - عدم احتكار سلطة صنع القرارات الإعلامية بتركيزها في أيدي الفئات الكبرى في حقل الإعلام.

٤ - إعادة النظر في كافة التشريعات الإعلامية السائدة في الوقت الراهن والعمل على تنقيتها "من كافة" العوائق والقيود التي "تعوق" الإعلاميين، وتحول "دونهم" وممارسة حقوقهم المهنية من ناحية، والقيام بمسؤولياتهم تجاه شعوبهم ومهنتهم من ناحية أخرى. والمقصود بهذا الجانب توفير الأمان الكامل لهؤلاء الإعلاميين سواء من ناحية ضرورة منحهم حق تشكيل الروابط والنقابات المهنية التي

تتولى الدفاع عن حقوقهم المهنية والإنسانية، أو إرساء التشريعات الكفيلة بضمان عدم الاعتداء على كل ما يمس استقرارهم المهني.

من المهم التأكيد على إعلان صنعاء بشأن استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية (القرار ٣٤ في ١٧ يناير ١٩٩٦)، فقد دعا الإعلان إلى إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة يمتلكها ويديرها الصحفيون أنفسهم، ودعا إلى دعم المؤسسات الدولية لتطوير الإعلام المستقل، ودعا لاستقلال الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء وتشجيع الملكية الخاصة أو الجماعية لوسائل الإعلام. كما دعا الإعلان لإصدار تشريعات جديدة أو إعادة النظر في القوانين الحالية وإلغاء احتكار الأنباء والإعلانات والتوقف عن ممارسة أشكال التمييز الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي "كافة" سواء في مجال الإذاعة وتخصيص الترددات أو الطباعة وتوزيع الصحف أو المجلات أو في إنتاج ورق الصحف وتوزيعه، وإزالة العقبات التي تحول دون إصدار مطبوعات جديدة وإلغاء الضرائب المشبوهة بالتمييز(١٦).

الإعلام في اليمن

اليمن كالعديد من شقيقاتها من الدول العربية، ولد الإعلام فيها حكوميا "منذ النشأة الأولى"، ففي المتوكلية اليمنية ورث الحكم من الأتراك مطبعة "الصف اليدوي" مطبعة الولاية في نهاية القرن التاسع عشر، وقد سميت بعد الاستقلال بمطبعة الإيمان كما يشير الدكتور محمد عبدالملك المتوكل، وعرفت صنعاء الإذاعة "جهاز الإرسال" في مطلع الخمسينيات، بينما تم افتتاح التلفزيون عام ١٩٧٥.

وعرفت عدن الطباعة مطلع القرن العشرين حسب إشارة الصحفي عبدالرحمن خبارة، بينما عرفت الطباعة المتطورة منتصف الثلاثينيات، وكانت منتصف الخمسينيات تملك ٣ محطات إذاعية، وافتتح تلفزيونها عام ١٩٦٤، وقد ولدت الصحافة العدنية حرة ومستقلة، بينما بقي التلفزيون والإذاعة تحت سيطرة سلطة الاحتلال البريطاني حتى عشية الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ٦٧. وتعتبر مجلة "الحكمة" ٣٨ -١٩٤١ من أهم منابر الحداثة والتنوير، كما اعتبرت الصحافة العدنية وبالأخص "فتاة الجزيرة" ١٩٤٠، بداية النهضة في اليمن كلها.

بعد الاستقلال في الجنوب أصبحت كل أجهزة الإعلام بيد الجهة القومية المؤمنة بـ"لا حرية لأعداء الشعب". أما بعد ثورة ٦٢ في الشمال فقد أصبحت هذه الأجهزة أداة دعاية وتحريض ضد هؤلاء الأعداء الرجعيين والاستعماريين، وبقيت هذه الأجهزة بيد الحكم حتى اليوم. وهامش الحرية والانتقاد محدود، ولا يتاح للمعارضة السياسية عرض أنشطتها المختلفة باستثناء فترة الدعاية الانتخابية.

وتحتكر الدولة ما يقارب ٢٠ إذاعة تغطي كل محافظات الجمهورية. كما تحتكر ٥ محطات تلفزيونية، ووكالة أنباء و٣ صحف يومية وصحيفة خاصة بالجيش "٢٦ سبتمبر". وكلها مكرسة ومحتكرة للحزب الحاكم، والإشادة بنهجه وسياساته، والإدانة شبه اليومية للمعارضة السياسية ومنتقدي الحكم، أو الحاكم.

مالك الصحيفة أو المجلة:

يضع القانون شروطا وقيودا على مالك الصحيفة أو المجلة، لعل أخطر هذه القيود في المادة ٥/٦٤، أن يكون للصحيفة أو المجلة رأس مال تحدده اللائحة التي يصدرها وزير الإعلام.

وينظر خبراء المادة ١٩ بالقلق الشديد لمتطلبات الترسمل والتأسيس التي تشكل إعاقة خطيرة لإنشاء مطبوعات جديدة وتعرقل نشوء صحافة تعددية مستقلة.

ولا يحتاج المرء إلى أن يجادل لكي يبرهن على أن مثل هذه الأعباء المالية الثقيلة سوف تجعل من الصعب على الكل باستثناء أكثر اليمنيين ثراء أن يؤسسوا المطبوعة، وبذلك يتم في آن معا وبشكل صارم تقييد حق الناس الفقراء في حرية التعبير من جهة، وحق الجمهور العام في تلقي المعلومات من مصادر متعددة ومتنوعة، وإن هذا التقييد الصارم لحق أساسي من حقوق الإنسان يحتاج إلى تبرير مكافئ من حيث الوزن.

وقد فسرت وزارة الإعلام أن الغرض من متطلبات الترسمل والتأسيس هو لضمان أن يكون لدى الصحف والمجلات ما يكفي من الموارد لدفع أجور الموظفين لديهم، ولكي تصدر بصورة منتظمة.

ويشير خبراء المادة ١٩ إلى أن القانون اليمني قد أخذ هذه المادة من القانون الأردني، وشددوا على أهمية عدم فرض إيداع مبلغ بنكي أو الاحتفاظ برصيد معين، وأن تكون ثمة شروط للمأسسة أو دفع مبالغ للحكومة مقابل الحق في النشر.

وهناك مواد غير دستورية أو بالأحرى تتعارض مع الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التملك بدون وصاية. فالمادة ١/٧٤ تقيد الحق في نقل ملكية الصحيفة إلا بموافقة وزير الإعلام، ويعطي للمواطنين التظلم من عدم نشر ردودهم إلى وزير الإعلام، وهو ما يجعل من الوزير رقيبا وحكما على الصحف وحرية الفكر والرأي والتعبير.

ويكرس الفصل الثاني من الباب الثالث رقابة مالية على الصحف والمجلات.، وهو ما يتصادم مع الحريات الصحفية واستقلال الصحف. وهو مع المواد الخاصة بالترخيص ونقل الملكية والرقابة على الإعلان وتفتيش السجلات، كلها تجعل وزير الإعلام مانحا للحق ومالكا للحرية ورقيبا عليها ومتدخلا في أخص خصوصيتها.

فالمادة ١٥ تحظر حظرا تاما على الصحف أن تتلقى معونات أو هبات بأية صورة كانت ومن أية جهة غير يمنية أيا كان الغرض من هذه الهبات والمعونات. وتلزم المادة ٣٥ الصحف والمجلات بمسك سجلات منتظمة حسب الأصول التجارية، وتختار لها محاسباً قانونياً معتمداً للإشراف على السجلات وضبط الموازنة السنوية. وتعطي المادة ٤٥ لوزارة الإعلام الاطلاع على البيانات المالية للصحف وحساباتها وميزانياتها ومستنداتها للتأكد من تطبيق أحكام هذا الفصل، مع التزام المكلفين من الوزارة بالاطلاع على تلك البيانات... الخ. فهذه الرقابة المالية تكرس هيمنة وزارة الإعلام على الصحافة والصحفيين، وتجعل من استقلال الصحافة جملة فارغة لا تعني شيئا، وتسمح للرقابة الإعلامية بالتغلغل في كل تفاصيل الصحافة المقروءة. كما أن حظر ومراقبة المساعدة الخارجية لا

غاية له غير المزيد من فرض الحصار على الصحافة المقروءة وحرمانها من العون الخارجي المشروع طبعا. ومثل هذه الرقابة تلحق أفدح الأضرار باستقلالية الصحيفة ومكانتها وخصوصيتها، وتضع الصحافة في موضع الشبهة ابتداء.

وتعتبر المادة ١٩ تدخل الدولة في الإعلان ليس مشروعا لأي غرض من الأغراض المشروعة، ويحمل معه مخاطر جادة لإساءة الاستعمال. فقد تسعى السلطات إلى تحديد الأسعار التي يمكن أن تفرضها صحيفة ناقدة. وهناك صحيفة توزع بمئات الآلاف وصحيفة توزع بضع مئات. ومعروف في اليمن خاصة تدخل الدولة لدى التجار وإلزام المؤسسات والوزارات والمصالح الحكومية بعدم الإعلان في صحف المعارضة أو الأهلية التي لا ترضى عنها، ثم تقوم بفرض تسعيرة الصحافة المقروءة بما يعتبر تحديدا سلطويا، ومما يزيد من التدخل والهيمنة والضغوط على الصحافة المقروءة. وتفرض المواد ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤، مواصفات وقيود الإعلان، بينما تدعو المادة ٧٥ وزارة الثقافة إلى إصدار لائحة منظمة لمنح التراخيص بمزاولة أعمال الدعاية والإعلان والمجالات الخاصة بها والشروط الواجب توفرها في طلب الترخيص. فالقانون مهووس بامتلاك الترخيص والمنع والمزيد من القيود (اللوائح المنظمة والداخلية).

● «النداء»، العدد ٢٥٨، الاثنين ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠

الأحزاب السياسية والقضية الجنوبية * (١-٣)

عبدالباري طاهر

الأحزاب السياسية والقضية الجنوبية * (1)

13

سلفاً لابد من إدراك خصوصية الجنوب. الجنوب اليمني له خصائص لابد أن تراعى، ولابد أيضاً من إدراك طبيعة اليمن المجتمع وكدولة. فقد توحدت اليمن مرات عديدة وتفرقت أيدي سبأ مرات ومرات.

الصراع في الخمسينيات والجدل بين القومي والقطري يتحول حالياً بين الوطني وما قبل الدولة: طائفة (قبلية، جهوية، سلالية)، وكل أمراض التخلف.

عجزت الدولة القطرية عن تحقيق التنمية والبناء والاندماج بالقدر الذي غيبت الحرية والديمقراطية والعدالة.

ما حصل في ٢٢ مايو، وحدة غير مبنية على أسس سليمة تظهر نتائجها اليوم. عاش اليمن منقسماً لعدة عقود في العصور الحديثة فهو مشطور بين الاحتلال التركي والاستعمار البريطاني ثم بين المتوكلية اليمنية، وبريطانيا ١٩١٨ – ١٩٦٢، ثم بين شمال وجنوب: الـ ج. ع. ي. الـ ج. ي. د. ش) من عام ١٩٦٢ – ١٩٦٧، وحتى الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠، وهناك انقسام سياسي وصراع دام بين القوى التقليدية في الشطرين وبين القوى الجديدة، ولكن الخصوصية لا تلغي الهوية اليمنية.

القضية الجنوبية: الأبعاد والمخاطر:

أسئلة لابد منها قبل الولوج إلى الموضوع هل يمكن التوحيد ليمن القرن العشرين بصيغ وأدوات.....،

أو يوسف أسأر ذو نواس؟ أو طريقة علي بن محمد الصليحي؟ أو المتوكل على الله إسماعيل؟

هـل يمكـن في القرن الحادي والعشـرين فرض الوحدة بالقـوة؟! هل يمكن أيضاً إلغـاء التاريخ أو أيضاً استعادته؟! أو الحديث عن الجغرافيا بمعزل عن الإنسان؟! أسئلة كاثرة ومؤرقة!

التاريخ الحديث للحركة الوطنية اليمنية الحديثة هل يمكن طمسـه بالاحتكام للقوة أو الشـعارات الزائفة؟!

توحدت اليمن مرات وتمزقت عدة مرات، ولكن اليمن كتاريخ وجغرافيا وحضارة متنوعة ومتعددة ظل قائماً. تقوم عدة كيانات كلها يحمل اسم اليمن.

هنـاك قضايـا لا يمكن القفز عليها، فعندما احتل الأتراك شـمال اليمن عـام ١٨٧٢، كانت الوحدة قد تمزقـت شـر ممزق، كذلك الحـال عندما احتل البريطانيـون عدن عام ١٨٣٩ كان الجنـوب أيضاً مفككاً وخاضعاً لمشيخات وسلطنات.

هل ننكر أو ننسى أن نضال الحركة الوطنية الحديثة كان موحداً، وأن سر انتصار هذه الحركة ضد الاستعمار والاستبداد(يعود) لهذه الوحدة المعبرة عن التطور والتقدم والحداثة.

مطلـب الوحـدة مرتبـط بالحركـة الوطنيـة الحديثة في حـين وقفت القـوى التقليدية في الشـمال والجنوب ضدها. للاستعمار دور كبير في الهزيمة، ولكن أخطاء الحركة الوطنية وصراعاتها الكالحة كبيرة أيضاً.

غيـاب الديمقراطيـة داخـل الحركة الوطنية الحديثـة وتحديداً "الحزب الاشـتراكي" كعب أخيل في سردية المأساة.

هنـاك جدل بل صراع بـين نهجين وقوى اجتماعية مختلفة، وعدم إدراك لطبيعة تركيبة اليمن وأثر الانشـطار. فالتفـكك في المجتمـع اليمني عميق الجذور، ولـه علاقة بتركيبتها القبائلية والعشـائرية والجهوية والطائفية أيضاً.

يعود التفكك إلى ما قبل منتصف القرن التاسـع عشـر، فقد جاء الأتراك في العام ١٨٧٢ بعد انهيار "الوحدة" التي أقامها المتوكل على الله إسـماعيل في عهده الذي لم يدم سـوى ٣ عقود. في حين احتل البريطانيون ميناء عدن في ١٨٣٧.

وكانـت الجنـوب هـي الأخرى مفككة ومقسـمة إلى عدة مشـيخات وسـلطنات، ولم يكن الانشـطار صناعـة بريطانية وإنمـا أعطى البريطانيون القيمة السياسـية والطابع الجهوي، والمعنى السـلالي والطائفي: زيدي، شافعي، قحطاني، عدناني.

التعبيرات السياسية التقليدية كانت هي الملمح الأقوى في الإعلان عن نفسها: الجمعية الإسلامية الكبـرى، وهـي تجمع إسـلامي يعطي الأولوية للإسـلام ضداً علـى القومية والوطنيـة، وجمعية عدن للعدنيـين هـي مواجهتين مختلفتين، ففي جانب معين تعبر عن الرفض للجمعية الإسـلامية، والتبعية لدول الكومنولث، وفي جانب آخر الرفض للارتباط باتحاد الجنوب العربي وهو الشـعار الذي رفعته الرابطـة، ومـن باب أولى رفض الالتحاق بالشـمال خصوصاً بعـد ١٩٤٨. فقد كان للبعض تعاطف مع

الأحرار الدستوريين.

الإمامة والقبيلة:

في كتاب "الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي"، يشير الدكتور محمد عبدالسلام "إن المجتمع في الجمهورية العربية اليمنية، وهو الجزء الذي لم يستعمر مباشرة من قبل دولة استعمارية، احتفظ بجوانب أساسية من صورته القديمة حتى عام ١٩٦٢، ولم تكن فترة الحكم العثماني ذات أثر يذكر على مستوى البنى الاجتماعية، لاسيما إذا ما قارنا بين نصيب اليمن ونصيب الشام والعراق من الإصلاحات التي عرفت بالتنظيمات. فالاستقرار السياسي وقرب هذه الدول من مركز السلطة العثمانية جعلها أكثر تأثراً بكل إصلاح يأتي من المركز. كما أن عملية الاندماج الثقافي النسبي الذي عرفته الدولة العثمانية كان له أثر في حياة العرب في تلك الديار، وإن حد منه كون السلطة العثمانية تمثلت في الجانب العسكري والإداري المرتبط بالجباية بالدرجة الأولى".(١)

وكان اليمن الشمالي بسبب عدم الاستقرار الناتج عن الحرب السجال يتضاعف فيه الوجود العسكري وفنون الجباية على حساب الوظائف الأخرى للدولة، وعندما استقل هذا الجزء في اليمن بعد هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى كان كل ما تبقى من الاحتلال التركي بعض المسميات في الإدارة والجيش وبعض الأطباق في المطبخ اليمني، واكتفى الإمام ببعض الأتراك في إدارة السياسة الخارجية والجيش، وهؤلاء أصبحوا جزءاً من بناء سياسي واجتماعي جديد "مجتمع الإمامة".(٢)

إن الأثر السلبي لحكم الاحتلال التركي كان في أحد جوانبه متمثلاً في غياب الإيجابية التي يحملها كل نظام حكم يوحد المجتمع فيوجد اندماجاً وطنياً، أو على الأقل يرسي أسسه، وسبب هذا الغياب بسيط، فالأتراك لم يمارسوا حكماً موحداً على اليمن الشمالي كوحدة. بينما ظل اليمن الجنوبي بعيداً عن سلطتهم خاضعاً للاستعمار البريطاني منذ احتلال عدن في يناير ١٩٣٩.(٣)

يتفق الدكتور محمد عبدالسلام وهو الاسم الكودي لمؤلف كتاب "الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي"، مع الأستاذ حسن سالم وهو الاسم الكودي للأستاذ حسن شكري، وهو باحث مهم علماني وعقلاني نشر مبحثاً في أحد أعداد "اليمن الجديد" بعنوان "مفهومان للحركة الوطنية".

يتفق الباحثان على أن تاريخ الإمامة لا يستطيع أن يفخر بأنه حقق حكماً مركزياً طويلاً أسهم في تطوير المجتمع بمنحه سنوات من الاستقرار والازدهار. بل قد يكون من أسباب نجاح الإمامة الزيدية مناسبتها لمنطق البيئة والقبيلة في الشمال. فاستقر المذهب الزيدي فيها منذ الإمام الهادي. فمبدأ الخروج على الحاكم الذي يسمح بوجود إمامين في وقت واحد ما هو إلا الوجه الإيماني المذهبي لصراع مشائخ القبائل الذين لا يعترفون بالآخرين إلا أقراناً لا تعرف علاقاتهم نظاماً هرمياً مستقراً، وتقوم على ضرب من التواري، وتكرار جولات الصراع العقيم الذي يتنافى مع كل حركة اجتماعية تنزع نحو خلق إطار يسمح بتراكم التجارب والخبرات الاجتماعية، وبنوع من التقدم في تكوين متحد اجتماعي متماسك.(٤)

والواقع أن مبدأ الخروج وإن تلاءم في جوانب مهمة مع البيئة القبلية ونزعتها الأبدية للقتال والفيد، إلا أن للخروج على الحاكم الظالم جذوراً عميقة في الفكر الإسلامي، وبخاصة الزيدي والشيعي في المراحل الباكرة. ويرى الدكتور محمد عبدالسلام: "إن حكم الأتراك وبعد ذلك الإمامة قد عمقا كل مقومات التشتت، ورفض حكم المركز الكائن في البيئة الجبلية الشمالية، وفي نمط الحياة السائد فيها الذي تقوم فيه علاقات الدم والعشيرة بدور أساسي فاعل".(٥)

أما في المجتمع القبلي فإن الرئاسة والمقام الأول ترتيب مؤقت بين نظراء، ليست له صفة العلاقة الهرمية، وقد عرف اليمن قبل الإمام هذه العلاقة في صورة التعاقب على مراكز الحكم سواء في عهد الكربيين أو الملوك. فهذه مسألة مرتبطة بظروف البيئة والبناء الاجتماعي، وليست نتاجاً لأية عقيدة، بل إن العقيدة الدينية بتعدد آلهتها كانت تعبيراً عن التشتت، وتثبيتاً لعلاقات التوازن لا الاندماج، ومن هنا كان الاتحاد المؤقت لا يتم عبر إله موحد، بل بغرض إله القبيلة المنتصرة على القبائل الأخرى. إننا أمام توحيد التنوع أكثر مما نحن أمام تنوع في الوحدة.(٦)

ترتب على تاريخ هذا التكوين الاجتماعي أن ما يسلم به الشيخ أو ابن القبيلة للإمام رغم كل الهالة الدينية ليس نابعاً من الولاء الذي يربطه بالحاكم في إطار تصور للحكم والدولة، وإن لم يغب هذا الولاء كلحظة في الوعي الاجتماعي، وأهم منه العلاقة التي ملخصها سيف المعز وذهبه، الغلة لا الشريعة. الأولى عمادها العصبية، والثانية تقوم على تصور رابطة دينية بن الحاكم والمحكوم، ساعد شيخ البيئة على تقوية مبدأ الغلبة الذي يتوزع بالعقيدة التي تتوحد بدورها بالحاجات الأساسية. فالدولة في هذا المجتمع منذ القدم من حيث تركيبها ومركزيتها تختلف مثلاً عن الدولة المصرية القديمة حيث الاستقرار والاندماج الاجتماعي أوضح وأقوى.(٧)

لو كانت الرابطة الدينية قائمة بين حكم الإمام يحيى والقبائل لما ارتفع صوته منددا بحكم الطاغوت الذي كان يصف به العرف القبلي، إنه يريد إقامة حكم المذهب الزيدي ومحو حكم الطاغوت، والعرف رفض لحكم المركز حتى يومنا هذا، والانقسام أساس البنيان القبلي والخروج وجه الانقسام المذهبي، ومن هذين المبدأين صدرت الصعوبات التي واجهها الإمام لإقامة حكم المركز، ولا نقول حكماً مركزياً لا تتوافر مقوماته إلا (في متحد) اقتصادي سياسي حديث، ولذا كان يحيى متسقاً مع تفكيره وطموحه وحد حكمه بالمذهب، وسوف يوحد المركز والدولة بشخصه بعد الاستقلال وإعلان المملكة المتوكلية اليمنية، وهذه الشخصية لا ترقى إلى تلك الوحدة التي قصدها لويس الرابع عشر ملك فرنسا عندما قال "أنا الدولة"، وعلى العكس من ذلك كانت شخصية الإمام عائقاً أمام الوحدة، فهي في وقت واحد تريد إخضاع المجتمع لحكمها، وتخشى توحيده. إنها تمثل جزءاً منه، وتريد حكمه كله، هذه بعض تناقضاتها.(٨)

السلطنة والاستعمار:

لكي نفهم عمق التمايز والاختلاف والتنوع والتعدد، والتفاوت في التطور بين الشمال والجنوب، وداخل الشطر نفسه، فلابد من قراءة التركيبة الاقتصادية الاجتماعية السياسية. ففي المحمية عدن ومنذ الحربين الكونيتين ازدهر نشاط المغتربين اليمنيين خصوصاً في شرق آسيا وشرق أفريقيا،

وازدهرت التجارة والثقافة في عدن إلى حد ما في حضرموت ولحج وأبين.

يقدم لنا التركيب الاقتصادي التفسير لنشأة الحركة العمالية وتطورها، وهذه الحركة بدورها تحولت إلى أداة هامة للعمل الوطني والطبقي يتبين أثره قبل الاستقلال وبعده، كما يفسر لنا التركيب الاقتصادي لليمن الجنوبي نمو السلاطين وحكام الجنوب إثر قيام المشروعات الزراعية كطبقة شبه إقطاعية تنمو على حساب الأجر والمزارع[٩]، يبحث الدكتور عطية "النجم الأحمر فوق اليمن" وهو رسالة دكتوراه تدرس حركية المجتمع في الجنوب والتمايز الاجتماعي والتنوع والتعدد الفكري والسياسي عكس المتوكلية اليمنية البلد المغلق شديد التخلف والهمود حد الموت.

استمر اهتمام المستعمر باليمن من حيث تركيز الصناعة والخدمات والإنشاءات، بالإضافة إلى وجود القاعدة، كما استمر إهمال الداخل لفترة طويلة، الأمر الذي أوجد تفاوتاً في النمو بين عدن وبقية مناطق الجنوب، وبالتالي أدى إلى تركيز الدخل بشكل واضح، وجعل معظم النشاط الاقتصادي والاجتماعي يتركز في هذه المدينة، وهو نشاط مرتبط بوجود الاستعمار.[١٠]

فالتمايز الاجتماعي والتفاوت في التطور والتمدن والتحضر كان قائماً. فقد عرفت عدن الحريات الصحفية، والحريات العامة والديمقراطية والثقافات الحديثة والفكر الجديد منذ الأربعيميات، كما عرفت حضرموت الأنظمة والقوانين والدساتير في نفس الفترة.

وجود استعمار بريطاني في الجنوب ونظام رجعي ثيوقراطي في الشمال خلق إشكاليات وخلافات بين مختلف أطراف العمل السياسي في الشطرين. فالأحزاب ١٩٤٤ الفارون من جحيم الإمامة إلى الجنوب يرون أن قضيتهم الكبرى هي الخلاص من نظام الإمامة. أما الأحزاب الجنوبية: الجمعية الإسلامية (١٩٤٩)، الجمعية العدنية وحزب المؤتمر الشعبي (١٩٥٠ - ١٩٥٤)، وهما اتجاه سياسي واحد، والحزب الوطني الاتحادي وهو حزب منشق عن الجمعية العدنية وتزعمه حسن علي بيومي.. كل هذه الأحزاب أو بالأحرى الاتجاه السياسي الواحد في (النخبة) وفي ما بعد قبل بعضها بالاندماج في الاتحاد الفدرالي، أما الرابطة فقد دعت في البدء إلى الجنوب العربي، وظل هذا موقفها حتى العام ١٩٩٠ بعد إعلان دولة الوحدة. وهناك أحزاب أصغر من هذه الأحزاب لم يكن لها تأثير يذكر، وجلها تزعمها جنوبي.

الأحزاب القومية الحديثة والتي درسها بعمق الباحث قادري أحمد حيدر في كتابه المهم "الأحزاب القومية في اليمن"، وهذه الأحزاب: البعث: الطليعة الشعبية في ما بعد، وحركة القوميين العرب (الجبهة القومية)، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، وهي الفصائل اليسارية التي كونت التنظيم السياسي للجبهة القومية، ومن ثم الحزب الاشتراكي مندمجاً مع حزب الوحدة الشعبية في الشمال، كانت موحدة في الشطرين وتدعو لدولة يمنية موحدة وديمقراطية حديثة. فالتفاوت بين عدن وبقية مناطق الجنوب خلق أوهام هويات صغيرة وزائفة عبَّرت عنها الأحزاب الجمعية العدنية، المؤتمر الشعبي، والوطني الاتحادي، كما أن الرابطة، رابطة أبناء الجنوب قد هربت إلى هوية عربية عامة وملتبسة بعيداً عن الهوية الوطنية "كان المفكر التقدمي عبدالله عبدالرزاق باذيب ومؤتمر الطلاب الدائم في القاهرة والجبهة الوطنية المتحدة والحركة النقابية العمالية، والأحزاب الحديثة: حركة

القوميين العرب، حزب الشعب الاشتراكي، والبعث والتيارات الماركسية والناصرية".

لاشك أن انتصار الثورة القومية التحررية في الجزائر وسوريا والعراق وبالأخص في مصر الناصرية، وتطور وعي الحركة السياسية في الداخل، خلق إمكانيات كبيرة للمطالبة بخروج الاستعمار، وحينها أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات نشأ منهجان واتجاهان للمقاومة ضد المستعمر، ففي حين ظهر اتجاهان في الحركة النقابية العمالية؛ اتجاه يدعو للوقوف عند تخوم النضال النقابي "التردیوني"، ويعمل على عزل الحركة النقابية عن الكفاح الوطني السياسي، فإن اتجاهاً آخر كان يدفع بالاتجاه لانخراط الحركة العمالية في الكفاح السياسي. وعبرت العامل والعمال، والمؤتمر العالمي والنقابات الست عن هذين الاتجاهين. ثم تجلى هذا الاختلاف في الموقف من الوعود البريطانية من شرق السويس بعد تعاظم نضال الحركة الوطنية، في أواخر الخمسينيات وبالأخص بعد بروز دور مصر، فقد ظهر الاتجاه القومي والتقدمي، وضعفت الأحزاب التقليدية والقديمة، وبزغ نجم الاتجاهات التي تربط بين الكفاح ضد الاستبداد والاستعمار، وبين الوحدة والكفاح المسلح. راهنت الأحزاب التقليدية على الوعود البريطانية للانسحاب من شرق السويس وتأجير القاعدة البريطانية، ودعم ومساندة دولة اتحادية "للجنوب العربي"، في حين تثبت الجبهة القومية والتيار الماركسي الكفاح المسلح والوحدة اليمنية التقدمية.

وشهدت الستينيات سقوط الرهان على صدق وعود بريطانيا وضعف بالتالي التيار النقابي المطلبي والتيار الرافض للكفاح المسلح وبالتالي تيار التجزئة.

قادت الجبهة القومية الكفاح المسلح بدعوة من ثورة سبتمبر وفي مصر عبدالناصر، ونلاحظ أيضاً أن الانقسام بين هذين التيارين كان موجوداً في المستوى القومي. فتيار عبدالناصر راهن على التحرير وعلى أن تحمل بريطانيا عصاها وترحل من عدن، أما تيار مراكز القوى وجناح من البعث والرجعيات العربية والقوى التقليدية في الشمال فقد راهنت على الحل السياسي، ورفضت الكفاح المسلح وضمنا مطلب الوحدة. كان الوعد بالاستقلال مرتبطاً بتأجير القاعدة، ورفض الوحدة اليمنية، وقيام كيان تابع وموالٍ لا يختلف عن الكيانات المحيطة والتابعة.

وقد ربطت الجبهة القومية بين الكفاح المسلح والوحدة وبين الكفاح ضد الاستعمار والاستبداد، وبين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ويشكل ميثاق الجبهة القومية وبرنامج حزب اتحاد الشعب الديمقراطي وثيقتين سياسيتين مهمتين لتلك المرحلة وطبيعتها.

وصحيح أن أخطاء تصل تخوم الجرائم قد ارتكبت، وجرت انحرافات وصراعات دامية شوهت وجه التجربة، وأسهمت في تمكين القوى التقليدية من الانقضاض عليها. أما ثورة سبتمبر فقد حسمت القوى التقليدية المعركة معها في انقلاب نوفمبر ١٩٦٧.

وجدتني مضطراً للعودة للجذور رغم أن المشهد العام الاقتصادي الاجتماعي السياسي قد تغير كثيراً، إلا أن طبيعة الصراع بين قوى التنمية والحداثة والديمقراطية والقوى التقليدية ما يزال قائماً رغم التبدلات الحائرة في المشهد العام.

السمة الرئيسية للوضع الحالي في اليمن، وتحديداً منذ ما بعد حرب ١٩٩٤، هي العودة غير الحميدة

إلى عصر ما قبل الدولة. فمشروع الحركة الوطنية، وبرامج التنمية والبناء والدمقرطة والمواطنة قد انتكس، قد فشلت دولة الوحدة في الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الديمقراطية. حل محل شرعية الثورة شرعية الاستبداد والغلبة. تماهت السلطة مع القبيلة. ومعروف أن القبيلة ليست موحدة -بكسر الحاء ولا موحدة بفتحها- لذا فهي دائمة الانشطار والانقسام تاريخياً، ويرجع انهيار الحضارة اليمنية والكيان اليمني إلى الصراع القبلي في أهم جوانبه.

بدأت علامات التفكك والتشظي في الشمال والجنوب على حدٍّ سواء. فالجنوب الاثنتان والعشرون سلطنة ومشيخة توحدت في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تعود للتفكك ربما أسوءاً من الماضي. أما في الشمال فإن السلطة تفقد سيطرتها على العديد من المناطق والمحافظات، فهناك الحوثيون في صعدة وهم يمدون نفوذهم إلى الجوف وعمران ومأرب وحجة، وبدأت الزعامات القبلية والعشائرية في الإعلان عن نفسها في حاشد وبكيل. فالصراعات المذهبية: زيدية، وهابية، سلفية، شيعية، قبائلية، جهوية. فاليمن تعود إلى المكونات الأولى، التفكك في المجتمع والسلطة يمتد إلى مفاصل المجتمع ومكوناته. لا يمكن قراءة مواقف الأحزاب السياسية بمعزل عن المجتمع. فالحزب الاشتراكي والمعني الأول بما يجري في الجنوب، والحزب الذي تلقى نتائج حرب ١٩٩٤، يجد نفسه في مواجهة مع قيادته وقواعده في الجنوب، لأن معاناة الناس في الجنوب مختلفة عنها في الشمال، والسلطة تتعامل مع الجنوب بمنطق القبيلة المنتصرة على القبيلة الأخرى، وتحاول قيادة الحزب طرح القضية الجنوبية ببعدها السياسي والوطني، ولكن الهجوم ضده يتواصل لأن الصراع الحالي اتخذ أبعاداً تعود إلى ما قبل عصر الدولة.

أما الإصلاح وهو الحزب الذي كان أكثر حماساً وتأييداً أو مشاركة في الحرب، فإن التبدلات السياسية ما تزال غير محسومة عنده إزاء "القضية الجنوبية"، وهو حتى اليوم بعيد عن الفدرالية التي ينظر إليها كانفصال. ويقترب موقف الأحزاب الأخرى في اللقاء المشترك: التجمع الوحدوي، واتحاد القوى الشعبية، والحق، من موقف الاشتراكي، بينما يتبنى الوحدوي الناصري موقفاً غير محسوم بالنسبة للفدرالية، والأهم أن قيادات وقواعد كل هذه الأحزاب في الجنوب مع قضيتها الجنوبية، لأن السلطة التي تنظر إلى الوحدة كغنيمة حرب وفيد تفرض ألواناً للصراع لا علاقة له بالوطنية أو الهوية القومية.

ويشمل التفكك الأحزاب السياسية كما يشمل قوى الحراك ومعارضة الخارج، وقد يكون التأييد اللفظي من قبل بعض الجوار للوحدة موضع تساؤل.

*** ورقة مقدمة لندوة الإصلاحات السياسية.. القضية الجنوبية بين التحديات القائمة والحلول المتاحة**

الضالع ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠.

● «النداء»، العدد ٢٥٩، الاثنين ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠

الأحزاب السياسية والقضية الجنوبية * (٢-٣)

عبدالباري طاهر

الأحزاب السياسية والقضية الجنوبية * (2)

13

الوحدة والتنوع:

في الطبيعة: وفي الحياة والكون لا وجود لوحدة بدون تعدد وتنوع، فالواحد متنوع ومتعدد ومتغير دوماً كرؤية هيراقليطس، الثابت هو التغير، وداخل الإنسان سالب وموجب.

قابيل وهابيل أخوان خرجا من رحم واحد، أو هما الإنسان الأول الذي قتل نفسه، فهو القاتل والمقتول كإبداع درويش.

الثورة اليمنية: سبتمبر وأكتوبر، والمصطلح واقعي صاغته ريشة اتحاد الأدباء والكتاب، زمن البردوني والجاوي، سبتمبر ثورة عظيمة خرجت من "مملكة الموتى" كتسمية سلفادور أبونتي، وهي متنوعة ومتعددة.

الدبابة السبتمبرية التي حملت الضابط صانع الحدث، حملت أيضاً ابن الشيخ، وكان المثقف والسياسي أول من أعلن بزوغ الفجر.

الاحتفاء بسبتمبر بطبول القبيلة وزامل:

"والله يا من بيخرج من الصف

لا يذوق الموت يشرب نجيعه"

عبث شأني!

شبعنا موتاً ولم يشبع قابيل، وأكلتنا الحروب في غير شيء كإبداع شاعر اليمن الكبير عبدالله

البردوني.

أكتوبر الثورة الآتية من رياح العصر الحديث، آتية أيضاً من منابت ومنابع متعددة كسبتمبر العظيم اشترك فيها الشمال والجنوب، العامل والمدكن والفدائي. الذين يتحدثون عن "واحدية الثورة" اليوم يرتدون بالحدثين العظيمين إلى رحم القبيلة، يختزلون الوطن أو يرجعون به إلى المغارة، ويختصرون الأمة في العشيرة والأسرة والفرد.

في مطلع القرن العشرين واجه اليمن تحديين: الاستعمار البريطاني في الجنوب، والاستقلال المستبد في الشمال "المتوكلية اليمنية". وحشية الإمامة وقسوتها دفعت بالعمال والمزارعين والتجار وأصحاب الحرف والطلاب والموظفين والهاربين من جحيم الإمامة وقسوتها إلى عدن.

قريتان كبيرتان خرجتا من بين (فرث ودم)، القرية القاتلة تتحدث عن مسكوكة وحدة معمدة بالدم، أما الأخرى المقتولة فتنكر وحدة الأرض اليمنية، فكان الحاكم اليوم هو صانع اليمن وخالقها، وهو مبتدأ التاريخ ومنتهاه.

هل نلوم مطيع دماج رأس بكيل الثائر والمستنير، أو الموشكي داعية الدستور، أو النعمان الصانع الأول لحركة الأحرار، أو أبا الأحرار شاعر الوطنية كتسمية الجاوي الشهيد محمد محمود الزبيري، ومئات وآلاف العمال والتجار الهاربين من جحيم "الإمامة" إلى المحمية عدن، وتأسيس أول معارضة سياسية ضد حاكم الجزء المستقل من الوطن. كان المستعمر أرحم من الحاكم الوطني. إشكالية الأولوية في التناقض الرئيسي بين المستعمر والاستبداد أجاب عليها "المؤتمر الأول للطلاب اليمنيين" في القاهرة ١٩٥٦، حين أدركوا الترابط العميق بين الرجعية والاستعمار، وأكدت الأيام صواب رؤيتهم، وكانت الحركة العمالية والأحزاب الحديثة، والجبهة الوطنية المتحدة حاملي الراية.

هل ننكأ الجراح إن قلنا إن كتائب المتطوعين من عدن وردفان والضالع هي والنجدة القومية المصرية أول من نصر ثورة سبتمبر ١٩٦٢ في مواجهة جحافل الإمامة المدججة بالأمية والسلاح. لم تكن القبيلة كلها إلى جانب الإمامة البائدة، فقد وقفت عدد من القبل إلى جانب الثورة ومنها قبيلة حاشد، وهب اليمنيون من ديارهم ومهاجرهم لحماية الثورة والدفاع عنها، لم يكن حماتها من قبيلة واحدة أو مدن أو قرى محددة، أو من فئات اجتماعية وألوان سياسية مغلقة، تشارك وتنادى اليمنيون لحماية الثورة والدفاع عنها، وكان الكادحون وأبناء الطبقة الوسطى في الطليعة.

كان تنظيم الضباط الصغار "خريجي مدرسة الأيتام" والآتين من قاع المجتمع ومن أسر فقيرة وميسورة الحال، وكانت مختلف فئات وشرائح المجتمع وبالأخص الطبقة الوسطى والكادحة هي العماد والسند، وكان البعثيون والحركيون (حركة القوميين العرب) والناصريون والماركسيون ومستقلون كثيرون من مختلف التركيبة الاجتماعية في صف الثورة والجمهورية.

ثورة أكتوبر ١٩٦٣ تفجرت في البيئة الأكثر تمدناً وتحضراً وتفتحاً، فعدن مدينة المدن اليمنية كلها، فهي الحاضرة التي ولدت فيها الحركة النقابية العمالية والطبقة الوسطى، وكان ارتباطها بالعصر والحركة القومية: البعث، والحركيون، والناصريون، والتيار الماركسي. فهي القابلة الأولى لحركات الحداثة والتجديد، فيها ولدت ونشأت الأحزاب الوطنية الأم: الأحرار اليمنيون، والرابطة،

والأحزاب، والتيارات الحديثة، والحريات الصحفية. هل نغالي إن قلنا إن مساحة الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير في المحمية عدن في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، أفضل منها اليوم في يمن الوحدة. ففي العهد الاستعماري كان تأسيس الحزب أو إصدار الصحيفة يتم بمجرد الإبلاغ، بينما في العهد الديمقراطي (اليوم) فإن القانون ٢٥ لسنة ١٩٩٠ يطلب الترخيص المرتبط بشروط غاية في الصعوبة والتعقيد.

حينما كانت عدن العاصمة التجارية والثقافية والسياسية ليس لليمن فحسب، وإنما للجزيرة والخليج.

صحيح أن حركة القوميين العرب هي من قاد الكفاح المسلح، وهناك ارتباط عميق بين الكفاح المسلح وقضية الوحدة، فالذين رفضوا الكفاح المسلح كانوا عملياً ضد الوحدة. منذ البدء ربطت الجبهة القومية بين الوحدة والكفاح المسلح، ووقف اليسار الماركسي اتحاد الشعب الديمقراطي بزعامة المفكر عبدالله باذيب، ولكن الأرضية السياسية والاجتماعية والفكرية تشارك الجميع في صنعها، وأسهمت عوامل دولية وقومية فيها. فالعمل النقابي العمالي والاحتجاجات والمظاهرات والتحريض السياسي ودور الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني كلها أسهمت في خلق أرضية ملائمة. كما أن أثر وتأثير ثورة السادس والعشرين من سبتمبر والثورة المصرية وجيش مصر، وتأثير الحركة القومية في سوريا والعراق والجزائر، وحركات التحرر الوطني العالمية، ودعم ومساندة الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية والصين الشعبية قد أثرت في اندلاع الثورة وانتصارها. الثورتان تتكاملان أو تتشاركان في هدفين مترابطين هما الخلاص من الإمامة الكهنوتية، وتحرير الأرض من المستعمر، ولكن أداتي الثورتين وأساليب كفاحهما مختلفة تماماً. فثورة سبتمبر فجّرها تنظيم عسكري غالبيته من البعث، ولكن تأثير الثورة المصرية عليه حاسم، وله ارتباطات بمصر أكثر من أي شيء آخر. أما أكتوبر فقد قادت كفاحاً مسلحاً وعملاً فدائياً ضد المستعمر استمر قرابة ٤ أعوام، وانخرط في الكفاح والعمل الفدائي المئات والآلاف من مناضلي الجبهة القومية وأنصارها والمتحالفين معها، وفئات وشرائح واسعة من الشعب.

صحيح أن الاتجاه القومي: حركة القوميين العرب والبعث والناصريين ينتمون للاتجاه القومي، ولكن خلافاتهم السياسية كانت شديدة ولاعقلانية، وكانت خلافات المراكز في مصر وسوريا والعراق من أسباب التصارع أيضاً.

بين واحدية الثورة وإنكار يمنية الجنوب:

الحديث الحائر والمريب عن "واحدية الثورة" مرده إلى أعداء الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر)، إلغاء التنوع والتعدد، إلغاء للواحدية نفسها، فلا واحد غير متعدد، الواحد "المصمت" هو الموت نفسه، منطق الواحدية الذي يتغنى به من لا يقرأ تاريخ الثورة، أو الآتي من مضارب القبيلة التي تعتبر الخروج على قيمها وتقاليدها العتيقة والبالية كفراً وعاراً لا يغسله إلا الدم. فأكتوبر هي "الابنة

لسبتمبر"، وسبتمبر الأصل وأكتوبر الفرع. والقائلون بالأصل والفرع هم من أكل الأصل والفرع معاً.

إن الحديث المكرور المجوج "عن طمس تجربة ثورة" أكتوبر وفرادتها وتميزها خصوصاً في أنموذج صيانة السيادة وبناء كيان دولة، وأنموذج يقتدى به في المساواة، وطهارة اليد والنزاهة، واحترام الوظيفة والنظام والقانون، وتوحيد اثنتين وعشرين سلطنة ومحمية، كلها تخدم نهج التفكيك القائم لليمن، والارتداد بها إلى بنى ما قبل الدولة، فالتوحيد هنا لا يعني إلا تسيد الاستبداد ووحدانية الفساد.

إن التوحيد القسري واستخدام منطق الاستعداء والهويات الثابتة والمقدسة هي المسؤولة الأولى عن حال التفكك والانهيار الذي تعيشه اليمن، ولهذا النزوع المحموم علاقة بالأبوية البطريركية، والممزوجة بالعدوانية المتوثبة للغنائم والفيد.

العداء لأكتوبر ينبع من ربطها الجدلي والعميق بين الكفاح ضد المستعمر وبين رفض الغبن الاجتماعي، وطموحها المشروع إلى قيام مجتمع تسود فيه المساواة، والعدل الاجتماعي، وبناء دولة نظام وقانون، وهو ما تمقته العصبية القبلية حد الموت.

الحصار الجائر ضد الجنوب ومحاولات الرجعية والاستعمار ضرب الثورة، و"الدمج القسري" الذي فرضته المخابرات المصرية المتواطئة مع الرجعيات العربية والاستعمار بين أداة الثورة التحررية الجبهة القومية، وجبهة التحرير، قد دفع بالجبهة إلى المغامرة وتغييب الديمقراطية، وإلغاء الآخر. الهوية الحزبية المغلقة واحتكار الحكم قد خلق صراعات مدمرة كان من أخطرها كارثة الـ١٣ من يناير ١٩٨٦.

كانت الوحدة في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠ الإمكانية الأهم للانتقال من شرعية الثورة إلى الشرعية الديمقراطية، وقد خطت البلاد خطوات مهمة بهذا الاتجاه. أقر دستور دولة الوحدة التعددية السياسية والحزبية، وأقر الدستور حرية الرأي والتعبير، وإن قيده بقانون يلتف على الحق.

لكن الشرعية الثورية في الـ"ج.ع.ي" كانت قد تحولت إلى حكم تتحالف فيه القبيلة مع العسكر والرأسمالية الطفيلية والبيروقراطية، بينما ضعفت شرعية الثورة في الجنوب لتقوى المناطقية والجهوية. مأساة الأمة العربية أن الزعامات غير الوحدوية وغير الديمقراطية هي من يريد فرض التوحد بالقسر والإكراه.

فشل الوحدة في الحياة العربية مرده إلى غياب احترام التنوع والتعدد، وحق الاختيار الطوعي والحر، ومراعاة التباين والاختلاف والتفاوت في التطور. إن الاندماج الاجتماعي والسياسي يسعى في ما يسعى إليه، لترسيخ الهوية العربية، ولكن ذلك لا يعني في أية صورة إلغاء التعددية والتنوع في الانتماءات الخاصة، أو الحد منها، ليس المقصود التذويب أو الصهر في بوتقة واحدة ذات بعد واحد، ولا فرض ثقافة الأكثرية على الأقليات أو العكس، إن القصد هو التكامل وتعزيز الهوية المشتركة من دون التعرض للتنوع والتعدد كمصدرين من مصادر إغناء المجتمع والثقافة. إن الحضارة العربية تآلف حضارات متنوعة قديمة تداخلت وتفاعلت وتغيرت كما غيرت عبر التاريخ الطويل، ولكن هذا التآلف ليس واحداً في مختلف المناطق العربية، فهو على الأغلب ثنائي الهوية في المغرب،

ومتعدد الهوية في المشرق.

يرى حليم بركات أن المشرق مرهق بتعددية لم يتمكن حتى الآن من إيجاد الصيغة المثلى لتوحدها من دون أن تفقد تنوعها الفني. إن مقولة احترام التعددية لا تعني الإبقاء على هذه الفسيفسائية الهزيلة القائمة على عصبيات ضيقة متنافرة منشغلة بذاتها، بمعزل عن القضايا والأحداث الكبرى التي تقرر مصير الأمة، وتعطل الإمكانات العربية، وتفسخ المجتمع على ذاته فيعيش في حالة تناحر منصرفاً إلى خلافاته الجزئية الثانوية. من هنا تظهر أهمية البحث عن رؤية تجاوزية ترتكز على وعي جديد، وتهدف إلى صيغة لإقامة علاقات سوية على أسس جديدة، ولذلك نقول إن الحركات القومية يجب أن تتحول بإعادة النظر في الأقليات، وإنه على الأقليات أن تتخلى عن فكرتي الانعزال والاستعانة بالخارج ضد مجتمعاتها، وحقاً فإن الدمج بين العدالة والاجتماعية، بين التحليل الطبقي والتحليل القومي، بين الحرية والعدالة، بين الديمقراطية والبناء الاجتماعي.. شروط أساسية لتجاوز حالة التفكك والتشظي.

الوحدة بين "الرؤية الواحدية" والتنوع:

يؤكد بركات أن الفهم العربي للهوية مثالي: يشدد على عناصر التشابه لا التكامل، وعناصر الثبات لا التحول، وعناصر البعد الواحد لا عناصر التعدد. من هنا النزوع للتشديد على تحقيق الإجماع باللجوء إلى الامتثال القسري، وفرض الهوية ذات البعد الواحد، والعداء للتعدد بدلاً من الاعتراف به، والعمل معاً على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، والنظر إلى الهوية على أنها ثابتة مستمرة وكائن مسبق، وعدم الانتقال بها من حيز المتخيل إلى حيز الواقع، وعدم الانفتاح على الآخر بدعوى الأصالة.

يضيف: "إن الهوية التي نتحدث عنها لا تنشأ عن مجرد التشابه في السمات والخصوصيات، بل تتصل أيضاً بطبيعة التناقضات والصراع القائم لحل هذه التناقضات من منظور التكامل القائم على احترام مبدأ المصالح. من هذه الناحية يكون من الضروري الاعتراف بأهمية الفروق، وليس التنكر لها على حساب القضية العامة والمصالح المشتركة، ولكن شرط ألا يكون التمايز مدعاة للتمييز، وإقامة علاقات هرمية تراتبية بالاستناد إلى قيم عمودية. إن التعددية الديمقراطية تقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، فلا تهيمن طبقة وجماعة أو مجموعة من الجماعات على غيرها. وبكلام أكثر إيجابية يجب أن يكون من أهم طموحات الهوية المشتركة أن تحتفي بالتنوع بدلاً من فرض الامتثال القسري ذي البعد الواحد... إن هناك علاقة بين الهيمنة الخارجية والتحرر من هيمنة الطبقات والجماعات السائدة".(١١)

يلاحظ أمين معلوف في كتابه "الهويات القاتلة"، أن الهويات متنوعة وكاثرة للإنسان كما للأمم والشعوب والجماعات، وليس هناك انتماء واحد لا غير. هناك الانتماءات الطبقية والدينية والطائفية والإقليمية والجهوية والقطرية والعرقية والقبلية الشائكة والمعقدة، وقد تنسجم هذه الانتماءات

المتقاطعة والمتراتبة في علاقات عمودية أو أفقية مع الحس القومي العام، أو قد تتعارض معه، وكثيراً ما تشكل بعض هذه الانتماءات في المجتمع العربي بديلاً للقومية العربية، فتقوم بينها خلافات ظاهرة وخفية.

إن السمة البارزة في مجتمعات الجزيرة والخليج تسيد النزعة القبلية والعشائرية، والقبيلة نفي للدولة بمقدار ما هي بتركيبتها وأعرافها وتقاليدها لا تجسد الإسلام. إن الولاءات القبلية العشائرية -العائلية هي بين أكثر الولاءات التقليدية رسوخاً وتأثيراً في مجمل الحياة العربية المعاصرة. وفي ما يتعلق بدورها بالنسبة لمسألة التعدد في الهوية العربية، فإن القبيلة قد تتعارض مع الدين كما قد تتعارض مع القومية. يذكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين أن الإسلام حاول بطرق كثيرة أن يحطم الوحدة العشائرية في سبيل بناء الأمة القائمة على وحدة المعتقد، وذلك لأن نمو القبيلة إنما يكون على حساب الأمة، فالتركيبة القبلية نفي للدولة وإضعاف للدين.

وفي اليمن، فإن القبيلة في تاريخنا الحديث والمعاصر هي العقبة الكأداء، والعائق الكبير أمام تمدين المجتمع وتحضره، وعائق أكبر أمام بناء دولة عصرية حديثة، أو وجود مواطنة يكون أكبر شيخ فيها أصغر من جندي المرور في الانصياع للقانون والالتزام بالنظام.

أثار حديث الدكتور ياسين سعيد نعمان عن المركز المقدس غضب "حماة المقدس"، ولم يكن كلام الدكتور مجافياً لحقيقة الأمر، والواقع أن المركز المقدس عصي على الحداثة وعلى العصر والتنوع والتعدد، ضعيف أمام بنى ما قبل الدولة. فصنعاء العاصمة التاريخية لليمن، محاصرة ببيئة قبلية قوية وشديدة التخلف والعصبية، وعبر التاريخ كانت صنعاء ضحية غارات القبائل الهمجية والجائحة والجائعة أيضاً.

المرة الأولى في التاريخ صمدت فيها صنعاء أمام القبائل المغيرة كان حصار السبعين يوماً، وقد حميت صنعاء وتمكنت من هزيمة الملكيين والقبائل بفضل وجود كل أبناء اليمن فيها، وبفضل الجيش والأمن الوطنيين والمقاومة الشعبية.

لا ينبغي التقليل من أهمية ووزن وتأثير القبيلة في اليمن والمشرق العربي بعامة، فلم تقم الإمامة في الشمال وتستمر إلا بحراب القبيلة، ولا تزال حتى اليوم الحارس الأمين لإرث التخلف والثأر والاحتراب.

إن المعضلة الكبرى كما يشير الباحث حليم بركات، التي واجهت المجتمع العربي خلال ما يزيد على قرن من الزمن، من دون أن يتمكن من إيجاد مخرج منها، وما يزيد من تفاقم هذه المعضلة حالة التخلف العام، ويتوقع أن تستمر الانتماءات التقليدية ليس بسبب التربية والتنشئة.. أو بسبب عوامل خارجية فحسب، وإنما بسبب استمرار الأوضاع والظروف والبنى والتنظيمات الاجتماعية التي خلفتها في الأساس، وتستمر بالعمل على تعزيزها وترسيخها.

البناء التراتبي للقبيلة (العمودي)، والرؤية الاستعلائية التسلطية والمغيبة التي يفقد فيها الإنسان مسؤوليته عن تصرفاته، والترتيبات الطبقية الهرمية: الطائفية والعشائرية والعرقية، تكرس التفاوت والغبن الاجتماعي، وتخلق عداوات وصراعات عمياء تعيق التطور والبناء والحرية.

السمة الرائسة للهويات المتخلفة، العدوانية والإقصاء والإلغاء حد القتل.

حين نبحث عن الهوية نبحث في الحدود أو الدوائر، وسيولة الحدود والعلاقات والوعي والولاء والعصبية، وتلاقي الدوائر أو انفصالها أو تصادمها، والانسجام والتنافر، والاندماج والتنابذ.

هناك من يعتبر خارج الدائرة بفعل النزعة الإقصائية، ومن يعتبرون داخل الدائرة بفعل النزعة الاستيعابية، وهناك الهويات المتنافرة تقوم على التنافس والإلغاء، لا على التعاون والبحث العقلاني في سبيل تجاوز التناقضات القائمة، وحل المشكلات المستعصية. وهنا الهويات المصطنعة والمتنافسة والمفروضة والمتزمتة، الضيقة والمرنة.

كل منا متعدد الهويات، وبعضنا يعرف كيف يؤالف بينها، ومنا من تتصارع في نفسه بعضها على حساب البعض الآخر. بعضنا يعطي الأولوية للدائرة الأعم، ومنا من يعيش في دائرة ضيقة فينشغل بذاته ولذاته. هناك المنتمي، وهناك اللامنتمي، والمندمج والمهمش، والنزوع التساؤلي والنزوع اليقيني. كثيراً ما نقع في حيرة أمام الأسئلة الكبيرة التي تصعب الإجابة عليها، ولكن كثيراً ما نستغرب الامتثال الكلي، وربما نتمكن من إقامة توازن بين انتماءاتنا مهما تعددت.(١٢)

يتساءل أمين معلوف في كتابه "الهويات القاتلة"، عن السبب الذي يدفع عدداً من الناس إلى ارتكاب الجرائم باسم هوياتهم، ويستخلص أنه المفهوم القبلي للهوية الذي لا يزال سائداً في كثير من المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وهو يتساءل بشدة عن هذا المفهوم، إذ إنه يختزل الهوية إلى انتماء واحد. يصنف الإنسان داخل القبيلة منحازاً متشيعاً غير متسامح، تسلطياً وانتحارياً أيضاً. فيحولهم في أغلب الأحيان إلى قتلة، وإلى أنصار للقتلة، وتكون رؤيتهم للعالم منحرفة وملتوية. إن هذا المفهوم القبلي قد ينطبق على الهويات القومية والدينية والعرقية وعلى العقائد. وليس من الضروري أن يكون المجتمع قبلياً كي يسوده هذا المفهوم القاسي. إن عنصرية الغرب تسمح له بالتحكم بشعوب العالم وتجريدها من إنسانيتها بالعمل على إبادتها في زمن العولمة التي تسودها قيم السوق والمصالح الخاصة.

* ورقة مقدمة لندوة الإصلاحات السياسية.. القضية الجنوبية بين التحديات القائمة والحلول المتاحة

الضالع ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠.

● «النداء»، العدد ٢٦٠، الاثنين ٣ يناير ٢٠١١

الأحزاب السياسية والقضية الجنوبية * (٣-٣)

عبدالباري طاهر

12
الأحزاب السياسية والقضية الجنوبية * (3-3)
5 سنوات على لغاء التصالح والتسامح الجنوبي

ليست هناك هوية خاصة، فالإنسان الفرد ذو هويات متنوعة ومتعددة. فليست هناك هوية واحدة ذات بعد واحد للفرد أو الجماعة أو الشعب أو الأمة؛ الصوفية يقولون "الطرائق بعدد الخلائق". من هنا أهمية الاندماج الاجتماعي السياسي في هوية لا تقصي الهويات الأخرى، بل تشملها وتدمجها كمكون أساسي في نسيج المجتمع العام، لا تشملها عن طريق الإلغاء والاضطهاد والقمع والتجاهل والتمييز، بل إشراكها على قدم المساواة في مختلف النشاطات الإنسانية، والاعتراف بحقوقها وتفردها.

صحيح أن هناك تعارضاً وتناقضات بين مختلف هذه الانتماءات، فقد تتعارض القطرية مع القومية، وقد تتعارض الولاءات الطائفية والعرقية والقبلية معهما معاً، وقد تتعارض كل هذه في ما بينها، فلا تنفصل واحدة منها عن الأخرى ما لم تتكون رحابة في الرؤية، وتقبل للتعددية في مناخ من الديمقراطية الحقيقية التي توازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية.(١٣)

مفكرون عديدون يرون، ومنهم المفكر العربي المهم جمال حمدان في موسوعته العلمية "شخصية مصر.. عبقرية المكان"، أن "الوحدة السياسية لا تتأتى بالضرورة من الوحدة الطبيعية، وإنما من الوحدة البشرية تأتي، فالعبرة في قيام دولة موحدة دستورياً هي وحدة الناس، أي وحدة القومية، بمعنى تقاسم في المقومات الأساسية من لغة مشتركة، وتاريخ ملتحم، ومصلحة مترابطة، وعقيدة سائدة، وهذه جميعاً أركان متوفرة في القومية العربية، وربما كما لا تتوفر في قومية أخرى معروفة، ولا عبرة بعدها بتجانس أو تباين الأرض التي يحتلونها. ثم إن الوحدة

السياسية وحدة وظيفية، والوحدة الوظيفية في أي مجال لا تأتي من الوحدة التركيبية، بل من التنوع التركيبي. فأي جدوى من أن تتحد أقطار متشابهة منمطة في إنتاجها ومواردها وإمكانياتها، إلا أن الوحدة مجرد تمدد أميبي عقيم؟ وهذا بالدقة ما يعرف بمبدأ "التنوع في الوحدة" أو "الوحدة في التنوع".

ويرى المفكر حمدان أن لمحاولات محو كل مظاهر الاختلاف الطبيعي بين إقليمي "الوحدة": مصر وسوريا، دخلاً في الانفصال. سيقول "الوحدويون الإلغائيون" إن هناك وحدة إقليمية، أما اليمن فإقليم واحد. نؤكد لهم أن الفساد والاستبداد جدير بإعادتها إلى عناصرها الأولى، وهو ما عجز عنه الاستعمار، ولكن "الاستبداد أو الاستعمار الداخلي" سيان سوف يحقق ما يعجز عنه كل المستعمرين والمحتلين. إن ما يجري منذ حرب ٩٤ "ادعاء توحيد الأرض"، ولكننا نرى أن تمزيق الإنسان يعني في ما يعني تمزيق الأرض التي هي ظل للإنسان، الساكن الرئيسي للكوكب الأرضي كما يقول أندريه شوللي.

دراسة الشخصية الإقليمية لا تقتصر على الحاجز، وإنما هي تترامى بعيداً عبر الماضي، وخلال التاريخ لأنه بالدور التاريخي وحده يمكن التعرف على الفاعلية الإيجابية للإقليم، وعلى التعبير الحر عن الشخصية الإقليمية. فالبيئة كما يرى حمدان "قد تكون خرساء"، ولكنها تنطق من خلال الإنسان، ولربما كانت الجغرافيا أحياناً صماء، ولكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها. ولقد قيل بحق إن التاريخ ظل الإنسان على الأرض بمثل ما إن الجغرافيا ظل الأرض على الزمان.

الذين ينكرون التنوع والتعدد والتباين والاختلاف كالذين لا يرون الوحدة إلا إلغاء وتهميشاً، وفرضاً وقسراً: وجهان لعملة واحدة.

في قراءة مصادر الثقافة العربية المشتركة لابد أن نقرأ المختلف والمؤتلف؛ "فمن المختلف والمؤتلف يخلق أجمل انسجام بصورة مركبة معقدة ودائمة". واليمن في الماضي كما في الحاضر، خزانة كبرى لهذه التيارات الدينية والثقافية والحضارية. فقد عرفت اليمن: حضارة سبأ ومعين وحمير، والتيارات التوحيدية: الرحمانية واليهودية والنصرانية والإسلام، ووجدت مدونات الكتب السماوية الأولى: العهدان: القديم والجديد، والقرآن الكريم، وصانت كتب المعتزلة والإسماعيلية. كما شهدت ولادة القرمطية والأباظية، ومختلف المذاهب الفقهية والآراء الكلامية المختلفة. حافظت صنعاء على منهج الاعتزال، وحضرموت بواكير الأباظية، ولزبيد الأشعرية، لتمثل مشاتل حدائق رغم التباين والاختلاف، وازدهر التصوف في تهامة اليمن والحجاز.

تشدد بعض المقولات على التشابه أو على العكس، الاختلاف الثقافي بدلاً من التكامل، فيتم التوصل على هذا الأساس إلى القول بوجود مجتمعات لا مجتمع عربي واحد. وآخر يتخذ من التشابه شاهد المجتمع الواحد "الإقصائي"، وبديهي أن التنوع والتعدد قائم في كل قطر عربي على حدة، وبينها ككل. كذلك الحال في التعدد الحضاري حد الغنى: حضارة مصر وبلاد الرافدين وأرض الجنتين، فهي حضارة تتنوع وتتعدد وتتكامل.

رؤيتان وهويتان زائفتان: الرؤية الأولى تتجسد أو تتجلى في وحدة مقدسة معمدة بالدم، كان من

ثمارهـا الكريهة حرب ٩٤، وما تناسـل ويتناسـل منهـا من حروب حتى اليوم. فالحرب رحم مشـؤوم تتولـد منـه حروب تبدأ ولا تنتهي، كقراءة الشـاعر والفارس عمرو معد يكرب الزبيدي. الهوية القاتلة التي تختزل اليمن كل اليمن في طائفة أو حزب أو جهة أو قبيلة أو أسرة أو زعيم أوحد، هي المسؤولة عـن توالـد النزعات المذهبية والمناطقية والقبائلية والسـلالية.. وكل أمراض ما قبل الوطنية، والرؤية الثانية المنفعلة والمنكسرة المنكرة للوحدة، الراجعة إلى الوراء.

علينا ممارسة النقد المزدوج مع تحديد الأولويات. فحرب ٩٤ بأهوالها وتبعاتها وإقصائها الشريك الأساسـي (الحزب الاشـتراكي)، وإلغاء الجيش والأمن والإدارة الجنوبيـة، وتهميش الجنوب، ونهب الأراضـي، وإلغـاء الجوانـب الأكثر إيجابية في تجربـة ثورة الـ١٤ من أكتوبـر، وتحويل الجنوب إلى ضيعة وتابع لإدارة فاسدة ومستبدة، هي المسؤول الأول عن حالة التفكك والفوضى، ورفع الشعارات الانفصاليـة التي أسـقطتها النقابات العمالية مطلع الخمسـينيات، ومؤتمر الطـلاب في القاهرة ٥٦، والجبهة الوطنية المتحدة ٥٦، والأحزاب الحديثة: القومية واليسـارية في عدن في خمسـينيات القرن الماضي.

هذه الممارسات اللاوطنية لا تبرر مطلقاً العودة إلى "شعار الرابطة" الذي حاولت التخلي عنه عقب ثورة الـ٢٦ من سبتمبر ٦٢، وتجاوزته بعد قيام الوحدة. فالعودة إلى الماضي هي المستحيل "الجنوب العربي".

"أمس الذي مر على قربه/ يعجز أهل الأرض عن رده"

كإبداع حكيم العرب "المعري".

فاللحظة الاجتماعية لا تسـتعاد. ولن يسـتحم أحد في النهر مرتين، أو تكون العودة الثانية مهزلة، كقراءة ماركس.

جاء في البيان الشيوعي "إن الرأسمالية تحفر قبرها"، أي بخلق نقيضها.

أمـا الحكم العشـائري فـي اليمن فإنه ينفي نفسـه، فالعصبيـات القبلية نفي للدولـة وقتل للهوية وافتئات على الدين.

نجـد أنفسـنا أمام انفصاليين: انفصـال في رأس الحكم مدجج بالسـلاح والمال وترسـانة القوانين القامعـة والإعـلام، ومؤزر بالقبيلة وتحالف دولي، وانفصال محبط مقهور يتخذ شـكل رد الفعل "غير الواعي"، ويشهد زوراً للانفصال الأساس والأصلي بالوحدوية.

■ **الهوامش:**

(١) د. محمد عبدالسلام: الجمهورية بين السلطنة والقبيلة، ص٦.
(٢) المصدر السابق، ص٦.
(٣) المصدر السابق، ص٧.
(٤) المصدر السابق، ص٧، بتصرف خاص.
(٥) المصدر السابق، ص٨.
(٦) المصدر السابق، ص٧، ٨.
(٧) المصدر السابق، ص٨.
(٨) المصدر السابق، ص٨، ٩.
(٩) د. أحمد عطية: النجم الأحمر فوق اليمن، مؤسسة الأبحاث العربية، ص٢٣.
(١٠) المصدر السابق، ص٢٤.
(١١) حليم بركات: "المجتمع العربي في القرن العشرين"، ص٧٢.
(١٢) المصدر السابق.
(١٣) المصدر السابق، ص١٠٧، ١٠٨.

*** ورقة مقدمة لندوة الإصلاحات السياسية.. القضية الجنوبية بين التحديات القائمة والحلول المتاحة**

الضالع ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠.

● «النداء»، العدد ٢٦١، الاثنين ١٠ يناير ٢٠١١

الحق في الحصول على المعلومة
اليمن أنموذجاً (١-٣)

عبدالباري طاهر

13

الحق في الحصول على المعلومة
اليمن أنموذجاً (١-3)

تنص المادة ١٩٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود"(١)، أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فتنص المادة ١٩٥ على: "لكل إنسان الحق في اعتناق الآراء دون مضايقة".(٢)

لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى يختارها.

يستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون، وأن تكون ضرورية:

أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم؛

ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

وقد وقعت اليمن على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما صادقت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وينص الدستور اليمني على "المادة ٦: تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها".(٣)

وتختلف الدول الديمقراطية في شكل التزامها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة في ما يتعلق بضمان وحماية حرية الصحافة والتعبير. فهناك أولا فئة من الدول تؤمن بمبدأ واحدية القانون، وبالتالي فهي تعد القانون الدولي الملزم (الاتفاقات والعهود الدولية) جزءا من القانون الوطني، وتعطيه امتيازاً وسمواً على غيره من القوانين الصادرة عن جهازها التشريعي المحلي في حالة وقوع تناقض. وهناك ثانياً فئة من الدول تنظر للقانون الدولي على أنه مصدر عرفي لقانونها المحلي (وغالبية هذه الأخيرة تسمى دول القانون العام من حيث إن القانون الدولي يعني المقاييس المحترمة للحريات في الأمم المتحضرة). وهناك فئة ثالثة تعتبر القانون الدولي مرجعاً لتفسير القانون الوطني من جانب المحاكم الوطنية.(٤) وحيث إن النظام في اليمن كما هو الحال في مصر يسير على هدي نظرية واحدية القانون، فإن النصوص ذات الصلة، وخاصة نص المادة ١٩ من العهد الدولي لحقوق الإنسان، تعد جزءاً لا يتجزأ من قانونها الوطني، وله سمو في التطبيق أمام المحاكم الوطنية على الأقل الناحية النظرية والقانونية، ولكن من الناحية العملية فإن الدولة لا تلتزم ولا تحترم التزامها بالعهود والإعلان والمواثيق الدولية التي أكدت في دستورها الالتزام بها، ولا تحول هذا الالتزام إلى بيئة تشريعية وقانونية، بل إنها عملياً وعبر المحاكم الشرعية لا تتقيد بالإعلان العالمي ولا بالدستور، فالمحاكم الخاصة -محكمة الصحافة على سبيل المثال- تعد خروجاً على القانون العام، وعلى الدستور اليمني الذي لا يجيز قيام محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال حسب المادة ١٤٧.

وفي ما يتعلق بحرية أو حق الحصول على المعلومة فإن المادة ٤١ تنص على "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون". فهناك قصور في الدستور أو بالأحرى نكوص عما أعلن الدستور نفسه من التزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وإذا ما عقدنا مقارنة بين المادة ١٩ من الإعلان العالمي والمادة ١٤٧ من الدستور اليمني، أو بين هذه المادة من الدستور والمادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فسنلاحظ البون الشاسع بين الدستور والإعلان العالمي أو العهد الدولي، خصوصاً في ما يتعلق بالحريات الصحفية بعامة والحق في الحصول على المعلومة. فقد أهمل الدستور الإشارة إلى الحق في الحصول على المعلومة، وجاءت التشريعات اليمنية لتفرض قيوداً مشددة على الحق في الحصول على المعلومة، وعقوبات قاسية لنشرها تصل حد الإعدام، وسنناقش الأمر بالتفصيل.

أهمية المعلومة في عصرنا

تحتل المعلومة مكان الصدارة في أهم معنى من معاني حرية الرأي والتعبير، فلا معنى لحرية

الـرأي والتعبيـر أو الحريـات الصحفية بـدون الحق في الحصـول على المعلومة. بـل إن المعلومة قد أصبحت أساساً في التطورات العصرية المذهلة، فهي ركن أساسي في الموجة الثالثة كما يسميها المفكر الأمريكـي المسـتقبلي إلفين توفلر، فهذه الثورة الثالثة قد نقلت البشـرية من عالـم الزراعة والصناعة إلى ثورة الاتصالات. فالمعلومة أسـاس لارتياد الإنسـان أفلاك السـماء، وإدراك أسرار الكون والهيمنة علـى كنـوز الأرض وثرواتهـا، فهي القـوة التي مكنت الإنسـان من تحويل الكرة الأرضية إلى شاشـة تأمل ومشاهدة وارتياد. بالسفن وصل الإنسان العربي إلى الأندلس، وبالبوصلة وصل كولمبوس إلى الأرض الجديدة، وبهذه المعلومة يستطيع الإنسان الوصول إلى الأفلاك وارتياد الفضاء والتأهب لبناء فنادق في الفضاء.(٥)

يشـير إلفين توفلر في كتابه "تحولات السـلطة" إلى أن الثروة كانت في زمن سـابق عنصراً بسيطاً يملكها الإنسـان أو لا يملكها، كانت صلبة وملموسـة، ومن ثم كان من السـهل إدراك أن الثروة تمنح السلطة والنفوذ، وأن السلطة تمنح الثروة أيضاً.(٦)

احتلت قطاعات الخدمات والمعلومات مكاناً متنامياً في الاقتصاديات المتقدمة. أصبح الإنتاج نفسه يعتمد على "المعلوماتية"، وتتغير بالضرورة طبيعة الثروة، ولا يزال المستثمرون في الفروع الصناعية المتخلفة يعتبرون الأصول الصلبة شـيئاً ضرورياً: منشـآت ومعدات ومخزون، أما الذين يعملون في الفروع الأكثر تقدماً وذات النمو السريع فيتخذون عناصر مختلفة تماماً كأساس لاستثمارهم.

إن الانتقال إلى الشـكل الجديد من رأس المال جعل الأفكار المسـبقة التي تستند إليها الأيديولوجية الماركسية والاقتصاد الكلاسيكي وقد تجاوزها الزمن لأن كلاً منها يفترض طابعاً كمياً محدوداً لرأس المال التقليدي. فعلى نقيض الأرض أو الآلات التي لا يسـتطيع سـوى شـخص واحد أو شـركة واحدة اسـتخدامها، فإن بإمكان العديد من المسـتخدمين الاستعانة بنفس الأفكار في آن واحد، وإذا أحسنوا استغلالها يمكنهم أن يولدوا مزيداً من المعرفة، فالمعرفة بطبيعتها ليست قابلة للنضوب.

لقـد أصبحـت الحياة كلها مرتبطـة بالمعلومة. فالصناعة من الإبرة إلى الصـاروخ تربط بالمعلومة. كمـا أن الباحـث الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسـي لا يسـتقيم بحثه ودقة عملـه بدون المعلومة الصحيحـة. وهـل يمكن الحديث عن تشـخيص حالة المريـض ومن ثم معالجته بـدون معرفة المرض. والمستثمرون وأصحاب المشاريع بحاجة دائماً إلى دراسة الجدوى التي تقوم على معلومات دقيقة. إن خروج العرب من التاريخ كما يؤكد الباحث فوزي منصور، مرده في جانب مهم إلى عدم احترام العلم، والانحياز للأمية بمعنييها الأبجدي والعلمي التقني، وإدارة الظهر لعصر المعلومات والمعرفة.

في كتابه "المعلوماتية بعد الانترنت طريق المسـتقبل" يشـير بيل جتس بأن "المعلومات سوف تحدد المسـتقبل، فسويسـرا بلد عظيم بسـبب كل تلك المعلومـات التي يملكونها هنـاك. المعلومات أصبحت شيئاً مهماً بصورة متزايدة، وثورة المعلومات لم تزل بعد في بداياتها.(٧)

إن الفارق الأكثر أساسـية الذي سنلمسـه في معلومات المسـتقبل هو أن الأغلب الأعم منها سيكون رقمياً، ولقد أصبح هناك بالفعل مكتبات كاملة مطبوعة يتم مسحها وتخزينها كبيانات الكترونية على أقـراص أو علـى أقراص مدمجة بذاكرة قراءة فقـط. كذلك كثيراً ما يتم الآن تنضيد الصحف والمجلات

في شكل الكتروني ثم تطبع على الورق كوسيلة ملائمة للتوزيع، ويتم تخزين المعلومات الالكترونية تخزيناً دائماً، أو للفترة التي يريدها الشخص المعني في قواعد بيانات أجهزة الكمبيوتر؛ تلك البنوك العملاقة للبيانات الصحفية المتاحة دائماً من خلال الخدمات مباشرة الاتصال بالكمبيوتر. كما تحول الصور الفوتوغرافية والأفلام التسجيلية والتلفزيونية إلى معلومات رقمية.(٨)

ويتم كل عام استحداث طرائق أفضل لقياس كمية المعلومات أو استقطارها في كدربليونات من خزيمات البيانات البالغة الصغر، وما إن يتم تخزين المعلومات الرقمية فإن بإمكان أي شخص لديه كمبيوتر شخصي ومفتاح دخول أن يسترجع على الفور، وأن يقارن ويعيد صياغة تلك المعلومات.(٩)

يعلق الباحث فيصل دراج على مقولة ماركس في البيان الشيوعي "ليس التاريخ الإنساني حتى أيامنا هذه إلا صراع طبقات".

ومع أن في القول جزءا من الصحة، فقد فات الفيلسوف الشهير أن يقول أيضاً كان التاريخ الإنساني ولا يزال صراعاً بين الذين يملكون التقنية وهؤلاء الذين لا يملكونها، فلم تحسم السياسة الحرب العالمية الثانية (٣٩ - ١٩٤٥)، فما حسمها هو التقدم العلمي الذي ترجمته قنبلة ذرية.(١٠)

في السبعينيات دارت معركة فكرية وسياسية وإعلامية تحديداً بين بلدان عدم الانحياز والدول الاستعمارية، ففي حين دعت دول عدم الانحياز إلى نظام إعلامي جديد يحقق الحد الأدنى من التوازن والعدالة في التلقي الإعلامي، وتبنت اليونسكو مطلب بلدان العالم الثالث، وانتهت المعركة بانسحاب أمريكا من اليونسكو حتى تمت إزاحة أحمد مختار أمبو الأمين العام لليونسكو الذي تصدى للمواجهة في مطلب الإعلام الجديد.

إن مفهوم نظام إعلامي جديد لم يأخذ مكانته على مستوى الحوار الدولي بكل ما تعنيه الكلمة إلا في بداية سنة ١٩٧٦ بمناسبة الملتقى الذي نظم بتونس على صعيد خبراء دول عدم الانحياز والمتعلق بمسائل الاتصال في الدول النامية. وهكذا، وبعد إدراك ظاهرة انعدام التوازن في ميدان الاتصال التي تنبهت لها قمة الجزائر لبلدان عدم الانحياز سنة ١٩٧٣، ودور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، دعا الملتقى في إحدى توصياته إلى أنه من واجب بلدان عدم الانحياز تغيير الوضع المنحاز وتحرير الإعلام ووضع تصور لنظام إعلامي عالمي جديد.(١١)

ثم صادق وزراء الإعلام لبلدان عدم الانحياز بعد ٤ أشهر بمدينة دلهي الجديدة بالهند، على استنتاجات ملتقى تونس، قبل أن يتم دعمها أثناء قمة البلدان غير المنحازة في أغسطس ١٩٧٦ بكولمبو، حيث وضع رؤساء الدول المشكلة في إطارها الأساسي، مؤكدين أن النظام العالمي للاتصال يتسم بنفس الأهمية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي.(١٢)

لقد أكدت سنة ١٩٧٦ أهمية الإعلام والاتصال على الصعيد الدولي.. ومنذ ذلك الحين أصبح عمل اليونسكو يعتمد اتجاهاً جديداً. فتبنى المؤتمر العام الـ١٩ المنعقد بنيروبي سنة ١٩٧٦، برنامجاً يعطي الأولوية للتدابير الرامية إلى تقليص الفارق في ميدان الإعلام بين الدول المصنعة والدول النامية، وتحقيق رواج إعلامي عالمي بحرية وتوازن أكثر.

وأقر نفس المؤتمر العام إنشاء لجنة دولية لمعالجة قضايا الاتصال.(١٣)

إلا أنه لم تبدُ أية إشارة بخصوص النظام الإعلامي العالمي الجديد، ولم تخصص له خلال تلك السنة أية توصية في توصيات اليونسكو أو الأمم المتحدة، وقد اعتبر العديد من الغربيين آنذاك أن التلويح لمجلة نظام إعلامي عالمي جديد يثير في أذهان الكثيرين مطامح هتلر الذي كان يسعى هو أيضاً إلى تحديد النظام الدولي.(١٤)

في كتابه "العرب وعصر المعلومات" يشير الدكتور نبيل علي إلى أن أكثر المترادفات دلالة وشيوعاً:

- مجتمع ما بعد الصناعة.
- مجتمع ما بعد الحداثة.
- مجتمع المعلومات.
- الموجة الثالثة.

يمكن أن نضيف إلى هذه المترادفات الأربعة أخرى كثيرة مما يرد في الخطاب الفلكلوري والسياسي أحياناً عند تناوله "للسيرة الشعبية" تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات، نذكر منها على سبيل المثال: عصر الكمبيوتر، ثورة الالكترونيات، انفجار المعلومات، ثورة المعلومات، ثورة العلم والتكنولوجيا، ثورة الاتصالات، عصر اقتصاد المعرفة.(١٥)

دعنا نطرح دقة هذه المصطلحات جانباً، ونغض الطرف حالياً عن مدى صدق ما تشير إليه أو تبشر به، لنخلص إلى المدلول الواضح الذي تؤكده، ألا وهو النقلة المجتمعية الحادة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات، هذه التكنولوجيا الساحقة وليدة التلاقي الخصب للعديد من الروافد العلمية والتكنولوجيا، والتي يتسنم قمتها ثالوث تكنولوجيا الكمبيوتر ونظم الاتصالات وهندسة التحكم التلقائي. وبينما تتعدد الآراء وتتباين إزاء الظاهرة العالمية، وآثارها المرتقبة على المدى القريب والبعيد، إلا أنها تتفق جميعاً في أن تكنولوجيا المعلومات تختلف اختلافاً جوهرياً عن سوابقها، وأنها قد أصبحت بالفعل عاملاً حاسماً في تحديد مصير عالمنا، دوله وأفراده.(١٦)

يعتمد الباحث نبيل علي في كتابه "العرب وعصر المعلومات" ما يشبه المقارنة بين إسرائيل والبلاد العربية، فيصل إلى نتيجة مفجعة عن التفوق العلمي الإسرائيلي في التقنية التي تضعها في مقدمة صفوف الدول الكبرى، وترجح كفة إسرائيل في معظم مجالات المعلوماتية في الكمبيوتر والاتصالات والبرمجيات، ومختلف مجالات علوم العصر.

■ **الهوامش:**

(١) حقوق الإنسان مجموعة صكوك دولية، ج١، ص٥.
(٢) حقوق الإنسان مجموعة صكوك دولية، ج١، ص٣٣.
(٣) الدستور اليمني.
(٤) حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان، تقديم محمد السيد سعيد، تحرير: بهي الدين حسين، ص١٢.
(٥) تحولات السلطة، إلفين توفلر، ج١، ص٨٢، ٨٣.
(٦) بيل جيتس، المعلومات بعد الإنترنت –طريق المستقبل، ص٤١، ٤٢.
(٧) بيل جيتس المعلومات بعد الإنترنت –طريق المستقبل، ص٤١، ٤٢.
(٨) بيل جيتس، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص٤٢، ٤٣.
(٩) بيل جيتس، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص٤٣.
(١٠) فيصل دراج، مبحث بعنوان الثقافة العربية والعولمة، ص٣.
(١١) د. مصطفى العمودي، النظام الإعلامي الجديد، عالم المعرفة، ص٢٢.
(١٢) د. مصطفى العمودي، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص٢٢.
(١٣) د. مصطفى العمودي، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص٢٢.
(١٤) د. مصطفى العمودي مصدر سبق الإشارة إليه، ص٢٢، ٢٣.
(١٥) د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، ص١٣، ١٤.
(١٦) د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص١٤.

● «النداء»، العدد ٢٦٢، الاثنين ١٧ يناير ٢٠١١

الحق في الحصول على المعلومة
اليمن أنموذجاً (٢-٣)

عبدالباري طاهر

13
الحق في الحصول على المعلومة
اليمن أنموذجاً (2-3)
من لا يفهم التاريخ لا يصنع المستقبل

الحق في الحصول على المعلومة

من الصعب إن لم يكن مستحيلاً الحديث عن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة بدون التأكيد على الحق في الحصول على المعلومة.

فالرأي الصائب والسديد لا يبنى إلا على المعلومة، ويشير محرر حرية الصحافة الأستاذ بهى الدين حسين إلى أن أهم عملات الحماية الإيجابية لحرية الصحافة والتعبير هو إقرار الحكومة وتسهيلها للحق في الحصول على المعلومة، وهو حق يستحيل بغيابه توظيف حق التعبير للمصلحة العامة، بل وتختنق مع غيابه حرية الرأي والتعبير أصلاً.(١٧)

يضيف: النقطة الثانية والتي تمنع هذا التوازن بين السلطة وممارسة الحرية، هي حق الصحفي في الحصول على المعلومات. فالحكومات الآن تحتكر المعلومات في كثير من الأحيان، والمشكلة لدينا أنه ليس هناك أي تنظيم لحق الصحفي في الحصول على المعلومة.(١٨)

وطالب بهي الدين، وهو ناشط حقوقي معروف، بإلغاء كافة القوانين التي تفرض قيوداً على حرية الرأي وتداول المعلومة والنقد، ويقع عبء إثبات عدم صحة أي خبر منشور على النيابة

العامة أو على من يكذب الخبر، وليس على الصحفي الذي ينشر الخبر. وهذا ما يُعمل به في كل البلاد الديمقراطية، على أساس أن الدولة عادة هي التي تملك الوثائق، وليس الصحفي. ودائماً ما تطرح قضية التوازن بين حرية المعلومات وحرية الحياة الخاصة، ومطلوب دراسة تنظيم النماذج الديمقراطية لهذا الشأن، على أن نعي أن مفهوم النظام العام المستخدم في الأدبيات الحديثة هو مفهوم مرن وواسع، ويلاحظ أن الأنظمة الاستبدادية أكثر ميلاً لفرض القيود على الحريات والحق في الحصول على المعلومة. كما يلاحظ انتقاء أجهزة البلدان المستبدة في احتكار المعلومة، وبيعها أو تسريبها أو إعطائها للموالين والمحاسيب.(١٩)

ويدعو صلاح الدين حافظ الأمين العام السابق لاتحاد الصحفيين العرب، إلى "تمتع سكان القرية الالكترونية -دون تفرقة- بهذه المعلومات المتدفقة عبر وسائل الاتصال، يحقق التكافؤ في الاستفادة بوسائل الإعلام المتحررة من احتكار البعض لها.. سواء كان ذلك البعض دولة بعينها، أو نخبة معينة، أو فئة متميزة. لأن حق الاتصال والحصول على المعلومات يجب أن يكون حقاً للجميع دون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العنصر، أو الجنس، أو الرأي والموقف السياسي والفكري. وبذلك تتحقق المشاركة الإيجابية، وإلا ظلت المعلومات تتدفق من أعلى إلى أسفل، من السلطة الحاكمة إلى المحكومين، أو من الدول الأقوى للدول الأضعف، أو من الشعوب الصناعية الغنية للشعوب النامية الفقيرة.(٢٠)

إن حرية الكلام، وحرية الصحافة، وحرية الإعلام، وحرية التجمع من الحريات الأساسية لممارسة حقوق الإنسان، ويعد توسيع هذه الحريات المتعلقة بالاتصال بين الناس مبدأً من المبادئ التي تسود الآن عملية تحقيق الديمقراطية، ويعد الدفاع عن جميع حقوق الإنسان واجباً من الواجبات الأساسية لوسائل الإعلام.(٢١)

ويضيف: ينبغي تلبية احتياجات الاتصال في المجتمع الديمقراطي عن طريق التوسع في بعض الحقوق الخاصة، مثل حق الحصول على المعلومات، والحق في إعطاء المعلومات، والحق في الحياة الخاصة، والحق في المشاركة في الاتصال.(٢٢)

وتحدد الدكتورة عواطف عبدالرحمن في كتابها "دراسات في الصحافة العربية المعاصرة" مطلب توفر الحد الأدنى من الحقوق الإعلامية والاتصالية للجماهير العربية، وترى أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال:

١ - توفر وسائل الاتصال والمعلومات لجميع القوى دون تمييز بسبب الجنس واللغة أو الدين أو الانتماء السياسي.

٢ - تحقق أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية في عمليات الاتصال والإعلام بحيث لا يقتصر دور الجماهير على التلقي والاستقبال السلبي للرسائل الإعلامية.

٣ - عدم احتكار صناعة القرارات الإعلامية بتركيزها في أيدي الفئات البيروقراطية من العاملين في حقل الإعلام.

٤ – إعادة النظر في كافة التشريعات الإعلامية السائدة في الوقت الراهن، والعمل على تنقيتها من العوائق والقيود التي تعوق الإعلاميين وتحول دونهم وممارسة حقوقهم المهنية من ناحية، والقيام بمسؤولياتهم تجاه شعوبهم ومهنتهم من ناحية أخرى.(٢٣)

في عمان نظام مركز حماية وحرية الصحفيين ورشة عمل "قوانين الإعلام والانترنت في العالم العربي"؛ ٧ تشرين أول ٢٠١٠.

قدم المحامي الدكتور يونس عرب بحثاً مهماً في الإطار التنظيمي للانترنت في الدول العربية والديمقراطيات الناشئة في آسيا الوسطى.

تحدث عن الحق في الوصول أو النفاذ إلى المعلومات.

"الحق في الحصول على المعلومات هو سند الشفافية، وضمانة المشاركة العامة والرقابة الفاعلة على السلطة، وأداة حماية حق الرأي والتعبير والإعلام.. وقد كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وعدد كبير من المدونات الدولية والدساتير الوطنية. فالحق في الحصول على المعلومات كما يلحظ في نصوص هذه المدونات، وكما تقضي طبيعته، يتصل على نحو وثيق بحقوق أخرى كالحق في التعبير، والحق في الرأي، والحق في صحافة حرة، والحق في الإعلام. إذ بدون مكنة الوصول للمعلومات ومكنة التماس المعرفة والاطلاع على ما يهم الشأن العام، والحق في تبني محتوى السجلات الحكومية والخاصة، لا يكون لهذه الحقوق أي معنى. إن التدبير التشريعي المتعين إيجاده لضمان حق الوصول أو النفاذ إلى المعلومات كأحد احتياجات تنظيم البيئة الرقمية، يتعين أن يحقق الأهداف التالية:

– تكريس وإنفاذ الحق الدستوري المقرر في الوصول إلى المعلومات.

– تحديد منضبط لنطاق الاستثناءات المقررة على هذا الحق بصورة لا تتعارض مع الحق، وهي الاستثناءات التي توجبها الطبيعة السرية لبعض البيانات والوثائق.

– إحداث التوازن وإزالة التناقض بين هذا الحق وبين بقية حقوق الإنسان المقر بها والمعترف بها ضمن التزامات الدولة تجاه المجتمع الدولي، وقواعدها الدستورية، وتحديد الحق في التعبير والرأي والمشاركة والحق في الخصوصية.

– إنجاز وإنفاذ التزامات الدولة تجاه المجتمع الدولي بشأن تكريس حقوق الإنسان.

– تمكن تحقق الممارسة الفعلية والميسرة لهذا الحق بسرعة الوصول إلى المعلومات، وبأقل الكلف.. وعلى قاعدة المساواة والتبرير المشروع لقبول أو رفض هذا الحق.

– إنجاز وتحقيق الالتزام بالشفافية وتكريس مسؤولية سائر الهيئات والأجهزة العامة وأجهزة القطاع الخاص بشأن هذا الالتزام.

– تعزيز الثقافة الوطنية بالحقوق والالتزامات وتفهم الواجبات الوظيفية، وتعزيز المشاركة العامة، وتفعيل ممارسة حرية الرأي والتعبير.

وبالتالي فإن الحد الأدنى لهذا التدبير التنظيمي انطواء قواعده على ضمان حق الأفراد والهيئات

بالوصول إلى المعلومات الحكومية والمعلومات والسجلات سواء في القطاع العام أو الخاص، مع مراعاة الفوارق بينهما، وكذلك تنظيم عملية تصنيف هذه المعلومات، ومعايير وضبط هذا التصنيف، وتحديد تطابق الاستثناء أو الحظر على المعلومات التي لا يتاح الوصول إليها، والأهم من ذلك إيجاد جهة محايدة مستقلة في الدولة لا تخضع لقرار الجهات الحكومية وغيرها للطلبات التي أجيزت، إلى جانب الرقابة على عمليات التصنيف والحفظ التي تتيح سلامة الوصول للمعلومات كي يناط بها الفصل في كل إجحاف بهذا الحق أو تعديله.

اليمن وسر صناعة القنبلة

أشرنا قبلاً إلى أن الدستور اليمني قد أغفل عامداً النص على "الحق في الحصول على المعلومة، وتضمن القانون اليمني رقم ١٢٥ لسنة ٩٠ إقراراً بهذا الحق شأن القانون المصري والأردني، إلا أن هذا الحق قد حوصر بقيود وعوائق تعطل الحق إن لم تلغه، كما أنها لا تتضمن مواد أو إجراءات جزائية ضد حجب المعلومة أو إخفائها.

وبديهي أن الكلام عن حرية الرأي والتعبير والحريات الصحفية بدون الحق في الحصول على المعلومة، وتجريم حجبها بدلاً من معاقبة الصحفي الذي يصل إليها بشق الأنفس، هي محنة الصحافة والصحفي في اليمن.

وسوف أتناول محظورات النشر في القوانين اليمنية النافذة ليستبين مدى استشعار المشرع خطورة المعلومات، واعتبارها خطراً ساحقاً ماحقاً، وجريمة تصل عقوبتها تخوم الإعدام.

■ **الهوامش:**

(١٧) حرية الصحافة، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص١٩.
(١٨) حرية الصحافة، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص٤٥.
(١٩) حرية الصحافة، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص٦٧، ٦٨.
(٢٠) صلاح الدين حافظ، أحزان الصحافة، ص١٧٧.
(٢١) صلاح الدين حافظ، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص١٧٧.
(٢٢) صلاح الدين حافظ، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص١٧٧.
(٢٣) د. عواطف عبدالرحمن، دراسات في الصحافة العربية المعاصرة، ص٤٢.

● «النداء»، العدد ٢٦٣، الاثنين ٢٤ يناير ٢٠١١

الحق في الحصول على المعلومة
اليمن أنموذجاً (٣-٣)

عبدالباري طاهر

الحق في الحصول على المعلومة
اليمن أنموذجاً (3-3)

المحظورات

كما تلاحظون فإن النسبة الأكبر من مواد القانون تندرج في باب الحظر والمنع والتحريم، ومع ذلك فإن الباب الخامس منه خاص بمحظورات النشر والأحكام الجزائية والأحكام العامة الختامية.

محظورات النشر في القانون تتوج ٤ أبواب وعدة فصول ومواد غالبيتها محرّمة ومانعة، فهو قانون محظورات بامتياز، ومادة أو مواد المنح والإباحة والسماح تحاصر باحترازات وبعشرات المواد المحرمة التي تعطل وتحاصر الهامش الديمقراطي.

باب المحظورات أشبه بلعبة العرائس الروسية بل تتفوق عليها، فهو يشتمل على مادة واحدة، المادة ٣٠١، وهي تحتوي ١٢ محظوراً، ينطوي كل واحد منها على كمائن وألغام تتناسل محرمات ومحظورات وقيوداً تجعل حرية الرأي والتعبير نفسها شبه محظورة أو متاحة مع وقف التنفيذ، أحصى الأستاذ المحامي أحمد الوادعي المواد المعاقبة بالسجن في القانون والأفعال المجرمة فوجدها تصل إلى ٣٤ فعلاً.

وقد أحصيت ما يتعلق منها "بالمعلومة" فوجدتها تصل إلى مائة محظور عقوبتها السجن. وليس هذا كل البلاء فالمادة ١٠٤ من الأحكام الجزائية تنص على "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب كل من خالف هذا القانون بغرامة لا تزيد عن ١٠ آلاف ريال أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة واحدة".

وهو ما يعني فتح الباب بأوسع من أبواب الجحيم على القوانين العقابية كلها حتى الذي لم يسن بعد، وهناك قوانين مختلفة تتضمن مواد عقابية منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ – قانون الجرائم والعقوبات.

٢ – قانون الإجراءات الجزائية.

٣ – قانون المرافعات.

٤ – قانون الوثائق.

٥ – قانون الانتخابات.

٦ – قانون حماية المستهلك.

٧ – قانون الأحزاب.

ورغم هذه الترسانة من القوانين المجرمة والعقابية فلا تزال شهية السلطة مفتوحة كأبواب الجحيم لإصدار مشاريع قوانين أكثر تعقيداً أو أشد تنكيلاً وعقاباً.

فمنذ نهايات حرب ٩٤ سنت الدولة ٥ مشاريع قوانين صحافة استطاع الصحفيون بتضامنهم وموقفهم إسقاطها، أشهرها الصيغة المقدمة من وزارة الإعلام، وصيغة مقدمة من وزارة العدل شارك أطراف عديدون في الصياغة.

وهاتان الصيغتان هما اللتان قامت منظمة المادة ١٩ في لندن بدراستهما وتقديم الملاحظات حولهما للحكومة اليمنية حسب استئناسها، ويعود الفضل في هذه الدراسة لمنتدى الإعلاميات والأستاذة رحمة حجيرة، كما قامت مشكورة الأستاذة توكل كرمان بنشرها في الكتاب التوثيقي المهم "الصحافة في اليمن: الهامش والانتهاكات" في جزأين.

عود على بدء المحظورات

تلزم المادة ٣٠١ كل العاملين في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية وبصفة خاصة المسؤولين في الإذاعة المسموعة والمرئية، وكلاً من صاحب الصحيفة ورئيس التحرير المسؤول وصاحب المطبعة ودور النشر والصحفيين بالامتناع عن طباعة ونشر وتداول وإذاعة ما يلي:

١ – يتحدث القانون عن العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية، تحقير الديانات السماوية، العقائد الإنسانية.

٢ – ما يمس المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية أو إفشاء أسرار الأمن والدفاع عن الوطن وفقاً للقانون.

٣ – إثارة النعرات القبلية أو الطائفية أو العنصرية أو المناطقية أو السلالية وبث روح الشقاق والتفرقة بين أفراد المجتمع أو ما يدعو إلى تكفيرهم.

ويزخر القانون بالمحظورات والمحرمات. والأخطر أن القانون مفتوح على القوانين العقابية الأخرى، كما أنه يترك للقاضي توقيع عقوبة يسميها تكميلية، فيمكن أن توقع أكثر من عقوبة في مخالفة واحدة لنترك اللائحة التنفيذية لقراءة مستقلة كونها تتضمن قيوداً إضافية ومتزايدة.

قانون الجرائم والعقوبات

رصد المحامي الباحث الأستاذ أحمد الوادعي ما يقرب من ١٤٠ جريمة رأي في قانون الجرائم والعقوبات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٤.

ويلاحظ أنه عقب حرب ٩٤ جرت تعديلات متكررة على الدستور والعديد من القوانين وحلها باتجاه التراجع عن الهامش الديمقراطي والمزيد من التضييق على الحريات العامة والديمقراطية، وبالأخص حرية الرأي والتعبير.

وحقيقة فإن ما نعرض له في المواد العقابية في القوانين المختلفة هي المواد المكرسة لفرض القيود والنص على العقاب بصورة واضحة لا تقبل التأويل، علماً أن هناك أيضاً عشرات المواد والإشارات في كل القوانين التي ندرسها تتضمن ما يمكن تأويله ضداً على حرية الرأي والتعبير.

المحرض

في المادة ٢٢ يعد محرضاً من يغري الفاعل على ارتكاب جريمة، ويشترط لمعاقبته أن يبدأ الفاعل في التنفيذ، ومع ذلك تجوز المعاقبة على التحريض الذي لا يترتب عليه أثر في جرائم معينة.

وفي الباب الأول المتعلق بأمن الدولة "أسرار الدفاع" تعتبر المادة ١٢١ المعلومات الدفاعية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التي تقتضي طبيعتها ألا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم تعلق بذلك، ويجب مراعاة مصلحة البلاد أن تبقى سراً على من عدا هؤلاء الأشخاص، ومن هذه الأسرار حسب الفقرة ٢ المكاتبات والمحررات والوثائق والرسوم والخرائط والتعميمات والصور وغيرها.

كما تتضمن الفقرة ٣ الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة تشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وتموينها وأفرادها، وبصفة عامة –هكذا– كل ما له علاقة بالشؤون العسكرية والخطط الاستراتيجية. أما الفقرة ٤ فتحظر الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والإجراءات التي تتخذ للكشف عن الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب.

في الفصل الثاني "الجرائم الماسة بأمن الدولة -الاعتداء على استقلال الجمهورية"؛ في المادة ٥٢١ ينص على عقوبة الإعدام لكل من (الفقرة ٢) أذاع خبراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو عمد إلى دعاية مثيرة، وكان من شأن ذلك كله إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد، أو العمليات الحربية للقوات المسلحة، أو إثارة الفزع بين الناس وإضعاف الروح المعنوية في الشعب.

أفشى سراً من أسرار الدفاع عن البلاد.

والصياغة تتسم بقدر كبير من الغموض والعمومية وعدم الضبط: الإشاعة، المغرضة، إثارة الفزع، إلحاق الضرر... الخ.

والخطورة أن مثل هذه المادة المؤدية إلى الإعدام في قضية غاية في الخطورة وتتعلق بصميم حرية الحق في الحصول على المعلومات وحرية النشر والتعبير، وهناك الآن زميلان صحفيان هما "نبيل سبيع ونائف حسان"، والأخير رئيس تحرير صحيفة "الشارع" ومعهما الصحفي "محمود طه" يحاكمون حالياً أمام محكمة أمن الدولة -محكمة عسكرية- بهذه التهم التي عقوبتها الإعدام لتغطيتهم الحرب الأولى في صعدة.

في الفصل الثالث "الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي"؛ تشتمل المادة ٢٣١ الفقرة الـ٤ على من حرض علناً الجند على الخروج عن الطاعة أو التحول عن واجباتهم العسكرية.

وكل من أثار أو شرع في إثارة عصيان مسلح لدى الناس ضد السلطات القائمة بموجب الدستور.

ويلاحظ أن لفظ الطاعة والتحول عن واجباتهم يمكن أن يؤول أو يسقط على كتابات تدعو إلى رفض العنف وتدين الحرب في صعدة أو استخدام السلاح في قمع الاحتجاجات المدنية في الجنوب، وهو ما تلوح به السلطة صباح مساء.

في المادة ٥٣١ التحريض على عدم الانقياد للقوانين؛ تنص على عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ٣ سنوات لكل من أذاع أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو أية دعاية مثيرة، وذلك بقصد تكدير الرأي العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

والسؤال: كيف يمكن فهم وقياس تكدير الرأي العام، وتحديد إلقاء الرعب أو إلحاق الضرر؟ وما هو التهديد للمصلحة العامة؟

فهذه الألفاظ ذات الطابع العام والمفتوح تمثل كمائن وقيوداً على حرية الصحافة وعمل الصحف.

في الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة

تنص المادة ٦٥٢ على المعاقبة بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة "استراق السمع" النقل عن طريق جهاز من الأجهزة محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف.

كما تنص المادة ٧٥٢ على المعاقبة بالسجن مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة على من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة.(٢٤)

ويقيناً فإن للحياة الخاصة حرمتها ويجب أن تصان، ولكن لابد من التمييز بين الحياة الخاصة للمواطن العادي والحياة الخاصة للإنسان العام والمسؤول. صحيح أن الحياة الخاصة محترمة للجميع، ولكن الموظف العام كثيراً ما يكون تحت بصر الناس وعرضة للتتبع والانتقاد.

الأخطر أن الموظف العام نفسه كثيراً ما اعتبر انتقاد تجاوزاته وتجاوز أو فساد أسرته شيئاً خاصاً أو من الخصوصية، بل إننا نلحظ أن نقد الحاكم في البلاد العربية ومنها اليمن طبعاً إساءة للبلد وللوطن كله، فالخلط العام يأتي من المستبد الذي يحول العام كله إلى خاص، ويدمج الوطن أو يلحقه بشخصه فيصبح هو الوطن كله والدولة معنى من معانيه، فكيف يمكن إذن تحديد خصوصياته إذا ما غدا الوطن والأمة امتداداً له أو ظلاً باهتاً أو صدى.

في الفصل السادس "القذف والسب"؛ في تعريف السب تنص المادة بأن السب هو إسناد واقعة جارحة للغير لو كانت صادقة "وجبت عقاب من أسندت إليه قانوناً أو وجبت احتقاره عند أهل وطنه، وكذلك كل إهانة للغير بما يخدش شرفه أو اعتباره دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة إليه".

والواقع رغم الإصرار الواضح في المادة لمعنى السب ودقة التعريف أيضاً، فإن قضية السب نفسها إحدى أهم القضايا أو السيوف المصلتة على رقاب الحريات الصحفية، فكثير من القضايا أمام النيابات والمحاكم من المسؤولين وكبار النافذين تدور حول السب، والموظف العام لا يميز ما بين القذف والسب والنقد، فهو يسيء إلى الوظيفة العامة ويسيء استخدامها، وغالباً ما يقوم الإعلام ونيابة الصحافة بالاستجابة لنزوات هؤلاء النافذين في جرجرة الصحفيين للتحقيقات والمساءلة ورفع الدعاوى الكيدية.

قانون الإجراءات الجزائية رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

تؤكد المادة ٤١ أنه لا يجوز المساس بحرية الحياة الخاصة للمواطن في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون، ويعتبر القانون مساساً بها في الأفعال: استراق السمع أو تسجيل أو نقل المحادثات التي تجري في مكان خاص أو عن طريق الهاتف أو عن طرق جهاز من الأجهزة أياً كان نوعه، وهي المادة المنصوص عليها في المادة رقم ٢٣٠ من قانون الجرائم والعقوبات، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

وفي المادة ٦١ يستثنى من أحكام المادة ٧٣ وهي المادة التي تقضي بانقضاء الحق في سماع الدعوى الجزائية بمضي المدة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، تستثني المادة الدعوى الجزائية في الجرائم الماسة بحرية المواطنين أو كرامتهم أو التي تتضمن اعتداء على حرية الحياة الخاصة.

قانون المرافعات رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢

بشأن المرافعات والتنفيذ المدني تنص المادة ١٧ منه على الاختصاص المكاني، حيث تنص المادة على "يكون الاختصاص بحسب المكان للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن الخصم المدعى عليه أو محل إقامته المؤقتة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك"، وإذا تعدد الخصوم المدعى عليهم كان الاختصاص للمحكمة التي يختارها المدعي، ويقع في دائرتها الموطن الأصلي لأي منهم، ويطلب الآخرون إليها.

وتتناول المواد ٥٤، ٤٥٢، ٤٥٣ قضايا تخص الإعلان في الأحكام العامة للبيع.

قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم ٦٦ لسنة ١٩٩١

أعطى قانون الصحافة للأحزاب والتنظيمات السياسية حق إصدار صحيفة أو أكثر دون التقيد بالحصول على الترخيص المنصوص عليه، كما يحق لكل حزب استخدام وسائل التعبير عن الرأي وفقاً للدستور والقوانين حسب المادة ٢.

وتنص المادة ١٢ تمكن أجهزة الإعلام الرسمية كل الأحزاب أو التنظيمات السياسية بالسوية استخدام وسائلها لنقل وجهات نظرها إلى المواطنين وتوضح اللائحة الداخلية القواعد المنظمة لذلك.

ويلاحظ هناك أمران؛ أولاً التمييز بين الأحزاب والتنظيمات السياسية والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني غير السياسية، فهي تعطي الأحزاب حق إصدار صحفها بدون ترخيص كما تمكنها حسب القانون من استخدام وسائل الإعلام بالسوية في نشر أفكارها وقضاياها، فإنها تطلب من الأفراد والمؤسسات المدنية التقيد بشروط الترخيص. كما أنها أيضاً لا تعطي الحق للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني باستخدام وسائل الإعلام.

أما الملاحظة الثانية فإن القانون باستثناء إعطاء الحق نظرياً في استخدام وسائل الإعلام والأحزاب بالسوية، فإنه قد ربط ذلك باللائحة الداخلية.

وعملياً فإن الإعلام: القنوات الفضائية ومحطات التلفزيون والإذاعة وثلاث صحف يومية كلها محتكرة لحزب الحكم "المؤتمر الشعبي العام"، ويقتصر السماح للأحزاب بالحضور في هذه الأجهزة عند عقد مؤتمراتها أو في الانتخابات العامة.

قانون الانتخابات رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١

بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء يكرس القانون الباب الرابع لتنظيم وضوابط الدعاية الانتخابية، ويشتمل على ١٦ مادة ابتداء من المادة ٣٧ التي تخول اللجنة العليا وضع القواعد التي

تحكم الدعاية الانتخابية، وتعطيها المادة ٣٨ حق توعية المواطنين بأهمية الانتخابات والدعوة إلى المشاركة فيها، كما تقوم بموجب المادة ٩٣ بتنظيم استخدام وسائل الإعلام، وتحظر المادة ٤٠ الإنفاق من المال العام على الدعاية الانتخابية، علماً أن موازنة الأحزاب ومشاركتها تتم بتمويل من الدولة.

كما تحدد المادة ٤١ الأماكن الخاصة بوضع الإعلانات الانتخابية والوقت المحدد لها.

كما تنص المادة ٤٦ على تحريم استخدام المساجد والجوامع والكليات والمدارس والمعاهد والدوائر الحكومية والمعسكرات والمرافق العامة للدعاية الانتخابية.

وتجيز المادة ٤٧ أثناء فترة الدعاية الانتخابية عقد لقاءات انتخابية مع تكليف اللجنة العليا وضع القواعد المنظمة لعقد هذه القواعد، كما تعطي اللجنة الإشرافية صلاحية استخدام المساجد والجوامع لهذه الأغراض.

وتجيز المادة ٤٨ استخدام مكبرات الصوت لأغراض الدعاية الانتخابية.

وتحرم المادة ٤٩ الاعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية المسموح بها.

ولا تعتبر المادة ٥٠ ما تبثه وتنشره وسائل الإعلام الرسمية حول مباشرة رئيس الجمهورية لمهامه وأعماله اليومية دعاية انتخابية.

وتحرم المادة ٥٢ على الأحزاب والأفراد والجماعات ممارسة الضغط أو التخويف أو التخوين والتكفير أو التلويح بالمغريات أو الوعد بمكاسب مادية أو معنوية.

ورغم الطابع السليم والإيجابي للعديد من المواد المذكورة، إلا أن ما يعيبها طابع التحكم والهيمنة، والمنح والمنع، والطابع النظري الذي لا يتجسد في السلوك. ثم ما معنى أن تكون المدرسة والمسجد والجامع والكلية ووسائل الإعلام "القومية" ملكاً لحزب طوال الأربعة أو الخمسة الأعوام لتحرم لمدة أسبوع ويسمح للآخرين من المستقلين أو المعارضة ممارسة الحق بغرض "شهادة زور بالديمقراطية" ونزاهة الانتخابات وتكافؤ الفرص؟!

ثم إن اللجنة العليا نفسها "المحكمة والمتحكمة" هي نفسها موضع خلاف وتساؤل.

■ **الهوامش:**

(٢٤) د. يونس عرب، مبحث مقدم لورشة قوانين الإعلام في الأردن، ص٦.

● «النداء»، العدد ٢٦٤، الاثنين ٣١ يناير ٢٠١١

الثورة العربية الشعبية والبلطجية

عبدالباري طاهر

الثورة العربية الشعبية والبلطجية

13

لما جرى ويجري في تونس ومصر جذور عميقة تمتد إلى ثورة ١٩١٩ في مصر والتي امتدت عدة سنوات بقيادة سعد زغلول وعلي شعراوي باشا وعبدالعزيز فهمي باشا، وكانت هذه الثورة الشعبية ثمرة من كفاح الحركة الوطنية التي بدأها مصطفى كامل ومحمد فريد وتجلت في الحزب الوطني ١٩٠٧، وكان للصحافة فيها دور.

أخمد الانجليز الثورة وجرى تنكيل بزعمائها نفياً وتقتيلاً، واعتقالاً. كانت هذه الثورة العظيمة حركة شعبية سلمية شأنها شأن الحركة المشروطية في إيران ١٩٠٦، والاصلاحات التركية ١٨٧٦، و١٩٠٨.

وكانت المشروطية حسب التسمية التركية والايرانية معطى من معطيات مطلب الاصلاحات في تركيا، وتحت تأثير تركيا ودعاة الاصلاح الشيعة في إيران الملا أحمد بن محمد مهدي الزافي الكاشاني ١٨٣٢ والمرزا محمد حسين النائيني صاحب كتاب «تنبيه الامة وتنزيه الملة» وهو دستور الثورة الايرانية القائل بولاية الامة بدلاً من «ولاية الفقيه»، وهو المبدأ الدستوري الذي تراجعت عند الثورة الايرانية بعد انتصار الايات المستبدين ضد الارادة العامة للشعب. أما المشروطية في تركيا فهي عميقة الجذور وللثورة الاوروبية أثر كبير فيها.

وفي تونس والمغرب العربي كان كتاب خيرالدين التونسي «أقدوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» هو الدليل النظري للاصلاحات الديمقراطية شأن كتاب «الابريز» لرفاعة الطهطاوي في مصر.

كانت الاصلاحات التركية وهي الاقدم تمرداً على دولة الخلافة الاسلامية وأمير المؤمنين ظل الله في الارض، ونقل الولاية إلى الامة والشعب. أما في إيران فقد كانت تجاوزاً لولاية الفقيه التي دعا اليها الزافي كمخرج من مأزق «غيبة الامام».

وفي مصر كانت ثورة ١٩١٩ موجهة بالاساس ضد الاستعمار البريطاني، ولكنها أيضاً ذات جذور ديمقراطية وإصلاحية.

أغلق الاستعمار البريطاني في مصر الباب أمام الاصلاح والتحول الديمقراطي، وهو نفس ما فعله الاستبداد التركي في عهد عبدالحميد خان، وما قام به البريطانيون في إيران بعد إفشال ثورة المشروطية هناك.

كانت الدسترة هماً ونضالاً عاماً ومشتركاً بين هذه الثورات العظيمة في تركيا وإيران والبلدان العربية، وامتدت إلى بلاد الشام والحجاز واليمن في النصف الأول من القرن الماضي.

وكان أحرار الحجاز وفي ما بعد أحرار اليمن من أوائل من رفع شعار الدسترة والدستور كبديل «للولاية الالهية»، والحاكم ظل الله في الارض.

تحالف الاستبداد الثيوقراطي والاستعمار الجديد: البريطاني والفرنسي في ما بعد الحربين الكونيتين. أغلق الباب على التطور الديمقراطي، مما جعل التغيير بوسائل سلمية وديمقراطية أمراً بعيد المنال إن لم يكن مستحيلاً.

وتحولت الديمقراطية في المغرب العربي ومصر إلى لعبة تكتيكية ذكية تتيح ألواناً من الممارسة الديمقراطية الشكلية، ولكنها لا تسمح بتجاوز الخط الاحمر «الوجود الاستعماري». الامر الذي مكن الضباط الاحرار في مصر من القيام بالثورة بواسطة الانقلاب العسكري بدلاً من التغيير بالارادة الشعبية العامة.

وحقاً فقد عبرت الانقلابات العسكرية في مصر والعراق واليمن وحرب التحرير في الجزائر وجنوب اليمن عن الارادة الشعبية العامة، ولكنها في نفس الوقت قد وضعت نفسها بديلاً عنها مؤزرة بالقوة.

من هنا نلاحظ في الثورة المصرية عام ٥٢ استهانة بالنضال السلمي الديمقراطي الذي قاده سعد زغلول والنحاس باشا ورفاقهما في حزب الوفد. كما انقض الايات الايرانيون على الارادة الشعبية العامة في «المشروطية» ثورة ١٩٠٦.

ففي تركيا تمكن الاسلاميون العلمانيون من الانتصار على الأتاتوركية الفاشية، وأقاموا حكماً علمانياً اسلامياً ديمقراطياً، وتعثرت الاصلاحات في إيران بعد إفشال إصلاحات خاتمي. أما في تونس فإن الحبيب بورقيبة وهو تلميذ للاتاتوركية قام بإصلاحات في التنمية والبناء والتحديث والعلمنة. ولكنه كمستبد قد وقف بهذه الاصلاحات عند تخوم «الشرعية الاتاتوركية»، واعتبر علمانيته بديلاً للباي وللديمقراطية في آن.

واتى من بعده الضابط زين العابدين بن علي الذي ورث الاستبداد العلماني والتبعية والولاء

للاستعمار الفرنسي مع انفتاح على أمريكا، وهو التطور الجديد في حكمه.

غيب الطاغية الفاسد بن علي نضال خير الدين التونسي واصلاحاته المهمة، ونضال الاتحاد العام التونسي للشغل، وحول تونس إلى ضيعة لآله ولأصهاره، وكان الاستعمار الفرنسي والامريكي سنده القوي في مواجهة النضال الديمقراطي التونسي.

انتصار الثورة الديمقراطية في تونس ذات الجذور العميقة في نضال الاتحاد العام التونسي للشغل قد فتح ثغرة في جدار «الشرعية الثورية» بين مزدوجين، وهي الشرعية التي تحولت إلى شرعيات أسرية في تونس ومصر وقبائلية وعسكرية في العراق والجزائر واليمن والسودان، فهذه الشرعيات المتآكلة لايمكن مواجهتها إلا بنضال سلمي وديمقراطي يلعب فيه الشباب دور الريادة والبطولة.

رفض الحاكم «ظل الله» الدستور جملة وتفصيلاً. فلا دستور غير القرآن، بما يعني في ما يعني أنه وكيل الله المعتمد -أستغفر الله والامين الأوحد على حماية الدين، وهو ما فعله الخلفاء الاتراك، وقبلهم الامويون والعباسيون، والأئمة في اليمن.

أما المستبدون الثورجيون والقومجيون فقد استهانوا بالديمقراطية، وبالارادة الشعبية العامة، وجعلوا إرادتهم الاساس، وصادروا الحريات العامة والديمقراطية، وبالاخص حرية الرأي والتعبير الحريات الصحفية. وهم وإن قبلوا شكلياً بالدستور إلا أنهم قد تلاعبوا به، وحولوه إلى هراوة غليظة ضداً على خصومهم.

وحقيقة فإن الانتصار الاسرائيلي المتكرر ضد الانظمة العسكرية العربية مرده إلى تغييب الارادة العامة للشعب، وهو السبب الاساس في سقوط هذه الانظمة في أيدي ألد أعدائها: مصر، السودان واليمن. ففي مصر ورث السادات ثورة الـ ٣٢ من يوليو بقيادة الزعيم العربي جمال عبدالناصر، ومن بعده حسني مبارك، وهما شاهدان أن الاستبداد "حتى لو كان عادلاً" فإنه يخبئ البلطجية ويحجبها عن أعين الناس لتظهر عارية أمام الجميع.

إن خطيئة الثورات العسكرية ذات البعد القومي رغم انجازاتها أنها قد أضعفت الارادة العامة للجماهير، وأفسحت السبيل أمام الالغام الخبيئة للرجعية والاستعمار لتكون الوارث لهذه الثورات.

فإبراهيم عبود والنميري والبشير في السودان هم الاوجه الكالحة للدكتاتورية العسكرية، والشاهد على فشل أو إفشال الديمقراطية في السودان، وبالتالي شق وحدة السودان وتهديد كيانه كله.

وقد أثبت حكم السادات وحسني مبارك والنميري والبشير صاحب بيوت الاشباح وبن علي في تونس وصالح في صنعاء، أن البلطجة هي الضمير المستتر لهذه الانظمة. وأكدت أيضاً أن الاستعمار لم يغب لحظة واحدة عن ديار العرب.

إن بلاطجة الحكم في البلاد العربية هم سر الانتصار في الانتخابات، فزين العابدين طالما انتصر بهم في الحكم، واستخدمهم النميري وبعده الترابي والبشير في تدمير وحدة السودان، وبهم الرئيس صالح يصول ويجول (هل من مبارز في دعوته لانتخابات «حرة ونزيهة». لا ينجح فيها إلا هو)!

فالبلاطجة هم أداة الحكم الاساسية، وهم من قتل المتظاهرين في تونس، ويقومون بتقتيل المتظاهرين المسالمين في ميدان التحرير وشوارع القاهرة والاسكندرية والمدن المصرية، وهم الجنجويد في السودان وفي دار فور تحديداً، وبيوت الاشباح هناك.

ويمتلكون في اليمن مسميات عديدة.

لقد أكدت ثورتا مصر وقبلها تونس أن الاستعمار والحكم العربي لاسند له غير البلطجية، وأن بقاء إسرائيل وقوتها الحقيقية هي «الحكم العربي» «البلطجي».

ثورة مصر المنتصرة سوف تضع الارامل والارحام في المشرق العربي تحت سمع وبصر العالم عرايا كيوم ولدتهم أمهاتهم، وتفضح وقد فضحت العلاقة العضوية بين نخبنا السياسية حتى المعارضة منها وزبانية الحكم الفاسد والمستبد.

ربط الثوريون العرب بين الرجعية والاستعمار، ولكن غياب الديمقراطية أو تغييبها قد سرب الرجعية والاستعمار من بين مسام أجسادهم ليكونوا أول ضحايا الرجعية والاستعمار، وليرثهم زعماء البلاطجة وعسس الليل وسوء الخاتمة، والعياذ بالله من سوء الخاتمة.

إن ثورة تونس ومصر هي الثورة الحقيقية، وهي تشبه إلى حد بعيد ثورة المشروطية في تركيا وإيران والهند وثورة الزعيم العالمي نلسون مانديلا في جنوب أفريقيا.

حركة الشباب والجماهير الشعبية السلمية هي أداة التغيير الحقيقية، ولا تستطيع الدبابات والطائرات والصواريخ النيل منها.

وأخطر ما في هذه الثورات أنها كشفت وتكشف الوجه البلطجي الخبيء، وهي أداة القمع الحقيقية، ووسيلة انتصار الحكم المتكررة في الانتخابات «وإنها لفضيحة حتى القبر»!

اكدت الثورتان العظيمتان أن السلاح الاستراتيجي للحكم هو البلطجية بعدما فشلت الإف ٥ والدروع والدبابات، فكانت الحمير والجمال والسيوف الصدئة والبلطات والعصي والجنازير والمطاوي والخناجر أسلحة الحكم وعتدته وعتاده.

قدم الرئيس صالح تنازلاً تكتيكياً مع الاحتفاظ «بالسلاح الاستراتيجي» طبعاً، ولا نستبعد أن تبتلع المعارضة الطعم غير مدركة أن مشكلات اليمن الحقيقية كثيرة ومنها بالاساس جريمة حرب ٩٤ التي شارك فيها بعض أطراف المعارضة اليوم، وإلغاء مشاركة الجنوب، فما لم يجب الحكم على سؤال جريمة الحرب، ويعتذر عن جرائرها، ويعيد للجنوب وابناء الجنوب حقهم في المشاركة الندية والمتساوية، ومن ثم إعادة اعتبارهم وممتلكاتهم المنهوبة، ثم معالجات جرائم الحرب في صعدة، والالتزام الدقيق والصارم بكل الاتفاقات والوثائق التي قبل بها ومهرها بتوقيعه ثم وصمها بالخيانة ودانها، ومنها رسالته لمجلس الامن عقب حرب ٩٤، ووثيقة العهد والاتفاق، واتفاق فبراير ٢٠٠٩.. رئيسنا سريع القبول بأي شيء والانقلاب على كل شيء، فهو يتحمس للاتفاق بقدر الحماس للانقضاض عليه بل وإدانته وتجريمه.

ما ينتظر اليمن أكبر وأكثر مما ينتظر التوانسة والمصريين. فالاستبداد هناك حقق إنجازات

حقيقية: اقتصادية واجتماعية وسياسية، أما في اليمن فإن الاستبداد قد ارتد بالبلاد إلى ما قبل الوحدة وإلى ما قبل الثورة والجمهورية، بل وإلى ما قبل الدولة، ودمر الاقتصاد وحول القطاع العام إلى ملكية خاصة للمقربين والمحاسيب. كما دمر الجيش الوطني، وأفسد التعليم، وحكم ويحكم بالجهل والجوع والقهر.

وفي تونس كما في مصر والسودان واليمن فإن البلاطجة ليسوا هم الخطر الوحيد، فهناك أيضاً خطر المعارضة التقليدية والمستأنسة، وخطر التدخل الخارجي وبالاخص الامريكي.

ينظر الامريكيون إلى الثورة المصرية والعربية من زاوية مصالحهم وحماية إسرائيل. فالثابت الوحيد في السياسة الامريكية هو إسرائيل والبترول، ومن هنا يصبح بقاء الانظمة التابعة مهمة أمن قومي لأمريكا، وكل حكامنا أمن قومي لأمريكا ولبقاء اسرائيل.

كما أن المعارضة التقليدية وغير الديمقراطية لاتدرك عمق ثورة الشباب، وهي ثورة تلغي شرعية الحكم الفاسد والمستبد، وتؤسس لشرعية جديدة تجعل الشعب قولاً وفعلاً مصدر كل السلطات، فلا شرعية لمبارك ولا لنظامه المستند إلى البلطجية، ولا البشير المسنود بالجنجويد وبيوت الاشباح، وفي اليمن القبيلة وأمن الاسرة وحزب الادارة الفاسدة.

ولكن الثورة آتية لاريب فيها.

● «النداء»، العدد ٢٦٥، الاثنين ١٤ فبراير ٢٠١١

الحكم بالجهل.. والغلبة

عبدالباري طاهر

الحكم بالجهل.. والغلبة

(نصف ثورة.. قبر كامل.. قبر مفتوح)

بلاطجة البلاطجة

العاتية

ينسب للامام يحيى - يرحمه الله- أن بعض مستشاريه أو جلسائه نصحوه بتغيير سياساته لأن الوعي والاحساس بالظلم بدأ يدب في صفوف الشعب فأراد التأكد من صدق مقالتهم فأشاع خبر موت ابن شيخ الجان، وأن الجن مستنفرة ولاحماية لاحد الا اذا وضع القطران في شحمة أذنه، وتقطرنت الآذان فاطمئن الامام إلى نوم شعبه في دياجير الجهل.

تكرر الحال قبيل فجر الثورة بأسبوع واحد، فقد بعث الامام البدر إلى عمه الحسن يطلب منه أن يرأس مجلساً للامامة في صعدة وحجة ومحافظات أخرى، يمنع أبناء هذه المحافظات من دخول المدن التي بدأ الفكر القومي واليساري ينتشر فيها، وتعزل عن «التعليم الحديث».

ومرة ثالثة وبعد ماسمي بالمصالحة الوطنية حرصت الدولة وشيوخ القبائل النافذون على حرمان هذه المناطق من التنمية والاندماج الوطني، والخدمات العامة، وبالاخص التعليم، كتنفيذ صارم لرسالة محمد البدر.

ومرة رابعة في مطلع الثمانينيات وفي حمى الصراع بين الاتجاهات القومية واليسارية وبين الشمال والجنوب، وبين الجبهة الوطنية الديمقراطية والجبهة الاسلامية، سمح الرئيس علي عبدالله صالح للتيار الاسلامي بمختلف تياراته وألوانه بالسيطرة الكلية على التربية والتعليم وعلى المناهج، واستجلب المدرسون السلفيون والجهاديون من مختلف البلدان العربية، وكان للمعاهد الدينية مطلق الصلاحيات في استيراد المدرسين السلفيين، وأعيد النظر في المناهج

الدراسية وحرمت الفرق الفنية والمسرحية، وكانت السعودية ودول خليجية اخرى الممول بسخاء لنشر المذهب الجهادي التكفيري.

وتحولت عشرات المدارس إلى معاهد «علمية»، تحت إشراف التيار السلفي «الوهابي».

كما تحولت المساجد في اليمن (الـ ج.ع.ي) إلى هيئة محاكم تفتيش لمحاكمة الادباء والكتاب والمثقفين والصحفيين والاستاذة وأصحاب الرأي.

وكانت اليمن (الشمال) أو تحولت إلى سوق تجارة «مجاهدين» للحرب في كل مكان ابتداء بأفغانستان مروراً بالشيشان والبوسنه والهرسك، وانتهاء بالمشاركة في الحرب ضد الجنوب.

توافقت اليمن (الشمال) والسعودية بعد انتفاضة الحرم على توظيف التيار السلفي (مجموعة جهيمان العتيبي) معاً المرحوم مقبل هادي الوادعي في دماج وأغدقت الدولتان على المعهد.. وتقاطر المئات والآلاف لتلقي التمذهب الوهابي في طبعته الاكثر تشدداً وتكفيراً وجهلاً، واستمرأ النظام سلاح التلاعب «بالدين» فدعم تأسيس جامعة الايمان، وافتتح عدة معاهد «دينية» سلفية في معبر ومأرب والحديدة وحصرموت، وكانت من ثمار نشر الطائفية الجهادية التكفيرية الحرب في صعدة التي استمرت ستة اعوام، ولم تنته حتى اليوم رغم قتل المئات والآلاف، وتدمير صعدة وعمران وبني حشيش وخسارة المليارات، وتهجير ما لايقل ٣٥٠ ألفاً بعد تدمير منازلهم وقرارهم ومزارعهم. وحرص الحكم على إفساد التعليم والتربية ابتداء من دور الحضانة مروراً بالتعليم الاساسي والثانوي وحتى الجامعي. فالمناهج سلفية بامتياز، وتعتمد التعليم النظري الميت والتلقين. وهي معرفة موت أكثر منها سلاح حياة ومهارة. وادراك روح الحياة والعصر والعلم الحديث.

في الثمانينيات والتسعينيات كانت الجنوب (اليمن الديمقراطية) قد وصلت بالتعليم مستوى رفيعاً، واستطاعت الدولة الفقيرة خلق مناهج تربوية وتعليمية حديثة، والاقتراب من القضاء على الامية، فقد وصل من يعرف القراءة والكتابة إلى ما يقرب من السبعين في المائة. المفارقة الآن في الجنوبي أن الاب والام متعلمان والابن والبنت أميان، بما يعني أن البلاد سائرة إلى الخلف، وأن الامية الابجدية سلاح فتاك من أسلحة الفساد والاستبداد. الامية الابجدية تلف ما يقرب من ٥٠٪ في الرجال و ٧٠٪ في النساء، وأكثر من مليوني طفل خارج المدرسة، ونسب التسيب والتسرب عالية جداً. أمّا الأمية التقنية والمعرفية فتعم غالبية السكان.

الطابع السلفي هو السائد في مناهج التدريس، فالغلبة للمواد الدينية التكفيرية والتخوينية، والاسلوب التقليدي القائم على الحفظ والتلقين، وإضعاف المواد العلمية في الرياضيات والهندسة والعلوم الحديثة وإلغاء قسم الفلسفة في الجامعات، ومحاربة الانشطة الفنية والمسرحية، وإلحاق الجامعة بالاجهزة الامنية أو على الاقل إخضاعها لها، ويتدخل رجال الامن حتى في تعيين المدرسين، والرقابة على الطلاب والمدرسين. وقد تكرر الاعتداء واعتقال مدرسين وطلاب من حرم الجامعة، وبالاخص في عدن: العاقل وسعود. ويؤازر الخطاب الرسمي وتصريحات كبار المسؤولين والاعلام وخطب الجمعة التي تحولت إلى جزء من جوقة الاعلام الرسمي. فالتلفزيون والاذاعة يذيعان خطب الجوامع في صدارة نشرة الاخبار لانها تمجد الحاكم، وتهلل وتسبح بحمده، وتدعو إلى طاعة ولي

الامر، وتعتبر انتقاده أو الدعوة إلى عزله كفرا بواحاً.

أما الغلبة فمن الوهم والوهم الكبير الاعتقاد بأن النظام ديمقراطي، والهامش الديمقراطي الذي تحقق في الـ ٢٢ من مايو ٩٠ قد أكلته الحروب المتناسلة ابتداء من حرب ٩٤، مروراً بعشرات الحروب في كثير من مناطق اليمن، وانتهاء بحروب صعدة الستة التي استنجد النظام فيها «بالشقيقة الكبرى» العربية السعودية، وحاول جهده تحويلها إلى «حرب كونية ثالثة» تمولها دول الخليج وتدعمها أمريكا وأوروبا والبلدان العربية الاخرى، كحرب ضد إيران وحزب الله والارهاب.

يحاول الحكم منذ بضعة أعوام، وبالاخص منذ ما بعد أحداث الـ ١١ من سبتمبر في أمريكا، تحويل اليمن إلى ميدان قتال ضد القاعدة حليفة الأمس، ولكن علائقه ظلت ملتبسة ومتداخلة في مستويات عديدة، وفي مفاصل مختلفة. واستطاع الحكم استدرار الاموال والاسلحة لمحاربة القاعدة بالقدر الذي جذب قاعدة السعودية إلى اليمن ليجعل اليمن المركز الرأس للحروب والفتن والارهاب.

إن ما يسميه هيجل «مكر التاريخ» لايتجلى في شيأ كما يتجلى في سلوك وممارسة ونهج الحاكم العربي وبالاخص في اليمن، فالوسائل والاساليب والادوات التي يتوخى بها الحفاظ على السلطة تصبح هي طريق الانهيار والفشل. والراعب أن ما يحدث في تونس يحصل في مصر وليبيا واليمن والسودان والبحرين. لكأنهم يقرؤون من بوك واحد.

«ولا عاصم من الرحيل إلا الرحيل»!

● «النداء»، العدد ٢٦٦، الاثنين ٢١ فبراير ٢٠١١

تأكيد الذات وتحقير الشعب

عبدالباري طاهر

تأكيد الذات وتحقير الشعب

13

أيها الحكام لا تدفنوا رؤوسكم في الرمال

لا تستفزوا الحراك

(من ليبيا يأتي الجديد)

هيردوت

النرجسية مرض إنساني يتعلق برؤية وعبادة المفرد لذاته العاشق لها. العشق الذي قد يصل حد "تأليه وعبادة الذات".

كل طغاة الأرض نرجسيون وقد يتألهون، والمتألهون دمويون بامتياز.

انقلاب الفاتح من سبتمبر ٦٩ في ليبيا، الذي قاده الضابط الشاب معمر القذافي، فتح عيون الكثيرين على ليبيا الأفريقية العربية.

أعدت "الحرية" مجلة الجبهة الشعبية الديمقراطية، عدداً ممتازاً عن ليبيا وعن العسكر اللصوص الذين يسطون على السلطة بليل. كان التقويم جائراً ومسفهاً للانقلاب العسكري بعد الفشل الراعب لجيوش دول الطوق، وبالأخص مصر وسوريا، حاملة راية تحرير فلسطين.

كانت القراءة متمركسة أكثر من اللازم، وكانت المجلة تعبر عن تيار "برجوازي صغير" في الثورة الفلسطينية منشق عن الحركة الأم "الجبهة الشعبية" التي أسسها وقادها المناضل العربي اليساري جورج حبش.

ربما رأى الزعيم العربي في انقلاب ليبيا متنفساً من وقع الهزيمة المهينة، والذي أسقط ورقة التوت

عن عجز الثورة العربية لا عن تحرير فلسطين، وإنما عن حماية التراب الوطني. القذافي الشاب بدأ يتصرف، ومنذ السنوات الأولى، كطفل رعديد جاهل يتعالم ويتطاول حد تسفيه السرديات الكبرى بما فيها المعتقدات والرأسمالية والاشتراكية.

ارتكب مع رفيقه جلاد السودان جعفر محمد النميري، جريمة إنزال طائرة زعماء انقلاب مايو ١٩٧٠ في ليبيا، وتسليمهم إلى جلاوزة النميري لإعدامهم: بابكر النور ورفاقه، كما بدأ يتلاعب بثروة ليبيا و"يبعزقها" شمالاً وجنوبا ويمنيا على الحركات الثورجية.

عندما قرأت كتابه (الأخضر) أحسست بأن الرجل مريض مسكون بالتأله. فالكتاب الذي كتبته (أقلام عديدة) تلفيقي بامتياز، ويبطن أو يشي بأن صاحب الكتاب مندوب العناية الإلهية لإنقاذ البشرية من شرور الرأسمالية والاشتراكية معاً. وكله صيغ إنشائية كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً.

تحت قبضة العقيد أكثر من مليون برميل بترول حينها من النوع الخفيف يتصرف فيها كيف يشاء، وظفت كلها لبناء لجان شعبية ذات طبيعة أمنية، وترك ليبيا تغرق في الجهل والجوع والمرض والتخلف والبنى التقليدية. فالأمية تتجاوز أو تلف أكثر من ثلث السكان، والبنية التحتية مدمرة، والناس في ليبيا العظمى يبولون دماً من العطش في بلاد النهر العظيم الذي أنفقت عليه المليارات عبثاً.

غذى العقيد "الداعية البهلوان" النزاعات الطائفية والعرقية في أكثر من بقعة من الأرض، وصرف المليارات على ثورات زائفة تراجع عنها ليصبح بحق ملك التعويضات، وكان المستفيدين من التعويضات البريطانيون والأمريكان والفرنسيون.

الرجل "المعتوه" بحق متعدد الأسماء والألقاب والأزياء والأهواء، فهو ثوري عابر للقارات، وهو "مجدد" يسفه المعتقدات السماوية، ويزدري النظريات البشرية، ويرى أن رؤيته الكونية هي البديل عن الديانات السماوية، والأنظمة البشرية: الرأسمالية والاشتراكية.

قبل بضعة أعوام قرأت للزميل العزيز الصحفي القدير والبارع حسن عبدالله الشلفي (العديني) مقالة عن العقيد، وقد استطاع ابن الشلفي رسم حياة العقيد الهاذية، فكانت المقالة من أفضل ما كتب عن سيرة القذافي.

للأسف الشديد كنا ننظر إلى جرائم العقيد الفعلية ككوميديا سوداء، فنبكي ونضحك منها، ولا نتصدى لها بالانتقاد الواجب، جرائمه (وثورجيته) خارج الحدود كانت تلفت الانتباه إليه، وتكرسه رغماً عن المستمعين والمشاهدين حضوراً غائباً!

الصور الزائفة للداعية الذي يدعو روسيا خصوصاً ولبنان للإسلام، جريمة من أبشع الجرائم، وقد غذى النزاعات الدينية والمذهبية في أكثر من بلد وقارة.

والثورجي المدعي دعم النزاعات الانفصالية في جواره الأفريقي ومناطق أخرى.

داعية الإسلام جاهل عصامي بالإسلام، والرجل التوحيدي انفصالي حد العشيرة والخلية الأولى (الأسرة).

ومنقذ البشرية الجديد مدمر ليبيا البلد الآمن والطيب الذي يأتي منه الجديد كما قال هيردوت، ويخلق الصراعات الداحسية والغبرائية بين المكونات الأولى للمجتمع الليبي الطيب والمتسامح.

لن تجد إسرائيل أصدقاء لها كهؤلاء العسكريين الثورجيين والجهلة الذين يحاربونها "بالجملة الثورية الفارغة"، ثم يركبون موجة غضب الأمة، ويستنزفون ثرواتها وطاقاتها، ويفرضون عليها الشمولية والدكتاتورية، ويدمرون إرادتها وصمودها لتكون الأنموذج الأسوأ بعد ما يزيد على ٤٠ عاماً، هل تصح المقارنة بين الملك إدريس السنوسي الآتي من الزوايا الصوفية وأربطة التعليم التقليدي، والتي قادت وساومت الاستعمار الاستيطاني الإيطالي، وبين "الثائر" القافز بليل على السلطة.

لقد عاش إدريس السنوسي لاجئاً سياسياً في مصر في ضيافة الزعيم العربي والمناضل الكبير جمال عبدالناصر، ولم نسمع أحداً يتحدث عن ثروات واستثمارات إدريس. يتحدث العالم اليوم عن أرقام فلكية للطاغية القذافي، والأخطر أن هذا البركان الجديد يريد إبادة ليبيا بكل أدوات الإبادة، بما فيها إعطاء المبررات للقوى الدولية للتدخل في بلاده.

أزرى العقيد بنيرون الذي أحرق روما وغنى على تلها. كما أزرى بكل الطغاة: هتلر وموسليني وساموزا والدكتور دوفاليه وبينوشيت وبول بوت.

المتأله يمجد نفسه ويحقر شعبه، فهو التاريخ والمجد والرمز، وشعبه جرذان وشذاذ و"محبون". يعتقد الطاغية أن ليبيا ضيعة له ولأولاده، وأنه وعائلته وحدهم الجديرون بحكم ليبيا.

هناك علاقة عميقة بين التّأله والقتل، وبين الجبن والقتل، فالجبان كما يرى حكيم عربي "الأحنف بن قيس" هو أول من يلجأ إلى القتل لأنه لا يستحي من الفرار.

والقذافي كما يتحدث عنه الصحفي المفكر أحمد بهاء الدين بأنه جبان ورعديد وجاهل غشوم. كان السادات يتعامل معه كطفل "غير مؤدب" فيزجره بقسوة ويسخر منه". خاض معارك مع المرأة التي تحيض، واعتبر الإسلامي هو القومي، والقومي هو العربي كعرق، ودعا مسيحيي لبنان للإسلام، وأعدم موسى الصدر بعد استضافته، وانقلب على رفاقه الضباط الأحرار، ورفع شعار "من تحزب خان"! وانقلب على كل القضايا التي دعا إليها. تحول من القومية العربية والفكر الناصري إلى الأفرقة، وشجع التصارع في تونس والجزائر، والسودان والصومال، وأوغندا وتشاد، وكل البلدان المجاورة وحتى البعيدة.

سلم معدات صناعة القنبلة النووية للأمريكان، ووشى بإيران سوريا وباكستان وبأبي القنبلة النووية الباكستانية "عبدالقار خان"، كما وشى بكوريا الشمالية.

وفي النهاية لا يصح إلا الصحيح، فالحكم العربي الفاسد والمستبد من الماء إلى الماء لا عداوة له مع غير شعبه وأمته. فهؤلاء العسكريون اللصوص الذين قفزوا على السلطة بليل واغتصبوا على الحكم، وأقاموا حكمهم على أساس حماية السيادة والاستقلال والثورية. لم يكتفوا بالتفريط في السيادة والاستقلال، وإنما دمروا الكيانات الوطنية، وكمموا الأفواه، وصادروا الحريات العامة والديمقراطية، وارتدوا ببلدانهم إلى عصور الجاهلية الأولى، صدام والقذافي والبشير وصالح وبن علي ومبارك هم

النماذج الأبشع.

يستورد القذافي المرتزقة ويحشد الكتائب التابعة، ويعلن حرب إبادة على شعبه الأعزل والمسالم.

وفي عدن وصنعاء وتعز يحشد صالح البلاطجة وقوات الأمن للاعتداءات المتكررة واليومية ضد المحتجين المسالمين.

الحكم العربي أسماء متعددة وجوهر واحد، والحكام أسماء عديدة ومستبد واحد. يقلد بعضهم بعضا. فقد ألغوا الجيوش الوطنية أو على الأقل أضعفوها، وبنوا أجهزة أمن تابعة لهم حلت محل الجيوش الوطنية لأن معركتهم مع شعوبهم، ومن هنا فإن مصيرهم واحد.

لم يخض القذافي في حياته معركة واحدة صائبة وطنية أو قومية أو إنسانية، وكل معاركه جرائم خاسرة، وأكثرها وحشية وبربرية وخسارة حربه على شعبه.

وسيحاكم وأبناؤه وقادة كتائبه ومرتزقته كمجرمي حرب، ولن يستطيع حتى لو رشى العالم الإفلات من العدالة جراء جرائمه في حق شعبه والعالم.

● «النداء»، العدد ٢٦٧، الاثنين ٢٨ فبراير ٢٠١١

أزمـــــة الحـــكـــم والمـــعـــارضـــة

عبدالباري طاهر

أزمة الحكم والمعارضة
13
عدن
فرحة الانفصال واحزانه

يعيـش الحكم والمعارضة مأزقاً حقيقياً، فالحكم المسـتنقع في قاع الفسـاد والاسـتبداد والمستند بالأسـاس إلى شرعية القوة والغلبـة، بـدأت شـرعيته تتـآكل وأعمدته تتهاوى. فقد خسـر ٦ حـروب فـي صعدة، ولـم يجد غيـر السـلاح للإجابة على احتجاجـات الجنوبيـين المتحديـن وحـدة النهـب والقهـر والإلغـاء، بالقـدر الـذي عجـز عـن الإجابـة علـى أسـئلة احتجاجـات المدن المطالبة برحيله. فهو لم يعتد إلا على سماع التطبيل والتزمير والتغني بأمجاده: بمعجزاته ومنجزاتـه، ولم يـرَ في هذه الاحتجاجـات الغاضبة غيـر عدوى حمـى الضنـك، أو مؤامرة إسـرائيلية أمريكية تعبث بأمة عربية بأكملها.

الحاكـم الآتـي مـن مضـارب القبيلـة ومـن بيئـة مغلقة إلـى ثكنات الجيش، لـم يتقن غير اسـتخدام السـلاح كوسـيلة وحيـدة للتغييـر وفـرض الشـرعية، بـل إن السـلطة فـي مجملهـا آتيـة من حـرب ٩٤ التي ألغت مشـاركة الجنـوب، وأقصت حليفها في الحرب "التجمع اليمني للإصلاح"، ثم بدأت التضييق على محازبيها من دعاة الحوار والحلول السلمية، ومحاصرة الهامش الديمقراطي، ونكلت بالصحفيين والصحافة والأدباء والكتاب وأهل الرأي، وانحازت بالمطلق للغلبة والقهر.

لم تكن تتوقع السـلطة الفاسـدة والمسـتبدة أن بضعة طلاب يعتصمون أمام باب جامعتهم يقدرون إيقاظ المئات والآلاف ومئات الآلاف في اليمن كلها.

هناك روافد كبيرة جداً وكاثرة. فاختزال اليمن كلها في المؤتمر الشعبي العام رافد، واختزال اليمن

في حزب وسلطة فاسدة ومستبدة رافد، واختزال الجيش والأمن في أسرة واحدة رافد، وتحويل صالح إلى معادل موضوعي لليمن والدولة، أو بالأحرى تحويل اليمن إلى صدى وظل باهت له، وتركيز كل سلطات الدولة في شخصه، رافد من أهم الروافد. تجهيل الشعب سواء بسن قوانين ومناهج دراسية متخلفة وسلفية تكفيرية، أو بالحفاظ على الأمية التي تتجاوز الـ٥٠٪ في الرجال والـ٧٠٪ في السناء، رافد أيضاً. التفريط في السيادة والاستقلال ونهب الثروات، وتدمير البيئة والفساد والاستبداد رافد للإرهاب، وروافد للتمردات العسكرية، ولسقوط هيبة الحكم والحكام ولدعوات فك الارتباط.. وكلها روافد للغضب الشعبي وصولاً إلى الاحتجاج السلمي، وتوحد ألوان الطيف السياسي والفكري والمجتمعي من حول شعار "إسقاط النظام ورحيل الحاكمين"!

لا يدرك الحكام أنهم بفضل ثورة المعلومات وتطور وسائل العلم أصبحوا تحت بصر العالم وشعوبهم، وأصبح الحديث والأفعال والأسرار كلها مكشوفة للناس. فلا يستطيع الحاكم أن يتحدث كبطل قومي ثم يسلم أوراقه كلها لأعداء شعبه، أو من يقول عنهم إنهم كذلك.

تفكير الحكام ووعيهم وسلوكهم وممارساتهم كلها لا تؤهلهم لتفهم منطق هؤلاء الشباب الآتين من روح العصر وقواميس المعرفة والحداثة. فالعلاقة بينهم وبين هؤلاء الشباب كالعلاقة بين الماضي والحاضر، بين العلم وبين المعرفة.

الاحتجاجات التي بدأت في الجنوب من الاحتجاج الجنوبي منذ ما بعد حرب ٩٤، ثم الاحتجاجات التي قادها صحفيون ونقابيون وأصحاب رأي، والاحتجاجات في ميدان الحرية، ومظاهرات "الجعاشن" التي لعبت فيها توكل كرمان دوراً كبيراً.. كلها مهدت لانتفاضات الشباب في جامعة صنعاء وتعز وإب وعدن والمكلا والحديدة، وصولاً إلى صعدة ومأرب وعمران والبيضاء والضالع ومعظم مدن اليمن.

مأزق المعارضة السياسية أو بالأحرى بعض قياداتها أنها بعقليتها التقليدية لم تستوعب كما ينبغي عمق دلالة ومغزى الاحتجاجات الشعبية، فظلت تراوح بين المساومة السياسية وبين التلويح بالاحتجاج.

وحقاً، فأن اتفاق فبراير ٢٠٠٨ بين الحكم واللقاء المشترك، والمبادرات والحوارات المكرورة، وآخرها القبول بمبادرة الفقهاء المنحازين للسلطة مظهر من مظاهر أزمة المعارضة. قواعد المعارضة قد التحقت بالاحتجاج باكراً، بل إن بعضها هو من قاد الاحتجاج، بينما قيادات المعارضة ما تزال تراهن على تغيير سلوك النظام والسماح لها بالتشارك، وإجراء بعض الإصلاحات.

استمرار قيادة المعارضة في الرهان على المساومة السياسية هو كعب أخيل في الاحتجاج، فالمعارضة السياسية في اليمن قوية فاعلة وحية، وتستطيع لو حسمت أمورها حسم معركة الاحتجاج في زمن قياسي.

أما الحكم فرغم ضعفه الشديد وتآكل شرعية، وسقوط هيبته، فلا يزال رهانه على الحسم العسكري أو الصوملة والأفغنة والعرقنة، قائماً، ويعتقد أن الزمن لصالحه، فهو يرى أن الاحتجاجات "حمى الضنك" مجرد عدوى، أو هي مؤامرة من غرفة مظلمة في إسرائيل، وهو لغو وقراءة خرافية للغضب الشعبي الذي وصل ذروة المطالبة برحيل النظام، ورأسه أولاً.

لـم تحسـم المعارضة أمرها حتـى الآن مع أن باسـتطاعتها الجمع بين المسـاومة والاحتجاج وبين الحرص على اسـتقلال الاحتجاجات ودعمها ومسـاندتها، والمساومة لانتزاع مكاسب ترفد الاحتجاج ولا تحبطه أو تعيقه.

الرهان الصادق والحقيقي هو الاحتجاج المدني السلمي، فهذا الاحتجاج الذي يدوم وينمو ويتطور هو الأداة الوحيدة لإسقاط النظام ورحيله.

لا يسـتبعد أن يلجـأ الحكـم إلى خيار العسـكرة، وإشـعال الفتن والحروب هنـا أو هناك، فلا يملك الحكم ما يقدمه لشعبه غير وسائل الموت وأساليب الدمار، فالسلطة قاتلة بامتياز، وليس لها معجزات أو منجـزات غيـر الحروب والفـتن والثارات ونهب المال العـام وإفقار البلاد والعبـاد، وتفكيك الوطن وتدمير وحدته.

إعـادة صياغـة الوحدة اليمنية بصورة طوعية واختيارية يشـارك فيهـا كل أبناء اليمن، وكل أبناء الطيـف المجتمعـي والحزبـي والسياسـي والثقافي، لا يكـون إلا بإسـقاط النظام، وهو ما اسـتوعبه المحتجون المدنيون.

الملمح الأهم أن المجتمع الأهلي (القبيلة) وزعماء القبائل (المشـائخ) وبالأخص المشـائخ الكبار في حاشد أولاد الشيخ عبدالله الأحمر، وشيوخاً مهمين من بكيل، ومن مذحج وخولان: ناصر أحمد عباد الشريف، والشيخ خالد عبد ربه العواضي، ومن آل القردعي.. كلهم قد انخرطوا في الاحتجاج، متبنين مطالب الشعب، ورافضين خيار الحكم في البقاء في الحكم وتهديد الكيان اليمني.

● «النداء»، العدد ٢٦٨، الاثنين ٧ مارس ٢٠١١

بالتقتيل والتخويف والجوع يحكمون!

عبدالباري طاهر

بالتقتيل والتخويف والجوع يحكمون!
13
8 مارس يوم للإنسانية

بعض من الحكام عبر التاريخ، وفي عصرنا، من يحكم بالتقتيل والتخويف والتجويع: هتلر، موسيليني، دوفاليه، بينوشيه، سلزار ساموزا، بول بوت، البشير، بوكاسا، القذافي، علي عبدالله صالح، والمرحوم زياد بري.

الموضوع الآن: القذافي وصالح.. والأقربون أولى بالانتقاد.

في لحظة تعاظم اعتقد القذافي أنه مندوب العناية الإلهية لإنقاذ البشرية من شرور الرأسمالية والاشتراكية وآثام بعض الديانات السماوية. فالقذافي أعجوبة من غرائب الزمان. القومي فيه مدخول بالأسلمة، والإسلام فيه شائه بالعداوة للديانات السماوية، وبالتمذهب الضيق "الأفق". عالميته المتبجح بها في "الكتاب الأخضر"، وإطلاق تسمية الكتاب يعطي معنى موحياً وملتبساً ملغوماً بالقروية والعشائرية والأسرية. ومندوب العناية الإلهية قاتل وسفاح، فشعب ليبيا العظيم والأمة العربية المجيدة، بل العالم كله أقل من عظمة القائد. خطبه وتصريحاته والشعارات والكتاب الأخضر تؤكد ذلك.

في الماضي كان القذافي يخوف بالرأسمالية والاشتراكية، وبالاستعمار في ظل دعاوى الثورية وقيادة محور ثالث عالمياً متوهماً. في حربه الإجرامية على شعبه، أصبح يخوف أوروبا وأمريكا من القاعدة والإرهاب، ويهدد بإغراق الشواطئ الأوروبية بالمهاجرين الأفارقة والليبيين. بل وتصل به النرجسية والغرور حد الاعتقاد أن انهيار نظامه يهدد الأمن والسلام الدوليين. اندلاع الشرارات

الأولى للانتفاضة أصاب العقيد بالفزع، وظهرت حقيقة عدائه لليبيا وشعبها الطيب. فأهل ليبيا جرذان و"متعاطو حبوب الهلوسة"، وهو ليس رئيساً وإلا لقذف الاستقالة في وجوههم. فهو التاريخ والمجد والثائر و... و.. الخ، ويصر على تطهير ليبيا من الصحراء بيتاً بيتاً وزنقة زنقة، ومع ذلك يعتقد بأن الشعب الليبي يحبه، بل يعبده.

ليبيا تنتج يومياً مليوناً و٦٠٠ ألف برميل من النفط عالي الجودة، وتمتلك أطول شواطئ على الأبيض المتوسط، وتمتلك ثروات هائلة من الأسماك التي لا يستفاد منها، ومن الثروة الحيوانية، ويستوعب الجبل الأخضر ملايين البشر بثروته وخصبه، ولديها احتياط استراتيجي يصل إلى تريليون ونصف من الدولارات، وشعبها لا يتجاوز الـ٦ ملايين. ويمتلك العقيد وأولاده ثروات فلكية من النهب والاستيلاء على الشركات والمؤسسات المالية. يهدد شعبه بالتمزيق والحروب القبلية، وبالصحراء، ويهدد العالم بالإرهاب واللاجئين. والحاكم المتأله يستنجد بالمرتزقة والبلاطجة لتقتيل شعبه وتدمير مدنه بعد دكها بالطائرات والدبابات والدروع.

إن ليبيا الغنية بالثروات النفطية يتلاعب العقيد وأبناؤه بثرواتها. ففي بلاد النهر العظيم (المشروع الخرافي) الذي أقامه العقيد، والتهم عشرات المليارات، يتبول الناس دماً من العطش. فالنهر نزوة قذافية. أما مصانع الحديد والصلب فكارثة حقيقية استنزفت المليارات بلا جدوى! ويعيش الليبيون بدون خدمات، وبدون بنية تحتية. فلا بنية اقتصادية متينة، ولا تعليم حديث، ويتعالج الليبيون في دول الجوار لعدم وجود المستشفيات، ولا شبكة اتصالات أو مواصلات حديثة، ونسب الفقر عالية جداً، وقد بدد الثروة على نزواته الثورية في أكثر من قارة وبلد. ودفع مليارات التعويضات للجرائم التي اقترفها في حروبه وجرائمه الإرهابية، ولكنه لم يعوض بلداً عربياً واحداً على كثرة جرائمه في هذه البلدان. أما الشعب الليبي فإن مكافأة حكمه أكثر من ٤٢ عاماً هي حرب الإبادة التي يشنها وأولاده ومرتزقته!

أما الرئيس علي عبدالله صالح فإن مأساتنا فيه أنه قفز إلى الحكم في زحمة فتن وطنية حالكة. جاء مطالباً بالثأر لرفيقه المرحوم أحمد حسين الغشمي، كتأكيد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في مذكراته، وقد أوقد نار الحرب أو صعدها بين الشمال والجنوب، فانهزم في حرب ١٩٧٩، لتتعمق جراح الحرب أكبر فأكبر، فانتقل الثأر إلى مستوى أكبر، فلم ينظر إلى الوحدة اليمنية التي كان طرفاً فيها كانتصار وطني وقومي وإنساني أيضاً، وإنما قرأها كجولة من جولات الصراع "الثأري"، فبدأ يعد للانتقام مبكراً. خلال مدة زمنية قياسية جرى اغتيال أكثر من ١٥٠ من كوادر الحزب الاشتراكي، في مقدمتهم الشهيد حسن الحريبي، وجرى تستر على القتلة، وزج بالبلاد في أزمة شاملة أوصلها إلى حرب ٩٤ التي أعد لها فحشد المقاتلين والسلاح والإسلام السياسي والفتاوى الدينية والمرتزقة وخطاب المسجد والتحريض الإعلامي، فكانت الحرب ذروة الكوارث وليس بدايتها.

نائب عميد الرؤساء الجمهوريين بدأ الحكم بالثأر والانتقام، وخلق الصراعات الدامية بين مكونات الشعب اليمني، فشجع صراعات القبائل حتى داخل القبيلة الواحدة والعشيرة والأسرة، وشجع التعليم المذهبي والطوائفي في طول اليمن وعرضها.

مـن رحم حرب ٩٤ تناسـل ما يقـرب من ٤٠٠ حرب كانت حروب صعدة الـ٦ أكثرها دموية وبشـاعة وإجرامـا، وشـاركت السـعودية في هذه الجريمـة التي نجم عنهـا تدمير صعدة، وتخريـب مزارعها، وبنيتها التحتية الهشة والضعيفة، وقتل فيها الآلاف وشرد ما يقرب من ٣٥٠ لاجئاً.

حـرب ٩٤ ألغت مشـاركة الجنوبيين في السـلطة، وقطعـت الطريق على التطور السياسـي للحكم، فجـرى التضييـق على الهامش الديمقراطي، ومصادرة الحريات العامـة والديمقراطية، وتحول خيار العنف والقوة العريانة إلى سياسـة ونهج ومسـلك يومي. تعسـكرت الحياة العامة والمدن والخطاب الدينـي والإعلامي وخطاب المسـؤولين في مختلـف مفاصل الحكم. فحرب ٩٤ وحـروب صعدة عطلت التنميـة الضعيفـة أصـلاً، ووظفت الإمكانـات كلها لصالح الفتن والحروب والعسـكرة. ليسـت هناك إحصائيات دقيقة لقتلى هذه الحروب، ويكفي أن نعرف أن نائب الرئيس اعترف بعظمة لسانه أن قتلى الحرب السادسة ٣ آلاف قتيل و١٣ ألف جريح.

منذ بدء حكم "الصالح" بدأ التخويف من الشـيوعية والشـيوعيين في الجنوب، وتخويف الشـعب فـي الشـمال ودول الجوار من زحف الشـيوعية والشـيوعيين. ثم بدأ التخويف مـن القاعدة التي لها علاقات متينة بالحكم والأجهزة الأمنية. كما جرى ويجري التخويف والتفجيع بالحوثية والحوثيين. باختصـار شـديد تخويـف الكل من الـكل، وتحويل اليمن كل اليمن إلى رهينة، والمسـاومة بالأسـرى والرهائن للمقايضة على بقائه في الحكم.

إن الإحصائيـات عـن الوضع العام تظهر بـؤس الحالة التي وصلت إليها البـلاد "الرهينة"! فالفقر العـام ٤٣٪؛ ٨٣٪ منهـم في الريف، والبطالة العامة ٤٠٪ من القـوى العاملة، الخريجون منهم ٢٣٠ من المسجلين من أصحاب المؤهلات العالية: ماجستير، دكتوراه. الأمن الغذائي يصل حدود الخطر ضمن البلدان الـ١٠ الأسـوأ في العالم، والثالثة في العالم في سـوء التغذية، ٥٨٪ من الأطفال دون الخامسـة يعانـون مـن التقزم، يصل التضخم حـدود الـ٥٠٪، أكثر من ٥٠٪ الأمية فـي الرجال، و٧٠٪ في صنوف النساء، والتسرب من أعلى النسب عالمياً.

فالتقتيل والتَّجويع والتخويف أسـلحة "اسـتراتيجية" بيد الاسـتبداد، والاستبداد كله ملة واحدة. فالقذافي كصالح كالبشـير يسـتخدمون أسـلحتهم الفتاكة لقمع شـعوبهم بعد التجويع والتخويف، ومصادرة الحريات العامة والديمقراطية، وبالأخص حرية الرأي والتعبير و"الحريات الصحفية".

● «النداء»، العدد ٢٦٩، الاثنين ١٤ مارس ٢٠١١

لـيـس سـوى الـرحـيـل

عبدالباري طاهر

ليس سوى الرحيل

13

القبح الفريد

في المأزق الراهن تبرز ثلاثة احتمالات تتراتب في تعاقبها. فالحكم قد أوصل البلاد ونفسه إلى شفا الهاوية، ولم تعد المعالجات الجزئية والتلفيقية أو الترقيع بقادرة على تماسك الثوب الخلق والهادم.

العطب السريع الذي أصاب سفينة السلطة التائهة في أمواج الاحداث المتلاطمة نشر الذعر والفزع في نفوس ركابها فراحوا يتقافزون وانعكس الفزع على تصريحات ومواقف كبار المسؤولين في مركز القيادة.

اعتاد الحكم على حسم صراعاته بالسلاح، فالسلاح عنده «اسم الله الاعظم» الذي يستخدمه النظام في حل الخلافات والاجابة على الاسئلة الحارقة والمؤرقة، غير مدرك أن اسئلة الجوع والبطالة وقمع الحريات والعدوان على الكرامة والمال والنفس والمعتقدات لا يمكن للسلاح – أي سلاح– حتى لو كان الكيماوي المزدوج الاجابة عليها أو إسكاتها.

لا تستطيع الاليات العسكرية ولا الرصاص الحي أن يمنع الملايين من شباب ساحات الحرية والتغيير في ١٥ مدينة في عواصم المحافظات من ترتيل هتاف «الشعب يريد إسقاط النظام». وقد جرب الحكم الفاسد والمستبد «والفاقد الرشد» قمع هذه الاحتجاجات السلمية بالرصاص الحي وبالبلاطجة وأجهزة القمع، حيث وصل القتلى في صنعاء في أحداث الجمعة الدامية إلى اكثر من ٥٠ وفي عدن ما يقرب من٤٧، وهناك قتلى في المكلا وتعز والحديدة والبيضاء. وقد أكد صمود المحتجين على تراجع خيار الحسم العسكري. وهو ما راهن عليه

النظام ولم يتخل عنه نهائياً حتى اللحظة.

لقد كانت مجازر عدن وصنعاء شاهد فاشية السلطة، واندغامها بالعنف العريان وأعمال البلطجة والاستهانة بأرواح المواطنين والرأي العام الدولي. لكن المجازر في صنعاء وعدن والحديدة قد لقنت الجلاوزة درساً لن ينسوه، وهو أن الشعب اليمني قد أسقط الخوف وخرج للموت موتاً لموت أي من الموتين يلعب من يذود عن الديار كإبداع أحمد عبدالمعطي حجازي. ولقنهم أيضاً عناد الشعب على تحدي قتلهم وقتلتهم بصدور عارية وباحتجاج مدني يصونه الدستور والاعلان العالمي، ولقنهم استحالة بقاء رقصهم على رؤوس الثعابين إلى الابد. نعرف أنهم لا يقرؤون «ولا تبارك ولا عما ونون»، ولكن الملاحم البطولية ذاكرة الشعوب التي لا تنسى!

صمود الشعب بقيادة الشباب هو ما يعيق خيار الحسم العسكري المهجوس به رأس الحكم. فقد جربه أكثر من مرة ولا يجيد غير استخدامه. فبه يقتل.

الحسم العسكري الخيار الاول الناجع مازال حاضراً في الترسانة، ولكن يتداخل ويتمازج مع خيار ثان آت منه ونابع أيضاً، وهو خلق فتن هناك وهناك لإقناع الشعب والعالم أن الحاكم وحده هو من يملك مفاتيح الأمن والسلام والاستقرار، وأنه لو تنحى لهلك الزرع والضرع ولتحولت اليمن إلى كارثة كونية تهدد الكرة الارضية كلها، والصراعات الدامية التي تتفجر في عمران وصعدة والجوف والبيضاء واخيراً في أبين ليست معزولة عن التخويف بالقاعدة وما أدراك ما القاعدة «فهي أحد أهم أسلحة التخويف ليس لليمنيين ودول الجوار وانما للعالم كله، وبالاخص المصالح الامريكية والاوروبية. فزاعة الارهاب والقاعدة سلاح أتقن الحكم استخدامه منذ أحداث الـ ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، ولايزال السلاح المفضل للتلوي به، وإجادة استخدامه للبقاء في الكرسي ولاستدرار العون والمساعدة في حلف مكافحة «الارهاب».

الخيار الثاني امتداد للأول يقوى بقوته ويضعف بضعفه. فهو صورة من صور الحرب ولكن بأدوات مدنية شأن الهجمات على ساحات الاحتجاج من قبل أمن متخفين بملابس مدنية.

خيار الحسم العسكري وخيار الفتن والاقتتال الاهلي وفزاعة الارهاب والقاعدة هما الوسيلة المثلى والمفضلة للحكم. فهي وسيلة مثلى لإسكات أصوات المحتجين وترويع الناس بالارهاب، وتخويف دول الجوار لاستدرار الدعم المالي، وهي اللغة الوحيدة التي يتخاطب بها مع المجتمع الدولي وتحديداً أمريكا وأوروبا للدعم والمساندة والسكوت عن الجرائم التي يرتكبها.

يبقى الخيار الثالث وهو الرحيل عبر المساومة السياسية أو النزول على ارادة الشعب الرافض للحاكم وأسرته، وهو خيار لن يقبل به الحاكم إلا مرغماً، وبعد أن يكون قد يئس من تجربة أسلحته الحقيقية. ويبدو جلياً أن ضحايا الحروب والفتن المتناسلة منذ ٩٤ وحتى اليوم وحروب صعدة الستة كلها قد قوت اعتقاد الحكم أن القتل والتقتيل الوسيلة الوحيدة «لإقناع» الشعب بأفضلية الحاكم. فهذا الخيار مازال مستبعداً على الاقل في وعي السلطة، لإيمانها الذي لايتزعزع بقدرتها على تركيع الشعب وسفك دمه ونهب ثرواته واستعباده.

والحقيقة أن خيار «القوة» لم يعد قائماً إلا في ذهن الحكم وزبانيته، فأنت تستطيع جر الفرس إلى

الماء ولكنك لاتستطيع إرغامه على الشرب. وأين قوة حاكمنا من قوة الشاه. أو قوة عسكر تركيا أو قوة حسني أو ابن علي أو حتى القذافي؟

إن الرهان على الحسم العسكري أو التفجيع بالارهاب خيار خاسر، فصدور الناس العارية أقوى من الدبابات والمدافع والغازات السامة أو المياه الملوثة. فالشعب الذي أراد الحياة لا يمكن قهره.

وحقيقة فإن الانقسام في صفوف الجيش «الفرقة الاولى مدرع» عقب مجزرة الجمعة الدامية قد هزت شجرة الخريف، وأشرت إلى تساقط كل أوراق هذه الشجرة الفاقدة النفع والخير أو الصالحة للبقاء.

الانقسام في السلطة أفقي وعمودي، وقد امتد أفقياً إلى القبيلة والاسرة والقرية واستطال عمودياً ليصل إلى الوزراء وكبار الضباط والسلك الدبلماسي وحزب الحاكم.

لقد اختار الحاكم إعاقة التطور السياسي فصادر الحريات العامة والديمقراطية وبالاخص حرية الرأي والتعبير ليبقى باب الاحتراب والفتن الباب الوحيد المفتوح على مصراعيه، ولكن الشعب الاذكى من حكامه وهو المدجج بالسلاح قد ترك السلاح جانباً ونزل إلى الميادين العامة ليتحدى الرصاص والقنابل والغازات.

اعتاد الحاكم على الهروب إلى الحروب والفتن. هرب من وثيقة العهد والاتفاق إلى حرب ٩٤، وهرب من استحقاقات البناء والتنمية والتحديث والاندماج الوطني إلى مسلسل فتن وحروب آخرها حروب صعدة الست، وحاول جر الدول الصديقة والشقيقة والمجاورة إلى حربه على شعبه، فهل يهرب هذه المرة إلى حروب يخلقها للالتفاف على مطلب الشعب كله برحيله؟

ربما كان الهروب هذه المرة شبه مستحيل فقد كبر المأزق، وانكشفت لعب الفتن والحروب التي لا هدف لها غير البقاء في الكرسي ونهب الثروات وتدمير البلاد وابتزاز الاصدقاء والاشقاء.

● «النداء»، العدد ٢٧١، الاثنين ٤ ابريل ٢٠١١

اليـمـن ومـــأزق الحـــل

عبدالباري طاهر

13

اليمن وملأزق الحل

أمن الخيارات لنقل السلطة

هنـاك عنـوان رائس للاحتجاجـات في اليمن.. بـل في المنطقة العربية كلها. فالشـباب في اليمـن يمثلون ما يقرب من ٧٦٪ من السكان. هؤلاء الشباب "غالبية السكان" لهم مطالبهم الخاصة مشـتبكة مع الاحتياجـات العامة للسـكان، فالأمية الأبجدية تلف بجلبابها الأسـود أكثر من ٤٨٪ مـن الرجال وأكثر من ٧٠٪ مـن النسـاء. أكثـر مـن مليونـي طفل غيـر ملتحقين بالمدارس، والتسرب في المراحل الأساسية كبير جدا.

المؤشـرات الرسـمية للفقر العام تصـل إلى ٤٣٪ – ٨٣٪ في الريف.

أمـا البطالـة العامة فنسـبتها ٤٠٪ من إجمالي القـوى العاملـة مـن الخريجـين، فـ ٣٠ ألفـا من المسـجلين هـم من أصحـاب المؤهـلات الكبيرة (الماجستير والدكتوراه) في٢٠١٠.

مناهج التعليم بصورة عامة متخلفة سـلفية وتقليدية تكفيرية وتخوينية. يسـيطر الأمن "المتعدد الأسـماء".. القومي: السياسي الأمن العام المباحث العامة على الجامعـات. وتحرم الأنشـطة الفنية.. التمثيليات والمسـرحيات والرقص والغنـاء والأنشـطة الثقافيـة والأدبيـة، وتصـادر الحريـات العامـة والديمقراطية للطلاب. ويمنعون من الاختلاط. وغالبا ما يعتدي الأمن والتيارات السـلفية على الطلاب والمدرسـين. وتسكت الإدارة الجامعية ذات الطبيعية الأمنية أيضا.

ومنـذ حـرب ٩٤ ألغت الدولة مجانيـة التعليم، وفرضت ما يسـمى بالتعليم المـوازي بمبالغ كبيرة وبالـدولار. كمـا فرضت وضاعفت الرسـوم علـى الطلاب. وتحولـت الجامعات إلى ما يشـبه الثكنات

العسكرية، وسيطر الأمنيون على الأنشطة العامة بما فيها التعيين.

ينحدر الطلاب من مختلف التركيبة الاجتماعية وبالأخص الميسورين والفئات الوسطى والمستنيرة، وينتمون إلى تيارات الفكر السياسي المختلفة، ولكن الغالبية مستقلون، ولهم اهتمام زائد بالنت والفيس بوك ووسائل العصر الحديثة.

الطلاب هم الخميرة الأولى للاتجاهات المدنية.. تشابكت معاناة الطلاب مع تمردات الحراك الجنوبي والذي بدوره يحمل مطالب بدأت مطلبية.. وتتعلق بأوضاعهم المعيشية، ومعالجة آثار حرب ٩٤، وصولا إلى مطلب إصلاح مسار الوحدة وأخيرا مطلب فك الارتباط.

حرب ٩٤ لم تلغ شراكة الجنوب فحسب وإنما ضيقت الهامش الديمقراطي، وركزت السلطات والصلاحيات كلها في يد الرئيس صالح، فعزز تواجد أسرته في الجيش والأمن، وانخرط الإخوان والأولاد وكبار المسؤولين والمشائخ في الاستيلاء على القطاع العام والمختلط باسم الخصخصة، كما استولوا على المقاولات والشركات، وفرضوا شراكاتهم وأتاواتهم على التجار والمستثمرين، وكدسوا ثروات هائلة في زمن قياسي. وبسبب تدخل النافذين تعطلت السوق الحرة في عدن، وبيع الغاز لكوريا بثمن بخس، ويجري إعطاء حصص عينية من آبار النفط للنافذين والموالين كما كان يفعل صدام حسين في فترة حصار العراق.

حرب ٩٤ فجرت أكثر من ٤٠٠ حرب مسكوت عنها، وكانت أخطرها حروب الستة الأعوام في صعدة، وقد أسقطت هيبة الدولة وأبرزت هشاشتها وضعفها.

واضح أن للاحتجاج الجنوبي مطالب ابتدأت مطلبية تتعلق بالعشرات والمئات والآلاف من الضباط والجنود الذين سُرحوا من الجيش عقب حرب صيف ٩٤، والمئات والآلاف من الموظفين الذين جرى إحالتهم إلى التقاعد. كما جرى تسريح الآلاف من العمال بعد تعطيل ميناء عدن، وبيع القطاع العام والمختلط لنافذين. وجرى السطو على ممتلكات وأراضي الجنوبيين مما دفع بالجنوبيين إلى الاحتجاج وصولا إلى مطلب "فك الارتباط".

دفعت أجهزة الحكم ببعض "الموالين" لها إلى إثارة النعرات الجهوية والقبلية والطائفية. وخلق الفتن والصراعات لإبراز الحراك كله كدعاة انفصال. كما اهتمت بدعم أو على الأقل التغاضي عن الأعمال الإرهابية التي يقوم بها "محسوبون" عليها.

أحزاب اللقاء المشترك تلكأت في البداية في تبني مطالب أبناء الجنوب باستثناء الاشتراكي. في حين تباطأت في الالتحاق بمظاهرات الشارع في المدن، كما تفاوتت مواقفها إزاء الحرب في صعدة، وتأييد الحراك الجنوبي، فالتجمع اليمني للإصلاح وهو أكبر أحزاب اللقاء المشترك، وهو أقرب للاعتقاد السلفي، لم يدن الحرب على صعدة عكس حلفائه.. الاشتراكي والناصري والحق واتحاد القوى الشعبية.

واتسم موقف الإصلاح من الحراك الجنوبي بالارتياب والحذر.. الإصلاح كان حليفاً للرئيس صالح في حرب ٩٤ ونسبت إلى بعض قياداته السلفية إصدار فتوى بقتل الجنوبيين باعتبارهم كفاراً.

انخـراط الإصلاحيـين في الجنوب إلى جانب إخوانهم في الحـراك فرض على قياداتهم في صنعاء الالتحاق برفاقهم وتأييد مطالب الحراك ماعدا مطلب "فك الارتباط".

مظاهرات الطلاب والشـباب في المدن اليمنية شـمالاً وجنوباً شـكلت قاسـما أعظم ومشـتركا بين جميع الأطراف.

والملمـح الأهـم أن الحوثيـين وهم من رفع السـلاح في وجه الحكم في سـت حروب، قـد بدأوا- ولو مؤخـرا- فـي النزول إلى الميادين والمطالبة برحيل النظـام. وبدأ الحراك الجنوبي في التوحد من حول "شعار إسقاط النظام"، وضعفت دعوات الانفصال، وخفت نشاط جماعة القاعدة ذوي الصلات المشبوهة. يقف ألوان الطيف السياسي والفكري والمجتمعي على أرضية مطلب واحد هو "إسقاط النظام".

صحيح أن اللقاء المشـترك ما يزال يتعاطى مع المبادرات السياسـية وآخرها المطالب الخمسة التي قبلت بها المعارضة ولم يقبل بها النظام، وتتمثل في القبول باسـتمرار الاحتجاج السـلمي ومحاكمة المسـؤولين عن قمع هذه المظاهرات والانتقال السـلس للسلطة.. وعدم التمديد أو التوريث أو الترشح من قبل صالح. وقد رفض الطلاب والشباب المعتصمون والمتظاهرون المبادرة.

هناك أكثر من سـيناريو: الأول لجوء النظام إلى الحسـم العسـكري أسـوة بالقذافي.. الثاني دفع البلاد إلى حروب أهلية، وهذا الخيار مرتبط بالأول أيضا ومكمل له.

الثالث أن يصل الحكم والمعارضة إلى اتفاق متوافق عليه تلعب فيه أمريكا وأوروبا ودول الخليج دوراً أساسـياً. وقد يقدم الحكم على ضربة وقائية فيسـلم السلطة لطرف قريب منه ويمكن أن يقبل به طرف أو أطراف في المعارضة السياسية، ويجري الالتفاف على المطالب الشعبية برحيل النظام.

هدف النظام الأساسـي هو البقاء والاسـتنقاع في الحكم، وتفكيك المعارضة وضربها أو عدم وجود مساءلة بعده. كما أن الرهان على تفكيك البلاد وزجها في حروب أهلية مازال قائما.

ينظر الحكم إلى الاحتجاجات كعاصفة يمكن الانحاء لها، ثم تجاوزها.

ويبقى الرهان الحقيقي على حركة الشـباب والطلاب، فهي الظاهرة الجديدة التي تسـبق الجميع، ويعجـز الحكـم والمعارضة معا عن فهم طبيعتها، فهي بالنسـبة للمنطـق التقليدي غير مفهومة؛ فعند الحاكم مؤامرة تحركها أصابع في غرف مظلمة في تل أبيب ويشرف عليها البيت الأبيض، وتارة هي وبـاء كحمـى الضنك وعدوى، أما عند الشـيخ عبدالمجيد الزنداني العضـو القيادي في الإصلاح فهي "صنعة" تسـتحق براءة اختراع. تعجز القوى التقليدية عن فهم عمق دلالة "الاحتجاج السـلمي" الذي فجره وقاده الطلاب والشباب.

ومن هنا فإن الانجذاب إلى مربع المسـاومات السياسـية والحلول التكتيكية عبر المبادرات الكاثرة، كلها تستهدف تغيير سلوك النظام والتشارك في الوراثة، وليس التغيير الشامل والكامل الذي يطالب به الشباب والحراك في الداخل والخارج "القيادات الجنوبية" وقواعد اللقاء المشترك.

● «النداء»، العدد ٢٧٢، الاثنين ١١ ابريل ٢٠١١

خطاب الاختلاط وأدوات التنفيذ

عبدالباري طاهر

خطاب الاختلاط وأدوات التنفيذ

13

عن علي مفتي وخطاب التغيير

من حسن حظنا كيمنيين وربما كعرب قلة خطب الرئيس علي عبدالله صالح وضمورها في الفترة الاخيرة. وسيكون حظنا أكبر، وسعادتنا أكمل لو لم نستمع راغمين لما يؤذي النفس، ويوجع القلب، ويخز الضمير، ويصك الآذان والايدي والارجل.

خطاب الفتنة «الاختلاط»، والحقيقة أنه جل خطابات صالح منذ القفز إلى السلطة خطابات فتن وحروب وإفك.. الحرب ضد الجنوب وإلغاء شراكة الجنوب، ونهبه وتدمير تجربته وقتل الآلاف من أبنائه مرتبطة بخطاب التكفير والتخوين والتفسيق والتأثيم المؤدلج والمحزب والمسيس.

حروب صعدة الست ثمرة كريهة لخطاب الزعيم وزبانيته المتاجرين بالاسلام السياسي المتفقين بالأمس المختلفين اليوم!

خطاباته البريئة -براءة الذئب من دم ابن يعقوب- من التجويد والنحو والصرف والمعاني والبيان والبلاغة بالغين وليس بالطاء.. كثيراً ما تكون ملغومة بالعداوات والضغائن والاحقاد، ومعبأة بالفتن والصراعات الداحسية. فخطاباته جلها خطابات فتنة بامتياز.

من يقرأ خطاباته في جمع التسامح والتحاور والوفاق التي ينفق عليها الملايين والمليارات من المال العام، يروعه ما تحمل الكلمات من كره للشعب وعداوة للناس، فالجنوبيون انفصاليون وعملاء وخونة، وصعدة والجوف وحجة وعمران إماميون وملكيون والاشتراكيون والناصريون والبعث ملاحدة، وحلفاؤه بالامس الاصلاحيون كرت لعب به وأحرقه.

جل خطاباته المهورة بالدم حديث عن الجماجم والاشلاء وأنهار الدماء، تدافع «ببسالة منقطعة النظير» عن الفساد. فهو يشترط لإثبات واقعة رشوة أربعة شهود، وكثيراً ما يحمل المواطنين مسؤولية فساد حكمه وحكامه الفاسدين والمرتشين.

خطبة وحدها دليل دامغ على فساد الحكم واستبداده وجهله وهي تأكيد قاطع أن سلطته غارقة في تهم التخوين والتكفير والفتن والحروب، فإذكاء الصراعات، وخلق البطولات الزائفة، وتدويخ الشعب بالجوع والفقر والمرض والحروب أهم أركان الحكم «الصالحي» المعمد بالدم والمدمك بالجماجم والاشلاء والمؤزر بالحروب.

خطاب الاختلاط «كمين ذكي» أوقع في فخه كل الاطراف التي تتقاسم معه القتال بأسلحة «الدفاع عن مكارم الاخلاق والقيم والتقاليد» البالية والعتيقة.

لقد كشف أفراد الفرقة الاولى مدرع المعتدون عن وجه «سلفي» تقليدي حتى النخاع، وكشف الموقف المشترك والواحد بين العليين: صالح ومحسن ولجنة النظام التابعة للتجمع اليمني للاصلاح، والحبل السري بين الاطراف الثلاثة التي تتقاتل على الحكم، ولكنها متوحدة إزاء العداوة للمرأة والزراية بها. فالموقف من المرأة ومن الحريات العامة والديمقراطية وحرية الرأي والتعبير معيار مهم وصادق. فالاطراف الثلاثة تختلف على اقتسام السلطة والمال والنفوذ، ولكنها تتوحد على أرضية العداوة للحداثة والحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة.

الفتيات المحتجات: أروى عبده عثمان القاصة والكاتبة، وهدى العطاس القاصة والاديبة، ووداد البدوي الناشطة والكاتبة، كلهن من الرائدات اللاتي نزلن للساحة في اليوم الاول، ودافعن عن المحتجين بأقلامهن وكلماتهن ومواقفهن، يتعرض للاعتداء والضرب، وإطلاق الرصاص الحي والشتائم المقذعة والدوس من قبل بلاطجة ينتمون إلى الفرقة الاولى مدرع ولجنة النظام التابعة لحزب الاصلاح.

لايدرك اللواء علي محسن وجنوده وأركان حربه ولا حزب الاصلاح والمشترك أنهم ليسوا حماة ساحة التغيير، وأن الساحة هي من يحميهم.

إن ملايين الساحات لاتحتاج جنازير دروع اللواء، كما لا تخاف من دبابات وصواريخ وطائرات صالح. إن قوة الاصلاح والمشترك والفرقة الاولى مدرع ليس بما في أيديهم من سلاح وإنما قوتهم في التحاقهم بالساحة والانضمام إليها والاحتماء بها، وإلا فأين كانت الفرقة في جمعة الكرامة ١٨ مارس. إن ضعف السلطة الفاسدة والمستبدة في تسلحها حتى الاسنان. كما أن قوة «الثورة الشعبية» هي طبيعتها السلمية وتحديها السلاح بالصدور.

والخشية على «الثورة السلامية» ليس سلاح صالح مهما تبلغ وحشيته وهمجيته وانما الخشية حقاً أن ينجر «المبندقون» إلى الاقتتال، وحرف الاحتجاج السلمي نحو الفتنة والعنف.

لا يجوز تطهير النجاسة بنجاسة هكذا يقول الفقهاء. ومن العيب حد الخجل أن يعتقد قائد الفرقة وجنوده أن سلاحهم هو من يحمي المحتجين، غير مدركين أن الشعب اليمني قد ترك السلاح واحتمى بعدالة قضيته وسلميتها، وأن السلاح أضعف بما لايقاس، ولا يستطيع أن ينال أو يقهر إرادة الشعب

في الحرية والعدالة والحق.

وربما اغتر بعض أحزاب المشترك أنهم الاغلبية، غير مدركين أن حليف الامس عدو اليوم لايزال حتى بعد أن لفظه الشعب كله، يعتقد أنه الاغلبية.

تعويل حزب الاصلاح وجامعة الايمان على سلاح الفرقة هو المقتل لهم، وعليهم الاتعاظ بالحيف القريب، والتخلي عن سلاح القوة والمباهاة بالغلبة وعصبيات ما قبل التاريخ.

في التاريخ كله ليس أسوأ من أن يتحول الضحية إلى جلاد، والاخزى أن يصبح جلاداً وهو لايزال ضحية، وهو ما يحصل في ساحات التغيير من قبل لجنة النظام التي تتنافس مع الاجهزة الامنية القمعية أو تتبارى في الاعتداء المتكرر والكاثر على المعتصمين والاساءات البالغة للمعتصمات وتوجيه التهم الجزاف لهن ولهم. عشرات المخالفات والانتهاكات دونها ناشطون حقوقيون لم يهتم بها حزب الاصلاح -الحزب المعني- كما لم تعالج من قبل حلفائه في اللقاء المشترك.

لا نتفق أن الساحة تحت حماية الفرقة، ونعتقد أن العكس هو الصحيح. وإذا كانت ساحة التغيير تحت حماية الفرقة فمن يحمي الساحات في عدن والمكلا وسيئون وتعز وإب والحديدة والبيضاء. وإذا كان قائد وضباط الفرقة حماة الساحة والمعتصمين فمن يعطيهم الحق ليقوموا بما يقوم به بلاطجة السلطة وأمنها؟

فضح انتهاكات لجنة النظام وجنود الفرقة المعتصمين المسالمين هو الحرف الاول في أبجدية التصدي للطغيان. ليس أحد قيما على أخلاق الناس، ولايستطيع أحد -أي أحد- أن يدعي أنه حامي الفضيلة وقاتل الرذيلة، وعبر التاريخ كان مدعي حماية الفضيلة هم الاقل حظاً منها!

محاكم التفتيش في أوروبا في عصور الظلام، قدمت المثل الأبشع في التاريخ البشري كله، والحروب الصليبية قامت زيفاً لحماية المقدسات والمسيحية، وكل الحروب الدينية أو باسم الدين أساءت إلى الدين.

نعرف أن هيئة الفضيلة سلاح صالح، وإذا ورثه منه الاصلاح أو الفرقة فستكون وبالاً عليهم.

أفتى المجدد الاسلامي محمد بن إسماعيل الامير بعدم جواز تغيير المنكر بالانكر، وعندما يتصدى بلاطجة للاعتداء على الفتيات بتهم «الاختلاط» تنفيذاً لخطاب صالح، فإنهم يؤكدون أنهم «وجهان لعملة واحدة» أو فولة وانقسمت نصفين كما يقول المثل المصري. القتال بسلاح الاخلاق خطير، وهو آخر سهم في ترسانة صالح، وأتباعه «العاقون» يتبارون على وراثته واستخدامه.

المحتجون في الساحات كلها مدعوون لإدانة الاعتداء على الفتيات، وتجريم وإدانة خطاب صالح الذي يجرح في قيم شبابنا وبناتنا، وبالقدر إدانة وتجريم سلوك المنتهكين من جنود الفرقة ولجنة النظام، ورفع القضايا عليهم، وفضح اعتدائهم على كل المستويات.

المنتصرون بأسلحة صالح الصدئة الفاسدة سيقتلون بسلاح الاحتجاج السلمي الذي قتل به سيدهم.

● «النداء»، العدد ٢٧٣، الاثنين ١٨ ابريل ٢٠١١

اليمن وشبح الحرب الأهلية

عبدالباري طاهر

13

اليمن وشبح الحرب الأهلية

الحرب في اليمن عملة متداولة منذ أزمان متطاولة. فاليمن القديم والوسيط قامت دولته على أساس تحالفات قبلية سرعان ما تنفرط لتعود التجزئة والاحتراب القبلي.

في العصر الحديث وبعد انهيار الدولة القاسمية "التوحيدية"، والتي استمرت أكثر من ثلاثين عاماً (١٩٥٨ - ١٦٩٠)، ومع عودة الأتراك الثانية إلى السواحل اليمنية (١٨٤٩)، واحتلال البريطانيين لعدن (١٨٤٧)، بدأ انشطار اليمن بين الوجود التركي والاستعمار البريطاني.

شهدت اليمن حروباً كاثرة، سواء ضد الوجود البريطاني في الجنوب أم بين بريطانيا والإمام يحيى وابنه احمد، أم بين المتوكلية في الشمال والتمردات القبلية في أكثر من منطقة.

أما بعد ثورة سبتمبر ٦٢ في "ج. ع.ي" فقد شهد الشمال حرباً أهلية بين الجمهوريين والملكيين، دعمت فيها العربية السعودية الملكيين، في حين وقف الزعيم العربي جمال عبد الناصر إلى جانب الثورة.

وانتهت الحرب في جنوب الوطن برحيل بريطانيا بعد حرب تحرير استمرت قرابة أربعة (٦٣- ٦٨).

استمر الصراع الدامي على السلطة داخل كل شطر على حده وبين الشطرين حتى قيام الوحدة في مايو ١٩٩٠.

اعتقد اليمنيون أن قيام الوحدة خاتمة مطاف حروبهم؛ لكن الرئيس علي عبد الله صالح بدأ ومنذ

اليـوم الأول للوحـدة يعـد للانقلاب على الوحدة وإلغاء شـراكة الجنوب والاسـتفراد بالسـلطة. مهد للحـرب باغتيـال ما يزيد عن مائة وخمسـين كادراً من كوادر الحزب الاشـتراكي، مدنيين وعسـكريين. ووسـع تحالفاته مع الجناح القبلي والإسـلام السياسي بزعامة الشيخين: عبد الله بن حسين الأحمر، وعبد المجيد الزنداني، فكانت كارثة حرب ٩٤.

بخـروج صالـح منتصراً مـن الحرب وإلغاء شـراكة الجنوب، بـدأ يعد لإقصاء حلفائـه في الحرب (التجمـع اليمنـي للإصلاح). بخروج "الإصلاح" من الائتلاف بـدأت مرحلة جديدة في تبدل التحالفات السياسية.

انتصـار علـي عبـد الله صالـح في حرب ٩٤ علـى خصمه اللدود الاشـتراكي -الشـريك الثاني في الوحدة- أغراه بالجنوح إلى التفرد والتأبيد والتوريث. فمنذ العام ١٩٧٧، عام خروج التجمع اليمني للإصـلاح مـن الائتلاف والحكم، بدأ الحديث عـن التمديد والتوريث، فجرى تعديل الدسـتور أكثر من مرة، لصالح التجديد للرئيس. كوارث الحرب تبدأ ولا تنتهي، فمن رحمها المشؤوم -كوصف عمرو معد يكرب الزبيدي- توالدت عشرات الحروب لتصل إلى أربعمائة حرب، آخرها الحروب الست في صعدة، وهـي حـروب مـا تزال جذوتهـا متقدة تحت الرمـاد، ويمكن إشـعالها في أية لحظة، كمـا أن جذورها المذهبية ممتدة إلى أكثر من منطقة: حجة، الجوف، عمران، مأرب، صنعاء، ذمار...

شـكلت الحرب قطيعة مع سـبع محافظات في الجنوب، وقطيعة "معمدة بالدم" في صعدة وعمران. وأدت الحروب إلى تفكك التحالفات القبلية والتصارع المذهبي: السلفي الوهابي، معهد دماج، وجامعة الإيمان، ومعاهد أخرى في أكثر من منطقة، والمذهب الزيدي في مناطق وجوده التاريخي.

وقد عملت الدولتان: اليمنية والسـعودية، على نشـر السـلفية الوهابية ومد نفوذها، في الخطاب الإعلامـي وخطبـة الجامع ونشـر الدعوة والتدريـس والفتوى، في حين ضيقت الخنـاق على الزيدية وصادرت بعض كتبهم، وأغلقت مدارسهم، وأبعدتهم عن التوجيه والتدريس والإرشاد...

أواخر السـبعينيات والثمانينيات اسـتند صالح إلى الإسـلام السياسـي في المواجهة مع الجنوب والجبهـة الوطنيـة الديمقراطيـة، وجندت الدولتان: اليمنية والسـعودية، المئات والآلاف من الشـباب اليمني والسـعودي للقتال في أفغانسـتان، وفيما بعد في البوسـنة والهرسـك والشيشـان، ثم عادوا ليشكلوا نواة "القاعدة" في البلدين. ورغم تبدل المواقف بعد تدمير برجي التوأم في أمريكا في الـ١١من سبتمبر ٢٠٠١، فإن الروابط ظلت قائمة بين صالح و"المجاهدين". وبلغ التعاون ذروته في حرب ١٩٩٤ ضد الجنوب. وبقي التعاون قائماً لمواجهة الاشتراكي ولا يزالون ورقة تستخدم حتى اليوم.

وجدتني مضطراً لهذه الخلفية لأنها تكشف جانباً أساسياً من المشهد السياسي الحالي (المأزوم)، فشبح الحرب الأهلية ليس بالغائب، والديمقراطية اليمنية قشرة هشة أو ورقة توت لا تحجب شيئاً، ويمكن إسـقاطها، ولا تسـتطيع أن تحجـب قانون القوة والغلبة الذي دمـر الجنوب، ولم تمنع حروب صعدة الست؛ فهي ديمقراطية أوهى من بيت العنكبوت، تتيح بسهولة إعلان حالة الطوارئ، واختطاف الصحفيين وإخفاءهم والاعتداء عليهم بالضرب ومحاكمتهم خارج النظام والقانون، وإغلاق الصحف ("الأيام"، "التجمع")، أو استنسـاخها: "الشـورى" (مثلاً)، كما تزيف وتستنسـخ الأحزاب (حزب اتحاد

القوى الشعبية)، أو شقها (حزب الحق وحزب الرابطة)، ولا تتيح التداول السلمي للسلطة في النقابات والاتحادات المهمة (اتحاد نساء اليمن، اتحاد العمال، اتحاد الأدباء والكتاب)، فما بالكم بالتداول السلمي للسلطة في البرلمان أو المجالس المحلية! أما رئاسة الدولة فدون ذلك أهوال.

صالح وخيار الحسم العسكري

في المرحلة الأولي من الأزمة راهن صالح على حسم عسكري؛ ولكن سيناريو الحسم العسكري قد فشل، لاتساع رقعة الاحتجاجات لتعم معظم مدن اليمن، ولصمود الشباب أمام الرصاص الحي والغازات السامة وهراوات البلطجية والجنود بملابس مدنية، ومن ثم فإن انقسام أو انضمام قوة رئيسية من الجيش (الفرقة الأولى مدرع) بقيادة علي محسن صالح رئيس الفرقة، الرجل الواسع النفوذ في الجيش والقبيلة والإسلام السياسي، كما أن انضمام قبيلتي حاشد وبكيل، وهما القبيلتان الكبيرتان اللتان تتقاسمان الغلبة والقوة للحاكم، أي حاكم، وقد استند إليهما صالح في حروبه ضد الجنوب، وفي تهديد المعارضة السياسية وابتزازها؛ كل ذلك أسقط خيار الحسم العسكري.

تمثل القبيلة الرحم الولود للعسكرة والحروب والعصا الغليظة بيد الحاكم. وفي الدولة اليمنية القديمة كان الأقيال والأذواء هم قادة هذه الدول: سبأ، معين، حمير، قتبان، أوسان، وحضرموت. أما في دولة العصور الوسطى فإن المشايخ وزعماء العشائر (قادة القبائل) كانوا السند الحقيقي للإمامة حتى فجر الثورة السبتمبرية ١٩٦٢، ولعبوا أدواراً ملتبسة وخطيرة في دعم الثورة والحرب ضدها.

بعد وصول صالح إلى الحكم عام ١٩٧٨ استند بالأساس إلى الجيش والقبيلة. وقد سانده زعماء العشائر والقبائل الكبيرة، لتخليصهم من الفقيد إبراهيم الحمدي. وفي حين ارتبط اسم الحمدي بتقليص دور المشايخ والتركيز على بناء دولة النظام والقانون، دولة العصر الحديث، فإن حكم صالح قد ماهى بين الدولة والقبيلة، وارتد بالدولة إلى ما قبل عصر الدولة، فتحول حكمه إلى صورة من صور القبيلة؛ ولكنه لم يكسب رضاها؛ لأنه غذى الصراعات القبلية والثارات والاحتراب بينها، فانفضت عنه معظم القبائل وأهمها، بل وناصبته العداء، وكان في طليعة المنضمين للاعتصامات في ميادين الاحتجاجات السلمية والمظاهرات رموز قبلية كبيرة: كل أولاد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر (حاشد) وأمين العكيمي والشيخ سنان أبولحوم من أهم مشايخ بكيل ومشايخ أرحب، ومشايخ صعدة وعمران وحجة ومراد وخولان والبيضاء.

بانضمام القبائل الكبيرة اهتز نظام صالح؛ لأن السند القبلي من أهم مرتكزاته. وبانشقاق قائد الفرقة الأولى مدرع وقادة عسكريين مهمين في قبيلة صالح نفسها، بدأ تصدع الحكم. وسنحان قبيلة صغيرة ترتبط بخولان العالية، حسب الهمداني في "صفة جزيرة العرب"، وقد انشق عليه أهم القادة العسكريين من القبيلة نفسها: عبد الله القاضي، صالح الضنين، وعبد الملك السياني وزير الدفاع الأسبق، ولم يبق له من سند قبلي أو عسكري غير أولاد إخوته وبعض إخوانه.

اللافت أن التجار في كل الغرف التجارية قد التحقوا بصفوف المحتجين، وأعلنوا تأييدهم للاحتجاجات المدنية السلمية. ومعروف مدى مقدرة التجار على معرفة اتجاهات الرحى، واستشعار خطورة الوضع قبل انهياره. فإذا كان الشعراء أكثر استشعاراً واستشرافاً للتبدلات الجديدة، فإن التجار أيضاً هم أكثر إدراكاً للمخاطر المحدقة. أما فقهاء السلف فإن ولي الأمر عندهم "من قويت شوكته وجبت طاعته"، لذا فإنهم قد نفضوا أيديهم من "ولي أمر ضعيف يستجدي النصرة والتأييد"، فخرجوا من لقائه إلى ساحة التغيير داعين إلى تغييره.

الرهان على التفكيك والحرب الأهلية

الاحتجاج السلمي أبطل خيار العسكرة، ولم يبق في جعبة الحكم غير الفتن الداخلية والاحتراب الأهلي والتلويح بفزاعة "القاعدة" والإرهاب. انسحاب الجيش والأمن من مناطق في شبوة وأبين، وتسليم بعضها لـ"القاعدة"، وكارثة مصنع الذخيرة في أبي، والتي أودت بحياة مائة وخمسين فرداً وعشرات الجرحى، وتجيير مذبحة ساحة التغيير بصنعاء في "جمعة الكرامة" للأهالي، كلها تؤكد استمرار الرهان على "الفتنة الداخلية". ولكن مؤشر فشل هذا الأسلوب يعمق من أزمة صالح ونظامه المتداعي، ويفتح الباب أمام رحيله وعائلته ونظامه.

لقد فقد صالح سيطرته على معظم المحافظات، كما فقد سيطرته على القبائل ومناطق القبائل، ودان التجار والفقهاء المذابح ضد المحتجين المسالمين، ولم يبق له غير ساحة السبعين بجوار دار الرئاسة. وحتى الفتن الداخلية التي راهن عليها وهدد بها فإن هامشها بدأ يضيق بمقدار اتساع دوائر الرفض لحكمه.

لعدة جمعات متتاليات يستدعي صالح عشرات الآلاف من مناطق مختلفة ومن الجنود والأمن والموظفين، ويتحدث المراقبون عن إنفاق المليارات على هذه المسيرات المصطنعة. ورغم التسميات الخادعة: "جمعة التسامح"، و"جمعة الإخاء"... إلا أن الخطاب الناري لصالح يفضح طبيعة مثل هذا التحشيد الذي يؤكد الإصرار على "الفتنة الأشد من القتل". رهان صالح على الوحدة بالحرب فشل في ٤٩، فالوحدة اليمنية لم تقم إلا على أساس التنوع والتعدد والتشارك الاختياري والطوعي في التوحد وبناء الدولة، ورهانه اليوم على الفتنة والاحتراب الأهلي والتفكك والتمزيق مازال يمثل خطراً ويدفع إليه حالة اليأس القاتلة والأزمة العمودية والأفقية العميقة والشاملة تتفاعل باطراد.

يتعامل الحكم مع الشمال "ج. ع. ي" كرهينة وأنه نظام قروسطي اتبعته المتوكلية اليمنية، حيث يؤخذ أبناء زعماء العشائر كأسرى لدى الحاكم ضمانا للولاء والطاعة وعدم التمرد على الحاكم أو المتغلب. ويتعامل صالح مع الجنوب بعد حرب ٩٤ كسبية أو "فيد"، فالجنوب "فيد" حرب يملكه المتغلب، ولا يشاركه فيه أحد، ويوزعه بالملي والسنتي على قاعدة حربه الإجرامية، والأقربون منهم أولى. فهناك تقرير رفعته لجنة شكلها صالح من عبد القادر هلال، وزير الإدارة المحلية حينها، وصالح باصرة، وزير التعليم العالي، قبل عامين، أكدت استيلاء قادة الحرب على ساحات تتجاوز عشرات

الكيلومترات من أرض الجنوب ولم يتخذ بحقه أي جراء.

الحرب أم الجرائم كلها، وقد فجرت حرب ٩٤ أزمة في الشرعية. عجزت الثورة اليمنية سبتمبر ٦٢ وأكتوبر ٦٣ عن التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. وكانت الوحدة اليمنية في الـ٢٢ من مايو ٩٠ آخر فرصة لمثل هذا التحول؛ ولكن الحرب حولت الشرعية الثورية إلى حكم الأسرة والفرد، وألغت مشاركة الجنوب، وفيما بعد مشاركة حلفاء النظام. ألغى المنتصرون بالحرب الجيش والأمن الجنوبيين. كما ألغوا الوظيفة العامة للمئات والآلاف من أبناء الجنوب، وألغوا القطاع العام، أساس اقتصاد الجنوب، وحولول الشركات والمؤسسات في الشمال والجنوب للأقرباء والمحاسيب: شركة التبغ والكبريت، مؤسسة الحبوب، التجارة الخارجية، مطاحن الحبوب، وعشرات المؤسسات والشركات.

اقتصاد الجنوب كان قائماً على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، واحتكار التجارة وسيطرة القطاع العام. أما في الشمال فإن التكامل والتعاون كان قائماً بين القطاع العام والخاص. وبدلاً من خصخصة هذه القطاعات قامت بنهبها وتدمير إمكانياتها، ومن ثم بيعها بالملاليم للأقارب والمحاسيب. وقد عطلت ميناء عدن، وبدلاً من تحويله إلى سوق حرة باعت الميناء "برشوة للشركة المنافسة (دبي)"، وبثمن بخس ولثلاثين سنة.

انطلقت الشرارات الأولى من الجنوب كاحتجاجات مطلبية وحقوقية لم يلتفت إليها، لتتحول إلى حراك جنوبي يعم الجنوب مطالباً بالانفصال. ثم انفجرت حروب صعدة المكرورة، والتي دمرت المدينة وعشرات القرى والمزارع وشردت ما يقرب من نصف مليون ومئات وآلاف القتلى.

حرب ٩٤ دمرت شرعية الحكم وألغت الوحدة السلمي والديمقراطية، بينما حرب صعدة فككت التحالفات بين القبيلة والقبيلة وبين القبائل والحكم، كما دمرت القوة العسكرية وزرعت بذور التصارع داخل رأس الحكم، ونقلت الصراع إلى الحلقة الرئيسة فيه.

ما بعد الرحيل

خيارات صالح ما بين الحسم العسكري، المستحيل، وبين الحرب الأهلية والتفكيك إلى أربع دول وضياع حضرموت والتهديد بتقسيم اليمن، حسب خطابه. والحقيقة أن بقاء الرئيس في الحكم هو الخطر الداهم المهدد بالتفكك والحرب الأهلية وتفعيل "القاعدة".

ويتأرجح الحكم حالياً بين هذا الخيار الكريه والقبول بالرحيل مقابل عدم المساءلة والإبقاء على مشاركة بعض من أسرته وحزبه.

البقاء في الحكم يواجه برفض شعبي، والنظام يتفكك بصورة عبر عنها صالح بـ"تساقط أوراق الخريف"، فالقبيلة والعسكر والحزب كلها تنهار، وكبار موظفيه وأتباعه يهربون من السفينة الغارقة.

وحقيقة فإن بقاءه يعني مخاطر كثيرة، منها الحروب الأهلية والتفكك، وهذا ما يريد، وخطبه

وسلوكه تؤكد ذلك! لذا فإن الإسراع في تصعيد الاحتجاج وصولاً إلى العصيان المدني، الذي بدأ فعلاً في عدن ويمكن أن يمتد ويتواصل إلى بقية المدن الأخرى بوتائر متسارعة، لإزعامه على التنحي والرحيل، وتنتصب الأسئلة كقوس قزح: هل يمكن الانزلاق للحرب الأهلية؟ وما هي الضمانات لمنع ذلك؟ ما هي الضمانات مرة أخرى في حال الغياب لئلا تطل الفتنة برأسها مجدداً؟! وبتشظي الإجماع الوطني الآن فقد تبدأ الخلافات بين الفرقاء ويعود الاستقطاب الأيديولوجي المذهبي الجهوي.

والحقيقة أن لهذه الأسئلة مبرراتها، كما أن للمخاوف أسبابها، فالرجل قد حكم اليمن بالتخويف والتشكيك، ويراهن الآن على التفكيك والحرب الأهلية، وهو لا يكتفي بالوعيد والتهديد، حسب الخطب المكرورة والتصريحات الكثيرة، وإنما يعمل بدأب وعناد على تفكيك الجنوب، وتسليم مناطق منه لـ"القاعدة"، وإشعال الفتنة في مناطق أخرى وغرس العداوات والتصارع بين الشمال والجنوب، وما التلويح والتهديد المستمر بـ"الجزأرة" و"الصوملة" و"الأفغنة" إلا شاهد الممارسة الواقعية ووضع الكل في مواجهة الكل.

هناك ما يسميه هيجل "مكر التاريخ"، فالرئيس صالح -بالحرب في صعدة وإلغاء مشاركة الجنوب وتحريك "القاعدة" والتيارات التكفيرية والتخوينية ومحاولات وضع الكل في مواجهة الكل- قد رص صفوف اليمنيين -كل اليمنيين- للمواجهة معه ومع نظامه، وأدرك اليمنيون أن النظام نفسه مصدر كل هذه الشرور.

يقف اليمنيون الآن على أرضية "إسقاط النظام"، ويتوحدون كما لم يتوحدوا من قبل في مواجهة الفساد والاستبداد.

الترابط عميق بين الجنوب والشمال. ومنذ الثلث الأول من القرن الماضي غدت عدن مركز التمدن والتحضر والعصرنة والتنوير لليمن كلها، فهي العاصمة الاقتصادية والثقافية والفنية والسياسية للمعارضة. في العام ٤٣/ ٤٤ وفد إلى المدينة عشرات الأحرار: النعمان، الزبيري، مطيع دماج، الحكيمي، الموشكي، الشامي، الفسيل... ليكونوا "حزب الأحرار". فالحركة الوطنية اليمنية منذ نشأتها الأولى في القاهرة عام ١٩٣٩ (الكتيبة الأولى) قد نشأت موحدة، وشارك أبناء الجنوب والشمال في صياغة بيانها الأول، كما أن المؤتمر العام للطلاب اليمنيين عام ٥٦ كان موحداً، والحركة النقابية العمالية والمؤتمر العمالي والجبهة الوطنية الموحدة منذ نشأت موحدة منذ الخمسينيات، والأحزاب الحديثة: البعث، حركة القوميين العرب، الناصريون، والماركسيون، كانوا أيضاً موحدين. الترابط بين الشرائح والفئات المختلفة الوطنية والقومية، اليمنية، قوي. ودافع أبناء الجنوب دفاعاً عن الثورة في الشمال، والعكس صحيح.

الانفصال الحقيقي في رأس الحاكم، في تفكيره وسلوكه وممارسته. في ذروة الصراع يستعيد الحاكم اللحظات الأكثر دموية وقتامة لينظر عبرها إلى مستقبل اليمن. الخلافات، وحتى التفاوت والتمكين والتمييز في اليمن، موجود بين الشمال والجنوب وبين مختلف فئات وشرائح المجتمع اليمني وبين الطوائف والأحزاب والمذاهب والعقائد؛ ولكنها ليست عصية على المعالجة. رحيل النظام الذي أسهم في تأجيجها وحكم بها، هو خطوة أولى ضرورية ومهمة، ليس للمعالجة فحسب، وإنما

لإعـادة صياغة الكيـان اليمني برمته، ولمعالجـة الدمار الذي ألحق باليمن كلهـا، وبالأخص الجنوب، الذي ألغيت مشاركته ومحيت تجربته الرائدة في مجال بناء أسس الدولة وفي نهب ثرواته والتنكيل بأبنائـه، كمـا هو الحال بالنسـبة لصعدة، فمعالجة الدمار الذي لحـق بصعدة مهمة أيضاً في تجنيب اليمـن الحـرب الأهليـة التي طالما توعَّد وهدد بها صالح شـعبه، وفي إعادة الاعتبـار للكرامة اليمنية وللحرية والديمقراطية والعدالة وبناء حكم اليمنيين في دولة مدنية حرة وديمقراطية.

انزلاق اليمن إلي حرب أهلية بعد الرحيل أمر مستبعد. واستبعاد مثل هذه الحرب مرده إلى تصدع "جبهة الحرب": الجيش المنقسـم، فلأول مرة في حكم صالح والمكرس لبناء القوة العسـكرية والزج في حروب مستدامة.

والمتابع يدرك ذلك الهوس بالتسـلح، ومعظم قروض اليمن سـببها شـراء الأسلحة، كما أن الإنفاق علـى العسـكرة ولقـاءات وخطـب وتصريحات صالح تجعل الجيـش "حزب الأحـزاب" وفوق الأحزاب والشـعب، فتأييـد الجنرال علي محسـن وحماية جنود "الفرقـة الأولى مدرع" لسـاحة التغيير بجوار "جامعـة صنعـاء" وتصرف هؤلاء الجنود كحماه للمواطنين وكفالة حرياتهم، هو ما لم يتفهمه صالح، الذي يعتقد أن وظيفة الجيش الحرب ضد الشعب وقمع المواطنين. كما أن القبيلة، وهي مكون أساسي من مكونات المجتمع اليمني وهي مدججة بالسـلاح حتى الأسـنان، تنتفض من حول صالح وتلتحق بسـاحات الحريـة والتغييـر في أكثر من مدينة، وهو ما أفزع صالـح وحكمه، وأثار إعجاب واندهاش العديديـن. ويتقبـل أبناء المجتمع الأهلي (القبيلة) الرصاص الحي كإخوانهم المدنيين. وخلال الأعوام منـذ حرب ٩٤ وحروب صعدة وما تناسـل منها من حروب كثيرة وبسـبب الاندمـاج الوطني في المدن وانتشـار الوعي السياسـي بفضل ثورة الاتصالات والأزمة الشـاملة للنظام، إضافة إلى ذكاء الإنسان اليمني وسـرعة اسـتجابته لرياح العصر وقابليته للجديد، رغم تخلفه وجهله، فقد كان لثورتي تونس ومصـر، وبالأخـص مصر، أثر بالغ في خلق وعي وطني وسـلمي في المجتمـع اليمني، وهو ما يجعل الحرب الأهلية مستبعدة وإن لم تكن مستحيلة.

أما إذا اسـتمر صالح في كرسـي الرئاسـة حتى نهاية فترة حكمه فإن احتمال اشتعال الحرب يكون راجحاً؛ فالرئيس صالح يتصرف بروح ثأرية ونزعة عدوانية، خصوصاً بعد ما ألحق به من احتجاجات غير مسبوقة يعتبرها هو إهانة، بل إن صالح قد جاء إلى الحكم كطالب ثأر بدم صديقه أحمد الغشمي، الرئيس الأسـبق، كإشـارة الشـيخ عبد الله بن حسـين الأحمر في مذكراته، وكانت سنون حكمه الثلاث والثلاثـين هـي ثأر بالمعنى الجمعي وليس العشـائري؛ فحروبـه الكثيرة ذات طابع ثـأري في عمومها وانتقامي حد الإبادة والقتل، فصالح، كصدام حسين، كالقذافي، يعتقد بأنه صانع اليمن وبانيها "طوبة طوبة"، فهي ملكية مقدسة يجب افتداؤها بالروح والدم وكل غال ورخيص، حسب خطابه.

غياب صالح

لليمن أيام وطنية كثيرة، شأن العديد من البلدان والأمم والشعوب. ضمن هذه الأيام أيام الـ٢٦ من سبتمبر ٦٢، والرابع عشر من أكتوبر ٦٣، ويوم الاستقلال الوطني الثلاثين من نوفمبر ٦٧، والـ٢٢ من

مايو يوم قيام الوحدة. وقد يصبح يوم رحيل صالح، غداً أو بعده، أهم يوم وطني في تاريخ اليمن المعاصر، لماذا؟ معروف أن الثورة السبتمبرية قام بها مجموعة من الضباط الصغار نيابة عن إرادة الأمة التي ساندت الثورة ودافعت عنها، وقد حققت الثورة انجازات ولكنها فشلت في الكثير: التنمية، الحداثة، العدالة، الديمقراطية، الاندماج الوطني، استكمال البنية التحتية وبالأخص في مجال التعليم والصحة ومستوى الدخل والبطالة والتضخم والبناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... أما هذه الثورة فلعل أهم ما يميزها عن سابقاتها هو أنها ثورة شعبية وسلمية بقيادة الشباب. وقد شاركت خمس عشرة مدينة ضمت الملايين من المحتجين السلميين، هؤلاء الملايين، في ميادين المدن وفي مختلف التركيبة الاجتماعية ومن ألوان الطيف الثقافي والسياسي، هم الضمانة الأكيدة للانتصار والاستمرار وعدم سرقتها أو الانحراف بها عن مجراها الرئيسي أو إفراغها من مضمونها الوطني والقومي الديمقراطي، ويكون من الصعب انزلاقها لحرب أهلية، لأنها وبعمقها واتساعها انتفاضة احتجاج مدني سلمي ضد الحروب المتناسلة التي أشعلها النظام البائد، وهي أيضاً ضد التشظي والتفكك والانقسام الذي جسده صالح ليصل به تخوم أسرته وأهله وقبيلته الصغيرة.

الثورتان اليمنيتان: سبتمبر وأكتوبر، قامتا وانتصرتا بالسلاح. وكانت القوة أساس شرعيتهما الثورية. وتحققت الوحدة اليمنية سلمياً؛ ولكن صالح انقلب عليها وقهرها بالسلاح، ومن هنا يصبح السلاح عنده "حقيقة الله العظمى" التي انتصر بها، وبها يخرج من الحكم كما قال للصديق عبد الباري عطوان.

في الماضي القريب كانت القبيلة عائقاً أمام الدولة، وقد أدرك صالح ذلك فبنى سلطته على هذا النزول، متماهياً مع القبيلة التعبير الأرقى لتفكيره ومسلكه، غير مدرك التحولات العميقة في القبيلة التي بدأت تتطلع للعدل وللنظام وللقانون وللخلاص من الثارات ومن الفقر والجهل والمرض. يتسم المجتمع اليمني بالفتوة، فهو مجتمع شاب تبلغ نسبة الشباب فيه قرابة الـ٧٠٪، وهو متنوع ومتعدد، وفيه أكثر من مائة ألف قرية تتداخل وتميع فيها الحدود الطبقية، والريف والمدينة متداخلان، ولا تفاوت كبير بينهما. الرهان على حرب أهلية رهان خاسر، ففي الساحات والاحتجاج المدني السلمي يتلاقى الحوثي بالسلفي، والزيدي الشيعي المعتدل بالوهابي، والشمال بالجنوب، والعلماني بالداعية الإسلامي... ليكونوا الوحدة الرائعة للتنوع والتعدد والقبول ببعض، والهدف الواحد المشترط: "إسقاط النظام" وقيام الدولة المدنية الحديثة والديمقراطية.

وهم جميعاً بألوان طيفهم المجتمعي وألوانهم الفكرية والسياسية يقدمون صدورهم العارية للرصاص وهم يرددون: "الشعب يريد إسقاط النظام".

● «النداء»، العدد ٢٧٤، الاثنين ١٦ مايو ٢٠١١

المحتوى

تقديم ٣
حكمة اليوم وحكمة الرعيل الأول ٥
لبنان.. اشتباك الداخل والخارج ٩
الاصلاح.. بين المطرقة الامريكية وسندان الاستبداد ١٢
القذافي وإسراطين ١٤
شارون وحل من طرف واحد ١٧
ملاحظات عامة على مشروع قانون الصحافة الجديد ٢٠
١- نصوص مبهمة تحتمل أكثر من تأويل
ملاحظات عامة على مشروع قانون الصحافة الجديد ٢٧
٢- الجائز بين حاصرتي تقييد ومنع
ملاحظات عامة على مشروع قانون الصحافة الجديد ٣٣
٣- إعاقة الحرية والاستثمار
الاشتراكي وخيار الوحدة والدمقرطة ٣٨
أتقوا الفتنة ٤١
إيران.. بين المشروطة والمستبدة ٤٤
رايس وعصا الإصلاح ٤٧
الاحتجاج السلمي ودور الكلمة ٥٠
جلادون وضحايا ٥٣
المؤتمر القومي واسئلة المستقبل! ٥٦
شتاء الصحافة اليمنية ٥٩
الأنة الأولى والنعمان ٦٢
مجرد اللقاء لا يكفي ٦٤
النِّداء الذي لا يخيب ٦٦
الانتخابات المصرية.. العظة والدرس ٦٩
جوهر الفهم وعمق الرؤية ٧٢

عام ٢٠٠٥ الحصاد الدرامي ٧٥
اليمن ومستقبل الخطف ٧٨
العرب ودرس أمريكا الجنوبية ٨٠
اليمن.. التغيير الوزاري لا يكفي ٨٣
انتخابات الرئاسة والأمل... ..... ٨٥
اليمن والانتخابات الرئاسية ٨٨
الخارجية الامريكية وحقوق الانسان ٩١
محنة الصحافة في اليمن ٩٣
أسئلة الحداثة وفشل الثورة العربية! ٩٦
مأزق الديمقراطية العربية ٩٩
عن برنامج «العربية» والمثال الحكومي..
القات مأساة شعب ١٠٢
صنعاء قصيدة نثر ١٠٤
حكومة عراقية معوَّمة ١٠٦
الانتخابات المروعة ١٠٩
حضر ضجيج الوحدة وغاب المعنى ١١١
هل تجري انتخابات؟ ١١٣
نقابة الصحفيين وشرعنة القمع ١١٥
المعارضة والاصلاح الشامل.. إصلاح أم صفقة؟ ١١٨
فلسطين.. رهانات خاسرة ١٢١
نزاهة الانتخابات ١٢٤
رئيس قديم وشعارات أقدم ١٢٧
نقابة الصحفيين وانتخابات الرئاسة ١٢٩
أي من الموتين يغلب؟! ١٣٢
أي شرق يريدون؟! ١٣٥

حرب إبادة إسرائيلية ١٣٨
اغتيال النصر ١٤١
ما بعد حرب لبنان ١٤٤
بين اليمن والخليج ١٤٧
بين برنامجين وشخصيتين ١٥٠
تجاذب غير معقول ١٥٣
اليمن ماذا ينتظر؟! ١٥٦
الديمقراطية التي نريد ١٥٩
الانتخابات اليمنية.. المعنى والمبنى ١٦٢
فلسطين وعودة الوصاية ١٦٥
لماذا فشل المشترك في الانتخابات اليمنية؟! ١٦٨
الحريات الصحفية في اليمن ١٧١
الآداب السلطانية ١٧٤
فوز الديمقراطي الأمريكي و بداية الصدع! ١٧٧
لبنان واتجاهات التغيير ١٨٠
لبنان وجليد الأزمة ١٨٣
فلسطين وتآكل الحلم ١٨٦
فلسطين.. من أين يأتي الخطر؟! ١٨٩
هل تعود اليمن للشمولية؟! ١٩٢
حرية الرأي والتعبير والمعتقد ١٩٥
حرب صعدة.. «الفتنة غير النائمة» ١٩٨
حرب صعدة والأسئلة الفاجعة ٢٠١
خطر الثقافة والجنس ٢٠٤
أحمد علي الوادعي.. إستنارة وتأصيل(*) ٢٠٨
جابر عصفور.. ريادة وتنوير ٢١٣

محنة "إبداع" ٢١٦
الأفئدة الثلاثة ٢١٩
اليمن وملفات المخفيين ٢٢٣
الحرية لـ أيمن نور ٢٢٧
الوحدة الوطنية وعضات الزمن ٢٣٠
تقاتل الوهم ٢٣٣
الخيواني وزيف الارهاب ٢٣٦
سلاماً صعدة والحرية لعدن ٢٣٩
النقابي المغيب محمد علي قاسم هادي ٢٤٢
قتل الأم ٢٤٥
الارهاب.. المصنوع والصَّانع الخالق والمخلوق ٢٤٨
الإعلام اليمني بين الاحتكار والتعددية (١-٢) ٢٥١
الإعلام اليمني بين الاحتكار والتعددية (٢-٢) ٢٥٥
البردوني إرادة الإبداع والتحدي (١-٢) ٢٥٩
النشأة، الريادة، والتجديد
البردوني إرادة الإبداع والتحدي (٢-٢) ٢٦٤
النشأة، الريادة، والتجديد
العودة إلى مائدة الحوار ٢٧٠
اليمن وما يأتي؟! ٢٧٣
فجائع الوعظ والفتوى!! ٢٧٦
دفاعاً عن حلمي سالم ٢٧٩
منصور والقلب المضنى ٢٨٢
صحافة الإفك ٢٨٥
في ذكرى الثلاثين من نوفمبر ٢٨٩
الصَّحافة والمعارك الوطنية في اليمن ٢٩٢

مبادرة الرئيس.. إنفراد بالرأي وإقصاء للآخر ٢٩٥
إقصاء المشترك ودفع الاحتجاجات إلى تخوم الدعوات الانفصالية
لعبة السلطة لإعمال القوة باسم الوحدة ٢٩٨
ما قبل الكارثة ٣٠١
إلـــى أيـــن؟ ٣٠٤
أمل ووعد آتٍ ٣٠٧
عمَّاذا نكتب، وماذا ننتقد؟ ٣١٠
مبادرة مشروع إيجاد إطار تشريعي يضمن حرية التعبير في اليمن ٣١٣
أحمد سيف حاشد وتحالف القتل ٣١٧
خالد فضل منصور وريادة سياسية ٣٢٠
تصدير جابر علي أحمد وتجديد الغناء ٣٢٣
رفع شعار «الوحدة أو الموت» في مواجهة احتجاجات مدنية إصرار عنيد على نهج الحرب
عنف الخطاب مقدمة لعنف الممارسة.. أو تعبير عنها ٣٢٧
ضد الاحتجاج الجنوبي!! ٣٣٠
واقع التعليم في اليمن ٣٣٣
الاحتجاج الجنوبي.. أبعاد ودلالات ٣٣٦
الحراك الجنوبي والرهان على القمع ٣٤٠
الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (١-٣) ٣٤٣
تعقيب على الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (٢-٣) ٣٤٧
تعقيب على الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (٣-٣) ٣٥١
القضاء.. والحريات الصحفية ٣٥٥
ورحل عالم ومفكر رائد ٣٥٩
السعودية وتصدير ابتكاراتها إلى اليمن ٣٦٢
التسامح والاعتقاد (١-٢) ٣٦٥
التسامح والاعتقاد (٢-٢) ٣٧٠

عظم الله لكم الأجر ٣٧٣
زبيد الأم الموءودة ٣٧٧
مؤتمر الصحفيين وتأجيل غير مفهوم ٣٨٠
العرب وغياب التحاور ٣٨٤
إشكالية الدولة في اليمن ٣٨٨
الراعي وقصة ثورة وثوار (١-٢) ٣٩٢
الراعي وقصة ثورة وثوار (٢-٢) ٣٩٥
محمود درويش.. الشاعر الذي لن يموت ٤٠٠
الشعار بين التضليل والمصداقية (١-٢) ٤٠٤
الشعار بين التضليل والمصداقية (٢-٢) ٤١٠
المختطفون والمعتقلون.. «وما خفي كان أعظم» ٤١٤
اخلاقيات العمل الصحفي في التعاطي مع القضايا غير الاخلاقية* ٤١٨
وعد الانتخابات ووعيد الكوارث ٤٢٦
دفاعاً عن القاضي عبدالرحمن الارياني ٤٣٠
ما الذي يجري للعرب؟!! ٤٣٣
نشأة وتطور الصحافة في اليمن* (١-٢) ٤٣٧
نشأة وتطور الصحافة في اليمن* (٢-٢) ٤٤٢
إدارة العملية الانتخابية ومستقبل الديمقراطية ٤٤٧
حرب إبادة صهيونية على غزة ٤٥٢
«غَزَّة» حرب إبادة بامتياز!!! ٤٥٥
الراشدي وفتنة غياب القانون ٤٥٩
أي الرجال فقدنا؟ ٤٦٢
قانون حجب المعلومة ولجنة قومية عليا للرقابة الامنية عليها ٤٦٥
د. محمد عبدالقادر بافقيه..
مؤرخ اليمن وأثريُّها ٤٦٩

الإرهـــاب والفســـاد ٤٧٢
صحافي.... حتى النخاع!* ٤٧٥
جنوب افريقيا وحقوق الانسان ٤٧٨
يستطيع حزب الإصلاح أن يتصدى، وهو يتصدى فعلاً، لتيار يسيئ إليه وإلى الدين والحياة
سن الزواج والمراهقة الشائخة ٤٨٢
نقاش حجر العصر ٤٨٦
اتحاد الأدباء والحكمة ودور متجدد ٤٨٩
إنجاز تراثي مهم ٤٩٩
محاذير ومخاطر تتهدد اليمن ٥٠٢
مقدمة بين يدي ولاية الأمة ٥٠٥
زيد دماج وعشق الألهة ٥٠٩
الدّم يجر الدَّم ٥١٥
الإعلام اليمني وحجب المعلومة ٥١٨
وهم الدولة ٥٢٣
مشروع القانون الذي تقدم به النائب عشال عصري وديمقراطي ويلتف حوله نواب من المؤتمر والإصلاح والاشتراكي
الحق في الحصول على المعلومة ٥٢٧
قلبي على وطني ٥٣٠
في هجائية الحرب ٥٣٣
لكل بلد فلسطينه ٥٣٧
من يوقف هذه الحرب؟ ٥٤٠
التكفير بوابة الحرب ٥٤٣
الاحتجاج الجنوبي.. ومستقبل وحدة اليمن؟! ٥٤٦
فلسطين.. ونهج التفريط ٥٥٠
المقالح وحق الحياة ٥٥٣
أيام وذكريات ٥٥٦

أسئلة مجرد أسئلة ٥٦٠
التحالف الاستراتيجي ضد من؟ ٥٦٣
الحرب الكريهة ٥٦٧
حرب على الشعب ٥٧٠
عام لم يمض! ٥٧٤
مكر التاريخ ٥٧٨
الفوضى الخلاقة والمحنة العربية ٥٨١
الله يلعن الشيطان ٥٨٥
الخدعة الكبرى ٥٨٨
من أين يأتي الإرهاب؟! ٥٩١
ما وراء لندن؟! ٥٩٤
حرب تلد حروباً ٥٩٨
الحرب تحت جنح السلام ٦٠١
أبو سهيل ٦٠٤
بضاعتكم ردت اليكم! ٦٠٧
الحرب المستمرة ٦١٠
الحرب على الصحافة ٦١٣
خواطر ليست عابرة ٦١٧
اليمن السعيد سابقاً.. يمن الكوارث حالياً! ٦٢٢
اليمن: المنكوبة المنهوبة ٦٢٦
ملاحظات أولية على "مشروع قانون الصحافة والمطبوعات"
المحال إلى مجلس الشورى! ٦٢٩
تصدع الوحدة واستحالة الانفصال* ٦٣٣
السلطة العاجزة والمستبدة ٦٣٩
قبل البدء ٦٤٢

هل تجري الانتخابات النيابية في اليمن؟! ٦٤٦
انـتـخـــاب أم...؟! ٦٥٠
واتفقوا ليختلفوا ٦٥٣
لكي لا يجر الاتفاق إلى اتفاق ٦٥٦
نصر الكلمة ٦٦٠
حوار الكارثة ٦٦٣
القمع كأسلوب وحيد للحكم ٦٦٦
أسلحة الدمار الشامل ٦٦٩
قوانين الصحافة العربية المتناسلة والمشاريع العقابية في اليمن ٦٧٣
اليمن: القمع تحت الضغوط ٦٧٦
الوحدة بين "الرؤية الواحدية" والتنوع (١-٢) ٦٧٩
الوحدة بين "الرؤية الواحدية" والتنوع (٢-٢) ٦٨٤
الإرهاب: إخفاء وإظهار النتائج ٦٨٩
مـلـكـيـــة وسـائـــل الإعـــلام (١-٢) ٦٩٢
مـلـكـيـــة وسـائـــل الإعـــلام (٢-٢) ٦٩٨
الأحزاب السياسية والقضية الجنوبية* (١-٣) ٧٠٢
الأحزاب السياسية والقضية الجنوبية* (٢-٣) ٧٠٩
الأحزاب السياسية والقضية الجنوبية* (٣-٣) ٧١٦
الحق في الحصول على المعلومة
اليمـــن أنموذجـــاً (١-٣) ٧٢٠
الحق في الحصول على المعلومة
اليمـــن أنموذجـــاً (٢-٣) ٧٢٦
الحق في الحصول على المعلومة
اليمـــن أنموذجـــاً (٣-٣) ٧٣٠
الثورة العربية الشعبية والبلطجية ٧٣٧

الحكم بالجهل.. والغلبة ٧٤٢
تأكيد الذات وتحقير الشعب ٧٤٥
أزمة الحكم والمعارضة ٧٤٩
بالتقتيل والتخويف والجوع يحكمون! ٧٥٢
ليس سوى الرحيل ٧٥٥
اليمن ومأزق الحـل ٧٥٨
خطاب الاختلاط وأدوات التنفيذ ٧٦١
اليمن وشبح الحرب الأهلية ٧٦٤